

ما شاء الله لا قوة الا بالله

## الجزء الثاني

من مختصر العلامة سعد الدين النفثاني على تلخيص  
المفتاح للامام الخطيب القزويني ومواهب الفتح في شرح تلخيص  
المفتاح للحقواين يعقوب المغربي وعروس الافراح في شرح  
تلخيص المفتاح للامام بهاء الدين السبكي  
المصري رحمه الله ونفع بهم  
أجمعين

م

## (وبها مشه)

كتاب الايضاح في علوم البلاغة مؤلف التلخيص جعته كالشرح له وبها مشه  
ايضا حاشية العلامة الدسوقي على شرح السعد المذكور

## تقديمه

(قد بدأنا في صلب الحقيقة بشرح السعد وثبتنا مواهب الفتح وثبتنا عروس  
الافراح وصدرنا الهامش بالايضاح وبعده حاشية الدسوقي فليعلم)

## (اعلان)

كل من اراد هذا الكتاب وشرح تحرير الاصول للكمال بن الهمام وشرح كتب الامراء السلف على المار وشرح  
المسألة للكمال المذكور من أي جهة كان فليأخذ حصر الشرح فليأخذ في الكورى الجاسع الا انه حصر

(حقوق الطبع محفوظة للمترجم)

الطبعة الاولى

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٨

١

(بالقسم الادبي)

ما شاء الله لا قوة الا بالله

## الجزء الثاني

من مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص  
المفتاح للإمام الخطيب القزويني ومواهب الفتح في شرح تلخيص  
المفتاح للحقوا بن يعقوب المغربي وعروس الافراح في شرح  
تلخيص المفتاح للإمام بهاء الدين السبكي  
المصري رحمه الله ونفع بهم  
أجمعين  
م

## (وبها مشه)

كتاب الايضاح في علوم البلاغة مؤلف التلخيص جعله كاشمير له وبالهامش  
أيضاحية العلامة الدسوقي على شرح السعد المذكور

## تنبیه

(قد بدأنا في صلب الصحيفة بشرح السعد وثبتنا بمواهب الفتح وتلقتنا بعروس  
الافراح وصدرنا الهامش بالايضاح وبعده حاشية الدسوقي فليعلم)

## (اعلان)

كل من أراد هذا الكتاب وشرح تحرير الاصول للكمال بن الهمام وشرح كتف الاسرار للمصنف على المنار وشرح  
المسيرة للكمال اندكوز من أي جهة كان فليخبر حضرة الشيخ فراج اندركي الكردى بالجامع الأزهر بمصر

(حقوق الطبع محفوظة للمترجم)

الطبعة الأولى

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحم

سنة ١٣١٨

٥٠١

(بالقسم الادبي)

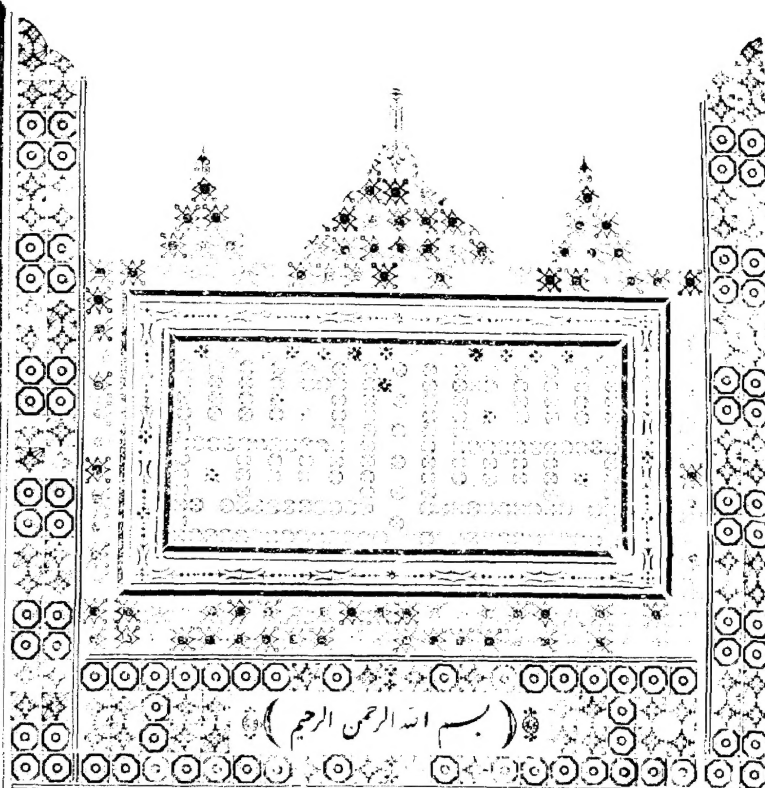


﴿ القول في أحوال المسند ﴾

أما تركه فلنحو ما سبق في باب  
المسند إليه من تخييل العدول  
إلى أقوى الدلائل ومن اختبار  
تنبه السامع عند قيام القرينة  
أو منسداد تنبه ومن الاختصار  
والاحتراز عن العبث بناء على  
الظاهر أمام ضيق المقام كقوله  
\* فإني وقيار بها الغريب \*  
أي وقيار كذلك

﴿ أحوال المسند ﴾

أي الأمور العارضة للمسند التي من حيث  
أنه مسند التي بها يطابق الكلام  
مقتضى الحال (قوله أما تركه)  
فقد قدم وجه التعبير هنا بالترك  
وعنا بال حذف وإعيا بدأ من  
أحوال المسند بالترك لأن الترك  
عبارة عن عدم الاتيان به وعدم  
في الجملة سابق على أحوال الحادث  
(قوله فلما مر في حذف المسند  
إليه) أي من الاحتراز عن العبث  
بناء على الظاهر وتخييل العدول  
إلى أقوى الدلائل وضيق المقام  
بسبب الضيق أو بسبب المحافظة  
على الوزن وتبايع الاستعمال وغير  
ذلك (قوله أمسى بالمدينة رحله)  
أمسى أمامه إلى ضمير من وجلة  
بالمدينة رحله خبر عما كان  
ناقصه وأحوال ان كانت تامة وأما  
مسندة إلى رحله بالمدينة خبرها  
أحوال كذا في عبد الحكيم (قوله  
فإني وقيار بها الغريب) عبارة



﴿ أحوال المسند ﴾

(أما تركه فلما مر) في حذف المسند إليه (كقوله)  
ومن يك أمسى بالمدينة رحله \* (فإني وقيار بها الغريب)

﴿ أحوال المسند ﴾

أي الأمور العارضة للمسند التي بها يطابق الكلام مقتضى الحال بدأ منها بالترك الذي هو عبارة  
عن عدم الاتيان به لان العدم في الجملة سابق على أحوال الحادث وقد تقدم مثل هذا فقال  
(أما تركه فلما مر) في بحث المسند إليه من أن حذفه يكون للاحتراز عن العبث بناء  
على الظاهر وتخييل العدول إلى أقوى الدلائل ونحو ذلك كضيق المقام وتبايع الاستعمال  
وغیر ذلك وقد تقدم وجه التعبير هنا بالترك وهذا بال حذف وذلك (كقوله)  
ومن يك أمسى بالمدينة رحله \* (فإني وقيار بها الغريب)

﴿ أحوال المسند أما تركه فلما مر إلى آخره ﴾

(اش) هذا الباب الثالث من الثمانية وأحواله على ما ذكر خمسة عشر الترك والمذكور والافراد  
وكونه فعلا أو اسما ومقيدا لعمول أو شرط أو غير مقيد به هذا أو بذلك وكونه نكرة وكونه

لحذف مع الجواب والتقدير ومن يكن أمسى بالمدينة رحله فقد حسنت حاله وساعت حالتي وحاله قيار  
لأن الخ ولا يصح أن تكون الجملة المقررة بقاء الجواب لان الجواب مسبب عن الشرط ولا مسببة هنا هو ما ظهر من قوله الشارح من أن  
افق البيت خبر ومعهناه الخبر وقوله بها معلق بغريب والباء معني في (قوله فإني وقيار الخ) قدم قيار على قوله لغريب للإشارة إلى  
أر قيار أوله يمكن من جنس العقلاء مع هذا الكرب واشتدت عليه هذه الغربة حتى صار مساويا للعقلاء في التشكيك منها ومقاساة  
شدتها بخلاف ما لو أخره فلا يدل الكلام على التساوي لأن في التقديم أثر في الأدلية

الرحل

(قوله والمأوى) مرادف لمقابله (قوله اسم فرس أو جمل) في نسخة اسم فرس أو جمل أو غلام الشاعر وفي قيار أقوال ثلاثة  
كافي حاشية السيد على المطول (قوله ضابطي) بالهمزة وبألف الهاء (٣٠) ساكنة من ضباً في الأرض إذا اختفى

فهما (قوله والنسوج) أي من أجل الغربة ومقاساة شدة أوجها (قوله فالمستند في قيار محذوف) أي وغريب خبر إن لا خبر قيار لا قترانه باللام وخبر المبتدأ لا غير المنسوخ لا يقتصر بها الاستدلال (قوله بناء على الظاهر) متعلق بالعبث أي أن العبثية منظور فيها الظاهر وفي الحقيقة ليس ذكره عبثاً لأنه أحذر كفي الاستناد (قوله مع ضيق المقام بسبب التوجيه) أي من الغربة إن قلت لم يسبق في المتن في حذف المستند إليه ذكر لضيق المقام فكيف عمل المصنف للحذف لما مر به هنا قلت ضيق المقام مندرج تحت قول المصنف فيما مر أو نحو ذلك وانظر لم يذكر هنا مع النكات تخييل العدول مع تأنيبه (قوله ومحافظه الوزن) عطف على التوجيه بدليل أنه فيما يأتي فسر ضيق المقام بالمحافظة على الشعر (قوله عطفاً على محل اسم ان) أي على اسم ان باعتبار عمله وهو الرفع بالابتداء وهذا بناء على أنه لا يشترط في العطف باعتبار المحل وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل ومذهب البصريين أنه لا بد منه وحينئذ فلا يصح العطف على محل اسم ان مطلقاً لأن المحرز وهو الابتداء قد زال وجمعاً بين المعطوف عليه في مثل هذا محل ان واسمها كذا في القنري (قوله خبراً عنهم) ما

الرجل هو المنزل والمأوى وقيار اسم فرس أو جمل للشاعر وهو ضابطي بن الحارث كذا في الصحاح واقتضت البيت خبر ومعه التفسير والتوجيه فالتسند إلى قيار محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجيه ومحافظه الوزن ولا يجوز أن يكون قيار عطفاً على محل اسم ان وغريب خبراً عنهم الامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر لفظاً وتفديراً

وأراد بالرجل المنزل والمأوى وقيار اسم فرس أو جمل للشاعر وهو ضابطي بن الحارث وهذا الاسم مأخوذ من ضباً بالأرض إذا اختفى فيها وجواب الشرط محذوف أقيم مقامه قوله فاني الخ وتقديره ومن يك أمسي بالمدينة قوله فقد حسن حاله فليط نفساً ولبنم بالاً وأما أنا وقيار فلا نطبت نفساً لغيره بتناوكر بتدبيرها واللهذا المعنى كان الكلام ولو كان خبر لفظاً توجهاً وقسم معنى على تلك الغربة ومقاساة شدة ذلك الذكر وقدم قيار على قوله لغريب الإشارة إلى أن قيار ولو لم يكن من جنس العقلاء بالغيب ذلك الكرب واشتد عليه هذه الغربة حتى تساوى بالاعتدال في التشكي منها ومقاساة شدة ذلك المخلاف ما لو أخره فلا يدل الكلام على التساوي لأن في التقديم أن في الأدبية وهذا الكلام يحتمل أعرابين أحدهما أن يكون قيار مبتدأ وخبر محذوف وهو خبر جملة معطوفة على جملة قوله فاني لغريب والتقدير فاني لغريب وقيار غريب أيضاً وعلى هذا التقدير يكون الكلام من حذف المستند وهو خبر قيار للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام للوزن وللشكاية والتوجيه والتعسر ويكون فيه وجه الشاهد ولكن يلزم عليه العطف قبل تكميل المعطوف عليه والثاني أن يكون قيار معطوفاً على محل اسم ان وهو الرفع لأن خبر ان وهو لغريب في تقدير التقديم فيكون من العطف خصوصاً بالإضافة أو الوصف أو غير ذلك من كونه معرفة بوجهه وأخره أو تقدمه والمستند هو أحكمومه وهو المحمول فعلاً كان أو اسماً وأراد المصنف بالترك الحذف وفي المستند اليه عبر بالحذف ولا يظهر معنى لاختصاص كل بلفظ الآن قال الحذف ترك الشيء ملتفتاً اليه والترك المطلق ليس بهذا التقيد ولأن أن المستند إليه إذا ترك لفظاً فهو ملتفت اليه معنى لأنه لا بد من تقديره لأنه لا يوجد في الكلام خبر لا مبتدأ له لافي اللفظ ولا في التقدير بخلاف المستند فإنه قد ترك غير ملتفت اليه فإنه قد يوجد مبتدأ وليس له خبر لافي اللفظ ولا في التقدير كقولك خبرني زيداً فاقم على أحد الأقوال وقولاً أقام الزيدان وحذف المستند يكون لما مر والذي مره وأما أمور وظاهر عبارة هنا أن كل واحد منهما يأتي هنا لكنه قال في الايضاح كذا وما سبق من تخييل العدول إلى أقوى الدليلين واختيار تبه السامع عند قيام القرينة أو مقدار تبهه ولا خقدار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر فقتضاه أنه لا يترك المستند لغير ذلك مما يترك له المستند إليه فليست في الجمع بين كلاميه والذي هنا أصوب وذلك إما لضيق المقام لأجل الوزن وذلك أنواع أحدها أن يحذف من الثاني دلالة الأولى كقوله

فمن يك أمسي بالمدينة رحله \* فاني وقيار بهما لغريب

أي ولا حذف في الكلام (قوله الامتناع العطف) أي ما يلزم عليه من توجه عاملين المبتدأ وان إلى معمول واحد وهو الخبر وليس علة عدم الجواز كون غريب مفرداً والمبتدأ شيئاً لأنه وصف على وزن فاعيل يستوي فيه الواحد وغيره قال تعالى والملائكة بعد ذلك ظهري

(قوله وأما إذا قدرنا له) أي قيار خبره المحذوف وأما جعل الغريب المذكور خبرا فيجوز أن يكون هو أي قيار عطفا على محل اسم ان وقوله لان الخبر أي المذكور الذي هو الغريب مقدم أي على المعطوف تقدير أي وان كان في اللفظ متأخرا (قوله وأما إذا قدرنا له خبر الخ) ان قلت لم يجعل الغريب خبرا عن قياره ويكون المحذوف خبرا قلت منع من ذلك مانع وهو دخول لام الابتداء على قوله لغريب لان لام الابتداء إنما تدخل على خبر المبتدأ المنسوخ وان لا تدخل على خبر المبتدأ غير المنسوخ بها الاشدوا كما قالوا في قوله أم الخلدس عجوز شهر يد \* نرضى من الخدم بعظم الرتبة

اللهم الآن يتقدم ذلك الخبر على المبتدأ المحذوف لانهم زيد كما ذكره عبد الحكيم بقوله فلا يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان (أي مما فيه العطف على محل اسم ان قبل (٤) مضى الخبر الذي هو ممنون كما مر لما فيه من اجتماع عاملين على

وأما إذا قدرنا خبرا محذوفا فيجوز أن يكون هو عطفا على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديره فلا يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان بل مثل ان زيدا وعمرو ذاهب وهو جائز

بعد استكمال الخبر تقديره ولا يجوز أن يكون لغريب خبره ويكون المحذوف خبرا لان اتصاله بلام الابتداء من خبره محذوف وهو معطوف على خبرا فإذا جعلته من عطف المقدرات لم فيه كون المحذوف من باب حذف المعطوف لكن لما كان المعطوف على الخبر خبرا صح خرطه في ذلك هذا الباب وان جعلنا من عطف الجمل على بعد وتكاف فهو من هذا الباب وينبغي تقدير الخبر المحذوف بعد قوله لغريب لئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه الا لزم على جعله من عطف الجمل أو المقدرات وعلى كل حال فلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وهما الابتداء وان وانما لم يجعل لغريب خبرا عنهم ما مع صحة الاخبار بفعل عن اثنين فيكون الكلام كقولنا ان زيدا وعمرو ذاهبان لان رفع قيار بالعطف على الجمل يلزم من جعل قوله لغريب خبرا عنهم ما على ان والابتداء في الخبر المرفوع وهو فاسد ولذلك جعل محذوف فيه خبرا الثاني فيكون من عطف الجمل أو المقدرات كما تقدم وهو صحيح لان بتقدير خبرا مقدما يكون من عطف أي وقيار كذلك وانما كلامه أن هذا يجوز قياسا أي المحذوف من الثاني للدلالة الأولى وفيه خلاف ووقع في كلام ابن عصفور في أحد قوليه وقفه على السماع وصح صاحب الإفصاح ذلك وليس عبد البيت من المحذوف من الأولى للدلالة الثانية لاسيما أني وقال السكاكي أنهم ما في معنى واحد لذلك أفرد كقوله

لمن زحلو فزول \* بها العينان تنهل

قال الخطيبى وقيل غريب فاعيل صالح التعدد فلا حاجة لتقدير المحذوف قلما لا يقال رجلا ن صبور وان صح في الجمع دون التثنية قلت قوله لا يقال رجلا ن صبور ينبغي أن يقول كثير فان صبور فاعول لا فاعيل الآثم ما من واحد وهو هذا لا يمنع لان امتناعه لا للمعنى لانه صالح لهم لا للفظ لانه لو امتنع لكان التناسق لفظي فيمتنع حينئذ زيدا وعمرو قائم على المحذوف وأيضا رده قوله تعالى والمسلمة بكه بعد ذلك ظهر فانه نص فيما قلناه وقوله وان صح في الجمع ظاهره يوهم أنه يصح في الجمع رجلا ن صبور وهو فاسد لكن مقصوده ان صح الاخبار

معمول واحد وهو ان وعمرو على ذاهبان (قوله بل مثل ان زيدا الخ) مما فيه العطف على محل اسم ان بعد مضى الخبر أي تقدرا اذ قد رده لعمرو خبرا آخر فيكون خبر الأول المذكور في ثمة التقديم على المعطوف ثمان العطف على محل اسم ان يستدعي انه من عطف المقدرات وتقدير خبرا آخر يستدعي أنه من عطف الجمل قال سم قلت انه لا يستدعي ذلك فقد قال الاستاذ عيسى الصفوري بل هو من عطف المقدرات لانه عطف المبتدأ على محل اسم ان وخبره على خبرا واعلم أن هذا الاعراب وان جوزه الشارح الا أنه يلزم عليه محذوران الأول أن فيه تقديم المعطوف على المعطوف عليه الثاني أن فيه العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك لان قيار عطف على اسم ان باعتبار محله والعامل فيه الابتداء وخبره عطف على خبرا والعامل فيه ان وفيه ان والعطف المذكور غير جائز في مثل هذه الصورة على الصحيح

لان الواو حرف ضعيف فلا يتوكل على عمل عاملين مختلفين وقد يجاب عن الأول بأن الخبر عن المعطوف المتدبر بغير خبرا المذكور وقد يقدّر بعد وعن الثاني بأن ذلك الخبر المقدر من فوع بالابتداء وذلك لانه اذا لم يعتبر عطفه على خبرا بل عطف المبتدأ فقط على محل اسم ان فظاهر وان اعتبره معطوفا عليه فانه يكون معطوفا على لفظه لان ان اعتبر في حكم العدم فكان الرفع لاسمها وخبرها هو الابتداء ويكون من عطف المقدرات على المقدرات ولا يصح أن يقال انه اذا اعتبر عطف الخبر المقدر على خبرا يكون عطفا على محله دون انظره لاجل أن بعد تعامل المعطوفين وعامل المعطوف عليهم ما وعما اسم ان وخبرها لان العطف على محل خبرا لم يوجب كذا فانه عبد الحكيم وأما كان الرفع لذلك الخبر المقدر لابتداء لان جواز العطف على المحل بدون محرز قول الكوفيين وهم يقولون لابتداء رفع الجزأين

ويجوز



وكقوله نحن بما عندنا وأنت بما \* عندك راض والرأي مختلف أي نحن بما عندنا راضون وكقول أبي الطيب  
 قالت وقد رأيت أصفر أرى من به \* وتهدت فأجبت المتنهد

أي المتنهد والمطالب يدون المطالب به هو المتنهدان فسر عن المطالب به لأن مطلوب السائل على هذا الحكم على شخص معين بأنه المطالب  
 به ليتعين عندها الحكم على المطالب به بالتعيين وقيل معناه من فعل به فيكون التقدير فعل به المتنهد ولما بدون الضيق كقوله تعالى  
 والله ورسوله أحق أن يرضوه على وجهه أي والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك ويجوز أن يكون جملة واحدة ونوحيد الضمير لأنه  
 لا تفاوت بين رضا الله ورضا رسوله فكانافي حكم من ذي واحد كقولنا احسان زيد واجاله نعشني وجبرمتي

(قوله ويجوز أن يكون الخ) هذا الوجه نفس ما سبق في قوله فالسند إلى قياس الخ لكن أعاده لأجل إقادة أنه من عطف الجملة لا من  
 عطف المفردات كلفي الوجه الذي قبله والخاص أن البيت (٥) يحتمل احتمالات أربعة اثنتان جائزتان واثنتان

ممنوعتان فالجائزتان جعل قياس مبتدأ خبره محذوف والجملة بأسرها عطف على جملة أن مع اسمها وخبرها  
 خبره محذوف والجملة بأسرها عطف على جملة أن مع اسمها وخبرها أو جعل  
 قياس عطف على محل اسم ان وقدّر  
 له خبر عطف على خبر ان والممنوعتان  
 جعل قياس مبتدأ خبره لغريب  
 وخبر ان محذوف أو جعل قياس  
 عطف على محل اسم ان ولغريب  
 خبره من (قوله على جملة ان الخ)  
 في الحقيقة لا دخل لاني الجملة  
 (قوله وكقوله الخ) هو من النسخ  
 راضون نحن بما عندنا أي نحن  
 راضون بما عندنا وأنت راض بما  
 عندك من الرأي وآراءنا مختلفة  
 فكل إنسان يتبع رأيه لأنه حسن  
 باعتبار حاله وان كان قبيحا باعتبار  
 حال آخر فقيه إشارة إلى أن تفاوت  
 المطالب في الحسن والقبح باعتبار  
 علو الهمة ودنايتهم فأقرب شيء حسن  
 عند دنيء الهمة يكون قبيحا  
 عند عليا (قوله لما ذكر) أي

ويجوز أن يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة أن مع اسمها وخبرها  
 (و) كقوله نحن بما عندنا وأنت بما \* عندك راض والرأي مختلف (قوله نحن مبتدأ  
 محذوف الخبر ما ذكر أي نحن بما عندنا راضون فالمحذوف ههنا هو خبر الأول بقرينة الثاني  
 وفي البيت السابق بالعكس

الجملة بعد تقدير الاستكمال مثل ان زيد او عمر ولذا ذهب وهو صحيح كما أن خبره وان الخبر  
 تقدير التقدير لأن العطف قبل الاستكمال ممنوع مثل ان زيد او عمر ولذا ذهبان لأن قولنا لذا ذهبان  
 لا يصح جعله خبرا عن الأول فقط فيقدر تقديره تأمل هذا المقام

(و) كقوله نحن بما عندنا وأنت بما \* عندك راض والرأي مختلف  
 أي نحن راضون بما عندنا وأنت راض بما عندك من الرأي أي فرأينا مختلفا في تتبع كل رأيه فخير  
 نحر محذوف كما ترى للاختراز عن العبث مع ضيق مقام الوزن وهذا الشاهد عكس الأول في  
 المحذوف فالأول محذوف فيه خبرا مبتدأ الثاني وهذا محذوف فيه خبر الأول جزوا ولا عبثه بتشكف  
 تأويل نحن نقوم فيمصح الأخبار عنه براض وهو ظاهر لأن المحذوف جائز في التقديم كالنائب  
 بفعل عن أكثر من مصدر وفي الجمع وقوله ادخل لا يصح التسمية بدقوله تعالى عن  
 اليمين وعن الشمال فعد فإنه قد نقل الواحدى عن المبرد وابن عطية عن الفرما أن قبيح مبتدأ  
 لهما ولكن مع ذلك أقول لا بأسوغ ههنا أن يكون لغريب خبرا عنهما لأن قياسا ما مبتدأ فلا  
 يصح أن تدخل اللام في خبره واهذا معناه أن يكون محذوف من الأول دلالة الثاني ويجوز  
 أن يقال لغريب صار له جهتان جهة خبر مبتدأ وجهة خبر بقا فتدخل اللام  
 بأحدى الجهتين لكن الظاهر خلافه فإن تعارض المانع والمقتضى يدفع الحكم بل نقول  
 انما يكون التعارض بين مانع وموجب وهذا بين مانع وموجب فيرفع جواز دخول اللام  
 ويبقى تركها سائما عن التعارض واما أن يكون قياسا معطوفا على اسم ان على الموضع كما قال

للسكان التي ذكرت في البيت السابق أي لأجل الاختراز عن العبث بساء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب الوزن (قوله فالمحذوف  
 ههنا خبر الأول الخ) هذا إشارة إلى فائدة تعدد المثال (قوله خبر الأول) أي لأنه لا يجوز أن يكون راض خبرا عن نحن لعدم  
 المطابقة وأما قوله

والمسجدان وبيت نحن عامره \* لنا وزعمم والاركان والسير  
 فأصله عامره محذوف الواو دلالة الضمة عليها وأما المصير إلى حذف الموصوف وأن التقدير نحن قوم راض فتشكف وتقديره يصح أن  
 يكون راض خبرا عن نحن وأنت ولا حذف في الكلام قال في المغنى وقد تكلف بعضهم فزعم أن نحن للعظم ننسبه وأن راض  
 خبر عنه وهو مردود لأنه لم يحفظ نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا نحن الصافون وانا نحن المسجون وأما قال رب ارجعون  
 فأورد ثم جمع فلان غير المبتدأ والخبر فيجب له من المطابق ما يجب له ما انتهى (قوله وفي البيت السابق بالعكس) اذ لا يجوز فيه أن  
 يكون المذكور خبر الثاني لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ غير المنسوخ كما

وكقولك زيد منطلق وعمر وأى عمرو وكذلك وعليه قوله تعالى واللاتى يتسنن من الحيض من نسائكم ان اردتم فعسدتن ثلاثة أشهر واللاتى لم يتسنن أى واللاتى لم يتسنن منهن وكقولك خرجت فلان زيد وكقولك لمن قال هل لك أحدان الناس انب عليك ان زيد او ان عمرا أى انى زيد او انى عمرا وعليه

(قوله زيد منطلق وعمر) ان جعل الكلام من عطف الجمل كان من قبيل حذف المسند من الجملة الثانية والافق حذف المعطوف على المسند لكن لا يطلق فى الاصطلاح على (٢٩) تأنيده المسندانية أو المسندانية كذلك ويلزم عليه أيضا العطف على معسولى عاملين متعلقين (قوله من غير ضيق المقام) هذا وجه زيادة هذا المثال بعد ما قبله فاندفع ما قال ان هذا المثال موافق للاول فى أن الحذف فى كل منهما من الثانى للدلالة الاول

فأى فائدة ذكره وحاصل الجواب ان المقابلة للحذف فيه مختلفة لان الحذف فى الاول للاحتراز عن العبث مع ضيق المقام وهنا لا احتراز عن العبث من غير ضيق المقام (قوله للماسر) أى فى المثال الذى قبله وهو الاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقوله مع اتباع الاستعمال أى الوارد على ترك المسند اذا وقع المسند اليه بعد اذا الفجائية وهذا ما ذكرناه فى المثال ان قلت لم تقدم فى المتن فى نكبات حذف المسند اليه اتباع الاستعمال المذكور فكيف يمثل المصنف بهذا حذف المسند لما مر قلت هو مذهبى تحت قوله سابقا أو نحو ذلك ولوجعل الحذف فى هذا المثال التحليل العبدل الى أقوى الدليلين من العقل والفظ كان أولى ولا يقال هذا ما أت فى جميع الأمثلة السابقة لانه يقول نعم لأنه فرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد (قوله لان

ولهذا زاد هذا الشاهد لافائدة فى التكلف (و) كقولك زيد منطلق وعمر) والاصل وعمر ومنطلق حذف خبر عمر للاحتراز بناء على الظاهر من غير ضيق وزن أو غير ذلك والاعتبار زاد هذا المثال (و) كقولك خرجت فلان زيد أى بالباب أو وجودا وحاضرا أو ما أشبه ذلك فحذف الخبر لما مر من الاحتراز عن العبث أو العبدل الى أقوى الدليلين مع اتباع الاستعمال وقد علم مما مر أن الحذف لا بد له من قرينة ولكن لا تنكفى فى باب البلاغة حتى يعتبر الغرض وعدم أيضا أن اتباع الاستعمال لا يكون غرضانيا من جهة التنبه لكون خلافه خروج عما يطاق من مقام إيراد الكلام والافتتاح لاتباع الاستعمال معلوم من النحو وإذا علم أنه لا بد من القرينة فالقرينة فيها فيه اذا الفجائية كونه بدالة على مطلق الوجود لان مفاجأة الشئ تدل على وجوده حينئذ فلا يحذف الخبر معها ان كان وجودا خاصا لا بدليل آخر كما فى المثال فان الخروج يبدل على لكون بالباب والحضور فيه والافتاح فى هذا الكلام يقتضى أن تكون للدلالة على السببية المقترنة بالزوم ما بعد هذا المساق بها فيكون المعنى على هذا أن مفاجأة زيد لازمة

الجوهري ان جوازنا العطف على اسم ان بالرفع قبل خبرها على مذهب الكسائى فقد يقال بجواز دخول اللام وقد يتنع أن يكون خبرا عن المعطوف لانه وان كان معطوفا على اسمها فرفع المحقق بالمتدا فى الحكم ومن حكم المتدا المجرد أن لا تدخل اللام على خبره فكذلك انما نعم ان كانت ان عاملة فى خبرها ينزى عليه أن يعمل فى معمول واحد عام لان لا زغريسا حينئذ يكون مرفوعا بقيار ومرفوعا بان فلا يصح على هذا أن يكون غريب خبرا عنهم ما إلا أن يقال ان المعطوف على اسم ان بالرفع باى على اسمها وليس عبيدا وهذا وجودا فيما لو طاعنى وقيل ان المعطوف ان قيارا مبتدأ وغريب خبر عنهم ما (قوله فائدة) هذا البيت لضيق بن الحارث وقيل فرسه وأشد سبيوه فى باب التنازع والمبرد فى الكامل قيارا بالنصب والمقصود من الحذف حاصل الشئ أن يحذف من الاول للدلالة الثانى تقول قيس بن الخطيم وقيل عمرو بن امرئ القيس

الانصارى الخزرجى

نحن بعمادتنا وأنت بما \* عندك راض والرأى مختلف

اذا المفاجأة (الخ) هذا تعليل للعامة أى انما كان حذف المسند مع اذا الماسر من الاحتراز عن العبث لان الحذف لما مر يتضمن وجود القرينة فيتم اعمد العمل وليس تعليل لا اتباع الاستعمال لانه لا يتجه كما هو ظاهر وافتتاحه من إضافة الدال للدلول ولا يصح نصب المفاجأة صفة لاذ لان الصفة لا بد أن يكون معناها قائما بالموصوف والمفاجأة ليست قائمة اذا بل مفهومة من اللفظ (قوله وقد ينضم اليها اقرا الخ) أى فاذا صرح حينئذ بالخبر مع وجود تلك القرينة كان ذلك عيبا بالنظر لظاهره وفى كلام المشرح إشارة الى أنه اذا كان الخبر مخصوصا لا يجوز أن تكون قرينته الدالة عليه عند الحذف مجردا اذا الفجائية لانها لا تعادل على مطلق الوجود فلا بد للخصوصية ما يدل عليها

(قوله أو نحو ذلك) أي كواف أو جالس وأعلم أنه إذا قيل خرجت فإذا زيد مشى في الفاء قولان وفي إذا أقوال ثلاثة ومحصل ذلك أن إذا قيل أنه اطرف زمان وقيل أنه اطرف مكان وقيل أنه اطرف دال على المفاجأة وأما الفاء فمبني على المسببية المجردة عن العطف مثلها في قولهم الذي يطير في غضب زيد الذباب وحينئذ يكون العامل في إذا هو الخبر سواء قلنا أنهم ازمنة أو مكانية والمعنى فز يدوم وجوده في ذلك الوقت أو في ذلك المكان فجاءه أماعلى أن يقول بأنهم اطرف فلا عامل لها والمراذبا للشيئية هنا التي يراد بها الصوق ما بعدها لما قبلها من غير مهلة لا كون ما بعدها مسببا عما قبلها وقيل إن الفاء للعطف على المعنى أي خرجت ففاجأت وقت أو مكان وجود زيد بالباب وعلى هذا فالعامل في إذا هو فاجأت على أنهم مفعول به لا ظرف بناء على القول بأنهم متصرفون وأما على الصحيح من أن اطرف غير متصرف فهي ظرف للخبر المقدرة مفعول به والمعنى ففاجأت وجوده في الوقت أو في الخسرة ويجوز أن يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف كما مر وحينئذ لا يكون مضافة إلى الجملة بعدها لئلا يلزم أعمال المتأخرات فإذ زينة في المقدم فيهم ما وعمال جزء المضاف اليه في المضاف ولا يجوز أن تكون خبرا لما بعدها على القول بأنهم اطرف زمان لأن ظرف الزمان لا يخبر به عن الجئنة لا يتقدر مضاف أي وفي ذلك الوقت حصول زيد وعلى قول المبرد أنه اطرف مكان فيجوز أن يكون (٧) هو خبر المبتدأ أي في المكان زيدوا التزم

تقدمه لمشايتها إذا الشرطية كما يجوز جعلها مفعولا لفاجأت أو ظرفا للخبر المقتدر كما مر ولا يقال إن مفاجأة المكان لا معنى لها لانه قول بل لها معنى باعتبار وجوده يذفيه فان قلت جواز جعله إذا خبرا على قول المبرد لا يطرد في نحو خرجت فإذا زيد بالباب إذ لا معنى أقولنا في المكان زيد بالباب زيد بالباب قلت أجب بعضهم بأنه في هذا التركيب يجعل قوله بالباب بدلا من إذا بدل كل من كل أو خبرا بعد خبر وفيه نظر أما الأول فلان الفصل بين البديل والمبدل منه بالاجتناب كما استدلنا غير جائز لعدم انسياق الذهن لذلك البديل

أو نحو ذلك

(قوله ان محلا وان من تحلا) \* وان في السفر ان مضوا مهلا

للخروج أو تكون العطف المرتب على الشيء فيصدر فعل من معنى المفاجأة أي خرجت ففاجأت وقت خروج زيد وقد قيل بكل من الاحتمالين وأما إذا قلنا أنهم اطرف وهو الرجوع لم يتعلق بشئ وإذا قلنا أنهم اسم فان جواز خروجها عن الظرفية صحيح كونها مفعولا بالنعل المعطوف المقدرون لم يجوز كانت ظرفا للخبر وتكون اضافتها حينئذ إلى غير الجملة المذكورة لا ينبغي أن يعمل بعض المضاف اليه في المضاف ثم على تقدير كونها ظرف فان قدرت ظرف زمان فلا إشكال والاجاز كونها نفس الخبر فإذا قيل مثلا إذا زيد كان التقدير في المكان زيد ويجعل بالباب في نحو قولنا فإذا زيد بالباب بدلا منها وأما التزم تقدمه مع كونها خبرا شبهها في اللفظ بالذات الشرطية (و) (قوله ان محلا وان من تحلا) \* وان في السفر ان مضوا مهلا

فان خبر نحن راضون محذوف وقد يقال جاز أن يكون الشاعر أراد نحن نفسه على جهة التعظيم ولا يمنع حينئذ أن يخبر عنه براءه اعتبارا بالمعنى بل رعا وقوع الاخبار باللفظ المفرد عن لفظ الجمع وان أردت معناه لسكتة ما ويمكن أن يدعى ذلك في قوله تعالى أمية ولون نحن جمع منتصر فان سبب التزول وهو قول أي جهل نحن منتصر اليوم يقتضي بأعراب منتصر

ولانه بدل باعادة الحار ولا جار في المبدل منه وأما الثاني فلا يقتضيه تعدد الحكم ولان تعلقهم بالين تعامل واحد محرف واحد غير جائز من غير عطف فالحق أن جواز جعله خبرا على قول المبرد لا يطرد (قوله وقوله) هو من المنسرح وأجزأوه مستعملان مشعولات مستعملان (قوله من تحلا) بفتح التاء والخاء مصدر ممي بمعنى الارتحال كما أن محلا كذلك بمعنى الحلول (قوله وان في السفر) أي في المسافرين أي في غيبتهم والسفر بفتح السين وسكون الفاء اسم جمع سافر بمعنى مسافر لا جمع له لان فعلا ليس من أبنية الجمع كذا في عبد الحكيم قاضي المطول وهم من أن السفر جمع اسافر على حذف مضاف (قوله ان مضوا) يجوز أن يكون حالاً من الضمير في الظرف أي وان مهلا أي بعدا وطولا كذا في غيبة المسافرين حال مضيتهم ويجوز أن يكون منصوباً بفعل محذوف تقديره أعنى وقت مضيتهم ويجوز أن يكون تعليلا لأي ان في غيبتهم مهلا لأنهم مضوا مضيا لا رجوع بعده ويجوز أن يكون ظرفا مقدما لمهلا يعني ان في المسافرين بعدا وطولا في زمان مضيتهم ولك أن تجعله خبرا بعد خبرا فاده الفنادي ويجوز أن يكون بدل استمال من في السفر ان جعلت إذا ماضيا في ظرف بمعنى الوقت أي وان في المسافرين في زمان غيبتهم مهلا (قوله مهلا) بفتح الميم والهاء مصدر بمعنى الامهال وطول الغيبة أي بعدا وطولا عن الرجوع والمعنى ان لنا - لولا في الدنيا وان لنا ارتحالنا عن الان المسافرين في لا آخره أي الموتى الذين هم في عالمات غيبتهم عن فاد لا رجوع لهم لان المفقود بعد طول الغيبة لا يرجوع له عادة وما لم تطل غيبته كغيره إذا السبب فيه ما واحد وهو الفقد واللازم لهم لازم لتساقلا بدلا من ذهاب كانهوا فكل انهم محلا في الدنيا وارتحالوا عنها فحينئذ كذلك



(أى) ان (الناس في الدنيا) حلولا (وان) لنا (عنها) الى الآخرة ارتحالوا والمسافرون قد توغلوا في الضي لا رجوع لهم وشن على أثرهم عن قرب حذف اسند الذي هو ظرف قطعاً قصد الاختصار والعدول الى أقوى الدلائل أغنى العقل واضيق المقام أعنى المحافظة على الشعر ولا تباع الاستعمال لا طرأ حذف في مثل ان مالا وان ولدا وقد وضع سيبويه في كتابه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا

(أى) ان (الناس في الدنيا) حلولا (وان) لنا (عنها) مرتحلا الى الآخرة فقوله محلا ومرتحلا مصدران مميان معنى الحلول والارتحال والسفر اسم جمع لسافر كل كبر لراكب والمهل بمعنى الامهال وطول الغيبة والبعد عن الرجوع بمعنى أن المسافر ين الى الآخرة أى المولى الداهية اليها طالت غيبتهم عنها فلا رجوع لهم لان المقتود بعد طول الغيبة لا رجوع له عادة وما تطل غيبته كغيره اذ سببها معا واحد وهو الفقد والالزام لهم لازم لنا فلا بد لنا من ذهاب كذا ذهبوا فكم اتهم حلولا في الدنيا وارتحالوا عنها فحسن كذلك فقد حذف الخبر في ان محلا وان مرتحلا وهو جار مجرور قطعاً هنا اذ لا معنى لتغير ذلك بخلاف قولنا خرجت فاذا زيد فيحتمل أن يكون من تقدير الظرف أى فاذا زيدا بالسبب أو من تقدير غيره كأن تقدم أى حاضروا الحذف هنا للاختراز أو العدول الى الأقوى مع اتباع الاستعمال ومع ضيق الوزن وانما قلنا مع اتباع الاستعمال ومع ضيق الوزن لانه اطرأ حذف الخبر مع تكرار ان وتعددا اسمها سواء كانا تكررتين كما مثل أو معرفتين كقولك ان زيدا وان عمرا ولو حذف ان لم يحسن الحذف ولم يحز كائن عليه أهل الفن ولوجود الخصوصية في ذلك لان وتكرارها تو به سيبويه فقال باب ان مالا وان ولدا

خبر الثالث أن يكون اللفظ صالحا لهما من غير قرينة نحو زيد وعمرو فاقام ذهب ابن السراج وابن عصفور الى أن المذكور خبر الثاني وحذف خبر الاول وذهب سيبويه والمازني والمبرد الى أن المذكور خبر الاول ويدخل الثاني في معناه ولا حاجة الى اشارة لان العطف اذ ذلك من عطف المتردات وقيل خبر الاول وخبر الثاني محذوف وقيل أنت مخبر بين حذف أيهما شئت ومن ذلك والله ورسوله أحق أن يرضوه على المشهور وقيل أفرد الضمير لان رضا الله تعالى ورضاء رسوله صلى الله عليه وسلم واحد قلت وفيه نظران قلنا يعتنع الجمع بين اسم الله واسم رسوله صلى الله عليه وسلم في ضمير تنبيه لانه صلى الله عليه وسلم أنكر على القائل ومن عصاهما وقال قـل ومن عصى الله ورسوله فاذا اعتنع الجمع مع التصريح بالتنبيه فمع الأفراد أولى على أنه قيل انما سمعناه لا عوقف على ومن بعضهم ما وقيل غير ذلك واستدل به بما في سنن أبي داود من قوله صلى الله عليه وسلم من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصم ما فقد غوى وقد استوعبنا الكلام على ذلك في شرح المختصر وقوله وزيد منطلق وعمرو هو ما حذف فيه خبر الثاني أى وعمرو وكذلك ومنه قوله تعالى واللاتى لم يحضن أى كذلك هذا هو الصواب في تقدير خبره خلافاً لمن جعله أجاهن ثلاثة أشهر لانه تقدير جله من غير حاجة وقوله وكقولك خرجت فاذا زيدا أى موجود وحذف الخبر بعد اذ الفجائية قال به ابن مالك وقال شيخنا أبو حيان ان لم يعم على حذف دليل وجب ذكره نحو فاذا هي حية تسهى فاذا هي ببضائه الناظرين وأما نحو خرجت فاذا الاسد فالخبر هو اذ هو ظرف مكان ومن حذف المسند بعد ان نحو قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا \* وان في السفر اذ مضوا مهلا

أى ان (الناس في الدنيا) محلا وان (الناس عنها) مرتحلا وقد اختلف في حذف خبر ان فأجازه سيبويه

أى ان لنا محلا في الدنيا وان لنا  
مرتحلا عنها الى الآخرة

(قوله والمسافرون) أى المولى وهذا مأخوذ من قوله وان في السفر (قوله لا رجوع لهم) أى الى مواطنهم وهذا مستفاد من حل المهل على الكمال بقدرية الواقع فان هذا المهل لا رجوع معه (قوله ونحن على أثرهم عن قرب) هذا مأخوذ من قوله ان محلا لان الحلول في الشيء يدل على عدم الإقامة فيه كثيرا (قوله حذف المسند) الذى هو لنا (قوله الذى هو ظرف قطعاً) أى بخلاف ما قبله وهو فاذا زيد فإنه ليس الخبر فيه ظرفاً قطعاً بل يحتمل أن يتصدر ظرفاً أى فاذا زيد بالباب وأن يتصدر غيره كذا نمر أو جالس وقوله الذى هو ظرف الخ فيه اشارة لتسكتة ذكر هذا المثال بعد الذى قبله (قوله أعنى المحافظة الخ) تفسير للمقام أو تنبيه لصيق المقام من حيث سببه لان المحافظة سبب لصيق المقام (قوله ولا تباع الاستعمال) أى الوارد على تركه نظيره لانه اطرأ حذف الخبر مع تكرار ان وتعددا اسمها سواء كانا تكررتين أو معرفتين كقولك ان زيدا وان عمرا ولو حذف ان لم يحز أو لم يحسن كائن عليه أهل الفن ولوجود الخصوصية في ذلك لان وتكرارها تو به سيبويه فقال هذا باب ان مالا وان ولدا (قوله وقد وضع الخ) هذا تأييد ليكون الحذف مطردا

وقوله تعالى قل لو أنتم تعلمون خزائن رحمة ربي تقديره لو تعلمون علمكم كون مكررا الفائدة التأكيد فاضمر تلك الأول ضمرا على شريطة  
التفسير وأبدل من الضمير المتصل الذي هو الواو ضمير منفصل وهو أنتم ما يتصل به من اللفظ فأنتم فاعل الفعل المضمر وتلك كون  
تفسيره قال الزحشمي هذا ما يقتضيه علم الأعراب فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أن أنتم علمكم فيه دلالة على الاختصاص وإن  
الناس هم المختصون بالشيخ المتبالغ ونحوه قول حاتم لذات سوار اطمئني وقول المنلس \* ولو غير أخواني أرادوا نصيبي وذلك لأن  
الفعل الأول لما سقط لأجل المفسر برز الكلام في صورة المبدأ والخبر وقوله تعالى أفن زين له سوء عمله فرآه حسنة أي كن لم يزن له سوء  
عمله والمعنى أفن زين له سوء عمله من القرينين الذين تقدم ذكرهما الذين كفروا والذين آمنوا كن زين له سوء عمله ثم كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لما قيل له ذلك قال لا فقبل أن الله يضل من يشاء ويمد من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات وقيل المعنى أفن  
زين له سوء عمله ذهبت نفسك عليهم حسرات فعذف الجواب للدلالة فلا تذهب نفسك عليهم حسرات وأفن زين له سوء عمله كن هدا الله  
فحذف للدلالة فإن الله يضل من يشاء ويمد من يشاء

(قوله قل لو أنتم تعلمون الخ) ان قلت كيف يتسبب عن ذلك بقية الآية وهي قوله اذن لا مسكنم خشية الانفاق أي الفراغ فان تلك  
الخزائن لا تنفك فكيف يتسبب عن ملكها خوف فراغها كما هو مقتضى الشرطية قلت أجب بعضهم بأنهم لم يعلمهم بغفلون عن عدم  
تناهبها وان كانت لا تنفك في نفس الامر فيمكن كون مع ملكها خوف فراغها أو أن (٩) الغرض المبالغة في حرصهم وبجلهم حتى

(وقوله تعالى قل لو أنتم تعلمون خزائن رحمة ربي) فقوله أنتم ليس بعبث لأن الواو انما تدخل  
على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف والاصل لو تعلمون علمكم كون محذوف الشغل احترازا عن  
العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف  
العامل فالله محذوف عن فاعل وفيما سبق اسم أوجه

فان قيل اذا وجدت القرينة صح الحذف بدون ان وان لم توجد لم يصح ولو مع تكرارها  
فلت الفرق على مقتضى كلامهم أنه يقل أو لا يصح تكرارها لا مع القرينة بخلاف غير  
ذلك تأمل (وقوله تعالى قل لو أنتم تعلمون خزائن رحمة ربي) فأنتم في قوله قل لو أنتم فاعل  
بفعل محذوف يقسمه قوله تعالى علمكم كون والتقدير لو تعلمون علمكم كون حذف الفعل الأول  
لوجود منسره احترازا عن العبث بناء على الظاهر وأرتكب هذا التركيب المؤدى الى الحذف  
لما فيه من التأكيد مع الإيجاز فالنعل المذكور في أصله تأكيد وبعد الحذف تفسير  
إذا علم سواء كان الاسم معرفة أم منكرة وهو الصحيح وأجازوه الكوفيون ان كان الاسم منكرة  
وقال النسابة لا يجوز معرفة كان أم منكرة الا اذا كان بالتكرير كهذا البيت ولم يتعرض  
المصنف لحذف المسند وهو خير كان لأنه ضعيف ولذلك كان ان خير فخير ضعيفا لان تقديره

(٣ - شروح التلخيص ثانيا) تكرار لم يوجد قرينة تعين ذلك المحذوف فلا بد من التقدير مكررا ليكون الثاني قرينة  
على حذف الأول لقصد الاختصار مع حصول التأكيد ولا يقال ان الضمير يدل على المقدراذ لو لا تدخل على جملة اسمية لانا نقول انما  
يدل على حذف الفعل ولا يدل على عبثه كأن لو تبدل على الفعل المطلق لأعلى خصوص علمكم كون فتأمل (قوله فعذف الفعل) أي  
وهو تلك الأول (قوله لوجود المفسر) أي وهو علمكم كون الثاني لانه عند حذف الأول يكون الثاني تفسيره بعد أن كان مؤكدا  
قبل الحذف (قوله ثم أبدل من الضمير) وهو الواو في علمكم كون المحذوف ضمير منفصل وهو أنتم والمراد بالابدال هنا التعويض  
لا لابدال النحوي والالكان المحذوف جملة أي الفعل والفاعل معا وحذف بعض الجملة أهل من حذفها بقية ما مع ما فيه من حذف  
المؤكدة وعامله وبقاء التأكيد وذلك غير معهود والحاصل أن الضمير البارز هو نفس المتصل الذي كان فاعلا غائبا عنه تعبير من  
الاتصال الى الانفصال فهو فاعل فقوله لو أنتم علمكم كون جملة فعلية (قوله على ما هو القانون) أي القاعدة (قوله فالمسند المحذوف  
هنا فاعل) أي لا غير (قوله وفيما سبق) أي قوله ان محلا وان من محلا وقوله اسم أي ان قد مرت على الجار اسم فاعل وقوله أو جملة  
أي ان قد مرت على الجار فعلا وقوله فالمسند المحذوف إشارة لكونه كره هذا المثال أي ان سبب اراده هو هذا ويمكن أن سبب اراده  
التنبه على أن المحذوف فيه مجرد المسند لا المسند اليه بأن يكون أنتم تأكيد الفاعل محذوف مع فعله لانه لم يثبت كثرة الحذف  
فيما يعني عنها

وأما قوله تعالى بل سئلتكم أنفسكم أمرا فصبر جميل وقوله تعالى سورة أنزلناها وقوله وأسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليضربن قل لا تقسموا طاعة معروفة فكل منهما يحتمل الأمرين حذف المسند اليه وحذف المسند

(قوله فصر جميل) الصبر الجميل هو الذي لا شكايه معه الى الخلق وان كان معه شكوى الى الخلق كما قال يعقوب انما أشكوا بنى وحزنى الى الله والهجر الجميل هو الذي لا أذى معه والصفح الجميل هو الذي لا عتاب معه وبه يعلم الصبر والهجر والصفح غير الجميلات والصبر جسيم النفس عن الجزع الذي هو طلاق داعي الهوى فيسترسل برفع الصوت وضرب الخدود (١٠)

(قوله تعالى فصر جميل يحتمل الأمرين) حذف المسند أو المسند اليه

لكنه متضمن لأن كيد من جهة المعنى لأن لو تقتضى المحذوف والمأخوذ الفعل انفصل الضمير لعدم وجدان ما يتصل به ولا يصح جعل أنتم مبتدأ وجعل تملكون بعده خبره لأن لا تدخل الاعلى الفعل ولم يجعل أيضا كيدا الضمير بقدر حذفه مع الفعل لأنه يلزم عليه حذف الجملة جميعا وحذف بعضها أيضا مع ما فيه من حذف المؤكد وعامله وبقاء التأني كيد وذلك غير معهود فهذا المثال المسند المحذوف فيه فعل جزا وفي قوله ان محلا وان مر تحلا يحتمل أن يكون مقدر بابا للفعل فيكون جملة أو اسم الفاعل فيكون مفردا غير فعل ولهذا زاد هذا المثال وتقديمه على ما بعده من تقديم المفصل على الجملة وهو المشار اليه بقوله (وقوله تعالى) بل سئلتكم أنفسكم أمرا (فصبر جميل يحتمل الأمرين) أى هذا القول يحتمل

ان كان في علمه خير وهذا الامور الاربعه حذف فيها المسند الى المبتدأ ثم حذف المصنف ما حذف فيه المسند الى الفاعل كقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى أصله تملكون تملكون فحذف المسند وهو الفعل فان فصل الضمير في أنتم وتملكون المذكورة تفصيلا وانما قلنا ذلك لأن لو انما يلزم الفعل وما ذكره المصنف رأى الزخشرى وجاعته وليس مذهب البصريين قال ابن عصفور لا يلى لا الفعل ظاهرا فأما المقدس فلا يلى الانادرا ونقل ابن الصائغ تصريح البصريين بامتناعه فصحا ويجوز نادرا محو لو ذات سوارا طمعتى لكن ابن مالك حوزة وقيل فى الآية تفرد كان الناقصة أصله كنتم فحذفت كان واسمها وأنتم تأ كيد قال الشيخ أبو حيان وحذف المؤكد وبقاء التأ كيد مختلف في جوازه قلت ذلك فى التأ كيد المعنوى أما اللفظى فقد يجوز جزما مثل قم أنت أذلا سبيل لا برا هذا الفاعل وان كذا لا يسمى ذلك حذف فالتان الضمير مستتر وأما ضمير يمكن بوزنه فالذى يظهر أن حذفه مع فعله كفى الآية لا يمتنع ودون الفعل يظهر امتناعه كما يقتضيه كلامهم فى تعاليم منع حذف المؤكد وبقاء التأ كيد والذى يؤول الآية على تقدير لو كنتم حاصله انه يفرق بين فعل كان وغيره ففعل كان يجوز انما يرد بعدل وابقاء معموله لكثرة استعماله بخلاف غيره واطلاق البصريين انهم الايها لا الفعل ملفوظا به عجيب لمصادمته الآية الكريمة وقيل حذف كان وان فصل اسمها قال الزخشرى بعد ذكره الوجه الاول هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان أنتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وأن الناس هم المختصون بالشئ المتنازع وأورد عليه أن الاختصاص يكون معنى الجملة الاسمية لا لصورتها وأجيب عنه بأن الحذف لما اتفق وحصل به تكرار ذكر الفاعل وعلم أن الاهتمام بذكر فاعل الجملة أكثر من فعلها كان تفصيلا للفاعل على الفعل من حيث المعنى والثانى عزلة المتكرر للتأ كيد فأفاد الاختصاص قلت تكلف هذا القائل

وشئ الجيوب والمباغية فى الشكوى وإظهار الكآبة وتغيير العادة فى الملابس والمطعم (قوله يحتمل الأمرين) أى بل الثلاثة وثالثها أن يكون من حذفهما معا أى فى صبر وهو جميل والمأصل أن فى المحذوف احتمالات ثلاثة كل منها مناسب للمقام وفى المقام اشكال وذلك لأن كل حذف لابد له من قرينة دلالة عليه فالقرينة ان دلت على المسند لم يكن أن تدل على المسند اليه وبالعكس ولا يمكن أن تدل عليهما معا عند حذفهما وأجاب سم بأنه يجوز أن يكون هنالك قرينتان تدل احدهما على حذف المسند لتاسية بينه وبينه والاخرى على حذف المسند اليه كذلك غاية الأمر أن احدهما كاذبة لانه لا يجوز أن يراد الأمران معا بل المراد أحدهما فقط فيكون الآخر غير مراد فتكون قرينته كاذبة لانها دلت على ارادته مع انه غير مراد ولا يصبر ذلك لان القرينة أمر ظنى والظنى يجوز تخلف مدلوله عنه قال الشيخ يس وأقول ما المانع من أن المنكلم يقصد بخبر حذف كل من المسند اليه والمسند ويجعل لكل واحد قرينة صادقة وقد زيد عليه قول الشارح بإمكان حل الكلام

(أى)

على كل من المعنيين عند التأمل الصادق وقول العلامة القاسمى لانه لا يجوز أن يراد الخ مسلم لكن ليس المراد أحدهما فانه لا يصلح على الاحتمال وهذا لا يستدعى كذب قرينة غيره ويشهد لذلك وان لم يكن فى خصوص المسند اليه والمسند مسبقا فى بحث الايجاز فى قوله تعالى فذلكن الذى لمتننى فيه من أنه يحتمل أن المراد فى مرادونه بدليل تراودتها وفى حجه بدليل قد شغفها حيا



أى فامرئى صبر جميل أو فامرئى صبر جميل أجل وهذه سورة أنزلناها وأوفيناها وأوحينا اليك سورة أنزلناها وأمركم وألذي يطلب منكم طاعة معروفة معلومة لا يشك فيها ولا يرتاب كطاعة الخالص من المؤمنين الذين طابق باطن أمرهم ظاهرهم لا إيمان تقسمون بها بأفواهكم وقلوبكم على خلافها أو طاعتكم طاعة معروفة أى بانها بالقول دون الفعل أو طاعة معروفة أمثل وأولى بكم من هذه الاعيان المكنية وبما يحتمل الوجهين قوله سبحانه وتعالى ولا تقولوا ثلاثة قيل التقدير ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ورد بانه تقرير لثبوت آلهة لأن الذي انما يكون للمعنى المستفاد من الخبر دون معنى المبتدأ كما تقول ليس أمرؤنا ثلاثة فالتقديرات تكون عدة الامراء ثلاثة دون أن تكون لكم امراء وذلك اشراك مع أن قوله تعالى بعده انما الله واحد يناقضه واوجهه أن ثلاثة صفة مبتدأ محذوف أى يكون مبتدأ محذوف فاعلمه لا خبر مبتدأ والتقدير ولا تقولوا انما أوفى الوجود آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة ثم حذف الخبر كما حذف من لا اله الا الله وما من اله الا الله ثم حذف الموصوف أو المميز كما يحذفان في غير هذا الموضع فيكون النهى عن اثبات الوجود لآلهة وهذا ليس فيه تقرير لثبوت الهين مع أن ما بعده أعنى (١١) قوله انما الله واحد يتقيد بذلك فيحصل النهى عن الاشراك والتوحيد من غير تنافض ولهذا يصح ان يتبع تقى الاثنين فيقال ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة ولا الهان لا كقوله لنا ليس لنا آلهة ثلاثة ولا الهان وهذا صحيح ولا يصلح أن يقال على التقدير الاول ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ولا اثنين لأنه كقولنا ليست آلهتنا ثلاثة ولا اثنين وهذا فاسد ويجوز أن يقدر ولا تقولوا الله والمسيح وأمه ثلاثة أى لا تعبدهما كما تعبدهن لقوله تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة فيكون المعنى ثلاثة مستورون في الصفة والرتبة فانه قد استقر في التعرف أنه اذا أريد الخالق اثنى واحد في وصف وانما ما شبيهه أن يقال هم ثلاثة كما يقال اذا أريد الخالق واحداً خروجه في معناه هما اثنان

(أى) فصبر جميل (أجل أو فامرئى) صبر جميل

أن يكون من باب حذف المسند أو من باب حذف المسند اليه وأشار الى تفسير المحذوف على التقدير الاول بقوله (أى) فصبر جميل (أجل) لى من الصبر غير الجليل وهو الذى تكون معه الشكاية الى الخلق فأجرى كونه أجمل من الجزع وتفضيل الشئ على ما لا يشاركه فى أصل الفعل واقع فى الكلام لغرض من الاغراض الموجبة لاجراء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كدفع ما يتوهم على الفرض والتقدير وأشار الى المحذوف على التقدير الثانى بقوله (أو فامرئى) أى فاشئى الذى ينبغى أن أتصف به (صبر جميل) ويحتمل أن يكون من حذفهما وظن صحة كلام الزمخشري وهو فاسد لان الاختصاص هنا معناه لواختصاصهم بملك خزائن الرحمة لا مسكتهم وليس فى ذلك ما يقتضى أنهم محتصون بالشيء لأنه لا يتقيد أن غيرهم لواختصاص ملك خزائن الرحمة لشيء وانما يكون ذلك لو قيل أنتم لو علمتكون فان المعنى حينئذ أنتم المحتصون بأنكم لو ملكتم الخزائن لا مسكتهم ثم أقول لو كان الصيغة للاختصاص لكان الاختصاص هنا متعدياً لان الاختصاص لا يكون الا فى شئ يقبل عدم الاختصاص وملك خزائن الرحمة ان كان لهؤلاء استعمال أن يكون غيرهم لان الشئ الواحد لا يكون معاً لو كالتخصصين فى وقت واحد فالاختصاص هنا متعدياً ولو حصل لم تكن له فائدة فان قلت قد يحصل الاختصاص بحسب الازمنة تقول انما لك هذا أى لا يملكه غيرى بخلاف أن يملكه قد يكون فى وقت وغيره فى وقت قلت لا نسلم بل معنى انما ملك اختصاصك بالملك فى وقت ما والعموم فى ما يملك هذا غيرى انما جاء فى الازمان اذا كان مصرحاً به أما اذا كان مفهوماً فلا ولولم يسم فليس المراد هنا ولا المعنى عليه ثم نقول كان لازم مخشري مندوحة عن ذلك بأن يعرب أنتم مبتدأ وعلمتكون خبره والجملة خبر كنتم المحذوفه فيحصل الاختصاص لأنه كقولك أنت تقوم ويجتمع كلام النحاة

(قوله أى فصبر جميل أجل) أى فصبر جميل فى هذه الواقعة أجل من صبر

غير جميل واذا كان أجل من الصبر الغير الجليل فهو أجل من الجزع من باب أولى وأورد بأن فى هذا التفضيل نظراً لانه يشترط أن يكون المفضل عليه مشاركاً للمفضل فى أصل الفعل فيجب أن يكون المفضل عليه هنا جيلاً فى الجملة مع أنه قيد بانه غير جميل فلا يصح التفضيل وأجيب بأمرين الاول أن عدم الجاهل فى المفضل عليه وهو الصبر المحذوف بالشكاية انما هو بحسب الآخرة من حيث الثواب وهذا لا ينافى أن فيه جالاً بحسب الدنيا من حيث تسكين القلب لان اظهار الشكاية قد يفرج عن النفس ضيقها الثانى أن التفضيل على فرض أن يكون فيه جمال وتفضيل الشئ على ما لا يشاركه فى أصل الفعل واقع فى الكلام لغرض من الاغراض الموجبة لاجراء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كدفع ما يتوهم على الفرض والتقدير كائن قواهم زيدا أفضل من الجاراه غنمى (قوله أو فامرئى صبر) أى شئى الذى ينبغى أن أتصف به صبر جميل وكان الاولى الاتيان بالواو بدل أولان مفعول الاحتمال لا يكون مردداً

ففي الحذف تكثير الفائدة بما كان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصافي أحدهما

معاً أي في صبر وهو جميل ولما كان في الحذف احتمالات كل منها يناسب المقام والقرينة يتجه معها كل منها كان الحذف أوسع اذ فيه تكثير للفائدة الخاصة بكل من المحتملين بخلاف الذكر فانه معين لاحدهما التصويته فيكون أصح فلا يراد أن يقال المقدر واحد في نفس الامر فلا كثرة لانه قول الاحتمال يكفي في التوسعة والكثرة هنا ولأن يقال القرينة متى لم تعين فليست دليلاً فلا حذف لانه قول يكفي في دلالة صلاحية مقامها لاحدهما لا بعينه ورجح كونه من حذف المسند اليه بكونه أكثر وقوعاً وبغير ذلك عما يذكري المطولات وبما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة لاحتمال أن يكون التقدير ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة أو يكون ولا تقولوا الله وعيسى ومريم آلهة ثلاثة ففي الحذف تكثير فائدة التوسعة بالاحتمال

والبيانيين وقول الرخصي صناعة البيانيين هو على عادة في اطلاق علم البيان على المعاني \* بقي هنا سؤال وهو أن من تلك خرائق رجة الله تعالى وهي غير متناهية كيف يمكن خشية الانقراض مع أن غير المتناهية يستحيل نقاده فكيف يخاف نقاد ما يستحيل نقاده والخوف من وقوع المستحيل مع اعتقاد استحالة مستحيل \* ثم ذكر ما هو محتمل لأن يكون حذف فيه المسند والمسند اليه كقوله تعالى صبر جميل يحتمل حذف المسند فتقديره صبر جميل أي أجل ويحتمل أن المحذوف هو المسند اليه تقديره فأمرى صبر جميل وقد اختلف النحاة فيما إذا دار الخلاف بين حذف المبتدأ والخبر أم ما يحكم بأنه المحذوف حكاه ابن باز في الخبر أولى بالذکر لانه يحيط الفائدة وقيل المبتدأ لانه العامل وأيضاً الحذف من الاواخر أولى وأما خصوص هذه الآية فالمعنى فيها على نسبة الصبر اليه فالاحسن تقديره أمرى صبر جميل وهو الموافق للمدح قال الخطيب ولان المصادر المنصوبة إذا ارتفعت تكون على معناه في النصب وفي النصب اذا قلت صبرت صبراً جميلاً فانت خير بحصول الصبر لك فحذف المبتدأ ووافق معنى النصب قلت هذا ان أراد به ما قبله فقد سبق وان أراد غيره فهو ضعيف لان المصدر المنصوب لا يدل على نسبة المتكلم فان المصدر المنصوب قد يكون عن صبرت وعن أصبر وليس في أصبر اخبار بحصول الصبر بل وعنده ومن هذا قوله تعالى طاعة وقول معروف يحتمل الامرين ومن ذلك وقالت اليهود عزير ابن الله على قراءة من لم ينون قيل انه صفة والخبر محذوف التقدير برابن الله الهنا أو وكذبه راجع الى نسبة الخبر الى صفته وقد سبق ما يعترض به على هذا وأجاب عنه الوديعان عزير ابن الله خبره الجملة أي فيه لفظهم أي قالوا هذه العبارة القبيحة وحينئذ فلا يقدر خبر ولا مبتدأ وقيل ابن الله خبر وحذف التنوين من عزير للجملة والعلمية وقيل حذف تنوينه لانقضاء السالكين لان الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد كقراءة قل هو الله أحد الله الصمد بل هنا أوضح لانه في جملة واحدة ومن هذه المادة ما ذكره المصنف ولا تقولوا ثلاثة امان بقدر آلهتنا ثلاثة أو لنا ثلاثة من الآلهة ورد المصنف الاول أنه يلزم أن يكون المتني كون آلهتهم ثلاثة لا كونهم آلهة فان النهي انما يكون للتسمية المستفادة من الخبر قلت وفيما قاله نظر لان نفي كون آلهتهم ثلاثة يصدق بأن لا يكون لآلهة الثلاثة وجود بالكلية لانه من السالبة المحصلة لغيره ليس آلهتهم ثلاثة وذلك يصدق بأن لا يكون آلهتهم آلهة

(قوله في الحذف تكثير الفائدة بامكان الخ) البناء للتصوير أي ان تكثير الفائدة مصور بما ذكر لا معنى كثرة المعنى والالوردان المراد أحد الامرين قطعاً لا كلاهما اذ لا يمكن ارادتهم جميعاً وحينئذ فلا فرق بين حالة الذكر وحالة الحذف لان حالة الذكر أحدهما متعين وفي حالة الحذف أحدهما مبهم فأن تكثير المعنى ويصح أن يراد تكثير الفائدة من حيث التصور لانه عند الحذف يتصور المعنيين وبلاخطان من جهة صحة الحمل على كل تأمل واعلم أن هذا كله معنى على ما تقدم من أن القرينة لا تدل على كل من المسند والمسند اليه عند حذفهما معاً ما على انه لا مانع من أن المتكلم يقصد تجويز حذف كل من المسند اليه والمسند ويجعل لكل قرينة صادقة فتكثير المعنى عند الحذف على حالة الذكر فاعرف ولا اشتغال

واعلم ان الحذف لابد له من قرينة كوقوع الكلام جوابا عن سؤال اما محقق كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله

(قوله ولا بد للحذف) المتبادر منه ولا بد له حذف المتقدم وهو حذف المستند أي انه لا بد لحذف المستند من قرينة لان الحذف خلاف الاصل فلا يعدل اليه الا بسبب داع اليه ووجود قرينة دالة عليه اما حالية او مقالية وان لم يعلم ذلك الحذف أصلا عند السامع فيجوز الحذف بالمقصود وقد يقال لا بد أيضا لحذف المستند اليه من قرينة فلم يخص حذف المستند بالكلام اللهم الا ان يقال ان المستند اليه قد يحذف بلا قرينة كما اذا أقيم المفعول به مقامه أو يقال ان وجوب القرينة على (١٣) المحذوف مما يعرفه العاقل ان المستند اليه

عن حذف المستند بالترك الموهوم للاعراض عنه بالكلية والاستغناء عن نصب القرينة تدارك بقوله ولا بد للحذف من قرينة بخلاف المستند اليه فانه يعرف به بالحذف وهو لا يوهم الاعراض عنه بالكلية أو يقال ان قرينة حذف المستند لما كان فيها من التفصيل ما ليس في قرينة حذف المستند اليه خصها بالترك لتفصيل قرينة حذفه بالسؤالية الى المحققة والمقدرة (قوله دالة عليه) أي على الحذف بمعنى المحذوف أو على المحذوف المأخوذ من الحذف ويدل لذلك قول الشارح ليفهم منه المعنى فان المفهوم منه المعنى هو المحذوف (قوله جوابا) نصب على الحال أو مفعول للوقوع لتضمنه معنى الصيرورة أي لصيرورته جوابا (قوله لان هذا الكلام الخ) على المحذوف أي وصح التمثيل بالآية لوقوع الكلام جوابا السؤال محقق لان الخ وهذا جواب عما يقال التمثيل بهذه الآية لا يصح اذا السؤال فيها غير محقق بدليل التعبير بان التي للشيء فقوله ان سألتهم قضية

(ولا بد) الحذف (من قرينة) دالة عليه ليفهم منه المعنى (كوقوع الكلام جوابا السؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) أي خلقهن الله فعذف المستند لان هذا الكلام عند تحقق

(ولا بد) أي للحذف (من قرينة) دالة عليه واللام يفهم المعنى أصلا وهذا لو كان لا يخص بالمسند للزوم مثله في باب المسند اليه لكن ذكره ليفصل القرينة السؤالية الى المحققة والمقدرة ولهذا قال (كوقوع الكلام) أي الذي حذف فيه المسند (جوابا السؤال محقق) بان يذكر السؤال ولو على وجه الفرض (نحو) قوله تعالى (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) فتدبر الله جوابا لسؤال محقق الذي كراى مقدرا الصورة فعلى تقدير وقوع هذا السؤال بان يقال من خلق السموات والارض يكون قوله الله جوابا عنه وقد حذف فيه المسند والاصل خلقهن الله وبهذا يعلم ان محل التحقق على معنى محقق ما فرض من السؤال الذي هو صدور وقوله من خلق السموات والارض والجواب الذي هو ان يقولوا الله يكون هذا الكلام جوابا لسؤال محقق فمبعض بلا طائل مع ان مثله يلزم في المقدرة فيقال فيه عند تحقق ما قدر من

ص (ولا بد من قرينة الخ) ش أي لا بد لحذف المستند من قرينة تعينه والقرينة اما سؤال محقق أي واقع نحو قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله تقديره خلقهن الله والمعنى يتحقق السؤال ههنا تحققة قبل الجواب لانه محقق الوقوع عند نزول الآية لان فعل الشرط مستتب المعنى بل الاختصار على لفظ الجلالة الكريمة يستدعي تقديم سؤال المستغنى به عن ذكر خلقهن وتارة يكون سؤال مقدرا رأى غير منطوق به كقول الحرث بن شمير ان شئني وقيل للحرث بن نمير وقيل لمرث بن عرو والنهشلي وهو من أبيات سيبويه ويزيد هو يزيد بن نمير

ليبك يزيد ضارع مضمومة \* ويختبط مما تطيع الطوائف فانه لما قال لي بك يزيد كان سائلا سألته من يبكيه فقال ضارع أي يبكيه ضارع وما ذكره المصنف قد ذكره الحاجة أيضا وقد يقال تقدير الباكي ضارع أحسن لانه حيث أمكن تقدير الاسم فلا يقدرا الفعل ذكر سيبويه وعلى هذا فلا يكون هذا من حذف المستند بل من حذف المسند اليه وقد يجب عنه بان تقدير الفعل هنا يرجح لتقديم لفظ الفعل ولهذا قدروا الفعل في قوله تعالى رجال لانهم تجارعة على قراءة يسبح بالبناء والفعل وهو كيبك على أنه محتمل أنه

شرطية لا تقتضى الوقوع ولا عدمه فلا يصح التمثيل بالآية لحذف المستند للقرينة المدكورة الا لو قيل الله في جواب من خلق وكان ذلك السؤال وقع بالفعل وحاصل ما أجاب به الشارح ان المراد بكون الكلام جوابا لسؤال محقق أنه اذا تحقق ما فرض من السؤال يكون الكلام جوابا عنه ولا شك ان السؤال هنا محقق على تقدير أنهم سئلوا به فأجابوا بذلك الكلام عنه لانه لو فرض أنهم سئلوا وأجابوا بذلك كان جوابهم هذا جوابا لسؤال محقق فالمراد بكون السؤال محققا تحققة ولو باعتبار الفرض واعتراض بان هذا ينافي ما يأتي في قوله لي بك يزيد الخ فان السؤال فيه محقق بهذا المعنى فانهم لو سئلوا وأجابوا بذلك الجواب كان ذلك الجواب جوابا عن سؤال محقق مع أنه جعله مقدرا فالاولي ان يقال المراد بالتحقق ما وجد في الكلام صورته ونطق بها بالفعل والمقدرا ليس كذلك كما في البيت قوله لان هذا الكلام أي قولهم الله



وقوله ولئن سألتهم من نزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتهم ليقولن الله وإمامه قد ربحوا ليبك يزيد ضارعه لخصوصه

(قوله ما فرض من الشرط) وهو سألتهم من خلق الخ والجزءاء هو ايقول الله وقوله محقق أى محقق كونه سؤالا أى انه لو فرض أن النبي قال لهم من خلق السموات والأرض وقالوا الله كان قولهم الله الذى هو الجزءاء جوابا لذلك السؤال المحقق كونه سؤالا (قوله والدليل الخ) جواب عما يقال هلا جعل لفظ الجلالة فى الآية مبتدأ والخبر محذوف بأن يكون التقدير الله خلقهم وبكون من حذف المسند أيضا وما المرحج لكونه فاعلا (قوله على أن المرفوع فاعل الخ) أى لامبتدأ والخبر محذوف إن قلت هذا الدليل معارض بالنسب فيقال والدليل على أنه مبتدأ أنه قد جاء كذلك كقوله تعالى قل من ينحيكم من ظلمات البر والبحر إلى قوله قل الله ينحيكم منها أجيب بأن وقوع الأول فى القرآن أكثر وحمل المحتمل على الأكثر أولى ولا يقال قد يرجح كون المرفوع مبتدأ لأنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا (١٤) وكونه خبرا والباقي مبتدأ فالتأني أولى لأن

ما فرض من الشرط والجزءاء يكون جوابا عن سؤال محقق والدليل على أن المرفوع فاعل والمحذوف فعله أنه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله تعالى قال من ينحي العظام وهى رميم قل يحيم الذى أنشأها أول مرة (أو مقدر) عطف على محقق (نحو) قول ضرار بن نمش بن زيد بن نمش (ليبك زيد) كأنه قيل من يبكيه فقال (ضارع) أى يبكيه ضارع

السؤال يكون هذا الكلام جوابا عنه فإذا كان يسمى محققا لكونه ما ذكر يكون جوابا عنه عند تحقق وقوعه لم يظهر فرق بين المقدور المحقق بذلك فتأمل وقد رنا اسم الجلالة فاعلا لامبتدأ ليطابق ما سرح به فى مثل هذا السؤال كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكذا قوله تعالى قال من ينحي العظام وهى رميم قل يحيم الذى أنشأها أول مرة ولكن هذا يعارض بقوله تعالى قل من ينحيكم من ظلمات البر والبحر إلى قوله تعالى قل الله ينحيكم منها اللهم إلا أن يقال وقوع الأول أكثر أو يقال حمل المذكور على الفاعل لكونه أقوى العمد الحق (أو) وقوعه جوابا بالسؤال (مقدر) فهو معطوف على قوله محقق وذلك (نحو) قول ضرار بن نمش بن زيد بن نمش (ليبك) بالبناء للجهول وقوله (زيد) نائب الفاعل وتعدى إليه يبكى بنفسه لأنه يستعمل متصلا بهلى ومتعديا بنفسه فيقال بكيت عليه وبكيت له ولما حذف الفاعل وقع إيهام فى الكلام بسأل عن بيانه فكانه قيل من يبكيه فقال (ضارع)

لا يكون من الحذف بالكى ويكون يزيد منادى أى ليبك ياريد فقدك ويكون ضارع هو الفاعل إن كانت الرواية بفتح ياء يبك ونائب عنه إن كانت الرواية بضمها ومنه قوله تعالى يسبحه

المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفه كالحذف وأما الفعل فهو غير الفاعل لانا نقول قد يعارض هذا بأن الصحيح أن الفاعل أصل المرفوعات فحمل الباقي على أنه فاعل أولى لكونه أقوى العمد وفى الغنبي فان قلت يلزم على كون المذكور فى هذه الآية فاعلا عدم المطابقة بين السؤال والجواب لأن السؤال جلة اسمية والجواب جلة فعلية والأولى المطابقة والعدول إلى تركها يحتاج إلى نكتة قلت أجابوا عن ذلك بأن النكتة فى ترك المطابقة أن فى رعاية المطابقة إيهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام لأن التقوية شأن ما يشك فيه أو يشكروا اعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام لأن المقام مقام تشنيع بالكفار حيث عبدوا غيره تعالى مع اعتراهم بأنه الخالق للسموات والأرض (قوله بن زيد)

ذليل

أى أحياه أى يذكى حياسته بعد موته (قوله ليبك زيد) بضم حرف المضارعة مبنى للفعل ولزيد نائب

الفاعل وليس هو من الحذف والإيصال والأصل ليبك على زيد لأن بكى يتعدى بنفسه تارة وبعلى تارة أخرى قال فى الصحاح بكيت وبكيت عليه بمعنى (قوله كأنه قيل من يبكيه) وذلك أنه لما حذف الفاعل وقع إيهام فى الكلام فسئل عن بيانه وقيل من يبكيه بفتح حرف المضارعة (قوله أى يبكيه ضارع) حذف المسند والقرينة على حذفه وقوع الكلام جوابا بالسؤال مقدر قيل محتمل أن لا يكون فى البيت حذف بالكى بأن يكون يزيد منادى أى ليبك ياريد فقدك ضارع ويكون ضارع هو الفاعل إن كانت الرواية بفتح ياء ليبك أو النائب عن الفاعل إن كانت الرواية بضمها وقيل بحث ادتيحاج مع فتح الياء من ليبك إلى أن تثبت الرواية بضم زيد فى هذه الحالة فيكون منادى والمعروف مع بناء ليبك للفاعل فتح زيد على أنه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه فى رواية الرفع نائباً عن الفاعل لأنادى اه فنارى

وقراءة من قرأ يسبح له فيها بالغدق والآصال رجال وقوله كذلك يوحى اليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بيناه  
الفعل للفعل

(قوله ذليل) تقدير لما قبله (قوله خصوصية) يستعمل أن اللام للتوقيت أى وقت خصوصية مع غيره أو للتعليل أى لاجل خصوصية نالته  
من لا طاقة له على خصوصيته وهو متعلق بضارع وإن لم يعتمد لأن فيه معنى الفعل وليس متعلقاً بيبكى المقدّر لافادته أن البكاء  
يكون للخصوصية دون يزيد ولا يقال بل قد اعتمد على الموصوف المقدّر أى شخص ضارع فعلى تقدير اشتراط الاعتماد فى تعلق الجارية  
للمحدود أيضاً لانا نقول لو كفى فى عمله الاعتماد على موصوف مقدّر ما تصور العاؤه لعدم الاعتماد لأن ذكر الموصوف مع اسم الفاعل  
ملتزم لفظاً أو تقديرًا تعييناً للذات التى قام به المعنى وهو مخالف لنصر يحكمهم اللهم الآن يقال الاعتماد على موصوف مقدّر انما يكتفى  
فى عمله اذا قوى المقتضى لتقديره كفى بإطالع العاجب لانا انضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء اسم الفاعل لكن تأتى اعتبار مثل هذا  
المقتضى فى كل موضع محتمل نظراً انه فنارى (قوله لانه كان لمجا الخ) أى انما يكتفى الضارع الذليل عليه لانه كان يدفع عن الاذلاء  
والضعفاء ما يئاهم فهو لمجا لهم فحقهم البكاء عليه (قوله ومختبط) أى ويبيكه مختبط فهو عطف على ضارع (قوله مما تطيح) أى مما  
أطاحته فالضارع بمعنى الماضى لان السؤال والبكاء انما يكونان بعد الاطاحة (قوله المعروف) أى طالباً بالمرور والاحسان وقوله من  
غير وسيلة أى كهدية يهديهم اليه عطية أكثر منها (قوله جمع مطيحة) هو اسم فاعل من (١٥) غير الثلاثى وهو أطاحه (قوله على غير القياس)  
أى لان قياس الطوائج أن يكون جمع طائفة بمعنى هائكة لا مطيحة

دليل (لخصوصية) لانه كان لمجا الاذلاء وعونا للضعفاء تمامه \* ومختبط مما تطيح الطوائج \*  
والمختبط هو الذى يأتى اليك المعروف من غير وسيلة والأطاحة الاذهاب والاهلاك والطوائج  
جمع مطيحة على غير القياس كواقف جمع ملقحة وعامة متعلق بمختبط وما مصدرية أى سائل  
من أجل اذهاب الوقائع ماله أو يبيكه المقدّر أى يبيكى لاجل اذهاب المنايا يزيد

أى يبيكه ضارع أى ذليل (الاجل) (خصوصية) نالته مما لا طاقة له على خصوصيته وانما  
أمر الذليل بيبكائه لانه كان دافعاً عن الاذلاء والضعفاء ما يئاهم فهو لمجا لهم فحقهم بكأوه  
وتعام اليت \* ومختبط مما تطيح الطوائج \* فقوله مختبط معطوف على ضارع أى يبيكه  
الضارع والمختبط وهو الذى يأتى اليك المعروف من غير وسيلة والأطاحة الاهلاك واذهاب المال  
وانتلافه والطوائج جمع مطيحة والمطيح اسم فاعل من غير الثلاثى وهو أطاحه لكنه جمع بفواعل  
على غير قياس كواقف جمع ملقحة وقوله مما تطيح يستعمل أن يتعلق بقوله مختبط فيكون المعنى  
أن المختبط أى السائل من أجل اهلاك الطوائج أى الوقائع والشهداء ماله يبيكى لانه كان  
فيما بالغدق والآصال رجال على قراءة فتح الباب وكذلك يوحى اليك وإلى الذين من قبلك الله على قراءة

التاء بجمع تصحى بالالف والتاء الألفاظ الستة وهائس منها مطيحة وحينئذ فلا محالة تأمل (قوله جمع ملقحة) أى وقياس جمعها  
ملقحات كما قرر شيخنا العدوى والذى ذكره المفوضى أن ملقحة قياس جمعها ملقحة فواقف على كل حال جمع الملقحة شذوذاً (قوله من  
أجل اذهاب الخ) أشار بذلك الى أن من للتعليل وأن ما مؤولة مع الفعل بعدها مصدر ويجوز أن تكون من ابتدائية أى سائل سؤالاً  
ناشئاً من اذهاب الوقائع أى الحوادث ماله (قوله أو يبيكى المقدّر) عطف على مختبط أى أنه متعلق بمختبط أو يبيكى المقدّر (قوله أى  
يبكى لاجل اذهاب الخ) فى هذا إشارة الى أن الفعل المقدّر على الاحتمال الثانى ينبغى أن يجعل كاللازم أى يوقع البكاء بمختبط لاجل اذهاب  
المنايا يزيد ويصح أن يكون متعدياً أى يبيكه بمختبط من أجل اهلاك المنايا ياءه ورعاً أشار بهذا قوله أولاً أى يبيكه ضارع ففهمه إشارة  
بلحوازالأمرين قررهما شيخنا العدوى ثم اعلم أن الوجه الاول أحسن لان تعليقه بيبكى المقدّر مما ياءه سلفية الشعر وذلك لانما بين سبب  
الضرارة ناسب أن يبين سبب الاختباط أيضاً فاده الجسافى فى شرح الكافية وقوله لاجل اذهاب المنايا أى المعبر عنها بالطوائج يزيد  
واضافة اذهاب الوقائع فى الوجه الاول ولانما يأتى الوجه الثانى من اضافة المصدر للفعل ومفعوله ماله فى الاول ويزيد فى الثانى وأشار  
الشارح بذلك الى أن مفعول تطيح فى البيت محذوف تقديره ماله ان فسرت الطوائج بالوقائع أى الحوادث أو يزيدان فسرت بالمنايا واعرش  
على الوجه الثانى بأن الشخص الواحد لا يملكه ويذهب له الامنية واحدة وأجيب بأن ألى فى المنايا بالنس وألى الهندسية اذا دخلت على  
جمع أنظمت منه معنى الجمعية فصعدى بالواحد الذى هو المراد وانما عبر عنه بالجمع للبالغة أو أن المراد بالمنايا أسباب الموت طلاقاً  
لأسم السبب على السبب ولا يخفى كثرتها

وفضل هذا التركيب على خلافه أعني تحويله ليك يزيد ضارع بناء الفعل للفاعل ونصب يزيد من وجوه أحدها أن هذا التركيب  
يقيد اسناد الفعل إلى الفاعل مرتين إجمالا ثم تفصيلا (١٦)

(وفضله) أي رجحان تحويله ليك يزيد ضارع مبنيا للفعل (على خلافه) يعني ليس ليك يزيد ضارع  
مبنيا للفاعل ناصبا ليزيد ورافقه الضارع (بتكررا الاسناد) بأن أجدل أولا (إجمالا ثم)  
فصل ثانيا (تفصيلا) أما التفصيل

يتكسب المعلوم ويحتمل أن يتعلق بيكي المقدّر فيكون التقدير بذلك المختبط بيكي من أجل  
اهلاك المنيا يزيد وعلى هذا التقدير ينبغي أن يجعل بيكي من اللازم أي يقع البكاء من أجل  
ما ذكره يصح كونه متعديا أي بيكيه من أجل اهلاك المنيا ياء ولما كان هناك من سؤال وهو  
أن يقال لما عدل الشاعر إلى هذا التركيب مع إمكان الأصل ويستقيم به الوزن وذلك بأن  
يجعل يزيد مفعولا وضارع فاعل بيكي أجاب عنه بان ما عدل إليه فعل عا عدل عنه فقال  
(وفضله) أي وفصل هذا التركيب الذي فيه بناء بيكي للجھول وهو يزيد ثم ذكر الفاعل وهو ضارع  
(على خلافه) الممكن وهو أن يجعل بيكي مبنيا للفاعل وهو ضارع ونصب يزيد على أنه مفعول  
مع أن هذا الخلاف هو الأصل (بتكررا الاسناد) أي فضل التكرير الأول على الثاني حاصل  
بتكررا الاسناد لأن الفعل أسند أولا (إجمالا) أي اسنادا إجمالا (و) أسند ثانيا (تفصيلا)  
أي اسنادا تفصيلا أما الاسناد التفصيلي فظاهر لأنه ذكر الفاعل المستحق للتعديل بالتفصيل وهو

فتح الحاء قال (وفضله على غيره) أي فضل تركيب ليك البناء للفعل على الرواية الشهيرة على  
ما لو كان مبنيا للفاعل ثلاثة أمور أحدها تكرر الاسناد إجمالا وتفصيلا يعني أنه أسند  
إلى شخص ما محملا لأنه مع البناء للفعل لا يكون الفاعل مفصلا ولأن أن نقول ليس مع البناء  
للفعل اسناد للفاعل إجمالا ولا تفصيلا غاية أن الثابت عن الفاعل يستلزم وجرا فاعل  
فهو يدل على الفاعل بالالتزام ولا اسناد فيه للفاعل ولأنه الالتزامية على الفاعل لا على  
الاسناد ودينه ما فرق ثم نقول قوله تكرر الاسناد إجمالا وتفصيلا قد يقال إن هذه العبارة  
تستدعي تكررا الاسناد إجمالا وهو يستلزم اسنادين إجمالين وتكرره تفصيلا كذلك  
فيستلزم الاسناد أربع مرات وهو فاسد غير مراد إلا أن يؤول على أن قوله إجمالا وتفصيلا  
تفصيل لما أجمله لفظ التكرير من باب ألف والنشر الثاني أن يكون وقع الاسناد فيه إلى الفاعل لوقع  
يزيد فيه مفعولا وهو فضلة والمعدة أولى من القضية وقد يقال إن هذا في الثاني يرجع إلى  
الأول وقال في الاقتراح وكونه فضلة يستلزم عدم الاعتناء به وأنه وكونه مقيدا يقتضي الاعتناء  
وتأخير الفاعل يقتضي عدم الاعتناء به وكونه مقيدا يقتضي الاعتناء به في تناقض وفيه نظر  
بذكر في الحواشي قيل وجه النظر أنه ان كان التناقض لازما فلزم عند بناءه للفعل  
وذكر ضارع بعده لأن تقديره بيكيه ضارع فقد تقدم المفعول وقيل وجه النظر أن البناء  
للفعل يقتضي أنه مقصود البيان وذكر الفاعل يقتضي أنه مقصود التناقض وفيه نظر لأنهما  
قد يفصدان وقيل لأن المبنى للفعل أولى بالتناقض لأن فيه عديتين كل منهما يطلب التقديم  
بخلاف الفضلة فأنما وان تقدمت فهي في نسبة التأخير قيل لو صح ما قاله لكان تقديم  
المفعول على الفاعل قبيحا وليس كذلك وقيل أيضا لو كان ذلك قبيحا لكان رأيت  
شجاعة في الحسام أفصح من رأيت أسدافه لايم أم الثاني التناقض الثالث أن أول الكلام

(قوله وفضله الخ) هذا جواب عما  
يقال لم عدل الشاعر إلى هذا  
التركيب المقتضى حذف المسند  
مع إمكان الأصل وهو البناء للفاعل  
وإدغامه الوزن به وذلك بأن يجعل  
يزيد مفعولا وضارع فاعل بيكي  
ولاحذف لا المسند ولا المسند  
إليه وحاصل الجواب أن ما عدل  
إليه فعل عا عدل عنه قال  
المعلمة يس وليس مقصود  
المسند إفادة ترجيح البناء للفعل  
على البناء للفاعل من سائر الوجوه  
حتى يعترض بأن في خلافه وهو  
البناء للفاعل وجوه أربعة بل  
المقصود بيان ترجحه من حيث  
الوجوه التي ذكرها المصنف فلا يأتى  
أن خلافه ترجح عليه من جهة  
أخرى وذلك أن فيه الجمع بين متناقضين  
من حيث أن كون يزيد فضلة  
يقتضي أن يكون ضارع أهم منه  
وتدعيمه يقتضي أن يكون أهم من  
الفاعل وهو ضرب من البديع  
وفيه أيضا التشويق للفاعل بذكر  
المفعول أو الجمع الاطماع في ذكره  
بناء الفعل له وجهين إذ يكون في  
كل منهما ما جهات ترجح للبليغ  
أن راي ترجح ههنا ذلك وأن  
يتركس (قوله بأن أجل الخ) دفع  
بهذا ما يقال إن ظاهر عبارة المصنف  
فاسد لأن ظاهره أن قوله إجمالا  
وتفصيلا معمول لتكرره وهذا يقتضي  
أنه عند البناء للفعل يكون الاسناد  
قد تكرر رجحان ثم تكرر مفعولا وأول

ما يتحقق به التكرير مرتين فيقتضي أن الاسناد قد وجد أربع مرات عند البناء للفعل وليس كذلك وحاصل المدفع أنهم ليسوا بظاهر  
معمولين للتكرير بل معمولان للحذف والتقدير بأن أجل الاسناد إجمالا الخ لكن اعترض على الشارح فيما قدره بأنه يلزم عليه حذف  
عامل المصدر المؤكد وهو عنون فلا أولى أن يقول بأن أسند أولا إجمالا أي اسنادا إجمالا ثم أسند ثانيا تفصيلا أي اسنادا تفصيلا

الثاني أن نحو يزيد فيه ركن الجملة لافضلة الثالث أن أوله غير مطمع للسامع في ذكر الناعل فيكون عند ورود ذكره كن تيسرت له غيبة من حيث لا يحتسب وخلافه بخلاف ذلك \* ومن هذا الباب أعنى الحذف الذي قرينته وقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على وجهه فان لله شركاء ان جعلوا مفعولين لجعلوا فالجن بحتمل وجهين أحدهما ما ذكره الشيخ عبد القاهر من أن يكون منصوبا بخذوف دل عليه سؤال مقدر كأنه قيل من جعلوا لله شركاء فمفعول الجن فيفيد الكلام انكار الشرك مطلقا فيدخل اتخاذ الشرك من غير الجن في أنه نكر دخول اتخاذهم من الجن والثاني ما ذكره الزمخشري وهو أن ينتصب الجن بدلا من شركاء فيفيد انكار الشرك مطلقا أيضا كما مروا جعل لله لغوا كان شركاء الجن مفعولين قدم ثانيهما على الأول وفائدة التقديم استعظام أن يتخذ الله شركاء من كان ملكا أو جنيا أو غيرهما ولذلك قدم اسم الله على الشركاء ولولم يكن الكلام على التقديم وقيل وجعلوا الجن شركاء لم يبدل انكار جعل الجن شركاء والله أعلم ومنه ارتفاع الخصوص في باب نعم وبئس على أحد القولين

(قوله فظاهر) لأنه لما استديك إلى معن وهو ضارع كان الفاعل المستحق للفعل (١٧) مذكورا بطريق التخصيص وهذا معنى

النفصيل (قوله وأما الأجمال الخ) حاصله أن اسناد الفعل للمفعول يشعر بأن له فاعلا يستحق الاسناد إليه ولم يذكر ذات الفاعل أولًا وهذا معنى الاسناد الاجمالي (قوله فقد أسند إلى منتهى) أي بعد أن أسند أولا إلى شئ من أن قلت ان الواقع في الكلام انما هو اسناد واحد إلى ضارع وهو التفصيلي وأما الاسناد الاجمالي فغير واقع قلت نعم هو وان كان غير واقع بالفعل اذكر لما أشعر به الكلام صار كل واقع كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله علم أن هناك ما كاسند الخ (قوله ولا شك أن المتكسر الخ) أي ولا شك أن

فظاهر وأما الأجمال فلأنه لا قيل ليك علم أن هناك ما كاسند إليه هذا البكالان المسند إلى المفعول لا بد له من فاعل محذوف أقيم المفعول مقامه ولا شك أن المتكسر أو كذا أقوى وأن الأجمال ثم التفصيل أوقع في النفس (وبوقوع نحو يزيد غير فضلة) لكونه مسندا إليه لا مفعولا كما في خلافه (وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترتبة لأن أول الكلام غير مطمع في ذكره) أي ذكر الفاعل لاسناد الفعل ضارع وذلك معنى التفصيل وأما الاسناد الجمل فلان اسناد الفعل للمفعول يشعر بأن له فاعلا يستحق الاسناد إليه ولم يسم ذلك الفاعل أولا وهذا معنى الاسناد الجمل وهو ولم يقع بالفعل لكن لما أشعر به الكلام صار الواقع فاذا تحقق أن في ذلك التركيب اسنادين فلا شك أن التركيب المشتغل على اسنادين أو كذا أقوى مما ليس فيه الاسناد واحد وإذا تحقق أن فيه الأجمال ثم التفصيل فلا شك أن الأجمال ثم التفصيل أوقع في النفس لأن في الأجمال نشو وبالعرض من الكلام يمكن معناه يقع العمل على مقتضاه (و) فضله أيضا على غيره حاصل (وبوقوع نحو يزيد) الذي هو نائب الفاعل (غير فضلة) لكونه كاسناد إليه الفعل المبني للمجهول وليس مفعولا كما في التركيب الآخر (و) فضلا حاصل أيضا (بكون معرفة الفاعل) فيه (كحصول نعمة غير مترتبة) فهو كوزن من حيث لا يحتسب والوزن من حيث لا يحتسب أيسر وأغرب وانما كانت معرفة الفاعل كذلك (لأن أول الكلام غير مطمع في ذكره) أي في ذكر الفاعل وانما كان غير مطمع لأن الكلام قد تم حيث أسند غير مطمع للسامع في ذكر الفاعل فيحصل السرور بوروده لأنه كجمعة جديدة قلت بل ذكر النائب عن الفاعل يحصل اليأس من الفاعل فذكره بعد ذلك كالفرج بعد الشدة وهذا أخص من قولهم غير مطمع والخطبي قال في شرح المفتاح انه قد يرجع البناء للفاعل بوجوه ثلاثة الخالف للأصل لأن

(٣ - شرح التلخيص ثانيا) التركيب المشتغل على اسناد مكرر أي اسنادين أو كذا أقوى مما ليس فيه الاسناد واحد وانما قدرنا ذلك لأن الكلام في رجاء أحد التركيبين على الآخر (قوله أوقع في النفس) أي أشد وقوعا ورسوخا فيه لأن في الأجمال تشويها والحاصل بعد الطلب أعز من المساق بلا تعب وقوله أوقع في النفس أي والعرض من الكلام يمكن معناه يقع العمل على مقتضاه (قوله لكونه مسندا إليه) أي لانتفاء فاعل وانما صرح جعل شئ نحو يزيد غير فضلة مرسجا لما سبقه ذلك للقيام بذلك لأن مدلول يزيد هو المقصود بالذات لأن المرئفة في بيان أحواله فالمناسب أن يكون اسمه مقدمة قصودا بالذات (قوله وبكون معرفة الفاعل) أي وهو ضارع (قوله كحصول نعمة غير مترتبة) أي بخلاف ما كان مبنيا للفاعل فان الفاعل حينئذ معرفة مترتبة إذ كل فعل لا بد له من فاعل بخلاف المبني للمفعول فانه يتم الكلام بذكر المفعول بدون الفاعل وقوله غير مترتبة أي في الجملة الأولى فهي كوزن من حيث لا يحتسب أي والوزن الذي كذلك أشد فراح لانه غير مشوب بالاعتقار وتعب الطلب وهذا لا يخفى قولهم الحاصل بعد الطلب أعز من المساق بلا تعب لأن هذا باعتبار الفرح وذلك باعتبار العزة أو يقال قولهم الحاصل بعد الطلب أعز الخ فيما إذا تشوقت النفس اليأس وغيره كإفاد شيخنا العدوي (قوله غير مطمع) أي بل مؤيس من ذكره لأن ذكر النائب في جملة توجب اليأس من ذكر الفاعل في تلك الجملة انما الكلام بدون فاعله كالفاعل في جملة ثانية كانت معرفة كوزن جديد (م ليس في الشارح) انه محسبه

الى المفعول وتعام الكلام به بخلاف ما ذنبى للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل اذ لا بد له من شئ  
يسند هو اليه

الفعل للنائب فلا يطلب له فاعل يتم به الكلام بخلاف ما اذا أسند الفعل للفاعل فهو مقتض للفاعل  
فيما نظر اذ لا بد للفاعل من فاعل وانما قال غير مطمع ولم يقل مؤنس من ذكره لانه يجوز أن يذكر الفاعل بعد  
النائب للبيان لكنه لا ينظر لتعام الكلام بدون هذه الاوجه بفضل به هذا الترتيب خلافه فبالبلوغ  
أن يرجحه على خلافه ولو كان في خلافه ما يمكن ترجحه به أيضا وذلك أن فيه إيهام الجمع بين متناقضين  
من حيث أن كون زيد فضلة يقتضي أن كون ضارح أهم منه وتقدمه كونه أهم من الفاعل وهو ضرب  
من البلوغ وفيه التشويق الى الفاعل بذكر المفعول أو لامع الطعام في ذكره بناء الفعل له وبما يعلم  
أن الاختصاص بخلاف عما ذكر لا يقتضي أن يرجحه كما يدل بل النظر في ذلك للبلوغ فيرجع ما اقتضاه

فيه - ذفا كثيرا - ويحتاج لا يراد سؤال وجواب وفيه التماس لاحتمال أن يكون ضارح فاعلا وخبرا  
(تنبيه) قال الخطيب يجوز أن يسند الى أحد الظروف الثلاثة أعنى له فيم بالغد وفيه ذبيحي  
الكلام فيما يتصل بالفعل جزء أو ما ينفصل عنه فضله وبفزع عليه - عني - الاهتمام فيما قدم  
وأخر ومعنى الاسناد المجازي فالوجه ثلاثة والاعتبارات تسعة أحدها أن يجعل البناء في الغد  
مزينة ويسند الفعل الى أوقات الغد والواصل على الاسناد المجازي لأن الله تعالى بالحققة  
هو المسيح ولكن المسيحين لاهتمامهم بالنسب فان أوقاتهم مستغرقة فيه لا يفترقون أنا اليه  
وأطراف النهار كما قال رجال لانهم يجتمعون في بيعة عن ذكر الله وأقام الصلاة كأنهم مسمحة وبؤيده  
قوله على زيادة البناء وجعل الاوقات مسجدة والمراد بهم أو منه قولك زيد نهار صائم وليه قائم لكثر عيانه  
بالنهار وقيامه بالليل فالتقدم اذن في الفضلات لان الاصل تقديم المسند اليه عليه اذ تقدم المفعول  
فيه على المفعول لان الغائب سابق في القصد لاحقة في الوجود فتقدم لارادة مزيد الاختصاص كأنه  
قيل نسبح أوقاته لاجله وكرامة لوجهه الكريم لاشئ آخر ويفيد تقديم ظرف المكان على الزمان  
ان الفعل أشد اتصالا بالزمان لكونه جزءا من مدة العناية بآثار تلك الامكنة التي وقعت له كرامة الله  
تعالى وتسببه فهذه اعتبارات أربعة اعتبار الاسناد تقدم المفعول له على المفعول فيه وعلى  
ما أقيم مقام الفاعل وتقدم ظرف المكان على الزمان وثانيها أن تجعل اللام في مزينة ويسند  
الفعل الى الله تعالى بالحققة فالتقدم حينئذ في الطرفين على ما سبق ففيه اعتباران اعتبار  
الاسناد الحقيقي وتقدم ظرف المكان على الزمان وثالثها أن تجعل في فيم امر بدة ويسند الفعل  
الى ضمير البيوت على المجاز وفي ذلك أن المسيحين أشد عنايتهم بالعكوف في بيوت الله تعالى  
وملازمهم لها لذكر فيها واختصاص الصلاة فيها كما قال تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها  
اسمه يسجد له فيها بالغد والواصل كان البيوت المسجدة والمراد بهم أو اللام في معني لاجل وتقدمه  
على ما سبق لمزيد الاختصاص وان اكرام الله ياراسا كتبها فالا اعتبارات ثلاثة والله تبارك وتعالى  
أعلم (فائدة) اختاروا الذي في جواب الاستفهام فحوز به في جواب من عندك انهم فردا لمركب  
ولا يقدر له مبتدأ ولا خبر بل زبدية تحيرون ناطق في جواب ما الانسان وهو ذكر حديد في الصور  
فقط وعلى ذلك قوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله وقد جاء في الآية الاخرى خلفه - عني -  
العزيز والعليم وهذا ابتداء كلام ليس جوابا بل يتبع الجواب بخلاف الآية الاولى وانما رفع  
لانها لم يمكن له ما يعمل فيه أعطى حركة الرفع تجرده وأما قول ابن عصفور في باب الحكاية  
من شرح الجمل محال أن ينطق عقل بالفرد فيحصل على - فرد لا يقصده به تصور ولا تصديق



\* وأما ذكرهما فتحوما في باب المسند اليه من زيادة التقرير والتعريض بعبارة السامع والاستلزام أو التعظيم والاهانة وبسط الكلام وإعماله من كونه اسما فيستفاد منه الثبوت أو كونه فعلا فيستفاد منه التجدد أو كونه ظرفا فيثبت احتمال الثبوت والتجدد وأما حذف ذلك فقال السكاكي وأنه للتعجب من المسند اليه بذكره كما ذكروا في يدقناهم لاسم مع دلالة قرآن الاحوال وغلبة نظر حصول التعجب بدون الذكر اذا قامت القرينة

(قوله مع عدم مقتضى للعدول عنه) أي مع عدم التمكن المقتضية للعدول عن الذكر لضعف كائنات المقدمة وذلك كتولك ابتداء زيد صالح (قوله ومن الاحتياط الخ) أي كقولك عنزة أشجع وسم أجود في جواب من قال من أكرم العرب في المعاملة وأشجعهم فصاح بالمسند احتياط الاحتمال الغفلة عن العريضة من السؤال (قوله مثل خلقهن العزيز العليم) أورد عليه أن وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق قرينة على حذف المسند ومن المعلوم أن هذه الآية مثل قوله تعالى (١٩) ليقولن الله في أن كلامهم ما جواب

لسؤال محقق وإذا كان سؤال محقق وإذا كان كذلك فكيف يضعف التعويل على القرينة في أحدهما دون الآخر مع اتحاد السؤال والمسؤل والسائل في المقام فليفهم (وأما ذكره) أي ذكر المسند (فليأمر) في باب المسند اليه من كونه الأصل مع عدم

المقتضى للعدول عنه ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بعبارة السامع نحو محمد نبي في جواب من قال من نبيكم وغير ذلك (أو) لأجل (أن) يتعين بذكر المسند (كونه اسما) فيفيد الثبوت والدوام (أو فعلا) نظر في المقام فليفهم (وأما ذكره) أي ذكر المسند (فليأمر) في باب المسند اليه من كونه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه كقولك ابتداء زيد صالح ومنها الاحتياط لضعف التعويل على القرينة كقولك في جواب من قال من أكرم العرب في المعاملة وأشجعهم عنزة أشجع وسم أجود لضعف التعويل على القرينة كما إذا كان الغرض السماع غير السائل أيضا والسؤال أخفاه المسك لم يخف أن لا يسمعه وقد مثل غنابة قوله تعالى خلقهن العزيز العليم وورد عليه أن السؤال هنا كهو في قوله تعالى ليقولن الله فكيف يضعف التعويل على القرينة في أحدهما دون الآخر مع اتحاد السؤال والمسؤل والسائل بل ذكر المسند لزيادة التقرير وأجيب لا تظهر صحته ولا مناسبة لهذا المقام ولك أن تقول في الجواب لما كان المسؤلون أغبياء الاعتقاد لكفرهم جاز أن يتوهموا أن السائل من تجوز عليه الغفلة عن السؤال أو تجوز على من معه ممن يتصداق سماعه أو ينزله منزلة من تجوز عليه فيما تون بالجواب تاما لقصد التقرير الذي أصله ضعف التعويل بل برزهم الفاسد ووجههم الكاسد فيذكرونه بالخصوصية ولو كان السائل ليس كذلك فذكر عنهم الجواب مختلفا باعتبار ما عسى أن يحطروهم عند المحاور والسؤال فتأمله ومنها التعريض بعبارة السامع مثل قولنا سيدنا محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم تعريضا بالسامع وإنه لو كان له ميز يسأل عن نبينا لأنه أظهر من أن يتوهم خفاؤه فيجاب بذكر أجزاء الجمل أعلما بأن مثل هذا يكفي معه لا لتخصيص عدم فهمه بالقرائن الواضحة (أو) لأجل (أن يتعين) بذكره (كونه) أي المسند (اسما) فيفيد الثبوت لما تقررت أن الاسم مفيد في الأصل مطلق الثبوت بخلاف غيره (أو) كونه (فعلا) فيفيد التجدد لان أصل وضع الفعل للدلالة على ص (وأما ذكره فليأمر أو أن يتعين كونه اسما أو فعلا) ش ذكر المسند يكون لاحد الاسباب السابقة

برزهم الفاسد وتارة لا يتوهمون ذلك فيحذفونه للتعويل على القرينة فذكر الجواب عنهم مختلف باعتبار ما عسى أن يحطروهم عند المحاور والسؤال بهذا حصل ما قاله العلامة اليعقوبي وغيره وقال بعد الحكيم ان وجود القرينة مع حذف لا موجب فان عول على دلالتها حذف وان لم يعول عليها احتياط بناء على أن الخطاب اليه يغفل عنها ذكر وان كان الخطاب والكلام في الحالين أي حالة التعويل وحالة عدمه واحدا اه قوله نحو محمد نبينا أي قد ذكر المسند وهو نبينا مع علمه من قرينة السؤال إشارة إلى أن الخطاب غي لا يفهم بالقرينة وإنه لو كان له ميز يسأل عن نبينا لأنه أظهر من أن يتوهم خفاؤه (قوله وغير ذلك) أي كذا كانا ككلا غرض السماع غير السائل أيضا والسؤال أخفاه السائل فخف أن لا يسمع (قوله أو لأجل أن يتعين الخ) أي بخلاف ما لو حذف فانه يجهل كونه اسما ويحتمل كونه فعلا (قوله كونه اسما) أي نحو زيد عام أو منطلق (قوله فيفيد الثبوت) أي من أصل الوضع والمراد بالثبوت حصول المسند للمسند اليه من غير دلالة على تقييد بالزمان وقوله والدوام أي بالقرينة كالمقام أو من حيث العدول عن الفعل اليه (قوله أو فعلا) نحو زيد

وأما إفراده فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم كقولك زيد منطلق وقام عمرو

انظروا وعلم (قوله فيفيد التجدد) أي تجدد الحوادث أي وجوده بعد أن لم يكن وافادة الفعل لذلك بالوضع لان الفعل متضمن  
لزمان الموصوف بالتجدد وعدم الاستمرار (قوله واخذوث) أي حدوثه مشياً بأبعدي على وجه الاستمرار وافادته لذلك بالقرينة  
واعلم أنه غايه قصد معنى كل من الاسم والفعل إذا اقتضاء المقام وسياً في تفصيل هذا (قوله أي جعل المسند غير جملة) أشار بذلك  
إلى أن المسند إذا انفرد مالم يسجد فيشمل المركب والمضاف (قوله فليكنه) أي فلا يقتضاء المقام كونه أي المسند غير سببي أي غير  
منسوب بالسبب الذي هو الضمير معى الضمير سبباً تشبيهاً بالسبب الذى هو الحبل لان الضمير تربط به الصلات والصفات كما أن  
الامتعة تربط بالحبل ثم ان قوله (٣٠) فليكون الخ هذا هو العلة في الافراد والافراد أي الاتيان به مفردا معلول

واترض على هذه العلة  
بالجملة الواقعة خبراً عن ضمير  
الشأن نحو قل هو الله أحد  
فانهم اسند غير سببي ولا مفيد  
لتقوى الحكم وقد وجد  
علة الافراد مع كون المسند  
جملة والعلة والمعلول  
متلازمان في الوجود  
والانتفاء وأجيب بأن تلك  
الجملة مفرد معنى لكونها  
عبارة عن المبتدأ ولهذا  
لا يحتاج الى الضمير وان  
كانت جملة في الصورة على  
أنه يمكن أن يقال ان انتفاء  
الامر في شرط في الافراد  
لا سبب فيه والشرط يلزم  
من عدمه العدم ولا يلزم  
من وجوده وجود لا عدم  
كما أشار لذلك اشارة فيما  
بأقوله ولو لم الخ قوله  
اذلو كان أي المسند سبباً  
الخ وحاصله أن العلة في  
إفراده جملة أحد امرين كونه  
سبباً أو بونه مفيداً للتقوى

ذلك لتضمنه الزمان الموصوف بعدم الاستمرار والتجدد وانما يقصد معنى كل منهما إذا اقتضاء المقام  
وسياً الآن تفصيل هذا (وأما إفراده) أي افراد المسند بجعله غير جملة (فليكنه) أي فلا يقتضاء المقام  
كونه (غير سببي) وذلك لان السببي في هذا الاصطلاح جملة أخبر بها عن مبتدأها وليس مسنداً له  
في تلك الجملة وساً في الآن مفاهيم هذه القيم ودلو كان سبباً كان جملة كقولك زيد أبوهم منطلق (مع عدم  
افادة التقوى) أي يكون مفردا عند عدم افادته التقوى بنفس اسناد اذلو أفاد التقوى بنفسه كان جملة  
كقولك زيد قام فلكونه مفردا يتحقق بنفي شيئين السببية المفسرة بمبدأ كروافادة التقوى بنفس الاسناد  
وهي كونه الاصل والاحتياط لضعف التقوى بل على القرينة أو التنبه على غباوة السامع أو زيادة  
الايضاح والتقرير أو اظهار تعظيمه أو اهانته أو التبرك بذكره أو استلذاذه أو بوسط الكلام  
حيث الاصغاء مطلوب وعبارة المصنف في الايضاح ان ذكر المسند يكون لتعويها من زيادة  
التقرير والتعريض بغباوة السامع والاستلذاذ والتعظيم والاهانة وبوسط الكلام ولم يذكر التبرك  
وكونه الاصل وزاد المصنف هنا ان يذكر كرامتين أنه اسم فيستفاد منه الثبوت أو فعل فيستفاد  
منه التجدد أو ظرف فيثبت احتمال الثبوت والتجدد ولا أن تقول قديماً أنه اسم أو فعل مع الحذف  
إذا كان جواب استفهام فانه ان كان في لفظ السائل الفعل أو الاسم فهو المحذوف غالباً وقد يجاب  
بان تقديره مثلاً ما في السؤال من فعل أو اسم راجع لامتعيين وقد حذف الطرف من التخصيص وهو  
أحسن فان الاحتمال حاصل مع الحذف ثم الطرف لا يكون مسنداً على الحقيقة انما المسند  
عام له من فعل أو اسم فليس لهذا القسم وجود الا على القول بان الظرف نفسه هو المسند  
وهو ضعيف وفي الايضاح وأما المحذوف ذلك وكر عن السكاكي أن من أسباب ذكره التعجب من  
المسند اليه كقولك زيد قام الاسد مع دلالة القرائن قال وفيه نظر لان التعجب حاصل  
بدون الذكر مع القرينة ص (وأما إفراده فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم

والعلة في إفراده مفرد انتفاءهما جميعاً (قوله فهو جملة) جواب لو فهو مرتبط بالامر في قوله والمعنى فواجب أن يؤثر في جملة فليس  
لكن كان انما يجب حذف الشاء لان جواب لا لا يمتزج مع الآن قال ان هذا بناء على مذهب من يجيز ذلك اجراءه للمجوزين (قوله  
وأما محذور يد قائم) هذا جواب عن سؤال وارد على منطوق المصنف وذلك لانه جعل العلة في الافراد كونه غير سببي مع عدم افادة التقوى  
فغير عليه زيد قائم فانه مفرد وهو مفيد للتقوى فتدو هو المعلول وهو الافراد ولم يتردد العلة مع أن العلة والمعلول متلازمان في الانتفاء  
والوجود وحاصل ذلك الجواب أن لا نسلم أن زيد قائم مفيد للتقوى حتى يقال انه مفرد مع انتفاء العلة فيه وانما هو قريب مما يفيد  
التقوى وهو زيد قائم وذلك لانه ان اعتبرنا ضمير الضمير للموجب التكرار الاسناد المفيد للتقوى كان مفيداً له وان اعتبرنا شبهه بالخالي عن  
الضمير لم يكن فيه تكرار الاسناد فيدخل في عدم افادة التقوى لان المتبادر ان يكون افادته بلا شبهة افادته عبد الحكم

(قوله فليس بمفيد للتقوى) أى السكامل المعتبر أى كلام المصنف فى التقوى السكامل المعتبر وحيد فلا يراد وانما قدرنا السكالم لانه لا يتخلو عن افادة التقوى فى الجملة كما سطره لك وليس المراد أنه لا يفيد التقوى أصلاً والافادة ما بعده تذكره بعض أرباب الحواشى قال عبد الحكيم وهو ليس بشئ لأن قوله وهو قريب الخ بأنه لا يعدم انتظام التقوى الى قسمين فالأولى ما قلناه من أن المراد ليس بمفيد للتقوى أى بلا شبهة بل هو قريب مما يفيد التقوى (قوله بر قريب من زيد قام فى ذلك) أى فى افادة التقوى لأن كلامهم ما احتوى على ضمير مستند اليه عائد على المبتدأ وانما لم يكن بمنزلة لان ضمير قائم لا يتغير فى حال التكلم (٣١) ونخطب والغيبة بل هو مستند دائماً

فقائم بمنزلة الجاهل الذى لا ضمير فيه وحيداً ان اعتبر نفسه لا ضمير كان مفيداً للتقوى وان اعتبر بشبهه بالجاهل لم يكن مفيداً وقد مر ذلك فى المصنف عن السكاكى حيث قال المصنف السكاكى ويقترب من هو قام زيد قائم فى التقوى لتضمنه الضمير مثل تام وشبهه بالخالى منه من جهة عدم تميزه فى الخطاب والتكلم والغيبة (قوله وقوله مع عدم افادة التقوى معناه الخ) هذا جواب عما يقال ان المصنف قد جعل العلة فى افراد عدم افادة التقوى فيفهم منه أن العلة فى كونه جملة افادته التقوى فيرد على ذلك المفهوم عرفت عرفت فانه مفيد للتقوى والمستند فيه مفرد وهو الفعل فقد وجدت العلة بدون المعلوم مع أنهم ما ملأ زمان فى الثبوت والانتفاء وحاصل ما أجاب به الشارح جوابان الاول ان قول المصنف مع عدم افادة تقوى الحكم من اضافة المصدر لمفعوله

فليس بمفيد للتقوى بل قريب من زيد قام فى ذلك وقوله مع عدم افادة التقوى معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو عرفت عرفت أو بحرف التأكيدي نحو وان زيد اعرف أو نقول ان تقوى الحكم فى الاصطلاح هو تأكيده

فيدخل فى الافراد نحو زيد منطلق أى مما أسند فيه الوصف الى المبتدأ رافعا الظاهر الذى سبب لانا قسماً بالسيبى بالجملة يدخل فيه نحو زيد قائم لانه لا يفيد التقوى بل هو قريب من افادته كما تقدم ويدخل فيه نحو وعرفت عرفت مما افاد التقوى بالتكرار ونحو ان زيد قائم مما افاده بالحرف لانا قد افادنا التقوى بكونه مفاد بنفس الاسناد فى التركيب نحو زيد قام مما كان فيه الفعل مستند الضمير المبتدأ لانه كما تقدم مشتمل على الاسناد مرتين وذلك لان المبتدأ يطلبه بالاسناد اليه لكونه خبراً عنه ولا يكونه نعتاً لطلبه به فمير ذلك المبتدأ ليسند اليه لكونه فعلاً لا سبباً في وقوع الاسناد فيه مرتين فأفاد التقوى بهذا الوجه وهو الاسناد مرتين ويحتمل أن لا يحتاج الى القيد السابق وهو قوله بنفس اسناده وذلك بان تجمل الالف واللام للعهد السابق وهو التقوى المفاد بهذا الطريق وهو الاسناد فى تركيب واحد مرتين ويدخل فيما افاد التقوى بهذا الوجه فيكون جملة نحو قولنا انما عرفت وأنت ما سمعت فى حاجتى مما كان فيه الفعل مستند الضمير المبتدأ مع قد افادة التخصيص كما تقدم أن مثل هذا التركيب يقصد به التخصيص لان التقوى موجود فيه لوجود الاسناد مرتين ولولم يقصد بذلك التقوى بالذات لانا لم نشترط فى افادة التقوى غنى انتهى فى الافادة فان وجدت الافادة كان جملة ولم تقصد تلك الافادة نعم لو شرطنا نفي قصد التقوى دخل فى الافراد ما قصد به التخصيص على تقدير تسليم أن هذا التركيب عند قصد التخصيص لا يفيد التقوى فلا يلزم دخوله فى الافراد لان المقصود نفي أن السببية والتأثير يكون علة لافراد ولا يلزم اطراد العلة فيصح وجود ذلك النفي مع نفي الافراد كما فى شئ وأنا سمعت فى حاجتك وقولنا لم يقصد افادة التقوى بالذات اشارة الى أن الافادة لا بدقياً تبعاً لاضافة بدلاً لقصد أصله لا بعدد من خواص تراكيب الباعثة فلا عبرة به أصلاً وقولنا لان السببى فى هذا الاصطلاح نعتى به اصطلاح السكاكى وانيه تبع المصنف فى اطلاق السببى على ما ذكره كاطلاقه الفعلى على خلافه كما أشرنا اليه بقولنا فيما تقدم لكونه فعلاً لا سبباً أما اصطلاحه فى السببى فكان أنه ما خوذ من قول النحافان نحو مرت برجل كريم أبوه نعت سببى لكن على اعتباره ينبغي أن يسمى نحو قولك زيد منطلق أبوه مستنداً سببياً وهو لا يقول به والنفرين بينهما وبين قولنا زيد أبوه منطلق بان الاول المستند فيه مفرد والثانى المستند فيه جملة لا يفيد وجه التخصيص الثانى بتسميته سببياً دون الاول وأما اصطلاحه فى الفعل فلا يعسر له سلف فيه وقد أطلق السببى فى النعت على ما أطلقه عليه نحو هو ونحو مرت برجل كريم أبوه وأطلق الفعل فيه على ما أطلقوا عليه الحقيقى نحو مرت برجل كريم وحول هذا

بعد حذف الفاعل والاصل مع عدم افادة التركيب تقوى الحكم وحاصله أن العلة فى ايراده جملة افادة تقوى الحكم بنفس التركيب لامن شئ آخر فخرج عرفت فانه انما افاد التقوى بالتكرير وحاصل الجواب الثانى أن المراد تقوى الحكم فى الاصطلاح وهو تأكيده بالطريق الخصوص أعنى تكرير الاسناد مع وحدة المستند فخرج عرفت فان المستند فيه متقدو على هذا الجواب فلا حاجة الى تقدير مع عدم افادة نفس التركيب الخ فخرج ما ذكره من ذلك (قوله فيخرج ما يفيد التقوى بسبب التكرير) ليس المراد خروجه عن ضابط الافراد ان المراد ادخاله فيه بل المراد خروجه عن القيد الذى أضيف اليه العدم أعنى افادة التقوى واذا خرج عن افادة التقوى دخل فى عدم الافادة فيكون مفرداً

(قوله بالطريق الخ) أي وهو تكرير الاسم ناد مع وحدة المسند فخرج القسمان المذكوران وهما عرفت وعرفت ونحوان زيدا عارف (قوله فان قلت الخ) هذا وارد على منطوق المتن (قوله ومع هذا لا يكون مفردا) أي وقد وجدت العلة بدور المعلول مع أنهم مائة لا زمان في الشبوت ولا تنافي (قوله عند قصد الخ) متعلق بكقوله سابقا وهو راجع للأدلة الثلاثة قبل لكن لا يظهر التقييد بالنسبة للمثال الأخير الأعلى مذهب السكاكي القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتفوي أي ما على مذهب عبد القاهر فلا لأن مذهبه أن المسند إليه إذا تقدم وولي حرف النفي لا يكون إلا للتخصيص ولا يظهر التقييد بالنسبة للمثال الثاني الأعلى مذهب عبد القاهر القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتفوي أي ما على مذهب السكاكي فلا لأن مذهبه أن النكرة المسند إليه إذا تقدمت ليست إلا للتخصيص كما تقدم ذلك كما قد بر (قوله لكن لا نسلم أنه لا تفيد الخ) هذا جواب بالمنع وحاصله أنا لا نسلم أن هذا القول لا تفيد التفوي بل هي مفيدة له ضرورة تكرار الاسم ناد الموجب للتفوي فالتفوي موجود وإن كان غير مقدود والمصنف انما عول على علة الأفراد على عدم أفاد التفوي لأعلى عدم قصده (قوله ولو سلم) أي كونه لا تفيد التفوي عند قصد التخصيص فالمراد الخ وحاصله كإفاده بعضهم أن الأفراد معلول ولم يزم عدم السببية وعدم التفوي وهم لا يزمه وعلة فيه فقي وجد الأفراد كانت العلة متحققة ولا يلزم من هذا أنه كما وجدت العلة وجد الأفراد فالأفراد مقصورون على العلة والعلة ليست مقصورة عليه لعدم إطلاقها وأورد عليه أنه إذا كان هذا المعنى علة للأفراد فيلزم أنه حيث وجد وجد الأفراد لما بين العلة والمعلول من التلازم فقي وجد أحدهما وجد الآخر وإن لم يكن علة فلا يصح التعليل به وأجيب بأنه علة نافضة فلا بد من انضمام أمر آخر إليه في ترتب الأفراد عليه وحينئذ فلا يلزم من وجود ذلك المعنى وجود الأفراد (٢٢) لأن العلة النافضة في وجودها لا يوجد المعلول وانما يلزم وجوده مع

العلة التامة لكن اعترض بهذا الجواب بأن الأمر الآخر الذي يتم به العلة لم يعلم وإن ولي ما ذكره العلامة النووي في شرحه لهذا الشرح وحاصله أن قول المصنف فليكن غير سببي

الخ هذه العلة من باب اشترط فإنها السببية والتفوي شرط والأفراد مشروط ومن المعلوم أنه لا يلزم من

وجود المشروط كالأفراد وجود الشرط كاشتفاء الأمرين ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط فتقول الشارح بحال رز سلم أي كونه لا يفيد التفوي عند قصد التخصيص فالمراد أن أفراد المسند يكون أي يوجد لأجل هذا المعنى أي كونه مشروطا به فهو لا يكون مفردا لا يتحقق هذا الشرط ولا يلزم أنه كلما تحقق هذا الشرط تحقق كون المسند مفردا لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا عدمه ويلزم من وجود المشروط وجود الشرط وحاصله أنه كلما كان المسند مفردا لم يكن سببيا ولا مفيدا للتفوي وليس كلما لم يكن سببيا ولا مفيدا للتفوي يكون مفردا وانما كان هذا أولى لأن جل العلة على الشرط وإن كان بعيدا من كلام الشارح أنه أنه لا يريد عليه شيء فتأمل (قوله ثم السببي الخ) هذا دخول على كلام المصنف والقصد به دفع اعتراض وارد عليه في تركه تعريف السببي وإثباته بالمثال ومعلوم أن تعريف الخفايا في مجرد المثال لا يتخلو عن خفاء لأن أوجهه أمثلة كثيرة وقوله ثم السببي والفعل أي سواء كان في المسند أو في الوصف كما يعرف بما يأتي (قوله من اصطلاحات الحكائي) أي من مختصراته (قوله في قسم الخ) أي في القسم المدون في النحو من كلمة المفتاح (قوله الوصف بحال الشيء) أي بصفته وفيه أن الوصف فعل الوصف وليس هو المسمى بالوصف الفعلي أو لوصف السببي بل بنفس اللفظ نحو كرم أو كرم أبو الجواب أن في الكلام حذف أي أثر الوصف وهو اللفظ أو المراد بالوصف اللفظ والبناء بحال اللائحة من ملازمة الدال للدلول (قوله نحو حرج كرم) أي في قولنا جازع حرج كرم وانما قدرنا ذلك ليكون كرم وصفا في نفسه ثم قوله وصفا فعليا (قوله وصفا فعليا) مراده بالوصف الفعلي الجاري على من هو له وبسميه النخلة وصفا حقيقيا بقدر أن فرد السكاكي عنهم بالتسمية نافذة على كإفادتهم بما جازع هذا في المسند مع تخصيصه السببي فيه بالجمله فمجموع اصطلاحه مبتكر له فصح كلام الشارح وان دفع ما عساه أن يقال إن النخلة أيضا يسمون الوصف بحال ما هو من سببيه وصفا سببيا

والمراد بالسببي نحووز بدأبومنتطق قال المسكاكي وأما الحالة المقضية لافراده نهى إذا كان فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم وأعني بالمسند الفعلي ما يكون مفهوما محكوما بما بالثبوت للمسند إليه أو بالانقضاء عنه كقولك أبوزيد منطلق والكزمن البربستين وشرب أخوعرو ويشكرلك بكان تعطه وفي الدار خالداً تقديره استقر أو حصل في الدار على أقوى الاحتمالين تمام الصلة بالظرف كقولك الذي في الدار أخوك وفيه نظرم وجهين أحدهما أن ما ذكره في تفسير المسند لفعلي يجب أن يكون تفسيراً للمسند مطلقاً والآخر أنه انما يخص به الاحتراز عن المسند السببي إذ فسر المسند السببي بعد هذا بما يقابل تفسير المسند الفعلي ومثله بقولنا بدأبومنتطق أو انطلق والبر الكزمن بستين فجعل كآثر أمثلة السببي مقابلة لمثله الفعلي مع الاستعانة في أصل المعنى والثاني أن الظرف الواقع خبراً إذا كان مقدراً بجملة كما اختاره كان قولنا الكرم من البر بستين تقديره الكرم البراستقر بستين فيكون المسند مجزؤه وبحصل تقوى الحكم كامر وكذلك إذا كان (٣٣٠)

خالد كان المستبد جليذا  
 لكن استقر مسندا الى  
 ضمير خالد الى خالد على  
 الاسبح لعدم اعتماد الظرف  
 على شيء

وحاصل الدفع أنهم وإن  
شاركوه في ذلك لكن لم  
يشتركوه في التسمية الوصف  
بحال الشيء فأنهم سموه  
حقيقيا وهو سماء فعليا  
وهو قد قسم المسند أيضا  
إلى قسمين وسمى أحدهما  
سمييا والآخر فعليا وهم  
لم يتعترضوا لذلك أصلا  
فدعوى ابتكار اصطلاحه  
واختراعه من حيث  
المجموع (قوله بحال ما هو  
من سمييه) أي بحال  
شيء كلاب في المثال وقوله  
هو أي الشيء وقوله من  
سميه أي من زعمات سمي

الموصوف أي من جزئيات المشتمل على سبب الموصوف أي على ضميره مثل رجل كريم أبوه كريم دال على حال الأب الذي هو جزء من  
جزئيات سبب الرجل أي الاسم المشتمل على ضميره ومنها جاء في رجل كريم غلامه وكريم جارية ولولا لكان حال ما هو السبب لكان  
أوضح (قوله فخور رجل كريم أبوه) أي في قولنا مثلاً جاء رجل كريم أبوه وهذا الوصف مفرد سببي وشرط كون السببي جملة إذا  
كان مستنداً كما يأتي في قول السامع ويمكن أن يفسر المستند السببي بجملة الخ فلا منافاة بين ما هنا وما يأتي (قوله زيد قام) أي ومثله  
زيد قائم فليس الفعلي عنده قاصر على الجملة بل المفرد كذلك (قوله فلماذا كنفي المصنف الخ) أي ويعلم من مثال السببي مثال مقابله وهو  
النعلى (قوله فخور زيد أبوه منطلق) أي فخور أبوه منطلق من قول زيد أي منطلق لأن المستند السببي هو أبوه منطلق وقوله وكذلك الخ مثال  
السببي في الجملة الفعلية وما قبله مثال له في الجملة الاسمية وقوله أبوه منطلق أي وأما زيد منطلق أبوه فليس المستند فيه سببياً عنه لأن  
المستند مفرد لا جملة على ما يأتي فهو من قبيل الفعلي (قوله ويمكن أن يفسر المستند السببي) أن على قاعدة السكاك تشبيهاً للأصعوبة  
فيه ولا انفلاق صادقاً على أبوه منطلق وعلى غيره



(قوله بجملة علقث) أي ربطت بمبتدأ الخ اعترض العلامة السيد هذا التفسير بأن فيه دور التوقف كون المسند جملة على كونه سبباً أو توقف كونه سبباً على كونه جملة وذلك لأن المصنف جعل كون المسند سبباً على كون المسند جملة حيث قال فيما بعد وأما كونه جملة فالتقوى أول كونه سبباً وقال هنا ما أفاده فليكنه غير سببي مع عدم افتادة تقوى الحكم ومفهومه أن كونه سبباً على كونه جملة وهذا يقتضي توقف كونه جملة على كونه سبباً لأن العلة الموجبة لشيء بحسب سبقها عليه وتوقفه عليها وهذا التفسير يقتضي توقف كونه سبباً على كونه جملة لأن الجملة أخذت في تعريفه ولا شك أن المعرف تتوقف معرفته على معرفته سائر أجزائه وأجيب بأن كونه سبباً المفهوم من الضابط السابق ومن كلامه فيما يأتي بعد علة لا يراد المسند جملة لا علة لتصوير كونه جملة فالتوقف على كونه سبباً لا يراد جملة لا تصوره (٣٤) والمتوقف على كونه جملة تصور كونه سبباً لا يراد فاختلفت جهة

بجملة علقث على مبتدأ باعاً لا يكون مسنداً إليه في تلك الجملة فخرج المسند في نحو زيد منطلق أبوه لأنه مفرد وفي نحو قل هو الله أحد لأن تعليقها على المبتدأ ليس بعائد وفي نحو زيد قام وزيد هو قائم لأن العائد مسند إليه ودخل فيه نحو زيد قام أبوه قائم وزيد قام أبوه زيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد ضربته ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدأ ولا تنميد التقوى والعمدة في ذلك تتبع كلام السكاكي لأننا لم نجد هذا الاصطلاح من قبله

ولم يذكره السكاكي الذي كلامه هو العدة في معنى السببي هنا لعدم تقدم سلف لغيره في معناه على هذا الوجه فنحو زيد ضربت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد أكرم ذلك المحسن لأن العائد لم يشترط فيه كونه ضميراً ثم إن ما ذكر من عد السببي بما فيه من كراجلته يرد عليه أن السببي ذكره كونه بكون المسند جملة فيقتضي ذلك العلم بالسببية أو لا يكون العلم بها حاصلاً على إيراد المسند جملة لأن العلة الموجبة للأنباء بالشيء يجب سبقها عليه وهذا السببي بالجملة يقتضي أن يكون التنبيه إذا كان المسند سببياً بأن يكون جملة إلى آخره أي بجملة في تعريف السببية بما فيه من كراجلته نظر وقد أجيب عن هذا وهو ما يكون مفهومه محكوماً بما فيه بالشبوت أو الانتفاء وجعل منه في الدار خالداً على أن تقديره استقرى الدار وأورد عليه المصنف أمرين أحدهما أن ما ذكره في تفسير المسند الفعلي يجب أن يكون تفسيراً للمسند مطاباً والظاهر أنه قصد به الاحتراز عن المسند السببي إذ فسر المسند السببي بعد هذا بما يقابل تفسير المسند الفعلي ومثله بقوله لا زيد أبوه انطلق أو منطلق والبرهان كونه يستلزم فعل أمثلة السببي متبالة لأمثلة الفعل مع الاشتراك في أصل المعنى وأجيب عنه بأن ما ذكره تفسير المسند الخبري المقابل للسببي الشامل للمفرد والجملة التي تكون قصدتها تقوى الحكم ولذلك قيد السكاكي الفعل بنفي الجملة لئلا يعم كونه مفرداً أما كونه مقابلاً للسببي فلأن الفعل ما يكون مفهومه محكوماً بما فيه بالشبوت للمسند إليه أو الانتفاء وهو أعم من المفرد والجملة التي يكون المقصود به تقوى الحكم الثماني أنه إذا كان تقديره في الدار خالداً استقرى ولا مبدأ كان المسند جملة أيضاً وأجيب عنه بأنه لعله فرعه على رأى الاختصاص من أن الظرف يعمل بغير اعتناء بكون أراد أن خالداً فاعل واستقرى فارغ من الضمير وهو المسند العامل في خالداً

التوقف فلا دور (قوله بعائد) أي ملتصقة بعائد أو الباء متعلقة بعلقث (قوله لأنه مفرد) أي لأن الوصف مع مرفوعه الظاهر كالمضمر في حكم المفرد ولا يراد على هذا ما مر من أنه جعل الوصف في نحو رجل كريم أبوه وصفاً سببياً مع أنه مفرد لأنه انما يشترط في السببي كونه جملة إذا كان مسنداً لأن كان نعمالاً لكن يطلب الفرق منه بين المسند والتعنت (قوله ليس بعائد) أي ليس ملتصقاً بعائد لاتحاد المبتدأ والخبر فلا تحتاج الرابط وعلم أن هذا المسند كما أنه ليس بسببي هو ليس بفعل لأنهما انما يقالان فيما إذا تغير المبتدأ والخبر فلا يراد أنه إذا لم يكن سببياً كان فعلياً فيدخل في ضابط الأفراد

مع انه جملة كذا في عبد الحكيم (قوله ولا تنفيذ التقوى) أي لعدم تكرار اللفظ فيها (قوله والعمدة) (وأما في ذلك) أي في هذا التفسير وقيموده من حيث الإدخال والإخراج واعتراض بأن السكاكي اشترط شرطاً إذا ادعى ما قاله الشارح وهو أن يكون المضاف للضمير اسماً مرفوعاً كالثانيين الأولين وحينئذ يخرج زيد ضربت به وزيد ضربت به فليس المسند في هذه الأمثلة الثلاثة سبباً عند السكاكي خلافاً للشارح فلو كان العدة في ذلك على ما قاله السكاكي ما خالفه فيما ذكر والحاصل أن المسند السببي عند السكاكي أربعة أنسام جملة اسمية يكوّن الخبر فيها فعلاً نحو زيد أبوه منطلق أو اسم فاعل نحو زيد أبوه منطلق أو اسم مجازي نحو أخوه عمر وأوجه فعلية يكون الفاعل فيها منطوقاً بآبوه والتعريف الضابط لجميع أقسامه متعبر

وأما كونه فعلا فلتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة

(قوله وأما كونه فعلا) أى وأما الاتيان به فعلا فيكون للتعديد بأحد الخ وذلك عند تعلق الغرض بذلك كما إذا كان الخطاب معتقدا لعدم وقوع الحدث في أحد الأزمنة على الخصوص والواقع بأن عكس فيؤتى بالفعل الدال على ذلك لا أحد لا حصل تقييد الحدث بذلك الزمان (قوله أى تقييد المسند) أى الذى هو الفعل والمراد فلتعديد جزء معناه وهو الحدث بأحد الأزمنة الثلاثة فأن دفع ما يقال إن لزما جزء من معنى الفعل فإذا كان المسند الذى هو الفعل متيذا بأحد الأزمنة لم يمتنع تقييد الشئ بنفسه بالنظر للزمان وهو باطل (قوله وهو الزمان الذى الخ) هذا يقتضى أن الماضى سابق على الحال ونى الماضى الحال ويليه المستقبل وهو ظاهر وإن كان ابن هشام جعل ذلك مما يتبادر لأذهان عوام الطلبة وجعل التحقيق أن تسابق من الثلاثة هو المستقبل ثم الحال ثم الماضى والحق أن لكل وجهة (قوله قبل زمانك) اعترض بأن قبل ظرف زمان فيتحصل المعنى وهو الزمان الذى فى زمان متقدم على الزمان الذى أنت فيه فإن كان عين الزمان الذى جعل طرفه لزم أن يكون الشئ طرفه لنفسه وإن كان غيره لزم أن يكون للزمان زمان آخر وهو طرف له وهو باطل وأجيب بأن المراد قبل مجرد التقديم وجعله طرف زمان فيه مما شاع فكله قال الزمان المتقدم على زمانك الذى أنت فيه أو أنه من طرفية العام فى الخاص بمعنى تحققه فيه يعنى أن الماضى هو الزمان المتحقق فى أجزاء الزمان الذى قبل زمانك (قوله الذى أنت فيه) أى حين التكلم أو حين غير من الأفعال وكذا يقال فى قوله بعده هذا الزمان (قوله والمستقبل) فهو على صيغة اسم الفاعل كالماضى وأسم المفعول وكلاهما موافق للعقول لأن الزمان يستقبل كإنسان مستقبله (قوله الذى يتقرب) أى يتطوّر وجوده أى الزمان الذى من شأنه أن يتقرب ويتطوّر وجوده لأن التقرب بالفعل لا يتوقف عليه تحقق الزمان المستقبل واعتراض على الشارح بأن يستقرب دال على الزمان المستقبل فيلزم أن يتقرب وجود مستقبل (٣٥) فى المستقبل لأن المستقبل الذى

هو مستدل بتقرب كما هو  
ظرف للتقرب طرف لوجود  
المستقبل أيضا إذ لا معنى  
لتقربه فى الماضى أو الحال  
فيكون فى المستقبل فيلزم  
أن يكون الشئ طرفه لنفسه  
أو أن يكون الزمان زمان  
آخر طرف له وهو باطل  
وأجيب بأن المراد بقوله

(وأما كونه) أى المسند (فعلا فلتقييد) أى تقييد المسند (بأحد الأزمنة الثلاثة) الماضى  
وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى أنت فيه والمستقبل وهو الزمان الذى يتقرب وجوده بعد هذا الزمان  
والحال وهو أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهذا أمر عرى  
بما هو غير مرضى فليتأمل (وأما كونه فعلا) أى وأما الاتيان بالمسند فعلا (و) يكون (بالتقييد)  
أى لتقييد المسند (بأحد الأزمنة الثلاثة) عند تعلق الغرض بذلك كما إذا كان الخطاب معتقدا  
عدم الوقوع فى أحد الأزمنة على الخصوص والواقع بالعكس فيؤتى بالفعل الدال على أحدها  
ص (و أما كونه فعلا فلتعديد بأحد الأزمنة الثلاثة

(٤ - شروح التلخيص ثانياً) يتقرب وجوده مجرد التأخر فكله قال الزمان المتأخر بعد هذا الزمان أى  
الحاضر وحينئذ فلا يلزم ما ذكر لأن الأفعال الواقعة فى التعاريف لا دلالة لها على زمان كما سرح بذلك العلامة السيد (قوله وهو أجزاء)  
أى أنه وأزمنة من أواخر الماضى وأوائل المستقبل وفيه أنه إذا كان الزمان حالا فلاماضى ولا مستقبل ويتأخر بالمراد الماضى باعتبار  
ما يكون والمستقبل باعتبار ما كان كذا فى رشيخنا العلامة العبدوى وفى بعض الحواشى أن الحال عند الختام أجزاء من أواخر الماضى  
وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن الحاضر إلا أنه حقيقة فى الآن الحاضر لكن لغيره احتياج إلى الاعتبار على أجزاء قبله وأجزاء  
بعده (قوله من غير مهلة وتراخ) أى بين كل جزء وما يليه لا بين أول الأجزاء وآخرها فإن المهلة بينهم لازمة إذا طالت المدة كما يقال زيد  
يصلى والحال أن بعض صلاته ماض وبعضها باق فجمعوا الصلاة الواقعة فى الآتات الكثيرة المتعاقبة واقعة فى الحال فليس الحال  
زمن التكلم فقط وهذا أعنى قوله من غير مهلة وتراخ توضيح لقوله متعاقبة وليس قيدا آخر للاحتراز عما لو كانت الأجزاء متصلة لكن  
كانت كثيرة كشهر وسنة فإن الأجزاء وإن كانت متعاقبة لكن هناك مهلة وتراخ بين أولها وآخرها لأن المجموع لا يتخرج عن أن يكون  
حالا لأنه حيث فرض أن هناك أجزاء متصلة فالمهلة بين أولها وآخرها لازمة فلا معنى لاشتراط انتفاء ذلك (قوله وهذا أمر عرى)  
يحتمل أن المراد وهذا الحال أى مقداره أمر عرى أى مبني على عرف أهل العربية وليس مضبوطا بحد معين فباعدوه حالا فهو حال  
كما جعلوا الزمن فى زيد يصلى حالا مع كونه فى أثناء الصلاة فرغ منها شطرا وبقي شطر وكذا فى زيد يأكل أو يمشى أو يكتب بالقرآن  
أو يجهاد فى الكفار ولا شك فى اختلاف مقادير أزمنتها ويحتمل أن المراد بهذا أى حال أى عرى أى متعارف بين الناس ولا  
حقيقة له فى الواقع لأن كل جزء اعتبرته من الزمن تحسدها ماضيا أو مستقبلا وليس حال يمكن تحسده قالة مع وفيه أن الآن  
الحاضر وهو أجزاء الحاضر من الزمان البسيط الذى لا يقبل القسمة متحقق قطعا ويحتمل أن المراد وهذا تعريف للحال العبرى وهو

على أخصر ما يمكن

الزمان الذي يقع فيه الفعل و يقدر بقدره فيختلف باختلافه وأما الحال الحقيقي فهو الآن الذي لا يتجزأ فآله السيرامي (قوله وذلك) أي و بيان ذلك الذي قاله المصنف من أن الفعل يدل على التقييد بأحد الأزمنة (قوله دال بصيغته) أي بمشتمله وليس المراد بالصيغة المادة لأن الفعل يدل على الحدث لا على الزمان (قوله من غير احتياج إلخ) جواب عما ورد على المصنف من أن الاسم كذلك قديلا على أحد الأزمنة فكيف يقول المصنف وأما كونه دالاً لآلة التقييد إلخ مع أن التقييد المذكور متأت مع إرادة اسم المسمى علمت من أن الاسم قد يدل على أحد الأزمنة الثلاثة وحاصل الجواب أن آلة التقييد مع الاختصارية فلا يحتاج للتصريح معه بقرينة بخلاف الاسم فإنه وإن حصل به التقييد لكن يحتاج للقرينة ثم إن قوله من غير احتياج إلخ هذا التعميم يظهر بالنسبة للماضي والامر وأما المضارع فإنه يحتاج للقرينة لاحتماله (٢٦)

من حيث أصل الوضع وهذا لا ينافي أنه يحتاج للقرينة المعينة للإراد عند تأخر المعاني فإن قلت فما

وهو الماضي الذي هو زمان قبل زمانك الذي أنت فيه والاستقبال وهو زمان من شأنه أن يرتقب  
حصوله بعد زمانك والحال وهو أجزا من أواخر الزمان الماضي وأوائل المستقبل بشرط تعاقبها بلا  
مهمة ولا تأخر واحترز لمن التعاقب بلا مهمة من الأجزاء التي وقع بينها فاصل كما إذا اعتبر جزء مع  
الثالث منه أو الرابع فافرق فلا يسمى حالاً تلك الأجزاء المسماة بالحال لم تن على التصديق حتى  
لا يسمى منها حالاً إلا ما صادفه النطق فقط بل ينشأ الأمر على عرف أهل العربية كما يقال زيد  
يصل ويكون حالاً إذا كان في أثناء الصلاة المتعاقبة ولو كان قد فرغ منها شطروني شطر فعمل مما ذكر  
أنه ليس المراد بنفي المهمة والقراخي نفي الاتساع عن تلك الأجزاء رأساً بل المراد نفي الفصل بين أجزاء الزمان  
المعتبرة حالاً وقد ارجأ حينئذ في الاتساع بعد نفي الفصل بينها يعتبر عرفاً (على أخضروجه) أي  
يكون المسند فعلاً لا تقييداً بالزمان على أخضروجه وذلك لأن الفعل يدل على أحد تلك الأزمنة  
الثلاثة بصيغته من غير حاجة إلى قرينة تعيين أحدها بخلاف الاسم فأنما يعين أحدها بقريضة فإذا

على أحصر وجه الخ) من يكون المسند فعلا دلالة على أحد الازمنة الثلاثة مع الاختصار لان قولك زيد قام يدل على وقوع قيامه في الماضي مع الاختصار فانه يعني عن قولك قائم في الماضي والفعل حيث وقع دل على التقييد باحد الازمنة الثلاثة امام عيننا مثل قام حيث لم يقع صلة أو مصفة لنكرة عامة أو في شرط ومثل سبقوم وامامهم ما بين أمرين مثل المضارع اذا قلنا انه محتمل للحال والاستقبال والماضي اذا وقع صلة أو مصفة لنكرة عامة فانه محتمل الماضي والاستقبال والحال خلافا لقول ابن مالك محتمل الماضي والاستقبال قائم اعبارة فاصرة لعدم ذكر زمن الحال ودلالة الفعل على الزمان بالتضمن بخلاف دلالة قائم على الحال فانها ليست بالتضمن بل بالالتزام والتحقيق أن النعسل الواقع صلة

الفعل واسم الفاعل وأجيب بأن المراد بقول الشارح لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة أى دلالة  
 سرية بلا قرينة وقوله بخلاف الاسم فإنه انما يدل عليه دلالة صريحة بقرينة وحيدته فلا يرد اسم الفاعل لانه وان دل على الزمان  
 الحالى بلا قرينة لكن بالضرورة لا بالمصراحة وبيان ذلك أن قولهم اسم الفاعل حقيقة فى الحال أى فى الحدث الحالى أى الحاصل بالفعل  
 لا الزمان الحالى وان لم ين من الأول الثانى فدلالته على الزمان الحالى بلا قرينة لكن بالضرورة لا بالمصراحة بخلاف الفعل فان الزمان جزء  
 مفهومه حيث يدل عليه صراحة بلا قرينة فالحاصل أن الفعل يدل على الزمان صراحة بلا قرينة وأما الاسم فإنه لا يدل على الزمان  
 دلالة صريحة الا بالقرينة فاسم الفاعل وان دل على الزمان بلا قرينة لكن دلالة التزامية لا صريحة فاذا اريد الدلالة عليه صرحا احتاج  
 الى قرينة وقد ضعف اليعقوبى هذا الجواب بأن تعقل الحدث الحالى بلا زمان كالحال وحيدته فكيف يتأتى الواضع أن تتعقل  
 الحدث الحالى وحده ويضع له اسم الفاعل (قوله على أخص وجهه) كان ينبغي أن يؤخره عن قوله مع افادة التحدد لتعلق بافادة التحدد  
 والقييد على سبيل التنازع إذ يمكن كل منهما ما لا اسم بضميمة القرينة فجميع الفعل لكل منهما على الاسم لا يتأتى الا بقصد الاختصاص

(قوله ولما كان الخ) حاصله أن الفعل يدل على الزمان وعلى حدث مقارنه ثم أن الزمان عرفوه بأنه كم أي عرض قابل للقسمة لذاته غير قار الذات أي لا يجتمع أجزاءه في الوجود فيكون كل منها طائفة من لوازمه التجدد والحدوث وإذا كان كذلك فينبغي أن يعتبر التجدد في الحدث المقارن له لأجل المناسبة بين المتقارنين على أنه لا معنى لمقارنة الشيء (٢٧) للزمان الاحدوثه معه فإذا

استعملت الافعال في الامور المستمرة كقولك علم الله ويعلم الله كانت مجازات ومن ثم أجمعوا على أن هذه الافعال ليست زمانية لأنها لو كانت زمانية لكان مدلولها متجددا وحادثا واللازم باطل ثم اعلم أن التجدد يطلق على معنيين أحدهما الحصول بعد أن لم يكن والثاني التقضي والحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار والمعتبر في مفهوم الفعل التجدد بالمعنى الاول واللازم للزمان التجدد بالمعنى الثاني وحديث فالمرافقة بين الحدث والزمان المتقارنين في مطلق تجدد لان التجدد بالمعنى الثاني غير لازم للفعل ولا معتبر في مفهومه حتى اذا أريد ذلك من الفعل المضارع فلا بد من قرينة اذا علمت هذا اعلم أن قول المدرسين معنى أجدلانه يحمد الله جدا بعد جدالي مالا نهاية له تفسير بحسب المقام لا بحسب الوضع

ولما كان التجدد لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات أي لا يجتمع أجزاءه في الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع افادته التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة مفيدا للتجدد وإليه أشار بقوله (مع افادة التجدد كقوله) أي كقول طريف بن عيم

قلت زيدا قائم لم يعين احداها لا يقولك الآن أو أمس أو غدا والتعيين في الفعل بالنسبة الى الماضي وما يقابله ظاهر وأما تعيين الحال عن الاستقبال في المضارع فمثل نظروك والاعين مطلقا في الاسم مع تصریحهم بأن أصله الدلالة على الحال وعليه اعما يحتاج الى القرينة فيه بالنسبة الى الماضي أو الاستقبال فقط كما يحتاج اليها في المضارع بالنسبة لاحد مدلوليه من حال أو استقبال وقد يجاب في الاسم بان دلالة انما هي على الحدث الحالي بالاصالة لا على الزمان الحالي فلا يدل على الزمان الا بالزوم لا بالصراحة الا بالقرينة بخلاف الفعل بالنسبة الى الماضي وغيره ولا يفتي ضعف الجواب اذ تعقل الحدث الحالي بالزمان الحال كالحال فتأمل (مع افادة التجدد) أي يكون المستند فعلا للتقييد المذكور مع زيادة افادة تجدد الحدث المدلول لذلك الفعل عند اقتضاء المقام لذلك وهذا التجدد المقاد للفعل انما فاده لا لانه على الزمان الذي هو كم أي عرض قابل للقسمة لذاته غير قار الذات بحيث لا يجتمع أجزاءه في الوجود فالحدث المقارن لذلك الزمان في دلالة الفعل يناسب أن يعتبر فيه التجدد كقارنه لكن التجدد المعتبر في الحدث تجدد مطلق وقوعه لا التجدد بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئا فشيئا وهو الاتي في المثال فانه انما يدل عليه الفعل بقرينة السباق وعلى هذا فلقائل أن يقول فما المانع من اعتبار ذلك في الاسم بالقرينة أيضا اللهم الا أن يجاب بأن أكثر افادة هذا التجدد ولو بالقرينة في الفعل مناسبة مقارنة الزمان الذي تحقق فيه ذلك المعنى فصح تخصيصه بالفعل وذلك (كقوله) أي

سلب الدلالة على تعيين الزمان وصار صائلا لازمنة الثلاثة مضارعا كان أم ماضيا وإليه أشار الزخشي في سورة الرحمن وغيرها وقوله (مع افادة التجدد) أي رد عليه أن التقييد بأحد الأزمنة حكم بمحصله في ذلك الزمان دون غيره وهذا هو التجدد فيكون ذكر التجدد تكرارا وجوابه أن التصريح بكونه حاصل في زمن لا يفتي كونه لم يكن حاصل في غيره فلا يلزم التجدد في الجواب نظرا لما سيأتي قريبا ان شاء الله تعالى ويريد أن الفعل يدل على وقوع الحدث فهو يدل على تجدد ماض ان كان الفعل ماضيا أو مستقبلا في نحو سيقوم أو حالا في نحو زيد الآن يقوم وقيل المصنف مع التجدد يحتمل أن يريد أنهم ما علمان وأن يريد أنهم ما جازأعله ومثل المصنف هذا بقول طريف بن عيم العنبري

(قوله ولما كان التجدد لازما للزمان) المراد بالتجدد هنا التقضي والحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار (قوله أي لا يجتمع الخ) تفسير لقوله غير قار الذات (قوله مفيدا للتجدد) أي تجدد الحدث المدلول لذلك الفعل أي وجوده بعد أن لم يكن لأجل أن يكون هناك مناسبة بين الزمان وما قارنه وهو الحدث في أن كلامهم ما تجدد وان كان التجدد المعتبر في هذا غير المعتبر في هذا ان قلت المضارع قديف التجدد الاستمراري وهو الحصول شيئا فشيئا اللازم للزمان قلت ذلك بحسب المقام والقرينة لا بالوضع كما مر ان قلت ما تقر من افادة الفعل للتجديد بشكل على قولهم الجلة المضارعة اذا وقعت خبر انحور يدينطلق مفيدة للشبوت والاستمرار قلت يجوز أن يكون المراد من قولهم للشبوت أي نبوت التجدد واستمراره وحيث فلا اشكال (قوله أي كقول طريف) أي يصف نفسه بالشجاعة

وأما كونها جمادى فلا بد من التقييد والتجديد ومن البين فيما قول الشاعر لا يالف الدرهم المضروب صرنا \* لكن عمر عليها وهو منطلق وقوله أو كلما وردت عكاظ قبيلة \* بعثوا إلى عريتهم يتوسم انمعى الاول على انطلاق ثابت الدرهم مطلقا من غير اعتبار تجديده وحدوثه ومعنى الثانى على توسم وتأمل ونظر يتجدد من العريفة هناك

(قوله أو كلما وردت الخ) بعده فوسم على أنى آبادلهم \* شال سلاحى فى الحوادث معلم

تحتى الاغزو فوق جلدى نثرة \* زغف تروا السيف وهو معلم

(٣١٦) حولى أسيد والهجوم ومازن \* واذا حلت فحول بيتى خصم

\* (أو كلما وردت عكاظ) \* هو متسوق العرب كانوا يجتمعون فيه فيتناسدون ويتفخرون وكانت فيه وقائع (قبيلة \* بعثوا إلى عريتهم) وعريفة القوم أنفسهم بأمرهم الذى شهر وعرف بذلك (يتوسم) أى يصدر عنه تفرس الوجوه

طريف بن عجم \* (أو كلما) أى احضر أو كلما (وردت) أى جاءت (عكاظ قبيلة) منهم وعكاظ اسم اسوق للعرب كانوا يردونه ويتجمعون فيه ويتناشدون الاشعار ويتفخرون (بعثوا) جواب كلما (الى عريتهم) وعريفة القوم رئيسهم ومتولى البحث والكلام فى شؤونهم حتى اشتهر بذلك وعرف به (يتوسم) أراد أنه يصدر منه ذلك التوسم أى تفرس الوجوه طائبا لئلا لى جنابة فى كل قوم وتمكنا لهم فيبعثوا عريتهم ليعينى بذلك التوسم فيطباؤا أمرهم معنى فقله يتوسم أراد أنه يصدر منه ذلك التوسم متجددا شيئا فشيئا وقد تقدم أن دلالة الفعل على هذا المعنى ليست بالاصالة بل بقرينة

أو كلما وردت عكاظ قبيلة \* بعثوا إلى عريتهم يتوسم

فان يتوسم يدل على تجديده وقد يقال ان التجدد فى هذا البيت فهم من كمال الدلالة على التكرار الذى هو ملازم التجدد فان كان المراد أن معنى يتوسم أنه فى كل مرة يتكرر التوسم فقد يمنع الآن هذا البيت ذكره المصنف مثالا لاشهاد السكن لئلا نقول يتوسم ليس مستدالا لانه مستند معنى فان قلت كيف يكون التجدد فى الفعل الماضى قلت لان كل فعل حادث تجدد بعد ان لم يكن ولا معنى أن قولنا قام زيد يدل على أنه لم يكن قائما على الدوام لصحة قولنا أحيا الله زيدا وان كان لم يزل حيا منذ صدق عليه اسم زيد ولكن مدلول الفعل التجدد وذلك أعظم من تجدد شئ يتقدمه مثله أولا فان الافعال المستمرة ليست فعلا واحدا بل الفعل فى كل وقت غير الفعل فى الوقت الذى قبله وان اتحد بالنوع ولذلك قال أحيانا من الافعال ما دوامه فعل كالتشياء وهو يختلف ما ذكره البيهقيون ولعلهم ينوون ذلك على العرف وقد كرهه فى الايمان فان بناءها على العرف غالبا (توسم) الفعل يدل على التجدد ماضيا كان ثم مضارع أم أمرا غير أن التجدد الذى يدل عليه الماضى المضارع الماردا بالحصول والمضارع يدل على التجدد معنى أن من شأنه أن يتكرر ويقع مرة بعد أخرى وقد صرح به الزمخشري عند قوله تعالى الله يستمر بهم وسبأ فى كلام المصنف فى الكلام على لو واما ما وقع فى كلام الزمخشري عند قوله تعالى أولئك سيرجهم الله من أن التأكيده مستفاد من السين و ما اقتضاه من عدم استفادته من الفعل

وعكاظ اسوق بين نخلة والطائف كانت تسام فى مستهل ذى القعدة وتستمر عشرين يوما تجتمع فيه قبائل العرب فيشعركظون أى يتفخرون ويتناشدون وكانت فرسان العرب اذا حضروا عكاظ وأمن بعضهم من بعض ليكون عكاظ فى شهر حرام تشعروا حتى لا يعر فوارذ لرعن طريف هذا أنه كان من الشعبان وكان لا يتفجع كما يتفجعون فانفق له أنه وافى عكاظ وكان طريف قيل ذلك قد قتل شراحيل الشيباني فقال حصصه بن شراحيل أرونى طريقا فأروه بأهمل حصصه كلما هرب طريف تأمله ونظر اليه حتى فطن له طريف فتأمله ما لك تنظر الى مرة بعد مرة فقال له حصصه أتوسم لا عرفك فله على ان اقسم فى حرب لا تقتلنا أو تقتلنا فقال

طريف عند ذلك الإتيان المذكورة زاهمة فى قوله أو كلما للاستعظام التقريرى والواو للعطف على مقدراى أحضرت العرب وتأملها فى سكاظ وكلما التوسم فاعل وردت بمعنى جاءت وعكاظ مفعوله وكلما ظرف زمان لوردت مضمين معنى الشرط والعامل فيه جوابه وهو بعثوا فقله متسوق بفتح الزا والمشددة اسم مكان من تسوق القوم اذا باعوا واشتروا فهو اسم مكان البيع والشراء (قوله ويتفخرون) أى يذكر أنسابهم وعيالهم من الشباب وما يحملونه من السلاح (قوله القيم بأمرهم) أى رئيسهم المنتولى للبحث عنهم والكلام فى شأنهم (قوله وعرف بذلك) أى بالقيام بأمرهم وهذا الإشارة الى وجه تسميته عرية بقوله يتوسم وهذا محل الشاهد حيث أورد المسند فعلا للتقييد بأحد الأسماء مع اعادة التجدد (قوله تفرس الوجوه) أى وجوه الحاضرين انظر أنا قديم أولا لان لى جنابة فى كل قوم وتمكنا لهم فاذا وردت القبائل ذلك المحل بعثوا عريتهم ليتعرفن فى باخذوا وابتأرهم منى وهذا مدح فى العرب للبرى منهم \* ويحتمل كما قيل بعثوا إلى عريتهم ليتعرفن لاجل أن يتا نسواى لشجاعتى أولا لجل أن يتم لهم اظهار مفاخرتهم بحضورى لانه كان رئيسا على كل شريف





(قوله كتوله) أى التضربين جوبة يتحد بالغى والكرم وقبل البيت المذكور  
 قالت طريقة ما تبق دراهمنا \* وما ناسف فيها ولا خرق  
 أنا إذا اجتمعت يومادراهمنا \* ظلت الى طرق الخيرات تستبق

(٣٠)

لا يأتى البيت وبعده

حتى يصير الى نذل يخذه  
 \* يكاد من صره ياه يفرق  
 (قوله صرتنا) المشهور  
 نسبه على أنه مفعول اقوله  
 لا يأتى والاحسن نصب  
 الدرهم المضروب ليكون  
 عدم الالف من جانب  
 صرته اه عصام (قوله  
 وهو منطلق) أى فتعبره  
 بمنطلق الاشعار بأن انطلاق  
 الدراهم من الصرة أمر  
 ثابت دائم لا يتجدد وان  
 الدراهم ليس لها استقراراً  
 في الصرة وهذا مبالغة في  
 مدحهم بالكرم وفى قوله  
 لكن عر عليها الخ تكميل  
 حسن إذ قوله لا يأتى الخ  
 ربما يوهم أنه لا يحصل  
 له جنس الدراهم فأزال ذلك  
 التوهم بهذا الاستدراك  
 (قوله ثابت للدرهم دائماً)  
 أى لأن مقام المدح يقتضى  
 دوام ذلك (قوله موضوع  
 الاسم) أى الاسم المسند  
 فى التركيب موضوع لاجل  
 أن ثبت الخ أى أنه انما وضع  
 لاجل هذا المعنى وهو  
 ثبوت الشيء للشيء وأما  
 أفادته للدوام والاستمرار

(قوله \* لا يأتى الدرهم المضروب صرتنا \* ) وهو ما يجتمع فيه الدراهم (لكن عر عليها وهو  
 منطلق) يعنى أن الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائماً قال الشيخ عبد القاهر موضوع الاسم  
 على أن يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئاً فشيئاً فلا تعرض في زيد منطلق لا أكثر  
 من اثبات الانطلاق فعلاؤه

دلالاته على الدوام فى القرينة والسياق لا فى أصل الوضع جز ما وذلك (قوله لا يأتى الدرهم المضروب  
 صرتنا \* ) وهى وعاء جمع الدراهم (لكن عر عليها وهو منطلق) فتعبره بمنطلق للاشعار بأن انطلاق  
 الدرهم على الصرة أمر ثابت دائم لا يتجدد مبالغة فى مدحهم بالكرم وان الدرهم ليس له استقراراً فى  
 الصرة أصلاً وقد علم مما ذكرنا ان الدوام بالسياق والقرينة الموجبة لذلك والافاضل الدلالة مطلق الثبوت  
 كما قال الشيخ عبد القاهر موضوع الاسم على أن يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئاً  
 فشيئاً فلا تعرض فى قولك زيد منطلق لا أكثر من اثبات الانطلاق بالفعل له كفى زيد طويل وعمر قصير فعلم

لا يأتى الدرهم الصباح صرتنا \* لكن عر عليها وهو منطلق  
 أنا إذا اجتمعت يومادراهمنا \* ظلت الى طرق المعروف تستبق

فان قوله منطلق دل على أن ذلك ثابت من غير نظر الى زمن دون آخر والصباح قبل الباء الموحدة أى  
 المسكوك ٢ وقبل بياء آخر الحروف أى الدرهم المضروب وقبل الصباح الذى يأتينا صباحاً ومن  
 ذلك قوله تعالى وكلهم بأسط ذراعيه بالوصيد المراد هيئة هذا الكلب من غير نظر لوقت دون آخر كذا  
 منلوه وفيه نظر لأن الاسم اذا عمل صار كالفعل يدل على التجدد لا على الثبوت كما قررناه فى غير هذا  
 الموضع فان قلت اسم الفاعل حقيقة فى الحال فينبغى أن يكون منطلق للعالم قلت نعم لكنه قد يترن  
 به ما يراه قطع النظر عن الزمن فيكون للحال المستمرة وذلك يظهر بكونه فى معرض مدح أو ذم ونحو  
 ذلك وهذا لا ينافى فى الحال بل فيه الحال بقيد الاستعجاب فان قلت اذا قلنا زيد ضارب الآن أو أمس  
 أو غدا لا يدل على الثبوت لتقديمه بالزمن الدال على التجدد ولا سيما ضارب غدا وان لم يقيد بنظر فهو  
 مضروب الى الحال قلت الدلالة على التجدد عند التقديم بالظرف انما هو بناء على أن الظرف يبنى  
 الوقوع فى غيره بالمفهوم ولا نسلم كما هو قول مشهور فى مفهوم الصفة وان كان مرجوحاً فقد سلمناه  
 فتدبر قال انما يعنى بالثبوت وعدم التجدد بالنسبة الى ذلك الظرف فقوله انما زيد ضارب غدا معناه ان  
 الضرب الذى سبق منه غدا يقع ثابتاً مستقراً سواء كان موجوداً قبل ذلك أم لا بخلاف زيد يضرب غدا  
 فانه يدل على أنه يتجدد له فى غدا يضرب فلا معارضة حيث تدعى مفهوم الظرف ودلالة الاسم على الثبوت  
 سلمنا ذلك كله فالاسم انما يدل على الثبوت مالم يعمل **تنبية** قد يستثنى من قولهم الاسم دال على  
 الثبوت الاسم الواقع حالاً وسياًقى فى كلام المصنف وغيره انه يدل على الحصول لا الثبوت على بحث فيه  
 سياًقى فى موضعه وسياًقى أنه يستثنى من ذلك أيضاً الصفة المشبهة على فاعل فان النجاة نصوا على أنه اذا

فانما هو من قرينة خارجية (قوله من غير اقتضاء الخ) ان قلت الاسم كما يحمل على الدوام بواسطة القرائن يصح أن يحمل

على الاستمرار التجددى باعتبار القرائن الخارجية كالفعل فلاى شئ يخص الفعل بالدلالة على الاستمرار التجددى دون الاسم قلت  
 وجه ذلك مناسبة الاستمرار الى الفعل لاشتراكه على الزمان المتجدد (قوله فلا تعرض الخ) أى وأما أفادته الدوام فى المقام كعرض  
 المدح أو الذم فلا منافاة بينهما وبين كلام الشارح المتقدم لان كلام الشارح بحسب الاستعمال لا اعتبار القرائن الخارجية وكلام الشيخ  
 بحسب أصل الوضع ٢ (قوله صاحب العروس أى المسكوك الخ) كذا بالاصل وحرره هذا التفسير من اللغة اه صححه

وأما تقييد الفعل بغيره ونحوه

(قوله كافي زيد طوبى) هذا تنظير للنفي في قوله فلا تعرض الخ أى كالأعرض لثوبنا زيد طوبى لغير إثبات الطول صفة لزيد وثبات القصر صفة لغيره ولا يحدد فيه واعتراض بأن الطول والقصر لازمان به فهما (٣١) دائماً وأوجب بأنهم مآوان كانوا

دائمين لكن استقامة دواهم ليست من جوهر اللفظ بل من حيث ان الصفة المشبهة لا تدل على زمان معين وليس بعض الأزمنة أولى من بعض فيحمل على الجميع فالجواب أن الدوام انما يستفيد من قرينة خارجية وهو الترجيح بلا مرجح عند الحمل على خلافه بل (قوله وأما تقييد الفعل) أى الواقع مستنداً وكذا يقال فيما أشبهه لا بد أن تقييد الفعل على كمن مباحث متعلقات الفعل فذكره هنا من ذكر النفي في غير محله (قوله وما يشبهه من اسم الفاعل الخ) واقتصر المصنف على الفعل لانه الأصل ولأن تحمل الفعل على كلامه على الفعل المفعول فيكون شاملاً لما ذكر (قوله وغيرهما) أى تأفعل التفضل والصفة المشبهة وانما كانت هذه المذكورة

كافى زيد طوبى وعمر وقصير (وأما تقييد الفعل) وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما (بمفعول) مطلق أو به أو فيه أو معه (ونحوه) من الخال والتبميز والاستثناء

من كلامه أن دلالة الاسم على الدوام خلاف الأصل كأن دلالة اسم الفاعل منه على الحدوث كذلك كما تقدم وأما قولهم يدل الفعل المضارع في قولك زيد ينطق على الاستمرار فالمراد استقرار التجدد لا الدوام (وأما تقييد الفعل) حيث يكون هو المسند (وما يشبهه) أى وما يشبه الفعل حيث يكون ذلك المشبه هو المسند كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما كالصفة المشبهة واسم التفضيل لانها تشبه الفعل في الاشتقاق فيكون لها متعلقات مثله (بمفعول) متعلق بتقييد أى تقييد ما ذكر بالمفعول المطلق أو المفعول به أو المفعول فيه وهو الظرف أو المفعول معه أو المفعول له وهو المفعول من أجله فلفظ المفعول يتناولها جميعاً لا شراً كهذا في مطلق المفعولية (ونحوه) عطف على مفعول أى وأما تقييد ما ذكر

أريد بالصفة المشبهة التجدد حوات الفاعل فهو حينئذ لم يكن صفة مشبهة بل اسم مجرد مع ذلك يدل على التجدد لا الثبوت ولأن جعل هذا الكلام سؤالاً على أصل التساعدة ويستثنى أيضاً الصفات العاملة من أسماء الناعين وغيرهما غير الصفة المشبهة فانها كالأداة على التجدد كما سبق حتى المصدر اذا عمل وانما يدل الاسم على الثبوت ما لم يعمل كما صرح به أهل هذا الفن وهو واضح (تنبيهه) أيت شعري ماذا يصنع الزحمتي في أنه لا يزال يصرح بدلالة الاسم على الثبوت والاستقرار ولاشك أن المراد بالثبوت ثبوت المصدر الذى يشتمل منه الاسم ثم يقول ان أسماء الله سبحانه وتعالى مستعققات لا تستلزم جارية أصنافاً أى ثبوت عند في نحو عليم وسميع اذا كان ينكر أصل العلم والسمع ولكنه لا يزال يستعمل القواعد السابقة لم تقط عليه البدعة الاعتزالية فيعبد عنها كما تقدم عنده في التخصيص بتقديم المسند اليه (تنبيهه) في كلام السكاكي وغيره أن الجلالة الاسمية دالة على الثبوت وان الفعل دال على التجدد فقد يقال هذا ان الكلامان يتناقضان في نحو زيد قام لان هذه الجلالة حينئذ تقتضى ثبوت القيام لزيد من حيث كونها اسمية والتجدد من حيث كون القيام مذكوراً بصفة الفعل وقد أشكل هذا الموضوع على الكاشي في شرح المفتاح فقال ان كون الجلالة الاسمية للثبوت انما هو في التي خبرها أى الاسم وفيما قاله نظر بل ما قاله جار على عمومته ولا تناقض لان قولك زيد قام يدل على ثبوت نسبة القيام المتجدد فالقيام متجدد وحصوله زيد وصفه به ثابت مستقر ولا بدع في ذلك فربما كان الفعل المتجدد شاذاً لزمه ودوامه أو شرفه في نفسه يجعل لفاعله صفة ثابتة مستمرة ص (وأما تقييد الفعل الخ) من أحوال المسند اذا كان فعلاً أو شبهه أن يقيده بالمصنف لم يجعل هذه حالة للمسند بل حالة للفعل لانه ليس كل مسند كذلك وقد يترك كلامه وأما تقييد الفعل المسند ولكن يرد على المصنف ما يعمل عمل الفعل وحكمهما واحد والتقييد انما يكون بمفعول وأطلق المفعول ليكون صالحاً للفاعيل الخمسة المساق مثل ضربت ضرباً كثيراً أو التقييد بوقوع المصدر لانه أريد به ضرب خاص بدليل صفة والمفعول به ما يحذف مثل ضربت ضرباً كثيراً أو بغير حرف مثل ضربت زيدا ومثل السكاكي المفعول به المحرور بحرف بقولك ضربت بالسوط وقولك ما ضربت بالزيدا قلت وفيه نظر أما ضربت بالسوط فليس مفعولاً لانه لا ينافى فيه بالاستعانة ويمكن الجواب بان مراده

شبهة بالفعل لما انتهى اليه في الاشتقاق فيكون لها متعلقات مثله (قوله بمفعول مطلق الخ) أى لفظ المفعول متناول لها جميعاً لا شراً بها في مطلق المفعولية وقوله بمفعول مطلق أى غير مؤكد والافهول لا يفيد تربية الفائدة وذلك لان الفعل يحتمل الحقيقة والحجاز والمصدر المؤكد فائدة نفس الحقيقة والذى أفاده هو أحد محتمل الفعل وهو الظاهر منه الآن يقال التعيين فائدة لم تكن فائداً لمثل وأمثله

فلترتبة الفائدة كقولك ضربت ضربا شديدا وضربت زيدا وضربت يوم الجمعة وضربت أمامك وضربت تأديبا وضربت بالسوط وجلست والسارية وجاز يدراكا وطاب زيد نفسا وما شرب الا زيد وما ضربت الا زيدا

المد كورات أكرمت أكرمت أهل الحسب وحفظت حديث البخاري وقرأت عمكة وجلست أمام الروضة الشريفة وسمرت وطريق المدينة وتطهرت تعظيما للحديث وتصدقته مخلصا وطبت نفسا بالتوفيق ولا أحب الا الصالحين واعترض على الشارح في ذكره الاستثناء أي المستثنى بأن ما أن يكون مستثنى من الفاعل فهو من تتمه أو من المفعول به أو غيره من المفاعيل أو الحال فكذلك في الاول لا يكون من باب الاستثناء وفي غيره الترتيب حصلت بالمستثنى منه وحينئذ فلا معنى لتقييد الفعل بذلك في الرضى أن المنسوب اليه الفعل أو شبهه هو المستثنى منه مع المستثنى وانما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حين الفضلات فأعرب بالنصب اه كلامه وبهذا ظهر كون المستثنى قيدا للفعل واندفع ما ذكر من الاعتراض (قوله فلترتبة الفائدة) أي تكثيرها فان قلت ان الفعل (٣٣) المعتدى متى ذكر أفاد أن هناك مفعولا به لان تعقل الفعل المذكور

(فلترتبة الفائدة) لان الحكم كلما ازداد خصوصارا دغرا به وكلما زاد غرابا زاد افادة كما يظهر بالنظر الى قولنا شئ ما موجود وفلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا في بلد كذا ولما استشعر سؤالا وهو أن خبر كان من مشبهات المفعول والتقييد به ليس الترتيب الفائدة لعدم الفائدة بدونه

بفعل وبخو المفعول كالحال والتميز والاستثناء (ف) يكون (ترتبة) أي تسمية (الفائدة) واحداث زادت ما مع المسند كقولك أكرمت أكرمت أهل الحسب وحفظت حديث البخاري وقرأت عمكة وجلست أمام الروضة الشريفة وسمرت وطريق المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام وتطهرت تعظيما للحديث وتصدقته مخلصا وطبت نفسا بالتوفيق ولا أحب الا الصالحين وانما كان التقييد المذكور بضرب بالسوط جعلت السوط كذلك وتكون الباء فيه للتعدي لالا سعة وتعقل ويكون الفعل تعدي الى زيد بنفسه والى السوط بالحرف وهو معنى غير الاول وأما ما ضربت الا زيد فهو مفعول به لانه استثناء مفرغ الآن يكون السكاكي جعل المفعول محذوف وزاد ما منصوبا على الاستثناء ويكون الفعل حينئذ وصل اليه بواسطة حرف وهو الا وحينئذ لا يصح لان ذلك ليس مفعولا به لان الغرض ان المفعول محذوف بل منصوب على الاستثناء والمنصوب على الاستثناء ليس مفعولا به حقيقة ألا ترى أنك تنصب على الاستثناء في الافعال القاصرة مثل قام الناس الا زيدا وان جعلنا المفعول محذوف وزيدا بدلنا منه وبدل المفعول مفعول فذلك من جهة الصناعة لا من جهة المعنى ألا ترى أن الضرب بالنسبة الى المبدل منه منفي وبالنسبة الى المبدل مثبت ثم لو سلمناه فالفعل الواصل الى المبدل منه بنفسه هو الواصل الى المبدل بنفسه والاهى سبب في وصول الفعل الى المبدل بنفسه لا به او يتناول المفعول فيه زمانا مثل ضربت اليوم ومكانا مثل ضربت أمامك والمفعول معه نحو سمرت والنيل والمفعول له مثل ضربت تأديبا وانما ان يكون التقييد بغير المفعول كالتيميز مثل طاب زيد نفسا والحال مثل ضربت قائما وجعل منه المصنف ما ضرب الا زيد وكانه يعني التقييد بما ضرب في الخبر عنه وقوله لترتبة الفائدة

يتوقف على تعقله وأفاد أن هناك مفعولا به ومعه ولا فلا يكون ذلك كقولك ادشياء هي بالانثاء اذ ليس ذكرها مفيد الشئ زائد قلت ان ذكر الفعل المتعدي ينتضي هذه الاشياء على العموم وتعين الشخص أمر زائد فذكره بخصه تعظم الفائدة والحاصل أن الفعل المتعدي يتوقف تعقله على تعقل كل من الفاعل والمفعول الا أنه فرق بينهما من جهة أن تعقل الفعل المذكور يقتضي تعقل الفاعل بخصوصه لانه اعتبر في مفهومه النسبة للفاعل الخاص فذكره حصل لاصل الفائدة وتعقل الفعل المذكور يتوقف على تعقل مفعول ما هو

مفعول لكل أحد على تعقل مفعول مخصوص فذكره بخصوصه يحصل لترتبة الفائدة (قوله بقوته لان الحكم) أي المطلق وقوله كلما ازداد خصوصا أي قيدا وقوله زاد غرابا أي بعدا عن الذهن وقوله وكلما زاد غرابا أي بالنسبة للسامع زادا فادله والحاصل أن الحكم المطلق الخالي عن التقييد لا يزيد على فائدة نسبة المحمول للوضوع عما كان ذلك الحكم له لو أعيد السامع فلا يقيدها زيدا فذكره كان فيه فائدة غريبة والحكم الغريب مستلزم الافادة للجهل به فالأول كلما كثرت غرابته كثرت قوته وقد كثرت فوائده (قوله شئ ما موجود) الاخبار عن شئ بالوجود غير مثبت دلالة معلوم بالضرورة وذلك لان الشئ شمل الموجود والمعدوم عند اللغويين والاخبار بالنظر رافعهم فهي قضية مهمة في قوة الجزئية أي بعض الشئ أي الاشياء موجود ومن المعدوم ضرورة وجود بعض الاشياء وهذا المثال ليس فيه خصوص فهو خارج عن الفائدة الزائدة على أصل الحكم بخلاف المثال الذي بعده وهو فلان انما كان فيه غرابا بكثرة التيود وذلك كثرت فوائده كما لا يخفى (قوله مشبهات المفعول) أي من حيث انتصاها

(قوله أشار إلى جوابه بقوله الخ) حاصل ذلك الجواب أنه تسلم أن هذا من قبيل تقييد الفعل بفعل الذي كلاً منافيه بل هو من قبيل تقييد شبه الفعل بفعل وهذا الكلام لنا فيه وجهين فلا اعتراض (قوله لا كان) أي كما فهم المعترض (قوله لا) لأن منطقاً هو نفس المسند) أي لأنه هو الدال على الحدث والمسند انما هو (٣٣)

فإنها انما تدل على الزمان  
ولادلالة لها على الحدث  
كما قال السيد وغيره  
وحينئذ فيقصد ذلك  
المسند عفاً كان وهو  
الزمان الماضي فيفقد  
الكلام أن الانطلاق زيد  
كان فيما مضى فكأنك  
قلت زيد منطلق في الزمان  
الماضي والحاصل أن  
منطقاً نفس المسند دلان  
أصل التركيب زيد منطلق  
وكان انما ذكرت دلالتها  
على زمان النسبة فهي  
باعتبار دلالتها على الزمان  
فقد منطقتا وحينئذ قسمنا  
كان زيد منطلقاً في معنى  
قوله زيد منطلق في الزمان  
الماضي واليه هذا أشار  
بقوله و كان قيده للدلالة  
على زمان النسبة كما إذا  
قلت زيد منطلق في الزمان  
الماضي وما ذكره المصنف  
من أن الخبر في باب كان  
هو المسند والفعل قيده  
طريقة مخالفة لما اختاره  
الرضي من دلالة كان على  
الحدث وأنها المسندة  
لزيد حتى إن معنى كان زيد  
حصل شيء ما لزيد وقوله بعد  
منطقاً أو نحوه تفصيل

أشار إلى جوابه بقوله (والمقيد في نحو كان زيد منطلقاً هو منطقاً لا كان) لأن منطقاً هو نفس المسند  
وكان قيده للدلالة على زمان النسبة كما إذا قلت زيد منطلق في الزمان الماضي

الترية الفائدة لأن الحكم المطلق لا يزيد على فائدة مطلق نسبة المحمول وهو المسند إلى الموضوع  
وهو المسند إليه وأما المقيد ففيه تلك الفائدة مع زيادة مزية ذلك الغير بل ربما لم يفد الحكم المطلق  
أصلاً لأن العلم بالمعلومات كثير فربما كان ذلك الحكم المطلق معلوماً عند السامع فلا يفيد والعلة  
بالخصوصيات قليل فإن الخصوصيات كلما كثرت ازداد الحكم بها غرابية والحكم الغريب مستلزم  
للافادة للجهل به غالباً وكلما كثرت غرابيته بكثرة القيود فقد كثرت فوائده ويظهر ذلك بالنظر إلى قولنا  
شيء تامو جود فانه معلوم بالضرورة فهو مخلوع الفائدة وقولنا فلان بن فلان حفظ التوراة في سنة  
كذا في بلد كذا في سن كذا رواية عن كذا ففيه غرابيات بكثرة القيود وبذلك كثرت فوائده وقولنا كذا  
لا يخفى ثم لما ذكر المصنف أن التقييد بفعل ونحوه لترية الفائدة فرمى به أن خبر كان في نصيبه  
يكون نحو المفعول فيدخل فيما ذكره ويكون الاتيان به لترية الفائدة وليس كذلك فانه لا فائدة به  
ولما استشعر السائل الناشئ عن ذلك التوهم أشار إلى الجواب فقال (والمقيد في نحو) قولك (كان زيد  
منطقاً هو) الخبر الذي هو (منطقاً لا كان) اذ ليست كان مسنداً من جهة المعنى بل المسند هو  
منطقاً فيقيد عفاً كان وهو الزمان الماضي فأفاد الكلام أن الانطلاق كان فيما مضى حتى كأنك قلت

أي فائدة الخبر قالوا معناه لزيادتهم الاتيان به فيود تزداد الفائدة وينبغي أن تحمل على زيادتهم بحسب التبيين  
والافعال فعل مفعول مطلق ومفعول فيه وبه ان كان متعدياً قلت ثم قولهم الفائدة تزيد واضح في  
الاثبات أما التي اذا قلت ما ضربت فأدنى الضرب عن كل واحد لان تقييده ما ضربت أحد إذا  
قلت زيد انقص الخبر به فصار خاصاً بعد أن كان عاماً فذلك اذا قلت ما ضربت قائماً لا يكون فيه نفي  
الضرب عن غير قائم فالفائدة تزداد بل نقصت والتحقيق أن الفائدة زادت ولكن الخبر ينقص فينبغي  
أن تفسر تربية الفائدة بخصولها على الكمال بقي أن يقال التقييد واضح في المفعول ومعه المفعول له أما  
المفاعيل الثلاثة فهي ملازمة للأفعال فليس للفعل حالة إطلاق وحالة تقييد فان أراد تقييد لفظاً  
فيقال تربية الفائدة تحصل مع الحذف لانه لا يحذف الا اذا قام عليه الدليل فالفائدة سواء في قولك  
ضربت زيداً وقولك ضربت في جواب ما صنعت الآن يقال التنصيص عليه يتأهلها من الظهور إلى النص  
ثم ذكر نوعاً من التقييد وهو قولك كان زيد قائماً رما يتوهم أن التقييد يصل بخبر كان لانه بمنزلة  
المفعول واسمها بمنزلة الفاعل وقد يكمل الاستناد به أو باسمها فتقال ليس كذلك بل الاستناد دائر بين اسمها  
وخبرها كما كان قبل كان وانما دخلت كان تقييداً فالقيام مقيد بكان وليست كان مقيدة بالقيام وهذا  
واضح على رأي من ذهب إلى انهم اسلوبه الحدث أما على قول الجمهور من أن الهمزة ناو زماناً فالأمر  
أيضاً كذلك لأنه أعرب فإن كان ان كانت مسندة إلى اسمها فيصير اسم كان مسنداً إليه أمران في  
حالة واحدة ثم يصير القيد عاملاً في المقيد ويصير قولك كان زيد قائماً جملتين متداخلتين مركبتين من

(٥ - شروح التحفص ثاني) وتبين لذلك الشيء المبهم فأول الكلام اجمال وآخرة تفصيل وعلى هذا منطقاً تقييد وتبيين للاتصاف  
بعضونهم احرب للفائدة والمعنى شيء ثابت لزيد في الزمن الماضي مبين بالانطلاق (قوله و كان قيده) مبتدأ وخبر وهو صريح في  
أن المقيد نفس المسند وهو منطقاً وهو صريح في كلام المصنف أيضاً ويحتمل أن في العبارة حذفاً أي و كان قيده النسبة وبديل لهذا  
ما بعده وعلى هذا فالقيد انما هو النسبة والامر قريب لأن تقييد كل بول لتقييد الآخر



\* وأما ترك تقييده فلما نعلم من تربية الفائدة

(قوله مثل خوف الخ) هذا مثال للمانع وذلك كقول الصبي إذا لم يسمع بالصبي محبوس أو حبس من غير أن يقول محبوس في الشريك لأجل أن يتم زفرقة التأكيده المتقضى لمبادرة المخاطب لا ذرا كقوله بالفرار أو بالموت خفف أنفه (قوله أو أراد أن لا يطلع الخ) عطف على خوف انقضاء الفرصة (ع ٣) وذلك كقوله لا تحز يد فعل كذا ولم تقل يوم كذا ولا في مكان كذا خوفا من الاطلاع على

(وأما ترك) أي ترك التقييد (فلما نعلم منها) أي من تربية الفائدة مثل خوف انقضاء الفرصة أو أراد أن لا يطلع الخاضعون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله أو عدم العلم بالمقدمات أو نحو ذلك

زيد منطلق في الزمان الماضي وهذا بناء على أن كان انسلبت عن معنى الحدث ولم يبق فيها إلا الزمان وأما أن فلما لم يتدل على الحدث أيضا ويدل على ذلك وجود المصدر منها كقوله

يبدل وحلم ساد في قومه الفتى \* وكونك أيامه عليك يسير

فالتقييد انما هو بالتأصاف بضمومها فكأنك قلت زيد موصوف بالانطلاق الموصوف بأنه كان في الزمان الماضي ولهذا قيل إذا قلت كان زيدا فأد أن زيدا كان له شيء مما وإذا قلت منطلقا فتدعي ذلك الكائن فأول الكلام أجمال وآخره تفصيل فيستفاد منه أن ذلك الانطلاق كان زيدا في الزمان الماضي والتحقق أن معنى التركيب أن زيدا كان موصوفا بالانطلاق في الزمان الماضي لأن الانطلاق كان وصفا

لزيد في الزمان الماضي ولو كان هذا لازما للأول وأراد التقييد ههنا بالمفعول وشبهه ولو كان من باب متعلقات الفعل مناسب لجوع ذلك لأحوال المستند المنطوق فيه ههنا ولم يتعرض المصنف ههنا لتقييد المستند بنحو الإضافة والنعت حيث لا يكون فعلا والسرفيه فهو ما ذكر من تربية الفائدة ويمكن أخذه بعطف قوله ونحوه على تقييده وهو ظاهر (وأما ترك) أي ترك تقييد المستند أن كان فعلا أو ما يشبهه

(فما يكون) (لما نعلم منها) أي من تربية الفائدة كخوف فوات الفرصة مثل أن يقول الصياد الصبي محبوس أصيد محبوس من غير أن يقول محبوس في شرك أو للجوارح مثلا لئلا يتم زفرقة التأكيده المتقضى لمبادرة المخاطب لأنتم ازفرقة ادرا كقوله فواته بالموت خفف أنفه مثلا أو أراد أن لا يطلع الخاضعون على الزمان المخصوص للفعل أو مكانه كذلك فيقول مثلا جئت أو أجي وهو مراد أمس أبلأ أو غدا صبا حالئلا

يعلم الخاضعون الوقت المخصوص للجيء لئلا يتوهم في الجيء لئلا يلبأ بالأمس بدوء أو بتعرض في في الجيء غدا ذكره وانما قيدنا الزمن بالمخصوص لأن المستند أن كان فعلا يدل على زمان الماضي أو الاستقبال بلا قيد أو يقول جلست بمعنى مع فلان والمخاطب يعلم فيسقط الظرف للإيهام على الخاضعين للعرض من الأغراض أو أن لا يعلم الخاضعون مفعوله فيقول بايعت ويريد أن يفاستقه لئلا يغار الخاضعون من مبايعته وقد يكون المانع عدم العلم بالفضلات المقيدة أو نحو ذلك كجورد الاختصار حيث يقتضيه

المقام كالضيق والضجر أو لأظهار أن ذكر الفضلة كالعبث للدليل حاضر عند السامع ثم التقييد بالشرط

ثلاث كلمات وإن كانت مستندة إلى الجملة بعده الزم الأشكال الثاني والثالث ثم كيف تستند إلى الجملة وقد تقرر من مذهب البصر بين خلافه ثم لو أسندت إلى الجملة لكانت نامة لاناقصه ولكانت الجملة كلها قاعدا على الأول فتدعي بتعلق ذلك متعلق فيجوز نحو زيد القائم حضر على أن يكون القائم خبرا لزيد

ومستند الحضر وكقوله تعالى فالأجزاء من وجسد في رحله فهو جزؤه على أن يكون من وجسد في رحله خبرا عنه قبله مبتدأ لما بعده ولا يكاد أحد يجبر بذلك لما لمز عليه من كون الاسم متجردا من العوامل وغير متجرد في حالة واحدة وقوله (وأما ترك فلما نعلم منها) أي ترك التقييد للمانع من هذه الأمور مثل

زمان الفعل أو مكانه والمقام مقتضى لا خفاءه واعتبر بأن الفعل يدل بمرأحة

على زمان معين من الماضي والحال والاستقبال فالاطلاع

على الزمان موجود عند ترك التقييد وحينئذ فلا

يصح الترك لأجل إرادة عدم الاطلاع على الزمان

وأجيب بأن المراد بالزمان زمان مخصوص بذلك الفعل

مثل المساء والصباح فتقول جاء زيد أو شجيء ومرادك أمس أو ليلأ أو غدا أو صبا حادثة ترك

التقييد المذكور لئلا يعلم الخاضعون الوقت المخصوص

والأرق قيل جاء زيد صبا أو مساء أو وقت الظهر

اطلع الخاضعون على ذلك الزمان المخصوص (قوله أو مفعوله) عطف على زمان

الفعل وذلك كتر وقوع شرب من زيد على عرو

فقلت شرب زيد ولم تقل عرا خوفا من الاطلاع

على ذلك فيحصل لعدم فضيحة بين الناس أو يحصل

منه شرب لزيد (قوله أو عدم العلم) عطف على خوف

انقضاء الخ أي عدم علم المتكلم بالمقدمات كذا ترك شرب زيد لم يتدل على عدم علمه

المتكلم بالمقدمات كذا ترك شرب زيد لم يتدل على عدم علمه وضعه على الشارح في جعله (ز وأما عدم العلم بما نعلمه من المانع لا يكون إلا وجوديا وهذا أمر عديم ولا المانع من الشيء هو المنافي له وعدم العلم بالمقدمات لا ينافي التربية

وإن كانت متعذر معه وأجيب أن المراد بالمانع ههنا المانع اللغوي وهو لا ينافي تحصيل الشيء مع وجوديا كان أو عدميا متافيا كان أولا (قوله أو نحو ذلك) أي كجورد الاختصار حيث اقتضاء المقام لضيق أو ضجر من المتكلم أو خوف سامة السامع

وأما تقييمه بالشرط فلا اعتبارات لا تعرف إلا بعرفة ما بين أدوانه من التفصيل وقد بين ذلك في علم النحو

(قوله وأما تنقيده بالشرط) كان الأولى للمصنف أن يقدم هذا على حالة تركه التقييد ويؤخر تركه التقييد عن هذا لاجل أن يجرى التقييد بالتقييد الوجودية على سبيل واحد وكيف يؤخر هذا أو التقييد بالشرط في قوة التقييد بالمتنوع فيه كما علم من قول الشارح الآتي عن زنه قوله أكرمك وقت مجيئك أبائ وأجيب بألمسا كان التقييد بالشرط محتاجا إلى بسط ما أخرجه عن الترتيب وإن كان المناسب ذكره مع مقوله (قوله أن الفعل) أي الواقع من عند في جملة الجزاء نحو أن أكرمك فأشترط مقيدا لأكرمك وقوله أي الفعل أي أومأ بشبهه أومأ ومؤول عباسه الخ واقع من عند في جملة الجزاء نحو كلما كانت الشمس طالعة فأنهارموجود ونحو أن كان زيد أباهمروأنا أخ له في المثال الأول ثبوت الوجود ولأنهم مقيد بطولع الشمس إذ المعنى وجودها لثبات في كل وقت من أوقات طولع الشمس وفي المثال الثاني ثبوت أخوة عمرو ولأنه مقيد بأخوة زيد له عمرو (قوله بالشرط) أراد به جملة الشرط وأعاد المصنف الضمير على الشرط في قوله أداناه بمعنى التعليق أعني عقد السنية والمسببية على طريق الاستخدام واعم أن إطلاق الشرط على الجملة الشرطية أعني مجموع فعل الشرط والجزاء غير معهود وكذلك إطلاقه على مجموع الأدوات فعل الشرط فقط أعني المعهود إطلاقه على فعل الشرط وأداناه والتعليق (قوله مثل أكرمك أن تسكرني الخ) لم يقصد الشارح بذلك أن التقييد كما يكون للجزاء المسد كور يكون المحذوف لأن البصريين جعلوا أكرمك أن تسكرني (٣٥) محذوف الجزء لعدم صحة تقديم

الجزء على الشرط لأن  
حروف الشرط لها الصدارة  
بل قصد أن الشرط كما يكون  
قيد للجزء المتأخر يكون  
قيد للجزء المتقدم فان  
علم المعاني لا يجدون  
المتقدم على الشرط  
دال على الجزء بل يجعلونه  
نفس الجزء كما  
شرح به الشارح في بحث  
الإنجاز والاطناب والمساواة  
وقالوا لا يكون في هذا  
والوجه وهو من التحوين  
شرطوا أن يكون الشرط

(وأما تقييده) أي الفعل (بالشرط) مثل أكرمك إن شكرني وإن شكرني أكرمك (فلا اعتبارات) وحالات تقتضي تقييده به (لأنه لا يعرف إلا بعرفه ما بين أدوانه) يعني حروف الشرط وأسماءه (من التفصيل وقد بين ذلك) أي التفصيل (في علم النحو)

لما كان محتاجا الى بسط ما احرره عن الترك ولو كان المناسب ذكره مع ما قبله واليه أشار بقوله (وأما  
تقييده) أى تقييد الفعل (بالشرط) أى بجملة الشرط (ف) (يكون) (لاعتبارات) أى لحالات تعسير  
للكون المقام يقتضى التقييد بما يفيدها (لا تعرف) تلك الاعتبارات بخصوصها (الاجمرفة ما بين  
أدواته) أى أدوات الشرط (من التتصيل) الحاصل ببيان ما بينهم الفرق المعنوى فيعتبر فى كل  
مقام ما يناسبه من معانى تلك الادوات (وودين ذلك) التتصيل (فى علم النحو) وأراد بالادوات حروف  
الشرط وأسماؤه فاذا كان الخطاب مشددا يعتقد أنه ان كرر الجنب واليك ملات منه واستقبلته فتقول نيا  
لذلك كلما جئتنى ازددت فيك حبا وكذا اذا كان يعتقد ان الجاني فى وقت نداء لا يصادف طعما عند زيد  
ارادة الاختصار وانها ارا الفرصة او غير ذلك ص (وأما تقييده بالشرط الخ) ش من أحوال المسند  
تقييده بالشرط مثل يقوم زيدان قام عمرو ومثل ان قام زيد قام عمر وفانه قيد فيه الجواب بالشرط ولك  
أن نقول المقيد ههنا ليس المسند بل جملة كاملة من مسند ومسند اليه ثم ذلك يكون لاعتبارات لا تعرف

ماضيا اذا تقدم عليه ما هو جزاء في المعنى نحو أنت ظالم ان فعلت كذا واختار بعضهم عدم الاشتراط فهذا المثل ما معنى علمه أفادنا فنناري  
(قوله فلا اعتبارات) أي تلكات معتبرات ليكون المقام يقتضي التقييد بعينيتها وانما فسرنا الاعتبار بآثارها كبر دليل قوله  
وحالات لان الحالات معتبرات لا اعتبارات وتلك الحالات هي تعاقب حصول مضمون جلة حصول مضمون بلة أخرى اما في الماضى كافي لو  
واما في الاستقبال امامع الجزم كافي اذا اومع الشك كافي ان اوفى جميع الزمان كافي موهاما أو المسكان كافي أين (قوله يعنى  
حروف الشرط وأسماءه) دفعهم اذا ما يتوهم من لفظ أدوات أنها كلها حروف (قوله من التفسير) بيان لما أى الاعمرفة  
التفصيل الذى يبين أدواته الحاصل ببيان ما بينها من الفرق المعنوى وفي الاطول ما بين أدواته من التفصيل أى بما ذكر مفصلا  
ككون ان واذا الشرط في الاستقبال لكن مع الجزم في اذا اومع الشك في ان وكونه لول للشرط في الماضى وكون موهاما متى لعموم  
الزمان وأين لعموم المكان ومن لعموم من يعقل وما لعموم غير العاقل فيعني في كل مقام ما يناسبه من معاني تلك الادوات فاذا كان  
المخاطب مثلا يعتقد أنه ان كرر المحيى البذل مات منه واستغفله فتقول نفيا لئلا كلما جئتمى اذت فبك حيا وكذا اذا كان يعتقد  
أن الجاني في وقت كذا الا يصادف طعاما عند زيد مثلا قلت نفيا لذلك متى جئت زيدا وجدت عند طعاما أو كان يعتقد أنك لا تأكل السم  
الا بالجد مثلا قلت أينما تجلس أجلس معك أو يعتقد أنك لا تسكر الا من كان من بنى فلان فتقول نفيا لذلك من جاءني أكرمه  
أو كان يعتقد أنك لا تشتري الا الحاجة فلانة ولو اشتري هو غيرها قلت نفيا لذلك ما تشتري اشتريه وعلى هذا فاقس

(قوله وفي هذا الكلام) أعني قول المصنف وأما تقييده بالشرط المخ حيث يجعل الشرط قيداً (قوله لحكم الجزاء) أراد بالحكم النسبة كنبوت الأكرام أو أن الاضافة (٣٦) بيانية أي قيد الجزاء فالجزاء هو الكلام المقصود بالافادة وأما

وفي هذا الكلام إشارة إلى أن الشرط في عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك ان جئتني أكرمك بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك أي ولا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من الخبر بقول الانشائية

متى جئت زيد او جئت عنده طعاما او يعتقدا أنك لا تجالسها الا بالمسجد مثلا قلت أيتها نجاس جلست معك أو يعتقدا أنك لا تكلم الامن كان من بني فلان قلت من جاءني أكرمه أو أنك لا تشترى الا الحاجة الفلانية ولو اشترى هو غيري ما تشتره اشتره وعلى هذا فقس وههنا اعتباران في الشرط والجزاء أحدهما اعتبار أهل العربية وهو الذي دل عليه كلام المصنف وهو أن الجزاء هو المعتبر في أصل الافادة والشرط قيد في حكمه بمنزلة الفضلات كالمفعول ونحوه كالظرف فإذا قلت ان جئتني أكرمك فالمعتبر لأصل الافادة هو الاخبار بالاكرام وأما المجيء فهو قيد فكأنك قلت أكرمك وقت مجيئك واعلم أن ما ذكر من أن الكلام المقصود بالافادة هو الجزاء والشرط فينبغي أن يستثنى من ذلك ما إذا كانت أداة الشرط اسما مبتدأ وجعل خبره الجزاء أو مجموع فعل الشرط والجزاء فان الكلام حينئذ مجموع الجملة لئلا ينحصر في خبر ليس بكلام وكذا جزؤه من باب أولى فان جعل الخبر فعل الشرط كما هو الاصح عند النحاة كان الكلام هو الجزاء (قوله ونحوه) أي كأنظر في أنه يقيده كضربت أو سمعت يوم الخميس (قوله بمنزلة قولك أكرمك الخ) استيفيد الوقت من التعليق لأن الشرط قيد في الجزاء فهو بمنزلة العدة وزمان المعلوم وانعزلت واحدة فالمعنى في هذا المثال أكرمك لأجل مجيئك أي وفي زمانه

متى جئت زيد او جئت عنده طعاما او يعتقدا أنك لا تجالسها الا بالمسجد مثلا قلت أيتها نجاس جلست معك أو يعتقدا أنك لا تكلم الامن كان من بني فلان قلت من جاءني أكرمه أو أنك لا تشترى الا الحاجة الفلانية ولو اشترى هو غيري ما تشتره اشتره وعلى هذا فقس وههنا اعتباران في الشرط والجزاء أحدهما اعتبار أهل العربية وهو الذي دل عليه كلام المصنف وهو أن الجزاء هو المعتبر في أصل الافادة والشرط قيد في حكمه بمنزلة الفضلات كالمفعول ونحوه كالظرف فإذا قلت ان جئتني أكرمك فالمعتبر لأصل الافادة هو الاخبار بالاكرام وأما المجيء فهو قيد فكأنك قلت أكرمك وقت مجيئك واعلم أن ما ذكر من أن الكلام المقصود بالافادة هو الجزاء والشرط فينبغي أن يستثنى من ذلك ما إذا كانت أداة الشرط اسما مبتدأ وجعل خبره الجزاء أو مجموع فعل الشرط والجزاء فان الكلام حينئذ مجموع الجملة لئلا ينحصر في خبر ليس بكلام وكذا جزؤه من باب أولى فان جعل الخبر فعل الشرط كما هو الاصح عند النحاة كان الكلام هو الجزاء (قوله ونحوه) أي كأنظر في أنه يقيده كضربت أو سمعت يوم الخميس (قوله بمنزلة قولك أكرمك الخ) استيفيد الوقت من التعليق لأن الشرط قيد في الجزاء فهو بمنزلة العدة وزمان المعلوم وانعزلت واحدة فالمعنى في هذا المثال أكرمك لأجل مجيئك أي وفي زمانه

(قوله ولا يخرج الكلام) الذي هو الجزاء وقوله بهذا التقييد أي بجملة الشرط وقوله عما كان عليه أي قبل التقييد بالشرط لأن أداة الشرط انما تخرج الشرط عن أصله ولا تسلط لها على الجزاء بل هو باق على حاله

(قوله بل ان كان الجزاء خبرا) أي قبل التقييد بجملة الشرط وقوله فالجملة الشرطية أعني مجموع الشرط والجزاء وقوله خبرية أي بسبب خبرية الجزاء واعتراض على الشارح بأن الجزاء في قوله أن ضربته كضربتي خبر مع أن الجملة انشائية ورد بأن حرف الاستفهام داخل في المعنى على الجزاء كما صرح به الرضوي حيث أنه قد فهم من خبر (قوله وان كان) أي الجزاء انشائية أي قبل التقييد بالشرط وقوله فانشائية أي قبل الجملة الشرطية انشائية بسبب انشائية الجزاء (قوله وأما نفس الشرط) أي الجملة الشرطية وحدها بدون الجزاء وهذا مقابل في المعنى لقوله ولا يخرج (قوله عن الخبرية) أي عن كونه كلاما خبريا لأنه صار مركبا ناقصا وقوله واحتمال الصدق والكذب عطف لازم على ملزوم وكان أخرجه الاداعن الخبرية أخرجه أيضا عن الانشائية لما علمت أنه صار بالاداة مركبا ناقصا والمقصود عندهم في الخبر والانشاء انما هو المركب الندم وأما قول الشارح في المطول لان الحرف قد أخرجه الى الانشاء ففيه حذف مضاف بقرينة السياق أي الى حكم الانشاء وهو عدم احتمال الصدق والكذب وان كان ليس بانشاء حقيقة والحاصل أن الشرط وحده كالفعول الذي قيد به الفعل فكأن المقبول لا يمتثل صدقا ولا كذبا وكذلك الشرط (قوله وما يقال الخ) قائله الشارح العلامة في شرح المنتاح وهذا شروع في دفع التناقض بين مقالة شارحنا سابقا ومقالة الشارح العلامة وحاصل ذلك الإيراد كيف يقال ان الكلام عند أهل العربية هو الجزاء والشرط دخل فيه وانما هو قيد له مع أن هذا يخالفه ما قاله (٣٧) الشارح العلامة من أن كل واحد من الشرط والجزاء ليس خبرا

الشرط والجزاء ليس خبرا  
محملا للصدق والكذب  
لان كل واحد منهما أخرجه  
الاداة عن أصله فليس  
المعتبر في القضية حكم  
الجزاء لذلك وانما الكلام  
الخبري المحتمل للصدق  
والكذب هو مجموع الشرط  
والجزاء فكل واحد منهما  
مسدود كقصد التوقف  
الكلام عليه لانه جزء منه  
وحاصل الجواب أن مقالة  
الشارح العلامة اصطلاح  
للناطقة وما تقدم لشارحنا  
اصطلاح لاهل العربية  
ولا يعترض باصطلاح

بل ان كان الجزاء خبرا فالجملة الشرطية خبرية فلو كان جملتي أكرمك وان كان انشائية فانشائية فلو كان جملتي زيدا كرمه وأما نفس الشرط فقد أخرجه الاداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وما يقال من أن كلام الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وانما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثاني لاول فاعلموا باعتبار المنطقيين ففهم قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس فالحكم عليه هو النهار والمحكوم به هو الوجود وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالحكم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكأن من فرق بين الاعتبارين

المنطقيين انكار هذا الاعتبار الا ان القضية حينئذ عندهم ولو كانت في صورة الشرطية في معنى الوقفية وتارة يراد به أنه بتقدير وجوده يوجد الجزاء فيكون القصد الى الربط بينه وبين الشرط ولولم يوجد أحدهما كما في قوله تعالى لو كان فيهم ما آله الا الله لفسدتا ولا يسمع أهل العربية انكاره فان كان مراد من نسب الى أهل العربية ما اختصوا به في زعمه أن ذلك هو الأكثر استعمالهم أمكنت صحة حيثئذ فيكون الرد نصبا في غير محل والا كان التفريق بين الفريقين نصبا في غير محل وهذا الموضع من مطاوع الانظار فاعلم والله الموفق عنه وكرمه ثم لما أحال الاعتبار المشادة لادوات الشرط على تبينها يبين معانيها في علم النحو وأشار الى أن ثلاثة منها لا يكون في تبين الاغراض المفاداة لها ما ذكرها

على اصطلاح (قوله أن كلام الشرط والجزاء) أي كلامهما على حدته لا مجموعهما كما هو ظاهر (قوله واحتمال) أي وخارج  
عن احتمال الصدق والخ وهو عطف لازم على ملزوم (قوله وانما الخبر) أي وانما الكلام الخبري سواء كان الجزاء في الأصل خبرا أو انشاء حتى أنك اذا قلت ان جاك زيدا كرمه فالمراد بالحكم بالاروم بين الجحى والاكرام ولو كانت صورة الجزاء انشاء (قوله المحكوم فيه) أي في ذلك الخبر (قوله فانما هو اعتبار المنطقيين) أي فهم يعتبرون بالاروم بين الشرط والجزاء سواء كان اللزوم بينهم احقيقيا واتفاقيا فثبت اللزوم بينهما صدقت القضية ولولم يقع واحد منهما (قوله الحكم بوجود النهار) الاولى أن يقول الحكم على النهار بالوجود لا لاجل أن يدل على المحكوم عليه وبه يتضح الفرق فاعلموا عند أهل العربية الاختيار بوجود النهار والتقييد ليس مقصود الذات (قوله والمحكوم به وجود النهار) اعلم الاولى أن يقول لزوم وجود النهار لانهم انما يحكمون بالاروم لان وجود (قوله فكأن من فرق بين الاعتبارين) أي كم فرق أي ان هناك فروقا كثيرة بين الاعتبارين لاختلاف الكلام والحكم والمحكوم به والمحكوم عليه باختلاف هذين الاعتبارين وعبرة المطول والتعقيق في هذا المقام أن مفهوم الجملة الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غير بحسب اعتبار أهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند أهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية أن الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر أن الجزاء باق على ما كان

ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا اولو امان واذا فهمما للشرط في الاستقبال

عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود لها حينئذ وكذا بعد ما علمنا عند المنطقين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بالزوم وكذا بعد ما علمنا من الطرفين قد اختلف عن التصريح واحتمال الصدق والكذب وقالوا انهما تشارك في الحقيقة في أنها قول موضوع التصديق والتكذيب وتختلفان في أن طرفيهما مؤلفان تأليفاً خبيراً ياران أن يكونا خبرين وبين أن الحكم فيهما ليس بأن أحد الطرفين هو الآخر بخلاف الحقيقة ألا ترى أن قولنا كلما كانت الشمس طائفة فالنهار موجود ومفهوماً عندهم أن وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير النهار موجود في كل وقت من أوقات طلوع الشمس وظاهراً به جملته خبر به قيد مسندها منقول فيه فكيف من فرق بين المفهومين وتحقق في هذا الالتزام على هذا الوجه من تفاسير المباحث انتهى قال عبد الحكيم فان قلت الفرق بين (٣٨) مذهبي أهل العربية وأهل الميزان فان المال واحد قلت

(ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا اولو) لان فيها أبحاثاً كثيرة لم يتعرض لها في علم النحو (فان واذا للشرط في الاستقبال

في علم النحو فقال (ولكن لا بد من النظر ههنا في) مفاد (ان ولو واذا) أي لا بد من التعرض لمعاني هذه الثلاثة التي تستعمل لها أصالة وتفرعاً وانما تعرض لهذه لما أشرنا إليه بأنها تتضمن مواقعها أبحاثاً كثيرة لم يتعرض لها النحويون (و) نقول (ان واذا) تشتركان في أنهما (للشرط في الاستقبال) أي تفيد أن تعلق حصول الجزاء بحصول الشرط في المستقبل

على ذلك ان واذا اولو وقال انه لا بد من النظر فيهما من المعاني اللطيفة والمباحث الشريفة على خلاف في بعض هذه الأدوات وأدوات الشرطان ومن وما ومتى ومهما وأي وأنى وأبان قليلاً نظراً زمان وكيف واذا ما وحيثما وأين نظراً مكان وكذلك لما ولولا ولوما ولوفي الغالب شرطية يعني أنها تاربط في الماضي وأما اطلاق المصنف أن الشرط فقد تتبع فيه ابن مالك وابن مالك تتبع الجزولي قال شيخنا أبو حيان وأصحابنا لا يعرفون ذلك انتهى والتحقيق أنه ليست شرطاً فان الشرط يستحيل أن يكون ماضياً كما سأل في تقريره ومن أدوات الشرط اذا فقط أو موصولة بهم إما ولتقدم ما تكلم عليه المصنف أمان واذا فقال ان كلامهم للشرط في الاستقبال يعني أن فعل الشرط فيها لا بد أن يكون مستقبلاً المعنى سواء كان ماضياً اللفظ أم مضارعاً وهذا متفق عليه ولا يقدح فيه قول بعضهم ان اذا قد تكون للمحال وان منته قوله تعالى والنجم اذا هوى لان ذلك ان ثبت فهو في اذا المجردة لا ظرفية لا في المتضمنة معنى الشرط نعم قال بعضهم ان اذا لا تدل على الشرط والارتباط بل حصول الفعلين معاً بحسب الاتفاق اذ لو لحظ فيها معنى الشرط جى بالنساء نحو قوله تعالى واذا تنلى عليهم آياتنا بينات ما كان يحتملهم ولا

الفرق أن الشرط عند أهل العربية تنصص للجزاء ببعض التقديرات حتى أنه لولا التفيد بالشرط كان الحكم الذي في الجزاء عاماً لجميع التقديرات فيكون التقيد منهوياً عنه مفهوم مخالفة كاذب اليه الشافعية وعند أهل الميزان كل واحد من الشرط والجزاء بمنزلة جزء القضية الكلية لا يفسد الحكم أصلاً فلا يكون الشرط مخصصاً للجزاء ببعض التقديرات فلا يتصور مفهوم المخالفة بل مسكون عنه كما هو مذهب الحنفية (قوله ولكن لا بد الخ) لما أحال

اسكن

معرفه الاعتبار المفاد لأدوات الشرط على تبينها ببيان معانيها

في علم النحو أشار إلى أن ثلاثه منها لا يكتفي في بيان الأغراض المفادة لها ببيان معانيها المذكورة في علم النحو فقال ولكن الخ (قوله فان واذا اولو) أي في معاني هذه الثلاثة (قوله للشرط) المراد به تعليق حصول مضمون جملة على حصول مضمون جملة أخرى بخلافه في قوله وفوق الشرط فان المراد به فعل الشرط (قوله في الاستقبال) متعلق بالحصول الثاني الذي تضمنه لفظ الشرط كما في عيسد الحكيم أو بالشرط نظر لما فيه من معنى الحصول لان الشرط تعليق حصول مضمون جملة الجزاء على حصول مضمون الشرط المكث في الاستقبال و يلزم من حصول مضمون الشرط في الاستقبال حصول مضمون الجزاء فيه لانه لا يحصل المعلق بحصول أمر في المستقبل بلزم أن يكون مستقبلاً وليس متعلقاً بالشرط أعني التعليق باعتبار أثارته لانه حال الاستقبال يصح أن يكون متعلقاً بوصف شذوف أي للشرط الموجود في الاستقبال ويراد بالشرط التعليق وبضمير الوصف الشرط بمعنى فعل الشرط وهو المعلق عليه وحينئذ ففيه استخدام

لكم ما يفترقان في شيء وهو أن الأصل في إن أن لا يكون الشرط فيها مقطوعا بوقوعه كما تقول لصاحبك إن نكرمتني أكرمك وأنت لاتقطع  
بأنه بكرمك والأصل في إذا أن يكون الشرط فيها مقطوعا بوقوعه كما تقول إذا زالت الشمس أتيتك

(قوله لكن أصل ان) أي الماعنى الأصلي لها الذي تستعمل فيه بالحقيقة اللغوية وسيأتي مقابل ذلك الأصل في قوله وقد تستعمل (قوله  
عدم الجزم) أي عدم جزم المتكلم وقوله بوقوع الشرط أي في المستقبل والمراد بعدم الجزم بوقوعه في المستقبل الشك في  
وقوعه في المستقبل وتوقعه بوقوعه فيه وإن كان يصح في نظر الوقوع والجزم بعدم وقوعه وإحصاء أن الفعل له خمسة أحوال  
أما أن يجزم المتكلم بوقوعه في المستقبل أو يظن وقوعه فيه وهاتان الحالتان تستعمل فيهما إذا وتارة يتقدم في وقوعه في المستقبل  
على حد سواء أو يظن عدم وقوعه فيه ويتوهم وقوعه وهاتان الحالتان تستعمل فيهما إن وتارة يجزم بعدم الوقوع لكون الفعل  
محال وهذه الحالة لا تستعمل فيها شيء منها ما لا معنى (٣٩) للتعليل فتحصل من هذا أن إذا

تشارك ان في عدم  
الدخول على المستحيل  
وهو الجزم بعدم وقوعه  
الالسنكة على ماسيأتي  
في قوله تعالى قل ان كان  
الرحن ولداخ وتنفردان  
بالمشكوك والمتوهم  
وقوعه وتنفردا بالمتيقن  
والمنظنون الوقوع وسائر  
أدوات الشرط كان في  
حكمها المذكور اذا علمت  
هذا فتقول المصنف عدم  
الجزم بوقوع الشرط صادق  
بالشك في الوقوع وتوهمه  
وظنه والجزم بعدمه  
ولكنه محمول على الحالتين  
الاوليين دون الاخيرتين  
وان شملهما كلامه وأورد  
على هذا أن مات زيد فاعل  
كذا مع أن الموت يجزوم  
بوقوعه وأجاب الزمخشري

لكن أصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط فلا تقع في كلام الله تعالى على الأصل الاحكامية أو على  
شرب من التأويل (وأصل إذا الجزم بوقوعه) فإن وإذا اشتر كان في الاستقبال بخلاف لو يفترقان  
بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به

(لكن أصل ان) أي موضع استعمالها بالحقيقة اللغوية (عدم الجزم) أي عدم جزم المتكلم (بوقوع  
الشرط) في الاستقبال وعدم الجزم بالوقوع صادقة بالشك في الوقوع وتوهمه وظنه والجزم بعدمه  
أما ظن الوقوع والجزم بعدمه فليس موقعها في الأصل ولتوهمها ما عبارة المصنف وأما الشك والتوهم  
فقبلهما موقع لهما وقيل الشك فقط والشك من ضمن لعدم الجزم بان لا وقوع وكذا التوهم على  
القول به وإذا كان أصل ان الشك أو التوهم فلا تقع ان في كلام الله تعالى إلا بتأويل أو حكاية ولا تقع  
على الأصل بالنسبة إليه تعالى (وأصل إذا) أي ما تستعمله بالحقيقة اللغوية (الجزم) أي جزم  
المتكلم (بوقوعه) أي الشرط في المستقبل قبل المراد بالجزم ظاهره وقيل المراد به الرجحان فتستعمل  
في الاعتقاد والظن فتقرر بما ذكر أن وإذا اشتر كان في الاستقبال وتنفردان في الجزم بالوقوع  
الذي هو موقع إذا وعدمه الذي هو موقع ان ومعلوم أن الجزم بالوقوع يتضمن عدم الجزم بالوقوع  
ولا يجامعه الجزم بالوقوع والأصل التناقض وقد تقدم أن عدم الجزم بالوقوع حيث فسر بالشك  
أو التوهم يتضمن أيضا عدم الجزم بالوقوع ومعلوم أنه لا يجامع حيث فسر بما ذكر الجزم بالوقوع  
فبشتر كان أيضا في عدم مجامعة الجزم بالوقوع فلا يستعملان معاً في الحال لا في الجزم بعدمه إلا  
بتأويل وفي عدم الجزم بالوقوع لكن مصدوقه في إذا ان عدم الوقوع جزما وفي ان احتمال التقى فم  
يشتر كافي مصدوق ما ذكره فليفهم وانما لم يتعرض لاشترائهما فمما ذكره لان قصده هنا بيان  
بحوزان بقره بعدما شر به لكن الأصل في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فإذا قلت ان قام زيد دل على  
أنك غير جازم بأنه سيقوم وأصل إذا الجزم ولذلك كان النادر أي الذي يتدر وقوعه موقعاً لان أي مكان  
وقوعها فإن قلت كيف تدخل ان على فعل الموت كقوله تعالى وإن من ممم قلت أجاب عنه الزمخشري بأنه لما

بان وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول ان عليه انتهى فترى (قوله فلا تقع في كلام الله تعالى على الأصل) أي وهو عدم  
الجزم بوقوع الشرط لانه تعالى عالم بحقائق الاشياء على ما هي عليه فيستحيل في حقه تعالى الشك والتوهم في شيء ما (قوله الاحكامية)  
أي عن الغير كما قالوا ان يسرق الخ وقوله أو على شرب من التأويل أي أن يفتر أن هذا الكلام واقع على لسان شخص عربي  
تكلم بهذا الكلام كما سيأتي في قوله وان تصبهم سيئة فهي حينئذ باقية على أصلها من الشك أو التوهم فقوله الاحكامية أو على شرب الخ  
أي فتقع حينئذ في كلام الله على الأصل (قوله وأصل إذا) أي معناه الأصلي الذي تستعمل فيه على سبيل الحقيقة اللغوية (قوله  
الجزم بوقوعه) أي جزم المتكلم بوقوعه في المستقبل بحسب اعتقاده لان الشرط مطلقا فمما ذكره الوقوع في المستقبل وقوله الجزم  
بوقوعه أي أو ظن وقوعه ففيه حذف أو أن مراده بالجزم الرجحان فيشمل اعتقاد الوقوع وظنه (قوله يشتر كان في الاستقبال)  
أي في أن كلامه ما شرط في الاستقبال (قوله بخلاف لو) أي فانها ما شرط في الماضي (قوله بالجزم بالوقوع) أي بالنسبة لإذا  
وقوله وعدم الجزم به أي بالنسبة لان



ولذلك كان الحكم النادر موقعا لان النادر غير مقطوع به في غالب الامر وغلب لفظ الماضي مع اذالكونه اقرب الى القطع بالوقوع  
نظرا الى اللفظ قال الله تعالى

(قوله واما عدم الجزم) جواب عن سؤال مقدر وحاصله كما ان ان عدم الجزم بوقوع الشرط كذلك في عدم الجزم بلا وقوعه  
كاسرح به النحاة من انها انما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكه وكان اذ الجزم بوقوع الشرط هي أيضا لعدم الجزم بلا وقوعه  
بل ذلك لازم للجزم بوقوعه فعدم (٤٠) الجزم بلا وقوعه مشترك بينهم ما فثبت - شرط فيه - ما ان يكون

واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا بين اذا وان والمقصود بيان وجه الافتراق  
(ولذلك) أي ولان أصل ان عدم الجزم بالوقوع (كان) الحكم (النادر) لكونه غير مقطوع به في الغالب  
(موقعا لان) لان أصل اذ الجزم بالوقوع (غلب لفظ الماضي) لدلالته على الوقوع قطعاً نظر الى نفس  
اللفظ وان نقل ههنا الى معنى الاستقبال

ما وقع به الافتراق لا ما وقع به الاشتراك (ولذلك) أي ولكن الاصل في ان عدم الجزم بالوقوع  
والاصل في اذ الجزم (كان) الحكم (النادر موقعا لان) لان النادر مقطوع به في الغالب اذ لا يفارقه  
احتمال الانتفاء على التساوي بل يقال لا يفارقه على وجهه الراجحة وانما قلنا في الغالب لان النادر  
وهو ما وقع به قليل قد يجزم بوقوعه كما يجزم بوقوع يوم القيامة مع نذوره ووقوعه اذ لا يحصل الامرة  
واحدة ومعلم أن كون النادر موقعا لان اذ انبئنا على القول بان أصله الشك وهو المرجوح لا يتم لان  
النادر في الغالب مظنون الانتفاء والشك فيه نادر كما أثرنا اليه اللهم الا أن يكون معنى كون  
النادر موقعا لان أنه اقرب اليه امنه الى اذ لان المتوهم اقرب الى المشكوك من الجزم ولكن ظاهر  
العبارة يأبى هذا (وغلب لفظ الماضي مع اذ) يعني ولما كان أصل اذ الجزم بالوقوع كان  
الغالب في القول المستعمل معها أن يكون بلفظ الماضي لاشعار الماضي بوقوع الذي يناسب  
مفاد اذ انما تناسب استعمال الماضي معها ولو كانت تخلصه للاستقبال لانها تتعلق بشئ بشئ يحصل في  
الاستقبال كما تقدم فقوله غلب عطف على كان والاشارة بذلك الى الحكمين السابقين وهما  
الجزم في اذ وعدمه في ان فرتب عليهم ما يناسب كلا منهما على التوزيع ثم عمل بغاية مشغلة على

لما كان مجهول الوقت - ما غ ذلك ينبغي حينئذ أن يضاف الى غير الجزم به غير الجزم بوقوعه فان قلت  
فليجز التعليل على اجمار السريان قلت انما امتنع عند من منعه لان وقته معلوم باقتراب وانما أتى  
بلفظ الاصل لانه قد يأتي عكس هذا كما سنده - وكون اذ موضوع الجزم به خلاف ما ذكره ابن  
مالك وغيره من أنها السابقة كونه أدرج والذي يتلخص أن ان واذا يشتركان في عدم الدخول  
على المسخيل لانكسرة فتقول ان كان للرجح ولد وتنفردان بالمشكوك فيه والموهم وتنفرد  
اذا بالجزم به وهل تدخل على المظنون خلاف لكن قول المصنف أصل ان عدم الجزم يدخل  
فيه الاربع فيرد عليه المسخيل والمظنون وليس الاصل دخولها عليهما \* قال المصنف ولاجل  
ذلك غلب لفظ الماضي مع اذ لان الفعل بعد ما يجزم به فاستعمل فيه ما ينبي عن تحققه لان  
المستقبل اذا قصد تحققه يؤتى فيه بلفظ الماضي كقوله تعالى اني أمر الله ثم ذكره قوله تعالى

مدخولها - ما غير مجزوم  
بعدم وقوعه اذ لو حصل  
الجزم بعدم وقوعه لم يستعمل  
فيه لاهذا ولا هذا لكونه  
محالا فكان على المصنف  
أن يتعرض لبيان ذلك  
بحيث يقول لكن أصل  
ان عدم الجزم بوقوع  
الشرط وبلا وقوعه وأصل  
اذا الجزم بوقوعه وعدم  
الجزم بلا وقوعه وحاصل  
الجواب أن المصنف يصد  
بيان الفرق بينهما ولا وجه  
لدخول ما كان مشتركاً في  
مقام الافتراق قال الشيخ  
يس لكن ينبغي هنا شئ  
وهو أن عدم الجزم بلا  
وقوع الشرط في اذ يعني  
أنه متفقد وفي ان يعني أنه  
يجوز فلا اشتراك بينهما  
في الحقيقة فتأمل اه  
وحاصله أن عدم الجزم  
بلا وقوع الشرط في ان  
لوجود الشك وفي اذ  
لوجود الجزم بوقوعه فيتم  
فرق (قوله كان الحكم  
النادر) أي القليل الوقوع

وقوله لكونه غير مقطوع به - لكونه نادرا ثم ان غير المقطوع بوقوعه اما محتمل للوقوع وعدمه على حد سواء (مع)  
يكون مشكوكا فيه وان للشك واما ان يكون مترجحا لعدمه على وجوده فيكون متوهم او هي تستعمل في المتوهم (قوله في الغالب)  
متعلق بكونه وانما قد بدله لان النادر قد يقطع بوقوعه كيوم القيامة فانه نادر ومع ذلك مقطوع به وانما كان يوم القيامة نادرا لانه  
لا يحصل الامرة ولا تكرار لوقوعه والنادر هو ما قبل وقوعه جدا كأن يقع مرة أو مرتين وان كان وقوعه لا بد منه (قوله ولان أصل اذ)  
أي وليكون أصل اذ الخ وقوله غلب عطف على كان (قوله ان نفس اللفظ) أي الموضوع للدلالة على الوقوع في الزمان الماضي  
(قوله ههنا) أي مع اذ وقوله الى معنى الاستقبال أي لان اذ الشرطية تغلب الماضي الى معنى المستقبل

فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة يطيروا بعوسى ومن معه أتى في جانب الحسنة بلفظ إذا لان المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولذلك عرفت تعريف الجنس وجوز السكاكى أن يكون تعريفها للعهد وقال وهذا أقصى لخب البلاغة وفيه نظر وأتى في جانب السيئة بلفظ إن

(قوله فإذا جاءتهم الحسنة الخ) استشهد بالآية على استعمال إذا في المأطوع به واستعمال إن في المشكوك فيه نظر السكون كلامه تعالى وورد على أساليب كلامهم وأتى على غلط ما ينبغي أن يعتبر أن لو عبر به بمخلوق يجوز عليه الشك والتردد والجزم وأما قوله تعالى لا يصرفه منه جزم ولا شك لانه علام الغيوب والشئ عنده تعالى امام معلوم المتنوع أو معلوم عنده (قوله أى قوم موسى) كان الصواب أن يقول قوم فرعون لأن أصحاب تلك المقالة قوم فرعون قوم موسى الذين هم (٤٩) بنو إسرائيل فيذكره الشارح

سبق قلم كذا اعترض وأجيب بأن المراد بقوم موسى قومه الذين أرسل إليهم وإن لم يذعنوا له ولا شك أن من أرسل إليهم النبي وإن لم يذعنوا يقال لهم قومه كما يشهد بذلك القرآن (قوله الحسنة) أى الأمر المستحسن (قوله كالخصب) بكسر الخاء يقال للسنة الكثير المزار فعطف الرخاء عليه من عطف اللازم على الملزوم واتيانه بالكاف إشارة إلى أن الحسنة لا تنصرف فيما أى وغنى الأموال وصحة البدن وكثرة الأولاد وغير ذلك (قوله مختصة) أخذه من تقديم المفعول أى أنا لأن خبر هذه الخبر مفعول للتبدي (قوله ونحن مستحقوها) أخذ ذلك من جعل لام التمسك قاف أى

(مع إذا نحو فإذا جاءتهم) أى قوم موسى (الحسنة) كالخصب والرخاء (قوله لنا هذه) أى هذه مختصة بنا لأننا أحق بها من كل سعادتنا في ديننا وبركة مجدنا لأن من بركة وجود موسى ودينه (وإن تصبهم سيئة) من جدد وبلاء (يطيروا) أى ينشاهموا (بعوسى ومن معه) من المؤمنين جوه في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع إذا (لأن المراد بالحسنة المطلقة) التي حصولها مقطوع به (ولهذا عرفت) الحسنة (تعريف الجنس) أى الحقيقة

على الأمرين فقال (نحو) قوله تعالى (فإذا جاءتهم) أى المبعوث إليهم موسى (الحسنة) مثل الخصب والرخاء وغنى الأموال وكثرة الأولاد وغير ذلك (قوله لنا هذه) أى هذه مختصة بنا لأننا أحق بها من كل سعادتنا في ديننا وبركة مجدنا لأن من بركة وجود موسى ودينه (وإن تصبهم سيئة) من جدد وبلاء (يطيروا) أى ينشاهموا (بعوسى ومن معه) ممن آمن به بقولهم من عدم سعادته ودينه ومن معه واتقوا بركة دينه أصنافاً هذا أقولهم ولم يفهموا أن الأمر بخلافه وإن السيئة من شؤم عصيانهم والحسنة من رحمة الله الواسعة فقد بجى بلفظ المضى مع إذا في جانب الحسنة الحقيقة الواقعة وانما قلنا بحقيقة الوقوع (لأن المراد بالحسنة المطلقة) عن التقييد بنوع معين (ولهذا) أى ولا جمل أن المراد بالمطلقة لا المقيدة بنوع (عرفت) تلك الحسنة (تعريف الجنس) أى تعريف الحقيقة المقررة في الأذهان ومجيئها لأن من حيث هي لعدم وجودها في الخارج كذلك بل مجيئها في ضمن أى فرد أى نوع ووقوع الجنس الذي هو الحقيقة في ضمن أى فرد من أى نوع كالواجب في حقيقة وذلك لاعتدائه وكثرة أفراد أنواعه بخلاف ما لو لم ير الجنس بأن يراد نوع معين فلا يكون بصدد تحقق الوقوع لثقلته وقولنا المتقررة في الأذهان للإشارة إلى أن من قال أل في الحسنة لتعريف لعهد أراض عهدي الجنس في الأذهان في ضمن فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة يطيروا بعوسى ومن معه أتى في الحسنة بأذا لان وقوع مطلق الحسنة مجزوم به لأن الحسنة أعني نعم الله تعالى المحبوبة بالعبادة غالبية على السيئة أعني ما يسوء الإنسان وأتى في السيئة بأن اندورها هكذا ينبغي أن يقرر وأما المصنف فانه قال أى في جانب الحسنة بأذا لان المراد بالحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به أو كالمأطوع به ولذلك عرفت تعريف الجنس وفي جانب السيئة بلفظ إن

(٦٦ - شروع التلخيص ثانياً) ونحن نستحقها الكمال سعادتنا في ديننا وبركة مجدنا لأن من بركة وجود موسى ودينه وفي قوله ونحن مستحقوها إشارة إلى أنهم ادعوا اختصاص الحسنة بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع فإن الحسنة لم تكن مختصة بهم (قوله أى جذب وبلاء) لم يأت بالكاف إشارة إلى انحصار السيئة في هذين فيكون المراد به نوعاً خاصاً (قوله أى ينشاهموا الخ) التناثر ترقب حصول المكروه وقوله بعوسى أى بسبب وجود موسى ومن معه لعدم سعادتهم ودينهم ولولا وجودهم فينا لما أصابنا ذلك وهذا قولهم ولم يفهموا أن الأمر بخلافه وأن السيئة من شؤم عصيانهم وأن الحسنة من رحمة الله الواسعة (قوله الحسنة المطلقة) أى الغير المقيدة بنوع مخصوص كما يشير إليه إتيان الشارح بالكاف في قوله كالخصب (قوله ولهذا) أى لأجل كون الحسنة مطلقة عرفت الخ (قوله أى الحقيقة) أى في ضمن فرد غير معين فال في الحسنة للعهد الذهني لأن المراد من مدخلها الحقيقة في ضمن فرد معين ومجى الحقيقة لأن من حيث هي لعدم وجودها في الخارج بل مجيئها في ضمن مجيى أى فرد من أفراد أى نوع من أنواعها

لان السيئة نادرة بالنسبة الى الحسنه المطلقة ولذلك تكثرت ومنه قوله تعالى واذا أذقنا الناس رحمة فرحوا بهم وان نصيبهم سيئة بما قدمت  
أيديهم اذا هم يفتنون أي اذا في جانب الرحمة وأما تكثيرها فجاءه السكاك لان نوعية نظرا الى لفظ الاذاقة وجعله للتقليل نظرا الى  
لفظ الاذاقة كما قال أقرب وأما قوله تعالى واذا مس الناس ضر بلفظ اذا مع الضر والنظر الى لفظ المس والى تكثير الضر المفسد في  
المقام التوبيخي القصد الى اليسير من الضر والى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضرر والتنبية على أن مساس قدر يسير من الضر  
لامثال هؤلاء محققه أن يكون في حكم المقطوع به وأما قوله تعالى واذا مسه الضر فذوقوا له عذابه وعذابه عز وجل واذا انعمنا على  
الانسان أعرض ونأى بجانبه أي أعرض عن شكر الله وذهب بنفسه وتكبر وتعتظم فالذي تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير في مسه  
للعرض المتكبر ويكون لفظ اذا للتنبيه على أن مثله يحق أن يكون ابتلاء به بالشرم وتطوعا به قال الزمخشري والجهلي بوقوعه ان واذا يريد  
كثير من الخاصة عن الصواب فيغلطون ألا ترى الى عبد الرحمن بن حسان كيف أخطأهما الموضع في قوله يخاطب بعض الولاة وقد سألته  
حاجة فلم يقضها ثم شفع له فيها فقصاها (٤٣) ذممت ولم تحمد وأدركت حاجتي \* تولى سواكم أبحرها واصطناعها

أبى لك كسب الحمد رأى  
مقصود  
ونفس أضاف الله بالخير  
باعتها  
أذا هي حسنه على الخير مرة  
عصاها وان همت بشيء  
أطاعها  
فلوعكس لأصاب

لان وقوع الجنس كالأوجب لكثرة واتساعه لتحقيقه في كل نوع بخلاف النوع وجى في جانب السيئة مع ان بلفظ المضارع  
بلفظ المضارع مع ان لما ذكره بقوله (والسيئة نادرة بالنسبة اليها) أي الى الحسنه المطلقة (ولهذا  
تكثرت) السيئة لتدل على التقليل  
أي فردت الى العهد الخارجى والامتنان الحسنه مطلقه وجى في جانب السيئة مع ان بلفظ المضارع  
المشعر بعدم تحقق الوقوع المناسب لها وعبر بان مع السيئة دون الحسنه لان إن كان تقدم لعدم الجزم  
بالوقوع والذي يتناسبها والتأخر (والسيئة نادرة بالنسبة اليها) أي الى الحسنه فلا تكون مجزوما بوقوعها  
كالحسنه لقلتها (ولهذا تكثرت) السيئة لتدل على التقليل المناسب في الجملة لعدم الجزم وأما قلنا  
في الجملة لان التقليل المدلول للتكثير هو قوله الشئ في نفسه بقوله أفراده والتقليل المؤذن بعدم الجزم هو قوله  
وقوع الشئ ولو كان عند وقوعه كثيرا ولكن لك أن تقول قلة الافراد تؤذن أيضا بعدم الجزم بالوقوع  
ضمرة وقرب ارتفاع القليل عن الوجود وسهولته دون التكثير فليفهم فهذه الآية الكريمة مشتملة على  
استعمال اذا في المجزوم مع ما يناسبه ومعلوم أن الله تعالى لا يتصور منه مجزوم ولا شك لانه عالم الغيوب  
فالشئ عنده مأموم الوقوع أو معلوم عدمه ولكن جاءت الآية على غط ما ينبغي أن يعتبر أن لو عبر بها  
مخلوق لان القرآن عربى بليغ يجب أن يراعى فيه مقتضى البلاغة التي تنقرر في العربية ثم التكثير  
لان السيئة نادرة بالنسبة الى الحسنه المطلقة ولذلك تكثرت \* قلت قد يقال ان الاطلاق موجود  
في الحسنه المعروفة تعرف بالجنس وفي السيئة النكرة الان يقال الاف واللام الجنسية تصرف  
الى الحقيقة فيكون مطلقا بخلاف سيئة المنكر قد يكون نكرة في المعنى بان يكون تكثيره لا وحدة  
والذي يظهر أن ما ذكره المصنف من الحكمة في استعمال ان واذا في موضعها ما واضح من غير اعتبار  
تعريف ولا تكثير وجوز السكاك ان تكون الاف واللام جنسية وان تكون عهدية وقال ان

(قوله لان وقوع الجنس  
الخ) على لقوله متطوع به  
ومراد بالجنس الامر  
المطلق الغير المتبدل بوع  
مخصوص وقوله كالواجب  
أي في القطع بوقوعه عادة  
وان كان يمكن عقلا عدم  
وقوعه (قوله لكثرة  
واتساعه) على العادة  
أعني قوله لان وقوع الخ  
فالحسنه جنس يشمل

أنواع الحسنات مثل اعطاء الحياة والصحة والاموال والا ولادوا والخصب والرخاء وغير ذلك فكل هذه  
أنواع للحسنه والحسنه شاملة لها (قوله لتحقيقه في كل نوع) أي لان كل جنس يتحقق في أفراد وهي الانواع المندرجة تحته بل في  
كل فرد من أي نوع من أنواعه وهذا على لقوله لكثرت (قوله بخلاف النوع) أي المعين كالجذب فانه ليس مقطوعا بوقوعه فقد لا يحصل  
ذلك النوع بان يحصل نوع آخر (قوله نادرة بالنسبة اليها) أي لان المراد بالسيئة نوع مخصوص معين وهو الجذب والبلاء والنوع  
المعين ليس محققا في الوقوع اذا النوع المعين قد لا يقع بان يقع نوع آخر غيره (قوله لتدل على التقليل) فيه اشكال وذلك لان التقليل  
المدلول للتكثير هو قوله الشئ في نفسه بقوله أفراده بمعنى أنه شئ يسير واحد مثلا لا كثير والتقليل المؤذن بعدم الجزم هو قوله وقوع  
الشئ وان كان عند وقوعه كثيرا فافرق بين التقليلين فلا يصح أن يكون مادل على أحدهما على الآخر وأجيب بأن قلة الافراد  
تؤذن أيضا بعدم الجزم بالوقوع ضرورة وقرب ارتفاع القليل عن الوجود بخلاف الكثير فأحد التقليلين لازم للآخر فصح أن يكون مادل  
عليه على في الآخر

وقد تستعمل إن في مقام القطع بوقوع الشرط لنكتة كأن تجعل لاستدعاء المقام إياه وكعدم جزم المخاطب

(قوله وقد تستعمل إن في) هذا ما قبل لقوله سابقاً أصل إن عدم الجزم بوقوع الشرط وحينئذ يمكن عايشه أن يذكر أيضاً مقابل قوله وأصل إذا الجزم بوقوعه فيقول وقد تستعمل إذا في مقام النكته لأن شرطه ما لا ينبغي كقوله لمن قال لا أدري هل يتفضل علي الأمير هذا النوال أولاً إذا تفضل عليك كيف يكون شكرك أشعاراً بأن الأمير لا ينبغي الشرط في نفسه ولعله لم يذكره لقائه بالنسبة لخروج إن عن أصلها (قوله في مقام الجزم) أي في حالته وقد رتبها لأن لم تستعمل في الجزم (قوله بوقوع الشرط) في التنفيذ بوقوع الشرط أشكال لأن إن قد تستعمل أيضاً على خلاف الأصل في مقام الجزم بعدم وقوع الشرط الذي هو خلاف أصلها لأن أصلها أن تستعمل في الأمور المحتملة كما في آية فل إن كان للرجن ولدو كان يقال الخصم أرايت إن كان العالم قد عاينه يلزم استغناؤه عن الفاعل فلا يكون ممكناً وأنت تقول أنه يمكن والحاصل أن كل من (٤٣) الجزم بوقوع والجزم بالعدم بوقوع قد

يستعمل في ما إن على خلاف الأصل وحينئذ فلا وجه لتقييد الشارح بوقوع الشرط فكان الأولى للشارح أن يقول وقد تستعمل إن في الشرط المحذور بثبوته أو نفيه والجواب أنه إنما قيد بذلك نظراً للاشمالية المذكورة (قوله تجاهلاً) أي لاجل تكلف الجمل أي عند اقتضاء المقام التجاهل (قوله وهو يعلم أنه فيها) أي ولكن أوصاه أنه لا يعلم أحد بوجوده في الدار إلا بعدم مشاوريه (قوله خوفاً من السيد) أي لكونه أوصاه أن لا يعلم أحد بوجوده في الدار وهذا التجاهل بعد من تكات علم المعاني حيث اقتضاه الحال كافي المثال فإن كان إرادته مجرد الظرافة كان

(وقد تستعمل إن في) مقام (الجزم) بوقوع الشرط (تجاهلاً) كما إذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم أنه فيها فيقول إن كان فيها أخبرك فيتجاهل خوفاً من السيد (أول عدم جزم المخاطب) بوقوع الشرط فيجري الكلام على سني اعتقاده

في السبئية أن أريد به نوع ما في أي فسرهما كان غير نادر كالأمر بالجنس الذي لا يندرو وقوع فرداً من أي نوع وإنما يندرج النوع إذا أريد نوع مخصوص في ضمن فرد مخصوص كان يراد هنا الجذب بخصوصه في ضمن فرد مخصوص وقد أشير بذلك بتولنا فيما تقدم أن يراد نوع مخصوص فافهم ثم أشار إلى أن إن قد تستعمل في غير أصلها النكتة فقال (وقد تستعمل إن في الجزم تجاهلاً) أي وقد تستعمل إن في الشرط المحذور بثبوته أو نفيه ويكون قصداً للمستعمل اظهار الجهل لأن إن تدل على الجهل بالشرط بثبوتها ونفيها فتستعمل في مجزوم النفي تجاهلاً وأرخاء للعنان حتى يبيك الخصم يلزم الخجلة ببيان الاستحالة كان يقال للخصم أرايت إن كان العالم قد عاينه كما يقال فإنه يلزم استغناؤه عن الفاعل فلا يكون ممكناً وأنت تقول بإمكانه وقد تستعمل في مجزوم الثبوت تجاهلاً كما إذا سئل العبد عن سيده وقد أوصاه أن لا يعلم أحد بوجوده في داره حتى يشاور فيتجاهل بالتعبير بأن خوفاً من سيده فيقول إن كان في الدار أخبرك وهذا التجاهل بعد من علم المعاني حيث يمتنع من جهة اقتضاء المقام في المثال وإن كان إرادته مجرد الظرافة في الكلام كان من البديع فلا يرد كقيل لمن البديع فيكون ذكره هنا تطفلاً فافهم (أول عدم) عطف على قوله تجاهلاً أي تستعمل إن في غير موقعها التجاهل أول عدم (جزم المخاطب) بالشرط ولو

العهـد أقضى لحق البلاغة قال المصنف وفيه نظر ووجه النظر أنه قرآن الحسنه مطلقة فكيف يجعلها له مدوه في الإطلاق وحل كلامه على أنه يريد عهدها جنسياً والعهد الجنسي لا ينافي الإطلاق بالنسبة إلى أنواعه وحل على أنه يريد بالعهود النعمة المطلقة الموجودة في ضمن الجزئيات فتكون مطلقة وغير مطلقة باعتبارين وما ذكره في المنتاح هو معنى عبارة الكشف وإذا رجعت ما قدمناه في الآف والآلام من تحقيق مذهب السكاكي وأنه يرى أن الآف والآلام لا تزال عهـد مدنية

من البديع فلا يرد ما قبل إن تجاهل المعارف من قبيل سوق المعلوم ما في غيره وهو من أنواع البديع فيكون ذكره هنا تطفلاً (قوله أول عدم جزم الخ) عطف على قوله تجاهلاً أي تستعمل إن في مقام الجزم للتجاهل أول عدم جزم المخاطب الخ وإنما جزم عدم جزم المخاطب بالعدم لأنه شرط نصب المفعول لاجل أن عدم ليس بمصدر قلبياً وليس فعلاً لفعال الفعل المعمل بخلاف التجاهل فإنه مصدر قلبي موافق لفعله في الوقت وفي الفاعل إذا فعله ما واحد وهو المستعمل فلما جزم من اللام (قوله أول عدم جزم المخاطب بوقوع الشرط) أي الخال أن المتكلم عالم بوقوعه (قوله على سني) أي على مقتضى اعتقاد المخاطب وأعلم أن هذا ما بعده قد اعتبر فيه ما حال المخاطب لكن على سبيل الحقيقة هنا وعلى سبيل التنزيل فيما بعد لا يقال اعتبار حال المخاطب بخلاف ما تقدم من اعتبار حال المتكلم وهو عدم جزم بوقوع الشرط لأننا نقول اعتبار حال المتكلم إنما هو إذا استعملت إن على سبيل الحقيقة والاعتبار حال المخاطب على سبيل الحقيقة أو التنزيل كما هنا

كقولك لمن يكذبك فيما تخبران صدقت فقل (٤٤) لي ماذا تفعل وكنتزيله منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم

(كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل) مع علمك بأنك صادق (أو تنزيله) أي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط (منزلة الجاهل لخالقه مقتضى العلم)

جزم بدانتهكلم (كقولك لمن يكذبك) أي من لا يعتقد صدقك بأن شك ونسب إلى الكذب لفظاً (ان صدقت) في اخبارك لك الذي كذبت في نفسه (فماذا تفعل) فتعبر بان ولو جزم بتوقوع الصدق الذي هو الشرط جازم على ما عنيده المخاطب واعتبار الما يناسبه وانما فلما لم لا يعتقد الخ لان معتقد الكذب جازم فلا يكون التعبير بان للجرى على ما عنيده (أو) (أو) (أو) أي المخاطب العالم بوقوع الشرط (منزلة الجاهل) وانما ينزل كذلك (السبب) (خالقه مقتضى العلم)

انزع لك أن ما ذكره هنا ما شىء على رأيه قال الطيبي مراد الزخشي بحسن الحسنة العهد الجنسي الشائع كما قال في تفسير الخلد لله التعريف فيه للجنس والمراد الاشارة لما يعرفه كل أحد ان الحد ما هو فالمراد بالحسنة الحسنة التي تحصل في ضمن فرد من الافراد فتارة تكون خصيما وتارة رفاهية وتارة صحة وغير ذلك واليه الاشارة بقوله الحسنة من الخصب والرخاء فان بعضها واقع لا محالة وهو يصدق على كل فرد حاصل كان أو سبيكون ومن ثم لم يجز جعل العهد على الخارجى الشخصيه ولا على الجنس من حيث هو هو فان الحقيقة اذا أريد جهاشئ بعينه مجازا على المبالغة والكمال فيها والمقام لا يقتضى ذلك وهو المعنى بقول صاحب المفتاح ان يكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعا به كثره ولذلك عرفت ذهبنا إلى كونها معهودة أو تعريف جنس والاو اقضى لحق البلاغة أى المعهود الذهني اه وقيل انما قال انه اقرب للبلاغة لان المعهود اقرب إلى التحقق من الجنس وجعل المصنف من ذلك واذا أدقنا الناس رجحة فروحوا وان تصبهم سيئة \* قلت وهو يشهد لما قلناه من ان الاتيان باذا وان لمادى الحسنة والسيئة لا لتعريف ولا لتذكير والاو رد عليه ما ذكره هذه الآية الكريمة فيحتاج الى تكافؤ الجواب بانه انما تذكر رعاية اللفظ الاذقة المشعر بالقلة \* وأورد المصنف قوله تعالى واذا مس الناس ضرر دعوا ربهم يمين اليه ثم اذا أذاقهم منه رجحة اذا فرغ منهم يمينهم يشركون فقد استعمل فيه اذا في الطرفين وأجاب بانه قصده ان يبين انما يتصور في بعض الحوائش وقد سبق غيرى اليه نحو يقالهم واخبار بانهم لا بد أن يسميهم من العذاب \* وأورد قوله تعالى واذا مسه الضر فدعوا عريض بعد قوله تعالى واذا أنعمنا على الانسان فان الضمير في مسه يعود على المعرض اشارة الى انه لما عرض وتكبر قطع بان الشريعة قلت الواو ليست للترتيب والذي يسمه الشرأعم من أن يكون مسه الخير قبل ذلك أولا \* تنبيه \* وأورد على الشاعر القائل (١)

اذا هي حشته على الخير مرة \* عصاها وان همت بشرأطاعها

قلت ويمكن الجواب بأن المقصود اثبات حث نفسه على الخير ومع ذلك يعصم او هو أو بلغ في الذم وبذلك يعلم الجواب عن قوله وان همت قلت ذلك بجهاشئ رأيت في بعض الحوائش وقد سبق غيرى اليه ص (وقد تستعمل إن في الجزم الخ) ش قد تخرج إن عن أصلها وتستعمل في المجزوم به وذلك لما على سبيل تجاهل المتكلم كقول العبد لمن يطلب سيده ان كان في الدار أعلمته لم يوهمه انه غير جازم ولماعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل لان المخاطب يشك في صدقه \* قلت وينبغي ان قوله ان صدقت يحمل على التعمين وهو مشكوك فيه وان كان الصدق مجزوما به ولما تنزل المخاطب منزلة الجاهل لخالقه مقتضى العلم

(قوله كقولك لمن يكذبك) اعترض على المصنف بأن المكذب جازم بعدم وقوع الشرط وهو الصدق وحيد فلا يس التعبير بان للجرى على سن ما عنيده المخاطب لانها لا لامرور المشكوكه والذى عنيده المخاطب الجزم بعدم الوقوع والجواب أن المراد بقوله من يكذبك أى من يجزى كذبك فهو متردد والتردد مثل ان وليس المراد بقوله لمن يكذبك من كان جازما بكذبك والمراد بى بكذبك من قال لك كذبت ولا يخفى انه لا يلزم من قوله لك كذبت أن يكون جازما بأنك كاذب أو يقال الشك كذب كناية عن عدم التصديق لانه لازم للشك كذب فقولهم لمن يكذبك أى من لا يعتقد صدقك بأن شك في صدقك وترد فيه ونسب اليك الكذب ان قلت ان الشك لا اعتقاد عنده وحيد فلا يناسب قوله على سنن اعتقاده أجيب بأن المراد باعتقاده حاله الذى هو عليه وهو الشك قرر ذلك شيخنا العدوى (قوله فماذا تفعل) الاستفهام للتقريع أى لا تقدر على ما يدفع خجلتك اه أطول (قوله العالم بوقوع الشرط)

كقولك

أى أو بلا وقوعه واقصر على العلم بالوقوع نظر المثال

(١) قوله أو رد على الشاعر الخ هكذا فى الأصل وفى العبارة سقط ظاهر ان لم يذكر الايراد وهو مذكور فى عبارة الايضاح كتبه معصمه

(قوله) قوله كقولنا لم يؤذى أبداً إن كان أدباً فلا يؤذيه) أى فعمل الخطاب بأنه أبو محبة - ق ومقتضاه أن لا يؤذيه ولكنه لما آذاه نزله المتكلم منزلة الجاحل بالآلوة - فعبّر بأن لأجل أن يحرم الكلام على سبب من اعتقاده تنزيلاً قال الفنري لك أن تعتبر في هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك لأن فعل الخطاب من إيداء أبيه كأنه أدفعه في الشك وفي هذا الاعتبار لا ملاحظة حال المتكلم كما هو الأصل في أن (قوله) أى تعبير الخطاب) يمكن أن التقيد بالخطاب للملاحظة المثال المذكور ونحوه والافتان غير قد يكون غير الخطاب نحو أن كان هذا أباً زيد فلا يؤذيه (قوله على الشرط) أى على وقوع الشرط (٤٥) منه أو اعتقاده إياه (قوله وتصور)

كفة والتملن يؤدي أباه ان كان أبال فلا تؤذه (أو التوبخ) أى تعبير المختاطب على الشرط ( ونصوير أن المقام الاشتغال على ما يتعلق الشرط عن أصله لا يصلح إلا لفرضه ) أى فرض الشرط ( كما يفرض المحال ) لغرض من الأغراض ( نحو أو فاضرب عنكم المذكر ) أى أنهم لم يكم فاضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهى والوعد والوعيد ( صفحا )

كقولك لمن يؤذي أياه أن كان أباك فلا تؤذه فعلم المخاطب بأنه يؤه محقق ومقتضاه أن لا يؤذيه ولما أن  
آذاه نزل منزلة الجاهل بالابوة فعبر بان في شرط ثبوت الابوة المقضية للثبوت مع تحقق الابوة عند المخاطب  
ولكن هذا يقتضي أن الاعتبار في الشك والخطاب وقد تقدم أن الاعتبار هو المشكك ويمكن أن يحجب بأن  
عدم عمل المخاطب بمقتضى علمه حتى نزل منزلة الجاهل اعتبره المتكلم موجبا للشك وهو في كونه أبا  
للمخاطب فعبر بان أو يقال لما نزل منزلة الشاك أتي بالكلام مع إن إجماله على ما يناسب ما عناه بعد  
التسريح كما هي مقابلة (أو التوبيخ) أي يؤتى بان في الجزوم به للتوبيخ أي تغيير المخاطب على الشرط  
(وتصوير) أي تبين (أن المقام) الذي أورد في شأنه الكلام (ل) أحل (اشتماله على ما يقع الشرط) أي  
يحقق زواله (من أصله لا يصلح) ذلك الشرط (الافرضه) أي إلا لأن يفرض (كما يفرض الحال) وفرض  
الحال يكون الغرض من الأغراض كإرخاء العنان للزام الخصم كما تقدم فتمسكه وذلك (شرو) قوله تعالى  
وأففضرب عنكم الذكر) أي أنهم لم يكم ففضرب عنكم القرآن بترك أنزاله لكم وترك ما فيه من الأمر  
والنهي والوعود والوعيد فالقاء على هذا في أففضرب لعدها على جملة تناسب كالمقدرة هنا وهمزة  
الاستفهام داخل على ثلاث الجمل وقيل الأصل فأنضرب بدخول الفاء على الاستفهام كقوله تعالى  
فأين تذهبون فأى الفريقين ثم قدمت الهمزة لأن لها الصدارة فلا يحتاج إلى تقدير جملة وهما أعرابان  
بحر بان فيما يشبه ذلك نحو أو فل يسيرا (صفحا) يحتمل أن يكون مدعولا ملقا بقية رفعه والتقدير

كقوله لمن يؤذى أباها من كان أبيا فلا تؤذوه وضح أن يعبر عن ذلك بتعريض المشرك نفسه منزلة الجاهل لا بهام أن الذي الصادر من الولد لأبيه لا يصدر للامن الأجني فلهذا شكك نفسه في أن أباه ويطع للأمرين أيضا قوال لمن يؤذى الناس إن كنت مسلما فلا تؤذ المسلمين ولما للتوبيخ بأن يراد أن فعل الشرط الواقع المجزوم به قيام البراهين المقضية لوقوع خلافه كما أنه معدوم في فرض معدوم ما ويعلم على الشرط كقوله تعالى أفنضرب عنكم الذكر صغحا

الامر والنهي والوعد والوعيد وانزال ذلك غيركم قوله أي أنهم ملوك فنضرب الخ أشار بذلك الى أن الفاعل عاظمه على جملة مقدرة تناسب الجملة المعطوفة في المعنى وعمدة الاستفهام باقية في محلها الاصل داخل على تلك الجملة المقدرة وقيل ان الهمزة مقدمة من تأخير والاصل وأنضرب بتقديم الفاعل على الاستفهام كما في قوله تعالى أين تذهبون فأى القرى يبين ثم قدمت الهمزة تنبيها على أصل التثنية الصادرة فلا يحتاج لتقدير جملة على هذا والوجه الاول للرخصى والثاني لسيبويه والجمهور واختار الشارح الوجه الاول تبعاً لما كشفه الخزانة المعنى وعذان الوجهان يخبران في كل جملة مقرنة بالفاء والواو أو ثم مسبوقة بجملة الاستفهام فنحو أنضرب الخ أو لم يسيروا في الارض وأعم اذا ما وقع آمنتم به الآن واعلم أن الرخصى لم يثل بوجوب التقدير فقد جزم بما قاله سيبويه والجماعة في مواضع فقال في قوله تعالى



إن كنتم قوما مسرفين فمن قرأ إن بالكسر مقصده التوبيخ والتجھيل في ارتكاب الاسراف وتصوير أن الاسراف من العاقل في هذا المقام واجب الانتفاء حقيق أن لا يكون ثبوته له الأعلى مجرد الفرض

أما من أجل القرى عطف على ما أخذناهم بغتة وفي قوله تعالى أنا معوثون أو ناثون لا قولين فمن قرأ بفتح الواو أنباء عطف على الضمير في معوثون كشأنه بالفصل بينهما من جهة الاستتباع (قوله أي اعراضا) أشار بذلك إلى أن الصريح معني الاعراض وأن صفا في الآية فعول مطابق عاملة أنضرب لأن معناه وهو يعرف القرآن للغير وترك أنزله لهم يتضمن الاعراض ويستلزمه أو عاملة فعل مقدر أي أنضرب عنكم لذكر ونعريض عنكم اعراضا (قوله أو الاعراض) يشير إلى أنه يجوز أن يكون صرخا فعولا له بناء على عدم اشتراط اتحاد معناه وهو عاملة في الفاعل إذ فاعل الاعراض المخاطبون أي لاعراضكم عن الإيمان وفاعل الضرب هو الله تعالى أو بناء على أن فاعل الاعراض هو الله تعالى (٤٦) أي لاعراضنا عنكم وعدم قبالة علمكم بالتكاليف ولا يقال إن الضرب هو

أي اعراضا أو الاعراض أو معرضين (إن كنتم قوما مسرفين فمن قرأ بالكسر) فكونهم مسرفين أمر متطوع به لكن يجب بلفظ أن قصد التوبيخ وتصوير أن الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب أن لا يكون الأعلى سبيل الفرض والتقدير كالحالات لاشتغال المقام على الآيات الدالة على أن الاسراف مما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلا فهو بمنزلة المحال

أنضرب عنكم الذي ذكر ونعريض عنكم اعراضا أو يتضمن أنضرب معني الاعراض أي نعريض عنكم في صرف القرآن عنكم اعراضا لا يقال الصرف هو الاعراض فكيف يحتاج إلى تقدير أو تضمن لأننا نقول صرف الذي كررناهم جعله مخاطبة غيرهم ونهيم وهو ملزم للاعراض الذي هو عدم الإقبال عليهم بالتكاليف وأهمالهم منه لأنه لا ينبغي ويحتمل أن يكون حالا أي أنضرب عنكم القرآن حال كوننا معرضين عنكم ويحتمل أن يكون مفعولا من أجله أي أنضرب عنكم القرآن لأجل غفونا عنكم ومساعدتكم دون سائر الخلق وقد علم أنه يجب تفسيره حيث تؤول بما يتجد فيه الفاعل بما يخالف نفس الفعل كافي هذين الاحتمالين وقوله تعالى (إن كنتم قوما مسرفين) شرط (في) قراءة من قرأ بالكسر) وأما من قرأها بالفتح فهو في محل المفعول من أجله ولو لم يكن انما تظهر مناسبة لا عراب صرخا حالا أو مفعولا مطلقا وهو ظاهر في أنه شرط يكون جوابه محذوف فادل عليه ما قبله أو لا يحتاج إلى جواب لأنه في موضع الحال فاسم الفهم الذي هو الشرط على هذا محقق ولكن اشتغال مقام ظهور الآيات ونزول القرآن على ما يقع به بحيث لا ينبغي أن يصدر من العاقل ينبغي أن يكون كالحال المعلوم الانتفاء بغير ضرورة فإذا نزل منزلة المحال فليعرض كما يفرض المحال والمحال ولو كان معلوم الانتفاء فليس

الاعراض والعلة تعابير  
المعقول لأننا نقول ضرب  
الذي كررناهم جعله مخاطبة  
غيرهم دونهم وعدم أنزله  
لهم وهو ملزم للاعراض  
الذي هو عدم الإقبال عليهم  
بالتكاليف وأهمالهم منها  
لأنفسه كما لا ينبغي أو بناء  
على أن المراد اعتبارا  
لاعراضكم وفاعل الاعتبار  
والضرب هو الله (قوله أو  
معرضين) يشير إلى جواز  
كون صرخا حالا وعلم أن  
الضرب في الأصل الذود  
والدفع يقال ضرب الغرائب  
عن الخوض إذا هاد وقها  
وحبذا ففرض إما استعارة  
تدريجية لترك أنزالهم  
أو أنه استعارة تخيلية  
حيث شبه الذكربغرائب

إن كنتم قوما مسرفين على قراءة الكسر ويرد عليه أمران أحدهما أن الجزوم به إما أنهم قوما مسرفين والاسراف للاستعارة بالنسبة إلى العباد مشكوك فيه وإن كان المراد أن تبين إسرافكم المسامحة لأجل أن كان الذين أيضا للعباد مشكوك فيه الثاني أنه إذا كانت البراهين القاطعة تجعل الاسراف كالمستحيل فدخل أن عليه خلاف الأصل فإن المستحيل لا تدخل عليه أداة الشرط حقيقة والهمزة

والمحال

تذاود تدفع عن الخوض مثلا واستعير له المشبه به للشبه في النفس ثم حذف المشبه به وهو الغرائب وقد كررنا من لوازمه وهو الضرب على طريق المكنة والضمير تخيل للمكنة وهي لفظ الغرائب المطوى أو لفظ الذكر المذكور أو التثنية الضمير على اختلاف المذاهب (قوله في قرأ) أي في قراءة من قرأ بالكسر وهذا متعلق بمحذوف خبر لمحذوف أي فان شرط في قراءة من قرأ بالكسر أي وأما في قراءة من قرأ بالفتح فهو في محل المفعول من أجله والمعنى لأن كنتم قوما مسرفين أي مستهزئين بآيات الله وكتابه ثم على قراءة الفتح تبين أعراب صرخا حالا أو مفعولا مطلقا ولا يجوز أن يكون مفعولا لأنه لا تعدد وعلى قراءة الكسر بان الشرطية يكون جواب الشرط محذوف فادل عليه ما قبله أو أن نفس ما قبلها هو الجواب ولا يحتاج إلى جواب لوقوع الجملة الشرطية مالا فاستغثت عن الجزاء التجردا عن معنى الشرط والمعنى مفروضا كونكم مسرفين ونظير الآية في الوجهين المذكورين زيد وأن كثر ما يجمل (قوله وتصوير أن الاسراف) أي وتبين أن الاستهزاء بآيات الله وكتابه في هذا المقام الذي أورد في شأنه هذا الكلام وهو مقام ظهور الآيات ونزول القرآن

(قوله والمحال وان كان الخ) هذا جواب عما يقال اذا كان الاسراف بمنزلة المحال فلا تستعمل فيه ان الامر انه يشترط فيها عدم الحزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بعدم وقوعه وحينئذ فلا تستعمل فيه ان وحاصل الجواب أن المحال وان كان ليس محالاً لان بحسب الاصل لا يكون مقطوعاً بعدم وقوعه لكن كثيراً ما ينزل بمنزلة المشكوك وهو ما لا قطع بعدمه ولا بوقوعه لارضاء العنان لتبكيك الخصم فتدخل عليه ان وحاصل كلام الشارح أن في الآية تنزيهين الاول تنزيل الاسراف المقطوع بوقوعه بمنزلة المحال المقطوع بعدمه الثاني تنزيل المحال بمنزلة المشكوك فيه الذي لا قطع بعدمه ولا بوقوعه على سبيل المساهلة وارضاء العنان لقصد التبكيك فادخلت عليه ان فالتنزيل الاول وسيلة للثاني الذي هو وقوع لان واعترض بأن اعتبار التنزيهين أمر لا يتبعين اذ يصح أن يكون فيهما تنزيل واحد وهو تنزيل الاسراف المقطوع به بمنزلة ما لا قطع بعدمه ولا بوقوعه الذي هو موقع إن ولاداعي الى اعتبار التنزيهين في الآية وأجيب بجوابين الاول أن اعتبار التنزيهين أبلغ في التوبيخ اذ لو تنزل (٤٧) ابتداء كذلك فأت اعتبار محاليتها وهي نكتة

مطلوبة لاقتضاء المقام اهما  
لا فادتها بالمداغة التامة في  
التوبيخ الثاني أن تنزيل  
المقطوع به بمنزلة المشكوك  
فيه قبل تنزيل المقطوع  
بعدمه بمنزلة المشكوك فيه  
كثير ففعل التنزيل الاول  
واسطة يجري على الكثير  
وظهر عما ذكرناه ان الشرط  
هنا أعني قوله ان كنتم قوما  
مسرفين مقطوع بوقوعه  
لكن ادخلت عليه ان  
للتوبيخ وتبين انه لا يصلح  
الآن يفرض كما يفرض  
المحال بعد تنزيه منزلة  
نظراً لوجود ما ينزله (قوله  
اقصصنا التبكيك) أي  
اسكت الخصم والزمان من  
حيث ان المشكوك اذا تنزل  
مع مدعي المحال وأظهر

والمحال وان كان مقطوعاً بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه ان لتنزيله بمنزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل  
المساهلة وارضاء العنان لقصد التبكيك كفي قوله تعالى قل ان كان للرجن ولد فانا أول العابدين (أو تغليب  
غير المتصف به) أي بالشرط (على المتصف به) كما اذا كان القيام

محال في الاصل لأن ينزل كثيراً بمنزلة المشكوك فتدخل عليه ان لارضاء العنان لتبكيك الخصم كما تقدم  
ومنه قوله تعالى قل ان كان للرجن ولد فانا أول العابدين أي الموحدين لله تعالى المنافين لذلك الولد أو من  
المطيعين لذلك الولد لو كان لكنه لم يكن فاعيد دبري وحده فالشرط هنا أعني قوله ان كنتم قوما مسرفين  
ادخلت عليه ان للتوبيخ وتصور أنه لا يصلح الآن يفرض كما يفرض المحال بعد تنزيله بمنزلة وانما لم  
يكتف بتنزيل الاسراف المحقق بمنزلة المشكوك لاشتغال المقام على ما ينزل لتحقيقه فتدخل عليه ان  
من أول وعلمه من غير أن يتوصل الى ذلك بجعله كالمحال ثم جعل المحال كالمشكوك لان التوصل الى ادخال  
ان تنزيله بمنزلة المحال أبلغ كما لا يخفى من التوصل بمجرد وجود ما ينزل التحقيق لان الاول يدل على  
أن المقروض مما لا يختلف في انتشائه لكن ان نضاف أن الكلام ليس فيه ما ينبغي عن تنزيله بمنزلة  
المحال ثم يفرض كما يفرض المحال ولو كان التنزيل أبلغ الأهم الآن يدعي أن اشتغال المقام على ما يقع  
الاسراف من أصله على وجه هو غاية في الظهور وهو الدليل أو يدعي أن تلك الابغية المناسبة للقسم دليل  
فتأمل (أو تغليب غير المتصف به) أي بالشرط (على المتصف به) ظاهر العبارة أن الذي صدق عليه

في الآية الكريمة لا انكار والفاء عاطفة على جعله بمحض وقفة والضرب مجاز عن الصرف وصفه مصدر  
من المعنى أو مفعول من أجله أو حال أي صاغين ان جوزوا وقوع المصدر حال في التماس ويحتمل بقرائة  
الكسر عن قراءة الفتح فعناه الاجل اسرافكم نضرب عنكم الذكركم فلا تؤمرون ولا تنهون وإيمان  
يؤتى بان لتغليب بان يستند فعل الشرط الى جماعة بعضهم مقطوع بوقوع الفعل منه وبعضهم  
مشكوك فيه فيغلب المشكوك في وقوعه منه على غيره ﴿تبيينه﴾ حيث ورد في القرآن الكريمة

مدعاه المحال في صورة المشكوك اطمان لاستماعه في تذييرت عليه لا زماماً في الانتفاء كفي آية وان كنتم في ريب مما نزلنا على  
عبدنا وكان يقال ان بعتة مدان العالم القديم وان كان بذاته لو كان العالم قديماً لزم اسم متغناؤه عن الفاعل فلا يكون ممكنات  
تقول بامكانه أو ترتب عليه لا زماماً فاعلم ان جازاته بممكنه في ذهنه كفي آية قل ان كان للرجن ولد فانا أول العابدين بناء على أن المراد  
فأنا أول المنافين لذلك الولد العابدين لله فاذ ترتب الخصم ذلك الا لازم سكت المدعي وانقطع وسلم والتميم بما كان لا يقول به كذا قيل  
لكنه بعيد من جهة أن التعليق على وجوده في الواقع لانه المحال لا في زعمهم اذ ليس هذا مثلاً وكلامنا في المحال وقيل المعنى ان صح  
وثبت بهرمان بقية رجحة واضحة أن للرجن ولداً موجوداً خارجاً فانا أول المطيعين لذلك الولد أي فأسبقكم الى طاعته والانتقاد له كما يعظم  
الرجل ولداً الملك تعظيمه لآبائه لكنه لم يثبت بالبرهان والحجة الواضحة أنه ولد فانا أعيد دبري وحده فكيف يكون الرجس له ولا دخال فتزيل ذلك  
الامر المقطوع بانتفاءه بمنزلة المشكوك فيه واستعمل فيه ان تبكيك المتعاطفين (قوله أو تغليب) عطف على عدم حزم وقوله غير

وحجج وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان يحتمل أن يكون للتوابع على الرتبة لاشتمال المقام على ما يقطعها عن أصلها  
 المتصف به أي غير محقق الانصاف بالشرط وهو المشكوك في انصافه الذي هو موقع ان وقوله على المتصف به أي بالفعل فيما اذا كانت  
 أداة الشرط داخلية على كان أو من تحقّق أنه متصف به في المستقبل فيما اذا كانت غير داخلية على كان فيصير الجميع كالمشكوك فيه  
 وهذا التقدير يدل عليه قول السارح كما اذا كان القيام الخ فان قلت حيث صار انصاف الجميع بالشرط كالمشكوك فيه بسبب تغليب  
 المشكوك في انصافه بالشرط على المتصف به تحقيقا كان استعماله في موضعها وهو ما يشك فيه وحينئذ لم يكن هذا الموضع مما نحن  
 فيه وهو استعماله في الجزم بالشرط على خلاف الأصل قلت صيروا الجميع كالمشكوك فيه أمر تديرى فلا ينافي أن بعضهم ليس  
 مشكوكا في انصافه في الواقع بل مجزوم بانصافه فلا يمان بان بالنظر لذلك البعض خروج عن الأصل وبالنظر للمشكوك في انصافه  
 به جاز على الأصل واعلم أن هذا التقدير الذي قبل هنا يصح اعتبارا في الآية الآتية بأن يقال غلب غير المرتاب أي غير محقق الانصاف  
 بالرب وهو المشكوك في ربه (٤٨) على المرتابين جزمنا صرا الجميع كالمشكوك في انصافهم بالرب فاستعمال ان

قطعي الحصول لزيد غير قطعي لعمرو فقول ان قتما كان كذا (وقوله تعالى) للخطابين المرتابين (وان كنتم  
 في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملها) أي يحتمل أن يكون للتوابع  
 بالتحقق أنه غير متصف غلب على الذي صدق عليه أنه متصف كذلك ويحتمل أن يكون المعنى ان غير  
 محقق الانصاف وهو المشكوك فيه غلب على المتصف فيصير الجميع كالمشكوك فيه كما اذا كان القيام  
 قطعي الحصول لزيد غير قطعي الحصول لعمرو يعني ان غير المشكوك في قيامه يغلب عمر وعلى زيد في  
 حكم القيام فيصير قيامهما كالمشكوك فيه فنقول ان قتما كان كذا وعلى هذا الاحتمال الثاني يكون  
 استعماله ان بعد التغليب في موضعها وهو ما يشك فيه وعن الاول يرد فيه بحث سنقرره في المثال المشار  
 اليه بقوله (وقوله تعالى) في خطاب المرتابين (وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملها) أي  
 يحتمل أن يكون للتوابع وتصوّر أن المقام لاشتماله على ما يقطع الرب من أصله لا يصلح الرب فيه الا أن  
 يفرض كما يفرض الحال ويحتمل أن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين وظاهر أن المراد بغير  
 ان وليست في كلام محكي عن بضع منه الشك استعماله ان تكون للشك لان الله تعالى منزعه عنه وانما هي  
 على ما يقتضيه المقام من هذه التاويلات ﴿ تنبيه ﴾ قال المصنف تبعنا للسكا في قوله تعالى وان  
 كنتم في ريب تحتملها أي تحتمل ان تكون للتوابع كما سبق وان تكون لتغليب غير المرتابين من  
 الخطابين على المرتابين منهم فانه كان منهم من يعرف الحق ويشكره عنادا \* قلت لكن التغليب أن تجمع

بالنظر للمشكوك في ربه  
 على الأصل وباناسبة للمرتاب  
 جزمنا على خلاف الأصل  
 وعلى هذا لا يرد بحث أصلا  
 كذا قبل وقوله أن هذا  
 لا يتم الا لو كان الخطابين  
 بعضهم مرتابا وبعضهم  
 مشكوكا في ارتبائه والواقع  
 خلاف ذلك فقد كان  
 بعضهم مرتابا وبعضهم  
 غير مرتاب يعلم انه من عند  
 الله ولكن يشكر ذلك عنادا  
 (قوله قطعي الحصول لزيد)  
 أي بالفعل أو في المستقبل  
 وقوله غير قطعي لعمرو أي بل  
 مشكوك في انصافه به في  
 المستقبل (قوله فتقول ان

قتما كان كذا) أي تغليبا لم يقطع له بالقيام على من قطع له بالقيام فاستعملت ان في الجزم وهو من  
 القيام قطعي الحصول له بسبب تغليب من القيام غير قطعي له عليه فان قلت كيف يغلب غير المتصف وهو عدمي على المتصف وهو  
 وجودي قلت يجوز ذلك باعتبار كون غير المتصف بالشرط أكثر افرادا من المتصف به في الواقع أو باعتبار كون عدم الانصاف هو  
 الأصل فان قلت ان الشرط هو الهيئة المركبة من وقوع القيام ولا شك أنه مشكوك في انصافه بسبب الشك في أحد جزأيه وحينئذ  
 فتكون انصافه مستعملة على الأصل لا في الأمر الجزم به على خلاف الأصل وهذا خروج عما نحن بصدده وتوضيح ذلك أنه اذا كان خمسة  
 رجال متوضئين وخمسة غير متوضئين ثم خلط الجميع فلا تحكم على الجميع بأنهم متوضئون قطعا ولا بعدم الوضوء قطعا فكذا اذا خلط  
 المتصفون بالقيام قطعا وغير المتصفين به قطعا فلهيئة الاجتماعية لا تطع بقيامها ولا بعدم قيامها أوجب أن قوله ان قتما الخ من باب  
 الكلية أي ان قام كل منك ولا شك أن أحدهما متطوع بقيامه فاستعمل ان فيه على خلاف الأصل للتغليب المذكور لا من باب الكل  
 حتى يتأني الاعتراض فقرر ذلك شيخنا العلامة العذري عليه صاحب الرجعة والرضوان (قوله للخطابين المرتابين) جعله الخطابين مرتابين  
 ظاهرا على الاحتمال الاول لا على الثاني لانهم عليه بعضهم مرتاب وبعضهم غير مرتاب أن يقال جعلهم مرتابين وان كان بعضهم غير  
 مرتاب باعتبار التغليب الذي سببته كذا قبل وفيه أن التغليب الذي سببته كره انما يقتضي جعل الخطابين غير مرتابين فتأمل  
 (قوله يحتمل أن يكون للتوابع) أي يحتمل أن تكون انصافه مستعملة في الأمر الجزم به بالتوابع نزلنا على أن الرب فيما نزل لا ينبغي صدوره من عاقل ثم نزل ذلك  
 الموحى بخون على الرب وأن الرب نزل منزلة المستحيل لوجود الأدلة الدالة على أن الرب فيما نزل لا ينبغي صدوره من عاقل ثم نزل ذلك

والتصوير

وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ التَّغْلِيْبُ غَيْرَ الرِّبَايَيْنِ مِنَ الْمُخَاطَبِينَ عَلَى الرِّبَايَيْنِ مِنْهُمْ فَانَّهُ كَانَ فِيهِمْ مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ وَاعْمَا يَشْكُرُ عُنَادَا وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّنْ بَعَثَ

المستحيل منزلة ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده وهو الشكوك فيه فلما استعمل فيه ان (قوله) وتصوروا المذكور) أى تبين أن الارتباب مما لا ينبغي أن يثبت لهم الا على سبيل الغرض لاشتغال المقام على ما يزيله ويقطعه من أصله وهو الايات الدالة على انه من عند الله (قوله) التغليب غير المرتابين) أى من المخاطبين وقوله على المرتابين يعرف منهم وهما الذين التزموا التقرير وهو الذى يقتضيه قول المصنف أو تغليب غير المصنف (قوله) لانه كان الخ) = لقوله غير المرتابين وأشارهم هذا الى أن المراد بغير المرتابين في هذا المقام من لم ينصف بالرب أصلاً بل يعرف الحق ويتذكر عند الأمن شك في ربه لا من بين الأول ما علم أن المخاطبين منهم من يعرف الحق وانما يتذكر عند أقوال تعالى فانهم لا يكدونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون وان في مقامهم (٤) ليكنوا الحق وهم يعلمون والثاني على

والنصو ير المذكور وأن يكون الغالب غير المرتابين على المرتابين لانه كان في الخاطبين من يعرف الحق  
واغما يشكر عندا جعل الجميع كأنه لا رتاب لهم وهمنا بحث وهو أنه اذا جعل الجميع بمنزلة غير  
المرتابين كان الشرط قطعي الا لا يقع فـ لا يصح استعماله ان فيه كما اذا كان قطعي الوقوع لانها انما  
تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة

المراتبين في هذا المقام من لم يتصف بالرب لا من شئ في ربه لا من شئ أحدهما ما علم من أن الخطاطبين  
 فيهم من يعرف الحق وانما يشكر عبادا قال تعالى فانهم لا يكذبوننا ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون  
 وإن فر بشأنهم لم يكتفون الحق وهم يعلمون والآخر أن الخطاطب بهذا الكلام هو الله تعالى فلا معنى لكون  
 غير المراتب بالنسبة إليه تعالى هو المشكوك في ربه وهذا المرامي في التغليب في الآية الكريمة على هذا  
 وهو أنه غلب المعلوم في ربه على الذي علم ربه هو مقتضى عبارة المصنف كما أشرفنا إليه قبل وعليه يكون  
 المحل بعد التغليب غير موقوع لأن لانهما استعمل في الأمور المحتملة المشكوك فيها كما أشرفنا إليه في  
 الاحتمال الثاني عند تقريرنا قول المصنف أو تغليب غير المصنف فالتغليب المؤدى إلى التحقيق في  
 الزوابع تكون استعمال إن فيه كاستعماله في حقيقة الزوابع فيمتنع في الأول كفي الثاني ولهذا قال غنا  
 أنه بعد التغليب وتسمي الرب من في الزوابع جز ما يفرض حينئذ كما يفرض المال الذي يفسد فرضه  
 بين ما تقتضيه الكرامة وغيره من حاجج في فعل الشرط بين مجزوم بأن عند ربه يساوهم الكبر والحق مجزوم  
 بأنه لا ريب عندهم وهم الذين كانوا يعتقدون الحق بقلوبهم فلم تستعمل أن في شئ من حقيقة من  
 الشك ثم غلب عليه غير بل استعمات في شيئين كل منهما غير مذكور لواله وليس ذلك من التغليب في شئ  
 وما هو إلا كقولك أن عاد أمس وطاعت الشمس غدا أو كرمك فهو تعلق على واجب ومستحيل  
 وكلامه خلاف الأصل وقدم شي شارح والفتاح والتحفيص على ما ذكره المصنف على ما فيه  
 ولا يصح كلامه التباين وهو أن يدعي أن بعض الخطاطبين كانت حاله حال من يشك الإنسان في أن  
 عنده ربه ولا كالمناقضين وبعضهم كان الإنسان يعلم أن عنده ربه يساوهم الكفار الذين يقولون لا ندري  
 كالذين قالوا وما الرحمن في ذلك يمكن أن يقال بعض الخطاطبين من شأهم الخطاطب بأن الله عند الإنسان

( ٧ - شروح التلخيص ثلثي ) المرتاب صار الجميع لازتيااب عندهم فلم يوجد ما يلحق بان وحيد فلهذا فلا يتم

ما ذكره المصنف من احتمال كون ان في الآية مستعارة في الامر الجزم ومنه التغليب لا التغليب يؤيد لعدم صحة التعبير بها وأشار  
الشارح لجواب ذلك البحث بقوله الآتي بل لا بد من واصله انه بعد التغليب وتفسير الجمع غير منابيه وتفسير الرب معنى الوقوع  
فروض ذلك الرب كما يفرض الحال لتبكيك الخدم والزمان ذلك بانزل ذلك الرب المقطوع بعد منه منزلة المشكوك فيه فصح  
استعمال ان فيه لانها صارت مستعارة في موضعها الاصيل وهو المشكوك فيه فبعد تصريحا ان في قوله تعالى ان كنتم قوم امسرين في  
قراءة الكرم على ما مر فان قلت حيث كانت ان هنا مستعارة في موضعها وهو ما يشك فيه فلم يمكن الآية من ان تكون مستعارة استعمال  
ان في الجزم بالشروط على خلاف الاصل قلت تقدم جوابه وحاصله ان امر وجميع المخاطبين لا انزل في انهم بالتغليب امر  
تقدرى فلا تنافي ان بعضها في نفس الامر مراتب قطعها فالانسان بان النظر لذلك المعنى على خلاف الاصل

(قوله وليس المعنى الخ)

هذا جواب عما يقال أي حاجة إلى هذا التغليب المستلزم لاراد الاشكال المذكور المحتاج في دفعه إلى التنزيل الآتي مع أن آداة الشرط وهي إن قلب الماضي الواقع بعدها للاستقبال والامور المستقبلة من شأنها أن يشك فيها وإن كان الشك بالنسبة إليه تعالى محالاً لكن يجري الكلام على النسق العربي وعلى الوجه الذي يجري عليه على تقدير أن ينطق به مخلوق وحاصل الجواب أن محل كون ان الشرطية تغلب الفعل الماضي الواقع بعدها للاستقبال ما لم يكن الفعل كان والابقى على مضيه وحينئذ فليس الشرط هنا وقوع الارتباب منهم في المستقبل بل في الماضي وحينئذ فلا بد من التغليب والفرض المذكور أي فرض قطعي الا وفوق كما يفرض المحال بأن ينزل منزلة المشكوك فيه لتبكيه الخصم ليصح كونه موقعا لان هذا محصل كلام الشارح (قوله ولهذا) أي ولاجل كون المعنى ليس على حدوث الارتباب في المستقبل (قوله يعني إذ) أي ومعلوم أن اذ ظرف بمعنى الزمان الماضي وقوله ههنا أي في هذه الآية وما

ماثلها

وليس المعنى ههنا على حدوث الارتباب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون أن ان ههنا بمعنى اذ

كثير التبعيكت ولم يكن محالاً لان لكن بكثرة قديم كون المحل محلاً لها وقد أجيب عن كون المقام بعد التغليب ليس محلاً لا يفرضه كفرض المحال بأنه لا يحتاج إلى ذلك الفرض لان المراد الرب في المستقبل والامور الاستقبالية من شأنها أن يشك فيها ولو كان الشك بالنسبة إليه تعالى محالاً لكن يجري الكلام على النسق العربي وعلى الوجه الذي يجري عليه على تقدير أن ينطق به مخلوق وهذا مردود لان كل مع ان انما تستعمل للمضي غالباً لان لاخها عن معنى الحدث وانما المراد به الزمن الماضي كما تقدم ولاجل أن ان مع كان للمضي كانص عليه الزجاج والمبرد فقالان إن لا تغلب كان إلى الاستقبال زعم الكوفيون انما يعني اذ التي في الزمان الماضي وأيضاً لو كان الكلام بمعنى الاستقبال لم يفتقر إلى اعتبار التغليب أصلاً لان الواقع منهم الرب مشكوك في ريبهم في المستقبل والمقدر أن في الكلام تغليبا على أن ذكر الشك ههنا وان الخطاب من الله تعالى مما يخرج إلى تكلف التخريج الذي لا يخلو عن بحث وأما الجواب بانها كان بعضهم من تأباو بعضهم غير من تأباو صار الجميع كالشكوك في ريبهم ضرورة صدق تردد الرب وعدمه فيما بينهم كتردد النسبة في المشكوك فهو خروج عن باب التغليب المنصوص عليه ولو كان هذا الاعتبار من موافق أيضاً فالصواب في الجواب هو ما تقدم من أنه بعد التغليب وتفسير الجميع غير من تأباو فرض ذلك الرب كما يفرض المحال والمحال لا يفرض كما تقدم كثير التبكيه الخصم أي اسكاته والزمان كقوله تعالى فان آمنوا بما عمل ما آمنتم به فقد اهتدوا فان الايمان بمثل القرآن محال لعدم وجوده يفرض لما ذكر وكقوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فأول العابدين والتبكيه في فرض المحال يكون من جهة أن الخصم اذا انزل معه إلى اظهار مدعا في صورة المشكوك اطمان للاستماع فينثرب عليه لازم مسلم الانتفاء كافي المثال الاول أو لازم قاطع لرجائه بمكنه في ذهنه كافي الثاني بناء على ان المراد فأول النافين ثم انه كان ينبغي للخصم حيث ذكر أن قد تخرج عن أصلها أن يذكر أن كذلك كما يشعر به قوله وأصل اذا الجزم بوقوع الشرط فيقول مثلاً وقد تستعمل اذا في مقام الشك للاشعار بأن الشك في ذلك المقام مما لا ينبغي لعدم مناسبه كقولك لمن قال لا أدري هل تفضل على الأمير هذا النوال أولا اذا تفضل عليك كيف يكون شكرك اشعاراً بأن الأمير كرمه لا ينبغي الشك في تفضله ونحو ذلك ولعله لم يذكره لقلته بالنسبة لطرحه عن أصله

شكافي أن عندهم ريباً أولاً وبعضهم لا يشك الانسان في أن عنده ريباً تغلب المشكوك في ريبه بالنسبة إلى السامعين على غير المشكوك في ريبه وهذا غير ما ذكره المصنف ثم ان فيه من الركائز ما لا يخفى ولعل القطع حاصل بان غير مراد وأغلب ظني أن الوهم سرى اليهم من ان الرب هو الشك وان الذين زاع عن الرب الذي يطلبه ان وهو ريب الانسان المتكلم إلى الرب الذي هو فعل الشرط ثم لو ثبت للمصنف ما ادعاه في الآية الكريمة من التغليب وقع النزاع معه ومع السكاكي في جعله التغليب من الشك التي لاجلها تستعمل ان في الجزم وبذلك لان هذا العلم انما يشكهم فيه في الشك المعنوي لا اللفظية والتغليب أمر لفظي لا يوثق به الا لشكسته معنوية فتحمل عليه فان اراد المصنف ان التغليب شكته لم يصح وان اراد أنه لا بد من اشتراكه على شكته معنوية لاجلها تستعمل ان في الجزم فليس في ذلك بيان لما هو بصدد من شكته استعمال ان في الجزم وربما كانت تلك الشكته الحاملة على التغليب هي إحدى الشك السابقة ثم اعلم أن السكاكي قال وأما قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وان كنتم في ريب من البعث وذكروا ما سبق أرادوا الله أعلم بقوله وان كنتم في ريب من البعث قوله تعالى ان كنتم في ريب من البعث لان التلاوة ان كنتم بالاول والواو من كلام

والتغليب باب واسع يجري في فنون كثيرة كقوله تعالى لنخرجك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريبتنا أولتعوذون في ملتنا أدخل شعيب عليه السلام في تعوذون في ملتنا بحكم التغليب اذ لم يكن شعيب في ملتهم أصلاً وشمله قوله تعالى ان عدنا في ملتكم وكقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور بحكم التغليب وكقوله تعالى فسيجدوا الا ابلس عذ ابلس من الملائكة بحكم التغليب

(قوله ونصر المبرد الخ) كان الاولى تقديمه على قوله ولهذا لان هذا دليل لا دعوى وهي قوله وليس المعنى ههنا الخ تأمل (قوله لقوة دلالة الخ) أي لان الحدث المطلق الذي هو مدلولها مستدام من الخبر فلا يستغنى عنه الزمان الماضي كذا في المطول وبما أنه أن خبرها كون خاص كالانطلاق وبما أنه الكون العام فالكون المطلق الذي هو مدلولها صار مستغنى عنه خبره في ضمن استفادة الحدث المخصوص منه وبما أنه لا يستغنى عنه الزمان الماضي هذا والصحيح أن كان الواقعة بعد ان الشرطية بمنزلة خبرها من الافعال الماضية كما هو مذهب الجمهور قال الجزولي والماضي بالوضع له فرائض تصرف معناه الى الاستقبال دون لفظه وهي أدوات الشرط كلها ولو لم يكن كذلك لكانت ان لا تغلب معنى كان الى الاستقبال لما جاز وقوعها بعده والمراد بها الاستقبال في قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا (قوله فجرد الخ) هذا هو البحث السابق أعاده ليرتب عليه الجواب وهو قوله (٥٩) بل لا بد الخ وقوله بل لا بد الخ أي بل يجب

الجواب بذلك بناء على تفسير التغليب بما ذكره الشارح ههنا فلا ينافي أنه على تفسيره بما قلناه سابقا فلا ينافي في المطول لا يجب ذلك اذ لا إشكال (قوله) فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير أي بأن نزل الرب المقطوع بعدمه منزلة المشكوك فيه ففيه تنزيه لان الاول تغزيل المرتابين منزلة غير المرتابين بسبب تعليلهم علمهم والثاني تنزيه الرب المقطوع بعدمه منزلة المشكوك فيه (قوله للتبكيك) أي لاجل اسكات الخصم والزامه بما لا يقول به وذلك لان الخصم

وانص المبرد والزجاج على أن ان لا تغلب كان الى معنى الاستقبال لقوة دلالة على الماضي فجرد التغليب لا يصح استعماله ههنا بل لا بد من أن يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط قطعي الانتفاء فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير للتبكيك والالزام كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد أخذوا وقول ان كان للرجن ولد فانا أول العابدين (والتغليب) باب واسع (يجري في فنون كثيرة كقوله تعالى وكانت من القانتين)

فانظره (والتغليب) الذي هو ان يعطى أحد المصطلحين أو انقشا كلين حكم الآخر وقد تقدمت صورة منه باب واسع (يجري في فنون) أي أنواع من المعاني وأساليب من الكلام كثيرة (كقوله تعالى في وصف مريم) وكانت من القانتين) فن في قوله من القانتين للتبكيك اشعار بأن لها ما للقانتين من صلاح الدين وصلاح التقوى وابست الابتناء على أن المعنى وكانت ناشئة من أصول قانتين لان من نسل ابراهيم واسحق ويعقوب ومن ذرية هرون أخي موسى فيكون الكلام خلوا عن التغليب وذلك السكاكى عاطفة ولا ينكر ذلك فهو كقوله صلى الله عليه وسلم في كتاب هرقل وبأهل الكتاب تدالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الآية فكان المصنف توهم أن هذه الواو من القرآن الكريم فقال في الايضاح وكذلك قوله تعالى وان كنتم في ريب من البعث وهو غلط سببه ما سبق ص (ثم التغليب يجري في فنون الخ) من لما توهم المصنف ان ما سبق تخيل للتغليب استطرده كريب التغليب وليتم له بذكره هنا لعدم ثبوت ان ما سبق من التغليب فقال ان التغليب يجري في فنون كقوله تعالى وكانت من القانتين غلب فيه المذكر على المؤنث وقد يكون بتغليب المخاطب على غيره كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون أصله

اذا تنزل مع خصه الى اظهار مدعاه الحال في صورة المشكوك في وقوعه اطمان لاسماعه منه فيرتب له على ذلك لازام مسلم الانتفاء فيسكت الخصم ويسلم ويلزم بما كان لا يقول به كما تقدم (قوله فان آمنوا الخ) أي فان آمن الذين على غير دينكم بما نزل في الحقيقة فقد اهتدوا ولا شك أن وجود دين غير حقا محال فنزل قطعي الانتفاء منزلة المشكوك فيه واستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير (قوله قل ان كان للرجن ولد فانا أول العابدين) أي فكيف يكون الرجس له ولد محال فنزل ذلك الامر المقطوع بانتفاء منزلة المشكوك فيه واستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير (قوله والتغليب الخ) قال صاحب البيان هو ترجيح أحد المعلومين على الآخر في إطلاق لفظه علم ما والقيد الاخير لاخراج المشاكلة وفي المطول جميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ فيه لم يستعمل فيما وضع له الا ترى أن القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف وإطلاقه على الذكور والانات إطلاق على غير ما وضع له وفي المعنى انهم يعلمون الشيء على غير تناسب بينهما واختلاط والقوم وان لم يتصووا على هذه في علاقات المجاز المرسل لكنهم تصووا على ما ترجع اليه وهو المجاورة ويصح جعل التغليب من قبيل عموم المجاز او بالجله فالتغليب اما مجاز مرسل علاقته الجزئية أو المصاحبة أو من قبيل عموم المجاز تأمل (قوله في فنون) أي في تراكيب مستندة من الكلام باعتبار أحوال ولا يختص بالنوع السابق وهو استعمال ان في مقام الجزم بوقوع الشرط على خلاف الأصل وليس المراد بالفنون العلوم



(قوله غلب الذ كراخ) ويحتمل أن يكون لفظ القانتين صفة لجمع مقدر رأى من جميع قانتين ولفظ الجمع مذ كرموصف حقيقة بوصف الذ كوروان كان واقعاً على مؤث (٥٣) فلا تغليب حينئذ اع سم (قوله بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما) أى وهي

القنوت (قوله على طريقة) أى وهو جمعها بالياء والنون أى بأن ذ كرت تلك الصفة المشتركة على الطريقة المذكورة مراداً بها الذ كور والانات على سبيل المجاز المرسل والعلاقة

العضوية أو مراد بها الذات المتصفة بالقنوت على سبيل عموم الجواز (قوله فان القنوت مما وصف به الذ كور والانات) أى فيقال رجل قانت وامرأة قانتة وهذا عمله ليكون القنوت صفة مشتركة بين المذ كور والمؤث (قوله انما يجرى على الذ كور فقط) أى لان صيغة الجمع بالواو والياء والنون خاصة بالذ كور ونكتة هذا التغليب

الاشعار بأن طاعتهم المقتصرة عن طاعة الرجال حتى عدت أى مريم من جملتهم وأدخلت في التعبير عنهم واعلم أن التغليب في الآية مبنى على أن من تبعه في صفة أما إذا كانت لا ابتداء الغاية والمعنى وكانت مريم مبتدأة وناشئة من القوم الثنتين لانها من نسل ابراهيم واسحق ويعقوب ومن ذرية هرون أى موسى

فلا يعمى التغليب إذ المراد بالقانتين محض الذ كور من أبائهم أو لوجه الاول أعنى جعل من تبعه في وارثك التغليب في الآية أحسن لفوات نكتة التغليب المذكورة على الوجه الثاني وفوات وصفها بجهات الفضل لان كونهم من عقاب الانبياء الكرام القانتين لا يستلزم كونهم قانتة والغرض وصفها بالغيب أى بالفضل والصلاح لا بالنسب

لأن الغرض وصفها بالصلاح لا بوصفها بالانشاء من أهل الصلاح فإذا كانت من التبعيض لزم أن يراد بالانثيين القانتات لانها بعضهن لا بعض القانتين ولكن لما اشترك المذ كور والمؤث في صفة الوصف بالقنوت غلب جانبها على جانبها فاستعملت صيغة المختصة به في مكان صيغة ما فالتغليب هنا أوجب استعمال الصيغة مكان أخرى مع الاشتراك في مادة اللفظ والمعنى خلاف ما يأتى في أبوين ونحوه فإنه أوجب استعمال اللفظ المختص بالغلب مع استعمال المراد على المعنى الغلب لفظه من غير اشتراك في مادة

مجهولون بالياء وغلب لان قوم ما في معنى الخطاب قلت وفي تسمية هذا التغليب انما يشرع مراعاة المعنى ومن تغليب الخطاب على غيره قوله تعالى انخرجك يا شعيب والذين آمنوا معك من قرية انما اراد ان يعودن في ملتنا فادخل عليه الصلاة والسلام في العودة في ملتنا بحكم التغليب ولم يكن في ملتهم أصلاً وتطيره قوله تعالى ان عدنا في ملتكم ومن التغليب قوله تعالى اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان افعالكم متعلقة في المعنى بخلقكم والمراد بتقون هم والذين من قبلكم \* ومن تغليب الغافل على غيره قوله تعالى ومن الانعام أزواجاً يذروكم فيه \* تنبيه \* للتغليب بالثنية مواضع كثيرة فمنها قولهم أنون للاب والام وفيه تغليب المذ كور على المؤث ومنها الخافقان ذ كره السكاكى وغيره وهما المشرق والمغرب فان الخافقين حقيقة هو المغرب على أن تسمية المغرب خافقاً مجاز لان المغرب ليس خافقاً بل مخفوق فيه ومن التغليب العمران لابي بكر وعمر قال ابن السجري ومن زعم انهم أرادوا بالعمرين عمر

ابن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فليس قوله بشئ لانهم سموا بغيره بالعمرين من قبل أن يعرفوا عمر بن عبد العزيز ويرى أنهم قالوا العثمان رضى الله عنه نسألك سيرة العمرين واليه ذهب أبو عبيدة ونقل في اصلاح المطلق عن قتادة أنه سئل عن عتق أمهات الاولاد فقال أعتق العمران فباينهم من الخلفاء أمهات الاولاد فأراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فقلت تغليب ومنها ما نقله الحافظي عن الاصمعي قوله الامن مبلغ الحزين غنى \* مغفلة أخصمها أبيا

وانما هما الحر وأبي أخوان ومنها قولهم البصرتان للبصرة والكوفة وقول قيس بن زهير جزاني الزهدمان جزاء سوء \* وكنت المره يحزى بالكرامة وانما هما زهدم وقيس بن بنى عيس ومنها القران للشمس والقمر قال ابن السجري وهو المراد في قول المتنبي واستقبلت قمر السماء بوجهها \* فأرتى القمرين في وقت معا وقال الفرزدق أخذنا بأفاق السماء عليكم \* لتأقراها والنجوم الطوالع وسأل الرشيد من حضر مجلسه عن المراد بالقمرين فقيل أراد النبي صلى الله عليه وسلم لم و ابراهيم عليه الصلاة والسلام والنجوم السماء فأعجب ذلك ورأه مناسباً لحال الفرزدق فان نسبه يتصل بهذا النسب الكريم ومنه ان تغيب جزم ابن السجري وكان الوالد يسكنه ومنها ما يأتى في بينك بعدا مشرقين المشرق والمغرب وكذلك المغربان ومنها المصعبان لمصعب بن الزبير وابنه عيسى وقيل مصعب بن الزبير وعبد الله بن أخوه وقالوا العبدان بن الزبير وأخيه مصعب الخبيدان وكان عبد الله يكنى بأخيب ومنها العمران في قول قراد بن حبش الصاردي

و نحو وارتكاب التغليب في الآية أحسن لفوات نكتة التغليب المذكورة على الوجه الثاني وفوات وصفها بجهات الفضل لان كونهم من عقاب الانبياء الكرام القانتين لا يستلزم كونهم قانتة والغرض وصفها بالغيب أى بالفضل والصلاح لا بالنسب

وكقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون بقاء الخطاب غلب جانب أنتم على جانب قوم ومثله وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بالثناء وكذا قوله تعالى يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون غلب المخاطبون في قوله لعلكم تتقون على الغائبين في اللفظ والمعنى على إرادتهم ما جعلا لعل متعلقة بخلقكم لا بعبادوا وهذا من غوامض التغليب وكقوله تعالى وجعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذروكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام فغلب فيه المخاطبون على الغيب والعقلاء على الأنعام وقوله تعالى يذروكم فيه أي يشرككم ويكثركم في هذا التدبير وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجا حتى كان بين ذكرهم وأنثاهم التوالد والتناسل فجعل هذا التدبير كالنبيع والمعدن البث والتكثير ولذلك قيل يذروكم فيه ولم يقل به كما في قوله تعالى ولكم في القصص حكمة

(قوله بل أنتم قوم تجهلون) اعترض بأن هذا من قبيل الالتفات لمن قبيل التغليب وذلك لأن قوم اسم ظاهر غائب فلما عدل عنه إلى الخطاب في تجهلون فقد تحقق الالتفات وأجيب بأن الالتفات من الالتفات وذلك لأن لفظ قوم له جهتان جهة غيبية وجهة خطاب ومرعاة كل منهما جرى على مقتضى الظاهر فلا يكون التفاتا وذلك (٥٣) لأن قوما اسم ظاهر غائب وقد جمل على أنتم

فصار عبارة عن المخاطبين ثم انه وصفت بجهلون اعتبارا لجهة خطابه الخاصة بجمعه على أنتم وترجيحها على جهة غيبته الثابتة له في نفسه لأن الخطاب أشرف وأدل وجانب المعنى أقوى وأكمل وهذا في الحقيقة اعتبارا لجانب المعنى وترجيح له على جانب اللفظ وبهذا السد لا يتغير الأسلوب ولا يتحقق النقل من طريق إلى طريق آخر الذي هو الالتفات وبهذا يتضح همة أنه من التغليب على ما في الشارح قال

(و) نحو (قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون) غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لأن القياس يجهلون بقاء الغيبة لأن الضمير عائد على قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا للكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة (ومنه) أي ومن التغليب (أون) للاب والام (ونحوه) كالمرين لابي بكر وعمر

اللفظ ولا في أصل المعنى فالسوية بينهما خطأ كما لا يخفى (و) (قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون) فجهلون وصف لقوم محتمل الضمير وقوم اسم ظاهر وهو من باب الغيبة فكان الأصل في وصفه أن يؤتى بالفعل مبدؤا بالياء الدالة على الغيبة لكن اجتمعت له لا تتم وكونه صادقا عليه وهو معناه ومصدوقه وهو من باب الخطاب غلب جانب ذلك المعنى المقتضى مراعاة الخطاب في الفعل فقيل تجهلون بالتاء الدالة على الخطاب فتدغلب جانب الخطاب على الغيبة فأعطى وصف صاحبها حكم الخطاب (ومنه) أي ومما وقع فيه التغليب (أون) للاب والام (ونحوه) كالمرين لابي بكر وعمر والقمرين لشمس والقمر والحسين للحسن والحسين معا غلب فيه أحد المتشاكين أو المتصاحبين على الآخر فتدستعمل لفظ الغلب في الآخر ثم تني واستعمل فيهما مجازا والقاعدة في ذلك تغليب الأخف الآن يكون الآخر مذكرا فيغلب على المؤنث كالقمر فان الشمس أخف لتسكين الوسط فيها ولكن غلب القمر لعدم تأنيثه وهذه

إذا اجتمع المران عمرو بن جابر \* وزيد بن عمرو وختان تبا  
ومنها الاحوصان وهما الاحوص بن جعفر بن كلاب وعمر بن الاحوص ومنها الخشتان وهما  
الخشت وسيف ابنا أوس بن حديري ومنها البختان وهما بخت وفسراس ابنا عبد الله بن سلمة ومنها

ابن جماعة وفي جعل هذا من التغليب نظر اذ هذا من ملاحظة المعنى وترجيحه على اللفظ ومثل هذا لا يعد تغليبا اذ لا يصدق على هذا ضابطه المتقدم عن صاحب البيان أعني ترجيح أحد المعلومين على الآخر في إطلاق لفظه عليه فاشتمل وهذا الاعتراض مبني على ما مر عن صاحب البيان في ضابط التغليب أما على ما قاله غير من أنه إعطاء أحد المتصاحبين أو المتشاكين حكم الآخر بأن يجعل الآخر موافقا له في الهيئة أو المادة فلا يرد ذلك (قوله غلب) أي رجح جانب المعنى وهو الخطاب على جانب اللفظ وهو الغيبة نظرا لقوم (قوله لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين) أي لأنه محمول على أنتم فدل على قوم هنا الذات المخاطبون لأن المخبرين المبتدأ في المعنى (قوله فغلب جانب الخطاب الخ) اعلم أن استعمال تجهلون في ذلك الموضع مجاز وتوضيحه أن صيغة تجهلون موضوع الجماعة المخاطبين غير المذكورين بلفظ الغائب فاستعمل في الجماعة المخاطبين المذكورين بلفظ الغائب لعلهم لا يفترون أو الضدية أو المشابهة (قوله ومنه الخ) فصله عن النوعين السابقين تنبيها على أن بينه وبينهما تفاوت ذلك لشهرة كثير منته وتداوله في مقامات عديدة كالأبوين والعمرين فكانه قال ومنه ما شتهر من أبوين ونحوه وهذا التغليب يسمى تغليب الغلبة وظاهر كلامهم أنه سماعي بل صرح بذلك بعضهم

(قوله والقمر ين الشمس والقمر) وعلمه قول المنجي

واستقبلت قمر السماء بوجهها \* فأراني القمر ين في وقت معا

أراد الشمس وهو وجهها وقمر السماء يعني أن وجهها الشدة صفاتها انطبعت فم صورة القمر لما استقبلته كما تنطبق الصورة في المرآة  
فأرى برؤية وجهها الشمس والقمر في آن (ع ٥) واحد قوله وذلك أي وكيفية ذلك أي التغليب والباء في قوله بأن يغلب لا تصور برأي

وكيفية التغليب مصورة

بتغليب أحد المتصاحبين

أي كافي أبي بكر وعمر وقوله

أو المتصاحبين أي كالشمس

والقمر وقوله بأن يجعل

تفسير التغليب أحد الأمرين

المذكورين (قوله متذقاه) أي

معه (قوله ثم نبني ذلك الاسم)

أي على مذهب ابن الحجاج

القائل بأن مجرد التوافق

في الاسم يكفي في التثنية

الحقيقية وأن لم يحصل اتفاق

في المعنى لأعلى مذهب

الجمهور القائلين لا بد فيها

من الاتفاق في المعنى أيضا

والالم يكن مثني حقيقة بل

ملحق به ولذلك نأولوا الزيد بن

المسلمين يزيد وجعلوا مثل

قصر ابن الجبص والطهر

والعينين للشمس والذهب

وباب التغليب ملحقا بالثني

الأذا أول نحو القسم من

بالمسلمين بذلك \* وأعلم أن

شأنهم أن يغلبوا المذكور

أو الأخف أو الأشرف

والمذكور يغلب على غيره وإن

كان غيره أخف والأخف

يقدم على غيره وإن كان غيره

أشرف وإن دعا في سب

التغليب كافي (قوله ونقص

اللفظ) أي ويطلق اللفظ

أو القمر ين الشمس والقمر وذلك بأن يغلب أحد المتصاحبين أو المتصاحبين على الآخر بأن يجعل الآخر  
متذقاه في الاسم ثم نبني ذلك الاسم ويقصد اللفظ اليهما جميعا فنقول أن ليس من قبيل قوله تعالى  
وكانت من القانتين كانوهم بعضهم لأن الأداة ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت فالحاصل أن  
مخالفة الظاهر في مثل القانتين من جهة الهيئته والصيغة وفي مثل أبوان من جهة المادة وجوهر اللفظ  
بالكناية

التثنية في التغليب ظاهرة أن بني على عدم اشتراط التساوي في المعنى بل في اللفظ كما يقال في عين الميزان  
وعين الشمس عينان وأما أن بني على الاشتراط فيجب التأويل في ذلك بالمسلمين بهذا الاسم ولو كانت  
اسدي التسميتين وهي المنفردة بعد التغليب مجازية وانما قلنا بذلك التأويل على هذا البناء لأن التسمية  
المجازية لا تلزم اتحاد المعنى كما قيل لأسماوات التجوز ههنا ليس من طريق المبالغة في التشبيه بل من  
طريق التجوز لا رسالي بعلاقة الصيغة أو المشاكاة ثم لفظ التغليب مطلقا مجازا مرسل كما أشرنا إليه أما  
كون ما استعمل فيه لفظ المغلب في الآخر فقط كما تقدم في القانتين من المجازات تلك الصيغة فواضح ولكن  
يكون معنى التغليب فيه من أعاد المجاز والأشرف وهو الذي كورة حتى استعملت صيغته في المجاز الذي  
هو دونه ولم يجعل من المجاز المحض الذي لا تغلب فيه لوجود الاشتراك في أصل الصيغة هذا إذا قلنا أن  
الصيغة استعملت في الأناث فقط كما تقدم وأما أن قلنا أنها استعملت في الذكور والأناث معا فهو كالأبوين  
وسأتي الآن وأما كون ما استعمل فيه لفظ المغلب في معنى الآخر مع ضميمة دخول معناه فيه بدون  
تثنية كقوله تعالى وما كان لنا أن نعود فيها فإن الأعادة في الملة لا تصدق في الرسول الذي لم يكن فيه ما قوط  
وانما تصدق في الأتباع وقد استعملت فيها وفي غيرها مجازا فكذلك أيضا وأقرب أنواع المجاز إليه شبهها  
لفظ الجزء المستعمل في الكل وأما مع ضميمته وتثنية اللفظ كالأبوين ففيه الجمع بين الحقيقة والمجاز  
فتأمل في هذا المقام وقد تحقق كما قدمنا أن التغليب في الأبوين وشبهه أوجب استعمال اسم الغلب فيه  
مع الآخر من غير أن يشتر كافي مادة اللفظ وأصل المعنى فهذا التغليب خلافه في نحو القانتين لأن  
الاختلاف في ذلك في الصيغة فقط دون المادة وأصل المعنى فالتسوية بينهما كما قيل غلط لا يخفى

الأقرعان وهما الأقرب عن حابس وأخوه يزيد ومنها الطليحتان طلحة بن خويلد الاسدي وأخوه حمال  
ومنها الخزيمتان والريبتان من باهلة بن عمرو وهما خزيمة وربيعة قال ابن الحجاج في أماليه شرطه  
تغليب الأدنى على الأعلى لأن القمر دون الشمس وأبو بكر أفضل من عمر وقد برده عليه البحران الملح  
والعذب فغلب فيه البحر الملح وهو أعظم من العذب وعكس ذلك غير ابن الحجاج فقال شرطه  
تغليب الأعلى على الأدنى كما نقله الطبري في شرح التبيان وقال ابن رشيقي في العمدان الكسائي قال  
أن التغليب في العمرين انما هو لكثرة الاستعمال فان أيام عمر أطول من أيام أبي بكر رضي الله عنهما  
وكذلك كره ابن السجري **(تنبيه)** كما تستعمل في أن الجزوم به تستعمل في المستحيل وكلاهما خلاف  
الأصل كقوله تعالى قل إن كان للرحمن ولد على المشهور وقبل أن في الآية المذكورة نافية معناه ما كان

عليهما جميعا (قوله من جهة الهيئة) أي لأن هيئته قانتين غير هيئته قانتات وقوله من جهة الهيئة أي (ولكونهما)

لأن جهة المادة لأن مادة القنوت تكون للذكر والأنثى وقوله والصيغة عطف تفسير (قوله وفي مثل أبوان من جهة المادة) أي لأن  
مادة الأب غير مادة الأم وقوله وجوهر اللفظ أي ذات اللفظ عطف تفسير والحاصل أن الأبوان نوع من التغليب غير النوع السابق وهو  
وكانت من القانتين وقوله بل أنتم قوم تجهلون فلذا فصله عن تنبيهه على التفاوت بينه وبين السابقين فإن السابقين لأفرد المغلوب حتى في

و اعلم انهما كانت هاتان الكلمتان متعلقتين امر بغيره أعني الجزاء بالشرط في الاستقبال امتنع في كل واحدة من جملتهما الثبوت وفي أفعالهما المضى

اللفظ قبل التغليب وانما أغلب ما هو زائد على جوهر اللفظ من الهيئة وهذا ليس للمقرر والمغلوب حق في اللفظ قبل التغليب أصلاً ثم ان قوله وفي مثل أبوان الخ يشعر بأنه لا يجوز في أبوان من جهة الهيئة وليس كذلك لأن هيئة التثنية موضوعة لثبوت كين في المعنى واللفظ كالزبد ين على مذهب الجمهور وأوجب اللفظ فقط كما هو مذهب ابن الخياط وأبوان هيئتهما ليست كذلك فيكون النجوز واقعاً في الهيئة كالمادة وقد يقال انما اقتصر على جهة المادة لأنهما جهة الافتراق (٥٥) بين مثل أبوان ومثل القانتين لكن

ارتكاب المجاز في المادة في (ولكونهما) أي ان واذا (متعلق امر) هو حصول مضمون الجزاء (بغيره) يعني حصول مضمون الشرط (في الاستقبال) متعلق بغيره على معنى انه يجعل حصول الجزاء مترتباً ومتممًا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز أن يتعلّق بتعلّق امر لأن التعلّق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال ألا ترى أن اذا قلت ان دخلت الدار فأنت حر فقد علق في هذه الحالة حرّ به على دخول الدار في الاستقبال (كان كل من جلتى كل)

(ولكونهما) أي وليكون ان واذا في الأصل موضوعين (ل) بافادة (تعلّق امر) هو حصول مضمون الجزاء (بغيره) أي يحصل حصول مضمون الشرط فغير حصول مضمون الجزاء هو حصول مضمون الشرط وما كان لفظ الغير صادف على الحصول الذي هو مصدر يصحّ علقه بتعلق به قوله (في الاستقبال) لأنه اذا صحّ عمل التسمية العائد على المصدر فأحرى الاسم الظاهر الصادق على المصدر فعني الكلام أن اذا ورن تفيد أن المتكلم علق في حال التكلم حصول الجزاء في الاستقبال بحصول الشرط في ذلك الاستقبال وانما لم يصحّ تعلّقه بالتعلّق للعلم بأن التعلّق حالي لا استقبالي فانك اذا قلت ان دخلت الدار فأنت حرّ فحصول الحرّ به وهو المعلق موقوف على حصول دخول الدار وحصول دخول الدار هو الذي يقع في الاستقبال متعلقاً بحصول الحرّ به وأما التعلّق وهو ربط أحدهما بالآخر فهو بالتألف الحاصل حال التكلم فلا يقع في الاستقبال فلم يصحّ تعلّقه به وهو ظاهر ثم الربط بين الشرط والجزاء هنا جعل على لاعتقالي لأن ترتب الحرّ به على الدخول بالتزام المتكلم وجعله لا باستلزامه إياه عقلاً أو شرعاً أو عادة (كان) بتعلّق به قوله وليكون الخ قدم عليه لافادة الكلام بذلك التقديم حكماً مفروغاً من بيان علته وهو أوقع في النفس من الحكم المنتظر علته (كل) اسم كان (من جلتى كل) أي ولاجل افادته وان اذا ما تقدم كانت كل جلة من جلتى الشرط والجزاء المنسوبتين لكل واحدة

وله ولذا فانا اول العابدين له ص (ولكونهما) متعلق امر بغيره في الاستقبال الخ ش أي ليكون ان واذا وكان ينبغي ان يقول ليكون كل منهما كما قال فيما بعد متعلق امر وهو الجواب بغيره وهو الشرط في الاستقبال وليس قوله في الاستقبال تقييداً لقوله متعلق امر لأن كل تعلّق لا يكون الا على مستقبل والتعلّق في لو ولما لا حقيقة له بل هو تركيب يتضمن ارتباطاً ما بل مرادنا ان يذكر الداعي لما سئله من كونها فعليه (قوله كان كل من جلتى كل)

الغير واقع على الحصول الذي هو مصدر فأعطى ما هو معنى المصدر حكماً المصدر واذا صحّ عمل التسمية العائد على المصدر في الظرف في قوله وما الحرب الاماء لم تم وذقتم وما هو عنهم بالحدّيت المرجم

فأولى الاسم الظاهر الذي هو معنى المصدر ولهذا قال الشارح على معنى الخ فهو يشير الى ما قلناه وفيه إشارة الى أن ترتب الجزاء على الشرط جعل على لاعتقالي ولا شرعي ولا علقاً فانك اذا قلت ان دخلت الدار فأنت حرّ كان ترتب الحرّ به على الدخول بالتزام المتكلم وجعله لا باستلزامه إياه عقلاً أو شرعاً أو عادة (قوله ولا يجوز أن يتعلّق الخ) نفوس هاتان التعلّقتين وان لم يكن مستقبلًا بحسب ذاته لانه جعل شيئاً متعلقاً على شيء وهو حاله الا انه مستقبل من حيث متعلقه أعني المعاق والمعلق عليه في المانع من جواز التعلّق به العلم باستقباليته من حيث متعلقه

أعني أن يكون كلتا الجملتين أو أحدهما اسمية أو كلا الفعلين أو أحدهما ماضيا ولا يخالف ذلك لفظا

(قوله أي من إن وإذا) بيان لكل الثانية (قوله يعني الشرط والجزاء) بيان للجملتين اللتين هما بيان لكل الأولى وحاصل المعنى ولاجل أفادتنا وإذا ما تقدم كانت كل جملة من جملتي الشرط والجزاء المتبوعين لكل واحد من إن وإذا فعليه استقبالية بأن تصدر بالمضارع فيقال فيهما مثلا إن نجح أكرمك وإذا نجح ما كرمك فلا تكون واحدة منهما اسمية ولا ماضوية (قوله أما الشرط) أي أما اقتضاء العلة ليكون جملة الشرط فعلية استقبالية (قوله فلا فإنه مفروض الحصول في الاستقبال) أي لانا أفدنا في التعليق أنه هو الذي إذا حصل في الاستقبال حصل غيره (قوله فيمتنع ٥٦) نبوته أي الذي هو مفاد الاسمية وقوله ومضيه أي الذي هو مفاد الماضوية وقد يقال

اقتضاء العلة الاستقبالية جملة الشرط مسلم وأما اقتضاؤها بالفعلية فلا لجواز أن تكون جملة الشرط اسمية استقبالية من حيث خبرها لتكونة فلا يجوز زيد ينطق فانها تفيد الاستمرار التجديدي وأجيب بأن الجملة الاسمية من حيث هي اسمية لا تدل على حدث ولا تجددا شأنها أن تدل على خبر الثبوت والحصول فلذا اشترط في الجملة الشرطية كونها فعلية (قوله وأما الجزاء) أي وأما اقتضاء العلة لا يكون جملة الجزاء فعلية استقبالية بقوله ويمتنع تعليق حصول الحاصل أي قيامه أو الان على حصول ما يحصل في المستقبل هذا وما ذكره من الامتناع ظاهر أن كان معنى تعليق الجزاء على الشرط أن الشرط إذا حصل يحصل الجزاء بعده ولكن لا نسلم أن هذا معنى التعليق بل معناه جعل الشرط سببا في حصول الجزاء وإذا كان كذلك فيقال أنه لا مانع من كون

بيان في سببها ما يحصل الآن كما إذا قلت إن كان زيد يبرأ غدا فنحن نفرح الآن وقد يقال تمتع أن يكون الفرح الحاصل الآن مسببا عما يحصل في المستقبل وهو البرء بالفعل بل هو مسبب عن شيء حصل الآن وهو اخبار الصادق بأن البرء يحصل في المستقبل ولو شك أن هذا سابق على الفرح فعني التركيب حيث أن ثبت أن زيدا يبرأ في المستقبل فنحن نفرح الآن (قوله ولا يخالف ذلك) أي ما ذكر من كون كل من جملتي الشرط والجزاء فعلية استقبالية بأن تكون الجملتان غير فعليتين أو غير استقباليتين في نظرهما ومن جهة لفظهما لا يقال برده عليه قوله الآتي وقد تستعمل في غير الاستقبال الخ فإنه إذا جاز استعملها لفظا لا غير مكتبة لم يصح قوله ولا يخالف ذلك الاسمكة ولم يصح التعليق بقوله لا تمتنع مخالفة الخ لانا نقول الكلام هنا حيث أريد الاستقبال بدليل أن هذا

فعلية استقبالية) أي ليطهر بذلك موضوعها الاستقبالية ولم تكن اسمية دلالتها على الثبوت وهو غير الاستقبال وقوله استقبالية يعني أنها بلفظ المضارع ولا يعني أنها مستقبلية المعنى لأن ذلك أمر لا يخالف أبدا الاسمكة ولا غيرها ولوا جئنا بلفظ الاستقبالية كان أحسن لأنه أعيا يستعمل في القيل الدال على المستقبل سواء كان مضارعا أم لا ص (ولا يخالف ذلك لفظا)

لا بيان في سببها ما يحصل الآن كما إذا قلت إن كان زيد يبرأ غدا فنحن نفرح الآن وقد يقال تمتع أن يكون الفرح الحاصل الآن مسببا عما يحصل في المستقبل وهو البرء بالفعل بل هو مسبب عن شيء حصل الآن وهو اخبار الصادق بأن البرء يحصل في المستقبل ولو شك أن هذا سابق على الفرح فعني التركيب حيث أن ثبت أن زيدا يبرأ في المستقبل فنحن نفرح الآن (قوله ولا يخالف ذلك) أي ما ذكر من كون كل من جملتي الشرط والجزاء فعلية استقبالية بأن تكون الجملتان غير فعليتين أو غير استقباليتين في نظرهما ومن جهة لفظهما لا يقال برده عليه قوله الآتي وقد تستعمل في غير الاستقبال الخ فإنه إذا جاز استعملها لفظا لا غير مكتبة لم يصح قوله ولا يخالف ذلك الاسمكة ولم يصح التعليق بقوله لا تمتنع مخالفة الخ لانا نقول الكلام هنا حيث أريد الاستقبال بدليل أن هذا

فهي وان اكرمته وان اكرمته وان اكرمته وان تكرمني اكرمته وان تكرمني فانك تكرمه وان اكرمته وان اكرمته  
 أمس الالكنة ما

مرتب على قوله سابقا وليكونه التعليق أمر بغيره في الاستقبال الخ وقوله وقد تستعمل الخ حيث أريد غير الاستقبال فهو مسألة أخرى  
 اه سم (قوله الالكنة) أي الالفائدة وذلك لأن ظاهر الحال يقتضي مراعاة الموافقة بين اللفظ والمعنى فلا يعدل عن الموافقة المذكورة  
 الالكنة والعذول عنها بالالكنة ممنوع في باب البلاغة (قوله اسمية) راجع لقوله أو أحدهما أو قوله أو فعلية ماضوية راجع لكل  
 من الأمرين وأورد عليه أن جملة الشرط لا تكون الأفعلية والجواب أن بعض النحويين كالأخفش جواز كون شرط إذا جملة اسمية  
 كما في إذا السماء انشقت فلعل الشارح نى كلامه على ذلك أو أراد بقوله أو أحدهما أحد اسميها وهو جملة الجزاء (قوله فالمعنى على  
 الاستقبال) أي فالمعنى لا يمكن المخالفة فيه بخلاف اللفظ فإنه (٥٧) قد يتخالف الالكنة (قوله حتى أن قولنا الخ)

مبالغة في كون المعنى على  
 الاستقبال فكانه قال  
 فالمعنى على الاستقبال حتى  
 في هذا المثال التوهم فيه  
 عدم الاستقبال بسبب  
 التقييد بالآن والامس  
 ولما كان ظاهر الجملة  
 انهم ماضويين لفظا  
 ومعنى احتج فيهما لهذا  
 التأويل لثلاث قواعد  
 (قوله ان فتد) أي إن  
 قد كرامك إياي الآن  
 وعن به على فاعتدبا كرامى  
 إياك أمس أي فاعتدوا من  
 به فالاعتداد الواقع شرطا  
 وجزاء استقبالي والآن  
 والامس ظرفان للاكرام  
 لا الاعتداد وقوله فاعتد  
 الخ هو بصيغة المضارع  
 أو الأمر بناء على ما جوزه  
 الشارح من كون الجزاء  
 قد يكون انشاء بلا تأويل

الالكنة) لا تمنع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة وقوله لفظا إشارة إلى أن الجملة وإن جعلت  
 كأنها أو أحدهما اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى أن قولنا أن كرمته الآن  
 فقد كرمته أمس معناه أن اعتدبا كرامك إياي الآن فاعتدبا كرامى إياك أمس وقد تستعمل إن في  
 غير الاستقبال قياسا مطردا مع كان نحو وإن كنتم في ريب مما كرم  
 (الالكنة) أي فائدة وإنما امتنع المخالفة حتى في لفظ الجملة لأن الدلالة على المعنى بما يطابقه  
 هو مقتضى الظاهر ومخالفته بلا فائدة ممنوعة في باب البلاغة وأشار بقوله لفظا إلى أن الكلام أعاد  
 في المخالفة في اللفظ وأما المعنى حيث أريد إجراءه وإذا على أصلهما فلا يتصور فيه التخالف أصلا  
 وإنما يتصور فيه حيث أخر جتماع أصلهما على ما ذكر الآن فإذا كان الكلام في المخالفة اللفظية  
 فعلى تقدير وقوع الالكنة كأن تكون الجملة ماضوية أو أحدهما أو تكون الجزاء اسمية  
 فالمعنى على الاستقبال الذي هو الأصل فقوله مثلا أن تكرمني اليوم فقد كرمته بالامس معناه أن  
 تعتد على كرامك اليوم فاعتد عليك كرامى إياك أمس والسري العدول في نحو هذا المثال إلى الماضي  
 في الجواب ذكر المعتد به الذي هو أبلغ في الردمع ما فيه من الأغضاء عن ذكر لفظ الاعتداد الموحش ولما  
 قصد ذكر المعتد به وهو ماضى ذكر بلفظ المضى المناسب وكذا قوله تعالى وإن يخذلوك فقد كذب رسل  
 من قبلك المعنى وإن يخذلوك فاعبر وذكر تكذيب الرسل الماضى بلفظ المضى المناسب له لقصد ذكر  
 (الالكنة) ش مخالفة ذلك تكون بأحد أمرين الأول أن بقا ماضيين لفظا يشيران إلى ما إذا أتى  
 بفعل الشرط ماضيا لفظا كان معناه الاستقبال وما ذكره من كون فعل الشرط والجواب مستقبليين  
 هو مذهب الجمهور وذهب المبرد إلى أن فعل الشرط إذا كان لفظا كان ببق على حاله من الماضى لأن كان  
 مجرد عنه للدلالة على الزمان الماضى فلم تغيرها أدوات الشرط وجعل منه قوله تعالى إن كنت قلته  
 فقد علمته إن كان قيضه والجمهور على المنع وتأولوا ذلك كله إيماء على التبيين أو غير ذلك وكذلك الجواب  
 لا يكون الامستقبلا ومن العجائب أن ابن مالك لا يجوز أن يكون فعل الشرط ماضى المعنى بكان

(٨ - شروح التلخيص ثانياً) وذلك لأنه لما كان الغرض من الجزاء بيان ما يترتب على الشرط مع  
 كونه أمرا للدلالة على الحدث في الاستقبال فيجوز أن يترتب على الشرط بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون  
 انشاء (قوله وقد تستعمل إن في غير الاستقبال) أي وهو الماضى حقيقة أى لفظا ومعنى وذلك فيما إذا قصد بها تعليق الجزاء على  
 حصول الشرط فى الماضى ولا يقال هذا بناء على قوله سابقا أما الشرط فلا يشترط حصوله في الاستقبال لأننا نقول هذا فيما إذا  
 استعملت إن للتعليق في المستقبل كما هو الغالب وأعلم أنه كما أن قد تستعمل في غير الاستقبال قد تستعمل إذا الماضى نحو حتى إذا  
 ساوى بين الصدفين ولا استمرار نحو وإذا القوا الذين آمنوا قالوا آمنا (قوله وان كنتم في ريب) فيه إنداء كان المعلق عليه حقيقة هذا  
 الفعل فهو مشكل لأن المعلق مستقبلي ولا يمكن تعليقه بالماضى وإن كان التقدير وإن ثبت في المستقبل كونكم من تابين فيما مضى فأتوا  
 بسورة الخ كانت إن لم تستعمل حقيقة لأمع المستقبل وقد يجاب باختصار أن الالآن في الكلام حذف أى وإن كنتم في ريب فيما مضى  
 واستمر ذلك الريب لوقت الخطاب فأتوا بسورة أى فأنتم مطالبون بما تزيلوه وهو المعارضة المفيدة للجزم العلم بأن المأمور بطاب المعارضة



هو المرتاب في الحين لا الذي سبق منه الرب وهو الا كرمؤمن (قوله وكذا اذ ايجي عنها) أي بان وقوله في مقام التأ كيد أي تأ كيدا الحكم (قوله بعدد او الحال) اعلم أن العامل في هذه الحال وصف مأخوذ من الكلام أي زيد متصف بالخل حال كونه مفروضا كثر ماله وقول بعضهم العامل فيها المشتق الذي اشتمل عليه الكلام فيه نظر اذ لا يطر ذلك فقد لا يكون في الكلام مشتق نحو زيدا أو أساء أخوك (قوله لمجرد الوصل) أي وصل ما بعده وهو الجلة الحسية بما قبلها وهو صاحب أي ربط به ثم ان المراد ان الوصل مع الواو لا أنهم مفيدة للوصل وحدها (قوله والربط) عطف تفسير (قوله دون الشرط) أي التعليق أي وحينئذ فلا يكون لان هذه جواب لانه لا يكون لها جواب الا اذا أريد بها التعليق وهذا قد (٥٨) انسخت عن التعليق للوصل والربط واذا علمت أن إن هذه لا تحتاج

وكذا اذا جى عنها في مقام التأ كيد بعدد او الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعرو ووان أعطى جاه الشيم وفي غير ذلك قليلا كقوله فيا وطني ان فاني بلسابق \* من الدهر فلينعنم لسا كنك البال

ما يتسلى به ويحمل على الصبر وأشعر تقدير الجواب في الآية الكريمة ان الجواب يجوز ان يكون انشاء بخلاف الشرط لانه مقدر الحصول فلا يكون انشاء وأما الجواب فلما كان الغرض منه بيان ما يترتب على الشرط صح كونه أمر الدلالة على حصول الحدث في الاستقبال فصحت ترتيبه على الشرط ولكن اذا بنى على مفاد الكلام الذي فيه الشرط والجزاء بط أمر بأمر بحيث يترتب أحدهما على الآخر عند حصوله وجب تأويل جملته الجواب بالخبرية فان دلالة الأمر مثلا على الحصول في المستقبل انما ذلك باعتبار المصطلح وأما نفس الطلب الذي هو الجواب هو طى لا يترتب له على الشرط الاستقبال أصلا فاذا قبل على هذا ان وقت فتكلم فالعنى ان وقت فالطلب منكم الكلام ولا يترتب انشاء طلب الكلام الذي حصل الآن على القيام وانما يترتب عليه كونه مطلوباً بتحصيل الكلام فالمستقبل في الحقيقة إيجاد الكلام وكونه مطلوباً بنفسه وذلك معنى خبري لا طلبك أنت الآن نعم ان بنى على ان الشرط قيد في الجواب صح كونه انشاء ولكن لا يعلل حينئذ بكونه دالا على ما يترتب اذ لا يترتب هناك انشاء طلب شئ مقيد بشرط فتأمل ثم ما ذكرنا من كون التعليق حصولا للحصول في ولا غيرها ثم يجوز ان يكون فعل الجواب ماضى اللفظ والمعنى مقرونا بالاقام مع قد ظاهرا ومقدرة كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وقوله تعالى ان كان قيصة قدم من دبر فكذبت وكيف يتصور ان يكون الشرط مستقبلا والجواب ماضيا فيلزم حينئذ تقدم المشروط على الشرط وهو محال عقلا والصواب تأويل ذلك كله على حذف الجواب أو غيره الأنا تأويل على حذف الجواب مشكلا في نحو ان يسرق فان البصريين لا يجوزون حذف الجواب اذا كان فعل الشرط مضارعاً مجزوماً واعلم انه قد وقع في عبارة الزمخشري في قوله تعالى أينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع الشاذة يجوز ان يحمل أينما تكونوا على أينما كنتم فيه يكون كقول زهير وان تأمل خليل يوم مسغبة \* يقول لا تأبى ما ولا حرم وفهم الشيخ أبو حيان منه انه أراد ان الجواب محذوف فرد عليه بما ذكرناه وفي ردّه نظر لان الزمخشري قد اعترض عن ذلك بان قال انه حمل تكونوا على كنتم فهو لا يسلم ان فعل الشرط المضارع المحمول على

الجواب فهي خارجة عما نحن بصددده وهو ان الشرطية لان جملة ان هذه حالية لشرطية (قوله زيد وان كثر ماله بخيل) أي زيد بخيل والحال ان ماله كثر أي انه بخيل في حال كثر ماله ولا شك ان هذا تأ كيدا للخل لانه اذا ثبت له الخل حال كثر المال دل على ملازمة الخل له وأنه لا ينفك عنه (قوله وفي غير ذلك) أي وقد تستعمل ان في غير الاستقبال مع كونها الشرطية في غير ما ذكر من الامرين السابقين قليلا (قوله كقوله) أي قول أبي العلاء المعري فيا وطني الخ وهذا البيت من قصيدة مطلعها مغنى اللوى من شخصك اليوم أطلال وفي النوم معنى من خيالك محلال وبعد البيت المذكور في الشرح

فان استطعت أتيتك في الخمر زائرا \* وهما تلى يوم القيامة أشغال وقوله ان فاني أي ان فوتني وقوله من الدهر بيان للسابق والباقي في قوله بك عني في أي ان فوتني من السكني فيك دهر سابق على حد قوله تعالى وما كنت بجانب الغربي وقوله فلينعنم بفتح العين على مصيغة المبني للفعل لكن بمعنى المبني للفعل كذا ذكر بعضهم والذي ذكره شيخنا العلامة العدوي انه بفتح الهمزة والعين ناقلا ذلك عن كتب اللغة والبال بمعنى القاب والمعنى فليجعل قلبه متمما وجواب ان محذوف أي فلا نوم على لاني قد تركتك كرهامن غير عيب فيك دل عليه قوله فلينعنم لسا كنك البال ومعنى البيت انه ان كان زمن سابق من الدهر فوتني على الآفاة والسكنى في وطني ولم يتركك الاقامة فيه وتولاه غيري فلا نوم على لاني تركته من غير عيب فيه وحينئذ فليطلب نفس ذلك الساكن ولينعنم بالواو والغرض من ذلك اظهار التحسر والتعزى على مفارقة الوطن والشاهد في قوله ان

ثم أشار الى تفصيل النكتة الداعية الى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله

الاستقبال هو الاصل فيه او عند ارادته بالحكم ما تقدم وقد تستعمل في غير ذلك الاصل فتدخل على الماضي حقيقة وبقاس دخولها على الماضي ان كان الفعل الذي دخلت عليه كان وذلك كما في قوله تعالى وان كنتم في ريب وان كنتم في شك كما تقدم ولا يقال ان كان المعنى ان يتبين منكم انكم مرتابون قبل فافعلوا كذا فهو تعليق على مستقبل وان كان المعنى ان حصل منكم الرب فافعلوا كذا كما هو الظاهر لزم تعليق مستقبل على ماض وهو غير صحيح لاننا نقول لا مانع من تعليق مستقبل على ماض أما على الجواب هو المفيد في التركيب والشرط قيد ويكون التقدير في الآية الكريمة افعلوا كذا بقيد حصول الرب منكم فيما مضى فظاهر لان التقيد بالماضي صحيح لجهة ان يقال أكرم زيداً ان كان أكرمك أمس على معنى انك ما موبى بالاكرام لم يبق يدب يد كونه سبق منه الاكرام مع ان الفعل في الآية على تقدير الاستمرار الى وقت حصول الجواب وأما على المعتمد من أنه ربط وقوع بوقوع فليس من شرطه الالتزام بالوقوع بل كون أحدهما هو الشرط ان وقع فلا اثر واقع ولو في غير زمنه فالقيد بران حصل منكم ريب فيما مضى يعني واستمر الى وقت الخطاب فانتم مطالبون بما ينزله وهو طلبكم المعارضة المفيدة لجهزكم وانما قلنا يعني واستمر لعل بأن من أمر بطلب المعارضة هو المرتاب في الحين لا الذي سبق منه الرب وهو الان مؤمن فليفهم وكذا يطرده كون الفعل مع ان ماضياً ان أريد مجرد الربط بشئ في الجملة وذلك حيث ترد الجملة بعد واو الحال لا فائدة التأكيدي بحالة اغتياية كقولك زيد انتم وان أعطى جاها وبجئيل وان أعطى مالا أى هو موصوف باللوم ولو في حال إعطاء الجاه وبالجئيل ولو في حال إعطاء كثرة المال ولكن هذه لا تحتاج الى الجواب على المختار فهي خارجة عما نحن بصددده وهى ان الشرطية لان جملة ان هذه طالية لشرطية وربما ورد دخولها على غير كان وهو ماض على وجه القلة كقوله

فيا وطني ان فاتني بك سابق \* من الدهر فليتعم اساكك البال

ومعنى البيت انه ان سبق زمان غلب على وقوت عنى سكتى وطنى وتولاه غيرى فليتطب نفس ذلك الساكن وليتعم بالاجواب الشرط محذوف أى فلا لوم على فقد تركت كسك كرهان غير ابقاعك

الماضى لا يحذف جوابه وليس في كلام غيره تصريح بذلك ثم انه لم يذكر ان الجواب محذوف فجاز ان يكون فرعه على جواز \* ان يصرح أخوك تصرع \* جوابا مع كونه مرفوعا كما هو أحد المذهبين فيه والسرفى كون جملة الشرط والجواب فعليتين مستقبليتين ان الماضى محقق وجوده أو عدمه فان قلت قوله سبحانه وتعالى انا أحللكم آرزوا حلك الى ان وهبت وقع فيه أحللكم المنطوق به أو المقدر على القوانين جواب الشرط مع كون الاحلال قد عفا فهو ماضى قلت المراد ان وهبت فقد حلت بجواب الشرط بالحقيقة الحل المفهوم من الاحلال لا الاحلال نفسه وهذا كما أن الظرف من قولك قم غدا ليس هو فاعل الامر بل للقيام المفهوم منه والامر الثاني الذى باقى على خلاف ذلك أن تأتي جملة الجواب اسمية كقوله تعالى أفان مت فهم الخالدون وانما كان على خلاف الاصل لان الاسم دال على الشبوت والتحقيق والتعليق بنا في ذلك \* واعلم أن كلامنا فعلى الشرط والجواب قد يكون ماضيا لفظاً أو مضارعا مثنياً أو منفياً فيحصل من مجموع الفعلين تسعة أقسام كما جاز الألف في كون فعل الشرط مضارعا مع كون فعل الجواب ماضيا لا فاعله جماعة وجوز ابن مالك استبدالاً بقول عائشة رضى الله عنهما متى بقم مقامك رقى وأحسنها المشاكلة بينهما وأحسنها أن يكونا مضارعين لظهور تأثير عمل ان فيهما ماضيين للشاكلة في عدم التأثير ثم أن يكون الاول ماضيا والثاني مضارعا

فاتنر فانها مستعملة في  
الماضى لفظاً ومعنى بقلة  
(قوله الى تفصيل النكتة)  
أى الى تفصيل سبب  
النكتة فهو على حذف  
مضاف وذلك لانه لم يذكر  
الانكتة واحدة وذكرها  
أسباباً عدة على ما ذكره  
الشارح كما سيظهر لك  
لأعلى ما ذكره الزاعم

مثل ابراز غير الحاصل في صورة الحاصل لما لقوة الاسباب المتأخذة في وقوعه كقولك ان اشترينا كذا حال انعقاد الاسباب في ذلك

(قوله كبراز) أي اظهر وقوله غير الحاصل وهو الامر المستقبل (قوله في معرض الحاصل) معرض كـ مجداً لموضع عرض الشيء أي ذكره وظهوره وموضع الذكر (٣٠) والظهور للشيء عبارة عن اللفظ الدال عليه فهو مكان اعتباري

(كبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب) المتأخذة في حصوله فنحو ان اشتريت كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء

بعب دل عليه قوله فلم يتم لسا كذا البال والغرض التحسر على مفارقة الوطن \* ثم لما ذكر أن التعبير في جهة الشرط والجواب بصيغة المضارع حيث أريد استعماله في الأصل وهو الاستقبال هو اللازم أصالة وأنه لا يعدل عن ذلك الا لتسكئة أشار الى تفصيل التسكئة في ذلك بالمثال فقال (كبراز) أي اظهر (غير الحاصل) وهو المستقبل (في معرض) كـ مجداً لموضع فيه الشيء ويظهر فيه أي في صورة (الحاصل) وهو الماضي ولما كان ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل حاصله التعبير عن المستقبل الذي لم يحصل بما يشعر بحصوله وهو أمر جلي يحتاج الى بيان سره بطابق الحال لان تزيل الشيء منزلة غيره فيعطى حكمه يحتاج الى بيان السبب أشار الى العلل في ذلك فقال انما يبرز غير الحاصل في معرض الحاصل (لقوة الاسباب) المتأخذة في حصوله أي المجتمعة فيه بحيث أخذ بعضها ببعض فبعض فان الشيء اذا تقوت أسبابه بعد حصوله بمرئيه بمره في صورة الحاصل وذلك بطابق المقام لما فيه من تأنيس النفس بحصوله والاشهاد بأن حكمه حكم الواقع لطيف بذلك وقت مخاطب والمتكلم كما يقال عند انعقاد اسباب الاشتراء من حضور سوق الساعة الذي كثر فيه مع قلة المشتريين ومع وجود الثمن ورغبة البائعين في البيع ان اشترينا كذا كان

لان فيه الانتقال من عدم التأثير الى التأثير والاقسام التسعة في الحسن على هذا الترتيب الاول ان يقيم زيد يقيم عمرو الثاني ان لم يقيم زيد لم يقيم عمرو وحسنه على ما بعده لسا كة وليكونه فعلاً مضارعاً في اللفظ فهو موافق لمعنى الاستقبال \* الثالث ان قام زيد قام عمرو \* الرابع ان لم يقيم زيد لم يقيم عمرو \* الخامس ان لم يقيم زيد قام عمرو \* السادس ان قام زيد لم يقيم عمرو \* السابع ان قام زيد لم يقيم عمرو \* الثامن ان يقيم زيد قام عمرو \* التاسع ان يقيم زيد لم يقيم عمرو وأخذ المصنف في تعداد اسباب مجي فعل الشرط ماضى اللفظ فذكر منها ان يجعل غير الحاصل للحاصل وهذا الجعل مقتضى ظاهر اللفظ لافي نفس الامر فان الفرض ان الفعل مستقبل المعنى ولو قال لا يهاجم جعل غير الحاصل كالحاصل لكان أحسن ومثل ذلك بقوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت نعيماً \* ومنها ان يقصد تفاؤل المتكلم بوقوعه فيه بمرئيه بلفظ الماضي أو لاظهار المتكلم رغبته في وقوعه فنحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام \* وقوله لان الطالب اذا عظمت رغبته في أمر يكثر تصويره اياه فربما يحيل اليه حاصله وفيه نظر لانه يقتضي ان يكون الفعل حينئذ ماضى المعنى وليس كذلك ولا هو مراده \* وقوله وعلية ان أردن تحصناً مثال لاظهار الرغبة فالمصنف لف قسمي التفاؤل واظهار الرغبة ثم نشر مثلهما وقد بقى التخيل حتى ان الانسان يغلط حسه كقول المعري

ما سرت الا لطيف منكم يعجبني \* سرى أمي وتأو بيا على أثرى

الطيف الخيال والتأوب السير ثم هارما مشق من الأوب وهو العود لان الغالب انهم يسيرون لا يلاو بأوتن الى منازلهم نهرا قال السكاكي وقد يؤتى بالماضي لارادة التعريض وهو ان يخاطب واحدا ويراد غيره

انعقاد أي اجتماع وانتظام اسباب الاشتراء والحال أنه لم يحصل بالفعل وهو ظرفي للقول (أو) المقدراً أي نحو قولك ان اشتريت في حال الخ أو تقول ذلك في حال الخ والمراد بأسباب الاشتراء حضور سوق السلعة التي كثر فيه مع قلة المشتري ووجود الثمن ورغبة البائعين في البيع فاذا وجدت هذه الاسباب عد الشراء الذي لم يحصل حاصله بمرئيه بمره في صورة الحاصل

وإما لان ما هو الوقوع كالواقع كقولك ان مت كان كذا وكذا كاسبق ولما للتفاوت ولما لظهور الرغبة في وقوعه

(قوله أو كون ما هو الوقوع) أي ما هو كمثل الوقوع كالواقع في الماضي يعني انه يعبر بالماضي عن المعنى المستقبل في جملة الشرط لقصد ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل ليكون ذلك المعنى الاستقبالي شأنه الوقوع فهو كالواقع في ترتيب ثمره الوقوع في الجملة على كل منهما نحو ان مت كان كذا وكذا (قوله عطف على قوة الاسباب) أي (٦١) فالعنى انه يبرز غير الحاصل في صورة الحاصل

لقوة الاسباب أو ليكون المعنى الاستقبالي شأنه الوقوع فهو كالواقع أو للتفاوت الخ فالنكتة التي ذكرها المصنف للعدول عن المضارع الى الماضي واحدة تعددت أسبابها واعترض على ما ذكره الشارح من العطف بانه من عطف العام على الخاص وذلك لان كمثل الوقوع الجولته إما لقوة أسبابه المتأخذة فيه وإما لاهل بوقوعه من جهة أخرى وعطف العام على الخاص وكذا عكسه لا يجوز أو لا أن يجاب بحمل الأول على ما يمكن تخلفه لما منع كالشراء فانه يمكن تخلفه عند اجتماع أسبابه لما منع وحل الثاني على ما لم يمكن تخلفه كافي الموت وحينئذ فهو من عطف المغاير (قوله على ما أشار اليه) أي المصنف في قوله الآتي فان الطالب الخ فان محصله بيان أن في اظهار الرغبة تقدر غير الحاصل حاصلًا وتخييله كذلك ولو كان

(أو كون ما هو الوقوع كالواقع) هذا عطف على قوة الاسباب وكذا المعطوفات بعد ذلك لانها كلها عمل لابرار غير الحاصل في معرض الحاصل على ما أشار اليه في اظهار الرغبة ومن زعم أنها كلها عطف على ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل فقد سهوا وبينا (أو التفاؤل أو اظهار الرغبة في وقوعه)

كذا (أو) (الكون ما هو الوقوع كالواقع) أي يعبر بالماضي عن المستقبل في جملة الشرط لقصد ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب أو ليكون المعنى شأنه الوقوع فهو كالواقع في ترتيب ثمره الوقوع في الجملة على كل منهما فاقوله أو ليكون معطوف على قوله قوة وهو من عطف العام على الخاص لان كون الشيء للوقوع إما لقوة الاسباب المتأخذة فيه وإما لاهل بوقوعه من جهة أخرى فاذا كان الشيء من شأنه الوقوع نزل منزلة الواقع فيعرض الحاصل لأنه أنسب بالمقام لمثل ما تقدم في القوة ان كان مرغوبًا وان كان غير مرغوب فمناصب المقام لمثل أن في اظهاره كذلك ما يقتضي الاستعداد لتزوله أو يقتضي الارهاب مثلاً وقد تبين مما بيننا من ترتيب ابراز عليه كالقوة أنه من علل ابراز وما يلائمه ذلك ابراز لوجه آخر مستقل حتى يعطف عليه ويكون قسيمه ويكون مثل هذا يقرر فيما بعده من المعطوفات كما يشهد اليه المصنف في بعضها فنزعم انه معطوف على ابراز على أن يكون وجهها آخر مستقلاً عنه فقد تعسف لفظاً ومعنى (أو التفاؤل) أي يبرز غير الحاصل في معرض الحاصل في جملة الشرط لما في ذلك ابراز من التفاؤل الذي هو أن يذكر ما يسميه السامع فان مخاطب اذا كان يتجنى شيئاً فعبره عنه بما يشعر بحصوله وهو معنى ابرازه في معرض الحاصل أدخل عليه ذلك ابراز السرور فيكون بذلك مناسباً للمقام وبأى الان مثله (أو اظهار الرغبة في وقوعه) أي يبرز غير الحاصل في معرض الحاصل لاجل اظهار المتكلم الرغبة في وقوع ذلك الشرط بسبب ذلك ابراز الحاصل بالتعبير بالماضي في الاستقبال وذلك

نحو اني أشركت فان قلت أي مناسبة في ذلك للفظ الماضي قلت لان مخاطب اذا علم من نفسه انه ليس بذلك الوصف ووجد الفعل ما ضياء علم انه تعرض لغيبه عن وقع منه في الماضي لا يقال المقصود التعريض عن يقع منه الشرك ما ضياء أم مستقبلاً لاننا نقول تحذير من وقع في الشرك هو أشد عناية لازالة المفسدة الحاضرة فان قلت ما الذي صرف هذا الخطاب عن ان يراد به النبي صلى الله عليه وسلم قلت لان الاصل في ان دخوله على الممكن والشرك في حقه صلى الله عليه وسلم مستحيل شرعاً فعلناه خارجاً عن الاصل فنزلاً للاستحالة الشرعية منزلة الاستحالة العقلية ولا سيما والفعل بصيغة المنى التي لا تستعمل غالباً في المتوقع فان قلت قولكم المراد غيره هل تعنون به ان ضمير الخطاب المفرد يستعمل في الغائب مجازاً فلا يكون النبي صلى الله عليه وسلم مخاطباً في الصورة لا في المعنى قلت لا بل

العطف على ابراز لما أتى هذا البيان وقوله على ما أشار اليه متعلق بقوله لانها كلها عمل الخ (قوله فقد سهوا وبينا) أي من وجوه الأول انه خلاف ما أشار اليه المصنف في اظهار الرغبة من أنها أي المعطوفات علل لابرار الثاني أن ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل يشتمل عليه كل ما بعده وحينئذ فلا يصح أن يكون قسيمه الثالث أن التفاؤل لا يحصل بمجرد الخالق قبل لا بد من تنزيل غير الحاصل منزلة الحاصل لذلك (قوله أو التفاؤل) أي من السامع أي انه يبرز غير الحاصل في معرض الحاصل في جملة الشرط لما في ذلك ابراز من التفاؤل الذي هو ذكر ما يسميه السامع وذلك لان مخاطب اذا كان يتجنى شيئاً فعبره عنه بما يشعر بحصوله وهو معنى ابرازه في معرض الحاصل أدخل عليه ذلك ابراز السرور (قوله أو اظهار الرغبة) أي من المتكلم أي انه يبرز غير الحاصل في معرض الحاصل لاجل اظهار المتكلم الرغبة في وقوع ذلك الشرط بسبب ذلك ابراز الحاصل بالتعبير بالماضي عن المستقبل

نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام فان الطالب اذا تابعت رغبته في حصول أمر يكثر صورته اياه فربما يخيل اليه حاصله وعليه قوله تعالى ولا تكرهوا فتيانكم على البغاء

(قوله أي وقوع الشرط) يجوز عود التعمير على غير الحاصل والمعنى واحد (قوله فهو المرام) بوزن مكان وضمير فهو للظفر أي فالظفر بحسن العاقبة هو المرام (قوله يصلح مثالا لتفأول) أي على جعل ضمير ظفرت مفتوحا لمخاطب وقوله واطهار الرغبة أي على جعل التعمير ضمير ومما للتكم كذا ذكر بعضهم وعبارة النبي ان ظفرت على صيغة التثنية مثال لاطهار الرغبة وعلى صيغة المخاطب مثال لهما اهـ (قوله فان الطالب الخ) هذا على المذكور اظهره (٦٣) الرغبة على لابرار غير الحاصل في معرض الحاصل وهي

أي وقوع الشرط (نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام) هذا يصلح مثالا لتفأول واطهار الرغبة ولما كان اقتضاء اظهار الرغبة لابرار غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج الى بيان تأشيره اليه بقوله (فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول أمر يكثر صورته أي الطالب اياه) أي ذلك الامر (فربما يخيل) ذلك الامر (اليه حاصله) فيعبر عنه بلفظ الماضي (وعليه) أي على استعمال الماضي مع ان لاطهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتيانكم على البغاء

(نحو) قولك (ان ظفرت بحسن العاقبة فهو) أي فذلك الظفر هو (المرام) أي المراد والتاء في ظفرت يحتمل أن تضبط بالضم للتشكيك فيكون مثالا لاطهار الرغبة أو بالنسخ للمخاطب فيكون مثالا لتفأول ويحتمل على بعد أن يكون مثالا لهما بأحد الضبطين فقط أما كون الابراز لاجل افادة التفأول فقد تقدم بيانه وان الكلام به يكون مناسبا للمقام وهو ظاهر وأما كونه لاجل اظهار الرغبة فيوقف على استلزامه اياه وفيه خفاء ما واذك اشار الى وجه اقتضاء اظهار الرغبة لذلك الابراز فقال (فان الطالب) أي الراغب (اذا عظمت رغبته في) حصول (أمر) من الامور (يكثر صورته اياه) أي يكثر تصور ذلك الطالب لذلك الامر (فربما يخيل اليه) أي يخيل ذلك الامر لذلك الطالب (حاصله) لما تقرر من ان الاتصال الروحاني كثير ما يتوهم كونه جسمانيا فاذا تخيل حاصله خياله يعبر عنه بلفظ الماضي فنقر من هذا ان من أسباب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اظهار الرغبة وانما فهم اظهار الرغبة من ذلك الابراز بواسطة ما تقرر ان الراغب في الشيء كثيرا ما يعبر بلفظ الماضي عن الاستقبال لكثرة التصور والموجب لتخيل الوقوع المقتضى لذلك التعبير والغرض من اظهار الرغبة إما استدعاء الامتثال أو الاعطاء أو الاعانة على المراد ونحو ذلك فتأمل في هذا الخلق فان ما ذكره المصنف لا يفي بالمراد وما قررناه مبين له والله الموفق بعنه (وعليه) أي وعلى استعمال ان مع الماضي مع أن الاصل المضارع لابرار غير الحاصل في معرض الحاصل لقصد اظهار الرغبة في الحصول بيجري قوله تعالى ولا تكرهوا فتيانكم أي اماءكم على البغاء أي الزنا

النبي صلى الله عليه وسلم خوطب لفظا ومعنى ولكن أريد بخطابه افادة لازمه وهو ان غيره اذا أشرك بحط عمله فهو من نوع الكناية كفولنا زيد طوبى ل الخاد فالنبي صلى الله عليه وسلم مراد في الآية الكريمة استعمالا وغير مراد في افادة كاسترى تحفة في الكناية لا يقال فيلزم من كونه صلى الله عليه وسلم مراد بالضمير ان يكون الشرك بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم هو المراد لانا نقول هو من نوع

علة غائبة ان أقيمت على ظاهرها لان اظهار الرغبة متأخر عن الابراز وعلة فاعلية ان أريد قصد اظهارها لتقدمه على الابراز المذكور (قوله في حصول أمر) أي في المستقبل (قوله يكثر صورته) يفتح حرف المضارعة وضم ثالته وتصوره بالرفع فاعل كذا ضبطه بعض مشايخنا وهذا غير متعين بل يصح ضم حرف المضارعة وكسر ثالته ونصب تصورته على أنه مفعول أي يكثر من حصول صورته في ذهن (قوله فرعا) أي بسبب الكثرة المذكورة رجعا الخ وهي هنا التكمير (قوله يخيل اليه) أي الى ذلك الطالب الذي عظمت رغبته وقوله حاصله أي في الماضي وهو حال وقوله فيعبر عنه الخ أي وهذا معنى ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل أي وقد لا يخيل

له ذلك الامر حاصله لا يعبر عنه (قوله وعليه) انما قال وعليه للفتاوت بينهما لان الله مترفع عن الرغبة (ان) والمراد به انما لا يراه وهو كل الرضا وأيضا ما ذكره المصنف من بيان اقتضاء اظهار الرغبة لابرار لا يجري في حقه تعالى لان كثرة التصور وتخييل الحصول محال في حقه تعالى اهـ أطول (قوله لاطهار الرغبة في الوقوع) معنى اظهار الرغبة في حقه تعالى اظهار كمال رضاه بارادة التحصن فهو مجاز في لازمه وقيل المراد اظهار كون الشيء مرغوبا فيه في نفس الامر لا اظهار الرغبة القائمة بالتكلم كذا في الفري وفي ابن يعقوب أن اظهار رغبته تعالى في وقوع الشيء اظهارا يوجب وطبه طلبا جازما (قوله ولا تكرهوا فتيانكم على البغاء) الفتيان الاماء والبغاء الزنا كانت الجاهلية تذكر الاماء على الزنا وابتاعن لهم بالدرهم فجاء الاسلام بغير ذلك

ان أردن تحصنا وقد بقى هذا التحيل عند الطالب حتى اذا وجد حكم المحس بخلاف حكمه غلطه تارة واستخرج له محملا أخرى وعليه قول أي العللاء المعزى **ماسرت الوظيفة منك بصحني \* سري أممي وثأوباعلى أخرى** يقول الكثيرة ما ناجيت نفسي بل انقضت في خيالي فأعدك بين يدي مغلاط البصر بعللة لظلام انالم بدركا ليلامى وأعدك خاني اذالم يتسمرى تغايطه حين لا يدركا بين يدي نهارا

(قوله ان أردن تحصنا) أى عفة وقد سجدى بلفظ الماضي وهو أردن ولم يقل بردن مع أن النهى عن الاكراه المعلق على ذلك استقبالى حيث قيل ولا تنكروها الخ للدلالة على رغبة المولى سبحانه في ارادتهن التحصن أى للدلالة على رضا المولى بذلك أو على أن هذا الأمر طلبه المولى طابا جازما على ماسر (قوله تعليق النهى) أى وهو قوله (١٣٣)

الجزاء في المعنى أو حقيقة على ماسر من الخلاف (قوله يشعر بجواز الاكراه عند انتفاها) أى لان قوله ان أردن تحصنا يقتضى مفهوم المخالفة أنهم اذالم يردن تحصنا يجوز للوالى اكراههم على البغاء مع أنه لا يجوز أصلا (قوله أوجب الخ) وأوجب أيضا بأن التقيد بالشرط لموافقة الواقع لانه لا يتأتى الاكراه عند انتفاء ارادة التحصن لانهم اذا أردن عدم التحصن كان امرهم بالزنا واقفا لغرضهن والطلب للشي لا يتصور اكراهه عليه وان لم يردن تحصنا ولا عدمه بل كن غافلات فلا يتأتى الاكراه لان الاكراه انما هو للمتنعم غاية الامر أن في أمرهن بالزنا تنبيه الهن ان كن غافلات وأما ما قيل من

(ان أردن تحصنا) حيث لم يقل ان يردن فان قيل تعليق النهى عن الاكراه بآرادتهن التحصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفاها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط أوجب بأن الثاقلين بأن التقيد بالشرط يدل على نفى الحكم عند انتفاها اغمايقولون به اذالم يظهر للشرط فائدة أخرى ويجوز أن تكون فائدته في الآية المبالغة في النهى عن الاكراه

(ان أردن تحصنا) والاصل ان يردن فعبر بالمشى لظاهر الرغبة في ارادتهن التحصن وهذا لو كان مقتضى الزوم بينهما الذى هو كثرة التصور وتحيل الحصول بخلاف حقه تعالى لكن جرى الكلام مع المخاطبين منه تعالى على حسب ما تقتضيه بلاغة خطابهم ورغبته تعالى في الوقوع في الجنب وطلبه لانفسه وفي هذه الآية بحث مشهور وهو ان مقتضى التركيب الذى فيه الشرط انتفاء الحكم عند انتفاها لان مفهوم الشرط من المفاهيم العنصرية وعليه يكون مفهوم الشرط في الآية الكريمة انتفاء النهى عن الاكراه اذ انتفى الشرط الذى هو ارادة التحصن فيكون الاكراه جائزا عند انتفاء ارادتهن التحصن وجوازا لا كراه على البغاء منتف بالضرورة شرعا وقد أوجب أن مفهوم الشرط انما يعتبر ان لم يكن لذكر الشرط فائدة سوى اخراج ما لم يكن فيه الشرط عن الحكم وهما فائدة طاهرة يجوز أن يقال بسقوط من اعتبارها مفهوم الشرط وهى المبالغة في كيد نهى المولى عن الاكراه وفي تقييد صنيع المكر منه حيث تكون الامنة مريدة للتحصن وهو بكرهها وقد كان الاحق أن يكون أولى بآرادة التحصن لا يقال فيكون التاكيد في هذه الحالة فقط والمقصود أن كيد النهى مطلقا لا نقول لما كان الاكراه لا يتحقق الا في هذه الحالة تعرض لها بالاعتبار والتوبيخ كرها تظهرفيه فضيحة المولى وأوجب أيضا بأن مفهوم الشرط انما يراعى ان لم يعارضه الاجماع فان عارضه كما هنا سقط لان ظاهره والاجماع قاطع والظاهر يدفع بقاطع وأوجب أيضا بأن مفهوم انتفاء النهى عند انتفاء الارادة ولا يستلزم ذلك جواز الاكراه بل واز أن يكون انتفاء النهى لعدم تصور محله الذى هو الاكراه لا يجوز ان لا يتصور الاحال الارادة وأما في حال انتفاها بالمغفلة عن التحصن وعدمه وأما بآرادة البغاء من الاما فلا يتحقق الاكراه أما اذا أردن البغاء فظاهر وأما اذا غفلن فينفس الكناية التمثيلية لانك تقول زيد كثير الرماد كناية عن كرمه وان لم يكن له رماذ ولا طم فسمى هذه كناية تمثيلية وتظهر ما تقدم في التعريض ومالى لأعبد الذى فطر رنى واليه ترجعون المراد وما لكم لا تعبدون الذى فطركم يدابيل واليه ترجعون فان قلت قد تقدم أن واليه ترجعون انتفات والمعنى

أن الاكراه يتصور مع ارادة البغاء بأن تريد الامة البغاء مع شخص أو في مكان فيكرهها على البغاء مع غير ذلك الشخص أو في غير ذلك المحل فغير صحيح لان الاكراه حينئذ ليس على البغاة بل على تعيين الفاعل أو المحل (قوله بأن القايلين الخ) أى وهم القايلون باعتبار مفهوم الشرط (قوله على نفى الحكم) أى كرامة الاكراه هنا وقوله عند انتفاها أى انتفاء الشرط وحاصل هذا الجواب أن اعتبار مفهوم المخالفة مشروط بأن لا يكون للتقيد بالشرط فائدة أخرى غير اخراج ما لم يكن فيه الشرط عن الحكم وهما يجوز أن تكون الفائدة في التقيد به المبالغة في نهى المولى عن الاكراه في ذلك من التوبيخ للوالى بكرا ما يظهره فضيحتهم وحيث كان التقيد بالشرط هنا فائدة أخرى غير اخراج سقط باعتبارها باعتبار مفهوم الشرط لان مفهوم المخالفة انما يعتبر اذا كان التقيد لاخراج لألفائدة أخرى



واما نحو ذلك قال السكاكي أول التعريض كافي قوله تعالى لئن أشركت ليحبطن عملك وقوله تعالى ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم أنك أذا لمن الظالمين وقوله تعالى فإن زلتم من بعد ما جاءكم اليك من بينات

(قوله يعني لئن) أي الامام مع خدمته وشدة ميله إلى الزنا وقوله فالمولي أي فالملك أحق بارادتهم السكاكية وقوله ميله بالنسبة لميلهن وحينئذ فيكون طلب ارادة العفة منه متأكدا وإذا كان كذلك فطلب ارادة العفة والتحصن منه كان النهي المتعلق به عن الإكراه على الزنا قويا بما الغاية فظهر من هذا أن المقصود من القيد بالمبالغة في نهى المولى وتوحيهم وحينئذ فلا شبهة في أنه لا مفهوم للمخالفة أعني يعتبر إذا كان القيد للاخراج فقط لا لفائدة أخرى فان قلت جعل المقصود من القيد ما ذكر يقتضي أن المبالغة في النهي إنما هي في هذه الحالة فقط وهي ارادتهم التحصن لا مطلقا والمقصود تأكيدهم النهي مطلقا قلت لما كان الإكراه لا يتحقق إلا في هذه الحالة تعرض لها لا يكون تأكيدهم النهي والمبالغة فيه محتصيا وحينئذ فالعرض لتلك الحالة لا ينافي تأكيدهم النهي عن الإكراه مطلقا حتى عند عدم ارادتهم التحصن على فرض تأنيبه في تلك الحالة فتأمل (قوله وأيضا دلالة الشرط) أي مفهوم الشرط على انتفاء الحكم وهو حرمة أو الحرمة أو المراد دلالة الشرط من حيث مفهومه (٦٤) وهذا جواب ثان عن أصل الاشكال فهو عطف على قوله بأن القائلين الخ

يعني لئن إذا أردن العفة فالمولي أحق بارادتها وأيضا دلالة الشرط على انتفاء الحكم إنما هو بحسب الظاهر والاجماع القاطع على حرمة الإكراه مطلقا فقد عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال (السكاكي أول التعريض) أي أبرا غير الحاصل في معرض الحاصل لما لا كراهية له التعريض بأن ينسب الفعل إلى واحد والمراد غيره (نحو) قوله تعالى ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك (لئن أشركت ليحبطن عملك)

فكانه قال وأجيب أيضا بأن دلالة الخ وحاصله أن الآية وإن دللت على انتفاء حرمة الإكراه عند انتفاء الشرط فذلك الدلالة بحسب الظاهر نظر المفهوم المخالفة لكن قد عارض ذلك المفهوم الاجماع القاطع ومن المقرر أنه إذا عارض أمران أحدهما قاطع والآخر ظاهر دفع الظاهر بالقاطع (قوله فقد عارضه) أي فقد عارض الاجماع الشرط أي مفهومه (قوله والظاهر يدفع بالناطع) المراد بالظاهر هنا مفهوم الشرط والمراد بالقاطع هنا الاجماع واعترض هذا الجواب بأن الاجماع

التمحيص له تحصل ارادته يقتضي العادة حيث لم تكن من ارادة التحصن وعند الانبعاث لا يتحقق الإكراه ولو قبل أن الشرط لموافقة الواقع لأن الإكراه إنما هو حال الارادة ما بعد بل يمكن الرجوع لما ذكر فليفهم (السكاكي) أي قال السكاكي أبرا غير الحاصل في معرض الحاصل بل يكون لما ذكر (أو) يكون (التعريض) وهو أن ينسب الفعل إلى أحد حقيقة أو مجازا والمراد منه فهم الغير بالقرائن وذلك (نحو) قوله تعالى ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك (لئن أشركت ليحبطن عملك) فقد أبرز الاشراك المقطوع بعدم حصوله في معرض الحاصل تعرض بضاعتين حصل منه أنه حبط عمله وانما قلنا المقطوع بعدم حصوله لأن المخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم ومعلوم أنه منزه عنه حالا وما لا والفعل إذا ترتب عليه وعيد في حال نسبته فرضا وتقديرا الذي شرف يستحق به توقيرا وهو لم يحصل منه فهم منه واليه أرجع فإذا كان تعرض بضالا يكون في نفسه التفات بل يكون عبرة في الأول بقاء المتكلم عن المخاطبين فهذا منافق لما سبق قلت ليس كذلك ولا منافاة بين الكلامين فإن التعريض ليس من شرطه أن يراد به غير ظاهر اللفظ بل يراد ظاهره لا لقصده بل يكون المقصود بالكلام غيره كما يحتمل الملك ولده يحذر غيره من خدمه تأسيما من باب أولى فقوله تعالى ومالي لأعبد المراد به المتكلم وليكنه إذا قال لنفسه ذلك

لا ينسخ النص حذرا من تقديم الاجماع على النص الذي هو أصله في الجملة وأجيب بأن الاجماع يجوز أن ينسخ النص على الصحيح لاستناده إلى النص فكأنه الناسخ (قوله أول التعريض) عطف على قوله لقوله الأسباب كما يفيد قول المشرح أي أبرا الخ (قوله بأن ينسب الفعل إلى واحد) أي حقيقة أو مجازا (قوله والمراد غيره) أي ولا يفيد من القرائن المؤدية لفهم الغير والافقولة جاء في زيد مريد الله ليس من التعريض في شيء (قوله لئن أشركت الخ) اعترض بأن النبي معصوم من الاشراك فكيف يستداليه وأجيب بأن هذه قضية شرعية لا تستلزم الوقوع في الاستناد على سبيل الفرض وانما غير بالفعل الماضي المقضي لوقوع ذلك تعرض أيضا بالمخاطبين فالاشراك في الحقيقة إنما هو منسوب للغير لأن التعريض أن ينسب الفعل لواحد والمراد غيره فالاشراك نسب لواحد وهو النبي والمراد غيره ممن وقع منه الاشراك وحاصل ما في المقام أن الشراك من النبي مقطوع بعدم حصوله فتزل منزلة المشكوك فيه فكان المقام مقام إن تشرك لكن جيء بلفظ الماضي وإن كان المعنى على الاستقبال أبرا الاشراك المقطوع بعدم حصوله في معرض الحاصل فرضا وتقديرا تعرض بضاعتين حصل منه أنه حبط عمله ولا يضر في دخول إن كون الفعل معلوما للانتفاء لأن أن تدخل على معلوم الانتفاء إذا نزل منزلة المشكوك فيه لغرض من الأغراض

(قوله فالمخاطب هو النبي) المحصر اضافي أي لامة - والا فغيره من الانبياء مخاطب أيضا بدليل قوله تعالى والى الذين من قبلك ان قلت اذا كان كل واحد من الانبياء مخاطب بم - هذا الخطاب فلم أفرد الضمير فالجواب انه انما أفرد الخطاب باعتبار كل واحد لان الحكم المذكور مخاطب به كل واحد منهم على حدته كذا قرر شيخنا العدوي . وبقي ذلك ما ذكره عبد الحكم حيث قال ان المخاطب هو النبي وليس الخطاب عاماله والجميع الانبياء بقريته ما قبله لاعلى ما وهم لان (٩٥) الحكم المذكور موحى به الى كل واحد منهم لالى مجموعهم فيكون لكل واحد منهم خطاب على حدة اه (قوله مقطوع به) أي في جميع الازمنة لان الانبياء معصومون من الشرك قبل البعثة وبعدها (قوله لكن جىء الخ) يفهم منه انه لولا الابرار المذكور لا جلى التعرير يضلحى بلقط الاستقبال وتصح الشرطية مع أنه اذا كان اشراكه مقطوعا بعدمه فلا تصح ان لا تلاموا والمشكوكه والجواب أنهم يستعملون في مثل ذلك ان لتزليه منزلة ما لا قطع بعده على سبيل المساهلة وارجاء العنان (قوله بلقط الماضي) أي وان كان المعنى على الاستقبال (قوله غير الحاصل) أي من النسبي صلى الله عليه وسلم لافى الماضي ولا فى الحال (قوله على سبيل الفرض والتقدير) متعلق بالخامس سبيل الثانى والحاصل انه نزل اشراكه الذى هو غير حاصل فى جميع الازمنة منزلة اشراكه فرض وقوعه منه صلى الله عليه وسلم فى الماضي وانما

فالمخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جىء بلقط الماضي ابراا للاشراك غير الحاصل فى معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعرير بضام صدر عنهم الاشراك بأنه قد حبطت أعمالهم

المخاطبون أن الوعيد واقع بهم من باب أخرى ان صدر منهم ذلك الفعل كما اذا شتمت انسان فتقول والله ان شتمنى الامير لا ضرر منه ولا يضر فى دخول إن كونه الفعل معلوم الانتفاء لان إن تدخل على معلوم الانتفاء كما تقدم انه قد يقرض الحال اغرض من الاغراض وانما اختص التعرير بض عن حصل منهم الاشراك والتعير بالماضى لان من لم يصدر منه اشراك ولا ظهر منه اهتمام به لا يناسب تهديده وتوعده بطريق التعرير اذ ليس أهلا لذلك والتعير بالمستقبل جار على أصله مع إن فلا يطلب وجه فى دخول ان عليه حتى يكون تعريرضا وغيره بخلاف الماضي معها فلعدم كونه هو الاصل معها يطلب له وجه فيوجد التعرير بض مناسبا فيقدر فيه ويكون مقيد له معها وفى هذا الكلام بحث من أوجه أحدها أن كون المضارع على أصله يقتضى عنه التعرير بض انما ذلك ان نسب لمن يصح صدور منه ويشك فيه واما ان نسب لمن علم انتفاؤه عنه قطعا طلب له وجه فيصح كونه للتعير بض عن صدر منه كالماضى بل نقول وعن لم يصدر منه ان صح الصدور منه ليحقق تهديده على ما يتوقع من جانبه وثانها ان التعرير بض ان كان مستفاد من عدم الوقوع عن نسب له الفعل فلا فرق عند تحقق عدم الوقوع بين الماضي والمضارع وان كان مستفاد من نسبته لرفيع يستحق التوقير كما أشعر به المثال فكذلك أيضا وان ادعى استفادته من غير الوجهين منع وثالثها أن التعرير بض ان كان بالمؤمنين وهم لم يصدر منهم اشراك ناقض قولهم لا معنى للتعير بض عن لم يصدر منه اشراك لان المؤمن فى حال الخطاب لم يصدر منه اشراك ومعلوم ان ما سبق جبه الاسلام فلا معنى للتعير بض بأنه محبط العمل وان كان بالكافرين فلا يسلون النسوة ولأن الخطاب منه تعالى ولا امتناع الاشراك فى المستقبل ولا فى الماضى ولا تعظيم صاحبها عند الله تعالى حتى يكون خطابه تعريرضا بعدهم فلا يفهمون التعرير بض بهم أصلا فتنفى فائدة الخطاب ويمكن الجواب عن هذا الأخير بأن الغرض افهام الكافرين ان أعمالهم - حبطت باشراكهم بواسطة دعوى الرسول عصمته ورفعته عند الله تعالى تقر بعالمهم ويحاولون كاثلا لا يسلون ولا يخافون وكأنه يقول ان ربى مخاطبى به - هذا فكيف ترون حالكم فى هذا الخطاب أو مخاطبى به مع انه لم يصدر ولا يصدر منى الاشراك فالمراد أنتم فنام له واعله نسب القول بالتعير بض الى السكاكى لصحة عباد كروخفائه والافتد كان فيه من التعرير بض بان كل أحد ينبغي ان يكون كذلك ما لا يخفى كتابى وقوله والمراد ما لكم أى الذى سيق الكلام لاحقه لأن المشكام غير مراد وهذا الباب يسمى السلام المنصف ومثله أنهم جوده ولست بكفء \* فشر كالتعير كما افتداه

لأن من سمعهم معاد وموال يقول أنصف قائله ومنه فان زلتهم من بعد ما جاءكم البينات وقوله تعالى وانا اياكم اعلى هدى أو فى ضلال مبين قل لا تسئلون عما أجر مننا ولا تسئل عما نعملون فانه لو

(٩ - شروح التلخيص ثانى) احتج لذلك لانه لم يحصل منه عليه السلام اشراك فى الماضي أصلا (قوله تعريرضا عن صدر عنهم الاشراك بأنه قد حبطت أعمالهم) أى لتحقيق سببه منهم وقوله تعريرضا علة لا يراز ووجه التعرير بض المذكور ان الفعل اذ ارتب عليه وعيد فى حال نسبته فرضا وتقدر الى ذى شرف وعول يحصل منه فهم منه المخاطبون أن الوعيد واقع بهم ان صدر منهم ذلك الفعل ولهذا التعرير بض فائدة وهى توبيخ الكفار بأن أعمالهم كآمال الحيوانات العجم لا ثمره فيها لان اشراك اشرف الخلق اذا كان

وتظهر في التعريض قوله وما إلى لا أعبد الذي فطرني واليه ترجعون المراد وما لكم لا تعبدون الذي فطركم والمنسب عليه ترجعون وقوله تعالى أأنخذمن دونه آلهة إن يردكم الرحمن بضر لا تغن عني شفاعتكم شيئاً ولا ينقذون أئني إذا لقي ضلال مبين إذا المراد أن اتخذون من دونه آلهة إن يردكم الرحمن بضر لا تغن عني شفاعتكم شيئاً ولا ينقذونكم منكم إذا لقي ضلال مبين ولذلك قيل أمنت بربكم دون برى وأنتهم فاعلمون

يحيط علمه فإنا لا نأبى عنهم ولا يستحقون الخطاب لكونهم في حكم البهائم (قوله استثنى الأمير الخ) أي تعريضاً بأن من شئت يستحق العقوبة وأنت تضربه (قوله ولا يخفى الخ) هذا رد لا اعتراض الخطأ على السكاكي وحاصل ذلك الاعتراض أن التعريض عام إن صدر منهم الأثر في الماضي وغيرهم وهذا التعريض يحصل بإسناد الفعل إلى من يمتنع منه ذلك الفعل سواء كان ذلك الفعل بصيغة الماضي أو بصيغة المضارع أي إن تشرك وحينئذ يقال له السكاكي من أن العدول عن المستقبل إلى الماضي قد يكون للتعريض لا يتم وحاصل رد الشارح عليه أن من لم يصدر منهم الأثر لا يستحقون التعريض بهم لأن القصد من التعريض التوبيخ وهو أن يكون على ما وقع من القبيح لا على ما سيق منه ولا نسلم أن التعريض يحصل هنا بإسناد الفعل إلى من يمتنع منه ذلك الفعل سواء كان ذلك الفعل ماضياً أو مضارعاً بل إنما نشأ من إسناد صيغة الماضي فقط لأنه وإن كان بمعنى المستقبل لكن التعريض به مع إن لا يزال ذلك المعنى في صورته الحاصل خلاف الأصل (٦٦) فلا بد من نكتة لا ريب فيها وهي هنا التعريض بخلاف المضارع

كما إذا شئت أحد فتقول والله إن شئتني الأمير لا تضربني ولا يخفى أنه لا معنى للتعريض به من لم يصدر عنهم الأثر وأن ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على أصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبته إلى السكاكي والأفهم قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال (ونظيره) أي نظير ما أشركت (في التعريض) لافي استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى (وما إلى لأعبد الذي فطرني أي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون) إذ لو لا التعريض لمكان المناسب أن يقال واليه أرجع على ما هو الموافق للسياق

ذكر جميع ما تقدم ثم قال السكاكي (ونظيره) أي نظير جملة الشرط المستعمل فيها الماضي كان أشركت (في مجرد التعريض) لافي استعمال الماضي في الشرط موضع المضارع للتعريض قوله تعالى (وما إلى لأعبد الذي فطرني أي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم) فالمراد الانكار على المخاطبين بطريق التعريض لانكار المتكلم على نفسه وإنما قلنا إن المراد الدلالة على الانكار على المخاطبين بعدم العبادة لانكار المتكلم على نفسه (بدليل) قوله بعد (واليه ترجعون) إذ لو لا الإشارة إلى المخاطبين بهذا الانكار على وجه جرى على الظاهر لجاء لا تسألون عما نعمل ولا نسأل عما أجزمتم ووجه حسنه إجماع المخاطبين الحق على ربه لا بغضهم فإنه ليس فيه التصريح بنسبتهم إلى الباطل وصرفه إلى المتكلم إشارة إلى أنه لا يريد

فإنه لو عير به مع إن كان على أصله فلا يحتاج لنكتة فلا وجه لادته للتعريض قال العلامة البيهقي وفي هذا البحث وهو أن كون المضارع على أصله ينتفي عنه التعريض إنما ذلك إن نسب إلى من يصح صدور منه ويشك فيه وأما أن أسند من علم انتفاؤه عنه قطعاً طلب لذلك الإسناد وجه فيصير كونه للتعريض عن مصدر منه كلامي بل نقول وعن لم يصدر منه أصح

الصدور منه ليتحقق تهديد على ما يتوقع منه وأجاب عنه بعضهم بأن الإسناد القرصي يكفي فيه الامكان (ووجه) الثاني وحينئذ فلا تعريض من جهة الإسناد فتأمل (قوله على أصله) أي أصل الشرط المعلوم من المقام أي وانما يفهم التعريض مما خالف مقتضى الظاهر (قوله ولما كان هذا الكلام) أي وهو قوله أو للتعريض بقوله تعالى الخ (قوله نوع خفاء وضعف) أما الخفاء أي الدقة وظاهره أما الضعف فمأثروهم أن التعريض يحصل من صيغة المضارع كما ذكره الخطابي وحينئذ فلا يتم ما ذكره السكاكي من أن العدول للماضي قد يكون للتعريض وقد عرفت اندفاعه عند الشارح وأما ما ذكره الزوزني من أن الأمان بالشرط في الآية ماضياً ليس سببه التعريض بل سببه أن جملة الجواب جواب لقسم مقدّر بدليل دخول اللام عليهم التقدمة على أداة الشرط وجواب الشرط محذوف فضعف أمر أداة الشرط لتقدم القسم وجعل الجواب له فلم تستطع أن تعمل في لفظ المضارع فأتى لها بفعل شرط ماضٍ حتى لا يظهر لها أثر عمل وحاصله أن العدول عن المضارع إلى الماضي ليس للتعريض بل لضعف أداة الشرط ولا يخفى أن هذا الوجه مدفوع عما تقرر من عدم التساوي بين مقتضيات الجواز تعدد ما فيمكن أن يكون العدول لضعف الأداة ولتعريض هذا المحصل ما في الفخاري (قوله نسبة السكاكي) أي التبري منه أولاً لجل أن تثبت النفس وتأمل حتى تدرك المقصود ولا تنفر بمجرد الخفاء والضعف لعلمه بأنه مقول هذا الإمام الكبير (قوله ثم قال) أي السكاكي (قوله أي وما لكم لا تعبدون) ليس هذا بياناً للمعنى الذي استعمل فيه وما إلى الخ بل هو بيان للعرض بهم وهو المراد من الكلام وذلك لأن المراد الانكار على المخاطبين في عدم العبادة بطريق التعريض

ووجه حسنه تطلب اسماع المخاطبين الذين هم أعداء المسع

لا إنكارا للمشكك على نفسه وإنما كان المراد ذلك بدليل قوله تعالى بعد واليه ترجعون اذ لولا الإشارة الى مخاطبين بهذا الإنكار على وجه التعريض لكان المناسب واليه أرجع لانه الموافق للسياق واعترض على المصنف بأنه قد تقدم التمثيل بهذه الآية لالتهفات على مذهب السكاكي ومقتضى تقدم في الالتفات أن المعبر عنه بالمشكك في قوله مالى هم المخاطبون على جهة الجار لان الالتفات على مذهبه هو التعبير عن معنى اقتضاء المقام بطريق آخر غير مالى هو الاصل فيه واذا كان التعريض هو أبعد عن معنى عبارة هي فيه حقيقة أو مجاز لفهم غير ذلك المعنى بالقرائن لتحقيق التناقض بينهما لاقتضاء الاول وهو كونه لالتهفات أن المراد نفس المخاطبين واقتضاء الثاني وهو كونه للتعريض أن المراد المشكك ولكن لا يتنقل منه الى مخاطبين بالقريضة وقد يجاب بأن المراد في الالتفات بكون التعبير عن معنى بطريق غير طريقه كون التعبير لا فائدة ذلك المعنى ولو بالالتفات الى المعبر عنه بالقرائن ولولزم التسامح في اطلاق التعبير على نحو هذا القصد وعلى هذا فكونه لالتهفات لا يتناقض كونه للتعريض بل يصح كونه التفتا من حيث ان المعنى المنتقل اليه عدل عن طريقه مع اقتضاء المقام اياه وكونه تعريضاً من حيث مجرّد التلويح بالقرائن فافهم هذا فان فيه دقة فأده العلامة يعقوبى وأجاب العلامة ابن قاسم بأن الآيةصالحة لالتهفات بأن يكون قوله ومالى لأعبد الذى فطرني (٦٧) مستملا في مخاطبين بأن يكون عبر عنهم بطريق التشكك مجازا على سبيل الالتفات وصالح للتعريض بأن يكون المراد من قوله ومالى لأعبد الذى فطرني حقيقة وهو المشكك الخصوص فيصح أن يجعل التفتا وأن يجعل تعريضاً فافهم بين مافى الموضوعين فان قلت إن احتمال التعريض قد دل عليه الدليل وهو قوله واليه ترجعون فيكون متعينا قلت هذا دليل ظنى فلا يفيد اليقين لجواز أن يكون فيه التفتا أيضا وأن المعنى واليه أرجع

(ووجه حسنه) أى حسن هذا التعريض (اسماع) المشكك (المخاطبين) الذين هم أعداؤه

التعريض لكان المناسب واليه أرجع لانه الموافق للسياق وقد تقدم التمثيل بهذه الآية لالتهفات على مذهب السكاكي ومقتضى ظاهر ما يذكري الالتفات ان المعبر عنه بالمشكك في قوله مالى هم المخاطبون لان الالتفات على مذهبه هو التعبير عن معنى اقتضاء المقام بطريق آخر غير مالى هو الاصل فيه واذا كان التعريض هو أبعد عن معنى عبارة هي فيه مجازاً وحقيقة لفهم غير ذلك المعنى بالقرائن تحقيق التناقض بينهما لاقتضاء الاول وهو كونه لالتهفات أن المراد نفس المخاطبين واقتضاء الثاني وهو كونه للتعريض أن المراد المشكك ولكن لا يتنقل منه الى مخاطبين بالقريضة وقد يجاب بأن المراد في الالتفات بكون التعبير عن معنى بطريق غير طريقه كون التعبير لا فائدة ذلك المعنى ولو بالالتفات الى المعبر عنه بالقرائن ولولزم التسامح في اطلاق التعبير على نحو هذا القصد وعلى هذا فكونه لالتهفات لا يتناقض كونه للتعريض بل يصح كونه التفتا من حيث ان المعنى المنتقل اليه عدل عن طريقه مع اقتضاء المقام اياه وكونه تعريضاً من حيث مجرّد التلويح بالقرائن وقد تقدم ما يؤيد ذلك من قوله فافهم هذا فان فيه دقة ما (ووجه حسنه) أى حسن هذا التعريض الذى هو أن ينسب المشكك الى نفسه الإنكار والمراد لا إنكار على غيره من المخاطبين (اسماع) المشكك أو تلك (المخاطبين) الذين هم أعداؤه ومن شأنهم أن لا يقبلوا منه نصحا

لهم الا ما أراد لنفسه قلت ومن هنا يعلم ان ضمير المشكك في ومالى لأعبد الذى فطرني على وضعه ووجه الحسن في قوله تعالى لئن أشركت لآسألك الى النصفه التامه وأن أعز خلق الله عليه حكمه حكم

ثم ان المعلوم أن الحمل على الحقيقة أولى فيكون التعريض في الآية أرجح لان التعريض لا يكون الا في المعنى الحقيقي وعلى الالتفات يكون المعنى مجازا نعم ما ذهب اليه الشارح من أنه يجوز أن يكون التعريض أيضا باعتبار المعنى المجازي وأن التعريض هنا بناء على استعمال ومالى لأعبد الذى فطرني في مخاطبه من مجازا فلا يكون الحمل على التعريض أرجح من الحمل على الالتفات فان قيل كيف يمكن التعريض حينئذ مع أن اقتصر على كونه ان ينسب الفعل الى واحد والمراد غيره وعلى التجوز لا يكون منسوب الى أحد والمراد غيره بل يتحد المنسوب اليه والمراد قلت أجب الاستاذ السيد عيسى الصفوى بأنه يكفي صدق ذلك بحسب اللفظ فانه بحسب اللفظ منسوب الى المشكك والمراد غيره وهو مخاطب (قوله على ما هو الموافق للسياق) أى سياق الآية وهو متعلق بقوله لكان المناسب أن يقال (قوله ووجه حسنه) هذا مر تبطع حذف أى والتعريض حسن ووجه حسنه الخ (قوله أى حسن هذا التعريض) أى الواقع في النظر بآى قوله تعالى ومالى لأعبد الذى فطرني المراد وجه حسن التعريض مطلقا اذ ما ذكره المصنف من الوجه لا يجرى في قوله لئن أشركت اذ لا يتناقض فيه قوله حيث لا يريد المشكك لهم الا ما يريد لنفسه وبعبارة عبيد الحكيم قوله هذا التعريض لا يمتنع على التعريض اذ لا يجرى ذلك في قوله تعالى لئن أشركت لآسألك لعلك لان المقصود فيه نسبة الحبط اليهم على وجه أبطل

الحق على وجه لا يورثهم من يد غضب وهو ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ومواجهتهم بذلك ويعين على قبوله لكونه أدخل في المحاض النصح لهم حيث لا يريد لهم الاماير بدل نفسه ومن هذا القبيل قوله تعالى قل لا تسئلون عما أجر منا ولا تسئل عما نعملون فان حق النسق من حيث الظاهر قل لا تسئلون عما علمنا ولا تسئل عما تجرمون وكذا ما قبله وانما أياكم لم على هدى أو في ضلال مبين قال السكاكي رحمه الله وهذا النوع من الكلام يسمى المصنف ومما يتصل به عاد كرهناه أن الزمخشري قد قرأ قوله تعالى وتولوا تكفرون عطفاً على جواب الشرط في قوله تعالى ان تتقواكم يكونوا لكم أعداء أو يبسطوا اليكم أيديهم وأستهم بالسوء ودوا لتكفرون وقال الماضي وان كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم لا عراب فان فيه نكتة كأنه قيل ودوا قبيل كل شيء كفركم وارتدادكم يعني انهم يريدون أن يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعاً من قتل الانفس وعزيق الاعراض وردكم كفاراً وردكم كفاراً أسبق المضار عندهم وأولاهم العلمهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم لانكم بذلك لو لم ادونه والعدو أهم شيء عنده أن يقصد أعز شيء عنده صاحبه هذا كلامه وهو حسن دقيق لكن في جعل وودوا (٦٨) لتوكفرون عطفاً على جواب الشرط نظر لان وودا تهم أن يرتدوا

(الحق) هو المفعول الثاني للاسماع (على وجه لا يزيد) ذلك الوجه (غضبهم وهو) أي ذلك الوجه (ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين) عطف على لا يزيد وليس هذا في كلام السكاكي أي على وجه يعين (على قبوله) أي قبول الحق (لكونه) أي كون ذلك الوجه (أدخل في المحاض النصح حيث لا يريد) المتكلم (لهم) الاماير بدل نفسه ولولا الشرط أي لتعلق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضاً

(الحق) مفعول ثان للاسماع أي اسمعهم الحق (على وجه لا يزيد) ذلك الوجه (غضبهم) الذي هو من شأن عداوتهم تضاعفه عند سماع الحق من عداوتهم (وهو) أي ذلك الوجه هو (ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل) لان الانكار على نفسه صراحة ولو فهم منه بالقريظة ارادة الغير (يعين) معطوف على قوله لا يزيد أي ذلك الوجه لا يزيد غضبهم ومع ذلك فهو معين (على قبوله) أي قبول الحق ولكن قوله ويعين ليس في كلام السكاكي ولكن معناه من نتائج قوله لا يزيد غضبهم لان المراد انه لا يشترط غضبهم وما لا يشتر الغضب من شأنه الاعانة على قبول الحق وانما قلنا يعين على قبول الحق (لكونه) أي لكون ذلك الوجه (أدخل) أي أنه في (طريق) (المحاض النصح) وطريق المحاض النصح أن يكون بحيث يقبل وهذا الوجه أدخل من غيره في كون النصح فيه بصدد القبول (حيث) أظهر لهم هذا المتكلم (أنه لا يريد لهم الاماير بدل نفسه) لانه نسب انكار ترك العباداة الى نفسه فينبى انه على تقدير ترك العباداة يلزمه من الانكار ما يلزمهم فقد أدخل نفسه معهم في هذا الامر فلا يريد لهم فيه الاماير بدل نفسه ولما فرغ مما يتعلق بان واداءتكم على لولانه تقدم انه لا بد من النظر فيها كما هو افعال (ولو) أصلها أن تكون (الشرط)

غيره في تحرير الاشارة عليه ص (ولولا الشرط

كفار احاصلة وان لم ينفروا بهم فلا يكون في تقبيدها بالشرط فائدة فالاولى أن يجعل قوله وودوا لتكفرون عطفاً على الجملة الشرطية كقوله تعالى وان يقاتلواكم يولوكم الادبار ثم لا يفسرون وأما الوجه في الشرط

(قوله هو المفعول الثاني) أي والمفعول الاول المخاطبين أي أن يسمع المتكلم أولئك المخاطبين الذين هم أعداؤه ومن شأنهم أن لا يقبلوا له نصحاً بحق وانما يسه الشارح على كون الحق مقعولاً ثانياً في المايرتهم من أن الحق صفة لاسماع أي اسماع المتكلم المخاطبين الاسماع الحق (قوله لا يزيد ذلك الوجه غضبهم)

أي مع أن من شأن المخاطب اذا كان عدواً للمتكلم تضاعف غضبه عند سماع الحق من المتكلم (قوله) (في) ترك التصريح الخ) أي لان المتكلم انما أنكر على نفسه صراحة وان فهم منه بالقريظة ارادة الغير (قوله وليس هذا في كلام السكاكي) أي صراحة وان كان من نتائج قوله لا يزيد غضبهم لان المراد انه لا يشتر غضبهم وما لا يشتر الاعانة على قبول الحق (قوله في المحاض النصح) أي في اخلاص النصح ومن المعلوم أن ما كان أدخل في اخلاص النصح يكون في غاية القبول (قوله حيث لا يريد) أي حيث أظهر لهم أنه لا يريد لهم الاماير بدل نفسه وذلك لانه نسب ترك العباداة الى نفسه فينبى انه على تقدير تركه للعباداة يلزمه من الانكار ما يلزمهم فقد أدخل نفسه معهم في هذا الامر فلا يريد لهم فيه الاماير بدل نفسه (قوله ولولا الشرط) أي أصلها أن تكون للشرط وانما قدرنا ذلك لانهم قد أتوا في غير ذلك كما يأتي (قوله بحصول) الباء معني على (قوله فرضاً) متعلق بحصول مضمون الشرط لا بالتعلق لانه محقق وهو نصب على المصدرية أي حصول فرض أو على الحالية أي حال كون ذلك الحصول مفروضاً ومقدراً أو على التيسير أي على حصول مضمون الشرط من جهة الفرض وانما قيد الشارح ذلك الحصول بالفرض لئلا يلزم المتأخرين قول المصنف إلا في مع القطع باتقاء الشرط وبين كلام الشارح

في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كانتفاء الاكرام في قولك لو جئتني لا كرمتك ولذلك قيل هي لامتناع الشيء  
لامتناع غيره

(قوله في الماضي) متعلق بحصول مضمون الشرط الذي تضمنه لفظ الشرط في كلام المصنف لا بالتعليق ولا بحصول مضمون الجزاء  
الذين تضمنهما أيضا لفظ الشرط في كلامه أما الاول فلأن التعليق في الحال لا في الماضي وأما الثاني فلأن حصول الجزاء غير مقيد  
بالماضي بل متعلق على حصول الشرط وان لم يقيد بالماضي لان التعليق على أمر مقيد بالماضي يلزم تقيد بالماضي اهـ سم (قوله  
مع القطع بانتفاء الشرط) أي بانتفاء مضمونه أي مع القطع بانتفاء مضمون الشرط في الواقع فلا ينافي فرض حصوله وقوله مع القطع  
الحال من الشرط أي حالة كونه مصاحبا للقطع بانتفاء مضمون (٦٩) الشرط والمراد بالشرط الثاني الجملة الشرطية

المتعلق عليها بخلاف الشرط  
الاول فانه بمعنى التعليق  
كما صرح به الشارح ولا  
يرد أن المعرفة اذا أعيدت  
كانت عن الالة اغاي (قوله  
فيلزم انتفاء الجزاء) فيه  
بحث لانه لا يتفسر على  
القطع بانتفاء الشرط انتفاء  
الجزاء لجواز أن يكون  
للجزاء سبب آخر غير الشرط  
وأجيب بأن المراد فيلزم  
انتفاء الجزاء من حيث ترتيبه  
على ذلك الشرط وهذا  
لا ينافي وجوده من حيث  
ترتيبه على سبب آخر غير  
الشرط ثم ان تغيير الشارح  
يلزم لا يلائم قوله الآتي بل  
معناه الخ وانما يناسب  
فهم ابن الحاجب من أنها  
للاستدلال بانتفاء الاكراه  
الذي هو الثاني على انتفاء  
المسؤول الذي هو الاول لان  
تغييره بالزوم فيه ميل الى  
ذلك الفهم لكن فهم ابن  
الحاجب هذا سيرة الشارح  
فكان الاولى للشارح أن

(في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط) فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني أكرمتك معلقا الاكرام  
بالجبي مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهي لامتناع الثاني أعني الجزاء لامتناع الاول أعني  
الشرط

في الماضي) بمعنى انها تدل على تعليق المتكلم في الحال وقوع مضمون الجزاء وقوع مضمون الشرط  
على معنى ان الجزاء كان فيما مضى بحيث يقع على تقدير وقوع الشرط وتفيد ذلك (مع القطع بانتفاء  
الشرط) فاذا أفادت القطع بانتفاء الشرط أفادت انتفاء الجزاء بحسب متفاهم عرف اللغة لانها مع  
أفادتها لستلزام الاول للثاني تفيد في اللغة غالبا توقف الثاني على الاول وانه شرط فيه خارجا والشرط  
اذا انتفى انتفى المشروط فاللازم لغة على أفادتها انتفاء الشرط انتفاء المشروط فانك اذا قلت لو جئتني  
لا كرمتك فهم ان الجبي مستلزم لا اكرام وشرط فيه وأنه على تقدير وقوعه يقع الاكرام وفهم ان  
الجبي لم يقع فيلزم حيث كان الجبي شرطا وانتفى انتفاء المشروط الذي هو الجزاء ولهذا يستتبي انتفاء  
القدم فيقال في المثال لكنت لم تجب لي بعد انتفاء الثاني وذلك بحسب ما يقصد في متفاهم اللغة  
ولذلك يقال انهم احرف امتناع لامتناع أي حرف يفيد امتناع الجزاء لامتناع الشرط وقد قدم وجه  
أفادتها لامتناع الجزاء وان ذلك من دلالة على امتناع الشرط وهذا المعنى أعني كونها تفيد امتناع  
الجزاء لاجل أفادتها لامتناع الشرط يحتل وجهين أحدهما أن يكون التقدير انما تفيد ذلك بحسب  
متفاهم اللغة بلوجه السابق كما قررنا والثاني أن يكون التقدير انما تفيد ذلك من جهة الاستدلال  
العقلي بمعنى انها تفيد بطاين الجزاء والشرط على وجه يقتضي أن انتفاء الاول يستدل به على  
انتفاء الثاني وهذا المعنى الثاني يقتضي ان مدخولها وهو الشرط هو اللازم يستدل بانتفائه على  
انتفاء المزموم الذي هو الجزاء والمقرر في القضية الشرطية عكسه وهو ان اللازم هو الجزاء وهو المسمى

في الماضي الخ) ثم لنبحث في الوشرطية عبارات \* الاولى عبارة سيبويه انها حرف لما كان سيقع  
لوقوع غيره ومدلول هذه العبارة عند التحقيق أن لو لم يقع في الماضي ولكنه كان في الماضي متوقعا  
لوقوع غيره وانما كرسبويه هذه العبارة لان أدوات الشرط لكل منها مدلول فنها اذا وإن مثلا  
للاستقبال ولو لم لا الماضي وهما متنافيان فلو لا امتناعهما والواجب فاذا قلت لو قام زيد قام عمرو  
انت على الربط بينهما في الماضي وهما متنعان واذا قلت لما قام زيد قام عمرو دلت على الربط بينهما  
في الماضي وهما واجبان فلما حرف لما وقع لوقوع غيره وان اذا حرفان لما يقع لوقوع غيره شك

يقول بدل ذلك يمتني الجزاء أي أن لو اذا أفادت القطع بانتفاء الشرط أفادت انتفاء الجزاء بحسب متفاهم عرف اللغة لانها تفيد توقف  
الثاني على الاول وانه شرط فيه خارجا واذا انتفى الشرط انتفى المشروط اللهم الا أن يقال مراده بقوله فيلزم أي بالنظر لعرف اللغة أي  
فيلزم على أفادتها لغة توقف الثاني على الاول وانه شرط فيه انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط كذا قرر شيخنا العلامة العدوي (قوله كما  
تقول الخ) حاصله أن ذلك القول يفهم بحسب عرف اللغة أن الجبي مشروط في الاكرام وأنه على تقدير وقوعه يقع الاكرام ويفهم أن  
الجبي لم يقع فيلزم حيث كان الجبي مشروطا وانتفى انتفاء المشروط الذي هو الجزاء (قوله فهي لامتناع) أي مفيدة لامتناع الخ فلا ينافي  
قوله سابقا لتعليق حصول الخ فصرح معنى لوهو ذلك التعليق وما له امتناع الثاني لامتناع الاول





يعتبر فيها السببية حتى يصح أن يعتبر كونها اجعلية وادعائية ٥٥ (قوله أن يكون اللازم أعم) أي كافي قولوا لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا (قوله وأنا أقول) أي في رد اعتراض ابن الحاجب على الجمهور وماصل ما ذكره من الرد أن لولها استعمالا أن أحد هما أن تكون للاستدلال العنفي وذلك فيما إذا كان انتفاء الجزاء معلوما وانتفاء الشرط غير معلوم فيؤتى به للاستدلال بالمعلوم على المجهول أي لاجل تحصيل العلم بالمجهول فهي حينئذ الاستدلال على امتناع الأول بامتناع الثاني لا فائدتها إلا العلة في العلم بانتفاء الأول العلم بانتفاء الثاني ثانياً ما أن تكون لترتيب الخارج في ذلك فيما إذا كان كل من انتفاء الطرفين معلوماً يكن العلة في انتفاء الثاني في الخارج محمولة فيؤتى بها لبيان أن علة انتفاء الثاني في الخارج هو انتفاء الأول فهي حينئذ لا امتناع الثاني لا امتناع الأول وتكون القضية حينئذ وإن كانت في صورة الشرطية في معنى الجملة للمعلة فإذا قلت لو جئني لا كرمتم كان المعنى على هذا الاحتمال أن الأكرام إنما انتفى في الخارج بسبب انتفاء المحبة ويكون هذا كلاما مع من كان (٧٩) عالما بانتفاء الجزاء وهو طالب أو كالمطالب

لعلة انتفائه في الخارج وعلمه بذلك حاصل بدليل آخر يسمى علة العلم والاستعمال الأول اصطلاح المناطق والاستعمال الثاني اصطلاح أهل العربية فابن الحاجب فهم من قول أهل العربية أنها حرف لامتناع الثاني لامتناع الأول اصطلاح المناطق وعدها أنها الاستدلال وحينئذ فالمعنى أنها حرف يؤتى به للاستدلال على امتناع الثاني بامتناع الأول ولم يمتد المرادهم من أنها الدلالة على أن العلة في انتفاء الثاني في الخارج انتفاء الأول فاعترض عليهم بأنها الاستدلال على امتناع الأول بامتناع الثاني الاستدلال على امتناع الثاني بامتناع الأول ولو

أن يكون اللازم أعم وأنا أقول منشأ هذا الاعتراض قوله التأمل لأنه ليس معنى قولهم لا امتناع الثاني لامتناع الأول أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثاني حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو المزموم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء على امتناع الجزاء دلالة لغوية من جهة اشتداد الربط بل وأن الأول شرط مع اشتدادها بانتفاء الشرط ومن شأن الشرط أن يقتضي إذا تفي الشروط ويحتمل حينئذ أن يكون السراعي في مقابلة كون الجزاء إنما انتفى في الخارج بسبب انتفاء الشرط لأن الشرط كما يستدل به على الانتفاء بحسب متفاهم اللغة يجوز أن يحصل سببا للانتفاء في الخارج غير اذ ذلك عند علم المخاطب أو كونه كالعلم بالجزء فلا يتقرر امتناع وقوع الثاني لامتناع وقوع الأول لأنه إذا كان وقوع الثاني لازما لوقوع الأول فعدم اللازم يدل على عدم المزموم \* الثانية وبما عبروا أكثر من أن حرف امتناع لا امتناع واختلفوا في المراد بهما على قولين أحدهما هو الذي لم يذكر الجمهور غيره أنه امتنع الثاني لامتناع الأول فلا يكون فيها تعرض لوقوع على تقدير الوقوع إلا بالفهم الثاني أنها تدل على امتناع الأول لامتناع الثاني ويستوضح فسادها \* واعلم أن الذي يتدبر إلى ذهن من هذه العبارة أمور أحدها أنها تدل على امتناعين وفيه نظر لأن مدلولها أن تدل على امتناع الثاني وعلة ذلك امتناع الأول فامتناع الأول يعلم باللازم لأنه لو لم يمتنع لما امتنع الثاني لأنه يلزم من عدم اللازم عدم المزموم لأن امتناعه جزء من مدلولها بل علة وعلى القول الثاني مدلولها امتناع الأول لاجل الثاني ووفق واضح بين قولنا مدلول هذه الكلمة كذا وكذا وبين قولنا مدلولها كذا لاجل كذا الثاني أن ما دخلت عليه اللام في قولهم لا امتناع هو العلة الفاعلية وكان يحتمل أن يقال هي العلة الغائية كقولنا أسلمت لأدخل الجنة ويكون معناه حرف امتنع فيه الأول لامتنع الثاني فامتناع الثاني علة غائية وهو مترتب على امتناع الأول وحاصله أنها اقتضت امتناع فعل الشرط وإن امتناعه يستلزم امتناع الجواب وهذا وإن كان بعيدا فسيأتي ما يقربه وهذا المعنى هو الذي فسر به الشيخ أبو حيان في أول كلامه وقد قدمنا من هاتين العبارتين على ثلاثة أقوال \* الثالث أن دلالة لوعلى الامتناعين بالنظر وهذا هو الذي يظهر ليكن الذي يقتضيه كلام بدر الدين بن مالك في تكملة

حقيقة الحال وفهم معنى عبارتهم الواقعة منهم وأن المراد أن امتناع الأول سبب لامتناع الثاني لأنه دليل عليه ما اعترض عليهم (قوله منشأ هذا الاعتراض) أي اعتراض ابن الحاجب على الجمهور (قوله التأمل) أي في عبارتهم العارضة منهم وهي قولهم لا امتناع الثاني لامتناع الأول (قوله أنه يستدل الخ) أي كإفهام ابن الحاجب (قوله أن انتفاء السبب أو المزموم) المراد به الأول والتعبير الأول منظور فيه لتعليل ابن الحاجب والثاني منظور فيه لتعليل الرضي والمراد بالمسبب واللازم الثاني وقوله لا يوجب أي لجواز كونه أعم كما مر فقولا لو كان انسانا كان حيوانا ولو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا لا ينتج استثناء نقض المقدم فيه بل هو عقيم (قوله أنها للدلالة) أي أنها وضعت لاجل الدلالة الخ فهي لا معلقة لا للتعدية لأن المعنى الموضوعية هي لزوم الثاني الأول (قوله إنما هو بسبب انتفاء الأول) أي لا يكون انتفاء الأول علة في انتفائه في الخارج فالتعبان معلومان ولكن العلة في انتفاء الثاني في الخارج محمولة للمخاطب فيؤتى بلولا فائدة تلك العلة

(قوله فعلى لوشاء الله هذا كم) فيه تعريض ابن الحاجب بأنه لم يتدلفهم المراد من عبارتهم (قوله انما هو بسبب انتفاء المشيئة) أى لان انتفاء المشيئة علة في انتفاء الهداية في الخارج (قوله هي انتفاء مضمون الشرط) نقض هذا بقولنا لو كان هذا انتفاءا لكان حيوانا ذاتا بسبب انتفاء الحيوانية في الواقع علة انتفاء الانسانية وبكل صورة يكون الشرط معلولا والجزاء علة تحولوا أضواء العلم اطاعت الشمس وكذا في صورة كون الجزاء علة خاصة يمكن أن يوحدا المعلول باخرى تحولوا أضواء الدار اطاعت الشمس فان عدم العلة المعينة ليس علة لعدم المعلول الا ان يقال هذه (٧٣) الامثلة وامثالها واردة على قاعدة المناطقة الامة غير صحيحة بحسب اللغة اه

الاول فعلى لوشاء الله هذا كم أن انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة يعنى انها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى أن قولهم لم لا امتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا على لهلاك عمره مناه أن وجوده على سبب لعدم ملاك عمر لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ولهذا صح مثل قولنا لو جئنا لا كرمك لا كرمك لم ينجى أعني عدم الاكرام بسبب عدم الجحى قال الجامى

لا استدلال عليه وانما يفترق لبيان علة تحينئذ تكون الجملة ولو كانت في صورة الشرطية في معنى الجملة المعاملة فاذا قلت لو جئنا لا كرمك يكون المعنى على هذا الاحتمال ان الاكرام انما انتفى في الخارج بسبب انتفاء الجحى ويكون كلاما مع من كان عالما بأبوصد العلم بانتفاء الجزاء وهو طالب أو كالمطالب لعلة انتفاءه في الخارج وعلمه بذلك حاصل بدليل آخر يسمى علة العلم وهذا الاحتمال قيل انه هو الاكثر في قصد أهل اللغة ويصدق مع ما يحصل فيه الوجه الاول من الوجهين السابقين كما أشرفنا عليه وعليه قوله أى الجامى

شرح التسهيل انه بالمفهوم وفيما قاله نظر في العبارة الثالثة وبها عبر ابن مالك بحرف يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه بر يد هذه العبارة كما صرح به في شرح الكافية انه يقتضى امتناع فعل الشرط واستلزام ثبوت اثبوت الجواب فالضمير في قوله واستلزامه يعود على المضاف اليه وهو قوله ما يليه لا على المضاف وهو امتناع وصرح ابن مالك بأنه ليس فيها علة تعرض لوقوع الجواب أو عدمه الا أن لا تتردعه وهي عبارة متوسطة بين عبارة سيديوه والا كثير لان عبارة سيديوه تقتضى ان موضوعها ثبوت لثبوت وعبارة غيره امتناع لا امتناع وعبارة تقتضى امتناعا للشرط وثبوت الجواب بتقدير ثبوت الشرط والثبوتان المذكوران في عبارة سيديوه يفرضان والامتناعان المذكوران في عبارة الجهم وحقيقتهما والثبوت المذكور في عبارة ابن مالك فرضي والامتناع المذكور فيها حقيقي \* الرابعة انما كان بعدها موجبان فهي حرف امتناع لا امتناع أو منفيان حرف وجود لوجود أو الاول منفي والثاني مثبت أو بالعكس حرف امتناع لوجود أو بالعكس وهذا القائل نوههم ان قولنا لو لم يقم زيد لم يقم عمرو وحرف يقتضى وجود الامرين فليس امتناعا وهو لان المراد امتناع ما يليه من نفي أو اثبات \* الخامسة انها حرف يقتضى ربط الجزاء بالشرط لا يدل على امتناع ولا غيره واليه ذهب الشلوبيين وهذا أخذ بمنطوق عبارة سيديوه وأعرض عن مفهومها (تنبيه) أورد كثير من العلماء على قولهم ان لو حرف امتناع لا امتناع مواضع بسيرة قد نطن ان جواب لو فيها غير ممنوع وأشكات هذه المواضع على الشلوبيين من النجاة وعلى الخسر وشاى من الاصوليين حتى ادعيان لو مجرد الربط وعلى ابن عصفور حتى ادعى انها فيها معنى ان وادعى جماعة ان الجواب الممتنع محذوف وأجاب القسرا في بان لو كأتا في الربط تأتى لقطع الربط

فترى (قوله من غير التفات الخ) أى أن الجهم - وورل ملتفتا لما ذكر في قولهم - لولا امتناع الثاني لا امتناع الاول كما زعم ابن الحاجب حيث فهم أن مرادهم أن انتفاء الاول علة في العلم بانتفاء الثاني ودليل عليه فاعترض عليهم بعامر (قوله الا ترى الخ) هذا تنظير لما قاله في لو أتى به لتوضيح المقام (قوله لوجود الاول) أى لان لو لثبوت فلما زيدت عليها لا النافية نفت النفي ونفي النفي اثبات (قوله أن وجوده على سبب) أى في الخارج (قوله لا أن وجوده الخ) أى لان عدم هلاك عمر مع اتمام الخاطب كما أن وجوده على ذلك ولا يستدل بعلم على معلوم اذا المعلوم لا يستدل عليه والحاصل أن وجوده على لم يقصد افادته لعلم بعدم هلاك عمر فان المراد بيان السبب المانع من هلاكه بعد العلم بامتناع هلاكه (قوله ولهذا

ولو

صح) أى ليكون معنى لوالدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء

الاول لا الاستدلال بامتناع الاول على امتناع الثاني كما فهم ابن الحاجب صح الخ اذ لو كانت للاستدلال لما صح ذلك القول لما فيه من استثناء نقض المقدم وهو لا ينتج شيئا كما نص عليه علماء المنطق لجواز أن يكون اللازم أعم فتعين أن يكون ذلك الاستثناء اشارة الى علة انتفاء الجزاء (قوله قال الجامى) بكسر السين نسبة للحماسة وهي في الاصل الشجاعة ثم سمي بها كتاب أبي تمام الذي جمع فيه أشعار البلغاء المتفقة بالشجاعة فاذا قيل بيت حماسي فعناه منسوب للحماسة والشجاعة لانه ملحق بها واذا قيل شاعر حماسي فعناه أن شعره

مذكور في ديوان الحماسة أي الكتاب المذكور وأني بكلام الحماسي دليل القول صحيح دفعنا توهم أن هذا القول غير صحيح ( قوله ولو طار  
الحج ) أي فعدم طيران الفرس معلوم والغرض بيان السبب في عدم طيرانها وهو عدم طيران ذي حافر قبلها ( قوله ولودامت الدولت الخ )  
هو يضم الدال جمع دولة بمعنى الملك أي أهل الدولت يعني الملوك الماضية وقوله كانوا أي أهل دولة زماننا رعاياهم قال الحفيد وهذا  
البيت قد دخله القاب والأصل ولو كانت الدولت رعايا هذا الممدوح لما ذهبت ولاتهم وفيه نظر إذ لا داعي لارتكاب القاب بل معنى  
البيت ولودامت الدولت للملوك الماضية واستمرت دولتهم لآخر الزمان لكان أهل زماننا من الأحرار رعايا هؤلاء الملوك كغيرهم كذا  
قال الغنبي وفيه أن هذا لا يناسب مقام الممدوح فلعل الأولى أن يقال معنى البيت لودام أهل الدولت أي الملوك الماضية إلى آخر الزمان  
لكانوا رعايا لهذا الممدوح لاستحقاقه الامارة عليهم لمساقيه من الفضائل فنفى ( ٧٣ ) دوام الدولت الماضية سبب في عدم كونهم

رعايا كغيرهم للممدوح لأنهم  
لا يعيشون معه إلا رعايا  
ومعلوم أن بانقرضهم  
انقضى كونهم رعاياه فليس  
الغرض الاستدلال على  
نفي كونهم رعاياه وإنما  
المسراد بيان سبب ذلك  
الاتقاء في الخارج ولهذا  
صح استثناء نقض المقدم  
( قوله كغيرهم ) خبر لكان  
ورعايا خبر بمذخر أوانه  
خبر لكان وكغيرهم حال  
مقدمة ( قوله وأما  
المنطقيون ) هذا مقابل  
لمحذوف أي وهذا أي ما  
ذكر من أنها للدلالة على أن  
انتفاء الثاني في الخارج  
بسبب انتفاء الأول قاعدة  
اللغويين وأما قاعدة  
المنطقيين الخ ( قوله ان ولو )  
أي ونحوهما ( قوله للزوم )  
أي للدلالة على لزوم التالي  
للمقدم يستفاد من نفي التالي  
نفي المقدم وقد جعلوا هذا  
الاستدلال اصطلاحاً

ولو طار ذو حافر قبلها \* اطارت ولكنه لم يطر  
يعني أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر وقال المعري  
ولودامت الدولت كانوا كغيرهم \* رعايا ولكن ما هن دوام  
وأما المنطقيون فقد جعلوا إن ولو أداة للزوم وانما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهي  
عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول

فلو طار ذو حافر قبلها \* اطارت ولكنه لم يطر  
لأن عدم طيران الفرس معلوم والغرض بيان السبب في عدم طيرانها وهو عدم طيران ذي حافر قبلها  
وكذلك قوله أي المعري فلودامت الدولت كانوا كغيرهم \* رعايا ولكن ما هن دوام  
فنفى دوام الدولت الذي هو مفاد لولا لا انتفاء الشرط سبب لعدم كونهم رعايا كغيرهم للممدوح  
لأنهم لا يعيشون معه إلا رعايا ومعلوم أن بانقرضهم انقضى كونهم رعاياه وانما المراد بيان سبب ذلك  
الاتقاء في الخارج فعلى هذا يكون معنى قوله لم لودامت الدولت لانتفاء الجزاء لأجل امتناع الشرط أن امتناع  
الشرط سبب لامتناع الجزاء لأنه دليل عليه كما قالوا لولا لا امتناع الجزاء لأجل وجود الشرط بمعنى أن  
وجود الشرط سبب لامتناع الجزاء في الخارج لأنه دليل عليه وبينه المثال وهو ما ورد لولا على أهله عمر  
فإن المراد أن وجوده على سبب في الخارج لعدم هلاك عمر لأنه دليل عليه أذ لم تقصد قاعدته للعلم بعدم  
الهلاك وانما المراد بيان السبب المانع من الهلاك بعد العلم بالامتناع ولكن هذان الوجهان  
العربيان أعني الاستدلال بنفي الشرط على نفي المشروط وبينان كون نفي الشرط سبباً في الخارج  
انقضى المشروط وهو الجزاء عند كون الغرض إعادة انتفاء المشروط للجهل به أو بيان انتفائه عند العلم  
فتكون حواشياً أسئلة محقق أو متوهم وقع فيه قطع الربط فقطعه أنت لا اعتقائك بطلان ذلك كما قال  
القائل لو لم يكن هذا زواج لم يكن زوجاً لم يحرم الارث أي لكونه ابن عم وادعى أن هذا  
الجواب خير من ادعاء أن لو بمعنى أن سلامة من ادعاء النقل ومن حذف الجواب وليس كما قال فإن  
كون لو تستعمل لقطع الربط لم يقله أحد ولم يدل عليه دليل وهو ادعاء قاعدة كلية مخالفة للأصل  
بخلاف ادعاء أنها بمعنى أن وأن الجواب محذوف فإن الأول قال به جماعة والثاني كثر وهما أنا ذكره  
المواضع وما يظهر من جوابها وأذكر أن شاء الله تعالى معهما مواضع كثيرة لم يتنبهوا لها فتمها صحة قولك

( ١٠ - شروع التخصيص الثاني ) وأخذوه مذعماً كذا في عبد الحكيم ( قوله وانما يستعملونها ) أي أداة للزوم سواء  
كانت أن أولاً أو غيرهما كذا ومتى وكلما وفي بعض النسخ يستعملونها أي أن ولو وقوله لحصول العلم أي لا كسأبه ( قوله فهي عندهم  
للدلالة ) أي موضوعاً لأجل الدلالة الخ لا يقال أن كلامه يفهم أن معناها نفس الدلالة المذكورة وهو غير مراد وانما المراد أن معناها  
لزوم الثاني للأول مع انتفاء لازم المعلوم يستدل به على انتفاء الملزوم المجهول كما أفاد ذلك السيرامي ثم إن قوله فهي عندهم الخ يقتضي  
أنها انما تستعمل عندهم في ذلك كما إذا استثنى نقض التالي نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بوجوده فالشمس  
ليست بطالعة فهي هنا للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول مع أنها قد تستعمل عندهم للدلالة على أن العلم بوجود  
الأول علة للعلم بوجود الثاني كما إذا استثنى عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج عن التالي  
أي فالنهار موجود فهي هنا للدلالة على أن العلم بوجود الأول علة للعلم بوجود الثاني الآن يقال اقتصر الشارح على ما ذكره لأنه الأغلب  
أو أن ما قاله على سبيل التمهيل تأمل سم

(قوله ضرورة انتفاء المزوم) أي وهو الاول وقوله بانتفاء اللازم أي بسبب انتفاء اللازم أي الذي هو الثاني (قوله من غير التفات الخ) أي كما التفت الى ذلك علماء اللغة قال السيرامي استعماله على قاعدة اللغة بين أكثر في القرآن والحديث وأشعار العرب وعلى قاعدة الماطقة أكثر في استعماله في باب التأليف خصوصا في كتب المنطق والحكمة لان المتصور عندهم تحصيل العلوم لا يبان أن سبب الثبوت أو الانتفاء في الواقع ماذا وعمرة الخلاف بين الطرفين يقتضي تطهرا في استثناء نقض المتقدم فانه جائز عند أهل العربية دون أهل الميزان وفي استثناء عن المتقدم فانه بالعكس وأما استثناء نقض التالي فانه اتفاقا واستثناء عنه باطل تعاقبا (قوله وورد على هذه القاعدة) من الورد وهو الوجهي والاثبات أي (٧٤) أت على هذه القاعدة من اثبات الجزئي على الكل لا من الايراد وهو الاعتراض

وانما كانت الآية المذكورة واردة على هذه القاعدة لان القصد بها تعليم الخلق الاستدلال على الوحدة بان يستدلوا بالتصديق بانتفاء الفساد على العلم بانتفاء التعدد وليس القصد بها بيان أن انتفاء الفساد في الخارج انتفاء التعدد ثم ان ظاهر الشارح أن هذه القاعدة غير لغوية وأن الآية وردت على مقتضاها لا على لغة العرب وفيه أن هذا بعيد جدا كيف والقرآن عربي وأجيب بأن وروده على هذه اللغة لا ينافي كونه عربيا لان ذلك انما هو باعتبار الغالب بديل استعمال القرآن على ألفاظ غير عربية كما تقدم وبأن هذه القاعدة عربية أيضا جرى عليها أهل الميزان ولكنها قليلة الاستعمال بالنسبة للقاعدة الأخرى في استعمال اللغويين وانما نسبت للماطقة لاستعمالهم

ضرورة انتفاء المزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ماهي وقوله تعالى لو كان فيه ما آلهة الا الله لفسدنا وورد على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض وتحقيق هذا المبحث على ما ذكرناه من أسرار هذا الفن وفي هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها في الشرح

به لا يستقيم في نحو وانما لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لان الانسانية ليست شرطا في الحيوانية حتى يكون فيها دابلا وسببا لنفي الحيوانية وانما يطرد فيه الوجه الثاني من الوجهين السابقين وهو بيان لزوم بين المتقدم والتالي يستفاد من نفي التالي نفي المتقدم وهذا الوجه هو الذي حمل عليه الامام ابن الحاجب مفاد لو كما تقدم فقال ان قولهم هي لا تمنع الجزاء لاجل امتناع الشرط لا يستقيم لان الشرط سبب ولا يلزم من نفيه نفي السبب لان الشيء قد يكون له أسباب يستقل كل منها بافادته ذلك السبب فلا يلزم من نفي واحد منها نفي ما سواه بخلاف نفي السبب الذي هو التالي فهو يستلزم نفي جميع الأسباب وقيل انما آخرون كلامه وزادوه بيانا بان التالي ان كان مسببا فكافا والافهوا لازم كافي قولا لو كان هذا انسانا كان حيوانا ولا يلزم من نفي المزوم نفي اللازم بل الامر بالعكس والجواب أن

المسبب بانسان لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لانه يقتضي امتناع الحيوانية لامتناع الانسانية وليس كذلك لان عدم الاخص لا يلزم منه عدم الاعم وهذا أورد على منطوق العبارة الثانية ولا يرد على عبارة سيبويه الامن جهة مفهوما وجوابه ان الحيوانية توجد بأحد أمور منها الانسانية وان الانسانية سبب ولا يلزم من عدمه عدم السبب لوجود سبب آخر والسبب وان لم يكن من عدمه عدم السبب فانما ذلك لذاته فاذا كان للسبب سبب آخر فان السبب حينئذ يوجد بذات السبب الآخر وكذلك الحيوانية اذا عرفت الانسانية قامت بنوع آخر \* ومنها قوله سبحانه ولأن ما في الارض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله ان قلنا بالعبارة الثانية لزم ان يكون النفاذ موجودا وهذا لا يرد على عبارة سيبويه منطوقها وانما يرد على الامن جهة مفهوما وانما يجب عنه بان مفهوم الشرط مفهوم مخالفة ومفهوم المخالفة اذا عارضه مفهوم الموافقة قدم مفهوم الموافقة وهذا مفهوم الموافقة يقتضي عدم النفاذ لان كلمات الله اذا لم تنفذ مع سبعة أبحر فأولى ان لا تنفذ مع عدمها كما نقول ان أساء الى زيد أحسن اليه كرهذا الجواب جماعة وأما الجواب عن عبارة الجمهور فلم أر فيه ما ينج في الخاطر وقد خطر لي عنه جواب أرجو أن يكون هو الصواب وان يحل به غالب ما لعله يورد وأقدم عليه مقدمات أحدها ان النفاذ ليس عبارة عن مطلق الفناء وان أطلق ذلك كثير بل عبارة عن فناء آخر

لها كثيرا وجرى بينهم عليم اود ذلك لان غرضهم تركيب الأدلة من القضايا الشرطية اللازمة والمذاسب في اعتبار الشرط اللازمة بين المتقدم والتالي يستفاد من نفي التالي نفي المتقدم وعلى هذا الجواب فيقال ان مراد الشارح بأهل اللغة في قوله على قاعدة أهل اللغة المعربون لان كالا استعماله في لغوي لان العرب قد قصصوا الاستدلال على الامور العرفية كما يقال هل زيد في البلد فتقول لا لو كان فيه الحضر محسنا فاستدل بعدم الحضور على عدم كونه في البلد وسمى علماء البيان مثل هذا بالطريق البرهاني أو يقال المراد بقاعدة اللغة الكثيرة الاستعمال عندهم وليس المراد أنهم لا يقولون بغيرها (قوله على ما ذكرناه) أي تحقيقا آتيا على ما ذكرناه ومراده بالمبحث هنا المسألة وليس المراد به الاعتراض

وإذا كانت لولا لشرط في الماضي (فيلزم عدم الثبوت والماضي في جملتها) اذ الثبوت يناقض التعليق

ويلزم كون جملتها فعليتين  
وكون الفعل ماضيا

(قوله وإذا كانت لولا لشرط

في الماضي الخ) أشار

بذلك الى أن الغاء في قول

المصنف فيلزم فاء الفصيحة

واقعة في جواب شرط

مقدر وقوله فيلزم أى

غالبا كجاء متفاد من قول

الشارح بعد و هو مع قلته

ثابت (قوله عدم الثبوت)

أى عدم الحصول في

الخارج والمقصود به نفي

اسمية شئ من جملتها (قوله

والماضي) بالرفع عطف على

عدم وقوله في جملتها أى

جمله الشرط وجمله الجزاء

المتسويتين اليها تارة

عدم الثبوت والماضي (قوله

اذ الثبوت) أى الحصول

في الخارج يناقض التعليق

أى المتقدم الذى هو تعليق

حصول مضمون الجزاء

بحصول مضمون الشرط

فرضا وانما كان الثبوت

منافيا للتعليق لان الحصول

الفرضي المأخوذ في تعريف

التعليق يلزمه القطع

بالانتفاء والقطع بالانتفاء

يلزمه عدم الثبوت فانه

السيد في حواشى المطول

هذا المعنى ولو كان مستعلا لغة لم يكنه قليل باعتبار الآخرين وانما هذا استعمال أهل المعقول جروا عليه كثيرا لان غرضهم تركيب الادلة من القضايا الشرطية للزومية والمناصب في اعتبار الشرط ما ذكر وعلى الاستعمال اللغوي المتقدم وهو كون المراد بالشرطية افادة معنى الجملة المعقدة بعلة لبيان تلك العلة وانما سبب ذلك الحكم المعلوم في الخارج ورد قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمهم لان عدم اسماعهم معلوم وبين ان علمته نفي علم الخير فيهم فكما قيل لم يسمهم الله لعدم علم الخير فيهم وقوله تعالى ولو اسماهم لولوا واهم معرضون استعملت فيه لولا فاداة معنى آخر قد تستعمل فيه لولا ايضا وهو ان هذا الشرط يلزمه الجزاء على تقدير وقوعه لثلايتهم انه انما يلزم نفيهم فقط فالمنع انهم متولون عن الايمان معرضون عنه بمعنى أنهم موصوفون بدوامهم على كفرهم ان لم يسموا وكذا لو سموا كما يقال لو لم يخف فلان الله تعالى لم يعصه بمعنى انه لو اتى الخوف لما عصى للعبة كانه من باب أخرى لا يعصيه عند نفيها وهو الخوف وعلى هذا لا يرد ان يقال ان هنا قضيتين شرطيتين لزوميتين كاثنتين صادقتين وهما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمهم ولو اسماهم لولوا واهم معرضون وكل قضيتين كذلك يصح ضم احدهما الى الأخرى فتنتج نتيجة صحيحة ومعلوم ان ضم احدهما الى الأخرى هنا ينتج لو علم الله فيهم خيرا لولوا وهو غير صحيح وانما قلنا كاثنتين لان المعنى ليس على أن المراد قد يكون لو علم الله فيهم خيرا لاسمهم وقد يكون لو اسماهم لولوا لان فيه بقاء بعض المدح لهم وانما لم يرد هذا لاننا نقول القضية الاولى جملة في المعنى معقدة وكأنه يقال لم يسمهم الله لعدم علم الخير فيهم وهي لا تنتج مع الثانية التي الغرض منها بيان ان دوامهم على الكفر لازم لهم اسموا أولا لعدم اسمائهم اعلى شرط الانتاج كما لا يخفى فتأمل \* ثم أشار الى ما يترتب على ما تقدم ليرتب عليه بيان موجب خروجهما عن الاصل فقال وإذا كانت لولا لشرط في الماضي (فيلزم) حينئذ (عدم الثبوت) أى عدم الحصول في الخارج (ج) ويلزم (الماضي في جملتها) أى في جملة الشرط وجملة الجزاء المتسويتين لهما أما كون الجملتين ماضويتين فلا نكونهما مستقباليتين يناقض ما قرر من كونهما التعليق شئ بشئ في ماضى وأما كونهما منفيتين أى غير

جزء من الشئ فاذا قلت نفى قد مال زيد فعناه انه خرج شئ ما فشيء الى ان فرغ هذا هو الذى يتقدم منه الى الذهن وبشهادة النقل قال القاضي عياض في المشارق نفى قد أى فرغ ونفى قال تعالى لنفد البحر قبل ان تنفد كلمات ربي ومثله الحديث حتى نفد ما عنده ونقل ابن الأثير عن أبي حاتم في حديث القيامة ينفد بهم البصر انه بالمهملة وان معناه يبلغ أولهم وآخرهم ويستوعبهم اه ويقال استنفذ وسعه أى استفرغه وقال الصاغانى لا تنفاد الاستيفاء وفي المحكم عن الزجاج ما نفدت كلمات الله معناه ما انقطعت والمنافى الذى يحتاج صاحبه حتى تنقطع حجة فتنفذ وكذلك قال الأزهري وقال تعالى ان هذا الرزقنا ماله من نفاد أى فراغ \* الثانية اذا كان جوابا لقضيتين احدهما منفية والأخرى مثبتة فانها تدل على امتناع مجموع النفي والاثبات فاذا قلت لو جاء زيد لا كرمته وما صحبته دل على انه بقة يدبر ثبوت المحيى مثبت مجموع الامر من دل على امتناع المحيى وان امتناعه اوجب امتناع المجموع ومن ثبوت الاكرام ونفى الصحبة فلا يدل ذلك على أن الاكرام لم يقع والصحبة قد وقعت بل صدق امتناع وقوع الاكرام ونفى الصحبة يحصل بذلك ويحصل بان لا يقع واحد منهما يحصل بان يقع معا وهذا قضية قطعية لان الاثبات الكلى انما ينافى قضية السلب الجزئى وحاصله أن لو تنقضى امتناع مجموع ما دخلت عليه ومجموع جوابها الامتناع كل فرد من أفراد كل منهما ألا ترى الى قوله تعالى ولو شئنا لا تبقا كل نفس هداها ولو شاء لهداكم اجمعين ولو شاء لجهنم على الهدى فان الامتناع في كل ذلك



(قوله والاستقبال ينافي الماضي) أي ان كونها الاستقبالية ينافي ما تقررون كونها التعليقية شيء بشي في الماضي وأشار الشارح بهذا الى أن التفرع في المتن على طريق الف والشر المرتب فقوله فيلزم عدم الثبوت في جملتها مفرع على قوله ولولا شرط أي التعليق وقوله ويلزم الماضي في جملتها مفرع على قوله في الماضي (قوله عن الفعلية الماضية) لنظا ومعنى أي الى المضارعية في اللفظ وان كان المعنى ماضيا (قوله ومذهب المبرد أنها تستعمل (٧٦) في المستقبل استعمالا) أي في المستقبل فلا تحتاج الى نكتة (قوله وهو) أي

والاستقبال ينافي الماضي فلا يعدل في جملتها عن الفعلية الماضية لان النكتة ومذهب المبرد أنها تستعمل في المستقبل استعمالا ان وهو مع قلته ثابت نحو قوله عليه الصلاة والسلام اطلبوا العلم ولو بالعين

واقعي النسبة فلا ن ثبوتها ما أي كون نسبتها ما حاصلتين ينافي التعليق الذي هو ان الشيء يحصل على تقدير حصول غيره لان معنى ذلك ان هذا كان بصدد الحصول لو حصل غيره ومقتضاه عدم حصولهما معا والا كان المقام مقام الاخبار بوقوعهما لا مقام بيان أن احدهما كانت بحيث تحصل لو حصلت الاخرى وهذا معنى قولهم الحصول الفرضي ينافي الثبوت لا يقال وقوع النسبتين معا ينافي التعليق الفرضي لان القضية الشرطية بأى أداة وقعت ليس فيها دلالة على نفى وقوع الطرفين ولهذا برح استثناء وقوع المدم لم يثبت النفي كما يصح استثناءه في التالي ليحقق نفي المقدم لان القول هذا على الاستعمال المنطقي وأما على الاستعمال اللغوي الكثرة فلا دلالة انما هي على فرض الربط بين ما لم يحصل وذلك هو المتبادر من استعمال لو فلذلك قلنا ان الازم هو عدم الثبوت في جملتها وقيل ان المعنى أن لو لما كانت للشرط في الماضي مع الجزم بانقضاء الشرط لزم عدم الثبوت في جملتها لان الفرض دلالة على الانتفاء مع الربط فيما مضى وفي هذا التقدير ولو كان هو المتبادر شيء لان قوله لما أفادت الجزم بالانقضاء مع الربط أهدت عدم الثبوت في الجملة فيه ضربه من استلزام الشيء نفسه باعتباره في جملة الشرط ولا يتبع باعتبار الجملة الجزائية الابتدائية التوقف كما تقدم والوجه المتقدم في الفرض هو معنى افادتها التوقف مع الانتفاء فهو أولى أن يقر به لسلامته من إيهام استلزام الشيء نفسه وهو القريب اكلام من حقق في هذا المكان ويحتمل ان يراد بالثبوت المنفي الثبوت المقاد بالجملة التسمية ويستروح ذلك من كون

هو المجموع لا كل فرد \* السالفة مفهوم الصفة حجة كما هو مقرر في موضعه والقول بالمفهوم في لو على الخصوص كالتفق عليه أعني مفهوم الشرط ومفهوم الصفة قريب منه فاذا قلت لم يعجبني قيام زيد اقتضى ان له قياما غير معجب وان كانت هذه سالبة محصلة لا تستدعي حصول موضوعها كما تقرر في المنطق لكن ذلك بمعنى أن حصول الموضوع فيها غير محقق أما الدلالة عليه بالمفهوم فلا إشكال فيه فاذا قلت لو قام زيد لما أعجبني قيامه فقولا لما أعجبني قيامه بدل لفظا على ان له قياما وأنه غير معجب بتقدير الشرط أما أنه غير معجب فلا منه منطوق اللفظ وأما أن له قياما فلا نك جعلت عدم إعجاب قيامه مرتب على قيامه فصارت ثبوت الموضوع وهو القيام قيد افسه فليس كقولك ما أعجبني قيام زيد حتى لا يكون بالوضع تقييد وقوع القيام بل هو كقولك ما أعجبني القيام الذي وقع من زيد فالجواب حينئذ سالبة تستدعي حصول موضوعها في تحقق صدقها بالفعل وكذلك ان قام زيد لم يعجبني قيامه ولتدل على امتناع الجواب وامتناع ما أعجبني قيام زيد مرتب على امتناع القيام الذي هو شرط لوفيه صير المعنى لما امتنع قيامه امتنع نفي إعجاب قيامه ونفي إعجاب قيامه لا يصدق حتى يكون له قيام كما سبق فصار نفي إعجاب القيام يستدعي القيام لانه شرطه ودلت لو على امتناع القيام وعلى أن امتناعه شرط لامتناع

استعمالها في المستقبل (قوله نحو قوله عليه الصلاة والسلام الخ) فدير قال ان لهذه الاجواب لها وانما هي الربط في الجملة الحالية كما تقدم في ان وكلامنا في لوالشرطية وحينئذ فلا يصح التمثيل بما ذكر وقد يجاب بأن كلامه مبني على القول بأن لوهذه اجوابها مقدر والاصل ولو يكون الطلب بالعين فاطلبوه ولو تكون المباشرة بالسقط فاني أباهي به فالشرط في هذين المثالين مستعمل بدليل أنه في حين اطلبوا وأباهي بكم الام يوم القيامة الذي هو مستعمل ولو مثل الشارح بقول الشاعر ولولم تبق أصداءنا بعد موتنا ومن دون رسمينا من الارض سبب لفل صدى صوتي وان كنت ومة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب كان أحسن فعلم مما تقدم كله أن للواربع استعمالا أحدها أن تكون للترتيب انذار جي والثاني كونها

لاستدلال وان شئت أن تكون صلة للربط في الجملة الحالية والرابع أن تكون بمعنى ان للشرط في المستقبل وقد تكون فاني للدلالة على استمرار شيء بربطه بأبعد النفيضين ومن ذلك قوله عليه السلام أو قول عمر على ما قيل نعم العبد صهيبل ولم يخف الله لم يعصه فالخوف وعدمه نقيضان وعدمه أبعد لعدم العصيان منه فعلق عدم العصيان على الابداع إشارة الى أن عدم العصيان منه مستمر وأن العصيان لا يقع من صهيبل أصلا وقد تكون التي ومصدرية أخذ ما يأتي ومثل لها بقوله تعالى ربما يؤذون الذين كفروا كافرين

فأني أباهي بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط (فدخولها على المضارع في نحو) واعلموا أن فيكم رسول الله (لو يطبعكم في كثير من الامم لعنتم) أي لو عنتم في جهنم وهلاك

التعليق انما حصل بين شيئين منفيين من شأنهما ان يقعوا ويجعدا لا بين ثابتين دائمين وهذا لو كان خفي الا زوم عما تقدم هو المناسب لقولهم فاذا كانت للشيء وعدم الثبوت فلا يعدل في جملتها عن كونها ما فعلت بين ماضوتين اللانكته ثم قولهم لا يعدل عن كونها ماضوتين انما ذلك على سبيل الكثرة والافهى واقعة للاستقبال موقع ان كافي قوله صلى الله عليه وسلم اطلبوا العلم ولو بالعين لان الطلب استقبالي وكذا قوله صلى الله عليه وسلم فأني أباهي بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط غير انه يمكن أن يقال هذه لاجوابها وانما هي للربط في الجملة الخالصة كما تقدم في إن والكلام في الشرطية ولكن وردت فيما ظهر في الاستقبال الشرطي كقوله \* ولتلتقي أصداننا بعد موتنا \* الى أن قال لظل صدى صوتي وان كنت رمة \* لصوت صدى ليلى بهش ويطرب

فاذا تحقق أن أصل جملتها الماضي (فدخولها) أي فالعندول عن الماضي الى دخولها (على المضارع في نحو) قوله تعالى (لو يطبعكم في كثير من الامم) أي في كثير من الوقائع (لعنتم) أي

ما أعجبني قيامه وما أعجبني قيامه دال على وقوع القيام وعدم إعجابه فامتناعه يصدق بان لا يقع قيام بالكلية فيمتنع حينئذ ان يقال لم يعجبني القيام لما يدل عليه مفهومه من وقوع القيام وبان يقع قيام محجب لكنه قد دل الشرط وهو لو قام على أن الواقع من هذين هو امتناع القيام فتعين ان يكون المراد عا دال عليه الجواب من امتناع ما أعجبني قيامه هو امتناع القيام الذي دل عليه مفهوم قولك ما أعجبني قيامه لأنه لا يقع قيام محجب اذا لم يكن وقوع قيام مترتب على امتناع القيام وحينئذ يحل الكلام الى قولنا امتنع وقوع القيام وكونه غير محجب وذلك صادق بان لا يقع قيام بالكلية اذا تقرر ذلك فالنفاذ عبارة عن استيفاء العبد بعد الشروع فيه وكلمات الله سبحانه وهي علمه وحكمته لم يحصل الشروع في عهدها واستمداد العباد لذلك وحينئذ فعدم النفاذ المستلزم لعدم يقع وذلك صادق بان تكون كلمات الله سبحانه وتعالى ما شرع في عهدها فامتنع عند امتناع كون ما في الارض من شجرة أو فلما ان يقال ما نفدت لانها نفدت بل لانها ما استمد العباد لاستيفائها ولا وجهه وذلك قصدا وخاصة أنه ان جواب لو مجموع أمرين اثبات وهو العدم وعدم وهو أنهم لم تنفذ وامتناع الاول يقتضي امتناع مجموع القضية ولو لم يكن لفظ النفاذ يدل على الفراغ بعد الشروع فالجواب صحيح بان نقول المعنى لو كان الامر كذلك لاستوفى العباد ولم يحصل النفاذ لكنه لم يقع ذلك لانهم ما استمدوا البحار لعدم وجودها وهذا جواب لا غبار عليه ولا من يدعي حسنه واذا ثبت ذلك فانقله الى كل موضع كان فيه جواب الشرط مع عهده قديم مثل لو أساء الى زيد لما قبلته أو لم أسأ كرمته اكراما كثيرا وغير ذلك فانه يحل به كثير من الاشكال \* ومنها قوله تعالى ولو أنزلنا لنالهم الملائكة وكلهم الموت وحشرنا عليهم كل شي قبلا ما كانوا يومئذ ينؤمنون الا ان يشاء الله فلو امتنع الجواب لكان التقدير لكنهم امنوا وان لم يشاء الله وهو محال وجوابه ما تقدم أي ما كانوا يومئذ ينؤمنون هذه الامور الا ان يشاء الله فامتناع انهم لا يؤمنون بهذه الامور الا ان يشاء الله صادق بعدم وجدان هذه الامور والامر كذلك اذا المراد لامتنع ايمانهم بهذا التقدير \* ومنها قوله سبحانه وتعالى ان تدعوهم لا يسعهم وادعاهم ولو سمعوا ما استجابوا لكم فان انتفاء الاجابة ليس بمنعواوه هذه الآية الكريمة لا ترد لان الظاهر أن لو فهاهني لان التقدير ولو سمعوا الدعاء المذكور والدعاء المذكور مستقبل لانه دخلت عليه ان الاستقبالية ولو سلمنا انها امتناعية فامتناع ما استجابوا يكون إماليا لاستجابة أو تقدم الدعاء والمقصود الثاني \* ومنها قوله تعالى

فدخولها على المضارع في نحو قوله تعالى لو يطبعكم في كثير من الامم لعنتم

(قوله فأني أباهي بكم الامم)

هكذا ايس من تمة ما قبله

بل من حديث آخر وهو

قوله عليه السلام تناحوا

تناسلوا فاني الخ فمراد

الشارح تعدد الامثلة

والحديث الاول وهو اطلبوا

العلم ولو بالعين قال ابن

حبان لا أصل له كافي

الغماز (قوله فدخلها

على المضارع الخ) هذا

مفرع على قوله فيلزم الماضي

في جملتها أي وحيث كان

ذلك لازما فدخلها على

المضارع الخ (قوله في

جهنم) هو بفتح الجيم

المشقة والطاقة والمراد

هنا الاول وأما بالضم فهو

معنى الطاقة ايس الا وقوله

وهلاك الواو بمعنى أو اذ

لا يجوز ارادة معنيين من

لفظ واحد

(لقصدا استمرار الفعل فيما مضى وقتنا فوقنا)

لوقعتني بلا وجهد وهلاك (لقصدا استمرار الفعل) أي استعصم الهاماني ذلك مع المضارع المستكنة  
اقتضاه المقام وهي أفايد أن الفعل الذي دخلت عليه استمرار (فيما مضى وقتنا فوقنا) أي وقتنا بعد  
وقت وانما قلبان المستكنة هاذ كرلان في استمراره على طاعتهم التي هي المراد بالفعل هو الذي كان  
سبباني عنهم بمعنى انه لو استمر صلى الله عليه وسلم على طاعتهم أي موافقتهم في كل ما يعرض  
لهم ترجيحهم بحسب رأيهم لهلكوا لذلك ولما انتفت الموافقة في كل شيء التي هي استمرار الطاعة  
انتي هـ **ك**هم وانما قلنا ان في الاستمرار على الطاعة موجب انفي الهلاك دون استمرار في  
الطاعة بحيث لا يوافقهم في شيء أصلا ولو كان هو امتدادا في إيجاب نفي الهلاك لان موافقتهم في  
بعض الامور التي لا تنضم لا توجب هلاكهم بل فيها جلب خواطرهم فنتي استمرار الطاعة كافي  
ولو كانت معه بعض الموافقة وانما يوجب الهلاك ويوجب اختلال حكمة الرياسة وانتقاض نظام  
السيادة الاستمرار على الطاعة أبدأ بخلاف الموافقة في بعض الاحيان لان من شأن الملك موافقة  
الرعية في بعض الامور لجلب قلوبهم مع ان لفظ المضارع يدل على استمرار الفعل فتدخل عليه ولو  
دالة على نفي ذلك الاستمرار وأما الوجه الآخر وهو ان المستمر نفس التني المقادير بعني ان استمرارني  
ولو زلنا على بعض الاعجمين فقرأ عليهم ما كانوا به مؤمنين فان امتناع الجواب يستلزم انهم مؤمنون  
وجوابه ماسبق اي انهم يكتبون بيزل على بعض الاعجمين صادق بعدم انزاله \* ومنها قوله تعالى لو  
خرجوا انكم ما زادوكم الا خيالا فان امتناع الجواب بان يكونوا زادوهم غير الخيال وجوابه بان امتناع  
كونهم ما زادوهم بالخروج الا خيال صادق بعدم الخروج ويخص هذه الآية الكريمة جواب آخر  
وهو انه يصدر في امتناع ان لا يزيدوهم شيئا لا خيالا ولا غيره والامر كذلك لان ما زادوكم الا خيالا  
يقضي اثبات زيادة الخيال بتقدير الخروج وهو متنع عند عدم الخروج \* ومنها قوله تعالى ان الذين  
كفروا وان لهم ما في الارض جميعا ومثله معه ليقعدوا به من عذاب يوم القيامة ما تقبل منهم وجوابه  
ماسبق لان امتناع صدق عدم القبول يحصل بان لا يكون لهم ذلك ونظيره قوله تعالى ان الذين  
كفروا وما تواتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الارض ذهباً لو افسدى به ويحتمل ان تكون  
لؤيهم ماعني ان وهو واضح في الثانية لاجل قلن يقبل \* ومنها قوله تعالى لا تجد قوما يؤمنون  
بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم ان لم تكن فيه لوعني ان فالتقدير  
لو كانوا آباءهم لم تجددهم يوادوهم موادة الاولاد والوالدين فامتناع ذلك بان لا يكونوا آباءهم  
غير ان المعنى في الآية على انها معني ان لقرينة قوله لا تجد ولان الذين يحادون منهم من هو اب للمؤمنين  
كان الخطاب وعبد الله بن أبي بن سائل والواحد \* ومنها قوله سبحانه وتعالى وان تدع من قبلك  
الذين كفروا لا يعمل منهم شيء ولو كان ذا قربي الا ان الظاهر ان لو هنا معني ان لانه في حيز وان تدع وهو مستقبل بان  
ولو جعلتم الامتناعية كان التقدير ولو كان ذا قربي ودعت لم يحمل ذو القربى جلالة عن قدرته اذ  
ذلك عن الحمل عن غيره ونظيره الآية الكريمة قوله سبحانه فيقسمان بالله ان ارتميت به ثمنا ولو  
كان ذا قربي واذا قلتم فاعدوا ولو كان ذا قربي \* ومنها قوله سبحانه وتعالى ولو آنا كتبتنا عليهم ان  
اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعلوه الا قليل منهم وجوابه ماسبق فان المعنى لما امتثل الامر  
الاقبل وامتناع ذلك يصدق بان لا أمر وايضا يصدق ذلك بان الخاطئين لم يقتل أحد منهم نفسه فصدق  
الامتناع لادل عليه الاستثناء من قتل القليل نفسه اذا كتب عليه القتل \* ومنها قوله تعالى ولو  
كانوا فيكم ما قاتلوا الا قليلا وجوابها كقولها \* ومنها قوله عز وجل ان الذين حققت عليهم كلمة ربك

لقصدا استمرار الفعل فيما  
مضى وقتنا فوقنا

(قوله لقصدا استمرار  
الفعل) أن للإشارة إلى  
قصدا استمرار الفعل والمراد  
بالفعل الفعل الغوي وهو  
الحديث والمراد باستمراره  
الاستمرار الجدي  
وماصلة أن دخول لوعني  
المضارع في الآية على  
خلاف الأصل لنكتة  
اقتضاه المقام وهي الإشارة  
إلى أن الفعل الذي دخلت  
عليه بقصد استمراره فيما  
مضى وقتنا بعد وقت  
وحصوله مرة بعد أخرى  
ولونكت ذلك الاستمرار  
واستمرار الفعل على وجه  
التجدد انما يحصل بالمضارع  
لأبالمضارع الذي شأنه ان  
تدخل عليه لوالعدول  
عن الماضي للمضارع لهذه  
النكتة التي اقتضاه المقام  
(قوله فيما مضى وقتنا  
فوقنا) أشار بشيولة فيما  
مضى إلى أن لوعني معناها  
وان المضارع الواقع موقع  
الماضي أفاد الاستمرار فيما  
مضى وبشولة وقتنا فوقنا  
إلى أن الانتفاء ملاحظ  
بحسب أوقات الوجود  
فان الطاعة توجد في  
العرف وقتا فوقتاً يلاحظ  
انتفاءها كذلك فيكون  
المضارع المتني كالمتني في  
أن الانتفاء منه تجددي  
لأشوق اه فترى

(قوله والفعل) أي الذي قصد استمراره في الآلية هو الطاعة وعليه ففي كلام المصنف حذف مضاف أي لقصد امتناع استمرار الخ  
بدليل قوله يعني أن امتناع عنكم بسبب الخ هذا ويمكن الاستغناء عن تقديره في كلام المصنف بأن يكون المعنى اقصد الاستمرار  
المذكور أي من بطيعكم بطع النظر عن لو يفهم امتناع الاستمرار من لو (٧٩) وليس المعنى اقصد الاستمرار من لو يطيعكم المحوج

لتقدير المضاف المتقدم  
وحاصل ما ذكره الشارح  
أن الكلام مشتق على نفي  
وهو لو وفيد وهو الاستمرار  
المفاد بالمضارع فيجوز  
أن يعتبر في القيد وان  
يعتبر تقييد النفي فالعنى  
على الأول انتفى عنكم  
بسبب امتناع الاستمرار  
على الطاعة في الكثير  
وعلى الثاني انتفى عنكم  
بسبب الامتناع المستمر  
على اطاعتكم في الكثير  
(قوله بسبب امتناع  
استمراره الخ) هذا يفيد  
ثبوت أصل اطاعته عليه  
الصلاة والسلام لهم في  
بعض الامور وهو كذلك  
فوافقته لهم في بعض  
الامور التي لا تشترط وجوب  
السلامة بل فيها تطيب  
لخواطرها ولذا أمر عليه  
السلام بشاؤهم ولا فهو  
غنى عن الذي يوجب  
وقوعهم في المشقة والهلاكة  
انما هو استمراره عليه  
الصلاة والسلام على  
اطاعتهم فيما يستصوبون  
حتى كأنه تتبع فيما  
بينهم ويستعملونه فيما  
يعن لهم وفي ذلك من  
اختلال الرسالة والرياسة

والفعل هو الطاعة يعني أن امتناع عنكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم فان اضارع يفيد  
الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار

طاعتهم أوجب نفي هلا كهـ ولو كان أخص من الاول ومقتضى الاعم مقتضى الاخص فهو مرجوح  
من وجهين أحدهما ان المعنى السابق كاف مع موافقة مقتضى الرياسة لان المساءلة في بعض  
الاحيان جلب النلوب كما أثرنا اليه أقرب اصلاح الرعية من نفي الطاعة أصلا والثاني انه محجوج لاعتبار  
أن التركيب ولو كان أصله للدلالة على نفي القيد يراد فيه المنفى المقيد يعني أن أصل الفعل الدلالة على  
الفعل المستمر فإذا أدخلت عليه لولتدل على النفي تسلط النفي على قيد الاستمرار فيراد في هذا المعنى  
معنى آخر وهو ان هذا النفي مقيد بالاستمرار يعني ان نفي الطاعة مقيد باستمراره وهذا المعنى وهو اعتبار  
النفي مقيد بقيد في تركيب كان الأصل فيه نفي ذلك القيد وورد في كلام العرب ومنه قوله تعالى وما هم

لا يؤمنون ولو جاءتهم كل آية وانظروا فيها يعني ان لان التقدير لو جاءتهم كل آية لم يؤمنوا وكذا  
لم يؤمنوا لم يمنع وجوبه كذا في قوله لان امتناع لا يؤمنون بكل آية يصدق بان لا تأتي جميع الآيات الا  
أن الظاهر ان الله لا يؤمنون كالمطوق به قبله وحديثه فافظا لظاهرنا يعني ان وقرب مما  
نحن فيه قوله تعالى أولو كانوا لا يملكون شيئا ولا يعقلون وقوله عز وجل أولو كان آباؤهم لا يعلمون شيئا  
وأما نحو ولو حرصت ولو أعجبك كثرة الخبيث ولو أعجبكم ولو كنا صادقين ولو كره الكافرون ولو  
كره الكافرون ولو كره المشركون ويخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعفاء فألفوا وأعلمهم  
فقد صرحوا أن لو في ذلك كله يعني ان \* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو لم تكن ربيتي في جحري  
ما كنت لي معناه ان انتفاء الحبل الواقع لكونه غير ربيته يمنع لما يفهمه من أن حبلها يحد بل غير  
ذلك \* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو أن رجلا اطلع عليك بغيا ذنبا فخذفته بجماعة ففقدت عنه  
ما كان عليك من جناح المعنى لكنت فاعلا فلا صورة ما به جناح ولا جناح \* ومنها حديث أبي  
برزة الاسلمي لو أن أهل عمان أتت ماسبولك ولا ضربوك والواقع انهم ماسبولك ولا ضربوك ويقع نظير  
هذا في الكلام كثيرا نقول لو أتت فلان ما أسألتني ويجوز الجواب بان يكون دفعا لما له يتوهم وان  
هذا الفعل لما صدر من جماعة كأنه صدر من غيرهم لاستوائهم في الانسانية \* ومنها قوله صلى الله  
عليه وسلم في الحج لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم وعدم الاستطاعة ثابت ويمكن الجواب بان جعلت  
استطاعتهم المتوهم كأنهم واقعة أو بان التفسير لما استطعتم ذلك بقيد وجوبه وذلك ينتفي بعدم  
الوجوب كما سبق في التناذر \* ومنها قول أبي بكر رضي الله عنه لو لمعت ما وجدتنا غافلين وجوابه بما  
سبق أن المراد لو طلعت لوجدتنا غافلين وامتناع ذلك بانهم المالم تطلع لم تجدهم بالكيفية \* ومنها قول عمر  
رضي الله عنه على مائة له عنه ابن مالك وغيره نعم العبد صهيبي لو لم يحف انت لم يصبه وقد نسب الخطيبي  
هذا الكلام الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم أر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لاهر فوعا ولا  
موقوفا لاعتني النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن عمر مع شدة التحص عنه ووجه السؤال ان صهيبي  
لم يعص الله تعالى فيسلم ان لا يكون جواب لو متنها وجوابه بما تقدم في ولو أن ما في الارض من شجرة

ما لا ينحني وأورد على الوجه الاول انه اذا كان المنفى استمرارا للطاعة في كثير من الامور كان أصل الطاعة في الكثير فامتناع أن الواقع  
خلافه لانه انما اطاعهم في القليل وأجيب بأن المفهوم معطل بالنظر للتقدير أو يقال يكفي كون ما اطاعهم فيه كثيرا في نفسه وان كان  
قليل بالنسبة الى مقابله \* واعلم أن هذا الاراد انما توجه على الوجه الاول في كلام الشارح لا على الوجه الثاني لان محله أن العلة في  
انتفاء الغيب الامتناع المستمر على اطاعتهم في الكثير فيكون أصل الفعل وهو الطاعة في الكثير منقبا

(قوله ويجوز أن يكون الفعل) أي الذي قد قصد استمراره امتناع الطاعة أي أن لوحظت لوقبل دخول الفعل المفيد للاستمرار عليها فلما دخل عليها صارت كأنها جزمته والاستمرار ملاحظ بعد النفي فهو حينئذ من تقيد النفي بخلافه على الوجه الأول فإن الفعل الدال على الاستمرار لم يحفظ قبل النفي فهو من نفي القيد وفي تأخير هذا الوجه الثاني وتعبيره في جانبه بالجواز إشارة لربحان الوجه الأول ولذلك قال في المطول أنه الظاهر ووجه ذلك بأمرين \* الأول أن القياس اعتباراً لامتناع وإدعاء على الاستمرار حسب ورود كلمة المفيدة للاستمرار على صفة المضارع المفيد للاستمرار لأن استفادة المعاني من الالفاظ على وفق ترتيبها وأما اعتبار الاستمرار وإدعاء على النفي فهو خلاف القياس فلا يصار إليه الا عند (٨٠) تعذر الجريان على موجب القياس نحو ولا يظلم ربك أحد وأولم يكن فيه

مزية كافي قوله تعالى ولا هم يحزنون حيث جعل على استمرار نفي الحزن عنهم إذ ليس في نفي استمرار الحزن مزيد فائدة \* الثاني أن العلة في نفي عنهم نفي الاستمرار على طاعتهم لاستمرار نفي الطاعة التي تضمنه ذلك الوجه الثاني وذلك لأن استمرار نفي الطاعة يقتضي أن أصل الفعل وهو الطاعة منفي بخلاف نفي الاستمرار على الطاعة فإنه يفيد ثبوته ومعلوم أن أصل الطاعة لا يترتب عليه العنت لما يترتب عليه من مصلحة استعجالهم واستمالة قلوبهم اهـ سم (قوله لأنه كأن الخ) علة لقوله ويجوز الخ ودفع به إذا يقال معنى قواهم أن المضارع يفيد الاستمرار أي استمرار معناه وهذا الاحتمال بخلافه لأنه يلزم عليه أن المضارع انما أفاد استمراره معنى لو وهذا

ويجوز أن يكون الفعل امتناع الطاعة يعني أن امتناع عنكم سبب استمرار امتناعه عن طاعتكم لأنه كأن المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت ويجوز أن يفيد النفي استمرار النفي والداخل عليه لو يفيد استمرار الامتناع كأن الجملة الاسمية المبنية بتقديرنا كيد الثبوت ودوامه والمنفية بتقديرنا كيد النفي ودوامه يومئذ فبالجملة الاسمية لنا كيد الانبياء وكان أصل النفي حيث ورد على نسبتهم أن يدل على نفي التأكيد لكن اعتبار النفي فيها مقيد بالتأكيدي بتقدير ورودهم كدعاء على أصل الانبياء لاعلى الانبياء المؤكد وذلك إما يكون رد القول لهم أمناً على أبلغ وجه والحاصل أن المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت والنفي بجوز أن يفيد مع أداء النفي نفي استمرار الثبوت ويجوز أن يفيد استمرار النفي والذي دخلت عليه لومني في المعنى فيجوز أن يفيد استمرار النفي بتقدير ورودهم على أصل الفعل معبراً أقول من أن مفهوم الموافقة عارض مفهوم المخالفة وبأن المنفي يكون معصية لا نشأ عن خوف المعنى لو لم يخف الله لمعصاه معصية ناشئة عن عدم الخوف فامتنع ما دل عليه مفهوم هذا الكلام من إثبات المعصية الناشئة لاعتناء عدم الخوف كما سبق \* ومنها قول على كرم الله وجهه لو كشف الغطاء ما زددت بقيتاً وجوابه ما سبق أي لم أرى ما أراه ولم أزد يقيناً وامتناع ذلك لعدم رؤية مخالفة الغطاء \* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو دخلوا ما خرجوا ما أبدوا لزم أن يكونوا خرجوا لأنهم ما دخلوا وجوابه بما سبق لأنه امتنع بمجموع الدخول وعدم الخروج لعدم الدخول وهذه المواضع كلها وقع الجواب فيها منفياً وما بعدها وقع الجواب فيها مثبتاً \* ومنها قوله تعالى ولوعلم الله فيهم خيراً لا سمعهم ولو سمعهم لتولوا وهم معرضون واردة على عبارات أعم على عبارة يدبو فلهذا تفتقضي أنه لو حصل الاسماع لحصل التولي فيه لزم أن لا يكون التولي حاصل إلا الآن والقرص أنه حاصل وأما على العبارة المشهورة فلا تفتقضي امتناع التولي وهو حاصل لأن صدرها يقتضي أنه لم يعلم فيهم خيراً وأخيراً يقتضي عدم التولي المستلزم لأنه علم فيهم خيراً ولأنه يصير التقدير لو علم فيهم خيراً التولي وليس المراد أن علم الخير فيهم مناسب لاقبالهم للتوابع ولا يصلح الجواب السابق بأنهم إذا تولوا بتقدير الاسماع قدوة أولى لأن المراد الاسماع النافع بدليل أنه منفي لقوله تعالى لا سمعهم والاسماع النافع لا يقع معه التولي واختلف في الجواب عنها فقال الإمام نضر الدين وهو ظاهر عبارة الزمخشري المعنى لو علم فيهم خيراً لا سمعهم الخجج اسماع نفهم وتعلم ولو سمعهم بعد أن علم أن لا خير فيهم لم ينتفعوا وقيل لا سمعهم اسماعاً يحصل به الهدى ولو سمعهم لأعلى أن يخلق لهم الهدى اسماعاً محمداً لتولوا وهي قريبة من الأولى وفيها

خلاف القاعدة وحاصل الدفع أنه لا مانع من كون الفعل المضارع المنفي يفيد استمرار النفي كأن المثبت يفيد استمرار الثبوت وذلك إذا لوحظ النفي قبل دخول الفعل المفيد للاستمرار بحيث جعل النفي كأنه جزء من الفعل (قوله كأن الجملة الاسمية الخ) هذا نظير للقولين المثبت والمنفي وهذا بالنسبة للوجه الثاني لأن المتهمة برفقه تأكيدي النفي وكذا هنا المعتبرنا كيد الثبوت (قوله والمنفية بتقديرنا كيد النفي) أي استمرار الانتفاء من هذا يتخرج الجواب عن النفي في قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد بأن ترجع المبالغة إلى نفي الظلم فالمعنى انتفى الظلم عن المولى انتفاءً مبالغياً فبالجملة مفيدة لنا كيد النفي والمبالغة فيه لالنفي التأكيدي والمبالغة والاقتضت أن المنفي انما هو المبالغة في الظلم فيفيد ثبوت أصل الظلم وهو باطل

نفي التأكيد قلت هذا

اذا اعتبر القيد سابقا على

النفي وأما اذا اعتبر سبق

النفي كانت مفيدة لنفي كيد

النفي والحاصل أنه اذا

اعتبر القيد سابقا على

النفي أفادت نفي اقيده غالبا

وتارة تفيد نفي القيد وتارة

تفيد نفي ما عدا عند

الشارح خلافا للشيخ

عبد القاهر حيث أوجب

نفي القيد وأما اذا اعتبر

تقدم النفي فاعلم ان

تأكيد النفي أو يقال

ان هذا أي افادة تأكيد

النفي استعمال آخر للنفي

كما قاله سم قوله رد القوله

آمننا بيان ذلك أن قوله

آمننا يشهد حدوث الايمان

منهم وصدوره في الماضي

ولومرة لان الماضي يدل

على الوقوع والانقطاع فرد

المولى سبحانه عليهم بقوله

ما هم عو منين مؤ كذا النبي

بالإضافة الزائدة في الخبر فالنفي

ملحوظ أولا قبل التأكيد

فهو مفيدة لنفي كيد النبي

والمعنى حينئذ اعلمهم

من نفي نفي ما عدا عو على

هذا نقوله وما هم عو منين

سالبة كلية مناقضة

للوجبة الجزئية حكما لنفي

هي قولهم آمننا وليس

التأكيد ملحوظا أولا قبل

النفي بحيث يكون الكلام

من نفي التأكيد واللام يكن

لانني التأكيد والدوام كقوله تعالى وما هم عو منين رد القوله لهم آمننا  
ذلك الذي تأكيد بالاستمرار وهو الارجح في هذا المقام لما تقدم والمراد بالنفي ههنا الامتناع \* ثم شبه  
المضارع في افادته الاستمرار فيما تقدم مضارعا آخر ولو لم يكن مع لوفعال

نظر لان مطلق النولي قد حصل وهو خلاف ما ذات عليه لومن الامتناع وحاصله أن تكون لوجعت  
مجازا مجرد التلازم من غير دلالة على الامتناع \* قلت وأقرب ما فقه وأشار اليه الزحشمري أن يجعل  
النولي هو الارتداد بعد الاسلام وهو غير حاصل حال الاخبار فان الحاصل عندنا اخبار وهو الكفر  
الاصلي المعنى لو علم فيهم خبير الا سمعهم اسماعا في حصول الايمان ولأنهم ذلك لما استمروا عليه  
فان قلت يلزم أن لا يكون فيهم خبير قلت لا يلزم لان خبر انكروا فيهم بتقدير أن يكون فيهم خبير ما يجعل  
على الاسلام لا يستمر ون عليه لعدم الخبر الكثير الذي يستمر أثره الى الموت وقد يقال ان الاسلام الذي  
لا يستمر الى الموت ليس محض غير لان الله يحبطه والوجه تخريج هذا الجواب على الخلاف بين الشيخ أبي  
الحسن الاشعري وغيره في أن من عاش كافرا ومات مسلما أو بالعكس هل هو لم يزل على الحالة التي ختم له  
بها أولا والا لولم يذهب الاشعري \* ومنها قوله تعالى ولو نزلنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم  
لقال الذين كفروا ان هذا الاصحاح مبین وجوابه واضح لانهم لم يمسوه ولم يمسوا عن هذا الكتاب الذي لم يزل ذلك  
انما قالوه عن القرآن \* ومنها قوله تعالى قل لو أنتم تعلمون خزان رحمة ربي اذالأسسكم يلزم أن يكون  
الامسالك منتهجا وجوابه عما سبق أي لا مسكتكم مع انكم ما يكون ما لا يتطرق اليه التفاد فلا مسالك  
مع هذه الحالة ليس واقعا لجواب لو كلى فامتناعه صادق بالجزئي لان نقيض الاثبات الكلي سلب  
جزئي الآن هذا الجواب فيما كان جوابه مثبتا وضع لان دلالة على المرين بالوضع ودلالة الجواب  
المنفي على الكلي انما هو بالمنطوق في بعض وباللفهوم في بعض \* ومنها قوله سبحانه وتعالى ولو أنهم  
فعلوا ما وعظون به لكان خير لهم والله تعالى لم يصدقوا الله لكان خير لهم والصدق خير فعلوا أم لم  
يفعلوه وجواب ان المعنى لو وقع منهم لم فعل هو خير وامتناع ذلك بأن لا يقع منهم فعل وتظيره قوله  
تعالى ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خير لهم وتظيره قوله تعالى لثوبه من عند الله خير (١) ان لم  
يكن الجواب محذوفا \* ومنها قوله تعالى يكاد يرضى ولولم تمسه نار التقدير ولولم تمسه نار لكان  
يضى ولا يصح الجواب بأنه اذا لم يرضى بل يرضى كقوله تعالى وما كادوا يرضى لعلون لان الواو في  
ولولم تمسه يرضى انه كان يرضى عنه نار لم تمسه وعلله مجازا وكتابه عن شدة الصفاء نعم سبق السؤال  
عن كونه يكاد يرضى واذا مسته النار وما يفهمه كد من أنه لم يرضى مع مس النار له أما عند من قال ان  
اثباتها في فواضع وأما على القول الصحيح فلا أنه لا يقال كادز يديفعل اذا فعل ولا يصح الجواب عما  
أجيب به في قوله تعالى وما كادوا يفعلون من أنهم ذبحوا بعد أن لم يقدروا لانهم كانوا يعبدون من ذلك لانه  
لا يخبر بأن من فعل الشيء قارب أن يفعله ثم فعله بخلاف كونه قارب أن لا يفعل ثم فعل فانه مستغرب  
والذي يظهر في الجواب أن المراد مقاربة الزيت للاضاءة في الحالين والاضاءة من الزيت غير واقعة في شيء  
من الحالين انما الواقع مقاربتهما لان النارية المضيئة \* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لم يعلم المازين بدي  
المصلي ماذا عليه من الاثم لكان أن يذف أربعين خريفا خيرا له من أن يرب بين يديه فان ذلك خير علم لم  
يعل وجوابه إما بأن المراد علم أن الامر كذلك وإما لانه اذا لم يعلم انهم عليه فليس وقوعه حينئذ خيرا له  
\* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لم يعلم ما علم لضحككم قليلا ولبككم كثيرا فليعلم أن يمنع التامل من  
ضحككم وجوابه أن ضحككم بقيد التامل منع لان ضحككم كان كثيرا \* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم  
لودعيت الى كراع لا جئت ولو أهدى الى ذراع لقبلت فانه يلزم أنه لم يحب ولم يشمل هدية لكنه صلى الله



كافي قوله تعالى الله يسترئى بهم بعد قوله انما نحن (٨٣) مستترئون وفي قوله تعالى فويل لهم عما يكسبون

على ابلغ وجهه واكد ( كافي قوله تعالى الله يسترئى بهم ) حيث لم يقل الله مسترئى بهم قصدا الى استمرار الاسترءاء

( كافي قوله تعالى الله يسترئى بهم ) فالتمس بهير الما ضارعة في هذه الآية حيث قال يسترئى ولم يقل مسترئى لقصد استمرار الاسترءاء منتهى تعالى بالماضين وتجدده وقتا فوفا كما هو عادته تعالى مع أهل اللغة في انزال الدليل بهم والخسارة والخذلان عليهم فالمراد بالاسترءاء الذي هو السخرية لازمة الذي هو انزال الهوان والخسارة بهم لان غرض المسترئى هو ادخال الهوان على المسترئى ليدفك من الجواز المرسل من باب اطلاق اسم السبب على السبب واستمرار التجدد في اثار اللعنة والظرد هو الواقع في عليه وسلم دعى وأجاب وأهدى اليه وقبل وايس المراد بالذراع حقيقة بل هو التمثيل وهذا السؤال انما يحتاج الى جواب لو كان صلى الله عليه وسلم لم قال ذلك بعدما أهدى اليه ودعى ومن أين لنا ذلك \* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو كان الاعان معلقا عند الثريا لئلا ياله رجال من هؤلاء أى من فارس وقد وقع ذلك وجوابه ان المعنى لنا لو من عند الثريا بارة قد امتنع ذلك لان من ناله منهم لم ينله به هذا القيد ولا يصح الجواب بان النكرة في سياق الشرط للعموم فيكون من سلب العموم لان هذه نكرة في سياق الجواب لا الشرط ولان تحقيق العموم في النكرة في الشرط وهل هو عموم الاستغراق أو عموم الصلاحية فيه بحث يطول ذكره \* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو كان لابن آدم واديان من ذهب لابتغى اهما بالنايلين ان الانسان لم يتبع واديانا لئلا يمل المال وجوابه ان الممتنع ابتغاء واد بعد تحصيل اثنين والامر كذلك فان هذا يقع فلا يصدق انه يتبع الثالث حتى يحصل الواديان \* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو كان كفى مثل احد ذهب السرى أن لا يمر على ثلاث ليل وعندي منه شئ الاثنى أُرصد له دين والواقع انه صلى الله عليه وسلم كان يسرد أن لا يمر عليه ثلاث ليل وعنده ذهب وجوابه ان معنى أن لا يكون عندي منه ان يفرغ فعنده لو كان كفى السرى أن أصر فوه وامتناع ذلك بأن لا يكون له وجود حتى يصرف \* \* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم فيلزم أن يمتنع ذلك والواقع ان ناسا ادعوا ذلك وجوابه ان المعنى لفسدت أحوال الناس وضاعت غالب دمائهم وأموالهم المدلول عليه بقوله صلى الله عليه وسلم لادعى ناس ولا يصح الجواب بان النكرة في سياق الشرط للعموم لما سبق قلت قال الشيخ أبو عمرو بن الحاجب إن لو تدل على امتناع الاول لا امتناع الثاني الا ترى الى قوله تعالى لو كان فيهم ما آلهة الا الله لفسدنا كيف سبق للدلالة على انتفاء العدد بانتفاء الفساد لان امتناع الفساد لا امتناع التعدد لانه خلاف المفهوم ولان نفى الآلهة غير الله لا يلزم منه نفى فساد هذا العالم ورد عليه الخطيبى بأننا لانسلم ان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب اذ لم يكن للسبب سبب سواء ما نحن فيه كذلك لان لوفى كلام العرب انما تستعمل في الشرط الذى لم يبق للسبب سواء فاذ حصل حصل واذا انتفى انتفى وذلك علم بالاستقراء والنقل فانتفاء السبب بعدل يدل على انتفاء المسبب وأيضا لانسلم ان انتفاء المسبب يدل على انتفاء السبب وانما يلزم ذلك ان لو كان المقص قاصدا وليس كذلك مطلقا قلت في الكلامان ضيقان أما كلام ابن الحاجب فلهذا تخالف لاجتماع الناس تصرفا ويحاطون به والجواب عما ذكره ان الشروط لاغوية وان كانت أسبابا والسبب يقتضى المسبب لذاته فيلزم من عدم السبب عدم المسبب غير ان ذلك قد يتخلف لفوات شرط أو وجود مانع وعدم سبب آخر شرط في انتفاء المسبب لانتهاء سببه لكن السبب لا يخرم وجوده كما سبب أى ويرد عليه انه لو دل على امتناع الاول لا امتناع

(قوله على ابلغ وجهه) متعاقب بقوله ردا (قوله واكد) مرادف لما قبله وهو بالذ لا به مرتين لقول التلاصة ومدا أبدل ثانى الهمزة من من كلمة ان يسكن كاثروا ثمن (قوله الله يسترئى بهم) الاسترءاء هو السخرية والاستخفاف والمراد به انزال الحسارة والهوان بهم فهو من باب اطلاق الشئ على غايته لعلاقة السببية لان غرض المسترئى من استرئائه ادخال الهوان على المسترئى بدفيس مسترئى مجاز مرسل و يصبح أن يكون استعارة تبعية بأن شبه الهوان بالاسترءاء واستعير اسم المشبه به للشبه واشتق منه يسترئى بمعنى ينزل الهوان بهم ويحتمل أن يكون من باب المشاكلة بأن سمي جزء الاسترءاء باسمه لوقوعه في صحبته سببة لوقوعه في صحبته واحينئذ فهو مجاز مرسل علاقته المجاورة أو المصاحبة (قوله حيث لم يقل الخ) اشار بذلك الى أن التتظير من حيث مطلق العدول الى المضارع وان كان العدول هنا عن اسم الفاعل الى المضارع وفيما سبق العدول عن الماضى الى المضارع وانما كان الاصل المعدول عنه هنا اسم فاعل لاقتضاء المقام انما لما كلمة ما وقع منهم لانهم قالوا انما نحن مستترئون وتجدده

ودخولها عليه في نحو

قوله تعالى ولو ترى اذ  
المجرمون ناكس رؤسهم  
عند ربهم وقوله تعالى ولو  
ترى اذ الظالمون موقوفون  
عند ربهم

(قوله وتجدد وقتنا فوقنا)

هذا تفسير لما قبله وهو مخط  
القصود والا فلا استمرار  
مقادير الاممية المعدول عنها

أيضا بمسئولة المقام لكن

فريق بين الاستمرارين لان

الاستمرار في الاممية في

الثبوت والاستمرار في

وضع المضارع موضع

الماضي في التجدد وقتنا

فوقنا والثاني ابلغ (قوله

ولو ترى اذ وقفوا على النار

الخ) نزل ترى منزلة اللازم

مبالغة في أمرهم القطيع

بحيث اذا اتصف الراي

بالرؤية مطلقا حين وقوفهم

على النار رأى أمر افظاعا

كذا قاله يس وفي عبيد

الحكيم ان المفعول محذوف

أي ولو ترى الكفار في وقت

وقوفهم ولا يجوز أن يكون

اذمفعولا لانه خارج لاذ

والرؤية عن الاستعمال

الشائع أعني الظرفية

والادراك البصري من غير

ضرورة اه كلامه (قوله

أو لكل من تنافى منه الرؤية)

أي بناء على أن الخطاب

موجه لغير معين في

التخصيص تسلمة للرسول

عليه السلام وفي التعميم

تفصح لهم لانه ورباشة

حاله لكل أحد

وتجدد وقتنا فوقنا (ودخولها على المضارع (في نحو ولو ترى) الخطاب الحمد عليه الصلاة والسلام  
أو لكل من تنافى منه الرؤية (اذوقفوا على النار) أي أروها

الدنيا لا لبقاء الامتحان والاستدراج مناسب التعبير بتجدد وهو الفاعل (ودخولها) أي لو (على  
المضارع في نحو) قوله تعالى (ولو ترى) يا محمد صلى الله عليه وسلم أو بامتناع من الرؤية بناء على  
ان الخطاب حقل لغير معين (اذوقفوا) أي اظلموا (على النار) وأروها والتضمن وقوفوا معنى  
أطلعوا وعدى بعلى وقيل ان الوقت يستعمل بمعنى الاطلاع حقيقة فلا يحتاج للضمين واطلاعهم  
عليها أن يروها تحتهم وهم بصدد السقوط فيها مبلسون من الانفكاك عنها ويحتمل أن يكون المراد  
بالوقوف على ادخلهم أي أروها وجواب المحذوف أي ولو ترى اذ وقفوا عليها فعر فوا مقدار عذابها الرأيت

الثاني لا لقلب المسبب سببا وعكسه لان الثاني جواب الشرط قطعاً وهو السبب والشرط السبب فلو  
امتنع الاول لا امتناع الثاني لكان امتناع المسبب علة في امتناع السبب وهو باطل واللازم وان لزم  
من عدمه عدم الملزوم لكن لا نقول عدمه علة في عدم الملزوم بل عدمه معترف ان الملزوم ليس  
موجوداً وقوله لان الاول سبب لثاني ان عني لفظاً فاعلم وان عني معنى فاعلم ان عني على عبارة سببية  
أنهم حرف لما كان سبباً لوقوع غيره أما على عبارة غير فعلم الاول سبب لعدم الثاني وقوله وانتفاء  
السبب لا يدل على انتفاء السبب لجواز أن يخلطه سبب آخر ممنوع عن السبب بوضعه يقتضي ذلك الا  
لما منع من وجود سبب آخر أو غيره وقوله وانتفاء السبب يدل على انتفاء كل سبب مسلم لكن لا يصح  
أن نقول انتفاء المسبب سبب لانتفاء غيره هو كاشف عن عدم السبب ثم يقال له لا نسلم ذلك بعين  
ما سبق لان انتفاء المسبب اذا كان سبباً في انتفاء كل سبب ليجلزم من عدم المسبب عدم كل سبب اذ  
لا يلزم من وجود السبب وجود المسبب بعين ما ذكره وأما قوله ولان في الآلهة غير الله لا يلزم منه  
في الفساد فلو انه ان في الفساد أسباباً أخرى منها عدم ارادة الله فسادها وكما وقع التعليق على هذا  
الشرط وقع على غيره في قوله تعالى ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والارض ومن فيهن ثم  
ما قاله من كون عدم السبب لا يقتضي عدم المسبب انما يكون لو كان معنى قولهم حرف امتناع لامتناع  
أن امتناع الثاني لامتناع الاول انما كان ليكون الثاني مسبباً عنه وليس في كلامهم ما يقتضي ذلك  
بل هم يفسرون موضوعها الفسدة وجاز أن تكون العرب وضعتم التلبدل على أن الثاني امتنع وان ذلك  
نشأ مما يجعل المتكلم أو غيره عن امتناع الاول من غير نظر الى المناسبة المعنوية قبل التعليق والحق  
أن يقال موضوع لو امتناع الثاني لاجل امتناع الاول ويلزم من ذلك العلم بامتناع الاول لاجل العلم  
بامتناع الثاني فامتناع الاول علة في امتناع الثاني والعلم بامتناع الثاني مستلزم للعلم بامتناع الاول  
فدلالة امتناع الثاني على امتناع الاول وضعية ودلالة العلم بامتناع الاول على العلم بامتناع الثاني عقلية  
ومن الفرق بين علة الامتناع وعلة العلم به وقع الالتباس واعلم أن بدر الدين بن مالك وقع في كلامه  
في تكملة شرح تسهيل والده على سبيل الاستطراد ما يقتضي موافقة ابن الحاجب حيث قال في  
الكلام على استعمال لو بمعنى ان انه امتنع الاول لامتناع الثاني لكنه سبق في قوله عليه أنه فيسئل  
ذلك قرر المسئلة صريحاً على ما ذكره الجمهور وبعد أن اتضح الكلام على معنى قوله لجمع عبارة  
المصنف وقوله وللشرط في الماضي أي في الزمن الماضي وقوله مع القطع بانتفاء الشرط يعني اذا  
كان المطلوب من استعمال لو تحصيل القطع بأن فعل الشرط لم يكن عملاً لا بد أن يكون ما نسبنا معنى  
لان القطع غالباً لا يكون الا في الماضي وينبغي أن يقول أو الظن وما المانع من اخبار الانسان بانتفاء  
ما غلب على ظنه انتفاؤه وقوله بانتفاء الشرط لم يتعرض لانتهاء الشرط فظاهره أنه وافق ابن مالك

(قوله حتى يعاينوها) حتى تعليلية (قوله أو أطلعوا عليها) تفسير ثان لوقوعها أو أولى من الاول لعدم احتياجها الى تكلف تضمين أو نبأ بحرف عن حرف بجهة ف الاول وكون الوقف بمعنى الاطلاع مما ذكره في التاموس وفي بعض النسخ وأطلعوا بالواو والاولى أولى من الثانية وعلى الثانية فالعطف للتفسير ومعنى أطلعوا عليها أنهم وقفوا فوقها وهي تحتهم كذا كره الشارح (قوله حتى تحتهم) الجلة حال من ضمير عليها أي حال كونهم تحتهم بحيث أنهم كالأيلين للسقوط فيها كذا قرر شيخنا العدوي وبؤيده ما في ابن يعقوب أن المراد بوقوفهم على النار اطلاعهم عليها والمراد بالاطلاع عليهم عليها أن يروها تحتهم وهم بصدد السقوط فيها (قوله أو أدخلوها) يعني أن ووقوفهم على النار ما ان يفسر بارتباطها بالاطلاع عليها كما تقدم أو يفسر بالادخال فيها (قوله فمعرفة فوامقدار عذابها) راجع للتفاسير الثلاثة وهي الاراء والاطلاع والادخال وكان الاحسن أن يقول أو عرفوا الخ للاشارة الى أن هذا معني آخر له ووقوف على النار ويوضح لذلك قول الزجاج ان قوله تعالى اذ وقفوا على النار يحتمل ثلاثة أوجه الاول أن يكونوا قد وقفوا عند ما حتى يعاينوها فهم موقوفون الى أن يدخلوها الثاني أن يكونوا قد وقفوا عليها وهي تحتهم أي أنهم وقفوا على النار فوق الصراط وعلى هذين الوجهين وقفوا من وقفت الدابة الثالث أنهم عرفوها (٨٤) من وقفت على كلام فلان علمت معناه (قوله وجواب لو محذوف)

حتى يعاينوها وأطلعوا عليها بالاطلاع أي تحتهم وأدخلوها فمعرفة فوامقدار عذابها وجواب لو محذوف أي رأيت أمرافظيها (تنزيله) أي المضارع (منزلة الماضي اصدوره) أي المضارع والكلام أمرافظيها (تنزيله) أي دخولها على المضارع في الآية لتنزيل ذلك المضارع (منزلة) الفعل (الماضي) والماضي تناسبه لو كما تقدم وانما نزل منزلة الماضي حتى دخلت عليه لواتي هي في الاصل للماضي (اصدوره) أي صدور الاخبار بذلك الفعل على أنها تقتضي امتناع الشرط ولا تقتضي بوضعها انتفاء الجواب لكنه قال في الايضاح يلزم امتناع المعاسق لا امتناع للمعقوبين كغيره لان دلالة المعقوبين على امتناع فعل الشرط بالوضع وعلى امتناع الشرط بالالزم وظاهر هذا أن قوله على امتناع فعل الشرط فقط وأما امتناع الشرط لعدم الشرط فهو عقلي وهذا هو عين القول بأنهم يحرفون امتناع على ما يظهر بالتأمل وعلى ما حرمناه فيما سبق من معنى هذه العبارة ويبقى الجمع بينهما وبين عبارة في التلخيص أن يكون المراد القطع بانتفاء الشرط لا بالوضع لكن يلزم عليه ان يكون هذا الحد ليس فيه بيان للمدلول ولو وضع على انما يكون فيه بيان لما يلزم مدلولها لوضعي لان معنى قولهم حرف امتناع لا امتناع الثاني لا امتناع الاول وامتناع الثاني على عبارة المصنف عقلي وامتناع الاول هو المدلول وقوله فيلزم عدم الثبوت أي في كل من المجتبهين لان الثابت يمتنع ان يكون منفيًا حالة الثبوت والمراد بعدم الثبوت عدم ثبوت ما دخلت عليه نفيًا كان

ألى الشارح بهذا دفع الما يقال ان لو للمعنى وهي تدخل على المضارع وحينئذ فلا يصح الاستشهاد به - هذا لا بد على دخول لوالشرطية على المضارع وحاصل الجواب اننا نسلم أنها هنا لا تأتي بل هي شرطية وجوابها محذوف (قوله) أي رأيت أمرافظيها أي شيعتها قصر العبارة عن قصوره قال الفخاري ولا يخفى أن الاولى أن يقدر الجزاء مستقبلا مناسبا للشرط أي استمرى أمرا فظيها والاشك في التنزيل

والاستحضار المذكوران (قوله أي المضارع) أي المعنى المضارع (قوله منزلة الماضي) أي والمعنى تناسبه لو كما تقدم (قوله اصدوره الخ) يحتمل أن يكون علة للتنزيل أي وانما نزل ذلك المعنى الاستقبال منزلة الماضي حتى دخلت عليه لواتي هي في الاصل للماضي اصدوره أي صدور الاخبار عن ذلك المعنى الاستقبال بالفعل المضارع عن لاخلف في اخباره فكأنه وقع لكن هذا الاحتمال بعيد من كلام الشارح والذي يدل عليه قول الشارح لكنه عدل الى المضارع الخ انه علة لمحذوف أي وانما لم يعبر عن ذلك المعنى الاستقبال بعد تنزيله منزلة الماضي بصيغة الماضي ليكون هذا مناسبا بين الدال والمدلول اصدور ذلك الاخبار بذلك الفعل المضارع عن لاخلف في اخباره والمستقبل والماضي عنده سواء فلا يحتاج الى التحويل اصدور الماضي الاول كان الاخبار بذلك الفعل صادرا من يمكن التخلف في اخباره لانه اذا كان كذلك يحتاج الى التعقيب بالماضي زيادة في تأكيد تحقق الوقوع فذلك الامكان هذا لتحقيق ما في المقام على ما قررته شيخنا العدوي فان قلت ان تنزيل المضارع منزلة الماضي في التحقيق ينافي دخول لوالدالة على الامتناع قلت لا منافاة لان الامتناع باعتبار الاستناد الى الخطاب والتحقيق باعتبار اصل الفعل فالمنزل منزلة الماضي لتحقيقه هو اصل الرؤية والذي فرض وقوعه وأدخل عليه وهو الرؤية بالنسبة لمخاطب فذكر لو يدل على أن الرؤية بمثابة من الفئاعية يمتنع معها رؤية المخاطب كذا أجاب عبدالحكيم

(عن)

(عنه لا خلاف في اخباره) (قوله عن لا خلاف) أى لا تخلف في اخباره وهو الله الذى يعلم غيب السموات والارض (قوله فهذه الحلة) أى رؤيتهم واقفين على النار (قوله لكنها جعلت بمنزلة الماضى المتحقق) أى بجامع التحقيق فى كل لان تلك الحالة الحاصلة يوم القيامة لما أخبر بوقوعها موسى صارت محققة (قوله لكن عدل الخ) فى الكلام حذف والاصل وكان المناسب أن يعبر عن ذلك المعنى بالماضى حيث نزل بمنزلة الماضى ليكون هنالك مناسبة بين الدال والمدلول لكن عدل الخ (قوله والمستقبل عنده بمنزلة الماضى) أى فيستوى عنده التعبير بالماضى والمستقبل فالتعبير بأيهما كان تعبيرا بالآخر وقوله والمستقبل الخ عطف لازم على ما لزوم وهذا محط العلة والفائدة (قوله فهذا) أى ما ذكر من رؤيتهم واقفين على النار (قوله مستقبل فى التحقيق) أى لانه يوم القيامة

(١) لم يتم الخ كذا فى الاصل ولعل وجه الكلام

فأذا قلت لم يتم دل على نفي عدم القيام الخ فتأمل كتبه محصية

(عن لا خلاف في اخباره) فهذه الحالة انما هي فى القيامة لكن جعلت بمنزلة الماضى المتحقق فالدعم فى الوعد المختص بالماضى لكن عدل عن لفظ الماضى ولم يقل ولورأت إشارة الى أنه كلام من لا خلاف في اخباره والمستقبل عنده بمنزلة الماضى فى تحقق الوقوع فهذا الامر مستقبلي فى التحقيق

(عن لا خلاف في اخباره) فكأنه وقع من هذه الحالة ولو كانت استقبالية لكونها فى يوم القيامة لكن هي فى تأويل الوقوع لكون الخبر بها الاخلاف فى اخباره فكأنه يقال هذه الحالة مصت وما رأيتها ولورأتها لرأت أمرافظيعا ثم ان هذا الكلام يحتمل ما ذكر وهو أن لو أدخلت على المضارع معنى ولفظا لانه بمنزلة الماضى لتحقيق وقوعه لصدوره من لا خلاف فى اخباره لتحقيق مناسبتها بذلك النزول وهذا القدر كاف فى وجه موالاتها المضارع ويحتمل أن يكون المعنى أن دخولها على المضارع مع أن مقتضى تنزيله بمنزلة الماضى لتحقيق وقوعه حتى دخلت عليه لولا المناسبة للماضى نحو قوله لم يبلغه الماضى صحبه كون ذلك المضارع صدر عن لا خلاف فى اخباره والمستقبل والماضى عنده سواء فلا يحتاج الى ذلك التحويل الا لو كان صادرا عن يمكن منه الخلاف فى اخباره فيعبر بالماضى زيادة فى تأكيد كيد تحقيق الوقوع فيها لذلك الامكان وأما حيث صدر عن لا خلاف فى اخباره فلا يحتاج الى زيادة التأكيديترو بوجه بصيغة

أم اثباتا فان لو تقلب الاثبات نفيها وبالعكس فإذا قلت (١) لم يتم دل على ثبوت عدم القيام بذلك بثبوت القيام هذا مضمون كلامهم وقوله يلزم عدم الثبوت يعنى بالنسبة الى الزمن الماضى اذ لا يتنعى أن تقول لو قام زيد أمس لقام عمرو وان كانا قافين الآن ومراده أن ذلك يلزم أن لا يخرج عنه الا لثبوت كذا أى ومقصود المصنف بامتناع الثبوت أنه يتنعى أن تكون واحدة من جملتها السميعة بل يجب أن تكون فعلية فإذا وقع اسم بعد لو كان على اسم فاعل يفسره ما بعده كقوله لودات سوارا طمعتى وقوله

أخسلاى لو غير الحمام أصابكم \* غبت ولكن ما على الدهر معتب

وعلى ذلك كثير أونا دارا خلت فيه فقيل يجوز كثيرا وجعل منه قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى وقيل قليلا والآية محمولة على تقدير كان الاصل لو كنتم فعل كل تقدير لا يلزم الا فعل وهذا الذى قلناه هو اذا كان خبر الاسم فعلا فان جاء بعدها جملة من اسمين جوزه الكوفيين واختاره ابن مالك وجعلوا منه \* لو غير الماء حلقى شرق \* ومنعه غيرهم \* واعلم انه يستثنى من ذلك أن لو تليهم أن كقولهم تعالى ولو أنهم صبروا فان مذهب سبيوه ان التقدير ولو صبرهم على أنه مبتدأ فقد ولهم الاسم ومذهب المبرد ان الجملة فى محل رفع بفعل مضمر يفسره ما بعده وكلاهما خروج عن القاعدة السابقة وذلك شائع سواء كان خبرا أن فعلا أم اسما فالاسم كقوله سبحانه وتعالى ولو أن ما فى الارض من شجرة أقلام وقوله تعالى وان يأت الأحزاب يودوا لو أنتم يادون فى الاعراب \* قوله والمضى فى جملتها لا خلاف ان جملتى لوماضيان معنى ومن قال انه يجوز ان يكونا مستقبلين معنى فانه يجعلها بمعنى ان فاستامتناعية وأما المضى فى اللفظ فهو الغالب ايطابق اللفظ المعنى وقد بأتى مضارعا راديه المضى كقول كعب

لقد أقوم مقام ما لوقوم به \* أرى وأسمع ما لو يسمع القيل

وجعل المصنف ذلك إما لارادة ان ذلك الامر استمر وقوعه فيما مضى وقتا بعد وقت وهذه عبارته أى استمر وقوع عدم الفعل المعلق عليه فيما مضى وقتا بعد وقت ولذلك قال بعضهم معنى قوله تعالى لو يطيعكم فى كنير من الامر ان عدم طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم مستمر فى الزمن الماضى فان الفعل المضارع يدل على ذلك كفى قوله تعالى الله يسترئىهم وقوله تعالى وويل لهم عما يكذبون قال الخطيبى والفعل وان دل على التجدد وقتا بعد وقت أيضا لكن المضارع يدل على الاستمرار دون الماضى فانه ينقطع عند الاستقبال بخلاف المستقبل فان زمنه لا ينتهى \* قلت الفعل الماضى يدل

ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيت به ولورأيت له أمر افظعما (ك)  
عدل عن الماضي الى المضارع (في رعايود الذين كفروا) لتزيله منزلة الماضي اصدوره عن لأخلاف  
في اخباره وانما كان الاصل ههنا هو الماضي لانه قد التزم ابن السراج وأبو علي في الايضاح أن الفعل  
الواقع بعد رب

الماضي وهذا ليس هو نفس الوجه الاول لان الوجه الاول حاصله ان لو انقضى فلا تدخل على المضارع  
اللا يمكنه كتنزيله منزلة الماضي وهذا المعنى خلاف الثاني لكن الاول هو المناسب ويجزى  
الاحتمالان في المشبه به وهو المشار اليه بقوله (كافي رعايود الذين كفروا) أي عدل بلوعن الماضي  
الى المضارع في لوترى كما عدل عن الماضي برعاي الى المضارع في قوله تعالى رعايود الذين كفروا والتزويل  
ذلك المضارع منزلة الماضي اصدوره عن لأخلاف في اخباره وحل الكلام على الوجه الثاني هنا أيضا  
ظاهر مما تقدم وانما كان الاصل في هذا التركيب التعبير بالماضي لالتزام ابن السراج وأبي علي أن  
الفعل الواقع بعد رب عايب أن يكون ماضيا لان مدلولها التقليل وهو عايبا يكون فمما عرف حده كذا  
قيل وفيه بحث لا يمكن العلم بالمتقبل كافي الآية نعم ان كان الاستعمال على التقليل بقيد الماضي  
فحينئذ تكون للتقليل في المستقبل لتزيله منزلة الماضي كافي الآية فعندنا فهم حينئذ أن الكفار  
تدهشهم أحوال يوم القيامة فلا يفقهون الا قليلا فاذا أفادوا غموا أن يكونوا مسلمين وقيل هي هذا استعارة

على التجدد بمعنى انه حصل بعد أن لم يكن وأما أنه يدل على التجدد وقتا بعد وقت ثم ينقطع بخلاف  
المضارع فانه يدل على التكرار والاستمرار فلا بل الدال على التكرار هو المضارع فقط كما سبق والماضي  
لا يدل على تكرار منقطع ولا مستمر \* بقى هنا سؤال وهو ان الفعل المضارع اذا كان مدلوله الاستمرار  
والتكرار لزم ان تكون لوتدل على امتناع الاستمرار مع الفعل المضارع لاعتناع أصل الفعل  
والامر بخلافه وقد تقدم عند قول المصنف وأما كونه اسما ما يمكن ان يجاب به وقد يجاب بان  
الدال على الاستمرار هو المضارع المراد به المستقبل أما المراد به الماضي فلا ولا يتبع مع هذا أن يعبر  
بالمضارع وان لم يفد حينئذ الاستمرار رعاية لما تدل عليه صورته من الاستمرار وينبغي أيضا أن يقيد  
دلالة المضارع على الاستمرار بما لم يرد به الحال (قوله في نحو لوترى ادوقفوا على النار) يعني انما أتى  
هنا بالمضارع لتزيله منزلة الماضي لكونه عن لأخلاف في خبره مقصود المصنف وان كانت العبارة  
قلقة أن المعنى لورأيت في الماضي وانما أخبر عنه ماضيا وان كان مستقبلا لان من خبره لا يختلف  
بجعل الخبر كذا وقع فلذلك أتى برأيت ثم عبر بترى رعاية للاصل فالعلة المذكورة في كلام المصنف  
لا تصلح أن تكون للتعبير بالمضارع بل هي علة لجعل الرؤية المستقبلة ماضية **قلت** يجوز  
ان لو في هذه الآية ونحوها معنى الشرط المستقبلي ان ثبت ان استعمالها بمعنى ان وانما لم أقبل بمعنى  
ان لان ان المشكوك فيه والرؤية المستقبلة في هذه الآية محققة وانما لم أقبل بمعنى ان اذا جري على  
عبارتهم في قولهم تستعمل لوبعني ان ولان اذا تدل على ظرفية لا تدل عليها ان ولولا ذلك اقلت بمعنى اذا  
فان رؤيته لهم محققة ولا شك ان قولهم لوتأتى عني ان لا يعنونه بالانتهاء تكون للشرط في المستقبل  
سواء كان مشكوكا فيه أم محققا لا يقال لو كانت بمعنى ان لما حذف الجواب لان الفعل المضارع  
بعد الشرط لا يحذف جوابه على مذهب البصريين لاننا نقول ذلك في الشرط الجازم مثل اكرمك ان  
تقم لانهم عللوا ذلك بأن ظهورنا ثيرا الجزم في أداة الشرط وعدم ظهوره في الجواب فيه جمع بين القوة  
والضعف وهما متنافيان فعلمنا بذلك أنه لا يتبع حذف جواب شرط فعله مضارع اذا لم يكن جازما سواء  
كان الشرط في الماضي مثل لوترى أم في المستقبل مثل اذا (قوله كافي رعايود الذين كفروا) يشير الى  
ان رب لا يليق الا بالماضي سواء كانت مامعها كافة أم نكرة موصوفة فقوله تعالى رعايود استعمل فيه

كما نزل يود منزلة ود  
في قوله تعالى رعايود  
الذين كفروا ويجوز أن  
يرد الغرض من افظ ترى

(قوله ماض بحسب  
التأويل) أي التنزيل  
(قوله قد انقضى) أي قد  
مضى هذا الامر وهو  
رؤيتهم واقفين على النار  
(قوله لكنك ما رأيت به)  
اشارة لمعنى لو (قوله  
لتزيله) أي المعنى المضارع  
بمعنى المستقبل منزلة  
الماضي أي والماضي تناسبه

رب المكفوفة بما وقوله  
اصدوره محتمل أن يكون  
علة للتنزيل أو لمحدوف  
على ما مر في الآية السابقة  
(قوله لانه قد التزم الخ)  
الضمير للنار والشان وأشار  
الشارح به هذا الى أن  
التبثيل بهذه الآية مبنى  
على هذا المذهب فقط وأما  
الجمهور اجازوا وقوع الفعل  
المستقبل بعدها كقوله

ربما تكرر النفوس من  
الامر \* وله فرجة كحل  
العقال

والجمله الاسمية كقوله  
ربما الجامل المؤمل فيهم  
وعنا جج (١) فوقهن المهار

(١) فوقهن هكذا في  
الاصل والمحفوظ بينهما  
وهو الانسب بالمعنى كنه

معصية

(قوله المكفوفة بما) أى عن عمل الجزر (قوله لانها) أى رب المكفوفة للتقليل فى الماضى أى انهم للتقليل وهو انما يظهر فى الماضى لان التقليل انما يكون فيما عرف حده والمعروف حده انما هو الواقع فى الماضى والمستقبل مجهول لم يعرف حتى يوصف بقلة أو كثرة وحينئذ فلا تدخل عليه رب كذا وجه أنواع على وابن السراج وفيه بحث لامكان العلم بالمستقبل كما فى الآية لان المتكلم هو الله تعالى الذى يعلم غيب السموات والارض وحينئذ فافادتهم للتقليل لا تغنع من دخولها على المستقبل وحينئذ يكون المعنى قليل من يوجد منه ذلك الفعل فى المستقبل أو حصول ذلك الفعل فى المستقبل قليل (قوله ومعنى التقليل الخ) جواب عما يقال ان وادادتهم للاسلام وتعينهم له يحصل منهم كثيرا وحينئذ فافادتهم للتقليل (قوله فيهم تون) أى يحجبون (قوله فان وجدت منهم افاقمة تانمنا وذلك) أى قتلة التمنى لذلك باعتبار قلة الزمان الذى يقع فيه وهذا لا ينافى كثرة فى نفسه (قوله وقيل هى مستعارة) أى منقولة والمراد بالاستعارة ههنا مطلق النقل والتجوز لا المصطلح عليها والعلاقة فى استعارة الها فى التكثير الضمنية وفى التحقيق اللازمة لان التقليل فى الماضى يلزمه التحقيق وحاصل ذلك القول ان رب مطلعا مكفوفة أو لا موضوعا للتقليل وهى ههنا مستعملة فى التكثير والتحقيق على سبيل الاستعارة لكن الذى فى المعنى ان الكثير فى رب ان تكون للتكثير وحينئذ (٨٧) فلا حاجة للاستعارة كذا قيل وقيل يقال ان

استعارتها للتكثير بالنسبة لاصل الوضع وان شاع استعمالها فى التكثير حتى التحق بالحقيقة كما فى عبد الحكيم وحينئذ فلا اعتراض ثم ان عبارة الشارح توهم انه على القول باستعارتها للتكثير لا يخص بالماضى وحينئذ فلا يكون فى الآية شاهد لتنزيل المضارع منزلة الماضى على ذلك القول وليس كذلك بل على انها للتكثير فخص ايضا بالماضى عند ابن السراج وأبى على لان التكثير كالتقليل انما يكون فيما عرف حده والتكثير

المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لان التقليل فى الماضى ومعنى التقليل ههنا أنه تدهشهم أهوال القيامة فيهم تون فان وجدت منهم افاقمة تانمنا وذلك وقيل هى مستعارة للتكثير والتحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين عليه ولوللتمنى حكاية لودادتهم

للتكثير والتحقيق أو ههنا معانيها يكون المعنى ان وادادتهم للاسلام تكثروا منهم وتتحقق يوم القيامة لما فاتهم بترك الاسلام فى الدنيا ومفعول يود يحتمل أن يكون محذوفا وتكون جملة لو كانوا مسلمين حكاية لودادتهم والتقدير يود الذين كفروا الاسلام ويقولون لو كنا مسلمين وعبر بالغيبة فى حكاية وادادتهم والاصل لو كنا وادادتهم جازا اذا كان المحكى عنه غائبا كما تقول غنى فلان التوبة وقال لو كان تائبا

الفعل المضارع رعاية للاصل وأرى بديه المضى لانه لما كان محذوفا صار كأنه قد وقع وهذا بناء على أن الفعل يقدربما لا يكون الا ماضى المعنى وفى المسألة خلاف مشهور وقوله أولا استحضار موقوف على قوله لتزيل أى قد يؤول بالفاعل المضارع ماضى المعنى وان لم يكن به دلالة استحضار الصورة لان الاستحضار من شأنه ان يكون للحال الذى من شأنه أن يعبر عنه بالمضارع فإشارة الریح السحاب الذى قد أرسل وان كانت ماضية انما عبر عنها بالمضارع فى قوله تعالى والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه لا فائدة ذلك والمقصود استحضار تلك الصورة البديعة لادالة على القدرة الباهرة ~~في~~ قلت ويمكن أن يجعل ذلك لافادة الاستقرار فان قلت لو أريد الاستمرار لآتى بالفاعل المضارع فى الجميع قلت وكذلك اذا أريد الاستحضار الآن يقال آتى بالفعل الماضى أولا لانه لو آتى بالمضارع لم يبق ما يبدل على أن المراد الاخبار عن الماضى وأما قوله تعالى الله الذى يرسل الرياح فتثير سحابا الآية فلعله قصد به المستقبل ليحصل من مجموع

باعتبار أن الكفار فى حال افاقهم دائما يودون كونهم مسلمين فالتكثير نظرا للتمنى فى نفسه والتقليل نظرا الى أن أكثر أحوالهم الدهشة والافات التى يفتنون فيها أو يفتنون الاسلام قليلا (قوله ومفعول يود محذوف) أى على كل من الوجوه السابقة من كون رب للتقليل أو التكثير أو التحقيق وقوله محذوف أى تقديره الاسلام أو كونهم مسلمين أو نحو ذلك ولا يصح أن يكون المفعول لو كانوا مسلمين لانهم لم يودوا ذلك الا بمعنى لودادتهم ولان لو آتى للتمنى الانشاء ولا يعمل ما قبل الانشاء فيما بعده (قوله ولوللتمنى) أى فلا جواب لها (قوله حكاية لودادتهم) أى بناء على أن الجملة معمولة لمحذوف حال أى قائلين لو كانوا مسلمين واعترض هذا بأنه كيف يكون هذا حكاية لودادتهم مع أنهم لا يقولون هذا الانظ أعنى لو كانوا مسلمين وانما يقولون لو كنا مسلمين واجب بأنه ما عبر عنهم بطريق الغيبة فى الودادة حيث قال يود الذين كفروا ولم يقل وددتم جازا أن يعبر فى حكاية كلامهم بطريق الغيبة وحاصل ما فى المقام أن المحكى عنه اذا كان غائبا كما فى الآية فانه يجوز الحكاية عنه بما وقع منه بذاته ويجوز الحكاية عنه بما عصى ما وقع منه فتقول حلف زيد بالله لا فعلين وحلف بالله ليفعلن وان كان الواقع منه لا فعلين وكذا تقول غنى فلان التوبة فقال لو كنت تائبا لولت لو كنت تائبا لكان حسنا وكذا تقول حكاية لوصف زيد بالكرم قال زيد فلان كرم مصر حبا بمك ولولت قال زيد انى كرم لكان حسنا فقول الشارح حكاية لودادتهم أى بالمعنى



ويؤدى الى استحضار صورة رؤية المجرمين ناكسى الرؤس فائدين لما يقولون وصورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم متقاولين بذلك  
المتقاتلات وصورة ودادة الكافرين ولأسلموا

(قوله وأما على رأى من جعل لوالى التمنى حرفا مصدريا الخ) فيه أن من يجعلها التمنى لا يجعلها حرفا مصدريا بل هو قول آخر وبحجاب بأن معنى  
كلام الشارح وأما من جعل لوالى يجعلها التمنى وهى الواقعة بعد فعل يفيد التمنى كما هنا حرفا مصدريا (قوله هو قوله لو كانوا مسلمين)  
أى المصدر المنسبك من تلك الجملة أى كونهم مسلمين. بلى احتمال ثالث فى لوالى كونه فى الآية وهى كونها شرطية جوابها محذوف  
كما أن مفعول يود كذلك أى رعبا يود الذين كفروا الايمان لو كانوا مسلمين لنجوا من العذاب وعلى هذا فلا تكون الجملة حكاية لودادتهم  
(قوله أولا استحضار الصورة) السنين والناه زائدتان أى أولا حضار المتكلم للسامع الصورة أى صورة رؤية الكفار موقوفين على النار  
وصورة ودادة اسلامهم (قوله يعنى أن العدول الخ) الحاصل أن المضارع فى هذه الامثلة على حقيقته لان مضمونها انما يتحقق فى  
المستقبل لكن نزل ذلك المعنى الاستقبالى منزلة الماضى قضاء على ما دخل عليه من لو ورب وانما نزل منزلة الماضى ليكون محققا للواقع  
مثله وعدل عن التمييز بالماضى للمضارع لصدوره (٨٨) عن لا تخلف فى اخباره هذا حاصل ما تقدم وحاصل ما ذكره هنا

وأما على رأى من جعل لوالى التمنى حرفا مصدريا فمفعول يود هو قوله لو كانوا مسلمين (أولا استحضار  
الصورة) عطف على قوله لتزليه يعنى أن العدول الى المضارع فى نحو ولو ترى إماما ذكرا وإلا استحضار  
صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذى من شأنه أن  
يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع  
ويحتمل أن يكون هو لو ودخولها ببناء على ان لو مصدريه فان لوالى قيل فيها التمنى قال فيها غير  
ذلك القائل انما مصدريه (أولا استحضار الصورة) هو معطوف على قوله لتزليه أى العدول بلوالى  
المضارع فى نحو ولو ترى مع ان الاصل دخولها على الماضى إماما ذكرا وإلا استحضار صورة رؤية  
الكافرين موقوفين على النار لان المضارع يدل على الحال المشاهد فقد يستعمل للاشعار بالحضور الذى  
هو الاصل والتنبية بالعبارة على الشهود فكانت يقال عند التعبير به أشهدوا وهذا الامر الذى يستحضر  
الاثنين الاخبار عن حالتى الماضى والاستقبال فائدة ذكر الورد رحمه الله فى بابه فصل فى تعليق عما  
نحن فيه فقال عند الكلام على قوله تعالى ذلك ولو بشاء الله لانتصر منهم مانصه ذن قلت هل من فرق  
بين دخول لوالى الامتناعية على الماضى ودخولها على المضارع قلت قد تبععت موافقها فوجدتها اذا  
دخلت على مضارع كان ممكنة متوقعا أو كالتوقع ويكون المقصود اثبات الجواب مثال المتوقع هذه  
الآية فان مشيئة الله الانتقام منهم متوقعة الا ان عني زمن الخطاب والمقصود اثبات الانتقام على ذلك

بقوله يعنى الخ أنه نزل أولا  
ذلك المعنى الاستقبالى منزلة  
الماضى لتحقيق وقوعه فصح  
استعمال لو ورب فيه  
اصبر ورتبه ما ضيبتا بالتأويل  
ثم نزل ذلك الماضى تأويلا  
منزلة الواقع الآن وعدل  
عن لفظ الماضى للفظ  
المضارع استحضار الصورة  
العجيبة تفجعا لشأنها  
فهو حكاية الحال الماضية  
تأويلا وانما اختصا فى  
حكاية الحال هنا لتزليل  
الحالة المستقبلية منزلة  
الماضى ولم تزلها بمنزلة  
الحاصلة الآن من أول

الامر لانه لم يثبت فى كلامهم حكاية الحال المستقبلية والواقع فى استعمالهم انما هو حكاية الحال الماضية  
كما فى قوله تعالى ونقلمهم ذوات اليمين وذات الشمال فظهر لك من هذا أن قوله أولا استحضار الصورة عطف على اصدوره وقول الشارح  
عطف على تزليه فيه شئ لانه يلزم على عطفه على التزيل عطف الخاص على العام وذلك لان التزيل المذكور سابقا صادق بأن يكون  
معه استحضار الصورة أولا والعطف المذكور من خواص الواو ولا يجوز بأو اللهم الآن يقال انه منى على القول بالجواز (قوله لان  
المضارع مما يدل على الحال) أى على الشأن والامر وقوله الحاضر أى الحاصل الذى شأنه أن يشاهد بخلاف الشئ الماضى  
والمستقبل هذا وظاهر الشارح أن المعنى الاستقبالى نزل منزلة الحالة الحاصلة لان لاجل استحضار تلك الصورة العجيبة وعبر عنها  
بالمضارع لئلا تله على الامر الحاضر وفيه نظر لان هذا يقتضى حكاية الحال المستقبلية وهو غير ثابت وانما الثابت حكاية الحال الماضية  
فلا بد من جعل ذلك من حكاية الحال الماضية تقدرا كما قلنا سابقا هذا حصل ما فى الحواشى وقرره شيخنا العلامة العدوى أيضا وذكر  
المولى عبد الحكيم أن استحضار الصورة غير حكاية الحال فان احضار الصورة من غير قصد الى الحكاية والتزليل وهما انما يكونان  
لما وقع بالفعل واحضار الصورة يكون فيما لم يقع وحينئذ فلا ينافى هذا ما فى الرضى من أنه لم يثبت حكاية الحال المستقبلية كثبت حكاية  
الحال الماضية اه كلامه مع بعض زيادة وعليه فما ذكره الشارح من العطف والعناية بظاهر

كما في قوله تعالى والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت فأحيناه بالارض بعد موتها اذ قال فتثير سحابا استحضر تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثاره السحاب مسخرين السماء والارض تبدو في الاول كأنها قطع قطن مسدوف ثم تتضام متقلبة بين أطوار حتى يعدن ركنا وكقول تأبط شرا  
 بالي قد لقيت الغول تهوى \* بسهب كالصفحة صححان (٨٩)  
 بالي قد لقيت الغول تهوى \* بسهب كالصفحة صححان

فقلت لها كلانا ضرأرض  
 أخوسنفر نفي لي مكان  
 فشدت شدة نحوى فأهوت  
 لها كني بصقول يمان  
 فأضربها بالدهش نخرت  
 صريعا ليدن وللجران  
 اذ قال فأضربهم بالصود  
 اقوموا الحالة التي شجع  
 فيها على ضرب الغول كأنه  
 يصبرهم بانها هو يتطلب  
 منهم مشاهدتها تعجيبا من  
 جرأته على كل هول وثباته  
 عند كل شدة ومنه قوله  
 تعالى ان مثل عيسى عند  
 الله كمثل آدم خلقه من  
 تراب ثم قال له كن فيكون  
 اذ قال كن فيكون دون  
 كن فكان وكذا قوله  
 تعالى ومن يشرك بالله  
 فكأنما شتر من السماء  
 فتحطفه الطير أو تهوى به  
 الريح في مكان سحيق  
 (قوله تلك الصورة) أي  
 صورة رؤية الكافرين  
 موقوفين على النار وقوله  
 السامعون أي للفظ المضارع  
 (قوله لغرابه) أي نذرة  
 وقوله وأنحو - وذلك أي  
 كاطافة (قوله فتثير سحابا)  
 اسنادا لاثارة الى الرياح

تلك الصورة ليسأهد هذا السامعون ولا يفعل ذلك الا في أمرهم ثم عساه مدته لغرابه أو فظاعة أو نحو ذلك (كما قال الله تعالى فتثير سحابا) بلفظ المضارع بعد قوله تعالى والله الذي أرسل الرياح (استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة) بمعنى صورة اثاره السحاب مسخرين السماء والارض على الكيفيات المخصوصة

بالتعبير بما يدل على الحضور وانما يفعل ذلك في الامر الغريب أو الفظيع أو نحو ذلك كاللطيف والعجيب والاحضار بالمضارع حينئذ في هذه الآية (كما قال الله تعالى) في الآية الاخرى والله الذي أرسل الرياح (فتثير سحابا) فقد عبر بغير في موضع فاثارت المناسب لارسل (استحضار تلك الصورة البديعة) وهي اثاره السحاب (الدالة على القدرة الباهرة) أي الغالبة لكل شيء فان اثاره السحاب مسخرين السماء والارض على الكيفية المخصوصة وعلى الاقليات أي التبدلات المتفاوتة من كونه متصل الاجزاء أو منقطعة ممترا كما وغير ممترا كم بطيا أو سرعيا بلون السواد أو البياض أو الحمرة من بدائع القدرة فقصصنا الى احضار تلك الصورة بالمضارع الدال في الجملة على الحضور لان ذلك وكفى العمل بمقتضى الخطاب ولان النفس تتسارع الى احضار العجيب بما أمكن وقد استفيد من التمثيل بالآيتين

التنبيه لان في المشيئة وكذلك قوله تعالى ولورثي الذين ظلموا ولورثي اذ وقفوا ان لو يشاء الله لهدى الناس لو نشاء أصبناهم ولو نشاء لطمسنا لو نشاء لسنخناهم ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة لو أنتم لتكون لو نشاء لأريناكم لو يعلم الذين كفروا لو نشاء لجعلنا منكم حطاما لو نشاء لجعلنا منكم أجاسا وكذلك اذا جاء بعدها أن واسمها كقوله تعالى لو أن ما في الارض ولو أنهم سمعوا فاعلوا ولو أنهم اذ ظلموا ولو ان الذين ظلموا ولو أن قرأ ناسيرت به الجبال ومثال ما هو كالتوقع \* لو يسمعون كما سمعت كلامها \* أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل \* انظر برعد فهذا صوره بصورة المتوقع وان لم يكن متوقعا والذي قبله محتمل والمقصود في هذه المواضع كلها اثبات الثاني على تقدير الاول والاول ممكن وان لم يكن واقعا وحيث دخلت على الماضي تارة يكون المقصود امتناعه كقوله تعالى لو كان فيهم - ما آلهة ولو شئنا لبعثنا في كل قرية نذيرا ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ولو شاء ربك ما فعلوه لو اراد الله أن يتخذ ولدا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولو علم الله فيهم خيرا لو كان لنا من الامر شيء ولو كنت فقطا لو استطعنا ولو اتبع الحق أهواءهم المتصور في هذا كله الحكيم بانتفاء الاول بممكنه كان أم مستعنا وتارة يكون المتصور اثبات الثاني كقوله لو خرجوا انيكم ماذا دوكم الاخيالا لو كنتم في بيوتكم ولوردوا العادوا المقصود في هذه المواضع اثبات الثاني على تقدير الاول مع العلم بأن الاول غير واقع ومتى كان الفعل ماضيا يراد به حقيقة من الماضي في الزمان إما حقيقة كقوله لو خرجوا فيكم ولما فرضا كقوله ولوردوا الاحسن في هذا أنه لا يراد به الزمان الماضي بل الملازمة بين الردمني كان والعود مثل قوله ولو أن ليسلى الاخيلية سلمت \* على ودوني جندل وصنائع

(١٢٠ - شروح التلخيص ثاني) مجاز عتلى من الاسناد الى السبب والشاهد في قوله فتثير سحابا حيث عبر بغير بغير في موضع فاثارت المناسب لقوله ولا أرسل وقوله بعد فسقناه وأحيناه قصد الاحضار تلك الصورة البديعة وهي اثاره السحاب مسخرين السماء والارض دلالة المضارع على الحضور في الجملة وان قصدنا احضار تلك الصورة العجيبة لان النفس تتسارع الى احضار الامر العجيب بما أمكن ويحتمل أن يكون التعبير بالمضارع ليكون اثاره الرياح للسحاب مستقبلة بالنسبة الى زمان ارسال الرياح وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التسليم (قوله الباهرة) أي الغالبة لكل قدرة

## والانقلابات المتفاوتة

ان الاستحضار بالمضارع يكون في الماضي والمستقبل لكن قيل ان استحضار المستقبل لم يوجد في كلامهم وعليه يكون الاستحضار في الآية بعد تنزيل المستقبل منزلة الماضي ليجري الاستحضار على

الحاجة بعدونه قليلا لكونه مستقبلا وحسنه ما أثرنا اليه من الغرض الذي يجعله كالواقع ومتى كان الفعل الذي دخلت عليه مضارعا فظاهر كلام الحاجة أنه انقلبه ماضيا وما ذكرناه من موافقه يفهم منه أنه باق على حقيقة فلوحة أن يقال انه قصد بصيغة المضارع التنبيه على أن ذلك وان كان ماضيا فهو دائم غير منقطع بخلاف ما إذا أتى بلفظ الماضي فإنه يحتمل الانقطاع وعدمه وبذلك يحصل المحافظة على

قلبه ماضيا ولا يعرض عن انطه بالكلمة اه كلامنا في الدرجة لله تعالى في تنبيهه قال في الفتح (١) مثل ربما في أحد قولنا أصحابنا البصريين قال بعض المحققين على كلامه يريد أن ما كفته والقول الآخر ما ليست كفته بل نكرة موصوفة بيودوننا نذكر في أول منه لو كانوا مسلمين قلت الظاهر أن من شرط مضي الفعل بعد ربما يقول به سواء كانت ماضية أو عروضة أم كفته والظاهر أنه يشير بالقولين إلى الخلاف في أن الفعل بعدها يشترط أن يكون ماضيا أولا في تنبيهه أن تعرض فيه ان شاء الله تعالى لا كثر أدوات الشرط الانطية والمعنوية وما يتعلق بها من علم المعاني \* فمنها ما هو حرف في مذهب سيديو يخلو في أحد قوليه وابن السراج والفارسي في زعمهم أن اذا ما سم ظرف زمان وهي كذا في الدلالة على المستقبل قال السكاكي سلبت الدلالة على معناها الأصلي وهو الماضي

بإدخال الدلالة على الاستقبال قلت يريد أن ما الكافة عن الإضافة أو زعمنا البها مافقوى شبهها بان في الاستقبال \* ومنها متى وهي التعميم الاوقات في الاستقبال أي تدل على وقت من الاوقات المهمة في الاستقبال بحسب الوضع ومتى ما أعم منها لانها الدلالة على كل وقت من الاوقات المستقبلية كذا قال الخطيب وما قاله غير موافق لكلام الاصوليين ولا الفقهاء أما الاصوليون فانهم جمعوا أسماء الشرط كلها عامة من غير فرق بين متى ومتى ما وغيرهما وأما الفقهاء فالصحيح عندنا أن متى لا تقتضي التكرار وكذا الصحيح في متى ما ونقله أبو البقاء عن ابن جني ولا يشترط في متى توافق زمن الفعلين بل يصح متى زرتني اليوم زرتك غدا ولا يصح ذلك في اذا ثم قوله ان متى ما أعم من متى بخلاف ايقية كلامه فانه جعل عموم متى باعتبار الصلاحية وعموم متى باعتبار الاستغراق وحينئذ ليس بينهما اشتراك يصلح للعموم الاستغراق \* ومنها أيا للتعميم الاوقات كمتى \* ومنها أين للتعميم الامكنة والاحياز والحين عند المشككين أعم من المكان فانه محل الجوهر الفرد وغيره والمكان محل الجسم فقط وايضا أعم منها وكالتفصيل السابق بين متى ومتى ما وابن وابتداء فصل السكاكي والخطيب بين اذا واذا ما فتعالان معنى أحيث اذا طاعت الشمس المحي في طلوعها في غير ذلك اليوم وأحيث اذا ما طاعت الشمس معناها المحي عند طلوعها في أي يوم كان \* ومنها احيثا وهي نظير أينما \* ومنها ان التعميم أولى العلم مطلقا والصحيح أنها تعميم المؤنث وقد حقه قنا هذه المسئلة في شرح مختصر ابن الحاجب وسأني بقية الكلام على من في باب الاستفهام \* ومنها ما التعميم انشاء كقوله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه ووقولنا تعميم الاشياء جرى على عبارتهم والاولى أن يقال التعميم ولا يقيد بالاشياء فانه يخرج عنه نحو قولنا لم يشأ الله لم يكن فان المعدوم لا يسمى شيئا \* ومنها ما قال تعالى وقالوا لهم ما

تأنا به من آية \* ومنها أي التعميم ما تضاف إليه على بحث في كيفية الاستغراق فيهما وان فرق بين عمومها وعموم الصلاحية ليس هذا موضع تحقيقه وقد حقه قنا في شرح المختصر \* ومنها كيفية ما على قول وبقيت أدوات بحصلها التعلين وليست شرطانها أما ولما ولولا فغنى أمامهم ما يمكن من

(قوله والانتقالات) أي التبدلات والاختلافات المتفاوتة من كونه متصل الاجزاء ومنقطعها مترا كما أو غير مترا كم بيا أو سريرا بلون السوداء أو البيضاء أو الحرة

(١) قوله مثل ربما الخ هكذا في الأصل وعبارة الفتح على نحو تنزيل يود منزلة ود في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا في أحد قولنا أصحابنا البصريين اه وبهذا تعلم ما قلناه من سقم الأصل الذي يبدنا كنبه

مصححه

وأما تنكيره فأنما لإرادة عدم الحصر والعهد كقولك زيد كاتب وعمر وشاعر وإما التثنية على ارتفاع شأنه أو انحطاطه على ما مر في المسند إليه كقوله تعالى هدى للمتقين أى هدى لا يمكنه كنهه

(قوله فلا رادة الخ) أى فلا رادة أفادة عدم الحصر أى فلا رادة المنكح أفادة السامع عدم حصر المسند في المسند إليه وعدم العهد والتعيين في المسند حيث يقتضى المقام ذلك وانما لم يقل فنعدم إرادة الحصر الخ لأن عدم الإرادة ليس مقتضى الشئ وأن غير البليغ يورد التنكير لاداء أصل المعنى مع عدم إرادته لشيئ منهما ثم إن المراد إرادة عدمهما فقط فلا يريد أن تلك الإرادة منخفة إذا أورد المسند مضمرا أو اسم إشارة أو علما أو موصولا لأن المراد عند إيراد المسند واحدا ما ذكر شيئا مدعى (٩١) إرادة عدمهما وهو الاتحاد والاشتمار فان قلت

إن إرادة أفادة عدم الحصر

وعدم العهد فقط يمكن مع

تعريف المسند باللام كفى

قوله \* رأيت بكاء الحسن

الجميل \* وحينئذ فهذه

النكتة لا تختص بالتنكير

بل كاستفاد من التنكير

تستفاد بالتعريف باللام

قلت هذا لا يضر لأن

النكتة لا يجب انعكاسها

بحيث إذا عدم ما كان

مسببا لها تنعدم لجواز أن

يجعل ما ذكر من إرادة عدم

الامر من مسببا عن التنكير

وإن أمكن حصوله بغيره

على أن التعريف وإن أفاد

ما ذكر من إرادة عدم الحصر

والعهد إلا أنه خلاف

الأصل (قوله الدال عليها)

التعريف أى لأنه إذا أريد

العهد عرف بالالعهدية

أي الإضافية وإن أريد

الحصر عرف بالانحصارية

لماسمى من أن تعريف

المسند بالانحصارية يفيد

حصره في المسند إليه

(وأما تنكيره) أى تنكير المسند (فلا رادة عدم الحصر والعهد) الدال عليها التعريف (كقولك زيد كاتب وعمر وشاعر) أوله تنقيح نحو هدى للمتقين

ما تحقق من كونه مختصا بالماضى ثم أشار إلى سر تنكير المسند فقال (وأما تنكيره) أى وأما الاتيان بالمسند منكرا (ف) يكون (لإرادة) أفادة (عدم الحصر والعهد) حيث يقتضى المقام ذلك لعدم ذلك لأن الحصر والعهد يستفادان من التعريف فيستفاد من التنكير عدمهما والتعريف ولو كان قد يجامع عدم الحصر والعهد كفى قوله \* رأيت بكاء الحسن الجميل \* إذا إرادتهما أحدهما لا يساو أفادة عدمهما بل يتفق عدمهما فإن أفادته في الأصل بالتنكير وذلك (كقولك زيد كاتب وعمر وشاعر) حيث يراد أفادة الأخبار بمجرد الكتابة والشعر لا حصر الكتابة في زيد والشعر في عمرو ولا أحدهما معهودا (أول التنقيح) أى يكون تنكير المسند للإرادة المذكورة ويكون للتنقيح أى التعظيم (نحو) قوله تعالى (هدى للمتقين) بناء على أنه خير ذلك الكتاب أو خبره مبتدأ محذوف أى هو هدى للمتقين فالتنكير للدلالة على نخامة هداية الكتاب وكالها وقدأ كذلك التنقيح بكونه مصدرا مخبرا به عن الكتاب المفيد أنه نفس الهداية مبالغة وأما أن أعرب حالا فهو خارج عن الباب ولو كان التنكير فيه

شيء وهو حرف بسيط وليست شرطاً وبذلك صرح شيخنا أبو حيان ونقل عن بعض أصحابه أنه ما حرف أخبار تنضم معنى الشرط ولو كانت أداة شرط لاقتضت فعلا بعدها لكنها أغنت عن الجملة الشرطية وعن أداة الشرط وهي من أعرب الحروف لقيامها مقام أداة شرط وجلة شرطية وكونها تدل على الشرط يعلم أن معنى أما زيد فهذا ذهب الأخبار بأنه سيذهب في المستقبل لأن زيد ذاهب جواب الشرط ولا يكون جواب الاستقبال ولما التعليقية حرف عند سيمويه يدل على ربط جملة أخرى ربط السمية ويسمى حرف وجوب وجوب ويقال حرف وجود لوجود وقيل هى طرف زمان عسى حين وجوبها فعل ماض لفظا ومعنى أو منى بما أو مضارع منى بلم أو جملة اسمية مقرونة بأداة الفجائية وزعم ابن مالك أن جوابها الماضى قديمه بن بالقاء ويكون جملة اسمية مقرونة بالقاء ومضارع مثبت وأما ولا حرف امتناع لوجود وما بعده ما مبتدأ عند البصريين فاعل عند الكسائي ومرفوع بها عند الفراء وابن كيسان وأما لو فقد تقدم الكلام عليها وقد عدها التثنية هى ولولا من المنتظم في سلك الشرط ص (وأما تنكيره الخ) ش ذكرنا خطيبى الشارح هنا أن هذه الأحوال التى يذكرها أهل هذا العلم لا يقصدون أنهم موجهة لهذه الأمور بل أنهم أمور مناسبة ولها هذا فسر وامتضى الحال بالاعتبار

(قوله زيد كاتب الخ) أى حيث يراد مجرد الأخبار بالكتابة والشعر لا حصر الكتابة في زيد والشعر في عمرو ولا أن أحدهما معهود بحيث يراد الكتابة المعهودة أو الشعر المعهود ومبالغة الكتابة بالشعر شعرا بأن المراد بالكاتب من يلقى الكلام نثرالان المراد بالشاعر من يلقى الكلام نظما (قوله أول التنقيح) أى التعظيم على وجهه مخصوص وهو الإشارة إلى أن المسند بلغ من العظمة إلى حيث يجعل ولا يدرك كنهه والألف التنقيح يمكن حصوله بالتعريف بأن يجعل المعهود هو الفرد العظيم عن أن حصول التنقيح مع التعريف لا يضر لما تقدم أن النكتة لا يجب انعكاسها (قوله هدى للمتقين) أى فالتنكير فى هدى للدلالة على نخامة هداية الكتاب وكالها وقدأ كذلك التنقيح بكونه مصدرا مخبرا به عن الكتاب المفيد أن الكتاب نفس الهداية مبالغة

وأما تخصيصه بالاضافة أو الوصف فلتكون الفائدة أتم كما مر

(قوله بناء على أنه خبر) أي والتشديد بالآية المذكورة (٩٢) لتذكير المسند للتفخيم بناء على ما أن أعرب حاله وخارج عن الباب وإن كان

بناء على أنه خبر مبتدأ محذوف أو خبر ذلك الكتاب (أو للتخفيف) نحو ما زيد شياً (وأما تخصيصه) أي المسند (بالاضافة) نحو زيد بـ غلام رجل (أو الوصف) نحو زيد رجل عالم (فالتكون الفائدة أتم) لما مر من أن زيادة الخصوص نوجب أتمية الفائدة \* وأعلم أن جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة والوصف من المخصصات إنما هو مجرد اصطلاح

للتفخيم أيضاً (والتخفيف) أي يكون التذكير لما ذكر أو للتخفيف كقولك الحاصل لي من هذا المال شيء أي حقير وقد مثل بقول القائل ما زيد شياً والظاهر أن التخفيف لم يستفد من التذكير بل من نفي الشيئية (وأما تخصيصه) أي وأما الاتيان بالمسند لمخصصاً (بالاضافة) نحو زيد بـ غلام رجل أي لا غلام امرأة وهذا قول امرأة أي لا قول رجل (أو بالوصف) نحو زيد بـ كاتب مخيل وقد مثل بزيد رجل عالم ورد بان الوصف للفائدة لأن زيادة أتمية الفائدة المرادة هنا وأجيب بأنه قد يكون كلاماً مع من يتوهم أن زيد أصبي ولا ينبغي ما في هذا الجواب من التعسف (فالتكون الفائدة أتم) أي تخصيص

المناسب أتم من أن يكون المناسب موجباً أولاً قال والمقصود أن الغالب عند انتفاء هذين الأمرين إما تذكير المسند وهو الغالب أو نفي نفسه بالاشتمار أو اسم الإشارة لأن غيرهما من المعارف ينسحب تحت الأمرين فنفيهما ليس مستلزماً فيه والحل على الغالب أولى فتذكير المسند عند انتفاء الأمرين أولى قلت \* قوله أن غير اسم الإشارة والمضمر ينسحب تحت الأمرين فيه نظر لأن المضمر واسم الإشارة غيرهما فمأذ كره فإن كان التعريف مطلقاً يستلزم العهد وأما الحصر صرح عموم ما ذكره المصنف وجهه أن التعريف أن كان باداة عهدية أو بضمير أو اسم إشارة فهو معهود وان كان باداة عهدية أو جنسية أو بموصول أفاد الاستغراق المستلزم للحصر وإن لم يكن التعريف يستلزم ذلك بطل ما ذكره من غير فرق بين المضمر واسم الإشارة وبين غيرهما وحاصل ما ذكره المصنف أن تذكير المسند يكون لارادة عدم الحصر واردة عدم العهد قلت \* وفيما قاله نظر لانه إذا أراد الحكم عليه مع قطع النظر عن غيره فالتذكير حسن فينبغي أن يقول لعدم ارادة الحصر والعهد فان عدم الارادة أعم من ارادة العدم ثم عدم ارادته ما أعم من عدم ارادة أحدهما فينبغي أن يقول لعدم ارادة أحدهما وقد ينسكب للتفخيم نحو هدي التقي ان قلنا انه خبر مبتدأ محذوف أو للتخفيف مثل ما زيد شياً لا يقال قولنا ليس شيئاً أن كان معناه حقير أصلي للمدح والذم لأن هذه الصيغة لا تستعمل إلا للتخفيف وعندى أنه لا حاجة لما ذكره المصنف ولا ينبغي الاقتصار عليه بل ينبغي أن يكون تذكيره لأحد أسباب تذكير المسند إليه هذا ما ذكره المصنف ويريد أنه قد يكون لتذكير المسند إليه كقولك رجل في الدار قائم لأن المعرفة لا يخبر بها عن النكرة كذا قالوه لكن المعرفة خير من النكرة عند سيبويه في نحو كم مالك واقصد رجلاً خيراً منه أبوه وقال ابن مالك وغيره انه يخبر في بابي كان وإن بعرفة عن نكرة اختياراً ومن منع ذلك بآول قوله كأن سبيته من بيت رأس \* يكون من أجهاع غسل وماء

أوله السكاكي والزمخشري على القلب يعنيان أن الاصل يكون من أجهاع غسل وماء لكن لا يلزم من عدم جواز الاخبار عن النكرة المحضة بالمعرفة أن لا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة الموصوفة ص (وأما تخصيصه بالاضافة أو الوصف فلتكون الفائدة أتم) ش مثال الاضافة زيد بـ غلام رجل لأن الكلام إنما هو في الاضافة مع التذكير ومثال التخصيص بالوصف ليكون الفائدة أتم زيد بـ كاتب مخيل

التذكير فيه للتعظيم أيضاً (قوله نحو ما زيد شياً) أي انه ملحق بالمعدومات فليس شيئاً حقيراً فضلاً عن أن يكون شيئاً عظيماً قال بعضهم والظاهر أن التذكير فيه لم يستفد من التذكير بل من نفي الشيئية فالأولى التشديد بقولك الحاصل لي من هذا المال شيء أي حقير (قوله وأما تخصيصه) أي وأما الاتيان بالمسند لمخصصاً بالاضافة أو الوصف (قوله نحو زيد بـ رجل عالم) كان الأولى التشديد بقوله زيد بـ كاتب مخيل لأن الوصف في مثال الشارح محصل لاصل الفائدة لالتامها الا أن يقال قد يكون كلاماً مع من يتوهم أن زيد لم يبلغ أو أن الرجولية بل صبي وأنه اسم امرأة (قوله وأعلم الخ) هذا جواب عما يقال لم قال المصنف فيما تقدم في الاتيان مع المسند ببعض معمولاته كالحال والمفعول به والتميز وأما تفصيله وقال في الاتيان مع المسند بالمضاف إليه أو الوصف وأما تخصيصه ومقتضى ذلك تسمية الاتيان الاول تفصيلاً والثاني تخصيصاً مع أن تسمية مجموع المضاف والمضاف إليه ومجموع

الموصوف والصفة من كانه قيداً بآية تضييجهما من المقيدات وحاصل ما أجاب به الشارح أن هذا اصطلاح مجرد وقيل عن المناسبة للدواعي لا لمقتضى ولما صطلح على عكسه بأن جعل معمولات الفعل من المخصصات والاضافة والوصف من المقيدات أو جعل كل منهما من المخصصات أو من المقيدات لكان صحيحاً

وأما ترك تخصيصه بمافظاهر مما سبق وأما تعريفه فلا فائدة السامع لما حكى على أمر

(قوله وقيل الخ) أى وقيل ان ما ارتكبه المصنف اصطلاح مبنى على مناسبة لان التخصيص الخ (قوله عن نقص الشيع) أى العموم (قوله على مجرد المفهوم) أى على المسامحة المطلقة وهو الحد والمطلق لا يكون فيه التخصيص وانما يكون فيه التقييد بالمعولات (قوله وفيه نظر) لانه ان أراد ذلك القائل بالشيع في الاسم الشيع (٩٣) باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر أن

النكرة في سياق الاثبات

ليست كذلك اذ لا عموم

لها مع وما شمولها بل بدليا

فلا يكون وصفها في رجل

عالم مخصوص وان أراد به

الشيع باعتبار احتمال

الصدق على كل فرد يفرض

من غير دلالة على التحين

في الفعل أيضا شيع

لان قولك جاعني زيد محتمل

أن يكون على حالة الركب

وغيره ويحتمل على حالة

السرعة وغيرها وكذا

طاب زيد يحتمل أن

يكون من جهة النفس

وغيرها ففي الحال والتميز

وجميع المعولات تخصيص

والحاصل انه ان أراد

بالشيع العموم الشمولي

فهو منتف في النكرة

الموجبة فلا يكون وصفها

مخصصا وان أراد به العموم

البدلي فهو موجود في

الفعل وأجب باختار

الشي الاول وأن الاسم لما

كان يوحد فيه العموم

الشمولي في الجملة لا ترى

الى النكرة الواقعة في سياق

الذني ناسبه التخصيص

الذي هو نقص العموم

الشمولي بخلاف الفعل

وقيل لان التخصيص عبارة عن نقص الشيع ولا شيع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقييده والوصف بجي في الاسم الذي فيه الشيع فيخصه وفيه نظر (وأما تركه) أى ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف (فظاهر مما سبق) في ترك تقييد المسند لما منع من تربية الفائدة (وأما تعريفه فلا فائدة السامع حكى على أمر

المسند بالاضافة والوصف يكون لتكون الفائدة في التركيب أكمل وأتم لان المعنى كلما ازداد فيه الخصوص ازداد عامه وكما كان تقدم ثم ان المصنف قد قال فيما تقدم في الاثبات مع المسند ببعض معمولاته كالحال والمفعول والتميز وأما تقييده وقال في الاثبات مع المسند بالاضافة والوصف وأما تخصيصه ومقتضى ذلك تسمية الاثبات الاول تقييدا والثاني تخصيصا وذلك مجرد اصطلاح ليس له وجه مناسبة وأما ما قال من ان التخصيص عبارة عن نفي الشيع ولا شيع للفعل وانما يدل على المسامحة المطلقة فلا يكون فيه التخصيص وانما يكون فيه التقييد بالمعولات والاسم فيه شيع فيكون فيه التخصيص ففيه نظر لانه ان أريد بالشيع البدلي فهو موجود في الفعل لان ضرب مثلا شائع شيع عابدا باعتبار الضرب الشديد والخفيف وان أريد بالعموم فالنكرة في سياق الاثبات لا عموم لها فلا فرق على هذا الوجه على أن هذا التفرق انما يتم على تقدير تسليمه بين معمولات الفعل والاضافة الاسم ووصفه ويبقى الفرق بين معمولات المشتق والاضافة والوصف ثم ينبغي ان يعلم أن كون ما تقدم اصطلاحا لا ينافي ان يبنى على مناسبة ما وهو أن جنس الاسم في الجملة فيه العموم فتناسب تخصيصه باسم التخصيص المناسب للعموم وجنس الفعل لا عموم فيه بل فيه اطلاق فتناسب تخصيصه بالتقييد فالحق به المشتق في معمولات التي يشار كنه فيها فان أراد ذلك القائل نحو هذا المعنى اندفع النظر تأمله (وأما تركه) أى وأما ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف (فظاهر مما سبق) في بيان السبب في ترك تقييد المسند بالحال والمفعول أو نحو ذلك وهو أن ذلك السبب هو وجود ما منع من تربية الفائدة كعدم العلم بما يخص به من وصف واضافة وكقصدا لا خفاء على السامعين ونحو ذلك فتقول مثلا هذا غلام عند ظهور وماراة كون المشار اليه غلاما من غير أن تقول غلام فلان أو غلام ابن فلان اعدم العلم ينسب اليه أو لا خفاء على السامعين لشيهاة تلك النسبة أو يكرم مثلا (وأما تعريفه) أى وأما الاثبات بالمسند معر فاطر بق من طرق التعريف (ف) يكون (لا فائدة السامع حكى على أمر

وأما تقييد السكاكى بقولك زيد رجل فاضل فلا يصح لان الصفة هنا لحصول الفائدة لا لانها لان الرجوع اليه لا يدل بقصد الاخبار بها وربما كانت فائدة الخبر في صفة لا في نفسه وأما ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فلم يتعرض له المصنف لانه يظهر مما سبق من أسباب التقييد فاذا زالت لم يخص ص (وأما تعريفه فلا فائدة السامع الخ) ش تعريف المسند يكون لا فائدة السامع حكى على شئ معلوم له باحدى طرق التعريف بآخر مثله أى اذا كان السامع يعلم للحكوم عليه احدى صفتين وأردت أن تقيده الاخرى فاجعل المعلوم للسامع مبتدا والمجهول له خبرا كما اذا كان السامع يعرف

فانه لا يوجد فيه باعتبار ذاته عموم وانما يدل على معنى مطلق ناسب فيه التقييد (قوله فظاهر مما سبق) أى فظاهر تعديله مما سبق في بيان السبب في ترك تقييد المسند بالحال والمفعول أو نحو ذلك وهو وجود ما منع من تربية الفائدة وعدم العلم بما يخص به من وصف واضافة وكقصدا لا خفاء على السامعين ونحو ذلك فتقول مثلا هذا غلام عند ظهور وماراة كون المشار اليه غلاما من غير



مع لوم له بطريق من طرق التعريف بأمر آخر معلوم كذلك

أن تقول غلام فلان أو غلام بني فلان لعدم العلم عن نسب إليه أو إخفاءه على السامعين لثلاثيات بذلك النسبة أو يكوم مثلا (قوله معلوم له) أي السامع وقوله بأحدى طرق التعريف أي من علمية وانحصار وموصولية وغير ذلك مما تقدم متعلق بمعلومه (قوله يعني الخ) وجه أخذه ههنا من المتن أنه جعل تعريف المسند لأفاده المذكورة وتعريف المسند إليه مأخوذة منها بدل ذلك على أنه لا يوجد المسند معرفة فالأدلة المسند إليه والأوضح أن يعلى الشارح بذلك ثمان الوجوب مأخوذة من اقتصار المصنف على هذه المذكرة أعني الأفادة المسند كونه ومن المعلوم أن الافتصار في مقام (٩٤) البيان يقتضي الحصر (قوله أذ ليس في كلامهم) أي العرب وأورد عليه

قول القطامي

ففي قبيل التفريق باضباعا

ولا يك موقف منك الوداعا

وأجيب بأن ههنا من باب

القلب وكلام الشارح فيما

لا قلب فيه واحترز بالجملة

الخبرية عن الانشائية نحو

من أبوك وكم درهم مالك

فإن الاستفهام وهومن

وكم مبتدأ عند سيبويه مع

كونه نكرة وخبره معرفة ولا

بدمن تقييد الجملة الخبرية

أيضا بالمستقلة بالأفادة

ليخرج نحو مررت برجل

أفضل منه أبوه فإن أفضل

منه أبوه وإن كان جملة

خبرية إلا أنها ليست

مستقلة بالأفادة إذ ليست

مقصودة لذاتها بل للوصف

بها فلا يضر جعل المبتدأ

وهو أفضل نكرة وخبره

وهو أبوه معرفة ههنا

مذهب سيبويه وجعل

بعضهم أبوه مبتدأ خبره

أفضل وحيد فلا إشكال

معلومه بأحدى طرق التعريف) يعني أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه أذ ليس في كلامهم مسند إليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية (بأخر مثله) أي حكما على أمر معلوم بأمر آخر مثله في كونه معلوما للسامع بأحدى طرق التعريف سواء اتحد الطريقتان نحو والراكب هو المنطلق أو اختلفا نحو زيد هو المنطلق

معلومه بأحدى طرق التعريف) من علمية وانحصار وموصولية وغير ذلك مما تقدم (بأخر) متعلق بقوله حكما أي لأفادة الحكم على أمر معلوم بأمر آخر (مثله) (١) أي مثل الأمر المحكوم عليه في مجرد كونه معرفة سواء اتحد طريق التعريف في فهم ما نحو والراكب هو المنطلق أو اختلف نحو القائم هو زيد وأشعر قوله حكما على أمر معلوم أن تعريف المسند انما يكون عند تعريف المسند إليه والأفاد صرح الحكم بمعرفة على منكر لكان الصواب ليشمل الأمرين أن يقول حكما بأمر معلوم على آخر وهذا الذي أشعر به اللفظ يجب أن يكون مراداً لأنه هو المطابق لما في الخارج أذ ليس في كلامهم مسند إليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية التي كلامنا فيها وإن كان في الانشائية كما في قولنا من زيد ومن القائم وأما نحو قوله \* ولا يك موقف منك الوداعا \* وقوله مررت برجل أفضل منه أبوه فلا يدل كما قيل على جواز الحكم بعرف على منكر لأن الأول وما أشبهه من باب القلب والثاني الخبرية هو اسم التفضيل المقدم وأشعر قوله أيضا بأن آخر المسند والمسند إليه لا بد في الأفادة من أن يختلفا في المفهوم ولو اتحد في المصدق الخارجي وأما نحو قوله \* أنا أبو النجم وشعري شعري \* فعلى تقدير شعري الآن مثل شعري القديم أي لم يتبدل عن الصفة التي اشتهر بها من الفصاحة والبلاغة فان قيل غاية ما أفاد هذا الكلام أنا إذا عرفنا المسند ومعلوم في النحو أنه لا بد حينئذ من تعريف المسند إليه أفاد الكلام حكما على معرف بمعرف

زيد بأمره ووصفه ويجهل كونه أخاه فتقول زيد أخوك سواء عرف أن له أخا لم يعرف أن له أخا وإن عرف أن له أخا وأردت أن تعينه قلت أخوك زيد أما إذا لم يعرف أن له أخا أصلا فلا يقال ذلك فان قلت المصنف قال أنك تقول زيد أخوك سواء عرف أن له أخا لم قال ان عرف أن له أخا وأردت أن تعينه قلت أخوك زيد وهذا القسم حاصل إذا علم أن له أخا الذي قال فيه آتفا أنك تقول زيد أخوك قلت يمكن الجواب بأنه إذا علم أن له أخا فان كان يعلم زيد أقول زيد أخوك لأن أخوك وإن كان معلوما من وجه فزيد أولى أن يكون متبداً لأنه معلوم باسمه وشخصه أو صفته فهو كدعلمان أخوك وإن لم يكن يعلم زيد أفيل أخوك زيد لأن أخوك حينئذ معلوم من وجه فهو أولى بالاسناد إليه من المجهول من

(قوله بأخر مثله) أشعر قوله بأنرا يجب مغايرة المسند والمسند إليه بحسب المنهزم وإن اتحد في (أولاًزم)

المصدق الخارجي ليكون الكلام مفيداً وأما نحو قوله \* أنا أبو النجم وشعري شعري \* فتؤول بحذف المضاف إليه باعتبار الحالين أي شعري الآن مثل شعري القديم أي أنه لم يتبدل عن الصفة التي اشتهر بها من الفصاحة والبلاغة (قوله أي حكما على أمر معلوم الخ) أما ذلك لأجل ربط العبارة ببعضها مع بعض لما فيها من الصعوبة (قوله سواء اتحد الخ) أشار بذلك إلى أن مراد المصنف المماثلة في مطلق التعريف

(١) قوله مثله سقط ههنا من نسخ شرح ابن يعقوب التي بيدنا بقية عبارة المتن وهي أولاًزم حكيم كذلك اهـ كتبه معصية

وإلا لازم حكم بن أمرين كذلك تفسير هذا أنه قد يكون للشيء

(٩٥)

صفتان من صفات التعريف ويكون السامع

عالما باتصافه بأحدهما  
دون الأخرى فإذا أردت أن  
تخبره بأنه متصف بالأخرى  
فتعبد إلى اللفظ الدال على  
الأولى وتجهله مبتدأ  
وتعبد إلى اللفظ الدال  
على الثانية وتجهله خبرا  
فتعبد السامع ما كان  
يجهله من اتصافه بالثانية  
كما إذا كان السامع أخ يسمى  
زيدا وهو يعرفه بعينه  
واسمه ولكن لا يعرف  
أنه أخوه وأردت أن تعرفه  
أنه أخوه

(قوله وألا لازم حكم) المراد  
به لازم فائدة الخبر وذلك إذا  
كان المخاطب عالما بالحكم  
كأن تقول لمن مدحك  
أمس في غيبتك أنت المادح  
لي أمس فالتصديق بهذا  
أخباره بأنك عالم بمدحه لك  
أمس (قوله وفي هذا) أي  
كلام المصنف أعني قوله  
وأما تعريفه بالخ ورفعه  
الشارح به تاسيسه أنه  
لأفائدة في الحكم على الشيء  
بالمعرفة لأنه من قبيل إفادة  
المعلوم (قوله فائدة مجهولة)  
أي وهي الحكم وألازمه  
(قوله لا يستلزم العلم باسناد  
أحدهما إلى الآخر) أي  
لأنك قد تعلم أن الشخص  
الفلائي يسمى زيدا وأن ثم  
رجلا موصوفا بالانطلاق  
فقد تحققت مدلول زيد

(أولا لازم حكم) عطف على حكم (كذلك) أي على أمر معلوم بالآخر مثله وفي هذا تنبيه على أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي إفادة الكلام للسامع فائدة مجهولة لأن العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العلم باسناد أحدهما إلى الآخر

وهو أخبار معلوم فأى نكتة أفادها هذا الكلام تحصل بها عند تعريف المصنف مطابقة لمقتضى الحال بل نقول الأخبار بالمعلوم عن المعلوم لا يفيد أصلا قلنا العلم بالمستندين يعني تحقيق حصول مدلولهما في الخارج الذي هو المراد هنا لا يستلزم العلم بنسبة أحدهما إلى الآخر فأنك تعلم أن الشخص الفلائي يسمى زيدا وإن ثم رجلا موصوفا بالانطلاق ولا تعلم أن الموصوف بذلك الانطلاق هو ذلك الشخص المسمى بزيدا فالكلام المعروف الجزأين مفيد أى فائدة وهذه الفائدة المحصلة عند تعريف الجزأين إذا اقتضعا المقام لكونهما هي التي يرتبها السامع أو كارتبها أصارت نكتة يطابق بمقتضى الحال فالمراد أن مدلول هذا التركيب يؤتى به عند مناسبة المقام ولا يعدل عنه إلى غيره والحاصل أن هذا الكلام من حيث كونه يؤتى به لمناسبة مدلوله للحال يكون من علم المعاني ومن حيث كون الجزأين فيه عرّفا وأخبر جوازا بأحدهما عن الآخر يكون من علم النحو وقد تقدم مثل هذا فليفهم ثم مثل تعريف الجزأين

كل وجهه وكذلك ألف واللام سواء كانت عهدية أم جنسية فن عرف زيدا باسمه ووصفه وعلم أنه قد كان من شخص انطلق تقول له زيد المنطق أى هو ذلك المنطق المعهود في ذهنك وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطق الذي في ذهنه هو زيد قلت المنطق زيد وقد أورد على المصنف أنه إذا لم يعرف في المثال الأول أن له أحاد أصلا لم يكن معلوما عنده بأحدى طرق التعريف فلا يكون من هذا الباب وكذا عكسه وهو أخول زيد إذا قلته لمن يعتقد أن له أحاد ثم ألف واللام في هذين المثالين عهدية وقد تكون جنسية كما إذا عرف السامع إنسانا بعينه ووصفه وهو يعلم جنس المنطق وأردت أن تعرفه انطلق زيد فتقول زيد المنطق وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطق قلت المنطق زيد هذا مضمون كلام المصنف وقوله بأحدى طرق التعريف الباقية تتعلق بمعلوم وقوله بأخر يتعلق بقوله حكما أو بقوله إفادة وقوله مثله يريد أن يعرفه في الاتحاد جهة تعريفهما فان جهة التعريف في المثالين السابقين في أحد الاسمين العلية وفي الآخر التعريف بالإضافة إلى المظهر ويرد عليه في قوله بأحدى طرق التعريف أن علم إحدى صفتي الشيء لا ملازمة بينهما وبين إحدى طرق التعريف فقد يعرف الشيء بصفة من غير تعريف لفظي كقولك رجل في الدار عندنا وقد تكون فيه إحدى طرق التعريف وهو مجهول كقولك الرجل خير من المرأة فينبغي أن يكون المرعى هنا التعريف المعنوي المقابل للتجهيل لا التعريف اللفظي المقابل للتسكير وقوله وألازم حكم أى إذا كان السامع غير جاهل بهم ما ولكن قصد المتكلم إعلانه بأنه يعرف أحدهما وحكم به على الآخر كقولك الذي أثنى على أنت لمن يعلم أن الثناء نقل اليك ولا يدري هل تعلم أنه المثنى أو لا تفيد به علمت أن المثنى أنت وتقول أنت المثنى على في عكسه وقوله وعكسهما هو بالخفض معطوف على المثالين وهما أخول زيد والمنطق عمرو وقوله والثاني قد يفيد قصر الجنس يريد بالثاني ما فيه الألف واللام سواء كانت دخلت على المستند أم المستند إليه فتارة لا يفيد قصر الجنس على شيء كقول الخنساء إذا قبج البكاء على قبيل \* رأيت بكاء الحسن الجميلا وقد يفيد قصر الجنس كقول المصنف على شيء انما لم يقل على المستند لأنه تارة يفيد قصر المستند وتارة قصر المستند إليه وذلك في زيد المنطق والمنطق زيد وفي كلامه نظر لأن ذلك لا يختص به الألف واللام بل بالإضافة كذلك فلا حاجة لقوله كذلك فإن قولك زيد صدق قد يقال بأفاده للحصر على قول من جهة ما دل عليه من استغراق بالإضافة لا بالمعنى الذي حصل به القصر في قولنا زيد المنطق فإن المدرك

ومدلول المنطق في الخارج ولا تعلم أن الموصوف بذلك الانطلاق هو ذلك الشخص المسمى زيد إلا بالالكلام المعروف الجزأين المفيد لذلك

فتقول له زيد أخوك سواء عرف أنه أخوك لم يعرف أن له أخا أصلا وإن عرف أنه أخى الجملة وأردت أن تعينه عنده قلت أخوك زيد أما إذا لم يعرف أنه أخا أصلا فلا يقال ذلك لا متناع الحكم بالعمين على من لا يعرفه المخاطب أصلا فظهر الفرق بين قولنا زيد أخوك وقولنا أخوك زيد وكذا إذا عرف السامع أنسابا يسمى زيد بعينه واسمه وعرف أنه كان من أنساب انطلاق ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره فأردت أن تعرفه أن زيدا هو ذلك المنطلق فتقول زيد المنطلق وإن أردت أن تعرفه أن زيد المنطلق زيد وكذا إذا عرف السامع أنسابا يسمى زيد بعينه واسمه وهو يعرف معنى جنس المنطلق وأردت أن تعرفه أن زيدا متصف به فتقول زيد المنطلق وإن أردت أن تعينه عنده جنس المنطلق قلت المنطلق زيد

(قوله نحو زيد أخوك وعمر والمنطلق) كل منهما صالح لأن يكون مقيد للحكم ولا لازمه فإذا كان المخاطب يعلم أن هذه الذات تسمى بزيدا وأن ثم رجلا موصوفا بالانطلاق ولا يعلم أن الموصوف بالانطلاق هو ذلك الشخص المسمى بزيدا وقلت له زيد المنطلق فقد أدته الحكم وإن كان يعلم أن الموصوف بالانطلاق (٩٦) هو ذلك الشخص المسمى بزيدا وقلت له هذا اللفظ فتدأقده أمك عالم بذلك

(نحو زيد أخوك وعمر والمنطلق) حال كون المنطلق معروفا (باعتبار تعريف العهد والجنس)

فقال (نحو) قولك (زيد أخوك) لمن يعرف أن الشخص الفلاني يسمى بزيدا ويعلم أنه أخو لا يعلم ثبوت تلك الأخوة لذلك الشخص بعينه (و) قولك (عمر والمنطلق) لمن يعلم عمره واسمه وشخصه ويعلم أن ثم منطلقا ولا يعلم أن ذلك المنطلق المعهود هو عمرو وهذا ان أخذ المنطلق في التركيب (باعتبار تعريف العهد) لأن الانطلاق على هذا معهود خارجا فالمنطلق يحتمل أن يؤخذ بذلك الاعتبار فيكون معنى الكلام ما ذكر (أو) يؤخذ باعتبار تعريف (الجنس) فيكون معناه أن الشخص المعلوم بتسميته عمر أثبت له حقيقة المنطلق المعلومة في الأذهان وسألت أن هذا الاعتبار قديفيد الحصر واعتبار المعنى الجنسي يتحقق في المضاف الذي هو أخوك أيضا كما تحقق فيه الاعتبار العهدى كما قررنا لأن الإضافة يصح أن يشار بها إلى الحقيقة كما يقال ماء الورد أشرف من ماء الریحان وعليه فيكون التقدير أن زيدا أثبت له جنس الأخوة المعلومة في الأذهان المنسوبة اليك لأن إضافتها إلى الشخص لا يتعين شخصها بها فيه الأخبار بالجنس كما تنبئ عنه الالف واللام أما الإضافة فانها لا تنبئ عن الجنس ولذلك نقول ان قولنا زيد المنطلق لا فرق في إعادته الاستغراق بين أن تكون الاداة فيه جنسية أو استغراقية إلا أن المدرك

وهذا هو نفس لازم الفائدة ولازم الحكم وكذا يقال في زيد أخوك (قوله حال كون المنطلق معروفا) أشار به هذا إلى أن قوله باعتبار متعلق بمحذوف حال من المنطلق وانما خص الكلام بالمثال الأخير ولم يجعله حالا من أخوك أيضا لما سذكه من أن تعريف الإضافة انما يكون باعتبار العهد الخارجي ولا يقال ان الإضافة تأتي لما تاتي له اللام من كل من العهد والجنس وحينئذ فلا وجه

للتخصيص لأن الإضافة وإن أتت لما تاتي له اللام لكن الأصل فيها

وظاهر

اعتبار العهد الخارجي بخلاف اللام فان اتياها الشكل من الأمرين أصل فيها وجوز في الأطول تعلقه بكل من المثالين وهو أحسن (قوله باعتبار تعريف العهد) أي المراد بالعهد هنا العهد الذهني وهو الإشارة إلى حقيقة معلومة للمخاطب بين لأنه لا يوافقها التقرير الآتي بل المراد به العهد الخارجي وهو الإشارة إلى شخص معين في الخارج وإن لم يكن معيناً عند المخاطب فالمنطلق من قولك عمرو المنطلق إذا أخذ باعتبار العهد الخارجي كانت ال إشارة إلى شخص معين في الخارج جازاً ثابته الانطلاق وإن لم يكن معلوماً عند المخاطب بأن كان يعرف عمره واسمه وشخصه ويعرف أن شخصا ثابت له الانطلاق ولا يعلم أنه هو عمرو وكذلك نحو عمرو وأخوك ان أخذ أخوك باعتبار تعريف العهد فيكون إشارة إلى شخص معين في الخارج متصف بأنه أخوه وإن لم يكن معيناً عند المخاطب بأن كان المخاطب يعرف زيداً باسمه وشخصه ويعلم أنه أخو لا يعلم أن ذلك الأخ هو زيد (قوله أو الجنس) المراد به الحقيقة التي يعرفها المخاطب من غير إشارة إلى معين في الخارج فإذا قيل عمرو والمنطلق لمن يعرف عمره واسمه وشخصه ويعرف حقيقة المنطلق ولكن لا يعلم هل تلك الحقيقة ثابتة لعمرو ولا كانت ال مشاراً بها للحقيقة التي يعرفها السامع وأن المعنى الشخص المعلوم بتسميته عمر أثبت له حقيقة المنطلق المعلومة في الأذهان والحاصل أنك تقول عمرو والمنطلق باعتبار تعريف العهد لمن يعلم أن أنسابا يسمى عمرو ويعلم أن شخصا معيناً ثابت له الانطلاق ولكن لا يعلم أنه عمرو وباعتبار تعريف الجنس لمن يعلم ماهية المنطلق من حيث هي ولا يعلم هل هي متحققة في الذات المسماة بزيدا أم لا ويقال زيد أخوك إذا أخذ باعتبار تعريف العهد لمن يعرف زيداً باسمه ويعلم أن شخصا أثبت له الأخوة ولا يعلم أنه هو زيد

(قوله ونظائر لفظ الكتاب) أي المتن أي قوله بأخوه ووجهه أنه مثل بالمتن المذكورين لتعريف المسند لاجل إفادة الحكم بمعلوم على معلوم لكن الأول باعتبار تعريف العهد فقط والثاني باعتبار التعريفين فلمزم أن المثال الأول انما يقال لمن يعرف أن له أخا وهو مخالف لما ذكره المصنف في الإيضاح الذي هو كالشرح لهذا المتن (قوله لمن يعرف أن له أخا) أي على الأجمال أي ويعرف زيدا بعينه ولا يعرف أن تلك الذات المسماة بزيدا هي المنصفة بالأخوة (قوله سواء كان يعرف أن له أخا) أي كافي المتن وقوله لم يعرف هذه الصورة هي محل الخلاف وعلى هذا فعني زيد أخوك زيد ثبت له جنس الأخوة المنسوبة اليك (قوله ووجه التوفيق) أي بين كلام المتن والإيضاح (قوله ما ذكره بعض المحققين من النجاة) هو العلامة رضي الدين شيخ الشارح (قوله على اعتبار العهد) أي الخارج على فأصل وضع أخوك للذات المشخصة المعينة خارجا إلى ثبت لها الأخوة (قوله واللم يبق فرق) أي والافتراق أن أصل وضعها مبني على اعتبار تعريف العهد بل على اعتبار الجنس وإن المعنى زيد ثبت له جنس الأخوة المنسوبة اليك فلا يصح لأنه لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام زيد أي لم يبق فرق من جهة المعنى وذلك لأن المراد حيث من كل منهما غلام مأمون غلمان زيد والافتراق من جهة اللفظ حاصل (قوله فلم يكن الخ) تفريع على النقي أي وإذا انتفى الفرق بينهما لم يكن أحدهما معرفة والأخرى نكرة مع أن الأول معرفة والثاني نكرة لأن المراد من الأول غلام معين في الخارج ثبت له الغلامية لزيد والمراد من الثاني غلام مأمون غلمان زيد (قوله لكن كثيرا الخ) هذا استدلال على قوله أن أصل وضع تعريف الإضافة الخ دفع به توهم أنهم لم يخرج عن أصل وضعها (قوله من غير إشارة إلى معين) أي من غلمانها بأن يراد الحقيقة من حيث تحققها في ضم فرد (٩٧) مهمس بحيث يكون مرادها غلام لزيد

(قوله كالعرف باللام) تشبيه في الطرفين الأصل وخلاته أي كالأمر المعروف باللام أصل وضعه لو احد معين وقد يستعمل في الواحد غير المعين على خلاف الأصل كافي \* ولقد أمر على اللثيم بسبني اهـ بن وهو مخالف لما تقدم من أن اتيان ال لكل من الأمرين أصل

وظاهر لفظ الكتاب أن نحو زيد أخوك انما يقال لمن يعرف أن له أخا والمذكور في الإيضاح انه يقال لمن يعرف زيد بعينه سواء كان يعرف أن له أخا لم يعرف ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النجاة أن أصل وضع تعريف الإضافة على اعتبار العهد واللم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد بل يمكن أحدهما معرفة والأخرى نكرة لكن كثيرا ما يقال جاء في غلام زيد من غير إشارة إلى معين كالعرف باللام وهو خلاف وضع الإضافة

لا احتمال التعدد فيها مع تلك الإضافة فيؤخذ القدر المشترك المعقول وبهذا المعنى يصح أن يكون المضاف كالنكرة كما يصح في الحلي بال حيث يشترك كل منهما إلى حصص من تلك الحقيقة في ضمن فرد ما كقوله في اللثيم \* وأقد أمر على اللثيم بسبني \* وكقوله في الإضافة خذ ماء الورد وامزجه بالدواء الفلاني فان فم ما مختلف وذلك تارة يكون تحققة كما مثل زيد الأمير والامير زيدان لم يكن أمير سواء وتارة مبالغة كما لعله في ذلك الوصف نحو عمرو والشجاع عمرو وقد يقال ان ثبت الخفاء من ذلك \* واعلم ان زيد

(٩٣ - شروح التلخيص ثاني) فيها لكن ما تقدم مبني على الطريقة التي مشي عليها المصنف عند الكلام على تعريف المسند اليه باللام وما هنا مبني على طريقة أخرى ذكرناها هناك \* واعلم أن الأسماء الأربعة الجارية في المعرفة باللام تحري في المعرفة بالإضافة فتارة يكون تعريفه باعتبار العهد الخارج كافي غلام زيد إذا لم يكن له إلا غلام واحد أوله غلمان لكن كان إذا أطلق غلام زيد ينصرف لواحد منهم معين بسبب أن له من يخصصه زيد يكون أعظم غلمانا وأشهرهم نسبة اليه وتارة يكون تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث هي نحو ماء الهندباء أنفع من ماء الورد وتارة يكون تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد سواء كان ذلك المعرفة بالإضافة لفظية مفردة أو جمعا نحو ضرب زيد قائما وعبيد أي أحراف الإضافة حينئذ لا تستغراق وتارة يكون تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث وجودها في ضمن فرد غير معين كغلام زيد مشير إلى واحد غير معين وكقوله خذ ماء الورد واخبطه بالدواء الفلاني فان المراد شخص غير معين وتكون الإضافة حينئذ للعهد الذهني وانما كان المعرفة بالإضافة كالعرف باللام في صحة اعتبار الأحوال المذكورة فيه لأن الإضافة إلى المعرفة إشارة إلى حضور المضاف في ذهن السامع كأن الالام إشارة إلى حضور ما دخلت عليه في ذهنه وهذا المضاف الحاضر في ذهن السامع تارة يراد به فرد معين في الخارج وتارة يراد منه الحقيقة من حيث هي أو من حيث تحققها في ضمن جميع الأفراد أو في ضمن فرد غير معين كأن مدخول آل الحاضر في ذهن السامع كذلك ثم إن المضاف للمعرفة إذا قصد به الجنس في ضمن فرد غير معين معرفة من حيث ان جنسه معلوم للسامع أشير بإضافته إلى حضوره في ذهنه وتكرره من حيث ان جنسه تحقق في ضمن فرد غير معين كما تحققت الجهة في المعرفة بلام العهد الذهني فإذا قلت غلام زيد تدر بالحققة في ضمن فرد غير معين كان كقولنا غلام لزيد بالإضافة في

المعنى وان اختلفا في اللفظ (قوله في مافي الكتاب) وهو أن زيد أخوك إنما يقال لمن سبقت له معرفة بأن له أخا فيشار إليه بهذا الضافه وقوله ناظر لأصل الوضع أى من كونه معرفة باعتبار العهد (قوله وما في الايضاح) من أن نحو زيد أخوك يقال لمن يعرف زيد أولا يعرف أنه له أخا أصلا وقوله الى خلافه أى ناظر الى خلاف الأصل من التشكيك العارض ثم اعلم أن الكلام مقروض في المعرف بالاضافه اذا كان مبتدأ أما اذا كان مسند اليه فلا بد أن يكون معلوما فلا يتول أخوك زيد لمن لا يعرف أن له أخا لمتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلا (قوله وما في الايضاح الى خلافه) أى مافي الايضاح من صورة الخلاف ناظر فيها الخلاف الأصل فاندفع ما يقال كيف يقال ناظر لخلافه مع أن من جملة مافي الايضاح صورة المتن وهى مبنية على الأصل لا على خلافه (قوله والضابط في التقديم) أى في جعل أحدهما مبتدأ والآخر (٩٨) خبرا عنه تعرف الجزأين وهذا جواب عما يقال اذا كان كل من الجزأين

معرفة هل يجوز جعل أيهما مبتدأ ولا تخرجها ومن هذا الضابط يعلم سر قول النحو بين اذا كانا معا معرفتين وجب تقديم المبتدأ منهما (قوله أنه) أى الحال والشان وقوله اذا كان أى اذا كان للشيء في الواقع وقوله صفتان من صفات التعريف أى صفتان تعلم كل منهما بطريق من طريق التعريف فاضافة صفات الى التعريف لادنى ملازمة ككون الذات مسماة زيد وكونها أختا له وكونها مشارا اليها وأمثال ذلك (قوله ودون الأخرى) أى دون اتصافه بالأخرى كان عرف المخاطب هذه الذات بكونها مسماة زيد ولا يعرفها بكونها أخته (قوله فأيهما) أى الوصفين ولوراعى لفظ صفتان لقال فأيهما وأى شرطية وجوابه قوله يجب أن يقدم الخ لكن يصح إقراره بالجزء والرفع كما قال في الخلاصة وبعد ما ضرر فرفعك ولا

في مافي الكتاب ناظر الى أصل الوضع وما في الايضاح الى خلافه (وعكسهما) أى نحو وعكس المثالين المذكورين وهو أخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم أنه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه بأحدهما دون الأخرى فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب يحسب زيدا أن تحكم عليه بالآخر يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب أن تحكم بثبوته الذات أو انتفائه عنها يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فإذا عرف السامع زيد بأبعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه وأردت أن تعرفه ذلك قلت زيد أخوك وإذا عرف أخته

المراد في المثالين شخص غير معين وبهذا الاعتبار قيل ان الاضافة قد لا تفيد تعريفا كالحلى بال ولو كان أصل وضعهما التعريف العهدى الخارجى أو الجنس فقولنا في المضاف غلام زيد أصله الاشارة الى غلام معين بينك وبين المخاطب وقد يراد غلام مامن غلمان زيد فيكون مرادنا غلام زيد فما في هذا الكتاب وهو أن أخوك معرفة وان قولنا زيد أخوك إنما يقال لمن سبقت له معرفة بأن له أخا فيشار إليه بهذا الضافه ناظر لأصل وما في غيره كالايضاح من أن نحو زيد أخوك يقال لمن يعرف زيد ولا يعرف أنه له أخا أصلا ناظر للتشكيك الوارد فعناء على هذا أن زيد ثابت له الأخوة المتسوية اليك التي لو أطلقت عليه بذلك الاعتبار ابتداء لم تعد الآن مصدوقها فرد ما من جنس الأخوة المتسوية اليك على أن التحقيق أن الاضافة حيث ألحقت بال لا تتخلع عن عهد ذمتي وإنما استفيد التشكيك من مامن القرينة الدالة على ارادة الحقيقة المعهودة في ضمن فرد ما كما تقدم فليفهم (وعكسهما) أى ونحو عكس المثالين فعكس الاول وهو زيد أخوك أخوك زيد وعكس الثاني وهو عمرو والمنطلق المنطلق عمرو ومما ينبغي أن ينتبه له في تعريف الجزأين ادراك السرفي جعل أحدهما على التعيين مبتدأ والآخر الخبر والعكس لا يدرك معنى قول النحو بين اذا كانا معا معرفتين وجب تقديم المبتدأ منهما فان تحقق المبتدأ منهما إنما يتحقق بذلك السر والسرفي ذلك أن الجزء الذي عرف عند المخاطب بثبوته للمحكم عليه أو كان من شأنه أن يعرف هو المجعول مبتدأ والذي جهل بثبوته له أو كالمجهول هو الذي يجعل خبرا فإذا كان السامع المنطلق ليس موضوعا للخصم بخلاف المنطلق زيد كانه في الأصول فينشأ حالة ارادة القصر في المدح الموقر زيد موضع اللفظ وحالة ارادته في زيد المنطلق تحتاج اقرينة والسكاكى قال زيد المنطلق

فأيهما وأى شرطية وجوابه قوله يجب أن يقدم الخ لكن يصح إقراره بالجزء والرفع كما قال في الخلاصة وبعد ما ضرر فرفعك ولا الجزأ حسن وقوله كان أى وحده وقوله بحيث أى ممتسا بحالته أى أن يعرف السامع اتصاف الذات به أى بذلك الوصف أى أن يعرف ذلك بالفعل أو من شأنه أن يعرف ذلك واعلم أن حيث في هذا التركيب وأمثاله خارجة عن أصلها من وجهين الاول استعمالها بمعنى حالة تشبيهها بالمكان بجامع الاطاعة والثاني جرحها بالبلاء مع أنهم لازمة للنصب على الظرفية محملا ولا تخرج عنها الا للجرعن الآن يكون روى قول من يقول بتصرفها (قوله زعمك) أى ظنك أو فهمك (قوله الدال عليه) أى على الوصف الذي يعرف السامع اتصاف الذات به (قوله وأيهما) أى كان بحيث يجهل اتصاف الذات به أى بالفعل أو كان من شأنه أن يجهل ذلك الاتصاف وان كان عارفا بذلك الوصف (قوله ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه) أى سواء عرف أنه أخا لم يعرفه فالضابط جار على مافي المتن والايضاح

(قوله ولا يعرفه على التعيين) أي من حيث العلم بفتح العين واللام المعين لذاته (قوله وأردت أن تعينه عنده) أي بالعلم ثم إن مراد الشارح بيان نكتة التأخير على وجه الاستقلال اهتماما به والافسيان سبب تقديم أحدهما المقادير قوله فأيهما كان بحيث يعرف الخ يتضمن بيان سبب تأخير الآخر (قوله ولا يصح زيد أخوك) أي لا يصح بالنظر للبلاغة لأن المستحسن في نظر البلغاء لا يجوز مخالفتهم إلا لنكتة فهو واجب بلاغة وإن لم يكن واجبا عقلا فلا يرد ما يقال ينبغي أن يصح حصول المقصود عليه من إفادة أن الاح متصف بأنه مسعى زيد غاية الأمر أن غيره أولى وتحصل من كلام الشارح أن السامع على كل تقدير يعلم أنه أخا ويعرف الاسم ويعرف الذات بعينها لكن تارة يعلم أنصاف تلك الذات بذلك الاسم ويجهل أنصافها بالأخوة وتارة بالعكس ففي الأول يجب أن يقال له زيد أخوك ويجب أن يقال له في الثاني أخوك زيد لأنه إنما يقدم ويحكم على ما يتصور أن المخاطب طالب للحكم عليه وهذا هو المعبر عنه عندهم بدفع الالباس لأنه لو تقدم الخبر على المبتدأ فيهما لأوهم قلب المعنى المقصود (٩٩) (قوله ويظهر ذلك) أي الضابط في قولنا رأيت أسودا غابها الرماح وذلك

ولا يعرفه على التعيين وأردت أن تعينه عنده قلت أخوك زيد ولا يصح زيد أخوك ويظهر ذلك في نحو قولنا رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب (والثاني) يعني اعتبار تعريف الجنس (قد يفيد قصر الجنس على شئ تحقيقا لنحو زيد الأمير)

يعرف أن الشخص الفلاني يسمى زيد أو كان من شأنه أن يعرف ذلك لوجود ما يلوح به وهو جاهل بأنصافه بكونه هو المنطوق سائلا عن ذلك أو كسائل لكون ذلك هو الذي ينبغي له في زعمك قلت زيد هو المنطوق وإن سبق إليه أن الشخص الفلاني منطوق أو يكون من سبق إليه لتقديم ما يلوح بذلك وهو طالب أو كالتألم لكونه هل هو الذي يصدق عليه لفظ زيد أولا يصدق عليه قلت المنطوق زيد ولا يصح أن تقول العكس فيهما ولو كان يلزم من صدق القضية صدق عكسها المستوى لأن رعاية تقديم المعلوم أو كالمعلوم في باب البلاغة وتأخير المجهول أو كالمجهول فيها واجب ويوضح لك كون أحد الجزأين كالمعلوم الثبوت فيقدم والآخر كالمجهول فيؤخر قولك مثلا رأيت أسودا غابها الرماح فإن المناسب لذلك الأسود الغاب لا الرماح فالجزء الذي من شأنه أن يعلم هو الغاب فيقدم فلا يقال الرماح غابها الأعلى اطراح ما ينبغي أن يراد في باب البلاغة وذلك ظاهر (والثاني) وهو اعتبار تعريف الجنس الخلي مثلا بال (قد يفيد قصر الجنس) أي الجنس المدلول عليه بذلك المعروف بتعريف الجنس (على شئ) ولم يقل على المعروف المحكوم به أو عليه الإشارة إلى أن التصرف قد يكون على المسند المنكر أن كان المعروف مبتدأ على ما يأتي ثم يشبه له وهذا يعلم أن الكلام أعم مما قبله (تحقيقا) أي يشهد التعريف المذكور قصر الجنس حقيقة لعدم وجود معنى الجنس في غير ذلك المقصور عليه (نحو) قولك (زيد) هو (الأمير) إذ لم يكن

والمنطوق زيد في المقام الخطابي يلزم من كل منهما أن لا يكون غير زيد منطوقا والمقصود تارة يكون الجنس نفسه من غير اعتبار التقييد بنظر أو غيره كالمسبق وقد يكون باعتبار تقييد كقولك هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيرا وحيث أريد القصر لا يعطف عليه فلا يقال زيد المنطق وعمر ولا يلزم اجتماع القصر وعدمه وسيأتي ذلك في باب القصر وقوله وقيل الاسم متعين لا يخفى أن الكلام في هذا

ما ذكره من المثال لأن المثال لا يخص ثم إن كلام المصنف يفيد أن الأول وهو اعتبار تعريف العهد لا يبيد الحصر وهو كذلك وذلك لأن الحصر إنما يتصور فيما يكون فيه عموم كالجنس فيحصر في بعض الأفراد والمعهود الخارجي لا عموم فيه بل هو مسال والعز لا آخر فلا يصدق أحدهما بدون الآخر وحينئذ فلا حصر كذا قيل وهو ظاهر في قصر الأفراد وأما قصر التلب فبما في المعهود أيضا فيقال لمن اعتقد أن ذلك المنطوق المعهود هو غير المنطوق زيد أي لا عمرو وكما تقدمه (قوله تحقيقا) بمعنى حقيقة صفة القصر أي يشهد التعريف المذكور قصر الجنس قصر حقيقة أي حقيقة أي على سبيل الحقيقة لعدم وجود معنى الجنس في غير ذلك المقصور عليه أو بمبالغة أي على سبيل المبالغة لوجود المعنى في غير المقصور عليه والمراد بالحقيقة خلاف المبالغة وهذا أحسن من قول بعضهم أي قصر محققا أي مطابقا للواقع أو بمبالغة لأن المبالغة ليست في القصر بل في النسبة بواسطة القصر ولأنه لا يلزم في القصر الحقيقي أن يكون مطابقا للواقع بل يكفي أن يكون عن اعتقادنا أو جهلا أو بقينا



(قوله اذالم يكن الخ) بيان المكون القصر حقيقة (قوله الكمال فيه) جواب عما يقال كيف صح قصر الجنس على فرد من أفرادهم مع وجود معنى الجنس في غير المقصور عليه (قوله أو بالعكس) أي لكمال ذلك الجنس في المقصور عليه لأن الكمال أمر نسبي فلأن تعبه في كل أي وإذا كان الجنس كاملا في ذلك المقصور عليه فيعجز وجوده في غيره كالعدم لقصور الجنس في ذلك الغير عن رتبة الكمال فصح القصر حينئذ (قوله وكذا اذا جعل المعروف الخ) أي فيفيد قصر جنس معنى المبتدأ على الخبر تحقيقا أو مبالغة وهذا داخل في كلام المصنف لازائده عليه لما علمت أن كلام المصنف هنا أعم مما سبق (قوله ولا تفاوت بينهما) أي بين المثالين اللذين زدناهما على ما تقدم من المصنف وما ذكره من عدم التفاوت انما يصح (١٠٠) على مذهبه من أن الجزئي الحقيقي يكون محمولا من غير تأويل وأما على

ما ذهب اليه السيد من أنه لا يكون محمولا وأن قوائنا المنطوق زيد مؤقول بقولنا المنطوق المسمى بزيدا فلا بد من التفاوت لأن مفهوم زيد الأمير غير مفهوم الأمير زيد أي الأمير المسمى بزيد لأن موضوع الاول جزئي حقيقي ولا تأويل فيه لأنه يكون موضوعا ومحمله كلي وموضوع الثاني ومحمله كلاهما كلي ولا شك أن ذلك يوجب التغاير فيلزم التفاوت فالقصور عليه الامارة على الاول الذات المشخصة المعبر عنها بزيد وعلى الثاني هو المفهوم الكلي المسمى بزيد واعلم أن افادة الحصر عادل على الجنس اذا أريد به جميع أفراد الجنس ظاهر لأن المعنى حينئذ أن جميع الافراد محصورة في ذلك الفرد فلا يوجد منها شيء في غيره فاذا قيل الأمير زيد فكانه قيل جميع أفراد الأمير محصورة في زيد فقد

اذالم يكن أمير بواه (أو مبالغة لكمال فيه) أي لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس أو بالعكس (نحو عمرو الشجاع) أي الكمال في الشجاعة كانه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعروف بلام الجنس مبتدأ نحو الأمير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما سبق من افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو أمير سواء (أو) يفيد قصره عليه (مبالغة) لاحقة لوجود المعنى في غير المقصور عليه أيضا ولكن (الكمال فيه) أي لكمال ذلك الجنس في المقصور عليه أو لكمال المقصور عليه في الجنس والمعنى واحد بعد وجوده في غيره كالعدم لقصور الجنس في ذلك الغير عن رتبة الكمال وذلك (نحو) قولك (عمرو الشجاع) أي عمرو هو الكمال في الشجاعة حتى أن شجاعة غيره كالعدم لقصورها فيه عن رتبة الكمال فتكون الشجاعة مقصورة على عمرو ثم ان المصنف مثل بالمعريف تعريف الجنس مستندا وقد تقدم حل كلامه على ما هو أعم من ذلك لأن المعروف تعريف الجنس يفيد القصر اذا كان مستندا كما مثل وكذا يفيد اذا كان مستندا اليه كقولك الأمير زيد والشجاع عمرو ولا فرق بين تقديم المعرف بال على أنه مبتدأ وتأخيره على أنه خبر في افادة الترتيب قصر الجنس المذكور له على مسمى الاسم الآخر ففاد الترتيبين الأخيرين قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو ثم ما ذكرنا هو حيث تعرف أحدهما فقط باللام فان كانا معا معرفين باللام كقولك القائم هو المتكلم فهل يدل على حصر الثاني في الاول أو بالعكس قيل ان الاقرب حصر الاول في الثاني لانه على متعدد في الاصل لكونه محكما عليه فهو محصور في المحمول الذي الاصل فيه الاتحاد والحاصل مما تقررت المحلى بال الجنسية ان حكمه فانه يفيد الحصر ويلزم حينئذ تعريف المحكوم عليه كما تقدم وان حكمه عليه أفاد الحصر ولو كان ماحكم به عليه منكرة كما اشار اليه بقوله يفيد قصر الجنس على شيء لما تقدم انه عبر به ليعم التكررة والمعرفة ومثال المعروفين تقدم ومثال ما اذا كان الخبر منكرة قولنا التوكل على الله أي لا على غيره والكرم في العرب أي لا في غيرهم ثم افادة الحصر عادل على الجنس اذا أريد به جميع أفراد الجنس ظاهر لأن المعنى حينئذ أن جميع الافراد محصورة في ذلك الفرد فلا يوجد شيء منها في غيره فاذا قيل مثلا الأمير زيد فكانه قيل جميع

الفصل مبني على أصل وهو ان المبتدأ والخبر متى كانا معرفتين فالاول هو المبتدأ والثاني هو الخبر وهذا هو المشهور وقيل ان اختلفت رتبة ما في التعريف فأعرفهما المبتدأ والافالسابق وقيل أنت بالخيار أيهما شئت اجعله مبتدأ وهو قول أبي علي وظاهر قول سيبويه في باب كان وقيل المعلوم عند المخاطب مبتدأ والمجهول خبر وقيل الاعم هو الخبر وقيل الاسم متعين لا لا تسداه والوصف متعين للخبر قاله الامام فخر

وأما اذا أريد بالجنس الحقيقة فكانه قيل حقيقة الجنس متعده والحاصل بذلك الفرد فهو كالتعريف مع المعروف فلا توجد تلك الحقيقة في غير ذلك الفرد لعدم صحة وجود ذلك المتعدي في فرد آخر فاذا قيل زيد الأمير فكانه قيل الامارة وزيد شيء واحد فلا توجد في غيره كالأب يوجد في غيره وهذا المعنى أبلغ وأدق من الاول ولم يعتبره أي الاتحاد الجنس بالواحد الواضع عند الاستعمال الا في المعروف دون المنكر ولو كان دالا على الحقيقة على الصحيح وانما المتعدي في المنكر كونه صادقا على ذلك الفرد لا متعديا به وذلك لم يفد الحصر

(قوله والحاصل الخ) خلاصته أن المعروف بلام الجنس هو المقصور سواء جعل مبتدأ أو جعل خبراً (قوله سواء كان الخبر مغرفة) أي كما مثل وقوله أو نكرة أي نحو التوكل على الله أي لا على غيره والكرم في العرب أي لا في غيره وهم وهذا التميم أخذه الشارح من قول المصنف قصر الجنس على شيء فإنه يعلم المعرفة والنكرة وقد نظم العلامة أبو الارشاد سيدي علي الأجهوري هذا الحاصل بقوله مبتدأ بلام جنس عزفا \* مختصر في خبره وفا وان خلا عنها وعزف الخبر \* باللام مطلقاً بالعكس استقر وقوله مطلقاً حال من الضمير في خلا العائد على المبتدأ أي سواء كان معرفاً بالعلمية أو الإشارة أو الموصولة أو الاضافة نحو زيداً وهذا أو الذي قام أبوه أو غلام زيد الكرم (قوله وان جعل خبراً فهو مقصور على (١٠١) المبتدأ) نظيره كان المبتدأ معرفاً بلام الجنس نحو الكرم التقوى والقائم هو المتكلم أو غيرهما نحو زيداً وهو هذا أو غلام زيد الكرم وبه صرح الشارح في الموطأ والذي قاله العلامة السيد أنه إذا كان كل منهما معرفاً بلام الجنس احتمل أن يكون المبتدأ مقصوراً على الخبر وأن يكون الخبر مقصوراً على المبتدأ ولكن الظاهر قصر المبتدأ على الخبر لأن القصر معنى على قصد الاستغراق وشمول جميع الافراد وذلك أنسب بالمبتدأ لأن القصد فيه إلى الذات وفي الخبر إلى الصفة وذكر

والحاصل أن المعروف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة أو نكرة وان جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ والجنس قد بقي على إطلاقه كما مر وقد يقيده بوصف أو حال أو ظرف أو نحو ذلك نحو هو الرجل الكريم

أفراداً لا محصوراً في زيد فقد ظهر الحصر به - هذا الاعتبار وأما إذا أراد به الحقيقة فكانه يقال حقيقة الجنس متحدة بذلك الفرد فهو كالتمتع بغير مع المعرفة فلا توجد تلك الحقيقة في غير ذلك الفرد لعدم صحة وجود ذلك المقدم في فرد آخر فإذا قيل زيد الأمير فكانه قيل الامارة وزيد شيء واحد فلا توجد في غيره كما لا يوجد زيد في غيره وهذا المعنى أبلغ وأدق من الاول ولم يعتبره الواضع عند الاستعمال الا في المعروف دون المنكر ولو كان ذلك على الحقيقة على الصحيح وانما المعتبر في المنكر كونه صادقا على ذلك الفرد لا متعدياً ولذلك لم يفد الحصر ثم الجنس المذكور لم يطلق كإفادته وإمامية لان تقييده لا يخرج به إلى الشخصية فيكون حصره باعتبار ذلك التقييد من وصف أو حال أو ظرف نحو قولك هو الرجل الكريم أي انحصرت الرجولية الموصوفة بالكرم فيه لا توجد في غيره بخلاف مطلق الرجولية وقولك هو السائر راكباً أي انحصر فيه السير بحال الركوب دون مطلق السير وهو الامر في المبدأ أي انحصرت فيه امارته بالبلد دون مطلق الامارة فهي غيره أيضاً وهو الواهب ألف قطار أي اختص بالهبة للآلاف بخلاف مطلق الهبة فهي غيره أيضاً وكل ذلك مما دلت عليه تراكيب البلغاء وأشار بقوله قد يفيد إلى أنه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء

إذا قبح البكاء على قتيل \* رأيت بكاء الحسن الجليل

لان هذا الكلام لا رد على من يتوهم ان البكاء على هذا المرنى قبيح كغيره فالرد على ذلك المتوهم بمجرد اخراج بكائه من القبح إلى كونه حسناً وليس هذا الكلام وارداً في مقام من يسلم حسن البكاء عليه الا أنه يدعى ان بكاء غيره حسن أيضاً حتى يكون معناه ان بكاء الحسن الجليل فقط دون بكاء غيره كانه ليس بحسن فليس المعنى على الحصر كما توهم اذ لا يلائمه إذا قبح البكاء الخ وانما الملائمة اذا ادعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك فيقال حينئذ ان بكاء فقط هو الحسن الجليل فليست قائمة التعريف هذا الحصر وان

الدين في نهاية الإيجاز وقال المصنف لا يقال زيد دال على الذات فهو متعين لا يستداه تقدم أو تأخر والمنطق دال على أمر نسبي فهو الخبير أبداً لانا نقول المنطق لا يجعل مبتدأ إلا على الشخص الذي له الانطلاق وهو هذا المعنى لا يجب أن يكون خبراً وزيد لا يجعل خبراً إلا على صاحب اسم زيد وهو هذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ كذا قاله المصنف وقد يقال ان الدال على الوصفية انما هو مطلق أما

على الخاشعين وتارة بقصد عكسه فان لم تكن قرينة فالظاهر قصر المبتدأ على الخبر ان قلت انه لا يتصور عموم في القصر تحقيقاً قلت يجوز أن يكون أحدهما أعم مفهوماً وان تساوا باماً صفاً (قوله والجنس) أي المقصور سواء وقع مبتدأ أو خبراً وقوله كما مر أي في الامثلة المذكورة نحو الامير زيد وعكسه وعكسه (قوله وقد يقيده الخ) أي فيكون المقصور حينئذ الجنس باعتبار قيده فقولك زيد الرجل الكريم المحصور في زيد الرجولية الموصوفة بالكرم فلا توجد في غيره بخلاف مطلق الرجولية (قوله أو نحو ذلك) أي كالمفعول به ولا جله ومعه

لا يقال زيد دال على الذات فهو متعين للابتداء تقدم أو تأخر والمنطلق دال على أمر نسي فهو متعين للخبرية تقدم أو تأخر

(قوله وهو السائر كما) أي انحصر فيه السرحال الركوب دون مطلق السير (قوله وهو الأمير في البلد) أي انحصرت فيه إمارة البلد دون مطلق الإمارة فهي لغيره أيضا (قوله وهو الواهب ألف فنصار) أي هو مختص بالهبة للألف بخلاف إطلاق الهبة فهي لغيره أيضا وفي تفسير القنطار خلاف قيل مل عجلدون رذها وقيل القنطار المال الكثير وقيل مائة ألف دينار وهل هو فعلا أو فاعلا خلاف (قوله وجميع ذلك) أي ما ذكر في هذا الحاصل (قوله إشارة الخ) أي لأن قد سور القضية الجزئية وقوله إلى أنه قد لا يفيد أي على خلاف الأصل (قوله كافي قول الخنساء) أي في مرتبة أخيها صخر (قوله إذا قبح البكاء عن قتيل) أي على أي قتيل كان بقرينة المقام وإن كانت النكرة في سياق الإثبات لا تعم وقبل هذا البيت

الأي صخر أن أبكت عني \* فقد أخضعتني دهر أطويلا  
بكنتك في نساء معولات \* وكنت أحق من أبدى العويلا  
دفعت بك الخليل وأنت حي \* فن ذابك (١٠٣) الخطب الجديلا  
إذا قبح البكاء البيت

وهو السائر كما هو الأمير في البلد وهو الواهب ألف فنصار وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصح ترا كيب البلغاء وقوله قد يتبدل بقوله قد إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر كافي قول الخنساء إذا قبح البكاء على قتيل \* رأيت بكاء الحسن الجميل فإنه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب في معرفة معاني كلام العرب أن ليس المعنى ههنا على القصر وإن أمكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتأمل القاصر (وقيل) في نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد (الاسم متعين للابتداء) تقدم أو تأخر (لدلالته على الذات والصفة) متعينة (لخبرية) تقدمت أو تأخرت (لدلائها على أمر نسي) أمكن تكلفه وادعائه باعتبار أنه أخص من معنى التنكير إذا لا يخفى برودته وعدم مناسبة مناسبة تامة وانما فائدته الإشارة إلى معلومية الحسن لذلك البكاء فلا يشكر لأن آل الجفسيه يشار إليهم بالمعهود معلوم وهذا أشير به إلى معلوم ادعاء كما يقال والذي الحرو والدك العبد أي حرية أبي وعمودية أبيك معلومتان فليفهم وقوله والثاني قد يفيد الخ ففهم منه أن الأول وهو العهد لا يفيد الحصر وذلك لأن الحصر انما يتصور فيما يكون فيه عموم كالجنس فيحصر في بعض الأفراد وأما المعهود والخارجي فلا عموم فيه فلا حصر ولكن هذا في قصر الأفراد وأما قصر القلب فيتأتى في المعهود أيضا فيقال لمن اعتقد أن ذلك المنطلق المعهود هو عمرو المنطلق زيد أي لا عمرو وكاعتقد هو ظاهر (وقيل) في نحو التركيبين السابقين عما كان فيه أحدا جزأين المعرفين صفة والاخر اسم جامدا كقولك زيد المنطلق والمنطلق زيد (الاسم) منهما يتعين (الابتداء) سواء تقدم أو تأخر (لدلالته على الذات) الشخصية خارجا ومن شأنها أن يحكم عليها إلا بها (والصفة) منها متعين (لخبرية) سواء تقدمت كقولك المنطلق زيد أو تأخرت كقولك زيد المنطلق وانما تعينت للخبرية (لدلائها على أمر نسي) المنطلق فالألف واللام فيه موصول بمعنى الذي وهي في الجود والدلالة على الذات كزيد ولذلك يقع

(قوله رأيت بكاء) أي بكافي عليك (قوله أن ليس المعنى ههنا على القصر) أي قصر الجنس على البكاء وذلك لأن هذا الكلام للرد على من يتوهم أن البكاء على هذا المرفق فيج كغيره فالرد على ذلك المتوهم مجرد اخراج بكائه عن القبح إلى كونه حسنا وليس هذا الكلام واردا في مقام من يسلم حسن البكاء عليه إلا أنه يدعي أن بكاء غيره حسن أيضا حتى يكون المعنى على الحصر أي أن بكاءه هو الحسن الجميل فقط دون بكاء غيره كما توهم إذ لا يلائمه قوله إذا قبح البكاء الخ وانما الملائمة

إذا ادعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك فيقال حينئذ فإن بكاءك فقط هو الحسن الجميل (قوله وإن أمكن ذلك) أي يتكاف (قوله بحسب النظر الظاهر) وهو أن التعريف في قوله الحسن الجميل لا يوثق به بدلا عن التنكير إلا لفائدة وهي هنا القصر وأنت خبير بأنه غير مناسب للمقام كما تقدم فالعذر عن التنكير للتعريف انما هو الإشارة لمعلومية الحسن لذلك البكاء فلا يشكر لأن آل الجفسيه يشار إليهم بالمعهود معلوم وهذا أشير به إلى معلوم ادعاء كما يقال والذي الحرو والدك العبد أي أن حرية أبي وعمودية أبيك معلومتان فليفهم أه يعقوب (قوله وقيل الخ) الجملة معطوفة على ما فهم من قوله فلا فائدة السامع حكما على أمر معلوم الخ فإنه يشهد منه أن الأمر المعلوم بأحد طرق التعريف سواء كان اسما أو صفة يكون محكما عليه بأخرو مثله اسما كان أو صفة فكانه قيل هذا أي همة كون الاسم والصفة المعرفين محكما عليه وبه عند الجمهور وقيل الاسم متعين للابتداء الخ والمراد بالصفة هنا ما دل على ذات مهمة باعتبار معنى قائمها ومقابلها الاسم وهو ما دل على الذات فقط أو المعنى فقط أو الذات المعينة باعتبار المعنى كاسم الزمان والمكان والآلة فإنه عبد الحكيم (قوله للابتداء) الأولى للاسناد ليشمل معولات النواسخ (قوله لدلالته على الذات) أي ومن شأنها أن يحكم عليها إلا بها (قوله على أمر نسي) أي وهو المعنى القائم بالذات

لأننا نقول المنطلق لا يجعل مبتدأ الاعمى الشخص الذى له الانطلاق وانه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبرا وزيد لا يجعل خبر الاعمى صاحب اسم زيد وانه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ \* ثم التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعرف على ما حكم عليه به كقول النساء اذا قبح البكاء على قتييل \* رأيت بكاء الحسن الجميلا

وقد يفيد قصره إما تحققة كقولك زيد الامير اذا لم يكن أميرا وإما به الغة لكمال معناه في المحكوم عليه كقولك عمرو الشجاع أى الكمال في الشجاعة فتخرج الكلام في صورة توهم أن الشجاعة لم توجد الا فيه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال \* ثم المقصور قد يكون نفس الجنس مطلقا أى من غير اعتبار تقييده بشئ كما مر وقد يكون الجنس باعتبار تقييده بنظر أو غيره كقولك هو الوفى حين لا تظن نفس بنفس خبرا فان المقصور هو الوفاء في هذا الوقت لا الوفاء مطلقا وكقولك الأعشى هو الوهاب المائة المصطفا \* فلما اختصا وإما عشارا

فانه قصر هبة المائة من الأبل في احدى الحالتين لاهتماما مطلقا ولا الهبة مطلقا (١٠٣) وهذه الوجوه الثلاثة أعني العهد والجنس

للقصر تحققة والجنس للقصر مبالغة تمنع جواز العطف بالقاء ونحوها على ما حكم عليه بالمعرف بخلاف المنكر فلا يقال زيد المنطلق وعمرو ولا زيد الامير وعمرو ولا زيد الشجاع وعمرو \* وأما كونه جملة

لان معنى المبتدأ المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي النسوب اليها والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق أو المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبر وهذا رأى الامام الرازي رحمه الله (ورد بأن المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم) يعنى أن الصفة تجعل دالة على الذات ومسند اليها والاسم يجعل دالا على أمر نسبي ومسند (وأما كونه) أى المسند (جملة)

أى غير مستقلة بل يضاف الى الغير في وجوده وانما قلنا بتعين كل منهما لما ذكرنا لان معنى المبتدأ المحل المنسوب اليه ومعنى الخبر المحال المنسوب الى الغير والمناسب لأن ينسب اليه هو الذات لاستقلالها والمناسب لأن ينسب هو الصفة لعدم استقلالها فتنب وتضاف الى غيرها فقولك زيد المنطلق والمنطلق زيد لا فرق بينهما في أن المنطلق خبر وزيد مبتدأ وهذا رأى الامام الرازي وهو تصرف عقلى مؤلفا لفظا ظاهر ما تقرق النحو (ورد) هذا التوجيه المفضى الى اسقاط الابتداء بمبادل على الصفة مع الاسم (د) تأويل ترجع فيه الصفة في مدلولها منسوب اليها والاسم منسوب وهو (أن المعنى) في قولنا المنطلق زيد (الشخص) الخارجى (الذى) ثبتت (له) تلك (الصفة) هو (صاحب الاسم) الذى هو زيد وقد جعل الاسم بهذا التقدير دالا على أمر نسبي أى من شأنه ان لا يستقل وهو صفة الاسم أى التسمية به وجعلت الصفة دالة على مستقل وهو الذات فالتركيب على هذا كلام مع من يعلم أو يصدق أن يعلم ذلك الشخص وان له تلك الصفة وينازع أو يكون بصدد النزاع في تسميته زيد ويقال له ذلك الشخص الذى تسلم أن له تلك الصفة هو المسمى بزيد لشخص آخر ثم الشخص الموصوف ان كان معهودا خارجيا لم يصح فيه الا قصر قلب وان أريد به الجنس أفاد قصر لإفراد وقصر قلب على ما تقدم (وأما كونه) أى دأما كون المسند (جملة) يكون (ل) (إفادة) (التقوى) أى تقوى ثبوت

المنطلق وغيره من الموصولات موصوفها بمشرا للعوامل غير محتاج لجريانه على موصوف قبله ببقى النظر فى أننا اذا قلنا المنطلق زيد فهل نقول المبتدأ الألف واللام خاصة كما أن الذى هو المبتدأ دون صلته أو نقول المبتدأ الألف واللام وما اتصل به افيه نظر وقد يقال مثلا فى الذى الآن اتصال الألف واللام بصلته الشد ص (وأما كونه جملة الخ) ش كون المسند جملة لما لا تقوى والمراد تقوى الحكم بنفس التركيب

(قوله لان معنى الخ) علة  
للعطف مع علقه أو علة  
للعطف (قوله ورد الخ) حاصله  
أن المنطلق اذا قدم وجعل  
مبتدأ يرد مفهومه المشتمل  
على أمر نسبي أى ثبوت  
الانطلاق لشيء بل براد منه  
ذاته أى ما صدق عليه وزيد  
اذا أخر وجعل خبر الميرد  
به الذات بل براد به مفهوم  
مسمى بزيد وهو مشتمل على  
معنى نسبي وهو التسمية

به فيكون الوصف مسندا للذات دون العكس وهذا الرد جواب بالمانع فعصاه لانسب أن الوصف يلاحظ منه الامر النسبي دائما ولا نسلم أن الاسم يلاحظ منه الذات دائما بل تارة يراعى منه الذات اذا تقدم وتارة يراعى منه المفهوم اذا تأخر وكذا يقال فى الصفة ثم ان هذا التأويل ظاهر على مذهب الكوفيين فانهم ذهبوا الى أن الخبر لا يكون الامتشافان وقع جامدا واجب تأويله بمشتق وذهب البصريون الى جواز وقوع الخبر جامدا من غير تأويل فيصح عندهم جل الجزئى الحقيقي على شئ ولا يحتاج الى تأويل زيد مثلا اذا أخر باللفظ المسمى بزيد يكتفى تأويله بالذات المشخصة المسماة بزيد فعنى قولك المنطلق زيد الذات التى ثبت لها الانطلاق هي الذات المشخصة المسماة بزيد وعبارة المصنف محتملة للذاهبين لان الاضافة فى صاحب الاسم تحتل العهد والجنس فتأمل (قوله الشخص الذى الخ) قدره لان الصفة المبتدأ به الهام موصوف مقدرا لمحالة (قوله صاحب الاسم) أول بتقدير المضاف ولم يؤول العلم يسمى به كما هو المشتهر لتلاصق نكرة فيخرج عما نحن فيه من كون المسند والمسند اليه معرفتين اه أطول

فاما الارادة التقوى الحكيمة بنفس التركيب كما سبق وإما لكونه سببيا وقد تقدم بيان ذلك

(قوله فالتقوى) أى تقوى الحكم الذى هو ثبوت المسند للسند إليه أو سلبه عنه كزيد قام وما زيد قام وقوله فالتقوى أى فالحصول التقوى بها ولو لم يكن مقصودا فدخل صور التخصيص نحو أناسعت في حاجتك ورجل جاءني فحصل التقوى فيها وإن كان القصد التخصيص كما سيذكر ذلك السارح فاللام للسببية لا لغرض كذا في عبد الحكيم (قوله أولكونه سببيا) نسبة للسبب وهو في الأصل الجبل استعير للضمير بجامع الربط بكل والمراد بالسند السببي كما تقدم كل جملة علفت على مبتدأها تدل على ما قبله كقوله ما زيد قام وما زيد قام أى ما زيد قام وما زيد قام (قوله لما سرت) على العلمية وقوله من أن (١٠٤) أفراده يكون الخ أى وحيد ثم قد يكون جملة يكون للتقوى أو لكونه سببيا

(قوله يستدعى أن يسند إليه شئ) أى لأن المبتدأ هو الاسم المتهمة المجعول أو لئلا يغير به عن نفسه وقوله فإذا جاء بعده ما يصلح أى لفظ يصلح وقوله صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه أى من حيث اقتضاؤه ما يسند إليه (قوله سواء كان خاليا عن الضمير) نحو زيد حيوان (قوله أو متضمنة له) أى أو مشتق عليه وهذا صادق بزيد قام وزيد قام (قوله فينبغي أن يسند إليه) أى بين المبتدأ والصالح لأن يسند إليه حكم هو ثبوت الثانى للأول وهذا كالبيان لقوله صرفه ذلك المبتدأ لنفسه (قوله ثم إذا كان متضمنا للضمير) أى ثم إذا كان الثانى متضمنا للضمير الاول (قوله بأن لا يكون أى وذلك مصور بأن لا يكون مشابها للخالى أى وبأن لا يكون ذلك الضمير فضلا لخصه الاسناد بدونه فالأمر

فالتقوى) نحو زيد قام (أولكونه سببيا) (لما سرت) من أن أفراده يكون لكونه غير سببي مع عدم افادة التقوى وسبب التقوى في مثل زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند إليه شئ فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنا له فيمتنع ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيا

المسند للسند إليه أو تقوى سلبه عنه وسرد عليك وجه الافادة وذلك كقولك زيد قام وزيد قام (أو لكونه) أى كون المسند جملة لما لا ذكر وإما لكونه (سببيا) والسببي هو المنسوب للسبب والسبب في الأصل هو الجبل وما يوجب ارتباط الشئ بالشئ والمراد به هنا ما أخبر به من الأحوال عن غير صاحب الاشتغال على ما ينسب وبين ما أخبر عنه علاقة وسبب بذلك يصح أن يضاف إليه وأن يعلق به توجه ما ولكن هذا يشمل الخال الذى يطلق عليه في الاصطلاح انه مفرد كقولك زيد قام وقد تقدم أن السكاك اصطلاح على تخصيص اسم السببي بالجملة كقولك زيد قام فقد أخبر في هذا التركيب عن زيد ضمير هذه الجملة وهو ثبوت القيام لانه وقد شتم على الاب الذى ينسب وبين زيد علاقة وسبب وذلك أصيب للضمير وقد تقدم ما يفهم منه هذا وهو ان كونه مفردا لعدم افادة التقوى وعدم النسبة أما كون التقوى نكتة بيانية فظاهر ولا يقدح في ذلك صحة وجود التقوى في الجملة بغير ما ذكر كقولك قام قام زيد لان النكتة يجوز تعدد محالها على ان افادة التقوى حيث يقتضيه المقام إذا اعتبر من حيث تحقيقه في تجدد الفعل مع الاختصار اخص بهذا الوجه وأما كون المعنى السببي نكتة بيانية فلما أشرنا إليه غير ما مر من ان المعنى المدلول عليه ولو استنفدت الدلالة عليه من جهة النحو واللغة يكون بيانها من جهة ان مقام ايرادها لا يطلب فيه غير فلا يعدل عنه الى غيره في حيث رعاية تلك المناسبة التي لا تنقطن لها الا بالمبلغ يكون بيانية فافهم ثم سبب التقوى في الجملة الخبرية التي هي غير السببية كقولك زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ أى جى به ليخبر عنه بنسب إليه يستدعى ان ينسب إليه شئ واللام يمكن مسوقا ليخبر عنه فلا يكون مبتدأ فإذا جاء بعده ما يصلح ان يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه من حيث اقتضاؤه ما يسند إليه سواء كان ذلك الصالح خاليا عن الضمير كقولك التمساح حيوان أو متضمنا له كقولك زيد صار ب فيمتنع بينهما أى بين المبتدأ والصالح لان ينسب إليه حكم أى ثبوت الثانى للأول وانضاف الاول بالثانى انصافا معنويا ثم إذا كان الثانى متضمنا نحو أنماقت ونما قلنا بنفس التركيب لان التقوى قد يكون بالتركيب وبالطرف مثل ان واللام وعلمنا

فيكون

للتصور (قوله كما في زيد قام) هذا امثلة للخالى وانما كان مشابها لله لانه

لا يتغير في تكلم ولا خطاب ولا غيبة فهو مثل أنار رجل وأنت رجل وهو رجل وأما الذى يشابه الخالى فهو كزيد قام (قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا) أى صرفا ثانيا وذلك لان الضمير مسند اليه وهو عن المبتدأ فقد أسند الى المبتدأ ثانيا بواسطة اسناده الى الضمير الذى هو عبارة عن المبتدأ فكرر الاسناد وهذا الكلام يفيد أن المسند الى المبتدأ الفعل وحده لا الجملة التي هي مجموع الفعل مع الضمير الذى فيه وظاهره أن الفعل أسند أولا للمبتدأ ثم أسند بعد ذلك الى الضمير وليس كذلك بل قام مسندا الى الضمير أولا ثم أسند الى المبتدأ وكأنه نظر الى انصوب بالحكم وهو القيام

(قوله فيكتفى بالحكم) الذي هو ثبت الفعل قوة أي لتكرار الاسناد وهذا واضح في الاثبات وأما في النفي كقولك ما زيداً كل فيقال فيه ان سلب الأكل المحكوم به يطلبه المبتدأ وضميره يطلب الفعل وهو منفي فيحصل اسناد في الفعل مرتين فيسلم التقوى (قوله بما يكون) أي بسند يكون مسنداً الى ضمير المبتدأ يعني اسناداً تاماً ولا بد من هذا دليل قوله بعد ويخرج زيد ضربته تأمل (قوله ويخرج) عطف على يختص لازم على لازم وضمير عنه للتقوى أي يخرج عن التقوى المسند في زيد ضربته لأنه لا يسند الى ضمير المبتدأ بل اسند الى غيره وهو ضمير المتكلم ووجهه أن التقوى سببه صرف الضمير المسند الى ذلك المبتدأ فيستكرار الحكم فيحصل التقوى والضمير هنا لا يصلح للصرف المذكور لأنه ليس عبارة عن المبتدأ والذي يصلح للصرف ما كان عبارة عن المبتدأ السابق ولا يقال ان المبتدأ الذي هو زيد من حيث انه مبتدأ يستدعي أن يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ضربت (١٠٥) صرفه لنفسه فاذا جاء بعده ضمير المفعول الذي

هو الهاء في ضربته صار الفعل مسنداً اليه أيضاً بالوقوع عليه واذا صار مسنداً اليه صرفه للمبتدأ لأنه عينه في المعنى فيستكرار الاسناد الى المبتدأ فيحصل التقوى وحينئذ فلا يكون هذا المثال خارجاً لانه نقول اسناد الفعل للضمير الواقع مفعولاً اسناد غير تام والتقوى عند السكاكي يختص بالمسند الذي يكون اسناده اضمير المبتدأ اسناداً تاماً كما علمت فلا اعتراض (قوله ويجب أن يجعل) أي نحو زيد ضربته سببياً وذلك لان الايمان بالمسند جلة لما للتقوى أو لكونه سببياً فاذا انتفى أحدهما تعين الآخر (قوله وأما على) عطف على قوله فعلى هذا الخ (قوله الحديث) أي المحكوم به واعتراض بأن هذا شامل

فيكتفى بالحكم قوة فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسنداً الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب أن يجعل سببياً وأما على ما ذكره الشيخ في دلائل الإيجاز وهو أن الاسم لا يؤول في معمرى عن العوامل الحديث قد تولى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد أشعرت قلب السامع أنك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشئ بغتة

لضمير الاول المعترض وكون ضميره معتد به يحصل بأن لا يكون الثاني شبهة بالخالي عن الضمير بل يكونه مشتقاً كما تقدم من انه يشبه الخالي في عدم تغيره في الخطاب والغيبة والتكلم كقولك زيد قائم وأنت قائم وانا قائم كما تقول زيد انسان وانا انسان وأنت انسان بخلاف الفعل صرفه أي اذا كان الثاني متضمناً للضمير على الوجه المذكور صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ناسياً فيكتفى بالحكم الذي هو ثبت الفعل حيث سهل التركيب على تحقيقه مرتين قوة وهذا في الاثبات واضح وأما في النفي كقولك ما زيداً كل فيقال فيه ان سلب الأكل المحكوم به يطلب المبتدأ وضميره يطلب الفعل وهو منفي فيحصل اسناد الى المنفي فيحصل اسناد في الفعل مرتين فيسلم التقوى المسند كور ولكن ما ذكر يقتضي أن المسند الى المبتدأ هو نفس الفعل مثبتاً ومنفياً لا مضمون تركيبه مع الضمير وهو نسبت له اذ لو كانت تلك النسبة هي المسندة الى المبتدأ لم يتحقق فيها الاسناد مرتين على انه يمكن أن يقال فيها يتحقق ذلك فيها من حيث كون الضمير لذلك المبتدأ لكن نفاهاً العبارة أن المسند الفعل خاصة وعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسنداً الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته لان صرف الضمير اياه للمبتدأ ليس كما صرفه المبتدأ الى نفسه لان المبتدأ صرفه على انه عدة والضمير على أنه فضله ولكن يرد ان يقال مرادهم بالصرف هنا اقتضاء كل منهما النسبة له نسبة ما ولذلك استثنوا الصرف الذي هو بمنزلة العدم وهو الصرف الذي هو نسبته للضمير المشتق وانما كانت كالعدم لشبهه بالخالي وأيضاً نسبة الضرب في قولنا زيد ضربته الى زيد نسبة المفعولية من جهة المعنى وهي بعينها نسبة الضمير فيدخل فيما ذكر فلي تأمل وأما وجه التقوى على ما ذكر في دلائل الإيجاز وهو ان الاسم لا يؤول في معمرى عن العوامل الحديث قد تولى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد أشعرت قلب السامع أنك تريد الاخبار عنه فهذه توطئة وتقدمة للاعلام ان المقيد للتقوى في زيد قام ليس مجرد تكرار الاسناد فان ذلك موجود في المفرد نحو زيد قائم ولا تقوى

(١٤ - شروح التلخيص ثاني) لما اذا كان الخبر مفرداً فيفيد أن التقوى مشترك بين اخبار المبتدأ المتأخر سواء كانت جلاً أو مفردات وحينئذ فلا تعلق له بضابط كون الخبر جملة وهو ظاهر الفساد وحينئذ فالتعويل على ما في المفتاح وكأنه انطهر فساد ما ذكره الشيخ سكت الشارح عن رده وقد أجاب بعضهم بأن المراد بالحديث الجلة لان الحديث هو الكلام المحدث به وهو لا يطلق على المفرد وفيه نظر لانه يقتضي أن الاسم لا يعرى عن العوامل اللغوية الا اذا كان الخبر جملة وهو غير صحيح (قوله أشعرت) أي علمت (قوله فهذا) أي الايمان به معرّى توطئة للاخبار (قوله وتقدمة للاعلام به) تفسير لما قبله (قوله دخل) أي هذا الاسناد كما في عيد الحكميم (قوله وهذا) أي السخول على هذه الحالة (قوله أشد للثبوت) أي لثبوت المحكوم به للمحكوم عليه (قوله وأمنع من الشبهة) أي شبهة احتمال أن يكون المتصف بالمسند غير المسند اليه وقوله والشك عطف بنفسه (قوله ليس الاعلام بالشئ بغتة) أي الذي هو مقتضى



تقديم المحكوم به (قوله مثل الاعلام به بعد الخ) أي الذي هو مقتضى تأخير المحكوم به (قوله فان ذلك) أي الاعلام به بعد التنبيه عليه وكان الاولى أن يقول لان هذا لكنه راعى أن الالفاظ أعراض تنقضي بمجرد التلفظ بها (قوله تأ كيدا الاعلام) أي التأ كيدا الصريح فهو بمنزلة قولك زيد قائم زيد قائم فالاعلام بكسر الهمزة معنى الاخبار ويصح فتحها والانساب الاول وقوله في التقوى أي التثبت وقوله والاحكام بكسر الهمزة أي الاتقان (قوله فيدخل فيه الخ) هذا جواب أمان قوله وأما على ما ذكره وخبره في التقوى (قوله وزيد مرتبه) أي وكذا يدخل زيد حيوان وزيد قائم على ما مر (قوله وبما يكون الخ) هذا شروع في اعتراض وأرد على المصنف وجوابه وحاصله أن ظاهر المصنف أن الاتيان بالمنند جلة انما يكون للتقوى ولو كان سبب الان لاقتصار في مقام اليان فيه لداخلة الحصر مع أنه قد يكون جلة لغير ذلك ككونه خبرا عن ضمير الشأن (١٠٦) نحو هو زيد عالم فان الخبر هنا جلة ولا يفيد التقوى وليس سببها وذلك

مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تأ كيدا الاعلام في التقوى والاحكام فيدخل فيه فحوز يضر به وزيد مرتبه وما يكون المنند فيه جلة لا لسببية أو التقوى خبر ضمير الشأن ولم يتعرض له الشهرة أمره وكونه معلوما مسبق وأما صورة التخصيص نحو أناس عيت في حاجتك ورجل جاءني فهي داخلة في التقوى على ما مر

به فاذا قلت في الاخبار عنه قام دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا أشد للتبوت وأمنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بشيء بقية الذي هو مقتضى تقديم المحكوم به إذا كان فعلا مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك الاعلام بعد التنبيه يجري مجرى تأ كيد نفس الاعلام صراحة بتكراره في التقوى والاحكام أي التثبت والاتقان فيدخل فيه على ظاهر ما قرر ونحو زيد ضربه وزيد مرتبه مما عدي سببها فيما مضى وهذا الذي ذكر في دلائل الاعتزاز في بيان سبب التقوى ولو كانت العبارة عنه في غاية الحسن والسلاسة ضعيف لانه يقتضى وجود التقوى في كل جملة اسمية سواء كان الخبر اسماء مفردا أو جملة سببية كانت أم لا غير أن المفرد يمكن إخراجها بان الجاهل نفس المتدا وانما يطلب التقوى فيما هو يصد أن يعرض له الشبوت والاتقاء والمشتق شبهة بالجاهل فخلق به في عدم الحاجة الى التقوى لكن بعد إخراج المفرد يبقى السبب المحض ولم يذكروا أن فيه التقوى ولذلك عللوا كونه جلة بالسببية لا بالتقوى وأما الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن كقولك هو زيد عالم فقد تقدم أن الضمير في ذلك أقيم مقام المظهر للبيان بعد الإيهام ليمكن الخبر في ذهن السامع ومعلوم أن التقوى الذي نحن بصدده لم يوجد في المقام الآن الغرض من تمكنه حفظه في نفسه واستقراره في القلب والتقوى المراد هنا هو تحقيق ثبوت المحمول للموضوع المغايرة وضمير الشأن ليس فيه مع جلة ذلك لانه نفسها قلنا أمل فان فيه دقة وأما صورة التخصيص نحو أناس عيت في حاجتك ورجل جاءني فهو داخل في التقوى لانه لو قصد به التخصيص فيه تكرار الاسناد مرتين فالتقوى موجود فيه لاجل ذلك التكرار تبعاً للتخصيص المقصود بالذات على ما مر ثم أشار الى أن المنند بعد كونه جلة لا يكون تلك

لكونه في حكم المنرد لانه عبارة عن المبتدأ فالقصد منها تنبيهه فان لم يأت خبر ضمير الشأن بقيد التقوى أي يمكن الخبر في ذهن السامع لم يفيده من البيان بعد الإيهام قلت المراد أنه لا يفيد التقوى المراد هنا الذي هو تحقيق ثبوت المحمول للموضوع والحاصل أن ما أفاده خبر ضمير الشأن من التقوى مغاير للتقوى الذي نحن بصدده (قوله ولم يتعرض له) أي يكون المنند يوثق به جلة لكونه خبرا عن ضمير الشأن وهذا جواب عن الإراد المذكور (قوله انه هرة أمره) أي من أنه لا يخبر عنه بالجملة (قوله وكونه معلوما عما سبق) أي في بحث ضمير الشأن في قول المصنف في الكلام على التخريج على خلاف مقتضى الظاهر

وقوله هو أو هي زيد عالم مكان الشأن والقصة فانه يعلم من هذا أن خبر ضمير الشأن لا يكون الاجلة ولو كان مفردا المنسل به لانه أخصر إذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح وكونه معلوما مسبق أي بطريق الإشارة لا بطريق الصراحة (قوله وأما صورة الخ) هذا جواب اعتراض وأرد على المصنف وحاصله أن حصر الاتيان بالمنند جلة في التقوى وكونه سبباً لا يصح لانه يوثق به جلة لقصد التخصيص نحو أناس عيت في حاجتك ورجل جاءني وحاصله ما لأجاب به الشارح انه عند قصد التخصيص يكون التقوى حاصل إلا انه غير مقصود بصورة التخصيص داخلة في التقوى (قوله على ما مر) أي من أن التقوى أعم من أن يكون مقصوداً أو حاصل من غير قصد بصورة التخصيص بتحقيق فيها التكرار الاسناد فيستفاد منها التقوى وإن لم يكن مقصوداً فقوله المصنف وأما كونه جلة فالتقوى أي فلا فائدة التقوى سواء كان مقصوداً أم لا ولوقال المصنف وأما كونه جلة

(واسمها)

هذا

أولا



\* وظرفيتها الاختصار الفعلية اذهى مقدرة بالفعل على الاصح

(قوله الاعتبارات المختلفة) أي التي لا تعرف إلا بعرفتها بين أدوات الشرط من التفصيل كقولنا زيدان تلقى بكرمك حيث يقتضي المقام الاخبار عن زيد بالكرام الذي يحصل على تقدير التي المشكوك فيه ويزداد اذ القيمة بكرمك حيث يقتضي المقام الاخبار عنه بالكرام الحامل على تقدير التي المحقق وقس على هذا (قوله وظرفيتها) أي الجملة أي كونها ظرفا وقوله الاختصار الفعلية أي لأن زيد في الدار أخصر من زيادته في الدار فإذا اقتضى المقام إعادة التجدد مع الاختصار أتى بالمسند ظرفا لأنه أخصر من الجملة الفعلية وبقيد معناها وهو التجدد وقوله اذهى أي الظرفية بمعنى الجملة الظرفية المأخوذة من المقام لا الكون ظرفا إذا الكون ظرفا ليس مقدرا بالفعل في كلام المصنف استخدام ولا يصح أن يكون المراد (١٠٨) من الظرفية في الأول الجملة الظرفية مثلا يلزم من اضافتها للضمير إضافة

للاعتبارات المختلفة الخاصة من أدوات الشرط (وظرفيتها الاختصار الفعلية اذهى) أي الظرفية (مقدرة بالفعل على الاصح) لأن الفعل هو الأصل في العمل وقيل باسم الفاعل لأن الأصل في الخبر أن يكون مفردا ويرجع الأول بوقوع الظرف صلة للوصول نحو الذي في الدار أخوك وأجيب بأن الصلة هذا قس فقولها ما مريد للسائل الثلاث كما ذكرناه في الأولين (وظرفيتها) أي كون الجملة الخبرية بالظرفية يكون (١) قصد (اختصار الفعلية) عند اقتضاء المقام إعادة التجدد مع الاختصار (اذهى) أي وانما قلنا انظر في كيفية تحققها باختصار الفعلية لأنها أي الجملة الظرفية (مقدرة بالفعل على) القول (الاصح) أي يتحقق كونها جملة بتقدير الفعل في الظرف بمعنى أن الظرف في قولنا زيد عندك مقدرة بالفعل على الاصح فصار في تأويل الجملة أي حضر عندك لا بالاسم حتى يكون الظرف في تأويل المفرد ورجح الأول بأن الأصل في العمل الفعل وبأن التقدير في الخبر الذي هو الظرف المشكوك فيما يقدر به يحتمل على الظرف الذي تعين فيه تقدير الفعل وهو الذي وقع صلة لوجوب كون الصلة الايضاح وجهها آخر وذكر أنه أشبه بأصول الفلاسفة وقد قدمت تطهير هذا الكتاب منه (قلت) والوجهان بناء على أن سلا ما يحكى منسوب بفعل وفي الآية قول أنه مفعول بقالوا أو مطلقا والمعنى قولنا لا سلمنا قلت والمسند هنا ليس جملة فلذلك قلنا ان المراد تعميل انباء الجملة فعلية مطلقا وعلى التفصيل بين الاسمية والفعلية جاء قوله تعالى سواء عليكم أذعنتموهن أم أنتم صامتون أي تجدد دعائكم أم صمتكم المستمر لأن الصمت عندهم هو الذي كان عادة مستمرة وكذلك قالوا أجتنبنا بالحق أم أنت من اللاعبين أي هل أحدثت لنا ما لم تكن تألفه أم أنت على اللاب الذي كان مستمر من الصغر على زعمهم وأما قوله تعالى وما هم بمؤمنين بعد من يقول آمنا فلما أراد اخراج ذواتهم من جنس المؤمنين بمبالغة في تكذيبهم ولهذا أطلق مؤمنين وأكذب بالباء ونحوه يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها وقد يقال عليه أن الاسم إذا كان دالا على الثبوت وعلى النسبة كيف يدل نفيه على نفي كل منهما ونفي الاختصاص من نفي الأعم وأما شرطية الجملة فلما مر وقوله وظرفيتها الاختصار الفعلية مثاله زيد عندك أبو أوزيد عندى أو في الدار وان التقدير استقر في الدار فهو لا اختصار ذلك وقد نبه المصنف على رأيه من أنهم مقدرة بفعل والجمهور أنهم مقدرة باسم وقول المصنف ظرفية الجملة على هذا الشرح لا يصح لأن الظرف ليس بجملة إذا قلنا في زيد عندك أبوهم أن العمل للظرف نفسه بل الظرف على هذا ليس بجملة إنما هو

الشيء إلى نفسه الممتعة الاشتكاف ومع التكاف فهو مختلف لما قبله من قوله واسميتها الخ لأن المراد الكون اسما فمختلف نظام الكلام (قوله مقدرة بالفعل) لم يقبل مقدرة بالجملة الفعلية إشارة إلى الصحيح من أن المحذوف الفعل وحده وانتقل ضميره للظرف (قوله لأن الفعل هو الأصل في العمل) وذلك لأن العامل إنما يعمل لافتقاره إلى غيره والفعل أشد افتقارا لأنه حدث يقتضى صاحباً ومحملاً وزماناً وعلة فيكون افتقاره من جهة الأحداث ومن جهة التحقق وليس في الاسم إلا الثاني اه فترى (قوله وقيل باسم الفاعل) هذا مقابل الاصح (قوله ورجح الأول الخ) حاصله أنه قد يتعين تقدير الفعل وذلك فيما إذا وقع الظرف صلة

فيحمل غير الصلة الذي ترد في أنه مقدر بالفعل أو بالاسم على الصلة فيقدر بالفعل جلالا للمشكوك على المتيقن لأن الحمل عند الشك على المتيقن أولى فقولنا لوقوع الظرف صلة للوصول أي فانه متى وقع صلة لا بد من تقدير الفعل أي وإذا وجد متيقن شيء محتمل المشكوك على ذلك المتيقن (قوله وأجيب الخ) حاصله أن قياس غير الصلة على الصلة قياس مع وجود الفارق ولا نسلم أن الحمل على المتيقن كلي وأجيب غير الأشارح بالمعارضة وذلك لأنه قد يتعين تقدير الاسم وذلك في موضع لا يصلح للفعل نحو أما في البارز زيد إذا لهم مكرب في آياتنا لأن أملا لا تفصل من الفاء إلا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه ولأن إذا الفجائية لا يليق إلا بفعال على الاصح وإذا تعين تقدير الاسم في موضع من مواضع الخبر فليحمل المشكوك فيه من ذلك الجنس على ذلك المتيقن منه دون الصلة

\* وأما تأخير فلا أن ذكر المسند أهم كاسبق \* وأما تقديمه فاما لخصه بالمسند اليه كقوله تعالى لكم دينكم ولي دين وقولك قائم هو لمن يقول زيد إما قائم أو قاعد فيرده بين القيام والقعود من غير أن يخصه بأحدهما

(قوله من مظان الجملة) أي من الخصال التي ينظر فيها وقوع الجملة لا غير وانما غير بالمظان لان صلة ال تكون غير جملة ظاهرا وان كانت جملة في المعنى (قوله بخلاف الخبر) أي فليس من مظان الجملة اذا الاصل فيه الافراد (٩٠٩) وحينئذ فكيف يقاس الخبر على الصلة مع

من مظان الجملة بخلاف الخبر ولو قال اذا الظرف مقدر بالفعل على الاصح لمكان أصوب لان ظاهرا عبارة يقتضي أن الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الاصح ولا يخفى فساد (وأما تأخير) أي المسند (فلأن ذكر المسند اليه أهم كاسبق) في تقديم المسند اليه (وأما تقديمه) أي المسند (فلتخصه بالمسند اليه)

جملة وأجيب بالفرق بان الخبر من مظان الافراد بخلاف الصلة وبالمعارضة بما يتعين فيه الاسم كقوله أما في الدار فن بدقان أما لا يلزم الا الاسم مع أن ما بعده ما من جنس الخبر فيحمل عليه دون الصلة وقد تبين بما قررنا أن في عبارة المصنف تعسفان أوجه أحدهما أن الضمير في قوله اذهب فعلية عائدة على لفظ الظرفية لا بالمعنى المراد به أولا لان المراد به المصدر كما يريد بما قبله أي كونه ساظرفية اذ لا يصح أن يراد الجملة الظرفية اذ يلزم حينئذ من اضافتها للضمير اضافة الشيء إلى نفسه ولا يصح الاستكفاف ومع ذلك فهو يخالف ما قبله فيختل نظام الكلام بل المراد به المصدر الماخوذ من الاسم بواسطة زيادة ياء النسبة وقد حذف ياء النسبة الكائنة قبل ياء النسبة التي لا صدر في هذه الانفاط وإذا كان المراد أولا كون الجملة طرفا لم يصح أن يعود الضمير على الظرفية بذلك المعنى اذ يصير التقدير اذ كونه ساظرفية مقدرة بالفعل ولا يخفى فساد (الكلام على هذا من باب عندي درهم ونصفه وارثكاه عند قصد البيان مع وجود الخفاء تعسف ولو كان من البديع والاخر أن الجملة الظرفية لا معنى لتقديرها بالفعل لانها نفس الفعل ولذلك تأولناه على معنى التحقيق والتصوير بالفعل ولذلك كان الصواب ان يقول اذا الظرف مقدر بالفعل كما أنشأنا اليه والاخر أنه يوههم ففهموه أن الجملة الظرفية مقدرة بالاسم على القول غير الاصح فليفهم واقع الموفق للصواب (وأما تأخير) أي وأما الاثبات بالمسند مؤخر (ف) يكون (لان ذكر المسند اليه أهم) من ذكر المسند فيقدم المسند اليه ويلزمه تأخير المسند حينئذ لان ذكر الاسم أنسب بالتقديم من غيره وأهمية المسند اليه (كاسبق) في تقديم المسند اليه من أنه يكون أهم لاصلاته ولا مقتضى للعدول أولا في فيه تشويق المسند والغرض تقريره في ذهن السامع كما تقدم في قوله والذي حارت البرية فيه الخ اولان في ذكره أولا لتجليل المسرة كقولك سعد في دارك أو المساء كقولك السفاح في دار صديقك ونحو ذلك وهذا الكلام ولو لم يعلم مما تقدم به عليه هنا لا يتوهم انه أغفله في باب ليد كرمه مع مقابله وهو التقديم لان الواجهة الموجبة لتأخير المسند اليه حال هنا لك عليها اذ هو واجب في الحقيقة شيء واحد وما ذكره المصنف تفصيل له والى ذلك أشار بقوله (وأما تقديمه) أي وأما الاثبات بالمسند متقدما (ف) لكونه أهم وهم بتقديم الأهم أعنى وعلى يه أنه أولا أحرص ثم أشار الى أوجه مما يقتضي الأهمية فقال إما (ل) قصد (تخصيصه) أي المسند (المسند اليه) أي جعله مختصا بالمسند اليه دون سائر المسندات فالمسند اليه عند جز الجملة وكأنه يعني بظرفية الجملة أن ينطق بظرفيتها ص (وأما تأخير فلا أن ذكر المسند اليه أهم كاسبق) ش هذا واضح وقد تقدم ذكره لان كل ما اقتضى تقديم المسند اليه من كونه الاصل وغيره اقتضى تأخير المسند ص (وأما تقديمه الخ) ش تقديم المسند إما لتخصيص المسند بالمسند اليه

فاسد اذ عند تقدير المتعلق بما يكون الظرف مفردا قطعاً (قوله أهم كاسبق) يعني أن الأهمية المقتضية لتقديم المسند اليه على المسند كما عرفتها قبل مقتضية لتأخير المسند عن المسند اليه لان أسباب الأهمية المتقدمة التي هي اصالته ولا مقتضى للعدول عنه أو كون تقديمه فيه تشويق للمسند والغرض تقريره في ذهن السامع كما تقدم في قوله والذي حارت البرية فيه الخ أو لتجليل المسرة كقولك سعد في دارك أو لتجليل المساء كقولك السفاح في دار صديقك الى آخر ما مر نجرى هنا وهذا الكلام وان علم مما تقدم لكنه به عليه هنا

ومنه قولهم غيبي أنا وعليه قوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون أي بخلاف خور الدنيا فانهم ان تغتال العقول

أثلا بهم أنه أغفل في بابه ولم يذكر مع مقابله وهو التقديم (قوله أي قصر الخ) أشار بذلك إلى أن البدء داخل على المقصور وقوله على  
ما حقه في ضمير الفصل أي من أن البدء بعد الاختصاص الكثير دخوله على المقصور (قوله لا يتجاوزها إلى الغيبية) أي فقط وان  
يتجاوز التعمية إلى غير هاتين ومن قصر الموصوف (١١٠) على الصفة قصر الضائيا (قوله نحو لا فيها) أي ليس في خور الجنة غول

أي أقصر المسند إليه على المسند على ما حقه في ضمير الفصل لأن معنى قولنا غيبي أنا هو أنه مقصور على  
التعمية لا يتجاوزها إلى الغيبية (نحو لا فيها غول أي بخلاف خور الدنيا) فان فيها غولا فان قلت المسند  
هو الطرف أعني فيهما والمسند إليه ليس مقصور عليه

تقديم المسند هو المقصور والمسند هو المقصور عليه لأنك إذا قلت غيبي هو كان معناه قصر المسند إليه وهو  
مدلول التعمية على التعمية وأنه لا يتجاوزها إلى الغيبية مثلا وإفادة العبارة هذا المعنى تقدم تحقيقه في  
باب ضمير الفصل وأنت تقول خصصت زيد بالذكرة إذا جعلته مختصا بذكر من دون سائر الرجال فتدخل  
البدء المتعلقة بالخصيص على المقصور كافي هذا المثال وهو كثير ولو كان الأصل دخوله على المقصور  
عليه كافي قولك خصصت محبتي واحسانى بز يد معني اني جعلت محبتي واحسانى مقصورين على زيد  
فقد أدخلت على المقصور عليه وعبارة المصنف هنا واردة على الأول كما تقدم فان قلت أهمية الذكرة  
التي جعلوها سببا للتقديم هنا وهما لا تجعلها الاوجه المذكورة للتقديم تفصيلا لها ما أن يراد بها كون  
ذكر الشيء سابقا لهم وأولى عند المشكك أو يراد بها كون الشيء مطلقا أهم وأولى من غير تقييد بالسبقية  
فان أراد الأول كان المعنى أن كون الشيء أولى بالتقديم من أسباب تقديمه وهذا أمر جلي معلوم  
أذكر كل أحد يعلم أن سبب التقديم كون الشيء أحق بالتقديم وانما المفيد ذكر السبب الخاص وعلى هذا  
يكون ذكر الأهمية من التطويل بلا طائل وأكثر عباراتهم على ذكرها وإن أراد الثاني كان المعنى  
أن كون الشيء أهم في التركيب من أسباب تقديمه ويرد عليه أن جزأى الافادة لا يتحقق أهمية أحدهما  
على الآخر في الافادة والتركيب وأيضاً معنى كون تلك الأسباب تفصيلا للأهمية كونها أسبابا لها على  
ما يفيد كلام عبد القاهر بقوله لا بد أن يبين ليكون الشيء أهم سببا به كان أهم وهم به أعني ولا معنى ليكون  
الأسباب المسند كورة أسبابا للأهمية المذكورة جميعا فان التخصيص مثلا سبب للتقديم للأهمية قلت  
يصح أن يراد المعنى الأول ويكون ذكر الأهمية كذكر القانون الجامع الجلي المسوق لتفصيله ليكون  
التفصيل أوقع في النفس فلذلك الأهمية فائدة ويصح أن يراد الثاني ولا يلزم من استواء الجزأين  
في الافادة والحاجة في التركيب استواءهما في خواص وزوائد أخرى بها يكون أحدهما أهم من الآخر  
وأما كون التخصيص سببا للتقديم فلا ينافي كونه سببا للأهمية لأن الأهمية أهم وسبب الاختصاص  
سبب الأعم وأصح الوجهين نجد كلامهم تارة في بيان مطلق الأهمية ككون الشيء أكثر وأجل  
وأنسب بالمقام وتارة في بيان الأهمية التقديمية ككون التقديم بغير التخصيص والله الموفق فإنه  
وذلك (نحو) قوله تعالى (لا فيها غول) أي ليس في خور الجنة غول وهو ما يحصل بشرط الخور  
من وجع الرأس وثقل الاعضاء والمعنى على قصر المسند إليه في المسند (أي) الغول مقصور على كونه  
لا يكون في خور الجنة (بخلاف خور الدنيا) فيكون فيها ثم ان نسبة الغول أو نفيه عن الجنة نسبة  
كقوله غيبي أنا في جواب من قال أنت تتجاذى وشاعروا قوله تعالى لا فيها غول المعنى اختصاصها بذلك  
دون خور الدنيا

فعدم الغول مقصور على  
الكون في خور الجنة  
لا يعمدها للكون في خور  
الدنيا والغول بفتح الغين  
ما يتبع شرب الخمر من وجع  
الرأس وثقل الاعضاء يقال  
غاله الشيء وغاثله إذا أخذه  
من حيث لا يدري كذا  
في الصحاح ثم ان جعل  
التقديم في الآية للتخصيص  
يتضمن أن هناك مسوغا  
للابدء بالسكر غير  
التقديم لان افادة القصر في  
نحو ذلك مقيدة بأن يصح  
الابتداء بدون التقديم  
على ما أتى في المتن حيث  
جعل العدول في المحمول  
لا يسوغ لابتداء السكر  
وحيث لا يسوغ لابتداء  
جعل التنوين للتوزيع  
لا كون المبتدأ مصدرا  
لأن ذلك مخصوص بالدال  
على تعجب أو عافا فذا جعل  
المسوغ التوزيع صح  
الابتداء وكان التقديم  
حيث ذور الحصر وهذا  
ظاهر اذا اعتبر العدول في  
المحمول وان اعتبر بالنسبة  
للموضوع كان المسوغ  
كونه في تأويل المضاف أي  
عدم الغول (قوله فان

فيما غولا) المناسب لما أتى من الجواب أن يقول فان الكون فيه غول لكنه جازى كلام  
المصنف (قوله فان قلت الخ) هذا وارد على قول المصنف بخلاف خور الدنيا المفيد أن القصر انما هو على جزء المسند الذي هو الضمير  
العائد على خور الجنة بخلافه خور الدنيا

(قوله بل على جزء منه) أي وإذا كان كذلك فلا يصح التمثيل بهذه الآية لما إذا كان التقديم لقصر المسند اليه على المسند (قوله قلت) جواب عن قوله بل على جزء منه (قوله المقصود) أي مقصود المصنف وإن كان هذا خلاف ظاهر كلامه (قوله على الاتصاف) أي في خور الجنة أي مقصود على الكون والحصول في خور الجنة فالمقصود عليه هو المتعلق لأن الحكم الثابت للظرف انما ثبت له باعتبار متعلقه ولم يصرح الشارح بالمتعلق لظهوره وذكر الاتصاف إشارة إلى أنه من قصر الموصوف على الصفة فعدم الغول موصوف والصفة التي قصر عليها الكون في خور الجنة ووجه الإشارة أن قصر الموصوف على الصفة معناه قصره على الاتصاف بهم فصرح بالاتصاف إشارة لذلك (قوله لا يتجاوز إلى الاتصاف الخ) أي لا يتجاوز إلى الكون في خور الدنيا أي وإن تجاوزه لغيره من المشروبات كالبن والعسل وأشار الشارح بقوله لا يتجاوز الخ إلى أنه قصر اضافي لا حقيقي (١١١) (قوله وإن اعتبرت الخ) عطف على متدر

أي هذا إن اعتبرت النفي في جانب المسند اليه وجعلته جزءاً منه وإن اعتبرت الخ أي أن ما ذكر من أن المعنى أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بكونه في خور الجنة لا يتعد إلى الاتصاف بكونه في خور الدنيا إن اعتبرت النفي الثاني هو لا في جانب المسند اليه المؤخر أي إن اعتبرته جزءاً منه وأما إن اعتبرت النفي في جانب المسند المقدم أي جزءاً منه فالمعنى الخ والحاصل أن القضية موجهة معدولة الموضوع على الأول ومعدولة المحمول على الثاني وأبست سالبية واعتراض اعتبار العدول في الموضوع مع انفصال حرف السلب بأنه لو جاز لجاز كونه جزءاً من المسند في ما أنا قلت هي هذه السلبية يتحقق شوق بيننا وبين أنا ما قلت هذا وقد تقدم أن

بل على جزء منه أعني الضمير المحرور الراجع إلى خور الجنة قلت المقصود أن عدم الغول مقصور على الاتصاف في خور الجنة لا يتجاوز إلى الاتصاف في خور الدنيا وإن اعتبرت النفي في جانب المسند

الوصف من الموصوف لأن الخ يوصف بأنهم أوجهة للرأس مثقلة بالبدن ويمكن أن يعتبر أن نسبتة منه نسبة المظروف من الطرف لأن الظرفية المجازية تصبح أن تعتبر في الموصوف الوصف بل الحقيقة فيقال كانت هذه الصفة في هذا الموصوف فنفى الغول هذا يعتبر فيه كونه في خور الجنة على وجه القصر وبالأعتبار الأول يذهب أن قصر نفي الغول على كونه في خور الجنة من قصر الوصف على الموصوف وبالأعتبار الثاني قيل أنه من قصر الموصوف على الصفة والأول ناظر إلى أن الحاصل من له في الغول أن عدم الغول وهو صفة مقصور على خور الجنة بحيث لا يوصف به خور الدنيا ورد بان تقديم المسند لم يرد قصر المسند الذي هو بمثابة الصفة على المسند اليه الذي هو بمثابة الموصوف بل الوارد العكس ولو سلم ورود فهو هذا ليس منه إذ هو من قصر المسند اليه على جزء من المسند وهو الضمير والمعهود في إفادة التقديم للقصر إفادته قصر أحد المقدمين على نفس الآخر لا على جزئه وإن أراد هذا القائل أنه من قصر المسند اليه على المسند وهو الطرف ولكن لما آل الكلام بالآخرة إلى اتصاف خور الجنة فقط بعدم الغول سمينا قصر الصفة فلا اعتراض عليه إذ لا يخالف ما يقوله الغير ولا مشاحة في التعبير نعم إن أراد هذا القائل أن نفي الحصول في خور الجنة وصف مقصور على الغول لا يتعداه إلى أن يكون وصفا للصحة والراحة مثلاً كان من قصر المسند على المسند اليه ولكن لا يخفى ما فيه من التعسف لأن الظاهر كما لا يخفى أن الكلام مع من يعتقد أن الغول في خور الجنة كغور الدنيا لا مع من يعتقد أن الاتصاف بعدم الحصول في خور الجنة محقق للغول ولغيره من الراحة مثلاً أيضاً ولغيره فقط وأما من قال أنه من قصر الموصوف على الصفة فيقول كما تقدم أن المعنى أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بكونه في خور الجنة فلا يتعداه إلى الاتصاف بكونه في خور الدنيا هذا إذا اعتبرنا القضية معدولة الموضوع وقررنا أن حرف النفي في جانب المسند اليه ومعناه هو المحكوم عليه وإن قدرنا حرف السلب في جانب المحمول ومعناه هو المحكوم به لتكون القضية معدولة المحمول كان المعنى أن الغول مقصور على عدم الكون في خور الجنة لا يتعداه إلى عدم الكون في خور الدنيا التحق كونه فيها أو تركب هذا العدول في القضية ولم يجعل سالبية محضة لئلا يرد أن النفي ورد على تقديم بقيد القصر فيتمسك على

الحق وجود الفرق بينهما وقد يجاب بأن الظرف يتوسع فيه أكثر من غيره وحينئذ فلا يميز الفصل بين حرف السلب والموضوع وأما تركب هذا العدول في القضية ولم يجعل سالبية محضة لئلا يرد أنه إذا كان تقديم المسند في الآية لا يميز كان معناها نفي حصول الغول في خور الجنة لأن نفي الغول عنها وذلك لأن النفي إذا ورد في كلام فيه قيد أفاد نفي القيد فعلى هذا القيد الثاني نفي القصر المتبادر به التقديم لا يثبت وقد يقال لا داعي لذلك لأن النفي قد توجه إلى أصل الثبوت مع رجوع القيد إلى النفي كما تقدم في قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد فالنفي لاصل الظلم مقيد بالثبوت النفي بالمبالغة في تحققه وليس النفي مسلطاً على المبالغة في الظلم وكفي قوله تعالى وما هم بظالمين فهو لنا كيد نفي ثبوت الإيمان بالنفي تأكيد الثبوت الذي كان أصلاً في الجملة الاسمية فعلى هذا يصح أن لا يعتبر العدول في الآية وبقيد الكلام النفي المقيد بالقصر نفي القصر إفادة العلامة المعقوبة



فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول في خور الجنة لا يتجاوز إلى عدم الحصول في خور الدنيا  
فالمسند إليه مقصور على المسند قصر اغبر حقيقي وكذا القياس في قوله تعالى لكم دينكم ولي دين

ففي ذلك القيد على قاعدة أن النفي إذا ورد في كلام فيه قيد أفاد نفي القيد فعلى هذا يفيد النفي نفي القصر  
المقادير بقيد التقديم لا ثبوته ولكن هذا مرد بان النفي قد يتوجه إلى أصل الثبوت مع عود القيد إلى النفي  
كما تقدم وذلك كما في قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد فالنفي لأصل الظلم مقيد بذلك النفي بالمبالغة في  
تحقيقه وليس النفي متسلطاً على المبالغة في الظلم وكما في قوله تعالى أيضاً وما هم بمؤمنين فهو لئلا يكسب نفي  
ثبوت الإيمان لالنفي تأكيداً لثبوت الثبوت الذي كان أصلاً في الجملة الاسمية فعلى هذا يصح أن لا يعتبر العدول  
ويفيد الكلام النفي المقيد بالقصر لالنفي القصر واعتراض اعتبار العدول في الموضوع مع انفصال حرف  
السلب بأنه لو جاز لحاز أن يكون جزءاً من المسند في ما أفادت هذا فلا يتحقق فرق بينه وبين أن ما قلت هذا  
وقد تقدم أن الحق وجود الفرق بينهما وقد يجاب بان الظرف يتوسع فيه أكثر من غيره فلا يضر الفصل  
به أو أن الاستعمال جار بالفرق بين نحو ما أفادت هذا مع أن ما قلت هذا بخلاف لافها زيد وفيه لا زيد نعم  
الاعتبار السابق بنسب هذا أيضاً بان يقرر النفي كأنه لقول القائل مثلاً في خور الجنة غول فقيل لافها  
غول أي ليس الغول فيها مع أنه كائن في غير هاهنا على حد ما أفادت هذا أي لم أقف مع أنه قد قول ويكون هذا  
المعنى مطابقاً لما تقدم من أن الغرض إفادة النفي المقصور لإفادة نفي القصر ثم إن في الكلام بحتمان  
وجهين \* أحدهما أنا لا نسلم أن تقديم الظرف لإفادة القصر هذا لأن إفادة القصر في نحو مقيد بان يصح  
الابتداء بدون التقديم على ما يأتي والنفي حيث جعل للعدول في المحمول لا يسوغ الابتداء بالكرة  
والجواب أن التمنون في غول للتوسع فيه يد صحة الابتداء ويرد التقديم حينئذ للحصر وإن جعل في  
جانب المسند إليه فهو في تأويل المضاف فيفيد أيضاً وأما الجواب بان المسند إليه مصدر يصح الابتداء  
بغير دوكان المصدر الذي يصح به الابتداء مخصوص بالدال على الدعاء كسالم على آل فلان أو التمجيد  
\* وثانيهما أن القصر فيما إذا جعل الكلام من باب العدول إما أن يكون قصر إفراد أو قصر قاب وفي  
معناه قصر التعمين فإذا جعل قصر إفراد والفرض أنه من قصر الموصوف على الصفة وجعل السلب من  
جانب الموضوع كان المعنى كما تقدم أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بكونه في خور الجنة لا يتعداه  
إلى الاتصاف بكونه في خور الدنيا كما عليه الخطاب فيكون كلاماً مع من اعتقد أن نفي الغول كلف في  
خور الجنة إلا أنه يعتد بمشاركة خور الدنيا لها في عدم الغول ولا يخفى كما تقدم أن الظاهر أنه كلام مع  
من يعتد الغول في الجزر لا مع من يعتد بغيره فيه ما أولو من نفيه عن أحدهما دون الآخر في  
ثبوته إلهاماً كما يعتد الخطاب لكن الدلالة على ذلك لزوم حجة فلا ترتكب لأن المتبادر من  
العبارة أن القصر دخلها وإذا جعل قصر قلب كان المعنى أن نفي الغول مقصور على وصفه بكونه في  
خور الجنة فقط لا يتعدى ذلك إلى وصفه بكونه في خور الدنيا فقط ولا يخفى أيضاً أن الكلام حينئذ  
مع من يعتد نفي الغول عن خور الدنيا وليس كذلك وإن جعل السلب من جانب المحمول كان المعنى  
كما تقدم أيضاً أن الغول مقصور على الاتصاف بعدم الكون في خور الجنة لا يتعدى ذلك إلى أن يتصف  
أيضاً بعدم الكون في خور الدنيا أو يتصف فقط بذلك لعدم بسا على أنه قصر إفراد أو قلب ويكون  
كلاماً مع من يعتد بأن الغول منفي عن الجزر من معافاً رداً ثبات نفيه في أحدهما فقط أو منفي عن  
أحدهما دون الآخر فأرید ثبات نفيه عن الآخر فقط ولا يخفى ما فيه أيضاً لأن الكلام مع من يعتد  
الثبوت لا مع من يعتد النفي فالأولى أن يجعل من باب ما ورد فيه النفي مقيداً بالقصر الذي يفيد أصل  
تركيب الثبوت ولو لم يوجد ذلك الأصل إذ ليس كلاماً مع من يعتد بأن فيه انقطاع غولاً بل مع من ثبت

(قوله فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول في خور الجنة أي مقصور على الاتصاف بعدم حصوله في خور الجنة فهو من قصر الموصوف وهو الغول على الصفة التي هي عدم الحصول في خور الجنة) قوله لا يتجاوز إلى عدم الحصول (الخ) أي لا يتجاوز إلى اتصافه بعدم حصوله في خور الدنيا أي وإن تجاوز إلى الاتصاف بكونه مذموماً مثلاً وبكونه حاصل في خور الدنيا) قوله فالمسند إليه مقصور على المسند قصر اغبر حقيقي أي على كلا الاحتمالين أعني اعتبار النفي جزءاً من المسند إليه أو من المسند (قوله لكم دينكم الخ) أي أن دينكم مقصور على الاتصاف بكونه لكم لا يتجاوز إلى الاتصاف بكونه لديني مقصور على الاتصاف بكونه لا يتجاوز إلى الاتصاف بكونه لكم وهذا لا ينافي أنه يتصف به أمته المؤمنون فهو قصر اضافي

ولهذا لم يقدم الطرف في قوله تعالى لا ريب فيه

(قوله ونظيره) أي في كونه قصر موصوف على صفة في باب الطرف لا نظيره في التقديم لأن المسند فيه مؤخر على الأصل والحصر جاء من النبي والأول من التقديم (قوله حسابهم مقصور على الاتصاف) أي على اتصافه بكونه على ربي (قوله لا يتجاوز إلى الاتصاف بعلي) ضمير المتكلم راجع له عليه الصلاة والسلام وخص بذلك مع أن غيره مثله لأنه هو الذي توهم كون الحساب عليه لكونه تصدى للدعوة إلى الله وللجهاد وفي الصحة لا يتجاوز إلى الاتصاف بعلي غير ربي وهي واضحة لأن الاتصاف بعلي غير ربي غير ثابت في الواقع سواء في ذلك الغير النبي عليه الصلاة والسلام وغيره (قوله بجمع ذلك) أي بجمع الأمثلة المذكورة في المتن والشرح (قوله من قصر الموصوف) وهو الغول ودينكم ودينى وحسابهم وقوله على الصفة وهي الكون في خور الجنة والكون لكم ولربى والكون على ربي (قوله دون العكس) أي لأن الخل على العكس يستدعي جعل التقديم لقصر المسند على المسند اليه والقانون أنه لقصر المسند اليه على المسند (قوله كما توهمه بعضهم) وهو العلامة الخلل في فتوهم أن القصر في قوله تعالى لا فيها (١٣٣) غول من قصر الصفة على الموصوف

والمعنى أن الكون في خور

الجنة وصف مقصور على

عدم الغول لا يتعداه إلى

الغول وهذا القصر اضافي

لاحتمق حتى يلزم أنه ليس

لخوره صفة إلا عدم

الغول مع أنه صفات آخر

كالسلامة والراحة قال

وقد ورد ذلك التصرف

قول علي رضي الله عنه

رضينا قسمة الجبار فيما

لنا لم وللأعداء مال

فإنه قصر السفة على

الموصوف أي أن الحال

الذي لنا مقصور على العلم

لا يتجاوز للمال والحال الذي

للاعداء مقصور على المال

لا يتجاوز إلى العلم ويرد

عليه أن الكلام مع من

ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى إن حسابهم الأعلى ربي من أن المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بعلي ربي لا يتجاوز إلى الاتصاف بعلي بجمع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه بعضهم (ولهذا) أي ولأن التقديم يفيد التخصيص (لم يقدم الطرف) الذي هو المسند على المسند اليه (في لا ريب فيه) ولم يقل لا فيه ريب

فيه ما فكأنه قيل في خور الجنة غول فتني نفيا مقصورا فأد قصر نفي المسند اليه على الطرف ونظيره في الإثبات قوله تعالى إن حسابهم الأعلى ربي أي حسابهم مقصور على الاتصاف بكونه على ربي لا يتعداه إلى الاتصاف بكونه على وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين أي دينكم مقصور على الاتصاف بكونه لكم لا يتعداه إلى الاتصاف بكونه لي كما أن ديني مقصور على الاتصاف بكونه لي لا يتعداه إلى الاتصاف بكونه لكم أيضا وكل ذلك من قصر الموصوف على الصفة لا العكس كما توهم وقد أطنأ في هذا المقام للناجحة إلى تحقيق مفاد هذا الكلام والله الموفق عنه وكرمه (ولهذا) أي ولأجل أن التقديم يفيد الاختصاص غالبا (لم يقدم الطرف) الذي هو المسند على المسند اليه (في) قوله تعالى (لا ريب فيه) فلم يقل لا فيه ريب

ولهذا لم يقدم الطرف في لا ريب فيه إشكالا يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله سبحانه وتعالى نعم هنا سؤال وهو أن مدلول ما الغول لا في ما فيه ما اختصت بالقول وهذا غير المراد لأن معنى ما اختصت بالقول أعم من أنها اشتركت هي وغيرها فيه وليس هو مراداً وجوابه يطول ذكره وستنكح عليه في الاختصاص بتقديم المول

(١٥ - شروح التخصيص ثاني) يعتقد أن الغول في خور الجنة كخمر الدنيا لا مع من يعتقد أن الاتصاف

بعدم الحصول في خور الجنة تحقيق للغول وغيره من الراحة والصحة أو غيره فقط وبأن التقديم عندهم موضوع لقصر المسند اليه على المسند لا لقصر المسند على المسند اليه كما هو مقتضى كلام ذلك البعض ولا يرد على هذا ما قيل على أن قصر المسند اليه على المسند اليه لم يستفد من تقديم المسند وانما استفيد من معونة المقام وانزعاب الشارح وغيره انما هو في أن قصر المسند على المسند اليه هل يستفاد من نفس التقديم بطريق الوضع أو من معونة المقام والحق ما ذكره الشارح من أن قصر الصفة على الموصوف لا يستفاد من التقديم لأن التقديم ليس موضوعا لذلك وانما يستفاد من معونة المقام فان أراد ذلك البعض أن التقديم في الآية مقيد لذلك الحصر بمعونة المقام كان كلامه صحيحا وان أراد أنه مفيد لذلك وضعه كان غير صحيح ثم إن قول الشارح كما توهمه بعضهم بظاهره أن ذلك البعض توهم ذلك العكس في جميع الأمثلة السابقة وليس كذلك اذهول لا يظهر في قوله تعالى إن حسابهم الأعلى ربي إذ لا يصح قصر الكون على ربي في حسابهم



كقوله له همم لامنتهى لكبارها \* وهمته الصغرى أجل من الدهر وقوله تعالى ولكم في الارض مستقرومناغ الى حين وإلما للتأؤل

(قوله لا تفر عما بعلمه خير) أى مع التأخير (قوله بالتأمل فى المعنى) أى ويعلم بغير ذلك أيضا ككون المذكور لا يصلح للتعنية لكونه تنكرة واجزء الآخر المتقدم معرفة فالشارح لم يرد الحصر (قوله والنظر الى أنه لم يرد فى الكلام خبر) أى بعده فيفهم السامع أن غرض التكملة لاخباره بالنعمة (قوله كقوله) أى قول حسان بن ثابت فى مدح النبي صلى الله عليه وسلم وبعد البيت المذكور له راحة لو أن معشار جودها \* على البر كان البر أنى من البحر والهمم جمع همة وهى الإرادة المتعلقة بمراد ما على وجه العزم فان كان ذلك المراد من معالى الأمور كانت عليه وان كان من سفلها ففى ذنبه وقوله لامنتهى لكبارها أى لا آخر لكبارها بمعنى أنه لا يحاط بكبارها ولا يحصى انداد والصغرى منها أجل (١١٠) باعتبار متعلقها من الدهر والحاصل أن هممه عليه الصلاة والسلام كلها

وإنما قال من أول الأمر لا تفر عما بعلمه لا خبر لا نعت بالتأمل فى المعنى وبالنظر الى أنه لم يرد فى الكلام خبر للابتداء (كقوله) له همم لامنتهى لكبارها \* وهمته الصغرى أجل من الدهر حيث لم يقل همم له (أو التأؤل) نحو \* سعدت بغرة وجهك الأيام \*

بالمذح والتعظيم (كقوله) أى قول مولانا حسان رضى الله تعالى عنه فى مدح نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم (له همم لامنتهى لكبارها \* وهمته الصغرى أجل من الدهر) الهممة هى الإرادة المتعلقة على وجه العزم مراد ما وعدت تلك الإرادة أن تعلقت على الأمور فالمدح بقول أن الكبار من هممه صلى الله عليه وسلم تتعلق بمعالى لا يحاط بها تصورا ولا إدراكا والصغرى منها أجل باعتبار متعلقها من الدهر الذى كانت العرب تضرب بهممه المثل لانه لوقوع العظام فيه كأن له همما تتعلق بتلك العظام فالصغرى أجل من الدهر نفسه فضلا عن هممه فلم يقل همم له لانه لوهم أن المجرور نعت فيتنظر الخبر فيفوت الغرض من تمكن مدحه وتعظيمه فى القلوب بان له همما موصوفة لان انتظار الخبر ربما يخل بامتلاء القلب من أول وهلة بتعظيم المدح وذلك لامتلاء الأولى مقصودا للادح لانه أنسب بتمام المدح من غيره وهذا المعنى مثل له بالخبر المنكر مع أن هذا التوهم موجود فى الخبر المعروف كقوله زيدا قائم لكن حاجة التنكرة الى النعت أكد من حاجة المعرفة اليه فلم يعرفهم بذلك التوهم (أو التأؤل) أى يكون التقديم لتفاؤل الذى هو أن يسمع من أول وهلة ما يسر كقوله \* سعدت بغرة وجهك الأيام \* ولا يقال هذا فعل يجب تقديمه على فاعله فليس التقديم لتفاؤل لانه يجوز تأخيره فى تركيب آخر بان يقال أيام سعدت فالتقديم فى هذا التركيب المؤدى الى كون المسند اليه فاعلا عدل (١) يسير عما يصح من العكس لما ذكر من التأؤل وهو ظاهر

له همم لامنتهى لكبارها \* وهمته الصغرى أجل من الدهر له راحة لو أن معشار جودها \* على البر كان البر أنى من البحر يعنى لو أخر فقال همم له توهم انه صفة وقد يقال كان الوهم يزول بأن يقال همم لامنتهى لكبارها فان له حيثما تعين للغيرية الآن يقال يستعمل أن يكون صفة ثانية والخبر محذوف بقرينة ولا مانع من الوصف بالجملة قبل الوصف بالجار والمجرور وان كان قليلا مرجوحا قلت ويمكن أن يقال التقديم هنا

باعتبار متعلقها لان الهممة هى الإرادة ولا تشاوت فهم باعتبار نفسها (قوله حيث لم يقل همم له) أى لحرف توهم ان له صفة لهمم وقوله لامنتهى لكبارها خبر لها الموصوفة بعد صفة والخبر محذوف وكلاهما خلاف المقصود وهو اثبات الهمم الموصوفة له عليه السلام لاثبات الصفة المذكورة لهممه ولا اثبات صفة أخرى للهمم الموصوفة لانه حيثما يكون الكلام مسوقا للمدح هممه عليه السلام للمدح عليه السلام قاله عبد الحكيم فقدم له للتنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت (قوله أو التأؤل) هو سماع المخاطب من أول وهلة ما يسر (قوله سعدت الخ) تمامه \* وترتبت بيقا تلك الاعوام \* لا يقال هذا المسند فعل يجب تقديمه على فاعله فليس تقديمه لتفاؤل اذ لا يقال فى المسند تقدم لغرض كذا الا اذا كان جازما للتأخير على المسند اليه لان قول التمثيل معنى على مذهب الكوفيين المجرزين لتقديم الفاعل على الفعل أو يقال ان الفعل هنا مجزوء تأخير فى تركيب آخر بأن يقال الأيام سعدت بغرة وجهك على أنه من باب الاخبار بالجملة لا على أن يكون فعلا فاعله تقدم عليه فتقديم سعدت فى هذا التركيب المؤدى الى كون المسند اليه فاعلا مع صحة تأخيرها باعتبار

(١) قوله يسير هكذا فى النسخ ولعله محرف أو من زيادة الناصح كتبه معجبه

ولما للتشويق الى ذكر المسند اليه كقوله **ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها \* شمس الضحى وأبو اسحق والقمر** وقوله **وكانت النار الحاة فن رماذ \* وأواخرها وأولها دخان** قال السكاكي رحمه الله وحق هذا الاعتبار تطويع الكلام في المسند والالم بحسن ذلك الحسن **تنبية** كثير مما في هذا الباب والذي قبله

تركيب آخر لاجل ما ذكر من التفاؤل بخلاف لو أخر سعدت بالنظر للتركيب الآخرفلا يكون فيه تشاؤل لما علمته من معنى التفاؤل وقول سم أن التفاؤل لا يتوقف على التقديم فيه نظر (قوله أو التشويق) أي للسامعين (قوله طول) أي بسبب اشتغاله على وصف أو أوصاف متعلقة بالمسند اليه (قوله كقوله) أي قول الشاعر وهو شمدن وهيب في مدح المعتصم بالله (قوله هذا هو المسند) انما لم يكن هو المسند اليه مع انه مختص بالوصف لما يلزم (١١٦) عليه من الابتداء بذكره والاخبار معرفة وقد مر أنه لم يوجد في كلامهم الاخبار

(أو التشويق الى ذكر المسند اليه) أن يكون في المسند المتقدم طول يشوق النفس الى ذكر المسند اليه فيكون له وقع في النفس ومحل من القبول لان الحاصل بعد الطلب أعز من المناسق بلا تعب (كقوله ثلاثة) هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله (تشرق) من أشرق بمعنى صار مضياً (الدنيا) فاعل تشرق والعائد الى الموصوف هو الضمير المحرور في (بهجتها) أي بحسنها ونضارتها أي نصير الدنيا منورة بهجة هذه الثلاثة وجهاتها والمسند اليه المتأخر هو قوله (شمس الضحى وأبو اسحق والقمر) **تنبية** كثير مما ذكر في هذا الباب (يعني باب المسند) (والذي قبله) يعني باب المسند اليه

(أو التشويق) أي يكون تقديم المسند لتشويق السامعين الى ذكر المسند اليه ووجود التشويق في المسند يكون بسبب اشتغاله على طول ذكر وصف أو أوصاف تشوق الى صاحب ذلك الوصف أو الاوصاف والغرض من التشويق أن يكون المشوق اليه يقع في النفوس ويكون له فيها محل من قبوله وتمكنه وذلك لان الحاصل بعد الطلب أعز وأمكن من المناسق بلا تعب وانما يرتكب ذلك اذا كان مناسباً للمقام كما اذا كان الكلام في مدح أو ردتاً كمدحه وغزارة وتعظيمه بان لا يزول عن الخواطر هو أوصافه اللازمة فيشوق اليه بالتقديم (كقوله

ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها \* شمس الضحى وأبو اسحق والقمر)

فقوله ثلاثة خبر مقدم ووصفه بالاشراق الذي هو أن يصير الشيء مضياً وأسنده ذلك الاشراق الى الدنيا وجعل (١) سبب اشراق الدنيا بسبب جمعة تلك الثلاثة فاشتاق النفوس الى معرفة من بهجتها تشرق الدنيا وهو المسند اليه الذي هو قوله شمس الضحى وأبو اسحق والقمر لتمكن هذه الثلاثة في النفوس وتمكنها كدفي مدحها ثم الغرض من الثلاثة أبو اسحق وعطف تلك الثلاثة بعضها على بعض بالواو ايها ما عدم العلم بان الشمس أقوى من أبي اسحق في الاشراق **تنبية** كثير مما ذكر في أي الكثيرين الاحوال المذكورة (في هذا الباب) يعني باب المسند (و) في الباب (الذي قبله) يعني باب المسند اليه

امالاختصاص واما للتفاؤل ومسر السامع مثل عليه من الرحمن ما يستحقه أو عكسه كما تقدم في المسند اليه وان كان المصنف أهمل هذا القسم هنا ولا وجه لاهماله وإما لارادة التشويق اذا ذكر المسند اليه كقوله **ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها \* شمس الضحى وأبو اسحق والقمر**

ولك ان تقول انما حصل التشويق من صفة المسند لانه ومن الناس من قال ان ثلاثة مبتدأ وسوغ الابتداء به الافادة على رأي الجرجاني أو النعمين كقولهم في عمر رضي الله عنه رجل اختار لنفسه وتشرق خبره وفي هذا البيت من البديع الجمع والتفريق ص **تنبية** (الخ) من التنبية يذكر فيه ماله تعلق

بمعرفة عن نكرة في غير الانشاء نعم يجوز كونه خبر مبتدأ محذوف وشمس الضحى الخ بدل منه لكنه تكلف اه يس (قوله من أشرق الخ) أشار بذلك الى بيان معنى الفعل والى ضبطه بضم اوله احترازاً عن كونه من شرق بمعنى طاع فيكون مفتوح الاول (قوله بمعنى صار مضياً) انما عبر بمعنى إشارة الى أن المراد بأشرق المأخوذ منه صار مضياً لأنه من أشرق بمعنى دخل في وقت الشروق وانما لم يقل بمعنى أضاء للبالغة أي أن الدنيا كانت مظلمة ثم صارت مضيئة عند وجود من ذكر بخلاف التعبير بأضاء فانه وان أفاد التجديداً لأنه يحتمل المفارقة ويحتمل عدمها بخلاف صار فانها مفيدة للانتقال والدوام بعده كذا قرر شيخنا العديوي (قوله فاعل تشرق) أي لا تطرف

أشرق كما قال بعضهم لان جعله فاعلاً بلغ (قوله والعائد الى الموصوف) أي والرابط للموصوف النكرة (غير بالجملة الواقعة مفعلة هو الضمير الخ (قوله ومما) عطف على البهجة مضمراً لها (قوله شمس الضحى) أضاف شمس الى الضحى لانه ساعة قوتها مع عدم شدتها ايانها (قوله وأبو اسحق) كنية للمعتصم بالله الممدوح وفي توسطه بين الشمس والقمر إشارة لطيفة وهو أنه خير منهما لان خبر الامور اوسطها وانما كما تقدم له بعضهم متقدم وبعضه متأخر عنه ولما فيه من ايمان تولده من الشمس والقمر وأن الشمس أمه والقمر أبوه (قوله كثير مما ذكر) أي كثير من الاحوال المذكورة في هذا الباب

(١) قوله سبب اشراق الدنيا بسبب كذا في النسخ يتكرر لفظ سبب ولعل أحدهما من زيادة النامح كما لا يخفى كنية بهجتها

غير مختص بالمسند اليه والمسند كاذ كروا الحذف وغيرهما مما تقدمت أمثاله

(قوله غير مختص بهما) بل يكون الكثير في المفعول به وفي الحال والتميز والمضاف اليه (قوله كاذ كروا الخ) مثال للكثير (قوله وغير ذلك) أي كالأبدال والتأكيده والعطف (قوله وانما قال كثير) أي ولم يقل جميع (قوله لان بعضها) أي بعض الاحوال وهو غير الكثير مختص بالباين فلو قال جميع ما ذكر غير مختص بالباين ورد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا لان نقيض السالبة الكلية موجبة جزئية (قوله كضمير النصل) أي فانه مختص بالنسبة التي بين المسند والمسند اليه فقول الشارح المختص بما بين الخ أي بالحكم الذي بين الخ أو بالمكان الذي بينهما وفي بعض النسخ المختص بباني تنبيه باب (قوله فانه) أي الكون فعلا (قوله اذ كل فعل مسند دائما) أي ما لم يكن مكفوفاً بما كلفا وطاماً وكثراً فانها انسلخت عن معنى الفعلية وصار معنى الاول النفي والاخرين التأكيد وما لم يكن رائداً كمكان الزائدة أو مؤكداً لفعل قبله (قوله وقيل الخ) قائله الشارح الزوزني وحاصل كلامه انه انما عبر المصنف بالكثير ولم يعبر بجميع لانه لو قال وجميع ما ذكر غير مختص بالباين بل يجري في غيرهما (١١٧) لا يقتضي أن كلاما مضى أي أن كل فرد من أفراد الاحوال المذكورة يجري

(غير مختص بهما كاذ كروا الحذف وغيرهما) من التعريف والتأكيد والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق وانما قال كثير لان بعضها مختص بالباين كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند دائما وقيل هو اشارة الى أن جميعها لا يجري في غير الباين كالتعريف فانه لا يجري في الحال والتميز وكان التقديم فانه لا يجري في المضاف اليه وفيه نذر لان قولنا جميع ما ذكر في الباين غير مختص بهما لا يقتضي أن يجري شيء من المذكورات في كل واحد من الامور التي هي غير المسند اليه والمسند

(غير مختص بهما) أي لا يختص بالباين بل ذلك الكثير يوجد في غيرهما أيضا وانما يختص بالباين البعض مما ذكرنا مما لا يختص بالباين (كاذ كروا الحذف وغيرهما) مثل التعريف والتأكيد والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك كالأبدال والتأكيده والعطف وأما ما يختص فكضمير الفصل لانه لا يؤول في الباين المسندين وككون الشيء فعلا فانه لا يتصور في غير المسند فلاجل أن بعض المذكورات تختص بكاذ كرنا قال كثير مما ذكر ولم يقل جميع ما ذكر وقيل ان التعبير بالكثير للاشارة الى ان جميعها لا يجري في غير الباين والذي لا يجري في غير الباين مما ذكر كالتعريف فانه لا يجري في الغير الذي هو الحال والتميز ولو جرى في غيرهما مما سوى الباين كالمفعول به ومعه وكان التقديم فانه لا يجري في الغير الذي هو المضاف والمضاف اليه ولو جرى في المفاعيل وهذا يقتضي ان التعريف والتقديم يختصان بالباين لانهم مماثلان لما لا يجري في غير الباين فالاختصاص بالباين حينئذ محققه الجريان في بعض غير الباين وعدم جريانه في بعض آخر كالتحقق في ذلك في التعريف الذي يجري في المفعول دون الحال والتميز والتقديم الذي يجري في المفعول دون المضاف والمضاف اليه وعلى هذا يكون عدم الاختصاص بالكلام السابق ويدخل فيه دخولا خفيا ومضمون هذا التنبيه أن ما ذكره في هذا الباب والذي قبله وعما بابا المسند والمسند اليه من الذكروا الحذف وغيرهما أي من التقديم والتأخير والتعريف والتأكيد

وفيه نظر) أي في هذا القيل نظر وحاصله أن ما ذكره انما يصح لو كان معنى قولنا جميع ما ذكر غير مختص بالباين أي بل يجري في غيرهما أن كل واحد من تلك الاحوال المذكورة في الباين يجري في كل ما يصدق عليه أنه غيرهما حتى ينتقض بالتعريف والتقديم وليس كذلك بل معناه أن كلاما من الاحوال يجري في بعض ما يصدق عليه أنه غير الباين لانه يكفي في سلب الاختصاص بالباين عن الجميع تحقق كل منهما في بعض ما يصدق عليه الغير وهذا المعنى المذكور لا يقتضي أن فردا واحدا من الاحوال يجري في كل ما يصدق عليه أنه غير الباين فضلا عن جريان كل واحد من الاحوال في كل ما يصدق عليه أنه غير الباين غاية الامر انه يرد على ذلك المعنى ضمير الفصل وكون المسند فعلا وهذا هو الذي جعل المصنف على العدول عن جميع الى كثير كما قال الشارح وهذا المختص تنظير الشارح والحاصل أن الزوزني جعل غير الباين على كل ما يصدق عليه أنه غيرهما فقال ما قال فرد الشارح بما حاصله أن المراد الغير في الجملة وليس الحامل على العدول عن جميع الى كثير ما ذكره الزوزني بل ما ذكره أنا بقولنا وانما قال كثير لان بعضها مختص بالباين الخ



والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهم لا يخفى عليه اعتبارها في غيرهما

(قوله فضلا عن أن يجري كل منها) أي من الاحوال وقوله فيه أي في كل فرد مما يصدق عليه أنه غير الباين قال السهرامى وفضلا مفعول مطلق من فضل بمعنى زاد يقال زيد لا يجود بدراهم فضلا عن الدينار أي ان عدم اعطائه الدرهم أمر زائد على عدم اعطائه الدينار لانه يتمتع أولا عن اعطاء الدينار ثم عن اعطاء الدرهم (١١٨) فعن الواقعة بعدها لما معنى على أو التجاوز وتستهمل

بين كلامين مختلفين ايجابا وسلبا بعد انتفاء الادنى ليزم انتفاء الاعلى بالطريق الاولى قال سمر في قوله فضلا الخ اشارة الى أن مراد هذا القيل انه لو عبر بقوله جميع ما ذكر في الباين غير شخص بهما لا فادان كل واحد مما ذكر يجري في كل واحد من غيرهما (قوله اذ يكفي لعدم الاختصاص) أي عدم اختصاص كل فرد من أفراد الاحوال

المتقدمة بالباين وقوله نبوته أي نبوت كل واحد مما ذكر من الاحوال وقوله في شيء مما يغايرهما أي مما يغاير المسند اليه والمسدول وكان ذلك واحدا كالمفعول به (قوله اذا اتقن اعتبار ذلك) أي الكثير (قوله لا يخفى عليه اعتبارها الخ) أي فاذا علم مما تقدم مثلا أن تعريف المسند اليه بالعلمية لاحضاره

في ذهن السامع باسم شخص به حيث يقتضيه المقام كما اذا كان المقام المدح فأيادى افراده مثلا يحتاج قلب السامع غير المدح من أول وهلة عرف أن المفعول به يعرف بالعلمية لذلك كقولك خص زيد بالثناء لشرفه على أهل وقته واذا عرف أن الابدال من المسند اليه لزيادة تقرير النسبة الحكمية عرف أن الابدال من المفعول به لزيادة تقرير النسبة الايقاعية كقولك أكرمت زيداً أهلك وعلى هذا فقس

ونحو ذلك والتوابع والافراد والجملة اسمية أو فعلية أو شرطية أو ظرفية تجري كثير منه في غير المسند والمسد اليه وأن من اتقن اعتبار ذلك فيهم لا يخفى عليه اعتبارها في غيرهما من المفاعيل والمخفق بهم او غير ذلك والله تعالى أعلم

بالبابين هو الجريان في كل فرد فرد من أفراد غير الباين ولا يخفى ان هذا المعنى لا تنفيده العبارة المذكورة أصلاً لا لغز ولا عذر فالأول حاجة اليه قصد الان المصنف أو عدل الى العبارة المحترز عنها فقال جميعها غير مختص بالباين لم تنفد الا أن كل فرد مما ذكر يجري فيما يصدق عليه أنه من غير الباين في الجملة لأن ذلك يكفي في تحقق عدم الاختصاص ولا تنفيده أن فرداً مما ذكر يجري في كل غير فضلاً عن أن تنفيده جريان كل فرد مما ذكر في كل غير حتى يحتاج الى الاحتراز عن تلك العبارة لا تنفيده هذا المعنى مع ان الكثير المحكوم عليه بعدم الاختصاص اذا كان معنى عدم الاختصاص هو جريان كل فرد من ذلك الكثير في كل فرد من أفراد غير الباين على ما أشار اليه هذا القائل بالمثل لم يتضح في نفس الامر صدقه بالادلة

اذ لا يتحقق جريان كل فرد من الكثير في كل فرد من أفراد الغير بالضرورة كما لا يخفى فيكون كلام المصنف يحتمل ان يكون غير مطابق اذا اعتبر هذا المعنى ثم لو سلم فالعبارة الاولى المعدول اليه لا تنفيده هذا المعنى كالاتي به المعدول عنه الان عدم الاختصاص يكفي فيه الجريان في مطلق غير الباين لا في كل الغير كما بينا وأيضاً كرتلك الاحوال في الباين وما يتوهم منه اختصاصهم ما بها فلا يجري شيء منها فيما يصدق عليه أنه غير الباين فيحتاج الى أن ينه على أن البعض مما ذكر يوجد فيما يصدق عليه أنه من غير الباين من غير حاجة الى التعرض لكونه يجري في كل غير أو في بعضه وانما يحتاج الى ذلك لو كان الكلام مفيد للجريان في الغير ويبقى النظر في كون الجارية في الغير هل يجري في كل ذلك الغير أو في بعضه فيقال حينئذ الكثير يجري في كل غير والبعض يجري في بعض الغير دون بعض ونحو هذا التعيير

وأما العبارة المذكورة فلا تنفيده هذا المعنى فكيف يحترز عنها فقد بين ان ذلك المعنى لا يقصد الاحتراز ولا تنفيده تلك العبارة المحترز عنها على تقدير وجودها فليقمهم (والفطن) أي اللبيب (اذا اتقن) علماً (اعتبار ذلك فيهم) أي في الباين (لا يخفى عليه اعتبارها في غيرهما) من المفاعيل والمخفق بها كالمجرور والحال والتمييز والمضاف اليه فاذا علم مما تقدم مثلاً أن تعريف المسند اليه بالعلمية لاحضاره في ذهن السامع باسم شخص به حيث يقتضيه المقام كما اذا كان المقام المدح فأريد افراده مثلاً يحتاج قلب السامع غير المدح من أول وهلة عرف أن المفعول به يعرف بالعلمية لذلك كقولك خص زيد بالثناء لشرفه على أهل وقته واذا عرف أن الابدال من المسند اليه لزيادة تقرير النسبة الحكمية عرف أن الابدال من المفعول به لزيادة تقرير النسبة الايقاعية كقولك أكرمت زيداً أهلك وعلى هذا فقس

ونحو ذلك والتوابع والافراد والجملة اسمية أو فعلية أو شرطية أو ظرفية تجري كثير منه في غير المسند والمسد اليه وأن من اتقن اعتبار ذلك فيهم لا يخفى عليه اعتبارها في غيرهما من المفاعيل والمخفق بهم او غير ذلك والله تعالى أعلم

غير الممدوح من أول وهلة عرف أن المفعول به يعرف بالعلمية لذلك كقولك خصت زيداً بالثناء لشرفه على أهل وقته واذا عرف مما تقدم ان الحذف الضمى المقام بسبب الوزن أو الضجر والسأمة عرف أن حذف المفعول به كذلك واذا عرف أن الابدال من المسند اليه لزيادة تقرير النسبة الحكمية عرف أن الابدال من المفعول به لزيادة تقرير النسبة الايقاعية كقولك أكرمت زيداً أهلك وفس على ذلك والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

(أحوال)

كقولك خصت زيداً بالثناء لشرفه على أهل وقته واذا عرف مما تقدم ان الحذف الضمى المقام بسبب الوزن أو الضجر والسأمة عرف أن حذف المفعول به كذلك واذا عرف أن الابدال من المسند اليه لزيادة تقرير النسبة الحكمية عرف أن الابدال من المفعول به لزيادة تقرير النسبة الايقاعية كقولك أكرمت زيداً أهلك وفس على ذلك والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

أحوال متعلقات الفعل

ذكر المصنف في هذا الباب ثلاثة مطالب الأول نكات حذف المفعول به والثاني نكات تقديمه على الفعل والثالث نكات تقديم بعض معولات الفعل على بعض وذكر مقدمة لأطراف الأول بقوله الفاعل مع المفعول إلى قوله ثم الحذف ثم الخ فتوله ثم الحذف هو أول المقصود بالترجمة وقوله متعلقات بكسر اللام أي أحوال الأمور المتعلقة بالفعل فالفعل يقال فيه متعلق بالفتح والمفعول مثلاً متعلق بالكسر أي متشبه وهذا هو الحسن وإن صح العكس لأن كلاً متعلق بالآخر ووجهه أولوية الكسر أن المفاعيل وما ألحق بهم معمولية وكون المعمول لضعفه متعلقاً بالكسر أنسب لأن المتعلق هو المنشئ وهو أضعف من المنشئ به تأمل (قوله قد أشير الخ) انما لم يقل صرح لأنه لم يصرح فيه وانما قال غير مختص بهم ما بل يجري في غيرهما ومن جملة الغير متعلقات الفعل وانما لم يكن هذا صريحاً لأن هذا عام فلا يلزم من جريان الكثير في غيرهما جريانه في تلك المتعلقات لصدق الغير (١١٩) بغيرها كتعلقات اسم الفاعل (قوله تفصيل بعض

من ذلك) أي من ذلك الكثير ومصدق ذلك

البعض حذف المفعول وتقدمه على الفعل وتقدم بعض المعولات على بعض ولا شك أن الحذف والتقديم قد تقدم في

البابين وقوله لكن ذكر الخ استند إلى ما يتوهم

أن ما ذكر في هذا الباب مكرر مع ما سبق ثم إن قضيته هذا

الاستدراك أن المراد بأحوال متعلقات الفعل

بعض أحوال متعلقاته وفيه أنه يلزم عدم المحصار

الفن في الأبواب الثمانية فالوجه أن المراد الجميع إلا

أنه اقتصر على البعض

استغناء عن ذكر الباقي بما سبق في غير هذا الباب لظهور جريانه فيه والبعض الذي فعل هنا لا يقتصر على ما أشير إليه إجمالاً كما اقتضاء

كلام الشارح قاله بس (قوله لاختصاصه) أي ذلك البعض (قوله عزيد بحث) أي بحث زائد على البحث السابق والمراد بالبحث

النكات ولا شك أنه قد حذف والتقديم هنا نكات زائدة على النكات السابقة لهما كما يعلم بتتبع ما تقدم وما يأتي (قوله ومهد لذلك) أي لذلك البعض أي البعض ذلك البعض لأن قوله الفعل مع المفعول إلى قوله لا أفاد وقوعه مطابقة لوجه البحث حذف المفعول به

(قوله الفعل) هو مبتدأ وقوله مع المفعول حال من ضمير الخبر الذي هو قوله كالفعل وقوله مع الفاعل حال من الفعل والعامل في الحالين حرف التشبيه أي الفعل يشابه حال كونه مصاحباً للمفعول نفسه حال كونه مصاحباً للفاعل وهذا التركيب نظير قولك زيد قائماً كهو

جالساً وفي الفاعل أن الظرف مضاف مقدراً أي ذكر الفعل مع المفعول كذا كرمع الفاعل (قوله مع المفعول) أراد به المفعول به بدليل قول الشارح وأما بالمفعول فن جهة وقوعه عليه وقيل المصنف نزل الفعل المعدي منزلة اللازم لأن هذا أهمل الحذفه وإن كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فإن الغرض من ذكرها مع الفعل إفادة تلبسها من جهات مختلفة كالوقوفه عليه ومعها وغير ذلك لكن خص البحث بالمفعول لأنه لزم به من الفاعل وليكن حذفه كثر ساعة وسائر المتعلقات يعرف حكمها بالتلبس عليه

أحوال متعلقات الفعل

قد أشير في التنبيه إلى أن كثيراً من الاعتبارات السابقة تجري في متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه عزيد بحث ومهد لذلك مقدمة فقال (الفعل مع المفعول كالنعل مع الفاعل)

أحوال متعلقات الفعل

اللام في متعلقات يحتمل أن تكون مكسورة وهو أحسن لأن المفاعيل وما ألحق بهم معمولية وكون المعمول لضعفه متعلقاً بالكسر أنسب لأن المتعلق هو المنشئ بالشيء وهو أضعف من المنشئ به ويصح الفتح ثم انه قد أشير في التنبيه إلى أن الكثير ما ذكر في البابين لا يختص بهم ما بل يوجد في غيرهما من متعلقات الفعل وبين أن لفظ لا يتفقاه اعتبار ذلك في غيرهما ولما كان بعض ما يعتبر في غيرهما لوضوحه قد لا يحتاج إلى التنبيه إليه كما أشيرنا إليه آنفاً كتنفي الإشارة إليه بتلك الأجزاء ولما كان بعض ذلك فيه من يربح وذلك كأحوال الحذف والذكر والتقديم والتأخير أراد أن يشير إلى ذلك فهو له مقدمة فقال (الفعل مع المفعول) يعني المفعول به بدليل ما يأتي وانما خصه بالذكر لأنه

ص أحوال متعلقات الفعل

الفعل مع المفعول كالنعل مع الفاعل الخ ش هذا الباب لأحوال متعلقات الفعل ولم يستوعبها

فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه لأن تفيد وجوده في نفسه فقط كذلك إذا عديته إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وجوده في نفسه فقط فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليعلم التباسه بهما فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه أما إذا أريد الاخبار بوقوعه في نفسه من غير إرادة أن يعلم من وقع في نفسه أو على من وقع فالعبرة عنه أن يقال كان ضرب أو وقع ضرب أو وجد أو نحو ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المنجرد

(قوله من ذكره معه) المراد بذكره معه أي من الذكر لفظاً وتقديراً (قوله أي ذكر كل الخ) أي فالضمير الأول على الاحتمال الأول بما يؤيد على كل من الفاعل والمفعول وأفراد الضمير باعتبار كل (١٣٠) واحد والضمير الثاني للفعل وعلى الاحتمال الثاني بالعكس ويؤيد

الاحتمال الثاني أمران الأول قول المصنف للفعل مع الفاعل فإن الحدث عنه في هذه العبارة

الاحتمال الثاني أمران الأول قول المصنف للفعل مع الفاعل فإن الحدث عنه في هذه العبارة

في أن الغرض من ذكره معه) أي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما (إفادة تلبسه به) أي تلبس الفعل بكل منهما أما بالفاعل فن جهة وقوعه منه وأما بالمفعول فن جهة وقوعه عليه

الفعل وحينه إذ فهو أولى بعود الضمير الأول عليه الثاني قوله إفادة تلبسه به فإن الضمير الأول عائد على الفعل والثاني على كل من الفاعل والمفعول والاولى أن يكون الكلامان على نسق واحد ويؤيد

أكثر شيوعاً فيما يأتي من الحذف مثلاً وغيره من المفاعيل والمتعلقات يعرف حكمه بالقياس عليه هو (كالفعل مع الفاعل في) أمر وهو (أن الغرض من ذكره معه) أفراد الضمير في ذكره وفي معناه باعتبار ما ذكر فيجتمعا أن يعود الضمير الأول إلى ما ذكر من الفاعل والمفعول ويعود الثاني إلى الفعل فيكون المعنى في أن الغرض من ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل ويحتمل العكس فيكون التقدير في أن الغرض من ذكر الفعل مع كل من الفاعل والمفعول والمعنى واحد (إفادة) خبر قوله أن الغرض أي الغرض من ذكر الفعل مع كل منهما هو أن يفيد المتكلم السامع حصول (تلبسه به) أي تلبس الفعل بكل من الفاعل والمفعول لأن التلبس مختلف فأما تلبسه بالفاعل فن جهة وقوعه وصدور منه وأما التلبس بالمفعول فن جهة تعلقه به ووقوعه عليه

الاحتمال الأول أمران أيضاً الأول أن الترجمة لأحوال متعلقات الفعل الثاني أن كلمة مع تدخل على المتبوع غالباً والفعل متبوع بالتسمية للفاعل والمفعول لأنه عامل والعامل أقوى من الممول وانما قلنا غالباً لأنه قد تدخل على التابع ومنه قول المصنف الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل فإنه قد أدخلها على التابعين الذين كل منهما قد للفعل

من ادبهم بالمتجر المصاحبة لأمم خطابي وهو أن الكلام في متعلقات الفعل من حيث هي مضافاً إليه وحق (إفادة) المضاف إليه أنه يقدم في الذكر التفصيلي (قوله إفادة تلبسه به) أي إفادة المتكلم السامع تلبسه أي تعلقه وارتباطه به (قوله) أما بالفاعل) أشار بذلك إلى أن تلبس الفعل بهما مختلف فتلبسه بالفاعل من جهة وتلبسه بالمفعول من جهة أخرى وقوله من جهة وقوعه منه لم يقل أو قيامه به مع أن الفاعل ينقسم إلى ما يقع منه الفعل كضرب زيد عراً وإلى ما يقوم به كضرب زيد ومات عمرو لأن الكلام في الفعل المتعدي للمفعول به ولا يكون إلا واقعاً من الفاعل بالاختيار

واذا اقرر هذا فنقول الفعل المتعدي اذا اسند الى فاعله وليد كره مفعول فهو على ضربين الاول ان يكون الغرض اثبات المعنى في نفسه للفاعل على الاطلاق او نفيه عنه كذلك وقولنا على الاطلاق أى من غير اعتبار عمومه وخصوصه ولا اعتبار تعلقه بمن وقع عليه

(قوله لا افادة وقوعه) أى نفيًا أو إثباتًا وقوله مطلقا أى حالة كونه مطلقا عن ارادة العلم عن وقوع منه أو عليه (قوله أى ليس الغرض من ذكره معه) أى من ذكر كل منهما مع الفعل (قوله من غير ارادة أن يعلم عن وقوع) أى من غير ارادة أن يعلم جواب عن وقوع (قوله من غير ذكر الفاعل) أى فاعل الضرب وقوله أو المفعول أى الذى وقع عليه (قوله لكونه عبثا) علة لقوله من غير ذكر أى لكون ذكر الفاعل أو المفعول عبثا أى غير محتاج له بل زائد على الغرض المقصود وغير المحتاج اليه عبث عند البلغاء وان أفاد فائدة لانه زائد على المراد فاندفع ما يقال كيف يكون عبثا مع أنه أفاد فائدة وهى بيان من وقع منه الفعل أو عليه (قوله فاذا لم يذكر) مفرع على قوله الفعل مع المفعول الخ وجعل الشارح ضمير يذ كر راجعا للمفعول به لا لواحد من الفاعل والمفعول وللفاعل وضمير معه لواحد منهما مع أن ذلك مقتضى ما قبله لانه يدل على ما صنعه قول المصنف فالغرض الخ (١٢١) (قوله المتعدي) أخذ من كون الكلام في المفعول به وهو لا ينصبه

اللا المتعدي (قوله فالغرض) أى من ذلك التركيب الذى يستند فيه الفعل الى فاعله من غير ذكر المفعول وقوله ان كان أى ذلك الغرض وقوله اثباته لانه

أى فى الكلام المثبت وقوله أو نفيه عنه أى فى الكلام المنفى (قوله من غير اعتبار عموم أو خصوص الخ) الاولى اسقاط ذلك والاقتصار فى تفسير الاطلاق على قوله من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه الفعل لان التزويل المذكور انما يتوقف على عدم اعتبار تعلقه بمن وقع عليه ولا يتوقف على عدم اعتبار عموم أو خصوص بل يجوز أن يقصد التعميم

(لا افادة وقوعه مطلقا) أى ليس الغرض من ذكر الفعل مع كل منهما بيان أن هذا الفعل وقع من فاعل أو على مفعول وليس الغرض افادة أن الفعل وقع فى الجملة من غير ارادة بيان من وقع منه ومن وقع عليه لانه لو أريد هذا لم يكن معنى لذكر الفاعل معه ولا المفعول لان ما لا يتعلق به الغرض بعد عبثا فى باب البلاغة بل الواجب حينئذ أن يقال وقع هذا الفعل فيعود ذلك الفعل نفس الفاعل والوقوع فعله فيقال مثلاً وقع الضرب أو وجد أو ثبت من غير أن يذكر الفاعل أو المفعول أصلا (فاذا لم يذكر) المفعول به (معه) أى مع الفعل المتعدي بل ذكر معه فاعله (فالغرض) من ذلك التركيب الذى أسند فيه الفعل الى فاعله من غير ذكر المفعول (ان كان اثباته) أى اثبات الفعل (فاعله) فى الكلام المثبت (أو نفيه عنه) فى الكلام المنفى (مطلقا) أى ان كان الغرض اثباته للفاعل على الاطلاق أى من غير اعتبار عموم فى الفعل وذلك بأن يراد به جميع أفراد مدلوله أو خصوص فيه بأن يراد بعض تلك الأفراد أو من غير اعتبار قيد تعلقه بمن وقع عليه بخصوصه واذا لم يعتبر تعلقه بمن وقع عليه لمزم أن لا يعتبر عموم فى ذلك المتعلق بأن

(لا افادة وقوعه مطلقا) أى الغرض من ذكر الفعل مع كل منهما بيان أن هذا الفعل وقع من فاعل أو على مفعول وليس الغرض افادة أن الفعل وقع فى الجملة من غير ارادة بيان من وقع منه ومن وقع عليه لانه لو أريد هذا لم يكن معنى لذكر الفاعل معه ولا المفعول لان ما لا يتعلق به الغرض بعد عبثا فى باب البلاغة بل الواجب حينئذ أن يقال وقع هذا الفعل فيعود ذلك الفعل نفس الفاعل والوقوع فعله فيقال مثلاً وقع الضرب أو وجد أو ثبت من غير أن يذكر الفاعل أو المفعول أصلا (فاذا لم يذكر) المفعول به (معه) أى مع الفعل المتعدي بل ذكر معه فاعله (فالغرض) من ذلك التركيب الذى أسند فيه الفعل الى فاعله من غير ذكر المفعول (ان كان اثباته) أى اثبات الفعل (فاعله) فى الكلام المثبت (أو نفيه عنه) فى الكلام المنفى (مطلقا) أى ان كان الغرض اثباته للفاعل على الاطلاق أى من غير اعتبار عموم فى الفعل وذلك بأن يراد به جميع أفراد مدلوله أو خصوص فيه بأن يراد بعض تلك الأفراد أو من غير اعتبار قيد تعلقه بمن وقع عليه بخصوصه واذا لم يعتبر تعلقه بمن وقع عليه لمزم أن لا يعتبر عموم فى ذلك المتعلق بأن

ذكر الفعل الصنعى وجب اثباتا بالفاعل أو نائبة قلت وهذا حقيقة اللازم فلا ينبغي أن يقال هو كاللازم وكأنهم يعنون اللازم حقيقة قال المصنف وهذا قسمان أحدهما أن يجعل اطلاق الفعل كناية عن الفعل متعلقا بمفعول مخصوص ذات عليه القرينة والثانى أن لا يكون كذلك كقوله تعالى قل هل

(١٦ - ثم روح التلخيص ثانياً)

وينزل منزلة اللازم وأجاب الشيخ يس بما حاصله انه انما أتى بما ذكر فى التفسير لاجل مطابقة قول المصنف الا فى ثمان كان المقام خطايا بما أفاد ذلك مع التعميم لانه لكون التزويل يتوقف على ما ذكر من عدم اعتبار العموم أو الخصوص فى الفعل وبيان ذلك أن المصنف أفاد فيما أتى انه اذا لم يكن المقام خطايا كان مدلول الفعل مخصوص الحقيقة واذا كان خطايا أفاد الفعل العموم وعمونة المقام الخطايا فتفصيله الفعل فيما أتى الى إعادة العموم أو الخصوص يدل على أنه اراد هنا بالاطلاق عدم اعتبار عموم الفعل أو خصوصه فلذلك أدخل الشارح ذلك فى تفسير الاطلاق وان كان تزويل الفعل منزلة اللازم لا يتوقف على ذلك وفى ابن يعقوب أن عدم اعتبار عموم الفعل وخصوصه لازم لعدم اعتبار تعلقه بمن وقع عليه وحينئذ فلا يراد تأمل (قوله بأن يراد جميع الخ) تصور لا اعتبار العموم وقوله بأن يراد بعضها تصور لا اعتبار الخصوص (قوله فضلا عن عموم) أى عموم من وقع عليه الفعل الذى هو المفعول وكذا يقال فى خصوصه ثم ان عموم المفعول غير عموم الفعل وكذا خصوصه لان أفراد الفعل كالاعطآت

فيكون المتعدي حينئذ منزلة الا لازم فلا يذكر له مفعول لثلاثتهم السامع أن الغرض الاخبارية باعتبار تعلقه بالمفعول ولا يقدر أيضا لأن المقدري حكم المذكور

وأفراد المفعول الأشخاص المعطون (قوله نزل منزلة الا لازم) أي الذي وضع من احد غير طالب للمفعول (قوله ولم يقدر له مفعول) من عطف الا لازم على المزموم وانما لم يقدر له مفعول لأن الغرض مجرد اثباته للفاعل والمقدر كالمذكور بواسطة دلالة القرينة فالسامع حيث قامت عنده قرينة على المقدري يفهم من ذلك التركيب كما يفهم من التركيب الذي صرح فيه بمفعول الفاعل أن الغرض هو الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل على مفعوله وان القصد انما هو افادة تعلقه بالمفعول الذي وقع عليه لا مجرد افادة تعلقه للفاعل الذي هو المطلوب حينئذ فلا يذكر ذلك المفعول ولا يقدر (١٣٣) لما في ذلك من انتقاض غرض المستكم (قوله يفهم منهم) أي من المذكور

والمقدر (قوله فان قولنا الخ) مثال لفهم السامع من المسد كور أن الغرض ما ذكر وحاصل ما ذكره الاشارة للفرق بين اعتبار تعلق الفعل بالمفعول وعدم اعتباره وتوضيحه أنك اذا قلت فلان يعطى الدنانير كان معناه الاخبار بالاعطاء المتعلق بالدنانير ويكون كلاما مع من سلم وجود الاعطاء وجهه تعلقه بالدنانير فتدبر فيه أو غفل أو اعتقد خلافه واذا قلت فلان يعطى كان كلاما مع من جهل وجرد الاعطاء أو انكره أصالة فقول الشارح لبيان جنس ما يتناول الاعطاء أي لبيان جنس الشيء الذي يتعلق به الاعطاء وهو الشيء المعطى كالدنانير في المثال وقوله ما يتناول الاعطاء أي اعطاء فلان هذا هو المراد فسبق قول سم قد يقال

(نزل) الفعل المتعدي (منزلة الا لازم ولم يقدر له مفعول لأن المقدري كالمذكور) في أن السامع يفهم منهم ما أن الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه عن وقوع عليه فان قولنا فلان يعطى الدنانير يكون لبيان جنس ما يتناول الاعطاء لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير

يقدر ذلك المفعول عاما ولا خصوص بأب يقدر خاصا (نزل) أي اذا قصد مجرد اثبات الفعل للفاعل من غير مراعاة عموم أو خصوص فيه أو في مفعوله فانه حينئذ ينزل (منزلة الا لازم) الذي وضع في أصله غير طالب للمفعول (ولم يقدر له) حينئذ (مفعول) لأن الغرض مجرد اثباته للفاعل وانما لم يقدر له مفعول (لأن المقدري كالمذكور) في وجهه وهو أن السامع حيث نصبت له قرينة على المقدري يفهم من ذلك التركيب كما يفهم من التركيب الذي صرح فيه بمفعول الفاعل أن الغرض هو الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل على مفعوله وان القصد انما هو افادة تعلقه بالمفعول الذي وقع عليه لا مجرد افادة نسبه للفاعل والتقرب بين اعتبار تعلقه بالمفعول وعدم اعتباره أنك اذا قلت فلان يعطى الدنانير كان معناه الاخبار بالاعطاء المتعلق بالدنانير ويكون كلاما مع من سلم وجود الاعطاء وجهه تعلقه بالدنانير فتدبر فيه أو غفل أو اعتقد خلافه واذا قلت فلان يعطى كان كلاما مع من جهل وجرد الاعطاء أو انكره أصالة ولا يقال اذا كان قد يكون كلاما مع المنكر أو المتردد فيجب التأكيدي في التركيبين معا حينئذ كما تقدم أن كل كلام مع المتردد والمذكر يجب توكيده أو يجب الاتيان بصيغة التخصيص ولا تأكيده ولا تخصيص هنا فيجب أن يقال فيه - حاله كلام مع خالي الذهن عن اعطاء الدنانير في الاول وعن الاعطاء مطلقة في الثاني لا نناقول يعني في التأكيده كون الجملة اسمية مع افادة خبرها الفعلي تقوية أو تخصيصا كما تقدم فصم التمثيل بما ذكرنا لكل ذلك وانما زاد قوله مطلقا للتفسير بعدم اعتبار العموم في الفعل وفي متعلقه ولو كان التثنية لغيره تنب عن ارادة مجرد ثبوت الفعل لئلا يلازم قوله بعد ثم ان كان المقام خطايا أفاد الفعل ذلك مع التعميم لأن تنصيصه الى افادة العموم أو الخصوص انما يتأتى في الفعل المطلق عن التقييد بكل منهما كذا قيل والحق أن اسقاط لفظ الاطلاق لا ينافي التفصيل بل هو أنسب على ما يأتي يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون أي من له صفة العلم ومن ليس له ثم نقل عن السكاكي أنه فان ثم ان كان المقام خطايا يعني بالخطايا ما يقع فيه بظاهر اللفظ مثل المطلق فانه عام عمر ما خطايا كتمام

اذا كان لبيان ما ذكره فلا حاجة لذكر الفاعل على أن ذكر الفاعل لا يكون ضروريا لانه أحد ركبي الاسناد لا مقرر منه (قوله لا لبيان كونه معطيا) أي والا لا تصرف في التعبير عن قولنا فلان يعطى (قوله ويكون كلاما مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير) أي أو تردد فيه أو غفل عنه ومعنى كون هذا كلاما مع من ذكر أنه يرتد بذلك عليه ولا يقال اذا كان ما ذكر كلاما مع المنكر لاعطاء الدنانير أو المتردد فيجب توكيده كما تقدم أن كل كلام مع المتردد والمذكر يجب توكيده والاتيان بصيغة التخصيص ولأن كيدولا لا تخصيص هنا فيجب أن يكون هذا كلاما مع من أثبت له اعطاء والحال أنه خالي الذهن عن كون المعطى دنانيرا وغيرها لا نناقول ان تخصيص الشيء بأنه كيد على نفي الحكم عما عداه عرفا واستعمالا أو يقال يكفي في التأكيده كون الجملة اسمية مع افادة خبرها الفعلي التقوية أو التخصيص

\* وهذا الضرب قسمان لأنه إما أن يجعل الفعل مطلقا كناية عن الفعل متعلقا بفعل مخصوص دل عليه قرينة أولا الثاني كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون أى من يحدث له معنى العلم ومن لا يحدث \* قال السكاكي

(قوله لا مع من نفي أن يوجد منه إعطاء) أى والاولى تقتصر على قوله فلان بعضى فان قيل ان من نفي عنه الاعطاء منسكرا والكلام الملقى اليه يجب تأكيده ولان كيدفى قولنا فلان يعطى قلنا قد تقدم الجواب عن تطبيق ذلك (قوله لانه) أى الحال والشأن (قوله كناية عنه) أى مبراهة عن الفعل المتعلق بفعل مخصوص ومستعلا فيه على طريق الكناية وصح جعل الفعل المنزل منزلة اللازم كناية عن نفسه متعد بالاختلاف اعتبارا بفصح أن يجعل باعتبار أحدهما (١٣٣) ملازما وبالاعتبار الآخر لازما فالفعل عند تنزيله

منزلة اللازم يكون مدلوله الماهية الكلية ثم بعد ذلك يجعل الفعل كناية عن شئ مخصوص فيكون مدلوله جزئيا مخصوصا وانظر هذا مع أن الكناية اطلاق المألوم واردة اللازم والمفيد ليس لازما للطلق الآن يقال ان اللازم ولو بحسب الادعاء كافى فى الكناية بواسطة القرينة وحينئذ فيسمى أن المطلق ملازم للقياس والحاصل أن جعل المطلق كناية عن المفيد مع أنها الانتقال من المألوم الى اللازم بناء على أن مطلق اللازم ولو بحسب الادعاء كافى فيها (قوله دل عليه) أى على ذلك المفعول الخصوص قرينة (قوله قل هل يستوى الخ) الاصل هل يستوى الذين يعلمون الدين والذين لا يعلمون ثم حذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم بحيث صار المراد من الفعل

لا مع من نفي أن يوجد منه إعطاء (وهو) أى هذا القسم الذى نزل منزلة اللازم (ضربان لانه إما أن يجعل الفعل) حال كونه (مطلقا) أى من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول (كناية عنه) أى عن ذلك الفعل حال كونه (متعلقا بفعل مخصوص دل عليه قرينة أولا) يجعل كذلك (الثانى كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) أى لا يستوى من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد له العلم وانما تقدم الثانى لانه باعتبار كثرة وقوعه أشد اهتماما بمجمله (السكاكى) ذكر فى بحث افادة اللازم الاستغراق انه

تحقيقه ان شاء الله تعالى فليتأمل (وهو) أى وهذا القسم من الفعل وهو الذى نزل منزلة اللازم (ضربان) أى قسمان (لانه) أى وجهه التقسيم أن الشأن (لما أن يجعل الفعل) حال كونه (مطلقا) أى لم يعتبر فيه عموم ولا خصوص ولا تعلقه بالمفعول العام أو الخاص كما تقدم (كناية عن نفسه) أى عن نفس ذلك الفعل حال كونه (متعلقا بفعل مخصوص دل عليه) أى على ذلك المفعول (قرينة) وصح أن يجعل الفعل المنزل منزلة اللازم كناية عن نفسه متعد بالاختلاف اعتبارا بفصح أن يجعل باعتبار أحدهما ملازما وبالاعتبار الآخر لازما كما يتحقق ذلك فى معنى الكناية (أولا) أى إما أن يجعل كناية أولا يجعل كناية القسم (الثانى) وهو الفعل المعدل لازما الذى لم يجعل كناية (قوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) اذ ليس الغرض الذين يعلمون شيئا مخصوصا والذين لا يعلمون ذلك الشئ بل المراد الذين وجدت لهم حقيقة العلم والذين لم توجد لهم إيمان إلى أن من لا يفهم حقيقة الدين وعدمه لا عقل له ولا علم أصلا كالحجرات أو كالمهائم بتأويل انما يتذكر أولو الألباب ثم (السكاكى) ذكر كلاما فى بحث افادة اللازم الاستغراق ثم أحال عليه مفاد الفعل المجمعول لازما فوجب أن يساق أولا كلاما فى اللازم ثم حالته ليتبين بذلك المراد ويكون شربا لكلام المصنف وذلك أنه قال اذا كان المقام الذى أورد فيه المحلى بالخطا بيانى يكتب فيه جمل قول القضا بالخطا بيانى وهى الجارية فى المحاورات المفيدة للظن الاستدلالية بأن يكون لا يكتفى فيه الا باليقين والكلام الخطا بيانى كقوله صلى الله عليه وسلم المؤمن غير كريم أى مع غيرة من عدم صرفه العقل الى حل أمور الدنيا شغلا بأمور الآخرة فليبين وينقاد لما يرام منه لكره طبع وحسن خلق والقضاء لأمور الدنيا للجهل والغباء والمنافق خب أى خادع ما كثر نخب سر يرتد وصرف العقل الى ادراك التعيوب الناس توصى بالافساد فيهم حل المعرفة على الاستغراق المدح والذم والتعريف والاذنار والبشارة ونحوها يعنى ان الخطاب اذا لم يرم فيه مبيدا حمله على جميع أفراده على البديل بخلاف الاستدلالى فانه لا ينفى من برهان فان كان المقام خطا بيانى أفاد ذلك أى تنزيه منزلة

الماهية الكلية أى هل يستوى الذين وجدت منهم حقيقة العلم والذين لم توجد عندهم بعد أن كان المراد علم شئ بخصوص مبالغته فى الذم اشارة الى أن الجهال الذين لا علم عندهم بالدين كانوا هم لاعلم عندهم أصلا وأن حقيقة العلم فقدت منهم وصاروا كالهمائم والحاصل أن الغرض نفي المساواة بين من هو من أهل العلم وبين من ليس من أهل العلم لا بين من هو من أهل علم مخصوص وبين من هو ليس من أهل العلم الخصوص فلذلك نزل الفعل منزلة اللازم ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينة (قوله ذكر فى بحث افادة اللازم الخ) الغرض من سوقه مع أن المتعلق بالمقام انما هو ما بعده وهو قوله ثم ذكر فى بحث حذف المفعول الخ تصحيح الجواب عليه بقوله فيما بعده بالطريق المذكور



كثير المخادعة وأما بكسرهما  
فالمخادعة لكن الرواية  
بفتح وحينئذ المعنى أنه  
مخادع ما كرت بغير رتبة  
وصرفه العقل إلى ادراك  
عيوب الناس توصلا  
للافساد فيهم والائم ضد  
الكريم فالنبي عليه الصلاة  
والسلام إنما قال ذلك لحسن  
ظنه بالمؤمن وسوء ظنه  
بالمنافق لا لدليل قطعي قائم  
عنده على ذلك فكل من  
القضيتين ظنية إذ قد يوجد  
في بعض المؤمنين من هو  
شديد في المكرو والمخادع  
وحينئذ فالمقام خطابي  
لا استدلالي (قوله جل  
المعرف) أي جل السامع  
المعرف بالآلام الموردة في ذلك  
المقام الخطابي وقوله جل  
جواب إذا (قوله مفردا)  
أي كافي الحدوث فإن المراد

كل مؤمن غزأى متغافل عن  
 جماعة من المؤمنين أحق به  
 متعلقة به لوضافة  
 أى قصدا السامع أى التفت  
 قرر شيخنا العدوى وذكر  
 أن المتكلم ساعز فى الاسم بلا  
 تحكم فيتكل السامع فى فهم  
 العموم فيه تحكم قال  
 فى تحقيق الحقيقة ومعرفة

كل مؤمن غزأى متعافى عن الجملة (قوله أو جمعاً) كقول المؤمنين أحق بالاحسان أى كل جماعة من المؤمنين أحق به (قوله على الاستغراق) أى استغراق الأحاد في المفرد والجوع في الجمع (قوله بعلة إيهام) الباء للاسببية متعلقة بجملة وإضافة علة لما بعده بياناً لـ أى بسبب علة هي إيهام السامع أى الإيقاع في وهمه وفي ذهنه وقوله أن قصد أى قصد السامع أى التفتاته إلى فرد دون آخر ترجيح لاحد الأمرين المتساويين على الآخر من غير مرجح وهو باطل كذا قرر شيخنا العدوى وذكر بعض الحواشي أن المراد إيهام المتكلم السامع أن قصده والتفتاته إلى فرد الخ وهو ظاهر أيضاً وحاصله أن المتكلم لما عرّف الاسم بلام الحقيقة ولم ينصب قرينة ظاهرة على إرادته معين من الأفراد فقد أتى بما يؤهم أن قصده إلى فرد دون آخر تحكم فيشكل السامع في فهم إرادته العموم على كون خلافه محتمل في فهمه على العموم قضاء على ما أفاده ظاهر ما أتى به وهو أن عدم العموم فيه تحكم قال سم وانما أقدم لفظ الإيهام إسماء الجواز وجود مرجح للعمل على بعض الأفراد في الواقع وإن تساوى الكل في تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه

ثم اذا كان المقام خطابيا لاستدلالا أفاد العموم في أفراد الفعل بعملة إيهام ان القصد الى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة

(قوله ترجيح لاحد المتساويين الخ) أى فدل على العموم والحل عليه الترجيح المذكور وهو ظني أى يفيد ظن العموم فقط لا احتمال وجود قرينة خفية تقتضي الحل على البعض وإنه لا يغير بالإيهام كقوله سابقا ولم يقل من غير مرجح لأن التساوي انما يتحقق عند عدمه فاستغنى عنه بقوله المتساويين (قوله أنه قد يكون الخ) الضمير للحال والشأن وقوله القصد أى الالتفات والمنزلة من المتكلم الى نفس الفعل وقوله بتزويل أى بسبب تزويل المتكلم الفعل المتعدي منزلة اللازم (قوله ذهنا) حال من فاعل تزويل وان كان متروكا أى حال كون المتكلم ذا عناية الى أن المراد من الفعل نفس الحقيقة وقوله إيهام ماعلة لذهاب أى وانما ذهب المتكلم لذلك لاجل أن يوقع في وهم السامع أن قصد المبالغة أى التعميم وهذه المبالغة المذكورة تحصل بالطريق المذكور وهو قوله أن القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهم من ترجيح لاحد الأمرين المتساويين من غير مرجح وذلك لأنه حيث كان المقام خطابيا وكانت الحقيقة التي أرادها المتكلم فوجد في جميع أفرادها فالتفات السامع فيه الى فرد (١٣٥) دون آخر تحكم فلا بد من الحل على العموم لاجل أن

ينبغي ذلك (قوله جعل المصنف قوله) أى قول السكاكي (قوله اشارة الى قوله) أى قول السكاكي (قوله واليه) أى الى الجعل المذكور المفهوم من قوله جعل المصنف قوله أو الى الطريق المذكور

ترجح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتزويل المتعدي منزلة اللازم ذهنا في نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء يوجد هذه الحقيقة إيهاما بالمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق لجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا لاستدلالا لاجل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشارة بقوله (ثم) أى بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتزويله منزلة اللازم من غير اعتبار كتابية (اذا كان المقام خطابيا) يكتب في فيه مجرد الظن (لا استدلالا) يطلب فيه اليقين البرهاني (أفاد) المقام أو الفعل (ذلك) أى كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا (مع التعميم) في أفراد الفعل

(قوله ثم اذا كان المقام خطابيا الخ) أى ثم اذا كان المقام الذى أورده فيه الفعل المنزل منزلة اللازم الذى لم يجعل كتابية عن نفسه متعدد بالخصوص خطابيا وثم هنا للترانخي في الرتبة لان اثبات العموم أعظم من اثبات أصل الفعل (قوله يكتب في فيه مجرد الظن) هذا تفسير للمقام الخطابي لاصفة

المجادى في كل فرد لانه يصلح الكلام حينئذ لإيهام تلك المبالغة وهي افادة التعميم بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق وذلك لان الفعل لما تضمن الدلالة على الحقيقة المعروفة باللام صح فيها اعتبار العموم بالشيء بحسب الظاهر من إيهام أن الحل على فرد دون آخر تحكم وكون مفاد الفعل هو الحقيقة المعروفة لا نفيه كونه فعل لا يقبل ال لأن تضمينه بقبولها فصيح اعتبارها فيه فعل وهذا يكون قول السكاكي في دلالة الفعل المجعول لازما بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا لاستدلالا لاجل المعرف على الاستغراق كما فهم من كلام المصنف الى ذلك اشارة بقوله (ثم) هذا القسم وهو الذى كان الغرض منه ثبوت أصل الفعل بتزويله منزلة اللازم من غير قصد الى كونه كتابية عن نفسه متعدد (اذا كان المقام) الذى أورده فيه (خطابيا) وهو الذى يكتب في فيه مجرد الظن كانه قد استدل (لا استدلالا) وهو الذى يطلب فيه اليقين البرهاني كما مر (أفاد) أى اذا كان المقام خطابيا أفاد الفعل فيه أو أفاد المقام في الفعل (ذلك) أى ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا عند كونه غرضا كانه قد تم (مع التعميم) أى مع افادته ولا مفعول دفعه للعموم لان حله على أحد الافعال ونفيه عن غيره عين التحكم بغير دليل فيحمل على الجميع ثم

كاشفة له كما هو ظاهره وحينئذ فالاولى الاثبات أى وقوله يكتب في فيه مجرد الظن أى يكتب في فيه بالكلام الاقنابى الذى يورث الظن وذلك كالقضايا المقبولة ولا يحتاج فيه الى دليل قطعي (قوله لا استدلالا) أى لانه اذا كان استدلالا لم يفد ذلك مع التعميم لان التعميم ظني فلا يعتبر فيما يطلب فيه اليقين (قوله يطلب فيه اليقين البرهاني) أى اليقين الحاصل بالبرهان وهذا تفسير للمقام الاستدلالى لانه صفة كاشفة فكان الاولى الاثبات أى التفسيرية (قوله أفاد المقام أو الفعل ذلك أى كون الغرض ثبوته الخ) فيه بحث من وجهين الاول ان المقام الخطابي لا يفيد الغرض المذكور وهو ثبوت الفعل لفاعله أو نفيه عنه مطلقا وانما يفيد التعميم والفعل بالعكس أى يفيد ثبوت الفعل لفاعله مطلقا ولا يفيد التعميم وحينئذ فلا يصح ان يستعمل احدهما بافادة الجميع بل المقام والفعل متعاونان في افادة الجميع • الثانى ان الظاهر ان المقاد نفس اثبوت لا كون الغرض الخ فكان الاولى للاشواخ ان يقول افاد الفعل بعونة المقام الخطابي ذلك أى ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا مع التعميم ويمكن الجواب عن الاول بأن أوجعنى الواو وعن الثانى بأن ما ذكره من كون الغرض كذا من مستبعدات التركيب التى يفيدها وان لم يستعمل فيها

فيما تحكمهم ثم جعل قولهم في المبالغة فلان يعطى وينع ويقطع محتما لذلك ولتعميم المفعول كاسياني وعنده الشيخ عبد القاهر مما يفيد اصل المعنى على الاطلاق من غير اشعار بشئ من ذلك

(قوله دفعا لتحكمهم) وذلك لان جملة على خصوص فرد دون آخر مع وجود الحقيقة في كل يلزم منه التحكم المذكور (قوله وتحققه) أى بيان كون الفعل يفيد العموم على الوجه الحق والمعرف في الاثبات به هذا البيان انما كان في افادة الفعل العموم في المصدر غرض ودقة من جهة أنه اذا قصد نفس الفعل كان بمنزلة (١٣٩) ان يعرف مصدره بالام الحقيقة كما أشار اليه بقوله بفعل الاعطاء والحقيقة

(دفعا لتحكمهم) اللازم من جملة على فرد دون آخر وتحققه أن معنى يعطى حينئذ بفعل الاعطاء فالاعطاء المعروف بالام الحقيقة يحتمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها لمبالغة لا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر \* لا يقال افادة التعميم في أفراء الفعل تنافي كون الغرض الثبوت أو النفي مطاأى من غير اعتبار عموم ولا خصوص لا نأقول لان سلم ذلك

التعميم في أفراد ذلك الفعل وانما فلان بافادة الفعل العموم مع ذلك (دفعا لتحكمهم) وذلك لان جملة على خصوص فرد دون آخر مع وجود الحقيقة في الكل يلزم منه التحكم المذكور في قصد التحكم كالمبالغة لا يلزم ذلك العموم انك لا على أن السامع يفهم حيث لم تنصب له قرينة على معين وقد اشتمل الفعل على الحقيقة الموجودة في الكل فالعموم من لزوم التحكم المحذور في غيره لكن هذا العموم ظني كما تقدم في المعرفة باللام وتحقق ذلك في الفعل على ما مر أن معنى قول القائل حينئذ فلان يعطى أن فلان لا يوجد هذه الحقيقة أعنى حقيقة الاعطاء والاعطاء المعروف بالام الحقيقة وقد تقدم أنه لا استقامة في قوله معنى اللام واعتبارها فيه في ضمن الفعل كالمعرف باللام صراحة فيحمل في ضمن الفعل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها لقصد المبالغة وتوصل اليها بواسطة إيهام أن قصد غيره يلزم فيه ترجيح أحد المتساويين على الآخر ويردها أن يقال قد تقدم أن هذا الفعل انما قصد فيه مجرد الثبوت من غير اعتبار عموم أو خصوص وإذا لم يعتبر فيه العموم فكيف يفيد عدمه نعم لو قيل فيما تقدم ان القصد الى مطابق الثبوت من غير تقييد بقصد عموم أو خصوص أمكن ان يقال مطاأى الثبوت لمقصود قد يقصد منه عموم وأما حيث قيل من غير اعتبار عموم فكيف يفيد الفعل ما نفي اعتبار فيه وقد أجيب بأنه لا يلزم من نفي اعتبار الشئ نفي وجوده لان عدم اعتبار الشئ ليس هو باعتبار عدمه فيصح ان لا يعتبر الشئ بوجوده مع ذلك بلا قصد كما تقدم من ان قصد التخصيص يصح معه وجود التفرقة في قوله نازي يعطى ولو لم يقصد لان موجب من تكرار الاستناد موجود ولكن هذا الجواب لا يخلو من ضعف مادام محمولا على ظاهره لان ما يستفاد من التركيب بلا قصد ليس من البلاغة في شئ والغرض هنا ما يكون من باب الاعتبار المناسب والاعتبار المناسب هو ما قصد ولاجل هذا يقال ان ما يستفاد من التركيب الصادر من غير البلاغ لا يلتفت اليه في مدح الكلام بل لعدم صحة قصده اياه وليس من الاعتبار المناسب في شئ ويمكن أن يحتمل على معنى أن العموم ليس مقصودا أولا بل المتصودا أولا مطلق الثبوت الذي ليس فيه جعل يعنى السكاكى قولهم فلان يعطى وينع ويقطع محتما لذلك ولا فائدة تعميم الفعل كاسياني يعنى بتعميم المفعول العموم الشمولي في المقام على وتعميم الفعل العموم البدلي في الافعال وانما لم يقل فيه عموم المفعول لان الفرض أن الفعل جاء قاصرا فلا مفعول له وقد نازعه الخطيبي الشارح في النقل عن السكاكى بما يعرفه من وقف على كلامه فلا حاجة للاطالة في ذكره وقول المصنف وان لم يكن خطا بيا فلا

توجد في جميع الأفراد فالحمل على بعضها تحكم حتى ذهب علماء الأصول من الحنفية الى ان المصدر المدلول عليه بالفعل لا يحتمل العموم حتى لو فاء التحكم لا يصدق لانهم لا يعتبرون كون القصد الى نفس الفعل ولا كون المقام خطا بيا احتاج الى تحقيقه (قوله حينئذ أى حين اذ كان القصد ثبوت الفعل الى فاعله (قوله بفعل الاعطاء) أى الذى هو مصدر يعطى اى يوجد هذه الحقيقة وانما كان معناه ما ذكر ان الفرق بين المعرفة والتكررة بعد اشتراكهما في ان معناه ما معانوم للخطاب والتحكم ان الحضور في الذهن والقصد الى الحاضر فيه معتبر في المعرفة دون التكررة واذا كان القصد الى نفس الفعل يكون انصد مد معرفة واللام فيه لام الحقيقة واعلم ان كون الفعل مفاده الحقيقة المعرفة لا يمنع منه كونه

فعلا لا قبل أن لان مضمنا بملها فاذ احص اعتبارها فيه ثم ان المراد بالفعل في قول الشارح بفعل الاعطاء المعنى المصدرى وبالاعطاء المعنى الحاصل بالمصدر وحينئذ فلا يقال ان الاعطاء فعل فكيف يتعلق الفعل بالفعل (قوله على استغراق الخ) أى بأن يراد الحقيقة في ضمن جميع الأفراد (قوله مبالغة) أى لقصد المبالغة (قوله للآخر) أى وارتكبت المبالغة لئلا فهو على ثلاثة (قوله الثبوت) أى ثبوت الفعل وقوله من غير اعتبار عموم ولا خصوص أى في الفعل (قوله لان سلم ذلك) أى ما ذكر من المرافاة

والاول كقول المحترى يمدح المعتز بالله

(قوله فان عدم كون الشيء معتبرا في الغرض) أى كالعوم في الفعل فان عدمه غير معتبر في الغرض وقوله لا يستلزم الخ أى لان عدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدمه فيصحن أن لا يعتبر الشيء ويوجد مع ذلك بلا قصد كما تقدم أن قصد التخصيص يصح معه وجود التقوى في قولنا زيد يعطى ولولم يقصد لان موجبها وهو تكرار الاسناد موجود وكذلك الفعل اذا كان الغرض اثباته لفاعله كان عوم أفراده غير معتبر وان كان ذلك العوم مفادا من الفعل بواسطة المقام الخطابي حذرا من التحكم واعترض العلامة السيد هذا الجواب بأن التعميم اذا لم يكن مقصودا من العبارة فلا يعتد به ولا يعد من خواص التركيب في عرف أهل هذا الفن لان ما يستفاد من التركيب بلا قصد ليس من البلاغة في شيء اذا البلاغة لا يعولون في الافادة الاعلى ما يقصدهونه ومن ثم قيل ان ما يستفاد من التركيب المصادر من غير البليغ لا يلتفت اليه في مدح الكلام بل لعدم صحة قصده اياه فالاولى في الجواب أن يقال ان الغرض من نفس الفعل الثبوت أو النفي مطلقا وأما التعميم في أفراد الفعل فانه مستفاد من الفعل بعونه المقام الخطابي وحاشا هذا فلا تنافي اه وحاصله كما قال السيد الصفي انه يقصد أولا الفعل مطلقا يجعل بعونه المقام وسيلة الى جميع أفراد (١٢٧) على سبيل الكناية فالمطلق ليس مقصودا لذاته بل

فإن عدم كون الشيء معتبرا في الغرض لا يستلزم عدم كونه مضافا من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود  
ولبعضهم في هذا المقام تحيزات فاسدة لا طائل تحته فإلّا نعرض لها (والاول) وهو أن يجعل الفعل  
مطلقا كناية عنه مطلقا بفعل مخصوص (كقوله البحرى في المعتز بالله)

عوم. انوصل به الى العموم بواسطة دفع التحكم فيكون الفعل المطلق عن العيوم كناية عنه عاما بواسطة المقام لانه كما يحل أن يجعل كناية عن نفسه متعلقا بفعل محمول خاص كما أتى يصح أن يجعل كناية عن عوم في نفسه من غير تقديره ففعل في هذا يصح الجواب فليتامل وعليه يكون معنى قولنا فلان يعطى يوجد جميع أن تخص الاعطاء ويلزم المحصر انه فيه بحيث لا توجد له غيره وهو واضح وأما ما قيل من ان المعنى يخص فيه جميع الاعطاء وتخصر فيه بحيث لا يوجد الا الاعطاء كالأب وجدته غيره وان ذلك هو مراد السكاكي بقوله بالاطر يق المذكور لانه اشارة الى ما قرر في المحصر فتجيب فاسد لان قولنا فلان يعطى لا يدل على أنه لا يفعل الا الاعطاء قطعا ولول ذلك وزعم على أن الاعطاء آت له دون غيره فليتامل (و) القسم (الاول) وهو الفاعل المجعول مطلقا كناية عن نفسه متعلقا بفعل مخصوص بعد تنزيله منزلة الالزام هو (كقول البحرى) من شعراء الدولة العباسية (فى مدح المعتمد بالله)

ينمى ذلك قال الخطيبى الإشارة فى قول المصنف ذلك غير ماذكره مما لا يخفى ضعفه وأما القسم الاول وهو أن يكون الفعل المطلق الذى جعل لازما كناية عنه متعلقا بفعل شخص من دل عليه قرينة فبذلك قول المعتزى عدس المعترضة

أولاً مطابق الثبوت الذي لا عوم فيه ثم يقصد التعجب ثانياً وإن كان التعجب هو المنسوب بالذات وعلى هذا فمقتضى قولنا فلان يعطى بوجه جميع أشخاص الاعطاء آت ويلزم انحصارها فيه بحيث لا توجد لغيره ولا يقال هذا أيضاً في ما سبق في هذا القسم من أنه لم يعتبر فيه الكناية لاننا نقول ذلك في الكناية في المشعول وهذا كناية في أفراد الفعل فنقول المصنف سابقاً ولا يجعل كناية عن نفسه ممتلئاً بفعل مخصوص لا ينافي كونه كناية عن نفسه عاماً (قوله كقول البحرى) يضم البناء الموحدة وسكون الحاء المهملة (١) وفتح التاء المثناة كما وجدت يحفظ بعض الفضلاء وهو أبو عباد الشاعر المشهور من شعراء الدولة العباسية نسبة الى بحر يضم الموحدة وسكون الحاء وفتح التاء أبو ج من طى (قوله في المعتز بآله) أى فى مدحه وهو ما اسم فاعل يقال اعتز فلان اذا عد نفسه عزيرة أو اسم مشعول أى المعز باعزاز الله وهذا أحسن لانه لا يلزم من عد الشخص نفسه عزيرة أن يكون عزير فى نفس الامر والمعتز بالله أحد الخلفاء العباسية الذين كانوا مسعدين وهو ان المتوكل على الله

(١) قوله وفتح التاء هكذا في الاصل والصواب ضم التاء في المنسوب والمنسوب اليه كما في كتب اللغة كتبه مصححه

وبعض المستعين بالله  
 أي أن يكون ذور رؤية وذو سمع يقول بحسن الممدوح وآثاره لم يخف على من لم يبصر لكثرة آثارها وبكفي في معرفة أنها سبب  
 لاستحقاقه الامامة دون غيره أن يقع عليها بصير وبصيرها سمع لظهور ذلك لها على ذلك لكل أحد حساده وأعداءه يتنون أن لا يكون في الدنيا  
 من له عين يبصر بها أوذن يسمع بها كي يفتني استحقاقه للامامة فيجدوا

(قوله تعريضا بالمستعين بالله) هو أخو الممدوح كان منازعا للعتز في الامامة فزال الشاعر بالحساد والاعداء المستعين بالله ومن  
 ضاهاه وقوله تعريضا حال من البصري أي حال كونه (١٣٨) معرضا بالمستعين بالله (قوله شجوا) أي حزن حساده وقوله وغبط

عداء مرادف لما قبله  
 (قوله أن يرى الخ) خبر  
 عن شجوا حساده وأنت  
 خبر بأن رؤية المبصر  
 وسماع الواحي ليس نفس  
 الشجوا والغبط حتى يخبر  
 بهما عنه لكن لما كانا  
 سببا في الحزن والغبط  
 بهما ما خبرا عنه فهو  
 من اقامة السبب مقام  
 المسبب فكأنهما كانا  
 في السببية خرجا عن اوصارا  
 عن المسبب (قوله واعي)  
 هو الحافظ لما سمع (قوله  
 أي أن يكون الخ) تفسير  
 للجملة بتقدير مضاف أي  
 أن يوجد في الدنيا رؤية  
 ذي رؤية وسمع ذي سمع  
 وليس تفسير الفاعل فقط  
 بزايل قوله ذو ولو قال أن  
 تكون رؤية مبصر  
 ويكون سمع واع لكان  
 أوضح ليكون تفسير للفعل  
 فقط الذي الكلام فيه  
 تأمل (قوله فيدرك) أي  
 لهما اذا وجدنا تعلقا

تعريضا بالمستعين بالله (شجوا حساده وغبط عداء \* أن يرى مبصر وسمع واعي  
 أي أن يكون ذور رؤية وذو سمع فيدرك) بالبصر (محاسنه) بالسمع (أخباره) الظاهرة الدالة على  
 استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا نصب  
 تعريضا بالمستعين بالله (شجوا) أي حزن (حساده) يعني المستعين ومن ضاهاه (وغبط عداء \*  
 أن يرى مبصر وسمع واعي) فأسند الرؤية الى لفظ المبصر والسمع الى لفظ الواحي أي الحافظ لما يسمع  
 ايذنا بلزوم كل منهما الجريان العرف بان قول القائل رؤية المبصر وسماع السامع انما يستعملان  
 عند قصد اللزوم وعدم تعلق الغرض بالفعل ولذلك فسره المصنف بما يقتضى اللزوم فقال  
 (أي) شجوا حساده وغبط عداء هو (أن يكون) أي أن يوجد في الدنيا (ذو رؤية وذو سمع) أي أن توجد  
 رؤية راء ويوجد سمع سامع وأطلق على الرؤية والشجوا والسمع والغبط والمراد انهما موجودان  
 للشجوا والغبط ثم بين وجبا لهما على الرؤية والشجوا والسمع والغبط وان ذلك مما يلزم وجودهما من كونهما  
 اذا وجدنا تعلقا بحسن الممدوح بادعاء الملازمة بين مطلق وجودهما وتعلقهما بآثاره المحاسن فعبّر  
 بهما ملازمين ليقترن ذلك الى لازمهما وهو كونهما متعلقين بتعلقه بخصوص فيكونان كناية  
 عن أنفسهما باعتبار اللزوم والتعدي وقد تقدم أن ذلك صحيح وأنه ليس فيه استلزام الشيء لنفسه  
 فقال لانـ ما اذا وجدنا في الدنيا تعلقا بحسنة (فيدرك) المبصر بالبصر (محاسنه) يدرك السامع  
 بالسمع (أخباره) وما ثره (الظاهرة الدالة) عند كل أحد (على استحقاقه الامامة دون غيره) من  
 المنازعين (فلا يجدوا) هو معطوف على فيدرك لانه منصوب بعطفه على أن يوجد انما عطف عليه  
 لان ادراك المحاسن يترتب عليه ان أعداء وحساد الذين يتنون الامامة لا يجدون

شجوا حساده وغبط عداء \* أن يرى مبصر وسمع واعي  
 أي ليس في الوجود ما يرى وسمع الا آثاره المحموده فاذا أبصر مبصر لا يرى الاحاسنه واذا سمع سامع  
 كذلك فغبط عداء ان يقع ابصارا وسمع فانه كيف وقع لا يقع الاعلى محاسنه بخلاف ما لو قال أن يرى  
 مبصر محاسنه فانه ليس فيه حينئذ ما يقتضي أنه ليس في الوجود ما يبصر غير محاسنه فان قلت المصنف  
 قد جعل هذا قسمين جعل المتعدي لازما فكيف يقول بعد ذلك انه كناية عن مفعول وان التعدي  
 ان يرى آثاره فتأمل انما هما بين الكلامين بأن يجعله قاصرا وهو كناية عن رؤية خاصة وسمع خاص  
 وخصوصيته باعتبار أنه نوع خاص من الابصار باعتبار مفعوله الخاص فهو قاصر مكفي به عن متعد لا يصلح  
 بحسنة فيدرك الخ وهذا بيان للمفعول المتخصص الذي يتعلق به الفعل وحاصله انه

عطف  
 جعل السبب في شجوا الحساد وغبطهم وجود رؤية راء وسمع سامع في الدنيا بين المصنف وجه ليجاب الرؤية للشجوا والسمع للغبط بأنه  
 يلزم من وجودهما تعلقهما بحسن الممدوح بادعاء الملازمة بين مطلق وجودهما وتعلقهما بآثاره المحاسن فعبّر بالفتلين لازمين ليقترن  
 من ذلك الى لازمهما وهو كونهما متعلقين بمفعول مخصوص فيكونان كناية عن أنفسهما باعتبار اللزوم والتعدي وليس فيه  
 استلزام الشيء لنفسه وهو واضح (قوله على استحقاقه الامامة) أي عند

بذلك سبيلا الى منازعته اياها جعل كاتري مطلق الرؤية كناية عن رؤية محاسنه وآثاره ومطلق السماع كناية عن سماع اخباره  
وكقول عمرو بن معد يكرب فلوان قوي انطقني رماحهم \* نطقوا ولكن الرماح اجرت  
لان غرضه ان يثبت انه كان من الرماح اجرار وحسن اللسان عن النطق بحدهم والافتخار بهم حتى يلزم منه بطريق الكناية مطلوبه  
وهو انها اجرت وكقول طفيل الغنوي ليني جعفر بن كلاب جزى الله عنا حفر احين ازلت \* بناه لاني الواطئين فزلت  
أبو أن يعلونا ولو أن أمانا \* تلاقى الذي لا قومه من الملمات هم خلطونا بالنفوس وألجوا \* انى حجرات أدفات وأظلت  
فان الاصل للملته اودنا وتناوأظلتنا الا انه حذف المفعول من هذه المواضع ليدل على مطلوبه بطريق الكناية فان قلت لاشك ان قوله  
ألجوا أصله ألجونا بلاى معنى حذف المفعول منه قلت الظاهر ان حذفه مجرد الاختصار لان حذفه حكم ما عطف عليه وهو قوله خلطونا

كل أحد من غير المنازعين (قوله عطف على يدرك) (١٣٠) الى المعطوف على يكون وانما عطفه

عليه لان ادراك المحاسن  
يترتب عليه أن أعداءه  
وحساده الذين يتنون  
الامامة العظمى لا يجدون  
سبيلا الى منازعته فيها  
لان نزاعهم اياه فيها فرغ  
عن وجود مساعد لهم  
ولما مساعد لهم لا يطابق  
الرائين والسامعين على أنه  
اللاحق به الا انه ذو المحاسن  
والاخبار الظاهرة دون  
غيره (قوله الامامة)  
مفعول ثان للنزاععة  
منصوب بنزع الخافض  
أى فى الامامة وسبيلا  
مفعول لاجدوا (قوله أى  
من يصدر الخ) أى أن يوجد  
من يصدر الخ ولو حذف  
الشارح لفظة من وقال أى  
صدور سماع ورؤية كان  
أحسن لانه تفسير للازم  
المذكور على قياس فلان

عطف على يدرك أى فلا يجد أعداؤه وحساده الذين يتنون الامامة (الى منازعته) الامامة (سبيلا)  
فالخامس ان انه تزل بى ويسمع منزلة اللازم أى من يصدر عنه السماع والرؤية من غير تعلق بفعول  
مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بفعول مخصوص هو محاسنه وأخباره  
بأدعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكنايتين مطلق السماع وسماع أخباره للدلالة  
على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار

(الى منازعته) تلك الامامة (سبيلا) لان نزاعهم اياه فيها فرغ وجود مساعد ولا مساعد لا يطابق الرائيين  
والسامعين على انه اللاحق بها فقد تبين بهذا أن المجتزئ تزل بى ويسمع منزلة اللازم بمعنى ان الرائي  
والسامع تصدر عنهم الرؤية والسماع من غير تعلق بفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية  
والسماع المتعلقين بفعول مخصوص هما محاسنه وأخباره وذلك بأدعاء اللازم بين مطلق الرؤية والسماع  
وبين الرؤية والسماع المتعلقين بالمحاسن والاخبار اشارة الى أن آثاره وأخباره ومحاسنه بلغت من الشهرة  
والانتشار بحيث لا تخفى عن أحد فى كل وقت مادام الرائي ورائيا والسامع سامعا بل ادعى اللزوم بين  
مطلق الرؤية والسماع وكون الرائي والسامع لا يرى الا تلك المحاسن ولا يسمع الا تلك الاخبار لا يلو  
رؤية غير محاسنه أو سمعت غير أخبارها ثم تاتى ادعاء المشاركة فى الاستحقاق فلا يكون وجود  
الرؤية والسماع شحوا حساده فالحق صدقنا بحصول فى الانفرادية وعلى هذا البرهان يقال يلزم من  
استلزام مطلق الفعلين لهما متعينين محصرهما فى محاسنه وأخباره لان قوة الكلام تدل على قصد  
الحصر بالأدعاء لان ذلك أنسب بجملة منفردا ففعول الكلام يدل على أن التصديق جعل الفعلين لازمين  
يستلزمان أنفسهما متعينين مع حصرهما فيما تعدى به وذلك نهاية المبالغة فساق الكلام على طريق  
الكناية وهو انه عبر بالملزوم وهو الرؤية والسماع اللازمين عن اللازم الذى هو الرؤية والسماع  
اللفعول واحد نعم لا أن تقول المتعدى للمفعول واحد كيف يكى عنه بالقاسم والقاسم ليس لازما  
للمتعدى الا واحد بل ولا يجتمع معه

(١٧ - شروح التلخيص ثانيا) يعطى فان معناه يوجد الاعطاء (قوله ثم جعلهما) أى الشاعر وقوله بفعول  
مخصوص أى لانه هو الذى يعطى العدو ولا مطلق وجود رؤية وسماع (قوله بادعاء) متعلق بقوله كنايتين أى جعلهما كنايتين  
بواسطة ادعاء الملازمة المذكورة وانما احتج الادعاء المذكور لاجل صحة الكناية والافتقار لدليل لازما لا لطلاق والدليل على هذه  
الكناية جعلها خبرا عن الشح والغيظ (قوله للدلالة الخ) على جعلها كنايتين أى جعلهما كنايتين ولم يصرح بالمفعول المخصوص  
من أول الامر أو يلاحظ تقديره للدلالة الخ وهذا جواب عما يقال لاحاجة الى اعتبار الاطلاق أو لانه جعله كناية عن نفسه مقيدا  
بفعول مخصوص وعلى هذا الان لا عيب ولم يجعل من أول الامر متعلقا بفعول مخصوص وحاصل الجواب أنه لو جعل كذلك لفاتت  
المبالغة فى المدح لانها لا تحصل الا بحمل الرؤية على الاطلاق ثم يجعل كناية عن تعلقه بفعول مخصوص اذا المعنى حينئذ أنه متى وجد  
فرد من أفراد الرؤية والسماع حسدات رؤية محاسنه وسماع أخباره وهذا يدل على أن أخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حالة شى  
امتاع الخفاء كما قال الشاعر



\* الشرب الثاني أن يكون الغرض افادة تعلقه بفعول فيجب تقديره بحسب القرائن

(قوله الى حيث تمتنع خفاؤها) أي الى حالة هي امتناع الخفاء أي انها صارت لا تخفى على أحد في كل وقت مادام الرائي راياها والسماع سامعا (قوله بل لا يبصر الرائي) أي من المحاسن الا تلك التي لا يراها بحسبه ولا يسمع الواعي أي لاخبار أحد الا تلك الاخبار أي اخبار ما ثمة لا تدل رؤيته غير محاسنه أو سمعت غير أخبار ما ثمة لتأتي ادعاء المشار كة في استحقاق الامامة فلا يكون وجود الرؤية والسماع نحو حساده فالقصد انما يحصل بالانفراد فيه فان قلت ان لا يلزم من كون رؤية آثاره وسماع أخباره لازمين لطلق الرؤية والسماع أن لا يكون غير آثاره وأخباره كذلك اذ ليس هنا ما يدل على الحصر فرؤية آثاره لا تنافي رؤية آثاره وكذلك سماع أخباره لا ينافي سماع أخبار غير فيجوز حصول الامر من معا أحجب بأن قوة الكلام تدل على قصد الحصر بالادعاء لأن ذلك أنسب بالمقام الذي هو مقام المدح باستحقاقه الامامة دون غيره اذ لا شك أن هذا لا يتم الا اذا كان فيه من المزايا ما ليس في غيره ولأن أعداءه لا يفتخرون ولا يشهدون له باستحقاق الامامة دون غيره الا اذا كان (١٣٠) كذلك (قوله فذكر المزموم) يعني مطلق الرؤية والسماع وأراد الا لا يلزم يعني

الى حيث تمتنع خفاؤها فأبصرها كل راع وسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا تلك الآثار ولا يسمع الواعي الا تلك الاخبار فذكر المزموم وأراد الا لا يلزم على ما هو طور بقى الكناية في ترك المفعول والاعراض عنه أشبه عار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة الى حيث يكفي فيها بمجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المنفرد بالفضائل ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره (والا) أي وان لم يكن الغرض عند ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بفعول غير مذكور (وجب التقدير بحسب القرائن) الدالة على تعيين المفعول ان عا ما فاعم

رؤية آثاره ومحاسنه وسماع أخباره الدالة على استحقاقه الملك (قوله على ما هو طور بقى الكناية) أي عند المصنف من إطلاق المزموم وأراد الا لا يلزم كافي زيد طول بل التجاذف قد أطلق المزموم وهو طول التجاذف وأراد الا لا يلزم وهو طول القامة (قوله في ترك الخ) الظاهر أن هذا نفس قوله للدلالة الخ في المعنى وحينئذ فلا حاجة لاعادته الا أن يقال أعاده ليرتب عليه قوله ولا يخفى الخ فقرره شيخنا العدوي (قوله في ترك المفعول) أي في الملقط وقوله والاعراض عنه أي في النية والتقدير

المتعدين المختصين وذلك معني الكناية على ما يأتي ففي تركه المفعول والاعراض عنه إشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة الى حيث يكفي في ادراكها دون غيرها بمجرد أن يكون سمع سامع في الدنيا وأبصار مبصر فيها فعلم أنه المنفرد بالفضائل وقدر علم أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره معهم أولا (والا) أي وان لم يكن الغرض اثبات الفعل لفاعله أو نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بفعول مخصوص لان الفرض ان الفعل المنسوب لفاعله يتعدى لمفعول (وجب التقدير) حينئذ ذلك المفعول المقصود تعلق الفعل به ويكون تقديره (بحسب القرائن) الدالة على تعيين ذلك المفعول فان كان المدلول عليه عاما قدرت اللفظ الدال عليه عاما وان كان خاصا قدرت اللفظ خاصا وجمع (قوله والا) أي وان لم يكن قطع النظر عن المفعول بل قصد دلالة تركه لفظا فانه بتقدير بحسب القرائن (ينبيه) مما ذكرنا يعلم أنه لا بد في الفاعل والمفعول وغيره من متعلقات الفعل من زيادة فائدة فلا تقول قام قائم وضربت مضروباً أو هم ذلك فليؤول كقوله تعالى كأمرسنا الى فرعون رسولا وقوله تعالى وفعلت فعلت التي فعلت وقوله تعالى سأل سائل وليس منه هذا وقعت الواقعة فلا يتنافس المتنافسون

فالعطف مغاير ويصح أن يكون نفسه يراو أي به لا إشارة الى أن ترك المفعول ليس عن سهو بل تركه عن قصد لئلا يتناول الاول وأنسب بقوله الآتي ولا يخفى الخ (قوله الى حيث يكفي فيها) أي الى حالة هي أن يكفي في ادراكها بمجرد أن يكون في الدنيا ذو سمع (قوله حتى يعلم) أي في علم ذو السمع وذو البصر أن المدح هو المنفرد بالفضائل أي فيستحق الخلافة دون غيره (قوله مطلقا) أي من غير قصد الى تعلقه بفعول فليس الاطلاق هنا كالاطلاق السابق (قوله بل قصد تعلقه بفعول) أي مخصوص لان الفرض أن الفعل المنسوب لفاعله يتعدى الى مفعول وأتى بهذا الاضراب لأجل جهة ترتب قوله ووجب التقدير على قوله والا اذ هو بحسب الظاهر في لما ذكر من المعطوف عليه وهو قوله ان كان اثباته له أو نفيه عنه مطلقا وذلك على مقتضى ما فسر به الاطلاق سابقا يصدق بأن يمتنع تعلقه بفعول أو يعتبر في الفعل عموم أو خصوص وحينئذ فلا يصح الترتب والحاصل انه انما أتى بهذا الاضراب للإشارة الى أن الصور الداخلة تحت الإلصاح ارادت جميعها اذ من جملة ما إذا أريدت التبعث للفاعل على جهة العموم أو الخصوص وشو لا يصح رجوع ووجب التقدير اليه (قوله بحسب القرائن) جمع القرائن نظرا للامكان والمواد لا فقد يكون الدال قرينة واحدة (قوله ان عا ما فاعم) أي ان كان المدلول عليه بالقرينة عاما فاللفظ المتدرع عام وذلك نحو

وان

ثم حذف من اللفظ اما للبيان بعد الاجرام كما في فعل المشبهة اذا لم يكن في تعلقه مفعوله غرابية

وانه يدعى الى دار السلام أى كل واحد (قوله وان خاصا لخاص) أى وان كان المدلول عليه بالقرينة خاصا فاللفظ المقدر خاص نحو  
أهـذا الذي بعث الله رسولا لان الموصول يستدعى أن يكون في صلتها ما يرجع اليه وكقول السيدة عائشة ما رأيت منه ولا رأى منى  
(قوله ومحذوف من اللفظ لغرض) أى لان المحذوف بعد دلالة القرينة عليه يحتاج في باب البلاغة الى غرض موجب لحذفه (قوله  
ثم الحذف) أى حذف المفعول المدلول عليه بالقرينة وقوله اما للبيان الخ أى الاظهار بعد الاخفاء والحاصل أن حذف المفعول فيما  
وجب تقديره له شرطان الأول وجود القرينة الدالة على تعين ذلك (١٣١) المحذوف الثاني الغرض الموجب للحذف ولما ذكر

المصنف الشرط الأول

شرع في تفصيل الثاني

بقوله اما للبيان الخ (قوله

اما للبيان الخ) أى المفيد

لوقوع ذلك المبين في النفس

ورسوخه فيها بخلاف

البيان ابتداء لما مر من

أن الحاصل بعد الطلب

أعز من المساق بالآعب

(قوله كما في فعل الخ) أى

لحذف مفعول فعل المشبهة

أى الدال عليها (قوله

ونحوهما) كالحجة كما في لو

أحبكم لا أعطاكم أى لو

أحب أعطاكم لأعطاكم

(قوله اذا وقع) أى فعل

المشبهة شرطا للتقييد

بذلك نظر اللغالب والافتقار

يكون فعل المشبهة

المحذوف مفعوله لتلك

التمسكة غير شرط كما في

قولاك بعيشة الله تهتدون

اذ التقدير بعيشة الله

هـذا يتكتم تهتدون كذا

قيل وفيه أنه ليس هنا فعل

وان خاصا لخاص ولما وجب تقدير المفعول تعين أنه مراد ومحذوف من اللفظ لغرض فأشار الى  
تفصيل الغرض بقوله (ثم الحذف اما للبيان بعد الاجرام كما في فعل المشبهة) والارادة ونحوهما اذا وقع  
شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه لكنه انما يحذف (ما لم يكن تعلقه به) أى تعلق فعل المشبهة  
بالمفعول (غريبا

القرائن باعتبار الاما كن والافتقار يكون الدال قرينة واحدة ثم المفعول حيث أريد ولو حذف للقرينة  
لا بد له من سر موجب للحذف كما تقدم ان المحذوف بعد دلالة القرينة عليه يحتاج في باب البلاغة الى  
غرض موجب لحذفه فأشار الى تفصيل الغرض في ذلك فقال (ثم الحذف) للمفعول المدلول عليه  
بالقرينة (اما للبيان بعد الاجرام) حيث يتعلق الغرض به لما فيه من كون المبين بعد اجرامه يقع في  
النفس لان النفس تنظره حيث أشعر به ابعثا فاذا أتى به كان أوقع في النفس وذلك (كما في فعل  
المشبهة) والارادة ونحوهما كالحجة وأظهر ما يكون فيه ذلك اذا وقع ذلك الفـعل شرطا فيأتي جوابه  
مبيناً للمحذوف ودالاً عليه ولكن حذفه مع فعل المشبهة انما يرتكب (ما) أى مدة كونه (لم يكن  
تعلقه) أى تعلق فعل المشبهة وشبهه (به) أى بذلك المفعول (غريبا) فان كان تعلقه به غريبا لم

فان الالف واللام تفيد زيادة ولا نحو قال قائل منهم لان الفاعل مقيد بالصفة ولعل الجواب عما ورد من  
ذلك أنه بقدره صفة محذوفة التقدير رسولا عظيما وسأل سائل شفيـع أو يكون التذكير الواقع في مثله  
لمعنى من المعاني السابقة وفعلت فعلتك المعهودة التي عرف انك فعلت ورأيت بخط الى الدرجة انه في  
بعض التعاليق ما نصه : يقال جاء شئ ولا يقال جاء جاء وان كان الجاني أخص من شئ لان جاء مسند  
والمسند اليه الفاعل ومعرفة المسند اليه سابقة على معرفة المسند فتى عرف الجاني عرف المجي فلا يبق  
في الاستدافا فاذة والشئ قد يعرف ولا يعرف بحسبه وما ذكره الى اللاحق ولا يرد عليه نحو أنات ونحو  
\* هريرة ودعها وان لام لا تم \* فان التذكير في مثل ذلك المعنى خاص وكلامنا انما هو في جاء جاء من  
غير ارادة شئ خاص ثم اخذ في تفصيلها ص (ثم الحذف اما للبيان بعد الاجرام الخ) ش حذف المفعول  
مع تقديره لاحـد أمور منها أن يقصد البيان بعد الاجرام كما في فعل المشبهة ما لم يكن تعلقه به غريبا  
فانه لا يذ كر كذا كرنا نحو فلو شاء لهذا كم أجمعين أى فلو شاء هذا يتكتم لهذا كم فانه اذا سمع السامع فلو  
شاء تعلقت نفسه بعشـى أعـبهم عليه لا يدرى ما هو فلما ذكر الجواب استبان بعد اجرامه وأكثرا متبع ذلك  
بعد لولان مفعول المشبهة مـذكـور في جوابه او كذلك غيرهما من أدوات الشروط وقد يكون مع غيرها  
استدلالا بغير الجواب كقوله تعالى ولا يحيطون بشئ من علمه الا بما شاء وقد يذ كر اذا كان تعلقه به غرابية

والكلام في متعلقات الفعل الا أن يقال المراد بالفعل مطلق العامل على سبيل عموم الجار أو الفعل حقيقة أو كمال على طريق استعمال  
الكلمة في حقيقة أو مجازها تأمل (قوله يدل عليه) أى على ذلك المفعول وقوله ويبينه تفسيره قبله (قوله ما لم يكن الخ) كلام المصنف  
بوجه أن كون الحذف لبيان بعد الاجرام متبعا لذلك الوقت حتى لو كان غرابية في تعلقه لم يكن الحذف لذلك وليس عـرابـل المقيد  
بذلك الحذف ولذلك قال الشارح لكنه انما يحذف الخ (قوله لكنه انما يحذف الخ) أى لكن مفعول فعل المشبهة ونحوها انما  
يحذف مدة انتفاء كون تعلق الفعل بذلك المفعول غريبا

كقوله لو شئت جئت أول أجيء أي لو شئت الجيء أو عدم الجيء فانك متى قلت لو شئت علم السامع انك علمت المشيئة بشئ في نفسه  
 أن هذا ناشئاً عما علمت به مشيئته بأن يكون أو لا يكون فاذا قلت جئت أول أجيء عرف ذلك الشيء ومنه قوله تعالى فلو شاء لهذاكم أجعين  
 وقوله تعالى فان يشأ الله يختم على قلبك وقوله تعالى من يشأ الله يضله وقول طرفة  
 فان شئت لم تر قل وان شئت أرقلت \* تخافة ملوى من القدر محمد  
 لو شئت عدت بلاد محمد عودة \* خلقت بين عقبة وزروده  
 لو شئت لم تنسد سماعة حاتم \* كرما ولم تهدم ماثر خالد  
 وقول البصري  
 وقوله  
 فان كان في تعاقب الفعل به غرابة ذكرت المفعول لتقرر في نفس السامع وتؤنس به بقول الرجل يخبر عن غرضه لو شئت أن أردت على الأمير  
 رددت وان شئت أن ألقى الخليفة كل يوم لقيته (١٣٣) وعليه قول الشاعر

(قوله نحو فلو شاء الخ) هذا مثال للشيء في أي أن  
 المفعول الذي لم يكن تعلق  
 فعل المشيئة به غريباً مثل  
 المفعول في قوله تعالى  
 فلو شاء الخ (قوله علمت  
 المشيئة عليه) ظاهره أن  
 فعل الشرط متعلق على  
 المفعول به مع أنه ليس  
 كذلك وأجيب بأن على  
 معنى الباء وعلقت بمعنى  
 تعلقت أي تعلقت المشيئة  
 به تعلق العامل بالمفعول  
 (قوله صار) أي ذلك  
 الشيء وهو المفعول وقوله  
 ميمناً بفتح الباء اسم مفعول  
 ويصح أن يكون اسم صار  
 للجواب وحينئذ فيكون  
 ميمناً بصيغة اسم الفاعل  
 والخاص أن ذلك المفعول  
 دل عليه كل من الشرط  
 والجواب لكن الشرط دل  
 عليه أجمالاً والجواب دل

نحو فلو شاء لهذاكم أجعين أي لو شاء الله هدايتكم لهذاكم أجعين فانه لما قيل لو شاء علم السامع أن هناك  
 شيئاً علمت المشيئة عليه لكنه مهم فإذ أجيء بجواب الشرط صار ميمناً وهذا وقع في النفس (بخلاف)  
 ما إذا كان تعلق فعل المشيئة به غريباً فانه لا يخفى حينئذ كافي (نحو) قوله  
 به حذف (نحو) أي والمفعول الذي لم يكن تعلق فعل المشيئة به غريباً هو مثل المحذوف في (قوله) تعالى  
 (فلو شاء لهذاكم أجعين) أي لو شاء الله هدايتكم لهذاكم أجعين ووجه وجود الاجمال ثم البيان فيه انه  
 لما قال لو شاء علم أن ثم مفعولاً تعلقت به المشيئة ولم يتعين ماهو ولما أتى بالجواب تبين به المفعول المحذوف  
 وذلك لأن سوف المشيئة شرطاً نعماً يترتب عليها غالباً (١) المشاء والمراد فكان الشرط دل عليه حذف  
 أو لا مع الأشعار به أجمالاً ثم ذكر في الجواب مفصلاً فيكون أو وقع في النفس وقلنا فكان الشرط دل عليه  
 حذف ثم ذكر إشارة إلى أنه لم يبين لفظاً أو لفظاً محذوفاً ونماذ كرمعني وإشارة إلى أن الدال عليه في الحقيقة  
 هو الجواب وليكن لما أشعر به الشرط أجمالاً لا اعتدالاً عليه والذي تعلق به الغرض هنا هو جعل معناه  
 الذي هو مضمون الجواب واقفاً في النفس وذلك أن القضية الشرطية أريد فهمها كيداً لا لزماً فذهن  
 السامع وتقرر فيه حتى يعلم أن الهداية تترتب على المشيئة فلا تطلب من غيرها فالجواب قرينة  
 المحذوف ومبين للمحذوف بالوجه السابق فليتمأمل حتى لا يرد أن يقال إذا بين الشيء بعد إيهامه ولم يحذف  
 ولأن يقال الدليل على الحذف هو الجواب والبيان أنما يطلب بعد المحذوف الموقوف على الدليل ووجه  
 دفع الإرادة الثاني كما أشرنا إليه أننا نقول البيان لا لاجمال الذي أشعر به فعل المشيئة لا بتوقف على تقرير  
 دليل المحذف فيصح أن يكون دليل تعيين المحذوف هو الميمن للاجمال السالك في ذلك الشرط وانما قلنا  
 وأظهر ما يكون فيه ذلك إذا وقع ذلك الفعل شرطاً لعلنا إلى أنه قد يكون في غير الشرط كقوله عيشة الله  
 تكون هدايته إذا التقدير بمشيئة الله هدايتكم تكون هدايته أيكم فإذا كان فعل المشيئة متعلقاً  
 بما ليس غريباً يحذف كافي المثال للغرض السابق (بخلاف) ما إذا كان تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريباً  
 فلا يحذف ذلك المفعول كما تقدم وذلك كافي نحو قوله  
 لتأيس السامع به كقوله

عليه تفصيلاً لجهة الدلالة لثبوتها وانما دل الجواب عليه لأن سوق المشيئة شرطاً بدل غالباً على أن  
 المترتب علمها هو (٢) المشاء والمراد الذي هو المفعول الذي وقعت عليه الاشاعة والارادة (قوله وهذا) أي البيان بعد الإيهام أو وقع  
 في النفس أي لما قلناه سابقاً (قوله بخلاف الخ) الظاهر أنه من تباطؤ المثال أي أن عدم غرابة التعلق نحو فلو شاء لهذاكم أجعين بخلاف  
 الخ فانه غريب الخ وهذا هو المناسب للشيء والمناسب لقول الشاعر بخلاف ما إذا كان الخ أن يتعلق بقوله ما لم يكن تعلقه الخ (قوله)  
 غريباً أي نادراً (قوله لا يحذف) أي لا يستحسن حذفه (قوله كافي نحو قوله) أي قول أبي الهندي الخ رايعي يرثي ابنه الهندي  
 ومطلع القصيدة التي منها ذلك البيت  
 قضى وطراً منك الحبيب المودع \* (٣) ومثل الذي لا يستطاع فيدفع

(١) قول ابن عقوب المشاء لصواب المني بوزن مبيع لأن الفعل ثلاثي كما لا يخفى اهـ (٢) قوله المشاء وكذا قوله وقعت عليه  
 الاشاعة هكذا في النسخ ولا يخفى أن الفعل ثلاثي فاسم المفعول منه مشئ كبيع والمصدر شئ كبيع اهـ (٣) قوله ومثل الذي  
 هكذا في النسخ ولا يظهر له معنى فلهذا محرف عن وحل أو نحوه وليرد كتهه

ولو شئت أن أبكي دما لبكيتي \* عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فأما قول أبي الحسين علي بن أحمد الجوهرى أحد شعراء الصاحب بن عباد

فلم يبق منى الشوق غير تفكرى \* فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا

فليس منه لأنه لم يرد أن يقول فلو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا ولكنه أراد أن يقول أفذا في النحول فلم يبق منى وفي غير خواطر نجول حتى لو شئت البكاء فربت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دم مع لم أجده ونلجج منها بدل الدمع التفكير

وأعدته ذخركل ملة \* وسهم الرازي بالذخائر ولعل

وانى وإن أظهرت منى جلادة \* وصانعت أعداء عليه لموجع

(قوله لبكيتي) بفتح الكاف وقوله عليه متعلق بأبى والصميرى أشد على ولده (١٣٣) الهنءام وقوله ولكن ساحة الصبر أوسع أى من

ساحة البكاء ولا يخفى ما

في قوله ساحة الصبر من

الاستعارة بالكناية والمعنى

أن ما بى من الإحزان يوجب

بكاء آدم عليه لكن أعاننى

على ترك ذلك الصبر (قوله

غريب) أى تلهة ذكره

كذلك فى كلام البغواء

(قوله فذكره) أى بكاء

الدم الذى هو المفعول وإن

كان الجواب دالا عليه

(قوله ليتقرر) أى ذلك

المفعول فى نفس السامع

لأنه صار مذكورا مرتين

المرّة الثانية بإعادة الضمير

عليه (قوله ويأنس به)

أى لتكرره عليه بخلاف

لو حذف أو لا ثم ذكر مرة

واحدة فلا تأنس به

النفس (قوله وأما قوله)

أى قول أبى الحسن على بن

أحمد الجوهرى (قوله

فليس منه) أى ولا من

(ولو شئت أن أبكى دما لبكيتي) \* عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فان تعلق فعل المشيئة بكاء الدم غريب فذكره ليتقرر فى نفس السامع ويأنس به (وأما قوله

فلم يبق منى الشوق غير تفكرى \* فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا

فليس منه) أى مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابية تعلّقها به على ما ذهب إليه صدر

الافاضل فى مرام السقط من أن المراد لو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشيئة

ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا

ولو شئت أن أبكى دما لبكيتي \* عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فلما كان تعلق فعل المشيئة بكاء الدم غريبا قلناه ذكره كذلك لم يحذفه بل ذكره لتأنس به النفس فيتقرر

الجواب فى ذهن السامع لأن الغرض تقرير الجواب ولزومه للشرط ويحتمل أن يكون الغرض تقرير

مفعول الشرط ببيان ترتبه فى الجواب على المشيئة لئلا ينكر حصوله عن الفعل والمآل واحد ولما

كان هنا فعل فيه اشكال لاحتمال أن يكون تعلق بالغريب فذكره أودى كره لعدم الدليل على الحذف

أشار إلى بيان ذلك فقال (وأما قوله

فلم يبق منى الشوق غير تفكرى \* فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا

فليس منه) أى ليس مما تعلق فيه فعل المشيئة بغريب لوجهين أحدهما أنه لو كان منه لوجب ذكر

مفعول أبكى بأن يقول فلو شئت أن أبكى تفكرا بكيتي لان غرابية المفعول هنا فحذفه فيجب ذكر

ما صار به غريبا لتأنس به النفس وقد يجاب عن هذا بأنه مذكور على التنازع فان أعلنا فيه فعل

ولو شئت أن أبكى دما لبكيتي \* عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

وقال التنوخى انه اغاخذ كرفى البيت لاحتياجه فى الوزن الى ضمير بكيتي فاحتاج لما يقسمه ولتعظيم بكاء

الدم أيضا أودى كره لان المذكر فى جواب لو خلافة كقول ابن عباد

فلم يبق منى الشوق غير تفكرى \* فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا

فانه ليس المراد فلو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا ولكن لو شئت أن أبكى

الحذف للبيان بعد الإبهام بل ليس من الحذف مطلقا لذكر المفعول وهو أن أبكى المتبادر منه البكاء الحقيقي (قوله أى مما ترك فيه

حذف مفعول المشيئة بناء على غرابية تعلّقها الخ) أى وانما هو مما ترك فيه الحذف لعدم الدليل عليه لو حذف والحاصل أن مفعول

المشيئة هنا مذكور باتفاق المصنف وصدر الافاضل وانما الخلاف بينهما فى أنه ذكره للمصنف يعال ذكره لعدم الدليل عليه لو حذف

وصدر الافاضل يعال به غرابية تعلق الفعل به اذا علمت هذا تعلم أن النفي بليس مسلط على التبدل الذى هو قوله بناء على غرابية تعلّقها به والمعنى

أن ترك الحذف الذى هو عبارة عن المذكور لأجل الغرابية كما يقول صدر الافاضل منى بل ترك الحذف لعدم الدليل عليه لو حذف وتعلم

أن قوله على ما ذهب الخ متعلق بالمنفى الذى هو ترك الحذف لأجل الغرابية (قوله صدر الافاضل) هو الامام أبو المكارم المظفرى

تلميذ الامام محمد بن عمار الله الزنخشى وضم المرام السقط بكسر الصاد المحجمة وبكسر السين المهملة ثم حله على ديوان أبى العلاء المعرى المسمى

بسقط الزند وسقط الزند فى الاصل عبارة عن النار الساقطة من الزناد فسميه ألفاظ ذلك الديوان بالنار على طريق الاستعارة المكنية

فالمراد بالبكاء في الاول الحقيقي وفي الثاني غير الحقيقي فالثاني لا يصلح لان يكون نفسه الاول

وانبت الزند تخييل والضرام في الاصل معناه التاجع فضرام سقط الزند تاجع ناره (قوله لان تعلق المشيئة ببكاء التفكير غريب) اعترض بأنه كيف يكون من الذكرا غرابه مع أن غرابه مفعول المشيئة أعني أن أبكى انما هي بفعوله أعني تفكر او هو لم يذكر اذ لم يقل فلوشئت أن أبكى تفكر ابكيتته وقد يجب ان يمد كور على طريق التنازع فان أعلننا فيه فعل الشرط فظاهر ذكره وان أعلننا الثاني وقد نزلنا الاول ضمير المتنازع فيه كفي لان المقدر كالمذكور واعترض على الاول بأنه لو كان كذلك لوجب الاتيان بالضمير في الثاني لان في حذف الضمير شبهة العامل للعمل وقطعه وهو ممنوع وأجيب بأن المنع ليس متناهياً عليه فقد أجاز بعضهم الحذف للضمير من الثاني كالاول واستدل بنحو قوله

بعكاظ يعشى الناظر \* بن اذا هم لمحو اشعاعه

فعلى الاحتمال الاول يمكن التصحيح بالجري على مذهب هذا المجيز تأمل (قوله لا البكاء التفكير) أى وحينئذ فلا يصح ما قاله صدر الافاضل من أن الاصل لو شئت أن أبكى تفكر ابكيت تفكر او بطل القول بأن البيت مما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته لان مفعول المشيئة فيه ليس غريباً حينئذ وتعين القول بأن مفعول المشيئة انما ذكر لعدم الدليل الدال عليه لو حذف وما يتحقق أن المراد بالبكاء الاول الحقيقي أن الكلام مع ارادته يكون أنسب (١٣٤) بقصود الشاعر وهو المبالغة في فئائه حتى انه لم يبق فيه مادة سوى

التفكر لانه يكون المعنى لان تعلق المشيئة ببكاء التفكير غريب كتعلقها ببكاء الدم وانما لم يكن من هذا القبيل (لان المراد بالاول البكاء الحقيقي) لا البكاء التفكير لانه أراد أن يقول أفناني النحول فلم يبق معنى غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم أجده وخرج منها بدل الدمع التفكير فالبكاء الذى أراد ان يقع المشيئة عليه بكاء مطلق منهم غير معدى الى التفكير البتة والبكاء الثانى مقيد معدى الى التفكير

التفكر لانه يكون المعنى على هذا التقدير لو طلبت من نفسى بكاء لم أجده بل أجده التفكير بدله وأما لو كان المعنى لو شئت أن أبكى تفكر ابكيتته لم يشد أنه لم يبق فيه الا التفكير لخدمة بكاء التفكير الذى هو الحزن والكمد عند كثرتة مع رضاء مادة أخرى وهذا المعنى لا يناسب قوله فلم يبق معنى الشوق غير تفكرى اه يعقوبى (قوله فلم يسبق) بضم الميم وخبره للنحول وقوله تجول أى تتردد تذهب وتأتى

الشرط فظاهر وان أعلننا الثاني وقد نزلنا الاول ضمير المتنازع فيه كفي لان المقدر كالمذكور مع أن النفس تأست بذكر العامل فيه فعلى هذا يتجه ما قيل وقائله صدر الافاضل في كتابه المسمى بضرام السقط ان هذا الكلام مما ذكر فيه المفعول اغرابه تعلق المشيئة به فلذلك قال \* فلوشئت أن أبكى بكيت تفكرى ولم يقل فلوشئت بكيت تفكر لان تعلق فعل المشيئة ببكاء التفكير غريب وحينئذ توجه الوجه الثانى واليه أشار بقوله وانما لم يكن من هذا القبيل أى مما تعلق به فعل المشيئة بغريب (لان المراد بالبكاء الاول) وهو متعلق المشيئة (البكاء الحقيقي) وهو بكاء الدمع لا البكاء التفكير وانما قلنا كذلك لان الشاعر أراد أن يبين أنه أفناه من طول الاشتياق النحول فلم يبق فيه غير خواطر تجول حتى لو شاء البكاء البكاء الحقيقي فالمراد بالبكاء في الاول البكاء الحقيقي وفي الثانى المجازى اشارة الى انه من النحول لم يبق فيه محل لدمعه ولا شئ من الفضلات فلو عصر

(قوله حتى لو شئت البكاء) أى الحقيقي (قوله فريت جفوني) بتخفيف

فلا

الراء أى مسجتها وأمرت يدي عليها ليسيل الدمع (قوله وعصرت الخ) مرادف لما قبله وضمير أجده للدمع (قوله وخرج منها) أى من العين وقوله بدل الدمع أى المطلوب وقوله التفكير أى الذى ليس بمطلوب وكان الاولى بالشارح حذف هذا لان التفكير لا يخرج من العين وانما يقوم بالقلب (قوله مطلق منهم) الثانى تفسير الاول والمراد باطلاقة واجهاه عدم ارادة تعلقه بمفعول مخصوص والمعنى لو شئت أن أوجد حقيقة البكاء ما قدرت على الاتيان به لعدم مادة الدمع معنى وحينئذ فابكى منزل منزلة اللازم كما قال بعضهم ولكن الالىق يقول المصنف ان المراد بالبكاء الاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكير أى يقال ان المعنى فلوشئت أن أبكى دمعاً بكنيته فحذف المفعول للاختصار الا أن هذا اللائق بكلام المصنف يبعده قول الشارح مطلق منهم لانه قد اعتبر تعلقه بمفعول مخصوص اللهم الا أن يقال المراد بقوله مطلق منهم انه غير معدى للتفكر فلا ينافى أنه بكاء دمع وعلى هذا فقوله غير معدى الخ تفسير لما قبله أو يقال المراد أنه مطلق ومهم من حيث اللفظ لعدم تعيينه بالاضافة فلا ينافى أن المراد بالبكاء الحقيقي والمفعول محذوف اختصاراً (قوله معدى الى التفكير) تفسير لقوله مقيد

(قوله فلا يصلح تفسير الاول) لانه مبين له أي وحيد ثم حذف كرمفعول المشبهة لعدم الدليل الدال عليه عند الحذف لانه يكون تعلق الفعل به غريبا (قوله كما اذا قلت لو شئت أن تعطى درهما أعطيت درهماي) أي فلو حذف درهما لتوهم أن المراد لو شئت أن تعطى درهماين أعطيت مع أن هذا ليس مرادا وكذلك قوله لو شئت الخ لو حذف قوله أن أبكي بأن قال لو شئت بكيت تفكير الموجد ما يدل عليه بل نوعهم أن المراد بكاء التفكير مع أن المراد بالكاء الحقيقي فظهر لك أن قوله كما اذا قلت الخ تنظير من حيث عدم صلاحية تفسير الثاني للاول لانه كان الانسب في التنظير أن يقول كما لو قلت لو شئت أن تعطى عطائيا أعطيت درهماين وذلك لأن الكاء في البيت ليس مقيدا بالمفعول بل مطلق فالاولى أن لا يقيده العطائيا في التنظير أيضا تأمل قرره شيخنا العدوي (قوله وقلة التدبر) عطف سبب على مسبب (قوله ما قيل الخ) حاصله أن بعض الشراح جعل قول المصنف وأما قوله راجع لقوله (١٣٥) كما في فعل المشبهة لاني قوله بخلاف وجعل المراد منه أن حذف

مفعول أبكي ليس البيان بعد الإبهام بل لامر آخر لأن قوله بكيت تفكير لا يصلح بيانا لمفعول أبكي لانه ليس التفكير (قوله ان الكلام) أي ان كلام المصنف وهو قوله وأما قوله لاني قوله فليس منه مسوق في مفعول أبكي لاني مفعول المشبهة كما هو التفسير الاول (قوله والمراد) أي ومراد المصنف بقوله فليس منه وهذا من جهة القيل (قوله لغرض آخر) أي كالاختصار وانما كان هذا التعليل ناشئا من سوء التفهم لا من بيان الاول أن ذلك خلاف سياق كلام المصنف لان كلامه السابق انما هو في حذف مفعول المشبهة لاني مفعول أبكي الثاني أن قول المصنف وأما قوله فلم يبق

فلا يصلح تفسير الاول وبيان انه كما اذا قلت لو شئت أن تعطى درهما أعطيت درهماين كذا في دلائل الاجتزاع وما نشأ في هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل ان الكلام في مفعول أبكي والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول البيان بعد الإبهام بل انما حذف لغرض آخر وقيل يحتمل أن يكون المعنى لو شئت أن أبكي تفكيرا بكيت تفكيرا أي لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكير فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشبهة لغرضه وفيه نظر

فري جفونه بمعنى عصر عينه طلبا لبيان الدمع لم يجد ذلك الدمع وانما يخرج من عينه بدل ذلك الدمع المطلوب التفكير فالكاء الذي أراد إشباع المشبهة عليه بكاء مطلقا منهم لفظا حيث لم يمتنع بالاضافة وذلك تبيين بأنه ينصرف عند الاطلاق لبيكاء الدمع ولم يرد الكاء المعتمد في التفكير قطعا والكاء الثاني هو الكاء المعتمد في التفكير ولما كان الكاء الاول غير الثاني لم يصلح الثاني تفسيره لانا لو قلنا انه يحذف اذا لم يكن غير بيان شرط فيه مع ذلك أن يكون الجواب مبينا له بأن يكون بعينه والام يصلح للحذف لان المبين في هذا الباب كما تقدم هو الدليل على الحذف واذا لم يبق أن يستدل بكونه ليس نفسه لم يصح الحذف أصلا لعدم الدلائل كما في قولك ولو شئت أن أعطى شاة أعطيت درهماين ولو حذف لم يفهم إلا أن المراد لو شئت أن أعطى درهماين أعطيت ما وحق في أن المراد بالكاء الحقيقي ان الكلام في تقدير ارادته أنسب بقصود الشاعر وهو المبالغة في فثائه حتى لم يبق منه مادة سوى التفكير لانه يكون المعنى على هذا التقدير لو طلعت من نفسي بكاء لم أجده بل أجده التفكير بدله وأما لو كان المعنى لو شئت أن أبكي تفكيرا بكيت لم يند له لم يبق منه الا التفكير لصحة بكاء التفكير الذي هو الحزن والكمد عند كثرة تمنع بقائه مادة أخرى وهذا المعنى لا يناسب قوله فلم يبق متى الشوق غير تفكيري فتم ترديد هذا الارتفاع ما ذكره صدر الافاضل والندفاع ما ذكره غيره في أن المراد لم يبق في مادة دمع فصرت أقدر على بكاء التفكير لان كلامه هذا القائل ولو كان عينه لم يخرج منها التفكير بدل الدمع وأورد أنه لا يكون المراد لو شئت أن أبكي تفكيرا بكيت تفكيرا معناه أنه في حتى صار قادرا على الكاء التفكير فيكون كالبيت قبله وأجيب بأنه ليس التفكير مذكورا في الشرط ورد بأن قوله غير تفكيري يعني عنه قلت وأيضا يكون محذوفا وينتزع في التفكير المذكور فعلا الشرط وجوابه تنبيهه قد يقال ما الحكمة في اطراد أكثر حذف مفعول المشبهة دون غيره من

الخ اتخذ كره لاجل الرد على صدر الافاضل القائل انه كرمفعول المشبهة ههنا لغرابته ولذا قال لان المراد بالاول الكاء الحقيقي وليس للرد على من زعم أن الحذف في البيت بيان بعد الإبهام والاقوال لان الحذف للاختصار يدل قوله لان المراد بالكاء الاول الحقيقي (قوله وقيل يحتمل الخ) الفرق بين هذا وما قاله صدر الافاضل أن قائل هذا يجوز ما قاله المصنف كما يجوز ما قاله صدر الافاضل بقريضة قول الشارح يحتمل في وجه صدر الافاضل جوزه صاحب هذا القيل وقرق بعضهم بشرق آخر وحاصله أن هذا القول يغاير قول صدر الافاضل من جهة أن صدر الافاضل اعتبر أن المعنى لو أردت أن أبكي تفكيرا بكيت لم يعتد بعدم بقائه مادة دمع بخلاف هذا القائل فإنه اعتبر أن المعنى لم يبق في الشوق مادة دمع وصرت أقدر على بكاء التفكير فلو شئت أن أبكي تفكيرا بكيت تفكيرا أي لم يبق في حال فيرة علمها بما ذكره الشارح بقوله وفيه نظر هذا وقرره شيخنا العدوي أن هذا القيل عين ما قاله صدر الافاضل وانما أعاده الشارح لاجل بيان توجيهه والاعتراض عليه



واما لدفع أن يتوهم السامع في أول الامر ارادة شئ غير المراد

(قوله لان ترتب هذا الكلام) أعني قوله فلو شئت أن أبكي بكيت تفكيرا والترتب جاء من حيث التعبير بالقاء المفهومة أن ما بعدهما ترتب على ما قبلها ومتوقف عليه من حيث أن الأول سبب في الثاني (قوله أن القدرة الخ) حاصله أن بكاء التفكير عبارة عن الحزن وأسف النفس على عدم تلب المراد فلو كان المراد لو شئت البكاء التفكيرى لبكيت لما رتبته على عدم ابتداء الشوق غير الخواطر لانه لا اختصاص لبكاء التفكير أعني حصول الأسف والحزن من لم يبق فيه الشوق سوى الخواطر لجواز حصول ذلك الأسف والحزن من غيره أيضا وهو من يقدر على البكاء بالدفع والمناسب للترتب كونه اذا طلب بكاء آخر لم يجد سوى التفكير وقد يقال المراد لم يبق معنى الشوق غير تفكرى فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكير فقط دون بكاء (١٣٦) الدمع والدم ونحوهما فلو شئت أن أبكي تفكيرا بكيت تفكيرا ورد

لان ترتب هذا الكلام على قوله لم يبق معنى الشوق غير تفكرى بأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق لان القدرة على بكاء التفكير لا تتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكير فافهم (واما لدفع توهم ارادة غير المراد) عطف على إماليين (ابتداء) متعلق بتوهم

ففيه بيان انه لم يبق فيه مادة الدمع زيادة على ما ذكر صدر الافاضل يرجع الى كلامه لان مصدر الافاضل يمكن جعل كلامه أيضا على أن المراد لم يبق فيه مادة الدمع ولو لم يصرح بذلك فصار يقدر على بكاء التفكير بل ذلك مراده قطع التقدم في كلام الشاعر ووجه الرد عليهم ما واحد وهو أن المبالغة المناسبة لقوله فلم يبق معنى الشوق غير تفكرى لا يفيد ما يبيانه انه قادر على بكاء التفكير اذ هذه القدرة مع بقاء المادة التي في هذا القائل وجودها وانما يناسب في وجودها كونه اذا طلب بكاء آخر لم يجد سوى التفكير لكن على هذا كان ينبغي ان يراد بالبكاء مطلق البكاء الصادق ببكاء الدمع والدم وغير ذلك وانه لو طلب أى بكاء لم يجد الا بكاء التفكير لان يراد ببكاء الدمع بالخصوص الذى هو الحقيقى فلي تأمل وما ذكرنا من ان الكلام من باب ما ذكر فيه مفعول المشبهة لعدم وجود دليل الحذف للخالف بين الجواب ومفعول الشرط هو الذى يجب ان يحمل عليه الكلام لا ما قبل من ان الكلام في مفعول أبكى والمراد أن هذا الكلام حذف فيه المفعول لغرض آخر لا لبيان بعد الاجام لانه لو اراد المصنف ذلك لكان يجب ان يقول حينئذ لان المحذوف فعل أبكى لافعل المشبهة حتى يكون من البيان بعد الاجام وأيضا الكلام في مفعول المشبهة ونفسه لا في مفعول آخر وأيضا المراد الرد على من زعم انه ذكر لغرابية وذلك قال لان المراد بالاول البكاء الحقيقى وادى المراد الرد على من زعم أنه لبيان بعد الاجام والاقوال المحذوف للاختصار مثلا وبه يعلم ان هذا نشأ عن غفلة وانه الموفق عنه وكرمه (واما لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء) أى يكون حذف للمفعول المقدر إماليين بعد الاجام واما لدفع توهم مخاطب ان المتكلم أراد شئ آخر غير مراد ابتداء لقوله اما لدفع معطوف على قوله إماليين وقوله ابتداء متعلق بتوهم أى يحذف لدفع أن يتوهم في الابتداء غير المراد ويحتمل ان يتعلق بدفع أى يدفع في الابتداء توهم غير المراد وقيل التوهم أو الدفع بالابتداء لان توهم غير المراد ينتفى بعد تمام الكلام على ما يحققه المثال فلا يصح

بأن هذا يتوقف على أنه لم يبق فيه غير التفكير وهذا يدفعه تخصيص الدمع بعدم البقاء في قول هذا القائل أى لم يبق في مادة الدمع الآن يقال المراد ولا غيره وقال الشيخ بس وقد يقال ان القدرة على بكاء التفكير وان لم تتوقف في حد ذاتها على حالة عدم بقاء الشوق غير الخواطر بل كاتباعه فجامع القدرة على البكاء بالدمع لكنها باعتبار تخصيص بتلك الحالة وفي ما عداها من القدرة على بكاء الدمع والدمع تتوقف على ذلك وهذا هو الذى أراده ذلك القائل كجمل عليه قوله أى لم يبق في الشوق مادة الدمع الخ ولا جمل امكان رد النظر الذى قاله الشارح عما علمت من البحث قال الشارح فافهم (قوله متعلق بتوهم) أى ان توهم مخاطب في ابتداء الكلام

أن المتكلم أراد غير المراد مفعول محذوف والمفعول ويجوز ايضا انعلقه بدفع أى يحذف المفعول لاجل أن يدفع في أول الكلام توهم ارادة غير المراد فان قلت لا شئ اقتصر الشارح على الاول مع صحة الثاني قلت انما اقتصر على الاول لانه هو الذى يدل عليه قول المصنف اذ لو ذكر اللهم لم عما توهم قبل ذكر ما بعده الخ ولك أن تنفع تعلقه بالدفع لان التعليل بتوهم أن الدفع لافى الابتداء غير حاصل بحذف المفعول كأن التعليل بالتوهم يدل على أن التوهم في الابتداء أعني بعد ذكر الى العظم غير متحقق مع أن السكنة هى الدفع المطلق أعني ابتداء وانتهاء كذا قيل وقد يقال لا نسلم أن السكنة هى الدفع المطلق بل الدفع في الابتداء وأما فى الانتهاء فالدفع حاصل بغير الحذف وذلك لان توهم غير المراد لا يبقى بعد تمام الكلام على ما يحققه المثال فلا يصح توهم بعد الابتداء حتى يدفع تأنيبا

كقوله في أول الكلام توهم ارادة غير المراد فان قلت لا شئ اقتصر الشارح على الاول مع صحة الثاني قلت انما اقتصر على الاول لانه هو الذى يدل عليه قول المصنف اذ لو ذكر اللهم لم عما توهم قبل ذكر ما بعده الخ ولك أن تنفع تعلقه بالدفع لان التعليل بتوهم أن الدفع لافى الابتداء غير حاصل بحذف المفعول كأن التعليل بالتوهم يدل على أن التوهم في الابتداء أعني بعد ذكر الى العظم غير متحقق مع أن السكنة هى الدفع المطلق أعني ابتداء وانتهاء كذا قيل وقد يقال لا نسلم أن السكنة هى الدفع المطلق بل الدفع في الابتداء وأما فى الانتهاء فالدفع حاصل بغير الحذف وذلك لان توهم غير المراد لا يبقى بعد تمام الكلام على ما يحققه المثال فلا يصح توهم بعد الابتداء حتى يدفع تأنيبا

(قوله كقولہ) أي قول القائل وهو الجعري في مدح أبي الصقر (قوله من محامل حادث) المحامل هو الظلم وإضافته للحادث إباحة حقيقة  
أي كم دفعتم من تعدد الحوادث الذهبية على أو أن الإضافة بيانية أي من الظلم الذي هو حادث الزمان وعلى هذا جعل حادث الزمان  
ظلماً بالغة كرجل عدل (قوله وكم خسرانية) ويحتمل أن تكون (١٣٧) استهتاهمية تحذوفة المعنى أي كم هردأ وزمانا

نوهم بعد الابتداء حتى يدفع ثانيا فلا يراد أن يقال المراد دفع نوهم خلاف المراد مطلقا لا بقيد الابتداء  
وتقييده بالابتداء نوهم أن الواقع ثانيا لم يدفع لانه انما يجب ذلك لو صح وجود التوهم ثانيا (كقوله)  
أى ومثال الحذف للدفع المسد كور قوله (وكم ذنت) أى وكثيرا ما دفعت (عنى من تحامل) بيان لكم  
الخبرية (حادث) أى كم دفعت من تعدى الحوادث الدهرية على (وسورة) أى شدة (أيام) وهو  
عطف على تحامل وهو كالتفسير له (حزن) فى محمل النعت لأيام أى من وصف الأيام أنهم حزن أى  
قطعن (الى العظم) ويحتمل أن يعود الضمير فى حزن الى السورة لان لكل يوم سورة فهو فى معنى الجمع  
ولذلك عبر بضمير الجمع فقد حذف مفعول حزن وهو اللحم والاصل حزن اللحم الى العظم لدفع نوهم  
خلاف المراد (اذ) أى لانه (لوذ كرا اللحم) الذى هو المفعول فقال حزن اللحم (لتوهم قبل ذكر ما بعده)  
وهو قوله الى العظم أى لوذ كرت توهم أولا (أن الحزن لم ينسبه الى العظم) وانما كان فى بعض اللحم فحذف

وكم ذبت عني من تحامل حادث \* وسورة أيام حزن إلى العظم  
فانه لم يفهم أن الحز وز اللحم حتى علم أن الحز وصل إلى العظم فلو قال حزن اللحم لم يماؤهم السامع أولاً أن

(١٨ - شروح التلخيص ثاني) وقيل المميز محذوف) أي وكم خبر به على حالها وقوله زائدة أي في الانبات على مذهب الاخفش وتحامل مفعول لذت على هذا والجملة خبر عن كم والرابط لثالث الجملة بالتداسير محذوف والمعنى مرث كثيرة ذدت عنى تحامل الحوادث فيها (قوله عن هذا الحذف) أي حذف المميز وقوله والزيادة أي زائدة من الذين هم اخلاف الاصل وقوله عما ذكرناه أي من الوجه الاول فانه غنى عن التقدير والزيادة يكون أريح (قوله وسورة أيام) عطف على تحامل حادث كالتفسير له (قوله حزن الى العظم) الجملة في محل حصة لا يوم أي من وصف الايام أنهن حزن الخ ويحتمل أن يكون ضمير حزن للسورة فكون الجملة صفة لها أو أي بضمير الجمع نظرا الى أن لكل يوم سورة أو أن المضاف اكتسب الجمعية من المضاف اليه كافي قوله فحاسب الديار شغفن قلبي \* ولكن حب من سكن الديارا

وإمالاته أريد ذكره نائباً على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه اظهار الكمال العناية بوقوعه عليه

(قوله دفعاً لهذا التوهّم) أى من السامع ابتداء الذى هو محذور فى هذا المقام لان الشاعر حرص على بيان كون مادفعه الممدوح من سورة الايام بلغ الى العظم لا بلغته في الشدة بحيث لا يتجلى قلب السامع خلاف ذلك أصلاً ولو في الابتداء لأن ذلك أو كفى لتحقيق احسان الممدوح حيث دفع ما هو بهذه الصفة فان قلت ان هذا الغرض الذى هو دفع التوهّم ابتداء لا يتوقف على الحذف بل يمكن حصوله مع ذكر المفعول لكن مع تأخير عن قوله الى (١٣٨) العظم بأن يقال خزن الى العظم اللحم قلت ليس في الكلام ما يدل على أن

دفعاً لهذا التوهّم (وإمالاته أريد ذكره) أى ذكر المفعول (نائباً على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه) لاعلى الضمير العائد اليه (اظهار الكمال العناية بوقوعه) أى الفعل (عليه) أى المفعول

دفعاً لهذا التوهّم المحذور في المقام لان الشاعر حرص على بيان كون مادفعه الممدوح من سورة الايام بلغ الى العظم لا بلغته في الشدة بحيث لا يتجلى قلب السامع خلاف ذلك أصلاً ولو في الابتداء لأن ذلك أو كفى لتحقيق احسان الممدوح حيث دفع ما هو بهذه الصفة فليغفهم فانه به يتم كون ما ذكر من الاعتبار المناسب وكثير ما يعنى المصنف هذا المعنى في قاعدة أو مثال مع خضائه وكونه هو المقصود بالذات وقد نهىنا على ذلك حيثما ظهر الحاجة اليه لا يقال لا يتعين الحذف لدفع ما ذكر لا مكانه بتأخير المفعول بأن يقال خزن الى العظم اللحم أو بذكره عاماً بأن يقال خزن كل شئ أى من عصب ولحم الى العظم فلعلى الحذف لهذا العموم لا نأفوقول ليس في الكلام ما يدل على أن التكتة لا توجد الا بهذا الحذف فهى توجد بهذا الحذف وتوجد بغيره فلا يجب انعكاسها على أن التقدير الاول فيه تقديم الجور وعلى المفعول مع امكان حصول الغرض بدونه والتقدير الثانى لا ينافى كون الحذف لما ذكر بل افادته لدفع ذلك الترهّم أصح من الذى ذكر لا مكان كون العموم لوصرح به باعتبار عموم الفردية بأن يكون المعنى أو قطع القطع في كل شئ من لحم وجلد وعصب فيبقى البعض من كل فلم يصل الحذف الى العظم فليتم أمله وجه لفظه وكم ددت الخ تختمل وجهين أحدهما أن يكون من تخامل بها اليكم كما أثرنا اليه ودخلت من على يميزها للفصل بينهما وبين المميز بالفعل لانهم قد كروا أنه حيث يجب الاتيان عن معاملة التوهّم أنه مفعول الفعل فلأولاً سقط هنا توهّم أن تخامل مفعول ددت وكم حيث نصب على المفعولية لددت ونائبها أن يميزها محذوف أى وكم مرة ومن في قوله من تخامل زائدة وتخامل مفعول ددت وهذا الوجه فيه تقدير المميز زيادة من الوجه الاول غنى عن التقدير والزائدة فهو أرجح (وإمالاته) أى حذف المفعول إمالاته بعد الإبهام وإمالاته لان المفعول المحذوف أولاً (أريد ذكره نائباً على وجه) آخر وهو كونه في جملة أخرى مفعولاً بالفعل آخر من وصف ذلك الوجه أنه (يتضمن إيقاع الفعل) في تلك الجملة (على صريح لفظه) أى لفظ ذلك المفعول لانه لو ذكر أولاً لاسبب ذكره نائباً بالاضمار فيقع الفعل على الضمير العائد عليه والغرض إيقاعه على صريح لفظه (اظهاراً) أى لأجل اظهار (الكمال العناية) أى الاعتناء (بوقوعه) أى وقوع ذلك الفعل الثانى (عليه) أى على ذلك المفعول

المقصود الاخبار بضمير اللحم من غير نظر الى انتهائه الى العظم وقولنا ابتداء هو كقولنا انه يتعين التقديم في نحو في الدار رجل ويؤتى بالفصل في نحو زيد هو الفاضل غير أنهم أوجبوا التقديم في المثال الاول ولم

التكتة لا توجد الا بهذا الحذف فهى توجد بهذا الحذف وتوجد بغيره اذ لا يجب انعكاسها على أن ذكره بعد قوله الى العظم لا يحسن للعلم به فيكون ذكره عبثاً ويزن عليه تقديم المفعول بواسطة على المفعول مباشرة مع امكان حصول الغرض بدونه (قوله وإمالاته أريد الخ) أى يحذف المفعول إمالاته بعد الإبهام وإمالاته لان المفعول المحذوف أريد ذكره نائباً على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه (اظهاراً) أى لأجل اظهار (الكمال العناية) أى الاعتناء (بوقوعه) أى وقوع ذلك الفعل الثانى (عليه) أى على ذلك المفعول

تلك الجملة الثانية على الضمير العائد على المذكور أولاً الغرض إيقاعه على صريح لفظه وأغترض على المصنف بأن ذكر المفعول أولاً لا ينافى ذكره نائباً غايتها أنه من وضع الظاهر موضع الضمير لكمال العناية به وأوجب بأن الحذف في المفعول أكثر من الوضع المذكور على أنه لو صرح به أولاً في البيت لا توهّم تعدد المثل وأن المثل الثانى خلاف الاول لان تكرار التكررة طاهر في افادة التعابير فيكون المعنى قد طلبناك مثلاً فلم نجد لك مثلاً آخر محتالاً المطلوب وانما وجدنا المطلوب وهو فاسد (قوله اظهاراً الخ) علة لارادة الاتيان بصرحه نائباً أو أماناً لتكتة الحذف أولاً فلا تهم مع الاتيان بصرحه الاسم نائباً بلزومه التكرار اهـ

كقول البحرى أيضا قد طلبنا فلم نجد ذلك في السو \* ددو والمجد والمكارم مثلا  
 أى قد طلبنا لك مثلاً في السو ودو والمجد والمكارم حذف المثل إذا كان غرضه أن يوقع نفي الوجود على صريح لفظ المثل ولاجل هذا المعنى  
 بعينه عكس ذوارمة في قوله ولم أمدح لأرضيه بشعرى \* لئيماً أن يكون أصاب ما لا  
 قاته أعمل الفعل الاول الذى هو أمدح في صريح لفظ اللئيم والثانى الذى هو أراضى في ضميره إذا كان غرضه إيقاع نفي الممدح على اللئيم  
 صريحاً ودون الارضاء

(قوله حتى كأنه الخ) كأن للتحقيق أى حتى لا يرضى المتكلم تحقيقاً بوقوع الفعل (١٣٩) على ضمير المفعول وإن كان ضميره العائد

عليه كناية عنه وإنما لم  
 يرض المتكلم بذلك لأن  
 الضمير يحتمل أن يعود  
 على شخص آخر غير الاول  
 والمعنى حينئذ قد طلبنا  
 لك مثلاً فلم نجد ذلك مثلاً  
 آخر مثلاً فالمطلوب وإنما  
 وجدنا المطلوب وهذا فاسد  
 (قوله كقوله) أى قول  
 البحرى في ممدح المعتر  
 بانه وبعد البيت المذكور  
 لم يزل حقه المقدم يحو  
 باطل المستعار حتى  
 اضمحلا

(قوله حذف مثلاً) فيه  
 أن المحذوف انما هو ضميره  
 وذلك لأنه من باب التنازع  
 فاعمل الثانى وحذف  
 ما أنتمر فى الاول لأنه فضلة  
 فالمثل حينئذ مؤخر فقط  
 لا محذوف والمحذوف انما  
 هو ضميره الآن يقال المراد  
 حذف مثلاً أى الذى كان  
 الاصل ذكره أو لا يعود  
 عليه الضمير فينتفى التنازع  
 فلما حذف أى التنازع

حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وإن كان كناية عنه (كقوله)  
 قد طلبنا فلم نجد ذلك في السو \* ددو والمجد والمكارم مثلاً  
 أى قد طلبنا لك مثلاً لا حذف مثلاً اذ لو ذكر له كان المناسب فلم نجده فيقوت الغرض أعنى إيقاع عدم  
 الوجدان على صريح لفظ المثل

صريحاً حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وإن كان كناية عنه وذلك عند كون المقام يناسب  
 ذلك على ما تبين في الشاهد (كقوله)

قد طلبنا فلم نجد ذلك في السو \* ددو والمجد والمكارم مثلاً  
 حذف مفعول طلبنا والاصل قد طلبنا لك مثلاً وإنما حذفه لأنه لو ذكره أو لا مناسب أن يتسلط الفعل  
 بعده وهو قوله فلم نجد على ضميره لأنه تقدم معاده فناسب لو قدمه فقال قد طلبنا لك مثلاً أن يقول فلم نجده  
 والشاعر في غاية الاعتناء بتسليط نفي الوجدان على لفظ المثل لأن الآ كد في كل ممدح الممدوح نفي  
 وجدان المثل على وجه لا يتوهم فيه بل ولا يخطر بالبال أن الذى نفي وجدانه غير المثل والضمير من حيث  
 هو يحتمل ذلك ولو تعين المعنى بالمقام والمعاد ولكن المبالغة في المدح لا يناسبها إلا ما لا ياتيه الباطل بوجه  
 ولو تخيلاً وورد على هذا أنه لو قال قد طلبنا لك مثلاً فلم نجد ذلك مثلاً أفاد تسليط نفي الوجدان على لفظ  
 المثل فلا يتعين الحذف لتسليط وأجيب بأنه لو قيل كذلك لزم فيه إقامة الظاهر مقام المضمير والحذف  
 المفيد لهذا المعنى أسهل من تلك الإقامة لعدم الحاجة إليها مع أنه لو قيل كذلك لتوهم أن المثل الثانى  
 خلاف الاول لأن تكرار النكرة ظاهر في إفادة التغير فيكون التقدير قد طلبنا لك مثلاً فلم نجد ذلك مثلاً  
 آخر مثلاً فالمطلوب وإنما وجدنا المطلوب وهذا فاسد ولهذا ارتكب الحذف على وجه التنازع بأن أعمل  
 الثانى وأهمل الاول وحذف معه ما يستحق من الضمير ولا يصح العكس هنا والافعال فلم نجده أذ لا يجوز  
 حذف الضمير عند أعمال الاول على المشهور فان قيل فالمحذوف حينئذ ضمير المثل وأما المثل فهو مؤخر  
 فقط لا محذوف والكلام السابق يدل على أن المحذوف لفظ المثل قلت المراد أنه كان الاصل ذكره  
 بوجهه في زيد هو الفاضل وإلا لاراد ذكره ثانية على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه  
 لإظهار الكمال العناية بوقوعه عليه هذه عبارة المصنف ومراده أن يراد ذكره ثانية على وجه يتضمن  
 إيقاع الفعل الثانى على صريح لفظه إظهار الكمال العناية كقوله

قد طلبنا فلم نجد ذلك في السو \* ددو والمجد والمكارم مثلاً

وأعمل الثانى وحذف ضميره من الاول كحذف هو على أنه لا مانع من أن لفظ مثل محذوف من الاول لدلالة الثانى (قوله لكان المناسب  
 الخ) أى نظر الكثير وهو عدم الاظهار موضع الانتمار (قوله فيقوت الغرض الخ) أى لأن الفعل الثانى وغو ونجد ليس وإقاع على صريح  
 لفظ المفعول بل على ضميره وقوله عدم الوجدان الاولى إيقاع الوجدان المنفى على لفظ المثل وإنما كان الغرض هو ما ذكره الآن كد  
 في كل ممدح الممدوح نفي وجدان مثله على وجه لا يتوهم فيه بل ولا يخطر بالبال أن الذى نفي وجدانه غير المثل ولاشك أن الضمير من  
 حيث هو يحتمل ذلك أى نفي وجدان غير المثل لاحتمال رجوع الضمير لشيء آخر غير المثل وإن تعين المعنى بالمقام والمعاد ولكن المبالغة  
 في المدح لا يناسبها إلا ما لا ياتيه الباطل بوجه ولو تخيلاً

ويجوز أن يكون سبب الحذف في بيت الجعري قصداً لمبالغة في التأدب مع المدحوخ بترك مواجهته بالتصريح بجبايل على تجوز أن يكون له مثل فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده وإلا لقصداً في التعميم في المفعول والامتناع عن أن يقصر السامع على ما ذكر معه دون غيره مع الاختصار كما تقول قد كان منك ما يؤلم أي ما الشترط في مثله أن يؤلم كل أحد وكل إنسان وعليه قوله تعالى والله يدعوا إلى دار السلام أي يدعو كل أحد وإلا لرعاية على الفاصلة كقوله سبحانه وتعالى والضحي والسيل إذا سجي ما ودعك ربك وما قلى أي وما فلاك وإلا لاستهجان ذكره كإروى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت ما رأيت منه ولا رأي مني نعتي العورة

(قوله ويجوز أن يكون السبب في حذف مفعول طلبنا ترك الخ) أي ويجوز أن يكون السبب أيضاً في حذفه السبب بعد الإبهام لانه أجهم المطلوب أولاً ثم بين أنه المثل (قوله بطلب (١٤٠) مثله) متعلق بالمواجهة (قوله قصداً) علة للترك أي أنما ترك الشاعر

(ويجوز أن يكون السبب في حذف مفعول طلبنا ترك مواجهته المدحوخ بطلب مثل له) قصداً إلى المبالغة في التأدب حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له لطلبه فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده (ولما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم أي كل أحد) بقريضة أن المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وإن أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم ولكن يفوت الاختصار حينئذ (وعليه) أي على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى (والله يدعوا إلى دار السلام) أي جميع عباده فالتمثال الأول يفيد العموم بمبالغة والثاني تحقيقاً

أولاً فينتفي التنازع ليعود التفسير عليه من الثاني فلما أن آخر وأعمل فيه الثاني صار كالحذف حكماً فحذف ضميره وقد وقع عكس هذا البيت وهو ما مال الثاني وأعمال الأول لنفس هذه العناية لبعض الشعراء في قوله ولم أمدح لأرضيه بشعري \* لئيمان يكون أفادماً لا كره تسليط لفظ أرضيه على لفظ التثيم واعتني بإيقاع نفي المدح على لفظه لأن ذلك أشد في إهماله وتحقق لا تمتع بنفي مدحه فاعمل الأول وأهمل الثاني (ويجوز أن يكون السبب) أي سبب حذف مفعول طلبنا في البيت (ترك مواجهته المدحوخ بطلب مثل له) تعظيماً له أن يكون له مثل وذلك لأن الطلب بأنفع عمل أنما يكون فيما يمكن وجوده فإذا وجد بطلب المثل كان في الكلام إقرار بأن له مثلاً لأن العاقل لا يطلب المحال والغرض الذي يناسب المبالغة في المدح حالة المثل بترك التصريح بطلبه المشعر بإمكان وجوده وانما قيدنا الطلب بالفعل الذي هو المراد هنا لأن الطلب القلبي يكون مع التمسك الذي يتعلق بالمحال بخلاف الطلب الحقيقي فهو يشعر بالإمكان والغرض الإحالة (ولما للتعميم) أي الحذف لما لم تقدم وإلا للتعميم في المفعول المحذوف (مع الاختصار) وذلك (كقوله قد كان منك ما يؤلم أي) ما يوجب (كل أحد) وذلك عند كون المقام مقام المبالغة في الوصف بالإبلام فيكون ذلك المقام قريباً على إرادة العموم في ذلك المفعول كما قدر لأنه ليس المراد ما يؤلمني أو يؤلم بعض الناس أو نحو ذلك وهذا التعميم معلوم أنه يوجد بذكر المفعول عامالاً لكن يفوت مع ذلك الاختصار الموجود في الحذف (وعليه) أي وعلى ما ذكر وهو حذف المفعول للاختصار مع العموم ورد قوله تبارك وتعالى (والله يدعوا إلى دار السلام) أي يدعو جميع عباده لماعلم أن الدعوة بالتكليف فأراد إيقاع نفي الوجدان على المثل صريحاً بخلاف ما لو قال قد طلبنا لك مثلاً في السود فلم يجده هذا

مواجهة المدحوخ بطلب مثل له لقصده المبالغة في التأدب معه تعظيماً له (قوله حتى كأنه لا يجوز وجود المثل) أي ولو قال طلبنا لك مثلاً لكان ذلك مشعراً بتجوز وجود المثل لأن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده والغرض الذي يناسب المبالغة في المدح حالة المثل بترك التصريح بطلبه المشعر بإمكان وجوده فإن قلت إن العاقل يقع منه التثني وهو طلب متعلق بالمحال فلا يتم فصولكم إن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده قلت المراد بالطلب هنا الطلب بالفعل وهو الحب القلبي المقرون بالسعي وأما التمسك فهو عبارة عن مجرد حب القلب فمن ثم يتعلق بالمحال (قوله وأما للتعميم في المفعول) أي المحذوف

(قوله ما يؤلم) أي ما يوجب (قوله بقريضة أن المقام مقام المبالغة) أي في الوصف بالإبلام فيكون ذلك المقام قريباً على إرادة العموم في ذلك المفعول وأنه ليس المراد ما يؤلمني أو يؤلم بعض الناس أو نحو ذلك (قوله حينئذ) أي حين إذ ذكر المفعول (قوله ورد) هو من الورد بمعنى الاتيان لامن الابداع بمعنى الاعتراض (قوله إلى دار السلام) أي السلامة من الآفات (قوله أي جميع عباده) يعني المكلفين وانما قدر المفعول هنا عامالاً لأن الدعوة من الله إلى دار السلام بسبب التكليف عامة لجميع العباد المكلفين إلا أنه لم يجب منهم إلا السعداء بخلاف الهداية بمعنى الدلالة الموصلة فانها خاصة ولهذا أطلق الدعوة في هذه الآية وفيد الهداية في قوله بعد ذلك ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم (قوله بمبالغة) أي حالة كون العموم بمبالغة وذلك لأن الإبلام كل أحد من شخص واحد محال عادة على وجه الحقيقة (قوله والثاني تحقيقاً) أي والتمثال الثاني يفيد العموم على وجه الحقيقة

واما مجرد الاختصار كقولك أصغيت اليه أي أذني وأغضيت عليه أي بصري ومنه قوله تعالى أرني أنظر اليك أي ذاك وقوله تعالى هذا الذي بعث الله رسولا أي بعث الله وقوله تعالى فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعملون أي أنه لا يماثل أو ما يشبه ومنها من التفاوت

(قوله واما مجرد الاختصار) أي للاختصار المجرد عن مصاحبة نكتة أخرى من عموم في المفعول أو خصوص فيه (قوله تذكرة) أي مذكرة ومنبهة على ما سبق وهو قوله والواجب التقدير بحسب القرائن خوف أن يغفل عنه (قوله فلا حاجة اليه) أي ليس لفائدة أصلية غير التذكرة (قوله وما يقال) أي في الجواب عن المصنف (قوله عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار) أي وليس المراد عند قيام قرينة دالة على الحذف التي لا بد منها أيضا (قوله لأن هذا المعنى) أي وهو كون المراد القرينة الدالة على خصوص النكتة التي هي مجرد الاختصار وقوله معلوم أي فلا حاجة للنص عليه وقد يقال إن كان المراد أنه معلوم من المتن ففيه أنه لم يعلم وإن كان المراد أنه معلوم من خارج فمقتضى العلم من خارج والورد أن جميع النكات المذكورة في المتن معلومة من خارج فلا حاجة لذلك فيه فكان الأولى للشارح الاختصار على الوجه الثاني (١٤١) أعني قوله جار في سائر الأقسام ويمكن أن يقال المراد أنه معلوم من الأمثلة

المذكورة حسمها فنسرد فيها تأمل قرينه شيخنا العدوي ثم أقوله معلوم بقيدانه لا بد من قرينة على أن الحذف للنكتة الفلانية كالاختصار وهو كذلك قاله سم (قوله ومع هذا) أي ومع كونه معلوما فهو جار في سائر الأقسام أي في باقي أقسام الحذف كالحذف للبيان بعد الإيهام فلا بد فيه من قرينة تعين أن الحذف لما ذكر (قوله فلا وجه الخ) أي فلا وجه لذكر قوله عند قيام قرينة مع قوله لمجرد الاختصار دون غيره من نكات الحذف وقد يقال له وجه وهو أن مجرد الاختصار نكتة

(ولم مجرد الاختصار) من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره وفي بعض النسخ (عند قيام قرينة) وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة اليه وما يقال من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسدylan هذا المعنى معلوم ومع هذا جار في سائر الأقسام فلا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار (نحو أصغيت اليه أي أذني وعليه) أي على الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى (رب أرني أنظر اليك أي ذاك) وههنا بحث وهو أن الحذف بالتعميم مع الاختصار

عمت جميع العباد وانما المخصوص الهداية كما قال تعالى ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم فالتعميم في المثال الأول موجود بمبالغة العلم بأن الالام كل أحد محال عادة على وجه الحقيقة والتعميم في الآية موجود حقيقة (واما مجرد الاختصار) أي يكون الحذف إما لما تقدم وإما لمجرد الاختصار من غير مراعاة فائدة أخرى من عموم في المفعول أو خصوص فيه أو غير ذلك ووجد بعد هذا في بعض النسخ (عند قيام قرينة) وهو معلوم مما سبق وهوان النكتة في الكلام لا تكون إلا بدليل دل على تلك النكتة بخصوصها والا كان أفادة الكلام إياها ادعائية فهو تذكرة لما تقدم فعلى هذا يكون ما يقال من أن المراد أن الحذف يكون عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسدylan هذا القول يشعر بأن النكتة الموجودة في الكلام لم تعلم من تتبع ما سبق أنه لا بد فيها من دليل يدل على خصوصها وهو فاسد كما قررنا ثم لو سلم أن المفهوم مما تقدم هو مجرد وجود النكتة في الكلام من غير دليل على خصوصها فلا تختص الحاجة إلى التنبيه على ذلك بالحذف بل يجب حينئذ كره ذلك في جميعها والحذف للاختصار (نحو) قول القائل (أصغيت اليه أي) أملت اليه (أذني) لأن الأصغاء مخصوص بالاذن (وعليه) أي وعلى الحذف لمجرد الاختصار ورد قوله تعالى حكاية عن موسى على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام (رب أرني أنظر اليك أي) أرني (ذاك) فان قلت أرني من أراه كذا أي

انما يكون لو تم ذكر كرمفعول الفعلين فان هذا المعنى يحصل بذكرهما والاحسن ما ذكره المصنف نأيا وهو أن تقول انه قصد التأديب مع المدح بأن لا يصرح له بأنه طلب له مثلا وفي البيت تشديد وهو

ضعيفة لا يصار اليها الا اذا تعينت نظير ذلك ما مر في ذكر المسند اليه حيث علم بالاصالة وقيد الشارح ذلك بقوله ولا مقتضى للعدول عنه (قوله أصغيت اليه) أي أملت اليه (قوله أي أذني) انما قدر المفعول هكذا لأن الأصغاء مخصوص بالاذن (قوله وعليه) انما قال وعليه ولم يقل ونحوه للتفاوت بين قر بنتي المثالين فان القرينة في الأول لفظ الفعل وهو أصغيت وفي الثاني جواب الطلب (قوله أرني أنظر اليك) ان قلت أرني من أراه كذا اذا جعله يراه فكانه قال اجعلني أرى ذاك أنظر اليك وهذا بظاهره يحقق التداخل في الكلام ويمنع ترتب أنظر على أرني قلت انه عبر بالاراءة عن مجرد الكشف للحجاب عن الراي لأن ال رؤية مسببة عنه فيترتب عليه قوله أنظر اليك فكانه يقول رب اكشف الحجاب عن ذاك بكشفه عني لاني المحبوب حقيقة أنظر اليك أفاده البعقوبي (قوله وههنا بحث)

أي في قول المصنف واما التعميم مع الاختصار وحينئذ فالأولى تقديمه عنده



أو أنها لا تفعل كفعله كقوله تعالى قل هل من شركائكم من يفعل من ذلكن من شيء ويحتمل أن يكون المقصود نفس الفعل من غير تعميم أي وأنتم من أهل العلم والمعرفة ثم أنتم عليه في أمر دينكم من جعل الأصنام لله أنداداً غاية الجهل ومساعد السكاكي الحذف فيه لمجرد الاختصار قوله تعالى ولما ورد ما مدين وجد (١٩٣) عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراة تزدودان قال

ان لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدّر عام فلا تعميم أصلاً وان كانت فالتعميم من عموم المقدّر سواء حذف أو لم يحذف فالحذف لا يكون للمجرد الاختصار

جعل له براه فكانه قال اجعلني أرى ذاتك أنظر اليك وهذا نظايره يحقق التداخل في الكلام ويمنع تزب أنظر على أرى قلت بل غير بالاراءة عن مجرد الكشف للحجاب عن الرائي لان الرؤية متسببة عنه فترتب عليه قوله أنظر اليك فكانه قال رب اكشف الحجاب عن ذاتك بكشفه عني لاني هو المحجوب حقيقة أنظر اليك ولما عبر بالاراءة عن الكشف تعدت بنفسها لان الفعل يجوز ان يتعدى بنفسه ولو كان عبارة عن التعدى بالآلة فافهم وأورده هنا بحث وهو ان الحذف لا يقتضي مجرد تعميما ولا تخصيصا لان المحذوف يجوز ان يكون خاصا عاما فلا يقتضي الحذف عمومه ولا خصوصه والالم يوجد مع الآخر فاذا صح وجود الحذف مع العموم والخصوص ولا يتعين به أحدهما فلا بد من قرينة أخرى تدل على تعين المحذوف فاذا عين كان عاما أو خاصا فعمومه وخصوصه من تعين ذاته المستفاد من قرينة أخرى غير الحذف فالعموم ليس الا من ذاته قدراً أو ذكره فالحذف لا يستفاد منه الا مجرد الاختصار فلا يستفاد منه العموم الذي انما يحقق بتعيين المحذوف المستفاد من قرينة أخرى وأجيب بأن هذا انما هو عند وجود قرينة تعين المحذوف كالأو ككل أحد ثم قيل لقد كان منك ما يؤلم وحذف كل أحد انك لا على ذكرها فيكون عمومها مستفاداً من ذاته المعينة بتلك القرينة وأما اذا لم تذكر قرينة تعينه ولا قرينة تخصصه وقد قام الدليل ان تم محذوفاً فالحذف بنفسه يتوصل به الى تقديره عاماً من حيث ان تقديره قد رد بما يحتمل دون آخر ترجيح لاحد المتساويين على الآخر فصح ان الحذف قد يكون مقيداً للتعظيم مع الاختصار لا لمجرد الاختصار دائماً ولا يقال التعظيم المستفاد من الحذف على هذا مستفاد بدون الحذف أصلاً لان مأخذه وهو الفرار من التحكم اللازم على تقدير عدم عمومته قد علم انه يفيد العموم في المقام الخطابي مع جعل الفعل لازماً لاننا نقول التكنة لا يلزم انعكاس وجهها فاستفاد عند الحذف وعدمه وعلى أن استفادتها عند تقدير الفعل لازماً بالنظر الى مجرد الفعل والعموم في المفعول فيه لزمي وعند تقديره متعدي لا يجبي العموم من ذلك المقدّر الذي اقتضى الحذف تقديره عاماً

أن عدم وجدان مثل في هذه الصفات الثلاث لا ينفى وجدان واحد منها فهذه اموضع أن يقول ولا في الفضل ولا المكارم وتركه على وجه يتزن به البيت ولما أن يكون الحذف للتعظيم مع الاختصار مثل قد كان منك ما يؤلم أي يؤلم كل أحد وقوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام أي كل أحد ولو صرح به لافاد التعظيم دون الاختصار لا يقال المعنى يدعون يشاء بقرينة قوله تعالى ويهدي من يشاء لان الواقع أن كل أحد دعاه الله الى دار السلام فان قلت اذا قدرت بدعوى من يشاء وقد شاء دعاء كل أحد طابق ما بعد وحصل العموم لان المعنى من يشاء ان بدعوه قلت انما يحذف في الاول ما في الثاني والذي في الثاني تقديره من شاء أن يهديه فلو قدرنا مثله في الاول لكان تقديره يدعون من يشاء هدايته وهو غير المراد ويمكن النزاع فيه وأن يقال تقدير من يشاء هدايته بدل على تقدير من يشاء دعوته لان قرينة كل مفعول محذوف فعله فالحجاب حينئذ انما لو قدرنا يدعون من يشاء ولا وهم انقسام الناس الى مدعو وغيره

ما خطبك كما قال الانسقي حتى يصدر الرعاء وأبو ناسخ كبير فسق لهما والاولى أن يجعل لاثبات المعنى في نفسه الشيء على الاطلاق كما هو وظاهر قول

(قوله ان لم يكن الخ) أي وذلك بأن لا يكون هناك قرينة غير الحذف بأن يقال قد كان منك ما يؤلم (قوله وان كانت الخ) وذلك مثل أن يذكر في الكلام كل أحد ثم يقال قد كان منك ما يؤلم (قوله) فالحذف لا يكون للمجرد الاختصار أي ولا يفيد التعظيم وأجاب الشارح في شرح المفتاح عن هذا باختيار الشق الاول من التردد وهو أنه لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدّر عام وقوله فلا تعميم أصلاً ممنوع لانه اذا لم يكن قرينة على ذلك يحتمل ذلك المحذوف على العموم في المقام الخطابي حذراً من ترجيح خاص على خاص آخر بلا مرجح فالحذف مدخل في تقديره عاماً لانه توصل به الى تقديره عاماً في ذلك المقام وفي هذا الجواب

نظر لان العموم حينئذ مستفاد من المقام الخطابي لامن الحذف بدليل أن المفعول اذا ذكر على العموم أيضاً واسطة (واما المقام المذكور ما يدل على الخصوص فيكون العموم مستفاداً من المقام المذكور مطلقاً حذف المفعول أو ذكره لامن الحذف وأجيب بأن العموم في المقام الخطابي مستفاد من المقام والحذف جميعاً وحصول العموم مع غير الحذف لا يمنع حصوله معه فيكون الحذف دخل في العموم في الجملة

الزخشي فانه قال ترك المفعول لان الغرض هو الفعل لا المفعول ألا ترى أنه انما خرجهما لانهما كانتا على الزيادة ولم يرجعهما لان مذودهما غنم ومسبقهم ابل مثلا وكذلك قولهما الانسقي حتى يصدر الرعاء المقصود منه السقي لا المسقي واعلم انه قد يشبه الحال في أمر الحذف وعدمه لعدم تحصيل معنى الفعل كما في قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن أيا سماءا كانا في ذاته يظن ان الدعاء فيه معنى النداء فلا يقدر في الكلام محذوف وليس بمعناه لانه لو كان بمعناه لزم اما الاشارة أو عطف الشيء على نفسه لانه ان كان مسمى أحد ما غير مسمى الآخر لزم الاول وان كان مسمىهما واحدا لزم الثاني وكلاهما باطل تعالى كلام الله عز وجل عن ذلك فالدعاء في الآية بمعنى التسمية التي تنعدي الى مفعولين أي سموه الله أو الرحمن أيا سماءا سموه فله الاسماء الحسنى كما يقال فلان يدعى الامير أي يسمى الامير وكما في قراءة من قرأ وقالت اليه ودعز بران الله بغير تموين على القول بأن سقوط التموين ليكون الابن صفة واقعة بين علمين كما في قولنا زيد بن عمرو قائم فانه قد يظن ان فعل القول فيه الحكاية الجملية كما هو أصله فقل تقدير الكلام عز بران الله بمعومونا وهذا باطل لان التصديق والتكذيب انما ينصرفان الى الاسناد لا الى وصف ما يقع في الكلام (١٤٣) موصوفا بصفة كما اذا حكيت عن انسان انه قال زيد بن عمرو سيد ثم كذبته فيه لم يكن تكذيبك أن يكون زيد بن عمرو ولكن أن يكون زيدا

(وإما للرعاية على الفاصلة نحو) قوله تعالى والضحي والليل اذا سجي (ما ودعك ربك وما قلى) أي ما قلاك وحصول الاختصار أيضا ظاهر

وفرق بين الاعتبارين ولو كان المسأل واحدا (وإما للرعاية على الفاصلة) أي حذف المفعول (إمما) تقدم وإمما للرعاية على الفاصلة وهي في التمر ما أتى به من الكلام ليقابل مثله فان التزم فيه الختم بحرف فهو جمعة وذلك (نحو) قوله تعالى والضحي والليل اذا سجي (ما ودعك ربك وما قلى) ولم يقل وما قلاك رعاية نظم هذه الفاصلة بالالف كما قبلها وما بعدها وعدى الرعاية بعلى لتضمينها معنى المحافظة وأوردتها ان رعاية الفواصل من البدع فليس من الاعتبار المناسب حتى يكون من المعاني فذكره هنا تطلق وقد يجاب بأن عدم اعتبار توافق الفواصل كان الاصل جوازه لان اعتبار التوافق من البدع لكن لما أورد بعض الفواصل بحرف واحد كان المقام في الباقي مقام الرعاية وكان عدم الرعاية خروجا عما يناسب المقام الذي أورد فيه ذلك البعض بعد ايراده وعلى هذا يكون المراد بالمقام ما هو أهم من مقام مراعاة صفة الكلام ومقام اقتضاء ايراده تأمل وقيل ان الحذف هنا ترك مواجعة النبي صلى الله عليه وسلم بايقاع لفظ القلى على ضميره ولو كان منفيا واستبعد من جهة ايقاع ودفع على ضميره والحق ان كانت اسمهم الى مهدى وغيره ولك أن تقول الحذف للاختصار وأما التعميم فمن ان استفدناه وافادة التعميم من هذه الآية انما حصل من خصوص الآية بدليل خارجي وإمما للاختصار عند قيام قرينة دالة على ارادة الاختصار نحو أعصيت اليه أي اذني وهو من الافعال التي أميت ذكر مفعولها ومنه فاذا أفضت من عرفات أي انفسكم وبنى على امر أنه أي قبة ورجع عن الغواية أي نفسه ومنه قوله تعالى أرفى انظر اليك أي اذ لك قلت ~~في~~ وعندي أن ترك المفعول هنا للتعظيم وعلى ما سبق صحح الزخشي قول ابي نواس

(قوله وإمما للرعاية على الفاصلة) على زائدة لان الرعاية وما تصرف منها تنعدي بنفسها الآن يقال انه ضمن الرعاية معنى المحافظة فعداها بعلى أن المحافظة على الفاصلة وفيه أن الفاصلة اسم للكلام المقابل بمثله فان التزم فيه الختم بحرف فهو جمعة أيضا فهي أخص من الفاصلة والمحافظة عليه بحذف المفعول الحرف

الاخير من ذلك الكلام وهو الروى وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف أي المحافظة على روى الفاصلة تأمل واعتبر بان رعاية الفواصل من البدع وليس من الاعتبار المناسب حتى يكون من المعاني فذكره هنا تطلق وقد يجاب بأن عدم اعتبار توافق الفواصل وان كان الاصل جوازه لان اعتبار التوافق من البدع لكن لما أورد بعض الفواصل بحرف واحد كان المقام في الباقي مقام الرعاية وكان عدم الرعاية خروجا عما يناسب المقام الذي أورد فيه ذلك البعض بعد ايراده وعلى هذا يكون المراد بالمقام ما هو أهم من مقام مراعاة صفة الكلام ومقام اقتضاء ايراده تأمل وقيل ان الحذف هنا ترك مواجعة النبي صلى الله عليه وسلم بايقاع لفظ القلى على ضميره وان كان منفيا لان النبي فرع الاثبات في التعقل ولم يفعل ذلك في ودعك بل أوقع على ضميره عليه السلام لان لفظ ودع ليس كلفظ قلى لان لفظ ودع معناه ترك وهو لا يستلزم البغض

الى انه معبودهم وفيه تقرير ان عزير ابن الله تعالى الله عن ذلك فالتول في الآية بمعنى الذ كر لان الغرض الدلالة على ان اليهم وقد بلغوا في  
الرسوخ في الجهل والشرك الى انهم كانوا يزعمون عزير ابن الله تعالى الله عن ذلك فالتول في الآية بمعنى الذ كر لان الغرض الدلالة على ان اليهم وقد بلغوا في  
أراهم قد اعتقدوا امر أعظم انهم يقولون أبا زيد الامير تريد انه كذلك يكون ذ كرهم له اذا ذ كروه \* واعلم ان الحذف التنوين من عزير  
في الآية وجهين أحدهما ان يكون المنع من الصرف لجملة وتعر يفه كعازر والثاني أن يكون لاتقاء السا كنين كقراءة من قرأ قل  
هو الله أحد الله الصمد يحذف التنوين من أحد وكما حكي عن عمارة بن عقيل انه قرأ وألا لليل سابق النهار يحذف التنوين من سابق  
ونصب النهار فقبل له وما تر يد فقال سابق النهار فالمعنى (١٤٤) على هذين الوجهين كالمعنى على اثبات التنوين فعزير مبتدأ وابن الله

خبره وقال على أصله والله أعلم

(وإما الاستعجان ذكره) أي ذكر المفعول (كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه) أي من النبي صلى الله عليه وسلم (ولأراى منى أي العورة ولما التكتة أخرى) كاخفائه أو التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة أو تعينه حقيقة أو ادعاء

(قوله وإما الاستعجان) أي استعجاب ذكره (قوله ما رأيت منه الخ) صدر الحديث كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من ماء واحد فقرأت منه ولا رأيت منى أي ما رأيت منه العورة ولا رأها حتى يمكن أن الحذف هنا إشارة لتأ كذا الامر يستر العورة حسا من حيث انه قد ستر لفظها على السامع ليكون الستر اللفظي موافقا للستر الحسى (قوله كاخفائه) أي خوفا عليه كأن يقال الامير يحجب ويغض عند قيام قرينة عند الخاطب دون بعض السامعين على ان المراد يحجب ويغض ذلك الحاضر فبقوله المشكك خوفا على نفسه أن يؤذى حنفذ على نسبة محبة الامير اليه أو خوفا من السامعين ان يؤذى منهم بنسبة بغض الامير اليهم وكالتمكن من انكاره ان مست الحاجة الى الانكار كما يقال لعن الله وأخرى ويراد زيد عند قيام القرينة عليه ليمكن الانكار للتكلم ان نسب اليه لعن زيد وطولب عوجه لان الانكار مع القرينة المجردة أمكن من الانكار عند التصريح وكتمه كإيقال لمحمد ونشكر أي الله تعالى لتعين انه هو المحمود أو ادعاء التعيين كإيقال لمحمد ونعظم والمراد الامير لادعاء تعينه وانه لا يستحق ذلك في البلد غيره أو نحو ذلك كإيهام صوته عن اللسان أو صون اللسان عنه كما تقول في الاول غدح ونعظم وتريد النبي

لفظ ودع ليس كلفظ قل فستدبر (وإما الاستعجان) أي استعجاب (ذكره) أي ذكر المفعول (كقول السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها) كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من ماء واحد (ما رأيت منه ولا رأيت منى أي ما رأيت منه العورة) ولا رأها حتى استقال المتشدد بذكر العورة والاستعجان هنا فلو مثل بغيره كان أحسن على انه يجوز ان يراد ما رأيت منه شيئا من الجسد المستور ولا رأيت منى مبالغة في الاحتشام المانع من ملاحظة جهة كل منهم ما من الآخر صلى الله وسلم على نبينا ورضي عن سيدتنا عائشة وقيل يحتمل ان يكون حذف المفعول هنا ليلابغة في النستر اللفظي موافقة للستر الحسى وهذا غير الاستعجان قطع لان الشيء قد يناسبه الستر من غير أن يكون في ذكره استعجان (وإما التكتة أخرى) أي الحذف للمفعول إما لما تقدم وإما للتكتة أخرى غير ذلك كاخفائه على السامعين خوفا عليه أو منه كما يقال الامير يحجب ويغض عند قيام قرينة عند الخاطب دون بعض السامعين على ان المراد يحجب ويغض ذلك الحاضر فبقوله المشكك خوفا على نفسه أن يؤذى حنفذ على نسبة محبة الامير اليه أو خوفا من السامعين ان يؤذى منهم بنسبة بغض الامير اليهم وكالتمكن من انكاره ان مست الحاجة الى الانكار كما يقال لعن الله وأخرى ويراد زيد عند قيام القرينة عليه ليمكن الانكار للتكلم ان نسب اليه لعن زيد وطولب عوجه لان الانكار مع القرينة المجردة أمكن من الانكار عند التصريح وكتمه كإيقال لمحمد ونشكر أي الله تعالى لتعين انه هو المحمود أو ادعاء التعيين كإيقال لمحمد ونعظم والمراد الامير لادعاء تعينه وانه لا يستحق ذلك في البلد غيره أو نحو ذلك كإيهام صوته عن اللسان أو صون اللسان عنه كما تقول في الاول غدح ونعظم وتريد النبي

واذا نزع عن الغواية فليكن \* لله ذلك النزع للناس قال لان الفعل متعد في أصله فلا عليه اذا نظر الى الاصل وإما الرعاية الفاصلة وعجالة المصنف للرعاية على الفاصلة وفيها نظر وله ضمنية معنى المحافظة ومثاله قوله تعالى ما وعدك ربك وما قبل أي ما قال فانه روى قوله تعالى يحيى وإما الاستعجان ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه ولا رأيت منى (قوله وإما التكتة أخرى) أي معنى أخرى تقتضى الحذف كخوف ذ كره وادعاء الانكار لدى الحاجة وجعل السكاكى من الحذف الاختصار قوله تعالى ووجد من دونهم امرائين تزدودان وقال الزخمشري

نسبة بغض الامير اليه فقد دعت الحاجة للحذف (قوله أو التمكن من انكاره) أي كأن يقال لعن الله وأخرى ويراد زيد عند قيام القرينة يحذف المتكلم ذلك المفعول ليمكن من الانكار ان نسب اليه لعن زيد وطولب عوجه لان الانكار مع القرينة المجردة أمكن من الانكار عند التصريح (قوله ان مست اليه) أي الى ما ذكر من الاخفاء والانكار قوله أو تعينه حقيقة) كإيقال لمحمد ونشكر أي الله تعالى لتعين انه هو المحمود والمشكك حقيقة (قوله أو ادعاء) أي كإيقال لمحمد ونعظم والمراد الامير لادعاء تعينه وانه لا يستحق ذلك في البلد غيره

وأما تقديم مفعوله ونحوه عليه فلرد الخطأ في التعيين كقولك زيداً عرفت لمن اعتقد أنك عرفت انساناً وأنه غير زيد وأصاب في الأول دون الثاني وتقول لنا كيدته وتقر به زيداً عرفت

(قوله ونحو ذلك) أى كإيهام صوته عن اللسان كقولك غـدح ونعظم وترى محمد صلى الله عليه وسلم عند قيام القرينة وإيهام صون اللسان عنه كقولك لمن الله وأخرى وترى الشيطان عند قيام القرينة واعلم أن الاختصار لازم للعطف لهذه الأوجه سواء قصد أول المقصود وحيداً فيصح أن يكون الحذف فيما ذكره والتكاثرات لا تتزاحم (١٤٥) (قوله وتقديم مفعوله الخ)

هذا هو المطلب الثاني من مطالب هذا الباب أى أن من أحوال متعلقات الفعل تقديم مفعول الفعل عليه من مفعول به أو جار ومجرور وظرف أو حال ونحو ذلك كالمفعول له وبعده وفيه وانما زاد المصنف ونحوه لأن المراد بالمفعول عند الإطلاق المفعول به

ونحو ذلك (وتقديم مفعوله) أى مفعول الفعل (ونحوه) أى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما أشبه ذلك (عليه) أى على الفعل (لرد الخطأ في التعيين) كقولك زيداً عرفت لمن اعتقد أنك عرفت انساناً (وأصاب في ذلك) (و) اعتقد (أنه غير زيد) وأخطأ فيه (وتقول لنا كيدته) أى نأ كيد هذا الرد زيداً عرفت

محمد صلى الله عليه وسلم عند قيام القرينة فلا يذ كر تعظيمه من أن يجرى على اللسان وفي الثاني نستعبد ونلعن أى الشيطان فيحذف أصون اللسان عنه إتهانه ولا يخفى أن الاختصار لازم للحذف لهذه الأوجه قصد أولاً (وتقديم مفعوله ونحوه) أى ومن أحوال متعلقات الفعل تقديم مفعول الفعل وتقديم نحو المفعول به وذلك كالجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك كالمفعول به ومعه وفيه وانما زاد ونحوه لأن المفعول براد به عند الإطلاق المفعول به فلا يدخل في الكلام سائر المفاعيل فتدخل في قوله ونحوه وعلى تقدير دخولها فليذكر فيما تقدم إلا المفعول به فيحتاج لزيادة نحوه لادخال نحو الجار والمجرور (عليه) متعلق بتقديم أى وتقديم المفعول ونحوه على الفعل يكون ذلك التقديم (لرد الخطأ في التعيين) أى يكون التقديم لرد الخطأ الواقع من المخاطب في اعتقاده أن المفعول وشبهه كالمجرور هو شئ معين وأخطأ وذلك (كقولك زيداً عرفت) بضم التاء (لمن اعتقد أنك عرفت انساناً) وأصاب في ذلك الاعتقاد (و) اعتقد مع ذلك (أنه) أى أن ذلك الانسان (غير زيد) وأخطأ في تعيين ذلك الانسان المعروف وأنه هو غير زيد فذكر عليه عقاد التركيب وهو أن معروفك زيد لا غيره كما ترجم المخاطب ويسمى رد الخطأ في تعيين المفعول قصر قاب كما يأتي (وتقول لنا كيدته) أى لنا كيد هذا الرد المسمى قصر قاب بعد قولك زيداً عرفت

ترك المفعول لأن الغرض الفعل لا المفعول قال المصنف في الإيضاح قد يشبه الحال في الحذف وعدمه لعدم تخصيص معنى الفعل كقوله تعالى قل ادعوا الله وأدعوا الرحمن قد يشوههم أن معناه نادوا فلا حذف ولا يصح لأنه يلزم الاشتراك لو كان المسمى متعدداً أو عطف الشئ على نفسه أن كان واحداً بل هو بمعنى سموه فالحذف واقع والله تعالى أعلم ص (وتقديم مفعوله ونحوه عليه الخ) ش تقديم مفعول الفعل عليه يكون لرد الخطأ في التعيين والمراد أن المخاطب يظن وقوع الفعل على مفعول معين والغرض أنه واقع على غيره كقولك زيداً عرفت لمن اعتقد أنك عرفت انساناً غير زيد وتو كده هذا قولك لا غيره كذا قاله المصنف وينبغي أن يقيد كونه نأ كيداً بما إذا كان مراد به الاختصاص فإن لم يرد فيكون قولك لا غيره نأسساً لأننا كيداً لأن يرد أنه نأ كيدته على الفعل بالمفعول السابق وإن أفادني غيره قال المصنف ولذلك لا يقال ما زيداً ضربت ولا غيره لمتناقض دلالة الأول والثاني لأن ما زيداً ضربت خاطبت به من يعلم أن انساناً ضربته ولكنه غلط في تعيينه وأصاب في معرفة انسان في الجملة وقولك

(١٩ - شروح الخفيض ثانی) له ومعه وفيه والتميز على ما فيه وخروج بقولنا التي يجوز الخ الفاعل فانه لا كلام لنا فيه لأنه عند تقديمه لا يكون مفعولاً للفعل بل مبتدأ (قوله لرد الخطأ) من إضافة المصدر لمفعوله أى لرد الخطأ كخطأ المخاطب في اعتقاده تعيين مفعول الفعل ونحوه فيكون القصر قصر قلب كما يصحح به قوله لمن اعتقد الخ وليس المراد لرد الخطأ في قصر التعيين وذلك لأن قصر التعيين إنما يلي من لاحكم عنده لأنه إنما يلي للتردد كما يأتي ومن لاحكم عنده لا ينسب إليه الخطأ لأنه من أوصاف الحكم (قوله وأصاب في ذلك) أى في اعتقاده المعرفة لانسان ما وقوله واعتقد أى مع ذلك الاعتقاد الأول (قوله وتقول لنا كيدته) أى اذ لم يكنف المخاطب بالرد الأول (قوله أى نأ كيدته هذا الرد) أى المسمى بقصر القلب

لاغيره ولذلك لايصح

(قوله لاغيره) انما كان تأكيده لان منطوقه موافق لمفهوم زيد اعرفت وفي الاطول وتقول في تأكيده أي تأكيده هذا التقديم لان كيد رد الخطا لان المؤكدي في المعارف هو المفيد للاول لامفاده ألا ترى أنك تقول في جاز زيد الثاني تأكيده الاول فلا يعزك قول الشارح اخفق أي تأكيده هذا الرد (قوله وقد يكون) أي تقديم المفعول على الفعل وقد عدا التحقيق لالتقليل أي أن التقديم يكون رد الخطا في الاشتراك تحقيقا وأشار الشارح بهذا الاعتراض على المصنف حيث ذكر أن التقديم يفيد قصر القلب ولم يذكر افادته لقصر الافراد مع انه قد يفسده والاقتضار على ذكر الشيء في مقام البيان يفيد الحصر (قوله رد الخطا في الاشتراك) أي رد المشكك خطأ المخاطب في اعتقاده الاشتراك (١٤٦) في مفعول الفعل ويسمى ذلك رد بقصر الافراد (قوله وتقول لنا كيد) أي لنا كيد

ذلك الرد ان لم يكشف  
المخاطب بالرد المذكور  
(قوله زيد اعرفت وحده)  
أي لا مشار كما يشق الرأ كما  
تعتقد وانما كان وحده  
مؤكد الان منطوقه موافق  
لمفهوم زيد اعرفت وترك  
المصنف والشارح بيان افادة  
التقديم قصر التعمين مع  
انه يفيد كما يستفاد من  
المطول كأن تقول زيد  
عرفت لمن اعتقد أنك  
عرفت انسانا ولكنه جاهل  
لعينه وشاك في ذلك (قوله)  
وكذا في نحو زيد أكرم  
الحق أشار بذلك الى أن  
رد الخطا في قصر القلب  
والافراد كما يكون في  
الاخبار يكون في الانشاء  
فبحوز زيد أكرم وعمرا  
لا تكرم يقال ذلك رد  
على من اعتقد أن النهي  
عن الاكرام مختص بغير  
عمرو أو الامر مختص بغير

(لاغيره) وقد يكون رد الخطا في الاشتراك كقولك زيد اعرفت لمن اعتقد أنك عرفت زيدا وعمرا  
وتقول لنا كيد زيد اعرفت وحده وكذا في نحو زيد أكرم وعمرا لا تكرم أمر او نهى فإمكان الاحسن أن  
يقول افادة الاختصاص (ولذلك) أي ولأن التقديم رد الخطا في تعيين المفعول  
(لاغيره) وانما كان تأكيده لان قولك زيد اعرفت مفاده كما مر أنك عرفت زيدا فقط ولم تعرف غيره كما  
يعتقد المخاطب فقولك لاغيره تأكيده لما تضمنه التركيب وكما يكون التقديم رد الخطا في تعيين  
المفعول يكون أيضا رد الخطا في اعتقاد الاشتراك فاذا اعتقد المخاطب أنك عرفت زيدا وعمرا معا أصاب  
في اعتقاده معرفتك لزيد وأخطأ في اعتقاده أن عمرا يشارك زيدا في معرفتك قلت للرد عليه زيد اعرفت  
أي لامع عمرو وكما تزعم وإذا أردت تأكيده قلت بعد قولك زيد اعرفت وحده أي لا مشار كما تعتقد  
ويسمى هذا القصر قصر افراد كما يأتي ولورد رد الخطا بمعرفتك بين زيد وعمرو وعلى وجه الشك قلت  
زيد اعرفت أي لا عمرا كان قصر تعيين وكان الاحسن أن يقول المصنف بدل قوله رد الخطا الخ لافادة  
الاختصاص يشمل هذه الأنواع الثلاثة من قصر القلب والافراد والتعيين وليدخل فيه الانشاء على  
وجه الوضوح نحو زيد أكرم وزيد الاثنان فان تخصيص الأمر والنهي بزيد يظهر ورد الخطا في الانشاء  
فيه تكافؤ لانه لا اعتقاد فيه الآن يتأول على أن المعنى زيدا موردا ومنهى أو نحو ذلك ويتأول أن المخاطب  
اعتقد خلاف ذلك وورد على هذا أن التخصيص هو أيضا تدعي النبوت شيء والثني عن الغير فهو  
مخصوص بالخبر كذا قيل والحق أن التخصيص النسبة الى شيء بدون غيره فان كانت النسبة انشائية فما  
وقع به التخصيص انشاء وان كانت خبرية فما وقع به خبر وهذه الاحتمالية لا يدفعها كون المصنف أتكل على  
مقايضة ما ذكر بما لم يذكر كما لا يخفى ومثال التخصيص في غير المفعول أن يقال بل يدمرت أي لاغيره  
في قصر القلب أو وحده في قصر الافراد ورا كذا جئت أي لا في حال غير ذلك أو لامع حال غير ذلك وعلى  
هذا القياس (ولذلك) أي ولأن التقديم قد يكون رد الخطا في تعيين المفعول

ماز يدا ضرب ولا غير ويخالف ذلك ولأن تقول لم لا يقدم المفعول اذا كان الخطاب مع من يعتقد  
أنك ضربت زيدا وهو مخطئ في أصله وفي تعيينه بأن يكون الواقع أنك لم تضرب أحدا ووضح حينئذ  
زيد اضربت ولاغيره قال وكذلك لا يجوز أن تعقب الفعل المنفي بإثبات ضده كقولك ما زيد  
ضربت ولكن أكرمه لان التقديم انما يكون رد الخطا في تعيين المفعول فيرد اليه بالتقديم لالرفع الخطا

زيد في قصر القلب وكذا يقال ذلك رد اعلى من اعتقاد أن النهي عن الاكرام والأمر بالاكرام مستوفيه زيد وعمرو في قصر  
الافراد (قوله فكان الاحسن الخ) أي لاجل أن يدخل فيه القصر بأفواعه الثلاثة ويدخل فيه نحو زيد أكرم وعمرا لا تكرم وأورد  
على الشارح أن افادة الاختصاص لا تجري في الانشاء لانه عبارة عن نبوت شيء ونفيه عن غيره ولا يقبله الانشاء وأجيب بأن  
التخصيص وان لم يجري في الانشاء باعتبار ذاته لكنه يجري فيه باعتبار ما يتضمنه من الخبر فان كل انشاء يتضمن خبرا فقولك أكرم زيدا  
يتضمن خبرا وعمرا زيدا ما موردا كرامه أو مستحق الاكرام قال يعقوب بعد ذلك وهذا والحق أن التخصيص النسبة الى شيء دون  
غيره فان كانت النسبة انشائية فما وقع به التخصيص انشاء وان كانت خبرية فما وقع به خبر وانما عبر بالاحسن دون الصواب لما كان  
الاعتقاد عن المصنف بأنه لم يرد الخطا في الاشتراك وما يتعلق به من التأكيده وحده اعتمادا على المقايضة بما سبق ولم نعم بحيث  
يتناول الانشاء لانه في مبحث الخبر

أن يقال ما زيد اضربت ولا أحد من الناس لتناقض دلالاتي الأولى والثاني ولأن تعقب الفعل المنفي بآيات ضده كقولك ما زيد اضربت ولكن أكرمه لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ في الضرب فترده إلى الصواب في الأكرام وإنما هو على أن الخطأ في المضروب حين اعتقده أنه زيد فترده إلى الصواب أن تقول ولكن عمرا

(قوله مع الإصابة) أي مع إصابة المخاطب (قوله لا يقال) أي عند ارادة الرد على المخاطب في اعتقاده وقوع الضرب منك على زيد (قوله تحقيق المعنى الاختصاص) الإضافة بآية أي تحقيق المعنى هو اختصاص زيد بنفي الضرب عنه فان معناه قصر عدم الضرب على زيد وثبوته لغيره (قوله يتي ذلك) أي يتي وقوع الضرب على غيره (قوله مناقضا لمنطوق الخ) أي والجمع بين المناقضة بين باطل والأولى للشارح اسناد المناقضة للاخير أعني منطوق لا غيره فيقول فيكون منطوق لا غيره مناقضا لمفهوم التقديم لأن الأول وقع في مركزه والثاني هو الطارئ (١٤٧) وان كانت المناقضة نسبة بين الطرفين يصح اسنادها لكل منهما (قوله نعم لو كان التقديم لغرض آخر) أي كالاتهام به في نفي الفعل عنه أو الاستدلال به كره من غير ارادة الاعلام بثبوت الفعل لغيره جاز

مع الإصابة في اعتقاده وقوع الفعل على مفعول ما (لا يقال ما زيد اضربت ولا غيره) لأن التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره يتي ذلك فيكون مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق لا غيره نعم لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص جاز ما زيد اضربت ولا غيره وكذا زيد اضربت وغيره (ولا ما زيد اضربت ولكن أكرمه) لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع في الفعل بأنه الضرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الأكرام وإنما الخطأ في تعيين المضروب فالصواب ولكن عمرا

مع ان المخاطب أصاب في اعتقاده وقوع الفعل على مفعول ما (لا يقال) عند ارادة ذلك الرد (ما زيد اضربت ولا غيره) لأن مفاد ما زيد اضربت حينئذ اختصاص نفي الضرب بزيد بحيث لا يتعدى ذلك النفي إلى غيره كما يعتقد المخاطب وذلك يفيد أن الغير مضروب فاذا قيل ولا غيره كان مناقضا لذلك الذي أفاده ذلك التقديم لأن مفهوم التقديم كما قرر الثبوت للغير تحقيقا لمعنى الاختصاص وصريح مفاد لا غيره النفي عنه فتناقض مفهوم التقديم وصريح لا غيره وكذلك لا يقال زيد اضربت وغيره لأن التقديم يفيد نفي مشاركة الغير والعطف يفيد ثبوت المشاركة وهو تناقض ولكن هذا حيث يراد الاختصاص بالقديم كما ذكرنا وأما لو كان التقديم لغير الاختصاص ك مجرد الاهتمام جاز أن يقال ما زيد اضربت ولا غيره وأن يقال زيد اضربت وغيره وليس في التقديم ما ينافي نفي الغير أو عطفه لأن المعنى المضاد بالقديم وهو الاهتمام يصح معه نفي الغير وثبوته (و) لاجل أن التقديم يفيد الاختصاص (لا) يقال أيضا عند ارادته (ما زيد اضربت ولكن أكرمه) لأنه إذا أراد التقديم الاختصاص كان هذا التركيب كلاما مع من اعتقد ثبوت الضرب وأصاب لكن اعتقده أنه لم يخطأ فيقال رداعليه اعتقادك ضرب زيد باطل وإنما ضربت عمرا فيقال على هذا الفادة ذلك ما زيد اضربت ولكن عمرا وليس كلاما مع من اعتقد ثبوت أصل الضرب لزيد وأخطأ فيه لأن الثابت هو الأكرام فلا يقال بعد قوله ما زيد اضربت ولكن أكرمه بل يقال ولكن عمرا كما تقدم ثم أشار إلى التقديم في الاشتغال فقال

في المسند بل انما يحسن الرد هنا بان يقال ما زيد اضربت ولكن عمرا

قوله ولا ما زيد اضربت ولكن أكرمه لأنه يجري فيه أيضا (قوله وكذا زيد اضربت وغيره) أي أنه مثل ما زيد اضربت ولا غيره في المنع عند قصد التخصيص وفي الجواز عند قصد غيره لأن التخصيص يفيد نفي مشاركة الغير والعطف يفيد ثبوت المشاركة وهو تناقض فان جعل التقديم للاتهام أو الاستدلال جاز ذلك أيضا في التقديم ما ينافي مقتضى العطف لأن المعنى المضاد بالقديم وهو الاهتمام يجتمع المفاد بالعطف (قوله لأن مبنى الكلام) أي لأن الذي يتي وذلك لوجه هذا الكلام المحتوي على التقديم وهو ما زيد اضربت (قوله ليس على أن الخطأ واقع في الفعل) أي والاستدلال بل يمكن يفيد أن مبنى الكلام على أن الخطأ واقع في الفعل الذي هو الضرب فيكون في الكلام تدافع إذا وله يقتضي عدم الخطأ في الفعل وأخره يقتضي الخطأ فيه (قوله ليس من أب الخطأ الخ) أي لأنه لو أريد بذلك لقل ما ضربت زيد ولو لكن أكرمه بل لا تقديم للمفعول (قوله بأنه الضرب) الباعني في وهو يدل من في الفعل أو أن الباع للتصوير



وأما نحو قولك زيدا عرفت فان قدر المفسر المحذوف قبل المنصوب أي عرفت زيدا عرفته فهو من باب التوكيد أعني تكرير اللفظ وان قدر بعده أي زيدا عرفت عرفته أمّا هذا التخصيص

(قوله وأما نحو قولك) أي ان ما تقدم من أن زيدا عرفت مفيد للاختصاص قطعاً على ما لم يكن هناك ضمير الاسم السابق يشتغل بالفعل بالعمل فيه وأما إذا كان هناك اشتغال فتأكيده ان قدر الخوف في هذا رد على صاحب الكشف حيث جزم بان زيدا عرفته للتخصيص (قوله فتأكيده) أي فذواته كيده لأن نفسه التأكيده وان قوله فتأكيده خبر المحذوف أي ففادته كيده لا فعل المحذوف والمراء فتأكيده فقط فلا ينافي أنه في حالة التخصيص (١٤٨) فيه تأكيده أيضاً فالمتأبلة ظاهرة أو يقال قوله الآخر في الاختصاص

(وأما نحو زيدا عرفته فتأكيده ان قدر) الفعل المحذوف (المفسر) بالفعل المذکور (قبل المنصوب) أي عرفت زيدا عرفته (والاقتصاص) أي زيدا عرفت عرفته لان المحذوف المفسر كالمذکور فالتقديم عليه كالتقديم على المذکور في افادة الاختصاص كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للعنيين

(وأما نحو قولك زيدا عرفته) مفاده باعتبار الفعل العامل في ضمير الاسم المتقدم (تأكيده) بالفعل المحذوف (ان قدر) ذلك الفعل المحذوف (المفسر) بذلك الفعل المذکور والعامل في ضمير زيد (قبل المنصوب) متعلق بقدر أي ان قدر ذلك المفسر بنسخ السين قبل الاسم المنصوب فكان الاصل هكذا عرفت زيدا عرفته كان مفاد عرفت الثاني توكيده لذلك المقدور وافادته التوكيد تبعاً لافادته تفهيم المحذوف لانهم ما حتمت في معنى واحد فالتوكيد لازم للتفسير الذي هو المراد بهذا الفعل فان قلت كيف يستلزم التفسير التأكيده مع أن المفسر لم يفهمه لمعنى تقرير بعد حتى يكون تأكيده قلت أما عند ذكر المفسر بنسخ السين كما في غيره هذا الحمل فلان ذلك المجهول بشعر بالمعنى اجبالاً لانه من الموضوعات فذكر تفسيره بقر ذلك الحمل بتعيينه وتحقيقه وأما في هذا الحمل فلا نذكر المنصوب بشعر بان له عاملاً لا بد كماله عاملاً لا شغله بضميره مقدراً له أشعر به المجهول ولا أن تقول بعد ذكر المفعول يعلم أن ثم مقدراً لاجتماعه والمقدور كالمذکور قصار مذکور امرين وتسميته بنفسه من جهة دلالة على المحذوف فالتأكيده لازم له بتحقيق ذكر مضمونه من حين ولو كان أحد المذکورين تقديره فليس حينئذ تفسيراً حقيقياً بل معنى تفسيره دلالة على المقدور وعلى كل حال لا يرد أن يقال المقصود تفسيره الحاصل بدلالته فكيف يفيد تأكيده فان قلت فأى فائدة لهذا التأكيده وكيف يكون من الاعتبار المناسب قلت قد يكون المقام مقام انكار تعلقي الفعل بالمفعول مع ضيق ذلك المقام مثلاً بحيث يطلب فيه الاختصاص فيعدل عن ذكر الفعل من حين صراحة المفيد لتأكيده المناسب لانكار الى ما يفيد التأكيده مع الحذف المناسب للاختصاص تأمل والله أعلم (والا) أي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل قدر بعده فكان الاصل زيدا عرفت عرفته (ف) مفاد التوكيد حيث (تخصيص) وذلك لان المقدور كالمذکور فالتقديم المفعول على الفعل المذکور يفيد الاختصاص فكذلك وأما نحو قولك زيدا عرفته فان قدر العامل قبل قولك زيدا فليس مما نحن فيه لان المفعول حينئذ غير مقدم فلا يكون فيه الا تأكيده بأعادة الجملة وان قدر بعد المنصوب كان مما نحن فيه فيكون للتخصيص ما لم ينصرف عنه على أن التأكيده حاصل على التقديرين

أي مقصود فلا ينافي أن هناك تأكيده لأن غير مقصود فان قلت أي فائدة لهذا التأكيده وكيف يكون من الاعتبار المناسب قلت قد يكون المقام مقام انكار تعلقي الفعل بالمفعول مع ضيق المقام بحيث يطلب فيه الاختصاص فيعدل عن ذكر الفعل من حين صراحة المفيد لتأكيده المناسب لانكار الى ما يفيد التأكيده مع الحذف المناسب للاختصاص (قوله) أي عرفت زيدا عرفته أي فيه تكرار الاسناد وهو يفيد تأكيده الفعل لا يقال كيف يكون مفاده تأكيده الفعل المحذوف مع أن المراد بهذا الفعل التفسير لانا نقول افادته التوكيد باتبع لافادته تفسير المحذوف فالتوكيد لازم للتفسير الذي هو المراد بهذا الفعل فان قلت كيف يستلزم التفسير التأكيده

مع أن المفسر لم يفهمه حتى يكون أكيداً قلت بعد ذكر المفعول يعلم أن ثم مقدراً لاجتماعه والمقدور كالمذکور قصار مذکور امرين وتسميته بنفسه من جهة دلالة على المحذوف فالتأكيده لازم له بتحقيق ذكر مضمونه من حين ولو كان أحد المذکورين تقديره فليس حينئذ تفسيراً حقيقياً بل معنى تفسيره دلالة على المقدور وعلى كل حال لا يرد أن يقال المقصود تفسيره الحاصل بدلالته فكيف يفيد تأكيده فان قلت فأى فائدة لهذا التأكيده وكيف يكون من الاعتبار المناسب قلت قد يكون المقام مقام انكار تعلقي الفعل بالمفعول مع ضيق ذلك المقام مثلاً بحيث يطلب فيه الاختصاص فيعدل عن ذكر الفعل من حين صراحة المفيد لتأكيده المناسب لانكار الى ما يفيد التأكيده مع الحذف المناسب للاختصاص تأمل والله أعلم (والا) أي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل قدر بعده فكان الاصل زيدا عرفت عرفته (ف) مفاد التوكيد حيث (تخصيص) وذلك لان المقدور كالمذکور فالتقديم المفعول على الفعل المذکور يفيد الاختصاص فكذلك وأما نحو قولك زيدا عرفته فان قدر العامل قبل قولك زيدا فليس مما نحن فيه لان المفعول حينئذ غير مقدم فلا يكون فيه الا تأكيده بأعادة الجملة وان قدر بعد المنصوب كان مما نحن فيه فيكون للتخصيص ما لم ينصرف عنه على أن التأكيده حاصل على التقديرين

وأما نحو قوله تعالى وأما نود فهدينا هم فممن قرأ بالنصب فلا يفيد الاختصاص لامتناع تقديمه بـ أما فهدينا نود

(قوله والرجوع في التعيين) أي تعيين كون التقديم للتأ كيداً والتخصيص (قوله وعند قيام القرينة على أنه) أي زيدا عرفته للتخصيص بأن كان المقام مقام اختصاص يكون أي زيدا عرفته (قوله آكد) أي زائداً في التأ كيداً من قولنا زيدا عرفته هذياناً يعني أن زيدا عرفته فيه تأ كيداً وليس كذلك بل مجرد الاختصاص كانه قدّم فالأولى أن يقول يكون مقيداً للتأ كيداً أيضاً لما فيه من التكرار كذا قبل ورد بأن التخصيص يستلزم التأ كيداً بخلاف العكس إذ ليس التخصيص إلا تأ كيداً على تأ كيد (قوله لما فيه من التكرار) أي تكرار الاستناد لنفسه لتأ كيداً بالجملة ومعلوم أن التخصيص ليس إلا تأ كيداً على تأ كيد فبقوى زيدا عرفته بزيادة التأ كيد كذا قرر سم وقرر غيره أن قوله آكد بمعنى

(١٤٩)

أبلغ في الاختصاص وقوله لما فيه من التكرار أي من تكرار الاختصاص أما الاختصاص الأول فقد استفيد من تقديم المفعول على الفعل المقدر وأما التخصيص الثاني فهو مستفاد من عود الضمير في الآية الثانية على المفعول المتقدم فكان المفعول متقدماً في الاستناد المتكرر (قوله وأما نحو) والمراد به هو كل تركيب تقدم فيه المشغول عنه والبالأما التي هي عنهما ما يمكن وهذا تخصيص للسئلة السابقة التي هي من باب الاشتغال وحاصله أنه لما ذكر أن نحو زيدا عرفته محتمل للتأ كيد والتخصيص ربما يتوهم أن نحو قوله تعالى وأما نود فهدينا هم تعالى وأما نود فهدينا هم بنصب نود على القراءة الشاذة محتمل ما دفع ذلك التوهم بأنه متعين للتخصيص

والرجوع في التعيين إلى القرائن وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون آكد من قولنا زيدا عرفته لما فيه من التكرار وفي بعض النسخ (وأما نحو) وأما نود فهدينا هم فلا يفيد الاختصاص لامتناع أن يقع الفعل مقدماً نحو أما نود فهدينا نود لا التزامهم بوجود فاصل بين أما والفعل التقدري أما نود فهدينا فهدينا هم بتقديم المفعول

تقدم على المقدر كافي قولنا باسم الله فإنه يفيد التخصيص بتقديم الفعل مؤخر أي باسم الله أتدري لا غيره فإذا قيل زيدا عرفته احتمل أن يكون اخباراً مجرد وجود معرفة متعلقة بـ زيدا إذا قدر المفسر قبلها وأن يكون اخباراً بعرفته مختصة بـ زيدا على من زعم تعلقه بغيره ودون زيدا أو بمعاملاً إذا قدر بعداً فهو هذياناً التركيب محتمل للتخصيص وعدمه باختلاف بين القرينة هي المفعول عليها في أفادة أحدهما وإذا ثبت على التخصيص كان التخصيص في هذا التركيب أو كدمنه في نحو زيدا عرفته مما يشغل فيه الفعل بالضمير وذلك لأن الفعل المشغول أن أفاد التخصيص أيضاً بمفسره ولو تأخر هو مفعوله فتأ كيد التخصيص فيه واضح وإن أفاد مجرد تعلق الفعل بالمفعول فقد أفاد تأ كيداً جزئياً عما أفاد التخصيص الحاصل بالفعل المقدر لأن التخصيص يفيد تعلق الفعل بالمفعول وكون ذلك التعلق خاصاً بالمفعول وتأ كيداً الجزئياً من تأ كيد الكل فمكانته هو الأقرب الأول ويوجد في بعض النسخ (وأما نحو) قوله تعالى (وأما نود فهدينا هم) فمن قرأ بالنصب ونحو هذا التركيب هو ما تقدم فيه المشغول عنه والبالأما التي هي معنى مهم ما يمكن من شيء (فلا يفيد الاختصاص) أي وأما نحو ذلك التركيب فلا يفيد الاختصاص وذلك لأن سبب عدم التخصيص تقديم المحذوف قبل المنصوب وسبب التخصيص تقديمه بعده ولا يمكن هنا تقديمه لأن المفسر بكسر السين لكونه بعداً ما يجب أن يتصل بالفاء والمفسر بفتحها كذلك ومما لا يدخل الفاء إلا ما يمنع صراحة إذ لا يقال أما نود فهدينا نود والمقدر تأ كيد كور فيمتنع أيضاً وإذا امتنع التقديم قبل المنصوب وجب بعده والتقدير البعدي يفيد الاختصاص وعلى هذا يكون معنى قولنا أما نود فهدينا هم بمعنى أن زيدا أفاضل بتهمة معنى أن زيدا أخص بكونه مضروباً أي لا عراماً إلا على وجه التأ كيد لأن أما نود فهدينا كيداً هذا في قصر القلب أو لأمعه في قصر الأفراد وهذا ما تقر من أن شرط أفادة التقديم التخصيص أن لا يكون لاصلاح التركيب كما في جملة أما والافلا يكون للاختصاص لانه وقوله تعالى وأما نود فهدينا هم للتخصيص لأن عامه لعمد على قراءة النصب مؤخر لأن ما معنى مهما يكن من شيء فهو معنى فعل فلا يلبس الفعل لانه يجتمع فعلاً كذا قالوه وفيه نظر سيأتي قريباً

لتعين التقديم مؤخر اهكذا وأما نود فهدينا هم فقولهم وأما نحو وأما نود أي بالنصب بـ أما على قراءة الرفع التقديم مقيد بالتقوى الحكم بتكرار الاستناد وبتأ كيداً في أمان الدلالة على الزوم والتحقيق لكن كون التقديم في الآية على قراءة الرفع مقيداً بالتقوى الحكم بناء على مذهب غير السكاكي لما تقدم عنه أن تقديم مثل هذا لا يفيد التقوى لكونه سببياً وقوله وأما نحو الخ مقابل أقوله وأما نود عرفته (قوله فلا يفيد الاختصاص) أي دون مجرد التأ كيداً بالضمير بالنسبة لمجرد التأ كيداً فلا يراد من كل تخصيص تأ كيداً (قوله) لا امتناع أن يفدر الخ فيه بحث وهو أنه لا يجوز أن يفدر الفعل مقدماً بدون الفاء هكذا أما نود فهدينا هم فيحصل الفصل بين أما والفعل ويكون التركيب حينئذ مقيداً للتأ كيد وأوجب بأن الفعل المقدر هو الجواب والمذكور أعلاه مفسر له وجواب أم لا بد من اقتراحه بالفاء لا يجوز أن يفدر بدونها والزم خلوا الجواب عن الفاء وهو لا يجوز



(قوله وحكم الذوق) المراد به هنا قوة للنفس تدرك بسبب الطائفة الكلام ووجوه محسنة فهو عبارة عن العقل وحينئذ فالعقل بشهادة الاستقراء والعقل (قوله غير متحقق) أي غير ثابت (قوله آخر) أي (١٥١) غير التخصيص (قوله كجهد الاهتمام)

أى كالاتهام المجرد عن التخصيص نحو العلم لزم (قوله والاهتمام والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر ورعاية السجع والفاصلة)

عن تقديم ماحقه التأخير ولولم يكن من متعلقات الفعل كما تقدم في أحوال المسندين وإفادة التقديم للمصير بشهادة الذوق المستفاد من تسع التراكيب وانما قال غالبا إشارة الى عدم لزومه دائما للصحة أن يكون التقديم لمجرد الاهتمام كما يقول العلم لزم لأن الاهم تعلق الزوم بالعلم وللتبرك كما تقول النبي محمد صلى الله عليه وسلم تبعا أولا للاستلذاذ كليلي ليلي أحببت أو لموافقة كلام السامع كما إذا قال من أكرمت فتقول زيدا أكرمت موافقة لتقدمه من التي هي المفعول لكونها مستنهاها وهذه الوجهة في الحقيقة بشملها الاهتمام لاهتمام أسبابه أو ضرورة الشعر وهو كثير كقوله \* وليس إلى داعي التذاسر بع \*

الخبر على المبتدأ بغيره الاختصاص وقال صاحب الفلاك الذرائع هذا الم يقل به أحد وزاد ابن الأنبر فقال تقدم النظر في الكلام المبتدئ بغيره الاختصاص نحو أن إلى مصير هذا الأمر وقوله تعالى ان البناء يا بهم وكذلك تقديم الحال على صاحبها مثل جارا كبايزيد قلت في هذا والذي قبله ليس من تقديم المفعول على عامله بل من تقديم بعض المفعولات على بعض وسيأتى أنه لا يفيد الاختصاص وقوله (لازم للتقديم غالبا) يعنى أن الغالب أن التقديم يكون للتخصيص وقد يخرج عن ذلك الغرض غيره كما تقدم في تقديم المسند على المسند إليه فإن قلت قوله غالبا كيف يجتمع مع قوله لازم قلت لا يعنى بقوله لازم للتقديم أنه لا يفارقه بل يعنى أنه لازم الامكان وليكون التقديم مفيد الاختصاص تقول اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي لالى الله تحشرون معناه إليه لالى غيره وكذلك قوله تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطا تنكرون فاشهد داعي الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا آخرت الصلاة في الشهادة الأولى وقدمت في الثانية لأن الغرض في الأولى إثبات شهادتهم والغرض في الثانية إثبات اختصاصهم بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم عليهم ثم ذكر أنه يفيد وراء التخصيص شيئا آخر وهو الاهتمام بالمجمل المقدم ولذلك كان الأولى عند الجمهور تقدير العامل في باسم الله متأخرا فيقدر باسم الله أقرا أو ردا أنه يتعين أن يكون مقديما ليوافق قوله سبحانه وتعالى اقرا باسم ربك وأجيب بأن الأهم ثم ذكر القراءة لأنها أول سورة نزلت وبأن باسم ربك يتعلق بأقرأ المذكور فائبا ومعنى أقرا الأولى أو جسد القراءة تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم وأورد عليه أنه يلزم الفصل بين المؤكد والمؤكد لأن أقرا الثاني تأكيد لا أقرا الأول وفصل بينهما باسم ربك وقد يجاب بأمور منها أن هذا ليس بتأكيد فأن أقرا الأول نزل منزلة اللازم كما سبق وإن جعل أقرا تأكيد لا أقرا الأول لم يصح لأن الثاني أخص ولا يكون الأخص تأكيد إلا لعمم بخلاف العكس ومنها أن الممتنع الفصل في التأكد اصطلاحى وهذا تأكيد كيد لغوى يأتى لا يمتنع معه الفصل ومنها التزام جواز الفصل في مثله كقوله سبحانه ولا يحزنو برضين عما آتتهن كلهن فقد فصل بين برضين وكلهن بالجاء والمجرور وهذا وهو ليس معمولا للأولى كدنا كان معمولا لأولى وادعى الزحششى أن الاختصاص في وائى فارهبون باغ منه في اياك نعبد والظاهر أنه يريد بلفظه من تكرير المفعول المستدعى لتكرير الجملة وفيما ذكره نظروا الذي يظهر العكس فإن اياى فارهبون لا لالة فيه على التقديم حتى يفيد الاختصاص لأن عامل اياى حارز أن يكون متأخرا عن اياى وأن يكون متقدما عليه فلا يكون المفعول مقديما فلا اختصاص لا يقال لا يصح ذلك فإنه لو تقدم العامل لما انفصل الضمير كذا كره شيخنا الوحيدان في تفسير هذه الآية راداعلى من زعم ذلك لأننا نقول من أسباب الانفصال حذف العامل كما ذكره ابن مالك وأما

اعتبار التوافق من البدع لكن لما أورد المتكلم بعض الفواصل محتوما بحرف واحد كان المتام في الباقي مقام الرعاية وكان عدمها خروجاً عما يناسب المقام الذى أورد فيه ذلك البعض بعد إيراد

أى كالاتهام المجرد عن التخصيص نحو العلم لزم (قوله والاهتمام والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر ورعاية السجع والفاصلة)

ولذلك يقال في قوله تعالى يا اياك نعبد ويا اياك نستعين معناه نخصك بالعبادة لان عبد غيرك ونخصك بالاستعانة لان استعين غيرك وفي قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون معناه ان كنتم تخصوصونه بالعبادة وفي قوله تعالى انكروا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا آخر صلة الشهادة في الاول وقد دلت في الثاني لان الغرض في الاول اثبات شهدائهم على الامم وفي الثاني اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم

(قوله ونحو ذلك) أي كتحجيل المسرة ونحو خبر اتلفي وتحجيل المسرة نحو خبر اتلفي صدقك (قوله قال الله تعالى الخ) كلها أمثلة لما كان التقديم فيه لغرض آخر غير التخصيص (قوله خذوه الخ) أي يقول الله لخزنة النار خذوه فغلبوا أي اجعوا وبه الى عنقه في الغل ثم الجحيم صلوه أي أدخلوه في النار (١٥٣) كذا في الكواشي (قوله ثم الجحيم صلوه) مثال لكون التقديم مجرد رعاية

ونحو ذلك قال الله تعالى خذوه فغلبوا ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعهما سحبون ذراعا فأسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وقال وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون الى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة بأساليب الكلام (ولهذا) أي ولان التخصيص لازم للتقديم غالبا (يقال في اياك نعبد ويا اياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة) يعني نجعلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك والسجع والفاصلة ونحو ذلك كتحجيل المسرة كما يقال سعدا اتلفي قال تعالى خذوه فغلبوا ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعهما سحبون ذراعا فأسلكوه فقد قدم الجحيم والسلسلة للفاصلة اذ ليس المراد الرد على من يعتقد أنه يصل غير الجحيم أو يتوهم أنه يؤمر بسلسلة أخرى يسلكها حتى يكون التقديم للتخصيص (قوله وان عليكم لحافظين) من المعلوم أن هذا ليس من تقديم المعمول على العامل بل من تقديم أحد المفعولين على الآخر فان عليكم خبر ان ولحافظين اسمها فالتقديم لرعاية الفاصلة لان المراد الاخبار بأن على الاتمين ملائكة يكتبون لالرد على من يعتقد أنهم على غيرهم (قوله فأما اليتيم فلا تقهر) أي ولان التخصيص لازم للتقديم غالبا (يقال في اياك نعبد ويا اياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة) يعني أن لا نعبد ولا نستعين غيرك اياك نعبد فلا شروعة فيه ولا دليل على حذف عامل اياك ومنعول نعبد بل اياك معمول نعبد المذكور فيتحقق فيه التقديم المفيد للاختصاص وعلم أن ابن الحاجب قال في شرح المفصل ان الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من تقديم المعمول وهم واستدل على ذلك بقوله تعالى فاعبد الله مخلصا له الدين ثم قال تعالى بل الله فاعبدوه واسندل ضعيف لان مخلصا له الدين أغنى عن ارادة الحصر في الآية

الفاصلة اذ ليس المعنى على صلوه الجحيم لا غيرها وقوله ثم في سلسلة الخ فيه الشاهد أيضا فالتقديم فيه لرعاية الفاصلة اذ ليس المراد الرد على من يتوهم أنه يؤمر بسلسلة أخرى يسلكها حتى يكون التقديم للتخصيص (قوله وان عليكم لحافظين) من المعلوم أن هذا ليس من تقديم المعمول على العامل بل من تقديم أحد المفعولين على الآخر فان عليكم خبر ان ولحافظين اسمها فالتقديم لرعاية الفاصلة لان المراد الاخبار بأن على الاتمين ملائكة يكتبون لالرد على من يعتقد أنهم على غيرهم (قوله فأما اليتيم فلا تقهر) أي ولان التخصيص لازم للتقديم غالبا (يقال في اياك نعبد ويا اياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة) يعني أن لا نعبد ولا نستعين غيرك اياك نعبد فلا شروعة فيه ولا دليل على حذف عامل اياك ومنعول نعبد بل اياك معمول نعبد المذكور فيتحقق فيه التقديم المفيد للاختصاص وعلم أن ابن الحاجب قال في شرح المفصل ان الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من تقديم المعمول وهم واستدل على ذلك بقوله تعالى فاعبد الله مخلصا له الدين ثم قال تعالى بل الله فاعبدوه واسندل ضعيف لان مخلصا له الدين أغنى عن ارادة الحصر في الآية

لا الرد على من زعم أن النبي عن قهر غير اليتيم وانتهار غير السائل (قوله ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) التقديم لا نعبد هذا أيضا لرعاية الفاصلة وذلك لان المراد الاخبار بظلمهم أنفسهم لا رد على من زعم ظلمهم غير أنفسهم فظهر لك أن التقديم فيما ذكر من الآيات لرعاية الفواصل ولا يخلو من الاهتمام ولا يناسب ارادة الحصر فيها عند من له ذوق ومعرفة بأساليب الكلام أي مقاصده (قوله مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص) نفي الحسن لا يستلزم نفي الصحة ولهذا جعل صاحب الكشاف والقاضي قوله تعالى ثم الجحيم صلوه على التخصيص أي ثم لا تصلوه الا الجحيم وهي النار العظيمة لانه كان متعاطفا على الناس (قوله ولهذا يقال في اياك نعبد الخ) كون تقديم اياك للاختصاص لا ينافي أنه لرعاية الفاصلة أيضا (قوله نخصك بالعبادة) أي نجعلك دون كل موجود وخصوصا بالعبادة والاستعانة على جميع المهمات أو على أداء العبادة وهذا المعنى يفيد أن التقديم للاختصاص (قوله بمعنى الخ) يشير الى

وفي قوله تعالى لا إله إلا الله تحشرون معناه إليه لا إلى غيره وفي قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا معناه لجميع الناس من العرب والعجم على أن التعريف للاستغراق لا لبعضهم المعين على أنه للعهد أي العرب ولا يسمى الناس على أنه الجنس لثلاثين من الأول اختصاصه بالعرب دون العجم لا لاختصار الناس في الصنفين ومن الثاني اختصاصه بالناس دون الجن لا لاختصار من يتصور الأرسال إليهم من أهل الأرض فيهما وعلى تقدير الاستغراق لا يلزم شيء من ذلك لأن التقديم لما كان مفيدا للثبوت الحكم للقدم ونفيه عما يقابله كان تقديم للناس على رسولا مفيدا للثبوت كونه رسولا لبعضهم خاصة لأنه هو المقابل لجميع الناس لا لبعضهم مطلقا ولا لغير جنس الناس وكذلك يذهب في معنى قوله تعالى وبالأخرة هم يوقنون إلى أنه تعريض بأن الآخرة التي عليها أهل الكتاب فيما يقولون أنه لا يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى وأنه لا تسهم النار فيها إلا بأما معدودات وأن أهل الجنة فيها لا يتلذذون في الجنة إلا بالنسييم ولا رواح العقيقة والسماع اللذيذ ليست بالأخرة وإيقانهم عن أهلها ليس من الإيقان بالتي هي الآخرة عند الله في شيء أي بالأخرة يوقنون لا بغيرها كأهل الكتاب ويفيد التقديم في جميع ذلك

أن الباء داخلية على المقصور وقوله بذلك أي المذكور من العبادة والاستعانة (قوله لا تعبد ولا تستعين غيرك) يشي إلى أن القصر في هذه الآية قصر حقيقي خارج عن قصر القلب (١٥٣) والافراد والتعيين لأنها أقسام للأصناف

كما يأتي (قوله معناه إليه لا إلى غيره) أي فالتقديم للاختصاص وانما كان كلام الأئمة في تفسير الآية دليل على أن التقديم مفيد للاختصاص لأنه لم يوجد في الآية من آلات الحصر في الآية من آلات الحصر التقديم وقد قالوا معنى الآية كذا وأما لو كان الاختصاص من مجرد ما علم من خارج وأن التقديم لجرد الاهتمام كما قيل لم يناسب أن يقال إن معنى الآية كذا بل يقال واستند مما تقرر من خارج أن لا عبادة وأن الاستعانة

لا تعبد ولا تستعين غيرك (وفي لا إله إلا الله تحشرون معناه إليه) تحشرون (لا إلى غيره ويفيد) التقديم (في الجميع) أي جميع صور التخصيص (و) لهذا أيضا يقال (في) قوله تعالى (لا إله إلا الله تحشرون معناه إليه لا إلى غيره) وانما كان كلام الأئمة في تفسير الآية دليل على أن التقديم أفاد الاختصاص لأنه لم يوجد في الآية من آلات الحصر إلا التقديم كما لا يخفى وقد قالوا معنى الآية كذا وأما لو كان الاختصاص من مجرد ما علم من خارج وأن التقديم لجرد الاهتمام كما قيل لم يناسب أن يقال معنى الآية كذا بل يقال استند مما تقرر من خارج أن لا عبادة ولا استعانة لغيره وأن لا حشر إلى غيره فليست أم (و يفيد التقديم في الجميع) أي الأولى ولولم يكن في الذي يمنع من ذكر المحصور في محله بغير صيغة الحصر كما تقول عبدت الله وتقول ما عبدت إلا الله كل سائق قال سبحانه وتعالى يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وقال تعالى أمر أن لا تعبدوا إلا بابل قوله تعالى بل الله فاعبد من أقوى أدلة الاختصاص فإن قبلها التي أشركت فلم تكن للاختصاص وكان معناها اعبد الله لما حصل الاضرب الذي هو معنى بل وقد رد الشيخ أبو حيان على مدعى الاختصاص بنحو قوله سبحانه وتعالى أعفبر الله تأمرني أعبد وجوابه أنه لما كان من أشرك بالله غيره كأنه لم يعبد الله كان أمرهم بالشرك كأنه أمر بتخصيص غير الله بالعبادة ورد صاحب الفلك الدائر الاختصاص بقوله تعالى كلا هدينا وفوحاهدنا من قبل وجوابه أنا لا ندعي للزوم بل الغلبة وقد يخرج الشيء عن الحقيقة وكذلك الجواب عن قوله تعالى أي الله شك أن جعلنا

(٣٠ - شروح التخصيص ثاني) لغيره وأن لا حشر لغيره أفاده اليعقوبي وأعلم أن الاختصاص والقصر بمعنى واحد عند علماء المعاني وذلك لأنهم نصوا على أن تقديم ما حقه التأخير يفيد الاختصاص وقالوه بالاشتراك فدل على أنه غير وعدوا التقديم المذكور من طرق القصر وكون القصر لا يتأتى في بعض المواضع مما لا يشكره القوم لأنهم قالوا بأفادته ذلك غالبا وأما قول ابن السبكي بالفرق بين القصر والتخصيص فخالف لما عليه أهل المعاني وحاصل الفرق الذي ذكره أن التخصيص قصد المتكلم إفادة السامع خصوص شيء من غير تعرض لغيره بآيات ولأنني بسبب اعتناء المتكلم بذلك الشيء وتقدمه له في كلامه فإذا قلت ضربت زيدا فقد أحبرت بضرب عام وقع منك على شخص خاص فصارت ذلك الضرب المخبر به خاصا لما انضم إليه منك ومن زيد وهذه المعاني الثلاثة أعني مطلق الضرب وكونه واقعا منك وكونه واقعا على زيد قد يكون قصد المتكلم بها إثباتها على السواء وقد يترجح قصد بعضهما على بعض ويعرف ذلك بما ابتدأ به كلامه فإن الآية تداء بالثبوت يدل على الاهتمام به وأنه الأرجح في غير عرض المتكلم فإذا قلت زيداً ضربت علم أن وقوع الضرب على خصوص زيد هو المقصود لا إفادة حصول الضرب منك وإذا قلت ضربت زيداً علم أن المقصود وقوع خصوص الضرب على زيد فلا شك أن كل مركب من خاص وعام له جيتان فقد بقصد من جهة عموميه وقد بقصد من جهة خصوصيه فقد بقصد من جهة خصوصيه هو الاختصاص وأما الحصر فعنه في الحكم عن غير المذكور وإثباته لذلك كوربط بقرينة مخصوصة وهذا المعنى زائد على الاختصاص (قوله أي جميع صور التخصيص) أي في جميع الصور التي أفادها التقديم التخصيص



وراء التخصيص اهتماما بشان المقدم

(قوله أي بعده) أي بعد ذلك التخصيص المقادلاتقديم وانما لم يقل أي غيره مع أنه المراد إشارة إلى تأخره في الاعتبار عن الاختصاص بحسب الرتبة فبعدية الاهتمام بالنظر إلى أن المقصود بالذات هو التخصيص والاهتمام تابع له ومتأخر عنه في الاعتبار (قوله اهتماما بالمقدم) أي سواء كان ذلك من جهة الاختصاص أو من غيرهما ولا يشاق في هذا المعنى قوله وراء التخصيص كالإيجني فينطبق الدليل على قوله لا أنهم يقدمون المعنى انتهى فنرى (قوله وهم يبيانه) أي يذكروا بدل عليه أعني أي أشد غناية وفي الغنى أي أن أعني يصح أن يكون اسم تفضل مصوغا من (١٥٤) قولهم عني يكذب بضم العين على صيغة المبني للمفعول أي أعني به فيكون

(وراء التخصيص) أي بعده (اهتماما بالمقدم) لأنهم يقدمون الذي شأنه أهم وهم يبيانه أعني

في جميع ما أفاد فيه التقديم تخصيصا (وراء) أي بعد ذلك (التخصيص) المقادلاتقديم (اهتماما) منوعول يفيد أي يفيد التقديم اهتماما (بذلك) (المقدم) بعد التخصيص وبعدية الاهتمام بالنظر إلى أن المقصود بالذات هو التخصيص والاهتمام تابع لسر التخصيص وقد تقدم أن الاهتمام يكون بعينين أحدهما كون المقدم مما يعتنى بشأنه لشرف وعزازه وركنية مثلا فمقتضى ذلك تخصيصه مثلا بالتقديم وهذا المعنى يناسب بحسب الظاهر أن يقال لأنهم يقدمون الذي شأنه أهم وهم يبيانه أي يذكروا بدل عليه أعني ونفس الاهتمام في هذا هو الموجه للتقديم ولا يدل تقديمه الأعلى أن المتكلم له الاعتناء المطلق والآخر كونه مما في تقديمه معنى لا يحصل عند التأخير فإن المفعول مثلا إذا تعلق الغرض بتقديمه لأفادته الاختصاص فلم يتعلق الاهتمام بذاته وانما تعلق بتقديمه للغرض المقادول ليست الأهمية هنا هي الموجبة للتقديم بل الحاجة إلى التقديم هي الموجبة للاهتمام بذلك التقديم فالأهمية هنا معاملة موجبة بفتح الجيم لا موجبة بالكسر والعللة هي الحاجة والتقديم والأهمية متلازمان معللان بعلة الحاجة لأن الحاجة إنما هي إلى التقديم واهتم به لكونه محتاجا إليه وهذا المعنى يتم كل ما يجب فيه التقديم فالقيل كيف يصح على هذا المعنى الأخير الذي هو المراد هنا قوله ويفيد التقديم وراء التخصيص الاهتمام لأنه يصير المعنى أن التقديم يفيد الاهتمام بالتقديم وهو كاف فأنه الشيء نفسه قلت ليس هو من

مبنيًا للمفعول في الصورة ولا كنه بمعنى المبني للفاعل كما لو أخذ من التفسير السابق ويرد عليه أن صوغ اسم التفضيل من المبني للمفعول شاذ ويجب بأنه جار على مذهب من يجوز صوغه من المبني للمفعول إذا كان ملازما لذلك البناء وبن ذلك ورد في كلام العرب والمعنى هم أشد مشغوفية ببيان الأهم ويصح أن يكون مصوغا من عنت بكذا بفتح العين على صيغة المبني للفاعل أي أردته والمعنى هم أشد إرادة ببيان الأهم وظهور من هذا أن عني ورد في كلامهم تارة مبنيًا للمفعول وتارة مبنيًا للفاعل فليس من الافعال الملازمة للبناء للمفعول واعلم أن الاهتمام له معنيين أحدهما كون المتقدم مما يعتنى بشأنه لشرف وعزازه وركنية مثلا فمقتضى ذلك تخصيصه مثلا بالتقديم وهذا المعنى يناسب بحسب الظاهر أن يقال لأنهم يقدمون الذي شأنه أهم وهم يبيانه أعني ونفس الاهتمام في هذا هو الموجه للتقديم ولا يدل تقديمه الأعلى أن المتكلم له الاعتناء المطلق والآخر كونه مما في تقديمه معنى لا يحصل عند التأخير فإن المفعول مثلا إذا تعلق الغرض بتقديمه لأفادته الاختصاص فلم يتعلق الاهتمام بذاته وانما تعلق بتقديمه للغرض المقادول ليست الأهمية هنا هي الموجبة للتقديم بل الحاجة إلى التقديم هي الموجبة للاهتمام بذلك التقديم فالأهمية هنا معاملة موجبة بفتح الجيم لا موجبة بالكسر والعللة هي الحاجة والتقديم والأهمية متلازمان معللان بعلة الحاجة لأن الحاجة إنما هي إلى التقديم واهتم به لكونه محتاجا إليه وهذا المعنى يتم كل ما يجب فيه التقديم

ما بعد الظرف مبتدأ وقوله تعالى قل أيا لله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون وما يستدل به بقوله تعالى وإن كذبوا فقل في علي ولكنكم علمكم فإن المقصود منه أنما يحصل بادعاء الاختصاص ويشمل أنه برؤن مما أعمل وأبأرى مما تعملون وكذلك يدل على الاختصاص قوله تعالى قل هو الرحمن أمناه وعليه توكلنا وقوله تعالى إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا (تنبيه) يشترط في كون التقديم مفيدا للاختصاص على القول به أن لا يكون المفعول مقادما واضعا فإن ذلك لا يسمى تقديمًا حقيقة وذلك كما سماء الاستفهام وكالمبتدأ عند من يجعله معولا لغيره وأن لا يكون التقديم لمصلحة التركيب مثل وأما غود فهدى بناهم على قراءة نصب خذ لا فاما في الأيضاح في الثاني من إفادة الاختصاص (تنبيه) وقد اجتمع الاختصاص وعدمه في آية واحدة وهي قوله تعالى أنغير الله تدعون إن كنتم صادقين بل إياه تدعون فإن التقديم في الأول قطع ليس للاختصاص وفي آية قطعها للاختصاص كما يظهر بالتأمل (تنبيه) سألوا الذي الله عنه في الاختصاص حيث وقع أما بتقديم الشاعل المعنوي أو بتقديم المفعول مسلكا غير ما هو ظاهر كلام الباعين وهما أن أذكر تصنيفا لطفا له في ذلك سماه الاقتصاص وهو قد استمر كلام الناس في أن تقديم المفعول يفيد الاختصاص ومن الناس من ينكر ذلك ويقول إنما

الظاهر لأن يقال لأنهم يقدمون الذي شأنه أهم وهم يبيانه أعني ونفس الاهتمام في هذا هو الموجه للتقديم ولا يدل تقديمه الأعلى أن المتكلم له الاعتناء المطلق والآخر كون المقدم في تقديمه معنى لا يحصل عند التأخير فإن المفعول مثلا إذا تعلق الغرض بتقديمه لأفادته الاختصاص فلم يتعلق الاهتمام بذاته وانما تعلق بتقديمه للغرض المقادول ليست الأهمية هنا هي الموجبة للتقديم بل الحاجة إلى التقديم هي الموجبة للاهتمام بذلك التقديم فالأهمية هنا معاملة موجبة بفتح الجيم لا موجبة بالكسر والعللة هي الحاجة والتقديم والأهمية متلازمان معللان بعلة الحاجة لأن الحاجة إنما هي إلى التقديم واهتم به لكونه محتاجا إليه وهذا المعنى يتم كل ما يجب فيه التقديم

(ولهذا يقدر) المحذوف (في بسم الله مؤخرا) أي بسم الله أفعل كذا ليفيد مع الاختصاص  
 الاهتمام لان المشركين كانوا يبدئون باسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات باسم العزى فقصد الموحدين  
 تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم

افادة الشيء نفسه كما لا يخفى اذ لا مانع من أن يقال اذا وقع التقديم الغرض آخر الاغراس افاذا اذ ذلك أن  
 المتكلم كان اهتمامه بذلك التقديم لذلك الغرض فالكلام على ظاهره صحيح لكن على هذا ليس في هذا  
 المعنى كبير فائدة لانه من المعلوم أن التقديم حيث يتعلق به الغرض لفائدة من الفوائد في شأن مراد  
 مراد تلك الفائدة أن يعنى بالتقديم لذلك المراد فقامل فان تحقق كون الاهتمام على هذا من أغراض  
 التقديم من السهل الممتنع اذ لا يصح على ظاهره والله أعلم (ولهذا) أي ولأجل أن التقديم يفيد  
 الاختصاص ويفيد بعد ذلك الاهتمام (يقدر) المحذوف (في) قولنا (بسم الله مؤخرا) أي يقدر  
 ما يتعلق به الجار والمجرور مؤخرا حيث يكون ذلك الجار والمجرور مما له متعلق ويناسب المقام ارادة التخصيص  
 كافي بسم الله فاذا قدم مؤخرا افاد الاختصاص والاهتمام معا معنى الاهتمام بين موجوده ههنا لان  
 الجلالة يهتم بها الشرف ذاتها ويهتم بتقديمها مع الجار لا فائدة للاختصاص رد على المشركين في ابتدائهم  
 باسماء آلهتهم لانهم يقولون باسم اللات باسم العزى مثلا والقصر هنا قصر افرا دلان المشركين المردود  
 عليهم بالتخصيص لا ينعون من الابتداء باسم الله تعالى اذ هم يعترفون بالوحشية وانه أعظم الآلهة كذا  
 قيل ويرد عليه أن تقديم الجار في قولهم لعنة الله عليهم باسم اللات مثلا لا يصح أن يكون  
 للاختصاص لا اعتقادهم بالوحشية الله تعالى وابتدائهم باسمه في بعض الاوقات من غير انكار عليهم  
 ولا للاهتمام لانه أعظم الآلهة على هذا وهم بلغاء فضحاء اللههم إلا أن يقال يكون للاهتمام لان  
 المقام مقام الاستشفاع بتلك الآلهة فان قيل الاختصاص حيث يقصده الرد انما يكون للرد على من  
 زعم اختصاص الغير ومشاركته في الحكم فاذا قيل باسم الله وقصد الاختصاص كان المعنى اني أبتدئ  
 باسم الله لا بغيره فقط أولا بغيره معه كما تعتقدون أيها المخاطبون والمشركون لا تعتقدون أن المؤمنين  
 يبدئون باسماء آلهتهم مع الله تعالى أو بانفرادها فكيف صح التخصيص ههنا للرد على المشركين قلت الرد  
 عليهم في اعتقادهم أن الآلهة ينبغي أن يبدؤا باسمائها فلما حصر المؤمن الابتداء في اسم الله تعالى فهم  
 منه أنه لا ينبغي لي أن أبتدئ مع الله تعالى باسم آلهتكم أيها المشرك لبطلائهم وعدم نفعها فلا يلتفت  
 الى الابتداء بها فالحصر بالنظر الى نفي إمكان الابتداء باسماء الآلهة وانبعثت عليه الخطاب لا بالنظر  
 يفيد الاهتمام وقد قال سيدي في كتابه وهم يقدمون ما هم به أعنى والبيانيون على افادته الاختصاص  
 ويفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر فاذا قلت زيدا ضربت بقول معناه ما ضربت الا زيدا  
 وليس كذلك وانما الاختصاص شيء والحصر شيء آخر والفضل أعلم بذلك لفظة الحصر وانما قالوا  
 الاختصاص قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى اياك نعبد وياك نستعين وتقدم المفعول لقصد  
 الاختصاص كقوله تعالى قل أعف الله تأمرني أعبد قل أعف الله أن أعبد الله أعف الله أن أعبد الله أعف الله أن أعبد الله  
 ونحصل بطلب المعونة وقال في قوله تعالى قل أعف الله تأمرني أعبد الله أعف الله أن أعبد الله أعف الله أن أعبد الله  
 وقال في قوله تعالى قل أعف الله أن أعبد الله أن أعبد الله أن أعبد الله أن أعبد الله أن أعبد الله أن أعبد الله  
 قل الله أعبد مخلصا له ديني أنه أمر بالخيار بأنه يخص الله وحده دون غيره بعبادته تخلصا له دينه وقال في  
 قوله تعالى أعف الله أن أعبد الله يعنون قدم المفعول الذي هو غير دين الله على فعله لانه أهم من حيث ان الانكار  
 الذي هو معنى الهمزة متوجه الى المعبود بالباطل وقال في قوله تعالى أنفك آلهة دون الله تريدون انما  
 قدم المفعول على الفعل للعناية وقدم المفعول على المفعول به لانه كان الاهم عنده أن يكافؤهم بأنهم  
 على افك وباطل في شركهم ويجوز أن يكون افك مفعولا به يعني أن تريدون افك ثم فسر الاول بقوله  
 لا غير ذلك وان أرادوا باسم اللات والعزى لنقر بنا الى الله كانوا معتقدين للشركة فيكون القصر المقاد بالتقديم في بسم الله الرد على الخطا

(قوله ولهذا) أي ولأجل

أن التقديم يفيد الاختصاص

ويشيد مع ذلك للاهتمام

(قوله يقدر المحذوف في

بسم الله مؤخرا) أي أنه

يقدر ما يتعلق به الجار

والمجرور المحذوف مؤخرا

حيث كان ذلك بماله شرف

وكان المقام يناسبه ارادة

الاختصاص كافي بسم الله

فاذا قدم مؤخرا افاد

الاختصاص والاهتمام

معا والاهتمام ههنا على

لان الجلالة يهتم بها الشرف

ذاتها (قوله لان المشركين

الخ) علة للعلل مع علته

(قوله فقصد الموحدين تخصيص

اسم الله بالابتداء للاهتمام

والرد عليهم) الاولى فقصد

الموحد بالتقديم تخصيص

اسم الله بالابتداء أي قصر

الابتداء عليه والاهتمام

بالرد عليهم ليناسب

ما قدمه ولانه أوفق بالواقع

وذلك لان هؤلاء الاشقياء

حيث كانوا يبدئون بغير

اسم الله ويهتمون بذلك

الغير فقصد الموحدين الرد

عليهم يكون بتخصيص اسم

الله بالابتداء والاهتمام به

كذا قرر شيخنا العدوي

وتخصيص الموحدين اسم الله

بالابتداء الرد عليهم من

باب قصر القلب لانه الرد

الطوائف التعيين ان كان

الكفار قاصدين بقرائهم

باسم اللات والعزى أي

وأورد قوله تعالى اقرأ باسم ربك فإن الفعل فيه مفعول

في التمر كونه وقصر انفراد الله بالعلامة العقوبى استشكل كون التقديم في كلامهم لعنة الله عليهم للتخصيص حيث قال ان تقديم الجور في قولهم باسم الآلات لا يصح أن يكون للاختصاص لا اعتقادهم ألوهية الله ولا ابتدائهم باسمه في بعض الاوقات من غير انكار عليهم ولا يصح أن يكون للاهتمام لانه أعظم الالهة لانهم فقههم الله انما يعبدون غيره ليقتر بهم اليه وهم بلغاه فحاشا مفاد هذا التقديم اللهم الآن يقال التقديم للاهتمام لان المقام مقام الاستشفاع بتلك الالهة فان قلت الاختصاص حيث يقصد به الرد انما يكون للرد على من زعم اختصاص الغير ومشاركته في الحكم فاذ قيل بل بسم الله وقصد الاختصاص كان المعنى اني ابتدئ بسم الله لا بغيره فقط أو لا بغيره معه (١٥٦) كما تعتقد أيها المخاطب والمشركون لا يعتقدون أن المؤمنين يتدنون

(وأورد اقرا باسم ربك) يعني لو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى أحق

النافي الوقوع فانهم والله أعلم (وأورد) على مقتضى ما ذكر (اقرا باسم ربك) لان قوله تعالى باسم ربك يناسب تدعاه على متعلقه لا فائدة للاختصاص والاهتمام كافي للسمعة للرد على المشركين مع زيادة الاهتمام فاذا ظهر فيه مناسبة التقديم كافي للسمعة فرعاية ذلك فيه أحق لان رعاية مقتضى البلاغة في كلام الله تعالى أولى وأوجب فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب تقديم باسم ربك على اقرأ فان لم يتعلق الغرض بالتخصيص بالاهتمام لا بد من مراعاة لاشرفية اسم الالهة دون الله على أنها أفلى في أنفسها وبحوز أن يكون حاله هذه الآيات كلها مذكرا للزحزح لفظ الحصر في شيء منها ولا يصح في الآية الأولى فقط والقدر المشترك في الآيات الاهتمام وابق الاختصاص في أكثرها ومثل قوله تعالى أنفكأ لالهة قوله تعالى أهولاء ياكم كانوا يعبدون وما أشبهها لا يأتي فيه الا الاهتمام لان ذلك منكر من غير اختصاص وقد يتكافى المعنى الاختصاص في ذلك كما في بقية الآيات وأما الحصر فلا فان قلت في الفرق بين الاختصاص والحصر قلت الاختصاص افعال من الخصوص والخصوص من كسب من شيئين أحدهما عام مشترك بين شيئين أو أشياء والثاني معنى منضم اليه يفصله عن غيره كضرب زيد فإنه أخص من مطلق الضرب فاذا قلت ضربت زيدا أخبرت بضر بعام وقع منك على شخص خاص فصار ذلك الضرب المخبر به خاصا لما انضم اليه منك ومن زيد وهذه المعاني الثلاثة أعني مطلق الضرب وكونه واقعا منك وكونه واقعا لي زيد قد يكون قصدا المتكامل لها ثلاثا على السواء وقد يرجع قصده لبعضها على بعض ويصرف ذلك بما ابتدأ به كلامه فان الابتداء بالشيء يدل على الاهتمام به وانه هو المرجع في غرض المتكلم فاذا قلت زيد اضربت علم أن خصوص الضرب على زيد هو المقصود ولا شك أن كل من كسب من خاص وعام له جهة ان فقد يقصد من جهة عمومه وقد يقصد من جهة خصوصه فقصد من جهة خصوصه هو الاختصاص وأنه هو الاعم عند المتكلم وهو الذي قصده اعادة السامع من غير تعرض ولا قصد للغيره باثبات ولا نفي وأما الحصر فعناء في غير المذكور واثبات المذكور بغيره عما والأو بانما فاذا قلت ما ضربت الزيدا كنت نقيت الضرب عن غير زيد واثبت له يدوهذا المعنى زائد على الاختصاص وانما جاء هذا في آياتك فعباد وآياتك نستعين للعلم بانه لا يعبد غير الله ولا يستعان بغيره ألا ترى أن بقية الآيات لم يطرد فيها ذلك فان

بأسماء آلهتهم مع الله تعالى ولا بأسماء آلهتهم بانفرادها فكيف صح التخصيص هنا للرد على المشركين قلت الرد عليهم في اعتقادهم أن الالهة ينبغي أن يبتدأ بأسمائهم فلما حصر المؤمنين الابتداء في اسم الله تعالى فهم منه أنه لا ينبغي لي أن ابتدئ مع الله تعالى باسم آلهتهم المشركة لبطانهم وعدم نفعها فلا يلتفت الى الابتداء بها فالحصر بالنظر الى نفي إمكان الابتداء بأسماء الالهة وانبعثت كما عليه المخاطب بالنظر الى نفي الوقوع اه كلامه واعلم أن قصد الموحدين عليهم ظاهر على جعل جلة البسملة خبرية أما على جعلها انشائية فسيرد أن الانشاء لا يحكم فيه فكيف يتأتى الرد الآن يجاب بأن هذا الانشاء تضمن خبرا وهو أنه لا ينبغي الابتداء باسم

غير الله وهذا الحكم يتكرره المشركون على أن كلام الشارع فيما امر يفيد أن التخصيص الواقع في الانشاء لا يعتبر برعاية فيه رد الخطأ بل يعتبر فيه الثبوت لذلك كورد النفي عن الغير من غير التفات الى كونه رد الخطأ نحو عرا أكرم أولادك ثم المكن ظاهر ما يأتي في أقسام القصر الثلاثة انه ينظر فيها لاعتقاد المخاطب مطابقة الخبر والانشاء (قوله يعني لو كان التقديم الخ) هذا يدل على أنه اراد على قوله ويقيد التقديم وراء التخصيص اهتماما بقوله ويراد عليه أي على كون التقديم بغير الاهتمام والاختصاص في الغالب وورد عليه بان كون كلام الله أحق برعاية ما تحب رعايته مسلم لكن اذا ثبت أن الاختصاص مع الاهتمام واجب الرعاية في اقرأ باسم ربك وهو ممنوع فالوجه أن يكون واردا على قوله ولهذا يتدبر الحدوف مؤخرا كما قرره في شرح المفتاح حيث قال واذا كان الواجب تقدير الفعل مؤخرا فبالبال قوله تعالى اقرأ باسم ربك تقدم الدليل فيه والحال أن كلام الله تعالى أحق برعاية ما تحب رعايته

وأجيب بأن تقديم الفعل هناك أهم

(قوله أحق برعاية ما يجب الخ) أى أحق برعاية النكبات التى تجب رعائتها فى (١٥٧)

الكلام البليغ (قوله بأن الأهم

فيه) أى فى ذلك القول

وهو أقرب بأسم ربك وفى

نسخة الأهم فيها أى فى آية

أقرباً بأسم ربك (قوله

لأنها أول الخ) أى وإنما

كانت القراءة فى تلك الآية

أهم لأنها أول آية نزلت من

سورة فلما كانت أول آية

نزلت كان الأمر بالقراءة

فيها أهم من ذكر اسم الله

فلذلك قدّم وإنما كان

الأمر بالقراءة أهم لما ذكر

لأن المتصور بالذات من

الانزال حفظ المنزل وهو

متوقف على القراءة وكون

الأمر بالقراءة فى هذه الآية

أهم لما ذكر لا ينافى كون

ذكر اسم الرب أهم لذاته

فتأخيره لا يفتى الشرف

المقتضى للأهمية فى الجملة

والحاصل أن الاهتمام بذكر

الله بأسمه أمر ذاتى والاهتمام

بالقراءة أمر عارض من

حيث إن المقصود من

الانزال الحفظ المتوقف

عليه افتدّم الاهتمام بحسب

العارض على الاهتمام

الذاتى ففاضلة القراءة على

ذكر اسم الله بحسب العرض

ومفاضلة ذكر اسم الله على

القراءة بحسب الذات

فاعتبرت المفاضلة التى سببها

العرض وفيه أن مقتضى

هذا أن يكون ذكر الله متقدماً

لأنه بالذات ويمكن أن يقال

برعاية ما يجب رعائته (وأجيب بأن الأهم فيه القراءة)

ربك (وأجيب) عن إيراد هذا القول (ب) جوابين أحدهما وهو صاحب الكشف (أن الأهم فيه)

أى فى ذلك القول (القراءة) وإنما كانت القراءة أهم لأن هذه الآية أول آية نزلت من سورة ابتدء

بها أول سورة نزلت تامّة الفاتحة وأول آية نزلت بعد فترة الوحى بأنهم المذنبين هذا حاصل ما ذكر فى

الاختلاف فى أول ما نزل بحيث كان أول آية نزلت كان الأهم فيها الأمر بالقراءة لأن بها إعادة حفظ المقروء

الذى هو المقصود من الانزال ولو كان ذكر اسم الرب أهم لذاته لأن تأخيره لا يفتى الشرف المقضى

للأهمية فى الجملة لأن الأهمية الذاتية إنما تنسب التقديم وتكون ذاتية لذلك إن لم يعارضها مناسبة

المقام الذى هو مقتضى البلاغة التى هى أعظم ما وقع به إجماع القرآن وأورد على هذا أن قول القائل

القراءة أهم من ذكر اسم الرب تعالى فى غاية البشاعة (وأجيب بأن المراد أن الأمر بالقراءة أهم من الأمر

بخصوص القراءة لأن اسم الرب وقته نظر لأن مقتضى الإيراد الأول أن تقديم اسم الرب للأهم

أنسب فلا يرد بأن يقال تقديم الأمر بالقراءة أنسب من الأمر بالاختصاص لأن الكلام فى الاهتمام

فلا معنى لدفعه بأن الأمر بالقراءة أهم من الأمر بالخصوص كما لا يخفى فلا يرد بأن

بأن المساراد قراءة اسم الرب فلا يشاعة فى أهمية قراءة اسم الرب على نفس الاسم لأن الأهمية بوصف

قوله تعالى أفغيب دين الله يغيبون لو جعل غيب دين الله يغيبون فى معنى ما يغيبون الأغيبون الله وهمزة

الانكار داخله عليه لم يزم أن يكون المنكر المحصر لا مجرد نفيهم غير دين الله ولا شك أن مجرد نفيهم غير دين

الله منكر وكذلك بقية الآيات إذا تأملتها ألا ترى أن أفغيب الله تأمرى وأفغيبه وقع الانكار فيه على

عبادة غير الله من غير محصر وأن أفغيب رباً غيره من غير محصر ولكن المحصر وهو غير الله

هو المنكر وحده ومع غيره وكذلك إياكم كفوا بعبادتهم إياهم منكروهم من غير محصر وكذلك قوله

آلهة دون الله تريدون المنكر إرادتهم آلهة دون الله من غير محصر فن هذا كما يعلم أن المحصر فى إياك

نعبس وإياك نستعين من خصوص المادة لا من موضوع اللفظ بل أقول إن المصلى قد يكون مقبلاً

على الله وحده لا يعرض له استحضر غيره بوجه من الوجوه وغيره أحقر فى عينه من أن يشتغل به فى

ذلك الوقت يفتى عبادته وإنما قصد الأخبار بعبادة الله وأول ما حشر بذنه عظمة من هو واقف بين

يديه فقال إياك نعبس وإياك نستعين لم يطابق اللفظ المعنى ويقدم ما يقدم حضوره فى القلب وهو

الرب سبحانه وتعالى ثم بناء عليه ما أخبر به من عبادته فعنى اختصاصه بالعبادة اختصاصه بالأخبار

بعبادته وغيره من الأكوان لم يخبر عنه بشئ بل هو معرض عنها وإذا تأملت مواقع ذلك فى الكتاب

والسنة وأشعار العرب تجد كذلك ألا ترى قول الشاعر

أكل امرئ نحيباً من امرئ \* ونار توقد بالليل ناراً

لو قدرت فيه المحصر بما والاهل يصح المعنى الذى أرادته وقد قال الزمخشري فى تفسيره قوله تعالى

وبالآخرة هم يوقنون وفى تقديم الآخرة و بناء يوقنون على هم تعريض بأهل الكتاب وما كانوا عليه

من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته وإن قولهم ليس بصاد عن إيقان وإن اليقين ما عليه من

آمن بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك وهذا الذى قاله الزمخشري فى غاية الحسن وقد عارض بعض

الناس عليه فقال تقديم الآخرة أفاد أن إيقانهم مقصور على أنه إيقان بالآخرة لا بغيرها وهذا الذى قاله

هذا القائل بناء على فهمه من أن تقديم المعول يفسد المحصر وليس كذلك لما بيناه ثم قال هذا القائل

وتقديم هم أفاد أن هذا القصر مختص بهم فيكون إيقان غيرهم بالآخرة إنما يغيرها حيث قالوا لن

إن المفاضلة التى موجبها العروض كالنسخة التى موجبها أمر ذاتى لاقتضاء المقام إياها فعلم من هذا أن الأهمية الذاتية إنما تنسب التقديم إن لم يعارضها مناسبة المقام الذى هو مقتضى البلاغة التى هى أعظم ما وقع به إجماع القرآن كذا فى رشيحنا العلامة العدوى

لائها أول سورة نزلت وأجاب السكاكي

(قوله لائها أول سورة نزلت) وقيل أول منازل سورة الفاتحة وقيل أول منازل أول سورة المستر والتحقق أن الخلاف لفظي لأن أول سورة نزلت بتسميها سورة الفاتحة وأول آية نزلت على الإطلاق أقرأ باسم ربك إلى قوله علم الإنسان ما لم يعلم وأول آية نزلت بعد فترة الوحي أول المدثر فن قال أول سورة نزلت (١٥٨) الفاتحة مراده أول سورة نزلت بتسميها ومن قال أول منازل أقرأ باسم ربك مراده أول منازل على الإطلاق ومن قال أول منازل أول سورة نزلت بعد فترة الوحي

لائها أول سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض وإن كان ذكر الله أهم في نفسه هذا جواب جارا لله العلامة في الكشف

الشيء هي أهمية في الحقيقة بذلك الشيء الأتباع من جهة الوصف أو يقال المعنى أن مطلق القراءة أهم من القراءة المخصوصة بتقديم الاسم لاقتضاء الخاصة أن مطلقها معلوم وإنما الجهول تعلقها بخصوص يدخل ولن تسموها ذمام هذا القائل استمرار على ما في ذهنه من الحصر أي أن المسلمين لا يوقنون إلا بالآخرة وأهل الكتاب يوقنون بها أو غيرها وهذا فهم عجيب ثم قال هذا القائل ثم أن التعريض في قوله بأهل الكتاب وبما كانوا أو قولهم ظاهر معنى قول الزمخشري قال هذا القائل وأما في قوله وإن اليقين مشكك لأنه ليس فيه تعريض بأن اليقين ماعليه من آمن بل تصریح قلت مراد الزمخشري أن التصريح بأن من آمن يوقنون تعريض بأن أهل الكتاب لا يوقنون فكيف يرد عليه هذا ثم قال هذا القائل فالوجه أن يقال وأن اليقين عطف على قوله تعريض لا على معمولاته من بأهل الكتاب الخ وكأنه قال وفي تقديم الآخرة وبناء يوقنون على هم تعريض وأن اليقين قلت مراد الزمخشري أنه تعريض بنقي اليقين عن أهل الكتاب فكانه قال دون غيرهم من آمن فلا يرد عليه ولا يحتاج إلى تقدير العطف على ما ذكره هذا القائل وهو ما أن يتدرون غيرهم أولا فإن قدر فهو تعريض لا تصریح وإن لم يقدروا فلا يحتاج إلى بناء يوقنون على هم فحمل كلام الزمخشري على ما زعمه هذا القائل لا يصح بوجه من الوجوه وهذا القائل فاضل وإنما ألجأه إلى ذلك فهمه الحصر وهو ممنوع وعلى تقدير تسليمه فالحصر على ثلاثة أقسام أحدها ما والاكتة كقولك ما قام الازيد مرجح في نفي القيام عن غير زيد ويقتضي اثبات القيام لزيد قبل بالمنطوق وقيل بالمفهوم وهذا هو الصحيح لكنه أقوى المفاهيم لأن الاموضوعة للاستثناء وهو الإخراج فلا انتهاء إلى الإخراج بالمنطوق لا بالمفهوم ولكن الإخراج من عدم القيام ليس هو عين القيام بل قد يستلزمه فلذلك رجحناه بالمفهوم والتبس على بعض الناس لذلك فقال أنه بالمنطوق والثاني الحصر بانما هو قرب من الأول فيما نحن فيه وإن كان جانب الإثبات فيه أظهر فكانه بقيد اثبات قيام زيد إذا قلت انما قام زيد بالمنطوق ونفيه عن غيره بالمفهوم القسم الثالث الحصر الذي قد يفيد التقديم وليس هو على تقدير تسليمه مثل الحصر بين الأولين بل هو في قوة جملتين أحدهما ما صدر به الحكم نفيًا كان أو اثباتا وهو المنطوق والآخرى ما فهم من التقديم والحصر يقتضي نفي المنطوق فقط دون ما دل عليه من المفهوم لأن المفهوم لا مفهوما له فإذا قلت أنا لا أكرم إلا أياك أفاد التعريض بأن غيرك يكرم غيره ولا يلزم أنك لا تكرمه وقد قال سبحانه وتعالى الزاني لا ينسكج الزانية أو مشركه أفاد أن العفيف قد ينسكج غير الزانية وهو ساكت عن نسكجها الزانية فقال سبحانه وتعالى بعده والزانية لا ينسكجها إلا زان أو مشرك بيانا لما سكت عنه في الأولى فلو قال بالآخرة هم يوقنون أفاد بمنطوقه إيقانهم بمفهومه عندهم من زعم أنهم لا يوقنون غيرها وليس ذلك مقصودا بالذات والمقصود بالذات قوة إيقانهم بالآخرة حتى صار غير ما عندهم كالحوض فهو حصر مجازي وهو دون قوله لا يوقنون بالآخرة لا بغيرها فاضبط هذا وأياك أن تجعل تقديره لا يوقنون إلا بالآخرة إذا عرفت هذا فتقديمهم أفاد

ربك مراده أول منازل على الإطلاق ومن قال أول منازل أول المدثر مراده أول منازل بعد فترة الوحي إذا علمت هذا فتقول الشارح لائها أول سورة نزلت فيه مساححة والاولى أن يقول أول آية نزلت من سورة (قوله فكان الأمر بالقراءة أهم) أي فلذا أقدم وقوله باعتبار هذا العارض وهو كونها أول منازل أي والمقصود من الانزال الحفظ وهو متوقف عليها (قوله وإن كان ذكر الله) أي بأهمه والذواللحال وإن وصلية وقوله في نفسه أي باعتبار ذاته واعتراض هذا الجواب العلامة الحفيد قائلا أن أسماء تعالى لا يساويها شيء في الأهمية ولا تقاربها فلا يقال القراءة أهم من اسم الله ولا الأمر بها أيضا لما في ذلك من البشاعة الظاهرة وأجيب بأن المراد الأمر بطائفة القراءة باسمه تعالى وهي التي قدم فيها اسم تعالى وإن كان اسم الله أشم بالنظر إلى ذاته فاسمه تعالى بالنظر إلى ذاته

أهم من القراءة ومن الأمر بها أو ما بالنظر إلى القراءة المشتملة على تقديمه فطابق القراءة أهم نظرا إلى ذلك العارض (وبأنه) وهو السابق في النزول وإنما اعتبرت تلك الأهمية لأن الأمر بالقراءة لم يكن معلوما للخطاب في حال الخطاب فذكر الفعل أولا ليعلم حال القراءة ولوقدم اسمه تعالى لاقتضى أن الأمر بالقراءة معلوم للخطاب والجهول انما هو ما تلبست به القرعة من اسمه تعالى فتقدم ليعلمه وليس كذلك ولا يخفى أن هذا بعيد من كلام الشارح والأقرب إليه ما تقدم من تقرير شيخنا العدوي

بان باسم ربك متعلق بأقرا الثاني ومعنى الاول افعل القراءة وأوجد هاعلى نحو ما تقدم في قولهم فلان يعطى ويعنع يعنى اذالم بعمل على  
العموم وهو بعيد

(قوله متعلق بأقرا الثاني) أى على أنه مفعول والماء زائدة لتأكد الملازمة لافادة الدوام والتكرار فيكون المعنى اقرا باسم ربك أى  
اذكره على وجه التكرار دائماً وهذا بخلاف ما لو قيل اقرا اسم ربك فان معناه اقرا أى اذكره ولو مرة وعلى هذا الاحتمال يكون  
اسم ربك هو المقروء وهو المناسب لما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام ما أنا بقارئ اذ هو اعتذار متضمن لطلب ما يقرأ ويحتمل أن  
يكون متعلقاً بأقرا الثاني على أن الباء للصاحبة التبركية والاستعانة ويكون اقرا الثاني اما لازماً باعتبار المقروء أى أوجد القراءة  
متبركاً أو مستعيناً باسم ربك واما متعبداً أى اقرا القرآن متبركاً أو مستعيناً (١٥٩) باسم ربك فهذه احتمالات ثلاثة

وحاصلها أن اقرا الثاني  
متعدد ومفعوله باسم ربك  
بزائدة الباء ومتعدد ومفعوله  
مخدوف وأولاهم وأما الأول  
فلان كما قاله المصنف لئلا  
احتمال كون اقرا الثاني  
لازماً لا يناسب كلام المصنف  
بل المناسب أنه متعدد  
يجعل الباء زائدة للدوام  
أو يحدف المفعول وهو  
القرآن لان تفسير المصنف  
للاول بما يقتضى لزومه  
انما هو لافادة مخالفته للثاني  
وانما يخالفه يجعل الثاني  
متعبداً والى يمكن لذلك  
التفسير فائدة واحتمال  
نعدى الثاني بحدف المفعول  
وهو القرآن معترض بأن  
القرآن لم يكن معهوداً  
وقت النزول حتى يحدف  
لان هذا أول ما نزل فلا قرينة  
على الحدف حينئذ على  
أن احتمال التبريل وكذا  
حدف المفعول يستلزم  
طلب القراءة بدون المقروء

(وبأنه) أى باسم ربك (متعلق بأقرا الثاني) أى هو مفعول اقرا الذى بعده (ومعنى) اقرا (الاول  
أوجد القراءة)

والمقام يتأني ذلك لكونها أول ما نزل وأشار بقوله (و) أجيب أيضاً (بأنه) وهذا الجواب للسكاكى أى باسم  
ربك (متعلق بأقرا الثاني) على أنه مفعول بزيادة الباء كما يقال خذنا لخطام وخذنا لخطام اقصد تأكيد  
الملازمة لافادة الدوام والتكرار وعلى هذا يكون اسم ربك هو المقروء أى اذكر اسم ربك وهو المناسب  
لما ورد وهو قوله صلى الله عليه وسلم ما أنا بقارئ اذ هو اعتذار متضمن لطلب ما يقرأ أو على أن الباء  
للملازمة أو التبرك فيكون اسم ربك مقروء أى يستعان به على القراءة أو متبرك به وعلى هذا يكون  
اقرا الثاني اما لازماً باعتبار المقروء أى أوجد القراءة متبركاً باسم ربك ومستعيناً به وتعليم المقروء حينئذ  
بذكر السور بعد واما متعبداً أى اقرا القرآن وتعديه بجعل الباء زائدة للدوام أو لحدف المفعول  
وهو القرآن هو المناسب لقوله (ومعنى) اقرا (الاول أوجد القراءة) لان هذا المعنى هو مفاد  
اللزوم اذ ليس فيه الايجاز لا مبرور بوجود القراءة المدولة لاصل الفعل من غير مراعاة مفعول ما وذلك  
كما تقدم في قولهم فلان يعطى حيث جعل لازماً بأن المعنى يوجد الاعطاء وانما قلنا هو المناسب لان  
تفسير الاول بما يقتضى لزومه لافادة مخالفته للثاني وانما يخالفه بتعدي الثاني والافادة لهذا

أن غيرهم ليس كذلك فلو جعلنا التقدير لا يوقنون الا بالآخرة كان المقصود المهم التنى في تسلط المفهوم  
عليه فيكون المعنى افادة أن غيرهم يوقنون بغيرها كما زعم هذا القائل ويطرح افهامه انه لا يوقنون بالآخرة  
ولاشك أن هذا ليس بما يدل المراد افهام أن غيرهم لا يوقنون بالآخرة فلذلك حافظنا على أن الغرض  
الاعظم اثبات الايقان بالآخرة لتسلط المفهوم عليه وأن المفهوم لا يتسلط على الحصر ولم يدل عليه  
بجملة واحدة مثل ما والاولى مثل انما وانما دل عليه بمفهوم مستفاد من منطوق وليس أحدهما متعبداً  
بالآخر حتى نقول ان المفهوم أفادنى الايقان المحصور بل أفادنى الايقان مطلقاً عن غيرهم وهذا كله  
انما احتجنا اليه على تقدير تسليم ما ادعاه هذا القائل من الحصر وقد سبق الى فهم كثير من الناس ونحن قد  
منعنا ذلك أولاً وبيننا أنه لا حصر في ذلك وانما هو اختصاص وفرقتا بين الاختصاص والحصص وقول هذا  
القائل تقديمهم من أين له أن هذا تقديم فانك اذا قلت هو يفعل احتمل أن يكون مبتدأ خبره يفعل  
واحتمل أن يكون أصله يفعل هو ثم قدمت وأخرت والزمخشرى لم يصريح بالتقديم وانما قال بناءً يوقنون  
على هم ولكن كما شئت انما مع هذا الفاضل على كلامه وكل ذلك أوجه الوهم والتمسك بالاختصاص بالخسر

وهذا محال فاما أن يقال يوقون التكليف بالحال كما هو مذموب بعض الاشاعرة وأخبر البيان لوقت الحاجة لكن الظاهر أنه  
طلب للقراءة في الحال بدليل جوابه عامة الصلاة والسلام بقوله ما أنا بقارئ ثلاث مرات فالوجه جعل اقرا الثاني متعدداً بزيادة الباء  
لافادة التكرار والدوام (قوله ومعنى الاول الخ) أى فقد نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم وعلى هذا لا يكون اقرا الثاني تأكيداً  
للاول بل هو مستأنف استئنافاً بابيها جواب لقوله كيف أقرأ وذلك لان الثاني أخص ولا تأكيد بين أخص وأعم وحينئذ اندفع ما يقال  
يلزم على جعل الاول لازماً والثاني متعدداً عاماً لا في الجوارى المجزور المتقدم عليه الفصل بين المؤكد والتأكيد بمفعول التأكيد مسلمان  
الاخص يؤكداً العام فلا نسلم امتناع الفصل بين التأكيد والمؤكد بمفعول التأكيد كالفصل بين الموصوف والصفة بمفعولها كقوله  
ميرت برجل عمر اضارب



\* وأما تقديم بعض معمولاته على بعض فهو إما لأن أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه

(قوله من غير اعتبار تعديته إلى مقروبه) أي إلى ما علفت به القراءة ووقعت عليه والا نخرج حذفه أي وأما على الجواب الأول فقد اعتبر تعديته إلى مقروبه وهو واسم ربك (١٦٥) وإنما كان الا نخرج ما ذكر لان التعبير المذكور دائماً يناسب احتمال

من غير اعتبار تعديته إلى مقروبه كافي فلان يعطى كذا في المفناح (وتقديم بعض معمولاته) أي معمولات الفعل (على بعض لأن أصله) أي أصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (ولا مقتضى للعدول عنه) أي عن الأصل

التفسير ويحتمل مع كون باسم ربك متعلقاً بقرآن الثاني أن يكون الأول متعدداً للقرآن أي أقرأ القرآن الذي ينزل عليك كذا قيل وفيه أن القرآن لم يعهد حتى يحذف لأن هذا أول ما نزل ومثل هذا يقال في الثاني على تقدير كون معموله القرآن على ما تقدم فإذا كان باسم ربك متعلقاً بالثاني جرى الكلام على ما ينبغي لأنه لا تقدم عليه لإفادة الاهتمام وليس قوله أقرأ باسم ربك تأكيدياً لا لاول حتى يقال يلزم على هذا الفصل بين التأكيدي والمؤكد معمول التأكيدي لأن الثاني أخص ولا تأكيديين أحص وأعم ولولا الفصل بين التأكيدي والمؤكد معمول التأكيدي لاسلم من بشاعة كالفصل بين الموصوف والموصوفة بمجملها كقولك حررت رجلاً عراضاً رب (وتقديم بعض معمولاته) أي بعض معمولات الفعل (على بعض) يكون ذلك التقديم (إما لأن أصله) أي أصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (و) الحال أن كان ذلك الأصل (لا مقتضى) أي لا موجب (للعُدول عنه) أي عن

والله عز وجل أعلم ص (وتقديم بعض معمولاته على بعض الخ) ش تقديم بعض معمولات على بعض يكون لأحد أموراً إما لأن ذلك التقديم هو الأصل ولا مقتضى للعدول عنه كالفعل فان أصله التقديم على سائر معمولات الفعل لكونه عمدة وكذلك المفعول الاول في باب أعطيت زيداً درهماً لأنه في الأصل الفاعل المعنوي وإما أن يعدل عن الأصل فيقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض وقوع الفعل بالمفعول لا صدورهم من الفاعل كقولك قتل الخارجي فلان فان الغرض متوجه لقتل الخارج لا غير وإزاحة شره لا لقائهم من هو وإما لأن في تأخير خيفة أن يلتبس المعنى بغيره كقوله سبحانه وتعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه فإنه لو قيل يكتم إيمانه من آل فرعون لتوهم أن من آل فرعون من صله يكتم فيخفى المقصود قلت فيه نظرم وجهين أحدهما أن الوصف بالحلة أصله التأخير عن الوصف بالخارج والمجرور فهذا ما شئ على الأصل فلا حاجة لتعديله وما كان بالوضع والذات لا يعمل بالغير ثم لا يسمى ذلك تقديماً فان التقديم يكون لشيء نقل عن محله إلى ما قبله كذا صرح به الزمخشري وهو القياس الثاني أن هذا التوهم إنما كان يصح أن لو كان يكتم بتعدي عن وليس كذلك فإنه بتعدي بنفسه فهذا التوهم ليس له مجال وما يقع في كلام الناس من تعديه يكتم عن الظاهر أنه ليس له أصل وإما أن يقدم وإن كان أصله التأخير رعاية للنسب فواصل الآية نحو أو جس في نفسه خيفة موسى قال السكاكي الحالة المقتضية لتقديم ما قبله بالفعل بعضه على بعض كون العناية بما تقدم أتم وذلك نوعان أحدهما أن يكون أصل الكلام في ذلك التقديم ولا يكون مقتضى للعدول عنه وذلك أمثلة كالمفعول الاول من باب علمت وباب أعطيت وكسوت فإنه من الاول في حكم المبتدا ومن الاخيرين في حكم الفاعل ولا يكون وكذلك التقديم المبتدأ المعترف والفاعل على المفعول والحال والتمييز وكذلك التقديم المفعول الذي وصل إليه الفعل بلا واسطة على المتعدي بالحرف الثاني أن تكون العناية بتدعيمه لانتفاء الجباطر اليه وإن كان مؤخر في الأصل وجعل منه وجعاً لولائه شراً كما جازى على القول

كون أقرأ الاول لازماً أو متعدداً للمفعول محذوف والباء للاستعانة وحينئذ فيجمل معنى كلام الشارح إلى قولنا من غير اعتبار تعديته إلى مقروبه أي بخلافه على الجواب الاول فقد اعتبر تعديته لمقروبه فلم يربك على الجواب الاول مقروبه لأنه مستعانة أو متبسر بك به في القراءة لمقروبه لأن المراد أقرأ القرآن أو أوجد القراءة مستعينا أو متبسر بك باسم ربك وقد علمت ما يريد على كل من الاحتمالين بالنسبة لأقرأ الثاني وقال مثل ذلك بالنسبة لأقرأ الاول تأمل كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وتقدم بعض معمولاته الخ) هذا هو المطلب الثالث من مطالب هذا الباب أي أن من أحوال متعلقات الفعل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض وأراد بمجملاته كل ماله ارتباط به الشامل للسند اليه وإن كان الباب معقوداً بالمتعلقات التي هي ما عدا السند اليه والقربة على هذه الإرادة قوله كالفعل الخ (قوله

لأن أصله التقديم) علة محذوف أي يكون ذلك التقديم إما لأن أصله الخ وقوله أي أصل ذلك البعض

أي المتقدم (قوله ولا مقتضى للعدول عنه) مقتضى للعدول عن الأصل مثل اتصال الفاعل بضمير المفعول المقتضى لتقديم المفعول لأنه مرجع الضمير وتأخير الفاعل ثم إن اللام في قوله للعدول إن كانت صلة المقتضى فالفحة فيه نصب وسقوط التنوين تشبيهاً له بالضاف وإن لم تكن صلة فالفحة بساكنة والجباطر منه ما عدا حذف بدل عليه لفظ مقتضى أشار الوجهين في المعنى

كتقديم الفاعل على المفعول نحو ضرب زيد عمرا وتقديم المفعول الاول على الثاني نحو أعطيت زيدا درهما واما لان ذكرهما  
والعناية به أم فيقدم المفعول على الفاعل اذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه من وقع منه كما اذا خرج  
رجل على السلطان وعاش في البلاد وكثر منه الاذى فقتل وأردت أن تخبر بقتله

(قوله لانه عدة الخ) أي انما كان أصل الفاعل التقديم لانه عدة في الكلام أي لا يتقوم الكلام بدونه بخلاف المفعول فقط  
ما في الخفيد ونص ما في الخفيدات التعليل بالعدة لاصالة التقديم غير صحيح لان المفعول عدة أيضا بالنسبة للفعل المتعدي لان تعقله  
يتوقف على تعقل المفعول مع أنه ليس أصله التقديم فالأولى لتعليل أصالة التقديم في الفاعل بكونه مقدما على المفعول في تعلق الفعل  
لان الفعل يتعلق أولا بالفاعل ثم بالمفعول فالمناسب لترتيب المعنى أن يقدم الفاعل ورده هذا الاعتبار صان المفعول فضلا مطلقا  
سواء كان الفعل لازما أو متعديا والفعل المتعدي انما يتوقف تعقله على شيء يقوم به أو يقع عليه بدليل أن الكلام يتم بالفعل المتعدي  
مع الفاعل ولا يتم بالفعل المذكور مع المفعول كما مر (١٦١) (قوله وحقه أن يلى الفعل) أي لانه لشدة

طلب الفعل له صار كالجزء  
منه وما هو كالجزء أولى  
بالتقديم مما هو في حكم  
الانفصال (قوله مقتضا  
للعدول عن الاصل) أي  
وهو اتصال الفاعل بضمير  
المفعول المنتضى لتقديم  
المفعول اذ لو قدم الفاعل  
حينئذ لزم عود الضمير على  
متأخر افظا ورتبة (قوله  
فان أصله) أي أصل  
المفعول الاول وهو زيدا  
في المثال (قوله انما عا)  
من عطوت الشيء تناولته  
وقوله أي أخذ للعطاء أي  
الشيء المعطى وهو الدرهم  
فقولك أعطيت زيدا درهما  
في معنى أخذت زيدا  
درهما (قوله أولان ذكره  
أهم) أي كمالو كان تعلق  
الفعل بذلك المقدم هو

(كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا) لانه عدة في الكلام وحقه أن يلى الفعل وانما قال في نحو ضرب  
زيد عمرا لأن في نحو ضرب زيد غلاما مقتضا العدول عن الاصل (والمفعول الاول في نحو أعطيت  
زيدا درهما) فان أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو انما عا أي أخذ للعطاء (أولان ذكره)  
أي ذكر ذلك البعض الذي يقدم (أهم) جعل الاهمية ههنا

ذلك الاصل وذلك البعض الذي كان أصله التقديم (كالفاعل في نحو) قولك (ضرب زيد عمرا)  
بتقديم الفاعل الذي هو زيد على عمرو لان الفاعل عدة في الجملة الفعلية فلا يتم الفعل الا به بخلاف  
المفعول فكان حقه أن يلى ما لا يتم الا به وأيضا لشدة طلب الفعل للفاعل بصير كالجزء منه وما هو  
كالجزء أولى بالتقديم مما هو في حكم الانفصال وقد فهم من هذا الكلام أن المراد بالمعولات ما يرتبط  
بالفعل في الجملة الشامل للسند اليه ولو كان الباب معقودا للتحقيقات التي هي المسند اليه وانما قال في  
نحو ضرب زيد عمرا ليجزى نحو ضرب غلامه زيدا على أن زيدا مفعول فانه ولو كان الاصل تقديم الفاعل  
فيه على المفعول يقدم فيه المفعول بوجود المنتضى العدول عن ذلك الاصل وهو اتصال الفاعل بضمير  
المفعول فلوقدم فيه الفاعل لزم عود الضمير على ما بعده لفظا ورتبة فيقدم المفعول بأن يقال ضرب زيدا  
غلاما ليعود الضمير على ما قبله لفظا (وكالمفعول الاول في نحو) قولك (أعطيت زيدا درهما) فان  
أصل زيدا الذي هو المفعول الاول التقديم لانه فاعل من جهة المعنى اذ هو عا أي أخذ للعطاء الذي هو  
الدرهم (أولان ذكره) أي وتقدم بعض المعولات اما لان أصل ذلك البعض التقديم أولان ذكر ذلك  
البعض المقدم (أهم) كمالو كان تعلق الفعل به هو المقصود بالذات بغرض من الاغراض فيقدم على  
أن لله مفعول ثان ومثله قوله تعالى وجاء من أهل المدينة رجل يسعى قدم فيه الجرو ولا شتمال ما قبله  
على سوء معاملة أصحاب القرية الرسل فكانت مظنة أن السامع يصير مفعولا كانت القرية كلها  
كذلك أم قطردان أم قاص بخلاف ما في سورة النقص ومثله قوله تعالى في سورة النمل لقد وعدنا  
هذا نحن وآباؤنا لآن ما قبله انذا كنا ترابا وآباؤنا ترابا فاجهة المنظور اليها كون أنفسهم وآباؤهم ترابا وهو

(٣١ - شروح التلخيص ثاني) المقصود بالذات لغرض من الاغراض فيقدم على المفعول الآخر وذلك كما في المثال الآتي فان  
تعلق القتل بالخارجي هو المقصود بالذات ليس ترجيح الناس من أذاه دون تعقله بالمثل ولو كان فاعلا فيكون ذكره أولا لانه أهم  
(قوله جعل الاهمية الخ) هذا اعتراض على المصنف حيث خالف صنيعه ههنا ما ذكره في باب المسند اليه وذلك لانه فيما تقدم جعل  
الاهمية أمرا شاملا لا يكون الاصل التقديم ولغيره حيث قال وأما تقدمه فليكون ذكره أهم اما لانه الاصل ولا مقتضى العدول عنه واما  
ليتمكن الخبر في ذهن السامع واما لتجليل المسرة أو المساءة الخ وها هنا جعل الاهمية قسيما لكون الاصل التقديم يقتضى ما تقدم أن يكون  
المصنف هنا عطف العام على الخاص بأوهو ولا يجوز واجب الشارح عن هذا الاعتراض بالتوفيق بين الكلام وعدم لزوم العطف  
المذكور وقوله فإذ المصنف بالاهمية فيما تقدم أطلق الاهمية ومراد بالاهمية هنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم وتوضيح  
ذلك الجواب أن الاهمية الدائمة أي الغير المقيدة بذاتة أو عرضة لها أسباب منها أصالة التقديم وتتمكين الخبر في ذهن السامع وتجليل  
المسرة أو المساءة الى غير ذلك مما تقدم فان كان سببها غير كون الاصل التقديم من تجليل المسرة أو المساءة أو تمكين الخبر في ذهن السامع

فتقول قتل الخارجى فلان بتقديم الخارجى اذ ليس للناس فائدة في أن يعرفوا قاتله وانما الذى يريدون علمه هو وقوع القتل به لخصوا  
من شمره \* ويقام الفاعل على المفعول اذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل بمن وقع منه لا وقوعه على من وقع عليه كما اذا كان

فالاهمية عرضية وان كان سببها كون الاصل التقديم فالاهمية ذاتية فالمصنف أراد بالاهمية هنا الاهمية العارضة المقابلة للاهمية  
الذاتية وأراد بالاهمية السابقة في باب المسند اليه مطلق الاهمية الشاملة للذاتية والعرضية وحينئذ تعطف الاهمية في كلامه  
على كون الاصل التقديم من عطف المغاير فصاحبه هنا الاهمية قسمي الكون الاصل التقديم لكن يرد على هذا الجواب أن ما ذكره  
هنا بعد الاهمية من كون التأخير فيه اخلال ببيان المعنى والتناسب من جهة أسباب الاهمية العرضية فيكون مندرجا فيها فكيف  
يجعله قسمي الها وحاصل ما أحجب به أن ناريد بالاهمية العرضية هنا ما كان سببها غير ما ذكره بعد وغير أصالة التقديم فلاحتراز عن الاخلال  
ببيان المعنى والتناسب ايساد اخلين عنده في الاهمية كذا قرر شيخنا العلامة العدوى (قوله جعل الخ) أى لان العطف يقتضى  
المغايرة (قوله قسمي الكون الاصل التقديم الخ) أخذ السارح الكونية من قول المصنف لان أصله التقديم لان أن وما دخلت  
عليه في تأويل الكون لوجود خبرها (قوله شاملا) أى أمر اشاملا له أى تكون الاصل التقديم ولاغير كونه الاصل وذلك لانه جعلها  
فما تقدم مقسمها حيث قال وأما تقديمه فلكون ذكر أهم امالاه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه وما لا يمكن الخبر في ذهن السامع الى آخر  
مأم (قوله من الأمور الخ) بيان لذلك الغير (قوله وهو) أى جعل الاهمية أمر اشاملا لاهمية التقديم وغيره من شمول الشيء  
لاسبابه الموافقة للفتح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر يعنى في دلائل الاعجاز (قوله حيث قال) أى الشيخ عبد القاهر وهذه حثية  
تعميل (قوله في التقديم) أى (١٦٢) في الاغراض الموحدة له (قوله يجرى مجرى الاصل) أى مجرى القاعدة

قسمي الكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا ولاغيره من الأمور المقضية للتقديم  
وهو الموافق للفتح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال انما نجدهم اعتمادا في التقديم شيئا يجرى  
مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشئ يعرف له معنى وقد ظن كثير  
من الناس أنه يكفي أن يقال قدم للعناية وليكون أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية  
ويم كان أهم أفراد المصنف بالاهمية هنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه  
والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض (كقولك قتل الخارجى فلان)

الكلمة الشاملة لجميع  
أغراضه (قوله والاهتمام)  
عطف نفسه على فعل  
الاهتمام كالماعدة الكلية  
في مطلق الشمول وذلك لان  
الاهتمام بالشيء صادق بأن  
يكون من جهة أصالة  
تقديمه أو من جهة تمكنه  
في ذهن السامع أو من جهة  
تعميل المسرة أو المساءلة الخ  
وجعله كاقاعدة حيث

الآخر (كقولك قتل الخارجى فلان) فان العلم به لائق القتل بالخارجى هو المقصود بالذات ليس مرجح الناس  
من أذا دون العلم به فلهذا بالقاتل ولو كان فاعلا فيكون ذكره معه أولا أهم وقد جعل المصنف  
الموعود به فلذلك قدم وفي سورة المؤمنين اقدم وناضح وأبأؤناخذ الان قبلها أنذا كنا ترابا وعظما  
فالجهة المنظور اليها كونهم ترابا وعظما وجعل من ذلك كون التقديم يمنع اخلال المعنى كقوله تعالى

قال يجرى مجرى الاصل ولم يجعله قاعدة بحيث يقول شيئا هو الاصل لان شمول القاعدة  
لجزئياتها وشمول الاهتمام لاسبابه (قوله لكن ينبغي الخ) هذا من جملة كلام الشيخ وقوله وجه العناية أى سببها وقوله يعرف  
له أى لذلك الشيء معنى أى مزينة واعتبار مثل أصالة التقديم وغيره في ذهن السامع ولا يقال ان الشيء نفس المعنى لانك اذا قلت  
قدم هذا لانه أهم لكون الاصل تقديمه فقد علم لا بد من معرفة معناه أى وجهه وسببه بأن يقال لانه مسند  
اليه والاصل فيه أن يكون مقدما الى غير ذلك كذا قرر شيخنا العدوى وعلم من كلام الشيخ عبد القاهر هذا أنه لا يكفي أن  
يقال قدم هذا الشيء للاهتمام به بل لا بد من بيان سبب الاهتمام بأن يقال اهتم به لكون الاصل تقديمه ولا مقتضى للعدول  
عن تلك الصالة أولا لجل أن يتمكن الخبر في ذهن السامع الخ (قوله وليكون أهم) تفسير لما قبله (قوله من غير أن يذكر  
من أين كانت) أى من غير أن يذكر جواب من أين كانت وجواب ذلك ذكر سببها وحينئذ فالعنى من غير ذكر سببها ووجهها وقوله وم  
كان أى وبأى سبب كان تفسير لما قبله (قوله أفراد المصنف) أى وحين اذ كان كلام المصنف هنا حاشا لما صر في المسند اليه الموافق  
لما في المفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر في عين أن مراد المصنف الخ (قوله الاهمية العارضة) أى لا مطلق الاهمية أى بخلاف ما صر  
في المسند اليه فان مراده به الاهمية المطابقة الصادقة بالذاتية والعارضة والدليل على أن مراد المصنف بالاهمية هنا الاهمية العارضة  
ما قرر من أن العام انما يقبل بالخاص يراد به ماعد الخاص (قوله بحسب اعتناء المتكلم) أى سواء وافق نفس الامر أولا (قوله  
بشأنه) أى بشأن المقدم (قوله لغرض من الاغراض) أى غير أصالة التقديم كالتقديم (قوله قتل الخارجى فلان) الخارجى هو الخارج  
على السلطان فالنسبة اليه من نسبة الجزئى للكل

وجعل ليس له بأس ولا يقدّر فيه أن يقتل فقتل رجلا وأردت أن تخبر بذلك فتقول قتل فلان رجلا بتقديم القاتل لان الذي يعنى الناس من شأن هذا القتل ندوره وبعده من الظن ومعلوم أنه لم يكن نادرا ولا بعدا من حيث كان واقعا على من وقع عليه بل من حيث كان واقعا على من وقع منه وعليه قوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق نحن نرزقهم واباكم قدم الخاطبين في الاولى دون الثانية لان الخطاب في الاولى للفقراء بدليل قوله تعالى من املاق فكان رزقهم أهم عندهم من رزق أولادهم فقدم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم والخطاب في الثانية للاغنياء بدليل قوله خشية املاق فان الخشية انما تكون محال يقع فكان رزق أولادهم هو المطلوب دون رزقهم لانه حاصل فكان أهم فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم واما لان في التأخير اخلا لا يبين المعنى كقوله تعالى (١٦٣) وقال رجل مؤمن من آل فرعون

يكنم ايمانه فانه لو آمن من آل فرعون عن يكنم ايمانه لتوهم أن من متعلقة بكنم

لان الاهم في تعاقب القتل هو الخارجي المقتول ليخلص الناس من شره (أولان في التأخير اخلا لا يبين المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكنم ايمانه فانه لو آمن) قوله (من آل فرعون) عن قوله يكنم ايمانه (لتوهم أنه من صلة يكنم) أى يكنم ايمانه من آل فرعون

(قوله لان الاهم الخ) يعنى أن افادة وقوع القتل على الخارجي أهم من افادة وقوعه من فلان لان قصد الناس وقوع القتل على الخارجي لا وقوع القتل من فلان (قوله أولان في التأخير) أى تأخير ذلك المفعول المقدم وقوله اخلا لا يبين المعنى أى المراد وذلك بأن يكون التأخير موهما للمعنى آخر غير مراد فيقدم لاجل التعرّض والتساعد عن ذلك الابهام (قوله انه من صلة يكنم) أى لتوهم أنه بعض معمولاته والبعض الآخر قوله ايمانه والحاصل أنه على تقدير تأخير الجار والمجرور لا تكون صلة يكنم مضمرة فيه اذ من صلاته

الاهمية فيما تقدم شاملة للاصل وجعلها هنا مقابلة له وكالة فصدها هنا الاهمية العارضة لغرض من الأغراض كافي للمشال لا المطلقة الشاملة للاصل ولكن هذا يعكس عليه عطفه قوله بعد أولان في التأخير الخ فان فيه الاهمية العارضة فيكون من عطف الخاص على العام وهو ممنوع اللهم الا أن يتكاف عطفه على قوله ايمانه لان الاصل ومع ذلك لا يتخلو الكلام من تداخل باعتبار الاهتمام بالمعنى الاول وهو شمول الاهمية للاصل كما بين المصنف فيما تقدم وهو الموافق لصاحب المفتاح والكلام الشيخ في دلائل الاجاز حيث قال انما نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل أى القاعدة الكلية الشاملة لجميع صور التقديم غير العناية والاهتمام لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشئ ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال قدم للعناية ولا يكون أهم من غير أن يذكر من أن كانت تلك العناية وهم كان أهم فقوله شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام ظاهر في عموم الاهمية بصورة الاصل لانه يقتضى أنه لا يتخلو صورة من صور التقديم وسبب من أسبابه عن الاهتمام حتى يكون الشيء أصلا اذ لم يخص كلامه بالاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم والسامع بشأن المقدم واهتمامهما بما يحاله لغرض من الأغراض مع كون خلافه هو الاصل (أولان في التأخير) أى يقدم بعض المعمولان على بعض امالان أصله التقديم أولان في تأخير ذلك المفعول المقدم (اخلا لا يبين المعنى) المراد لان في ذلك التأخير ابراهام معنى آخر غير مراد في تقديم احتراز من ذلك الابهام (نحو) قوله تعالى (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكنم ايمانه) فقوله تعالى رجلا موصوف بشالته أو صاف كونه مؤمنا وكونه من آل فرعون وكونه يكنم ايمانه فقدم مؤمنا على غيره لافراده وقدم المجرور على الجملة الفعلية وقد أشار الى علة تشديده بقوله (فانه) أى لانه لو أخر قوله من آل فرعون الذي هو المجرور المذكور عن قوله يكنم ايمانه (لتوهم أنه من صلة يكنم) فيفيد معنى آخر وهو كونه يكنم ايمانه من آل في سورة المؤمنين وقال الملا من قومه الذين كفروا بتقديم المجرور على الوصف لانه لو أخر لاخر عن الصلة وما عطف عليها فقبل من قومه بعدوا وترفناهم في الحياة الدنيا فلا يدري حينئذ أنهم من قومه أولا بخلاف قوله تعالى فقال الذين كفروا من قومه جاء على الاصل لعدم المانع وجعل منه ايضا امرأاة

حينئذ المفعول وهو ايمانه وهذا هو السر في تعبير المصنف عن التبعية وقوله لتوهم أى توهموا فإلا ينافي أن هذا التوهم حاصل في حال تقديمه أيضا لاحتمال تعلقه به مع التقديم لكنه ضعيف فان قلت ان التأخير لا يوهم كونه من صلة يكنم الا لو كان يكنم يتعدى عن المعلوم أنه انما يتعدى بنفسه اذ يقال كتبت زيدا الحديث كما قال الله تعالى ولا يكتنون الله حديثا أحبيب بأنه سمع أيضا تعديته عن فيعرض الابهام بسبب ذلك فان قلت ان تقديم الجار والمجرور على الجملة فيما اذا كان كل منهما نعتا هو الاصل اذ القاعدة عند اختلاف النعت تقديم النعت المفرد ثم الظرف ثم الجملة وحينئذ قال لا بد كونه مما جرى فيه التقديم على الاصل لانما تقدم لغرض آخر يجاب بان النكات لا تتراحم فيجوز تعدد اداها ويرجع بعضها على بعض اعتبارا المتكلم فيجوز أن يقال قدم الجار والمجرور لانه الاصل لقربه من المفرد لان الاصل تقديره بالمفرد وأن يقال قدم لان في تأخير اخلا لا بالمراد

فلم يفهم أن الرجل من آل فرعون أو بالتناسب كرعابة الفاصلة نحو فأوحى في نفسه خيفة موسى وأما الاعتبار آخره مناسب وقسم  
السكاكى التقديم للعناية مطلقا قسمين أحدهما أن يكون أصل ما قدم في الكلام هو التقديم ولا مقتضى العدول عنه كالمبتدا المعروف  
فإن أصله التقديم على الخبر نحو زيد عارف وكذا الحال المعروف فإن أصله التقديم على الحال نحو جاء زيد راكبا أو كالعامل فإن أصله  
التقديم على معوله نحو عرف زيد عمرا أو كان زيدا عارفا أو كانا عالا فإن أصله التقديم على المفعولات وما يشبهها من الحال  
والتمييز نحو ضرب زيد الخاني بالسوط يوم الجمعة أمام بكر ضربا شديدا تأديبا له بمنزلة ما من الغضب وأمثال الأناماء وكالذى يكون في  
حكم المبتدأ من مفعولى باب علمت شعور علمت زيدا مطلقا أو في حكم الفاعل من مفعولى باب أعطيت وكسوت نحو أعطيت زيدا درهما  
وكسوت عمرا حبة وكل المفعول المتعدي اليه بغير واسطة فإن أصله التقديم على المتعدي اليه بواسطة نحو ضربت الخاني بالسوط  
والتأويل فإن أصلها أن تذكر بعد المتبوعات وثانيهما أن تكون العناية بتقديمه والاعتناء بشأه لكونه في نفسه نصب عينك والتفات  
خاطرك اليه في التزايد كما تجدك (١٦٤) فدمتبت بهم جرحيبيك وقيل لك ما تفتنى تقول وجهه الحبيب أغنى

(فلم يفهم أنه) أى ذلك الرجل كان (منهم) أى من آل فرعون والحاصل أنه ذكر رجل ثلاثة  
أوصاف قدم الأول أعنى مؤمن لكونه أنصف ثم الثانى ثلاثيته هوهم خلاف المقصود (أو) لأن فى التأخير  
اخلا لا (بالتناسب كرعابة الفاصلة نحو فأوحى في نفسه خيفة موسى)

فرعون ويختصه علمهم (فلم يفهم أنه) أى أن ذلك الرجل (منهم) والغرض بيان أنه منهم  
والتقديم ولو كان لا نفع من تعلقه بكم بعد فى إفادة هذا المعنى من التأخير وفى هذا الكلام بحث من  
وجهين أحدهما أن تأخيرها لا يؤهم كونه من صفة بكم الأول كان بكم بتعدي عن ومن المعلوم أنه بتعدي  
بنفسه إذ يقال كتمت زيدا الحديث كما قال الله تعالى ولا تكتمون الله حديثا وأوجب عنه بأنه  
سمع أيضا بتعدي عن فيعرض الأيهام بسبب ذلك ثانيهما أن تقديم المجرور إذا كان نعتا على الجمله النعتية  
هو الأصل فهذا ما جرى فيه التقديم على الأصل لا ما قدم لغرض آخر وقد يجاب عنه بجواز تعدد  
النكت للتقديم فيجوز أن يقال قدم لأنه الأصل لقرب المجرور من المفرد لأن الأصل تقديره بالمفرد و قدم  
لأن فى تأخيرها اخلا لا بالمراد فافهم (أو) لأن فى التأخير اخلا لا (بالتناسب) المطلوب فى المقام  
وذلك (كمافى) (رعابة الفاصلة) وقد تقدم نفسه يرها فتراعى مناسبتها الفاصلة أخرى فيقدم فيها بعض  
المعولات اجتمعت بحرف يناسب به خاتمة لاخرى (نحو) قوله تعالى (فأوحى) أى أخفى (فى  
نفسه خيفة موسى) فقدم خيفة على موسى ولو كان فاعلا لرعايته ما بعده وما قبله من الفواصل المختلفة

الفاصلة قوله تعالى آمناب هرون وموسى وفى الاخرى رب موسى وهرون قال المصنف وفيه نظر  
من وجوه الاول أنه جعل تقديمه على شركاءه للعناية والاهتمام وليس كذلك لأن الآية مسوقة  
للاشكار التوبيخى فيمتنع أن يكون بعده وجعلوا لله منكران غير اعتبار تعلقه بشركه اذ لا يشكر أن  
يكون مجردا لجعل متعلقه بمتعين أن يكون انكار تعلقه به باعتبار تعلقه بشركه وعكسه فلا فرق  
وعلم من هذا أن كل متعلق لمفعول لم يكن الاعتبار بذكر أحدهما لا باعتبار تعلقه بالآخر إذا قدم  
أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية قلت الصواب مع السكاكى وكون كل واحد من

وعليه قوله تعالى وجعلوا  
لله شركاء أى على القول  
بأن الله شريكهم لا جعلوا  
أو لعارض يورثه ذلك كما  
إذا توهمت أن مخاطبتك  
ملتفت الخاطار اليه ينتظر  
أن تذكره فيعرض  
أمر يتجدد فى شأنه التقاضى  
ساعة فساعة ففى تجدد له  
مجا لا لذكر صالحا أو رذلة  
نحو قوله تعالى وجاء من  
أقصى المدينة رجل يسعى  
قدم فيه المجرور لا لشمال  
ما قبله على سوء معاملة أهل  
القرية الرسل من أصرارهم  
على تكذيبهم فكان منظمة  
أن يلعن السامع على مجرى  
العادة تلك القرية وبقى  
مجيلا فى فكرها كانت كلها  
كذلك أم كان فيها فطر  
دان أم قاص منبت خير

منظرا للإمام الحديث به بخلاف ما فى سورة القصص أو كما إذا عدت ما تبعه وقوعه من جهتين أحدهما  
أدخل فى تبعه من الأخرى فأنك حال التفات خاطرك الى وقوعه باعتبارهما تجدتا أو تافى انكارك إياه قوة وضعفا بالنسبة ولا متناع

(قوله فلم يفهم أنه منهم) أى والغرض بيان أنه منهم لا فائدة ذلك من العناية بالله به فزأخيره فيه اخلا لا بالمعنى المقصود (قوله ثلاثة  
أوصاف) أى كونه مؤمنا و كونه من آل فرعون و كونه بكم إيمانه وهذه الأوصاف معمولات للفعل لأن العامل فى الموصوف عامل  
فى الوصف وقوله قدم الاول أعنى مؤمن أى على الجميع (قوله لكونه أشرف) أى ولا فراده اذ ألعت المفرد يقدم على غيره (قوله  
ثم الثانى) أى على الثالث وقوله ثلاثيته هوهم الخ أى وقربه من المفرد بحسب المتعلق اذ الأصل تقديره بمتعلق الجار مفردا وسكت عن  
الثالث لأنه وقع فى محله فلا يسأل عنه (قوله كرعابة الفاصلة) أى كالتقديم الذى لرعاية الفاصلة فإن قلت أن رعاية الفواصل من  
البديع قلت قد سبق بيان إمكان المخاطبة فى ذلك المعنى من جهة أن المناسبة للفواصل بعد الاتيان بها رعاية كونها جميعا على خط  
واحد أولها كآخرها

انكاره بدون قصد اليه يستتبع تفاوته ذلك تفاوتاً في القصد اليه والاعتناء به كره فالبلاغه توجب انك اذا أنكرت تقول في الاول شيء  
حاله في البعد عن الوقوع هذه أي يكون لقد وعدت هذا أنا وأنتي وحسبى فتقدم المنكر على المرفوع وفي الثاني لقد وعدت أنا وأنتي  
وحسبى هذا فتؤخر وعليه قوله تعالى في سورة النمل لقد وعدنا هذان نحن وأبائنا وقوله تعالى في سورة المؤمنين لقد وعدنا نحن وأبائنا هذا  
فان ما قبل الاري أنما كنا تراباً وأبائنا منّا فخرجون وما قبل الثانية أنما كنا تراباً وعظاماً أمثالهم يعوتون فالبهجة المنظورة فيها  
هناك كونهم أنفسهم وأبائهم تراباً والبهجة المنظورة فيها كونهم تراباً وعظاماً ولا شبهة أن الاولى أدخلت عندهم في تبعيد البعث أو كما  
اذا عرفت في التأخير مانعاً كما في قوله تعالى في سورة المؤمنين وقال الملا من قومه الذين (١٦٥) كفروا وكذبوا بلفظ الآخرة

وأترقناهم بتقديم المجرور  
على الوصف لأنه لو أخر عنه  
وأنت تعلم أن تمام الوصف  
بتمام ما يدخل في صفة  
الموصول وعامة وأترقناهم  
في الحياة الدنيا لا احتمال  
أن يكون من صفة الدنيا  
واشبه الامر في القائلين  
انهم من قومه أم لا بخلاف  
قوله تعالى في موضع آخر  
منها فقال الملا الذين  
كفروا من قومه فانه جاء  
على الاصل لعدم المانع  
وكافي قوله تعالى في سورة  
طه أمنا رب هرون وموسى  
للمحافظة على الفاصلة  
ببلاط قوله تعالى في  
سورة الشعراء رب موسى  
وهرون وفيما ذكره نظر  
من وجوه أحدها انه جعل  
تقديم الله على شركاءه للعناية  
والاهتمام وليس كذلك  
فان الآية مسوقة للانكار  
التوحيهي فيمتنع أن يكون  
تعلق جعلوا بالله منكراً  
من غير اعتبار تعلقه بشركاء  
اذ لا ينكر أن يكون جعل ما  
متعلقاً به فيتمتع أن يكون

بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الأتي على الالف

بالالف ادلوا خفيفة فأت ذلك وهذا الوجه وهو رعاية الفواصل من البديع لكن يمكن أن يضطر في  
سائر المعاني من جهة أن المناسبة للفواصل بعد الاثبات بها رعاية كونها جميعاً على غلط أولها كآخرها  
وقدمت الإشارة الى هذا المعنى فليفهم والله أعلم

المفعولين متعلقاً بالآخر واخطاب توحيي لا يمنع أن يكون الاعتناء بأحدهما أشد ولا شك أن مجرد  
جعل الشركاء مع قطع النظر عن كونهم لله تعالى لا يقبل التوبيخ ومجرد جعل أمر ماله بيد تدبر الذهن  
منه الى الاجسام عنه لعظم المقام فلا شك أن العناية قد تشدد بأحدهما فقدم وهو لم يعال عطلق  
العناية بل بعناية خاصة وإنما علم أن هذا الكلام يخالف قوله في حد المسند وفائدة التقديم أي تقديم الله  
على شركاءه استعظام أن يتخذ له شريك ملوكاً كان أم حنساءً أم غيرهما وذلك لان هذه الفائدة لا تحصل  
الا بالتقديم فتشأ من ذلك عناية ذلك كرامة الله تعالى أولاً وان تساوى في العناية بالمشقة من الانكار  
التوحيهي ثم قال وثانيها أنه جعل التقديم للاحتراز عن الاختلال ببيان المعنى أي في قوله تعالى قال  
الملا من قومه الذين كفروا والتقديم لرعاية الفاصلة أي في قوله تعالى رب هرون وموسى من القسم  
الثاني وليسامنه يرد بقوله وليسامنه أن من قومه اذا قدم على الذين كفروا كان حالاً من الملا والذين  
كفروا صفة اقومه لا الملا حتى يكون حق من قومه التأخر عنه بناء على أن حق الحال التأخير عن  
التوابع والمصنف فهم من كلام السكاكي أن القسم الثاني هو أن يقدم ماحته التأخير فلا جرم أنه  
لا يكون من قومه من القسم الثاني وكذا تقديم هرون على موسى لان أحدهما معطوف على الآخر بالواو  
وليس من حق أحدهما التأخير عن الآخر ولا شك أن ما فهمه المصنف عن السكاكي هو التأخر عبارة  
وأجيب بأن القسم الاول وهو أن يكون المقدم ما عرف له في اللغة تقدم بالاصالة كما ثبت الماعرف  
اذ لم يعرض ما يقتضي العدول عنه فيكون التقديم لمجرد الاصالة والقسم الثاني أن يكون للعناية ببيان  
ما تقدم امال لكونه نصب عينك وألغى ذلك سواء كان حق ما تقدم لغيره التأخير أم لا واذا تقررت هذا  
فان تقدم المذكر وان داخلان في القسم الثاني لان رعاية الفاصلة والاحتراز عن الاختلال أورثا  
كون المتقدم نصب عينك ولا يمنع اجتماع الاسباب في مثل ما نحن فيه على سبب واحد وفيما قاله  
نظر لان كلامه مناسب للعناية ثم قال ان تعلق من قومه بالدين على تقدير تأخره غير معقول المعنى الاعلى  
وجه بعد ورود علمه عن ذلك لان الدنيا ليست اسماء بل صفة والالف واللام فيهما موصولة التقدير التي ذنت  
من قومه ولا شك أن فيه تعسفا وبقى من أسباب تقديم بعض الممولات على بعض افادة الاختصاص  
كما قدم عن ابن الاثير في نحو ان السبايلهم وجاعرا كما زيد لكنه محالف لكلام الجمهور والله تعالى أعلم

انكار تعلقه به باعتبار تعلقه بشركاء وتعلقه بشركاء كذلك منكراً باعتبار تعلقه بالله فلم يبق فرق بين التلاوة وعكسها وقد علم هذا أن كل  
فعل متعدي مفعولين لم يكن الاعتناء بكر أحدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية  
وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاختلال ببيان المعنى والتقديم لرعاية على الفاصلة من القسم الثاني وليسامنه وثالثها أن تعلق  
من قومه بالدين على تقدير تأخره غير معقول المعنى الاعلى وجه بعد

(قوله بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل الخ) وانما قدم الجار والمجرور على المفعول لان تقديمه  
يفهم حصر الخيفة في نفسه وهو غير مراد (قوله على الالف) أي مبنية عليها



(القصر) \*

(قوله في اللغة الحبس) ومنه قوله تعالى حور مقصورات في الخيام أي محبوسات فيها وقال بعضهم هو في اللغة عدم المجاوزة إلى الغير فهو من قصر الشيء على كذا إذا لم يتجاوز به إلى غيره لا من قصرته الشيء بحسبته بدليل التعبير على (قوله تخصيص شيء بشيء) أي تخصيص موصوف بصفة أو صفة موصوف فالبناء على المنصور والذي الأول أن أريد به الموصوف كان المراد بالشيء الثاني الصفة والعكس وذلك لأن التخصص يتضمن مطلق النسبة المستلزمة لنسب ومنسوب إليه فإن كان المخصص منسوباً فهو الصفة وإن كان منسوباً إليه فهو الموصوف والمراد بتخصيص الشيء بالشيء الآخر بارتبوت الشيء الثاني للشيء الأول دون غيره فالقصر مطلقاً يستلزم التقي والاثبات (قوله بطريق مخصوص) أي (١٦٦) معهود معين من الطرق المصطلح عليها عندهم وهو واحد من الأربع طرق

القصر

في اللغة الحبس وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص وهو (حقيقي وغير حقيقي)

القصر

هو في اللغة الحبس قال تعالى حور مقصورات في الخيام أي محبوسة فيها أو ماني الاصطلاح فهو تخصيص شيء بشيء أي تخصيص موصوف بصفة أو صفة موصوف بطريق مخصوص من الطرق الأربعة الآتية من التقي والاستثناء وغير ذلك وهو في الاصطلاح مأخوذ من ذلك ولا ينافي ذلك تعديه على كإقيد واحترز بابقه ولنا بطريق الخ من نحو خصت زيداً بالعلم فلا يسمى تخصيصاً اصطلاحاً وإنما قلنا أن أحد الشئين موصوف والآخر صفة لأن التخصص يتضمن مطلق النسبة المستلزمة لنسب ومنسوب إليه فإن كان المخصص منسوباً فهو الصفة وإن كان منسوباً إليه فهو الموصوف (وهو) أي القصر (حقيقي وغير حقيقي) أي ينقسم القصر إلى ما يسمى حقيقياً وإلى ما يسمى غير حقيقي وهو الإضافي وذلك

القصر حقيقي الخ

ش هذا هو الباب الخامس والقصر هو الحصر وهو تخصيص أمر بأخر بأحدى الطرق الأربع كذا قالوه وسأني أنهما أكثر من أربع وهو يجري بين الفعل والفاعل وبين المبتدأ والخبر وبين الفعل والظرف والحال وغيرهما إلا ما سيأتي وهو منقسم بالاستقراء إلى قصر حقيقي وقصر غير حقيقي أي مجازي وأعلم أن القصر الحقيقي ينظم حكمين اثبات الحكم للذ كور وفيه عماء عداة وكلاهما حقيقة والقصر المجازي ينظم حكمين اثبات الحكم للذ كور وفيه عن غيره وهو مجاز كإسنيته وكل واحد من هذين ينقسم إلى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والمراد بالصفة الصفة المعنوية لا النعت الذي يتكلم عليه الخوى قيل المراد لا النعت فقط فإن الصفة المعنوية أعم من أن تكون نعتاً أو غيره وليس كذلك بل المراد إخراج النعت فإن النعت لا يكون

الآتية في كلامه وهي العطف وما والا وأما والتقديم أو توسط ضمير الفصل وتعرف المسند إليه أو المسند إليهم الجنب على مام واحترز بقوله بتار بق مخصوص عن قولك زيد مقصور على القيام فلا يسمى قصر اصطلاحاً وأعلم أن البناء الأولي للإلتصاق والتعديدية والثانية بآ الاستعانة فلا يقال إن في كلامه تعلق حرفي بحر مقصدي اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله وهو حقيقي الخ) أي الشارح بالضمير بطول انفصال أو للإشارة إلى أن قوله القصر ترجمة وقوله حقيقي خبر لمبتدأ محذوف وحيثئذ فيكون في كلام المصنف

لان

استخدام لان الضمير عائد على القصر يعني التخصص لا المعنى الترجمة

(قوله وغير حقيقي) أي وهو الإضافي وذلك لان السلب الذي تضمنه القصران كان عن كل ما عدا المقصور عليه فهو الحقيقي نحو ما جاء في الرسل الاحمد والافهوالاضافي نحو ما زيد الاشاعر وحاصل ما ذكره الشارح في بيان انقسام القصر الى حقيقي وغير حقيقي ان الحقيقي نسبة الى الحقيقة معني نفس الامر لان عدم تجاوزه المتصور للمقصود عليه فيه بحسب نفس الامر وأن الإضافي نسبة للإضافة لان عدم التجاوز فيه بالإضافة إلى شيء مخصوص وفيه نظر فإن عدم التجاوز في كل من الحقيقي والإضافي بحسب نفس الامر إذا لا بد في كل منهما من المطابقة لنفس الامر والا كان كذا باوحيثئذ فلا تظهر مقابلة عدم التجاوز بحسب الإضافة إلى شيء لعدم التجاوز بحسب نفس الامر لان عدم التجاوز بحسب الإضافة إلى شيء بحسب نفس الامر أيضاً كما علمت فلا يصح ما ذكره الشارح وذكر العلامة أن نسبة الحقيقي للمعنى المقابل للمجاز وأن المراد بالاضافة المجاز معني أن تخصيص الشيء بالشيء بحسب الإضافية إلى شيء معين مجازي له وفيه نظر لان كلام المعنيين حقيقي القصر رئيس الغرض من سوق الكلام إنما أن

بعض المعنيين معنى حقيقى للفظ القصر والبعض الآخر معنى مجازى له كإفهامه العلامة السيد فلا يصح ما ذكره أيضا والاولى كما قال الحفيد أن المراد بالحقيقى ما لوحظ فيه الحقيقة ونفس الامر بدون ملاحظة حال الخطاب من تردد أو اعتقاد خلاف أو شركة والاضافى ما لوحظ فيه الحقيقة ونفس الامر مع ملاحظة حال الخطاب السابق ومن ثم صرحوا بأن قصر الأفراد وقصر القلب وقصر التعيين أقسام للقصر الغير الحقيقى لانه هو الذى يعتد فيه حال الخطاب وانقسام القصر الى هذه الاقسام انما هو باعتبار حال الخطاب ويمكن أن ينزل كلام الشارح على ذلك وان كان ظاهر كلامه أن الاضافى لا يشترط فيه أن يكون مطابقة لما فى نفس الامر حيث عطف قوله أو بحسب الاضافة على قوله بحسب الحقيقة ونفس الامر بأنه لما روى فى الاضافى أمر زائد على ما يعتد به الحقيقى وهو حال الخطاب اقتصر عليه ولم يذكر المطابقة لما فى نفس الامر مع أن المطابقة المذكورة معتبرة فيه أيضا (قوله لأن تخصيص الشئ بالشئ) البناء داخله على المقصور عليه أى لأن جعل الشئ خاصا بشئ ومختصا به (قوله اما أن يكون بحسب الحقيقة وفى نفس الامر) العطف تفسيرى أى اما أن يكون بحسب ذاته من غير ملاحظة شئ دون شئ سواء كان الاختصاص أيضا كذلك أو لم يكن كذلك فم القصر الحقيقى والادعائى (قوله بأن لا يتجاوز الى غيره) الضمير المستتر (١٦٧) فى تجاوز راجع للشئ

الاول والبارز فيه وفى غيره راجع للشئ الثانى أى بأن لا يتجاوز الشئ الاول المقصور الشئ الثانى المتصور عليه الى غير هذا الشئ الثانى كقولك ما ختم الانبياء والرسول الامجد صلى الله عليه وسلم فقد قصرت ختمهما على محمد ونبيه عن كل ما عداه فلم يتجاوز الختم الى غيره أصلا (قوله وهو الحقيقى) قال ابن يعقوب سمي هذا حقيقيا لأن التخصيص ضد المشاركة وهذا المعنى هو الذى بناه المشاركة فهو الاول أن يتخذ حقيقة للتخصيص مناسب

لأن تخصيص الشئ بالشئ اما أن يكون بحسب الحقيقة وفى نفس الامر بأن لا يتجاوز الى غيره أصلا وهو الحقيقى أو بحسب الاضافة الى شئ آخر بأن لا يتجاوز الى ذلك الشئ وان أمكن أن يتجاوز الى شئ آخر

لأن تخصيص شئ بشئ اما أن يكون بحسب الحقيقة أى بحسب تقرر كمال معنى هذه الحقيقة فى نفس الامر وذلك اضافى لا يتجاوز التخصيص به الى كل ما هو غير أصلا وذلك كقولنا ما نبى خاتم الامجد صلى الله عليه وسلم فلا يثبت ختم النبوة لغيره وانما قلنا كذلك لأن التخصيص ضد المشاركة وهذا المعنى هو الذى بناه المشاركة مطلقا فهو الاول أن يتخذ حقيقة للتخصيص فناسب أن يسمى قصرا حقيقيا واما أن يكون بالنسبة الى بعض ما هو غير التخصيص بذلك الشئ كقولك ما زيدا الاشاعر فزيد مخصوص بالشعر دون الكتابة لأنه لا يتجاوز الشعر الى صفة أخرى أصلا فهذا ولو كان فيه تخصيص مضاد لمشاركة الكتابة الشعر فى زيد هو تخصيص بالاضافة الى معنى فصحة وجود مشاركة أخرى فيه لا ينبغى أن يتخذ حقيقة للتخصيص كونه ليس بأكل ولشمه مطلق التخصيص فناسب أن يسمى قصرا اضافيا لأن التخصيص فيه اضافى فالسمى بالقصر الحقيقى والاضافى كلاهما حقيقة اصطلاحا وكل الحقيقة فى أحدهما دون الآخر أو بحسب مناسبة تسمية الاول حقيقيا والثانى اضافيا مقصورا على معنوية أبدأ ولا عكسه لأن أداة الاستثناء لا تقع بين الموصوف والصفة لا يقال بل تقع بينهما على رأى الزمخشري وسأبقى فى كلام المصنف عند الكلام على الحال ما يقتضى اختياره لانا نقول ان سلمنا ذلك على ضعفه ومخالفته لكلام الجمهور فالواقعة بين الموصوف والصفة لا تتحقق فيها استثناء لا بالتفريق ولا بخلافه فليأتنا مل لا يقال يقع القصر بين الموصوف والصفة فى نحو رأيت رجلا انما هو قائم فان جملة انما وقعت لأن القصر هنا انما وقع بين مبتدأ هذه الجملة وخبرها

أن يسمى قصرا حقيقيا (قوله بأن لا يتجاوز الى ذلك الشئ) أى بأن لا يتجاوز الى الشئ الاول وهو المقصور والشئ الثانى وهو المقصور عليه الى ذلك الشئ الآخر (قوله وان أمكن أن يتجاوز الى شئ آخر) الواو للحال وان وصلية أى والحال أنه يمكن مجازته الى شئ آخر وفه نظرا لأن القصر الاضافى لا بد فيه من مجاوزة الشئ الثانى فالقصر الى شئ آخر فلو كان ما زيدا الا قائم معناه أن زيدا لا يتجاوز القيام الى القعود ولكن يتجاوز الى غيرهم من العلم أو الشعر أو الكتابة فالاولى أن يقول وان تجاوز لما علمت أن الذى بناه الحقيقى انما هو المجاوزة بالفعل واما الامكان فلا ينافيه وأجيب بأن المراد بالامكان الامكان الوقوع لا مطلق الامكان فأمكن فى كلام الشارح بمعنى وقع كذا اثر السيد الصفاوى لكن الذى ذكره العلامة الحنفى أن الشرط فى الاضافى عدم التجاوز الى ما يعتبر القصر بالاضافة اليه كالفعل فى المثال المذكور وأما غيره فلا يشترط التجاوز اليه بالفعل بل يكفي فيه امكان التجاوز وان لم يوجد كما أشار اليه الشارح بخلاف الحقيقى فان عدم التجاوز فيه بالنسبة لجميع ما عدا المقصور عليه من غير امكان التجاوز لغيره انتهى وحاصله أن الحقيقى والاضافى بحسب اعتبار المعنى فان اعتبر التخصيص بالنسبة الى جميع الصفات الباقية فهو حقيقى سواء وجد الجميع أو لم يوجد شئ منه وان اعتبر التخصيص بالنسبة الى بعضها فهو اضافى وان لم يكن موجودا الا ذلك البعض

وكل واحد منهما خبر بان قصر الموصوف على الصفة

(قوله في الجملة) أى في بعض أمثلة القصر لافى كماها ان قد لا يتجاوز الى شئ آخر كما اذا اعتبر القصر الذى فى لاله الا الله بالنسبة لالهة بعض البلدان فهو اضافى مع عدم التجاوز شئ آخر أصلا (قوله بل اضافى) دفع به نوعهم أن المراد بكونه غير حقيقى أنه مجازى كما قال السيد (قوله لا بمعنى أنه لا يتجاوز الى صفة أخرى أصلا) أى والا كان حقيقيا وهذا المعنى الذى ذكره وان كان فيه تخصيص مضاد لمشاركة القيام للعود فى زيد فلأنه وجود صفة مشاركة أخرى فيه لا ينبغي أن يتخذ حقيقة للتخصيص لكونه ليس بأكمل وان شمله مطلق التخصيص فناسب أن يسمى قصرا اضافيا لان التخصيص فيه اضافى قاله ابن يعقوب (قوله وانقسامه) أى القصر وهذا جواب عما يقال (١٦٨) ان القصر هو التخصيص وهو من الأمور الاضافية لكونه نسبة بين المقصور والمقصود

في الجملة وهو غير حقيقى بل اضافى كقولك ما زيد الا فاعلم معنى أنه لا يتجاوز القيام الى القعود لا معنى أنه لا يتجاوز الى صفة أخرى أصلا وانقسامه الى الحقيقى والاضافى بهذا المعنى لا ينافى كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات (وكل منهما) أى من الحقيقى وغيره (نوعان قصر الموصوف على الصفة)

فليس المراد بالحقيقى هنا ما يقابل المجازى لان التسمية فى كليهما حقيقة اصطلاحا وعلى تقدير تركف التوجيه لذلك يجعلها فى الاضافى مجازا لغويا لا يتم لوجود مطلق حقيقة التخصيص فيه فليتهم لا يقال الاختصاص من حيث هو لا يجامع الاشتراك فكيف كانت الحقيقة فى الاول أكل مع أن التحقيق أن الحقيقة لا تفاوت فيها لانا نقول الكمال يعروض لى كل مشارك ولا يقال فحينئذ يكون الحاصل أن هذا تخصيصين اضافيين معاذا لا يتحقق ثبوت تخصيص الى النسبة الى سلب الغير الآن أحدهما أكل فكيف يسمى أحدهما اضافيا دون الآخر مع أن كلاهما اضافى لانا نقول يجب أن كلاهما اضافى لكن خص أحدهما باسم الاضافة لان المضاف اليه فيه متعين فروى ذلك التفريق بينه وبين الآخر على أنه لا يحرف الاصطلاح فانقسام القصر الذى هو اضافى مطابقا كما قررنا الى اضافى وغيره صحيح لان الاضافة المنقسم اليها خلاف مطلق الاضافة الموجودة فى كليهما وهو ظاهر (وكل منهما) أى من الحقيقى وغيره (نوعان) أى ينقسم الى نوعين أحدهما نوعى كل منهما (قصر الموصوف على الصفة) وتحقيقه باعتبار الحقيقى أن يحكم بأن هذا الموصوف لا يتجاوز هذه الصفة الى غيرها وأما الصفة فتجاوز الى غير وسأبأن هذا المعنى وهو كون الموصوف ليس له الاضافة واحدة متعديلا بحال وأما باعتبار غير الحقيقى فهو أن يحكم بأن هذا الموصوف لا يتجاوز هذه الصفة الى صفة أخرى واحدة أو صفات أخرى معينة كما اذا اعتقد المخاطب أن زيدا يتصف بالكتابة فقط أو بالكتابة مع الشعر فقط وما زيد الا شاع رفقة قصره على الشعر فقط بحيث لا يتعبده الى الكتابة وان كان الشعر وهو

فالاول من الحقيقى قصر الموصوف على الصفة كقولك ما زيد الا كاتب فانت قصرت فيه الموصوف وهو زيد على الصفة وهى الكتابة وهذا لا يكاد يوجد لانه كيف يكون للذات صفة واحدة أم كيف يمكن احاطة العلم بذلك أن لو كان والثانى من الحقيقى قصر الصفة على الموصوف وهو يجرى كثيرا بين المبتدئ والخبر كقولك ما كاتب الا زيد والفعل وفاعله نحو ما قام الا أنا وما ضرب عمر الا زيد والحال كقولك ما جاء زيدا الا را كمالك قصرت الجيء على صفة الركوب معناه ما جاء فى حال الا فى حال الركوب

والمقصود عليه حينئذ فيمتنع اتصافه بالحقيقى وتقسيمه الى الحقيقى والاضافى من تقسيم الشئ الى نفسه وغيره وحاصل الجواب انه ليس المراد بالحقيقى ما يكون تعقله فى حد ذاته لا بالقياس الى الغير بل المراد به ما كان بالاضافة الى جميع ما يغير فهو حينئذ نوع من الاضافى بمعنى ما يكون تعقله بالقياس الى الغير كما أن الاضافى هنا نوع منه أيضا وهو ما يكون بالاضافة الى بعض ما يغير والحاصل انه ليس المراد بالحقيقى ما ليس اضافيا مطلقا بل ما كان بالاضافة الى جميع المقصور عليه كأن المراد بالاضافى ما كان بالاضافة الى بعض ماعد المقصور عليه وحينئذ فكل منهما قسم من مطلق اضافى (قوله بهذا المعنى) تنازعه

الحقيقى والاضافى والباء للابسة من ملابسة الدال للدلول المشار اليه فيما سبق وهو عدم تجاوز المقصور المقصور عليه الى غيره أصلا بالنسبة للتحقيق أو عدم مجاوزة المقصور للمقصود عليه الى شئ آخر يعنى وان أمكن أن يتجاوز الى غير ذلك المعنى بالنسبة للاضافى (قوله لا ينافى كون التخصيص) أى حقيقيا كان أو اضافيا وقوله من قبيل الاضافات أى النسب التى يتوقف تعقلها على تعقل غير ما يتوقف كل من الحقيقى والاضافى على تعقل المقصور والمقصود عليه وألان فى كل من الحقيقى والاضافى اضافة الى الغير لكن فى الحقيقى الى الجميع وفى الاضافى الى البعض وخص أحدهما باسم الاضافة لان المضاف اليه فيه متعين والآخر باسم الحقيقة لانه أنسب بحق حقيقة التخصيص التى هى مشاركة المشاركة بالحقيقة موجودة فى كل منهما ما لك فى الحقيقى أكل لاني كل مشارك

وقصر الصفة على الموصوف والمراد الصفة المعنوية لا النعت

(قوله وهو أن لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة الخ) كقولنا ما زيد الا قام فقد قصرت زيدا على القيام ولم يتجاوز له القعود وبصح أن تكون تلك الصفة وهي القيام لموصوف آخر (قوله الى صفة أخرى) ان أراد أي صفة فكان القصر حقيقة قياسا وان أراد الى صفة معينة من الصفات كن اضافا وكذا يقال فيما يأتي (قوله لكن يجوز الخ) هذا الجواز ليس من مدلول القصر وقد يمنع كون تلك الصفة لموصوف آخر كافي انما الله واحد وأما في قصر الصفة

(١٦٩)

على الموصوف فلا يظهر منع الجواز فيه (قوله أن لا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف) كقولنا ما قام الا زيد فقد قصرت القيام على زيد بحيث لا يتجاوز له الى غيره وان كان زيد متصفا بصفات أخرى كالاكل والشرب وقوله الى موصوف آخر المراد جنس الموصوف الآخر الصادق بكل موصوف وبعض معين (قوله والمراد بالصفة) أي التي تقصر أو بقصر عليها (قوله ههنا) أي في باب القصر (قوله المعنى القائم بالغير) أي سواء دل عليه بالنعت النحوي كقائم أو غيره كالفاعل نحو ما زيد الا يقوم وسواء كان ذلك المعنى القائم بالغير وجوديا أو عدليا كالحال وأشار الشارح بالناية الى أنه ليس المراد بالمعنوية ما قابل صفات المعاني وهي الحال اللازمة لصفة أخرى فقط بل المراد بها ما قابل الذات عند المتكلمين فشملت

وهو أن لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة الى صفة أخرى لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر (وقصر الصفة على الموصوف) وهو أن لا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف الى موصوف آخر لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى (والمراد) بالصفة ههنا الصفة (المعنوية) أعنى المعنى القائم بالغير (لا النعت) النحوي

الوصف بتعدى هو زيدا الى عمرو (و) ثاني نوعي كل منهما (قصر الصفة على الموصوف) وتحقيقه بالنسبة الى الأول وهو الحقيقي أن يحكم بأن هذه الصفة لا تتجاوز هذا الموصوف الى موصوف آخر مطلقا وان كان الموصوف هو يتجاوزها الى غيرها كقولنا لا اله الا الله فان الالهية حكمت بانها لا تتجاوز مصدر وق الحلالة الى غيره كما أنها كذلك في نفس الامر وهذا موجود كثيرا كما تقدم في قولنا ما خاتم الانبياء الا محمد صلى الله عليه وسلم فقد حكمت بانها تقصر ختم النبوة عليه صلى الله عليه وسلم ولا يقتضي ذلك أنه صلى الله عليه وسلم لا يتجاوز ختم النبوة الى غيره من الاوصاف التي لا تتجاوزها الى غيره كالشفاعة وأما بالنسبة الى الثاني وهو الاضافي فهو أن يحكم بأن هذه الصفة لا تتجاوز هذا الموصوف الى موصوف آخر معين متحد أو متعدد وان كانت هي تتجاوز الى غير ذلك المعين كان يعتقده المخاطب أن الشعر وصف لعمر فقط وأوله ولزيد فتقول ما شعر الا زيد فقصر الشعر على زيد بحيث لا يتعداه الى عمرو فقط وان كان يتعدى الى غير عمرو ومعلوم أن هذا أيضا لا يقتضي كون الموصوف مقصورا على صفة الشعر بل يجوز أن يتعداه الى الكتابة وغيره وهذا كما نراه بسطناه لان هذا أول الباب (والمراد) بالصفة في هذا الباب الصفة (المعنوية) وعنى بالمعنوية المعنى القائم بالغير وهو ما يقابل الذات عند المتكلمين ولا يعنى المعنوية التي هي الخلق فقط فشملت الوجودية والعدمية (لا النعت) أي ليس المراد بالصفة هنا النعت النحوي وسر به شعر النابغ الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول كالعالم كقولنا جاءني زيد العالم فقد دل العالم على معنى هو العلم في متبوعه وهو زيد واحترز بغير الشمول عن نحو كلهم من قولنا جاء القوم كلهم وهو التأكيدي خراج بالدلالة على المعنى في المتبوع لانها انفسه وورد عليه نحو علمه في والتأكيدي ليس للشمول لانها كلهم لا تدل على المعنى في المتبوع لانها انفسه وورد عليه نحو علمه في قولنا أعجبتني زيد علمه فهو تابع دل على معنى هو العلم في المتبوع وأجيب بان المعنى دل على معنى كان في المتبوع من حيث كونه في المتبوع لان الحيدرة تراعى في الحد وقد المراد أنه أشعر بالمتبوع في دلالاته فهو معنى ما زيد الا راكب كذا قاله وفيه تدبر لان هذا يعذر من ماقبله ثم التحقيق في ما جاء زيد الا راكب أن القصر بين مجيء زيد وحال الركوب لا بين زيد والمجيء وانما كثر هذا القسم لانه لا يتعدى مثلا العلم بانه ليس في الدار الا زيد وقد يقصد بالتصريح بالصفة لعدم الاعتداد بغير الصفة عند قصر الموصوف عليها أو بغير الموصوف عند قصر الصفة عليه ويكون قصرا حقيقيا على سبيل الادعاء

(٢٣ - شروح التلخيص ثاني) الوجودية والعدمية كما قلنا ولا يقال تفسير الصفة بجاذ كاصطلاح للتكلمين والمناسب هنا كالمعنى اللغوي لانه المتبادر لاننا نقول هذا المعنى لغوي أيضا فقد قال في الصحاح الصفة كالعالم والواد (قوله لا النعت النحوي) ليس المراد لا النعت النحوي فقط بل ما هو أعم منه لان هذا لا يفسح لان النعت النحوي لا يدخل في شيء من طرق القصر فلا يعطف ولا يقع بعد الأول ولا بعد الثاني ولا يتوسط بينهما وبين مدونه شعير الفصل وليس مستندا ولا مستندا اليه حتى يقصد بتعريفه بالادام القصر وحيد فالمراد نفسه بالكلية أي انه لا يصح ارادته في باب القصر الا بآتي قصره بطريق من طريقه ولا يكره على هذا قول الشارح وبينهم الخ لان المراد بيان النسبة بينهما في حد ذاتهما ونفس الامر لا في هذا الباب تأمل

(قوله أعني التابع) أي اللفظ التابع وهذا جنس في التعريف شامل لجميع التوابع وقوله الذي يدل على معنى في متبوعه فصل خرج به البدل وعطف البيان والتأكيذ الذي ليس للشمول لأنها كالماتدل على معنى في المتبوع لانها بنفسه وأورد عليه أنه غير مانع لشمله نحو علمه في أعجني زيد علمه فانه تابع دل على معنى وهو العلم في المتبوع وأجيب بأن قوله هذا الحية معتبر في التعريف فالمعنى دل على معنى كائن في المتبوع من حيث كونه في المتبوع معنى أنه يشعر بالمتبوع في حال دلالة على المعنى ويشعر بأن هذا المعنى كائن في ذلك المتبوع كالعالم في قولك جاء زيد العالم فانه يشعر بالذات التي هي المتبوع مع المعنى بقطع النظر عن ضميره بخلاف العلم في أعجني زيد علمه فانه اعتبار على المعنى ولا اشتراك بالمتبوع الا باضافته للضمير العائد اليه وأورد أيضا نحو أخوك من قولك جاءني زيد أخوك دلالة على الذات وعلى معنى فيها وهو الأخوة وأجيب بأن المراد الدلالة قصد الغرض من البدل تكرير النسبة لا الاشعار بالأخوة (قوله غير الشمول) فصل ثان أخرجه التأكيذ بكل وأخواتها وأعرض بأن هذا القيد يخرج نحو الشمولون في قولك جاء الناس الشمولون زيدا فانه دال على معنى في متبوعه هو الشمول مع أنه نعت نحوى فالتعريف غير

(١٧٠)

أعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول وبينهم ما عوم من وجه له تصادقهما في نحو أعجني هذا العلم وتشاركهما في مثل العلم حسن وان هذا المعنى كائن في ذلك المتبوع كالعالم لا شعارة بالذات التي هي المتبوع مع المعنى بخلاف نفس العلم في قوله نعتي زيد علمه فلم يشعر بذات المتبوع الا بانضمير المضاف اليه وورد أيضا نحو أخوك من قوله جاءني زيد أخوك دلالة على الذات وعلى معنى فيها وهو الأخوة وأجيب بأن الغرض من البدل نفس النسبة لا الاشعار بالأخوة وفيه نظر لان الغرض من كل اسم افاضة معناه وورد أيضا نحو الشمولون في قولك جاء الناس الشمولون زيدا وهو نعت مع خروجه بقوله الحد غير الشمول وأجيب بأن المراد الشمول المعهود في التوكيد وهو الذي يستفاد بالالفاظ المعروفة وفيه ضعف وورد أيضا نحو العلم والرجل في قولك أعجني هذا العلم في هذا الرجل فان تابع الاشارة نصوا على أنه نعت ولم يدل على معنى كائن في المتبوع لانه نفسه وكذا كل نعت كاشف وقد يجاب بان اسم الاشارة يراعى مدلوله من حيث أنه شيء يشار اليه وكونه علما أو رجلا معنى زائد وكذا الاسم الكاشف لان ما قبله شيء وكونه حقيقة كذا معنى زائد ولكن على تقدير تسليمه يرد عليه أنه حينئذ ليس فيه اشعار بشيئين وهما الذات والمعنى كما قرر في النعت وانما قلنا ليس فيه اشعار بذلك لانه ليس مشتقا وعلى تقدير الاشعار يرد عليه شعور النفس في قولك جاء زيد نعتا لدلالة النفس على أن مدلول زيد موصوف يكون نفسه هي الفاعلة للجمعي وليس موصوفا يكون ملائمه هو الفاعل للجمعي فالاولى أن التعريف لغالب أفراد النعت وفيه خروج عن مقتضى أصل الحدود وقد اطلت هنا لا احتياج الى تحقيق ما يرد على هذا الحد لان الظاهر من حذبه الاتضاء على كقولك ما حاتم الاجواد فان قلت الخطاب الادعائي ما الذي يميز به عن الجازي وعن الكذب قلت انما يميز عن الجازي الافراذ وهو مشتمل على الجازي التركيبي فتقول ما زيد الاقائم دل على سلب جميع الصفات غير القيام على سبيل المجاز الحاصل من مجموع الكلام وان كانت مفردات هذا التركيب

جامع وأجيب بأن المراد بالشمول المتبوع الشمول المعهود في التوكيد وهو الذي يستفاد بالالفاظ المعروفة وفيه ضعف اذ لا قرينة على ذلك وأجيب عبد الحكيم بجواب غير هذا بان الشمول لزيد شمول مقيّد بغير الشمول الذي في القوم فانه مطلق والمطلق غير المقيد وأورد أيضا نحو العلم والرجل في قولك أعجني هذا العلم في هذا الرجل فان تابع الاشارة نصوا على أنه نعت مع أنه لم يدل على معنى كائن في المتبوع لانه نفسه وكذا كل نعت كاشف وقد يجاب بان اسم الاشارة يراعى مدلوله من حيث أنه

شيء يشار اليه وكونه علما أو رجلا معنى زائد وكذا الاسم الكاشف لان ما قبله شيء وكونه حقيقة كذا معنى زائد ولكن على تقدير تسليمه يرد عليه أنه حينئذ ليس فيه اشعار بشيئين وهما الذات والمعنى كما قرر في النعت وانما قلنا ليس فيه اشعار بذلك لانه ليس مشتقا وعلى تقدير الاشعار يرد عليه شعور النفس في قولك جاء زيد نعتا لدلالة النفس على أن مدلول زيد موصوف يكون نفسه هي الفاعلة للجمعي وليس موصوفا يكون ملائمه هو الفاعل للجمعي فالاولى أن التعريف لغالب أفراد النعت وفيه خروج عن مقتضى أصل الحدود (قوله وبينهم) أي بين المعنوية والنحوية من حيث مدلولها وبين النحوية والمعنوية من حيث دلالتها والافعالية والنحوية بلفظ وهو مبين للمعنى (قوله لتصادقهما) أي تصادق النعت النحوي والصفة المعنوية وفيه نظر اذ الصفة المعنوية بمعنى والنعت النحوي لفظ فهما متباينتان فلا يتأتى تصادقهما وأجيب بجوابين الاول أن المراد بالتصادق التحقق لا الحمل ولا شك أن هذا المثال وجد فيه الامران فان العلم نعت لاسم الاشارة على قول وصفة معنوية لانه معنى قائم بالغير الجواب الثاني أن الكلام مبني على المسامحة وذلك لان التصادق بين الصفة المعنوية وبين معنى النعت النحوي ولكن لشدة الارتباط الذي بين اللفظ ومعناه نسب ما للمعنى للفظ على طريق التسميح والتجاوز (قوله العلم حسن) مثال لانفراد الصفة المعنوية فان العلم صفة معنوية لا نحوية لانه مبتدأ

(قوله ومررت بهذا الرجل) مثال لانفراد النعت فان لفظ الرجل نعت لاسم الاشارة ولم يدل على معنى قائم بالغير بالنظر لاصوله فليس صفة بمعنى فان قيل الرجل في هذا التركيب يدل على معنى قائم بالغير اذ هو دال على كون المشار اليه موصوفاً بالرجولية ولذلك صح كونه نعتاً فيكون صفة معنوية قلنا هو من أصله لم يوضع الا للذات بخلاف العلم (١٧١) ولوعرض له في الحين ماذ كرم التأويل

فليس صفة معنوية باعتبار

الاصل ويرد على هذا

الجواب انه ان كان المعتبر

في كون الشيء صفة

معنوية ما كان باعتبار

الدلالة الاصلية فلا يكون

قولنا ما زيد الا أخوك

وما الباب الاسلاج وما عدا

الازيد من قصر الموصوف

على الصفة المعنوية وقد

صرحوا بأنه منه حيث

قالوا المعنى حصر زيد في

الاتصاف بكونه أنما الخ

فاما ان يجعل الكل من

الصفة المعنوية باعتبار

الحال أولا يجعل الكل

من الصفة المعنوية باعتبار

الاصل لان الرجل حيث

أعرب نعتاً بقصد فيه هذا

المعنى بعينه فان جعل منها

كانت الصفة المعنوية بعم

مطلقاً من النعت النحوي

وهو الاقرب اليه بقوى

(قوله) وأما نحو قولك ما زيد

(الأخوك الخ) قصد به هذا

دفع ما ردد على قوله وكل

منه ما نوعان فان القصر في

الامثلة المذكورة ليس من

اشوعين وحاصل الجواب

انهم ان باب قصر الموصوف

ومررت بهذا الرجل وأما نحو قولك ما زيد الا أخوك وما الباب الاسلاج وما عدا الازيد من قصر الموصوف على الصفة تقدير الالمعنى أنه مقصور على الاتصاف بكونه أخاً وساجاً أو زيداً (والاول) أى قصر الموصوف على الصفة

انما ننزل كل النزل ثم الصفة المعنوية حيث يراد بها المعنى القائم بالذات كما تقدم لا تصادق النعت أصلاً لان مدلول النعت لفظ واللفظ والمعنى متباينان الا ان يراد بالاتصاف تحقق أحدهما مع الآخر في الجملة فيصح لان مدلول لفظ النعت عند تحققه يتحقق مدلوله ومدلوله قديكون صفة معنوية وأما حيث يراد بمدلول الصفة المعنوية اللفظ الدال على ذات المعنى فيكون بينهما وبين لفظ النعت باعتبار المصدق عموم من وجه لتصادقهما في لفظ العلم من قولك أعجبنى هذا العلم فالعلم نعت لاسم الاشارة على قول صفة معنوية أى دالة على معنى هو العلم وانفراد الصفة المعنوية في انط العلم من قولك العلم حسن لدلالته على المعنى وليس بنعت كما لا يخفى وانفراد النعت في لفظ الرجل في قولك أعجبنى هذا الرجل لانه نعت اسم الاشارة ولم يدل على المعنى القائم بالغير في أصله فليس صفة معنوية فان قيل هو في هذا التركيب دل على المعنى وهو كون المشار اليه موصوفاً بالرجولية ولذلك صح كونه نعتاً فيكون صفة معنوية قلنا هو في أصله لم يوضع الا للذات بخلاف العلم ولوعرض له في الحين ماذ كرم فليس صفة معنوية باعتبار الاصل ويرد على هذا الجواب انه ان كان المعتبر في كون الشيء صفة معنوية ما كان في الدلالة الاصلية فلا يكون قولنا ما زيد الا أخوك وما الباب الاسلاج وما عدا الازيد من قصر الموصوف على الصفة المعنوية وقد صرحوا بأنه منه حيث قالوا المعنى حصر زيد في الاتصاف بكونه أنما الخ فاما ان يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار الحال أولا يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار الاصل فالرجل حيث أعرب نعتاً بقرينه هذا المعنى بعينه فان جعل منها كانت الصفة المعنوية بعم مطلقاً من النعت وهو اقرب هذا اذا فسرنا الصفة المعنوية بمقابل على معنى يقوم بالغير وان فسرناهما بمقابل على ذات ومعنى قائم بها كالعلم فيمنها أيضاً وبين النعت ماذ كرم لتصادقهما في لفظ عالم من قولك جاءني رجل عالم فهو نعت وصفة دالة على الذات باعتبار المعنى وانفراد الصفة في العالم من قولك العالم بكرم اذ ليس بنعت كما لا يخفى وانفراد النعت في لفظ الرجل من قولك جاءني هذا الرجل ويراد ايضاً فيه ما تقدم قيل والتفسير الاول اقرب أى لانه أكثر استعمالاً ولان المنظور اليه في الحصر هو المعنى فتأمل (والاول) أى قصر الموصوف على الصفة الذي هو

حقائق قوله والاول أى اذا كان المقصر غير حقيقى فهو قسمان أحدهما تخصيص أمر بصفة دون صفة أو مكان صفة فالاول كقولك لمن يعتقده أن زيداً شاعر منجم مازيد الاشاعر والثاني كقولك لمن يعتقده أن زيداً منجم فقط مازيد الاشاعر الثاني تخصيص صفة بأمر دون أمر آخر كقولك لمن يعتقده أن زيداً شاعر انما شاعر الازيد وتخصيص صفة بأمر مكان آخر كقولك لمن يعتقده أن اشاعر عمر ولا زيد ما شاعر الازيد فقد ظهر أن كل واحد من غير الحقيقى والحقيقى في ضربان فالأول

على الصفة المعنوية تأويله وقدره قال كان ينبغي ترك المثال الاول لعدم احتياج الاخ للتأويل لا يدل على معنى هو الاخوة فهو مما يدل على المعنى القائم بالغير دلالة ظاهرة وان لم يكن مشتقاً فندبر (قوله تقدير) حال من الصفة أى حال كون الصفة مقدرة وانما كانت الصفة مقدرة في ذلك لعدم تحققها في ذلك لان كلام المسند والمسند اليه في تلك الامثلة ذات وقوله فن قصر الموصوف على الصفة مبني على أن التأويل في جانب المقصور عليه هنا كما هو الظاهر لكونه خبراً وقديكس ويعتبر التأويل في جانب المقصور على معنى قصر الكون زيداً على أخيك والبابية على الساج والهاذية على زيد خيئند يكون من قصر الصفة على الموصوف لكنه لا يتخلو عن تكلف



من الحقيقي كقولك ما زيد الا كاتب اذا اردت أنه لا يتصف بصفة غير الكتابة وهذا لا يكاد يوجد في الكلام لانه ما من متصور الا وتكون له صفات تتعدى الاحاطة بها أو تتعسر

(قوله من الحقيقي) حال من المتدأ ومن الخبر على القول بمجوازه منهما وحاصل ما ذكره المصنف أن القصر إما حقيقي أو اضافي والحقيقي إما قصر موصوف على صفة أو بالعكس وكل منهما إما حقيقي غير ادعائي أو ادعائي فهذه أربعة والاضافي إما قصر موصوف على صفة أو بالعكس وكل منهما إما قصر أفراد أو قلب أو تعيين فهذه ستة تلك عشرة كاملة (قوله اذا أريد الخ) هذا قيد في المثال أي أن هذا المثال إنما يكون من الحقيقي اذا أريد أن زيد لا يتصف بغيرها أي بكل مغير لها من الصفات وأما اذا أريد أنه يتصف بها الاعتباطيها فقط من الشعر مثلا كان من (١٧٣) القصر الاضافي (قوله وهو) أي قصر الموصوف على الصفة قصر حقيقي

(من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا أريد أنه لا يتصف بغيرها) أي غير الكتابة (وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء) حتى يمكن اثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية بل هذا محال

(من الحقيقي) هو (نحو) قول الفائل (ما زيد الا كاتب) ولكن انما يكون هذا المثال من الحقيقي (اذا أريد أنه) أي زيدا (لا يتصف بغيرها) أي بغير الكتابة من الصفات أيضا (وهو) أي قصر الموصوف على الصفة الحقيقية (لا يكاد) معناه (يوجد) حقيقة بأن لا يوجد شيء الا صفة واحدة نعم يوجد ادعاء بتزويل غير الصفة المثبتة كالعدم ولذلك لا تصدر حقيقة من يتحرز عن نقيصة الكذب ولفظ لا يكاد يعبر به نارة عن قلة وجود الشيء فيقال لا يكاد يوجد كذا بمعنى أنه لا يوجد الا نادرا تنزيلا لنادر منزلة الذي لا يقارب الوجود ونارة يعبر به عن نفي الوقوع والبعده عنه أي لا يقرب ذلك الشيء الى الوجود أصلا وهذا الثاني هو المناسب لقوله (لتعذر) أي لعدم إمكان (الاحاطة) عادة (بصفات الشيء) فاذا تعذر في العادة احاطة الخلق بصفات الشيء لم يثبت للتحترز عن نقيصة الكذب أن يأتي به قاصدا لمعناه الحقيقي وإن فسر التعذر بالتعسر غالبا مناسب الاول وعلى كل فليس هنا استحالة عقلية وانما تعذر الاحاطة بالوصاف لما علم أن العاقل لا يحيط بأوصاف نفسه لاسم الباطنية والاعتبارية فكيف بأوصاف غيره وقيل ان وجود معناه محال لأننا إذا ثبتنا بطريق من طرق الحصر صفة ونفيها مساوها من الاوصاف فذلك الاوصاف المنفية لها نقيض ثبوتها ولا بد من تحقق ذلك النفي الذي هو النقيض بأن يتقرر مع الصفة المثبتة اذ لو رفع ذلك النفي مع رفع نقيضه وهو نفس الاوصاف المنفية لزم ارتفاع النقيضين وهو محال فان فلما مشلا ما زيد الا كاتب فعناء على أن القصر حقيقي أن زيد لا يتصف بوصف آخر غير الكتابة من شعره وقيام وقعه ودود وغير ذلك فهذه الاوصاف المنفية وغيرها لا بد من ثبوت نقيضها مع الكتابة وإن لم يرتفعها وارتفاع نقيضها وهو محال ولا بد من هذا كون المحال لا يقصد نفيه ولا قصد الاوصاف الوجودية فقط لان الكلام في القصر الحقيقي وهو لا يتصور الا بنفي كل ما هو غير المثبت ثم قصد الاوصاف الوجودية فقط لولمنا كونه عدرا لم يندفعه ما ذكرناه فالوقد ندنا لم يثبت الدفع أيضا اذ من جملة المنهيات الحركة مثلا فيلزم ثبوت السكون بانفعالها حينئذ أربعة والمخاطب بالاول من ضربين كل وهو تخصيص أمر بصفة دون أخرى وتخصيص صفة بأمر دون آخر من بعثة السمكة أي مشاركة الصفة لغيرها ومشاركة الامر لغيره وهذا يسمى قصرا أفراد لقطعه للشركة بين الصفتين في موصوف واحد وبين الموصوفين في صفة واحدة بخلاف من

لا يكاد يوجد أي من البليغ المتحرى للصدق وهذا لا ينافي أنه قد يكون من غيره لكن يكون كاذبا ولفظ لا يكاد يعبر به نارة عن قلة وجود الشيء فيقال لا يكاد يوجد كذا بمعنى أنه لا يوجد الا نادرا تنزيلا لنادر منزلة الذي لا يقارب الوجود ونارة يعبر به عن نفي الوقوع والبعده عنه أي لا يقرب ذلك الشيء الى الوجود أصلا وهذا الثاني هو المناسب لقوله بعد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء أي لعدم إمكان الاحاطة بصفات الشيء عادة لانه اذا تعذر في العادة احاطة الخلق بصفات الشيء لم يثبت للتحترز عن نقيصة الكذب أن يأتي به قاصدا لمعناه الحقيقي (قوله لتعذر الاحاطة الخ) أي لتعذر احاطة المشكك بها ثبوت ذلك التعذر لا لكثرها حتى

بتوجه عليه إمكان الاحاطة لاجل جملة وكفايتها في القصر كفي ليس في الدار الا زيدا بل لان من الصفات ما هو حقيقي خصوصا لان النسبية فلا يقع من العاقل لتحري الصدق اثبات واحدة منها أو نفي مساوها مطلقا قاله الفخرى (قوله حتى يمكن الخ) نضرع على الاحاطة أي أن الاحاطة بصفات الشيء التي يتفرع عنها إمكان اثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية متعذرة عن غير من الصفات الشيء (قوله ونفي ما عداها) الاولى ونفي ما عدا أي انشي المثبت الا أن يقال أنه أثبت الضمير نظر الى أن الشيء المذكور صفة (قوله بل هذا) أي قصر الموصوف على الصفة قصر حقيقي محال وهذا الضرب غير قول المصنف وهو لا يكاد يوجد حذوفه أنه لا حاجة لذلك الانحراب لان قول المصنف وهو لا يكاد يوجد يفيد المحالية خصوصا وقد علل بعد ذلك بالتعذر وقد يقال ان المتعذر ضربه في المتن انما هو كون هذا القصر غير واقع بالكلية وكم من أمور غير واقعة وليست محال ولا دلالة لتعذر على المحالية لان المراد التعذر عادة لاعقلا على أن كثيرا ما يراد به التعسر

والثاني منه كبير كقولنا ما في الدار الازيد والفرق بينهما - ما ظاهره فان الموصوف في الاول لا يمتنع أن يشاركه غيره في الصفة المذكورة وفي الثاني يمتنع

(قوله لان للصفة المنفية) المراد جنس الصفة ولو قال لان لكل من الاوصاف المنفية تقبضها هو ثبوتها البتة لكان أوضح (قوله وهو) أي القبض من الصفات التي لا يمكن نفيها (قوله ولا يتقبضه) أعني عدم القيام الصادق بالجلوس والاضطجاع أي ولزم أن لا يتصف بالحركة ولا يتقبضها ولزم أن لا يتصف بالشعر ولا يتقبضه وهكذا كل وصف مغاير للكتابة لا يقال المراد من قولنا ما زيد الا كاتب أي انصافه بغير الكتابة من الصفات الوجودية والتقبض أمر عديم وحينئذ فلا يكون اثبات صفة ونفي ما عداها محالاً لاننا نقول الكلام في القصر الحقيقي وهو لا يتصور الا بنسبة كل ما هو غير المثبت فعلى فرض (١٧٣) لو أريد نفي الصفات الوجودية انما يلزم

عدم ارتفاع التقبضين  
لا صحة القصر الحقيقي على  
أنه عدم الاوصاف  
الوجودية فقط لوسيلنا كونه  
عذراً لم يندفع به ما ذكر  
اذ من الصفات الوجودية  
ما يستلزم تقبض احدهما  
عين الاخرى كحركة الجسم  
وسكونه فيلزم ذلك المحال  
قطعا اذ من جملة المنفيات  
الحركة فيلزم ثبوت السكون  
عند انتفاها ولا يتأتى  
نفيمهما مع المساواة كل منهما  
لتقبض الآخر كما قال  
الفرى ورد هذا بان غايته  
الامتناع في بعض الاحيان  
وهو ما اذا كان الموصوف  
الجسم والموصف غير  
الحركة والسكون وهو  
ظاهر (قوله كثير) أي  
لعدم التعذر بالاحاطة  
فلا محالة بالاولى (قوله  
ما في الدار الازيد) أورد  
على هذا المثال بأن السكون

لان للصفة المنفية تقبضا وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع التقبضين منه لا اذ قلنا ما زيد الا كاتب وأردنا أنه لا يتصف بغيره لزم أن لا يتصف بالقيام ولا يتقبضه وهو محال (والثاني) أي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي (كثير نحو ما في الدار الازيد) على معنى أن الحصول في الدار المعنية مقصور على زيد

ولا يتأتى نفيمهما مع المساواة لكل منهما التقبض الآخر ولكن بردها بان غايته الامتناع في بعض الاحيان وهو ما اذا كان الموصوف الجسم والوصف غير الحركة والسكون وهو ظاهر فلهذه - وهذا اذا أثبتنا وجودية وسيلنا مساوئها كافي المثال فيتعذر معها سلب نقائص المنفيات واذا أثبتنا سلبية فان كانت سلب كل صفة كان يقال ما زيد الا ليس موصوفاً بشئ من الصفات فهذا الكلام فاسد ضرورة انصافه بنفس السلب وبالوجود أو العدم وبالإمكان والاستحالة وان كانت سلب بعض الصفة كان يقال ما زيد الا ليس بكاتب فكل ما لا يناقض تقبض تقبض الكاتب كالقيام والعقد وجميع الاوصاف مما ليس بكتابة لا يتقبض هذا الحصر نفية فلم يتحقق الحصر الحقيقي أيضا وقد يقال في بيان الاستحالة المحصور ما ان يكون موجوداً أو معدوماً فان كان موجوداً فبني وجوده ووجوبه وامكانه وغيره لما سواه محال وان كان معدوماً فبني عدمه وامكانه واستحالته وغيره لما سواه محال وهذا أقرب في بيان الاستحالة ادرا كل من الوجه الاول تدره (والثاني) من الحقيقي وهو قصر الصفة على الموصوف (كثير) معناه فلا يتصور وجوده وذلك (كقولك ما في الدار الازيد) فان لفظ الدار اذا أريد به دار معينة صح أن تحصر هذه الصفة وهو السكون فيها في زيد بحيث لا يكون فيها غيراً أصلاً وانما قلنا معينة لانه لو أريد مطلق الدار لكانت عادة حصر السكون في مطلق الدار في زيد اذا لزم من كون غير زيد في دار ما ورد على هذا المثال أن السكون في الدار المعنية لا ينحصر في زيد لان الهواء الذي لا يتخلو منه فراغ عادة كائن في الدار ان أريد نفي السكون عن نوع زيد بأن يكون التقدير ما في الدار انسان أو أحد الأجزاء باليقع الاستثناء متصل قريب الجنس لزم صحة هذا في قصر الموصوف على الصفة الذي جعل متعذراً أو محالاً اذ يصح قولك ما هذا الثوب الأبيض بتقدير أنه لا يتصف بشئ من الألوان غير البياض فالاولى التمثيل بعقد صفة مكان صفة أو امر إمكان أمر فانه يسمى قصر قلب لانه قلب لما عند المتكلم وان كانت الصفتان أو الامران متساويين عنده معني أنه غير حاكم على أحدهما بعينه ولا باحدى الصفتين بعينها فانه يسمى قصر تعيين قال المصنف فالتخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقداً أن زيداً قاعداً قائم

في الدار المعنية لا ينحصر في زيد لان الهواء الذي لا يتخلو منه فراغ عادة كائن في الدار ان أحسب بأن المراد نفي السكون عن نوع زيد بأن يكون التقدير ما في الدار انسان أو أحد الأجزاء باليقع الاستثناء متصلاً قلنا صار القصر اضافياً ولزم صحة هذا في قصر الموصوف على الصفة الذي جعل متعذراً أو محالاً اذ يصح قولك ما هذا الثوب الأبيض بتقديره ما هذا الثوب ملوناً بشئ من الألوان غير البياض فالاولى التمثيل بقولنا لا واجب بالذات الا الله وما حاتم الانبياء الامجد صلى الله عليه وسلم انتهى يعقوبى (قوله المعنية) أخذ هذا القيد من جعل اللام في الدار للعهد ولا بد من هذا القيد وذلك لانه اذا أريد دار معينة صح أن تحصر هذه الصفة وهي السكون فيها في زيد فلا يكون فيها غيراً أصلاً وأما لو أريد مطلق دار فلا يصح اذ لا يتأتى عادة حصر السكون في مطلق الدار في زيد اذا لزم من كون غير زيد في دار ما

وقد تصدبه المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور في منزل منزلة المعدوم

(قوله أي بالثاني) أي وهو قصر الحقيقة على الموصوف قصر حقيقيا فإن الضمير إلى الحقيقي مطلقا إلى مطلق القصر أصبح وأشمل إذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي في الإضافي اللهم إلا أن يقال أنه يقع مثله في كلام البلغاء وإن جازوا فأدعاه (قوله المبالغة) أي في كمال الصفة في ذلك الموصوف فتنتفي عن غيره على وجه العموم وتثبت له فقط دون ذلك الغير وإن كانت في نفس الأمر ثابتة لذلك الغير أيضا (قوله لعدم الاعتداد بالخ) أي وانما يفعل ذلك لعدم الاعتداد في تلك الصفة بغير المذكور وذلك إذا كان المقام مقام مذمة الغير المذكور ودعى نقصانه وذلك كما إذا وجد علماء في البلد وأريد المبالغة في كمال صفة العلم في زيد فنزل غير زيد منزلة من انتفت عنه صفة العلم لعدم كماله فيه ويقال لا عالم في البلد إلا زيد (قوله قصر حقيقيا ادعائيا) انظر هل إطلاق الحقيقي عليه حقيقة أو مجازا واستظهر السيد الصفوي الثاني وبدل له قول الشارح أول الباب بحسب الحقيقة ونفس الأمر انتهى سم وفي العزوس أنه من مجاز التبركيب لانه إذا قيل لا عالم في البلد إلا زيد على وجه حصر العلم فيه ونفيه عن غيره لعدم الاعتداد بالعلم في ذلك الغير ففي العلم عن غير زيد الذي تضمنه (١٧٤) هذا الحصر ليس كذلك في نفس الأمر وانما نسب ذلك النفي إلى الغير لكونه بمنزلة

المتصف بالنفي لضعف الإثبات فيه ونسبة الشيء لغير من هو له مجاز تركيبي (قوله وأما في القصر الغير الحقيقي) فلا يجعل غير المذكور بمنزلة المعدوم بل يكون المراد أن الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى أنه ليس حاصل الأمر وإن كان حاصله للبكر وخالد

بنحو ما تقدم وهو قولنا ما خاتم الأنبياء لا محمد صلى الله عليه وسلم (وقد تصدبه) أي بالثاني وهو قصر الصفة على الموصوف (المبالغة) في كمال الصفة في ذلك الموصوف فتنتفي عن غيره على العموم وتثبت له فقط دون ذلك الغير ولو كانت في نفس الأمر لا غير أيضا وانما يفعل ذلك (لعدم الاعتداد) في تلك الصفة (بغير المذكور) أي بغير ذلك المذكور تلك الصفة وهذا كما إذا وجد علماء في البلد وأريد المبالغة في كمال صفة العلم في زيد فنزل غير زيد بمنزلة من انتفت عنه صفة العلم لعدم كماله فيه فيقال لا عالم في البلد إلا زيد يحصر العلم فيه ونفيه عنه عن غيره لعدم الاعتداد بالعلم في ذلك الغير ويسمى هذا قصر حقيقيا بالادعاء وذلك لأن نفي العلم عن غير زيد الذي تضمنه هذا الحصر ليس كذلك في نفس الأمر وانما نسب ذلك النفي إلى الغير لكونه بمنزلة المتصف بالنفي لضعف الإثبات فيه ونسبة الشيء لغير من هو له مجاز تركيبي والفرق بين القصر الحقيقي بالإدعاء والإضافي أن المثال السابق مثلا وهو ما في الدار إلا زيد إذا أردت به الحقيقي الادعائي فأنك تنزل غير زيد كعدم بالنسبة إلى الكون في الدار بمعنى أن زيد الكمال يصير من حصر عنده في حكم عدم فليس الكون في الدار إلا له به يعلم أن سبب النزول إما الكمال في تلك الصفة فنزل غيره كعدم بالنسبة إليها كالعالم إلا زيد وفي صفة أخرى كافي الدار إلا زيد وإذا أراد به الإضافي فلا ينزل غيره كعدم بل تثبت لزيد تلك الصفة وتنفي عن معين آخر غيره ولا ينافي ذلك ثبوتها لغير ذلك أو يعلم أنه ما قاعد أو قائم ولا يعلم أيهما تصف بعينه قلت ونالت أيضا وهو من يعتقده قائم

المتصف بالنفي لضعف الإثبات فيه ونسبة الشيء لغير من هو له مجاز تركيبي (قوله وأما في القصر الغير الحقيقي) فلا يجعل غير المذكور بمنزلة المعدوم بل يكون المراد أن الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى أنه ليس حاصل الأمر وإن كان حاصله للبكر وخالد بنحو ما تقدم وهو قولنا ما خاتم الأنبياء لا محمد صلى الله عليه وسلم (وقد تصدبه) أي بالثاني وهو قصر الصفة على الموصوف (المبالغة) في كمال الصفة في ذلك الموصوف فتنتفي عن غيره على العموم وتثبت له فقط دون ذلك الغير ولو كانت في نفس الأمر لا غير أيضا وانما يفعل ذلك (لعدم الاعتداد) في تلك الصفة (بغير المذكور) أي بغير ذلك المذكور تلك الصفة وهذا كما إذا وجد علماء في البلد وأريد المبالغة في كمال صفة العلم في زيد فنزل غير زيد بمنزلة من انتفت عنه صفة العلم لعدم كماله فيه فيقال لا عالم في البلد إلا زيد يحصر العلم فيه ونفيه عنه عن غيره لعدم الاعتداد بالعلم في ذلك الغير ويسمى هذا قصر حقيقيا بالادعاء وذلك لأن نفي العلم عن غير زيد الذي تضمنه هذا الحصر ليس كذلك في نفس الأمر وانما نسب ذلك النفي إلى الغير لكونه بمنزلة المتصف بالنفي لضعف الإثبات فيه ونسبة الشيء لغير من هو له مجاز تركيبي والفرق بين القصر الحقيقي بالإدعاء والإضافي أن المثال السابق مثلا وهو ما في الدار إلا زيد إذا أردت به الحقيقي الادعائي فأنك تنزل غير زيد كعدم بالنسبة إلى الكون في الدار بمعنى أن زيد الكمال يصير من حصر عنده في حكم عدم فليس الكون في الدار إلا له به يعلم أن سبب النزول إما الكمال في تلك الصفة فنزل غيره كعدم بالنسبة إليها كالعالم إلا زيد وفي صفة أخرى كافي الدار إلا زيد وإذا أراد به الإضافي فلا ينزل غيره كعدم بل تثبت لزيد تلك الصفة وتنفي عن معين آخر غيره ولا ينافي ذلك ثبوتها لغير ذلك أو يعلم أنه ما قاعد أو قائم ولا يعلم أيهما تصف بعينه قلت ونالت أيضا وهو من يعتقده قائم

كان إضافيا وقد يعتبر في الإضافي تلك المبالغة بأن يجعل ما يكون القصر بالإضافة إليه بمنزلة المعدوم (والأول) فإذا قلت ما في الدار إلا زيد بمعنى أن الحصول في الدار مقصور على زيد لا يتجاوز به إلى عمرو وإن كان حاصله للبكر وخالد فذلك قصر إضافي على وجه الحقيقة فإذا جعل ما يكون القصر بالإضافة إليه وهو عمرو بمنزلة المعدوم كان قصرا إضافيا على وجه المبالغة والحاصل أن أقسام القصر أربعة قصر حقيقي على وجه الحقيقة وقصر حقيقي على وجه المبالغة وقصر إضافي على وجه الحقيقة وقصر إضافي على وجه المبالغة والفرق بين الثاني وهو الحقيقي الادعائي والرابع وهو الإضافي الادعائي أن الحقيقي يجعل فيه ما عدا المقصور بمنزلة المعدوم كقولنا ما في الدار إلا زيد إذا كان في الدار غير زيد وجعل منزلة المعدوم والإضافي يجعل فيه ما يكون القصر بالإضافة إليه بمنزلة المعدوم كالمثال المذكور إذا قصد أن الحصول في الدار مقصور على زيد لا يتجاوز إلى عمرو وجعل عمرو بمنزلة المعدوم فالأول ينزل فيه جميع من سوى المقصور بمنزلة المعدوم والثاني ينزل فيه بعض من سواه وهو ما يكون القصر بالإضافة إليه بمنزلة المعدوم وأما الفرق بين الإضافي على وجه الحقيقة والإضافي على وجه المبالغة فقد علم مما مر كالفرق بين الحقيقي الادعائي والإضافي على وجه الحقيقة (قوله بمعنى أنه ليس حاصله لعمرو) أي الذي هو ليس موجودا فيم وأقوله وإن كان حاصله للبكر وخالد أي المذموم هما فيهما لم ينزل بمنزلة المعدوم

والاول من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون أخرى

(قوله والاول الخ) لما فرغ من اقسام الحقيقي الاربعة شرع في اقسام الاضافي وهي ستة كما عرفت وقوله من غير الحقيقي حال من المتبدل أو الخبر أو صفة للبدا أي الكائن من غير الحقيقي ومن كلام المصنف هذا تعلم عدم جريان الانقسام الى الافراد والتعيين والتعالي في الحقيقي بل هي خاصة بالقصر الاضافي ولا يرد على هذا الا الله فانه (١٧٥) من قصر الصفة على الموصوف

(والاول) أي قصر الموصوف على الصفة (من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون) صفة (أخرى

المعين كما اذا اعتد الخاطب أن في الدار زيد وعرفنا نقول ما في الدار لا زيد أي دون عمرو ولو كان فيها غيره وأيضاً كخالد فقد افترقا في أنك نفيت في الادعاء غير زيد مطلقاً تنزىل كل غير كالعدم وفي الاضافي انما نفيت معينا هو عمرو فلا تنزله كالعدم دون خالد وبكر مثلاً وان اشتهر كافي أن كلامهم ما ثبتت فيه الصفة لغير المذكور في نفس الامر في الجملة ولهذا الاشتراك قيل ان التفرق بينهم مادقيق وقد تبين بما ذكرنا أن القصر الادعاء بالبالغة لا يختص بقصر الصفة على الموصوف ولا بالحقيقي بل يجري في قصر الموصوف على الصفة وفي الاضافي مطلقاً فاذا كانت صفات في شخص وكان مشهوراً بواحدة لكان لها فيه وأريد أن بين أن غير تلك الصفة في ذلك الموصوف ضعيف بالنسبة اليها حتى كأنه لم يتصف بالمثل تلك الصفة حصراً للموصوف فيها افعالاً مثلاً ما حاتم الاجواد أي لا يتصف بغير الجود من الصفات مبالغة في كمال الجود فيه فكان غير فيه عدم وتقول مثلاً في قصر الصفة على الموصوف الاضافي مبالغة ما عالم الا يزيد أي لا عمرو ولو كان عمرو عالماً أيضاً ولكن تنزل علمه كالعدم بالنسبة لعلم زيد وفي قصر الموصوف الاضافي مبالغة ما زيد لا كاتب أي لا شاعرو ولو كان شاعراً او كاتباً معاً تنزىل لا لشعره منزلة لعدم النظر لكتابتة وذلك ظاهر ثم اشار الى تعريف خصه بالاضافي ليرتب علمه تسامياً وتفصيه لافيه فقال (والاول) أي قصر الموصوف على الصفة الكائن (من غير الحقيقي) هو (تخصيص امر) ثبوت (صفة) ثبوتاً كائناً (دون) ثبوت صفة (أخرى) فهم منه أن ثم صفة يمكن أن تشارك هذه في تخصيص ذلك الامر بهما لكن جعلت له احداً مما في مكان ليست فيه تلك الاخرى فيفهم منه أنه لم يتصف بتلك الاخرى وأن تلك الاخرى لم يتقرر لها ذلك المكان بدلاً عن هذه وعلى هذا يكون استعمال دون في المكان المجازي وهو كون الموصوف لم تشارك فيه الصفة المثبتة وأصل دون أن تستعمل في أدنى مكان من الشيء حساً يقال هذا دون ذلك اذا كان في مكان قريب من ذلك وربما تستعمل في المكان المعنوي مع مراعاة أن صاحب ذلك المكان أدنى وأخفض مرتبة من الاخر فيقال زيد دون عمرو وفي الشرف وربما المكان المعنوي من غير مراعاة الشرف في غيره كما في المتن على ما قررنا ونقله المكان المعنوي اما على مدلول الاستعارة بتشبيه المعنوي بالحسي بمجامع مطلق النسبية لتقرر في الجملة أو على سبيل المجاز المرسل مراعاة لمطلق المحلية التي هي اعم من المحلية المسببة التي هي الاصل فهو من استعمال اسم الاخص في الاعم في الجملة وقيل نقل الى مطلق تخطي حكم الى آخره وتجاوز حد الى حد بعد نقله الى المكان المعنوي المراد في شرف غير صاحبه على سبيل الاستعارة بتشبيه المكان بالتجاوز بمجامع ولا بسبب المتقررات في الجملة والاولى على هذا وهو أن راديه المصدر الذي هو تجاوز شيء الى شيء أن يكون شيئاً مرسل من اطلاق اسم محل على المصدر الملازم له في الجملة لان تخطي أحد الشئين لا لاخر متحقق بتقرر المكان الادنى وعلى هذا يكون مصدر بمعنى اسم الفاعل فيكون التقدير تخصيص المتكلم وقاعد كـ بـ جـ قال وبقولنا ما قائم الارز بمن يعتقد ان عمر قائم لا زيداً ويعبر أن القائم أحدهما

أو يتردد فيه كـ فـ وفيها ما هي متقابلة حتى يقصر بعضها وينفي البقي افراداً أو قلوباً أو عيناً وكذا قصر الافة على هذا المنوال (قوله تخصيص امر) وهو الموصوف المقصور والباء في قوله بصفة داخله على المتصور عليه وفي الحقيقة هو على حذف مضاف أي بثبوت صفة وإضافة صفة لما بعده من اضافية المصدر لمجمله أي تخصيص المتكلم امر بثبوت صفة وفيه دون أخرى حال من فاعل المصدر ان حال كون المتكلم متجاوزاً وتار ك الصفة الاخرى وفهم منه أن هناك صفة يمكن أن تشارك هذه في تخصيص ذلك الامر بهما لكن جعلت له احداً مما في مكان ليست فيه تلك الاخرى فيفهم منه أنه لم يتصف بتلك الاخرى وأن تلك الاخرى لم يتقرر لها ذلك المكان بدلاً عن هذه

قصر حقيقة أي لا غيره  
قصر افراد الرد على معتقد  
الشركة لا نأقول انه من  
قصر الصفة أي الالهية  
على الموصوف أي الله  
قصر اضافي أي بالنسبة  
الى المعبودات الباطلة وهي  
الاصنام والوثان قصر  
افرادها على من اعتقد  
شركتها مع الله في الازلية  
لان العبرة في الانراد  
وأخويه بحال الخاطب  
واعتباره والمخاطبون بل الله  
الا الله لا يعتقدون شركة  
كل ما عدا الله تعالى معه  
في الالهية حتى يكون  
التصريف كلمة التوحيد  
قصر حقيقة بل انما  
يعتقدون شركة الاوثان  
والاصنام فالحق أن  
الالهية مقصورة على الله  
لا تتجاوز الى الاوثان  
والاصنام ولا ينظر الى  
الواقع كذا قرر بعض  
الافاضل وعلى المطول  
عدم جريان الانقسام في  
الحقيقي بأنه لا يتصور من  
السامع العاقل أن يعتقد  
ثبوت جميع الصفات لاضر  
أو جميعها الا واحدة

أو مكان أخرى والثاني منه تخصيص صفة بأمر دون آخر أو مكان آخر

(قوله أو مكانها) أي أو تخصصص أمر بصفة مكان صفة أخرى وهذا قصر القلب وما قبله قصر الأفراد أو ما قصر التعيين فهو داخل في قوله أو مكانها على طريقة المصنف (١٧٦) وفيما قبله على طريقة السكاكي وكذا يقال فيما بعد أو مكانها ما قبل

حال ومعناه أو أوضاع تلك الصفة مكان أخرى وقيل أنه منصوب على الظرفية أي بصفة واقعة في مكان صفة أخرى واحدة كانت أو أكثر (قوله والثاني) أي من غير الحقيقي الذي هو الإضافي (قوله بأمر) هو الموصوف أي تخصيص المتكلم بصفة بأمر حالة كون المتكلم متجاوزا وتاركا أمرا آخر أو حال كون الصفة متجاوزة أمرا آخر (قوله أو مكانه) أي أو تخصيص صفة بأمر مكان آخر (قوله معناه الخ) ذكره ليتبين به السرد من قوله دون أخرى فإنه يمكن أن يصدق بالسكون عن تلك الصفة وعدم التعرض لانتفاء مع أنه ليس مراد الازدواج المتعرض لانتفاء (قوله متجاوزا الصفة الأخرى) أشار به إلى أن دون وقع حالا ودون

أمر بصفة حال كونه متجاوزا لصفة أخرى اعتقد فيها المشاركة ويسمى هذا قصر أفرادها كما يأتي فهذا الشق من التعريف انما يصدق في قصر المصنف على القصر الذي فيه نفى الاشتراك ثم أشار إلى ما يصدق على غيره عاطفا بالواو والنوعية التي يجوز ادخالها في التعريف لادخال نوعين بقوله (أو مكانها) أي قصر الموصوف على الصفة إذا كان اضافيا أما تخصيص موصوف بصفة دون أخرى أو تخصيصه بهم مكان أخرى فهم منه أن الأخرى لها مكان وتقرر في الموصوف وحدها في اعتقاد مخاطب فخصص الموصوف بهذه وجعلت في مكان تلك الأخرى فقتنى تلك الصفة الأخرى فان حقق المخاطب تقررها وثابتها كان القصر قيدا لا كونه نفيًا على ما فيه ولا يخفى أنه لو عرفت في قصر الأفراد بلفظ مكان وفي قصر القلب والتعيين بلفظ دون أمكن تصحيح كل منهما لأن الصفة المثبتة تقرررت مستقلة في مكان مشاركة الأخرى في الاشتراك ومستقلة دون ثبوت الأخرى في الانفراد والتعيين فالتفصيل بكل منهما ولومع التكلف السابق لا يخفى لو تصح من مراعاة ما هو كالاصطلاح تأمل (والثاني) من غير الحقيقي وهو قصر الصفة على الموصوف هو (تخصيص صفة بأمر) هو الموصوف (دون) أمر (آخر أو) تخصيصها به (مكانه) أي مكان آخر وما تقرر في تعريف القسم الأول بتقرر في ألفاظ هذا أيضا ثم ان المصنف خصص بقسم الإضافي هذا التعريف وذلك يقتضي عدم صدقه على الحقيقي ويقتضي أيضا أن لا يخرج عنه شيء من أفراد الإضافي وأحد الأمرين أعني صدقه على الحقيقي أو خروج بعض أفراد الإضافي لانه أن أراد بأمر آخر بصفة أخرى في قوله دون آخر ودون أخرى وفي قوله مكان آخر ومكان أخرى صفة واحدة وأمر واحد اخرج عنه بعض أفراد القصر الإضافي وهو ما يكون انفي أكثر من صفة واحدة أو واحد كقولك في الأول ما زيد إلا كان رداعلي من زعم أنه كاتب وشاعر ومخيم أو اعتقد أنه شاعر أو مخيم فقط بناء على جواز القلب في نحو هذا أيضا فإنه من الإضافي قطعاً على أن ارادة صفة واحدة وأمر واحد تقيد في التعريف والاتكال في التعريف على زيادة قيد لاسيما بلا دليل بما يفرضه وان لم يقيد الأمر ولا الصفة بالوحدة وهو مقتضى أصل التعريف صدق حيث يكون المنفي صفة واحدة أو أمر واحد فقط وحيث يكون أكثر بما لا ينصرف يدخل فيه القصر الحقيقي لانه يصدق في قصر الصفة فيه على الموصوف أنه تخصيص صفة بأمر دون آخر لصحة كون ذلك الآخر المنفي مع نفي كل ما سوى المذكور وفي قصر الموصوف على الصفة فيه أنه تخصيص أمر بصفة دون أخرى لصحة كون تلك الأخرى المنفية مع نفي كل ما سوى المذكور فيفسد بطرد التعريف ان لم يراع القيد بالوحدة ويفسد عكسه ان روعي لا يقال المراد بتخصيص صفة بصفة موصوف دون آخر أو بتخصيص موصوف بصفة دون دون كل منهما لكن لا يعلم من هو بعيد قلت ونأث أيضاً وهو من يعتقد أيضاً أنهم قائلان كما سبق

الشارح والمتكلم يخصه بأحدهما ويتجاوز الأخرى مع أن في جعله حالاً من المفعول ثبوت الحال من النكرة ومعنى (قوله اعتقد اشتراكه) أي الموصوف في صفتين وفي الكلام قلب والاصل اعتقد اشتراك صفتين فيه بدليل ما يأتي في عند قول المصنف من يعتقد الشركة حيث قال أي شركة صفتين في موصوف ولو قيل أي اعتقد اشتراكه بين صفتين لم ينجح التأويل (قوله ويتجاوز الأخرى) أي يتبعه دغث ثبوت الأخرى إلى انفيها

(قوله ومعنى دون الخ) حاصله أن أصل دون أن تستعمل في المكان المحسوس المصطلح أي المنخفض بالنسبة لمكان آخر انحطاطا بسببه انتهى في الأصل اسم مكان فيقال هذا البيت مثلاً دون ذلك البيت إذا كان أحط منه قليلاً ثم استعملت في المكان المعنوي من الأحوال والرتب مع مراعاة أن صاحب ذلك المكان أدنى وأخفض مرتبة من الآخر فيقال زيد دون عمرو في الفضل ثم نقلت إلى تخطي حكم إلى حكم وتجاوز حد إلى حد بعد نقلها للمكان المعنوي المراد في شرف غير صاحبها ثم أراد بالمصدر الذي هو التجاوز اسم الفاعل كافي كلام المصنف فيكون التقدير تخصيص المتكلم أمر بصفة حال كونه متجاوزاً لصفة أخرى اعتد فيها الشركة (قوله أدنى مكان من الشيء) أي أخفض مكان أي مكان منخفض بالنسبة لمكان آخر (١٧٧) كذا قرر شيخنا العدوي والمراد المكان

المحسوس وقوله من الشيء متعلق بأدنى باعتبار أصل المعنى كما يقال دنائمه وقرب منه باعتبار المعنى التفضيلي فلا يلزم استعمال أفعل التفضيل بالإضافة ومن قاله الفري (قوله إذا كان أحط منه) أي في الحسن (قوله ثم استعمل أي نقل أو المراد الاستعارة التصريحية وقوله للتفاوت الخ الأولى للرتبة المخطئة كما تقدم فتكون دون استعملت في المكان المعنوي بالنقل أو بالاستعارة من المكان الحسي بعد تشبيه المكان المعنوي به وقد يقال إن في الكلام حذف مضاف وفي معنى من البانية لذلك المحذوف أي الذي التفاوت من الرتب والأحوال (قوله ثم اتسع فيه) أي بطريق النقل أو المجاز المرسل من استعمال المقيدي المطلق لان المراد فاستعمل في تجاوز حد وان لم يكن هناك تفاوت

ومعنى دون في الأصل أدنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك إذا كان أحط منه قليلاً ثم استعملت للتفاوت في الأحوال والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد إلى حد وتخطى حكم إلى حكم وقائل أن يقول إن أراد بقوله دون أخرى ودون آخر دون واحدة أخرى ودون أمر واحد آخر فقد خرج عن ذلك ما إذا اعتقد المخاطب اشتراك مانوق الاثنين

أخرى تخصيص عند اعتقاد المخاطب الشركة ولا يصدق في الحقيقي أبداً مشاركة كل موصوف في صفة ولا مشاركة كل صفة في موصوف لعدم إمكانه وكذا المراد بالتخصيص مكان صفة وموصوف تخصيص عند اعتقاد المخاطب انفراد الصفة بالموصوف أو انفراد الموصوف بالصفة فكانه قال تخصيص موصوف أو صفة عند الاعتقاد ولا يصدق في الحقيقي أن المخاطب اعتقد انفراد الموصوف بكل صفة غير المنتبة ولا انفراد الصفة بكل موصوف غير الذي أثبت له فعلى أن مصدق التعريف ما ذكر يخصص بالإضافة لعدم صدقه والتقييد بالوحدة ما في فيصدق بجميع أفراد الإضافي فتم الحد على ظاهره لأن قول تخصيص مدلول ما فيه دون عما وقع فيه اعتقاد المشاركة وما فيه مكان بما وقع فيه اعتقاد الانفراد جعل باعتبار قصد من الناطق بهذا التعريف وبهذا الاعتبار فرع ما سببه أي في القصر الإضافي على هذا التعريف لعدم الوقوع في الخارج لا لعدم صدق التعريف ما في الأعلى ما فيه الاعتقاد والا فلا يخفى أن أصل دون ومكان عدم الدلالة على خصوص ما وقع فيه الاعتقاد وقد تقدم أنه لا بد من موضع مكان وبالعكس صح التعريف باعتبار ما دل عليه كل منهما في أصل الوضع والنقل الاصطلاحي لم يقرر بعد فصدق التعريف على كل من القصرين بهذا الاعتبار فيصدق لوسلم فلان سلم أن وقوع الاعتقاد ينافي الحقيقي حتى لا يصدق عليه التعريف أما في قصر الصفة على الموصوف فلا مانع من أن يعتقد المخاطب حقيقة أو ادعاء انصاف كل شيء بصفة من الصفات أو انصاف غير من أثبت له بها فيقضى بالقصر فيها لشيء الاشتراك أو الاختصاص وأما في قصر الموصوف على الصفة فيمكن ادعاء مبالغة وهو ظاهر نعم وجود الاعتقاد في الإضافي أكثر وأظهر وصدق التعريف بهذا المعنى في الإضافي خصص التعريف به مقصوداً به ما ذكر من نفي الاشتراك والانفراد لأن ذلك في الإضافي أظهر ولاجل أن الحقيقي في الغالب لا يقصد به نفي الاعتقاد صح أن مخاطب به الجانب الأعظم إذ لا يصح في صفة الاعتقاد ولا التردد مما يقال في بآله نعبده قصر ولا يقال إن فيه نفي الاعتقاد أو التردد أصلاً فتدبر وقول من قال خصص ما ذكر بالإضافة ولصدق على القصرين لا يتناء التفرع إلا في عليه باعتبار الإضافي فقول المصنف أو تساوياً عنه محتمل أن يكون التفسير من يعتقد العكس أو تساوياً عنه وهو

(٢٣ - شروح التلخيص ثانياً) كافي القسام دون القصور أو من استعمال اسم المانوم في اللازم لان التفاوت يلزمه التجاوز والمراد بالتأنيص صيرورته حقيقة عرفية وقوله في كل تجاوز أي في كل ذي تجاوز حد إلى حد وذي تخطى الخ والمراد بالحكم المحكوم به ثم يحتمل أن المراد بالحكم فالتعريف التفسير لكن لا يتناول كلامه حيث دون التي في قصر الصفة على الموصوف أو الأمر المحكوم عليه فالتعريف مغاير فدخل في قوله تجاوز حد إلى حد دون التي في قصر الصفة على الموصوف وفي قوله تخطى حكم إلى حكم دون التي في قصر الموصوف على الصفة كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وقائل الخ) هذا اعتراض على تعريف المصنف وحاصله أنه ان اختيار الشئ الأول من شئ التردد كان التعريف غير جامع لبعض أفراد القصر الإضافي وهو ما يكون لنفي أكثر من صفة واحدة أو أمر واحد وان اختيار الشئ الثاني كان التعريف غير مانع لصدق على القصر الحقيقي لانه تخصيص أمر



فكل واحد منها ضربان والمخاطب بالاول من ضربى كل أعنى تخصيص أمر بصفة دون أخرى وتخصيص صفة بأمر دون آخر

بصفة دون سائر الصفات وتخصيص صفة بأمر دون سائر الامور (قوله كفولنا ما زيد الا كاتب) أى فى قصر الموصوف على الصفة وقوله وما كاتبا لا زيد أى فى قصر الصفة على الموصوف وقوله اشتراك ما فوق الاثنين أى اشتراك الموصوف فيما فوق الاثنين فى قصر الموصوف على الصفة أو اشتراك ما فوق الاثنين فى الموصوف فى قصر الصفة وأجيب باختبار الشق الثانى لكن المراد الواحد وغيره على سبيل التفصيل بأن يلاحظ الصفات والأموال الموصوفة المتجاوزة عن تفصيل الاختلاف الفصير الحقيقى فإنه يلاحظ النقيض عن الغير على سبيل الاجمال والحاصل أن النظر فى غير الحقيقى الى كل فرد من المتجاوزة عنه تفصيلا ضرورة الرد على معتقد ثبوته وليس هو جميع ما غير المقصود حتى يكون بالنظر اليه اجالا للاختلاف الحقيقى مثلا اذا قيل لافانم الا زيدان لوحظ لا غير كان القصر حقيقيا وان لوحظ لا عمرو ولا بكر ولا خالد كان اضافيا وأجيب ايضا بان المراد أعم من الواحد وغيره بشرط أن لا يكون الأعم هو الجميع وحينئذ فلا يدخل القصر الحقيقى فى التعريف والقرينة على ذلك المراد المقابلة وأجاب فى المطول باختبار الشق الثانى وهذا المعنى وان كان مشتركا بين الحقيقى وغيره لكنه خصه بغير الحقيقى لانه اعم بصدق النفس لا بقصر الغير الحقيقى لأجل أن يتميز عن القصر الحقيقى لان ذلك قد علم من قوله وهو نوعان بل غرضه من هذا الكلام أن يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والثنى والتعيين وهذا التقسيم لا يجرى فى القصر الحقيقى اذا عاقل لا يعتد انصافا من مجموع الصفات ولا انصافه من مجموع الصفات غير صفة واحدة ولا يريده ايضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور انتهى

(١٧٨)

واحد آخر يخرج ما اذا اعتقد المخاطب أكثر من صفتين أو أمرين وان أراد أعم دخل القصر الحقيقى لانه يصدق عليه أنه تخصيص بصفة مكان سائر الصفات وتخصيص بأمر مكان سائر الامور (قوله فكل منهما) أى من الاول والثانى من غير الحقيقى وقوله فكل الخ نتيجة لما تضمنه التعريف من التنويع فالضرب أربعة الاول منها تخصيص بأمر بصفة دون أخرى الثانى

كقولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما كاتبا لا زيد لمن اعتقده كاتبا زيدا وعرا وبكرا وان أراد الأعم من الواحد وغيره فقد دخل فى هذا التفسير القصر الحقيقى وكذا الكلام على مكان أخرى ومكان آخر (فكل منهما) أى فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظ أوفيه أن كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف (ضربان) الاول تخصيص بشئ دون شئ والثانى تخصيص بشئ مكان شئ (والمخاطب بالاول من ضربى كل) دون الحقيقى برده عليه أن التعريف المذكور ان استلزم وجود معناه صحة نفي الاعتقاد أو التردد فان لم يقبل القصر الحقيقى تلك الصفة فلا يصدق عليه فلا حاجة الى الاعتذار بما ذكره وان قيل ما لم يتخصن التفريع بالاضافى وان لم يستلزم ذلك الصحة صدق على القصرين ولم يشعر بالتفريع فكيف ينبنى عليه اللهم الا أن يقال يستلزمها فهم ما الا أنها فى الاضافى أظهر وأكثر وقوعا ولذلك خصصه بما قدمنا فتأمل والله أعلم (فكل منهما) أى يفهم من استعمال أو النوعية فى هذا التعريف الذى خصصناه كما تقدم بالاضافى أن كل قسم من قسمى الاضافى وهما قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف فيه (ضربان) أى نوعان فاقسم الذى هو قصر الصفة فيه قصر لها على موصوف دون آخر وقصرها على مكان آخر (والمخاطب بالقصر الاول) الكائن (من ضربى كل) من ظاهر كلامه فى الايضاح ويحتمل أن يكون تساويا عنده يعود الى قصرى الافراد والقلب أى من يعتقد

تخصيص بأمر بصفة مكان أخرى الثالث تخصيص بصفة بأمر دون آخر الرابع تخصيص بصفة بأمر مكان آخر (قوله ومن استعمال لفظ أوفيه) أى ومن لفظ أو التنوعية المستعملة فيه فى قوله أو مكانها أو مكانه قيل ان هذا من عطف التفسير بحسب المراد وقال الشيخ بس الظاهر أنه عطف سبب على سبب لان سبب علم ما ذكر من ذلك الكلام استعمال أوفيه كالايجاز وعلى كل حال فليس ضرورى الذكر نعم له فائدة وهى الدلالة على أن أوفى كلام المصنف للتنويع لا التسلط والالتماس فذكر كلامه هذا المعنى (قوله الاول) أى من كل منهما وكذا يقال فى قوله والثانى وذلك لان قوله التخصص بشئ أعم من كونه أمرا أو صفة وقوله دون شئ أى صفة أو أمر على التوزيع وكذا قوله بشئ أى صفة أو أمر وقوله مكان شئ أى صفة أو أمر على التوزيع (قوله من ضربى كل الخ) المراد بكل ما بينه الشارح بقوله من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والقسم الاول من قصر الموصوف على الصفة هو المعبر عنه بقوله تخصيص بأمر بصفة دون صفة أخرى والقسم الثانى منه هو المعبر عنه بقوله تخصيص بأمر بصفة مكان صفة أخرى والقسم الاول من قصر الصفة على الموصوف هو المعبر عنه بقوله تخصيص بصفة بأمر دون أمر آخر والقسم الثانى منه هو ما عبر عنه بقوله تخصيص بصفة بأمر مكان أمر آخر وبذلك ظهر أن قول الشارح ويعنى بالاول الخ أى بالقسم الاول من النوع الاول والقسم الاول من النوع الثانى والحاصل أن المراد بالاول هو الذى لم يعبر فيه بالفظ مكان بل بدون سواء

من يعتقد الشركة أي انصاف ذلك الامر بتلك الصفة وغيره جميعا بتلك الصفة في الثاني  
فالمخاطب بقوله ولنا ما زيدا الا كاتب من يعتقد ان زيدا كاتب وشاعر ويقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان زيدا شاعر لكن يدعي ان عرا  
أيضا شاعر وهذا يسمى قصرا فادل قطع الصفة بين الشركة بين الصفتين في الشبوت لموصوف أو بين الموصوف وغيره في الانصاف بالصفة  
والمخاطب بالثاني من ضربي كل أعني تخصيص أمر بصفة مكان أخرى وتخصيص صفة بأمر مكان آخر

كان من قصر الموصوف على الصفة أو العكس والمراد بالثاني ما كان فيه لفظ مكان وانما كان ذلك أو لا هو ذا انما يلو فوجه كذلك  
في التعريف أو التقسيم (قوله من قصر الموصوف الخ) بيان لكل (قوله ويعني بالاول) أي من الضربين وانما أتى بالعناية هنا  
وفي قوله وبالثاني لطفاء المراد من الاول والثاني لانه لم يبين الاول من الضربين والثاني منه ما لكن بهاء المصنف فمما تقدم بالتخصيص  
بشيء دون شيء وتنبه بالتخصيص بشيء مكان شيء فربته على المراد أفاده سم (قوله دون شيء) أي لا التخصيص بشيء مكان شيء فله  
الثاني كما يأتي (قوله من يعتقد الشركة) أي غالبا وقد (١٧٩) يخاطب به من يعتقد ان المتكلم يعتقد

الشركة ولو كان هذا  
المخاطب معتقدا للانفراد  
كان يعتقد مخاطب انصاف  
زيد بالشعر فقط ويعتقد  
أنك تعتقد انصافه بالشعر  
والكتابة أو التحميم مثلا  
فتقول له ما زيدا لشاعر  
تعلمه أنك لا تعتقد  
ما يعتقد فيك (قوله أي  
شركة صفتين) يعني فأكثر  
وكذا يقال في قوله شركة  
موصوفين وفي الاطول  
قوله من يعتقد الشركة  
هكذا اتفقت كلمتهم وينبغي  
أن يصح خطاب من يعتقد  
انصاف المسند اليه  
بالمقصود عليه وبحجوز  
انصافه بالغير في قصر قطعا  
لتجوز الشركة (قوله  
فالمخاطب بقولنا الخ)

من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ويعني بالاول تخصيص شيء دون شيء  
(من يعتقد الشركة) أي شركة صفتين في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة  
موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف فالمخاطب بقوله ولنا ما زيدا الا كاتب من  
يعتقد انصافه بالشعر والكتابة ويقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد ان زيدا شاعر ويقولنا ما شاعر  
(ويسمى) هذا القصر (قصر افراد لقطع الشركة) التي اعتقدها المخاطب (و) المخاطب (بالثاني)  
أعني تخصيص شيء مكان شيء من ضربي كل من القصرين

القصرين أعني قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف فالضربان الكائنان لقصر  
الموصوف هما قصره على صفة دون أخرى وقصره عليها مكان أخرى والكائنان لقصر الصفة كما تقدم  
هما قصرهما على موصوف دون آخر وقصرهما عليه مكان آخر فالاول النوعين فيهما ما مافيه دون وتانيهما  
ما فيه مكان (من يعتقد الشركة) أي المخاطب بالقصر الاول من نوعي كل من قصر الصفة وقصر  
الموصوف هو معتقد الشركة لما تقدم أن دون أرادوا به هنا تجبوا وصفة اشتركت مع أخرى الى تلك  
الآخرى أو تجبوا وموصوف اشتركت مع أخرى الى ذلك الآخر وسواء اعتقد شركة صفتين وموصوفين أو  
أكثر فاذا اعتقد المخاطب أن زيدا منجم وشاعر وكان مثلا قلت ما زيدا لشاعر هذا في قصر الموصوف  
وكذا اذا اعتقد أن زيدا وعرا خالدا اشتركا في صفة الشعر فأنك تقول في نفي ذلك الاعتقاد ما شاعر  
الزيد فالاول قصر فيه الموصوف الذي هو زيد على صفة هي الشعر دون غيرها والثاني قصر  
فيه الصفة على موصوف واحد هو زيد دون غيره (ويسمى هذا القصر) في الاصطلاح (قصر  
افراد لقطع الشركة) أي لأنك نفيت به الشركة المعتقدة وأردت موصوفا بصفة أو موصوف  
(والمخاطب بالثاني) وقد تقدم أن الثاني فيهما هو ما مافيه مكان في قصر الموصوف هو  
الشركة أو نسا وباعده أو يعتقد العكس أو نسا وباعده وسياق ما يدل عليه

اعلم أن المقصور عليه أذا ما بعد الا والمقصود ما قبلها وحاصل ما قاله الشارح انما اذا اعتقد المخاطب أن زيدا شاعر وكاتب ومنجم مثلا  
قلت في نفي ذلك الاعتقاد ما زيدا لشاعر هذا في قصر الموصوف واذا اعتقد أن زيدا وعرا خالدا اشتركا في صفة الشعر فأنك تقول  
في نفي ذلك الاعتقاد ما شاعر الا زيد وهذا في قصر الصفة الذي أعني أن الشعر مقصور على زيد لا ينصف به عرو ولا جازان زيدا ينصف  
به أيضا (قوله لقطع الشركة) أي لقطع ذلك القصر أو ذلك المتكلم الشركة التي اعتقدها المخاطب واطاله ايها موصوف الشركة  
بكون المخاطب اعتقدها احترازا عن الشركة في نفس الامر فلا يصح ارادتها لعدم تحققها (قوله وبالثاني) عطف على قوله بالاول  
ومن يعتقد العكس عطف على من يعتقد الشركة السابق وعاملهما واحد اذا هو والمخاطب لكنه عامل في الجار والمجرور من حيث  
انه مشتق وفي من يعتقد من حيث انه مبتدأ فان قلنا الاختلاف بالمعية كالاختلاف الذاتي فقد رانا لثاني عامل أي والمخاطب  
بالثاني الخ ويجعل من عطف الجمل لا المفردات والا كان من قبيل العطف على معولي عاملين مختلفين وان قلنا الاختلاف بالمعية  
ليس كالاختلاف الذاتي فلا يحتاج الى تقدير عامل كذا قيل وقد يقال ان العاملين هنا مختلفان ذاتا حقيقة لان المبتدأ في الحقيقة أل  
وحينئذ فلا بد من تقدير عامل هنا كما فعل الشارح (قوله من ضربي كل من القصرين) أي قصر الموصوف على الصفة والعكس

لإمامان يعتقد العكس أى اتصاف ذلك الأمر بغير تلك الصفة عوضاً عن ما فى الأول واتصاف غير ذلك الأمر بتلك الصفة عوضاً عنه فى الثانى وهذا يسمى قصر قلب لقلبه حكم السامع وإمامان تساوى الأمران عنده أى اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة واتصافه بغيرها فى الأول واتصافه بها واتصاف غيره بها فى الثانى

(قوله من يعتقد العكس) أى عكس الحكم هذا بالنظر للغالب والافقد يحاطب به من يعتقد أن المتكلم يعتقد العكس وإن كان هو لا يعتقد العكس وذلك عند قصد أن يكون الخطاب لأفاده لازم الفائدة ببيان المتكلم أن ما عنده هو ما عند المخاطب مثلاً لا ما توهمه فيه ثم إن المراد بعكس الحكم (١٨٠) المذهب ما ينافى ذلك الحكم فى قصر الصفة إذا اعتقد الخطاب

(من يعتقد العكس) أى عكس الحكم الذى أثبت المتكلم للمخاطب بقوله ما يزيد الإقائم من اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام ويقولنا ما شاعر الأزبد من اعتقد أن الشاعر عمرو ولا زيد (ويسمى) هذا القصر (قصر قلب لقب حكم المخاطب أو تساوى ما عنده) عطف على قوله يعتقد العكس على ما يفهم عنه لفظ الايضاح أى المخاطب بالثانى إمامان يعتقد العكس أو من تساوى عنده

تخصيصه بصفة مكان أخرى وفى قصر الصفة هو تخصيصها بوصف مكان آخر (من يعتقد العكس) أى المخاطب بالثانى من شربى كل من القصرين هو معتقد عكس الحكم المذهب والمراد بالعكس ما ينافى ذلك الحكم فى قصر الصفة إذا اعتقد الخطاب أن القائم عمرو ولا زيد يقول ما قائم الأزبد يحصر القيام فى زيد ويدونفاله عن عمرو وفى قصر الموصوف إذا اعتقد أن زيد أقاعد لا قائم يقول ما زيد لا قائم أى لا أقاعد ثم ما ذكر من كون المخاطب بالاول من يعتقد الشركة وبالثانى من يعتقد العكس هو أعلى والافقد يحاطب بالاول من يعتقد أن المتكلم يعتقد الشركة ولو كان هذا معتقداً للأنفراد وبالثانى من يعتقد أن المتكلم يعتقد العكس وذلك عند قصد أن يكون الخطاب لأفاده لازم الفائدة فيبين المتكلم أن ما عنده هو ما عند المخاطب مثلاً لا ما توهمه فيه كما تقدم فى صدر الكتاب (ويسمى) هذا القصر الذى يحاطب به من يعتقد العكس (قصر قلب) وانما يسمى قصر قلب (القلب) أى لأن فيه قلب أى تبدل (حكم المخاطب) كله بغيره بخلاف قصر الأفراد فليس فيه تبدل كله بل فيه إثبات البعض ونفى البعض (أو تساوى ما عنده) يحتمل أن يكون راجعاً لتعريف قصر الأفراد والقلب معاً وحذفه من الأول لدلالة هذا عليه فيكون معنى الكلام أن المخاطب بالاول من يعتقد الشركة أو تساوى ما عنده أى تساوى عنده الاتصاف بالصفة والاتصاف بغيرها فى قصر الصفة واتصاف موصوف بصفة واتصاف غيره بها فى قصر الموصوف والمخاطب بالثانى من يعتقد العكس أو تساوى ما عنده أى تساوى الاتصافان فى القصرين أعنى قصر الموصوف وقصر الصفة فيفهم على هذا من الكلام أن أحد الأول صادق على من تساوى فيه الاتصافان وهو المسمى بقصر التعيين كما سبق قوله وهذا الثانى صادق عليه أيضاً فيكون قصر التعيين مشترك بينهما فإذا تردد المخاطب فى اتصاف زيد بقيام أو بغيره قلت ما زيد لا قائم أو ترددى اتصاف زيد بقيام أو اتصاف غيره به قلت ما قائم الأزبد الأول قصر موصوف والثانى قصر صفة ويحتمل أن يكون مختصاً بالعكس أى المخاطب بالثانى من يعتقد العكس أو تساوى عنده الاتصافان فيصدق عليه أنه تخصيص صفة بموصوف أو موصوف بصفة مكان غيرهما وهذا هو المطابق لما فى الايضاح وعليه يجب أن يحتمل الكلام المطابق كلامه ما فرغ فى غير هذا الكتاب وانما يسمى هذا قصر تعيين لأن المخاطب لا تردى فى أى اتصافين كان فى نفس الأمر أفاده المتكلم تعيين أحدهما فلهذا

أن القائم عمرو لا زيد تقول نسياً لذلك الاعتقاد ما قائم الأزبد حصراً للقيام فى زيد ونفياً له عن عمرو وفى قصر الموصوف إذا اعتقد أن زيد أقاعد لا قائم تقول ما زيد لا قائم أى لا أقاعد قال الشيخ يس انظر هل المراد بالاعتقاد فى هذا المقام حقيقة الأصولية أو المراد به ما يشمل التجويز فيدخل فيه الظن بل والوهم وأما مشمول الاعتقاد هنا لليقين فلا كلام فيه اذ هو أولى اه وقد يقال ان ظاهر قوله أو تساوى ما عنده أن الظن كالاعتقاد وحينئذ المراد بالاعتقاد ما يشمل التجويز فتأمل (قوله) (المخاطب) مبتدأ خبر من اعتقد وفيه ضمير مستتر هو نائب الناعل يرجع الى آل (قوله اعتقد اتصافه بالقعود) أى سواء اعتقد اتصافه بشئ آخر أم لا (قوله) (القلب حكم المخاطب) أى لأن فيه قلباً وتبدلاً لحكم

المخاطب كله بغيره بخلاف قصر الأفراد فانه وإن كان فيه قلب وتبدل لكن ليس لكل حكم المخاطب بل فيه إثبات البعض ونفى البعض (قوله أو تساوى ما عنده) ينبغى كما قال الصغوى أن يدخل فى قصر التعيين ما إذا كان التردد بين أمرين هل الثابت أحدهما أو كلاهما وكذا ما لو جزم بثبوت عطفة على التعيين وأصاب وبثبوت أخرى معها لا على التعيين وكذا إذا شك فى ثبوت واحدة أو انتفاءها بخلاف ما لو أخطأ فى الصفة انى اعتقد أنها على التعيين فإن القصر حينئذ يكون بالنسبة اليه أقصر قلب والنسبة لما تردد فيه قصر تعين (قوله على ما يفصح عنه لفظ الايضاح) أى فالأولى حل كلامه هنا عليه لم تطابقا وإن احتمل على بعد عطفه على يعتقد الشركة أى أن المخاطب بالاول من يعتقد الشركة أو تساوى عنده الاتصافان أى الاتصاف بالصفة والاتصاف بغيرها فى قصر

وهذا يسمى قصر تعيين المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد أن زيدا قاعدا لا قائم أو يعلم أنه اما قاعدا أو قائم ولا يعلم أنه عاذا بنصف  
منهما بعينه وبقولنا ما قائم الا زيد من يعتقد أن عرافا قائم لا زيد أو يعلم أن القائم أحد هما دون كل واحد منهما السكن لا يعلم من هو منهما بعينه

الموصوف واتصاف الموصوف بصفة واتصاف غيرهم في قصر الصفة وعلى هذا فيكون قصر التعيين داخل في الاول والحاصل  
انه لو لا ما في الايضاح لا يمكن عطف تساوي باعنده على يعتقد الشركة فيكون قصر التعيين داخل في الاول وهو التخصيص بشئ دون  
شئ فيوافق ما في المفتاح وعبارة الايضاح والمخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى الامر ان عنده فهي صريحة في  
العطف الذي قاله الشارح (قوله الامر ان) أشار بذلك إلى أن ضمير تساوي يرجع لمعلوم من السابق وهو الامر ان الشاعرا  
لا امرين في قصر الصفة وللصفتين في قصر الموصوف (قوله بالصفة المذكورة وغيرها) أي على سبيل البدلية فالواو بمعنى أو ويدل ذلك  
قوله بعد حتى يكون المخاطب الخ (قوله واتصاف الامر المذكور وغيره) الواو بمعنى أو (قوله حتى يكون الخ) تنرفع على قوله  
أو تساوي بالخطي تفرعية بمعنى انفاء (قوله ما زيد الا قائم) أي (١٨١) في قصر الموصوف وقوله وبقولنا

الامر ان أي الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف واتصاف الامر المذكور وغيره  
بالصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود  
من غير علم بالتعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد أن الشاعر زيد أو غير من غير أن يعلمه على التعيين  
(ويسمى) هذا القصر (قصر تعيين) لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل أن  
التخصيص بشئ دون شئ قصر افراد والتخصيص بشئ ممكن شئ ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر  
قلب وان تساوي باعنده قصر تعيين وفيه نظر لا نالوسلنا أن في قصر التعيين تخصيص شئ بشئ ممكن آخر  
فلا يخفى أن فيه تخصيص شئ بشئ دون آخر فان قولنا ما زيد الا قائم لينزله بين القيام والقعود  
تخصيص له بالقيام دون القعود ولهذا جعل السكاكي التخصيص بشئ دون شئ مشتركا بين قصر الافراد  
الحصر يسمى قصر تعيين واليه أشار بقوله (ويسمى) هذا القصر الذي قصده تعيين بعض ما تردد  
فيه المخاطب (قصر تعيين) ولا يشترط فيه التردد بين شيئين بل لو تردد بين أشياء وعين بعضها  
كان قصر تعيين وهذا الاحتمال الثاني وهو تخصيصه بالثاني يقتضي أن الاتصاف بالعين جعل مكان  
غيره وأن ذلك الغير جعل له المخاطب مكانا كما تقدم في قصر القلب وفيه بحث لأن المترددين  
الاتصاف وغيره لم يجعل لاحد الاتصافين أو الاتصافات مكانا فالاولى أن يجعل قصر التعيين داخل  
في تعريف حد قصر الافراد لان تخصيص شئ بشئ دون غيره معناه كما تقدم تجاوزا حد الشيئين  
أو الأشياء إلى غيره فالاتصافان المتردد بينهما والاتصافات تجوز غير المعين من ذلك إلى ذلك المعين وهذا  
هو الذي قاله صاحب المفتاح وأجيب بان المتردد قرر أحد الامرين أو الامور في نفس الامر فجعل  
المثبت مكانه ورد بان الاحد لا بعينه وهو الذي قرره المتردد يصدق على المثبت فلم ينف حتى يجعل المثبت  
مكانه وأجيب أيضا بان المتردد جعل لكل من المتردد فيهما أو فيهما مكانا التجوز بثبوته بجعل الثابت  
مكان ذلك التجوز ورد بان جعل الجواز بل الجواز ان بقيا كما هما وانما قرر ثبوت أحد التجوزين  
وووقوعه لا جوازه حتى يكون مكان جواز الآخر وعلى تقدير مراعاة انتفاء جواز الآخر لوقوع الثابت

قصر الموصوف على الصفة أي جعل ذلك هذا الموصوف مقصورا على تلك الصفة فالباء في شئ داخل على المقصور عليه على كلا الامرين  
(قوله والتخصيص الخ) يجوز أن يكون بالنصب عطف على اسم أن فيكون من عطف ممولين على ممول أن ويجوز الرفع ويكون من  
عطف الجمل وقوله بشئ أي صفة كان أو موصوفا (قوله وان تساوي باعنده قصر تعيين) هذا قسم قوله ان اعتقد (قوله وفيه نظر)  
أي في هذا الحاصل نظر (قوله لا نالوسلنا) فيه إشارة إلى منع كون التعيين من تخصيص شئ بشئ ممكن آخر وحاصل ذلك النظر أن  
لا نسلم أن في قصر التعيين تخصيص شئ بشئ ممكن شئ آخر لان المخاطب به لم يثبت الصفة الاخرى في قصر الموصوف حتى يثبت التكميم  
مكان ما بعينه بل هو متردد بين ما نسلم أن فيه تخصيصا بشئ ممكن شئ آخر ولو احتمل ألا يخفى أن فيه أيضا تخصيصا بشئ دون شئ آخر  
فيكون داخل في الاول وحسنه فجعل قصر التعيين من تخصيص شئ بشئ ممكن شئ لا من تخصيص شئ بشئ دون آخر تحكيم (قوله  
ولهذا) أي ولا جيل أن قصر التعيين فيه تخصيص بشئ دون آخر وأن كونه من تخصيص شئ بشئ دون آخر أظهر من كونه من  
تخصيص شئ ممكن آخر جعل الخ وهذا اعتراض ثان غير التحكيم أي أنه يلزمه التحكيم ومخالفة من تقدمه من المؤلفين بالاموجب

وشرط قصر الموصوف على الصفة افراد اعدم تنافي الصفتين حتى تكون المنفية في قولنا ما زيد الاشاعر كونه كاتباً ومجماً ونحو ذلك لا كونه مفعم لا يقول الشعر ليتصور اعتقاد مخاطب اجتماعهما

(قوله والقصر الذي سماه المصنف الخ) تبرأ شارح من هذه التسمية اشارة الى أن السكاكي لا يقولهم اذا القصر الاضافي عنده نوعان فقط قصر قلب لمن يعتقد العكس وقصر افراد لمن يعتقد الشركة ومن لا يعتقد شيئاً أدرج ما يسميه المصنف تعييناً في الافراد ولا مشاحة في الاصطلاح الآن في قصر التعيين ازالة الشركة الاجتماعية بخلاف القسم الثاني من الافراد فان فيه ازالة الشركة الحقيقية وقد يقال ان البحث الوارد على المصنف لازم السكاكي ولا يختص به المصنف اذ كما أنه لا وجه لتخصيص التعيين بالتعريف الذي فيه مكان كما عند المصنف لا وجه لتخصيصه بالتعريف الذي فيه دون كما عند السكاكي فالصواب جعل التعريفين شاملين اقصر التعيين وهذا كله بناء على أن مفاد مكان خلاف مفاد دون كما اعتبره المصنف والالم يختص البحث بقصر التعيين بل يجري البحث في التعريفين باعتبار القصرين الاولين أيضاً الصديق كل منهما ما حينئذ على الآخر فتدبر (قوله قصر قلب فقط) أي لا قصر قلب وتعيين كاجله المصنف وتخصيص مما تقدم أن قصر التعيين لم يدرجه أحد في قصر القلب لظهور أن لا عكس فيه أصلاً وأما عند السكاكي فالتعيين من أفراد الافراد لا يسمي له لان الافراد عنده عبارة عن قطع (٩٨٣) الشركة سواء كانت بطريق الاحتمال أو الاعتقاد وعند المصنف الافراد قطع الشركة

والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل التخصيص بشئ مكان شئ قصر قلب فقط (وشرط قصر الموصوف على الصفة افراد اعدم تنافي الوصفين) فلا يجمع ذلك كون التخصيص فيه اعماهو بشئ دون شئ لأنه تجوزاً أحد المجوزين الى الآخر فلا وجه لتخصيصه بالتعريف بل يصدق على قصر التعيين التعريفان معاً حينئذ ولكن على هذا يلزم البحث في كلام السكاكي والمصنف معاً فلا يختص به المصنف كما قيل اذ كما أنه لا وجه لتخصيصه بالتعريف الذي فيه مكان كما عند المصنف فلا وجه لتخصيصه فيه بالذي فيه دون كما عند السكاكي بل الصواب على هذا جعل التعريفين شاملين اقصر التعيين كما في الاحتمال الاول وهذا كله بناء على أن مفاد مكان خلاف مفاد دون كما اعتبره المصنف والالم يختص البحث بقصر التعيين بل يجري في التعريفين باعتبار القصرين الاولين أيضاً الصديق كل منهما ما حينئذ على الآخر فتدبر والله اعلم (وشرط قصر الموصوف على الصفة افراد) أي قصر افراد (عدم تنافي الوصفين) في اعتقاد مخاطب ولو كانا متنافيين في أنفسهما وانما شرط في قصر الافراد ما ذكرنا في الخطاب اعتقاد اجتماعهما في الموصوف فإذا قلنا في قصر الافراد ما زيد الاشاعر كان المتن عن زيد ما يمكن مجامعته الشعر كالكتابة والتعظيم لا كونه مفعم أي غير ص (وشرط قصر الموصوف الخ) شريد أن شرط قصر الموصوف على الصفة افراد أن تكون الصفتان غير متنافيتين فالمتن في قولنا ما زيد الاشاعر هو كونه كاتباً مثلاً وليس المتن كونه مفعماً عاجزاً عن الشعر لأن ذلك بنفسه قولنا وشاعر من غير قصر والسامع لا يمكنه أن يتخيل اجتماعهما في ذهنه بخلاف ما لا ينافي الشعر فانه قد يعتد اجتماعهما معه فينفيه بالقصر وقول المصنف ان ذلك شرط في قصر

الاعتقادية فلا يتناول التعيين لانه قطع الشركة الاحتمالية لا اشتراك الصفتين أو الموصوفين في أن كلامهما محتمل أن يكون ثابتاً بدل الآخر فعليه يكون التعيين قسماً لكل من الافراد والقلب (قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة الخ) قد يقال هذا الاشتراك ضائع لعمه مما تقدم من أن الخطاب بقصر الافراد من يعتقد الشركة فان هذا يفيد أن قصر الافراد انما يكون عند اعتقاد الاشتراك في الوصفين فهو تصريح بما

علم التزاماً وخص هذا الشرط بقصر الموصوف على الصفة دون قصر الموصوف لان الموصوفات لا تكون ليصح المتنافاة قاله السراي وفي بس ظاهر كلام المصنف انه لا اشتراط في قصر الصفة على الموصوف افراد وانه نظر فانه يشترط في قصر الصفة على الموصوف عدم تنافي الاتصافين اذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بعلمين لم يثبت اعتقاد مخاطب ثبوته لموصوفين فلا ينافي فيه قصر الافراد نحو قولك لأب زيد الاعرج ونحو ما أفضل البلاد لا زيد لانه لا يجمع الموصوفات في وصف النوع ولا في وصف الافضلية فلا ينافي فيه اقصر الافراد بخلاف نحو قولك لاجواد الاحاتم في قصر الافراد فيصح لان الجواد يمكن أن يتصف به اثنان وأجيب بأن المصنف ترك هذا الاشتراط في قصر الصفة اما لندرة تنافي اتصاف الموصوفين بالصفة نادر والكثير عدم تنافيهما والكثير بمنزلة اللازم فلا معنى لاشتراطه واما لعمول على ظهوره بالمقايسة انتهى (قوله افراد) حال من قصر وشرط متجعي الحال من المضاف اليه موجود أي حال كونه افراداً أي ذا افراد أو مفعم مطلق أي قصر افراد أو مفعمول لاجله أي لاجل الافراد (قوله عدم تنافي الوصفين) عدم تنافيهما صادق بأن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه أو مطلق نحو ما زيد الاماش لا أبيض أو لاشاحك قاله يس وفي عبد الحكيم مراد المصنف بعدم تنافي الوصفين أن لا يكون مفهوم أحدهما عين نفي الآخر وذلك كالتفعية والشاعرية ولا ملزم بالنفي الآخر لوما يثبت يحصل في الذهن بحصوله كالقعود والقيام اذ لو كان كذلك لم يتصور اعتقاد مخاطب اجتماعهما لان امتناع

وشرط قصره قلبا تحقيق تنافيهما حتى تكون المنفية في قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعدا أو جالسا ونحو ذلك لا كونه أسودا أو أبيض  
أو نحو ذلك ليكون اثباتها مشعرا بانتهاء غيرها

اجتماع النفي والاثبات من أجل البديهييات فلا يتحقق قصر الافراد لابتنائهم على اعتقاد الشركة بهم ذاتا تعلم أنه لا يريد ما قبل ان صحة  
اعتقاد المخاطب الاجتماع لا يتوقف على عدم التنافي خوذاً ان يعتقد خلاف الواقع اذا الاعتقاد المطابق للواقع ليس بالزمن في القصر  
ولاحاجة الجواب عنه بأن المراد عدم تنافي الوصفين في اعتقاد المخاطب لافي الواقع انتهى. (قوله ليصح الخ) علة لعدم التنافي (قوله حتى  
تكون الخ) حتى نفر بعية بمنزلة الفاء وما ذكره من عدم منافاة كونه كاتباً لكونه شاعراً مبني على أن المراد الكتابة والشعر بالقوة فلا  
يصح اذا لم يكن اجتماعهما لان المراد بالكتابة الفاء الكلام من تراقرية مقابلتها بالشعر الذي هو الفاء الكلام نظماً كذا ذكر بعضهم (قوله  
وقلبا الخ) فيه العطف على معمولي عاملين لأن قلباً عطف على افراد او العامل (١٨٣) فيه قصر وتحقق عطف على عدم  
والعامل فيه شرط وفيه

خلاف والراجع المنع اذا  
لم يكن أحد المعولين جارا  
ومجسورا متقدما كما في  
قولك في الدار زيدوا الحجرة  
عرو وأجاب الشارح بأنه  
من عطف الجمل حيث قال  
وشرط الخ ان قلت انما جاء  
هذا من جعل قوله افرادا  
وقلبا معولا لاجله ونحن  
نجهلهما حالا فيكون  
العامل فيهما شرط وحينئذ  
فيكون من قبيل العطف  
على معمولي عامل واحد  
وهو جائز قلت ما زال  
البحث وارد لان اختلاف  
جهة العمل ينزل منزلة  
اختلاف العامل بناء على  
ما حققه العلامة الرضى  
وقوله وشرط قصر الموصوف  
على الصفة قلبا الخ سكنت  
عن شرط قصر الصفة على

ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهم في الموصوف حتى تكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الاشاعر  
كونه كاتباً أو نجماً لا كونه مفهماً أي غير شاعر لان الاخفام وهو وجدان الرجل غير شاعر ينافي  
الشاعرية (و) شرط قصر الموصوف على الصفة (قلبا تحقيق تنافيهما) أي تنافي الوصفين حتى يكون  
المنفي في قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعداً أو مضاعفاً ونحو ذلك مما ينافي القيام ولقد أحسن صاحب  
المفتاح في اجمال هذا الشرط لان قولنا ما زيد الاشاعر ان اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب  
شاعر اللهم الا أن يعتقد المخاطب امكان اجتماع كونه مفهماً وشاعراً جهلا فيكون في الكلام قصر  
افراد أيضاً والافخام وجدان الرجل غير شاعر يقال أخفتمه وجدته غير شاعر واذا كان المراد عدم  
التنافي في الاعتقاد كيلا يخرج عن قصر الافراد ما اعتد فيه المخاطب اجتماع الوصفين في موصوف خطأ  
مع تنافيهما في أنفسهم ما مع أنه قصر افراد قطعاً كان هذا الشرط لا فائدة فيه لانه تقدم أن قصر الافراد  
انما هو عند اعتقاد اشتراك الوصفين ثم لو روي عدم التنافي في نفس الامر لبتأني مطابقة اعتقاد  
المشاركين لزم أن يشترط أيضاً عدم تلازمهما كالضحك والنطق لبتأني مطابقة نفي الاشتراك وهو فاسد  
لان نفي الاشتراك قصر افراد سابق للنفي والاعتقاد ما في نفس الامر لم يبطأ به وانما شرط ما ذكر في  
قصر الموصوف فقط لان تنافي الانصاف بالنسبة لموصوف متعدد في قصر الصفة نادراً فلم يشترط تنفيه  
وذلك كقولك ما أبوعمر والازيد فقصر الازيد فيه على زيد يكون قصر قلب لعدم تنافي انصاف زيد وغيره بما  
عرو فلا يكون قصر افراد الا ان ادعى المشاركة بتأويل الازيد بالشفقة مثلاً أو بجعل وهذا الذي  
جاءنا عليه كلامه من أن المراد بالتنافي التنافي في الاعتقاد لا باللفظ قوله (و) شرط قصر الموصوف على  
الصفة (قلبا) أي قصر قلب (تحقق تنافيهما) في الكلام بحث على كل تقدير وانما قلنا لا بدالة لان  
الموصوف افراد اظهروا أنه ليس شرطاً في قصر الصفة افراداً وفيه نظر لان قولاً لاجداد الاحتمال في قصر  
الافراد انما يصح اذا كان الحود يمكن أن تصف به اثنان فان لم يمكن كقولك لأب لزيد الاعر ولا يتأني  
فيه قصر الافراد لان اشتراك اثنين في أوة زيداً لم يرد به الأب الاعلى لا يمكن قوله (وقلبا) أي وشرط قصر  
الموصوف قلباً (تحقق تنافيهما) حتى يكون المنفي في قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعداً لا كونه أسوداً أو أبيض

الموصوف قلباً ونحو انما الكاتب زيد الاعر ولمن اعتقد أن الكاتب عرو لازيد ولا يجني عليه ان وصف الكتابة يمكن اجتماع الموصوفين  
فيه وحينئذ فلا يشترط فيه تحقيق التنافي بل نارة لا يتحقق كما علمنا ونارة يتحقق نحو لا أب لزيد الاعر وفاته قصر صفة على موصوف قصر  
قلب ولا يمكن اجتماع موصوفين في وصف أبوة زيد (قوله تحقيق تنافيهما) أي تحقق تنافي الوصفين في الواقع لاجل أن يكون اثبات  
الملك أحدى الصفتين مشعرا بانتهاء غيرها وهي الصفة التي تنافيهما فيكون القصر قصر قلب بيقين بخلاف ما اذا لم تكن احدهما  
منافاة للآخرى فان المخاطب يحوز اجتماعهما في بائى رأى فيحتمل أن يكون قصر افراد و يحتاج في كونه قصر قلب الى أمر خارجي  
يعرف به أن المخاطب يعتقد العكس (قوله حتى يكون المنفي الخ) حتى نفر بعية بمعنى الذاء (قوله أو نحو ذلك مما ينافي القيام) أي  
ككونه مسدداً أي وليس المنفي بما ذكره من القصر كونه كاتباً أو شاعراً لعدم منافاته للقيام (قوله ولقد أحسن الخ) هذا تعريض  
بالمصنف من كونه أءاء في اشتراط هذا الشرط وهو تحقيق التنافي في قصر الموصوف على الصفة قصر قلب فكان ينبغي له اجماله كما أهمله  
السكاكي



(قوله على ما صرح به في المفتاح) أي لان الشرط في قصر القلب على كلام صاحب المفتاح اعتقاد المخاطب عكس ما يذكره الكلام سواء كان التنافي بينهما محققا في الواقع أم لا فنقول الشارح مع عدم تنافي الشعر والكتابة أي في الواقع صحة اجتماعهما في موصوف واحد وان كان المخاطب يعتقد تنافيهما والمراد بعدم تنافيهما واحد وان كان مفهوما مختلفا (قوله ومثل هذا) أن ومثل هذا القول وهو ما زيد الاشاعر ان اعتقد أنه كاتب (قوله خارج عن أقسام القصر) أي مع أن القصر لا يخرج عنه هذه الاقسام الثلاثة قطعا (قوله خارج عن أقسام القصر) أي القصر الاضافي أما خروجه عن قصر الافراد فلا اعتقاد المخاطب اتصافه بصفة وفي قصر الافراد لابد أن يعتقد المخاطب اجتماعهما واتصافهما \* وأما خروجه عن قصر التعيين فلكون المخاطب به متريدا لا اعتقاد عنده والمخاطب هنا معتقد بثبوت أحدهما وانتفاء الآخر \* وأما خروجه عن قصر القلب فلعدم تحقق تنافي الوصفين هنا في الواقع وهو شرط فيه لابد منه على ما قال المصنف وقوله على ما ذكره المصنف أي من اشتراط هذا الشرط في قصر القلب وأما على صنيع السكاكي من إهماله (١٨٤) فلا يكون هذا المثال خارجا عن الاقسام الثلاثة بل من قبيل قصر القلب كما علمت (قوله

هذا شرط للحسن) أي لحسن قصر القلب لا لصحته وحينئذ فلا يخرج ما زيد الاشاعر ان اعتقد أنه كاتب عن أقسام القصر الثلاثة بل هو من قبيل قصر القلب وان كان غير حسن (قوله أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب لاننا نقول أما الأول فلا دلالة لفظ عليه مع أن الانسليم عدم حسن قولنا ما زيد الاشاعر ان اعتقد أنه كاتب غير شاعر وأما الثاني فلان التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره في تفسيره أن قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس فيكون هذا الاشتراط ضائعا

المراد بالتنافي هنا التنافي في نفس الامر فإذا قلت في قصر القلب ما زيد الاشاعر ان اعتقد أنه كاتب في نفس الامر فلا دلالة لفظ أو ضرورة مما ينافي في القيام لا الكتابة أو الشعر مثلا اذ لو أريد به التنافي في الاعتقاد لم يطابق ما عند المصنف في الايضاح الذي جعله كالشرح لهذا الكتاب وذلك أنه ذكر فيه أن السكاكي أغفل ذكر التنافي ومعلوم أن التنافي الذي أغفله هو التنافي في نفس الامر لا التنافي في الاعتقاد لانه ذكر أن قصر القلب انما هو عند اعتقاد المخاطب العكس ويعد غلط المصنف بان يكون مراده التنافي في الاعتقاد مع ممارسته لكتاب السكاكي وعلمه بما فيه فلم يعترض عليه إلا بما تحقق إهماله له وهو التنافي في نفس الامر ولكن الصواب مع السكاكي لان اشتراط التنافي الذي ذكره المصنف يقتضي ان قولنا ما زيد الاشاعر رداعلى من زعم أنه كاتب لاشاعر ليس قصر قلب لعدم تنافي الشعر والكتابة كما أنه ليس افرادا ولا تعيينا لعدم اعتقاد المشاركة وعدم التردد ولا شبهة في أنه قصر قلب وقد نص عليه السكاكي وهو حق لا شك فيه ثم لو جمل على التنافي في الاعتقاد كان خاليا عن الفائدة لا علم بان قصر القلب انما هو عند اعتقاد ما ينافي حكم القصر المذكور كما تقدم في قصر الافراد وأيضا يكون هذا الكلام منافيا حينئذ لقوله وقصر التعيين أعظم منه ما لانه اذا أريد المناقاة في الاعتقاد صدق قصر القلب في الوصفين المتنافيين وفي غيرهما فلا يزيد عليه قصر التعيين بغير المتنافيين وهذا أعنى كون قصر التعيين غير أعظم بلزم أيضا بالنسبة لقصر الافراد على ما جلتاه عليه لاجل ما تقدم اذ لا يختص قصر الافراد حينئذ بالتنافي فيه فلا يزيد عليه قصر التعيين فقد ظهر ما في كلام المصنف من الخط فالصواب ما عند

هذا شرط للحسن) أي لحسن قصر القلب لا لصحته وحينئذ فلا يخرج ما زيد الاشاعر ان اعتقد أنه كاتب عن أقسام القصر الثلاثة بل هو من قبيل قصر القلب وان كان غير حسن (قوله أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب لاننا نقول أما الأول فلا دلالة لفظ عليه مع أن الانسليم عدم حسن قولنا ما زيد الاشاعر ان اعتقد أنه كاتب غير شاعر وأما الثاني فلان التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره في تفسيره أن قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس فيكون هذا الاشتراط ضائعا

أن هذا مراد المصنف لعدم اشعار لفظ الكتاب به اذا اصر في الشروط أن تكون للصحة لا للحسن بل كلامه في الايضاح وأيضا الذي هو كالشرح لهذا الكتاب ينافي كونه شرطا للحسن لانه قال لا يكون اثبات الصفة مشعرا باننا نغايها فان قضيتها أن الشرط للتحقق لا للحسن سلمنا أن لفظ الكتاب مشعر بأنه شرط في الحسن فلانسليم عدم حسن الخ فبطل حينئذ كونه شرطا في الحسن فنقول الشارح فلا دلالة للفظ أي للفظ الكتاب أعنى المتن عليه (قوله وأما الثاني) أي كون المصنف أراد تنافي الوصفين في اعتقاد المخاطب لا بحسب نفس الامر (قوله مما ذكره في تفسيره) أي مما ذكره في التفریع على تفسيره أي تعريفه وذلك لانه عرفه بأنه تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى ثم فزع على ذلك قوله والمخاطب بالشأن من يعتقد العكس (قوله فيكون هذا الاشتراط ضائعا) برده مثل هذا على قوله وشرط قصر الموصوف افرادا عدم تنافي الوصفين لان عدم تنافي الوصفين وامكان اجتماعهما معلوم من قوله في التفریع على تعريفه والمخاطب بالأول من يعتقد المشاركة فكان لا بد من ترك الاشتراط فيهما لهذا المعنى ولهذا لم يتعرض في المفتاح لهذا الشرطين المذكورين في قصر الافراد وقصر القلب

وقصر التعيين أعم لأن اعتقاد كون الشيء موصوفاً باحد أمرين معينين على الإطلاق لا يقتضي حوازا لتصفاهما معا ولا امتناعه  
وهم يدعون أن كل ما يصلح أن يكون مثلا لقصر الافراد أو قصر القلب يصلح أن يكون مثلا لقصر التعيين من غير عكس وقد أهمل  
السكاكي القصر الحقيقي وأدخل قصر التعيين في قصر الافراد فلم يشترط في قصر الموصوف افرادا عدم تنافي الصفتين ولا في قصره  
قلبا تحقق تنافيهما

(قوله وأيضا لم يصح) أي على ارادة هذا الاحتمال الثاني (قوله لم يصح قول المصنف) أي في الايضاح الذي هو كاشر لهذا  
الكتاب وحاصل كلام الشارح ان لو كان مراد المصنف التنافي بحسب اعتقاد مخاطب لم يصح قول المصنف في الايضاح معترضا  
على السكاكي انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين كما شرطناه وذلك لأن السكاكي قد اشترط فيه كون الخطاب معتقدا للعكس  
وهذا هو المراد بالتنافي في اعتقاد مخاطب فدل هذا على أن مراد المصنف تنافي الوصفين في الواقع لا بحسب اعتقاد مخاطب اذ بعد  
أن يعترض المصنف على السكاكي بما هو قائل ومعتز به (١٨٥) وانما يعترض عليه بما تحقق

وأيضاً لم يصح قول المصنف ان السكاكي لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين وعلى المصنف اشتراط  
تنافي الوصفين بقوله ليكون اثبات الصفه مشعرا بانتهاء غيرها وفيه نظرين في الشرح (وقصر التعيين  
أعم) من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أو لا

السكاكي من اسقاط هذين الشرطين ولا يقال له انه أراد بشرط عدم تنافي الوصفين أو تنافيهما بشرط الحسن  
في القصرين لأننا نسلم أن لا أحسن فيما لا تنافي فيه بالنسبة لقصر الافراد وأيضا ليس في الكلام  
ما يدل على الحسن وخص المصنف أيضا هذا الشرط بقصر الموصوف لأنه أكثر في المشاركة فاستج  
الى الشرط فيه بخلاف قصر الصفه والتنافي في الاتصاف فيها نادر كما تقدم في قولك ما يوزن بالاعز  
فكان قصر الصفه لضعف التنافي فيه مخصوص بقصر الافراد والتعيين فليدكره ولو كان على  
ما ذهب اليه المصنف لآدم التنافي باعتبارها أيضا ويحتمل أن يكون تخصيص الشرط بقصر  
الموصوف لعدم اشتراطه في قصر الصفه لاندور التنافي فيه وهو مما يؤيد بطلان الشرط تأمل والله  
أعلم وأما تعليل المصنف شرط التنافي بقوله ليكون اثبات الصفه مشعرا بانتهاء غيرها فهو مما  
يؤكد ارادة التنافي في نفس الامر وفيه بحث لأنه ان أراد أن اثبات المالك هو المشعري بنفي غيرها  
فأداة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافي وان أراد أن اثبات مخاطب هو المشعري فلا يشوق  
أيضا على التنافي بل يفهم منه المتكلم بقرينة أو بعبارة كان يقال ما زيد إلا كاتب فقول المتكلم  
رداعلمه ما زيد إلا الشاعر فإذ كره المصنف من الشرط في القصرين لا يتم إلا أن ثبت بالاستقراء أن  
البلغاء لا يستعملون أحد القصرين إلا بالاشتراط المذكور ولم يثبت تخمين أن قصر التعيين لا يشترط فيه  
أحد الشرطين فقال (وقصر التعيين) وهو اثبات المتكلم أحد المترددين أو المتردد فيها (أعم) محلا  
من كل من قصرى الافراد والقلب لأن الاول على ما مر عليه المصنف محله لا تنافي فيه والثاني محله  
ليكون اثباتها مشعرا بانتهاء غيرها قوله (وقصر التعيين أعم) يعني لأن اعتقاد الاتصاف بأحد الأمرين  
أعم من حوازا اجتماعهما وامتناعه فكل ما يصلح أن يكون مثلا لقصر الافراد أو قصر القلب يصلح أن  
يكون مثلا لقصر التعيين أي من غير عكس قلت ومن هنا يعز أن قوله أو تنافيا عائد الى كل من قصر

(٣٤ - شروح التلخيص ثاني) الشرط وحاصل ذلك النظر أنه ان أراد ليكون اثبات المتكلم الصفه مشعرا بانتهاء غيرها وهو  
ما اعتقده الخطاب ففهمه أن أداة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافي وان أراد أن اثبات مخاطب الصفه مشعرا بانتهاء غيرها وهي التي  
أنتم المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكس الحكم الخطاب فيكون قصر قلب فيه أن اثبات الخطاب لاشعاره بانتهاء عنصري أصلا ادغاية  
ما يفهم منه الاثبات فقط واتقاء الغيران فهمه منه المتكلم بقرينة أو بعبارة كان يقول ما زيد إلا كذا فيقول المتكلم رداعلمه ما زيد  
الاشاعر ولا يتوقف على التنافي والحاصل أن شرط قصر القلب اعتقاد الخطاب بعكس ما يدكره المتكلم وعاء تحقيق التنافي بينهما أعم لا  
وما ذكره المصنف من اشتراط تنافي الوصفين لا يتم (قوله وقصر التعيين) أي هو اثبات المتكلم أحد الأمرين المترددين أو المتردد فيها والأمر  
التردد فيها قوله أعم أي من كل واحد منهما على انفراد وليس المراد أنه أعم من مجموعهما بأن يتحقق بدون هذا المجموع لأنه لا يمكن لأن  
الوصفين فيه اماما متباينان أولا ولا واسطة بينهما فان كانا متباينين يتحقق القلب والتعيين دون الافراد وان كانا غير متباينين يتحقق الافراد  
والتعيين دون القلب والعموم باعتبار المحل وليس العموم باعتبار نفس حقيقة قصر التعيين لانها مابينة لكل من حقيقة القصرين فلا يصدق

قصر الافراد لا عند اعتقاد المشاركة ولا يصدق قصر القلب لا عند اعتقاد العكس ولا يصدق قصر التعيين لا عند عدم الاعتقادين وانما كان قصر التعيين أعم محال من كل من قصرى الافراد والقلب لان الاول على ما مر عليه المصنف محله ما لا تنافي فيه والثاني محله ما فيه التنافي وقصر التعيين محله ما فيه التنافي وغيره فيكون أعم من الاول لشموله ما فيه التنافي وأعم من الثاني وهو قصر القلب لشموله ما ليس فيه التنافي والحاصل أن عمومهما بنسبة الاول لوجوده في محل الثاني وعمومه بالنسبة للثاني لوجوده في محل الاول وليس عمومهما بالنسبة لهما معا بأن يتحقق بدون هذا المجموع والا لزم وجود محله يصدق فيه وحده وهو ما ليس فيه التنافي ولا غيره وهذا فاسد كالايتحى (قوله فكل مثال الخ) (١٨٦) اشارة الى أن العموم بحسب التحقق باعتبار الصلاحية لا بحسب الصدق

فكل مثال يصلح لقصر الافراد والقلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس (وللقصر طرق) والمذكور ههنا أربعة وغيرها قد سبق ذكره فالاربعة المذكورة ههنا (منها العطف

ما فيه التنافي وقصر التعيين محله ما فيه التنافي وغيره فيكون أعم من الاول بما فيه التنافي ومن الثاني وهو قصر القلب عما ليس فيه وبه يعلم أن المراد وقصر التعيين أعم من الاول بخصوصه لوجوده في محل الثاني ومن الثاني بخصوصه لوجوده في محل الاول لأن أعم منهما ما عاين بالزم وجود محله يصدق فيه وحده وهو ما ليس فيه التنافي ولا عدمه فان هذا فاسد كالايتحى وقيدنا العموم بالحمل لاشارة الى أن العموم باعتبار التحقق في محل لا باعتبار نفس حقيقة قصر التعيين لانها ما يثبت لكل من القصرين اذ لا يصدق قصر الافراد الا في اعتقاد المشاركة وقصر القلب الا في اعتقاد العكس وقصر التعيين الا في عدم الاعتقادين فليتهم (وللقصر طرق) أى أسباب لفظة تفيد وهو كثيرة منها تعريف الجزأين وفصل المبتدأ بغير الفصل وقول المبتدأ جازيذ نفسه أى لا غيره وقولك زيد مخصوص بالقيام دون عمرو والمذكور المصنف ههنا أربعة وانما لم يذكر غيرها لان الغير ما لم يسم معدودا من الطرق اصطلاحا كالنأ كيد المعنوى كقولك جازيذ نفسه كما تقدم واما انه مخصوص بالمسندين كضمير الفصل والا فيذكر كما يسم واما لانه عائد الى هذه الاربعة قبل التي هي للاضراب ولكن انى الاستدراك للعطف لانهم يرجعون الى معنى العطف ولزيادة الطرق على الاربعة لم يقل في عدوها وهي كذا وكذا بل انى في عدوها عن مقتضية التبعيض والى ذلك أشار بقوله (منها) أى من طرق القصر (العطف) بحرف يقتضى ثبوت ضد حكم ما قبله لما بعده والحكم الذي يفيد الحرف ثبوت ضده لما بعده الافراد والقلب قال المصنف وأهل السكاكى القصر الحقيقي وأدخل قصر التعيين في قصر الافراد فلم يشترط في قصر الموصوف افراد اعدم تنافي الصفتين ولا في قصره فلما تحقق تنافيهما قيل لا يحتاج الى اشتراط عدم التنافي بين الصفتين في الافراد لان العقل مستقل بالحكم بعدم اجتماع المتنافيين وكذلك التنافي بين الامرين ظاهر في القلب فلم يحتاج لذكره وقيل انما لم يشترط السكاكى التنافي في القلب لانه لا دليل على اشتراطه وما ذكره المصنف لا يدل لجواز أن يكون انتفاء غيرهما يحصل من انبائهما بطريق من طرق القصر مع عدم التنافي اذ لا مانع من أن يعتقد المخاطب صفة مكان صفة وهما لا تنافيان ص (وللقصر طرق منها العطف) ش القصر يكون بالعطف وغيره وقد ذكر المصنف طرقا ونحن نذكر

أو التحقق بال فعل (قوله من غير عكس) أى لانه ربما صلح للتعيين ما لا يصلح للافراد وهو القلب وربما صلح ما لا يصلح للقلب وهو الافراد (قوله وللقصر) أى سواء كان حقيقيا أو غيره وقوله طرقت أى أسباب تفيد (قوله والمذكور) أى والطرق المذكور ففهمه نذكر الطرق تقار للفظ آل أو يقال أراد بالمذكور الشئ وهو مذكور وقوله ههنا أى في باب القصر (قوله وغيرها) أى كضمير الفصل وتعرف المسند والمُسند اليه بالانفسية وتقديم ما حقه التأخير من المجرورات واما التصريح بلفظ الاختصاص وما في حكمه فلا يعدم طرق القصر اصطلاحا وكذا التأخير كيد المعنوى نحو جاء زيد نفسه أى

لا غيره وانما قصر المصنف على ذكر هذه الاربعة في هذا الباب امالا لان القصر اصطلاحى هو ما كان به اذ أربعة كقولك وما كان غيرها كضمير الفصل وتعرف المسند أو المسند اليه ونحو لفظ الخصوص فليس باصطلاحى وان كان قصر بالمعنى القوى أو أن القصر بضمير الفصل وتعرف المسند أو المسند اليه داخل في القصر اصطلاحى بأن يكون عبارة عن التخصيص بأحد الطرق السبعة ولم يذكر هذه الثلاثة في هذا الباب لاختصاصها بالمسند والمُسند اليه وقد تقدم ذكرهما وعلى كلا الاحتمالين التخصيص الحاصل بصريح لفظ الخصوص والتأ كيد ليس داخل في القصر اصطلاحى هذا حاصل ما ذكره العلامة عبد الحكيم (قوله منها العطف) أى بلاول ولكن وانما قدم العطف عن بقية الطرق لانه اقوا للتصريح فيه بالطرفين الممتد والمنفى بخلاف غيره فان الذى هنالك ضمنى ثم النفي والاستثناء صرح من انما وأخر التقدم عن الكل لان دلالة على القصر ذوقية لا وضعية واعلم أن العطف يكون للقصر الحقيقي والاضافى وذلك لانه ان كان المعطوف خاصا نحو زيد شاعر لا عمرو فالقصر اضافى وان كان عاما نحو زيد شاعر لا غير زيد فالقصر حقيقى

كقولك في قصر الموصوف على الصفة افراد ازيد شاعرا كاتب أو مازيد كاتب بل شاعر

(قوله زيد شاعرا كاتب) أي لمن اعتقده كاتبا وشاعرا

(١٨٧)

(قوله والثاني بالعكس) وهوان

الوصف المنفي فيه معطوف

عليه والمثبت معطوف

لكن كون ثاني الاثنين

معطوفا على المنفي محمل

نظرا لأنه ان عطف بالنصب

على لفظ المنصوب المنفي

لزم عمل ما في المثبت وهي

انما تعمل في المنفي وان

عطف بالرفع على محمل

المنصوب فالعطف على

محمل المنصوب هنا ممنوع

لزوال رعاية المحلية بوجود

الناسخ وأما رفعه بتقدير

المتبذخ فمخرج فيه عن كونه

معطوفا لأن بل اذا دخلت

على جملة كانت بتدائمة

واضرابية لا عاطفة لانها

انما تعطف المفردات

وكلامنا في افادة الحصر

بالعطف ويمكن أن يجاب

بأن العطف على المحل

لا يمنع على مذهب البصريين

الذين لا يشترطون وجود

المحزر أي الطالب لذات

المحل والمثال جار عليه على

أن المحل وان كان لا يبق

مع العامل المتغير ولكنه

اعتبر هنا للضرورة ولا يكون

ماشعيفة العمل وانما

ذكر بل بعد النفي دون

الانبات لانها بعد النفي

تفيد الانبات للنازع فتفيد

القصر وبعد الانبات

لا ترفعه عن المنوع بل

كقولك في قصره أي قصر الموصوف على الصفة (افراد ازيد شاعرا كاتب أو مازيد كاتب بل شاعر) مثل عثمانين أولهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفي معطوف والثاني بالعكس

أما انبات فيكون الثابت لما بعده نفيًا (كقولك في قصره) أي قصر الموصوف على الصفة (افراد) أي قصر افراد (زيد شاعرا كاتب) فقد انبات الشعر لا زيد قبل حرف العطف ونفي به عنه الكتابة التي لا تنافي الشعر فكان قصر افراد (و) أما نفي فيكون الثابت بالحرف لما بعده انباتا كقولك في قصره افراد أيضا (مازيد كاتب بل شاعر) فتدني الكتابة أولا وانبات الشعر فكان قصر افراد فهذان مثالان أولهما عطف فيه المنفي على المثبت وثانيهما بالعكس أي عطف فيه المثبت على المنفي ولكن كون ثاني المنفي المنصوب بما محمل نظرا لأنه ان عطف على لفظ المنصوب لزم عمل ما في المثبت وهي انما تعمل في المنفي وان عطف بالرفع على محمل المنصوب فالعطف على المحل ممنوع لزوال رعاية المحلية بوجود الناسخ وأما رفعه بتقدير المتبذخ فمخرج فيه عن كونه معطوفا وكلامنا في افادة الحصر بالعطف ويمكن أن يجاب بأن العطف على المحل لا يمنع على مذهب البصريين والمثال جار عليه وأما رفعه بتقدير المتبذخ فمخرج فيه عن كونه معطوفا لأن بل اذا دخلت على جملة كانت بتدائمة واضرابية لا عاطفة لانها انما تعطف المفردات وكلامنا في افادة الحصر بالعطف ويمكن أن يجاب بأن العطف على المحل لا يمنع على مذهب البصريين الذين لا يشترطون وجود المحزر أي الطالب لذات المحل والمثال جار عليه على أن المحل وان كان لا يبق مع العامل المتغير ولكنه اعتبر هنا للضرورة ولا يكون ماشعيفة العمل وانما ذكر بل بعد النفي دون الانبات لانها بعد النفي تفيد الانبات للنازع فتفيد القصر وبعد الانبات لا ترفعه عن المنوع بل

مجمعه في حكم المسكوت عنه فلا تفيد القصر فهو مازيد كاتب بل شاعر معناه نفي الكتابة عن زيد وانبات الشعر له ونحو زيد كاتب بل شاعر معناه ثبوت الشعر له مع المسكوت عن نفي الكتابة وانباته مازيد اه سراجي واعلم أن افادة بل للقصر مبنى على أن ما قبل بل في النفي منقرض عليه كعليه الجهور وأما على أنه مسكوت عنه كما قاله بعضهم فلا تفيد القصر فاصنف مشي على ما قاله الجمهور

(قوله وقلبا الخ) اقتصاره على القصيرين ربما هوهم عدم جريان طريق العطف في قصر التعيين لكن المفهوم من دلائل الاستحسان جريانه فيه فالأقتصار المناسب بصريحه الشارح في قوله ولما كان الخ (قوله زيد قائم لا قاعد) أي لمن اعتقد أنه قاعد والشرط وهو تنافي الوصفين موجود (قوله وما زيد قائم لا قاعد) أي لمن اعتقد أنه قائم ومثل عثمان لما سبق (قوله فان قلت الخ) حاصله أن قصر القلب بطريق العطف لا فائدة له على مذهب المصنف مطلقا وذلك لأنه شرط فيه تحقيق تنافي الوصفين وإذا تحقق أي ثبت تنافيهما كما في المثالين علم من نفي أحدهما ثبوت الآخر وكذا من ثبوت أحدهما نفي الآخر وحيث لا فائدة في عطف المثبت على المنفي أو عطف المنفي على المثبت وكذا على مذهب غيره في صورة تحقق التنافي فقد علمت أن هذا الإراد بحسب مذهب المصنف وكذا بحسب مذهب غيره إذا تحقق التنافي وأما إذا لم يتحقق التنافي فالأمر ظاهر وقول الشارح غائبات أحدهما يكون مشعرا بانتهاء الغير أي وكذا نفي أحدهما يكون مشعرا بثبوت الآخر ولوراد الشارح ذلك لكان أولى يشمل المثال الثاني والجواب الذي ذكره شامل له أيضا لأن حاصله أن الجمع بين النفي والاثبات للتنبيه على رد الخطأ بالنفي سواء تقدم أو تأخر (قوله قلت الخ) حاصله أن فائدة التعرض لنفي الغير بعد اثبات المطلوب بطريق الحصر الأشعار (١٨٨) بأن المخاطب اعتمد العكس لأن القيد الزائد من البليغ حيث

(وفلازيد قائم لا قاعدأ وما زيد قاعد ابل قائم) فان قلت إذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب غائبات أحدهما يكون مشعرا بانتهاء الغير فافائدة نفي الغير واثبات المذكور بطريق الحصر قلت الفائدة فيه التنبيه على رد الخطأ فيه وأن المخاطب اعتقد العكس فان قولنا ما زيد قائم وان دل على نفي القعود ولكن اغماض هذا الأخير ان سلم أن بل للعطف ولا تنافيه الاضراب وهو محل نظر (و) كقولك في قصره (قلبا) أي قصر قلب في صورة تقديم الإثبات (زيد قائم لا قاعد) فقد أثبت القيام ونفي القعود المتنافي له فكان قصر قلب على مذهب المصنف (و) في صورة تقديم النفي (ما زيد قاعد ابل قائم) فقد نفي القعود وأثبت القيام والبحث الوارد فيما تقدم فيه النفي وادعنا أيضا لأبطل قصر القلب بطريق العطف أو بغيره لا فائدة له على مذهب المصنف مطلقا لأنه شرط تحقيق تنافي الوصفين وإذا تحقق تنافيهما كما في المثالين علم من ثبوت أحدهما نفي الآخر وثبوته فأي فائدة لعطف المثبت والمنفي وكذا على مذهب غيره في صورة تحقق التنافي لانا نقول الحكم المقدر ههنا منكر لا اعتقاد على ذلك بقوله أعاض من كان عدو الله الآية نظر لأن جبريل أمامعطوف على الجلالة الكبرى وعلى رساله على القوانين إذا قلنا ان المعطوف الأخير معطوف على متوسط بل على الأول وعلى ما قبله قوله سمعتم من الشيخ أبي حيان والمراد بالرسول الانبياء لأن الملائكة وإن جعلوا رسلا فمعرفة عطفهم على الملائكة بصرف هذا لا يثبت شئ يمتنع العطف بل لا في نحو ما قام الزيد لا عرو وهو عطف على موجب لأن زيدا موجب وتعليه لهم بأنه يلزم نفيه مرتين ضعيف لأن الاطباء قد يفتضون مثل ذلك ولا سيما والنفي

لا يحتاج إليه تطلب له فائدة وأقرب شئ يعتبر فائدة له بالذوق السليم الرد على المخاطب فان المتبادر من قولنا كان كذا لا كذا أن المعنى لا كذا كما تزعم أيها المخاطب وكذا قولنا ما كان كذا بل كذا معناه بالذوق السليم ما كان كذا كما تزعم أيها المخاطب بل كذا فقول الشارح الفائدة فيه أي نفي الغير وقوله التنبيه أي تنبيه المخاطب وغيره وقوله على رد الخطأ أي الواقع من المخاطب وقوله وأن المخاطب الخ وطف على رد عطف لازم

لكنه

على ملزم أو عطف تفسير وهذا التنبيه ليس من جوهر اللفظ بل من الذوق كما علمت من

أنه إذا وقع في الكلام شئ مستعنى عنه بحسب الظاهر فإن الذهن يطلب له فائدة فإذا وجد ما يناسبه حمل عليه لأن كلام البليغ يعمل على المناسب وإنما قال التنبيه على رد الخطأ الخ لأن كلامه في قصر القلب ولأن الإرادة فيه أقوى فلا ينافي أنه قد تكون فائدة النفي التنبيه على تردد المخاطب إذا كان قصير تعيين وقد يقال يمكن أن الذهن يحمل ذلك الزائد على التنبيه على أن المخاطب متردد فانه فائدة صح الحمل عليها وحيث لا يكون ذلك القصير من قصر التعيين فلم يتم التنبيه الذي ذكره الشارح ولذا أجاب بعضهم بجواب آخر وحاصله أن فائدة نفي الغير بعد اثبات المذكور بطريق الحصر تأكيده الحكم المنكر المناسب للقيام وبيانه أن الحكم المقر ههنا منكر لا اعتقاد المخاطب عكسه والحكم المنكر يجب تأكيده في إثبات ضده وأخلاف المعتقد في الحكم المعتقد وفي العطف بالنفي أو الإثبات تقر بما تقر رأ ولا فقد توصل بالعطف المفيد للعصر صراحة إلى التأكيده المناسب للقيام ولا يقال قد قررت أن مقام قصر القلب مقام انكار وبيّن فيه أن العطف فيه يفيد التأكيده معلوم أن قصر الأفراد انكارا في مقام الانكار أيضا ولأن كيد فيه أصلا لأن الحكم المثبت معلوم مسلم ولا معنى لتأكيده فيه والمنفي وهو المنكر بالفتح لم يشتمل على أداة تأكيده فلم يستقم فيه أن العطف فيه للتأكيده ولا جرى على قاعدة الخطاب الانكارى لانا نقول المنكر على المخاطب في قصر الأفراد هو النفي بل والعطف فيه يفيد الوحدة

وفي قصر الصفة على الموصوف افراد أو قلبا بحسب المقام زيد قائم لا عمرو وأوماعرو وقائم بلسل زيد

باللزام وبقيد بالطابقة نفي غير من انتسب له الحكم والكلام على تقدير الوحدة فاذا قيل زيد جاء لا عمرو فنعناه ما من يدوحده لا عمرو فقهه  
تأ كيد الوحدة المنقبة للنشر بك المدعى الآتية كثيرا ما يستغنى عن ذكر تلك الوحدة بالعطف لاستلزامه بانها في الكلام مع العطف  
تأ كيدهم هذا الاعتبار اخ يعقوبى (قوله لكنته حال عن الدلالة على (١٨٩) أن الخطاب اعتقد أنه قاعد) أى

لكنه حال عن الدلالة عن أن الخطاب اعتقد أنه قاعد (وفي قصرها) أى قصر الصفة على الموصوف  
افراد أو قلبا بحسب المقام (زيد شاعر لا عمرو وأوماعرو وشاعر ابل زيد) ويجوز ما شاعر عمرو بل زيد  
بتقديم الخبر لكنته بحسب حيث شذرفع الاسم لبطان العمل ولما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد  
صالحا للقلب لا شترط عدم التناقض في الافراد

الخطاب عكسه والحكم المنكر بحسب تأ كيدهم في اثبات ضدا وخلاف المعتقد في الحكم فاعتقد في  
العطف بالنفي أو اثبات ثمر بما تقر أو لا فتد توصل بالعطف المقيد للعصر صراحة الى التأ كيد  
المناسب للمقام ثم لو سلم عدم الحاجة الى التأ كيد في المقام في التعرض للنفي اشعار بأن الخطاب اعتقد  
العكس لأن القيد الزائد حيث لا يحتاج اليه تطلب له فائدة وأقرب شئ يعتبر فائدة له بالذوق السليم  
الرد على الخطاب فان المتبادر من قولنا كان كذا لا كذا أن المعنى لا كذا كما تزعم أيها الخطاب وكذا  
قولنا ما كان كذا بل كذا معناه بالذوق السليم ما كان كذا كما تزعم أيها الخطاب بل كذا وأيضا في  
العطف في المتناقضين نفي توهم أن وقتهم ما يختلف فلا يكون فيه نقض اعتقاد الخطاب فليتنامل لبقال  
قد قدرت أن مقام قصر القلب مقام انكار و بينت أن العطف فيه يفيد التأ كيد ومعلوم أن قصر  
الافراد انما يرد في مقام الانكار أيضا ولا تأ كيد فيه أصلا لأن الحكم المثبت معلوم مسلم ولا معنى  
للتأ كيد فيه والنفي وهو المنكر لا يشتمل على أداة تأ كيد فلم يستقيم فيه أن العطف فيه للتأ كيد ولا جرى على  
قاعدة الخطاب الانكارى لانا نقول المنكر على الخطاب في قصر الافراد هو النشر بك والعطف فيه  
بقيد الوحدة باللزام وبقيد بالطابقة نفي غير من انتسب له الحكم والكلام على تقدير الوحدة فاذا قيل  
زيد جاء لا عمرو فنعناه ما جاز يدوحده لا عمرو فقهه تأ كيد الوحدة المنقبة للنشر بك المدعى الآتية كثيرا  
ما يستغنى عن ذكر تلك الوحدة بالعطف لاستلزامه بانها في الكلام مع العطف تأ كيدهم هذا الاعتبار  
فليتأمل (و) كقولك (في قصرها) أى في قصر الصفة على الموصوف في صورة تقديم لاثبات (زيد  
شاعر لا عمرو) هذا يصلح مثلا لقصر القلب اذا اعتقد الخطاب أن الشاعر عمرو زيد ومثالا لقصر  
الافراد اذا اعتقد مشاركتهم - روزيداني الانصاف بالشعر (و) كقولك أيضا في قصرها في صورة  
تقديم النفي (ماعر وشاعر ابل زيد) هذا أيضا يصلح مثلا لقصر القلب حيث يعتقد الخطاب أن عمرا

الاول عام والثاني خاص فأسمو درجاته أن يكون مثل مقام الناس ولا زيد وهذا جملة السؤال فأجاب  
ما ذكره السهيلي وأوجبان ذكره أيضا لاندى في شرح الجزولية قال لا يعطف بلا ان بشرط أن يتفهم  
ما قبلها ففهم الخطاب نفي الفعل فيكون الاول لا يتناول الثاني نحو جاء في رجل لا امرأة وعالم لا جاهل  
فلو قلت مررت برجل لا عاقل لم يجز تأليس في مفهوم الكلام الاول ما ينفي الفعل عن الثاني وهو لا يدخل  
الائتاء كيد النفي فاذا أردت ذلك المعنى جئت بغير فتقول مررت برجل غير عاقل وغير زيد ويجوز مررت  
بزيدا لا عمرو ولان الاول لا يتناول الثاني انتهى واذا ثبت أنها لا تدخل الائتاء كيد النفي اتضح الشرط  
المذكور لان نفي الخطاب اقتضى في قام رجل نفي المرأة فدخلت لا لتصرح بما اقتضاه المفهوم وكذلك  
قام زيد لا عمرو وأما قام رجل لا زيد فلم يقتض المفهوم نفي زيد فلم يوجد نفي بؤ كيد لا وقوله تأ كيد النفي

تقدير لوجه عمل عمرو فاعلا بالصفة لم يصح عملها في المعطوف لعدم اعتمادها على حرف النفي اذا التقدير ما شاعر زيد بل شاعر عمرو قلت  
العامل في المعطوف ليس صفة مقدرة بل الصفة المعتمدة على حرف النفي عامل في المعطوف عليه أصالة وفي المعطوف تعاوقوله لبطلان  
العمل أى مطلقا عند الجمهور أو الا اذا كان الخبر ظرفا عند ابن عصفور وبعض النحاة لا يقول ببطلان العمل مع عدم الترتيب مطلقا كما  
في الرضى وقول الشارح في المظلول وقد أجمع النحاة على وجوب رفع الاسم لبطلان العمل أى أجمع أكثرهم



وتحقق التنافي في القلب على زعمه أو رد التلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وعكذا في سائر الطرق

هو الشاعر دون زيد ومثالا لقصر الافراد حيث يعتقدي الشعر عنهما معا ومثل بل في ذلك لكن ولا فرق في افادة القصر في هذا المثال بين تقديم الوصف وتأخيرها لأنه عند تقديمه يجب رفعه ليطلاق عمل ما بتقديم الخبر أو يجعل الوصف متبداً وما بعده فاعل أغنى عن الخبر ولكن افادة القصر ببل فيما ذكر بناء على أنها الافادة بثبوت صدقكم ما قبلها لما بعدهما مع تقرير النفي لما قبلها أو أما اذا بنى على أنها لنقل الحكم لما بعدها وبصير ما قبلها في حكم المسكوت عنه حتى بعد النفي كما قيل فلا تفسد قصرا ثم الظاهر أن تمثيل المصنف من غير تعيين قلب ولا فرد في قصر الصفة بمثلين هما في حكم الواحد باعتبار صحة انصاف كل من الموصوفين بالصفة المذكورة فيهما أو انما افترقا في مجرد تقديم الاثبات وتأخيرها ولم يمثل القصر القلب بما لا يصبح فيه انصاف الموصوفين معا بتلك الصفة كما تقدم في قولك ما أوزيد عمرو لعلمه يريد النفي المؤكد ولعل مراده أنها لا تدخل في أثناء الكلام لأنه للنفى المؤكد بخلاف ما اذا جاءت أول الكلام قد يراد بها أصل النفي مثل لأقسم وقد خطر لي في ذلك أمران غير ما قاله الابدی أحدهما أن العطف يقتضي المغايرة والمغايرة في اطلاق أكثر الناس تقتضي المبانيئة وان كان التحقيق أن بين الاعمال والاختصاص وبين العام والخاص وبين الجزاء والسلك مغايرة فينبغي عند منع العطف في جاء في رجل وزيد لعدم المغايرة أعني المبانيئة فإذا قال أردت غير زيد جاز وليس مما نحن فيه ولو قلت جاء زيد ورجل فعناه ورجل آخر لوجب المغايرة ولذلك لو قلت جاء زيد لرجل فتقديره لرجل آخر لا نتخاف على مدلول اللفظ فيبقى العطف عليه على مدلوله من عموم وخصوص واطلاق وتقييد الثاني أن مبنى الكلام على الفائدة وقام رجل لازيد مع ارادته مدلول رجل المحتمل لزيد وغيره لافادة مع ارادة حقيقة العطف بل نقول فاسد لانك ان أردت الاخبار بنفي قيام زيد والاخبار بقيام رجل المحتمل له ولغيره فتناقض وان أردت الاخبار بقيام رجل غير زيد فطريقك أن تقول غير زيد وبمذاثنين أنه لا فرق بين قام رجل لازيد وقام زيد لرجل في الامتناع الآن براد بالرجل غير زيد فيصح فهم ما ان صح وضع لافي هذا الموضوع موضع غير وفيه نظر وتفصيل والفرق بين العطف بلا معنى غير أن العطف يقتضي النفي عن الثاني بالمتطوق ولا تعرض فيه للاول بما كيد النفي بالمفهوم ان سلم وغير تقييد الاول ولا تعرض فيها للثاني الا بالمفهوم ان كانت صفة وان كانت استثناء في كونه بالمتطوق أو المفهوم بحث وهذا ان الوجهان أحسن مما ذكره السهيلي والابدی لانهم انبأوا على صحة مفهوم القلب وقول السائل بين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه كانه تبع فيه الشيخ شهاب الدين العراقي وهو غفلة منه أو تسهيم أطلقه لتعليم بعض الفقهاء عن لاجل طاعة له بالعلوم العقلية وكذلك ممثل بالزنا والاحصان وتلك كلها الفاظ متباينة المعنى والتباين أعم من التنافي وقد أشار اليه البيضاوي في الفصح والناطق بقوله والزنا والاحصان متباينان وكذلك الحيوانية والنباتية وبظهر أن يقال يصح قام كاتب لاشاعر لان كاتبه لا يصدق على شاعر اذ معنى الكتابة ليس فيه شيء من معنى الشعر والفقه والنحو الصرف يرد أن بناء نسبه هذه الحقائق وأما قام الناس لازيد ونحوه من عطف الخاص على العام فان أريد بالناس غير زيد جاز وان أريد بالعموم واخرج زيد بقولك لازيد على جهة الاستثناء فكان يخطر لي حواره لكني لم أر أحدا من النحاة عدلا من حروف الاستثناء وأما لو أريد بالناس غير زيد فجاءت بقرينة العطف ويحتمل أن يمتنع كما تمتنع الاطلاق في قام رجل لازيد فان احتمل ارادة الخصوص في الاول كاحتمال ارادة التقييد في الثاني ولا يأتي احتمال الاستثناء للثاني وأظن في كلام بعض النحاة في قام الناس ليس زيدا أنه جعلها بمعنى لا وأما قام الناس وزيد فجاءه

(قوله وتحقق التنافي في القلب) أي وتحقق التنافي وعدم التنافي لا يمكن اجتماعهما في محل واحد وقوله على زعمه أي لا على مذهب السكاكي الذي لا يشترط تحقق التنافي فيه وحينئذ فالسؤال الواحد عنده يصلح لهما (قوله أورد للقلب مثالا) أي غير مثال الافراد وقوله أورد جوابا لما وقوله مثالا أي واحدا في الاثبات وآخر في النفي وعندهما واحد انظرا لمتعلقهما (قوله يصلح لهما) أي لان ما ذكر من اشتراط التنافي وعندهما انما يتأتى في قصر الموصوف على الصفة ولا يتأتى في قصر الصفة على الموصوف لظهور التنافي بين كل موصوفين والفرق بين القصر بن انما هو بحسب اعتقاد الخاطب فقولا ما قام لازيد يصلح لهما اه سيراى (قوله كل ما يصلح مثالا لهما) أي للافراد والقلب في قصر الموصوف والصفة (قوله لم يتعرض لذكره) أي لافي قصر الموصوف ولا في قصر الصفة (قوله وهكذا في سائر الطرق) أي باقي طرق القصر وهي انما والاستثناء والتقديم

ومنها النسقي والاستثناء

(قوله ومنها النسقي والاستثناء)  
 أي النسقي أي أداة من أدواته  
 كليس وماوان وغيرهما من  
 أدوات النسقي والاستثناء  
 بالاو إحدى أخواتها ولم  
 يقبل المصنف ومنها  
 الاستثناء لأن الاستثناء من  
 الانبيات كقولك جاء القوم  
 الأزبد لا يفيد القصر لأن  
 الغرض منه الانبيات  
 والاستثناء قيد مصحح له  
 فكأنك قلت جاء القوم  
 المغايرون زيد ولو كان  
 الاستثناء المذكور من طرق  
 القصر لكان من طريقه  
 الصفة أيضا نحو جاء الناس  
 الصالحون بخلاف ما تقدم  
 فيه النسقي ثم أتى فيه بالاستثناء  
 سواء ذكر المستثنى منه  
 أم لا نحو وما جاءني الأزبد  
 فان الغرض منه النسقي ثم  
 الانبيات المحققان للقصر  
 وليس الغرض منه تحصيل  
 الحكم فقط والاقبال  
 جاءني زيد والمحكم في ذلك  
 الاستعمال والذوق السليم  
 ولذلك يستعمل النسقي ثم  
 الاستثناء عند التكرار دون  
 الانبيات ثم الاستثناء اه  
 يعقوب

بل حال انما هو ان يكونه يرى أن قصر الصفة لا يشترط فيه عدم صحة اتصاف الموصوفين بالصفة معا وقد  
 تقدمت الإشارة إلى هذا الواجب أن يأتي بمثال التنافي لقصر القلب زيادة على مثال قصره أفراد كما  
 فعل في قصر الموصوف فيما تقدم وأما قصر المتعين فلم يخل له لأن كل مثال يصلح للأفراد والقلب صالح  
 له ويؤيدارادة ما ذكره راسكابه في سائر الطرق ترك مثال التنافي في قصر الصفة كما ترك مثال قصر  
 المتعين فليقهم ثم المشهور عندهم أن القصر الحاصل بالعطف لا يكون الاضافيا لأن الانبيات انما هو  
 باعتبار ما نفي بالعطف والحق أنه أكثر لا كلى لصحة كونه من التحقيق اذا كان النسقي هو جميع ما سوى  
 المذكور كقولك زيد عالم البلد لا غيره اذا فرض أن لا عالم في البلد سواه وكقولنا سيدنا محمد صلى الله عليه  
 وسلم خاتم الانبياء لا غيره (ومنها) أي ومن طرق القصر (النسقي والاستثناء) ولم يقل ومنها الاستثناء لأن  
 الاستثناء من الانبيات كقولك جاء القوم الأزبد ليس من طرق القصر اذا الغرض منه الانبيات والاستثناء  
 قيد فكانك قلت جاء القوم المغايرون زيد ولو كان من طريقة لكان أيضا من طريقه نحو قولك جاء الناس  
 الصالحون بخلاف ما قدم النسقي فيه ثم أتى بالاستثناء سواء ذكر المستثنى منه أم لا فان الغرض منه النسقي  
 ثم الانبيات المحققان للقصر والمحكم في ذلك الاستعمال والذوق السليم المنقرب بتبعه ولذلك يستعمل النسقي  
 واضح وانما جوزت العطف ههنا مع عدم المغايرة ومنعته فيما سبق لعدم المغايرة لأن العطف  
 يستدعي مغايرة يحصل بها فائدة وعطف الخاص على العام وان أريد عموم يحصل به فائدة التقوية  
 فلذلك ساكتة ههنا ومنعته في النسقي وأما استدلال الشيخ جمال الدين بن مالك رحمه الله تعالى بعطف  
 جبريل فلهذا يريد أنه مذكور بعده لأن هذا القدر هو المحتاج اليه في أنه يقتضي تخصيصا أولا وأما قول  
 السائل لأشئ يمنع العطف في نحو ما قام الأزبد لا عمرو وهو عطف على موجب فلما تقدم من أن  
 لا يعطف بها ما اقتضى مفهوم الخطاب فليس له بدل عليه صريحا وإن كيد الله لهم والمنطوق في الأول  
 الثبوت والمستثنى عكس ذلك لأن الثبوت فيه بالفهوم لا بالمنطوق ولا يمكن عطفها على النسقي وقوله  
 أسوأ درجته أن يكون مثل ما قام الناس ولا زيد ممنوع لأن العطف في ولا زيد لا واو وليس فيه أكثر  
 من خاص بعد عام والعطف بلا حكم يخصه ليس للواو ص (ومنها النسقي والاستثناء) ش من  
 أدوات القصر الاستثناء كقولك في قصر الموصوف ما زيد الاشاعر سواء كان قصر قلب أو أفراد  
 وفي قصر الصفة على الموصوف ما شاعر الأزبد قلت والاستثناء قصر سواء كان مع النسقي أم لا لاجاب  
 كقولك قام الناس الأزبد اقامت قصرت عدم القيام على زيد لا يقال لو قصرت عدم القيام على زيد لكان  
 في قولك قام الناس الأزبد انفي القيام غير الناس لانا نقول هو قصر عدم القيام بالنسبة إلى الناس على  
 زيد كما أنك اذا قلت ما قام الناس الأزبد لم تقصر القيام على زيد مطلقا انما قصرت عليه القيام بالنسبة  
 إلى الناس فقوله لهم من طرق القصر النسقي والاستثناء لا يظهر فيه مناسبة للتعرض للنسقي ومنها انما  
 كقولك في قصر الموصوف على الصفة انما زيد كاتب وفي قصر الصفة على الموصوف انما قام زيد واعلم  
 أن النكاح يقولون ان الاخيره والمقصود انما زيد قائم فالقائم هو المحصور ومتناه أن تكون هذه  
 الصيغة من قصر الصفة على الموصوف وعبارة البيانين هي الحررة فان الأول هو المحصور والثاني محصور  
 فيه وعبارة النكاح فيها تجوز والصواب أن الأخير محصور فيه لا محصور غير أنهم تساهلوا في ذلك كما تساهل  
 الأصوليون في قولهم المشترك وانما هو مشترك فيه وقد اختلف في القصر بانما فأنه الجمهور ونه  
 كثير والمثبتون قيل بالمنطوق وقيل بالفهوم واستبدل الذاهبون إلى أنها للقصر بأمور منها الطابق  
 العلماء في قوله تعالى انما حرم عليكم الميتة بالنسب على أن معناه ما حرم عليكم الا الميتة لانه المطابق في  
 المعنى لقراءة الرفع قائم القصر فكذلك قراءة النصب والاصل استواء معنى القراءة وتعارض على هذا

كقولك في قصر الموصوف على الصفة افراد اما زيد الاشاعر وقلبا ما زيد الا قائم وتعييننا كقوله تعالى وما أنزل الرحمن من شيء أن نسمي  
 الا نكذبون أي لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب كما يكون ظاهر حال المدعي اذا ادعى بل أنتم عندنا كاذبون فيها  
 وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين ما قائم أو ما من قائم أو لا قائم الا زيد ونحقيق وجهه القصر في الاول انه متى قيل ما زيد  
 توجه النفي الى صفة لاداته لان أنفس الذوات تمتنع نفيها وانما تنفي صفاتها كالمثل في غير هذا العلم وحيث لا نزاع في طوله وقصره  
 وما شا كل ذلك وانما النزاع في كونه شاعرا أو كاتبنا وله ما النفي فاذا قيل الاشاعر جاء القصر وفي الثاني انه متى قيل ما شاعر فادخل  
 النفي على الوصف المسند بثبوته أعني الشعر لغير من الكلام فيه ما كزيد وعمر ومثلا توجه النفي اليهما فاذا قيل الا زيد جاء القصر

(قوله ما زيد الاشاعر) أي لمن يعتقده (١٩٢) انصافه بالشعر وغيره (قوله ما زيد الا قائم) أي لمن اعتقده أنه قاعد

وانظروا كزوال المثال في قصره  
 دون قصرها وهما افتصر  
 على مثال واحد لكل منهما  
 ولا يقال انه لم يكرر المثال في  
 قصرها لصلاحية المثال  
 الذي ذكره لقصر القلب  
 والافراد لانه لم يشترط في  
 قصر الصفة عدم محبة  
 اتصاف الموصوفين بها في  
 قصر القلب بخلاف قصر  
 الموصوف فانه شرط فيه  
 اذا كان افراد عدم تنافي  
 الوصفين وقلبا تنافيهما فمثل  
 مثال فيه عدم التنافي  
 ومثال فيه التنافي لانا  
 نقول هذا الغرض يحصل  
 بمثل واحد لان النفي هنا  
 غير مصرح به فان قدر  
 منافيا كان للقلب والا كان  
 للافراد فقوله ما شاعر  
 الاشاعر ان قدرت لا مفعم  
 كان للقلب أولا كاتب كان  
 للافراد وكذلك قولك  
 ما زيد الا قائم ان قدرت لا قاعد  
 كان للقلب وان قدرت  
 لاشاعر كان للافراد وهذا  
 بخلاف العطف فانه لا بد  
 فيه من التنصير بحسب النفي ويستحيل أن يكون منافيا وغير مناف فلا بد فيه من المثالين واعلم أن هذا كله باعتبار ما جمل  
 عليه الشارح كلام المصنف والافكار المصنف في حد ذاته ليس فيه تصريح بافراد ولا قلب حتى تكون الامثلة له ما فقط (قوله ما شاعر  
 الا زيد) أي لمن اعتقده أن زيدا وعمر شاعرا وعمر ارفق (قوله والكل) أي من الامثلة المذكورة لقصره أو لقصرها يصلح الخ وهذا  
 مكرر مع قوله سابقا وهكذا في سائر الطرق (قوله والتفاوت) أي التغاير بين ما نندم والتعيين انما هو بحسب اعتقاد الخاطب وفيه أنه  
 لا اعتقاد في قصر التعيين فكان الاول أن يقول بحسب حال الخاطب وأجيب بأن في الكلام حذف الواو مع ما عطف أي بحسب اعتقاد  
 الخاطب وعدم اعتقاده فان اعتقد الخاطب الاشتراك فهو افراد وان اعتقد العكس فقلب وان لم يعتد شيئا فاعتد

كقولك في قصره) افراد (ما زيد الاشاعر) (و) قلبا (ما زيد الا قائم وفي قصرها) افراد وقلبا (ما شاعر  
 الا زيد) والكل يصلح مثلا لتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد الخاطب  
 ثم الاستثناء عند التكرار دون الاثبات ثم الاستثناء ولو كان الاستثناء من الاثبات نفي على الصحيح كالعكس  
 لافادة السكوت عن المستثنى ثم مثل بهذا الطريق على غط ما تقدم في العطف من الاثنان عما سبق  
 للافراد والقلب في قصر الموصوف وبواحد لهما في قصر الصفة واعمال مثال قصر التعيين فقال وذلك  
 (كقولك في قصره) أي قصر الموصوف على الصفة افراد (ما زيد الاشاعر) أي لا كاتب فهو اقصر  
 الافراد لعدم تنافي الشعر والكتابة (و) قلبا (ما زيد الا قائم) (و) كقولك (في قصرها) أي في قصر  
 الصفة على الموصوف افراد وقلبا (ما شاعر الا زيد) ولم يورد لقصرها مثالين لصلاحية هذا المثال  
 لقصر القلب والافراد فيه لانه لم يشترط في قصر الصفة عدم محبة اتصاف الموصوفين بها في قصر القلب  
 بخلاف قصر الموصوف ولكن لو اقتصر هذا في قصر الموصوف على مثال واحد كفاء لان المتنفي هنا غير  
 مصرح به فان قدر منافيا كان للقلب والا كان للافراد فقوله ما زيد الاشاعر ان قدرت لا مفعم  
 كان للقلب أولا كاتب كان للافراد بخلاف العطف فقد صرح فيه بالنفي ويستحيل أن يكون منافيا وغير  
 مناف فلا بد فيه من المثالين وأهملا مثلا لقصر التعيين لصلاحية الكل كذا قيل وفيه نظر لان ذلك  
 باعتبار ما جمل عليه كلام المصنف والافكار المصنف ليس فيه تصريح بافراد ولا قلب حتى تكون الامثلة  
 بأن نجمع حصول القصر في قراءة الرفع بناء على أن نحو العالم زيد لا يفيد الحصر وقد تقدم في باب المسند  
 أن نحو العالم زيد وزيد العالم عند السكاكي يفيدان الحصر في بعض المواضع ثم فيه نظرا لان الحصر ليس  
 مستفادا ههنا من التقديم بل من عموم الموصول كقولك كل محرم الميتة لا يقال لو كانت للحصر لزمن أن  
 لا يكون غير المذكورات محرم لان المعنى تحريم الكل فلا يدخل غيره ومن أين لنا أن غير هذه  
 المذكورات في الآية من المأكولات كان محرم ما ذلك الوقت ومنها أن لا لا ثبات وما للنفي فلا بد أن  
 يكون بقصر يحصل بالقصر الجمع بين النفي والاثبات ورد عليه بأن ما كافة لانا فاسفة قال الشيخ أبو  
 حيان والذي قال ذلك لم يشمر رائحة النحو قلت نقل القرافي أن الفارسي قال في السيرازيات ان ما في انما  
 نافية لكني رأيت في السيرازيات ما لعله أخذه منه وهو أنه قال بعد أن ذكر انما للحصر ان الحصر  
 أيضا في شرأهر ذاتاب وشي جاء بك ثم قال والاول أسهل من هذا لان معه حرفا قد دل عندهم على النفي  
 فصار حذف حرف النفي فيه أسهل من هذا القيام حرف آخر معه مقامه وليس في المثالين الا قرأين شيء من  
 ذلك انتهى وليس صريحاً في أنها باقية على النفي لان قوله لان معه حرفا قد دل على النفي يريد حرفا يدل

ومنها انما كقولك في قصر الموصوف على الصفة افرادا انما زيد كاتب وقوله انما زيد قائم وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين انما قائم زيد والدليل على انهما تفيدان قصر كونها

(قوله كقولك في قصر افرادا انما زيد كاتب) أي لمن اعتقد أنه كاتب وشاعر (قوله وقوله انما زيد قائم) أي لمن اعتقد أنه قاعد ويرد على تعدد المثال ما مر من أن المثال الواحد يصلح للأفراد والقلب لأن القائمة (١٩٣) قد تضاف لما ينافيها كالقاعدة

فيكون القصر قلبا والى ما لا ينافيها كالشعرية فيكون افرادا فلا وجه لتعدد

المثال (قوله وفي قصرها افرادا وقوله أي بحسب المقام واعتقاد الخاطب فإن

كان معتقدا أن القائم زيد وعمر وفا فردا وان اعتقد أنه عمر وفعل ولا تغفل عما

تقدم من أن الاشئلة المذكرة كقوله لقصرها تصلح للتعين (قوله وفي دلائل الاعجاز الخ) هذا

شروع في الاعتراض على المصنف وحاصله أن المصنف جعل انما لقصر القلب وقصر الافراد وكذلك

جعل فيما تقدم لاهل جامع أن الذي في دلائل الاعجاز أن انما ولا العاطفة انما

يستعملان في الكلام البليغ في قصر القلب دون الافراد وهذا الاعتراض من الشارح

على المصنف بالنسبة لانما بحسب ما شرح به كلامه لكن يمكن أن لا يرد عليه

الاعتراض بالنسبة لاهل الان أمثلهما يمكن أن يخص بقصر القلب (قوله انما

يستعملان الخ) ان كان الشارح نقل عبارة الدلائل بالمعنى ولفظ انما من الشارح وورد عليه

أنه استعمل انما في قصر الافراد في نفس العبارة التي اعترض بها على المصنف لان قوله أن انما ولا انما يستعملان الخ زائد على من قال انهما يستعملان فيهما وهذا قصر افرادا فافترسه وقع فيه لأن يقال ان الشارح ليس ملتزما بحقيقة كلام صاحب الدلائل فيجوز أن يكون

مر بها ما قاله المصنف فاستعملها في قصر الافراد على مذهبه وانما نقل كلام الدلائل لبيان المذهبيين لا لافساد كلام المصنف حتى يعترض عليه بأنه وقع فيما فترسه وان كانت انما وقعت في عبارة الدلائل والشارح نقلها بلفظها فالاعتراض المذکور وورد على صاحبها

(ومنها انما كقولك في قصره) افرادا (انما زيد كاتب و) قلبا (انما زيد قائم وفي قصرها) افرادا وقلبا (انما قائم زيد) وفي دلائل الاعجاز أن انما ولا العاطفة انما يستعملان في الكلام

بهما فقط (ومنها) أي ومن طرق القصر (انما) المركبة من ان التي هي لتأكيده النسبة وما الكافة ثم مثل انما على نط ما تقدم بقوله وذلك (كقولك في قصره) أي قصر الموصوف افرادا (انما زيد كاتب

أي لشاعر و) كقولك في قصره قلبا (انما زيد قائم) أي لا قاعد (و) كقولك (في قصرها) أي الصفة افرادا أو قلبا (انما قائم زيد) فإن اعتقد الخاطب قيامه مع عمر ومثلا كان افرادا وان اعتقد

قيام عمر دون كان قلبا والمراد بنط ما تقدم أنه أهمل مثال قصر التعيين لصلاحية الكل له وأتى بمثالين لقصر الموصوف لانه شرط في قصره قلبا تنافي الوصفين و افرادا عدم تنافيهما واقصر في قصر

الصفة على مثال واحد لعدم اشتراط امتناع اتصاف الموصوفين بتلك الصفة في قصر القلب ويرد على ما ذكرنا تقدم أن المثال الواحد كاف أيضا في قصر الموصوف اذ لم يصرح بالنفي فيمكن تقديره

متنافيا وغير متناف وان قصر التعيين لا يتعين اهمال مثاله لعدم التصريح بالافراد والقلب كما تقدم كل ذلك في ما والا ثم ما ذكره المصنف من كون انما والعطف بلا يستعملان لقصر الافراد كقصر القلب

على النفي والاثبات وهو انما وانما بقل بدل على النفي والاثبات لان الاثبات مستفاد من اللفظ مجردا عن انما ولو أراد بالحرف الدال على النفي ما من انما لما قال فصار حذف حرف النفي فيه أسهل اذ لو كانت

باقية على النفي لما كان حرف النفي معها محذوفا والحق في ذلك أن الامام لم يرد إلا أن ما أصلها اذ لم تكن شيئا من الاقسام المعروفة للنفي وان وضعها الاثبات والغالب أن الحرفين اذا ركبوا صار المعنى

آخر يلاحظ في المعنى التركيبي معني كل واحد منفردا فلما كانت ما التي ليست شيئا من الاقسام المعروفة في الاصل للنفي وان للاثبات قصد عند التركيب المحافظة عليهم ما لم يمكن بواردها على شيء واحد ولم يمكن صرف النفي للذكور فتم عين عكسه وقول النجاة ان ما كافي لا ينافي هذا لان الكف

حكم لفظي لا ينافي أن يفارسه حكم معنوي ثم ان المصنف نقل عن النجاة أن الاثبات المذکور ونفي ما سواه وهو قول بعضهم لا كلهم ومنها أن انما كيدوما كذلك فاجتمع تأكيدها فأفاد الحصر قاله

السكاكي وورد عليه أنه لو كان اجتماع تأكيدين للحصر لكان قولنا انما زيد القائم يفيد الحصر وقد يجب أن مراده أنه لا يجتمع حرفان كيدمتوا لسان الحصر ثم هو ممنوع والتأكيده اللفظي والمعنوي

كل منهما يستكرروا للاحصر ومنها قوله تعالى قل انما العلم عند الله قل انما يأتيكم به الله ان شاء قل انما علمها عند ربّي فانه انما يحصل مطابقة الجواب اذا كانت انما للحصر ليكون معناه لا آتيكم به انما يأتي به الله ولا علمها انما علمها الله وأصرحها انما يأتيكم به الله لجواز أن يدعى في غيرها أن الحصر أخذ

من تعريف المبتدأ لكن الظاهر أن منع الحصر بانما فهو والحصر المبتدأ في الخبر أمتنع وكذلك قوله تعالى ولن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل انما السبيل على الذين يظنون للناس وفي الآية نسكته وهو التنبيه على أن المجازي لا يكون فعله ظما على الحقيقة وهذا المعنى أحسن من قول

(٣٥ - شروع التلخيص ثاني)

أنه استعمل انما في قصر الافراد في نفس العبارة التي اعترض بها على المصنف لان قوله أن انما ولا انما يستعملان الخ زائد على من قال انهما يستعملان فيهما وهذا قصر افرادا فافترسه وقع فيه لأن يقال ان الشارح ليس ملتزما بحقيقة كلام صاحب الدلائل فيجوز أن يكون مر بها ما قاله المصنف فاستعملها في قصر الافراد على مذهبه وانما نقل كلام الدلائل لبيان المذهبيين لا لافساد كلام المصنف حتى يعترض عليه بأنه وقع فيما فترسه وان كانت انما وقعت في عبارة الدلائل والشارح نقلها بلفظها فالاعتراض المذکور وورد على صاحبها

(قوله المعتد به) أى وهو البليغ (قوله دون الأفراد) أى والمصنف قد استعمل لافى الأفراد فى بحث العطف السابق وانما البس فى كلامه نصريح باستعماله القصر الأفراد لكن الشارح شرحه على أنه استعمل له (قوله وأشار الى سبب الخ) فائدة هذه التوطئة دفع توهم أن قول المصنف لتضمنه راجع لقول وفى قصره فقط دون ما قبله أيضا وانما تعرض المصنف لبيان سبب إفادة انما القصر لاختلاف بعضهم فى ذلك حيث قال السبب فى إفادته القصر تركبهم أن انما التى هى لتو كيد الاثبات وما التى لتو كيد النفي ولا يجوز أن يتوجه الاثبات والنفي لما بعده لظهور التناقض فأحدهما راجع لما بعده والاخر لما عداه وكون ما راجع لما بعده خلاف الاجماع فتعين أن الاثبات للذ كور والنفي لما سواه بخلاف القصر ورتبه هذا التوجيه بأنه مبنى على مقدمتين فاسدتين لأن انما كيد النسبة لا يجابا أو سلما نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا (١٩٤) لالتا كيد الاثبات فقط وما كافة لنافية وعما علمت من الخلاف فى سبب

المعتد به القصر القلب دون الأفراد وأشار الى سبب إفادة انما القصر بقوله (لتضمنه معنى ما والا) وأشار الى نظ التضمن

يخالف ما فى دلائل الاجماع لانه ذكر أنهم انما يستعملان فى الكلام المعتد به بمعنى فى باب البلاغة فى قصر القلب دون قصر الأفراد قيل انما يزيد قائم أو هو قائم لافادة عنده اعتقاد المخاطب كونه قاعدة لا قائما ولا يقال زيد كاتب لاشاعر ولا انما زيد كاتب عند اعتقاد المخاطب المشاركة والحكم فى ذلك الذوق وقولنا انما يستعملان فى الكلام الخ هو من استعمال انما فى قصر الأفراد كالا يخفى ولا يضر استعمالها كذلك فى بيان كونها القصر القلب لان الاستعمال كذلك على غير مذهب صاحب دلائل الاجماع ثم بين وجه إفادة انما القصر بقوله (لتضمنه) أى انما (معنى ما والا) اللتين هما فى إفادة الحصريين وانما ذكره هذا التضمن فيها دون التقديم مع تضمنه ما ذكر أيضا ليشير ببيان أن سبب كونهم موضوعا لمعنى الحصر تضمنه ما ذكر لان المعنى المتضمن داخل فى الوضع الى الرد على من زعم أن سبب إفادة القصر بانما أن فيها الاثبات وما للنفي وتوجه الاثبات والنفي لشيء واحد فاسد فتعين كون الاثبات للذ كور والنفي لغيره فإفاء القصر ووجه الاشارة الى الرد أنه لو كانت كذلك لم تزدد على الاثبات والنفي الموجودين فى ما والا لأن الاثبات على هذا وما للنفي فلا يحسن ذكر التضمن على ما سببه ذكره من انه لا يقتضى كون الشيء نفس الشيء بل يقال هى بمعنى ما والا وما يبدل على فساده هذا أن ما ان

الزنجشبرى ان المعنى انما السبيل على الذين يتعدون الناس بالتكلم ومنها قوله تعالى واذا لم تأتسهم بآية قالوا لولا اجبتهم اقل انما اتبع ما يوحى الى من ربي لا يتخير المعنى الا بالحصر ومنها قوله تعالى وان تولوا فانما عليك البلاغ اذ لم تكن للحصر كانت بمنزلة ان تولوا فعليك البلاغ وهو صلى الله عليه وسلم عليه البلاغ وتولوا أم لا وانما ترتب على قولهم نفي غير البلاغ مما قد يشبهوه من سببه له صلى الله عليه وسلم ومنها انفصال الضمير بعدها فى قول القرزق

أنا الذائد الحامى الذمار وانما \* يدافع عن أحسابهم أنا وأمنلى

قال عبد القاهر ولا يمكن ادعاء الضرورة فيه فانه ممكن أن يقول أدافع عن أحسابهم أنا وأمنلى واعلم أن انفصال الضمير بعد انما فيه ثلاثة أفعال أحدها انه ضرورة لا يجوز الا فى الشعر وهو المنقول عن

إفادة انما القصر اندفع ما يقال ان سبب إفادة التقديم الحصر ذلك التضمن الذى ذكره المصنف فهلا تعرض لبيان ذلك السبب كما تعرض لبيان السبب فى انما واعلم أن الموجب للحصر فى انما بالضمير موجود فى انما بالفتح فن قال سبب إفادة انما الحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك فى انما المفتوحة لوجوده هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع حرفى نو كيد فالجواب فى انما أيضا لذلك ومن هنا نصح للزنجشبرى دعواه أن انما بالفتح تقييد الحصر كما وقد اجتمع فى قوله تعالى قل انما يوحى الى انما الحكم الله الواحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقول

أبى حيان هذا شئ انفرده الزنجشبرى مردود عما ذكرنا وقوله ان دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائهم أنه لم يوح اليه غير التوحيد مردود أيضا بانه حصر اضافى أو أن خطاب النبى صلى الله عليه وسلم كان للشركين فالجواب ما أوحى الى أمر الربوبية التوحيد لا الاشرار اه فترى (قوله لتضمنه معنى ما والا) فى ذكر التضمن اشارة الى أن ما فى انما ليست هى النافية والى أن انما ليست للاثبات على ما توهمه بعض الأصوليين لان المناسب على ذلك التقدير أن يقال لئكونه بمعنى ما والا وبيان ذلك أن انما لو كانت مركبة من ان التى للاثبات وما النافية لم تزدد على الاثبات والنفي الموجودين فى ما والا فلا يحسن ذكر التضمن بل المناسب على هذا التقدير أن يقال لئكونه بمعنى ما والا (قوله لتضمنه معنى ما والا) أى لاشتماله على معنى ما والا اللتين هما فى إفادة الحصريين ومعناها هو الاثبات والنفي وقد يقال ان النفي والاثبات الذى هو معناها هو عين الحصر فكانه قال انما أفادت انما الحصر لتضمنها الحصر الذى هو معنى ما والا وهذا تعديل للشيء بنفسه وان أريد معنى ما والا غير الحصر كان الدليل غير مفيد أن انما تفيد

لخصر اللهم الآن يلاحظ أن معنى ما والاضمحلال وان كان في الواقع هو الحضر قررده شيخنا العسدي (قوله الى أنه) أي انما ليس  
 متبعا بمعنى ما والاولى أشار بلفظ التضمن الى أن معنى انما ليس هو معنى ما والابعية حتى كأنها مرادفة لهما ووجه تلك الإشارة أن  
 تضمن الشيء معنى الشيء لا يقتضي أن يكون كهو من كل وجه بخلاف كونه نفسه ولهذا يقال انما ولو شاركت ما والاولى افادة  
 القصر تختلف معهما في أن انما تستعمل فيما من شأنه أن لا ينكر وما والابالعكس (١٩٥) كما يأتي ولو كانت انما معناها هو معنى ما والاولى

كافي المترادفين لم تختص  
 عنهما بافادة غير مفادهما  
 هذا يحصل كلامه (قوله حتى  
 كأنهما) أي انما وما والاولى

لفظان مترادفان هذا تفرع  
 على المنفي وهو كون انما  
 ملتبسة بمعنى ما والاولى انما  
 عبر بكان ولم يقل حتى انهما  
 لأن انما اذا كانت بمعنى ما  
 والا لا يكونان مترادفين بل  
 كالمترادفين لأن من شرط  
 المترادفين أن يتصدما معنى  
 وافراد في اللفظ وهما ليس  
 كذلك لأن انما مفرد وما  
 والاسمرك ولهذا لا يقال  
 الانسان مرادف للحيوان  
 الناطق (قوله اذ فرق الخ)  
 على الثاني وقوله بين أن  
 يكون في الشيء معنى الشيء  
 وذلك كافي التضمن كتضمن  
 انما معنى ما والاولى وقوله وأن  
 يكون الشيء معنى الشيء على  
 الاطلاق أي من كل وجه  
 وذلك كافي المترادفين  
 فالاول لا يقتضي كونه  
 كهو من كل وجه والثاني  
 يقتضي (قوله فليس كل  
 كلام الخ) تفرع على قوله  
 انه ليس معنى ما والاولى ذلك  
 كلام الذي شأنه أن لا ينكر

الى أنه ليس معنى ما والاولى حتى كأنهما اللفظان مترادفان اذ فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وأن يكون  
 الشيء معنى الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والاولى يصلح فيه انما صرح بذلك الشيخ في دلائل  
 الاجتهاد ولما اختلفوا في افادة انما القصر وفي تضمنه معنى ما والاولى بثلاثة أوجه فقال

حملت كانه فلا إشكال لأن الكاف جزء من الكفوف وان حملت نافية فهي مستقلة والجمع بين حرفين  
 مقتضين للتصديقين معنى لا وجهه ولا معنى لكون المنفي على تقدير كون ما نافية وهو غير المذكور  
 لأن المنفي هو المضاف للحرف نعم اذ كذا ذلك لمجرد المناسبة باعتبار الاصل وهي حالة التركيب كافة  
 أمكنت صحته وبهذا يعلم أنه لم يذكر وجه افادتها القصر للرد على المخالف كما قيل بل لما ذكرنا الاطوار  
 بذكرة في التقديم للرد لوجود المخالفة فيه أيضا وفي التعبير بلفظ التضمن اشعار بأنها ليست بمعنى  
 ما والاولى حتى كأنهما مرادفة لهما وذلك لأن تضمن الشيء معنى شيء لا يقتضي كونه هو من كل وجه  
 بخلاف كونه نفسه ولهذا يقال انما ولو شاركت ما والاولى افادة القصر تختلف عنهما في أن انما  
 تستعمل من لا فيما من شأنه أن لا ينكر وما والابالعكس كما سيأتي ولو كانت نفس ما والاولى كافي المترادفين  
 لم تختلف عنهما بافادة غير مفادهما وانما قلنا حتى كأنهما مرادفة لهما الإشارة الى أن المترادف الحقيقي  
 لا يكون بينهما وبينهما ما لأن المترادف اصطلاحا انما يكون في المفردين لا في مفردين كما هما مركبان  
 والافليقهم ولما احتاج الى بيان افادة انما للقصر لأن من الناس من أنكر ذلك استدلالا عليه بثلاثة

سببويه والثاني أنه يجوز الفصل والوصل واليه ذهب الزجاج والثالث انه يجب الفصل قاله ابن مالك  
 وقال الشيخ أبو حيان انه غلط فأحش وجهل بلسان العرب وقول لم يقله أحد ثم رده بقوله تعالى انما  
 أشكوا بني وحزني الى الله وقوله تعالى انما أعظمكم بواحدة وقوله تعالى انما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة  
 وقوله تعالى وانما تووفون أجوركم يوم القيمة قال ولو كان على ما زعم لكان التركيب انما يشكروني  
 وحزني أنا وانما يعظمكم بواحدة أنا وكذلك الجميع قلت لسان حال ابن مالك بتلوا انما أشكروني وحزني  
 الى الله وكلام ابن مالك هو الصواب وليس منه تردد به وتحقق ذلك أن ابن مالك بنى كلامه على قاعدة  
 احدهما أن انما للحضر وهو الذي عليه أكثر الناس والثاني أن المحصور به هو الاخير لفظا وهذا الذي  
 أجمع عليه البيهقيون وعليه غالب الاستعمالات واذا ثبت له هاتان القاعدتان صحت مادعاها لأنك لو وصلت  
 لمساكنهم والتبس قولك انما قلت موضوعا للم يقع الالقيام فلما أردت به ما قام الا أن لم يفهم ذلك ولا سبيل الى  
 فهمه الا بان تقول انما قام أنا كما تقول ما قام الا أنا وبهذا علم أنه لا مرد ما ذكره الشيخ من الآيات لأن كلامها  
 لم يقصد فيه حصر الفاعل بل حصر الاخير ولو قصد حصر الفاعل لانفصل كما قاله ابن مالك وأجمع عليه  
 من سلم هاتين القاعدتين وهم أكثر الناس وقول سيمويه ان الفصل ضرورة لا يرد عليه لانه بناء على أن انما  
 ليست للحضر كما هو المنقول عنه وقول الزجاج يجوز الامران لا يرد عليه لانه بناء على أن انما وان كانت  
 للحضر فليس من شرط المحصور أن يكون هو الاخير بل يجوز أن يفصل ليكون قرينة في حصر الفاعل  
 وان يصل ويريد حصر الفاعل بل قرينة معينة كما صرح الشيخ أبو حيان بنقله عنه فثبت أن من خالف

فانه صالح لأن يستعمل فيه ما والاولى يصلح لانما لانها انما تستعمل فيما شأنه أن لا ينكر ولكن الزائدة فانه يصلح معهما ما والاولى انما نحو  
 ما من الله الا الله ولا يصح أن يقال انما من الله لأن من لا تزداد في الآيات وكذلك أحد وعرب يصلح معهما ما والاولى انما يقال ما أحد  
 الا وهو يقول ذلك ولا يقال انما أحد يقول ذلك لانهم لا يقدرون في حيز الآيات فلو كان انما بمعنى ما كان كل كلام يصلح فيه ما والاولى يصلح  
 فيه انما (قوله ولما اختلفوا في افادة انما القصر) أي وفي عدم الافادة فقال بعضهم انها لا تفيد وقيل تفيد عرفا وقيل عرفا واستعمالا  
 (قوله وفي تضمنه الخ) عطف سبب على مسبب (قوله بينه) أي المذكور من افادة انما القصر ومن تضمنها معنى ما والاولى



أقول المفسر بن في قوله تعالى انما حرم عليكم الميتة والدم بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو المطابق لقراءة الرفع

(قوله اقول المفسر بن الخ) ان قلت دلالة انما على القصر بالوضع فكيف يقام عليه الدليل قلت المقصود بيان أن الواضع انما جعلها دليلا على القصر بواسطة جعله متضمنا معنى ما والا ولما كان في تضمينه اياه خفاء حتى تردد فيه جماعة استشهد عليه بقول النحاة وأئمة التفسير وأيدوا بالنسبة المحسنة للتضمين لان التضمنة للتركيب اه سيراى وفي الغنبي في هذا الاستدلال نظرا فيه من الدوران المفسرين يستدلون بقول أهل المعاني فاذا استدلل أهل المعاني بقول المفسر بن جاء الدور والمناسب الاستدلال باستعمال العرب وأوجب بأن المراد بالمفسر بن الذين يستدلون بكلام علماء المعاني المتأخرون منهم والمراد بالمفسر بن الذين استدلل البيانيون بكلامهم المتقدمون من العرب العارفين بوضوعات الانفاظ نحو ابن عباس وابن مسعود ومجاهد بن جبر والقروان من أكابر الصحابة قبل تدوين علم المعاني فالتمسك بقولهم من حيث انهم علماء اللغة (١٩٦) فهو من باب الاستدلال بالنقل عن اللغة والحاصل أن المفسر بن

(أقول المفسر بن انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة) وهذا المعنى (هو) المطابق لقراءة الرفع) أى رفع الميتة وتقرر بهذا الكلام أن في الآية ثلاث قراآت حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة ورفعها وحرم مبنيا للفعول مع رفع الميتة كذا في تفسير الكواشي فعلى القراءة الاولى ما في انما كافة اذلو كانت موصولة لبقى ان بلا خبره والموصول بلا عائد وعلى الثانية

أوجه فقال وانما قلنا ان انما تضمن معنى ما والا المفيدتين للقصر (أقول المفسر بن) الموقوف بتفسيرهم لكونهم من أئمة اللغة والبيان (في) قوله تعالى (انما حرم عليكم الميتة معناه ما حرم عليكم الا الميتة) وهذا من باب الاستدلال بالنقل عن اللغة لان المفسر بن حدث قيدا وبنوهم من أئمة اللغة والبيان الموقوف بهم ما قالوا الاما تقرر عندهم لغة وبياننا فلا يرد أن يقال لامعنى للاستدلال على معنى لفظ لغوى لانه انما ثبت بالنقل ولان المفسر بن انما يستمدون من فنون العربية في تفسيرهم فكيف يستدل بتفسيرهم على فنون العربية لان في ذلك توقف الشيء على ما يتوقف عليه وانما يرد لان تعقيد المفسر بن لكونهم من علماء العربية القائلين بما تقرر عندهم نقلا بدفع ذلك (و) هذا المعنى المذكور لانما في هذه الآية (هو) المعنى (المطابق) (لا) معنى الآية في (قراءة الرفع) في الميتة مع بناء حرم للفاعل لان ما حين رفع الميتة يجب أن تكون موصولة فيكون التقدير ان الذي حرم عليكم هو الميتة ولا يجوز

أن مالكا في المسئلة لم يخالفه في هذا الحكم انما خالفه فيما بنى عليه من القاعدةتين اما في الاولى واما في الثانية فظهر أن الحق مع ابن مالك وانظر الى قول ابن مالك يتعين انفصال الضمير ان حصر بانما فالتك ان تأماته لم تستطع أن تقول خلافا لسيبويه فانه لم يقل يتعين انفصاله بعد انما بل قال ان حصر بانما وسيبويه لا يقول ان حصر بانما لا ينفصل بل يقول الحصر بانما لا وجود له فهما كلامان لم يتواردا على محل واحد ولو قيل لسيبويه ما تقول لو وقع الحصر بانما في انفصال الضمير لما علمنا ما يقول وانما هو انه يقول بالفصل (تنبيه) قوله تعالى حكاية عن يعقوب صلى الله عليه وسلم انما أشكو بنى وحزنى الى الله وأعلم من الله ما لا تعلمون ينبغي أن يعتقدا أن وأعلم جملة متأنفة أو معطوفة على انما أشكو وليست معطوفة على أشكو اذ لو كان للزم أن المراد لا أعلم من الله الا ما لا تعلمون وليس كذلك ومنها التقديم

حيث قيدوا بكونهم من أئمة اللغة والبيان الموقوف بهم فلم يقولوا الاما تقرر عندهم لغة وبياننا فلا يرد أن يقال لامعنى للاستدلال على معنى لفظ لغوى لانه انما ثبت بالنقل اه (قوله) انما حرم عليكم الميتة بالنصب) مبتدأ ومعناه خبره أى هذا الكلام معناه الخ (قوله وهذا المعنى) أى المذكور لانما في هذه الآية (قوله هو المطابق الخ) أى الموافق لها في اقادة القصر وانما يختلف طريق القصر في القراءتين فالطريق في القراءة الاولى انما وفي القراءة الثانية تعريف الطرفين (قوله أى رفع الميتة) أى مع بناء حرم للفاعل (قوله مع نصب الميتة) أى

موصولة

على انه مفعول حرم وقوله ورفعها أى خبر ان أى وهى

قراءة شاذة وقوله مع نصب الميتة أى على أنه نائب فاعل وهى شاذة أيضا (قوله الكواشي) بضم الكاف وتخفيف الواو ونسبة الى كواشة حصن من أعمال الموصل وهو الامام موفق الدين أحمد بن يوسف بن الحسين الكواشي كان من الاكابر ينفيق من الغيب وله كرامات عدة (قوله فعلى القراءة الاولى) أى وهو حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة (قوله لبقى ان بلا خبر) أى وجعلها موصولة والعائد ضمير اسم متعدي يعود على الذى والخبر محذوف والتقدير وان الذى حرم أى هو الميتة الله تعالى عكس المعنى المقصود من الايات وهو بيان المحرم بالفتح لان الكلام حينئذ بيان للمحرم بالنصب مع مافيه من التكلف واقاع ما على العالم وجعلها موصولة والعائد ضمير المفعول محذوف واقواع الميتة بدلا منه أو مفعولا لله ذوق تقديره أى والخبر محذوف والتقدير ان الذى حرمه الله الميتة أو أى الميتة ثابت تحريره تكلف لا ينبغي ارتكابه في كلام الله تعالى مع وجود وجه صحيح واضح على أن في هذا عكس المعنى المقصود لان المقصود بيان حرمة الميتة لا بيان أن الميتة المحترمة حاصلة ونابذة

(قوله موصولة) أي والعائد محذوف لانه منصوب بحرم (قوله لتكون المبتنة خيرا) أي لان لا فاعل بحرم والقدر ان الذي حرمه الله عليكم المبتنة (قوله على ما لا يخفى) لانه لا يستقيم ارتفاع المبتنة على أن فاعل حرم المبتنة للعلوم لان الحرم هو الله سبحانه وتعالى وهو مرجع الضمير المستتر في حرم فاستناد حرم المبتنة للفاعل الى المبتنة لا بهـ قل فتعين أن يكون خبر انهم يجوز على هذه القراءة جعل ما كافة ورفع المبتنة على انه خبر لمحذوف والمعنى انما حرم الله تعالى عليكم شيئا والمبتنة لكن هذا الوجه لا يرتكب لوجود ما هو أسهل منه وهو جعلها موصولة المؤدى لتعريف الجزئين (قوله والمعنى ان الذي حرمه الله عليكم هو المبتنة) هذا حل معنى والا فلا حاجة الى قوله هو (قوله وهذا يفيد القصر) أي وهذا المعنى يفيد (١٩٧) قصر الحریم على المبتنة وما عطف عليها لان الذي حرم في قوة الحرم فهو كالمنطلق في المنطلق زيدوزيد المنطلق لان الموصول في قوة المعرفة باللام يفيد القصر لما مر

اع سيراى (قوله من أن نحو المنطلق زيد) أي سواء جعلت اللام موصولة أو حرف تعريف ونحو المنطلق زيد الخ كل جملة معرفة الطرفين وانما ذكر زيد المنطلق وان لم يكن مقصودا بالاستشهاد اذا مقصود به انما هو الاول وهو المنطلق زيد لان المبتنة معرفة باللام الجنس يفيد قصر المبتنة على الحرم أيضا كما في زيد المنطلق كذا في عبد الحكيم وفي حاشية الشيخ يس تبعا للفتاوى أن زيد المنطلق ذكر على وجه الاستطراد والا فالمسئلة من الاول واعترض بأن تعريف المسند اليه الجنس ليس بلازم أن يكون للحصر قلت انما

موصولة لتكون المبتنة خيرا اذ لا يصح ارتفاع الجرم المبتني للفاعل على ما لا يخفى والمعنى ان الذي حرمه الله تعالى عليكم هو المبتنة وهذا يفيد القصر (لما مر) في تعريف المسند من أن فهو المنطلق زيدوزيد المنطلق يفيد قصر الانطلاق على زيد فاذا كان انعامه ضمنا معنى ما والا وكان معنى القراءة الاولى ما حرم الله عليكم المبتنة كانت مطابقة للقراءة الثانية واللام تكن مطابقة لها لا فادتها القصر فمراد السكاكي والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الاولى والثانية

أن تكون ما كافة كما في القراءة الاولى الاعلى وجه بعيد وهو ان يكون المعنى انما حرم الله تعالى عليكم شيئا هو المبتنة وهذا الوجه لا يرتكب لوجود ما هو أسهل منه وهو جعلها موصولة المؤدى لتعريف الجزئين فيفيد الكلام الحصر (لما مر) في تعريف المسند من أن تعريف الجزئين كقولك زيد المنطلق والمنطلق زيد يفيد حصر الانطلاق تقدم أو تأخر في زيد وعلى وزائه يفيد الكلام حصر الحریم في المبتنة لان المعنى ان الحرم عليكم هو المبتنة فاذا جعلت انما في الاولى للحصر طبقت هذه التي فيها تعريف الجزئين واللام تطابقها كالا يخفى وانما جعلنا ما في انما كافة في قراءة النصب فصع تقوية افادة انما الحصر بطبقاها قراءة الرفع التي فيها تعريف الجزئين ولم نجعلها موصولة حتى لا يصح ذلك لاننا جعلنا موصولة بقى الموصول بلا عائد ان أطلقت ما على غير الله سبحانه وتعالى وان أطلقت عليه تعالى كان فيه سوء أدب حيث أطلق ما هو لغير العالم في الاصل على العالم ومع ذلك فيبقى الموصول بلا خبر فان قدر أن المعنى الذي حرم عليكم المبتنة هو الله تعالى خذف الخبر لم يصح هذا المعنى في هذا المقام لانه يفيد الحصر في الحرم بكسر الراء والله تعالى لا غيره وهو معلوم وانما المراد الحصر في الحرم بفتحها والله المبتنة لا غيرها وقد تقدم انما لم نجعل ما في قراءة الرفع كافة حتى لا تصح التقوية بالمطابقة لان الشيء لا يطابق نفسه لانما لم جعلت كذلك لم يصح كالا يخفى لان قدر أن المبتنة خبر لمحذوف

أي تقديم ما هو متاخرية مثل غبي أنا وانا كفت مهمك والمثال الثاني يعلم حكمه مما سبق في انما (تنبيه) بقى للقصر طرق بعضها باتفاق وبعضها باختلاف منها الفصل وقد تقدم الكلام عليه ومنها ذكر المسند اليه كما تقدم نقله عن السكاكي وتقدم البحث فيه ومنها تعريف المبتدة في نحو المنطلق زيد على قول ومنها تعريف الخبر في نحو زيد المنطلق قال الامام فخر الدين في نهاية الايجاز اذا قلت زيد المنطلق فاللام تفيد انحصار الخبرية في الخبر عنه مع قطع النظر عن كونه مساويا أو اخص منه ثم انما أما أن تكون لتعريف العهد السابق كما اذا عرف وجود انطلاق ما وبقولك زيد المنطلق عنيت أن صاحب ذلك الانطلاق اليهود هو زيد فقد افاد حصر الانطلاق في زيد واما لتعريف الحقيقة فيكون بوضعه

يحتمل عدم افادته لذلك اذا ظهرت له فائدة أخرى وهنالم تظهر له فائدة أخرى فيحمل على القصر المتبادر (قوله كانت مطابقة) أي في افادة القصر وان كان سبب القصر مختلفا فافهما لان القصر في قراءة النصب من انما وفي الرفع من التعريف الجنس لماعرفت من أن الموصول مع صلته في قوة المحلى بال وقوله كانت مطابقة أي كما هو الواجب في القراءة ات من التطابق لا الثاني اه يس وتأمله (قوله واللام تكن مطابقة لها) أي واللاتكن انعامه ضمنا معنى ما والا لم تكن القراءة الاولى مطابقة للقراءة الثانية (قوله لا فادتها) أي القراءة الثانية القصر بخلاف الاولى فانها لا تفيد على هذا التقدير (قوله هو القراءة الاولى والثانية) أي وليس مرادهما بقراءة الرفع القراءة الثالثة وقد علمت أن المراد بالقراءة الاولى قراءة النصب والقراءة الثانية هي قراءة الرفع مع بناء حرم للفاعل فيها

واقول النسخة انما لاثبات ما يدكر بعدها ونفي ماسواه

(قوله ولهذا) أى لكون مرادهما بقراءة الرفع والنصب ما ذكر (قوله لم يتعرض للاختلاف في لفظ حرم) أى لعدمه حين كان مرادهما ماسبق لان حرم مبنى للفاعل على القراءتين المذكورتين وقوله بل في لفظ أى بل يتعرض للاختلاف في لفظ المبنة لوجود الاختلاف فيه (قوله وحرم) عطف على رفع ومبني حال من حرم وفي نسخة حرم مبني فنكون الواو للحال (قوله وأن تكون موصولة) أى وعلى كل فالتصريح حاصل بانما على الاول أو التعريف الجنبى على الثانى وقوله وأن تكون موصولة أى في محل نصب على أنها اسمان والمبنة خبرها (قوله ويرجع هذا) أى الاحتمال الثانى وهو كون ماموصولة وقوله على ما هو أصلها أى على ما هو الأصل فيها من العمل (قوله بقراءة الرفع) أى التى تقوت بها قراءة النصب (قوله فطالهما

١٩٨

ولهذا لم يتعرض للاختلاف في لفظ حرم بل في لفظ المبنة رفعاً ونصباً وأما على القراءة الثالثة أعني رفع المبنة وحرم مبني للفعول فيحتمل أن تكون ما كافة أى ما حرم عليكم الالمبنة وأن تكون موصولة أى أن الذى حرم عليكم هو المبنة ويرجع هذا ببقاء ان عاملة على ما هو أصلها وبعضهم يوجب أن مراد السكاكى والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطالهما بالسبب في اختيار كونها موصولة مع أن الزجاج اختار أنها كافة (ولهذا انما لاثبات ما يدكر بعده ونفي ماسواه)

والمفعول محذوف وهو بعيد كما بينا فلا يرتكب في القرآن العظيم مع وجود ما هو أسهل منه وهذا كله على أن حرم مبنى للفاعل ويدل على ارادته أن المصنف لم يغير بين القراءة الاولى وهذه الابارفع وأما حرم فهو مبنى للفاعل وبعضهم فهم أن المراد بقراءة الرفع القراءة التى بنى فيها حرم للمجهول مع رفع المبنة على النيابة فطالب المصنف فيما قاله نعبا السكاكى بوجه كون ما فيها موصولة يحصل بها تعريف الجزأين فتطابق الموصولة الكافة في افادة الحصر فيحصل تقوية إحدى القراءتين بالآخرى فانما يحتمل أن تكون كافة كما اختاره الزجاج فلا تقوى إحدى القراءتين بالآخرى لان ما كافة فيها يعنى فعلى أنها كافة يكون المعنى بناء على أنها تفيد الحصر ما حرم عليكم الالمبنة وعلى أنها موصولة يكون المعنى ان الذى حرم عليكم هو المبنة بالرفع فيها والتحقيق أن مراد المصنف ما تقدم كما بينا فلا يرد هذا عليه ولا على السكاكى وعلى تقديره فيترجح احتمال الموصولة ببقاء عاملة فيصح التقوية بها ثم أشار الى الوجه الثانى من أدلة افادة انما الحصر كما والابقوله (واقول النسخة) وهم انما يقولون ما تقر عندهم من جهة اللغة (انما) يكون (لا يثبت ما بعده) أى لا يثبت الحكم المتضمن لما بعده (و) (لنفي ماسواه) أى ماسوى ذلك الحكم وهذا الكلام منهم ينفى نفيها لاثبات ونفي كما والاعم من أن يكون المغاير المنفي مغاير لما فيه من المشاركة كفى قصر الافراد بناء على أنها تستعمل له أو مغاير الكونه

مفيد الحصر فاذا قلت زيد المذمى وأردت حقيقة المطلق مع قطع النظر عن تشخيصها وعمومها أفاد الحصر ثم أن أمكن الانحصار فذلك على حقيقة والافهوعلى سبيل المبالغة وقد يفيد هذا القسم مع انحصار الخبر في المتدابلوغ المتدافى استحقاقه لما أخبر به عنه حدا يصبره فالحقيقة وأما كون اللام في الخبر هل تفيد العموم فالاشبه انه غير جائز الاعلى تأويل وهو أن يكون معنى أنت الشجاع أنت كل الشجعان وهو تأويل غير حسن فحاصله أنك اذا قلت زيد المطلق أفاد حصر انطلاق معين أو

بالسبب في اختيار كونها موصولة) ان قلت من أين أتى له ذلك الاختيار قلت من قوله وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر لانه لا يصح الاحالة على ما مر الا اذا كانت موصولة لانها لو كانت كافة لم يستند في افادة القصر الى ما مر في تعريف المسند بل لتضمنه معنى ما والا كما في قراءة النصب وقد يقال السبب في اختيار كونها موصولة موجود وهو بقاء ان عاملة على ما هو أصلها من العمل (قوله مع أن الزجاج اختار أنها كافة) أى نظر الكونه مرسومة في المصنف متصلة بان اذ رسم كتابة ما الموصولة الانفصال ورد عليه بأن رسم القصر ان لا يجبرى على القياس المقررفى الكتابة بل هو بسنة

تدفع وكمن من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه كما أشار له القاضي في تفسيره وأما آل عمران (قوله واقول النسخة) أى أى الذين أخذوا النصوص من كلام العرب مشافهة فهم انما يقولون ما تقر عندهم من جهة اللغة فالنقل عنهم نقل عن اللغة وليس المراد النسخة الذين نقلوا النصوص من الكتب المدونة والمراد النسخة غير المفسرين فلا تكرار مع ما تقدم والمراد ايضا النسخة بعضهم لا كلهم لما تقدم من الخلاف في افادتها للقصر وعدمه فلا يعارض ما تقدم للشارح (قوله انما لاثبات ما يدكر بعده ونفي ماسواه) أى قد لاثبات على ذلك دليل على تضمنها معنى ما التى هي لتنفى وعلى معنى الا التى هي للاثبات والحاصل انما كان مفاد انما مائة اموال او احواد على أنها بعناهما فاندفع ما يقال ان قول النسخة انما يدل على وجود معنى القصر في انما الاعلى خصوص تضمنها معنى ما والافادليل لا ينجى المدعى ثم لا يخفى أن سائر طرق القصر فيم الاثبات والنفي وانما صرح النسخة بذلك في انما تخفاتها ما فيها بخلاف العطف وما والا وأما التقديم فلا يفيد القصر عند النسخة

ولحظة انفصال الضمير معها كقولك انما يضرب أنا كانه قول ما يضرب الا أنا

(قوله أى سوى ما يذكر بعده) أى بما يقابله لان الكلام فى القصر الاضافى (قوله ونحوه) أى كالاضطجاع (قوله ونفى ما سواه من قيام عمرو وبكر الخ) أى فاسوى الحكم المذكور بعده فى كل من القصر من مخصوص لظهور أنه لا ينفى كل حكم سواء ولا ينفى هذا أن قصر الصفة قد يكون حقيقة لان كونه حقيقة ما يكون باعتبار عموم المنفى عنه وان كان الحكم المنفى خاصا (قوله واحدة انفصال الضمير) أى الايمان به منفصلا مع انما والحال أنه يمكن وصله والقاعدة أن الضمير اذا أمكن وصله وجب ولا يدل عن وصله لفصله الامو جب وموجبات الفصل اما تقديمه على عامله واما وجود فاصل بينهما وبين عامله من الفواصل التى علم أنها توجب فصل الضمير عن عامله والتقديم هنا لم يحصل والفواصل المعلومة فى النحو لا يصلح منها للتقدير فى موضع انما الاما والافتعين كونهم المحصر كما والا هذا حاصله واعترض هذا الدليل بان فيه دو را وذلك لان هجة الانفصال متوقفة (١٦٩) على التضمن كما قال الشارح ولا يعرف

التضمن الا بصحة الانفصال  
لاستدلال به عليه وأجاب  
بعضهم بان التوقف الاول  
وهو توقف هجة الانفصال  
على التضمن وتوقف حصول  
والتوقف الثانى وهو توقف  
معرفة التضمن على صحة  
الانفصال توقف معرفة  
وحينئذ فالهجة منفكة هذا  
وكان المناسب أن يقول  
ولو سوجب انفصال الضمير  
معه كما قال ابن مالك لان  
انفصال الضمير عنده مع  
انما واجب الا أن يقال  
ان المصنف رأى قول أبى  
حيان القائل بعدم الوجوب  
مستدلا بان الضمير قد جاء  
منصلا فى قوله تعالى انما  
أشكرونى وحزنى الى الله فلم  
يقول انما أشكروا أنا وأجاب  
صاحب عروس الافراح بان  
محل كلام ابن مالك اذا كان

أى سوى ما يذكر بعده أما فى قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لا ثبات قيامه ونفى ما سواه من القعود ونحوه وأما فى قصر الصفة فهو انما يقوم زيد فهو لا ثبات قيامه ونفى ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما (واحدة انفصال الضمير معه) أى مع انما نحو انما يقوم أنا فان الانفصال انما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذر ههنا إلا بان يكون المعنى ما يقوم أنا فاقب مع بين الضمير وعامله فصل لغرض ثم استشهد على صحة هذا الانفصال بيت من يستشهد به شعره

نقيض الحكم كفى قصر القلب والضمير وإذا كانت لنفى غير المذكور من حيث اثبات المذكور فى الجملة صح فيها قصر الموصوف فيكون التغير المنفى بها فى قصر الموصوف هو اتصاف الموصوف بصفة أخرى غير المثبتة فإذا قلت فى قصره انما زيد قائم أو ثابت اتصاف زيد بالقيام ونفى اتصافه بغيره من القعود ونحوه فقد قصرت الموصوف الذى هو زيد على الاتصاف بالقيام فقط ولا تتعداه الى غيره من القعود مثلا كما يعتقد المخاطب وصح فيها قصر الصفة فيكون التغير المنفى بها فى قصرها فى قولنا مثلا انما قائم زيد هو اتصاف غير زيد بالقيام والمثبت هو المذكور وهو اتصاف زيد به ثم أشار الى الوجه الثالث بقوله (واحدة انفصال الضمير معها) أى مع انما يعنى فى حال امكان وصله والقاعدة أن الضمير اذا أمكن وصله وجب فلا يدل عن وصله الا بموجب وموجبات الفصل اما تقديمه واما وجود فاصل بينهما وبين عامله من الفواصل التى علم أنها توجب فصل الضمير عن عامله والتقديم هنا لم يحصل والفواصل المعلومة فى النحو لا يصلح منها للتقدير فى مواقع انما الاما والافتعين كونهم المحصر كما والا وفى هذا الاستدلال نوع من المصادرة لوقته على عدم صلاح غير ما والا فى محل انما وهو المدعى تأمل وانما حصر حقيقة الاطلاق اما حقيقة واما ما بالغة انتهى كلامه ولا يخفى ما فيه ومما ذكر من أدوات المحصر قولك حازر يد نفسه على ما نقله بعض شراح هذا الكتاب هنا عن بعضهم ومنها ان زيد قائم على ما نقله المشار اليه أيضا ومنها قلب بعض حروف الكامة فانه يشيد المحصر على ما نقله الزمخشري فى الكشف عن هذا الكلام على قوله تعالى والذين احسنوا الطاغوت أن يعبدوها فان القلب للاختصاص بالنسبة الى لفظ الطاغوت لان وزنه على قول فعلمت من الطغيان كمل كوت ورجوت قلب بتقديم

الضمير محصورا فيه والمصور فيه فى الآية الجار والمجرور لا الضمير وفى ابن يعقوب انما قال لصحة ولم يقل لوجوب مجازة لظاهر ما قبل من أن انما لا يجب فصل الضمير معها وان كان التحقيق وجوب فصل الضمير معها متى قصد المحصر فيه وانما يتصل اذا لم يقصد المحصر فيه بل قصد المحصر فى الفعل نحو انما قلت أو فى غير كالاتية وفى شرح المفتاح للسيدان قلت اذا أراد محصر الفعل فى الفاعل بطريق انما فهل يجب انفصاله أولا قلت ان ذكر بعد الفعل شئ من متعلقاته وجب فصله وتأخيره دفعا لئلا يلبس وان لم يذكر احتمال الوجوب طرد الباب وعدم الوجوب بان يجوز الانفصال نظر المعنى والاتصال نظر اللفظ اذ لا فاصل للفعل انما يقول المصنف لصحة انفصال الضمير معه أراد بالصحة ما يعنى الوجوب وغيره كذا فى عبد الحكيم (قوله ولا تعذر ههنا إلا بان يكون الخ) أى ولا تعذر الاتصال هنا لا بسبب كون المعنى الخ أى وعند الاتصال بان تقول انما أقوم بفوت هذا المعنى فالمانع من الاتصال معنى لا لفظى وقوله بين الضمير هو أنا وعامله هو يقوم وانظر معه ان يقوم للغائب رأنا للمتكلم الا أن يقال الفاعل فى الحقيقة تحذف أى ما يقوم أحد الا أنا وقوله فصل أى بالا المقدر وقوله لغرض هو المحصر

قال الفرزدق

كما قال عمرو بن معد يكرب

أنا الذائد الحامي الذمار وانما \* يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي

قد علت سلمي وجاراتها \* ما قطر الفارس إلا أنا

قال السكاكي وبذلك وجه لطيف بسند إلى علي بن عيسى الربي وهو انه لما كانت كلمة لنا كيد اثبات المسند للسند اليه ثم اتصلت بها ما مؤكدة لا النافية كما يظنه من لا وقوف له على علم النحوي انبأ أن بعض معنى القصر لان القصر ليس إلا أنا كيد على أنا كيد فان قولك زيد جاء لا عمرو ولم يرد الجوى الواقع بينهما يفيد اثباته لزيد في الابتداء مصر يحاوي الآخر ضمنا

(قوله ولهذا صرح الخ) أى لكون البيت المذكور بيت من يستشهد به صرح باسمه تقوية للاسناد اذا لا موجب للكتمان (قوله وهو الطرد) أى بسبب أو غيره وعرف الجزأين قصد حصر الجنس مبالغة أى أنا الطارد لمن يعد ولا غيرى الأمن كان على وصفى (قوله الحامي) أى الحافظ والذمار بالنصب على المفعولية وبالجر على الاضافة كالضارب الرجل والمراد ذماره (قوله العهد) هذما معنى الذمار لغة يقال فلان جى ذماره أى وفى بعده ومعناه عرفاه وما ذكره الشارح عن الاساس وهو ما يلام الانسان على عدم حاجته من جاء وحرى به ما خوذ من الذم وهو الخ لانه لا يتوجب حاجته كقوله اذما مروى أى يبحث بعضهم بعضا على الدفع عنه فى الحرب قاله الباقون وقال بعضهم (٣٠٠) انما سمى ما ذكرنا لانه يجب على أهله التذمير أى التسمير لدفع العار عنه

ولهذا صرح باسمه فقال (قال الفرزدق أنا الذائد) من الذود وهو الطرد (الحامي الذمار) أى العهد وفى الاساس هو الحامي الذمار اذا جى ما لم يحمله لم وعنف من جاء وحرى به (وانما يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي) لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخوه اذ لو قال وانما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود قال الصفحة ولم يقل لوجب فصل الضمير مجازاة لظاهر ما قيل من أن انما لا يجب فصل الضمير معها ولو كان التحقيق أن الضمير معها يجب فصله عنها حتى قصد الحصر فيه وانما يتصل اذا لم يقصد الحصر فيه ثم استشهد بكلام من يستشهد بكلامه من فصحاء العرب وسماء يعلم أنه مما تقوى الحجة بقوله فقال (قال الفرزدق أنا الذائد) اسم فاعل من الذود وهو الطرد بالسيف وغيره وعرف الجزأين قصد حصر الجنس مبالغة أى أنا هو الذائد الحقيقى لا غيرى الأمن كان على وصفى (الحامي) أى الحافظ والمحصن (الذمار) بالذال المجبة وهو ما يلام الانسان على عدم حاجته من جاء وحرى به وهو ما خوذ من الذم وهو الخ لانه لا يتوجب حاجته كقوله اذما مروى أى يبحث بعضهم بعضا على الدفع عنه فى الحرب (وانما يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي) أى انما وصفت نفسك بأنى أنا الذائد لا غيرى لانه لا يدافع عن الاحساب الا على العين فوزه فلهوت فقيهه مبالغة كتنسيبه بالصدر والتاء مبالغة والقلب وهو الاختصاص اذ لا يطلق على غير الشيطان ومنه نحو قولك قائم فى جواب زيد ما قائم أو فاعدا على ما ذكره الطيبي فى شرح البيان قبل الكلام على كون المسند مفردا فعليا وعد بعضهم من تراكب القصر أيضا زيد قام ولم يقم غيره أول يقم أحد غير زيد وفيه نظر لان هذين تركيبان حصل القصر

(قوله من جاء) بيان لما والذى ما يحمله الانسان من مال أو نفس أو غيره ففقط الحرىم عليه عطف خاص على عام قرره شيخنا العدوى وقوله ليم بالبناء للمفعول من الملامة وقوله عنف بالتشديد أى شدد عليه (قوله وانما يدافع الخ) الواو ليست بعاطفة لان الجملة تذييلية والواو فى مثلها اعتراضية وفيها معنى التعليل كانه قيل أنا الذائد الحامي لاني شجاع وطاعن قال السيريانى والقصر فى انما يدافع محتمل للاقسام الثلاثة بحسب اعتقاد

المخاطب وهو مبنى على أن انما تستعمل فى قصر الافراد فى الكلام المعتد به (قوله عن أحسابهم) جمع حسب وهو ولا ما بعده المرء من مفاخر نفسه وآبائه والمراد به هنا الاعراض وأما النسب فهو الانساب قاله السيريانى (قوله لما كان غرضه الخ) حاصله أنه اذا أخر الضمير عن الاحساب بعد فصله كان الضمير محصورا فيه لان المحصور فيه يجب تأخيرها فيكون المعنى حينئذ لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا لا غيرى وهذا الايضافى مدافعة عن أحساب غيرهم أيضا ولو أخر الاحساب لكانت محصورا فيها وكان الواجب حينئذ وصل الضمير ونحو بل الفعل الى صيغة التكامل فيكون التقدير هكذا وانما أدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ولما كان غرض الفرزدق الحصر الأول دون الثانى ارتكب التعبير الاول المقلد ولعلنا أن ذلك غرضه من خارج وهو قرينة المدح (قوله أن يخص المدافع) أى بالدافعة فهو من قصر الصفة على الموصوف والمدافع على صيغة اسم الفاعل (قوله لا المدافع عنه) أى وهو الاحساب (قوله فصل الضمير) أى فى الاختيار وقوله وأخر أى عن الاحساب لوجب تأخير المحصور فيه عن المحصور (قوله اذ لو قال) علة لم حذف أى ولو أخر الاحساب وأوصل الضمير بالفعل لفات ذلك الغرض اذ لو قال الخ (قوله لصار المعنى الخ) أى فيكون من قصر الموصوف على الصفة (قوله وهو ليس بمقصود) أى لما فيه من القصور فى المدح مع أن المقام مقام المبالغة لانه فى معرض التفاخر وعذما ترعى أن المدافعة عن أحساب معينة تنأتى عن غيرها ومكره لا بطل

(قوله ولا يجوز أن يقال) أي في منع الاستشهاد بالبيت وحاصله أن ما ذكرتموه من أن فصل الضمير وتأخيره دليل على الحصر لأن ذلك الفصل إنما هو لتقدير فاصل وهو الامتنوع إذ لا نسلم أن ذلك الفصل لتقدير فاصل وما المانع من أن يكون الفصل للضرورة لأنه لو قيل وإنما أدافع عن أحسابهم أو مثلي لا تنكسر البيت فعدل إلى فعل الغيبة لأنه هو الذي يمكن معه الفصل دون فعل المتكلم لوجوب استئثار الضمير فيه. وحينئذ فلا يكون فصل الضمير مع انما في البيت لتضمنه معنى ما والافلم يتم الاستدلال (قوله لأنه كان الخ) حاصل ذلك الجواب أن ههنا مندوحة عن ارتكاب النصيب المحوج لجعل الفعل غيبة وهو أن يؤتى بفعل المتكلم ثم يؤتى بالضمير كما كبدا المستكن لأنه فاعل مفصول وذلك بأن يقال مثلا وإنما أدافع عن أحسابهم أنا والوزن واحد فلا يلزم أن الحصر الموجب لفصل ضمير الفاعل مقصود الأتي بالتركيب هكذا فينتج أن يدعى أنه لا فصل للشاعل فلا قصر وهذا الجواب انما يتيم بناء على قول ابن مالك أن الضرورة هي بالامتنع دوحه ولا تخلص للشاعر عنه وأما ان يخى على أنها ما وقع في الشعر مطلقا كان للشاعر عنه مندوحة أم لا لم يتم وهذا الثاني هو الذي اختاره الدماميني في شرح المعنى ورد ما قاله ابن مالك باقتضائه (٣٠١) عدم تحقق الضرورة دائما أو غالبا لأن الشعراء قادرون

على تفسير التراكيب  
والإتيان بالأساليب المختلفة

فلا يتحقق تركيب مفيد  
لامندوحة عنه بقي شيء  
آخر وهو أن ما جعل دافعا  
للضرورة يلزم عليه عطف  
مثلي على فاعل أدافع مع  
أنه لا يصح أن يقال أدافع  
مثلي لأن المضارع المبذوء  
بالحزمة لا يرفع الظاهر إلا  
أن يقال يغتفر في التابع  
مالا يغتفر في المتبوع كما  
قيل في قوله تعالى اسكن  
أنت وزوجك الجنة أو أن  
مثلي فاعل فعل محذوف  
أي ما يدافع مثلي وهو من  
عطف الجمل (قوله وليست  
ماموصولة) هذا جواب  
عن منع وارد على استشهاد  
المتن بالبيت وهو أن يقال

ولا يجوز أن يقال أنه محمول على الضرورة لأنه كان يصح أن يقال وإنما أدافع عن أحسابهم أنا على أن يكون أنا أنا كيد وليست ماموصولة اسم إن وأنا خبيرا فلا ضرورة في العدول عن لفظ من إلى لفظ ما الأنا ومن كان على أحسن وصفي قالوا ولا استئناف البياني لا للعطف وهي في ذلك في معنى التعليل ومعلوم أنه لا يصلح من الفواصل هنا غير الأنا وهي انما تكون بعد ما يكون معنى الكلام لا يدافع عن الاحساب الأنا لا غيري وإنما آخره عن الاحساب بعد فاصله لأن المحصور فيه يجب تأخيره فيفيد المعنى المذكور لآخر الاحساب فأدت انما حيث تضمنت معنى ما والانه انما يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ويجب حينئذ وصل الضمير ونحو بل الفعل إلى صيغة المتكلم فيكون التقدير هكذا وإنما أدافع عن أحسابهم وقصد الفرز في الحصر الأول المقادير هذا التعبير دون هذا لأنه أبلغ وأنسب أذهو في مقام الاختيار واقتضاه بأنه لا يدافع عن الاحساب مطلقا الا هو ومثله أقوى من اقتضاه بأنه لا يدافع الا عن أحساب هؤلاء دون غيرهم لأن ذلك لا ينافي صنيعه وكونه ليس من الدافعين مطلقا للصحة عروض الدفع عن أحساب معينة لمن هو مكره لا بطل أولان هو عاجز عن الدفع عن أحساب غيرهم بخلاف الوجه الأول لا يقال لا يتعين كون فصل الضمير دالا على معنى الحصر الأول كان بتقدير فاصل والفرس أن لافاصل يصلح غيرا لا يفيد الحصر وما المانع من أن يكون الفصل للضرورة فعدل إلى فعل الغيبة لأنه هو الذي يمكن الفصل معه دون فعل المتكلم لوجوب استئثار الضمير فيه لا نأقول ههنا مندوحة عن ارتكاب الفصل المحوج لجعل الفصل غيبة وهو أن يؤتى بفعل المتكلم ثم يؤتى بالضمير كما كبدا المستكن لأنه فاعل مفصول وذلك بأن يقال مثلا وإنما أدافع عن أحسابهم أنا فلزم قصدا الحصر الموجب لفصل ضمير الفاعل لا في التركيب هكذا فينتج أن يدعى أن لا فصل للفاعل فلا حصر ولكن انما يتيم هذا من مجموعهما ومنها تقديم المعول في نحو زيد اضربت كاسه بقرى ومنها انما بالفتح قال الزمخشري في قوله تعالى قل إنما يوحى إلى أنما الحكم الله واحد انما القصر الحكم على شيء أو لفصل الشيء على حكم كقولك انما زيد قائم وانما ية قوم زيد وقد اجتمع المثالان في هذه الآية لأن انما يوحى إلى مع فاعله بمنزلة

(٣٦ - شروح التلخيص ثانيا) عندنا وجه وجوب فصل الضمير من غير تقدير كون انما بمعنى ما والا وحينئذ فلا يتم هذا الشاهد على المراد وهو أن تجعل ماموصولة وأنا خبيرا وجه لا يدافع عن أحسابهم صلتها والمعنى حينئذ أن الذي يدافع عن أحسابهم أنا كما نقول ان الذي ضرب زيد أنا فيفيد الكلام الحصر بغير الجزأين كما في قراءتنا حرم عليكم الميتة بالرفع ويكون فصل الضمير لكونه خبرا وليس مرفوعا بالفعل حتى يكون مقصودا عنه وحاصل الجواب أن المقام مقام افتخار فلا يناسبه التعبير بما اتى في الغيبة العاقل مع إمكان التعبير عن واستقامة الوزن فلا وجه للتعبير عن البليغ عما في موضع من وايضا لو كانت موصولة انكتبت مفصولة عن ان وايضا الموافق لما قبله أعني قوله أنا لا أؤيد أن لا يكون أنا في قوله وإنما يدافع الخ خبر فان أنا في الأول مسند اليه لأنه مبتدأ مقدم (قوله اذ لا ضرورة الخ) أي وإذا كان لا ضرورة في العدول علم أنه لم يقصد بهذا المعنى وإنما قصد ما يدافع الأنا فقد أفادت انما القصر لتضمنه معنى ما والا هو المدعى قال العلامة الفري وقد بوجه ذلك العدول بأن المراد من ما الموصولة الوصف أي ان قويا يدافع عن أحسابهم أنا وحينئذ فهو من قصر الوصف لأنه الأهم في المقام وتأمله



ومنها التقديم كقولك في قصر الموصوف على الصفة افراد اشاعر هولاء يعتقد شاعرا او كتابا قائلهم هولاء يعتقد قاعدا

(قوله أي تقديم ماحقه التأخير) هذا يشمل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض تقديم المفعول على الفاعل دون الفعل وفي افادته القصر كلام والمرجح عدم الافادة واحترز بقوله ماحقه التأخير عما وجب تقديمه لادارته كأي ومنى كما مر عند قول المصنف والتخصيص لازم للتقديم غالبا وقوله ماحقه التأخير أي سواء بقي بعد التقديم على حاله نحو زيد ضارب أم لا كما في أنا اكفيت مهمل وهذا ظاهر على مذهب السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون أنافي الاصل بل كيد الماسر من أن تقديم المسند إليه عنده قد يفيد القصر اذا قدر انه كان فاعلا في المعنى ثم قدم نحو أو لماعيت في حاجتك ثم ان تقديم التقديم بما حقه التأخير غير ظاهر على مذهب المصنف وعبد القاهر لان تقديم المسند إليه عندهما يفيد القصر وان كان قارا حيث كان المسند فاعلا نحو والله يبسط الرزق الآن يني التقديم على الغالب (٣٠٣) (قوله كقديم الخبر على المبتدا) هذا يشمل أقام زيد نبأ على أن قائم خبره قدم ماعلى انه مبتدأ

(ومنها التقديم) أي تقديم ماحقه التأخير كقديم الخبر على المبتدا والمعمولات على الفعل (كقوله في قصره) أي قصر الموصوف (تجني أنا) كان الانسب ذكر مثالين لان التيممية والقيسية انما ينفيا لم يصلح هذا مثلا لقصر الافراد واللام يصلح لقصر التلبي بل للافراد

الجواب ان بني على أن الضمور نهى ما لا مندوحة للشاعر عنه وأما ان بني على أنها ما حضر للشاعر فلم يتم ثم ما جعل دافعا للضرورة يلزم فيه عطف منى على فاعل أدافع ولا يصح أدافع منى ولكن يغفرون في الثواني ما لا يغفرون في الأوائل كما قيل في قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة ولا يقال أيضا ههنا وجبه يوجب فصل الضمير من غير تقدير كون انما يعنى ما والا فلا يتم هذا الشاهد على المراد وهو أن يجعل ماموضو له وأنا خبرها ليفيد الكلام الحصري بتعريف الجزع من ويكون فصل الضمير لكونه خبرا وليس بدافع رافعه حتى يكون منزها عنه لانا نقول المقام مقام الافتخار فلا يناسبه التعبير بما اتى هي لغير العاقل مع امكان التعبير عن ويسد تقيم الوزن فلا وجبه للتعبير من البليغ بما في موضع من ولكن قيل ان هذا يمكن أن يوجه بقصد الوصف لانه أهم في المقام فيكون الموقع موقع ما أي أن الدافع أنا فانظره (ومنها) أي من طرق القصر (التقديم) أي تقديم ماحقه التأخير مثل تقديم المبتدا على الخبر والمعمولات مثل المفعول والمجرور والحال على العامل (كقوله في قصره) أي قصر الموصوف على الصفة (تجني أنا) بتقديم الخبر على المبتدا فبذل قصر المشكك على التيممية لا يتعداها الى القيسية مثلا وانما القصر على مثال واحد مع أن الانسب لصيغة الاتيان مثالين أحدهما القصر القلب وهو ما يتنا في فيه الوصفان والآخر لقصر الافراد وهو ما لا يتنا فيان فيه التيممية والقيسية

وريد فاعل فلا يشمله ومجمل كون تقديم الخبر على المبتداء يفيد الحصر ما لم يكن المبتدأ مذكرا وقدم عليه الخبر والأفلا يفيد كإسرح به الشارح (قوله والمعمولات على الفعل) كقديم المفعول والمجرور والحال عليه (قوله تجني أنا) أي فتقديم المبتدأ على المفعول كقديم المشكك على التيممية لا يتعداها الى القيسية مثلا (قوله كان الانسب الخ) حاصله أن الانسب بصنيعه الاتيان مثالين أحدهما انصر القلب وهو ما يتنا في فيه الوصفان والآخر لقصر الافراد وهو ما لا يتنا فيان فيه التيممية والقيسية ان تنافيا كان القصر للقلب ولا يصلح للافراد

انما يقوم زيد وانما الحكم بمنزلة اغماز بدقائم وفائدة اجتماعهما الدلالة على أن الوجداني الى الرسول صلى الله عليه وسلم مقصور على استئثار الله بالوحدانية قلت هذا صريح في أن انما بالفتح الحصري صرح التخرج في كتاب الاقصى القرب ونقله الطيبي أيضا وانه يقال ان كل ما أوجب ان انما بالكسر الحصري أو جوب أن انما بالفتح الحصري وفيه نظير الشيخ أو جوب ان رضى الرضخى ما زعمه من أن أن المفتوحة الحصري وقال يلزم انحصار الوجداني في الوحدانية وأجيب عنه بأنه حصر مجازي باعتبار المقام قلت وجواب آخر وهو أن هذا لازم سواء كانت انما المفتوحة الحصري أم لا لان هذا لازم جاء من انما ولو قلت انما

وان لم يتنا فيا كان القصر للافراد ولا يصلح للقلب وقد يجاب بأن التيممية يصح أن يكون (وفي) المعنى بانباتها القيسية التي تنافى وهي الحقيقية فيكون انصر القلب باعتماد الخطاب تلك القيسية ويصح أن يكون المعنى القيسية الجماعية للتيممية وهي القيسية الخلفية أي النسوبة للخلف والنصرة فيكون قصر الافراد حيث كان الخطاب يعتقد ان تصاف بهما معا وما تقدم من أنه اذا تعين المعنى كافى العطف فلا بد من مثالين انما ذلك حيث لم يكن الوصف جهتان يتنا فيا باحداهما دون الاخرى كفي هذا المثال والحاصل أن قول المصنف تجني أنا فاقصر تعين اذا كان الخطاب يرد ذلك بين قيس وقصر قلب اذا كان الخطاب بنفسه عن تيمم وبلحق بقيس وقصر افراد اذا كان الخطاب معتقدا أنك تجني وقيسى من جهتين وأشار الشارح الى امكان الجواب عن هذا البحث بتعبيره بالانسب وأما قول بعضهم في الجواب ان التيممية قد تؤخذ بالقياس الى ما يتنا فيا كالقيسية فهو لقصر التلبي وقد تؤخذ بالقياس الى ما لا يتنا فيا كالعالية فالقصر للافراد نفيه شيء وذلك لان التيممية انما تقابل في العرف بالقيسية

وفي قصر الصفة على الموصوف افراد أنا كفت مهمك بمعنى وحدي لمن يعتقد أنك وغيرك كفت مهمك وقلبا أنا كفت مهمك  
بمعنى لاغيري لمن يعتقد أن غيرك كني مهمك دونك كما تقدم وهذه الطرق تختلف من وجوه

ولا يحسن في العرف مقابلتها بغيرها ثم ان ترديد الشارح بقوله لان التسمية (٣٣) والقيسية الخ يقطع النظر عن

الواقع والافهم متنافيان  
قطعا تأمل كذا ذكر  
بعضهم وذكروا غير ما قوله  
ان تنافيا أي يجعل المعبر  
في النسب طرف الاب فقط  
كما هو المعروف وقوله والا  
أي وان لم تنافيا أي بأن  
جعل المعبر في النسب  
طرف الام (قوله أنا كفت  
مهمك) أي فتقدم أنا عن  
الفاعلية المعنوية أوجب  
حصر كفاية المهم في المتكلم  
بحيث لا تتعداه الى غيره  
فان اعتقد مخاطب كفاية  
المتكلم مع غيره كان افرادا  
وان اعتقد كفاية الغير فقط  
دون المتكلم كان قلبا ولهذا  
لم يأت الابدال واحدا  
لقصر الصفة لما تقدم  
أن المثال الواحد لا يكتفي في  
قصرها وأما فسر التعيين  
فيمص في مثالي قصره  
وقصرها كما تقدم أيضا  
لكن انما يكون تقديم  
لنظ أنا في هذا المثال الذي  
ذكره المصنف من باب  
ما قدم فيه ماحقه التأخير  
على مذهب السكاكي  
القائل ان أصله كفتك  
أنا تقدم أنا وجعل مبتدأ  
لانه يرى أن تقديم الفاعل  
المعنوي وهو التأكي

(وفي قصرها أنا كفت مهمك) افرادا أو قلبا وتعيينا بحسب اعتقاد المخاطب (وهذه الطرق)  
الاربعة بعد استراحتها في افادة القصر (تختلف من وجوه فدلالة الرابع) أي التقديم (بالقوى)  
تنافيا وهي الحقيقة فيكون قصر القلب باعتقاد المخاطب تلك القيسية ويصح أن يكون المنى  
القيسية المجامعة لها وهي القيسية الحلقية مثلا فيكون القصر الافراد حيث يعتقد الاتصاف بها  
معاولي هذا لا يرد أن يقال ان كانت القيسية منافية كان لقصر القلب وان لم تكن منافية كان  
لقصر الافراد فالنسب الاتيان مثالين لا نأقول يصلح له مامعا كما تقدم أن مثالا واحدا يكتفي حيث  
يمكن تقدير الوصف منافيا وغير مناف وما تقدم من أنه حيث تعين المنى كافي العطف فلا بد من مثالين  
انما ذلك حيث لم يكن للوصف جهتان يتنافيان باحدهما دون الاخرى كافي هذا المثال فليفهم (و) كقولك  
(في قصرها) أي قصر الصفة (أنا كفت مهمك) فتقدم أنا عن الفاعلية المعنوية أوجب حصر  
كفاية المهم في المتكلم بحيث لا تتعداه الى غيره فان اعتقد مخاطب كفاية المتكلم مع غيره كان افرادا  
وان اعتقد كفاية الغير فقط دون المتكلم كان قلبا ولهذا لم يأت الابدال واحدا لقصرها كما تقدم أن  
المثال الواحد يكتفي في قصرها وأما قصر التعيين فيصح في مثالي قصره وقصرها كما تقدم ولكن انما  
يكون تقديم لفظ أنا في هذا المثال من باب ما قدم فيه ماحقه التأخير على مذهب السكاكي كما تقدم  
في أحوال المسند اليه وأما على مذهب المصنف فهو من باب التقديم في الجملة وعليه يكون تقييم  
التقديم في افادة الاختصاص بأن يكون من تقديم ماحقه التأخير أعليا كالما (وهذه الطرق)  
الاربعة المفيدة للقصر بعد تحقق استراحتها في مطلق افادتها القصر (تختلف من وجوه) أحد  
تلك الوجوه ما تضمنه قوله (فدلالة) هذا (الرابع) وهو التقديم على الحصر (بالقوى) أي يفهم  
يوحى وحدانية الله تعالى لز ذلك وانما الذي أوقع الشيخ في هذا السؤال قول الزمخشري وفائدة  
اجتماعهم ما دلالة على أن الوحي مقصور على الوحدةانية أفهم أن هذا القصر نشأ عن كونهم مامعا  
للحصر وليس كما قال فليتأمل ومنها حذف المسند لدعاء التعيين ولتعيين نحو يعطى بدرقو يفعل  
ما يشاء كما سبق ومن هنا قال الزمخشري في قوله تعالى والله يقول الحق وهو يهدي السبيل معناه لا يقول  
الالحق ولا يهدي السبيل قال الطبري أما دلالة وهو يهدي السبيل فظاهر لانه على منوال أنا عرفت  
وأما والله يقول الحق فلا نه مثل الله بسيط وهو عنده يفيد الحصر انتهى قلت هذا عجيب فان أنا عرفت  
والله بسيط حصر فيه الفاعل ومعنى حصر الفاعل فيه لا يقول الحق الا الله والزمخشري لم يتعرض  
لذلك بالكلمة فانه وجه المعنى هنا ليس على الحصر وانما أراد حصر المفعول ألا تراه صرح بذلك وقال  
لا يقول الا الحق ولا يهدي الا السبيل فلم يقع الطبري على مراده مع وضوحه فان قلت من أين أخذ  
الزمخشري الحصر من هذه الآية الكريمة قلت أما أن يكون من مفهوم الشدة عند القائل به وأما  
من ترتيب الحكم على الوصف المشعر بالعلية ولذلك قال في سورة غافر والله يقضي بالحق معناه من هذه  
صفاته لا يقضي الا بالحق وحيث وجدت العلة وجد المعلول وحيث اتفق المعلول ثبت ضده فعلى هذا  
يستلزم الحصر من (وهذه الطرق تختلف الخ) ش يعني أن هذه الطرق وان اشتركت في افادة  
القصر فاهم تختلف من وجوه منها أن دلالة الرابع وهو التقديم بالقوى ودلالة ما قبله بالوضع ونعني

لا اختصاص كما تقدم في أحوال المسند اليه والمصنف لم يرتضه فإيس فيه تقديم ماحقه التأخير عند وان أفاد التخصيص من جهة  
تقديم المسند اليه على المسند الفعلي لانه يفيد الحصر دائما عند كماله وانما مثل به لكونه من باب التقديم لمحاقة التأخير في الجملة لانه  
فاعل في المعنى عند السكاكي (قوله بحسب اعتقاد المخاطب) الاولى بحسب ما عند المخاطب وذلك لان المخاطب في قصر التعيين لا اعتقاد  
له بل هو شاك (قوله فدلالة الخ) أي فالوجه الاول أن دلالة الخ

الاول أن دلالة الثلاثة الاولى بالوضع دون الرابع الثاني

(قوله أى مفهوم الكلام) هذا مخالف لاصطلاح أهل الأصول لأن الفعوى عندهم مفهوم الموافقة وما نحن فيه مفهوم مخالفة لأن حكم غير المذكور مخالف لحكم المذكور وقوله معنى الخ بيان لطريق فهم القصر من التقديم وقرر شيخنا العدوى أن قوله بمفهوم الكلام أى عما يفهم منه في عرف البلغاء من الاسرار وأشار الشارح بقوله بمعنى الخ إلى أن في كلام المصنف حذفاً والمعنى أن دلالة التقديم على أنقص التأمل في الفعوى أى فيما يفهم منه ويدل عليه في عرف البلغاء وهو سر التقديم فإذا تأمل صاحب الذوق السليم في الكلام الذى فيه التقديم لطلب سر ذلك التقديم الذى فيه لا يجد ما يخطر القرائن الحالية ما يناسب الحل عليه سوى الحصر فقول الشارح أى بمفهوم الكلام تفسير لفعوى بالمعنى الحقيقي وقوله معنى الخ إشارة إلى أن في الكلام حذفاً وعلمت من هذا أن المراد بمفهوم الكلام ما يفهم منه عند البلغاء (٣٠٤) من الاسرار لمفهوم الموافقة ولا المخالفة (قوله فيه)

أى مفهوم الكلام بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم القصر وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك (و) دلالة الثلاثة (الباقية بالوضع) لأن الواضع وضعها المعان تقديم القصر الكلام والفعوى عندهم الاصوليين مفهوم الموافقة والمفهوم هنا هو أن غير المذكور بخلاف حكم المذكور فكأنه أطلق الفعوى على مفهوم المخالفة (و) دلالة الثلاثة (الباقية) وهى ما سوى هذا الرابع وهى ما والاو انما والعطف بلا شبهها (بوضع) ومعنى ذلك أن التقديم لا يتوقف فيه على معرفة وضع لفظ مخصوص لا عند البلغاء ولا عند غيرهم بل إذا تأمل المتأمل الذى له ذوق سليم في التقديم أدرك أن فائدته الحصر من غير أن يحتاج إلى أن التقديم موضوع عند البلغاء للحصر بخلاف ما سواه فانها الفاظ لا يفهم منها ما لا يعرفه الوضع بدليل أن التقديم يقيد ما ذكر في كل لغة ولا يختص بوضع دون وضع ولا عاطفة مثلاً وكذا انما وما والا يصلح أن تكون في لغة المعنى دون مفادها في لغة العربية فلو لا الوضع ما فهم ما ذكرتم وأيضاً التقديم معنى عقلى لا لفظى استعمل في التركيب لافادة الحصر ولكن قوله التقديم يقيد بالفعوى وقد فسر الفعوى بالمفهوم كما تقدم فيه تسامحاً لأنه يقتضى أن ثم معنى يفهم من اللفظ يسمى الفعوى وافادة التقديم للحصر يكون بواسطة ذلك المعنى وأنت لا تجد السبب في افادة التقديم للحصر سوى التأمل في سر التقديم فيفهم بالقرائن الحالية أنه الاختصاص ونفى الحكم عن غير المذكور فلو فسر الفعوى بطلب سر التقديم حتى لا يوجد بالنظر إلى القرائن ما يناسب سوى الحصر فيحمل عليه كأن قرى بالكن على هذا ليراد بالفعوى مفهوم المخالفة بل سببه و يحتتمل أن يراد بالمفهوم الذى هو الفعوى نفس الاختصاص فيكون التقديم ودلالة التقديم بواسطة كون الحصر فعوى أى

أى في الكلام الذى فيه التقديم وهو متعلق بقوله تأمل وقوله فهم القصر أى من القرائن وقوله وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء فى ذلك أى فى التقديم من أنه يفيد الحصر والحاصل أن صاحب الذوق السليم إذا تأمل في الكلام الذى فيه التقديم فهم بسبب انقراض الحالية الحصر وإن لم يعرف أن التقديم فى اصطلاح البلغاء يقيد الحصر (قوله والباقية) بالجر عطف على الرابع كما نبه عليه الشارح ففيه العطف على معمول عاملين مختلفين (قوله ودلالة الثلاثة) أى وهى العطف والنفي والاستثناء (قوله بالوضع) أى بسبب الوضع بمعنى أن الواضع وضعها لمعان يحزم العقل عنده

بالفعوى المفهوم وهو مخالف لاصطلاح الاصوليين فالفعوى عندهم مفهوم الموافقة لمفهوم المخالفة وما نحن فيه مفهوم مخالفة ولعلم أن القصر يتضمن قضيتين اثباتاً ونفيًا والتحقيق أن القصر لا يسمى منطوقاً ولا مفهوماً بل تارة يكون كله منطوقاً مثل زيد قائم لا قاعد وتارة يكون بعضه منطوقاً وبعضه مفهوماً فان كان بالتمام فهو اثبات للمذكور بالمنطوق ونفى غيره بالمفهوم نحو انما زيد قائم فان ثبت القيام لم يمتنع منطوق ونفيه عن غيره مفهوم وان كان بالا والاستثناء تام فحكم المستثنى منه ثابت بالمنطوق وحكم المستثنى بالمفهوم سواء كان نفيًا نحو ما قام أحد الا زيدا اثباتاً نحو ما قام الناس

ملاحظة تلك المعاني بالقصر وليس المراد انها موضوعة للقصر كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله لأن الواضع الخ وبما ذكره الشارح من أن موضوعاً لمعان نفي القصر اندفع ما يقال أنه إذا كان دلالة على القصر بالوضع لم يكن البحث عنها من وظيفة هذا العلم لأنه انما يبحث عن الخصوصيات والمزايا الزائدة على المعنى الوضعية أو يقال أن هذه الثلاثة وإن دلت على القصر بالوضع له الآن أحواله من كونه أفراداً أو كلياً وتعييناً انما تستفاد منها بعونة المقام وهى المقصودة من هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد الوضع والجواب الاول الذى أشار إليه الشارح ذكره عبد الحكيم والثانى نقله سم عن شيخه السيد عبدى الصفوى وعلى هذا الجواب فيقال لا حاجة لقول الشارح معان لأن الواضع وضعها بالقصر لمعان تفيد تأمل (قوله وضعها لمعان) وهى اثبات المذكور ونفى ما سواه فى كل من الثلاثة وهذه المعانى تفيد القصر والاختصاص بحرف النفي وضع النفي وحرف الاستثناء وضع الاخراج من حكم النفي ويلزم من اجتماعهما القصر

أن الأصل في الأول أن يدل على المثبت والمنفي جميعاً بالنص فلا يترك ذلك الاكراهة الاطناب في مقام الاختصار كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض والقوا في أول زيد يعلم النحو وعرو وبكر فقول فيه ما زيد يعلم النحو لا غير وفي معناه ليس الا في لا غير النحو ولا غير زيد

(قوله أي طريق العطف) إضافة للبيان والمراد بالصل الكثرة (قوله النص على المثبت) أي على الذي أثبت له الحكم في قصر الصفة أو على الذي أثبت لغيره في قصر الموصوف (قوله والمنفي) أي والنص على المنفي أي الذي نفي عنه الحكم في قصر الصفة أو نفي عن غيره في قصر الموصوف فتقول في قصرها بالطريق الأول جرياً على الكثير فام زيد لا عرو فقد نصت على الذي أثبت له القيام وهو زيد والذي نفي عنه وهو عرو وتقول في قصره زيد قائم لا فاعاد فقد نصت على المثبت زيد وهو القيام والمنفي عنه وهو القعود وقوله كما مر أي في الأمثلة التي ذكرت عند ذلك الطريق في طرق الحصر فإنه ذكر هناك أن المعطوف عليه في تلك الأمثلة بلاه والمثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس (قوله فلا يترك النص عليهما) أي النص بخرج بهما (٣٠٥) ولم يقل فلا يترك ذكر أحدهما

الخ إشارة إلى أن الذكر الإجمالي لا يمتنع فيه فان في قولك لا غير ذكر المنفي إجمالا لا لعدم دلالتها على المنفيات بخصوصها (قوله الاكراهة الاطناب) أي الا لاجل كراهة التطويل لغرض من الاغراض كضيق المقام أو قصد الإبهام أو تأتي الإنكار الذي الحاجة اليه عند عدم التنصيص أو استهجان ذكر الممتروك (قوله كما اذا قيل) أي عند ارادة اثبات صفات لموصوف واحد (قوله أو قبل عند الخ) أي أو قبل عند المنصين زيد يعلم النحو وعرو الخ (قوله أي في هذين المقامين) أي مقام قصر الموصوف ومقام قصر الصفة أي تقول في رد الأثبات في هذين المقامين (قوله لا غير) حكى في القاموس عن السري أن حذف ما تنضاف له غير انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس وأما لو كانت بعد غيرهما من ألفاظ الجود لم يحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع وتبعه في ذلك ابن هشام وحكم في المنفي بأن قولهم لا غير لمن والمختار لا يجوز فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه على ذلك شارح ولامه وفي المفصل حكاية لا غير وليس غير وأشد الامام ابن مالك في شرح التسهيل في باب القسم مستشهدا على جواز قوله

جوابه تجوز اعتماداً ورننا \* لعن عمل أسلفت لا غير تأسل وهو ثقة لا يستشهد الا بشاهد عربي اه فترى واعلم أن كلمة غير في ليس غير في محل نصب عند المبرد على أنه خبر ليس واسمها ضمير مستتر تقديره ليس هو أي معلومه غير النحو وفي موضع رفع عند الزجاج على أنه اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غير النحو معلومه وأما غير في لا غير فمحلها بحسب المعطوف عليه اذا علمت هذا فلا غير عطف على النحو في الأول في محل نصب وعطف على زيد في الثاني في محل رفع

جوابه تجوز اعتماداً ورننا \* لعن عمل أسلفت لا غير تأسل وهو ثقة لا يستشهد الا بشاهد عربي اه فترى واعلم أن كلمة غير في ليس غير في محل نصب عند المبرد على أنه خبر ليس واسمها ضمير مستتر تقديره ليس هو أي معلومه غير النحو وفي موضع رفع عند الزجاج على أنه اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غير النحو معلومه وأما غير في لا غير فمحلها بحسب المعطوف عليه اذا علمت هذا فلا غير عطف على النحو في الأول في محل نصب وعطف على زيد في الثاني في محل رفع

وأما الثلاثة الباقية فتدل بالنص على مثبت

(قوله أما في الأول) أي أما لاغري في الأول فعناء الخ أي فيكون من قصر الموصوف على صفة واحدة مما أثبت المخاطب من الصفات (قوله أي لا التصريف ولا العروض) هذا بيان لاصل التركيب فترك التنصيص على ما ذكر لغرض من الأغراض (قوله وأما في الثاني) أي وأما لاغري في الثاني فعناء الخ فيكون من قصر الصفة على واحد من أثبتهم المخاطب من الموصوفين وقوله أي لاغري والخ بيان لاصل التركيب فترك النص على ما ذكر لغرض (قوله على الضم) أي لقطعه عن الإضافة (قوله بالغايات) أي قبل وبعد وسبقت بذلك لأن الغاية في الحقيقة ما بعدها الذي هو المضاف إليه المحذوف وفوى معناه وأدى بذلك الطرف سمي غاية (قوله وذ كر بعض النجاة) هو نجاة الأئمة الرضى وهذا أراد على عدم المصنف لها من طرق العطف (قوله ليست عاطفة) أي لأن العاطفة بنص معها على مثبت والمنفى جميعا وهذا ليس كذلك (قوله بل لنفى الجنس) أي وعلى هذا القول فالقصر حاصل نظرا للمعنى لأن معنى زيد شاعر لا غير ما زيد الأشاعر فيعود إلى النفي والاستثناء كما ذكره الشارح في شرح المفتاح (٣٤٦)

وحينئذ نحذف كلام بعض الناطقين من أن نحو لاغري طريق آخر للقصر على هذا القول وهم كذا في عبد الحكيم وكذا ما في يس عن الأطول من أن الكلام حينئذ ليس من طرق القصر لا يتم تأمل ثم إن غير على هذا القول في محمل نصب على أنه اسم لا واخبر محذوف أي لاغريه عالم في قصر الصفة أولاً وغيره معلوم له في قصر الموصوف والحاصل أن لا التي بيني ما بعدها عند القطع عن الإضافة هل هي لا عاطفة أو التي لنفى الجنس خلاف وكلاهما يفسد القصر فلو جعل الطريق الأول النفي لا مطلقاً أي سواء

أما في الأول فعناء لاغري نحو أي لا التصريف ولا العروض وأما في الثاني فعناء لاغري زيد أي لاغري ولا بكر وحذف المضاف إليه من غير وبنى على الضم تشبيهاً بالغايات وذ كر بعض النجاة أن لاغري ليست عاطفة بل لنفى الجنس (أو نحوه) أي نحو لاغري مثل لا ما سواه ولا من عدها وما أشبه ذلك (و) الأصل (في) الثلاثة (الباقية النص على مثبت فقط) لاغري نحو فيكون من قصر الموصوف على صفة واحدة مما أثبت المخاطب من الصفات والأصل لا التصريف والعروض فترك التنصيص لما تقدم إلى الإهمال لغرض من الأغراض وعلى الثاني يكون المعنى لاغري زيد فيكون من قصر الصفة على واحد من أثبتهم المخاطب من الموصوفين والأصل لاغري ولا بكر فترك التنصيص لما تقدم وقد علم من هذا أن العطف لا بد فيه من ذكر المنفى لكن الأصل فيه تفصيله وقد يدل عنه إلى ذكره اجبالاً وليس معنى مخالفة الأصل أن لا بد ذكر أصلاً وهذا القصر الإضافي وهو الذي اختص به العطف على ما تقدم فيه من البحث وعلى أنه يصح فيه الحقيقة وهو نفي ما سوى المذكور فالأصل ارتكاب الإهمال لتعذر التنصيص والتفصيل غالباً فيقال مثلاً نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء لاغري فليتام لفظ غير في هذه التراكيب ببنى على الضم لقطعه عن الإضافة تشبيهاً بالغايات وهي قبل وبعد فإذا جعلت لامعه عاطفة كما هو مقتضى كلام المصنف وغيره فعمل محمل المعطوف عليه وإن جعلتم النفي الجنس كما قال بعض النحويين فهو في محمل نصب على أنه اسم لا وأما ليس غير في نحو هذه التراكيب فتحتمل النصب على الخبر به أي ليس معلوم زيد غير ذلك والرفع على أنه مبتدأ أي ليس غير ذلك معلومه (أو) تقول (نحوه) أي نحو لاغري مثل لا من سواه ولا من عدها في قصر الصفة أي لا ما سواه (و) أما (في) الثلاثة (الباقية) وهي ما والا وأما والتقديم فالأصل فيها (النص على مثبت فقط) أي المثلث الحكم في قصر الصفة والمثبت لغيره في قصر الطرفين فأنهما مصرحة بالمثبت والمنفى كقولك زيد قائم لا قاعد وما هو قائم بل قاعد أولاً وغير كذا قالوه وفيه نظر لأن لفظ لاغري لا يستعمل مقطوعاً عن الإضافة ولا يترك ذلك إلا بمعنى يقتضى كراهة الاطناب وأما

كانت عاطفة أو تبرئة لكان أولى (قوله أي نحو لاغري) حيث يرجع الشارح الضمير للاغري دون علم أن شروحه منصوب اعطفه على المنصوب بناء على أن جزء المقول له محمل أو يقدّر نحوه عامل أي أو تقول نحوه ويكون من عطف الجمل ولرجع الشارح الضمير لجملة زيد يعلم النحو لاغري لكان عطفه على جملة المقول بتمامها التي هي في محمل نصب ويكون نحو زيد يعلم النحو لاغري زيد يعلم النحو لا ما سواه وأما القصر الشارح على الاحتمال الأول لكون الغرض الإهمال من قول المصنف أو نحوه بيان أنه لا اختصاص للفظ لاغري هنا لأنه قد يتوهم الاختصاص بقرره شيخنا العدوي (قوله مثل لا ما سواه) راجع للأول أي لا ما سواه فلذا أتى بما الموضوع على لا بعقل وقوله ولا من عدها راجع للثاني أي لا من عداها واذ أتى عن الموضوع على لا عاقل (قوله وما أشبه ذلك) نحو ليس غير وليس إلا (قوله والأصل في الثلاثة الباقية) وهي ما والا وأما والتقديم المثلث الحكم في قصر الصفة والمثبت لغيره في قصر الموصوف فتقول في ما والا في قصر الصفة ما قائم إلا زيد فقد نصت على الذي أثبت له القياس وهو زيد ولم تنص على الذي نفي عنه وهو عرو ومثلاً ونقول في قصر الموصوف ما زيد إلا قائم فقد نصت على الذي

دون المنفى الثالث أن النفي لا يجامع الثاني

أثبت وهو القيام لغيره وهو زيد ولم تنص على النفي الذي انتفى عن ذلك الغير وهو القعود ومثلاً وتقول في انما في قصر الصفة انما قائم زيد وفي قصر الموصوف انما زيد قائم وتقول في التقديم في قصرها أنا كفيتمهم أي لا عرو وفي قصر الموصوف زيد اضربت أي لا عروا يعني اني انصفت بضرب زيد لا بضرب عمرو وفقد ظهر لك أن الطرق الثلاثة لا ينص فيها الا على المثبت واذا نص في شيء منها على المنفى كان خروجاً عن الأصل كقولك ما أنا قلت هذا لان المعنى لم أقوله لانه مقول لغيري والاول منصوص والثاني مفهوم وكقولك ما زيد اضربت فان المعنى لم اضربه وضربه لغيري قال الفري وكما يترك الاصل الاول لكرهية الاطناب يتركها أيضاً في مثل ما زيد اضربت وما أنا قلت هذا لان القصدي به قصر الفعل على غير المبدأ كور لا قصر عدم الفعل على المبدأ كور كما هو الحق فيكون النص بما ينفي لا بما يثبت انتهى واعتراض على المصنف بأن قوله والأصل في الثلاثة النص على المثبت فقط دون المنفى يقتضي أن نحو ما قام القوم الا زيدا خارج عن الأصل لان الأصل النص على المثبت فقط وقد نص في هذا على المثبت والمنفى فيكون خارجاً عن الأصل مع أنه جار على الأصل بانفاق ولم يقل أحد بخبر وجه عنه وأجاب بعضهم بأن

(٣٠٧)

لانه هو الذي من طرق  
القصر وأما هذا فليس من  
طرق القصر اصطلاحاً  
ولا يخفى ضعف هذا الجواب  
لان معنى القصر موجود  
فيه قطعاً فالاحسن في  
الجواب أن يقال انما منع أنه  
نص فيه على المنفى لان المراد  
بالنص التفصيل والمنفى  
وهو القوم في المثال المذكور  
بجمل لعدم النص فيه على  
الافراد واحداً واحداً  
(قوله دون المنفى) أي  
أنه لا يصرح فيها بالمنفى  
وانما يدل عليه ضمناً كما  
تقول في قصر الموصوف ما  
أنا الاتعبي وتعيي أنا فانك  
قد أثبت كونك تعيياً  
صريحاً ولم تنف كونك

دون المنفى وهو ظاهر (والنفي) أي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفي لا يعاطف (للاجتماع الثاني) أعني النفي والاستثناء فلا يصح ما زيد الا قائم لا فاعد وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين

الموصوف فتقول في ما والا في قصرهما قائم الا زيد فقط قد نصت على الذي أثبت له القيام وهو زيد ولم تنص على الذي نفي عنه وهو عمرو ومثلاً وفي قصره ما زيد الا قائم فقد نصت على الشيء الذي أثبت وهو القيام لغيره وهو زيد ولم تنص على الشيء المنفي عن ذلك الغير وهو القعود ومثلاً وكذا انما قائم زيد وانما زيد قائم وكذا أنا كفيتمهم أي لا عرو وفهم من قصر الصفة زيد اضربت أي لا عرو يعني اني انصفت بضرب زيد لا بضرب عمرو فيكون من قصر الموصوف وعلى هذه الامثلة نفس فقد ظهر أن طريق العطف ينص فيه على المثبت والمنفى معاً وقد علمت معنى المثبت والمنفى ولا يرتكب غير ذلك الا خروجاً عن الأصل والطرق الثلاثة الباقية لا ينص فيها الا على المثبت ولم يذكر أنه قد ينص على المنفى في بعضها خروجاً عن الأصل كقولك ما أنا قلت هذا لان المعنى لم أقوله لانه مقول والاول منصوص والثاني مفهوم وورد على ما تقرر أن نحو ما قام القوم الا زيدا نص فيه على المثبت والمنفى فيكون خارجاً عن الأصل لان الأصل النص على المثبت فقط وهو جار على الأصل انتفاءً وأجيب بأن الكلام في الاستثناء المنفرد وهذا ليس من طرق القصر اصطلاحاً ولا يخفى ضعفه لان معنى القصر موجود فيه قطعاً وأجيب أيضاً بأن المراد بالنص كما تقدم التفصيل ما يعم الاجال والقوم في المثال اجمال فلم ينص على المثبت بهذا الوجه والوجه الثالث مما يختلف فيه هذه الطرق ما تضمنه قوله (والنفي لا يجامع الثاني) أي من جملة بقية الصيغ فالأصل فيها النص على المثبت فقط هكذا قال المصنف ولا يعني أن النفي غير مستفاد انصافاً أعني أنه لا يذكر بعده التصريح بالنفي وقد يترك النص على المنفى في الاول رغبة في الإيجاز وقوله (والنفي لا يجامع الثاني) أي النفي لا يجامع النفي والاستثناء

فبما صرحوا وانما نفيته ضمناً ولا منافاة بين كون المنفى مذكوراً ضمناً وكون النفي قد يكون منطوقاً بالمتن (قوله ان النفي بلا) انما قيد الشارح كلام المصنف بذلك للاختصاص عن النفي بغيرها كليس ادلال على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما قيد لا بالعاطفة أحد إذ ان قول المصنف لان شرط المنفى بالان (قوله لا قاعد) فلو قيل لا عرو وبطل لا فاعد فهل يصح ذلك قال الشيخ بس الظاهر عدم الصحة لانه وان لم يكن المعطوف به امتنعاً قبلها لكنه يوهى أن النزاع في قيام زيد وعمرو ولا في قيام زيد وقعوده الذي هو فرض الكلام (قوله في كلام المصنفين) أي لا في كلام الله بل ولا في كلام البلغاء الذين يستعملون بكلامهم ومراده بهذا التعريض صاحب الكشف حيث قال في تفسير قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله أي لان الأصل لك لا يعلم الا الله لا أنت وبالحريري حيث قال

لعمرك ما الانسان الا ابن يومه \* على تحلي به لا ابن اسمه

ولا يقال ان الزمخشري ممن يستدل بتركيبه عند الشارح والسيد وغيرهما لا بانقول انما يستدلون بكلامه فيما لم يخالف فيه الجمهور وهذا مذهب له مخالف فيه للجمهور ولا يستدل به



لان شرط المنفى بلا أن لا يكون منفيًا قبلها بغيرها

(قوله لان شرط المنفى بلا) أي شرط صحة نفقه بها (قوله أن لا يكون منفيًا قبلها بغيرها) أي بغير شخصها وهذا صادق بما إذا كان غير منفي أصلاً وما إذا كان منفيًا بغير أدوات النفي كالقعودي أو علم التكلم أو السامع فالمنطوق تحتها صورتان والمفهوم ضرورة واحدة هي محل الامتناع وهي ما إذا كان المنفي به الاتهام بغير شخصها وان كانت من نوعها أو لهذا لا يصح قام القوم لا النساء لانهن هذا نفيت في ضمن النساء لا الثاني وقع النفي به الاتهام بغير شخصها وان كانت من نوعها أو لهذا لا يصح قام القوم لا النساء لانهن هذا نفيت في ضمن النساء بغير شخص لا الثاني نفقه فان قلت ان المنطوق صادق بصورة ثالثة وهو ما إذا كان المنفي به امانة ما قبلها بشخصها اقلت كلامه وان صدق بذلك لكن هذا معلوم أنه لا يتأتى لاستحالة النفي بها قبل ورودها فتم ما قلناه من أن المنطوق صورتان (قوله من أدوات النفي) هذا تخصيص للمصاف وهو الغير لشمله لكل غير ينفي به (قوله فانها موضوعة لان تنفي بها) أي عن التابع ما أوجبه للتبوع وهذا هذا الموصوف مثل جاء زيد لا عمر وفانك نفيت بها عن عمر وما أوجبه ظاهر في قصر الصفة على

(٢٠٨)

(لان شرط المنفى بلا) العاطفة (أن لا يكون) ذلك المنفى (منفيًا قبلها بغيرها) من أدوات النفي فانها موضوعة لان تنفي بها ما أوجبه للتبوع لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيت وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم قد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع

ما اختلفت فيه الطرق المتقدمة بلا العاطفة لانه دليل على امتناع قولنا ما زيد الا قائم وليس هو بقاعد كانه صواب عليه ولان المصنف اغما بين المنع في لا وقوع مثل هذا الكلام في كلام المصنفين لا يدل على الجواز في أصل العربية والى علم المنع أشار بقوله (لان شرط) صحة (المنفى بلا) العاطفة (أن لا يكون) ذلك المنفى بها (منفيًا قبلها بغيرها) (شخصها) ودخل في غير شخصها جميع أدوات النفي دون غيرها وأدوات النفي التي هي غيرها كما وليس ولا التي اتى الجنس ولا عاطفة أخرى لانها غير شخصها ولو كانت من نوعها ولذلك لا يصح أن يقال قام القوم لا النساء لانهن هذا نفيت في ضمن النساء بغير شخص لا الثاني نفقه وأما نفي مدخولها بشخصها قبلها فلا يتصور لامتناع النفي بها قبل ورودها ونظير قصد الشخص في نفي ما يتعلق بغيره قوله ادأب الرجل الكريم أن لا يؤذى غيره فان المراد أن لا يؤذى غير شخصه لا غير نوعه حتى يصح أن يؤذى كريمة مثله فان هذا المعنى لا يرد قطعا وإنما المعنى أن الاذابة المتعلقة بغيره تنفي عن شخصه فيتناول كريمة آخر وغير الكريم وأما شخصه فمعلوم أنه لا يؤذيه فافهم وإنما شرط فيها هذا لانها موضوعة لان تنفي بها ما أوجبه للتبوع لان تعيد بها شيء قد نفى ألا ونفي بها نفي فتعديها بحاجتها حيث كان هذا أصل وضعها تعذر أن تنفي بها بعد النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فالغرض منه نفي كل صفة غير القيام عن زيد من الصفات التي يقع فيها التنازع والصفة

(لان شرط المنفى بلا أن لا يكون منفيًا قبلها بغيرها) وفيه نظر ان أحدهما أن هذا اذا عطف على المستثنى منه أما اذا عطف على المستثنى بالافعال المنع وهو مثبت ويشهد لذلك بطلان عمل لا اذا وقع خبرها بعد الاوامتناع دخول الباء ويكون حكم المنفى بلا المستثنى ادمها ما بالخصوص والاخرى بالعموم الثاني ان قوله بغيرها قيد ليس صحيحا فان شرط المنفى بلا أن لا يكون منفيًا قبلها اسواء

زيد وهو المحجى ومشكل في قصر الموصوف على الصفة مثل زيد قائم لا قاعد فان المنفى بها القعود لم يثبت للتبوع الذي هو قائم كما هو ظاهر وأوجب أن المراد بما أوجب للتبوع المحكوم به أو الثبوت للمحكوم عليه ففي المثال المذكور المنبوع وهو قائم أوجب له الثبوت للمستند اليه وهو زيد وقد نفى بها هذا الثبوت عن التابع وهو قاعد لان معنى زيد قائم لا قاعد أن زيدا محكوم عليه بالقيام وليس محكوما عليه بالقعود بل هو منفي عنه وقوله لان تنفي بها أي أولا بقرينة قوله لان تعيد بها النفي فلا يرد ما قبل ان وضعها لان تنفي

بها ما أوجبه للتبوع لا يقتضي الا كونها بعد الايجاب للتبوع ولا يقتضي عدم تكرار النفي وهذا صادق بقولنا ما جاءني حتى لا يزيد لا عمر وفقتضي كلامه جواز ذلك مع أنه منوع وحاصل الجواب أن المراد بقوله انهم موضوعة لان تنفي بها أي أولا ما أوجبه للتبوع وما أوجب للتبوع وهو المحجى وهذا ليس منفيًا بلا أو لا في المثال بل بما لان المعنى ما جاءني أحد لا يزيد لا عمر وعمر ومن جملة أيراد الاحد فيكون منفيًا بما غاية الامر أنه تكرر النفي بقوله لا عمر وتأمل قرره شخصنا العلامة العدوي (قوله لان تعيد الخ) أي والا كان تكرار او هو ممنوع فان قلت تجعل لافي نحو ما زيد الا قائم لا قاعد لنا كيد نفى القعود الحاصل بما قلت هو خلاف أصل وضع لا أو ان لافي النفي أقوى من غير فلا يؤكده غيره كما لا يؤكده كنع بأجمع (قوله وهذا الشرط) أعني عدم كون المنفى بها منفيًا قبلها بغيرها (قوله فقد نفيت عنه) أي بلفظ ما التي هي أداة نفى صراحة وان كان المنفى مجملا (قوله وقع فيها التنازع) أي والصفة التي تنفيها بالبعد هذا يجب أن تكون مما وقع فيها التنازع والا خرجت عما راعى في خطاب العطف بهما من افادة الحصر أو تأكيده

(قوله حتى كائن الخ) أي بالكيفية ليكون ذلك القول ليس محققا والآن في قوله والاصل في الثلاثة الخ (قوله ونحو ذلك) أي كالمستثنى (قوله فقد نفيت بلا العاطفة شيئا الخ) أي فلم تذكره وحيداً فلا يصح ورودها بعد النفي والاستثناء قبل المنع إذا عطف على المستثنى منه وأما إذا عطف على المستثنى فهو جازم لا ينفك عنه على المثبت فإذا قلت ما قام القوم إلا زيد لا عرو وصرح على أنه معطوف على زيد لأن المعنى نفي القيام عن القوم وإثباته لزيد ثم نفي إثباته عن عرو ولطفه بلا النافية على زيد الثابت له القيام فيلزم نفي القيام عن عرو وتفصيلاً كما نفي عنه في ضمن القوم أجبالا وفيه نظر مع ما قرر من أن منفيها لا بد (٣٠٩)

كان نفيه على جهة الاجمال أو التفصيل وليس الشرط أن لا يكون منفيها قبلها تفصيلاً فقط حتى يتم هذا القيسل (قوله وكذا الكلام الخ) يعني أنه لا فرق بين قصر الموصوف على الصفة وهو مام وقصر الصفة على الموصوف وهو مام هنا في هذا المثال فأنك قد نفيت فيه القيام عن عرو وبكر وغيرهما من كل ما هو مغاير لزيد فلا يصح أن تقول ما يقوم إلا زيد لا عرو (قوله يعني الخ) لما كان الغدير شاملاً لغير أدوات النفي كنعوى الكلام وكان غير مراد أي بالغايب (قوله وفائدته) أي فائدة تقييد الغير بكونه من أدوات النفي (قوله عما إذا كان النفي مدلولاً عليه بشعوى الكلام) أي التقديم كافي لقوانينها ضربت فلا مانع أن يقال لا عرو (قوله أو علم المتكلم) أي والحال أن السامع يعلم خلافه كما إذا كنت

حتى كائن قلت ليس هو بقاعدة ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فإذا قلت لا قاعدة فقد نفيت بلا العاطفة شيئاً هو منفي قبلها بما النافية وكذا الكلام في ما يقوم إلا زيد وقوله بغيرها يعني من أدوات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عما إذا كان منفيها بشعوى الكلام أو علم المتكلم أو السامع أو نحو ذلك كما ينبغي في أعمال الإقبال هذا يقتضي جواز أن يكون منفيها قبلها بلا العاطفة لا أخرى فهو جاء في الرجال لا النساء لانه لا نقول الضمير لذلك الشخص أي بغيره لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي التي تنفيها بلا بعد هذا يجب أن تكون عما وقع فيه النزاع والاخر حيث عمار أي في خطاب العطف بها من افادة الحصر أو تأكيداً فإذا قلت مثلاً لا قاعدة فالقعود المنفي بها عما وقع فيه النزاع وقد نفيت كل ما وقع فيه النزاع قبل الاتيان بها فلزم تفكيكها ما قد نفي بغيرها وقد عرفت أن وضعها النفي مالم ينف بغيرها فلم يصح ورودها بعد النفي والاستثناء قبل المنع إذا عطف على المستثنى منه وأما أن عطف على المستثنى فهو جازم لا معطوف على المثبت فإذا قلت ما قام القوم إلا زيد لا عرو وصرح على أنه معطوف على زيد لأن المعنى نفي القيام عن غير زيد وإثباته لزيد ثم نفي إثباته عن عرو ولطفه بلا النافية على زيد الثابت له القيام فيلزم نفي القيام عن عرو وتفصيلاً كما نفي عنه في ضمن القوم أجبالا وفيه نظر مع ما قرر من اشتراط أن لا ينفي منفيها قبلها وليس من شرطها أن لا ينفي تفصيلاً فقط وهذا في نحو هذا المثال لما فيه تفصيل منفيها وأما نحو ما قام القوم إلا زيد لا غيره فلا يصح سواء عطف على المستثنى منه أو على المستثنى لأن عطفه على المستثنى منه أن كان مع بقائه النفي في مدلولها فهو محض تأكيد لاجمال وان لم يبق النفي بأن كان نفي النفي فهو وإثباته ما قاض لأن في الكائن قبل الاستثناء وليست لا بطلان للنفي فأصل وضعها أن ينفي بها ما أو جهة وأما عطفه على المستثنى فهو لئلا كيد الاجمال فلا فائدة فيه ثم قواهم أصل وضعها أن ينفي بها ما أو جهة لا يتبعه لا يظهروا طراد في قولنا زيد قائم لا قاعدة لأن المنفي فيه اختلاف المثبت للتبوع وأوجب بأن المتبوع قائم وقد أوجب له الثبوت ثم نفي الثبوت بها عن القعود وهو ظاهر

أ كان نفيه بما أم بغيرها نحو قولك لا رجل في الدار لا زيد وهو ممتنع وقد يجاب بأن مقصوده لا العاطفة وهذا المثال المنفي فيه ليس منفيها قبلها بلا العاطفة بل بلا التي لنفي الجنس لا يقال يجوز لا رجل في الدار لا زيد ولا عرو فهذا منفي بلا وقد نفي قبله بلا فاحتز عنه لأن لا زيد ولا عرو يدل مفصل من لا رجل وهو على نية تكرار العادل فهو جملته أخرى والكلام في لا التي هي حرف تعطف المقربين ذات قرورات النص على المنفي أصل في الوجه الأول فهو لا يجوز أن يجامع الثاني فلا تقول ما أنا لا قائم لا قاعدة وقد تقدم في كلام الوالد رحمه الله التعرض لهذه المسئلة ونحو غيرها وأما الاخيران وهما انشاؤا التقديم فيجوز فيهما التصريح وعدمه فتقول انشاؤا تعمي لا قبدي وتعبي أنا لا قبدي لأن النفي فيهما ما غير مصرح به بل مستفاد بالفهوم فجاز العطف على تعبي وان كان معناه ما أنا لا تعبي لأن النفي غير المصرح به لا يمتنع أن

(٣٧ - شرح التلخيص ثاني) تعلم بضرب زيد دون عرو والسامع يعلم بعلك ذلك الأند يعلم خلاف ما تعتقده فتقول ضربت زيدا لا عرو (قوله أو نحو ذلك) أي من الأفعال المتضمنة للنفي وليس هو معناه ما ضربت كما كان في امتنع وكف فان معناه الضرب ثبوت الامتناع والاباء والكف (قوله كما ينبغي) راجع لقوله أو نحو ذلك (قوله لا يشال هذا) أي ما ذكر في بيان قوله بغيرها يقتضي الخ لأن المصنف لم يشترط إلا أن لا يكون المنفي منفيها قبلها بغيرها لا بالمراد بغير لا غير نوعها من أدوات النفي وحيداً ويكون المثال المذكور صحيحاً لأن ههنا ليس منفيها قبلها بغير نوعها بل منفيها (قوله لا نقول الخ) حاصله أن المراد غير شخص لا ومنه لا أخرى قبلها وحيداً فلا يصح المثال لأن ههنا منفي بغير شخص لا الدخلة عليه ما قبل التصريح بها (قوله الضمير) أي في قوله بغيرها

وبجامع الآخرين فيقال انما زيد كاتب لاشاعر وهو يأتي في لاعرو ولان النفي فيهما

(قوله معلوم الخ) جواب عما يقال ان ما ذكر من الجواب وهو ان شرط النفي بلا ان لا يكون متفيا قبلها بغير شخصها الذي وضع النفي به يقتضي ان تنفيه قبلها بشخصها الذي وقع النفي به بما نزع عنه لا يجوز فكان الواجب الاحتراز عنه وحاصل الجواب ان هذا معلوم استحالة وان كانت العبارة صادقة به واذا كان محمدا لا يتأتى وحده فلا معنى للاحتراز عنه كذا قرر شخصنا العدوى (قوله لا متناع ان يتي شي) أي كالتسام بلا أي الداخلة على هذ في المثال قبل الاتيان به ابل انما يتي بلا أخرى مماثلة لها (قوله وهذا) أي قول المصنف بغير ما حدث جعلنا الضمير راجعا للشخص لا للنوع كما يقال الخ فهو وتنظير في أن الضمير في كل عائد على الشخص فقوله أن لا يؤذى غيره أي غير شخصه أعم من أن يكون غير شخصه كرميا أو بخلاف لوجه الضمير راجعا للنوع فان المعنى حينئذ أن لا يؤذى غير نوعه وغير نوعه هم الجناء فيقتضي عنه هو أنه يؤذى الكرماء وهذا غير مراد (قوله فان المفهوم منه أن لا يؤذى غيره) أي فيكون الضمير عائدا على ذلك الشخص لا على جنس الكرم أي شأنه أنه لا يؤذى غير شخصه لا يقال انه يقتضي عفوهم أنه يؤذى شخصه وهو غير مراد لاننا نقول هذا (٢١٠) المفهوم معطل لما هو معلوم بالبداهة أن الانسان لا يؤذى نفسه كذا

قرير بعضهم وفيه تأمل اذ لا ضرر في أن يراد أن الكرم يؤذى نفسه لاجل نفع غيره بل هذا حاصل بقي شيء آخر وهو أن جعل الضمير عائدا على الشخص ينافي ما ذكره الشارح في شرح الفتاح في قولهم دأب الكرم أن لا يعادى غيره من أن الضمير عائدا على الجنس وقد يقال يمكن الفساد بأن الكرم ينافي الايداء الغير مطلقا كرميا كان الغير أو غيره فلهذا جعل الضمير في المثال هنا للشخص لا للجنس ومعاداة الكرم عند ضرورة المعاداة الغير

ومعلوم أنه يمنع نفيه قبلها بما لا يمنع أن يتي شي بلا قبل الاتيان به او هذا كما يقال دأب الرجل الكرم أن لا يؤذى غيره فان المفهوم منه أن لا يؤذى غيره سواء كان ذلك الغير كرميا أو غير كرمي (وبجامع) النفي بلا العاطفة (الآخرين) أي انما والتقديم (فيقال انما أتأتمى لاقيسي وهو يأتي في لاعرو ولان النفي فيهما) أي في الآخرين وقد نا الداخل في غيرهما من موجبات النفي بكونها جميع أدوات النفي لا غير الخ يخرج ما أوجب نفيها من غير أدوات النفي كلفعوى كافي قولنا زيد اضر بت فلا يمنع أن يقال لا عرو وكلم السامع فلا يمنع اذا علم السامع أن عمر لم يتم أن يقال قام زيد لا عرو وكانا فلا يمنع أن يقال انما قام زيد لا عرو ولتضمنت النفي لعدم كونهما من أدوات (وبجامع) أي النفي بلا العاطفة (الآخرين) وهما انما والتقديم (فيقال) في مجامعته لالاول (انما أتأتمى لاقيسي) يقال في مجامعته التقديم (هو يأتي لا عرو) ويكون الحصر مستفاد من اوال العطف بلاتأ كيدولا ينسب له الحصر لتبعيته والتقديم في قوله هو الخ ولو كان قد يكون للتقوى لكن الغرض منه هنا الحصر بدليل العطف المؤكده نعم قد يقال لا تقديم فيه لانه مستند اليه فهو في محله لا سيما على مذهب غير السكاكي وأما على مذهبه فيمكن أن يتخيل أنه بمنزلة أفاق فذلك كان الاولى أن يمثل بنحو زيد اضر بت وانما جاز مجامعة النفي بالهذين (لان النفي) المعتبر لافادة الحصر (فيهما) أي في هذين الآخرين وهما يعطف عليه بلا كما تقول امتنع زيد عن المجي لا عرو وان كان معناه النفي ولو صرح بالنفي لما صرح العطف بلا وشرط السكاكي لجواز مجامعة لالتسالي أي القصر بانما أن لا يكون الموصوف مختصا بالوصف كقوله تعالى انما يستجيب الذين يستجيبون فان كل أحد يدعي أن الذي لا يسمع لا يستجيب

جنسه وهم الجناء تنقصه فلذلك جعل الضمير في هذا المثال الجنس لا للشخص (قوله وبجامع الآخرين) (غير) أي ويكون الحصر حينئذ مستفاد من اوال العطف بلاتأ كيدولا ينسب له الحصر لتبعيته وهذا باتفاق من الشارح والسيد وأما مجامعة التقديم لانما فاختلاف في الذي يستدله القصر منهم اذهب الشارح الى أنه يستدلى التقديم لانه أقوى وعكس السيد لان انما أقوى فاختلاف بينهما المنطقي لانه خلاف في حال (قوله وهو يأتي الخ) هو فاعل معنى قدم فادة الحصر والاصل يأتي هو على أن هو تأ كيد مقدم فادة الاختصاص وجعل مستدأ وظهور لك أن التمثيل المدكروم يتي على مذهب السكاكي لا على خلافه والاولا ورد أنه لا تقديم فيه لان هو مستند اليه فهو واقع في محله نعم كان الاولى أن يمثل زيد اضر بت لاحتمال أن يقال التقديم في هو يأتي للتقوى دون التخصص مثل أفاق والتمثيل بما لا احتمال فيه أولى مما فيه الاحتمال والحاصل أن التقديم في هذا المثال على مذهب السكاكي محتمل لان يكون للتقوى ومحتمل لان يكون التخصص وهذا هو الأقرب بدليل العطف بعده بلا المؤكده وأما على خلاف مذهبه فلا تقديم فيه (قوله لان النفي فيهما) علة لجواز مجامعة النفي بلا الآخرين أي لان النفي المعتبر فيهما لافادة الحصر غير مصرح به أي وانما صرح فيهما بالاثبات والنفي ضمني فلم يقع حينئذ النفي بلا وقولهم لا العاطفة لا تقع بعد نفي فالمراد النفي الصريح لا ما يشمل الضمني

غير مصرح به كما يقال امتنع زيد عن المجيء ولا عرو

(قوله كما في النفي والاستثناء) راجع للنفي أي فانه مصرح فيه بما بالنفي وان لم يكن المنفي مصرحاً به فصدق أنه نفي بالامعها ما نفي باداة أخرى مستقلة قبلها (قوله فلا يكون الخ) أي وإذا كان غير مصرح به فيه ما فلا يكون الخ فعلم من هذا أن النفي المصرح ليس كالضمي لان الضمي يجامعه النفي بالاختلاف المصرح فانه لا يجامعه (قوله وهذا) أي ما ذكر من المثالين (قوله فانه) أي قولنا امتنع زيد عن المجيء وكذا يقال في مرجع الضمير (٢١١) في قوله وانما معناه (قوله فانه يدل

على نفي المجيء) أي على انتزاعه (قوله لا يجب) أراد بالاجتناب الوجوب أي التيقن لان معنى الجملة على التحقيق التسمية للاحكام وقوله امتنع المجيء عن زيد في العبارة قلب والاصل امتنع زيد عن المجيء كالمثل ولا شك أن امتناعه عن المجيء يتضمن ويستلزم انتفاء المجيء عنه (قوله فتكون لا) أي لفظة لا في قولنا لا عرو وقوله نفياً لذلك لا يجب أي عن التابع وهو عرو ولو صرح بالنفي وقبل لم يجز زيد لم يصح أن يقال لا عرو ولأنه نفي للنفي فيكون أثباتاً ووضع لا للنفي لا لاثبات وانما قلنا نفي للنفي لانه يجب أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها لانها عاطفة لا مؤكدة ولذلك قلنا ان العطف بها على المستثنى منه المنفي غير صحيح كما تقدم فتقرر بهذا أن مجرد النفي الضمني ليس كالصرح لثبوت حكمه وهو صحة العطف بالامع دون الصريح وليس المراد بهذا التنظير أن امتنع في قولنا امتنع زيد عن المجيء لا عرو يتضمن نفي عرو كما تضمن نفي المجيء نفي عرو في المثالين السابقين ضرورة أن امتنع زيد لا يحصر فيه حتى يتضمن نفي عرو وانما استفيد نفي عرو والمفيد للحصر من النفي بالاختلاف المثالين السابقين فبني النفي بلانهم يتضمن ولا لئلا كيد كما تقدم بل المراد أن امتنع تضمن مجرد نفي لو صرح به امتنع العطف ولم يتضمن نفي المعطوف كما في المثالين السابقين فالتشابه بين هذا والمثالين في أن النفي الضمني في الجملة يصح لامؤكدة (قوله من جهة أن النفي الخ) فيه أن التشبيه لا والتشبيه لا يشبهه ولا لا يشبهه لا يفيد أن النفي الضمني

انما والتقديم (غير مصرح به) وانما صرح فيه بما بالاثبات فلم يقع تأكيدهما متضمنه والنفي بالاختلاف ما لا فقد صرح فيه بما بالنفي فصدق أنه نفي بالامعها ما نفي باداة أخرى مستقلة قبلها فصدق في انما والتقديم أنه نفي بهما ما نفي باداة قبلهما فتحقق بهذا أن النفي المصرح ليس كالضمي وكونه ضمياً في انما واضح دائماً وأما في التقديم فقد يدرك صريحاً كما في قولك ما أنا قلت هذا فلا يقال لا عرو (كما يقال) أي وما يدل على أن النفي الضمني ليس كالصرح أنه يقال (امتنع زيد عن المجيء) لا عرو فيعطى على فاعل امتنع بلا فيفيد الكلام حصر الامتناع في زيد دون عرو وبواسطة العطف بلا ووضح ذلك لان صريح امتنع زيد لا يجب الامتناع فلا يفيد نفي ذلك لا يجب وأما نفي المجيء فهو ضمني فجاز العطف بلا لكون النفي في امتنع ضمياً ولو صرح به لهذا المعنى وقبل لم يجز زيد لم يصح أن يقال لا عرو ولأنه نفي للنفي فيكون أثباتاً ووضع لا للنفي لا لاثبات وانما قلنا نفي للنفي لانه يجب أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها لانها عاطفة لا مؤكدة ولذلك قلنا ان العطف بها على المستثنى منه المنفي غير صحيح كما تقدم فتقرر بهذا أن مجرد النفي الضمني ليس كالصرح لثبوت حكمه وهو صحة العطف بالامع دون الصريح وليس المراد بهذا التنظير أن امتنع في قولنا امتنع زيد عن المجيء لا عرو يتضمن نفي عرو كما تضمن نفي المجيء نفي عرو في المثالين السابقين ضرورة أن امتنع زيد لا يحصر فيه حتى يتضمن نفي عرو وانما استفيد نفي عرو والمفيد للحصر من النفي بالاختلاف المثالين السابقين فبني النفي بلانهم يتضمن ولا لئلا كيد كما تقدم بل المراد أن امتنع تضمن مجرد نفي لو صرح به امتنع العطف ولم يتضمن نفي المعطوف كما في المثالين السابقين فالتشابه بين هذا والمثالين في أن النفي الضمني في الجملة يصح لامؤكدة (قوله من جهة أن النفي الخ) فيه أن التشبيه لا والتشبيه لا يشبهه ولا لا يشبهه لا يفيد أن النفي الضمني

ليس في حكم الصريح فكأن الأولى أن يقول من جهة أن كلاً في نفي ضمناً قد جامعه النفي بلا عاطفة وان كان النفي الضمني في التشبيه مسلطاً على المنفي بلا وفي التشبيه به على ما قبل لا كز بد في المثال كذا قرو شئنا العدوى (قوله ليس في حكم النفي الصريح) أي لانه حكم بصحة العطف بلا مع الأول دون الثاني (قوله اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء) أي بدون قولنا لا عرو (قوله على نفي امتنع مجيء عرو) أي لانه لا يحصر فيه حتى يتضمن النفي كلاً وانما استفيد نفي مجيء عرو والمفيد للحصر من النفي بلان قولك بعد ذلك لا عرو ولا نافية للإيجاب الذي دل عليه الجملة قبلها بخلاف انما والتقديم فانه ما يدل على النفي ضمناً فلا بد هاتماً كيد ذلك النفي الضمني كما مر

قال السكاكي شرط مجامعته للثالث أن لا يكون الوصف مختصاً بالموصوف كقوله تعالى انما يستجيب الذين يسمعون فان كل عاقل يعلم أن الاستجابة لا تكون الا من يسمع وكذا قولهم انما يجبل من مخشى الموت وقال الشيخ

(قوله أن لا يكون الوصف) أي الذي أريد حصره في الموصوف انما يختص بذلك الموصوف وذلك كما في قولنا انما عبي أنا فان التسمية لا يجب اختصاصها بالمتكلم وهذا شرط بالنسبة لقصر الصفة ونقاس عليه قصر الموصوف على الصفة فيقال شرط مجامعة النفي بلا العاطفة لانما أن لا يكون الموصوف مختصاً بتلك الصفة فلا يجوز أن لا يحسن أن يقال انما المتقي متبع مناهج السنة لا البدعة لا اختصاص الموصوف بتلك الصفة وكذا لا يقال انما الزمن قاعد لا قائم لا اختصاص الزمن بالقعود فان قلت القصر لا يكون الا عند الاختصاص فكيف يشترط عدم الاختصاص في مجامعته لانما مع أن القصر لا يتحقق الا عند الاختصاص قلت ان المشتراط في تحقق القصر اختصاص الوصف بالموصوف أو الموصوف بالصفة بحسب المقام والمشتراط في المجامعة عدم اختصاص الوصف في نفسه بالموصوف وعدم اختصاص الموصوف في نفسه بالصفة ثم ان قوله شرط مجامعته للثالث أن لا يكون الوصف مختصاً بظاهره أن هذا لا يشترط في صورة التقديم (٢١٣) فيصح أن نقول من يسمع تسمع لا غير من يسمع وانظره (قوله

بالموصوف) الباء داخله على المقصود عليه بقرينة المثال (قوله التحصيل) الفائدة (نحو انما يستجيب الذين يسمعون) فانه يمنع أن يقال لا الذين لا يسمعون لان الاستجابة لا تكون الا من يسمع بخلاف انما يقوم زيد لا عمر واذا القيام ليس مما يختص بزيد وقال الشيخ

مع ما لا يصح في الصريح فليتهم قال (السكاكي شرط مجامعته) أي شرط مجامعة النفي بلا العاطفة (للاالث) وهو انما (أن لا يكون) ذلك الوصف الذي أريد حصره في الموصوف (مختصاً) (بالموصوف) كما تقدم في قولنا عبي أنا فان التسمية لا يجب اختصاصها بالمتكلم وأما ان كان مختصاً فلا يجبي النفي (كما في قوله تعالى انما يستجيب الذين يسمعون) فيمنع أن يقال لا الذين لا يسمعون أولاً الصم فان الاستجابة لا تكون الا من يسمع دون من لا يسمع فالتأكيدي بالنفي بلا غير مفيد في نحو ذلك وينبغي أن يتنبه عنها الدققة وهو أن الحصر فيما يعلم فيه الاختصاص لا يصح باعتبار الظاهر اذ لا يعتد الوصف لمن لا يصح له حتى يرد ذلك الاعتقاد بالحصر وانما هو لتزيل المتني عنه منزلة من لا تصح له الصفة فكافرو هنا نزل منزلة من لا يسمع له في عدم قبول الحق ونزل مخاطب في حصره على هدائه منزلة من اعتقه دأه يستجيب مع عدم السماع وتضمن ذلك التعريض بالكافر بأنه من جملة الموتى من لا يسمع له فليس هنا في الحقيقة الانقياد عن الكافر وانباتها للمؤمن لكن لما كان الحصر بحسب العطف لا في جوارحه واستقر به المصنف ولا شك في قرينه بالنسبة الى عدم اشتراط ذلك

بالموصوف) الباء داخله على المقصود عليه بقرينة المثال (قوله التحصيل) الفائدة (أي في مجامعة النفي) بلا انما أي ولو كان الوصف مختصاً بالموصوف لعدم الفائدة لان الوصف اذا كان مختصاً بالنظر الى نفسه تنبه مخاطب للاختصاص بأدنى تنبيه على ذلك ويكن فيه كلمة انما فلا فائدة في جمع لامعه والقصد الى زيادة التحقيق انما يناسب الحكم الذي يحتمل عدم الاختصاص فيصير مخاطب على انكاره (قوله نحو انما يستجيب الخ) هذا مثال للنفي أي

فان كان الوصف مختصاً فلا يجبي النفي بلا كما في قوله تعالى انما يستجيب الخ أي انما يستجيب دعاءك (عبد القاهر) للايمان الذين يسمعون سماع تدبر واذعان وقبول وهم المؤمنون أي من أراد الله ايمانهم فالذين قاعد والمفعول محذوف كما ترى ومثل الآية المذكورة في اختصاص الوصف بالكائن فيها بالموصوف انما أنت منذر من يخشاها فانه معلوم أن الانذار انما يكون لمن يؤمن بالله ويخشى الاموال والعواقب فلا يجوز أن يقال لا من لا يخشاها (قوله لا تكون الا من يسمع) أي فاذا قيل لا الذين لا يسمعون كان ذلك حشواً في الكلام فلا يقبل فان قلت ان فائدة القصر أن يعتد بالمخاطب خلافه والمخاطب هنا ليس كذلك لان كل عاقل يعلم أن الاستجابة انما تكون من يسمع أعجب بأن الكفار نزلوا منزلة من لا يسمع له لعدم قبولهم الحق والنبي عليه الصلاة والسلام اشد حصره على ايمان الكفار نزل منزلة من يعتد بالاستجابة من لا يسمع نحو قطب بقصر الاستجابة على من يسمع قصر قلب فاقصر هنا حقيقي لكن بعد تنزيل المخاطب منزلة من يعتد بالعكس لاجل ذلك الاعتد بالمخاطب وتضمن ذلك التنزيل التعريض بالكافر بن باتهم من جملة الموتى الذين لا يسمع لهم فليس هنا في الحقيقة الانقياد عن الكافر وانباتها للمؤمنين لكن لما كان الحصر في امر مختص بحسب الظاهر وان لم يكن في الواقع اختصاص لان الاستجابة ليست خاصة بالمؤمنين صحت مرعاة هذا الظاهر وامتنع أن يقال لا الذين لا يسمعون مراد منهم الكافرون نظر لذلك الظاهر

عبد القاهر لا تحسن مجامعته له في المختص كالتحسن في غير المختص وهذا أقرب قيل ومجامعته له امامع التقديم كقوله تعالى انما أنت مذكر لست عالم بمخيطر وامامع التأخير كقوله ما جاءني زيد وانما جاءني عرووف كون نحو هذين مما نحن فيه نظر الرابع أن أصل الثاني أن يكون ما استعمل له

(قوله لا تحسن مجامعته) أي لا تحسن مجامعة النفي بلا وقوله الثالث وهو انما والمراد لا تحسن حسنا كاملا فالنفي كمال الحسن لا أصل له والا كان عين كلام السكاكي لأن الخالي عن الحسن عند البلغاء لا يحمله أو يقال ان قوله كالتحسن قيد في الحسن المنفي وحينئذ فيفيد كلامه أن في مجامعته الوصف المختص أصل الحسن والحاصل أن عدم اختصاص الوصف بشرط في كمال حسن المجامعة عنده لا بشرط في أصله كما يقول السكاكي فعلى هذا يصح أن يقال في غير القرآن انما يستجيب الذين يسمعون لا الذين لا يسمعون وان كان غير كامل في الحسن (قوله وهذا أقرب (٣١٣) الى الصواب) أي وهذا

الذي قاله عبد القاهر أقرب الى الصواب مما قاله السكاكي من المنع لا ابتداء كلام الشيخ على شهادة الاثبات وكلام السكاكي على شهادة النفي وشهادة الاثبات مقدمة على شهادة النفي (قوله اذلا دليل على الامتناع) أي على امتناع مجامعة النفي باللائحة اذا كان الوصف مختصا بالموصوف (قوله عند قصد زيادة التحقيق) أي عند قصد زيادة تحقيق النفي عن ذلك الغير وتأكيده وهذا رد لقول السكاكي ان كان الوصف مختصا امتنعت المجامعة لعدم الفائدة وحاصل ذلك الرد اننا سلم عدم الفائدة اذ قد تحصل فائدة وهي زيادة

(عبد القاهر لا تحسن) مجامعته الثالث (في) الوصف (المختص كالتحسن في غيره وهذا أقرب) الى الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيذ (وأصل الثاني) أي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء (أن يكون ما استعمل له) أي الحكم الذي استعمل فيه النفي والاستثناء

الظاهر في المختص صحت مراعاة هذا الظاهر فيمتنع العطف بلا أو يتبع فافهم ويمكن وجود هذا في قصر الموصوف كقوله انما المنفي متبع طرق السنة لا متبع البدعة هذا في انما وأما التقديم فلم يذكر فيه هل يجوز أن يقال مثلا مستحب الذي يسمع لا غير السامع أم لا فانظره وقال (عبد القاهر لا تحسن) مجامعة النفي بلا العاطفة ذلك الثالث (في) الوصف (المختص كالتحسن) تلك المجامعة (في غيره) أي غير المختص كقوله انما يقيم زيد لا عرو وقال المصنف (وهذا) الذي قاله عبد القاهر (أقرب) الى الصواب بما قاله السكاكي وهو المنع لانه لا دليل على امتناع أن يقال انما يفهم العاقل لا غيره عند قصد التأكيذ لا سيما والكلام على ما تقدم على تأويل تنزيل المنفي عنه بمنزلة من لا يصدق عليه المحصور فيه فتناسبه التأكيذ باعتدال ما في الباطن تأمل والوجه الرابع مما وقع به اختلاف الطرق ما تضمنه قوله (وأصل الثاني) أي النفي مع الاستثناء (أن يكون ما استعمل له)

ص (وأصل الثاني أن يكون ما استعمل الخ) ش هذا وجه آخر وهو أن الحصر بالاستثناء أصله أن يكون الخاطب يجهل ما استعمل له وهو اثبات الحكم المذكور ان كان قصرا فراد أو تنبيه ان كان قصرا قلب كما تقول لصاحبك اذ رأيت شجعا على بعد ما هو الا زيد ومثاله من القرآن وما من اله الا الله هذا هو الاصل وقد يخرج عن ذلك فينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتباره مناسب فيستعمل له القصر عما والا فراد ان نحو وما محمد الا رسول فانه خطاب للصحابه وهم لم يكونوا يجهلون رسالة النبي صلى الله عليه وسلم الا أنه نزل استعظامهم له على الموت تنزيل من يجهل رسالته لان كل رسول لابد من موته فن استبعد موته فكانه استبعد رسالته وهذا هو الصواب وبه يظهر أن هذا قصر قلب لا قصر افراد فان اعتقاد الرسالة وعدم الموت لا يجتمعان وانكارهم للموت ينفى أن يجتمع معه الاقرار بالرسالة حتى يكون قصر افراد وبهذا يعلم

التحقيق والتأكيذ لا ينفى عن ذلك الغير وقد يقال ان التأكيذ بلا العاطفة للنفي الحاصل بانما خلاف أصل وضعها لان أصل وضعها لان أصل وضعها أن ينفي بها عن التابع ما أوجب للنوع لان انما يعادها النفي لشي قد نفي أولا ولذا لا يحكم واجتمع ما زيد الاقام لا فاعده مطلقا ولم يقولوا يجوز ازمه عند قصد التحقيق والتأكيذ لا ينفى فتأمل (قوله وأصل الثاني) أي الكثير والغالب فيه (قوله ما استعمل له) الضمير المرجور باللام راجع لما وقول الشارح أي الحكم بالرفع تفسير لما وقوله فيه إشارة الى أن اللام في كلام المصنف بمعنى في وقوله النفي والاستثناء بيان للضمير المستتر في قول المصنف استعمل فهو عائد على الثاني الذي هو النفي والاستثناء لا على ما وحينئذ فاصله جاريت على غير من هي له فكان الاولى للمصنف أن يقول ما استعمل هو له باراز الضمير الا أن يقال انه ماش على مذهب الكوفيين القائلين بعدم وجوب الابرار عند أمن الناس كما هنا وعلى مذهب من يقول ان الخلاف بين البصريين والكوفيين في الوصف لاقى الذعل وأما هو فلا يجب فيه الابرار



مما يجبه له المخاطب وينكره

(قوله مما يجبه له المخاطب) أى من جملة الأحكام التى يجبه لها المخاطب فضمير يجبه له راجع لما والمراد مما يجبه له المخاطب بالفعل وشأنه أن يكون مجهولاً وليس المراد بالجهل بالفعل فقط لأنه شرط في الحصر مطلقاً أى بأى طريق كان (قوله وينكره) أى وأن يكون من جملة الأحكام التى ينكرها المخاطب والمراد بالحكم المستعمل فيه الذى هو بعض الأحكام المجهولة النفي والاثبت بالنظر انصهر القلب والنفي فقط بالنظر للافراد

(٣١٤)

(مما يجبه له المخاطب وينكره بخلاف الثالث) أى انما فان أصله أن يكون الحكم المستعمل عوفيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا فى الايضاح نقه لاعتدال الامور فيه بحث لان المخاطب اذا كان عالماً بالحكم ولم يكن حكمه مشوباً بخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه أن مرادهم أن انما تكون الخبر من شأنه أن لا يجبه له المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم استمراره عليه وعلى هذا يكون موافقاً لما فى المفتاح

أى من أوجه الاختلاف أن يكون الحكم الذى استعمل فيه النفي والاستثناء (مما يجبه له) أى من الأحكام التى يجبه لها (المخاطب وينكره) أى من الأحكام التى ينكرها وظاهره انه لا بد من الجمع بين الجهل والانكار فلو أنكره معانداً كان للتنزيل الاثنى ثم اشتراط الجهل لا بد منه فى سائر الطرق ولكن المراد بالجهل هنا أن يكون من شأنه أن لا يزول الا بالتأكد على ما سنه عليه فيما بعد (بخلاف) الطريق (الثالث) وهو انما فان أصله يستعمل فى الحكم الذى أصله أن يعلمه المخاطب ولا ينكره والمراد بعلمه أن يكون معلوماً لكونه من شأنه أن يظهر أمره بحيث يزول انكاره بأدنى تنبيه فى زعم المتكلم وأما لو كان المراد به أن يكون معلوماً غير منكر حقيقة لم يصح القصر باعتباره اذا قصر حقيقة الا فى الجهل والانكار فالفرق بين الطريقين كون محل الأول مما يحتاج فيه الى التأكيد ومحل الثانى مما لا يقتضى ذلك والا فلا بد من الجهل والانكار فمما هو به هذا يصح الكلام ويطابق ما فى المفتاح ولو كان الطريقان قد يجرى كل منهما على أصله وقد يخرج عن أصله بتأويل أشار الى

أن ما قلناه من قول غيرنا أنهم نزلوا الاستعظامهم موته صلى الله عليه وسلم منزلة من ينكره ونه و ثبت له صفى الرسالة وعدم الموت فيكون قصر افراد لان ما ذكرناه لا يؤدى الى أنهم نزلوا منزلة من يعتقد أمرين متنافيين ومن المصنف للتنزيل المعلوم منزلة المجهول فى قصر القلب بقوله تعالى ما أنتم الا بشر مثلهما فانهم اعتقدوا أن الرسول لا يكون بشراً منزلاً عن الرسل بان المرسل اليهم يعلمون أنهم بشر مثلهما لا يعلم فذلك خاطبوهم بقولهم ما أنتم الا بشر مثلهما ثم ذكر المصنف جواب سؤال مقدروهم أن الرسل قد علموا أن المرسل اليهم يعلمون أنهم بشر فكيف خاطبوهم بالاستثناء فى قوالهم ان نحن الا بشر مثلكم وهو انما يخاطب به من يجهل ذلك الحكم فأجاب بانهم من مجازاة الخصم اذ شأن من يدعى عليه خصمه الخلاف فى أمر لا يخالف فيه أن يعيد كلام خصمه على صفة ليعثر الخصم حيث يراد بكميته أى اخافه واسكانه وليس ذلك لتسليم انتفاء الرسالة وقوله وكقولك معطوف على قوله كقولك اصاحبك وقد رأيت شجراً وهو مثال لقوله قبل ذلك بخلاف الثالث فالمثال الاول ثم للاول والثاني والثاني لافا ونشراً فالثالث وهو الحصر بانما عكس الحصر بالا فان الحصر بانما أصله أن يكون ان يعلم ذلك الحكم أى المثبت كقولك لمن يعلم أن زيداً أخوه انما هو أخوك ترقيقاً له عليه وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم فيستعمل له الثالث

المخاطب ويجبه له ما وفى الافراد يجبه ل النفي وينكره وفى التعمين يجبه له ما فقط ولا يتأتى فيه انكار فالجهل ظاهر فى جميع أقسام القصر وأما الانكار فليس ظاهراً فى قصر التعمين لان المتردد لانكاره عنده كذا قرر شئنا العدى وفى الاطول مانصه مما يجبه له المخاطب وينكره فاستعمله فى قصر التعمين على خلاف الاصل (قوله) وفيه بحث) أى اعتراض على قوله بخلاف الثالث (قوله لازم الحكم) وهو اعلام المخاطب أن المتكلم عارف بالحكم (قوله) وجوابه الخ) حاصله أن قولهم أصل انما أن يكون الحكم المستعمل فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره مرادهم أن ذلك الحكم مما شأنه أن يكون معلوماً للمخاطب لكونه من شأنه أن يظهر أمره بحيث يزول انكاره بأدنى تنبيه فى زعم

المتكلم فلا ينافى أنه مجهول بالفعل فالخامس أن محل الطريق الاول أعنى النفي والاستثناء الحكم الذى يحتاج (كقولك)

لأن كيد الانكاره وكونه مما شأنه أن يجبه ل ومحل الثانى مما لا يقتضى ذلك لكونه مما شأنه أن يكون معلوماً وان كان الجهل والانكار بالفعل لا بد من مافيهما غير قصر التعمين كما علمت (قوله الخ) هو بالنحو أى الحكم كلام خبرى من شأنه أن لا يجبه له المخاطب ولا ينكره أى ولكنه جاهل له ومنكره بالفعل كيدل عليه قوله حتى ان انكاره الخ (قوله وعلى هذا) أى التأويل (قوله موافقاً لما فى المفتاح) أى من أنه لا بد من الجهل والانكار بالفعل

كقولك لصاحبك وقد رأيت شيئا من بعيد ما هو الا زيد اذا وجدته يعتقده غير زيد وبصر على الانكار وعليه قوله تعالى وما من  
 اله الا الله وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار ما مناسبت فيستعمل له الثاني افراد المحو ومحمد الا رسول قد دخلت من قبله  
 الرسل

(قوله كقولك الخ) تمثيل للاصل الثاني أعني النفي والاستثناء (قوله وقد رأيت شيئا) الجملة الحالية وكن المناسب أن يقول وقد  
 رأيت بالانه لا يكون المخاطب منكرا كون الشيخ غير زيد اذا ارآه والشيخ يسكون الباء فتجربها الشخص وقوله من بعد أي من مكان بعيد  
 وقيد بالبعد لان شأن البعيد الجهل والانكار (قوله ما هو الا زيد) مقول قوله كقولك أي كقولك ما هذا الشيخ الا زيد (قوله اذا  
 اعتقده) أي تقول ذلك اذا اعتقده غير زيد فان اعتقده زيد او عرا كان قصرا افراد وان اعتقده غيره كان قصرا فالبال للمثال يحتمل  
 القسمين (قوله مصرا) أي حال كونه مصرا أي مصمما على اعتقاد ذلك الشيخ غير زيد فهذا المثال قد تحقق فيه الجهل والانكار  
 فيما من شأنه أن يجهل وينكر لم يعمد مضمونه جهلا لا يزول الا بالانكسار فاستعملت فيه ما والا على أصلها (قوله وقد ينزل) هذا  
 مقابل لقوله وأصل الثاني وقوله المعلوم أي الحكم المعلوم أي الذي (٢١٥) من شأنه أن يعبر ذلك كقيام

الهلالك به عليه الصلاة  
 والسلام في المثال الآتي  
 وقوله منزلة المجهول أي  
 منزلة الحكم المجهول أي  
 المنكر الذي يحتاج الى  
 تأكيده دفع انكاره (قوله  
 لاعتبار الخ) أي وذلك  
 التنزيل لاجل أمر  
 معتبر مناسب للقيام  
 كالاستعارة بانهم في غاية  
 الاستعظام لهلاكه عليه  
 الصلاة والسلام في المثال  
 الآتي (قوله فيستعمل  
 الخ) أي بسبب ذلك التنزيل  
 يستعمل الثاني فيه أي في  
 ذلك الحكم المعلوم فاللام  
 تعني في (قوله افراد)  
 حال من الثاني أي حال

(كقولك لصاحبك وقد رأيت شيئا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره) أي اذا اعتقد صاحبك  
 ذلك الشيخ غير زيد (مصرا) أي على هذا الاعتقاد (وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار  
 مناسب فيستعمل له) أي لذلك المعلوم (الثاني) أي النفي والاستثناء (افرادا) أي حال كونه قصرا  
 افراد (نحو ومحمد الا رسول

أمثلة الجريان على الأصل وعلى عدمه فيها فقال (كقولك لصاحبك) (الحال أنك قد رأيت  
 شيئا) أي شخصا (من) مكان (بعيد) وقيد بالبعد لانه مظنة الجهل والانكار (ما هو الا  
 زيد) هذا معمول قوله كقولك أي قولك ما ذلك الشيخ الا زيد تقول ذلك (اذا اعتقده) مخاطبك (غيره)  
 أي غير زيد حال كونه (مصرا) أي مصمما على اعتقاد ذلك الشيخ غير زيد فهذا المثال على هذا  
 تحقق فيه الجهل والانكار فيما من شأنه أن يجهل وينكر لم يعمد مضمونه جهلا لا يزول الا بالانكسار  
 فاستعملت فيه ما والا على أصلها (وقد ينزل) الحكم (المعلوم) حقيقة (منزلة) الحكم  
 (المجهول) الذي يحتاج في نفي جهله الى تأكيد ذلك التنزيل (لاعتبار) أي لامر معتبر (مناسب)  
 للقيام (فيستعمل له الثاني) أي بسبب ذلك التنزيل يستعمل في ذلك المعلوم الطريق الثاني وهو النفي  
 والاستثناء ثم ذلك القصير حينئذ اما أن يكون (افرادا) أي قصرا افراد (نحو) قوله تعالى (وما  
 محمد الا رسول) فقوله الا رسول استثناء من مقدر عام على أصل التفرغ والمقدر في نحو هذا  
 محمول والمحمول يراد به الحقيقة الا يصح في الأصل جعل فردو الحقيقة من حيث هي متحدة لا يمكن  
 وهو الحصر بانما نحو انما نحن مصلحون فان الصحابة لم يكونوا يعلمون أن الكفار يصلحون فكان من  
 حقهم أن يقولوا ما نحن الا مصلحون وليكنهم ادعوا بلسان الحال أن صلاحهم أمر ظاهر لا يستطيع

كون الثاني قصرا افراد وفيه أن الثاني ليس قصرا افراد فلا بد من تقدير أي حال كون الثاني قال قصرا افراد اذا قصر افراد أو حال  
 كون الثاني قصرا قصرا افراد (قوله ومحمد الا رسول) هذا استثناء من مقدر عام على أصل التفرغ والمقدر في نحو هذا محمول  
 والمحمول يراد به الحقيقة الا يصح جعل فرد والحقيقة من حيث هي متحدة لا يمكن الاستثناء منها من حيث هي وانما يستثنى منها  
 من حيث أفرادها الصادقة على الموضوع فلا بد من اعتبارها على وجه يتناول أفرادا صادقة على الموضوع فلا فيل مشلا ما زيد الا قائم  
 قد رماز به متحد بحقيقة من الحقائق وموصوفا بها الحقيقة القائمة فكانه قيل ما زيد قائدا ولا مضطجعا ولا كاذما من سائر الحقائق  
 الاحقيقة القائمة فهو كاشاها وان شئت قدرت ما زيد بشئ مما يعتقده أنه آياه الا قائم فعلى وزانه في الآية يكون التقدير ما محمد  
 موصوفا بحقيقة من الحقائق التي تعتقدون الاحقيقة الرسول فانه كاشاها وما محمد بشئ مما تعتقدون انه كان آياه الا رسول  
 فكانه قيل ما محمد متبرئ من الهالك ولا غير ذلك مما لا يناسب من الحقائق الاحقيقة الرسول ويجب أن يعلم أن معنى قولنا كان  
 هذا تلك الحقيقة أنه ما رتبها وانصاف بحصة من حصصها لأنه نفسهم من حيث انها حقيقة والا كان الجزئي كليا والكل جزئيا  
 يعقوبى

أى أنه صلى الله عليه وسلم مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك نزل استعظامهم هلا كه منزلة إنكارهم إياه ونحوه وما أنت  
بسم مع في القبور أن أنت الأنذير فإنه صلى الله عليه وسلم كان لشدة حرصه على هداية الناس بكرر دعوة الممتنعين عن الإيمان ولا يرجع  
عنها فكان في معرض من ظن أنه يملك مع صفة الانذار إيجاد الشيء فيما يتنوع قبوله إياه

(قوله أى مقصور على الرسالة) أى فهو من قصر الموصوف على الصفة قصر أفراد على ما قال المصنف وأشار بقوله لا يتعداها  
إلى التبرى من الهلاك أى الموت (٢١٦) إلى أن ذلك القصر اضافى لاحقيقى هذا ويحتمل أن تكون

أى مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك) فالخطابيون وهم الصحابة رضى الله عنهم  
كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون  
هلا كه أمرا عظيما (نزل استعظامهم هلا كه منزلة إنكارهم إياه) أى الهلاك فاستعمل له النفي  
والاستثناء

الاستثناء منها من حيث هو وأما يستثنى منها من حيث أفرادها الصادقة على الموضوع فلا بد من  
اعتبارها على وجه يتناول أفرادا صادقة على الموضوع فإذا قيل مثلا ما زيد الا قائم قد مر ما زيد حقيقة  
من الحقائق أى متحد بها موصوفها الاحقيقة القائمة فكانه قيل ما زيد قاعدا ولا مضطجعا ولا كذا  
من سائر الحقائق الاحقيقة القائمة فهو كائن إياها وان شئت قدرت ما زيد بشئ مما يعتقده أنه كان إياه  
القائم فعلى وزانه فى الآية يكون التقدير ما محمد حقيقة من الحقائق التى تعتقدون أى موصوفا  
بذلك الاحقيقة الرسول فإنه كائن إياها أو ما محمد بشئ مما تعتقدون أنه كان إياه الرسول فكانه قيل  
ما محمد متبرئا من الهلاك ولا غير ذلك مما لا يناسب من الحقائق الاحقيقة الرسول ويجب أن يعلم أن معنى  
قولنا كان هذا تلك الحقيقة أنه طابقا واتصف بصفة من خصصه لأنه كان نفسه من حيث أنها  
حقيقة والا كان الجرنى كليا والعكس وقد صعب تشديده للدقة التى فيه على كثير فليفهم معنى ما محمد الا  
رسول على هذا انه مقصور على الرسالة دون ما تعتقدون مشاركة الرسالة وفيه التبرى من الهلاك وإلى هذا  
أشار بقوله (أى) هو (مقصور على الرسالة) العامة (لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك) كإعليه الخطابيون  
ومعلوم أن اعتقادا المشاركة المتفق به هذا الطريق ليقا حصد من الصحابة رضوان الله عليهم للعلم بانهم  
لا يعتقدون أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يهلك أبدا وانهم لا يثبتون ذلك كما أنتموا الرسالة لكنهم لما كانوا  
يعتقدون هلا كه أمرا عظيما لحرصهم على بقاءه بين أظهرهم حتى لا يكاد يخطر ببالهم الهلاك (نزل  
استعظامهم هلا كه منزلة إنكارهم إياه) أى ولزم من ذلك تنزيل علمهم منزلة جهلهم لأن الانكار يستلزم  
الجهل ولما نزل استعظامهم ذلك منزلة الانكار الذى يحتاج إلى تأكيد النفي استعماله النفي والاستثناء  
وجه التنزيل ان مستعظم انشئ الحرص على عكسه لو أمكن له نفي ذلك الشئ لفهمه هو كالتنفي على  
وجه الرضا والحمية وأصل التنزيل تشبيه الشئ بالشئ فلما شبهه بالتانفي في ذلك ناسب تنزيل علمهم منزلة  
المنكرين فخطبوا براد الانكار المقدر ولا اعتبارا للمناسيب وهو الاشعار بأنهم في غاية الاستعظام وغاية  
الحرص الذى ينزلون فيه منزلة المسكرين وانهم بحيث يخاطبون بهذا الخطاب التنزيلى رد الهم عما عسى

أحد انكاره فلذلك أبو بصيرة أعما التي الأصل فيه ذلك ولذلك جاء الانكارهم هم المفسدون مؤ كذا بحرف  
الاستفتاح ويان ويجعل الجملة اسمية وضمير الفصل ان كان هم فضلا وتعريف المسند ثم ذكر المصنف أن  
لانما فى القصر من به على العطف أنه يعلم منها الحكيم المشتب والمتنفي معا بخلاف العطف فانها ما يعلمان

الآية من قصر القلب  
بأن يكون مصب القصر  
إلى مفاد الجملة التى هى فى  
محل النعت عند بعضهم  
فيكون التقدير وما محمد  
الارسول خات الرسل  
قبله فذهب كذا ذهبوا  
ويجب التسك بدينه بعده  
كيجب التسك بدينهم  
بعدهم لانه رسول مخالف  
لسائر الرسل بحيث  
لا يذهب كإعليه الخطابيون  
بتنزيل اعظامهم موته  
منزلة إنكارهم إياه فكانهم  
قالوا هو رسول لا يموت  
فتميل لهم هو رسول يموت  
كغيره أو بان يقدر وما  
محمد الارسول لأنه ليس  
برسول كإعليه الخطابيون  
لأن نفي الموت عنه الذى  
نزلوا منزلة المتصفين به  
لا يكون مع الاقرار بالرسالة  
أى لأنه الهلاك نفي الهلاك  
الذى جاءه لخوا موصوفين به  
لا يكون الا لاله وفى هذين  
الوجهين بعد قوله اليعقوبى  
(قوله لا يتعداها إلى التبرى  
من الهلاك) أى من الموت  
وهو الخلود (قوله كانوا

عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى من الهلاك) بل جامع بين الرسالة والهلاك  
لانهم لا يعتقدون أن النبي لا يهلك أبدا فلما نزل علمهم موته منزلة الجهل به والانكار له لاستعظامهم إياه صاروا كأنهم أثبتوا له صلى الله  
عليه وسلم صفتين الرسالة والتبرى من الهلاك فتصير على الرسالة قصر أفراد (قوله نزل استعظامهم هلا كه منزلة إنكارهم إياه) أى ولزم من  
ذلك تنزيل علمهم جهلا كه منزلة جهلهم به لأن الانكار يستلزم الجهل وهذا اندفع ما يقال ان الملائكة دعوى تنزيل المعلوم منزلة الجهول  
تنزيل علمهم جهلا كه منزلة الجهول لاستعظامهم إياه لا تنزل استعظامهم منزلة إنكارهم إياه فإله يس ولما نزل استعظامهم هلا كه

أقولها كقوله تعالى حكاية عن بعض الكفار ان أنتم البشر مثلنا أي أنتم بشر لا رسل نزلوا المخاطبين منزلة من يشكر أنه بشر

منزلة الانكار الذي يحتاج الى تأكيد النبي استعمل ذلك الاستعظام المنزل منزلة انكارهم النبي والاستثناء وجه تنزيل استعظام الهلاك  
منزلة انكاره أن مستعظم الشيء الخريص على عكسه لو أمكنه نفي ذلك الشيء لثبته فهو كالنافي على وجه الرضا والمحب وأصل التنزيل  
تشبيه الشيء بالشيء فلما شبهوا بالنافي على وجه الرضا تناسب تنزيلهم منزلة المنكرين بنحو طوبوا برؤس ذلك الانكار المقدر لاجل الاعتبار  
المناسب وهو الاشعار بأنهم في غاية الحرص على حياته والاستعظام لموته الذي ينزلون بسببه منزلة المنكرين كذا في ابن يعقوب وقرئ شيخنا  
العدوي أن المنزل منزلة المجهول المنكر قيام الهلاك به المعلوم لهم لاستعظامهم - م آية لأن المنزل الاستعظام وهذا هو المناسب لقول  
المصنف وقد ينزل الخ فكان المناسب لقوله وقد ينزل الخ أن يقول نزل المعلوم وهو عدم التبري من الهلاك أعني قيام الهلاك به منزلة  
المجهول فاستعمل النبي والاستثناء وسبب التنزيل استعظامهم (٢١٧) آية يكون الكلام على نسق واحد

(قوله والاستثناء المناسب)

أي لغام الرسالة هنا (قوله)

وشدة حرصهم أي

وحرصهم الشديد الذي

ينزلون بسببه منزلة

المنكرين وأنهم - م بحيث

يخاطبون بهذا الخطاب

الذي يرد عليهم عما عسى

أن ينسبوا على ذلك

الاستعظام مما ينبغي وقد

وقع من بعض الصحابة يوم

وفاته عليه الصلاة والسلام

ذلك البناء حيث أنكر

الوفاة وشغله ذلك الانكار

عما يقتضيه الحال من

الشغل بأقامة الدين من

بعده عليه الصلاة

والسلام وكان يقول والله

لا سمع رجلا قال مات

رسول الله الأنفلت به كذا

وكذا وقال بعضهم إنما

ذهب لنا جازبه كوسى حتى

والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاءه عندهم (أقولها)  
عطف على قوله افرادا (نحو ان أنتم البشر مثلنا) فالمخاطبون وهم الرسل عليهم الصلاة والسلام  
لم يكونوا جاهلين بكونهم بشر ولا منكروين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين

أن ينبغي على ذلك الاستعظام مما ينبغي على نفي المستعظم وقد وقع من بعضهم ذلك البناء حتى أنكر  
الوفاة ومهاوشغله ذلك الانكار عما يقتضيه الحال من الشغل بأقامة الدين من بعده صلى الله عليه وسلم  
وكان يقول والله لا سمع رجلا قال مات رسول الله صلى الله عليه وسلم الأنفلت به كذا وكذا وقال بعضهم  
إنما ذهب لنا جازبه كوسى حتى أتى المتمكن الصدوق فنسب ذلك وأقام الدين بما أمر الله تعالى به  
رضوان الله على الجميع على أنهم - م لهم عذر في ذلك الاستعظام لأن وفاته سيد الوجود هو الرزق الأكبر  
والهول الاخطر الذي يكاد أن تزلزل قواعده التكليف به وله ويسقط بناء ضبط الادراك من أصله  
جعلنا الله تعالى من المؤمنين بالله العارفين به المحبين لنبه صلى الله عليه وسلم هذا على أنه قصر افراد  
وعليه مر المصنف ويحتمل أن يكون من قصر القلب بأن يكون مصب القصر الى مفاد الجملة التي هي  
في محمل النعت عند بعضهم فيكون التقدير وما يحمد الا رسول خلت الرسل قبله فيذهب كما ذهبوا  
لأنه رسول لا يذهب كما عليه المخاطبون بتنزيل اعظامهم منزلة انكارهم فكانهم قالوا هو رسول لا يكون  
فقيل لهم بل هو رسول يموت كغيره أو بأن يقدر وما محمد الا رسول لأنه ليس برسول كما عليه المخاطبون  
لأن نفي الموت الذي نزلوا منزلة المنصف به لا يكون مع الاقرار بالرسالة أو لأنه لا اله الا الله لأن نفي الهلاك الذي  
جعلوا موصوفين به لا يكون الا لله وفي هذين الوجهين الأخيرين بعد (أقولها) معطوف على قوله  
افرادا أي امان أن يكون القصر الذي استعملت فيه ما والا للتنزيل قصر افراد كما تقدم وما أن يكون قصر  
قلب (نحو) قوله تعالى حكاية عن الكافرين في خطاب الرسل (ان أنتم البشر مثلنا) أي  
ما تنصفون الا بالبشرية مثلنا لا ينبغي كما أنتم عليه ومعلوم أن المخاطبين وهم الرسل على نبينا وعليهم أفضل  
الصلاة والسلام لا يجهلون بشريةهم ولا ينكرونه أو المحكى عنهم هذا الكلام وهم الكفار لا يعتدودون  
على الترتيب قال الخطيب ويختلف ما والا في نحو ما زيد الا قائم قلت فيه نظر لان الاستثناء المفرغ

(٢٨ - شروح التلخيص ثانيا)

به رضوان الله على الجميع على أن لهم في ذلك الاستعظام عذر لان وفاته سيد الوجود هو الرزق الأعظم والهول الاكبر الذي يكاد  
أن تزلزل قواعده التكليف به وله ويسقط بناء ضبط الادراك من أصله (قوله عطف على قوله افرادا) أي وحدهم فاعلموا حتى ان  
القصر الذي استعملت فيه ما والا للتنزيل قصر افراد كما تقدم وما أن يكون قصر قلب (قوله نحو ان أنتم البشر مثلنا)  
أي نحو قوله تعالى حكاية عن الكافرين في خطاب الرسل ان أنتم البشر مثلنا أي ما تنصفون الا بالبشرية مثلنا لا ينبغي كما أنتم عليه ومعلوم أن  
واغما خاطبوا بهم بهذا الخطاب ولم يقولوا ما أنتم رسل الذي هو مرادهم لانه في زعمهم أتباعه ان كانهم قالوا أنكرتم ما هو من الضروريات وهو  
ثبوت البشرية وأنتم لا تعتدون الا تصاف بها الى الاتصاف بنقضها الذي ثبت معه الرسالة ولهذا كان قصر قلب ولان قولهم ذلك  
في قوة قياس نظمه هكذا ما أنتم البشر مثلنا وكل بشر لا يكون رسولا فأنتم رسل فما قالوه كدعوى الشيء ببينة فيل يمكن أن  
تكون الآية من قصر الافراد على الظاهر من غير تنزيل فكانهم قالوا ما اجتمعت لكم البشرية والرسالة كارتعون أو من قصر

لاعتقاد القائلين أن الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة وأما قوله تعالى حكاية عن الرسل ان نحن الا بشر  
منكم ولكن الله عز وجل من يشاء من عباده في مجازاة الخصم

القلب لا تنزبل أيضا بأن يكون المراد ما أنتم الا بشر مثلنا لا بشر على منابر الرسالة (قوله لا اعتقاد القائلين الخ) هذا هو الاعتقاد المناسب  
(قوله لا يكون بشرا) أي وانما يكون مذكرا (قوله مع اصرار المخاطبين) أي بهذ الخطاب وقوله على دعوى الرسالة أي المستلزمة  
لنفي البشرية بحسب زعم المتكلمين وحيث كان الرسل مصرين على دعوى الرسالة المناقبة للبشرية بحسب اعتقاد المتكلمين صاروا  
بحسب اعتقاد المتكلمين بمنزلة (٢١٨) من ادعى نفي البشرية صريحا لانهم في اعتقادهم ادعوا ما يستلزم

(لاعتقاد القائلين) وهم الكفار (أن الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى  
الرسالة) فنزلهم القائلون بمنزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا واعتقادا فاسدا من التنافي بين الرسالة  
والبشرية فقلبوها هذا الخكم بأن قالوا ان أنتم الا بشر مثلنا أي مقصودون على البشرية ليس لكم  
وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان هناك مظنة سؤال وهو أن القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية  
والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بأنهم مقصودون على البشرية  
حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم أشار إلى جوابه بقوله (وقولهم)  
أي قول الرسل المخاطبين (ان نحن الا بشر مثلكم من) باب (مجازاة الخصم) وارتقاء العنان اليه بتسليم  
بعض مقدماته

أيضا أنهم ينفون عن أنفسهم البشرية ولكن نزلوهم بمنزلة المنكرين للبشرية (لاعتقاد) أو ثلث  
(القائلين) وهم الكفار (أن الرسول لا يكون بشرا) انما يكون مذكرا (مع اصرار المخاطبين)  
بهذا الخطاب (على دعوى الرسالة) فصار الرسل في اعتقاد المتكلمين هم هذا الكلام بمنزلة من  
ادعى نفي البشرية صريحا لانهم في اعتقادهم ادعوا ما يستلزم نفيها وهو الرسالة ولا فرق بين من ادعى نفي  
الشيء ومن ادعى ما يستلزم نفيه وقد تقدم أن التنزيل أصله تشبيه المنزل بذي المنزلة والتنزيل هنا منشؤه  
اعتقاد المتكلمين ما ادعى المخاطبون ثبوته يستلزم نفي المحصور فيه فقد روي فيه حال المتكلم والمخاطب  
بجلاف ما تقدم فنشئ حال المخاطب فقط وانما مخاطبهم هذا الخطاب ولم يقولوا ما أنتم رسل الذي هو  
مرادهم لانه في زعمهم أبلغ إذ كانوا أنكرتم ما هو من الضروريات وهو ثبوت البشرية وأنتم لا تعدون  
الاتصاف بهم إلى الاتصاف بنقصها الذي ثبتت معه الرسالة ولهذا كان قصر قلب وقيل أنه يمكن أن يكون  
قصر أفراد الجبري على الظاهر من غير تنزيل فكانهم سلموا ما اجتمعت لكم البشرية والرسالة كما تزعمون  
أو قصر قلب بالانزبل أيضا بأن يكون المراد ما أنتم الا بشر مثلنا لا بشر على منابر الرسالة ولما كان هنا  
مظنة سؤال وهو أن يقال مخاطبة الكافر للرسول بالخصم المذكور يقتضي أن الرسل فهم وعانهم  
مرادهم وان المعنى ما أنتم الا بشر لا رسل بقرينة من القرائن لان الغالب أن أراد بالكلام في  
الحوارات يكون على وجه يفهم المخاطب به المراد منه والاختلاف الخطاب به عن الفائدة فقول الرسل  
على نبينا وعليهم الصلاة والسلام ان نحن الا بشر مثلكم ظاهره اقرار بما ادعته الكفرة وتسليم للخصم  
على وجهه وذلك اقرار بنفي الرسالة وهو حال في المراد به هذا القول أشار إلى الجواب عن ذلك فقال  
(وقولهم) أي وقول الرسل للكافرين (ان نحن الا بشر مثلكم من) باب (مجازاة الخصم) أي عايناه  
يعلم فيه النفي والاثبات دفعة واحدة وهذه المزية لا نعلم الا يشترك فيها التقديم وأما كثرة ما تسجل اغما في

نفيها وهو الرسالة ولا فرق  
بين من ادعى نفي شيء ومن  
ادعى ما يستلزم نفيه ولذلك  
جعلوهم منكرين للبشرية  
ومخاطبوهم بما خاطبواهم  
فظهر من هذا أن القصر  
في هذا المثال مبني  
على مراعاة حال المتكلم  
والمخاطب بخلاف المثال  
السابق فان القصر فيه  
مبني على رعاية حال  
المخاطب فقط (قوله لما  
اعتقدوا) بتخفيف المسم  
وقوله من التنافي الخ بيان  
لما وانما اعتقدوا التنافي  
لان الرسول بحال قدره  
ينزه في رأيهم عن البشرية  
وانظر خفاصة عقولهم  
حيث لم يرضوا بشرية  
الرسول ورضوا لاله أن  
يكون هجرا (قوله فقلبوها)  
أي القائلون وقوله هذا  
الحكم أي المستلزم لنفي  
البشرية بحسب زعمهم  
(قوله قد ادعوا التنافي)  
أي بحسب زعمهم (قوله  
حيث قالوا ان نحن

الا بشر مثلكم) أي لا ملائكة (قوله فكانتم سلموا انتفاء الرسالة عنهم) (يعتر)  
أي مع أنه ليس كذلك (قوله من باب مجازاة الخصم) أي بما شاته والجري معه في الطريق من غير مخالفة في السلوك ومثاله أن  
تريد ازالاق صاحبك فتماشيه في الطريق المستقيم حتى اذا وصلت إلى منزلة أزالقتك (قوله وارتقاء العنان) عطف لازم  
(قوله بتسليم بعض مقدماته) الماء السائبة متعلقة بمجازاة الخصم لانه اذا سلم له بعض مقدماته كان ذلك وسيلة لاصغائه لما يليق به بعد  
ذلك فبعثنا ما يليق به بعد ذلك ونفخ وأما اذا عورض من أول وغلة فربما كان ذلك سببا لنفرتة وعدم اصغائه وعناده والمراد بعض  
المقدمات التي سلمها للرسول هنا المقدمة الصغرى أعني كونهم بشرا وأما كون البشر لا يكون رسولا وهو الكبري فلم يسلمها للخصم

للتبكي والالزام والاختام فان من عادته من ادعى عليه خصمه الخلاف في أمره ولا يخالف فيه أن يمسد كلامه على وجهه كما إذا قال لك من يشاظر لك كبت وكبت فتقول نعم أنا من شأني كبت وكبت ولكن لا يزني من أجل ذلك ما ظننت أنه يزني فالرسول عليه السلام كانوا ما قلتم من أنا بشر مثلكم هو كما قلتم لا تنكروه ولكن ذلك لا يمنع أن يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة وأصل الثالث أن يكون ما استعمل له مما بعلمه المخاطب ولا يسكره على عكس الثاني

(قوله من العار) أي لا من العنور وهو الاطلاع وقوله ليس بمثلهم في الجحارة وقوله وانما يفعل ذلك أي ما ذكر من مجازاته الخضم (قوله وهو الزلة) بفتح الزاى أي الوقوع والسقوط أي لاجل أن يسقط فيه جمع عما قال إلى الحق (قوله والزامه) أي بأن يرتب على التسليم المذكور بعد استماع الخضم له وطماعيته في الظفر ما ينقطع به أما بظاهره أي أنها بعد تسليمها الاستلزام مطلوب به كما هنا فيحتاج إلى دليل آخر وأنها تستلزم ما يناقض المطلوب كما تقدم في آية قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين أي النافين له فيقطع الخضم في مطلوبه (قوله لا تسلم انتفاء الرسالة) عطف على قوله من باب مجازاة الخضم أي أن ما قاله الرسول للعبارة ولم يقولوا تسلم انتفاء الرسالة عنهم فان قلت إن مجازاة الخضم إنما تكون فيما هو مخالف للواقع عند المخاطب كالرسل هنا فيسلمه على سبيل التزول وهناك كذلك لان بشرتهم موافقة للواقع بخلاف وحيث فلا معنى للعبارة هنا قلت (٣١٩) المجازاة تكون وجهين أحدهما

الاعتراف بمقدمة مخالفة للواقع على سبيل التزول ليرتب عليها ما يناقض المقصود والثاني الاعتراف بمقدمة صحيحة موافقة للواقع عنده أيضا ليسين أنها تستلزم المطلوب ولا تدخل له فيه ولا يتوقف عليها كالبشرية هنا فكأنهم قالوا هم مسدقتم في هذه المقدمة لكنها لا تقدمكم شيئا لانها لا تدخل لها في مطلوبكم ولا تنافي مطلوبنا ونطلب بذلك أن يقال لمن قال أنا أعرف العرب بما أنت إلا أعمى الأصل أي لا عربي فيقول

(ليعثر) الخضم من العثار وهو الزلة وانما يفعل ذلك (حيث يرد تبكيته) أي اسكات الخضم والزامه (لا تسلم انتفاء الرسالة) فكأنهم قالوا إن ما ادعيت من كوننا بشر أفحق لا تنكروه ولكن هذا لا ينافي أن عين الله تعالى علينا بالرسالة فلماذا أثبتوا البشر به لا أنفسهم وأما ثباتهم بطريق القصر فيكون على وفق كلام الخضم ومسارته بارتقاء العنان له بتسليم بعض مقدماته صحيحة كانت أو فاسدة (ليعثر) أي ليسقط ويرزق فهو من العثار وهو الزلة لا من العنور وهو الاطلاع وانما يسلم له بعض المقدمات (حيث يرد تبكيته) أي اسكاته وقطعه بأن يرتب عليها بعد استماعه وطماعيته في الظفر ما ينقطع به أما بظاهره أنها بعد تسليمها الاستلزام المطلوب أو أنها تستلزم ما يناقض المطلوب فيقطع الخضم في استدلاله في الأول بأن يحتاج إلى دليل آخر أو ينقطع في مطلوبه في الثاني (لا تسلم انتفاء الرسالة) أي ما قاله الرسول للعبارة ولم يقولوا تسلم انتفاء الرسالة عنهم وذلك لأن المساردا نحن الابشر لا ملائكة كما يقولون لكن لا ملازمة بين البشرية ونفي الرسالة كما تعتقدون فان الله تعالى عن علي من يشا من عباده بخصوصية الرسالة ولو كانوا بشرا فالحجرات هنا ليست من باب تسليم المقدمة الفاسدة ليسترتب عليها ما يناقض المقصود بل من باب تسليم الصحيح وبيان أنه لا يستلزم المطلوب كما لا يخفى لكن إطلاق المجازاة على الأول أكثر وإذا كان الاتيان بالحصر حكاية للمسلم ليرد أن يقال الحصر إنما يكون للانكار والخموم هنا غير منكرين كون الرسل بشرا لا ملائكة فلا يناسب الحصر هنا من جملة موافقة حكايته عن الخضم موضع يكون الغرض به إفيه التعريض بأمر وهو مقتضى الكلام بعد ما نحو وانما يذكر أولو الالباب

(ذلك الشائل ما أنا إلا أعمى الأصل كما قلتم ولكن يجوز في حق الله أن يعلم العرب بما يعلم العرب من عباده لكن استعمال المجازاة في الأول أكثر قوله فهذا) أي فلعدم التنافي (قوله وأما ثباتها الخ) جواب عما يقال أنه كان يكفي في المجازاة أن يقولوا نحن بشر مثلكم فالتسليم والاستثناء لغوا إذ ليس المراد الاستثنايات البشرية (قوله على وفق كلام الخضم) أي في الصورة فيكون في الكلام مشاكلة وهذا أقوى في المجازاة وعلى هذا يكون الحصر غير مراد بل هو صوري فقط والصيغة مستعملة في أصل الثببات على وجه التجريد واستعمال اللفظ في بعض معناه وهو الاتيان دون النفي وحاصل ما ذكره الشارح من التوجيه أن الرسل لم يريدوا القصر بل أصل الاتيان على سبيل التجريد وانما عبروا بصيغة القصر لموافقة كلام الخضم وقد يقال لا يلزم من كون كلامهم على وفق كلام الخضم عدم ارادتهم القصر فالأحسن في التوجيه أن يقال إن القصر مرادهم لان الكفار لما ادعوا أن الرسول لا يكون الاملاكا لا بشرا نزولهم في دعواهم الرسالة منزلة من يدعي الملكية وينكروا البشرية فقالوا ان أنتم الابشر مثلكم أي ما نحن الامم المقصودون على البشرية وليس لنا وصف الملكية كما يقولون لكن الملكية فأجابهم الرسل بقولهم ان نحن الابشر مثلكم أي ما نحن الامم المقصودون على البشرية وليس لنا وصف الملكية كما يقولون لكن لا ملازمة بين البشرية ونفي الرسالة كما تعتقدون فان الله تعالى عن علي من يشا من عباده بخصوصية الرسالة ولو كانوا بشرا وحيث قد يقول الرسل المذكور ليس فيه انتفاء الرسالة بل تسليم انتفاء الملكية فيكون من باب المجازاة والزامهم بقولهم ولكن الله بن علي من



كقولك انما هو أخوك وانما هو صاحبك القديم لمن يعلم ذلك ويقربه وتريد أن ترفقه عليه وننبه لما يجب عليه من حق الاخ وحرمة  
الصاحب وعليه قول أبي الطيب

انما أنت والد والاب القا \* طمع أخى من واصل الاولاد

لم رد أن يعلم كافورا انه بمنزلة الوالد ولذلك مما يحتاج كافر فيه الى الاعلام ولكنه أراد أن يذكر منه بالامر المعلوم ليبنى عليه  
استدعاء ما وجبه

يشاء من عباده لا أمر يدعى هذا التوجيه أن يقال كيف صح القصص مع أن المخاطب وهم الكفار لا يشكرون البشر به بل هي أمر  
مسل عندهم واقعي فلامعنى للحصر حينئذ لأنه لرد المخاطب ولا حاجة لرد من عدم الانكار وغيره مما يجوز الى الرد إلا أن يجب  
بأننا أنسلم أن القصص انما يكون لرد المخاطب قلبا أو أفرادا أو لثنتين بل قد يكون لغير ذلك لتكتمه من النكات نعم الغالب فيه أن يكون  
لرد أو لثنتين واعلم أن هذا السؤال الثانى بالنظر لحال المخاطب كما أن السؤال الذى قصده المصنف رده بحسب حال المتكلم اه  
سم (قوله وهذا مثال لاصل انما) (٣٣٠) أى بناء على ما يقتضيه قول المصنف بخلاف الثالث من أن الاصل

(وكقولك) عطف على قوله كقولك لصاحبك وهذا مثال لاصل انما أى ااصل فى انما أن تستعمل  
فيما لا ينكره المخاطب كقولك (انما هو أخوك لمن يعلم ذلك) ويقربه وأنت (تريد أن ترفقه عليه)  
أى أن تجعل من يعلم ذلك رقيقا شقيقا على أخيه والاولى بناء على ما ذكرنا أن يكون هذا المثال من  
الاجزاء لا على مقتضى الظاهر

ليمان أنه لا يستلزم المراد فالكافرون هنا حصروا الرسل فى البشرية دون الملائكة راعين أن ذلك الحصر  
يستلزم نفى الرسالة الثباني بين البشرية والرسالة فى اعتقادهم فسلم لهم الرسل الحصر فذكروه عنهم لارده  
بل لتحقيقه وبأن أنه لا يستلزم نفى الرسالة عازمو الان الرسالة متممة من القادر على أن يجعلها فبين يشاء  
من بشر أو غيره كما يقال لمن قال أنا أعرف العرب ببيت ما أنت إلا أجمعى الاصل أى لأعربى فيقول ذلك  
القائل ما أنا إلا أجمعى الاصل كما قلتم ولكن يجوز فى حكم الله تعالى أن يعلم العرب ببيت لمن يشاء من عباده  
فأنهم ثم أشار الى مثال ما تضمنه قوله بخلاف الثالث يعنى انما كما تقدم لأنه يتضمن أن الاصل فى  
انما أن تستعمل فيما من شأنه أن لا يجعله المخاطب فقال (وكقولك) وهو عطف على قوله كقولك  
لصاحبك أى كما تقول (انما هو أخوك لمن يعلم ذلك) أى يعلم كون المخبر عنه أخاه (ويقربه) أى  
بكونه أخاه (وأنت تريد) عما قلت (أن ترفقه عليه) أى أن تحدث فى قلبه الشفقة والرفقة عليه  
لتدكره بالاخوة المقتضية لذلك ولكن على هذا يكون الحصر لا لانكار بل لتزيله منزلة المنكر لعدم  
علمه بوجوب علمه بالاخوة فقد ذكر الاخوة ولو كان عالما بالعلم العله تحدث فيه الشفقة بسماهاه الان الشئ  
قد يوجب بسماهاه من الغير ما لا يوجب بمجرد علمه فعلى هذا يكون المثال لا لاجزاء على مقتضى  
الظاهر بل على خلاف مقتضاه اللهم إلا أن يحمل قوله لمن يعلم ذلك أى لمن يتنبه لعلم ذلك بعد جهله  
فانه تعرض بضم الكفار وانهم فى حكم الباطل الذين لا يتدكرون

فى انما أن تستعمل فيما هو  
معلوم لا يجعله المخاطب  
وعلى هذا فهو مثال لتخريج  
الكلام على مقتضى  
الظاهر (قوله لمن يعلم  
ذلك) أى كون المخبر عنه  
أخاه (قوله ويقربه) أى  
بكونه أخاه والمراد أنه يعلم  
ذلك بقلبه ويقربه بساهاه  
(قوله أن ترفقه عليه)  
اما بقاء بين من الرفقة ضد  
الغلظة يقال رفق الشئ  
وأرقه ورفقه والتعدي  
يعلى يتضمن معنى  
الاشفاق كما أشار له الشارح  
وحينئذ يقرأ رقيقا أيضا  
بقافين والمراد رقيق القلب  
واما بالفاء والقاف من  
الرفق يعنى اللطف وحسن  
الصنيع يقال رفق به من

(وقد

عليه وقول الشارح أى أن تجعل الخ فيه إشارة الى أن صيغة فعل الجعل والتصيير والمراد أنك

تحدث فى قلب من يعلم ذلك الشفقة والرفقة على أخيه بسبب ذلك الاخوة لأنه وان كان عالما فقد يحدث فى قلبه الشفقة بسماهاه  
لان الشئ قد يوجب بسماهاه من الغير ما لا يوجب بمجرد علمه (قوله والاولى بناء على ما ذكرنا) أى من أن انما تستعمل فى مجهول  
شأنه أن لا يجعله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بأدى تنبيهه لكونه لا يصبر عليه وقوله أن يكون هذا المثال من الاجزاء لا على  
مقتضى الظاهر أى فالحكم فى هذا المثال وهو الاخوة وان كان معلوما للمخاطب لكن لعدم علمه بوجوب علمه بالاخوة اذ هو واجب علمه  
بأن يشفق عليه ولا يصبر به نزل منزلة المجهول واستعمل فيه انما على خلاف مقتضى الظاهر وعلى هذا الاحتمال يكون قول  
المصنف وكقولك الخ عطف على قوله نحو وما محمد و يكون المصنف لم يعمل لتخريج انما على مقتضى الظاهر لكن هذا الاحتمال فيه شئ  
لانه لا يناسب قول المصنف سابقا فيستعمل له الثانى لان الحصر فى هذا المثال الذى نزل فيه المعلوم منزلة المجهول بالظرف الثانى لا بالظرف  
الثانى اللهم إلا أن يقال قوله فيستعمل له الثانى أى مثلاً وقد يستعمل فيه الثالث كما فى هذا المثال وانما قال الشارح والاولى ولم يقل  
والصواب إشارة لا يمكن الجواب عنه بأنه يجوز أن يكون هذا المثال على مقتضى الظاهر من غير تنزيل لان المقصود منه ترفيق المخاطب

وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء المنكلم ظهوره فيستعمل له الثالث نحو وانما نحن مصلحون ادعوا أن كونهم مصلحين ظاهر جلي \* ولذلك جاء ألا انهم هم المفسدون للردي عليهم مؤ كذا بما ترى من جعل الجملة اسمية وتعريف الخبر باللام وتوسط الفصل والتصدير بحرف التنبيه ثم بان ومثله قول الشاعر  
انما مصعب شهاب من الله نجبت عن وجهه الظلماء  
ادعى أن كون مصعب كذا جلي \* معلوم لكل أحد على عادة الشعراء اذ امدحوا أن يدعوا في كل ما يصفون به مدحهم والجلالة وأنهم قد شهبوا به حتى أنه لا يدفعه أحد كما قال الآخر

وقد بذلنا أقتناعا مدع عليهم \* وما قلت الا بالتي علمت سعد

لا ادعى لابي العلاء فضيلة \* حتى يسلمها اليه عداؤه

وكما قال الجعفي

لا افادة الحكم فكونه معلوما له لا يضر والقصر للبا نفع في التريق لانه يقيد بأ كيد ادعى أن كيداً ويجعل قوله لمن يعلم ذلك على أن المراد لمن شأنه أن يعلم ذلك وقبره وان لم يعلمه بالفعل بل هو جاهل به ويزول بأدنى تنبيه لكن هذا الجواب الثاني بعدم فتأمل (قوله وقد ينزل المجهول) أي الحكم المجهول عند مخاطب (قوله منزلة المعلوم) أي منزلة الحكم الذي شأنه أن يكون معلوما عند مخاطب بحيث لا يضر على انكاره فلا ينافي أنه مجهول له بالفعل وليس المراد منزلة

(٢٢١)

المعلوم له بالفعل لان المعلوم بالفعل

ليس محلاً للقصر (قوله

لادعاء ظهوره) أي وانما

ينزل المجهول منزلة المعلوم

لادعاء المنكلم ظهوره وأن

انكاره مما لا ينبغي (قوله

فيستعمل له) أي فبسبب

ذلك التزويل يستعمل فيه

الطريق الثالث من طرق

القصر وهو انما (قوله

من شأنه أن لا يجبه له

المخاطب) أي وهم

المسلمون وقوله ولا ينكره

أي انكاراً قوياً أي وان

كان هو جاءه لاله ومنكره

له بالفعل والمحصل أن

اصلاح اليهود أمر مجهول

عند المخاطبين وينكرونه

(وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث) أي انما (نحو) قوله تعالى حكاية عن اليهود (انما نحن مصلحون) ادعوا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجبه له المخاطب ولا ينكره (ولذلك جاء ألا انهم هم المفسدون للردي عليهم مؤ كذا بما ترى) من إيراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات وتعريف الخبر بالدال على الحصر وتوسط ضمير الفصل

بأدنى تنبيه ولذلك قيل ان الاولى أن يكون هذا مثالا لخالف مقتضى الظاهر ولم يقل والواجب أن يكون هذا مثالا للحكم هذا الجمل بعد لفظا ومعنى تأمل (وقد ينزل الحكم المجهول) أي الذي من شأنه أن ينكر ويجبه (منزلة الحكم المعلوم) أي الذي من شأنه أن يعلم ولا ينكر وانما ينزل كذلك (لادعاء ظهوره) أي لادعاء المنكلم ظهوره وأن انكاره ليس مما ينبغي (و) بسبب ذلك التزويل (يستعمل له) الطريق (الثالث) من طرق القصر وهو انما وذلك (نحو) قوله تعالى حكاية عن اليهود لعنة الله تعالى عليهم (انما نحن مصلحون) فقد استعملوا انما في اثباتهم الصلاح لانفسهم وهي انما تستعمل في الحكم الذي من شأنه أن لا ينكر ولا يجبه لادعاءهم ظهور صلاحهم ففي استعمالهم انما في اثبات الصلاح لادعاء ظهوره اشعار بأن نقيضه وهو فسادهم ظاهر الانتفاء حتى لا يحتاج في نفيه الى التاكيد بالنفي والاستثناء فقد أنكر والافساد الذي اتصفوا به مبالغين في انكاره حيث زعموا أن نفيه من شأنه أن يلحق بالظواهر والضروريات التي لا تنكر (ولذلك) أي ولا جمل تضمن كلامهم المبالغة في انكار الفساد الذي اتصفوا به (جاء) قوله تعالى (ألا انهم هم المفسدون) (الردي عليهم) بآيات الفساد لهم حال كون ذلك التزويل (مؤ كذا بما ترى)

انكاراً قوياً بولكن اليهود لعنة الله عليهم بدعوا أن اصلاحهم أمر ظاهر من شأنه أن لا يجبه لفتزول تلك الدعوى اصلاحهم منزلة الامر الذي من شأنه أن يكون معلوما عند المخاطبين وهو المنكر انكاراً ضيقاً بحيث يزول انكاره بأدنى تنبيه فاستعملوا في اثباته للردي عليهم انما التي شأنها أن تستعمل في ما من شأنه أن يكون معلوماً وان كان مقتضى الظاهر التعيين بالنفي والاستثناء لان اصلاحهم أمر مجهول منكروا في استعمالهم انما في اثبات الصلاح لادعاء ظهوره اشعار بأن نقيضه وهو فسادهم أمر ظاهر الانتفاء حتى لا يحتاج في نفيه وما وثبات نقيضه الذي هو الصلاح الى التاكيد بالنفي والاستثناء فقد أنكر والافساد المتصفين به في نفس الامر مبالغين في انكاره حيث زعموا أن نفيه من شأنه أن يلحق بالضروريات التي لا تنكر (قوله ولذلك) أي ولا جمل ادعاءهم ظهور اصلاحهم ومبالغتهم في انكار الفساد الذي اتصفوا به (قوله للردي عليهم) أي لاجل الردي عليهم بآيات الفساد لهم وفي الصلاح عنهم (قوله مؤ كذا بما ترى) أي بما تعلمه أي مؤ كذا بما كبدتني فهو رد قوي (قوله من إيراد الجملة الاسمية) أي من الجملة الاسمية الموردة فاضافة إيراد الجملة من اضافة الصفة للموصوف لان المؤ كذا الجملة الاسمية لا يرادها (قوله وتعريف الخبر بالدال على الحصر) أي على حصر المستند في المستند اليه والمعنى لا مفسد الا هم لما تقر بأن تعريف الخبر وضمير الفصل لقصر المستند على المستند اليه

واعلم أن طريق انعامية على طريق العطف وهي انه يعقل منها اثبات الفاعل لشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة بخلاف العطف واذا استقرت وجدها

(قوله المؤ كذلك) أي العصر المستفاد من تعريف الخبر واعتراض بان ضمير الفصل وكذا تعريف الخبر انما يفيد ان قصر المسند على المسند اليه والقصر الواقع من اليهود بالعكس وحينئذ فلا يكون هذا القصر راداً عليهم وأجيب بان الراد عليهم حاصل به لان المنفي في القصر يتضمن نفيه اثبات مقابله كما ان المثبت فيه يتضمن اثباته في مقابله (قوله وتصدير الكلام الخ) هذا انما كيد آخر وقوله بحرف التنبيه وهو الا (قوله وبه عناية) عطف مسبب على سبب أي محالة خطر يوجب العناية بآثاره (قوله ثم تعقبه) بالجر عطف على تصدير (قوله والتوبيخ) عطف تفسيري (قوله وهو قوله ولكن لا يشعرون) انما كان هذا يدل على التقريرع الموقى الذين لا شعور لهم والا لأدركوا افسادهم بلا تأمل (قوله (٢٢٢)

المؤ كذلك وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام محالة خطر وبه عناية ثم التا كيد بان ثم تعقبه بما يدل على التقريرع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون (ومرئية انما على العطف انه يعقل منها) أي من انما (الحكماء) أعني الاثبات للذ كور والنفي عما عداه (معاً) بخلاف العطف فانه يفهم منه أولاً الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد وبالعكس نحو ما ز يد قائما بل قاعدا

أي صاحباً للتا كيد بأمور كثيرة منها كون الحكم في صورة الجملة الاسمية المفيدة للدوام والثبوت ومنها تعريف الجزأين أعني المبتدأ والخبر في قوله تعالى هم المفسدون وتعرفهم بما يفيد الحصر المتضمن للتا كيد لان المنفي فيه يتضمن نفيه اثبات مقابله كما ان المثبت فيه يتضمن اثباته في مقابله ومنها توسط ضمير الفصل المفيد للتا كيد الحصر المستفاد من تعريف الجزأين مع انه رابطة مفيدة للتا كيد النسبة ومنها تصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام محالة خطر يوجب العناية بآثاره ومنها تعقبه بما يدل على التقريرع والتوبيخ وهو قوله تعالى ولكن لا يشعرون لا فائدة أنهم من جملة الموقى الذين لا شعور لهم والا لأدركوا افسادهم بلا تأمل ثم لما كان لانعامية ظاهرة على العطف أفادها بقوله (ومرئية انما على العطف) بلا وغيرهما بما يفيد الحصر ثابتة (بأنها) أي انما (يعقل منها الحكماء معاً) أي يعقل منها حكم الاثبات والنفي المفادين بالحصر دفعة بخلاف العطف فانك اذا قلت قام زيد لا عمرو يعقل أولاً اثبات القيام لزيد ثم يعقل ثانياً نفيه عن عمرو وكذا يتعقل العكس في قولك ما قام زيد بل عمرو اذ يعقل أولاً نفي القيام عن زيد ثم اثباته لعمرو وأما النفي والاستثناء والتقديم فليس فيها تعقل الحكمين أيضاً معاً فلم تظهر هذه المزية لانعامية ما ولذلك لم تعرض لهما معاً أن لها على التقديم مزية من حيث احتمال كون المقدم معاً لا شيء آخر وعلى النفي والاستثناء من حيث توقف الاستثناء في الافادة على المستثنى منه والفرق بين الاستثناء والعطف أن صورة العطف تشمل الاستقلال والاستثناء غير تبط بالمستثنى منه فيفيد الحكمين بواسطة ذلك الارتباط ثم أشار الى أن انعامها مواقع وأحدها ما يقصد

ومرئية انما) أي تعرفها وفضلها وهو مبتدأ وقوله أنه يعقل على حذف الجار خبر أي ثابتة بانه يعقل الخ ولو قيل ان هذا وجه خامس من أوجه الاختلاف لما بعد (قوله انه يعقل منها الحكماء معاً) أي انه يعقل منها حكم الاثبات والنفي المفادين بالقصر دفعة بحسب الوضع بمعنى أن الواضع وضعها لجمع فصار يراد منه فـد لاحظ أحد ما قبل الآخر (قوله بخلاف العطف الخ) أي ولا شك أن تعقل الحكمين معاً يرجح اذ لا يذهب فيه الزعم الى عدم القصر من أول الامر كما في العطف واعلم أن هذه المزية ثابتة للتقديم والنفي والاستثناء

فكل منهما يعقل منه الحكمان معاً فلم تظهر هذه المزية لانعامية عليهم ما ولذلك لم تعرض لهما معاً المصنف بل قال ومرئية انما على العطف نعم تظهر مزية انعامية ما من جهة أن انما تفيد الحكمين معاً نصاً من غير توقف على شيء بخلاف التقديم فانه وان أفادهم لكن على سبيل الاحتمال لان الاسم المسند كور يحتمل أن يكون معجولاً للعامل المؤخر فيكون تقديمه مفيداً لهم ما يحتمل أن لا يكون معجولاً للمؤخر بل شيء آخر مفيداً لكون مؤخره أفلا يفيدهما ما بخلاف الاستثناء فانه وان أفادهم لكن افادته موقوفة على المستثنى منه لا تحصل بدون فانه قلت ان طريق العطف يعقل منه الحكمان معاً في وجاه زيد لا عمرو وكذا في الاستثناء قلت لانسان لم أن طريق العطف كالاستثناء لان صورة العطف تحتل الاستقلال والاستثناء غير تبط بالمستثنى منه فيفيد الحكمين بواسطة ذلك الارتباط وبيان ذلك أن قولك في صورة العطف لا عمرو انما واضح لنفي الحكم عن عمرو بخلاف الازيد في صورة الاستثناء فانه وضع للاخراج فلا بد من ملاحظة المخرج منه فيعقل الحكمين معاً لكن تعقلهما معاً انما أقوى من تعقلهما معاً في النفي والاستثناء لعدم التوقف على شيء فلذا خصت في المتن بالذكر (وأحسن)

أحسن ما يكون موقعا اذا كان الغرض بها التعريض بامر هو مقتضى معنى الكلام بعد لها كافي قوله تعالى انما يشذ كر  
 اولو الاباب فانه تعرض بضم الكفار وانهم من فرط العناد وغلبة الهوى عليهم في حكم من ليس بذي عقل فاتهم في طمعهم منهم أن  
 ينظروا ويشذروا كروا كمن طمع في ذلك من غير اولى الاباب وكذا قوله تعالى انما أنت منذر من يخشاها وقوله تعالى انما تنذر  
 الذين يخشون ربهم بالغيب المعنى على أن من لم تكن له هذه الخشية فيكأنه ليس له أذن تسمع وقلب به عقل فلا تذاكره كالأنداز  
 قال الشيخ عبد القاهر ومثال ذلك من الشعر قوله

أنا لم أرزق محبتها \* انما للعبد مارزقا

فانه تعرض بانه قد علم أنه لا طمع له في وصلها فيؤنس من أن يكون منها السعاف به وقوله \* وانما عذر العاشق من عشقا \*  
 يقول ينبغي للعاشق أن لا يكثر لوم من يلومه فانه لا يعلم كنه باوى العاشق ولو كان قد ابتلى بالعشق مثله لعرف ما هو فيه فعذره وقوله  
 ما أنت بالسبب الضعيف وانما \* نجيح الامور بقوة الاسباب (٢٢٣) قال يوم حاجتنا اليك وانما  
 يدعي الطبيب لساعة

الاصواب

يقول في البيت الاول

انه ينبغي ان أنجح في

أمرى حين جعلتك

السبب اليه وفي الثاني

انا قد طلبنا الامر من

جهته حين استغنايتك فيما

عرض لنا من الحاجة

وعزلنا على فضلك كأن

من عزل عسى الطبيب

فيما يعرض له من السقم

كان قد اصاب في فعله

(قوله وأحسن مواقعها)

أي مواضعها أي

المواضع التي تقع فيها

وقوله التعريض فيه أن

التعريض هو استعمال

الكلام في معناه مألوحا

بإلى غيره أي ليسهم

(وأحسن مواقعها) أي مواقع انما (التعريض نحو انما يشذ كر اولو الاباب فانه تعرض بضم الكفار  
 الكفار من فرط جهلهم كالبهاائم فطمع النظر) أي التأمل (منهم كطمع منها) أي كطمع النظر من  
 البهاائم  
 به التعريض فقال (وأحسن مواقعها) أي أحسن مواضع انما (التعريض) أي الكلام الذي  
 يقصده التعريض وهو كما يأتي أن يستعمل الكلام في معنى بلوح بغيره أي ليقفه منه معنى آخر لا ظاهره  
 وذلك (نحو) قوله تعالى (انما يشذ كر اولو الاباب) فانك تجزم بأن ليس المراد ظاهره فقط وهو  
 حصر تذكري أي تعقل الحق في اولى الاباب أي أرباب العقول (فانه) معلوم بل هو (تعرض بضم  
 الكفار من فرط) أي تناهى (جهلهم) الى الغاية القصوى هم (كالبهاائم فطمع النظر منهم كطمعه  
 منها) أي ما يصل اليه النظر منهم هو ما يصل اليه من البهاائم فكأن النظر لا يطمع أحد أن يصدر من  
 البهاائم فلا يطمع أحد أن يصدر من الكفار وكثيرا ما يراد التعريض بالكلام المشتمل للحصر بطريق  
 من الطرق كما يقال في جنب من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من اسيانه ويدع تعرضا بنفي الاسلام  
 عنه فان قلت افادة نحو هذا الكلام للمعنى المعرض به ظاهر لان حصر الاسلام فيمن لا يؤذى يستلزم  
 نفيه عن جنس المؤذى ومن جلسته السامع وأما نحو انما يشذ كر اولو الاباب فانه يستجيب السامع فإوجه  
 دلالة على المعنى المعرض به فان دلالة التعريض بطريق الاستلزام قلت اللزوم هنا لا يترط فيه كونه  
 عتليا على ما يأتي في دلالة الالتزام فتقولنا في جنب من أتهم فلم يفهم انما يفهم العاقل تعرض بان لا عقل  
 له لمبادل على حصر انهم على غير هذا السامع ونفيه عنه لان قرينة عدم فهمه عند الاستعمال مع وجود  
 من يتوهم أنه من يفهم تدل على أن الحصر باعتبار ما كان الغير المحصور فيه هو العاقل فان الكلام بذلك  
 القرينة مقابلة السامع للعاقل يشهد في العقل عنه وانه نزل منزلة البهيمة كما تقدم في انما يستجيب الذين  
 يسمعون وان شئت قلت لما علق الفهم على العقل المناسب والسماع لم يفهم فهم نفي العقل عنه الذي

منه معنى آخر ولا شك أن الاستعمال المذكور ليس موضعا لانما تقع فيه فلا بد من تقديم مضاف أي ذوال التعريض وهو الكلام  
 المستعمل في معناه بلوح بغيره وذكرنا صرا لا الثاني أن التعريض يطلق على نفس الكلام المستعمل في معناه بلوح بغيره وعلى  
 هذا فلا حاجة للتقدير وانما كان التعريض أحسن مواقعها لان افادة الحكم الذي شأنها أن تستعمل فيه لا يهم الخاطب لكونه  
 معلوما ومن شأنه العلم بخلاف المعنى الآخر المألوح اليه فانه أهم لكون الخاطب جاهلا به مصر على انكاره (قوله نحو انما يشذ كر  
 اولو الاباب) أي انما يشذ كر الحق أصحاب العقول فحين تجزم بانه ليس المراد من هذا الكلام ظاهره وهو حصر الذكري أي تعقل  
 الحق في أصحاب العقول لان هذا أمر معلوم بل هو تعرض بضم الكفار بانهم من شدة جهلهم وتناسيه الغاية القصوى كالبهاائم  
 ويستترتب على ذلك التعريض بالتعريض بالانبي عليه السلام بانه اكمل حرصه على إيمان قومه يتوقع التذكير من  
 البهاائم فعمل الفائدة من هذا الكلام هو التعريض المتوسل اليه به (قوله من فرط جهلهم) أي من تناسيه الى الغاية  
 القصوى

ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر كما ذكرنا يقع بين الفعل والفعل وغيرهما

(قوله على ما مر) أى فى تعريف الجزأين وفى غير ذلك من طرق القصر ويحتمل أن المراد على ما مر من كونه حقيقة أو إضافيا قصر صفة على موصوف أو عكسه (قوله يقع بين الفعل والفعل) أى بحيث يكون الفعل مقصورا على الفاعل كما يؤخذ من قيل المصنف فالقصر الواقع بينهما من قيل قصر الصفة على الموصوف وأما عكسه وهو حصر الفاعل فى الفعل فلا يتوهم إمكانه لأن المختصر فيه يجب تأخيره على ما يأتى والفعل لا يؤخر عن الفاعل مادام فاعلا فإن خرج عن الفاعلية رجع الأمر لقصر المبتدأ على الخبر (قوله كالفاعل والمنعول) أى بحيث يكون الفاعل مقصورا على المنعول وبالعكس وقد مثل الشارح لكل منهما فالتمثال الأول من حصر الفاعل فى المنعول والمثال (٢٢٤) الثانى من حصر المنعول فى الفاعل (قوله وغير ذلك من المتعلقات)

(ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفعل) نحو ما قام الازيد (وغيرهما) كالفاعل والمنعول نحو ما ضرب زيد الاعمر وما ضرب عمر الازيد والمنعولين نحو ما أعطيت زيد الأدرهما وما أعطيت درهم الازيد وغير ذلك من المتعلقات

هو العلة والاول لوجد الفهم فليتمأمل (ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر) فى تعريف الجزأين وفى غير ذلك من طرق القصر (يقع) أيضا (بين الفعل والفعل) وذلك بان يحصر الفعل فى الفاعل نحو قولك ما قام القوم الازيد ولا يتوهم إمكان حصر الفاعل فى الفعل (و) يقع أيضا بين (غيرهما) أى غير الفعل والفعل وذلك كما بين الفاعل والمنعول نحو ما ضرب زيد الاعمر فى حصر الفاعل وما ضرب عمر الازيد فى حصر المنعول ومعنى حصر الفاعل حصر فعله فى المنعول أو حصره فى فعله المتعلق بالمنعول فى معنى وجهان أن يكون التقدير ما مضى وبزيد الاعمر وفيكون من قصر الصفة وفيه نحو بل الصفة الى صفة المنعول وان يكون ما زيد الاضارب عمرو أى لاضارب خالد لا فيكون من قصر الموصوف وكذا معنى حصر المنعول حصر الفعل المتعلق به فى الفاعل أو حصره فى الفعل المنسوب للفاعل فى معنى وجهان أيضا أن يقدر فى ما مضى عمر الازيد ما مضى وعمرو الاضارب وبزيد أى لا مضرب خالد لا فيكون من قصر الموصوف وفيه نحو بل الصفة الى صفة المنعول وفيه أصل التركيب ذكر الموصوف المحصور وهو عمرو وقبل ذكر متعلق الصفة وضح ذلك التميز له منزلة تقديره على جميع الصفة وثانيهما أن يقدر المعنى ماضرب عمرو والازيد فيكون من قصر الصفة وقد تبين بما تقرره يجوز أن يعسر الحصران فى حصر واحد لكن يترجح التبادر من التركيب منهما وتبين أن وجهى قصر الصفة فى حصر الفاعل والمنعول حيث كانت صورة الاول ما مضى وبزيد الاعمر وصورة الثانى ماضرب عمرو والازيد لو قدم فى الحصرين المولى لا لا وقيل فى الاول ماضرب الاعمر ازيد وفى الثانى ماضرب الازيد عمر الزم حصر الصفة قبل ذكر

ص (ثم القصر كما يقع الخ) ثم القصر أمر يقع بين المسند والمسند اليه سواء كانا مبتدأ وخبر أم فعلا وفاعلا ويقع بين غيرهما كما المنعول الثانى مع الاول والحال والظرف وغير ذلك ويرد عليه أن القصر لا يقع بين الفعل والمصدر المؤكد بالاجماع فلا تقول ما ضربت الاضربا أو ما قوله تعالى ان تظن الاظنا فتدريه ظنا ضعيما وكذلك لا يقع القصر بين النعت والمعنوت كما سبق فن أمثلة القصر ما ضرب زيد الاعمر اقصر قلب كان أم قصر افراد قال تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتني به قال المصنف وهذا مثال لقصر القلب لا قصر الافراد فانه ليس المراد لم أزد على ما أمرتني به بل المراد أننى قلت ما أمرتني به قلت هذا من المصنف

أى كالحال فتقول فى قصره على صاحبها ما جاء راكبا الازيد وفى عكسه ما جاء زيد الازيد ومعنى الاول ما صاحب المجيء مع الركوب الازيد أو ما جاءنى راكبا الازيد ومعنى الثانى ما زيد الاضارب المجيء راكبا أو ما زيد الاجاءنى راكبا فالاول من قصر الصفة والثانى من قصر الموصوف وكأتميز كقولك ما طاب زيد الانفسا أى ما يطيب من زيد الانفسه فهو من قصر الصفة وكالمجور نحو ما مررت الازيد وكالظرف نحو ما جلست الا عندك وكالصفة نحو ما جاءنى رجل الا فاضل وكأبديل نحو ما جاءنى أحد الا خولك وماضرب زيد الازيد وماسرق زيد الا ثوبه ثم ان قوله وغير ذلك من المتعلقات

يعنى ما عدا المصدر المؤكد فانه لا يقع القصر بينه وبين الفعل اجماعا فلا تقول ما ضربت الاضربا أو ما قوله تعالى ان تظن الاظنا فعناء الاظنا ضعيما فهو مصدر فوى ما عدا المنعول معه فانه لا يجيى بعد الاضربا قال ما سرت الا والنيل وذلك لان ما عدا الا كلمة منفصلة من حيث المعنى عاقبة له الخالفه له نفيها وايجابا فانه تؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذلك الواو فاستحسن عمل الفعل مع حرفين مؤذين بالانفصال ولذا لا يقع من التوابع بعد الاعطاف النسب فليقال ما قام زيد الاعمر وأما وقوع الواو والخال بعدها فى نحو ما جاءنى زيد الا وعلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا بعد الواو بل عموما كذا فى الرضى وجهان ظاهر الفرق بين لا تمشى الامع زيد ولا تمشى الازيد احيث جاز الاول. ون الثانى كما لا يخفى وما ذكر من جواز التفرغ فى الصفات أحد قواين للنهية عليه الزمخشري وأبو البقام والقول الثانى عدم الجواز وعليه الاخفش والفارسي اه يس

ففي طريق النقي والاستثناء يؤخر المقصور عليه مع حرف الاستثناء كقولك في قصر الفاعل على المفعول افراداً أو قلوباً بحسب المقام  
ما ضرب زيد الاعرا وعلى الثاني لا الاول قوله تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتني به ان اعبدوا الله وربيكم لانه ليس المعنى اني لم اؤد  
على ما أمرتني به شيئاً اذ ليس الكلام في أنه زاد شيئاً على ذلك أو نقص منه ولكن المعنى اني لم اترك ما أمرتني به ان أقوله لهم الى خلافه  
لانه قاله في مقام استئصال على معنى انك يا عيسى تركت ما أمرتك أن تقولوا الى ما لم آمرتك أن تقولوا فاني أمرتك أن تدعوا الناس الى أن  
يعبدوني ثم انك دعوتهم الى أن يعبدوا وغيري بدليل قوله تعالى (٣٣٥) انك قلت للناس اتخذوني وأمي

الهيمن من دون الله وفي  
قصر المفعول على الفاعل  
ما ضرب عسرا الزيد وفي  
قصر المفعول الاول على  
الثاني في خصوص  
وظنت ما كسوت زيدا  
الاجبة وما ظننت زيدا  
الامطفا وفي قصر الثاني  
على الاول ما كسوت جبة  
الازيدا وما ظننت مطلقا  
(قوله في الاستثناء) أي  
فالقصر في الاستثناء يؤخر  
فيه المقصور عليه مع أداة  
الاستثناء سواء كانت تلك  
الأداة الأوغرها وتأخير  
المقصور عليه مع الأداة  
بأن يكون المقصور مقدما  
على أداة الاستثناء وهي  
مقدمة على المقصور عليه  
قال النوب والسرف تأخير  
المقصور عليه أن القصر  
أثر عن الحرف الذي هو  
الاو يمتنع ظهور أثر الحرف  
قبل وجوده اه (قوله  
حتى لو أريد الخ) عني  
للتبريع عني الشاء وقوله  
القصر على الفاعل أي  
قصر المفعول على الفاعل

(في الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء) حتى لو أريد المقصر على الفاعل قيل ما ضرب عسرا  
الازيد ولو أريد المقصر على المفعول قيل ما ضرب زيد الاعرا ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا  
ما تضاف له وفي ذلك ايهام حصول الصفة قبل تمامها كما يأتي تحققة ان شاء الله تعالى ودخل في قوله  
غيرهما فصر أحد المفعولين على الآخر كقولك ما أعطيت زيدا الادرهما وعكسه ولا يخفك تأويله على  
قصر الصفة بان تقول ما أعطى زيد معنى الادرهم أي لا يشارو على الموصوف بان تقول ما أنا ما أعطى زيد  
درهما أي لا أعطيه دشارو ودخل فيه قصر الحال على صاحبها كقولك ما جاء را كبا الازيد وعكسه  
كقولك ما جاء زيدا الازرا كبا ومعنى الاول ما صاحب الجعي مع الركوب الازيد أو ما جاء في را كبا الازيد ومعنى  
الثاني ما زيدا الا صاحب الجعي را كبا أو ما زيدا الا جاء في را كبا فالاول من قصر الصفة والثاني من قصر  
الموصوف ولا يخفى أن الاول لو قدم فيه مصاحب الا كان فيه قصر الصفة قبل تمامها أو ما الثاني فهو من  
قصر الموصوف وسيأتي مزيد بيان في نحوه ودخل فيه الحصر في التميز كقولك ما طاب زيدا الانفسا أي  
ما طيب من زيدا الانفسه فهو من قصر الصفة ودخل فيه الحصر في المحرور كقولك ما مرت الازيد والظرف  
شحو ما جاست الاعندك والصفة كقولك ما جاء في رجل الا فاضل والحصر في البدل كقولك ما جاء في أحد  
الاخول وما ضربت زيدا الازرأه وكقولك ما سرق زيدا الا ثوبه وما أعجبتني زيدا الاحسنه فالمتعارفات  
كها لا يجري فيها القصر الا المفعول معه فلا يقال ما جاء في زيد الا الظرف بقى ولا يخفك تأويل الكل على  
قصر الصفة أن تقديم الموالى لثلاث يستلزم قصر الصفة قبل تمامها فيجب تأخيرها وان أر بد الحصري  
على الاصل واليه أشار بقوله (في القصر في الاستثناء يؤخر) فيه (المقصور عليه بأداة) أي مع أداة  
(الاستثناء) التي اتصل بها فاذا أر بد القصر على الفاعل قيل ما ضرب عسرا الازيد واذا أر بد القصر  
على المفعول قيل ما ضرب زيد الاعرا وقس على هذا سائر المتعلقات وقد تقدمت أمثلتها وتقدم بيان  
رجوع قصر الفاعل والمفعول الى قصر الصفة أو الموصوف وكذا انصر غيرهما فلا يخفك مما تقدم فيما لم

يقضى أن قصر القلب ليس فيه نقي لغير المذكور وليس كذلك والذي قاله من أن المراد اني قلت  
ما أمرتني به صحيح ولا ينافي ذلك أن يكون في الزيادة عليه فهذه هي حقيقة القصر نعم هو قصر قلب الغير  
ما ذكره هو أنه واقع في مقابلة قول النصارى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال اتخذوني وأمي الهيمن فان  
نسبتهم ذلك اليه لا يجتمع مع نسبتهم اليه الاعتراف بالوحدانية ثم ما يختلف فيه أدوات القصر أن المقصور  
عليه يؤخر مع كلمة الاستثناء عن المقصور والسرف في ذلك أن القصر أثر عن الحرف الذي هو الا ويمتنع ظهور  
أثر الحرف قبل وجوده وذلك سواء كان بين مبتدأ وخبر أم فعل وفاعل أم غيرهما فتقول ما ضرب الازيد  
فزيد مقصور عليه والضرب مقصور وتقول في قصر الفاعل على المفعول ما ضربت الازيدا في قصر  
المفعول على الفاعل ما ضرب عسرا الازيد وتقول في قصر المفعول الاول على الثاني ما ظننت قائما الازيدا

(٣٩ - شروح التلخيص ثاني) فالفاعل مقصور عليه والمفعول مقصور (قوله ولو أريد القصر عن المفعول) أي قصر الفاعل على  
المفعول فالمفعول مقصور عليه والفاعل مقصور (قوله ومعنى قصر الخ) هذا جواب عما يقال ان القصر لا يكون الا قصر صفة على  
موصوف أو موصوف على صفة وكل من الفاعل والمفعول ذاتا وحيداً فلا يصح القصر وحاصل ما أجاب به الشارح أن قولهم هذا من  
قصر الفاعل على المفعول أو من قصر المفعول على الفاعل على حذف مضاف أي من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول وقصر  
الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل لأن ذات الفاعل أو ذات المفعول مقصورة كأنهم السائل (قوله مثلا) أي أو قصر المفعول على  
الفاعل أو قصر أحد المفعولين على الآخر أو قصر صاحب الحال على الحال أو قصر الحال على صاحبها



الازيدا وفي قصر ذي الحال على الحال ما جاء به الازيدا كبا لا ز بدوا الوجه في جميع ذلك  
 أن التثني في الكلام الناقص أعني الاستثناء المفرغ توجه إلى مقدره هو مستثنى منه عام مناسب للمستثنى في جنسه وصفته أما وجهه  
 المقدره هو مستثنى منه فلكون الاللاخراج واستدعاء الإخراج مخرجا منه وأما عمومه فليتحقق الإخراج منه ولذلك قيل تأنيث  
 المضمر في كانت على قراءة أي جعفر المذني أن كانت الأصححة بالرفع وفي ترميها للمفعول في قراءة الحسن فاصححو الأثرى الامسا كنهم  
 برفع مسا كنهم وفي بقت في بيت ذي الرمة \* وما بقيت الأضالوع الجرايع \* للنظر إلى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام  
 معنى شيء من الأشياء وأما مناسبة في جنسه وصفته فظاهرة لأن المراد بجنسه أن يكون

(قوله قصر الفعل المسند إلى الفاعل) هذا بالنظر لخصوص ما قبل مثلا أعني قصر الفاعل على المفعول ثم إن ظاهر كلام الشارح أن  
 معنى قصر الفاعل على المفعول في قولنا ما ضرب زيد الأعرج قصر ضاربية زيدا على عرولاتهم فاعل الفاعل وليس كذلك لأن الضاربية  
 صفة للفاعل فلا يأتى قصرها على المفعول بل المراد قصر المضروب على عرولاتها صفة للمفعول فالمعنى ما مضروب بزيد الأعرج وقد  
 يقال مراده قصر الفعل المسند للفاعل بعد تحويل صيغته إلى صيغة مفعول تأمل ثم إن ما ذكره الشارح من أن معنى قصر الفاعل على  
 المفعول قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول هو أحد وجهين في معناه والثاني قصر الفاعل نفسه على الفعل المتعلق بالمفعول  
 وحينئذ فمعنى ما ضرب زيد الأعرج ما ضارب عرواى لا ضارب خالدا مثلا فيكون من قصر الموصوف على الصفة فقول الشارح  
 فيرجع في التحقيق إلى قصر (٢٢٦) الصفة تفرع على ما ذكره من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول وقوله أو قصر

قصر الفعل المسند إلى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البوافي فيرجع في التحقيق إلى قصر الصفة  
 على الموصوف أو قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقة وغير حقيقة أفرادا وقلبا وتعيينا ولا ينجي  
 اعتبار ذلك (وقل) أي جاز على قلة (تقدمهما) أي تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال  
 كونهما (بجاءهما) وهو أن يلى المقصور عليه الأداة

يصرح فيه بالرد وجهه ويكون ذلك حقيقة وغير حقيقة فإذا قلت في قصر الفاعل ما ضرب زيد  
 الأعرج أن أريد ما مضروب بزيد الأعرج ودون كل ما هو غير عمرو وكان حقيقة أو ان أرد دون خالدا كان  
 إضافيا ثم إن أريد الرد على من زعم أن مضروب بزيد عمرو وخالدا مثلا كان أفرادا وان أرد الرد على من  
 زعم أن مضروب بزيد خالدا دون عمرو وكان قلبا وان أرد الرد على المتردد في المضروب منه مامثلا كان  
 تعيينا وقس سائر المتعلقات على هذا (وقل تقدمهما على حالهما) أي ووقع على وجهه الفلة  
 تقدم أداة الاستثناء والمستثنى على المقصور حال كون الأداة والمستثنى على حالهما وهو اتصال

وما كسوت جبهة الازيدا وفي قصر ذي الحال على الحال ما جاء به الازيدا كبا وفي عكسه ما جاء به كبا لا  
 زيد هذا هو الأصل وقد يقع خلافه وإليه أشار المصنف بقوله (وقل تقدمهما بجاءهما) احترازاً عن تأخير

الموصوف على الصفة  
 تفرع على الوجه الثاني  
 الذي قلناه وهو قصر  
 الفاعل على الفعل المتعلق  
 بالمفعول ولا يفرع على  
 الوجه الذي ذكره الشارح  
 وحينئذ فالتفرع في كلام  
 الشارح أهم من المنسرع  
 عليه فكان على الشارح  
 أن يقول ومعنى قصر  
 الفاعل على المفعول قصر  
 الفعل المسند للفاعل على  
 المفعول أو قصر الفاعل  
 على الفعل المتعلق بالمفعول

فيرجع في التحقيق الخ لاجل موافقة التفرع للمفرع عليه قرر ذلك شيخنا العدوي رحمه الله (قوله وعلى هذا) أي (نحو)  
 على معنى قصر الفاعل على المفعول المذكور قياس البوافي أي فعني قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل  
 فعني ما ضرب عمرو الازيد ما ضارب عمرو والازيد فيرجع لقصر الصفة على الموصوف أو قصر المفعول نفسه على الفعل المتعلق بالفاعل  
 فعني ما ضارب عمرو الازيد ما مخرجه عمرو والمضروب زيد فيرجع لقصر الموصوف على الصفة لكن لا تظهر الأول (قوله ولا ينجي اعتبار ذلك)  
 أي فإذا قلت في قصر الفاعل على المفعول ما ضرب زيد الأعرج أن أريد ما مضروب بزيد الأعرج ودون كل ما هو غير عمرو وكان من قصر الصفة  
 قصر حقيقة أو ان أرد دون خالدا كان قصر إضافيا ثم إن أريد الرد على من زعم أن مضروب بزيد عمرو وخالدا مثلا كان أفرادا وان أرد الرد  
 على من زعم أن مضروب بزيد خالدا دون عمرو وكان قلبا وان كان الخطاب مترددا في المضروب منها كان تعيينا وقس على هذا سائر المتعلقات  
 (قوله حال كونهما) أي المقصور عليه وهو المستثنى وأداة الاستثناء (قوله بجاءهما) الباء للإبادة أي ملتبسين بحالهما ووصفتها  
 ولما كان ظاهر المصنف أن البقاء بجاءهما مشروط في القلة وليس هذا ما قاله الشارح أي جاز على قلة إشارة إلى أنه شرط في الجواز مع  
 القلة كذا قرر شيخنا العدوي وإعلم أن ما ذكره المصنف من جواز تقدمهما على قلة ان ينبغي أن يبنى على أنه لا يجوز أن يستثنى بالاشياء  
 واحد لضعفها لأن أصلها الانانائية وعي لا تثنى الأشياء واحد فاعلم مع التقديم حيث يقصد الحصر في مواليها ما هو المراد من التركيب من  
 قصر ما بعد مدخولها على مدخولها أو أمان يبنى على جواز أن يستثنى بها شيئا بلا عطف لم يجز التقديم حيث يقصد الحصر فيما والاها  
 فقط بقلة ولا يغبرها لأن التقديم يوجب توهم أن المراد القصر في مواليها وفيما بعده والمقصود القصر في مواليها فقط فلا يجوز على هذا

لأخبر المتبر فرسانه \* ما اختار الأمنكم فارسا

(۲۲۷)

وله رواية أن يقال في

واحدة من غير عطف قوله

أما بعد يا أيها الذين آمنوا فليعلموا أن الله لا يهدي القوم الظالمين

---

مستثنى من الاحد الاول وعمره مستثنى من الاحد الثاني وأورد على القول بامتناع استثناء شئ من باداة واحدة من غير عطف قوله تعالى وما تركنا من شيء الا الذين هم ارادتنا بادئ الرأي فانه قد استثنى بالا الموصول والظرف واجب بان الظرف منصوب ببعضه أى اتباعك فى بادي الرأي ومثل هذا يقال فى قوله تعالى ثم لا يجاورونك فيها الا قليلا لمعنى انهم ملعونين ايضا فنفوا اخذوا الخ وليس ملعونين حالامن فاعل يجاورونك والزم استثناء شئ من باداة واحدة من غير عطف واما قول ابى البقاء الحال مما ذكره فى معنى على القول بالجواز (قوله وانعكاس المقصود) نفسه ليس سابق له وذلك لان معنى قولنا ما ضرب زيد الا عمر ما مضى بزيد الا عمر وهو على القول بالجواز ومعنى قولنا ما مضى بغير الا زيد ما مضى بغيره والاولى المقصود فى الاول حصر مضى بغيره وبمعنى زيدى عمرو والمقهر وفى الثانى حصر مضى بغيره وبمعنى زيدى عمرو

لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها كالضرب الصادر من زيد في ماضرب زيد الاعرا او الضرب الواقع على عمرو في ماضرب عمرا الازيد  
(قوله لاستلزامه) أي لاستلزام التقديم (٣٢٨) في المثالين المذكورين قصر الصفة على الموصوف قبل تمامها

(لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها)

تقديم ما محالها ماقال وانما قيل تقديمها محالها (لاستلزامه) أي لا يلام ام استلزام التقديم (قصر  
الصفة قبل تمامها) أي في قصر الصفة فظاهر لان الفعل المتعلق بالفاعل في قصره على المفعول هو  
المقصود ولو ذكر المفعول قبل الفاعل لزم ما ذكرنا فاذا قلت ماضرب زيد الاعرا وتوول على أن المعنى  
ما مضرب زيد الاعرا ولم يرد لم يرد المقصود عليه وقيل ماضرب الاعرا زيدا ناقد من اعرا وهو المقصود عليه  
قبل تمام الصفة المتضمنة للفعل اذ تمامها يذكّر الفاعل وكذا الفعل المتعلق بالمفعول في قصره على  
الفاعل هو المقصود فاذا قلت ماضرب عمرا الازيد وقدر أن المعنى ماضرب عمرا الازيد فلو قدم وقيل ماضرب

(لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها) كالضرب الصادر من زيد في ماضرب زيد الاعرا والواقع على عمرو في  
ماضرب عمرا الازيد ومن هذا القليل ما أنشد سيبويه  
الناس الب علمنا فيك ليس لنا \* الا السيوف وأطراف القناوود  
وأنشد صاحب المغرب \* فلم يدرك الله ما هيبت لنا \* (تنبيه) مقتضى عبارة المصنف والشارح أن  
القصر يدور بين الفاعل وبين المفعول الاول والثاني ونحوه وفيه نظر فقد يقال بل هو أبدا في الجملة  
الفعلية دائرين بين الفعل والمقصود عليه فيكون بين الفعل والفاعل وبين الفعل والمفعول وعلى هذا يشهد  
له عبارة المصنف في الايضاح حيث قال لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها والمعنى يشهد بذلك فإن  
المقصود المصدر المستفاد من الفعل لا الفاعل (تنبيه) قال المصنف في الايضاح وقيل اذا أخر  
المقصود عليه والمقصود عن الا وقدم المرفوع كقولنا ماضرب الاعرا وزيد فهو كلا مان التقديم ماضرب  
أحد الاعرا وزيد المذكور منصوب بفعل محذوف كأنك قلت ماضرب الاعرا وأي ما وقع ضرب الا  
منه ثم قيل من ضرب فقلت زيد أي ضرب زيد اصير كسابق في قوله \* لبيك زيد صار ع لخصومة \*  
قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه الحصر في الفاعل والمفعول معا قلت فيه نظر لانه انما يقتضي  
حصر الفاعلية فقط لا حصر الفعلية ولو اقتضى حصر الفعلية لكان ذلك على أنه عامل مقدرا لا بالاول  
ولامعة ثم نقول ما ذكره المصنف ينبغي على أنه هل يجوز أن يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئا  
اولا وقد تكلم الوردية على ذلك في كتاب الحلم والانه في تفسير غير ناظرين انه ههنا أناد كرشا  
منه قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا أن يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين انه المختار أن يؤذن لكم  
حال والباء مقربة وغیر ناظرين حال ثان وجوز الشيخ أبو حيان أن الباء للسمية ولم يقدر الزمخشري  
حرفا بل قال أن يؤذن في معنى الظرف أي وقت أن يؤذن وأورد عليه أبو حيان أن المصدر لا يكون في  
معنى الظرف وانما ذلك في المصدر الصريح فهو أحسن صباح الديك وبتنوع من جهة المعنى أن يكون غير  
ناظرين حالا من يؤذن وان صح من جهة الصنعة قال الزمخشري وقع الاستثناء على الوقت والحال معا  
كأنه قيل لا تدخلوا الا وقت الاذن ولا تدخلوا الا غير ناظرين فورد عليه أنه يكون استثناء ظرف وحال بأداة  
واحدة والظاهر أنه قال ذلك تفسير معنى وقوله وقع الاستثناء على الوقت والحال معا أي لان الاستثناء  
المفرغ بعينه قبله فيما بعده فالاستثنى في الحقيقة هو المصدر المتعلق بالظرف والحال كأنه قيل  
لا تدخلوا الا دخولاً موضوعاً فكذلك استأيد تقدير مصدر عامل فان العمل للفعل المفرغ وانما أردت شرح  
المعنى ومثل هذا الاعراب مختاره في مثل قوله تعالى وما اخفاه فيه الا الذين أو بوجه من بعد ما جاتهم  
البيئات بغيا بينهم ولو قدرنا اختلافوا بغيا لكان الحصر فيمكن حل كلامه على هذا وأورد عليه أبو حيان أنه

ثم ان ما ذكره من استلزام  
تقديم الصفة معنى على  
أحد الوجهين في معنى  
قصر الفاعل على المفعول  
وقصر المفعول على  
الفاعل وهو أن يقصر  
الفعل المسند للفاعل على  
المفعول ويقصر الفعل  
المتعلق بالمفعول على  
الفاعل فيكون القصر  
حينئذ من قصر الصفة  
على الموصوف فاذا قدم  
المقصود عليه لزم قصر  
الصفة قبل تمامها كما  
قال وأما على الوجه الآخر  
وهو أن يقصر الفاعل  
على فعله المتعلق بالمفعول  
ويقصر المفعول على فعله  
المنسوب للفاعل يكون  
القصر حينئذ من قصر  
الموصوف على الصفة  
فاللازم على التقديم انما  
هو تأخير الموصوف عن  
جميع الصفة وحينئذ  
فتلبيس المصنف قاصر  
لانه لا يجزى في قصر  
الموصوف على الصفة  
وبين ذلك أنك اذا قلت  
ماضرب زيد الاعرا  
وقدرت أن المعنى ما زيد  
الاضارب عمرا ولم يظهر فيه  
عند تقديم المقصود عليه  
قصر الصفة قبل كمالها

بل اللازم على تقديمه بأن قيل ماضرب الاعرا زيدا أخر الموصوف عن جميع  
الصفة وكذا اذا قدر في المثال الثاني وهو قصر المفعول على الفاعل أن المعنى ما عمرو الا مضرب زيد انما فيه عند التقديم تأخير  
عن جميعها

وقيل اذا اخر المقصور عليه والمقصور عن الاقدم المرفوع كقولنا ماضرب الامر وزيد فهو على كلامين وزيد منصوب بفعل مضرب مكانه

(قوله لان الصفة الخ) أي فاذا كانت ماضرب زيدا لاعمرا

(٢٢٩)

وجعل على أن المعنى ماضرب

زيد الامر وزم لوقد قدم

المقصور عليه وقيل

ماضرب عرا الا زيدا قصر

الصفة وهو الضرب

قبل تمامها اذا تمامها بد

الفاعل وكذلك الفاعل

المتعلق بالمفعول في قصره

على الفاعل فاذا قلت

ماضرب عرا الا زيدا

وجعل على أن المعنى

ماضرب عرا الا زيدا

لزم لو قدم المقصور عليه

وقيل ماضرب الا زيدا

عرا قصر الضرب قبل

ذكر متعلقه وهو ظاهر

(قوله لان الصفة المقصورة

على الفاعل) أي في

قصر المفعول على الفاعل

كما في المثال الثاني وهو

قولا ماضرب عرا الا زيدا

(قوله مثلا) أي أو

المقصورة على المفعول في

قصر الفاعل على المفعول

كما في قولنا ماضرب زيدا

الاعمرا وقوله هي الفاعل

الواقع على المفعول أي

الواقع من الفاعل على

المفعول وهذا ما نظرنا

قبل مثلا أعني الصفة

المقصورة على الفاعل في

قصر المفعول على الفاعل

(قوله وعلى هذا) أي

البيان المسد كور الصفة

المقصورة على الفاعل

ففس نفقوله في قصر

لان الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هي الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره وعلى هذا ففس وانما جاز على فله نظرا الى أنها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في الآخر

الا زيدا عرا لزم قصر الضرب قبل ذكر متعلقه وهو ظاهر كما تقدمت الاشارة اليه وأما في قصر الموصوف كما قدر في المثال الاول ما زيدا الاضارب عرا فلا يتضم فيه قصر الصفة قبل تمامها وانما فيه في التأخير تقديم المقصور على بعض الصفة المنزلة التقديم على الكل وفي التقديم تأخير عن جميعها وكذا اذا قدر في المثال الثاني وهو قصر المفعول ماعرا والا ماضرب زيدا انما فيه في التأخير تقديم المقصور على بعض الصفة فينزله منزلة تقديمه على جميعها وفي التقديم يلزم تأخير عن جميعها وقد تقدمت الاشارة لهذا ايضا وان أجريت هذا الاختبار في جميع المتعلقات وجدتها لا تخلو عن مثل ما ذكر وجهه لا يعلم

لا يصح أن يكون حالنا لا ندخل لولا لا يقع عند الجمهور بعد الا لا المستثنى أو صفته وهو ايراد عيب لان الزمخشرى لم يرد لا تدخلوا غيرناظرين حتى يكون الحال قد انقضى بعد الا وانما أراد أنه حالنا لا ندخلوا لانه مفرغ فان قلت قواهم لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيان هل هو متفق عليه قلت قال أبو حيان من النحويين من أحازه فأجازوا ما أخذ أحد الا زيدا بدهرهما قال وضعه ففسه الاخفش والفارسي واختلفا في اصلاحها فتصحيحها عند الاخفش أن يقدم المرفوع فتقول ما أخذ أحد زيدا لادهرهما قال وهو موافق لما ذهب اليه ابن السراج وابن مالك من أن حرف الاستثناء انما يستثنى به وأحد وتصحيحها عند الفارسي أن تريد منصوبا قبل الافتقار ما أخذ أحد شيئا الا زيدا بدهرهما قال أبو حيان لم يزد تخرجهم لهدا على البدل فيهما كما ذهب اليه ابن السراج أو على أن يجعل أحد هما بدلا والآخر مفعول عامل مضرب كما اخبره ابن مالك والظاهر من قول ابن مالك خلافا لقوم أنه يعود الى قوله لا بدلان فلم يتصل خلافا في صحة التركيب والخلاف كما ذكرته موجود في صحة التركيب منهم من قال تركيب صحيح لا يحتاج الى تخريج انتهى وحاصله أن غير الفارسي والاخفش يجوز هذا التركيب وهم بين قائل هما بدلان كان السراج وقائل أحد هما بدلا كان مالك فليس فيهم من يقول هما مستثنان باداة واحدة ولا يقل ذلك أبو حيان عن أحد وقوله أولا ان من النحويين من أحازه محمول على التركيب لاعلى معنى الاستثناء ولم يتلخص لنا من كلام أحد من الخاصة ما يقتضي حصرين وقال ابن الحاجب في شرح المنظومة في تقديم الفاعل قولك ماضرب زيدا لاعمرا يجب تقديم الفاعل لان الغرض مضروبية زيدا في عمرو وخاصة أي لا مضرب زيدا سوى عمرو فلو قدر له مضرب آخر لم يستقيم فلو قدم المفعول على الفاعل انعكس المعنى ولا يستقيم أن يقال ماضرب الاعرا زيدا لانه لو جوز تعدد المستثنى المفرغ كقولك ماضرب الا زيدا عرا وأي ماضرب أحد أحد الا زيدا عرا كان الحصر فيهما والغرض الحصر في أحد هما فراجع الكلام لعني آخر غير مقصود وان لم يجوز كانت المسئلة ممنوعة لبقائها بلا فاعل ولانائبه لان التقديم حينئذ ضرب زيدا وفي الثانية يكون عمرو منصوبا بفعل مقدرفه فيصير جلتين ولا يكون فيهما تقديم فاعل على مفعول وقال ابن الحاجب في أمالي الكافية اذا قلت ماضرب الا زيدا عرا فلا يمكن أن يكون قبلها ما علم لان لانه اثبات أمر خارج عن القياس من غير ثبت ويلزم جوازه فيما فوق الاثنين وهو ظاهر البطلان فلذلك حكموا أن الاستثناء المفرغ انما يكون لواحد ويجوز ما ضرب الا زيدا عرا على أن يكون عمرو منصوبا بضرب محمد ذوقا انتهى قال الواحدي لانه قد أنام ما وقع في كلام ابن الحاجب من قوله ماضرب أحد أحد الا زيدا عرا وقوله ان الحصر فيهما معا والسابق

الفاعل على المفعول الصفة المقصورة على المفعول هي الفعل المتعلق بالفاعل فلا يتم المقصور قبل ذكر الفاعل فلا يحسن قصره وهكذا (قوله وانما جاز على فله) أي ولم يتنع

فيسل ما ضرب الاعر وأى ما وقع ضرب الامنه ثم قيل من ضرب فصيل زيد أى ضرب زيد اوفيه نظرا لقضائه الحصر في الفاعل والمفعول جميعا

( قوله ووجه الجميع ) أى ووجه افادة النفي والاستثناء القصر في جميع ما ذكرهما بين المتبدا والخبر الخ وقوله وغير ذلك أى كالحال وصاحبها والمفعول الاول والثاني ( قوله ان النفي في الاستثناء المفرغ ) انما اقتصر على بيان الوجه في النفي والاستثناء المفرغ دون غيره لان افادة التقديم له لا يدركه الا صاحب الذوق وافادة طريق العطف وكذلك النفي والاستثناء اذا كانا المستثنى منه مذكورا بين وكذا افادة انما له لكونه بمعنى ما والاخبار في الخفاء الا في الاستثناء المفرغ لعدم ذكر المستثنى منه اهـ عبد الحكيم ( قوله الى مقدر ) أى الى شئ يمكن أن يقدر ( ٣٣٠ ) لان سابق الذهن اليه ورجوع تفصيل المعنى اليه لانه يتوقف افادة

( ووجه الجميع ) أى السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المتبدا والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ( ان النفي في الاستثناء المفرغ ) الذى حذف فيه المستثنى منه وأعرب ما بعدا بحسب العوامل ( يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه ) لان الالاخراج والاخراج يقتضى مخرجه

التركيب للمعنى على تقديره في نظم الكلام تقديره يكون كالمذكور بحيث يكون اسقاطه مجازا فلا يتأني هذا ما سأتى من أن قوله تعالى ولا يحصى المنكر السبي الا بأهله من المساواة ويحصل وهو ظاهر كلام صاحب المفتاح أن في الاستثناء المفرغ مقدر اعلم حقيقة وأن العامل لا يتسلط على ما بعد الا ووجه باننا اذا قلنا مثلا ما قام الا زيد ففي قام ضمير يعود على أحد وهو مقدر ذهنا أى ما أحسد قام ويكون الا زيد لا تقدير ضمير يعود على مقدر لم يذكر موجود كقولهم اذا كان غدا فانتنى أى اذا كان ما نحن فيه من سلامتنا غدا فانتنى ولا يخفى ما فيه من التعسف وما تقرر به لا يتضح به الا هو لوجود

أن تعليل المصنف قاصر وانما قلنا لاجرام استلزامه قصر الصفة لان الاستلزام الحقيقي لم يتحقق لان ما به تمام الصفة ذكره في حكم التامة ولهذا لم يمنع التقديم بل يقل ( ووجه الجميع ) أى ووجه افادة النفي والاستثناء الحصر في جميع ما ذكرهما بين المتبدا والخبر والفاعل والمفعول والحال وصاحبها والمفعول الاول والثاني وغير ذلك ( ان ) ذلك ( النفي ) السكائي ( في الاستثناء المفرغ ) وهو الذى حذف فيه المستثنى منه وأعرب ما بعد الا فيه بحسب العوامل وانما قيد بالمفرغ ولو كان الحصر موجودا في غيره من جهة المعنى لان الحصر في اصطلاحه هو ما يكون بالمفرغ وما غيره فهو غير افادة الحصر بغير الاداة كقادته بكلام تام أو بوصف أو بشرط أو نحو ذلك مما لا يعد من الطرق فاذا قلت ما قام أحد الا زيد فكانت قلت ما قام أحد ولكن قام زيد ولو قيل باستوائهما ما بعد ( يتوجه ) أى سبب ذلك أن النفي يتوجه ( الى مقدر هو مستثنى منه ) من جهة المعنى على حسب ما يتلزمه الاستثناء ويقضيه أصل صناعة الاخراج بحيث لو شاء المتنبه أن يقدره لقدره لاقتضاء القواعد بالمراد بالتقدير ما كانه لانه الى الفهم انه لا ضارب الا زيد ولا مضروب الاعر ولم أحده كذلك وانما عساه لا ضارب الا زيد لا احد الاعر فان قلت ضاربه غير زيد لغيره وان قلت مضروبه عمرو من غير زيد وقد يكون زيد ضرب عمرو وغيره وقد يكون عمرو ضرب زيد وغيره وانما يكون المعنى نفي الضاربة مطلقة عن غير زيد ونفي المضروبة مطلقة عن غير عمرو واذا قلنا ما وقع ضرب الامن زيد على عمرو والفرق بين نفي المصدر ونفي الفعل أن الفعل مسند الى فاعل فلا ينتفى عن المفعول الا ذلك القيد والمصدر ليس كذلك بل هو مطلق فينتفى مطلقا الا الصورة المستثناة منه بقيدوها والذى يظهر أنه لا يجوز استثناء شئين بأداة لا بخلاف كما لا يكون للفعل فاعلان ص ( ووجه الجميع الخ ) ش هذا الكلام لا يناسب هذا الفصل فان هذا الفصل يتعلق بما بعد أداة القصر وجاءت هذه القطعة فاصلة قال ووجه الجميع أى الحصر في جميع صور الحصر بما والا سواء كان بين الفعل والفاعل أو المبتدا والخبر أو غيرهما أن الاستثناء المفرغ لا بد أن

الدليل الخالى فيه بخلاف الاستثناء بعد النفي فان نفس المستثنى هو الذى ( عام )

يتبادر تسلط العامل عليه والاداة لخبر الحصر اهـ يعقوبى ( قوله لان الالاخراج ) علة لقوله يتوجه الى مقدر وهذا ظاهر في الاستثناء المتصل لان الالف لا يخرج وأما المنقطع فالالف ليست للاخراج بل بمعنى بل فلا يتأني فيه هـ هذا الوجه مع أنه مفيد للعصر أيضا فاذا قيل ما جاء القوم الا الخبر فاعلم أن الجوى لا يتجاوز الى القوم ولا الى ما يتعلق بهم معاددا الحصر وأوجب بأن كلامه في الاستثناء المتصل لان الاستثناء المفرغ لا يقدر فيه المستثنى منه الامتناء ولا المستثنى فيكون متصلا دائما ويكون الالف للاخراج بدليل قول المصنف ان النفي في الاستثناء المفرغ يتوجه الى مقدر مناسب للمستثنى في جنسه ( قوله والاخراج يقتضى مخرجه حاشيه ) أى وليس هنا الا هذا المقدر فهو مخرج منه واستفيد من كلام الشارح أن القرينة على المقدر كلمة الا وكذا على عمومته كذا فى عبد الحكيم وربما كان

كلامه هذا مقبول بالظاهر كلام المفتاح السابق فتأمل (قوله عام مناسب الخ) صفتان لفرد في قول المصنف الى مصدر وانما اشترط  
 عموم المقدّر المستثنى لاجل صحة الاستثناء الذي هو الاخراج أيضا ان لا يكون ذا المقدر البعض فان كان ذلك البعض معينا فهذا  
 المستثنى كان الكلام متناقضا محضا وان كان غيره فلا اخراج فتبطل فائدة وضع دلالة الاستثناء وان كان ذلك المقدّر بعضا منهما  
 لم يتحقق دخول المستثنى فيه فلا يتحقق الاخراج فتبطل دلالة الاداة فيما وضعت له فلم يفهم المعنى واللفظ الموضوع يستلزم فهم  
 معناه فوجب أن يكون ذلك المقدّر عاما ليتحقق الاخراج ولهذا يقال الاستثناء معيار العموم وظهور ذلك من هذا أن المراد بالعموم في  
 كلام المصنف العموم الشمولي لا البدلي وأن اعتراض بعضهم على عدم الاستثناء من طرق القصر بان صحة الاخراج والتناول تتوقف  
 على العموم ولو على سبيل البدلية لاعلى خصوص الشمولي والحصر متوقف على الشمولي فيلزم أن الاستثناء محقق بدون تحقق القصر  
 وحينئذ فلا يصح الحكم بان الاستثناء يقيد الحصر ساقطاً (٣٣١) بما ذكرناه فيما لو كان المستثنى منه

المقدر بعضا منهما ثم ان  
 المراد بالعموم الشمولي  
 الذي يتوقف تحقق القصر  
 عليه أن يكون ذلك المقدّر  
 بحيث يتناول سائر الافراد  
 ولا يفرق في ذلك بين الحقيقي  
 والاضافي الا أنه في  
 الاضافي يتدر لفظ عام يراد  
 به خاص وهو البعض الذي  
 أريد الاختصاص بالنسبة  
 اليه فاندفع ما يقال ان  
 الحصر قد يكون اضافيا  
 فلا يناسبه العموم تأمّل  
 (قوله ليتناول المستثنى)  
 أي بالنظر لفظ لا بالنظر  
 للحكم لما تقرّر من أن  
 الاستثناء من قبيل العام  
 المخصوص فالمستثنى منه  
 عموم مرادتنا والاحكام  
 (قوله في جنسه) أي في  
 كونه جنسه لان المستثنى  
 من أفراد المستثنى منه  
 لانه أمر مشترك في

(عام) ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج (مناسب للمستثنى في جنسه) بأن يقدر  
 في نحو ما ضرب الازيد ما ضرب أحد وفي نحو وما كسوته الاجبة ما كسوته لباسا وفي نحو ما جاء  
 الارا كسما جاء كائنا على حال من الاحوال وفي نحو ما سرت الايوم الجمعة ما سرت وقتنا من الاوقات وعلى  
 هذا القياس  
 يتوقف افادة التركيب للمعنى على تقديره تقدير اكون كالمذ كور بحيث يكون اسقاطه ايجازا فلا ينشأ  
 هذا ما سألني من أن قوله تعالى ولا تخفى على الذكر السي الا باهله من المساواة ويحتمل وهو ظاهر كلام  
 صاحب المفتاح أن في الاستثناء المفرغ مقدرا عاما حقيقة وأن العامل لا يتسلط على ما بعده الا ووجهه بان  
 اذا قلنا مثلا ما قام الازيد في قام ضمير يعود على أحد وهو مقدّر ذننا فيعم بهوم مصدوقه ويكون الازيد  
 بدلا والمترزم رفعه في هذا القسم لعدم ظهور المستثنى منه لفظا وتقدر ضمير يعود على مقدّر ذننا كوجود  
 كقولهم اذا كان غدا فأتني أي اذا كان ما نحن فيه من سلا متناغدا فأتني ولا يخفى ما فيه من التسف وما  
 نظيره لا يتضح به الامر لوجود الدلائل الخاطي فيه بخلاف الاستثناء بعد النفي فان نفس المستثنى هو الذي  
 يتبادر تسلط العامل عليه والاداة مجرد الحصر (عام مناسب للمستثنى في جنسه) أما ما نسبته للمستثنى في  
 الجنسية بان يصدق عليه فلا نه لوم يصدق عليه لم يوجدا اخرج وأما عموم له فليصح الاستثناء الذي هو  
 الاخراج أيضا ان لا يرد البعض فان كان ذلك البعض معينا فهو هذا المستثنى كان الكلام متناقضا محضا  
 وان كان غيره فلا اخراج فتبطل فائدة وضع دلالة الاستثناء وان كان معه لم يتحقق دخوله فلا يتحقق  
 الاخراج فبطل تحقق دلالة الآلة فيما وضعت له فلم يفهم المعنى واللفظ الموضوع يستلزم فهم معناه  
 فوجب أن يكون ذلك المقدّر عاما ليتحقق الاخراج ولهذا يقال الاستثناء معيار العموم ولا يخفى ما في قوله  
 يتوجه الذي فيه الى متعدد فهو مستثنى منه لان الاستثناء اخرج فيحتاج الى تخرج منه والمراد التقدير  
 المعنوي لا الصنعي فان تقدير المستثنى منه والتفريع لا يجتمعان ولا بد أن يكون عاما لان الاخراج  
 لا يكون الا من عام وينبغي أن يحتمل العموم على الشمول مطلقا ليدخل فيه نحو العدد والجوع المسكرة  
 ولا بد أن يكون مناسباً للمستثنى في جنسه مثل ما قام الازيد التقدير أحدوما كالتاخر التقدير أوكلا  
 ولا بد أن يوافقه في صفة أي في اعرابه وحينئذ وجب القصر اذا أوجب منه شيء بالامعة فتضى كلام

الجنس كما هو ظاهر المتن ففقه مساحمة والحاصل أن ظاهر قوله مناسب للمستثنى في جنسه يقتضي أن الجنس غير المقدّر مع أنه نفس  
 المقدّر وحاصل الجواب أن في الكلام حذف أي في كونه جنسه كذا قرر شيخنا العدوي رحمه الله (قوله ما ضرب أحد) أي فاحد عام  
 شامل لزيد وغيره ومناسب له من حيث انه جنس له أي صالح لان يحمل عليه وكذا يقال فيما بعده (قوله وعلى هذا القياس) أي  
 فيقدر في ما صابت الا في المسحود ما صلت في مكان الا في المسحود وفي ما طاب زيد الانفسا ما طاب زيد شأ الا في ما أعطى الادريها  
 ما أعطى شأ الادريها وفي ما مررت الابن يد ما مررت بأحد الابن وفي ما زيد الاقام ما زيد حقيقة من الحقائق التي يظن كونه اياها  
 الاقام أي الاحقة قائم ويقدر في مثل ما اشترت من الحارية الانصفها اما اشترت حر أمنا ثم ان ما ذكر من التقدير في المفردات واضح  
 وأما في الجمل كما اذا قيل ما جاء زيد الا وهو بضحك فيحتمل أن يقول المستثنى بالمفرد أي ما جاء كائنا على حال الا كائنا على حال الضحك  
 أو يقدر ما جاء وهو يفعل شيئا من الاشياء الا وهو بضحك



وأما في تأخير المقصور عليه تقول اغازيد قائم وانما ضرب زيد وانما ضرب زيد عمرا وانما ضرب زيد عمرا  
 (قوله ونحو ذلك) أي كظرفية (قوله فاذا أوجب) أي أثبت من ذلك المقدور والفاعل لهذه الكلام بالشرط الذي قدره الشارح  
 (قوله بالا) أي بواسطة (قوله بقاء ماعدا) أي ما عدا ذلك الشيء المثبت وقوله على صفة الانتفاء الإضافية فيه بيانية ولاشك أن نفي  
 الحكم عن غير الموجب وإثباته لذلك (٣٣٣) الموجب وعين القصر (قوله وفي انما الخ) عطف على قوله في الاستثناء

(و) في (صفته) يعني الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو ذلك وإذا كان النفي متوجها إلى هذا  
 المقدور العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته (فاذا أوجب منه) أي من ذلك (المقدر شيء بالاجاء  
 القصر) ضرورة بقاء ماعدا على صفة الانتفاء (وفي انما يؤخر المقصور عليه) تقول انما ضرب زيد  
 عمرا) فيكون القيد الأخير بمنزلة الواقع بعد ما لا فيكون هو المقصور عليه

مناسب له في جنسه من المسامحة لأن ظاهره مشاركة المستثنى للمستثنى منه في الجنس والمقصود كون  
 المستثنى منه جنسا للمستثنى بحيث يصدق عليه والاولى أن يكون قريناه أن أمكن والا قدر ما أمكن  
 كلفظ شيء فيقدر في نحو ما ضرب بـ الازيد وفي نحو ما كسوته الاجبة ما كسوته  
 كسوة الاجبة وفي نحو ما جاء الارا كبا ما جاء كائنا على حال من الاحوال الارا كبا ومعنى را كبا كائنا  
 على حال الركوب وفي نحو ما سرت الايوم الجمعة ما سرت وقتا من الاوقات الا يوم الجمعة وقس على هذا  
 فيقدر في نحو ما طاب زيد الا نفسا ما طاب شيئا مما يتعلق به الانتفاء وفي نحو ما أعطى الادره ما أعطى  
 شيئا الادره ما وفي نحو ما صرت الا زيدا ما صرت بأحد الازيد وفي نحو ما زيد الا قائم ما زيد حقيقة  
 من الحقائق التي يظن كونه اياها الا قائم أي الاحقيقة قائم (و) مناسب له (في صفته) من الفاعلية  
 والمفعولية والحالية والظرفية وغير ذلك كما ذكره في الامثلة فاذا كان شرط الاستثناء الحقيقي في  
 النفي تقدير عام مناسب ليصح الاخراج حكما ومعنى فالنفي حيث تسلط على ذلك العام يقتضي أن شيئا  
 من مصدوقاته لا يوجد في ضمن الاثبات (فاذا أوجب) أي أثبت (منه) أي من ذلك المنفي المقدور  
 العام (شيئ) من مصدوقاته التي في ضمن المنفي (بالا) متعلق بأوجب أي اذا أثبت بالاثبات (جاء  
 القصر) لأن ذلك يقتضي نفي الحكم عن غير الموجب وإثباته لذلك الموجب وهو ظاهر وهذا القصر  
 الحقيقي ظاهر وأما الاضافي فيجوز أن يقتصر العام فيه مراد به ذلك المنفي فقط ليرد على القصر على  
 طريق واحد وان اختلفت الارادة ويحتمل أن يكون خارجا عن هذا الكلام فيكون وجه الافادة فيه  
 أن الكلام الذي هو متحقق فيه نفي شيء وإثبات غيره قطعاً ثم كرم التقدير في المفردات واضمح وأما في  
 الجمل كما اذا قيل ما جاء زيد الا وهو يضحك فيجوز أن يؤول المستثنى بالمفرد أي ما جاء كائنا على حال  
 الا كائنا على حال الضحك أو يقدر ما جاء وهو يفعل شيئا من الأشياء الا وهو يضحك ثم لما بين أن المقصور  
 عليه بالاقبل تقدمة مع الا ولم يمنع بالكلمة لظهور المقصور عليه معها أشار إلى أن المقصور عليه بانما  
 يخالف ذلك فيجب تأخير عدم الداليل على القصر ان قدم فقال هذا في القصر الكائن في الاستثناء  
 (و) أما القصر الكائن (في انما) (يؤخر فيه المقصور عليه) حيث يستفاد القصر منها فقط في كثير  
 من الصور (تقول) في قصر الفاعل (انما ضرب زيد عمرا) بتأخير عمرا والذي هو المفعول كما تقول في

أي وفي القصر بانما (قوله  
 يؤخر المقصور عليه) أي  
 يكون المقصور عليه هو  
 الجزء الأخير والمراد بالجزء  
 الأخير ما يكون في الآخر  
 جزءاً بالذات عدة أو فضلة  
 لا ما كان مذكوراً في آخره  
 فقط فان الموصول المشتمل  
 على قيود متعددة جزء واحد  
 وكذلك الموصوف مع  
 صفته فالمقصور عليه في  
 قولنا انما جاءني من أكرمته  
 يوم الجمعة أمام الأمير هو  
 الفاعل أعني الموصول مع  
 الصلة وفي قولنا انما جاءني  
 رجل عالم هو الموصوف مع  
 صفته وانما آخر المقصور  
 عليه دون المقصور لأن  
 المقصور مقدم طبعا فقدم  
 وضعه بالوافق الوضع الطبع  
 وعمل تأخير المقصور عليه  
 في انما حيث استنفيد  
 القصر منها فقط ولم يعرض  
 عارض لتقدمه وانما قيدا  
 بقولنا حيث يستفاد منها  
 القصر فقط احترازاً من  
 نحو قولنا انما زيداً ضربت  
 فانه اقصر الضرب على زيد  
 فقد تقدم المقصور عليه على  
 المصور مع انما لانها غير

مفيدة القصر بل القيد لا القصر هنا التقديم وقولنا ولم يعرض عارض لتقدمه لاخراج نحو قولنا انما قامت أي لا أني  
 قدمت فان الفاعل هنا محصور في الفعل وقدم الفعل عليه لعدم صحة تقديم الفاعل عليه فعلم من هذا أن المقصور معهما قد يؤخر وبقدم  
 المقصور عليه لعارض فان قلت لم يكن المثال المذكور من حصر الفعل في الفاعل فيكون جارياً على الاصل في انما من تقديم المحصور  
 وتأخير المحصور فيه قلت لأن الضمير مع انما يجب فصله اذا قصد الحصر فيه فان اتصل تعين أن يكون مقصوراً (قوله فيكون القيد  
 الأخير) يعني ما آخر من فاعل أو مفعول لما تقدم أن كلامنا من الفاعل والمفعول قيد للفعل والفعل قيد لهما

يوم الجمعة في السوق أي مازيد الأتائم وما ضرب الأزيد وما ضرب زيد عمر اليوم الجمعة وما ضرب زيد عمر يوم الجمعة في السوق فالزاعم أخيرا هو المقصور عليه أبدا ولذلك تقول انما هذا لك وانما لك هذا أي ما هذا الا لك وما لك الا هذا حتى اذا أردت الجمع بين اعماوا المعط فقل انما هذا لك لا تغرك وانما لك هذا الا ذلك وانما أخذ زيد لا عمرو وانما زيد يأخذ لا يهبطي ومن هذا تغر على الفرق بين قوله تعالى انما يحسني الله من عباده العلماء (٣٣٣) وقولنا انما يحسني العلماء من عبادة الله الله

فان الاول يقتضي قصر خشية الله على العلماء والثاني يقتضي قصر خشية العلماء على الله

(ولا يجوز تقديمه) أي تقديم المقصور عليه بانما (على غيره لا لباس) كما اذا قلنا في انما ضرب زيد عمر انما ضرب عمر زيد بخلاف النبي والاستثناء فانه لا لباس فيه اذا المقصور عليه هو المدكور بعد الاسواء قدم واخر وهنالك ليس الامد كورا في اللفظ بل متضمن

قصر المفعول انما ضرب عمر زيد بانما الذي هو الفاعل (ولا يجوز تقديمه على غيره) أي تقديم المقصور عليه على المقصور حيث كان الطرفين انما (ل) أجل وجود (لا لباس) في التقديم وذلك لان كلاما من المفعول والفاعل مثلا الواقعين بعدهما يجوز أن يكون هو المقصور عليه دون الآخر وأن يقترب أحدهما بقرينة تدل على كونه هو المقصور عليه فقصدا وأن يجعلوا التأخير علامة القصر على ذلك المؤخر فالتموه في مواطن مع انما ولم يجعلوا التقديم أمانة ليجري على ما تقر في أصل القصر بالا كما تقدم في النبي والاستثناء فهاضمي لا صريح فلم يظهر المقصور عليه فأخر ليشخص وانما قيد بانه قولنا حيث يستفاد القصر منها فلفظ احتراز من نحو قولك انما زيد اضرب فان المفيد للقصر هنا التقديم وكذا قوله انما الذئذ كرناها أي انما ذكرنا هذه وقولنا في كثير من الصور إشارة الى اخراج نحو قولك انما قلت أي لاني قعدت فان الفاعل هنا محصور في الفعل وقدم الفعل عليه لعدم

فضابط المقصور عليه أن يكون متأخرا فتقول في معنى ما قام لا زيد انما قام زيد في معنى ما ضربت لا زيد انما ضربت زيد في معنى ما ظننت زيد الا قائما انما ظننت زيدا قائما وهذا هو المشهور وقد تقدم عن الزجاج أن مذهبه أن المحصور لا يتعين أن يكون هو المتأخر بل قد يكون غيره ويفهم بالقرينة (تنبيه) يرد على قولهم المحصور هو الأخير أمور منها أن قولك انما قلت معناه لم يقع الا القيام فهو حصر الفعل وليس الأخير فان الأخير هو الفاعل وهو الضمير فلو قصدت حصره لفصلت الضمير كما سبق ومنه قوله صلى الله عليه وسلم انما يأكل كل آل محمد من هذا المال ايس اهام فيه الا لا كل فان المراد ما ذكرنا الا أن يكون لذلك تأويل ومنها قوله تعالى انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر فان المراد ما يريد أن يوقع العداوة الا فيهما ومنها قوله تعالى أو تقولوا انما أشرك آبائنا من قبل فان المراد لم يقع الا أن أشرك آبائنا من قبل ومقتضى قواعدهم أن المراد ما أشرك آبائنا الا من قبل أي لم يشركوا من بعد نابل من قبلنا ومنها قوله تعالى يا قوم انما فتنتهم به مقتضى ما قالوه أن المعنى ما فتنتهم الابه وليس المراد فانه لا يهض فيه قصر القلب ولا قصر الافراد لانهم لم يكونوا يدعون أنهم فتنوا به وبغيره ولا أنهم فتنوا بغيره فقط فتعين أن المعنى لم يقع الا أنكم فتنتهم به ومنها قوله تعالى فاذا قضى أمرا قائما بقوله كن لي زم على ما قالوه أن التقدير ما يقول له الا كن وليس المعنى عليه انما المعنى فلا يقع شيء الا قوله كن فيكون فيه نفي ما ليس كن من الاقوال والافعال ومنها قوله تعالى قل انما يأتمكم بالله ان شاء مقتضى ما قالوه أن المراد ما يأتمكم بالله الا أن يشاء وهذا وان كان صحيحا لكنه ليس المراد بل المراد ما يأتمكم به الله بدليل أنه جواب لقولهم فأتناجعا بعد ان كنت من الصادقين انتهى (قوله ولا يجوز تقديمه على غيره) أي بخلاف الاقوله (لا لباس) لانك لو قلت انما انما قائم زيد لك ان في المعنى عكس قولك انما زيد انما قائم

(قوله لا لباس) أي افهام خلاف المراد في التقديم وذلك لان كلاما من الفاعل والمفعول الواقعين بعد الفعل يجوز أن يكون هو المقصور عليه دون الآخر ولم يقترب أحدهما بقرينة تدل على كونه هو المقصور عليه فقصدا وأن يجعلوا التأخير علامة القصر على ذلك المؤخر فالتموه في مواطن مع انما ولم يجعلوا التقديم أمانة ليجري على ما تقر في أصل القصر بالا كما تقدم في النبي والاستثناء فهاضمي لا صريح فلم يظهر المقصور عليه فأخر ليشخص وانما قيد بانه قولنا حيث يستفاد القصر منها فلفظ احتراز من نحو قولك انما زيد اضرب فان المفيد للقصر هنا التقديم وكذا قوله انما الذئذ كرناها أي انما ذكرنا هذه وقولنا في كثير من الصور إشارة الى اخراج نحو قولك انما قلت أي لاني قعدت فان الفاعل هنا محصور في الفعل وقدم الفعل عليه لعدم فضابط المقصور عليه أن يكون متأخرا فتقول في معنى ما قام لا زيد انما قام زيد في معنى ما ضربت لا زيد انما ضربت زيد في معنى ما ظننت زيد الا قائما انما ظننت زيدا قائما وهذا هو المشهور وقد تقدم عن الزجاج أن مذهبه أن المحصور لا يتعين أن يكون هو المتأخر بل قد يكون غيره ويفهم بالقرينة (تنبيه) يرد على قولهم المحصور هو الأخير أمور منها أن قولك انما قلت معناه لم يقع الا القيام فهو حصر الفعل وليس الأخير فان الأخير هو الفاعل وهو الضمير فلو قصدت حصره لفصلت الضمير كما سبق ومنه قوله صلى الله عليه وسلم انما يأكل كل آل محمد من هذا المال ايس اهام فيه الا لا كل فان المراد ما ذكرنا الا أن يكون لذلك تأويل ومنها قوله تعالى انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر فان المراد ما يريد أن يوقع العداوة الا فيهما ومنها قوله تعالى أو تقولوا انما أشرك آبائنا من قبل فان المراد لم يقع الا أن أشرك آبائنا من قبل ومقتضى قواعدهم أن المراد ما أشرك آبائنا الا من قبل أي لم يشركوا من بعد نابل من قبلنا ومنها قوله تعالى يا قوم انما فتنتهم به مقتضى ما قالوه أن المعنى ما فتنتهم الابه وليس المراد فانه لا يهض فيه قصر القلب ولا قصر الافراد لانهم لم يكونوا يدعون أنهم فتنوا به وبغيره ولا أنهم فتنوا بغيره فقط فتعين أن المعنى لم يقع الا أنكم فتنتهم به ومنها قوله تعالى فاذا قضى أمرا قائما بقوله كن لي زم على ما قالوه أن التقدير ما يقول له الا كن وليس المعنى عليه انما المعنى فلا يقع شيء الا قوله كن فيكون فيه نفي ما ليس كن من الاقوال والافعال ومنها قوله تعالى قل انما يأتمكم بالله ان شاء مقتضى ما قالوه أن المراد ما يأتمكم بالله الا أن يشاء وهذا وان كان صحيحا لكنه ليس المراد بل المراد ما يأتمكم به الله بدليل أنه جواب لقولهم فأتناجعا بعد ان كنت من الصادقين انتهى (قوله ولا يجوز تقديمه على غيره) أي بخلاف الاقوله (لا لباس) لانك لو قلت انما انما قائم زيد لك ان في المعنى عكس قولك انما زيد انما قائم

(٣٠ - شرح التلخيص ثانيا)

لانا نقول الترتيب الطبيعي يقتضي تقديم المقصور على المقصور عليه كما مر فتعين أن يكون طريقة القصر بانما أن يذكر المقصور بعده وانه كبر بعد المقصور عليه (قوله ليس الامد كورا في اللفظ) أي ليس لفظ الامد كورا في الكلام وقوله بل متضمن أي بل تضمنه معنى الكلام

المقصور عليه هو المؤخر يحصل باشتراط كونه هو المقدم فلا يشترط تأخير

واعلم أن حكم غير حكم الافي افادة القصرين أي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف وفي امتناع مجامعة لا العاطفة تقول في قصر الموصوف افراد اماز يدغير شاعر وقلبا ما زيد غير قائم وفي قصر الصفة بالاعتبارين بحسب المقام لا شاعر غير زيد لا تقول ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا لا شاعر غير زيد لا عمرو

### القول في الانشاء

الانشاء ضربان طلب

(قوله وغير كالا) أي ولفظ غير كلفظ الأي (٣٣٤) الاستثنائية لانها هي التي تفيدها القصرين بخلاف الالاتي

(وغير كالا في افادة القصرين) قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا (و) في (امتناع مجامعة لا) العاطفة لما سبق فلا يصح ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو

### الانشاء

اعلم أن الانشاء قد يطلق على نفس الكلام

صحة تقدم الشاعل عليه في فهمهم هذا أنها قد لا تفيد الحصر وحدها وأن المحصور معها قد يؤثر اعراض (وغير كالا في افادة القصرين) أي قصر الموصوف على الصفة وقصر الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا كقوله في الاول ما قام غير زيد وفي الثاني ما زيد غير قائم فان أريد الرد على من اعتقد المشاركة كانا افرادا وان أريد الرد على من اعتقد الخلاف كانا قلوبا وان كان المخاطب متريدا كانا تعيينا ويكون القصرين أيضا حقيقيا وإضافيا فالإضافة كالمثاليين والحقيقي كقولنا لا اله غير الله تعالى وما خاتم الانبياء غير سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (و) غير كالا أيضا في (امتناع مجامعة لا العاطفة) لما تقدم في النفي والاستثناء من أن شرط لا العاطفة أن لا ينفي المنفي بها بغيرها قبلها وهما وجود نفسه بغيرها قبلها فلا يقال ما قام غير زيد لا عمرو وكالا يقال ما قام لا زيد لا عمرو وفي قصر الصفة وكذا لا يقال ما زيد غير شاعر لا كاتب في قصر الموصوف كالا يقال ما زيد لا شاعر لا كاتب

### الانشاء

أي هذا مجتمعه ثم لفظ الانشاء في الجملة يطلق على الكلام الذي لا يتم له نسبة الصدق والكذب لعدم وتقول انما ضرب زيد عمرا ولو قلت انما ضرب عمرا زيد لا وهم عكس ذلك المعنى وهذا الذي ذكره المصنف ص (وغير كالا في افادة القصرين) امتناع مجامعة لا ش أي حكم غير حكم الافي افادة قصرى الافراد والقلب وامتناع مجامعة لا لانها حروف استثناء فلا يعطف عليها ابلا وينبغي أن يقيدها بالاعتثنائية أما الصفة فلا وانما يورد عليه مثل ذلك في الاوهي أيضا تقع استثناء وصفة لأن وقوع الاصفة خلاف الغالب وانما خص الكلام بالا وغير دون غيرهما من أدوات الاستثناء لانه يتسكك في المفرغ وهو لا يكون بغيرهما خلا فالابن مالك

### الانشاء ان كان طالبا استدعى مطلوب بالتح

حقيقة الانشاء التي يتميز بها الظاهر سبقت وهو ينقسم الى طلب وغيره كذا قالوه والا حسن أن يقال الى طابى وغيره وقد دوا من غير الطابى ثم الرجل زيد وربنا نصحك عمرو وكم غلاما مشربت وعسى أن يجيء

ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا يصح أن يقال في قصر الصفة ما شاعر غير زيد لا عمرو وذلك لفقد الشرط السابق والله أعلم الذي

### الانشاء

هذه ترجمة وهو الباب السادس من الابواب الثمانية المذكورة أول الكتاب فهو اسم للالفاظ الخصوصية الدالة على المعاني الخصوصية (قوله اعلم أن الانشاء الخ) أعاد المظهر إشارة الى أنه ليس المراد الانشاء بالمعنى المتقدم بل بمعنى اللفظ أي اعلم أن لفظ انشاء وقوله يطلق أي اصطلاحا وأما لغة فهو الابتداء والاختراع

(قوله الذي ليس نسبته) أي ليس للنسبة المفهومة منه وهي النسبة الكلامية وقوله خارج أي نسبة خارجية (قوله تطابقه) هو محط النبي والافعال انشاء لا بد له من نسبة خارجية تارة لا تكون مطابقة لنفسية الكلامية وتارة تكون مطابقة لها إلا أنه لا يقصد مطابقتها لها فاضرب مثلا نسبته الكلامية طلب الضرب ولا بد له من نسبة خارجية فان كان المتكلم طالبا للضرب في نفسه كانت الخارجية طلب الضرب أيضا وكانت مطابقة للكلامية إلا أنه لم يقصد مطابقتها لها وان كان المتكلم غير طالبا له في نفسه كانت الخارجية عدم الطلب فلم يكن مطابقة بين فان قصد المتكلم المطابقة في القسم الاول كان من باب استعمال الانشاء في الخبر لصدح كناية تحقق النسبة الحاصلة في الخارج كما مر أول الكتاب في التنبيه اذا علمت هذا فقول تطابقه أي أي قصد مطابقته أو لا تقصد مطابقته فلا بد من هذا (قوله وقد يقال) أي وقد يطلق الانشاء على ما أي على شيء هو فعل المتكلم أعني الاتيان بالكلام الذي ليس نسبته خارج الخ وليس المراد فعل المتكلم المطلق وقول الشارح أعني القاء مثل هذا الكلام لفظ مثل فيه مقبلة لأن الكلام الذي ليس نسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه أمر كلي لا مثل له ولذا أسقطها في المطول (قوله كما أن الاخبار كذلك) أي يطلق على الكلام الخبري الذي نسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه وعلى القاء نفس هذا الكلام المذكور وانظر ما وجه الجمع بين كلا ذلك مع أن اللفظ الاول يقتضي تشبيه الانشاء بالاخبار ولفظ كذلك يقتضي العكس لأن مقتضى كما أن الانشاء مشبه والخبر مشبه بمفاد قوله كذلك العكس (قوله والظاهر أن المراد) أي بالانشاء ههنا أي في قول المصنف الاتي ان كان طلبا وايدست الاشارة للترجيح كما هو مع كلام الشارح لان الانشاء الواقع ترجمة لا يصح أن يراد به واحد من هذين الامرين (٢٣٥) وقوله هو الثاني أي فعل المتكلم لا الكلام

الذي ليس نسبته خارج  
فخصه أن في كلام المصنف  
استخداما حيث ذكر  
الانشاء أولا على أنه ترجمة  
عني الاقفاط المخصوصة  
الدالة على المعاني المخصوصة  
ثم أعاد عليه التفسير عني  
آخرو هو فعل المتكلم أعني  
القاء الكلام الانشائي  
واللفظ به (قوله بقرينة  
تقسيمه) أي تقسيم  
المصنف الانشاء (قوله  
وغير الطلب) اظهار في

الذي ليس نسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلم أعني القاء مثل هذا الكلام كما أن الاخبار كذلك والظاهر أن المراد ههنا هو الثاني بقرينة تقسيمه إلى الطلب وغير الطلب وتقسيم الطلب إلى التمني والاستفهام وغيرهما والمراد بهما معانيهما المصدرية لا الكلام المشتمل على بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا الظهور أن لفظ ليت مثلا

قصد حكاية تحققها في الخارج كما في الخبر ويطلق على القاء هذا الكلام وبجاءه وهو فعل المتكلم فإذا زيد وفيه نظر لان الاول قد يقال أنه خبر وقول كثير من النحاة ان نعم وبئس لانشاء المدح والذم لا ينافي ذلك لجواز أن يريدوا لا يتم على ذلك الناشئة بالاخبار قال الطيبي في شرح التبيان قال الاستر باذ في كون فعل التمجيد وفعل المدح والذم والخبرية انشاء نظرا لاحتها الصديق والكذب باعتبار نفس الخبر وان لم يحتسب باعتبار المدح والذم ومن ثم لما بشر أعرابي بينت فقبل نعمت المولودة قال والله ما عني نعمت المولودة قال الجرجاني وهم لان هذه الافعال لا تحتسب باعتبار النسبة التي يحصل بها الكلام انتهى وبما يدل على أنهم ما خبران وقوع نعم خبران في قوله تعالى ان الله نعماء عظمكم به ووقعها اجواب القسم في

محال الاضمار فالاولى وغيره والمراد بذلك التفسير ما ذكره الشارح من أفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود الخ (قوله وتقسيم الطلب) من اضافة المصدر لفعله أي وتقسيم المصنف الطلب الخ (قوله وغيرهما) أي كالأمر والنهي والنداء (قوله والمراد بها) أي بالتثني والاستفهام وغيرهما وهذا في معنى العلة أي لان المراد بها الخ أي انما كان ذلك التقسيم قرينة دالة على ما ذكر لان المراد الخ أي واذا كانت هذه الاقسام معانيها المصدرية كان التقسيم كذلك لئلا يكون بين القسم والاقسام تباين (قوله معانيها المصدرية) أعني الالفاظ فسميها بقرينة أن التثني بالمعنى المصدرية القاء عبارة التثني والاستفهام كذلك القاء عبارة الاستفهام وهكذا فيكون التثني والاستفهام وغيرهما ما يطلق على التثني كيب المخصوصة كإطلاق على الاحوال القلبية كطلب الامر المحبوب بالنسبة للتثني وطلب التفهم بالنسبة للاستفهام وهكذا ولا مانع من ذلك (قوله لا الكلام المشتمل عليها) أي على أدواتها (قوله بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا) فيه أن هذا لا يصح أن يكون قرينة لما ادعاه لان المتبادر أن اللام في قوله الموضوع له للتعبية ومن المعلوم أن الذي وضع له ليت مثلا الطلب القلبي لا القاء الكلام المخصوص وهو الذي فيه ليت اللهم الآن تكلف يجعل اللام لليلة الغائبة لانه تعبدي والمعنى أن اللفظ الموضوع له لا يحل القاءه وإيجاد كلام التثني ليت والمراد بكلام التثني الكلام الذي فيه أداته وكذا يقال في قوله واللفظ الموضوع للاستفهام هل وهكذا (قوله لظهور الخ) أي وانما كان قوله واللفظ الموضوع له كذا قرينة على أن المراد بالتثني والاستفهام وغيرهما معانيها المصدرية وهو القاء كلامها لا الكلام المشتمل على أدواتها لظهور أن لفظ ليت الخ

(قوله مستعمل بمعنى التني) أى فى معنى التني واصافة معنى التني ببيانىة أى مستعمل فى معنى هو التني الذى هو بالمعنى المصدرى أعنى القاء نحو ليت زيداً قائم هذا ما يقتضيه سياقه وهو غير مسلم فإن ثبت لم يستعمل فى فعل المتكلم الذى هو القاء هذا الكلام وانما تستعمل فى نفس التني الذى هو الحالة الظلمية ولذلك يقال ان ليت تتضمن معنى أعنى ان قلت لتحصل اللام فى قوله معنى التني للعللة لا للظرفية والمعنى اظهر وأن ليت تستعمل لأجل القاء التني فأت هذا التأويل وان صح به كلام الشارح هنا لكنه لا يناسب قوله بعد لا لقولنا الخ نأمل (قوله لا لفظ - ولنا ليت الخ) أى لا فى قولنا أى مقبولنا الخ (قوله فلا إنشاء) أى القاء الكلام الانشاءى وتقسيمه للطلب وغيره ظاهر لان الاقامة عين الطلب فى الخارج وان اختلفا فهو ما فان قلت ان تقسيم المصنف فى أول الفن الكلام التام الى الخبر والانشاء يقتضى أن المراد بالانشاء المقسم لانه كراه الكلام الانشائى كالتخريف لاقاء الكلام المذكور والالزام أن هذا الفن باحث عن غير أحوال اللفظ العربى لان الاقامة من أحوال الشخص قلت المقصود هنا البحث عن أحوال القاء الكلام الانشائى وهو يحسّر للبحث عن أحوال اللفظ العربى لان عمل الاقامة المذكور فجرا الى علل الملقى (قوله ان لم يكن طلبا الخ) أشار به الى أن تقسيم قول المصنف ان كان طلبا محذوف (٢٣٦) لعدم البحث عنه ههنا (قوله كأفعال المقاربة) أى كالأفعال

مستعمل بمعنى التني لا لقولنا ليت زيداً قائم فافهم فالانشاء ان لم يكن طلبا كأفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها هنا لقله المباحث البيانىة المتعلقة بها ولان أكثرها فى الأصل أخبار نقلت الى معنى الانشاء

تحقق هذا فى الضمير فى قوله

فى قوله تعالى ولهم دار المتقين وكذلك بئس قال تعالى ولبئس ما شر وبه أنفسهم وأما ربنا فصالح عمرو ولا إشكال فى كونه خبراً وكذلك كم الخبرية قال ابن الحاجب فى أماليه كم رجال عندي يحتمل الانشاء والخبر أما الانشاء فى جهة التكثير لان المتكلم غير عا فى باطنه من التكثير بقوله رجال والتكثير معنى محقق ثابت فى النفس لا وجود له من خارج حتى يقال باعترابه ان باطنه قد صدق وان لم يوافق فكذب ويحتمل الاخبار باعتبار العندية فان كونهم عنده وجود من خارج فالكلام باعتبار محتمل الصدق والكذب فهو وكلام محتمل الامر من باعتبار الاحتمالين المذكورين المختلفين قلت هذا الكلام ضعيف والذي يظهر القطع به أن هذا خبر لان التكثير ليس المعنى به جعل القليل كثيراً حتى يكون السائل معنيته اعتقاد الكثرة الواقع فى النفس والتعبير عن ذلك بكم أخبار عن أمر خارجي وانما يعنى بقولنا الخبر له خارج ما كان خارجا عن كلام النفس فتحوط بطلب القيام حكم نسبتها لها خارج بخلاف قم كما شرح به ابن الحاجب وغيره فقولنا كم رجال عندي على الأول من الاحتمالين اللذين ذكرهما أخبار عن اعتقاد الكثرة كقولك اعتقدت هذا كثيراً فليس من الانشاء فى شئ وعلى الاحتمال الثانى أخبار عن الكثرة فى الخارج وقوله لان المتكلم غير عا فى باطنه يستلزم أن يكون نحواً بغض زيد وعزمت على كذا انشاء ولا فائل به وقوله ان التكثير معنى ثابت فى النفس لا وجود

المقاربة وكذا يقال فيما بعده وانما احتج بذلك لان الاقامة المذكور هو الذى يصح جعله قمما من الانشاء بمعنى القاء الكلام الانشائى وقوله كأفعال المقاربة أى كبعض أفعال المقاربة إذ الانشاء انما يظهر فى أفعال الرجاء وهى عسى وحسى واخلاق ولا يظهر فى غيرها من أفعال الشروع والمقاربة (قوله وأفعال المدح والذم) أى كالأفعال وبئس لأفاده المدح والذم (قوله وصيغ العقود) أى كمعت لانشاء البيع ونكحت لانشاء التزوج ولم يقل

و(ان)

وأفعال ليتناول المشتقات كالأنازع وكالعقود الفسوخ (قوله والقسم) أى

وكألفاظ القسم كاقدم بالله لأفاده انشاء القسم (قوله ورب) أى وكألفاظ الرب لأفاده انشاء التكثير بناء على أنها الانشاء باعتبار أنك اذا قلت مثلاً رب جاهل فى الدنيا فلما راد أنك تظهر كثرة الجاهلين ولا يعترضك تكذيب ولا تصديق فى ذلك الاستكثار وان كان يعترض باعتبار وجودهم فى الدنيا انظر المدلول قولك فى الدنيا والحاصل انه باعتبار نسبة الظرف الى الجاهل كلام خبرى يحتمل الصدق والكذب وأما باعتبار استكثار الكلام اياهم فلا يحتملها لانه انما استكثرهم ولم يخبر عن كثرتهم لكن المتبادر أنهم الاخبار وأن الغرض الاخبار بالكثرة لا مجرد اظهار الاستكثار وحيداً فاعترضه التصديق والتكذيب (قوله ونحو ذلك) مثل فعلى التعجب وكما الخبرية المفيدة لانشاء التكثير (قوله لقله المباحث البيانىة المتعلقة بها) وذلك لقله دورها على الاسئلة وقد أطلق البيان على ما يعنى المعانى (قوله ولان أكثرها) أى أكثر هذه الاشياء الانشائية الغير الظلمية والمراد بذلك الأكثر ما عدا أفعال التبرج والقسم (قوله نقلت الى معنى الانشاء) أى نقلت عن الخبرية الى الانشائية وحيداً فليس معنى بأدائها التامانية عن الانشائية لانها تنقل مستعينة لما يرتكب فيها فى الخبرية

وغير طلب والطلب يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب لا امتناع تحصيل الحاصل وهو المقصود بالنظر ههنا

(قوله وان كان طلباً استدعى الخ) المناسب للتعاقب أن يقول وان كان طلباً فيبحث عنه هذا ولذا قال ان كان الخ والمراد بالطلب معناه الاصطلاحي أعني الفاء الكلام المخصوص لا اللغوي الذي هو فعل القلب فالة الفسري (قوله استدعى مطلوباً) أي استلزم مطلوباً أي لان الطلب نسبة بين الطالب والمطلوب فطلبك بدون أن (٣٣٧) يكون لك مطلوب مما هو محال عند العقل

وأما كون غير المطلوب غير حاصل وقت الطلب فلما قال الشارح (قوله غير حاصل) أي في اعتقاد المتكلم فيدخل فيه ما اذا طلب شيئاً حاصلًا وقت الطلب لعدم علم المتكلم بحصوله (قوله وقت الطلب) لم يقل وقتته لثلاث يتوهم كونه فاعل حاصلًا والضمير راجع للمطلوب وقوله غير حاصل الخ صفة لمطلوب أي اقتضى مطلوباً من وصفه أنه غير حاصل وقت الطلب سواء طلب حصوله فيما مضى كافي في حصوله مالم يحصل كقولك ليتني جئت بالأمس أو في المستقبل وهو ظاهر (قوله لا امتناع طلب الحاصل) فيه أن المنوع تحصيل الحاصل لا طلب ذلك الآن يقال المراد بالامتناع عدم الاتفاقة لا الامتناع العقلي كذا قرر شيخنا وهو مبني على أن المراد بالطلب الطالب اللفظي الذي كلاماً فيه

و (ان كان طلباً استدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب) لا امتناع طلب الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع اجراءه على معنيها الحقيقية وينول منها بحسب القرائن ما يناسب المقام (ان كان طلباً) يعود الى الانشاء لا بمعنى العنوان على هذا المبحث ضرورة لان المراد منه الجمل المتضمنة له هذا الفصل وليس طلباً بل يعني مطلق الطلب أو غيره ثم لا يظهر أن المراد به حيث نشد فعل المتكلم لا الكلام نفسه ويظهر ذلك بتقسيمه الى الطلب وغيره ثم تقسيم الطلب الى التخييل وغيره ثم ذكر ان اللفظ الموضوع للتخييل هو من أقسام ذلك الانشاء لفظ ليت ومعلوم أن ليت لم يوضع لنفس الكلام الذي هو قولنا مثل ليت الشهاب يعود بل لفعل المتكلم ويمكن يرد على هذا ان ليت لم يوضع أيضاً لفعل المتكلم الذي هو القاء هذا الكلام واعاوضت لنفس التخييل الذي هو الحالة القلبية ولذلك يقال ان ليت تتضمن معنى أعني فان تؤول على معنى أن لفظ ليت موضوع لاجل أن يوجد أي يلحقه الكلام الانشائي فتكون للعدالة الغائبة صبح ذلك في ارادة نفس الكلام الملقى فيكون التقدير ان اللفظ الموضوع للكلام الانشائي على وجهه التخييلي بمعنى أنه وضع لاجل تحقيقه وتبتيته هو لفظ ليت فالاولى أن يراد به المعنى القلبي المتعلق بالنسبة التي اذا ذكر معها اللفظ المشعر بذلك المعنى صارت النسبة انشاء فقوله ان كان طلباً احتزبه مما اذا لم يكن طلباً فلم يتعرض له لقوله المباحث البيانية المتعلقة بقوله دورها على السنة البغاة وذلك ك بعض أفعال المقاربة كعبي واخولني وحوى وكافعال المدح والذم كنعم وبئس وكصيغ العتود كبعث لانشاء البيع وتكلمت لانشاء التزوج وكجمله القسم كقسم بالله لانشاء القسم وكر بشاء على أنهم الانشاء باعتبار أنك اذا قلت مثلاً رب جاهل في الدنيا والمراد أنك تتكلم كرا جاهلين ولا يعترضك تكذيب ولا تصديق في ذلك الاستكثار ولو كان يعترض باعتبار وجوده في الدنيا انظر المدلول قولك في الدنيا لكن المتبادر أنهم الاخبار وان الغرض الاخبار بالكثرة لا مجرد دأله الاستكثار فيعرضه التصديق والتكذيب ونحو ذلك مثل اظهار الفرح والحزن مع أن أكثر هذه الاشياء نقلت عن الخبرية الى الانشائية يستغنى باجرائها الخبرية عن الانشائية لانها انتقل مستعجبة لما يرتكب فيها في الخبرية (استدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب) أي ان كان الانشاء طلباً اقتضى مطلوباً من وصفه أنه غير حاصل وقت الطلب سواء حين طلب حصوله فيما مضى كافي في حصوله كقولك ليتني جئت بالأمس أو في المستقبل وهو ظاهر وانما استدعى مطلوباً غير حاصل لان طلب تحصيل الحاصل بالطلب القاي محال وأما طلبه بالكلام اللفظي فلا يستحيل الا اذا أريد به معناه الاصلي ولذلك

له من خارج صحيح لكن المراد بالخارج ما سبق وأما عسي أن يجيى عزيد فهو ترج كالقنى وسند كره وهو طلي نعم من الانشاء غير الطلبي صيغ العتود وان قلنا ان الوعد انشاء كما هو كلام ابن قتيبة فهو غير طلبي اذا تقرر هذا قلنا الذي نسلك فيه الآن هو الانشاء الطلبي وهو يستدعى مطلوباً ضرورة وكونه غير

شك أن طلب تحصيل الحاصل بالطلب القلبي محال لان الطلب القلبي اما الارادة أو المحبة والتمني والارادة لا تتعلق بالواقع والشهوة في حصول المشتهى لا تبقى بعد حصوله وانما تبقى شهوة دوامة وان أريد بالطلب القلبي الكلام النفساني فهو تابع لاحد هذين ويتخفى بانتفائهما (قوله لمطلوب) أي لطلب مطلوب حاصل (قوله امتنع اجراءها) أي اجراء تلك الصيغ (قوله وتولد منها) أي من تلك الصيغ ما يناسب المقام كطلب دوام الايمان والتفويض في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ويا أيها النبي اتق الله ثم ان الغرض من ذكر هذه المقدمة التي ذكرها المصنف التمهيد لبيان المعاني المتولدة من صيغ الطلب المستعملة في مطلوب حاصل



وأشياء كثيرة منها التمني واللفظ الموضوع له لیت

(قوله وأشياء كثيرة) هي على ما ذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والتسديد ومنهم من يجعل التبرج قسمين سادسا ومنهم من أخرج التمني والتسديد من أقسام الطلب بناء على أن العاقل لا يطلب ما يعلم استحالة التمني ليس طلبا ولا يستلزمه وأن طلب الاقبال خارج عن مفهوم النداء الذي هو صوت يهتف به الرجل وان كان يلزمه انه فترى (قوله منها التمني) قدمه لعمومه لجرىء في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثر مباحته ثم بالامر لاقضائه الوجود ثم بالنهي لمناسبة له في الاحكام (قوله وهو طلب الخ) ضد يخالف مقتضاه سياق الشارح السابق وموافق لما قلناه سابقا من أن المراد الطلب القلبي اللهم الا أن يحمل الطلب في التعريف على الطلب اللفظي وهو القاء الكلام فكانه قال وهو القاء كلام يدل على حصول شيء الخ وقوله وهو طلب حصول شيء أي ولوعلى جهة التمني على سبيل المحبة (٣٣٨) ان قيل هذا التعريف غير مانع لان طلب حصول الشيء على سبيل المحبة

(وأشياء) أي الطلب (كثيرة منها التمني) وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة (واللفظ الموضوع له لیت

اذا وردت صيغة الطلب في الحاصل حملت على ما يناسب المقام كما في قوله تعالى يا أيها النبي اتق الله حمل على معنى دم على التقوى وكذا يا أيها الذين آمنوا أي دعوهم إلى الإيمان وانما قلنا يستحيل بالطلب القلبي لانه ان أريد بالطلب الارادة فلا تتعلق بالواقع وان أريد به المحبة والشهوة فلا تبقى الشهوة في حصول المشتهى بعد حصوله وانما تبقى شهوة دوامه وان أريد به الكلام النفسى فهو تابع لاحد هذين ويتنقذ بالتفاهم ما يخالف اللفظي (وأشياء) أي أنواع الطلب (كثيرة منها) أي من تلك الأنواع (التمني) وهو طلب حصول الشيء بشرط المحبة ونفي الطمعية في ذلك الشيء فخرج ما لا يشترط فيه المحبة كالامر والنهي والتداعى والرجاء بناء على أنه طلب وأمانى الطمعية فلتحقق اخراج نوع الرجاء الذي فيه الارادة واخراج غيره مما فيه الطمعية ولو شرط المحبة يخرج كل ذلك وقد يفسر التمني بأنه طلب حصول الشيء على وجه المحبة فيكون تفسيره بالاعم لشمله بعض أقسام الامر والنهي وغيرهما مما معه المحبة والتفسير بالاعم يجوز بعض اللغويين والاكثر من الناس على المنع فيكون التفسير أولا وأولى (واللفظ الموضوع له) أي التمني (ليت) فان لفظ ليت موضوع لنفس التمني المتعلق بالنسبة فاذا قيل ليت لي مالا استفيد منه أن المتكلم تمنى وجود المال وليس اخبارا عن وجود التمني والا كانت جملة ليت حاصل وقت الطلب ضروري لان الحاصل لا يطلب والانشاء لا يتعلق بالمستقبلات ص (وأشياء كثيرة منها التمني الخ) من أنواع الانشاء الطلبي كثيرة منها التمني واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط إمكان التمني بل قد يكون التمني قريبا مثل ليت زيد اقدم وهو مشرف على القدوم وقد يكون بعيدا ممكنة وقد يكون غير ممكن ومثله المصنف بقوله ليت الشباب يعود قال الواو الدرجه الله عود الشباب ممكن عقلا لا تمتنع عادة قال السكاكي تقول ليت زيدا جامنى فتطلب غير الواقع في الماضي واقامه مع حكم العقل بامتناعه وليت الشباب يعود مع جزمك بأنه لا يعود وليت زيدا يا تبنى فيحدثني في حال لا توقعها ولا طمع لك فيها فهذا أحسن من عبارة المصنف والقدر المشترك بين الثلاثة عدم التوقع

موجود في بعض أقسام الامر والنهي وغيره مما معه المحبة وبيان ذلك أن طلب حصول الشيء على سبيل المحبة ان كان مع طمع في حصوله من الخاطب فأمر وان كان مع طمع في الترتك منه فنهي وان كان مع طمع في اقباله فتداعى وان لم يكن طمع أصلا فهو التمني فهذا تعريف بالاعم وهو وان أجاز به بعض المتقدمين لكن الأكثر من الناس على منعه قلت المحبة هنا الواقعة في التعريف مقيدة بالجرد عن الطمع وخيطة فخرج الاوامر والنواهي والندائات التي وجدت المحبة فيها فانها محسوبة بالطمع أو ان المراد بقوله على سبيل المحبة أي على طريق يفهم منه

المحبة أو ان قيد الحية المعبر في التعريف يكفي في دفع النقض اذا المعنى طلب حصول الشيء من حيث انه محبوب ولا يطلب المحال وهذا يخرج الاوامر والنواهي والنداء لانهم لا يطلبون الحصول الشيء من حيث انه محبوب بل من حيث قصد وجوده أو عدم وجوده أو اقباله تأمل (قوله واللفظ الموضوع له) أي التمني بالتمني المصدر أي القاء كلامه كما هو سياق كلام الشارح والمعنى واللفظ الموضوع لأجل اقتضائه وإيجاد كلام التمني ليت فاللام في قوله له للتعليل لاصلة الموضوع لان ليت لم يوضع لفعل المتكلم الذي هو النداء كلام التمني وانما وضعت لنفس التمني الذي هو الحالة القلبية أعني الطلب القلبي المتعلق بالنسبة فاذا قيل ليت لي مالا استفيد منه أن المتكلم تمنى وجود المال وليس اخبارا عن وجود التمني مثل قولنا آتني ونحوه والا كانت ليت جملة بل هي حرف تصديرية نسبة الكلام انشاء بحيث لا يحتمل الصدق والكذب وتفيد أن المتكلم طالب لتلك النسبة وحينئذ فلا يقال للمتكلم بقوله ليت لي مالا أحجبه انه صادق أو كاذب في نسبة الثبوت للمال لانه ممن تلك النسبة لاحال تحققها في الخارج وان كانت باعتبار ما وضعت له مستلزمية لخبر وهو أن هذا المتكلم تمنى تلك النسبة ولهذا يقال الانشاء يستلزم الاخبار

ولا يشترط في المتنى الامكان تقول ليت زيد ايجي عوليت الشباب يعود قال الشاعر \* ياليت أيام الصبار واجعا \*

(قوله ولا يشترط) أى في صحة التمنى (قوله امكان المتنى) أى امكانه لذاته بأن يكون جائزا لوجود العدم بل يصح مع استحالة لذاته وأما وجوبه فقد نفي عدم أن الحاصل يستحيل طلبه والواجب حاصل (قوله بخلاف المترجى) أى فانه يشترط امكانه كأن الامر والنهى والاستفهام والتداعى يشترط فيه أن يكون المطلوب ممكنا فلا تستعمل صيغها الا فيما كان كذلك كما قال بعضهم ولعل مراده أن الاصل ذلك والا فالامر بالمحال بل التكليف به واقع ثم ان قوله بخلاف المترجى يقتضى أن بين التمنى والمترجى مشاركة في مطلق الطلب وأنه لا فارق بينهما الا اشتراط امكان المترجى دون اشتراط امكان التمنى وليس كذلك إذ المترجى ليس من أقسام الطلب على التحقيق بل هو ترقب الحصول قال الشيخ يس ان كان المراد بالامكان المتنى اشتراطه في المتنى الامكان الخاص الذى هو سلب الضرورة عن الجانبين فهذا باطل لانه حين نفي اشتراطه صدق بالواجب (٣٣٩) مع أنه لا يقع فيه التمنى فلا يقال ليت

الله عالم ولا ليت الانسان ناطق ويصدق بالمتنع ويقع فيه التمنى وان كان المراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب الخاف للنسبة فكذلك يصدق بالواجب لان نفي اشتراط العام يستلزم نفي اشتراط الخاص لان نفي العام يستلزم نفي الخاص والحاصل أنه رد على كل من الاحتمال انه يصدق بالواجب مع أنه لا يتنى وقد يقال المراد بالامكان الخاص ولا يرد على الاحتمالين أنه يصدق بالواجب نظرو وجه بقوله قبل غير حاصل وقت الطلب تأمل (قوله تقول) أى في

ولا يشترط امكان المتنى (بخلاف المترجى) تقول ليت الشباب يعود ولا تقول لعله يعود لكن اذا كان المتنى يمكننا يجب أن لا يكون له وقوع وطمعية في وقوعه والا صار ترجيا

هى حرف تصير به نسبة الكلام انشاء بحيث لا يحتمل الصدق والكذب وتفيد أن في نفس المتكلم كيفية متعلقة بتلك النسبة فهى باعتبار تلك النسبة تفيد الانشاء فمما اذا يقال في المتكلم بقوله ليتنى ما لأحج به انه صادق أو كاذب في نسبة الثبوت لئلا لانه متنى لتلك النسبة لانه لا تحققها في الخراج باعتبار ما وضعت اشعر به عرفا مستلزما لخبر وهو أن هذا المتكلم يتنى تلك النسبة ولهذا يقال الانشاء يستلزم الاخبار (ولا يشترط) في وجود التمنى (امكان التمنى) بل يصح معه استحالة وأما وجوبه فقد تقدم أن الحاصل يستحيل طلبه والواجب حاصل بخلاف المترجى فيشترط فيه الامكان ولذلك (تقول) في التمنى (ليت الشباب يعود) مع استحالة عود الشباب عادة ولا تقول لعل الشباب يعود وقد تقدم أن التمنى لا بد أن تكون فيه طمعية فاذا كان ممكنا فلا بد من نفي الطمعية فيه والا كان ترجيا فاذا كان المال مثلا مرجوا الحصول قلت لعل في هذا العام ما لأحج به وان كان لا طمعية فيه ثم لما ذكرنا لفظ الموضوع التمنى وهو ليت أشار الى الفاظ توسع فيها فاستعملت التمنى وهى هل ولو لعل ولم يؤخذ كرهل منها حتى انتهى وحاصله أن ما فهمه كلام المصنف من أن عود الشباب مستحيل عقلا ممنوع وهو سؤال حسن لكن يمكن أن يقال عود الشباب مستحيل عادة ان فسرنا الشباب بالنسب الذى لا يتجاوز الثلاثين وكونه لم يتجاوز ذلك بعد أن جاوز جمع بين التقيض فهو مستحيل عقلا وان فسرنا الشباب بعود تلك القوة والشايط الحاصل قبل الشيخوخة جاء ما ذكره الوالد رحمه الله وقد يقال باستحالة ما أيضا فان نفس تلك القوة يستحيل عودها انما الممكن عقلا عود مثلها لكن القطع حاصل بأن المراد من قولنا ليت الشباب

التمنى ليت الشباب يعود أى مع أن عوده محال عادة كذا فى ابن يعقوب وهو مبنى على أن المراد بالشباب قوة الشبوبة فانه عودها بالنوع محال عادة ممكن عقلا وفى عبد الحكيم ان الشباب عبارة عن زمان ازدياد القوى النامية كالمزجى في الجواز العقلى واعادة الزمان محال عقلا لاستلزامه أن يكون للزمان زمان (قوله يجب أن لا يكون الخ) لما تقدم أن المتنى يجب أن لا يكون فيه طمعية (قوله والا صار ترجيا) أى والأبأن كان هناك طمعية في الوقوع صار ترجيا وحينئذ لا يستعمل فيه الا الفاظ الدالة على الترجى كهل وعسى مثلا اذا كنت قطاب حصول مال في العام متوقعا وطامعا فى حصوله قلت لعل لي ما لا فى هذا العام أحج به وان كان غير متوقع ولا طمعية لك فيه قلت ليت لي ما لا كذا قرر شيخنا العدوى وفى الفرى انه اذا كان الامر الممكن متوقعا يستعمل فيه لعل وان كان مطموعا فيه تستعمل فيه عسى والفرق بين التوقع والطمعة أن الاول أبلغ من الثانى ولذا أخر الطمعية عن التوقع اه كلامه ويؤخذ من قول الشارح لكن ان كان الخ التباين بين التمنى والترجى لانهم ما وان اشترط في طلب الممكن انكم ما تباينان بما ذكره وعلى ما في المطول وهو التحقيق من أن الترجى ليس بطلب بل هو ترقب الحصول يكون التباين بينهما ما أظهر والطمعية بخفيف الباء كترابطة مصدر يقال طمع فيه طمعا وطمعية

وقد يتنبأ بهل كتول القائل هل لي من شفيع في مكان يعلم أنه لا شفيع له فيه لا براز المتنبئ الكمال العناية به في صورة الممكن وعليه قوله تعالى حكاية عن الكفار فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا

(قوله وقد يتنبأ بهل) أي على سبيل الاستعارة التبعية بأن شبه المتنبئ المطلق بطلق استفهام يجامع مطلق الطلب في كل فسرى التشبيه الجزئيات فاستعيرت هل المروضة للاستفهام الجزئي للتمني الجزئي أو على سبيل المجاز المرسل من استعمال المتنبئ في المطلق ثم استعمله في المقصد بأن ذلك أن هل اطلب الفهم فاستعملت في مطلق الطلب ثم استعملت في طلب حصول الشيء المحبوب من حيث اندراجها تحت المطلق فيكون (٣٤٠) مجازا عبرة أو من حيث خصوصه فيكون مجازا عبرة بتبين خروجه بقوله

(وقد يتنبأ بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم أن لا شفيع) لأنه حينئذ يمنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاءه والتكتم في التنبئ بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتنبئ الكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفاءه

يذكرها فيما تجوز فيه عن الاستفهام في غير المناسبة ما ذكره من لولعل فقال (وقد يتنبأ بهل) أي وقد يستعمل التنبئ لفظ هل التي هي للاستفهام في الاصل وذلك (نحو) قولك (هل لي من شفيع) وانما يقال هذا المقصد التنبئ (حيث يعلم أن لا شفيع) يطمع فيه والتضمين التنبئ المستلزم لتنبئ المتنبئ زيدت من التي لا تزداد في الاستفهام الغير المنقول الى التنبئ ومعلوم أنه حيث يعلم أن لا شفيع لا يصح حمل الكلام على الاستفهام المقضي لعدم العلم بالاستفهام عنه ثبوتا أو نفيا ولكن هذا انما يفيد عدم صحة حمل الكلام على الاستفهام وأما حمله على خصوص التنبئ فيفتقر الى قرينة أخرى بدليل أن مثل هذا الكلام يقال عند العلم بنفي الشفيع قصد مجرد التحسر والتعزن فانه يقال ما أعظم الحزن لنبئ الشفيع كذا قيل ولكن لك أن تقول لما كان التحسر والتعزن على نفي الشيء الذي لا يطمع فيه الآن ولا في المستقبل يستلزم كون الموصوف بذلك يتنبئ ما فات والالم بتعزن عليه كان الآن ذلك الكلام تنبئا في المعنى ولو أمكن أن يقصد معه التعزن فصح التمثيل بمجرد ما ذكره فليقهم والسفر في العدول عن ليت التي هي الاصل في التنبئ الى هل في نحو هذا الكلام ابراز المتنبئ في صورة المستفهم عنه الذي لا جزم بانتفاءه لاظهار كمال العناية به حتى لا يستطاع الايمان به الا في صورة الممكن الذي يطمع في وقوعه ووجه كونه من الاعتبار المناسب للقيام أن أصل التنبئ اظهار الرغبة في الفات مضي أو استبقاء الاما لمجرد الاعتذار والاستعطف للمخاطب ابراهيم المتنبئ واما مجرد موافقة الظاهر والترويح على النفس والوجه المذكور ابلغ في هذا الاظهار فاذا اقتضى المقام الابغية لاحد هذين الوجهين مثلا عدل عن أصل التنبئ الى صورة الاستفهام اظهار الزيادة كمال العناية أما مقام الابغية للاستعطف فظاهر كما اذا كان المخاطب لا يعطف الابا بالمبالغة وأما مقام الترويح النفس فلان تخيله أن المتنبئ يمكن أشد

يعود عوده بالجنس أو بالتويع لا بالشخص بقي على المصنف وعلى السكاكي سؤال آخر وهو أن ما لا يتوقع كيف يطلب فالاصوب ما ذكره الامام وأتباعه من أن التنبئ والترجي والقسم والنداء ليس فيها طلب بل تنبيه ولا بدع في تسميته انشاء وانما تنازع في جعله طلبا وسؤال آخر وهو قوله ولا يشترط امكانه يقتضي انه قد يكون قويا أو بعدا ويدخل في ذلك الترجي وظاهر كلام النحاة انه ان كان قريبا فله الترجي وان كان بعيدا فله التنبئ وقد صرح بذلك المصنف في آخر الكلام ثم مقتضى كلامه ان المستحيل أحد محال التنبئ والذي يظهر أن استعماله فيه يقع على خلاف الاصل وقد أعرب التنوين فقال في الاقصى القريب المتنبئ يكون معشوقا للنفس والمرجو فلا يكون ويكون المرجو متوقعا

قبل غير حاصل وقت الطلب تأمل (قوله حيث يعلم الخ) حيث ظرف لهذا وهو أي وانما يقال هذا المقصد التنبئ حيث يعلم الخ وهذا الاشارة لقرينة المجاز (قوله لأنه حينئذ) أي حين يعلم أنه لا شفيع وقوله لحصول الجزم بانتفاءه أي والاستفهام يقتضي عدم الجزم بالانتهاء بل الجهل بالشيء فالرجل على الاستفهام الحقيقي لحصل التناقض والحاصل أنه حيث كان يعلم أنه لا شفيع يطمع فيه لا يصح حمل الكلام على الاستفهام المقضي لعدم العلم بالاستفهام عنه ثبوتا أو نفيا فحمل الكلام على الاستفهام يؤدي الى التناقض فتعين الحمل على التنبئ وقد يقال هذا انما يفيد عدم صحة حمل الكلام على الاستفهام وأما حمله على خصوص التنبئ فيفتقر الى قرينة أخرى معنيته له ولا تنفي الصارفة بدليل

(و)

أن سئل هذا الكلام يقال عند العلم بنفي الشفيع لمجرد التحسر والتعزن فانه يقال ما أعظم الحزن لنبئ الشفيع ولك أن تقول لما كان التحسر والتعزن على نفي الشيء الذي لا يطمع فيه الآن ولا في المستقبل يستلزم كون الموصوف بذلك يتنبئ ما فات والالم بتعزن عليه كان ذلك الكلام تنبئا في المعنى ولو أمكن أن يقصد معه التعزن فصح التمثيل لمجرد ما ذكر (قوله الكمال العناية به) أي لاظهار الرغبة فيه (قوله في صورة الممكن الخ) أي والممكن الذي لا جزم بانتفاءه حاصل مع الاستفهام لان المستفهم عنه لا بد أن يكون ممكنا لا جزم بانتفاءه بخلاف التنبئ فانه قد يكون مجزوما بانتفاءه وان كان ممكنا

(قوله وقد يتنبى بلو) أى على طريق التجوز لأن أصل وضعها الشرطية والتجوز فيها مثل ما تقدم في هل ولم يذكر الشارح نكتة العدول عن التنبى بلبت إلى التنبى بلوكاذ كرفى هل وقد يقال ان نكتته الاشعار بعزة ستمناه حيث أبرزه في صورة ما لم يوجد لأن لو يحسب أصلها حرف امتناع لا امتناع كذا قرر شيخنا العدوى (قوله نحو لو تأنى فتحدثنى) أى لستك تأنى فتحدثنى (قوله بالنصب) أى بنصب فتحدثنى بأن مضمرة بعد الفاء في جواب التنبى وأما تأنى فهو مرفوع بضمه مقدرة على الباء للثقل والفعل المنصوب في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم والمعنى أتمى آتيا منك فتحدثنى (٢٤١) وسعى ما بعد الفاء جوابا والحال أنه في تأويل

مفرد نظرا لمعنى الكلام لان المعنى ان وقع منك اتيان فانه يقع تحديث فتحدثني الكلام جواب شرط اقتضاه المعنى (قوله فان النصب قرينة الخ) أى قرينة لفظية والظاهر أنه لورفع الفعل بعدها ان كان هناك قرينة تدل على التنبى على ما والا فلا (قوله ليست على أصلها) أى وهو الشرطية والتعلبية (قوله بعد الاشياء الستة) وهى الاستفهام والتنبى والعرض ودخل فيه التخصيص لقربه منه والامر والنهى والتبجي فاسقط لانه لا ينصب في جوابه عند البصريين بل عند الكوفيين والدعاة داخل في الامر والنهى فاندفع ما يقال ان الاشياء التى ينصب المضارع بعد الفاء وان فى جوابها تسعة لاسنة (قوله والناسب ههنا هو التنبى) أى والاولى بالحل عليه ههنا المثال هو التنبى

(و) قد يتنبى (بلو) لو تأنى فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على أن لو ليست على أصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها باضمار أن وانما يضمن بعد الاشياء الستة والمناسب ههنا هو التنبى

ترويحانم خلافة فاذا كانت في غاية الاسف ناسب ما ذكر فليتبأمل (و) قد يتنبى أيضا (بلو) على وجه التوسع ولو كان أصلها الشرطية وذلك (نحو) قولك (لو تأنى فتحدثنى) أى لستك تأنى فتحدثنى (بالنصب) أى بنصب فتحدثنى بأن مضمرة بعد فاجواب التنبى والمعنى أتمى أن يقع اتيان فتحدثني فالفعل المنصوب في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم ويسمى ما بعد الفاء جوابا ولو كان في تأويل مفرد لان المعنى كما أثرنا اليه ان وقع منك اتيان فانه يقع تحديث فتحدثني الكلام جواب شرط اقتضاه المعنى فان نصب دليل على خروج لوعن أصلها من الشرط اذ لا ينصب الفعل بأن مضمرة بعد الفاء الا بعد الاشياء الستة التى هى الاستفهام والتنبى والعرض ودخل فيه التخصيص والامر والنهى والتنبى والمناسب أى الاول أن يحمل عليه ههنا كغيره مما يشبهه من هذه الاشياء التنبى وذلك لشبوع استعارتهم لذلك ولو اختلف الاستفهام أو التنبى لكن الأكثر شيوعا التنبى فلورفع الفعل بعدها تمحض للتنبى لاحتمال الشرطية حينئذ ولو التنبية هذه قبل انها هى التى تستعمل مصدرية بعد فعل وذ كثيرا لاستغننا ثماعن ذلك الفعل وعلى هذا يكون النصب التضمنى والمستغنى عنه معنى الطلب فيكون جاريا على خلاف القياس اذ ليس طلبا محضاً وهذا الاستغناء وقيل انها نقلت للتنبى مستغلة من غير ان يبقى فيها معنى الشرطية وقيل بقى فيها معنى الشرطية وأشر بت معنى التنبى فاذا قيل على هذا لو تأنى فتحدثنى فالعنى لو حصل ما يتنبى وهو الاتيان فالتحديث اسرنا ذلك ونحو هذا وهذه اشارة لمعان بسبوبة فى النحو ووجه استعمالها كثير التنبى أنها فى الاصل تدخل على المنوع والحال والحال هو المعنى

والتنبى قد لا يكون فالترجى أعمن من التنبى من وجهه والتنبى أعمن من الترجى من وجهه (تنبيه) قال التنوخي أيضا المروج بل على حصول خبرها الاسمها وقد يكون حصول اسمها خبرها وقد يكون حصول الجملة من اسمها وخبرها انتهى ولعله يريد بحصول اسمها خبرها نحو قولك اهل القيام موجود ويحصل الجملة قولك لعل أن يقوم زيد وهذا بعينه ينقل الى التنبى وما قاله لا يتحقق له فان المعنى فى الجميع حصول الخبر للاسم لان الموضوع لا يطلب حصوله ثم قال المصنف وقد يتنبى به مثل هل فى من شفيع حيث يعلم أنه لم يكن قال تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا لا ابراز التنبى فى صورة الممكن وقد يتنبى بلوكقولا لو تأنى فتحدثنى وانما يتعين اذ كان بالنصب فان لم يكن احتمال ومجى لوعنى

(٣١ - شروح التلخيص ثانيا) دون غيره من هذه الاشياء وذلك لشبوع استعماله لذلك لانها فى الاصل تدخل على الحال والمنوع والحال يتنبى كثيرا وان اختلف الاستفهام والتنبى لكن الأكثر شيوعا التنبى والحال على الشائع اولى وما استفيد من كلام المصنف من أن المضارع ينصب فى جواب التنبى بلونقل السيوطى فى النكت عن ابن هشام عن السفاقي خلافه ثم ان المسفاقي من كلام الشارح أن لو التنبية هى لوالشرطية الا أهم أشر بت معنى التنبى وحينئذ فلا بد لها من جواب لكنه التزم حذفه وعلمه فاذا قيل لو تأنى فتحدثنى فالمعنى لو حصل ما يتنبى وهو الاتيان فالتحديث اسرنا ذلك وقيل انها نقلت من الشرطية للتنبى مستغلة من غير ان يبقى فيها معنى الشرطية وقيل انها هى التى تستعمل مصدرية وعلى هذين القولين فلا جواب لها لخروجها عن معنى الشرطية والتعلبية والخلاف بسبوطى كتب النحو

قال السكاكي وكان حروف التنديم والتعريض هلاوا لا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما مسمى كبتين مع لا وما المز يدنين (قوله كان حروف الخ) الاولى أحرف تصغف جمع القبل الا ان يقال انه مبنى على أن مبدأ جع المكثرة من ثلاثة وأوردا حفظ كان لعدم الجزم مع ذكره من التركيب لجواز أن تكون كل كلمة رأسها ان التصرف في الحروف بعيدة وسميت حروف التنديم لانها اذا دخلت على النحل الماضي أمدت جعل المخاطب نادما على ترك الفعل وسميت حروف التعريض لانها اذا دخلت على المضارع أفادت حض المخاطب وحسنه على القبل (قوله مأخوذة منهما مسمى كبتين) الضمير في منهما اهل ولوما كبتين حال من الضمير المحرور وعلى كما اشار له الشارح وقوله مع لا وما طرف لقوله من كبتين وذلك بأن ضمت لام مع هل فصارت هلا ثم أبدت الهاء همزة فصارت ألا وضمت مع لوفصارت لولا فحصل من التركيب مع لا ثلاثة أحرف وضمت مام مع لوفصارت لوما فلا تكون مع هل ومع لوما تكون مع لولا فحصلت مع لا ثلاثة أحرف بالجمع تقتضي انقسام الاتحاد على الاتحاد كما في تركيب

قال (السكاكي كان حروف التثنية والتخفيف هي هـ لا و لا يقلب الهاء همزة ولو لا ما أخذت منها) خبر كان أي كانت ما أخذت من هـ ل ولو لا التثنية للثاني حال كونها (مر كبتين مع لا وما المزدتين

كثيرا نمرتب على كون هل ولولتتمى تصرفا وقع من السكاكى فقال (السكاكى) أى قال السكاكى  
(كان حروف التنديم والتخفيض) مصدر حَضَضَ عَنِ حَضٍّ بمعنى حَثَّ عَلَى الشَّيْءِ (و) تلك  
الحروف (هى هـ لا) بتشديد اللام (وَأَلَا) بتشديد اللام أيضا وهى هـ لا بعينها وانعصارت أَلَا  
(بِقَابِ الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة) أى كَأَنَّ هَذِهِ الحروف الأربعة مأخوذة (منهما) أى من هل  
ولولانمقتضى التثنية (مركتبتين) أى أخذت تلك الأحرف منهما فى حال تركبهما (مع لولا وما المزدتين)  
عليهما فلا ركبت مع هـا فصارت هـ لا ثم أبدلت الهاء همزة فصارت أَلَا ورُكِبَتْ مع لو فصارت لولا فحصل  
من التركيب مع لا ثلاثة أحرف وماركبت مع لو فصارت لوما فتبين بهذا أن لا وما يسامستو بين فيما  
حصل عن تركبهما واتسكف فى البيان على ظهور المراد ثم فى العبارة تسامح لا يخفى لأن ظاهرها أن هـ لا  
مثلا أخذت من هل فى حال تركبها مع لا وهـ فى حال تركبها مع لا هـ نفس هـ لا فقد أخذت الشئ  
من نفسه وهكذا البواقي ولكن المراد أن هـ لا مثل لا ركبت من هل ولا وتر كيهما وهـ أخذت هـ لا بفعل  
زيادة الأخذ هـ هل ولو وما فى حال أفرادها وتر كيهما وهـ نفس الأخذ ويمكن أن يحمل على معنى  
التمنى مذهب سيبويه وأنتكره كثير من النحاة والاستدلال على جواز بقوله تعالى فلو أن لنا كرة  
فستكون من المؤمنين بنصب نكون فيه نظر لجواز أن يكون معطوفا على كرة فقول الشاعر

قال السكاكي وكان هلاوا لآخر في التخصيض والتقديم أخذت ان من هل وكذا لولا ولوما زيدت على بعضها الا وعلى بعضها ما ولا قلبت فيها الهاء همة وركبت هذا الحروف لتولد منها في الماضي التقديم نحو هلا اكرمت زيدا وفي المستقبل التخصيض نحو هلا تقوم وقد يتجمل لعل اي تستعمل لعل فيما بعد ومن

مع لا وما المريد بين ذلك بعينه هذا والاولى لولا ما في هذا المأخوذ والمأخوذ منه  
ولا يخفى فساد لان فيه أخذ الشيء من نفسه وأجيب بأن قوله من كبتين حال مقدرة والمعنى انها مأخوذة من لو وهل حال كونها  
مقدرة في التركيب مع ما ذكر لاجال شفقة بحيث يكون المعنى انها مأخوذة منه - ما حال كونها من كبتين عند الاخذ كذا في الفري  
وربما لا حصول لهذه الكلمات في حال التقدير فالاولى ما اجابه سم بأن معنى كلام المصنف أن هذه الاربعة حال كون كل منها مجعولا  
كلمة واحدة بمعنى واحد مأخوذة من نفسه - ها حال كونها غير مجعولة كذلك بل حال كونها كلمتين فتعبر ابراهيم هذا الاعتبار وهو معنى قول  
عبد الحكيم ان المأخوذ الكلمات الاربعة والمأخوذ منه هل ولو حال التركيب مع لا وما لا بعده فلم يتخذ المأخوذ والمأخوذ منه على ما هو -  
والمحب الجواب يجعل الحال مقدرة مع انه لا حصول لهذه الكلمات في حال التقدير اهـ واخا صل انه على الجواب الاول المأخوذ محقق  
التركيب بالفعل والمأخوذ منه مقدرا التركيب وعلى الجواب الثاني المأخوذ مركب تركيبا جعل فيه الكلمات كلمة واحدة بمعنى واحد  
والمأخوذ منه مركب تركيبا ليس به - هذه المناجاة بل هو ضم احدى الكلمتين الى اخرى فتأمل

لتضمينها معنى التني ليتولد منه

(قوله عليه لقوله من كتبني) أي فالمعنى أن تركب هل ولومع ما ذكرنا هو لاجل تضمينها أي جعلها متضمنين أي مشتملين دالتين على معنى التني فالمراد بالتضمين هنا جعل الشيء مدلولاً للفظ لاجعله جزءاً من المدلول الذي هو التضمين اصطلاحاً ونظير ذلك قولك ضمت هذا الكتاب كذا كذا ما بفليس المراد أني جعلت الأبواب جزءاً من أجزاء الكتاب بل جعلت الأبواب نفس أجزاء الكتاب تجمع زائد عليها فان قلت ان معنى التني حاصل قيل التركيب فكيف يكون عليه غائية وغرضاً من التركيب مع أن الغرض والغاية لا يسبقان ما ترتب عليهما أوجب بأن المراد بتضمينها معنى التني على جهة النص واللزوم والتني مدلول لها مقبل التركيب على جهة الجواز وبعد على جهة الوجوب يعني أنهم ما قبل التركيب بجواز أن يراد بهما التني بخلافهما بعده

(٢٤٣)

فانه معناه ما نصاف كان التركيب قرينة على ذلك وربما كان تعبير المصنف بالمصدر المضاف للفعول مشيراً لقصد هذا المعنى لان تضمينها التني الزامها أي جعلها ملزومين بإفادته ولم يعبر بالتضمين بحيث يكون المصدر مضافاً للفاعل لا لا يوهم أن تضمينها معنى التني بعد التركيب ليس بل لازم كما كان في الأصل لان التضمين عبارة عن الاشتغال كان هناك الزام ولا بخلاف التضمين فانه الزام كما عرفت (قوله جعل الشيء في ضمن الشيء) أي محتوياً عليه ومفيد له (قوله كذا كذا ما) أي أحسد عشر بأما نلاً وأثنى عشر وكذا التسمية توكيداً لا ولي (قوله إذا جعلته متضميناً

لتضمينها) عليه لقوله من كتبني والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمت الكتاب كذا كذا ما إذا جعلته متضمناً تلك الأبواب يعني أن الغرض المطلوب من هذا التركيب والزامه هو جعل هل ولومع متضمنين (معنى التني ليتولد) عليه لتضمينها معنى أن الغرض من تضمينها معنى التني ليس إفادة التني بل أن يتولد (منه) أي من معنى

أن هذه الحرف أخذوا فإدخالها على معناها الخاص في حال التركيب لان التركيب يصمم ببقاء كل حرف لمعناه ومع انتقال المجموع لمعنى آخر جعل أخذها مفردة مقيداً بحال تركيبها الصادق بالافراد وغيره ولا يتحملون التكلف لكل ما أوجب به عن هذه المناسبة (لتضمينها معنى التني) متعلق بقوله من كتبني يعني أن تركب هل ولومع ما ذكرنا هو لاجل تضمينها أي جعلها متضمنين أي دالتين على معنى التني فالمراد بالتضمين هنا جعل الشيء مدلولاً للفظ لاجعله جزءاً من المدلول الذي هو التضمين اصطلاحاً ونظيره قولك ضمت هذا الكتاب كذا كذا ما بفليس المراد أني جعلت الأبواب جزءاً من أجزاء الكتاب بل جعلت الأبواب نفس أجزاء الكتاب لأمع زائد ثم المراد بتضمينها الزامها ما ذلك لا كونها متضمنين له وقصد هذا المعنى عبر بالمصدر المضاف للفعول ولو كان في إفادته هذا المعنى خفاء ما ولم يعبر بالتضمين فيكون مصدر مضافاً للفاعل لا لا يوهم أن تضمينها معنى التني بعد التركيب ليس بل لازم كما كان في الأصل لان نقل هل ولوفى الأصل للتني ليس بواجب فالمعنى على هذا ذكرنا لازامها تضمين التني الذي كان تضمينه في الأصل جائزاً فلا يراد أن يقال تضمينها معنى التني كان في الأصل فكيف يكون عليه غائية وغرضاً من التركيب لان ذلك يقتضي ترتيب التضمين على الترتيب وهو سابق ولك أن تصحح التعبير بالتضمين الذي هو مصدر مضاف هنا للفاعل ولو كان مخالفاً للعبارة السكاكية المشار إليها بما تقدم بأن تجعل التضمين عليه حاملة على التركيب بعد وجودها لا مترتبة فيكون التقدير أن التركيب حمل عليه كون معناها التني وعلى كل حال فتضمينها أو تركيبها التضمينها معنى التني (ليتولد) أي ليس الغرض من التركيب نفس التني المتضمن فقط بل ليتولد (منه) أي

هنا يعلم اختصاص التني بالبعد كما أثرنا إليه ويعطى حية ثم حكم التني في نصب الجواب فان لم يل لو كانت على وضعها من التراخي لما انتصب الجواب لا يقال قوله تعالى لعل أبلغ الأسباب أسباب

لتلك الأبواب) أي مشتملاً عليها من اشتغال الكل على أجزائه (قوله والستزامه) هو بالجر عطف على التركيب أي الاعتراف به والقول به مع أن الأصل في كل كلمة أن تكون بسيطة ويحتمل أن المراد بالترزامه جعله لازماً وأخذ الشارح هذا من القيد أعني الحال فانه ما قيد وشأن القيد اللزوم كذا فرشحنا العدوى (قوله متضمنين) أي مستلزمين (قوله معنى التني) الإضافة سببية (قوله ليس إفادة التني) فالتني ليس مقصوداً بالذات بل اتوصل به إلى التضمين والتخصيص (قوله بل أن يتولد الخ) فان قلت ما المانع من جعل تركيبها التخصيص والتضمين من أول الأمر من غير توسط التني قلت لم يتم معناها التني بعد التركيب للزم بناء مجاز على مجاز وهو ممنوع عند بعضهم وهذا معنى عند التضمين المذكور لان التني بالوضع التركيبي معنى حقيقي لهما بالوضع الثاني وأوجب أيضاً بأن التضمين متعلق بالمضي والتخصيص بالمستقبل وهما مختلفان فارتكب معنى التني واسطة لأنه طلب في المضي والاستقبال ليكون كل جنس لهما فيكون استعمال هذين الحرفين في هذين المعنيين كاستعمال



في الماضي التنديم نحو هلا كرمت زيدا وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم

الكل في أفراد فيكون في الحروف شبه نواط وولوح عمل الحرفان المذكوران من أول الامر التنديم والتحضيض لاقتضى أنهما موضوعان لكل منهما بالاشتراك والتواطؤ أقرب من الاشتراك لأن الأصل عدم تعدد الوضع وانما قلنا شبه الخ لأن التواطؤ الحقيقي انما يصح في غير الحروف (قوله المتن) بصيغة اسم الفاعل صفة التنديم جرت على غير من هي له فلذا أبرز الضمير ولو قال أي من معنى التنديم الذي تضمنته كان أوضح (قوله في الماضي) أي مع الفعل الماضي (قوله التنديم) أي جعل الخطاب نادما ووجه التولد ان التنديم انما يكون في الامور المحبوبة فاذا هات الامر المحبوب له ندم الخطاب عليه وان كان مستقبلا حظه عليه فان قلت ان نسبة المتكلم الشيء لا تقتضي تنديم الخطاب عليه فكيف يتولد من طلب المحبوب التنديم قلت ان المتكلم انما يبحث الخطاب على الشيء لأجل شفقه عليه فاذا ترك الخطاب ما هو محبوب للمتكلم ندمه عليه وكذا يقال في التحضيض (قوله نحو هلا كرمت زيدا) أي نحو قولك للخطابك بعد فوات اكرامه زيدا (قوله على معنى) أي بمعنى ليتك كرمته وذلك لان الفعل بعد فوات وقته لا يمكن طلب فعله في وقته حقيقة (٣٤٤) نعم يمكن غنيمه لصيرورته محالا ولمافات امكانه مع ما فيه من

التي المتضمنين هما اياه (في الماضي التنديم نحو هلا كرمت زيدا) ولوما كرمته على معنى ليتك كرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام (وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم) ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حشه على القيام والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي لكنه حاصل كلامه وقوله تضمنينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التنديم مفعوله الثاني ووقع في بعض النسخ لنضمهما على لفظ التفعّل وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح وانما ذكر هذا بلفظ كان لعدم القطع بذلك

الحكمة المقتضية للفعل المعلومة للخطاب صار في الكلام اشارة الى انه كان مطلوباً من الخطاب فعله فيصير الخطاب بسماع هذا الكلام المقيد لهذا المعنى نادما فقوله على معنى الخ اشارة الى أصل التنديم وقوله قصد الخ اشارة الى تولد التنديم (قوله وفي المضارع) أي ويتولد منه مع الفعل المضارع وكان المناسب أن يقول وفي المستقبل لان صيغة المضارع مع هذه الحروف تحتل الحال والاستقبال والتحضيض انما يكون في المستقبل وأيضا صيغة المضارع اذا كانت بمعنى

من معنى التنديم الذي تضمنته (في الماضي) أي يتولد منه حيث استعملنا مع الفعل الماضي معنى (التنديم) أي جعل الخطاب نادما بانظاره أنه كان ينبغي أن يفعل ما فاتته لما فيه من الحكمة المقتضية للفعل فيصير لفواته نادما وذلك (نحو) قولك بعد فوات اكرامه زيدا (هلا كرمت زيدا) والفعل بعد فوات وقته لا يمكن طلب فعله في وقته حقيقة بل غنيمه لصيرورته محالا ولمافات امكانه مع ما فيه من الحكمة المقتضية للفعل المعلومة للخطاب صار في الكلام اشارة الى أنه كان مطلوباً من الخطاب فعله فيصير الخطاب بسماع هذا الكلام المقيد لهذا المعنى نادما فمعنى كونه مطلوباً وهو الذي أوجب ندمه أنه كان ينبغي أن يفعل وقت امكانه معنى هلا كرمته على هذا ليتك كرمته (و) ليتولد منه (في المضارع) أي في الاستقبال لاني مطلق صيغة المضارع فانما قد تكون للمعنى المقيد للتنديم (التحضيض) أي الحث على الفعل لا يمكن وجوده وقد سخر ج التنديم في هذا عن مفاده الأصلي بخلاف التنديم السابق وذلك (نحو) قولك في الحث على القيام (هلا تقوم) وانما توصل بالتنديم الى هذا الحث السموات فأطلع فيه جواب الترجي لاننا نقول هذا نحن لا ترج واستشهد ببعض النحاة على نصب جواب

الماضي كانت تلك الحروف معها التنديم (قوله التحضيض) أي الحث على الفعل (وقد)

لا يمكن وجوده (قوله نحو هلا تقوم الخ) أي نحو قولك في حث الخطاب على القيام هلا تقوم (قوله على معنى) أي بمعنى ليتك تقوم وهذا اشارة الى أصل التنديم وقوله قصد الخ اشارة الى تولد التحضيض (قوله في الكتاب) أي المتن (قوله مصدر مضاف الخ) أي تقدير الكلام لتضمين المتكلم حل ولو معنى التنديم أي لازامهما فائدة ذلك لان التضمين هو الازام (قوله لا يوافق معنى كلام المفتاح) أي لان التضمن عبارة عن الاشتمال سواء كان على وجه الازام أو لا وصاحب المفتاح عبر بالازام حيث قال مطلوباً بالازام التركيب التنبه على الزام حل ولو معنى التنديم كذا قرر بعضهم وعبارة يس عدم الموافقة من جهة أن صيغة التفعّل تقتضي أن هلا ولولا لا بد أن على أمر زائد على التنديم بطريق الوضع وليس كذلك بل هما لا بد أن بطريق الوضع الأعلى التي كما يدل عليه كلام المفتاح ويحتمل أن عدم الموافقة من جهة أن كلام المفتاح يدل على أن دلالة هل ولو على التنديم بفعل فاعل وجعل جاعل فيوافق النسخة التي فيها التضمن على لفظ التفعّل لان الازام في كلامه فعل الزام وهو المتكلم بخلاف التضمن على وزن التفعّل فإنه يقتضي أن دلالة ما على التنديم أمر ذاتي لا بفعل فاعل فلا تكون هذه النسخة موافقة لكلام المفتاح (قوله لعدم القطع بذلك) أي بالاخذ المذكور المقتضى تركيبها لجواز

وقد يتنبى بلعل فتعطي حكيم ليت نحو لعل على أحج فأزورك بالنصب لبعده المر جوع عن الحصول وعليه قراءة تعاصم في رواية حفص أعلى أبلغ  
الاسباب أسباب السموات فاطلع الى الله موسى بالنصب

أن يكون كل كلمة برأهم إلا أن التصرف في الحروف بعيد (قوله وقد (٢٤٥) يتنبى بلعل) التي هي موضوعة للترجي

وهو تزف حصول الشيء  
سواء كان محمداً أو يقال له  
طمع نحو ولأن تعطينا  
أو كره أو يقال له اشفق  
نحو لعل أموت الساعة  
فليس الترجي من أنواع  
الطلب في الحقيقة لأن  
المكروه لا يطلب (قوله  
ونصب في حوايه المضارع  
الح) بيان لاعطائه حكم  
لست فلو استعملت لعل في  
موضعها الأصلي وهو  
الترجي لم ينصب المضارع  
بعدها ثم ان نصب المضارع  
بعده لعل لا يدل على أنها  
مستعملة في التنبى الأعلى  
مذهب البصريين الذين  
لا ينصبون المضارع في  
جواب الترجي إنما لجواب  
له عندهم لا على مذهب  
الركوفيين الذين يثبتون له  
جواباً ويجوزون نصب  
المضارع في جوابه (قوله  
لبعده المر جوع) أي وإنما  
يتنبى بلعل إذا كان المر جوع  
كالجوع في المثال المذكور  
بعده الحصول فاللام في  
قوله لبعده المر جوع متعلقة  
بقوله يتنبى بلعل كما يدل عليه  
كلام الشارح بعد (قوله  
وهذا) أي وبسبب هذا  
البعده أشبه ذلك المر جوع  
البعده الحصول المحال

(وقد يتنبى بلعل فتعطي حكيم) وينصب في جوابه المضارع على اضمار أن (نحو لعل على أحج فأزورك)  
بالنصب لبعده المر جوع عن الحصول) وهذه أشتبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها  
فيتولد منه معنى التنبى

لأن التنبى هو بداية الرغبة حتى أنه يتعلق بالمحال فناسب التحضيض فالمعنى في هلا تقيم ليتمك تقوم والمعنى  
في لوما تقيم قد علمت أن لمت المقدرة هنا معناها الطلب المؤكد لا التنبى الحقيقي ثم السرفي تركب  
هل ولومع لا لوما لا فائدة ما ذكر دون سائر الحروف أن الطلب مع التنبى عهد فيه في الجملة كونه للتوبيخ  
والتنديد كقولك لم لأول لم تكرمه فالاول للتوبيخ على عدم الأكرام والثاني للتنديد والسكاك ظاهر  
عبارة هو ما قال المصنف وقد أسرنا إلى تحقيقه انفاً وعبر بكأن المقتضية لعدم الجزم لأن أكثر  
النحوين على أن الحروف وضعت كذلك في أصلها ولا تصرف فهم فيحتمل أن تكون غير مأخوذة  
بما ذكرتم أنه لم يجعل تركيبها بنفس التنديد والتحضيض من أول وهلة بل بتوسط التنبى لأن التنديد  
متعلق بالمضي والتحضيض بالمستقبل فكانهما مختلفان فارتكبت معنى التنبى والخطأ لأنه طلب في المعنى  
ليكون كالجنس له ما فيه يكون في الحروف شبه نواطؤاً لأشبهه أشبه تركب لأن النواطؤ أقرب من الاشتراك  
وأنما قلنا شبه لأن النواطؤ الحقيقة هي انما يتصور في غير الحروف (وقد يتنبى) أيضاً (بلعل) التي هي  
للترجي والترجي هو ارتقاب الشيء وهو يشمل المحبوب والمكروه فليس هذا من أنواع الطلب في الحقيقة  
لأن المكروه لا يطلب فلا ينصب الجواب بعده لعل كما ينصب بعد أنواع الطلب ولكن إذا استعمل لفظ  
لعل للتنبى (ق) يعني أنه (تعطي حكيم ليت) في نصب الجواب الذي هو المضارع بعد البناء بقدر أن ذلك  
(نحو) قولك (لعل على أحج فأزورك بالنصب) أي بنصب أزورك على تقدير أن المعنى لمت الخج صار معنى  
فصدر الزيادة وإنما ينصب كذلك عند قصد التنبى (لبعده المر جوع) وهو الخج في المثال (عن الحصول)

الترجي لا ينافي هذا لأن الحكوى ينظر في الترجي والتنبى إلى اللفظ والبيان ينظر إلى المعنى وقول المصنف  
(لبعده المر جوع عن الحصول) قد يقال كيف يجتمع ذكر الترجي مع البعد وجوابه انما ذكر الترجي  
المصطلح عليه أنه أقرب بل ذكر المر جوع المشتق من الرجاء لاشك أن الرجاء لغة لأعم من التريب  
والبعيد وقول المصنف ليتولد وقوله لتضمين ما معنى التنبى يشعر بأن معنى التنبى يجتمع مع الاستفهام  
في هل وألا وهلا ومع الامتناع في لولا وأما ما يلبس معنى الاستفهام والامتناع ويختلف التنبى وفيه نظر  
بالنسبة إلى هل ولولا وسأني عن التنبى تحقيقه في بقاء الترجي مع الاستفهام في لعل وأما الاستفهام في  
هلا وألا والامتناع في لولا ولوما فلا شك في عدمه الآن بل يبقاء التحضيض والتنديد ثم قول المصنف  
ليتولد منه في الماضي التنديد وفي المضارع التحضيض صواب العبارة أن يقول وفي المستقبل لأن  
المضارع إذا وقع بعده هذه الحروف احتمل الماضي والاستقبال كما ذكره ابن مالك وغيره والتحضيض  
لا يتعلق بالمضاربة التي هي صفة لفظ الفعل بل بالاستسقاء الذي هو أحد مدلوليه أو مدلوله (تنبيه)  
قد تضمن التنبى معنى الخبر قال الزجاج في قوله تعالى ولوترى اذوقوا عالى النار فقلوا يا ليتنا ذوقنا  
نكذب بآيات ربنا يجوز أن يكون ولا نكذب معطوفاً على نردأ وحالات لا ولا يدفعه قوله تعالى وأنهم  
للكاذبون لأنه عن قد تضمن معنى العدة فتعلق به التشكيب وهذا ما قدمنا الزعدي به عند الكلام على حد

بجامع عدم الحصول في كل (قوله فيتولد منه) أي من ذلك البعد أو الشبه المذكور معنى التنبى لما مر من أنه طلب محال أو ممكن لا طمع  
في وقوعه فقد ظهر لك من هذا أن التنبى في هل ولومع في مجازي وفي لعل من مستتبعات التركيب وليس معنى مجازي بالها كذا في عبس  
الحكيم والحاصل أن لعل مستعملة في مرجح شبهه بالتنبى في البعد فتولد من ذلك الشبه تنبيه

(قوله طلب حصول صورة الشيء في الذهن) أي طلب حصول صورة الشيء المستفهم عنه في ذهن المستفهم وفي هذا التعريف إشارة إلى أن السمع والناسخ في الاستفهام للطلب أي طلب الفهم وأن الفهم هو العلم لأن الحصول هو الإدراك واعتبر هذا التعريف بأنه غير مانع وذلك لأنه يشمل مثل علمي على صيغة الأمر فإنه دال على طلب حصول صورة في الذهن مع أنه أمر لا استفهام فكان على الشارح أن يزيد أدوات مخصوصة للخروج نحو علمي وفهمي وأجيب بأنه تعريف بلا عزم وأن الإضافة لا عهد أي طلب معهود وهو ما كان بالأدوات مخصوصة أو أن ال في الذهن عوض عن المضاف إليه أي في ذهن المتكلم وأما علم وفهم فإن كلا منهما يدل على طلب حصول صورة في أي ذهن كان ولا يقال إن علمي وكذا فهمي يدل على طلب حصول صورة في ذهن المتكلم لأن هذا ليس من صيغة علم وفهم بل من الاتيان بضمير المتكلم وأجاب الحفيد بجواب آخر وحاصله أن المقصود بالذات في الاستفهام المعلوم من حيث صورته المسماة بالوجود الظلي أي الذهني لا المعلوم من حيث ذاته فقوله هل قام زيد المقصود بذلك الاستفهام حصول صورة القيام في الذهن لئلا يذروا وجوده فيه والمقصود (٢٤٦) بالذات في الأمر المند كونه هو العلم من حيث ذاته لا من حيث

صورته لأن المقصود به حصول نفس العلم في الذهن والحاصل أن المراد بالصورة في تعريف الاستفهام المعلوم من حيث صورته وفي ذلك الأمر العلم من حيث ذاته وحينئذ فلا شمول وهذا نظير اختلاف أهل الميزان في أن المترتب على النظر بطريق الإضافة هل هو المعلوم أو العلم فذهب بعض إلى الأول والذهب بطريق التبعية وذهب آخرون إلى الثاني والمعلوم بطريق التبعية وهذا ينبغي على مغايرة العلم للمعلوم وذهب الحكيما إلى

(ومنها) أي من أنواع الطلب (الاستفهام) وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فإن كانت وقوع نسبة بين أمرين أو لا وقوعها يخص وإلها هو التصديق

فصار يشبه المحالات التي لا طمع فيها فاستعمل فيه لعل كاستعمال ليت للمناسبة هذا المعنى لمعناها وعلى هذا فليس غنيا حقيقة وهذا ابتداء على أن لعل لأجواب إلهامات تقدم وهو مذهب البصريين والاميل نصب الجواب بعدها على تضمن معنى ليت كما هو مذهب الكوفيين (ومنها) أي ومن أنواع الطلب (الاستفهام) وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فإن كانت تلك الصورة المطلوبة وقوع نسبة في الخارج أو لا وقوعها معنى أنه طلب أن وقوع النسبة هل هو محقق خارجا أو لا لأنه طلب مجرد تصور الوقوع بل

الإنشاء والخبر وقول الزمخشري أن التكذيب يتعلق به العدة بخلاف لما ذكره ابن قتيبة ص (ومنها الاستفهام الخ) ش الاستفهام أحد أنواع الطلب استفعال فهو طلب الفهم وقد يخرج عن ذلك لتقرير أو غيره وله ألفاظ ذكرها المصنف وهي الهمزة وهل وما ومن وأي وكيف وأين وأتى ومتى وأيان يفتح الهمزة بالكسر قليل وهي لغة سليم وبقي على المصنف أم فإنها استفهامية متصلة كانت أم منقطعة ومما أتى بسط الكلام على ذلك عند قول المصنف والباقية لطلب التصور وكذلك يقع الاستفهام عهواو كائى وكذلك يستفهم بلعل عند الكوفيين وقال التنوخي إنها بقي معها حينئذ معنى الترجي قال ابن مالك في المصباح إن ألفاظ الاستفهام غير الهمزة نائمة عنها إذا عرفت ذلك فاعلم أن الاستفهام قد يكون لطلب التصور فقط وقد يكون لطلب التصديق فقط وقد يكون لطلب أيهما كان وقد قدم المصنف ما يطلب به أيهما كان لزيد الفائدة فيه التحصيله الاستفهام عن أيهما شئت بخلاف ما لو قدم

أن العلم عين المعلوم حيث فسروا العلم بحصول الصورة وجعلوا الإضافة من قبيل إضافة الصفة والادوصوف أي الصورة الحاصلة وفرق السكاكي في المفتاح بفرق آخر بين الاستفهام والأمر وهو أن المقصود في الأمر حصول ما في الذهن في الخارج والمقصود في الاستفهام حصول ما في الخارج في الذهن لكن خصوص الفعل في هذا المثال وهو علمي اقتضى حصول أثره في الذهن ليكون الفعل أمرا فالمقصود من قولك هل قام زيد حصول القيام الذي في الخارج في الذهن والمقصود من قولك قم حصول القيام الذي في الذهن في الخارج وحاصل هذا الفرق أن الاستفهام طلب حصول صورة الشيء الذي في الخارج في الذهن وحينئذ فلا شمول وعبارته في المفتاح والفرق بين الطلب في الاستفهام والطلب في الأمر والنهي والنسب واضح فالتك في الاستفهام طلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقش مطابق له وفيما سواه تنقش في ذهنك ثم تطلب أن يحصل له في الخارج مطابق فنقش الذهن في الأول تابع وفي الثاني متبوع وتبعه على ذلك العلامة السيد في حواشي المطول وفيه نظر لأن صيغة الأمر لطلب حصول أمر مطلقا سواء كان في الذهن كعلمي أو خارجه كتم فدخل في الاستفهام بعض صور الأمر فالمعلوم عليه الفرق الأول اه غنيمي (قوله فإن كانت) أي الصورة التي طلب حصولها في الذهن (قوله وقوع نسبة بين أمرين) المراد بوقوعها مطابقتهما للواقع ونفس الأمر كما أن المراد بلا وقوعها عدم مطابقتهما للواقع (قوله فحصولها) أي ادراكها أي فادراك تلك الصورة التي هي مطابقة النسبة للواقع تصديق

والالفاظ الموضوعه الهمزة وهل وما ومن وأي وكم وكيف وأين وأنى ومتى وأيان فالهمزة لطلب التصديق

(قوله والافه وتصور) أى والالتصق بالصورة وقوع نسبة أو لا وقوعها بل كانت تلك الصورة موضوعاً أو محمولاً أو نسبة مجردة أو اثنتين من هذه الثلاثة أو الثلاثة فحصول أى ادراكها تصور فحصل من كلامه أن التصديق ادراك مطابقة النسبة الكلامية للواقع أو عدم مطابقتها وأن التصور ادراك الموضوع أو المحمول أو النسبة (٣٤٧) أو اثنين من هذه الثلاثة أو الثلاثة ثم

ان هذا التقسيم الذى ذكره الشارح مبنى على أن المراد بالصورة في التعريف المعلوم كما سبق وهو ما ذكره في حاشية المطالع لان الوقوع واللاوقوع من قبيل المعلوم وذلك قال بعد ذلك خصوصاً لها تصديق وذهب بعضهم الى أن تلك الصورة هي العلم بناء على أنه تفاوت بين العلم والمعلوم الاعتبار

فالصورة من حيث وجودها في ذهن علم ومن حيث وجودها في الخارج معلوم وهذا مذهب الحكماء كما مر (قوله الهمزة وهل الخ) اعلم أن هذه الالفاظ على ثلاثة أقسام منها ما يستعمل لطلب التصور فقط ومنها ما يستعمل لطلب التصديق فقط ومنها ما يستعمل لطلب التصور تارة ولطلب التصديق تارة أخرى فالقسم الثالث هو الهمزة والقسم الثاني هل والقسم الاول بقية الالفاظ وهذا الاعتبار صارت الهمزة أعظم فلذا قدمها المصنف على غيرها (قوله وادعاه لوقوع نسبة الخ)

والافه والتصور (والالفاظ الموضوعه الهمزة وهل وما ومن وأي وكم وكيف وأين وأنى ومتى وأيان فالهمزة لطلب التصديق) أى انقياد الذهن وادعاه لوقوع نسبة تامة بين الشئين

تحقيقه خارجاً فذلك المطلوب تصديق وان لم تكن تلك الصورة تحقق الوقوع بل تصور الموضوع أو المحمول المستلزمين غالباً للتصور النسبة بينهما فالمطلوب تصور وورد على حد الاستفهام عاذاً كرر أن قول القائل فهمنى أو عانى طلب حصول صورة في الذهن وليس استفهاماً وأجيب بأن الصيغة أعنى صيغة افعال لا تختص بالصورة الذهنية والمراد بالاستفهام ما يشعر بذلك بخصوصه وأما صيغة افعال فلا تدل على التحصيل في الذهن الا في هذه المادة وبأن المطلوب عاذاً كرر التحصيل لا الحصول ولا يخفى ما في الجوابين من التكلف والاول أقربهما (والالفاظ الموضوعه) أى للاستفهام كثيرة منها (الهمزة و) منها (هل و) منها (ما و) منها (من و) منها (أى و) منها (كم و) منها (كيف و) منها (أين و) منها (أنى و) منها (متى و) منها (أيان) ثم شرع في بيان مواقع هذه الالفاظ فقال (فالهمزة) منها (لطلب التصديق) وهو كما تقدم حصول النسبة التامة بين شئين بتحقيق وقوعها خارجاً وفي ضمنه انقياد الذهن لتلك

ما يخص أحدهما فانه حيث لا تحصل الفائدة لمزيد القسم الآخر وأيضاً فالهمزة أم الباب فهي الجدية بالتقديم اذا علم ذلك فهذا أنا ذكرنا شأنه تعالى ضوابط يتميز بها حقيقة الاستفهام عن التصديق وحقيقة الاستفهام عن التصور ما بين لفظي ومعنوي فمن ذلك الاستفهام عن التصديق حقه أن يوتى بعده بام المنقطعة دون المتصلة والاستفهام عن التصور ما صلح أن يوتى بعده بام المتصلة دون المنقطعة وبعد أن كتبت هذا الضابط بذكرى رأيت ابن مالك صرح في المصباح بلفظه والله الحد ومن ذلك الاستفهام عن التصديق يكون عن نسبة تردد الذهن بين ثبوتها وانتفاءها والاستفهام عن التصور يكون عند التردد في تعيين أحد شئين فبالاستفهام يعلم أنه أحاط العلم بأحدهما لا بعينه مستندين أم مستنداً اليهما أم من تعلقات الاستدلال وهذا الضابط هو أيضاً ضابط الفرق بين أم المتصلة والمنقطعة ومن الفرق بينهما ما أن المتصلة لا يكون قبلها الاستفهام اما لفظاً ومعنى نحو أم زيد أم عمرو قائم أو لفظاً لا معنى نحو سواء على أفت أم قعدت فان الاستفهام لفظي لا معنوي والمنقطعة قد لا تأتي قبلها الاستفهام لالفاظاً ولا معنى وإذا تأملت مع ما بعد علمت أن أم قد لا تكون معها ما يصرفها لا لفظاً ولا اتصال حتى يعرض ذلك على المعنى ولتوضح ذلك بالأمثلة فإذا قلت أقام زيد أم قعدت أم لا يكون المعنى أى الاخرين كان منه ويكون استفهاماً واحد الطلب التصور وأم فيه متصلة وبذلك صرح الشيخ أبو حيان ومثله قوله تعالى استكبرت أم كنت من العالين الا أن الهمزة فيه لا تقر بروكذلك أزيد قائم أم هو قاعد ومنه

ولست أبالي بعد نقدي مالكا \* أموتى ناءم هو الآن واقع وكذلك لو كانت الجملتان لشخصين وبذلك صرح الشيخ أبو حيان وأنشد بدر الدين بن مالك رحمه الله \* فقلت أهى سرت أم عاذنى سلم \* واحتمل أن تكون استفهامت في هذه المثل عن الاول ثم أردت

عطف الازعان على انقياد الذهن عطف تقسيم المراد بالادعاء لوقوع النسبة ادراك وقوعها أو لا وقوعها كما قال الهمزة لطلب التصديق الذى هو ادراك وقوع نسبة تامة بين شئين أو لا وقوعها أى ادراك موافقتها لما في الواقع أو عدم موافقتها له وتفسير الازعان بالادراك هو مذهب المناطقة وأما عند المتكلمين فهو قبول النفس الشئ والرضا به فهو يرجع لكلام نفسيانى وهو قول النفس قات ذلك ورضيت به واعلم أن ادراك وقوع النسبة أو لا وقوعها كما يسمى تصديقاً يسمى حكماً واسناداً وإيقاعاً وانزاعاً وإيجاباً وسلباً بقرينة

كقولك أقام زيد وأز يد قائم أو التصور

شخصنا العدوى (قوله أقام زيد) أي فقد تصورت القيام وزيد والنسبة بينهما ما سألت عن وقوع النسبة بينهما هل هو محقق خارجا أولا فإذا قيل قام حصل التصديق والحاصل أن السائل عالم بأن بينهما نسبة من نسبة الوقوع أو الالاقوع ويطلب تعيين ذلك وكذا يقال في المثال الثاني (قوله في الاسم) لكن دخول الهمزة على الجملة الفعلية أكثر (قوله غير النسبة) الأولى غير وقوع النسبة أولا ووقوعها وذلك كدراك الموضوع والحمول والنسبة التي هي مورد الإيجاب والسلب وإنما كان الأولى ما قلناه لأن كلامه يفيد أن ادراك النسبة من

(٣٤٨)

(كقولك أقام زيد) في الجملة الفعلية (وأز يد قائم) في الاسم (أو) لطلب (التصور) أي ادراك غير النسبة

النسبة وذلك (كقولنا) في طلب التصديق بضمون الجملة الفعلية (أقام زيد) فقد تصورت القيام وزيد والنسبة بينهما ما سألت عن وقوع تلك النسبة خارجا فإذا قيل قام حصل ذلك التصديق (و) في طلب التصديق بضمون الاسم (أز يد قائم) فقد تصورت أيضا الطرفين والنسبة وسألت عن وقوعها خارجا فإذا قيل في الجواب هو قائم حصل التصديق (أو التصور) معطوف على التصديق أي تكون الهمزة للتصديق وقد تقدم وتكون للتصور وهو ادراك غير النسبة الإيجابية أو الانتزاعية بمعنى أن ادراك أن النسبة الغلانية واقعة أو ليست بما وقعت تصديق كما تقدم وادراك ما سوى ذلك من موضوع ومحمول ونسبة هي مورد الإيجاب والسلب تصور فطلب التصور ثلاثة أقسام أحدها طلب تصور النسبة اضربا عنه واستفهاما ثانيا فتكون أم منقطعة ويكون ذلك استفهاما عن التصديق ثانيا للاستفهام بالهمزة عن التصديق أيضا وقد يأتي في بعض المثل قريبة ترجع أو تعين الاتصال كقولك أترضيت أم غضبت أو الانقطاع كقولك أقت أم طلعت الشمس ولذلك اجتمع العقل والنقل على أن أم منقطعة في قوله تعالى اللهم أرجل عيشون به أم لهيم أي يبطشون بها ولولا ذلك ألهم الأكرام أم لهم الأهانة لكانت متصلة قطعاً فقد اتفقا في التركيب اللفظي واختلفا في المعنى قطعاً ومن الأمثلة المحتملة أيضاً قولك أعندك زيد أم عندك عمرو والظاهر فيه الاتصال واضبط هذا المثال فسبحناح اليه فيما بعد وإذا قلت أقام أم لم يقم فكذلك غير أنه يبعد أن تكون أم فيه منقطعة لأنه يلزم أن يكون فيه اضربا عن الأول إلى الاستفهام عن الثاني وذلك إنما يكون في سنن لا يستلزم الاستفهام عن أحدهما الاستفهام عن الآخر ولا شك أن قولك أقام يفهم ما يفهمه قولك أم لم يقم من التردد في القيام ويشهد لما قلناه قول الرخشي في قوله تعالى ألا تبصرون أم أنا خير أن أم فيه متصلة وأن المعنى ألا تبصرون أم أبصرت وقد نقل ابن عطية وغيره هذا التقدير عن سيبويه فإن توهم متوهم أنه لا يصح قولنا أقام أم لم يقم لعدم فائدة ذكر أم فهذه الآية الكريمة بتفسير سيبويه والرخشي قاطعة لتوهمه غم له من الفائدة تعينه لطلب التصديق وقد يقال كيف نكون أم فيه متصلة وقد قلنا أن أقام زيد معناه أم لم يقم وأنه استفهام تصديق فإذا صرح بهذا المعنى فقبل أم لم يقم كيف ينقلب استفهام تصديق كما سبق وإذا قلت أز يد أم عمرو قائم فلا يخفى أنه متصلة وأنه استفهام تصديق عن المسند إليه وإذا قلت أقام

غير النسبة من حيث وقوعها أو الالاقوعها فدخل فيه ادراك ذات النسبة وعلم أن الفرق بين الاستفهام بالهمزة عن التصور والاستفهام بها عن التصديق من وجهين لفظي وهو أن ما صلح أن يؤتى بعده بأمر المنقطعة دون المتصلة استفهام عن التصور وما صلح أن يؤتى بعده بأمر المتصلة فهو استفهام عن التصديق ومعنى وهو أن الاستفهام عن التصديق يكون عن نسبة تردد الذهن فيها بين ثبوتها ونفيها والاستفهام عن التصور يكون عند التردد في تعيين أحد الشيئين بقي شيء آخر وهو أن جعل الهمزة في المثالين المذكورين لطلب التصور يلزم عليه طلب تحصيل الحاصل وذلك لأن تصور الطرفين

(كقولك)

حاصل قبل السؤال لأنه متصور للمسند إليه وهو الدبس والمسند وهو السائل

الاناء قبل السؤال وبعبارة فلا يتفاوت تصور الطرفين بعد السؤال وقبله في الحصول للسائل بل هو حاصل في الحالتين ولا يصح أيضاً أن تكون لطلب التصديق لأن التصديق حاصل للسائل قبل السؤال لأنه أدرك قبل السؤال أن أحد الأمرين حاصل في الاناء وهذا الادراك عين التصديق والحاصل أن الهمزة في المثالين لا يصح أن تكون لطلب التصور ولا لطلب التصديق لما فيه من طلب تحصيل الحاصل وأجيب بأنه يصح أن تكون لطلب التصور والمراد التصور على وجه التعيين أي تصور المسند إليه من حيث أنه مسند إليه وتصور المسند من حيث أنه مسند وهذا غير التصور الحاصل قبل السؤال لأنه تصور للمسند إليه والمسند من حيث ذاتهم أو هو تصور على وجه الاجمال وبأن ذلك أن السائل تصور قبل السؤال ذات الدبس وذات العسل وأما الموصوف منهم بأن يكون في الاناء فغير متصور له فإذا

كقولك أدبس في الاناء أم غسل وأفي الخابية دبسل أم في الزق

قيل له في الجواب دبس تصور الموصوف منهما بكونه في الاناء وهو خصوص الدبس وكذا إذا أجب بالغسل ويصح أن تكون الهزمة في المثالين اطلب التصديق والمراد تصديق خاص فان التصديق الحاصل

(٢٤٩)

قبل السؤال تصديق على

سبيل الاجال وهو ادراك

أن أحدهما في الاناء

والحاصل بعد السؤال

تصديق على سبيل التعمين

وهو ادراك أن الحاصل

في الاناء دبس فان قلت

حيث كان يصح جعل

الهزمة في المثالين اطلب

التصديق فلا وجه

لاقتصارهم على كونها

اطلب التصديق قلنا

اقتصر عليه ليكون تصور

المسند اليه أو المسند

على جهة التعمين هو

المقصود للسائل وأما

التصديق الخاص فهو

حاصل غير مقصود

والحاصل أن الهزمة في

المثالين القصديهما اطلب

تصور خاص ويلزم من

حصوله حصول تصديق

خاص وهذا لا يناق أن

السائل عنده قبل السؤال

تصور اجمالي وتصديق

كذلك وبما ذكرناه لك

يندفع ما أورد على قول

الشارح علما بحصول

شيء في الاناء وقوله علما

بكون الدبس الخ من أن

هذا يقتضي تقدم

التصديق على التصور

والفائل هذا وحاصل الدفع

(كقولك) في طلب تصور المسند اليه (أدبس في الاناء أم غسل) علما بحصول شيء في الاناء طالبا لتعمينه (و) في طلب تصور المسند (أفي الخابية دبسل أم في الزق) علما بكون الدبس في واحد من الخابية والزق طالبا

بين طرفين من غير طلب وقوعها أولا وهذا القسم لم يعمل له لان طلب تصور الطرفين يعني عنه (و) نأينها طلب تصور المسند اليه (كقولك أدبس في الاناء أم غسل) فان هذا الكلام يدل على أنك عالم بوقوع النسبة وهي الحصول في الاناء وجهات الحاصل الذي هو المسند اليه لانه هو المتصف بكونه حاصلًا فسألت عنه فإذا قيل مثلا غسل تصورت المسند اليه بخصوصه وأنه غسل وهما نكتتان ينبغي التنبه لهما احدهما ان ظاهر ما هنا تأخر التصور عن التصديق والمعهود العكس وجوابه أن التصور المتأخر تصور خاص كما أثرنا اليه وأما مطلق التصور أعني تصور المسند اليه فهو متقدم لذلك تعلم أن ثم شيئا حاصلًا في الاناء أثرين العسل والدبس والاخرى أن المسؤل عنه في الحقيقة ولو كان الذي يتبادر هو التصور فقط انما هو التصور مع التصديق فان نفس حقيقة الدبس أو العسل المجاب بأحده معلومة قبل الجواب والمستفاد من الجواب كون الواقع في الاناء خصوص حصول العسل مثلا لاحقة العسل فالسؤال في الحقيقة عن حصول مخصوص ويتبين ببيان خصوص الحاصل فالسؤال عن التصديق الخاص الكائن بالتصور الخاص لا عن مطلق التصور لكون الحاصل معه تعيين المسند اليه أو المسند منه تصورًا أو متعمداً فهم والدبس هو شراب حلوي يتخذ من التمر والعنب (و) نالها اطلب تصور المسند كقولك (أفي الخابية دبسل أم في الزق) فانك قد علمت حصول الدبس وجهات ما حصل فيه الذي هو مسند ويلزم من الجهل بالطرف الجهل بما يتعلق به بخصوصه أم فاعند زيد فاستفهم عن المسند للتصور وهي متصلة وإذا قلت أزيد أم عمر اضربت قصصه وهو استفهام عن تصور المفعول هذا كله اذا ذكرت أم فان لم تذكر قلت أزيد أم فاحتمل أن تكون لطلب التصديق وأن تكون لطلب تصور المسند وأن تكون لطلب تصور المسند اليه لان ذلك قد يصدر من متردد في وقوع قيام زيد ومن جازم بوقوع قيام ويشك في المسند اليه ومن جازم بوقوع فعل من زيد ويشك أنه القيام أولا فالمعنى على الاول أقام أم لا وعلى الثاني أقام زيد أم عمرو وعلى الثالث أقام زيد أم فعد وكذلك أزيد أم غير أن الظاهر أن الاستفهام عن التصديق لان النسب هي الجندرة والاستفهام ولذلك كان ابتداء الفعل الهزمة الاستفهام وتأخير الاسم أولى من العكس اذا لقر ذلك فلنحمله بفائدة وهي أن الاستفهام عن التصديق هل يكون المطلوب به الثبوت والانتفاء قال ابن مالك في المصباح الاستفهام طلب ما في الخارج أن يحصل في الذهن من تصور أو تصديق موجب قيل أو منفي حكى قولين في أن استفهام التصديق يستفهم به عن النفي أولا وكله أشار بقوله قيل الى ما ذكرناه عن الفتاح ولعله فهم أن الاستفهام عن التصديق تارة يطلب به الثبوت وتارة يطلب به الانتفاء والذي يظهر والله أعلم أن هذا الدم مراده فان الاستفهام لا يطلب به الثبوت ولا الانتفاء وانما يطلب به الواقع منه ما في الوجود وهو أحدهما لا بعينه فتول السكاكي والانتفاء ليس معناه أو طلب تعيين

(٣٣ - شروح التلخيص ثاني)

أن التصور المطلوب بالهزمة تصور خاص وهذا صاحبه تصديق خاص وهذا لا يناق أن السائل عنده قبل السؤال تصديق اجمالي وهو ما ذكره الشارح وهو صاحب تصور المسند اليه أو المسند على وجه الاجال فذلك شيخنا العلامة العدوي (قوله في طلب تصور المسند اليه) أي من حيث أنه مسند اليه والافتقار ذاته حاصل قبل السؤال كما علمت وكذا يقال فيما بعده (قوله أدبس في الاناء أم غسل) الدبس غسل متخذ من الزبيب والمراد من العسل غسل النحل لانه المتبادر عند



## لتعيين ذلك

فسألت عنه فإذا قيل في الجواب هو في الخابية مثل التصور المستند الذي هو كون الدبس حاصل في الخابية وفيه النكتتان السابقتان فهذه أيضاً تصورات سابقة هو الموقوف عليه التصديق وهو كون الحصول فيه أحدهذين وتصور خاص متأخر هو المسؤول عنه وهو كونه نفس الخابية بخصوصها وألزمه بالخصوص ثم الظرفان متصوران لذاتهما أيضاً وإن سأل عنهما من حيث الحصول فيهما بالخصوص ففي هذا التصور تصديق كافي المستند اليه لأن التصديق المعلوم مطلق الحصول في أحدهما ثم سأل عن حصول خاص يتبين بذكر الحصول فيه الخاص ولكن قبح الامثلة وعدمه مع هل اغناها ولا عليها على ما يتبادر من افادة التصور فيما ذكر على ما يأتي تأمل لا يقال كون أزيد قائم للتصديق وأفي الخابية دبسك أم في الرق للتصور تحكم لأن في الاول تردد بين قيام زيد وعدمه وفي الثاني التردد بين كون الدبس في الخابية وكونه في الرق لأننا نقول متعلق الشك في الاول حصول النسبة وعدمها وفي الثاني نفس الموصوف بها وهو المحكوم به مع مقابله بدليل الاتيان بام فتناسب كون الاول للتصديق الذي هو العلم بالنسبة دون الثاني ولولزم من الشك في أحدهما شك في الآخر وحاصله أن السؤال عن التصديق هو ما يكون عن نسبة المحمول أو سلبها أو السؤال عن التصور هو ما يكون عن نفس المحمول أو مقابله فافهم

الاستغناء بل المراد طلب تعيين أحدهما وانما يبرر الدين فهمه على غير وجهه وكيف يتخيل أن يطلب بالاستفهام احدي النسبتين بعينه فحينئذ القولان اللذان ذكرهما بادر الدين فاستدان فان قلت لعل صاحب المصباح أراد الاتيان والنفي اللفظيين قلت ذلك بعيد من كلامه وإن أراد ذلك فمضوع فالبصيح لك أن تقول لم يزم زيد وعل الذي أوقعه فيه أن غالب ما ورد من ذلك ليس على بابه بل التوبيع والتقرير مثل أليس الله بكاف عبده ألم أقل لك انك لن تستطيع معي صبراً ولم يروا أنا تأتي الارض وقول الشاعر

لم يأتنيك والانباء تنمي \* بما لاقت لبسوت بني زياد

ألسنم خير من ركب المطايا \* وأندى العالمين بطون راح

وقوله

ولكن برده عليه قوله تعالى أقلنا تبصرون فقد تقدم أن تقديره عند سيوفه أم أبصرتم وانها متصلة وإذا كانت متصلة كان الاستفهام على بابه ويرد عليه اجماهم على أقام زيداً لم يزم فان لم يزم مستفهم عنه سواء كانت متصلة أم منقطعة وقد صرح الجزولي وغيره بوقوع الاستفهام المحض عن النفي وانما خالف في ذلك أبو علي الشلوبيين فنعاه ورد عليه ابن مالك في باب لا يقول

ألا اصطبوا ليلى أم لها جلد \* إذا لاقى الذي لا فاء أمشال

بقي هنا سؤال وهو أنه قد يقال الاستفهام لا يكون الا لطلب التصديق لانه اذا قصد تعيين المستند اليه فانت تطلب العلم بوقوع النسبة الخاصة من المستند اليه الخاص فإذا قلت زيداً لم يزم وعرف قائم كنت طالباً للتصديقين مع اقيام زيد وقيام عمرو وقد يجاب بان طلب النسبتين الخاصتين وقع هنا التزاماً وليس هو عين المستفهم عنه بل لازم له وقد ظهر من هذا أن طلب التصديق لا بد منه بكل حال اما سة فلا أو تعاد وقد يعكس هذا فيقال كل استفهام فهو طلب تصديق لأنك اذا قلت أقام زيداً لم يزم فاعني أقام أم لم يزم فعناه أي المحتماين وقع قيامه أم عدم قيامه وأي اغنا يسأل به عن التصور فانت تعلم أحد الامرين لا محالة لأن النقيضين لا يرتفعان وأنت تريد تعيين الواقع من مفاصل كقولك أقام زيد فاعيد زيد في انه لتصور المستند وما من استفهام الا يمكن أن يقال معه أي وقد تقرر أنها اغنا يسأل به عن التصور وجوابه أنا لا نسلم أن أيا يصلي في قولك أقام زيداً لم يزم اذا قلنا انه استفهام تصديق وكيف يكون ذلك

الاطلاق (قوله لتعيين ذلك) أي الواحد والحاصل أن السائل في المثال المذكور عالم بالنسبة أعني نبوت الكونية للدبس والمجهول له هو الظرف المكون فيه فانه وإن كان معلوماً أنه أحدهما الا أنه مجهول من حيث التفصيل أعني كونه الخابية أو الرق لا يقال كون الهمزة في أزيد قائم للتصديق وفي قولك أفي الخابية دبسك أم في الرق للتصور تحكم لأن في الاول تردد بين قيام زيد وعدمه وفي الثاني التردد بين كون الدبس في الخابية وكونه في الرق لأننا نقول متعلق الشك في الاول حصول النسبة وعدمها وفي الثاني نفس الموصوف بها وهو المحكوم به مع مقابله بدليل الاتيان بام فتناسب كون الاول للتصديق الذي هو العلم بالنسبة دون الثاني ولولزم من الشك في أحدهما شك في الآخر وحاصله أن السؤال عن التصديق هو ما يكون عن نسبة المحمول أو سلبها أو السؤال عن التصور هو ما يكون عن نفس المحمول أو مقابله فافهم ذلك الفرق المعنوي

ولهذا لم يبق أزيد فاعلم وأعراف

(قوله في طلب تصور الفاعل) أي الفاعل المعنوي

(٢٥١)

(قوله وذلك) أي وبما ذلك القبح

فيما ذكر مع هل في

المرفوع والمنصوب وعدم

القبح مع الهمزة في

المرفوع والمنصوب فقوله

لأن التقديم أي المرفوع

والمنصوب (قوله لأن

التقديم الخ) توضيح

ذلك أن التقديم يفيد

الاختصاص فيكون مفاد

التركيب الأول السؤال

عن خصوص الفاعل

بمعنى أنه يسأل عن المختص

بالقيام هل زيد أو عمرو

بعد تعقل وقوع القيام

فيكون أصل التصديق

بوقوع القيام من فاعل

مأمولاً عنده فلم يرد

السؤال عن تعيين الفاعل

ومفاد الثاني السؤال عن

خصوص المفعول أي

الذي اختص بالمعرفة دون

غيره بمعنى أنه يسأل عن

الذي يصدق عليه أنه

المعروف فقط دون غيره

بعد العلم بوقوع المعرفة

على عمرو وغيره فأصل

التصديق بوقوع الفعل

على مفعول مأمولاً وإنما

سأل عن تعيين المفعول

فالسؤال في الجملتين طلب

التصور فلو استعملت فيهما

هل لأفاد طلب التصديق

وأصل التصديق معلوم

فيهما فيكون الطلب بهما

(ولهذا) أي ولجئ الهمزة لطلب التصور (لم يبق) في طلب تصور الفاعل (أزيد قام) كما قبح هل زيد قام (و) (لم يبق) في طلب تصور المفعول (أعراف) كما قبح هل عرافت وذلك لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل

(ولهذا) أي ولجئ الهمزة لطلب التصور دون هل فإنها للتصديق فقط كما يأتي (لم يبق) ورودها في التركيب الذي يكون الاستفهام فيه لطلب التصور كطلب تصور الفاعل في كقولك (أزيد قام) بخلاف ورود هل في هذا التركيب الذي هو لطلب التصور غالباً فلا يقال هل زيد قام الأعلى قبح (و) كطلب تصور المفعول في قولك (أعراف) بخلاف ورود هل فيه في قبح فلا يقال هل عرافت الأعلى قبح أيضاً ووجه كون التركيب لطلب التصور أن التقديم فيهما يفيد الاختصاص فيكون مفاد الأول السؤال عن خصوص الفاعل بمعنى أنه يسأل عن المختص بالقيام بالفعل بعد العلم بوقوع القيام من زيد أو غيره فيكون أصل التصديق بوقوع القيام معلوماً عنده فلم يرد السؤال عن

وهما استفهامان وليس كل استفهام يصلح أن يقال فيه أي من جهة المعنى وإن صلح من جهة اللفظ ألا ترى أنك لو قلت في قوله تعالى ألهم أرجل أنه يصح أن يعبر عنه بأن يقال أي الأمرين المهم الأرجل أم الأيدي لكانت محالاً لضرورة العقل وإن صح لفظاً وبعد أن انكشف الغطاء عن ذلك فلو عدلنا سرح كلام المصنف فالهمزة يطلب بها أيهما كان من تصديق أو تصور ومثل المصنف استفهام التصديق بقولك أقام زيد وأزيد قائم وليس على إطلاقه بل ذلك حيث كان المراد أم لم يبق وأردت الانقطاع فإن كان المراد أم عمرو وأم قعد فلا كما سبق فإن قيل عذره في ذلك أن هذه الصيغة عند الإطلاق ظاهرة في ما ذكره فلتا ظاهرة في أن المعنى أم لم يبق لكن ليست ظاهرة في أن أم منقطعة وأما غيبه زيد قائم فلا يصح على شيء من التقادير ما على أن يكون المعنى أم عمرو وأما فاعله فواضح وأما على أن المعنى أم لم يبق فهو لا يصح على رأي المصنف فإنه يرى أن الذي يلي الهمزة هو المستفهم عنه فتعين أن يكون هو المسند إليه لا الجملة وإن كنا لانوافق المصنف على ما قاله بل نصح هذا المثال لماسياً في وأما الاستفهام عن التصور فاماعن تصور المسند إليه ومثله المصنف بقولك أدبس في الأناء أم عسل وهو مثال صحيح وأما عن تصور المسند ومثله المصنف بقولك في الخابية دبسل أم في الزرق وفيه تساهل فإن في الخابية ليس مسنداً بل المسند الاستقرار الذي هو عامل في هذين الجارين والجرورين ويمكن تأويل كلامه على أنه لم يرد بالمسند الظرف بل الاستقرار الذي يتعلق به الظرف وأما عن تصور شيء من تعلقات المسند ولم يذكره المصنف وكلام الخطبي يوهم نفيه وليس كما قال وذلك قولك أزيد أم عرافت ويصح التمثيل له بما مثل به المصنف للاستفهام عن المسند وهو في الخابية دبسل أم في الزرق قوله (ولكنها) أي الهمزة لا تختص بتصديق ولا تصور مقلوب صوابه أن يقال لا يختص بتصديق ولا تصور وإن كان الواقع أن الهمزة لا تختص بالتصور ولا بالتصديق لأن كلامهم ما يوجد في استفهام بغيرها وكل من التصور والتصديق لا يختص بالهمزة لأنها استعملت في الآخر ولكن المصنف يريد أن الهمزة تستعمل فيهما والتعبير عن ذلك أن يقول لكون الهمزة لا تختص بتصديق ولا تصور بل يخرج عن كل منهما إلا خرم يقيم كذا وكذا ثم على المصنف اعتراض وهو أن عدم قبح ما سببه ذكره ليس ناشئاً عن استعمال الهمزة في التصور والتصديق كما ذكره بل هو ناشئ عن استعمالها في التصور في معنى أن يقول والكونها لا يختص

لتحصل الخاص بل بخلاف استعمال الهمزة فإنه لا ضرر فيه لأنه الطلب التصور فإن قلت مقتضى هذا أن استعمال هل فيما ذكر من التركيبين ممنوع لأنه قبح فقط قلت إنما لم يكن ممنوعاً لجواز أن يكون التقديم لغير التخصيص لأنه لا ينبغي أن يكون للتخصيص فلهذا لم يمنع أصل التركيب اه يعقوب

(قوله فيكون هل) أي لو أتى بها (٢٥٢) في هذا التركيب لطلب حصول الحاصل أي لأنهم لطلب التصديق أي

وطلب حصول الحاصل عت (قوله وهذا ظاهر الخ) أي واستدعاء التقديم حصول التصديق بنفس الفعل ظاهر في تقديم المنصوب لأن تقديم المنصوب يفيد الاختصاص ما لم تقم قرينة على خلافه فالغالب فيه الاختصاص وأما كونه للاهتمام أو التبرك أو الاستلذاذ فخلاف الغالب وأما تقديم المرفوع فليس للاختصاص في الغالب بل الغالب فيه أن يكون لتقوى الاستناد وأما كونه للتخصيص فغالب الغالب وحينئذ فلا يكون هل زيد قام فيجاء الماذكر نعم بفتح لامر آخر على ما يأتي من أن هل في الأصل بمعنى قد فلا يلزم إلا الفعل غالباً (قوله فليتأمل) انما قال ذلك لأن تقديم المنصوب يكون أيضاً لغير الاختصاص كالاهتمام فيسأى تقديم المرفوع من جهة أن كلاً قد يكون لاختصاص وغيرة وحينئذ فلا فرق بينهما وحينئذ فيكون الاتيان بهل قبيحا دون الهمزة في تقديم المنصوب والمرفوع وبحجاب عنه بأن النظر في الفرق بينهما ما لغالبا فتقديم المرفوع والمنصوب وان اشتر كافي أن كلا يكون للاختصاص ولغيره لكن الغالب في تقديم المنصوب التخصيص (والمسؤل وفي تقديم المرفوع غير التخصيص وحينئذ يكون الاتيان بهل قبيحا دون الهمزة في تقديم المنصوب دون المرفوع نظراً للغالب فيهما

فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهذا ظاهر في أعـ راعرت لافي أزيد قام بليتأمل

نعمين القابل ويكون مفاد الثاني السؤال عن خصوص المفعول أي الذي اختص بالمعرفة دون غيره بمعنى أنه يسأل عن الذي يصدق عليه أنه هو المعروف فقط دون غيره بعد العلم بوقوع المعرفة على عرو أو غيره فاصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول ما معلوم وانما سأل عن المفعول الذي اختص بها فكان السؤال في الجلتين لطلب التصور فلما استعملت فيهما هل لافادت طلب التصديق وأصل التصديق معلوم فيهما لانهم لا اختصاص فيكون الطلب بها التحصيل الحاصل لكن هذا التعليل يفيد المنع لا البيع كما ذكرنا وقد يجب عنه بأنه لا يتعين التخصيص فلذلك لم يمنع أصل التركيب كما ستأتي الإشارة إليه ثم هذا في أعـ راعرت ظاهر لان الغالب كون تقديم المفعول للاختصاص وأما في أزيد فام فقه نظراً لأنه يكون كثير الجرد للاهتمام وشبهه فلا يستدعي التخصيص في الغالب الذي يكون ملزوماً لطلب التصور حتى يقع من جهة أن هل استعملت فيما يتبادر منه طلب التصور ولم يقع في الهمزة التي تستعمل لذلك نعم يتبع مع هل لامراً آخر على ما يأتي من أن ما يعني قد في الأصل فلا يلزم إلا الفعل غالباً ولما كانت الهمزة للتصديق والتصور ناسب أن يذكراً ما بعده أنه أزيد بها السؤال عن كل متصور بها تصديق لم يقع أزيد اضربت وأزيد قائم والذي ذكره الشارح أن لذلك حالتين أن أريد التصور لم يقع وان أريد التصديق فتح للماسيات في فتح نظيره في هل قلت المراد أني اذا قلت أزيد اضربت كان محتملاً لأن تريد اضربت أم لم تضرب فيكون طلب تصديق فيقع وأن يكون المراد عروا فيكون طلب تصور فلا يقع وهذا الذي ذكره فاسد لان المصنف والشارح المذكور قالان المستفهم عنه هو ما يلي الهمزة فتعين أن يكون المستفهم عنه هو زيداً فيكون تصوراً ولذلك جزم المصنف بعدم قبحه لانه لا يحتمل عنده غير التصور نعم يمكن أن يقال زيداهو المستفهم عنه فتارة يستفهم عنه أهو الذي وقع له التخصيص بالضرب أولاً وذلك طلب تصور وتارة يستفهم عن ثبوت تخصيصه بالضرب لأن تقديم أزيد اضربت أما اضربت أحد الأزيدا وأنت لو صرحت بذلك لكنك طالبا للتصديق والمستفهم عنه هو زيداً باعتبار تخصيصه فلم يخرج زيداً أن يكون مستفهماً عنه أي عن اختصاصه كذا قلت أشارك أحد أم لا وانما قلنا ذلك لمحافظة على أن يكون المستفهم عنه ما يلي الهمزة على رأى المصنف بقي النظر فيما هو موضوع اللفظ والذي يظهر أن قلنا بالاختصاص أن موضوع اللفظ طلب التصديق وأن التقدير أما اضربت أحد اغيزر زيد لكن المصنف قال ان ذلك لا يصح وكنه لاحظ أن المعنى طلب التصور وهو واضح عند تقدير عدم الاختصاص أما على تقدير الاختصاص فقيه عسر لان مدلول زيداعرفت ما عرفت الازيدا فاذا دخلت الهمزة صار معناها ما عرفت الازيدا وذلك استفهام تصديق وما ذكره المصنف يؤدي الى أن يكون التقدير أزيد الذي اضربت الا هو وفي تنزيل اللفظ عليه عسر نعم يشكل على أنه اذا كان لطلب التصديق في الموجب لوجه قولكم لان التخصيص يستدعي حصول التصديق فلما سلم ولكن التخصيص يستدعي التصديق باسناد أصل الفعل لا حصول التصديق بالاختصاص فقولك أزيد اضربت يستدعي حصول التصديق بأن ثم مضروبا وليس هو المستفهم عنه بل المستفهم عنه اختصاصه بالمضروبة ولم يحصل به تصديق ويمكن أن يناعر في أصل حصول التصديق لان قولك أزيد اضربت اذا جعلناه للاختصاص وحلناه لثني وثبات صار كقولنا ما اضربت الازيدا وأنت لو قلت ما اضربت أحد اغيزر زيداً لعل على ضرب زيداً بالمفهوم الذي يشكره كثير من الناس ولو كانت غير استثنائية فالاستثناء من التثني ذهب ذاهبون الى أنه ليس

والمسؤول عنه بها هو ما يليها فنقول أضربت زيدا إذا كان الشك في الفعل نفسه وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده

(قوله هو ما يليها) أي هو تصور ما يليها والتصديق به (قوله إذا كان الشك) أي يقول ذلك إذا كان الشك في نفس الفعل أي من حيث صدوره من المخاطب حتى يصح تعلق الشك به والافعال في حد ذاته لا تعلق به شك ويدل ذلك قول الشارح أعني الخ أي تقول ذلك إذا حصل عندك شك في أن المخاطب ضرب زيدا أم لا (قوله أن تعلم وجوده) أي أردت أن تعلم أن الضرب وجوده من المخاطب أم لا (قوله ويجعل أن يكون الخ) أي فهذا التركيب أعني أضربت زيدا وكذا ما ماناه من كل تركيب ولي المهمزة فيه فعل محتمل لأن يكون لطلب التصديق وطلب التصور وتعيين أحد (٣٥٣) الامرين بالفرائض القبطية كالفران

العاقل لما يلي المهمزة بأم  
المنقطعة أو المتصلة قبل  
أضربت زيدا أم لا لطلب  
التصديق وقولك

أضربت زيدا أم أكرمه  
لطلب التصور والمعنوية  
كما في أفرغت من الكتاب  
الذي كنت تكتبه فانه  
سؤال عن التصديق  
بالفراغ منه وقوله الذي  
كنت تكتبه فريضة على  
ذلك لانه يفيد أن السائل  
عالم بأن المخاطب يكتب  
كتابا وأما قولك أكتب  
هذا الكتاب أم اشتريته  
فانه سؤال عن تصور  
المسند أي تعيينه والفرية  
حالية وإذا علمت أن  
ما ذكره المصنف من  
المثال محتمل للامر من  
ظهورك أن في كلام  
المصنف أعني قوله  
والمسؤول عنه بها هو ما يليها  
كالفعل الخ نظر وذلك لانه  
لا يظهر إلا إذا كان المسؤول

(والمسؤول عنه بها) أي بالهمزة (هو ما يليها كالفعل في أضربت زيدا) إذا كان الشك في نفس الفعل أعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق ويحتمل أن يكون لطلب تصور المسند بأن تعلم أنه قد تعلق فعل من المخاطب زيد لكن لا تعرف أنه ضرب أو أكرام

خاص من المسند والمسند اليه أو شيء من متعلقاتهما فأشار إلى ذلك بقوله (والمسؤول عنه بها) أي بالهمزة عند قصد السؤال عن أجزاء الجملة تصور (ما يليها) من تلك الأجزاء وذلك (كالفعل في) قول القائل (أضربت زيدا) فان هذا الكلام يقوله السائل في وقوع ضرب منك على زيد يعني انه يشك هل وقع ضرب على زيد أو لم يقع أصلا كذا قيل ولكن على هذا تكون التصديق في أصل الفعل فلا يكون بعض أجزاء الجملة أولى بإيلا منها من بعض وقد يجب بأن لما كان الغرض السؤال عن أصل النسبة المتعلقة بالفعل وأصل النسبة للمسند والمسند هنا فعل كان الفعل هو المسؤول وانما يتضح ويجه إذا كانت للتصور ولو كان التصور لا يخلو عن مراعاة التصديق كما تقدم وأما ان كانت للتصديق المحض فلا يتضح ما ذكرنا من أحد أجزاء الجملة ليس أولى من الآخر في الإيلاء كما بينا عليه أن تقابل ينبغي أن يجري الكلام حينئذ على أصله قبل الاستفهام ولهذا قررنا كلامه على ما إذا أريد بالهمزة التصور وقد تقدم البحث فيما فسره معنى الكلام الموالي الفعل فيه الهمزة وأن ذلك ينافي ما فرض

بأنبات ثم قال (والمسؤول عنه بها هو ما يليها) أي المسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها مثال ذلك أظلم أم فاعد زيد إذا استفهمت عن المسند وان استفهمت عن المسند اليه قلت أزيد أم عمرو قائم أو عن تعلقات الفعل قلت أزيد أم عمرو أضربت وأظلم أم فاعلمنا أم جالس أضربت وقوله (كالفعل في أضربت زيدا) عبارة توهم أن المراد الفعل فقط ويكون التصور المسند وانما يرد عن وجود الفعل ويكون استفهام تصديق كما بينه في الايضاح وقد تقدم الكلام على ما في هذا المثال من النظر وقوله (والفاعل في أنت ضربت) يريد به الفاعل المعنوي لا الصانع فانه لا يتقدم على فعله وقد يقال هذا يفضي إلى أن أزيد قام استفهام عن زيد لأن القيام وذلك يفضي إلى أنه لا يصح أزيد قام أم فعد وان لا يصح أزيد فعل كذا حتى يكون الفعل قد تحقق وقوعه وفيه بعد ثم تخدش فيما جزموا به من أن المستفهم عنه ما يليها نص سيوريه فيما نقله شيخنا أبو حيان عنه قال في عمده أزيد عندك أم عمرو وأزيد أليت أم بشر افتقد اسم الاسم أحسن ولو قلت أليت زيد أم عمرو الكان جائزا حسنا أو قلت أعتدك زيد أم عمرو كان جائزا حسنا

عنه تصور المسند أو المسند اليه أو شيء من متعلقاتهما لان هذا هو الذي يأتي بالإيلاء لها ولا يظهر إذا كان المطلوب بها التصديق بوقوع النسبة ادليس له لفظ واحد بل الهمزة بل دائرة بين المسند والمسند اليه فليس أحدهما أولى بالإيلاء من الآخر وقد يجب بأن لما كان الغرض عند السؤال بها عن التصديق السؤال عن حال النسبة وهي جزم مدلول الفعل فلا يدان في الفعل الهمزة هذا وبعضهم حمل كلام المصنف على ما إذا كان المسؤول عنه أحد الطرفين لا النسبة ولا وجهه كما علمت بقي بحث آخر وهو أن الشارح حمل المتن على صورة التصديق وجعل صورة التصور احتمالا مع أن التصديق انما يحصل بانظر في فلم يل التصديق الذي هو المسؤول عنه الهمزة فهلا حمل المتن على صورة التصور ابتداء كذا في يس والجواب عنه ما علمته فتأمل (قوله لكن لا تعرف أنه ضرب أو أكرام) أي وأردت بالاستفهام بتعيينه

وتقول أنت ضربت زيداً إذا كان الشك في الفاعل من هو وتقول أزيداً ضربت إذا كان الشك في المفعول من هو وهل يطلب التصديق

(قوله والفاعل الخ) عطف على الفعل وينبغي أن يراد هنا بالفاعل المعنوي لا الصناعي إلا يجوز تقديمه على فعله (قوله إذا كان الشك في الضارب) أي تقول هذا (٣٥٤) الكلام مخاطباً إذا كنت تعلم أن شخصاً صدر منه الضرب وشككت في

(والفاعل في أنت ضربت) إذا كان الشك في الضارب (والمفعول في أزيداً ضربت) إذا كان الشك في المضروب وكذا قياس سائر المتعلقات (وهل يطلب التصديق

وتقدم جوابه متأمله (والفاعل) هو عطف على قوله كالفعل أي يلى المسؤل عنه الهمزة كالفعل فيما تقدم وكالفاعل (في) قولك (أنت ضربت) فإن هذا الكلام انما يقوله من عرف حصول أصل النسبة بان عرف صدور الضرب من أحد وجهل عين الفاعل فكأنه يقول هذا الضرب الصادر من الذي صدر منه أنت أم غيرك فالشك هنا في الفاعل (و) كالمفعول (في) قولك (أزيداً ضربت) فأنما نقول هذا الكلام إذا عرفت أن مخاطبك ضرب أحد أوجهات عين ذلك الأحـد فكأنك تقول مضروبك ما هو هل هو زيد أم غيرك فالشك هنا في المفعول والسؤال هنا للتصور ولا يذهب عنك ما بينهما علمه أنفاهم أن الاستفهام الذي ذكرناه يراد به التصور هنا لا يتخلو عن مراعاة التصديق الخصوص ولهذا صرح إطلاق الشك فيما هو تصور سؤال عن تصور الفاعل أو المفعول مع أن الشك انما يتعلق بالنسبة لا بالفاعل أو المفعول من حيث ذاتهما فافهم (وهل) من حروف الاستفهام انما تستعمل (الطلب التصديق) والمراد به هنا مطلق وقوع النسبة أو لا وقوعها لانه متى علم أصل الوقوع وطلب

كما جاز أزيد عندك أم عمرو وتقدم الاسمين جميعاً متأمله وان كان ضعيفاً انتهى كلام سيبويه واختاره الشيخ أبو حيان ثم نقول إذا كان مع الهمزة أم وجعلنا المستفهم عنه ما يلزم بالزم تقدم الاسمين لأن المستفهم عنه أحدهما فلا يحصل تقدم المستفهم عنه الالتهقدهما وقد قال سيبويه بانه ضعيف ثم ان السكاكي والمصنف جعلنا من أمثلة الاستفهام عن التصديق قولك أزيد بمنطق ولو كان المستفهم عنه هو زيد لكان ذلك طلباً للتصور لا للتصديق ثم نقول التصديق ليس له لفظ واحد بل الهمزة بل معناه أن بين المبتدأ والخبر فلا يمكن أن يلى لفظة الهمزة الآن يقال المعتبر فيه هو الفعل ثم نقول يستحيل أن يلى الهمزة المستفهم عنه بل بعضه ألا ترى أن المستفهم عنه في قولك أزيداً ضربت أم عمرو المضروب مهم بالازيد فقط ثم قوله تعالى آله أذن لكم يلزم أن يكون استفهاماً عن المسند اليه وليس كذلك بل عن النسبة بدليل أم على الله نفرون وقول المصنف (والسؤال عنهما هو ما يلزمها) ظاهر وقوله بها وذكره لذلك في هذا المحل وقطعه الظاهر عن الظنير دون ذكره لذلك في أول الكلام أو آخره يقتضى أن غيرهما من أدوات الاستفهام لا يطلب بها ما يلزمها وليس كذلك بل غيرهما يشار إليها في ذلك وقد ذكره الطيبي في التبيان (تنبيهه) قولنا لا يستفهم عن المسند اليه حتى يتحقق حصول مطلق النسبة قد يلزم أن تكون النسبة ماضية فلا يصح أن يسبقوم أم عمرو وليس كذلك بل يستفهم عن الفعل المستقبلي وعن فاعله إذا ترجح وقوعه وهذا مع كونه واضحاً صريحاً بصاحب الأقصى القريب (تنبيهه) ان قيل التصديق مسبق بالتصور فإذا حصل التصديق كيف يطلب التصور وقد قلتم انه نارة يسأل عن التصور والتصديق معلوم قلنا انما يعني بالتصديق اعتقاد وجود النسبة في قال أزيد قام أم عمرو مصدق بان ثم قياما لكنه مجهول فاعله ص (وهل يطلب التصديق الخ) ش الاداة الثانية

كونه مخاطب أو غيره فكانك تقول له الذي صدر منه الضرب أنت أم غيرك فالشك هنا في الفاعل فالسؤال هنا للطلب التصور (قوله إذا كان الشك في المضروب) أي أن هذا الكلام انما يقوله إذا عرفت أن مخاطبك ضرب أحد أوجهات عين ذلك الأحـد فكأنك تقول مضروبك ما هو هل هو زيد أم غيرك فالشك هنا في المفعول والسؤال هنا للتصور ولا يذهب عنك ما بينهما علمه أنفاهم أن الاستفهام الذي ذكرناه يراد به التصور هنا لا يتخلو عن مراعاة التصديق الخصوص ولهذا صرح إطلاق الشك فيما هو سؤال عن تصور الفاعل أو المفعول مع أن الشك انما يتعلق بالنسبة لا بالفاعل والمفعول من حيث ذاتهما (قوله وكذا قياس سائر المتعلقات) أي المفعولان نحو في الدار ضلبت وأيام الجمعة سرت وأتاديباً ضربت وأراك

حسب

جئت ونحو ذلك اه مطول ولم يذكر المفعول المطلق لانه لا يتقدم على

عامة لانه بمنزلة انما كبديل ادعى بعضهم أنه توكيد لفظي اصطلاحاً كما هو مسطر في كتب النحويين لكن انظر المصدر المبين للنوع والعدد هل يتقدم أو لا وجره (قوله وهل يطلب التصديق) أي لطلب أصل التصديق وهو مطلق ادراك وقوع النسبة أو لا وقوعها فلا يرد أن الهمزة أيضاً طلب التصديق دائماً لانها طلب تصديق خاص وان كان الغرض منه قد يكون تصور المسند اليه أو المسند

حسب كقول هل قام زيد وهل عرو فاعده هذا امتنع هل زيد قام أم عرو

كما هو وإذا قال العلامة يعقوبى المراد بالتصديق هنا مطلق ادراكه وقوع النسبة أولا وقوعها لا معنى علم أصل الوقوع وطلب الاعلام بوقوع مخصوص عدوه من باب التصور (قوله حسب) أى اذا عرفت أنها الطلب التصديق حسب أى هذا المعرفة حسب مبتدأ لكن ضممه ليس رفعا لأنه مبنى بعد حذف المضاف اليه على الضم وما له الفصير على طلب التصديق وإن كان ليس من طريقه أطول (قوله وتدخل على الجملتين) أى الاسمية والفعلية بشرط أن تكون الجملة مثبتة فلا تدخل على منفي فلا يقال هل قام زيد لانها فى الاصل بمعنى قد وهى لا تدخل على المنفى فلا يقال قد لا يقوم زيد واعلم أن عدم دخول هل على المنفى لا ينافى أنم الطلب التصديق مطلقا أعنى الإيجابى والسلبى فيجوز أن يقال هل قام زيد ولم يقم كما صرح بذلك العلامة المحلى فى شرح جامع رادا على التاج السبكى فى المتن المذكور حيث فهم من قولهم انه لا تدخل (٣٥٥) على منفى أنه لا يطلب بها التصديق

السلبى (قوله نحو هل قام زيد وهل عرو فاعده) أورد مثالين دفعا لتوهم اختصاص هل بالفعلية لكنهما فى الاصل بمعنى قد (قوله اذا كان المطلوب حصول التصديق بشبوت القيام زيد والقعود عرو) (ولهذا) أى ولا اختصاصها بطلب التصديق (امتنع هل زيد قام أم عرو) لان وقوع المفرد هنا بعد أم دليل على أن أم متصلة وهى اطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بشبوت أصل الحكم

وتدخل على الجملتين (نحو هل قام زيد وهل عرو فاعده) اذا كان المطلوب حصول التصديق بشبوت القيام زيد والقعود عرو (ولهذا) أى ولا اختصاصها بطلب التصديق (امتنع هل زيد قام أم عرو) لان وقوع المفرد هنا بعد أم دليل على أن أم متصلة وهى اطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بشبوت أصل الحكم

الاعلام بوقوع مخصوص عدوه من باب التصور (حسب) أى فطلب التصديق بها حسب أى كافي عن طلب التصور فلا يتعدى به من التصديق الى التصور فلا تستعمل فيه وتدخل عند استعمالها فى التصديق الذى يختص به على الجملتين الفعلية (نحو) قولك (هل قام زيد) الاسمية كقولك (هل عرو فاعده) وانما تستعمل فى التركيبين اذا أريد فيهما السؤال هل حصل القيام لزيد ولم يحصل له أصلا وهل حصل القعود لعرو ولم يحصل له أصلا (ولهذا) أى ولا جمل اختصاصها بالتصديق (امتنع) استعمالها فى تركيب قرنت فيه بما يدل على السؤال عن التصور ونحو قولك (هل زيد قام أم عرو) لان أم هنا وقع بعدها مفرد فدل على كونها متصلة والمتصلة تدل على كون

هل وهى اطلب التصديق وقول المصنف (حسب) أى فقط وهذه الكلمة ملازمة للاضافة معنى وتقطع عنها لفظا فتبنى على الضم فى الاكثرو قد أضحى ما يميز به طلب التصديق فى الهمزة وأمثله وهى ههنا أمثلة الاستفهام هل وعبرة الطيبي فى التبيين هل مختصة بطلب التصديق وهى فاسدة والصواب أن طلب التصديق مختص بها وذلك كقولك هل قام زيد ولا يحتاج أن نقول هنا على أحد التقادير لانه لا يصلح الا للتصديق فيعمل عليه وقوله وهل عرو فاعده فيه ما سبق من البحث وذكر المثالب لان أحد هما جملة اسمية والاخر فعلية ثم قال (ولهذا) أى ولكون هل لا يطلب بها الا التصديق (امتنع هل زيد قام أم عرو) لان أم المتصلة انما تستعمل عند طلب التصور واردة لتعيين بعد العلم بالنسبة والتصديق

أى ادراكه أن هذا الشبوت مطابق للواقع مع العلم بحقيقة كل من المسندين تأمل (قوله ولهذا امتنع هل زيد الخ) أى امتنع الجمع بينهما وبين ما يدل على السؤال عن التصور ونحو قولك هل زيد قام أم عرو (قوله لان وقوع المفرد الخ) هذا علة للعلة أى وامتنع هل زيد قام أم عرو ولا اختصاصها بطلب التصديق لان وقوع المفرد هو عرو وهنا أى بعد أم الواقعة فى حيز الاستفهام دليل على أن أم متصلة اذ لو كانت منقطعة لوجب وقوع الجملة بعدها بأن يقال أم عندك بشر ولا يقال ان ذلك المفرد الواقع بعدها هنا جزم من جملة وانها منقطعة لان وقوع المفرد الذى هو جزء جملة بعد أم المنقطعة جوازه مشروط بكونه بعد الخبر ونحوها لا بل أم شاذ وهذا ليست واقعة بعد الخبر وانما سميت أم هذه منقطعة لانه قطع ما بعدها عما قبله لان الغرض من التانيين الانتقال من كلام الى كلام آخر فلماذا كانت بمعنى بل الاضرابية وانما سميت أم المتصلة بذلك لاتصال ما قبلها بما بعدها (قوله وهى اطلب تعيين أحد الأمرين) أى المفرد الذى قبلها والمفرد الذى بعدها وأما المنقطعة وهى التى بمعنى بل فطلب التصديق فيجوز وقوعها بعدها كما كيدا (قوله مع العلم بشبوت أصل الحكم) أى المحكوم به والعلم بشبوت المحكوم به تصديق وحاصله أن يكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور بأم المتصلة



وقبح هل زيد اضرب بتقديم حصول التصديق بنفس الفعل والشك فيما قدم عليه ولم يفتح

مع حصول التصديق في نحو أزيد قام أم عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام إلى أحد المذكورين والمطلوب تصور أحدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لأنه التصور بوجهه ما (قوله وهل إنما تكون اطلب الحكم) أي التصديق أي قام المتصلة تفصيلا أن السائل عالم بالحكم وهل تفصيلا أنه جاهل بل لأنها الطلبة وحيدة فبين هل وأم المذكورة تدافع وتنافض فيجتمع الجمع بينهما في تركيب واحد وتفسير الحكم بالتصديق بناء على أن التصديق بسيط وأنه عبارة عن الحكم وأن تصور المسند والمستند إليه والنسبة أي ادراك كل منها شروط للتصديق لأجزائه وهذا هو مذهب الحكماء وهو اختار وقيل إن التصديق مركب من تصور المسند (٣٥٦) والمسند إليه والنسبة ومن الحكماء وهو ادراك أن

وهل إنما تكون اطلب الحكم فقط ولو قلت هل زيد قام بدون أم عمرو القبح لا يمنع لما سبق (و) لهذا أيضا (فتح هل زيد اضرب) لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل اطلب حصول الحاصل وهو محال

السؤال عن التصور لأنها التعيين أحد الشيتين المنبهم من وقعت منه النسبة منها بعد العلم بأصل تلك النسبة وقد تقدم أن هل اطلب أصل النسبة فقتضاها جهل أصل النسبة إذ لا يسأل عن معلوم ومقتضى أم المتصلة العلم بها فتأفيا ولولم يذكروا أم مع هل أصلا أو ذكرت منقطة بأن أريدا الانتقال من كلام إلى آخر فقبل مثلا هل زيد قام أو هل زيد قائم أو عمرو قائم يعني بل عمرو قائم على وجه الاضرب لم يمتنع ولم يفتح كما سبق في (و) لأجل اختصاصها بالتصديق (فتح) استعمالها في تركيب هو مظنة العلم بحصول أصل النسبة وهو ما يتقدم فيه المفعول عن الفعل نحو قول القائل (هل زيد اضرب) بتقديم زيد على ضربت وإنما كان مظنة للعلم بحصول أصل النسبة (لأن التقديم) أي تقديم المفعول (يستدعي) أي يقتضي غالبا (حصول التصديق) أي أن المتكلم حصل له تصديق (بنفس) وقوع (الفعل) الذي هو الضرب وإنما سأل عن تعيين المفعول فكأنه يقول هذا الضرب الصادر منك من الذي وقع عليه هل هو زيد أو غيره فالمجهول هو المفعول فعلى مقتضى ظاهر الاستعمال والغالب يكون سؤالا عن المفعول لأن ثبوت أصل الفعل وعلى مقتضى أصل استعمال هل يكون سؤالا عن أصل الفعل وهو اطلب تحصيل الحاصل وهو عبث يترك في باب البلاغة منزلة المحال فكان بين ظاهرهما التناقض فيفتح ونحو زيد اطلب النسبة فيلزم طلبها وكونها حاصلة وعامة متافيان قال السراج تبع صاحب المفتاح بخلاف أم المنقطعة فيجوز أن تعادل هل فتقول هل قام زيد أم قد بشر قال سيبويه تقول هل تأتيني أم تحدثني قلت أم لا تقع بعد هل الامتظنة لأنها لا يطلب بها إلا التصديق ولا تكون أم مع الامتظنة كما سبق ولا يشترط في اتصالها أن يكون قبلها استفهام بالهمزة قال ابن الصائغ ولا يجوز استعمال أم بعد هل الآن تريد المنقطعة كقوله

ألا ليت شعري هل تغيرت الرحي \* رحي الحرب أم أضحت بفيلج كماها  
قال سيبويه وعلى كلامين فقول السكاكي حينئذ امتنع أن يقال هل عندك عمرو أم بشر بخلاف أم

النسبة واقعة أولست الواقعة فإن قلت لم لا يكون المطلوب بنحوه وانما هل زيد قام أم عمرو والأميرين معا أعني طلب التعيين وطلب الحكم بأن يكون المطلوب جهل التصديق وبأن التعيين وبصداق معا باللفظين المختلفين إذ طلب التعيين لم يقصد جهل بل بأم وطلب الحكم لم يقصد بأم بل بهل وحينئذ فيسوغ الجمع بين هل وأم المتصلة قلت المراد أن الجملة الواقعة فيها هل لا تكون الا اطلب التصديق والجملة الواقعة فيها أم لا تكون الا اطلب التعيين فالجمع بينهما يؤدي إلى التناقض على أن طلب التعيين بأم يستلزم كون التصديق بأصل الحكم حاصلًا إذ قد قلنا أنها اطلب تعيين

أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم وهل تقتضي عدم حصوله وحينئذ فلا يمكن الجمع بينهما فلا يتوجه السؤال من أصله (قوله ولو قلت الخ) أظاهر أن محل امتناع المثال المتقدم عند الاتيان بأم بعد هل فلولم تذكرا أنه لا يمنع بل يكون قبيحا لما سبق من قول المصنف لأن التقديم الخ (قوله ولهذا أيضا فتح) أي ولأجل اختصاصها بالتصديق فتح استعمالها في تركيب هو مظنة للعلم بحصول أصل النسبة وهو ما يتقدم فيه المفعول على الفعل سواء كان ذلك المفعول مفعولا لنحو هل زيد اضرب أو غير نحو في الدار جلست وأراك باحثا وعندك قام عمرو (قوله لأن التقديم) أي تقديم المفعول على الفعل (قوله يستدعي) أي يقتضي غالبا (قوله حصول التصديق) أي حصول العلم بالمتكلم (قوله بنفس الفعل) أي بنفس وقوع الفعل كالضرب أي أن التقديم يقتضي أن المتكلم عالم بوقوع الفعل (قوله فتكون هل الخ) أي لأنها اطلب التصديق (قوله وهو محال) أي وحصول الحاصل محال وحينئذ فيكون طلبه عبثا

(قوله وانما لم يمنع) أي مع أن العلة المذكورة تقتضي منع احتمال أن يكون زيد أي في المثال المذكور مفعول فعل محذوف أي مقدر قبله ويكون مفعول المذکور محذوفاً والتقدير هل ضربت زيد اضر به وحيداً فلا يكون مثله تقدم حتى يستدعي التصديق بمحصل نفس الفعل (قوله أو يكون التقديم لجرد الاهتمام) أي لاهتمام المجرّد عن التخصيص أي وحيداً فلا يكون التقديم مستنداً على التصديق بمحصل الفعل فلا تكون هل لطلب حصول الحاصل (قوله لكن ذلك) أي ما ذكر من كون زيد مفعولاً محذوفاً أو مفعولاً للمذكور قدّم لجرد الاهتمام لا للتخصيص (قوله خلاف الظاهر) أي لما يلزم على التقدير الأول من منع الفعل الظاهر من العمل بلا شاغل وهو قبيح ولما يلزم على الثاني من مخالفة الغالب المتبادر إذا الغالب في تقديم المنصوب كونه للتخصيص ومخالفة الغالب قبيحة وإذا علمت ما يلزم على كل منهما ظهر لك أن كلامنا من الاحتمالين (٣٥٧) بعيد عن جرحه لأنه مع بعده يكفي في تصحيح قولك هل زيد

وانما لم يمنع لاحتمال أن يكون زيد مفعول فعل محذوف أو يكون التقديم لجرد الاهتمام لا للتخصيص لكن ذلك خلاف الظاهر (دون) هل زيد اضر به) فانه لا يقيح (لجواز تقدير المفسر قبل زيدا) أي هل ضربت زيد اضر به

في تصحيح قولك هل زيد اضر به فانه لا يقيح (لجواز تقدير المفسر قبل زيدا) أي هل ضربت زيد اضر به

المثال سائر المتعلقات نحو هل في الدار جالس وهل راكباً حدث وهل عندك قام عمرو وانما لم يمنع لعدم لزوم ادعاء ما بينهم غالباً من التقديم الذي هو السؤال عن المفعول بعد العلم بأصل الفعل لجواز أن يكون زيد مفعولاً للفعل محذوف فلا يفيد الاختصاص ولكن في هذا التقديم يمنع الفعل الظاهر من العمل بلا شاغل وهو قبيح فالقيح على هذا الاحتمال يكون من تبادر التخصيص ومن قبح المقدور وقيل لجواز أن يكون التقديم لجرد الاهتمام فالقيح على هذا التقديم من تبادر التخصيص وعليه ويلزم عليه القبح ولو تحقق الاهتمام ووجد قولك هل وجه الحبيب تقي قبيح ولا فائز به وعلى هذا يكون القبح مخصوصاً بتقدير الفعل وحيداً إذ راعى ما حصل في نفس الامر فان قصد التخصيص امتنع ان قصد تقدير الفعل قبح وان قصد الاهتمام لم يقيح ولا يراعى في القبح المظنة كما أثرنا اليه قبل وظاهر كلام المصنف ما قررناه تأمل ثم القبح المذكور انما يكون حيث لا يتصل العامل بشاغل كما في المثال (دون) ما اذا اتصل به نحو قول الفاضل (هل زيد اضر به) فانه لا يقيح لان الفعل لما اتصل بالشاغل الذي هو الضمير لم يتعين التخصيص المفيد حصول العلم بأصل النسبة وانما لم يتعين (لجواز تقدير) الفعل (المفسر) بفتح أنسي (قبل زيدا) فيكون الأصل هل ضربت زيد اضر به وإذا قدر قبل زيد لم يقدّر تخصيصاً عندك بشر يقتضي بأن هذا التركيب ممنوع وان أم هذه متصلة وقد عترض عليه في ذلك ولا اعتراض لانه يعني انادالم تقدر عندك قبل العاطف تكون أم هذه متصلة وهذا التركيب ممنوع عند البيهقيين لما قاله وعند النحاة عدم تقدم الهمزة الوساغ هذا التركيب كانت أم هذه متصلة نعم اطلاق امتناع هل قام زيد أم عمرو ومن السكاكي والمصنف فيه نظر لانه انما يمنع حيث لم يقدر فعل قبل العاطف فان قدر جاز وكان على كلامين كما صرح به ابن الصائغ واقضاه كلام سيبويه ونص عليه ابن مالك في شرح الانية وقال السكاكي انه يقيح أعني ذلك زيد أم عندك عمرو بانقطاع أم قلت بل ينبغي أن عتبع لان الظاهر من أم هذه انها متصلة فانه على معنى أعني ذلك زيد أم عمرو ولا فرق بينهما الا ان هذا جملتان ولا أثر لذلك في

(٣٣ - شروح التلخيص ثانی) مثل هل قام زيد أم عمرو لاحتمال تقدير فعل بعد أم لتكون منقطعة وان كان خلاف الظاهر اذا مخالفة الظاهر لا تقتضي الامتناع عن ما ذكرتم وان اقتضت القبح واجاب بأن نحو هل زيد قام أم عمرو لم يقع في كلام العرب حتى يتكلف صحتة ولو على قبح اذام المنقطعة المذكور بعدها المفرد المفعول المحذوف انما انطقوا به بعد الخبر نحو انما لا بل أم شاء وأما أم المذكور في الاستفهام فلم ينطقوا بعدها الا بالجملة بخلاف نحو هل زيد اضر به فانه وحيد في كلامهم فاضطررنا الى تكلف صحتة ولو على قبح اذ لو كان ممنوعاً لما انطقوا به (قوله لكن ذلك خلاف الظاهر) أي فيكون الحاصل عليه بعيداً والحال على التخصيص أرجح وإذا كان المقتضى للامتناع راجحاً كان هذا المثال قبيحاً مع ذلك الاحتمال المر جرح السكاكي في تصحيحه (قوله دون هل زيد اضر به) أشار المصنف بهذا الى أن القبح المذكور حيث لا يتصل العامل بشاغل كما في المثال السابق ما اذا اتصل به كهذا المثال فلا يقيح (قوله لجواز تقدير المفسر الخ) أي لجواز ذلك جوازاً راجحاً لان الأصل تقديم العامل على المفعول وحيداً فلا يستدعي حصول

وجعل السكاكي قبح نحو هل رجل عرف لذلك أي لما قبح هل زيد اضربت ويلزمه أن لا يقبح نحو هل زيد عرف لامتناع تقدير التقديم والتأخير فيه عنده على ما سبق

التصديق بنفس الفعل لان السؤال حينئذ يكون عن أصل ثبوت الفعل لاعتنا المفعول بعد العلم بأصل الثبوت وحيث كان لا يستدعي حصول التصديق فتكون هل لطلبه فيحسن وعما قلناه من أن المراد الجواب والراجع اندفع ما يقال ان مطلق الجواب لا يخلص من التباحة ولا يدفعها وانما عبر بالجواب إشارة الى انه قد لا يدرك المفسر قبل زيد بدل بعده وهو جائز أيضا لكن يرجو حقيقته ويكون التقدير (٣٥٨) هل زيد اضربت ضربه ويكون على هذا من باب التخصيص

(وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك) أي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه من أن الأصل عرف رجل على أن رجل بدل من الضمير في عرف فقدم للتخصيص (ويلزمه) أي السكاكي (أن لا يقبح هل زيد عرف) لان تقديم المظهر المرفوع ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل مع أنه قبح باجماع النحاة

فلم يقبح لان السؤال حينئذ يكون عن أصل ثبوت أصل الفعل لاعتنا المفعول بعد العلم بأصل الثبوت كما في المثال الاول (وجعل السكاكي قبح) قول القائل (هل رجل عرف) المتفق على قبحه (الاجل) (ذلك) المذكور وهو كون التقديم للتخصيص المفيد للعلم بأصل الثبوت المنافي لقتضى هل وانما جعل لذلك لان مذهبه كما تقدم أن نحو هذا المثال يقدر فيه أن رجلا مقدم عن تأخير على أنه فاعل معنى فالأصل في هل رجل عرف عنده هل عرف رجل على أن رجلا بدل من الضمير فالتقديم يفيد التخصيص المنافي لقتضى هل ولم يجعله ممتنع الجواز أن لا يقدم للتخصيص بل لمجرد الاهتمام أو يكون الكلام بتقدير فعل يكون رافع الرجل (ويلزمه) أي ويلزم السكاكي حيث جعل علنا القبح تقدما بفيد التخصيص (أن لا يقبح) ما لا يصح فيه التقديم للتخصيص لانتفاء علنا القبح عنه نحو قولك (هل زيد عرف) فان تقديم المفعول فيه ليس للتخصيص المستدعي حصول التصديق

ويلزمه الفساد السابق والاصل أن هذا المثال يحتمل احتمالين أحدهما راجع والآخر مرجوح ويلزمه الفساد فعمل على الراجع فلا بد أن خاليا عن القبح (قوله لما سبق الخ) أي وانما حصل قبحه لاجل كون التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق الخ (قوله قدّم للتخصيص) أي والتقديم للتخصيص يستدعي حصول التصديق

الاتصال وعدمه بل يكون المعنى على كلامين في الثاني منهما ما استفهام مع اضرب وهذا المثال يظهر منه أنه استفهام واحد ولا اضرب فاعظاها أن أم فيه متصلة وأنه لا يجوز قوله وقبح هل زيد اضربت لان التقديم على ما قرره يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل والمستفهم عنه لا بد أن يكون غير حاصل وقت الطلب فقوله هل زيد اضربت لا يكون استفهاما عن التصديق لانه تخصيص الحاصل ولا عن التصور لان هل لم يوضع له وقد تقدم ما عليه من الاعتراض قال الشارح وانما قال قبح ولم يقل امتنع وان كان ما ادعاه جمعنا بين متنافيين فهو يقتضي المنع لانه يحتمل أن يكون مفعولا بعد حذف تقدير هل ضربت زيد اضربه لكن هذا التقدير بعيد لان فيه حذف عامل المفعول المذكور وحذف مفعول الثاني فلذلك كان بعدا فكان الجمل على غير راجحنا وقيل انما حكم بقبحه دون امتناعه لان الذي أدى الى الامتناع هو التخصيص والتخصيص ليس بلام بل راجح ولا سيما في نحو هل رجل قام فلو كان التخصيص لازما لامتنع هذا التركيب فلما كان المقتضى الى الامتناع راجحا كان هذا قبحا بخلافه الراجح قال المصنف (دون ضربه) أي لا يقبح هل زيد اضربه لان القبح انما جاء في هل زيد اضربت لتحقيق

بنفس المعرفة والجعل انما هو بالفاعل فالسؤال عن تعيينه فيكون السائل طالبا لتصوره وهل اطلب التصديق فتكون اطلب حصول الحاصل ولم يجعل المثال المذكور ممتنع الجواز أن لا يكون تقديمه من تأخير للتخصيص بل لمجرد الاهتمام أو يكون الكلام بتقدير

فعل رافع لرجل (قوله ويلزمه) أي حيث جعل علنا القبح في المتكرر كون التقديم لما كان مؤخرا وفيه للتخصيص (قوله ليس للتخصيص عنده) بل الاهتمام أو التقوى لان اعتبار التقديم والتأخير لا فائدة للتخصيص في رجل عرف لكونه لا سبب سواء لكون المبتدأ نكرة وأما المعرفة فغنية عن اعتبار كون التقديم والتأخير فيها للتخصيص واذا كان تقديم المعرفة لغير التخصيص فلا ضرر في كون هل لطلب التصديق (قوله حتى يستدعي الخ) فترجع على المنفي أي ادس للتخصيص الذي يتفرع عليه استدعاء الخ (قوله مع أنه قبح باجماع النحاة) مرتبط بقوله ويلزمه أن لا يقبح ووجه قبحه الفصل بين هل والفعل بالاسم مع أنها اذا رأت الفعل في حيزها لا ترضى الابعانقته وعدم الانفصال عنه ان قلت كيف يكون قبحا بالاجماع مع أن صاحب الفصل خرج على تقدير الفعل قلت ما ذكره صاحب الفصل من التوجيه انما هو تصحيح للنطق بالوجه القبيح لأنه توجيه له مع كونه شائعا حسنا

وفيه نظر لان ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز أن يقيح العلة أخرى (وعلى غيره) أى غير السكاكى (فجهما)  
أى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف

بأصل الفعل المنافي للطلب جهل بل للاهتمام والتقوى كما تقدم اذا أصبح تقدير تأخيرته على أنه فاعل معنى  
كما قدر السكاكى فى هل رجل عرف مع أن هذا التركيب أعنى هل زيد عرف قبيح بالاجماع وأجيب  
عن هذا بان انتفاء علة من علل التسبب وعنى كون التقديم للتخصيص لا يستلزم انتفاء جميع العلل فلا  
يلزمه أن يقول بحسن هذا التركيب بل يجوز أن يقول فيه بالقبح لعله أخرى اذا يلزم من نفي علة نفي  
جميع العلل فاللازم عدم وجود القبح لتلك العلة لاننى القبح مطلقا كما قال المصنف (وعلى غيره)  
أى غير السكاكى (فجهما) أى علل قبح المثالين وهما هل رجل عرف وهل زيد عرف بعلة أخرى

التقديم المقضى للاختصاص المقضى لحصول التصديق بالنسبة وأما هل زيد اضربه فيجوز أن يكون  
العامل فى زيدا مقدمة علمية التقدير هل ضربت زيدا ضربه فلا يكون فيه تقديم فلا اختصاص فليس فى  
الجملة ما يقتضى التصديق فصحا الاستفهام هل عن التصديق قلت وما ذكره المصنف من صحة هل زيدا  
ضربه وعدم قبحه ومن قبح هل زيد اضربه المقضى لجوازه فى الجملة ممنوع فان أدوات الاستفهام غير  
الهمزة اذا وقع بعدها الفعل والاسم قدم الفعل على الاسم ولا يجوز تقديم الاسم على الفعل الا فى  
ضرورة شعر هذا نص ابن عصفور فى المقرب وقال سيبويه فى باب ما يختار فيه النصب من أبواب الاشتغال  
ولو قلت هل زيد ذهب لم يجز وكذلك قال غيره وقال شيخنا أبو حيان لو قلت هل زيد اضربه لم يجز الا فى  
الشعر فاذا جاء فى الكلام هل زيد اضربه كان ذلك على الاشتغال هذا مذهب سيبويه وخالفه السكاكى  
وجوز أن يليها الاسم وان جاء بعده الفعل انتهى وانما المصنف تبع فى ذلك قول الزمخشري فى الفصل  
فانه قال فصل وقد يسمى والفعل ورافعه مضمرة الى أن قال والمرفوع فى قولهم هل زيد خرج فاعله فعل مضمرة  
يفسر الظاهر لا يقال اذا قدر الفعل قبل الاسم فاعلموا لهما الفعل لاننا نقول مرادهم أن يليها الفعل لفظا  
وهذا كما أن لم وقد سوف ولن لما كان الفعل مختصا بهما لهما الاصرح الفعل وكذلك لو على مذهب  
البصريين وان كان الصحيح خلافه لمصادمته لقوله تعالى قل لو أنتم علمون ثم نقول ان جاز ذلك على  
رأى الكسائى وجب فيه الاشتغال وتقدير الفعل قبله وحينئذ فلا تقديم فلا اختصاص فلا قبح حينئذ قبح  
هذا باطل قطعا بل هو بين امتناع وحسن فجوازه مع قبحه لم يقل به قائل ثم يرد على الزمخشري من جهة  
المعنى ما سألنى ثم اعترض المصنف على السكاكى بأنه جعل قبح هل رجل عرف للتقديم المفيد  
للاختصاص قال ويلزمه أن لا يقيح هل زيد عرف لانه يرى أن نحو زيد عرف ليس فيه اختصاص قلت  
ومن أين للمصنف أن السكاكى يوافق على قبح هل زيد عرف اذا كان المقضى لقبح هل رجل عرف عنده  
انما هو التقديم المفيد للاختصاص فقد لا يقول به نعم يرد على السكاكى أنه يقول فى نحو رجل عرف أنه  
لا يلزم أن يكون للاختصاص بل قد يكون له وقد لا يكون وانما يقول به غالبا اذا لم يكن الابتداء بالذكر  
مستوع سواه وقولنا هل رجل عرف لا ابتداء بالذكر فيه مسوغ وهو حرف الاستفهام فليس متعينا  
للاختصاص ولا راجحا فيه فكان من حقه أن يفصل فيه بين أن يقصد الاختصاص فيتيج أولا ولا يتيج  
والزمخشري لا فرق عنده بين زيد عرف ورجل عرف فى افادتهما الاختصاص وقد جوز هذين التركيبين  
ولم يقيحهما وسببه أنه يرى أن العامل سابق فلا تقديم فلا اختصاص لكن يلزمه القول بقبحهما لان  
المستفهم عنه ما يلى الاداة فيلزم أن يكون هو المسند اليه هنا فيكون تصورا وهو لا يجوز هل ولا عذر  
عن ذلك الا أن يقال المستفهم عنه ما يليها اما لفظا وتقديرا والذى ولى هنا تقدير الفعل قوله (وعلى غيره)

أنما ذكره المصنف من اللزوم غير لازم للسكاكى لان انتفاء علة من علل القبح وعنى كون التقديم للتخصيص لا يستلزم انتفاء جميع العلل فلا يلزمه أن يقول بحسن هذا التركيب بل يجوز أن يقول فيه بالقبح لعله أخرى اذا يلزم من نفي علة نفي جميع العلل فاللازم عدم وجود القبح لتلك العلة لاننى القبح مطلقا كما قال المصنف (وعلى غيره) أى غير السكاكى (فجهما) أى علل قبح المثالين وهما هل رجل عرف وهل زيد عرف بعلة أخرى

ما على ما هو وهى أن هل دائما بمعنى قد فى استعمالها الاصلى والاستفهام مأخوذ من همزة مقدرة قبلها فاصل هل عرف زيد اهل

بان أمل هل أن تكون بمعنى قد إلا أنهم تركوا الهمزة قبلها الكثرة وقوعها في الاستفهام

عرف زيد بادخال همزة الاستفهام على هل التي معنى قد فكانه قيل أفد عرف زيد فقول الشارح وأصله أي أصل هل بمعنى قد أهل بمزة الاستفهام إشارة لذلك قال أبو حيان في الإفصاح وذكر جماعة من النحويين وأهل اللغة أن هل قد تكون بمعنى قد مجزأة عن الاستفهام وربما سبوا ذلك قوله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر ثم إن المراد عنى قد المذكر كوردة قيل التقريب أي قد أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن شيئاً مذكوراً كذا في الكشف وفسرها غيره بقدر خاصة لكن جعل قد على معنى التحقيق لا على معنى التقريب وجلها بعضهم على معنى التوقع وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر في شأن آدم قد أتى على الإنسان (٣٦٠) وهو آدم حين من الدهر لم يكن فيه شيئاً مذكوراً وذلك

(بأن هل بمعنى قد في الأصل) وأصله أهل (وترك الهمزة قبلها الكثرة وقوعها في الاستفهام) فأقيمت هي مقام الهمزة وتطلفت عليها في الاستفهام وقدم من خواص الأفعال فكذا ما هي معناها وانما لم يبق هل زيد قائم لانها اذا لم تر الفعل

غير ما علم به السكاكي في هل رجل عرف وهى (أن هل) كانت (بمعنى قد في الأصل) أي في أصل استعمالها فاصل هل عرف زيد بأهل عرف زيد بادخال همزة الاستفهام على هل على أنها بمعنى قد فكانه قيل أفد عرف زيد (و) هذا أصل استعمالها ثم (ترك الهمزة قبلها) أي قبل هل أي أسقطت (للكثرة وقوعها) أي هل (في) إرادة (الاستفهام) بمعنى أنه متى أريد الاستفهام عن فعل مع قصد إفادة معنى قد استعملت فيه هل دون قد فلما كثرت استعمالها كذلك أقيمت مقام الهمزة التي كانت تصاحبها كثيراً وأتى فيها معنى قد فلم تنسدر الهمزة أصلاً بل تطلفت عليها هل في إفادة معناها فلا جعل أنها بمعنى قد في الأصل أدخلت على الفعل دون الاسم كقد مرعاة لمعناها الأصلي ولكن انما يراد بها معنى الأصل في لزوم موالاتها الفعل اذا وجد الفعل في التركيب وأما اذا لم يوجد راداً لروى فيها معنى الاستفهام الذي نقلت له فجاء دخولها على الاسم فلا يقيح أن يقال هل زيد قائم وانما يقيح أو يمنع نحو قولك هل زيد قائم والفرق بين التركيبين أنها كما تقدم حيث لم تر الفعل في حينها تسلت عنه ولم تندكر

أي علم غير السكاكي في هل زيد عرف وهل رجل عرف (بأن هل في الأصل بمعنى قد) كما جاء في قوله تعالى هل أتى على الإنسان فإذا استعملت في الاستفهام كان أصله أن يؤتى معها بالهمزة لانها كثر وقوعها في الاستفهام تركوا الهمزة وكما قيح قد زيد عرف بقيح هل زيد عرف هذا معنى كلام المصنف قلت قوله أصل هل أن تكون بمعنى قد أنى بها أنها حال كونها استفهامية بمعنى قد فهو بعيد لأن ذلك يخالف أطباق المعربين على تسميتها حرف استفهام وان عني أن معناها الأصلي قد ثم استعملت في الاستفهام فذلك ممنوع ولو صح لا يفتى بما واثم القد في هذا الحكم وقولهم أنهم تركوا الهمزة قبلها الكثرة وقوعها في الاستفهام بمعنى أنها لما كانت متعينة للاستفهام استغنى عن ذكر همزته وفيه نظر لانه ليس كل شيء كان متعينا لشيء يلتزم فيه ترك أداة ذلك الشيء فترك الهمزة قبلها لا يجمع بين حرفي استفهام لانكثرة وقوعها في الاستفهام والذي أوقع المصنف في ذلك كلام الزنجشيري في

الحين من كونه طيناً (قوله بمعنى قد) أي ملتبسة بمعنى قد وهو التقريب أو التحقيق أو التوقع على الخلاف في ذلك (قوله وترك الهمزة قبلها) أي قبل هل وأشار بقوله لكثرة الخ إلى أنها قد تقع في الخبر كما في قوله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر كما مر (قوله وقوعها في الاستفهام) أي في الكلام الذي راد به الاستفهام (قوله فأقيمت هي مقام الهمزة) أي وأتى فيها معنى قد (قوله وتطلفت عليها في الاستفهام) أي في عادته وفيه أن هذا يقتضى أن هل غير موضوعة للاستفهام فينا في ماسبق من أنها موضوعة لطلب التصديق وأجيب بأن

وضعها ذلك باعتبار العرف الطارئ ولا ينافي أنها تطلفت على الهمزة في إفادة معناها (قوله وقد من خواص الأفعال الخ) هذا من جهة التعليل وكذا ما هو بمعناه لكن لما كان الفرع لا يعطى حكم الأصل من كل وجه جاز دخول هل على الاسم ما يستبحر أن كان في الجملة فعلى أو بدونه لم يكن فيها فعل نحو هل زيد قائم لما ذكره الشارح بخلاف قد فان دخولها عليه ممنوع (قوله وانما لم يبق هل زيد قائم) هذا جواب عما يقال مقتضى هذا التعليل أن يقيح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل زيد قائم مع أنه جائز بلا قيح فأى فرق بين ما إذا كان الخبر فعلاً قلتم بقيحه وإذا كان اسماً قلتم بعدم بقيحه مع أن مقتضى التعليل استواء الأمرين في القيح وحاصل ما أجاب به الشارح أنه فرق بين الأمرين وذلك لانه إذا كان طرفاً للجملة اسمين لم تر هل الفعل في حينها فتد هل عنه ويراد بها معنى الاستفهام الذي نقلت له وإذا كان الخبر فعلاً رأيت هل الفعل في حينها فلا ترضى إلا بعبارة نقله نظراً لمعناها الأصلي وهو كونها بمعنى قد المختصة بالدخول على الفعل

وهل تخصص المضارع بالاستقبال

(قوله في حيزها) أي في قرب حيزها والآخرها مستعمل بها لا يقبل غيرها (قوله وتسا) أي ولم تتذكر المعاهد والوطن فائدة ما غاب عن العين غاب عن الخطأ (قوله تذكرت أنه يهود) أي العهد الذي بينها وبينه من حيث أنها في الأصل بمعنى قد انقضت بالفعول وكان المناسب أن يقول فأنتم تتذكر العهد وتضمن إلى الألف المؤلف ولا ترضى الخ لآن إذا لا استقبال فالمرتب على فعلها المستقبل مستقبل (قوله وحقت إلى الألف المؤلف) المراد بالألف المؤلف الفعل وحقت بالتخفيف بمعنى مالت وعظفت من حشا

(٢٦١)

يحنو وحنوا بالتشديد بمعنى اشتاقت من حن يحن حنينا والمؤلف تأكيد لما قبله (قوله فلم ترض بافتراق الاسم بينهما) أي لم ترض بتفريقه ولو لم يجب الصورة الظاهرة وذلك فيما إذا قدر الاسم فاعلا لفعل شذوذ وبفسره المذكور وكان المناسب إبدال افتراق بتفريق إذ لا يقال افتراق زيد بين بكر وعمر وإنما يقال فصرف بينهما أو افتراق بينهما أمل (قوله وهي) أي هل المقولة للاستفهام فلا ينافي صحة دخول هل التي بمعنى قد على الحال فله سم وقوله تخصص المضارع بالاستقبال أي تخلفه لذلك بعد أن كان محتملا له والحال وذلك لأنها لما كانت منقولة للاستفهام التزم فيها مقتضاها وهو تخلص الفعل المضارع للاستقبال لأن حصول الأمر المستفهم عنه ينبغي أن يكون استقباليا إذا لم يستفهم عن الواقع في الحال حال شهوده الآن يكون على وجه آخر وإلى هذا أشار بقوله (وهي) أي هل (تخصص) أي تخلص الفعل (المضارع للاستقبال) ولم يذكر الجمل الاسمية والمضارع فظاهر بقاء كل منهما على أصله وأنها لا تؤثر في أحدهما شيئا ثم التخصيص المفصل حيث قال وعند سيبويه أن هل بمعنى قد إلا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لا تنفع إلا في استفهام وقد جاء دخولها على ما في قوله

في حيزها ذهلت عنه وتساقت بخلاف ما أذار أنه فأنتم تذكرت العهد ودوحت إلى الألف المؤلف فلم ترض بافتراق الاسم بينهما (وهي) أي هل (تخصص المضارع بالاستقبال) بحكم الوضع كالسبب وسوف

المعاهد والوطن وأما أذار أنه أمامها فأنتم تذكرت المعاهد وتضمن إلى الوطن فلا تجد بدا من معانقته على أصلا فلا تقبل تفريق الاسم بينهما وبين الفعل الذي هو الفاعل ولما كانت منقولة للاستفهام التزم فيها مقتضاها أي بين أصل الغرض الذي نقلت إليه وذلك هو تخلصها الفعل المضارع للاستقبال لأن حصول المستفهم عنه ينبغي أن يكون استقباليا إذا لم يستفهم عن الواقع في الحال حال شهوده الآن يكون على وجه آخر وإلى هذا أشار بقوله (وهي) أي هل (تخصص) أي تخلص الفعل (المضارع للاستقبال) ولم يذكر الجمل الاسمية والمضارع فظاهر بقاء كل منهما على أصله وأنها لا تؤثر في أحدهما شيئا ثم التخصيص المفصل حيث قال وعند سيبويه أن هل بمعنى قد إلا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لا تنفع إلا في استفهام وقد جاء دخولها على ما في قوله

سائل فوارس بر بوع يستدنا \* أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكمل واذا أخذ على إطلاقه يلزم أن تكون هل حيث وقعت بمعنى أنها فتخرج عن الاستفهام بالكلية والذي أوقعه في ذلك قول سيبويه وكذلك هل أعماهي بمنزلة قد إلا أنهم تركوا الألف واللام قبلها إذا كانت لا تنفع إلا في الاستفهام وقد أول السيرافي كلام سيبويه على أن المراد أن هل يستقبل بها الاستفهام كما أن قد يستقبل بها الخبر وقال السيرافي في هذا البيت وهذا غير معروف والرواية أم هل رأونا وقال ابن مالك هل يتعين مرادهم الفقد إذا دخلت عليها الهمزة ورد عليه شيخنا أبو عيان وقال لا تنفع مرادفها أصلا وخرج البيت على الزيادة وبالجمل فهموا أو كثر التمام متفقون على أنه عند ارادة الاستفهام ليست بمعنى قد وقد أورد بعض الشارحين أنها لو جلت على قد لا تمنع هل زيد قائم كما امتنع قد زيد قائم وأجيب بأنها جلت على الهمزة في ذلك وأعمال تحمل على الهمزة في عدم فتح هل زيد ضربت لأنها وجدت ما تحتها فلم تحمل على ما هو غير أصلها وبالجمل ما ذكره الخشعي من كون هل بمعنى قد أن أراد المراد فقه في غاية البعد وأما قول المصنف أنها في الأصل بمعنى قد وما أوهمه كلامه من أن أصلها ذلك ثم صارت للاستفهام فلم يقل به أحد فيما عات ص (وهي تخصص المضارع بالاستقبال الخ) ش لما كانت هل ليست أصلا في الاستفهام بل فرعها فصارت عن الهمزة فاختص المضارع بعدها بالاستقبال فلا يجوز أن تقول هل تضرب زيدا وهو أخوك لأن هذا الاستفهام توبيخ والتوبيخ لا يكون على المستقبل إنما يكون على الحال أو الماضي واستفهام التوبيخ لا يكون إلا بالهمزة ويصح أن تقول هل تضرب زيدا وهو أخوك توبيخا على ضرب

عن الواقع في الحال حال شهوده الآن يكون على وجه آخر ولم يذكر المصنف الجمل الاسمية والمضارع فظاهر بقاء كل منهما على أصله وأنها لا تؤثر في أحدهما شيئا (قوله بحكم الوضع) أي لا بالقرائن بمعنى أن الوضع وضع هل لتخصص المضارع بالاستقبال إذا دخلت عليه بعد أن كان محتملا له والحال وأعلم أنه ليست من الحروف الغريبة بمعنى الفعل لأنها في الأصل بمعنى قد وهي لا تغيره ولا يرد ما قيل أنها لو كانت مخصصة بحسب الوضع لكانت مخصصة للماضي بالاستقبال مع أنه ليس كذلك قال الله تعالى فهل وجدتم ما وعدكم بحقا



فلا يصح أن يقال هل تضرب زيدا وهو أخوك كما تقول أن تضرب زيدا وهو أخوك

(قوله فلا يصح الخ) أي فلا جمل أنهم المضاف المضارع بالاستقبال لا يصح أن تستعمل فيما يراد به الحال كقوله هل تضرب زيدا وهو أخوك ووجه عدم الصحة أن هل للاستقبال والفعل الواقع بعدها هنا على قدر تنافي الأمران والدليل على أن الفعل هنا على أن جملة وهو أخوك حالية مضمونها حاصل في الحال ومضمون الحال قيد في عاملها فلما كان مضمون الحال وهو الأخوة ثابتا في الحال وقيد العامل وهو الضرب بذلك كان العامل أيضا واقعا في الحال والحاصل أن مضمون الحال قيد للعامل ثم إن كان مضمون الحال حاصل في حال التكلم كما في هذا المثال لزم أن يكون مضمون العامل حاصل في تلك الحال أيضا لوجوب مقارنة المقيد بقيده في الزمان وإن لم يكن مضمون الحال ثابتا في حال التكلم كما في قولك جاء زيدا كمال يمكن مضمون العامل حاصل في تلك الحال كذا قرر شيخنا العدوي وظهر لك منه أن المراد بعدم الصحة في قول المصنف فلا يصح عدمها بحسب الاستعمال وإن أمكن عندنا ولا يقال إن الإطلاق عدم الصحة مشكل (٣٦٢) لأن عمل قد تكون عني قد و قد لا تنافي الحالية لانا نقول كلامنا

(فلا يصح هل تضرب زيدا) في أن يكون الضرب واقعا في الحال على ما يفهم عرفا من قوله (وهو أخوك) كما يصح أن تضرب زيدا وهو أخوك

في الحقيقة أنما هو بحكم الوضع كالسين وسوف وكل ما يدل به فليضبط القاعدة بأداء مناسبة (ف) لأجل أنهم المخصص المضارع بالاستقبال (لا يصح) أن تستعمل فيما يراد به الحال كقوله هل تضرب زيدا وهو أخوك) فإن تقييد الضرب بالأخوة قيد شديدا أحدهما الانكار لأن من أنكر المنكر ضرب الأخ صدق أو نسب أو لا آخر الحال لأن الأخوة حالية إذ لا يراد استقباليها ولا مضياها لأن الاستفهام الانكاري لا يناسبه عرفا الحال إلا ما معنى لقولنا أن تضرب زيدا وهو سيككون لك أخا وقيد عني وهو عدو الآن الأعلى تعسف وإذا كانت حالية وهي قيد في الفعل أفادت إرادة الحال في الفعل لمقارنة الحال بقيدها ولما كان هذا هو الكثير في استعمال هذه الجملة عرفا زاد وهو أخوك ليدل على إرادة الحال في الفعل وإذا كان المراد به الحال وهو ينافي مقادير المضارع وهو الاستقبال فلم يصح أن يقال ما ذكر (كما يصح أن تضرب زيدا وهو أخوك) لأن الاستفهام بالهـ مرفوع فيه إرادة الحال ومعناها الانكار واقع عند امراد المصنف وهو إرادة الحال حال الضرب فلا يتوهم ما يوجهه كلام بعضهم من أنه يمنع لأجل الحال الصناعية في قوله وهو أخوك وكلام السكاكي شاهد لما قلناه لأنه قال وهو في حال الفعل لم يبق الآن يقال لأنسلم أن التوبيخ لا يكون الأعلى مستقبلا فربما يوجب على من يستقبل لظهور القرائن من وعيد وغيره على أنه سيقع ثم وقعت بتقبل يشهد لما قلنا أنه من إرادة المصنف وهو أن سيبويه قدس في قول الشاعر

فأنا والسيرة في متلف \* يسبح بالذكر الضابط

ما كنت وقد ردي قولهم كيف أنت وقصصة من تريد كيف تكون بالمضارع قال ابن ولاد وجماعة أنما قدر كنت مع ما وقد تكون مع كيف لأن ما أنت والسيرة استفهام توبيخ وهو لا يكون الأعلى ماض

في هل المنقولة للاستفهام لافي هل مطلقا كما س (قوله في أن يكون) متعلق بقول محذوف أي فلا يصح قولك هذا في حالة كون الضرب واقعا في الحال فأن في كلام الشارح مصدرية وهل يصح أن تقرأ بالمد وتكون بمعنى زمن أي لا يصح قولك هذا في زمن يكون الضرب واقعا الخ والظاهر عدم الصحة لأن جملة يكون الضرب الخ صفة لأن ولا جائد فيها (قوله على ما يفهم) أي وهو غشا كذلك على ما يفهم عرفا من قوله وهو أخوك فإن الشائع في العرف أنه إذا قيل زيد أخوك كذا معناه أنه متصف

بالأخوة في الحال وإنما قيد بالعرف لأن معنى زيد أخوك بحسب الوضع أنه ثبت له الاتصاف بالأخوة قصدا

ساعة ولولا الماضي كذا قرر شيخنا العدوي والحاصل أن تقييد الضرب بالأخوة قيد شديدا أحدهما الانكار لأن من أنكر المنكر ضرب الأخ صدق أو نسب أو لا آخر الحال لأن الأخوة حالية إذ لا يراد استقباليها ولا مضياها لأن الاستفهام الانكاري لا يناسبه إلا ما معنى لقولنا أن تضرب زيدا وهو سيككون لك أخا يعني وهو عدو الآن ذلك تعسف وإذا كانت الأخوة حالية وهي قيد في الفعل أفادت إرادة الحال في الفعل لوجوب مقارنة المقيد بقيده في الزمان وإذا كان المراد بالفعل الحال كان منافيا للمقادير مع المضارع وهو الاستقبال وحينئذ فلا يصح أن يقال ما ذكر من المثال (قوله وهو أخوك) قيل المراد بالأخوة التأني وهو الصدق لا الأخوة الحقيقية والالكانت الجملة الاسمية حلالا مؤكدة فلم يجر دخول الواو عليها كما تعذر في النحو انتهى قال العلامة عبد الحكيم وهذا هو ظاهر لأن الحال المؤكدة ما كانت مؤكدة لمضمون جملة وهو لا يكون الاسم غير حدث كما نص عليه الرضي اه أي وحينئذ فالحال هنا غير مؤكدة سواء أريد بالأخوة الصدقة أو بالأخوة الحقيقية

(قوله قصد الخ) أي يقال كل من المذلين في حالة القصد إلى انكار الفعل أو نقيضه ما حله كونك قاصدا انكار الفعل الواقع في الحال لا قاصدا الاستفهام عن وقوع الضرب اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن لكون المضروب أيا (قوله بمعنى الخ) متعلق بانكار أي قاصدا انكاره هذا المعنى وانما قد بذل إشارة إلى أنه انكار توحيج وهو مستلزم لوقوع الفعل لأنه انكار تكذيب وابطال مستلزم لعدم وقوع الفعل والالتزام عليه أن انكار الفعل الواقع ونقيضه باطل وسبب أن شاء الله تعالى أن الانكار يكون لهذين المعنيين (قوله لا ينبغي أن يكون ذلك) أي أن يقع منك الضرب فالانكار انما يتسلط على الانباء (قوله لان هل الخ) هذا تعليل لعدم الصحة في المثال الاول في كلام المصنف والصحة في المثال الثاني فيه وهذا التعليل بشري قياس من الشكل الاول حذف كبراه ونظمه هكذا هل تخصص المضارع بالاستقبال وكل ما خص الفعل المضارع بالاستقبال لا يصلح لانكار الفعل الواقع في الحال ينتج هل لا تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال وذلك لتناق في مقتضيهما او يلزم من ذلك عدم صحة المثال المحتوي عليها اذا كان الفعل حاليا كما في المثال الاول يقول

(٣٦٣)

والدعوى لازمة لها (قوله وقولنا) مبتدأ وقوله اعلم خبره (قوله في كل ما) أي في كل تركب يوجد فيه قرينة بل في كل ما أريد به الحال وان لم يكن قرينة غاية الامر ألا نطلع على البطان بدون القرينة الا أنه في نفسه غير صحيح لا يسوغ للاستعمال وكلام الشارح يوضحهم حصر الامتناع في القرينة اه سم (قوله سواء هل الخ) الاوضح أن يقول سواء كانت القرينة لفظية كما اذا فعل المضارع في جملة حالية كقولك أنضرب زيد او أخوك فأن قولك وهو أخوك قرينة على أن الفعل المنكروا وقع في الحال أو كانت

قصد إلى انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون ذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال بخلاف الهمزة فانها تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال لانهم ليست مخصوصة بالمضارع بالاستقبال وقولنا في أن يكون الضرب واقعا في الحال ليعلم أن هذا الامتناع جاري في كل ما يوجد فيه قرينة تدل على أن المراد انكار الفعل الواقع في الحال سواء عمل ذلك المضارع في جملة حالية كقولك أنضرب زيد او هو أخوك أولا كقوله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون وكقولك أتؤذي أباك وأنشتم الامر فلا يصح وقوع هل في هذه المواضع ومن التجائب بمعنى لا ينبغي أن يقع منك هذا الضرب فالانكار انما يتسلط على الانباء ويحتمل أن يتسلط على ما يقع من الضرب لان الحال أجزاء مضي بعضها وبقي البعض وانما قلنا كذلك لان الانكار للواقع بمعنى نفيه لا يثبت في علم محاذ كرا من أن زيادة وهو أخوك ليفهم منه أن المراد بالفعل الحال فيمتنع دخول هل عليه أن كل فعل مضارع أريد به الحال يمتنع دخول هل عليه سواء قيد بجملة حالية أولا وذلك كقوله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون فان القرائن تدل على أن المراد انكار القول الحالى لا الاستقبال والمضى وكذلك أتؤذي أباك وأنشتم الامر حال الاذابة والشمم فبذلك المواضع وأمثالها ليست مواضع هل لان المراد بالفعل فيها الحال وهي تخصص بالاستقبال ولا يصح ما قيل هذا من أن المراد بخلاف كيف أنت وقصعة من تريد وتدل ذلك جماعة من النحاة لم يردوا على القائل ان استفهام التوبيخ لا يكون الا على ماض بل منهم من وافقه ومنهم من قال ان سببو به لم يقصد ذلك فثبت بهذا أن استفهام التوبيخ لا يكون الا على ماض ذكرنا ذلك في باب المفعول معه ثم رأيت القاضي التنوخي قال في الاقصى القريب ان الانكار قد يكون على مستقبل وجعل منه قوله تعالى أحكمكم الجاهلية يبعون وقوله تعالى أليس الله بعزيز نزي انتقام قال أنكرا أن حكم الجاهلية مما ينبغي لحقارتها أنكرا عليهم ساب العزة عن الله تعالى وهو منكرو في الماشي والحال والاستقبال وهو كلام لا يمتثل لرفع حالية كقوله تعالى الخ فان القرينة في الامثلة الثلاثة المذكورة حالية وهي التوبيخ لانه لا يكون الا على الماض لا على المستقبل وقد يقال بعد كون الفعل واقعا في الحال في الامثلة الثلاثة اذا القول وقع من الخطابين المنكر عليهم فيما مضى قبل التكلم وكذا الابداء الآن يقال لما كان هذا الخطاب واقعا عقب القول والفعل من غير فصل كان كل منهما حاليا أو أن كلامهما حالي من حيث الادامة عليه كذا قرر شيخنا العدوي (قوله أتقولون الخ) الخطاب ليهود والنصارى ومن زعم أن الملائكة بنات الله (قوله فلا يصح وقوع هل في هذه المواضع) أي التي دلت فيها القرينة على انكار الفعل الواقع في الحال وانما لم يصح وقوع هل فيها لان هل للاستقبال المنافي لحصول الفعل الحالى (قوله ومن التجائب الخ) اعلم أن السبب في عدم صحة المثال على كلام شارحنا كون الفعل المضارع معناه واقعا في الحال وهل لا تدخل عليه لانها اذا دخلت على مضارع خاصة بالاستقبال فلو دخلت على الحاصل في الحال لحصل التناق في السبب في الامتناع على كلام ذلك البعض هو أن هل لم تدخل على الفعل المضارع صبرته نصا في الاستقبال وحينئذ فلا يجوز تقييده بالحال وهو في هذا المثال قد قيد بها

(قوله ما وقع لبعضهم) هو العلامة الشيرازي وقوله في شرح هذا الموضع أي من المفتاح (قوله لا يجوز تقييده الخ) وذلك لعدم مقارنة الحال للاستقبال والقيد والمقيد يجب اقترانهما في الزمان أي وهو في هذا المثال قد قيد بها وعمل فيه أو قوله وإعماله فيها عطف لازم على ملزوم (قوله ولعمري الخ) أي ولجائتي أن مقالة هذا البعض كذبة من غير شئ فالفرية الكذب والمربة الشك وفي تسميته ذلك فرية تسمح لأن الافتراء تعد الكذب وهو غير موجود هنا (قوله سيحبي زيد الخ) أي الفالجى مستقبل بدليل السين وقد قيد بالحال المفردة وكذلك قوله بعد سأضرب زيد فإنه مستقبل بدليل السين وقيد بالحال التي هي جملة التسمية لتكتمه والتكتم في تعداد الامثلة الإشارة إلى أنه لا فرق بين أن تكون الحال التي قيد بها الفعل المستقبل مفردة أو جملة (قوله كيف وقد قال الخ) أي كيف تصح مقالة هذا البعض والحال أن الله تعالى قال سيدخلون جهنم داخرين أي صاعرين فإن الدخول استقبالي بدليل السين وقد قيد بالحال وهي قوله داخرين قيل في تجميل الشارح بهذه الآية وما بعدها تعريض بذلك البعض وهذا خلاف الظن بالشارح مع مثل هذا الامام (قوله انما يؤخرهم الخ) فالتأخير لذلك اليوم وهو يوم القيامة استقبالي وقد قيد بالحال وهي قوله مهطعين أي مسرعين (قوله وفي الجماسة) هوديان لا يبي عام جمع فيه كلام العرب المتعلق بالجماسة أي

(٣٦٤)

ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال وإعماله فيها ولعمري أن هذه فرية ما فهم امرية أذلم يتقبل عن أحد من النخاة امتناع مثل سيحبي زيدرا كما وسأضرب زيد وهو بين يدي الأمير كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وانما يؤخرهم ليوم شخص فيه الابصار مهطعين وفي الجماسة سأغسل عني العار بالسيف جالبا \* على قضاء الله ما كان جالبا

أن هل يمتنع دخولها على الفعل المقيد بالجملة الحالية أو ما يشبهها لانها تخص الفعل للاستقبال والفعل الاستقبالي لا يتقيد بالحال فان امتناع تقييد الفعل الاستقبالي بالحال مما لا دليل عليه فلا يمتنع أن يقال سيحبي زيدرا ككبا وسأضرب زيد اغدا بين يدي الأمير بل هو ما قام الدليل على عكسه فان تعالى سيدخلون جهنم داخرين أي صاعرين وانما يؤخرهم ليوم شخص فيه الابصار مهطعين أي مسرعين وفي شعر الجماسة أي الشجاعة

سأغسل عني العار بالسيف جالبا \* على قضاء الله ما كان جالبا  
أي سأغسل العار عني باستعمال السيف في الادعاء ولا يصدني عن ذلك ما يصاحبه مما يجلبه القضاء على ما ذكره الامة من أن الآيتين لا دليل فيهما إلا أن نكار فيه ما وقع على ماض وان كان منكرا سواء وقع ماضيا أم مستقبلا ولا يشهد له قوله تعالى أستقبلون الذي هو أدنى بالذي هو خير لان الاستبدال وهو طلب البدل وقع ماضيا نعم قد يشهد له قوله تعالى أتقتلون رجلا أن يقول ربي الله وكذلك قول الشاعر

الشجاعة والمراد بالغسل في البيت الدفع من باب اطلاق الملزوم واردة الا لازم وبالسيف متعلق بأغسل وهو على تقدير مضاف أي باستعمال السيف في الادعاء وجالبا حال من فاعل أغسل وهو محل الاستشهاد لان عامل الحال فعل مستقبل بدليل اقترانه بالسين وعلى متعلق بجلب القضاء الله بالرفع فاعل جالب الاول وما كان جالبا معه قوله والقضاء بمعنى الجلب والمعنى سأدفع عن نفسي العار باستعمال السيف في الادعاء في

حال جلب حكم الله على الشيء الذي كان يجلبه من عداوة الادعاء وانكارهم وأذيتهم واذا دفع العار في هذه الحالة وأما ان يكون دفعه في غيرها بالاولى فالمقصود بالمباينة في أنه لا يترك دفع العار في حال من الاحوال ويصح نصب القضاء على أنه مفعول جالبا وقاعله ما كان جالبا وعلى هذا فالمراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور واضافته لله لكونه بمعنى امانة الله والمعنى سأدفع العار عن نفسي باستعمال السيف في الادعاء في حال جلب الموت الشيء الذي كان جالبا به على فهي حال سلبية على الاحتمالين رافعة للظاهر والضمير العائد على ذي الحال منها هو ضمير المتعلق بجالبا الثاني على الاحتمال الثاني لانه من متعقبات السببي وبحالها الاول على الاحتمال الاول والضمير في ما كان على هذا التقدير الثاني عائد على ما هو اسم كان وجالبا خبرها وأما على التقدير الاول فالضمير في كان عائد على القضاء وكان الواجب ابراز ضمير باله على غير من هو له والعائد على الموصوف او الموصوف بمحذوف وبعد البيت المذكور

وأذهل عن داري وأجعل هدمها \* اعرضي من باقي المذمة حاجبا

وبصغري عيني تلادى اذا انتنت \* يعني بادراك الذي كنت طالبا

يريد أي أترك داري وأجعل خرابها وقاية لعرضي ويخف على قلبي تر كها خوفا من حقوق العار ويقل في عيني انفاق تلادى أي مالى

القديم عند انصراف بمعنى حائزة للطلوب (قوله وأمثال هذه) أي ونظائر هذه الامثلة والشواهد أكثر من أن نحصى أي أكثر من أن نحصى أي أكثر مما يمكن أن يحصى هذا والمراد بالانتهاء تسويع في العبارة اعتمادا على ظهور المراد بهم هذا يدفع ما يقال أن ما بعد من وهو الاحصاء أي الضبط بالعدد لا يصلح أن يكون مفضلا عليه إذ ليس مشاركا لما قبله في الاصل الكثير فوجه التعبير بانه التفضيل (قوله وأعجب من هذا) انما كان أعجب لانه دليل فاسد يظهر مما جده دليل على دعواه أعني قول النحاة لأن ذلك في الجملة الحالية لا في عاملها وقوله انه أي ذلك البعض وهذا الذي قاله هنا مخالف لما في المطول فانه يقتضي أن ذلك السامع المستدل بكلام النحاة بعض آخر غير الاول وكذا الكلام العلامة يعقوب (قوله لما سمع قول النحاة الخ) اعلم أن النحاة اشترطوا في الجملة الحالية أن تكون غير مصدرة بعلم استقبال لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي الاستقبال واعتراض عليهم بأن الحال بالمعنى الذي نحن بصدده يجامع كلامنا من الازمنة الثلاثة ولا مناسبة بين الحال المذكورة وبين الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في إطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا (٣٦٥) وذلك لا يقتضي امتناع تصدير

الحال بعلم الاستقبال  
وأجيب بان ادفعال اذا  
وقعت فيود الماله اختصاص  
بأحد الازمنة فهم منها  
استقبالها وحالها  
وماضيتها بالنظر لذلك  
القيد لا بالنظر لزمان التكلم  
كما في معانيها الحقيقية  
وحينئذ يظهر صحة كلامهم  
من اشتراط التجريد من  
علامة الاستقبال  
لوصدورها لفهم كونها  
مستقبلة بالنظر الى عاملها  
اه تصريح (قوله عن  
علم) أي علامة الاستقبال  
كالسين وسوف ولن وهل  
(قوله بحسب الظاهر)  
أي وان لم يكن هناك  
تنافي بحسب نفس الامر  
اذ الكلام في الحال النحوية  
وهي لا تنافي الاستقبال

وأمثال هذه أكثر من أن نحصى وأعجب من هذا انه لما سمع قول النحاة انه يجب تجزئ بدصدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ما سنذكره حتى لا يجوز أن تأتي زيد سركب أولن يركب فهم منه أنه يجب تجزئ بد الفعل العامل في الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييده مثل هل يضرب ويسبضرب ولن يضرب بالحال من عداوة معاد وانكار منكر واذا به مؤذ وغير ذلك اظهر أن مضمون الافعال المقيدة بهذه الاحوال استقبالي ومثال هذا أكثر مما ذكر وهو بعيد من أن يحصى والخاص من هذا أن المراد فان هل لا تدخل على المضارع الحالي لانهم اخلصه للاستقبال وأما التمثيل بما فيه التقييد بالحال فلما دلالة به على أن المراد بالفعل الحال لان ذلك مدلول تلك الحال عرفا وليس المراد أن هل تخلص الفعل للاستقبال فيمتنع تقييده مدلولها بجملة الحالية أو شبهها لان تقييد الفعل الاستقبالي بالحال يمتنع فان ذلك فاسد لما قررنا وما يطابق هذا الفساد ما فهمه بعض الناس من كلام النحويين وجعله دليلا على هذا الفساد ودعواهم هذا كروا أنه يجب أن لا يتصل صدر الجملة الحالية بعلامة الاستقبال فلا يقال يا بني زيد سركب ولا يا بني لن يركب وذلك أن العامل في الحال ولو كان استقباليا كجملة فيصح تقييدها من جهة العقل لكن منع من ادخال علامة الاستقبال على جملة الحال معه تنافي الحال في الجملة ومدلول علامة الاستقبال فاقتضت المناسبة اللفظية منع ذلك في العربية محافظة على المناسبة في الجملة وسنذكره في التذنب الموضوع للحال ولما سمع هذا فهم منه أن الفعل العامل في الحال يجب تجزئ بده من علامة الاستقبال لان الفعل الاستقبالي لا يعمل في الحال كما قيل أولا فلان فهذا لا يقال هل يضرب زيد وهو أخوك كما لا يقال سبضرب أولن يضرب عمرو زيد وهو ركب مثلا لان هل تخلص الفعل للاستقبال كالسين وسوف ولن والعامل في الحال لا يتصل بعلامة

أترك أقلت دراهم خالد \* زيارته اني اذا لقيت

(٣٦ - شروح التخصيص ثاني) بل يكون زعمهم ما ضيا وحالهم مستقبلا لان الواجب انما هو مقارنتها لعاملها فمنها زمن عاملها أي كان والمنافي له انما هو الحال الزمانية المقابلة للماضي والمستقبل (قوله على ما سنذكره) أي في بحث الحال في آخر باب الفصل والوصف في التذنب (قوله حتى لا يجوز) تصريح على قوله يجب تجزئ أو على التنافي (قوله فهم منه الخ) جواب لما هو هذا الذي فهمه من كلامهم غير ما قالوه فالذي ادعاه النحاة وجوب تجزئ بد الحال من علامة الاستقبال والذي فهمه وجوب تجزئ بد الفعل العامل في الحال من علامة الاستقبال لان نفس الحال كما هو الواقع في كلام النحاة وبين الامر بنون بعيد راعى منشأ فهمه كافي عبد الحكيم انه فهم من الجملة الحالية الواقعة في قول النحاة الجملة التي وقعت الحال قيد الهامع أن مرادهم بالجملة الحالية التي وقعت حالا (قوله حتى لا يصح الخ) غاية لوجوب تجزئ بد الفعل العامل في الحال من علم الاستقبال لامتناع عمل المستقبل في الحال (قوله مثل هل يضرب) أي فلا يقال هل يضرب زيد وهو ركب مثلا ولا سبضرب زيد وهو ركب ولا لن يضرب زيد وهو ركب

ولهذين أعني اختصاصهما بالتصديق وتخصيصهما المضارع بالاستقبال كان لهما مزيد اختصاص بما كونه زمانياً أظهر

(قوله وأورد هذا المقال) أي كلام النجاة وهو أنه يجب تجزئ صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتساوي الحال والاستقبال في الظاهر وقوله دليلاً على ما ادعاه أي من وجوب تجزئ بدعالم الحال من علم الاستقبال وفي بعض النسخ وأورد هذا المثال بالباء المثلثة أي يأتي زيد يسير كركب أولن يركب فالمراد بالمثال جنسه أي أنه ادعى وجوب تجزئ بدعالم الحال من علم الاستقبال واستدل على ذلك بجمع يأتي زيد يسير كركب أولن يركب (قوله ولم ينظر في صدر هذا المقال) أي وهو قوله يجب تجزئ بدعالم الجملة الحالية لم يفلو تأمل أدنى تأمل فيما قالوه لوجد أن الذي يجزئ صدره والجملة الحالية لا عامل الحال فسبحان من لا يسهو وفي نسخة ولم ينظر في صدر هذا المثال بالباء المثلثة يعني يأتي زيد يسير كركب أي فلو نظر في صدره لم يعرف أنه ليس في صدره علم استقبال وانما هو في آخره في الجملة الحالية (قوله أنه لبيان امتناع الخ) أي لا لبيان امتناع تصدير العامل في الحال بعلم الاستقبال (قوله ولاختصاص

(٣٦٦)

وأورد هذا المقال دليلاً على ما ادعاه ولم ينظر في صدر هذا المقال حتى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال (ولاختصاص التصديق بها) أي ليكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها الغير التصديق كإذ كرفيما سبق (وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لهما مزيد اختصاص بما كونه زمانياً أظهر) وما موصولة وكونه مبتدأ خبره أظهر وزمانياً خبرها ليكون أي بالشيء الذي زمانيته أظهر

الاستقبال لا امتناع على المستقبل في الحال وهذا الكلام فيه خللان أحدهما أن هذا المعنى لا يصح لقيام الدليل على عكسه كما تقدم والآخر أنه فهم من كلام الخوئين ما لا يدل عليه لأن قولنا يجب تجزئ بدعالم الجملة الحالية من علامة الاستقبال لا يدل قطعاً على قوله يجب تجزئ بدعالم الحال في الحال من علامة الاستقبال ولو تأمل أدنى تأمل فيما ملأوا به لهذا المقام لوجد الذي جرد صدره والجملة الحالية لا العامل في الحال كما هو مدلول كلامهم الممثل فيعلم المراد فسبحان من لا يضل ولا ينسى (ولأنه أجل اختصاص التصديق بها) أي بهل ومعنى كون التصديق مختصاً بها أنها لا تعدى التصديق إلى التصور لأن التصديق لا يتعداها إلى الهمزة فإباض في قوله بها إذا دخل على المقصور لا على المقصور عليه فهي هنا بمنزلة قولنا نخصر ربنا بالعبادة بمعنى أن عبادتنا مقصورة عليه تعالى لأنه تعالى لا يكون له غيرها (و) لأجل اختصاصها أي تصديرها الفعل (المضارع) مخصوصاً بالاستقبال (كانت قد) (كان لها) يتعلق به العاقلان السابقان يعني أن اختصاص هل بالتصديق وتخصيصها المضارع بالاستقبال أوجب لهما كل منهما أن يكون لهما (مزيد) أي زائدة (اختصاص) (ب) (ما) أي لفظ (كونه) أي من وصف ذلك اللفظ الذي لهما مزيد اختصاص بـ (الآلة) أي كونه (زمانياً) أي دالاً على الزمان (أظهر) من ص (ولاختصاص التصديق بها إلى آخره) ش يريد أن هل لهما مزيد اختصاص بما هو وأظهر في الزمان عن الهمزة كالفعل فان الفعل أظهر في الزمان من الاسم لأنه يدل عليه تضمناً على الصحيح والاسم المشتق وان دل على الزمان فدلالته التزامية وقوله كالفعل مقضى الكاف أن شيئاً آخر أظهر في الدلالة على الزمان من غيره ويحتاج إلى مثال فان دلالة الفعل على الزمان أظهر من دلالة الاسم وليست المقصور عليه إذا التصديق بتعداها الهمزة فالإيهام هنا بمنزلة ما في قولنا نخصر ربنا بالعبادة

التصديق بها الخ) علة مقدمة على المملول أعني قوله كان لهما مزيد الخ أي وكان لهما مزيد اختصاص بما زمانيته أظهر لأجل اختصاص التصديق بها ولأجل تخصيصها المضارع بالاستقبال وقدم العلة اهتماماً بها أولاً لعل أن يكون اسم الإشارة في قوله بعد ولها هذا كان الخ عائداً على أقرب مذكور (قوله أي ليكون هل الخ) أشار الشارح بذلك إلى أن الباء في كلام المصنف داخلة على المقصور وأن في الكلام حذف مضاف والأصل ولاختصاص طلب التصديق بها أي وليكونها مقصورة على طلب التصديق لا تعداها لطلب التصور وباست الباء داخلة على

(كالفعل)

بمعنى أن عبادتنا مقصورة عليه تعالى لأنه تعالى لا يكون له غيرها هو هذا الخلاف الباء في قوله بعد وتخصيصها المضارع بالاستقبال فانها إذا دخلت على المقصور عليه فقد جمع المصنف في العبارة بين استعالي التخصيص (قوله وعدم الخ) هو بالجر عطف على طلب التصديق (قوله كإذ كرفيما سبق) أي في قوله وهل لطلب التصديق حسب (قوله مزيد اختصاص) أي اختصاص زائد وانما قال مزيد لان الاستعانة مطلقاً فروع اختصاص بالفعل كما هو معروف في علم النحو والمراد بالاختصاص الارتباط والتعلق لا الحصر لأنه لا يقيـل التفاوت أي أن تعلقها بالفعل ودخولها عليه أزيد وأكثر من دخولها على الاسم والمراد به الاستدعاء أي أن استدعاءها الفعل أزيد وأشد من استدعاء غيرها له (قوله بما كونه زمانياً) أي بـ (الآلة) ما كونه زمانياً ففيه حذف مضاف (قوله أظهر) أي من زمانية غيره كالاسم

كالفعل أما الثاني فظاهر وأما الأول فلان الفعل لا يكون الاصفة والتصديق حكم بالشئ أو الانتفاء والشئ والاثبات انما يتوجهان الى الصفات لا الذات

(قوله كالفعل) أي النحوى ولا تمان بالكاف يقتضى أن زمانيته أظهر من غيره يشمل الفعل وغيره وليس الامر كذلك اذا زمانيته أظهر من غيره فاصبر على الفعل وكان الأولى أن يقول وهو الفعل ويحذف الكاف لأن يجعل الكاف استقصائية ولم يعين بالفعل من أول وهلة بأن يقول كان لها من هذا اختصاص بالفعل إشارة الى أن زيادة اختصاصها به من حيث أظهر زمانه لا من جهة أخرى كدلالته على الحدث مثلاً ويصح أن يكون تمثيله باعتبار انفراد العقاب لما كونه زمانياً أظهر فان مفهومه أعم من الفعل وان انحصر في الخارج ج فيه لا باعتبار ادخالها الاسم بالفعل بناء على أنه يدل على الحدث والزمان لأعلى لفظ الفعل كما قال النوبى لان هذا يتوقف على ثبوت دخول هل على اسم الفعل وأن لها من هذا اختصاص به دون بقية الجمل الاسمية ولم يثبت ذلك فتأمل (قوله فان الزمان الخ) علة أن يكون الفعل زمانيته أظهر من الاسم وقوله جزم من مفهومه أى ودلالة الكل على جزئه أظهر من دلالة الشئ على لازمه (قوله حيث يدل) أى اذا دل عليه بأن كان وصفاً كائضار بالآت (٣٦٧) أوغدا (قوله بعروضه) أى

بسبب عروض الزمان  
لذلك الاسم أى لدلوله من  
عروض اللازم للزمن  
وذلك لان اسم الفاعل  
موضوع لذات قام بالحدث  
ومن نوازم الحدث زمان  
يقع فيه فالماضى أن  
الفعل من حيث هو فعل  
لا يتفك عن الزمان بحسب  
الوضع بخلاف الاسم فانه  
قديم قبل عرضه من حيث  
هو اسم وهذا لا ينافي  
عروضه أى لزومه لدلوله  
اذا كان وصفاً (قوله  
أما اقتضاء الخ) مصدر  
مضاف الى فاعله ومفعوله  
قوله لمزيد اختصاصها  
واللام للتقوية متعلقة

(كالفعل) فان الزمان جزم من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه أما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر وأما اقتضاء كونها الطالب المتصديق فقط لذلك فلان التصديق

غيره فى دلالة ذلك الغير على الزمان فمكونه مبتدأ وأظهر خبره على أنه مبتدأ زمانياً خبره أيضاً على أنه طالب خبره منصوب ككان (كالفعل) فان كونه زمانياً أظهر من كون الاسم زمانياً ولو كان مصدراً أو شئاً لان دلالة الفعل على الزمان بالتضمن اذ هو جزم لدلوله ودلالة الاسم عليه فى بعض الاحيان بالانتماء والاولى أقوى من الثانية فدلالة الفعل على الزمان أظهر وتمثيل مستقص لما تكون زمانيته أظهر اذ ليس عندنا ما تكون زمانيته أظهر غير الفعل وأما اسم الفعل ففيه من الخلاف فى دلالاته بالتضمن على الزمان ما علم فادخله فيما زمانيته أظهر تعسف على أنهم لم يذكروه فيما هو الأول بيقه والتمثيل بما يستقصى أقراد الحقيقة صحيح لانها من حيث هى أعم من الفرد ولو انحصرت فيه ويحتمل أن يكون اسم الفاعل داخلها فيكون التمثيل جارياً على الكثير ثم انه قد عدل المصنف كونها لها مزيد الاختصاص بالفعل اذ هو الذى زمانيته أظهر بعلمين كما تقدم احداً اختصاصها المضارع بالاستقبال والاخرى كونها المتصديق أما اقتضاء العلة الاولى وهى تخصيصها المضارع بالاستقبال اولا لانها بالفعل دلالة الاسم أظهر من غيرها وغيرهما لا يدل بالكلية على الزمان الا أن يقال ان اسم الفعل يدل على الزمان دلالة متوسطة بين دلتاى الفعل وسائر الاسماء اذا تقرر هذا فهذه الاختصاص بالفعل نشأ عن كل واحد من الامرين السابقين أحدهما تخصيصها بالمضارع وهذا واضح لانها اذا كانت تخصص

باقتضاء لانها ليست زائدة محضه حتى لا تتعلق بشئ والمضارع مفعول تخصيصها وقوله بالفعل لم يقل نحو الفعل إشارة الى أن الكاف فى قوله كالفعل ليست بمعنى مثل بل استقصائية (قوله فظاهر) وذلك لان هل اذا كانت تخصص الفعل المضارع زمان الاستقبال كان لها ارتباط وتعلق بالفعل لان الفعل المضارع نوع من مطلق الفعل وما كان له تعلق بالنوع كان له تعلق بالجنس ولا سيما اذا كانت تخصص المضارع بالاستقبال صار لها فيه تأثير وتأثيرها فى المضارع دليل على أن لها من هذا تعلق بجنس الفعل والاما أن أثرت فى بعض أنواعه وما ذكرناه اندفع ما يقال ان غاية ما يقده هذا التعليل الثانى الواقع فى المتن أن هل اذا دخلت على المضارع خصصته بالاستقبال ولا يلزم منه مزيد اختصاصها بالمضارع ولا كون دخولها عليه أكثر من دخولها على الاسماء حتى يتم ما ذكره لجواز أن تدخل عليه قليلاً واذا دخلت عليه خصصته ونظيره هذا أن قد تقرب الماشى من الحمال ولا يلزم منه كون دخولها على الماشى أكثر من دخولها على المضارع وحاصل الدفع أنهم لما كانت تخصص المضارع بالاستقبال دون الاسم كان لها من هذا ارتباط بالفعل دون الاسم لان الفعل المضارع نوع من مطلق الفعل وما كان لازماً للنوع كان لازماً للجنس واعلم أن تفصيل الشارح للتفنى بقيد اختصاصها بمجاز زمانيته أظهر نشأ عن كل واحد من الامرين السابقين لامن مجموعهما (قوله لذلك) أى لمزيد اختصاصها بالفعل وهو مفعول باقتضاء واللام للتقوية



(قوله هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء) المراد بالحكم الادراك وأما الثبوت والانتفاء فيحتمل أن يراد بهما الوقوع واللاوقوع بالنسبة للحكمة فكانت قال فلان التصديق هو ادراك وقوع الثبوت أو ادراك عدم وقوع الثبوت والأول في القضية الموجبة والثاني في السالبة وهذا مبني على أن النسبة في القضيتين واحدة وهي الثبوت ويحتمل أن يكون مراده بالثبوت والانتفاء نفس النسبة الحكمية فكانت قال فلان التصديق هو ادراك النسبة الحكمية أعني الثبوت والانتفاء أي ادراك مطابقتها أو عدم مطابقتها وهذا مبني على أن النسبة في القضية السالبة سلمية (قوله والنفي والاثبات الخ) فيه أن النفي والاثبات هو الحكم الذي هو ادراك وقوع الثبوت في القضية الموجبة وادراك وقوع الانتفاء في القضية السالبة والحكم لا يتوجه للمعاني والأحداث وإنما المتوجه إليهما السبب وهي الانتفاء والثبوت فكان الأولى أن يقول والانتفاء والثبوت انما يتوجهان الخ وأجيب

(٣٦٨)

بأن مراد الشارع بالنفي هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان إلى المعاني والأحداث التي هي مدلولات الأفعال لا إلى الذات التي هي مدلولات الأسماء (ولهذا) أي ولأن لهل من يداختصاص بالفعل

فظاهر أن اقتضاء كون المضارع للاستقبال فيه دلالة على زمن مخصوص فيكون من مقتضاها تفصيل الزمان فتكون مولاتهم السابقة الزمان الذي لها تفصيل فيه وتخصيص وتصرف أحق وهو الفعل وأما اقتضاء كون التصديق لمولاتها الفعل فلان التصديق إثبات حقيقة لاخرى أو سلبيها عن دلالة الفعل على نسبة حقيقة لاخرى أظهر من دلالة غيره لانه انما وضع ليدل على نسبة حدث لغيره بخلاف الاسم فانما يدل في الأصل على الذات أي الحقيقة والحقيقة من حيث هي لانسبة فيها تعتبر الثبوت والنفي ولهذا يقال ان الأفعال هي التي تثبت وتنفي أي نسبتها هي التي تثبت وتنفي بخلاف الأسماء فهي تدل على الذات أي الحقائق ولا يعرض لها ثبوت عن غيرها أو سلبيها عنه إلا باعتبار النسبة التي دلالة الفعل عليها أظهر والجملة الاسمية ولو كانت فيه انسية لكن المحمول فيها الذي هو صاحب النسبة مفصول بينهما وبين هل بالموضوع فليست أولى بهل بخلاف الفعل وقد يقال ان الأحداث التي هي مدلولات الأفعال هي التي تثبت وتنفي لانه غالباً وأما الذات التي هي مدلولات للأسماء أي كثر انفسى هي لاحالاً ولانها لا تثبت ولا تنفي وهذا كلام ظاهري يمكن رده إلى ما ذكرنا والخطب في هذا سهل فإن المراد تعليل ما نقل بايده مناسبة للضبط وتحقيق القاعدة فافهم (ولهذا) أي ولاجل أن هل لها مزيد اختصاص بالفعل بحيث اذا عدل فيها عن مولاتها الفعل كان للاعتناء بالمعدول اليه المضارع بالاستقبال صار لها فيه تأثير يوجب اختصاصاً فإذا كان لها تأثير في المضارع وهو أخص من الفعل صار لها تأثير في مطلق الفعل ضرورة الثاني اختصاص التصديق به لان الفعل صفة لكونه عرضاً والمطلوب بالتصديق لا يكون الا صفة لانه حكم بالاثبات أو النفي لانهم مالا يتوجهان إلى الذات من حيث انها ذات بل لما يتعلق بهما من وجود وعدم فثبت لكل واحد من الأمرين أن هل لها مزيد

بأن مراد الشارع بالنفي والاثبات الانتفاء والثبوت ويحصل كلامه أن التصديق الذي اختص به هل متعلق بالأفعال بواسطة أن متعلقه وهو الثبوت والانتفاء يتوجهان للمعاني والأحداث التي هي مدلولات للأفعال فلماذا كان متعلقها بالفعل أشد كذا قرر شيخنا العدوي (قوله والأحداث) عطفها على المعاني عطف تفسير والمراد بها ما يشمل الصفات القائمة بالغير (قوله التي هي مدلولات الأفعال) في هذا التوجيه نظراً لانه يقتضي أنه لا يجوز دخول هل على الجملة الاسمية لعدم دلالتها على المعاني والأحداث والمدعى أن لها

(كان)

زيادة تعلق بالفعل لأنهم اختصاصه به وأجيب بأن تلك المعاني والأحداث كلها مدلولات الأفعال

مدلولات أيضاً للأسماء المشتقة لكنهم امدلولات للأفعال بطريق الاصلالة ومدلولات للمشتقات بطريق التبعية فلذا كان لها مزيد تعلق بالأفعال فقول الشارع التي هي مدلولات الأفعال أي بطريق الاصلالة وأما في الأسماء المشتقة فبطريق العروض والتبع (قوله لا إلى الذات) أي الأمور القائمة بنفسها لانها مستمرة ثابتة نسبتها في جميع الأزمنة على السواء لان الذات ذات في الماضي والحال والمستقبل وأورد على الشارع أن هذا التوجيه يفتقر زيادة تعلق هل بالفعل ولو انتهت بالنسبة للاسم المفرد بالنسبة للجملة الاسمية لانها متضمنة أيضاً للنسبة التي تتوجه للمعاني والأحداث وأجيب بأن صاحب النسبة في الاسمية المخول وقد فصل بين هل وبينه بالموضوع فصارت الجملة المذكورة ليست أولى بهل لما يلزم من دخولها عليها الفصل بينهما وبين مطلوبها بفتحها اذا دخلت عليه هل فلا يلزم عليه فصل بينهما وبين مطلوبها فلذا كان أولى بهل على أن السبب في الجمل المذكورة مدلولات للروابط (قوله مزيد اختصاص بالفعل) أي بحيث اذا عدل فيها عن مولاتها بالفعل كان للاعتناء بالمعدول اليه

كان قوله تعالى فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من قولنا فهل تشكرون وقولنا هل أنتم تشكرون لأن إبراز ما يستجد في معرض الثابت أدل على كمال العناية بمحصله من إبقائه على أصله وكذا من قولنا

(قوله كان فهل أنتم شاكرون) أي الذي عدل فيه عن الفعل إلى الجملة الاسمية (قوله أدل) خبر كان وقوله على طلب الشكر أي على طلب حصوله في الخارج لأنه المراد دون الاستفهام لامتناعه من علام الغيوب كذا قال العلامة السيد به عليه غيره وهو يفيد أن المقصود بالاستفهام هنا طلب حصول الفعل وأن المعنى المراد حصول الشكر به إذ معنى آخر غير ما تقدم أهل في أنها الطلب التصديق والمذكور هنا معنى مجازي لها مرسل علاقته بالإطلاق والتقدير كذا قرر شيخنا العبدوى (قوله من فهل تشكرون) الحاصل أن الصورة ست لأن الاستفهام ما قبل أو بالهمزة وكل منهما ما داخل على جملة فعلية أو اسمية خبرها هل أو اسم وفهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من الجملة الباقية بعد ما ذكره المصنف وجعل هل داخل على جملة اسمية خبرها فعل نظر الصورة (قوله مع أنه مؤكداً) الضمير للثال الثاني وهو فهل أنتم تشكرون (قوله هل أنتم تشكرون) أي فالأصل هل تشكرون

تتشكرون فمحذوف الفعل الأول فأنفصل الضمير وأما كان أنتم فاعلا لمحذوف كما قال لما تقدم من أن هل إذا رأت الفعل في حينها لا ترضى إلا بما تقتضيه وما ذكر من أن أنتم فاعل محذوف مبني على الأصح ويجوز أن يكون فاعلاً معني ثم قدم على مذهب السكاكي (قوله لأن إبراز الخ) هذا على ما عليه أو لا على مع علمه والمراد بالإبراز الإظهار (قوله ما يستجد) أي ما يتجدد وجوده من الاستقبال الذي هو مضمون الفعل المضارع الواقع به هل كالشكر لا يتم اختصاص المضارع بالاستقبال (قوله في معرض الثابت) أي في

(كان فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل أنتم تشكرون) مع أنه مؤكداً بالتكرير لأن أنتم فاعل لفعل محذوف (لأن إبراز ما يستجد في معرض الثابت أدل على كمال العناية بمحصله) من إبقائه على أصله

(كان) قوله تعالى (فهل أنتم شاكرون) حيث عدل فيه عن الفعل إلى الجملة الاسمية (أدل على طلب الشكر) أي أكثر دلالة على تأكد طلبه (من) أن يقال مثلاً (فهل تشكرون) بإدخالها على الفعل بلا فصل (و) من أن يقال (فهل أنتم تشكرون) بإدخالها على ما فيه الفعل مع فصل بحسب الظاهر وإنما قلنا بحسب الظاهر لأن هل في مثل هذا إذا دخل على فعل محذوف كما تقر في النحو وفي الجملة تأكيده المحذوف بالمذكور ومع ذلك ليس فيها تأكيده طلب النبوت للشكر كما في الجملة الاسمية معها الجريان على أصلها على ما سنذكر وأما كان أدل (لأن إبراز) أي إظهار (ما يستجد) الذي هو مضمون الفعل وهو الشكر (في معرض) أي في صورة (الثابت) حيث دل عليه بالجملة الاسمية الدالة على النبوت (أدل على كمال العناية بمحصله) من إبقائه على أصله كما تقدم أن الطالب إذا كثرت رغبته في شيء وعبر عنه

اختصاص بالفعل (ولهذا) أي إذا ثبت هذا الاختصاص (كان قوله تعالى فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من قولنا فهل تشكرون ومن قولنا فهل أنتم تشكرون لأن إبراز ما يستجد) وهو الفعل في قالب الثابت المستقر بحيث تكون الجملة اسمية والمبتدأ والخبر فيها اسمان (أدل على كمال العناية بمحصله) من إبقائه على أصله من الاتيان بالفعل وكذلك فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من أن أنتم شاكرون لأن تولد الفعل من هل أدل على كمال العناية بمحصله عن أصله بخلاف الهمزة وقول المصنف فهل أنتم تشكرون أخذ من السكاكي وفيه نظر فإن هذا التركيب لا يصح كما سبق من وجوب تقديم الفعل فيه على الاسم لنظر الان كان فترعه على القول الضعيف وقد أورد أن ما ذكره المصنف قد يعكس

صورة الأمر الثابت في الحال الغير المقيد بالزمان (قوله أدل) أي أقوى دلالة على كمال العناية أي الاعتناء وقوله بمحصله أي بمحصل ما يستجد وقوله من إبقائه أي من إبقاء ما يستجد وقوله على أصله أي الذي هو إبرازه في صورة المحدد وهي الجملة الفعلية والاسمية التي خبرها فعل ووجه كون إبراز ما يستجد في معرض الثابت يدل على كمال العناية بما يستجد لأن إبراز ما يستجد بالاستقبال في صورة الثابت الغير المقيد بزمان يدل على طلب حصول غير مقيد بزمان من الأزمنة والأمكنه التي هي عن طلب حصوله مطلق أقوى دلالة مما ينبغي عن طلب حصول مقيد بزمان ثم إن هذا الكلام لطلب أصل الشكر لكون المقام مقتضياً لذلك كما يدل عليه قول المصنف أدل على طلب الشكر لا لطلب استمرار الشكر فلا يراد ما قيل إن الاستمرار التجديدي المستفاد من هل أنتم تشكرون أمس بالمقام من الاستمرار الثبوتي المستفاد من فهل أنتم شاكرون لدلالة على طلب استمرار الشكر على سبيل التجديد لا على النفس المستدعي لزيادة الثواب وحينئذ فلا يتم ما ادعاه المصنف من أن فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من فهل أنتم تشكرون أفاد ذلك العلامة عبد الحكيم فان قلت سلمنا أن هل في هل أنتم تشكرون داخل على الفعل تقدير الكمال كان في قالب الجملة الاسمية وجد

أفأنتم شاكرون وإن كانت صيغة للثبوت لأن هل أدعى للفعل من الهمزة فتر كمعه أدل على كمال العناية بهضوله

فمه أراز ما يستجد في معرض الثابت صورة وهم يعتبرون في استخراج النكات فكيف يكون هل أنتم شاكرون أدل عليه من فهل أنتم تشكرون مع انه مسأله قلت (٣٧٠) ان هل أنتم تشكرون لا يفيد الثبوت صورة أيضا لما تقدم للشارح في

كافي هل تشكرون وفهل أنتم تشكرون لأن هل في هل تشكرون وهـل أنتم تشكرون على أصلها لكونها داخلية على الفعل تحقيقا في الاول وتفسير في الثاني (و) فهل أنتم شاكرون أدل على طاب الشكر (من أفأنتم شاكرون) أيضا (وان كان للثبوت باعتبار) كون الجملة الاسمية (لأن هل أدعى للفعل من الهمزة فتر كمعه) أي ترك الفعل مع هل (أدل على ذلك) أي على كمال العناية بحصول ما يستجد

بما يقتضي ثبوته لاظهار أنه من شأنه أن يتخيل حاصله من كثرة الرغبة والكلام ولو كان من لا يجري له تخيل ولا وهم لكنه يجري على ما تقتضيه البلاغة العربية لا يفيد لازم ذلك وهو كمال العناية فالعدول عن الأصل هنا كمال العناية فعاد المعدول اليه وهو الثبوت والحصول يدل على تأكد الطلب بخلاف ما لو أدخل هل على الفعل لتحقيقا كافي هل تشكرون أو تقديرا كافي هل أنتم تشكرون فليس فيه من التأكد ما في فهل أنتم شاكرون كرون لجران الاولين على الأصل وللعُدول فيه عن الأصل الدال على كمال الاعتناء فعاد المعدول اليه كأنقدم (و) هو أيضا أعني فهل أنتم شاكرون أدل على تأكد طلب الشكر من أن يقال (أفأنتم شاكرون) بادخال همزة الاستفهام على الجملة الاسمية (وان كان) هذا القول وهو ما أنتم شاكرون (لثبوت) أيضا لكونه جملة اسمية وانما كان أدل من هذا القول الذي كان فيه الاستفهام بالهمزة (لأن هل أدعى) أي أقوى طلبا للفعل من الهمزة ولو كان المطلوب فيها أيضا الدخول على الفعل فلما كانت هل أدعى للفعل من الهمزة كان العدول عما يلزمه الدال على شدة الاعتناء والامتنان ما هو له لازم بخلاف الهمزة فالترك معها أمهل وهذا معنى قوله (فتر كمعه) أي ترك الفعل مع هل (أدل على ذلك) أي على كمال العناية بحصول ما يتجدد بخلاف الترك مع الهمزة

فمقال فهل أنتم شاكرون أقل دلالة من أفأنتم شاكرون لأن الجملة الاسمية الدالة على الثبوت لا معارض لها مع الهمزة فلا تنقص قوتها الثابتة الا اذا غلب فاما اذا لم يغلب فلا أثر له وعندى أن السؤال أقوى من الجواب وجوابه عندى أن هل لا دلالة لها على التجدد بل الفعل هو الدال عليه فاذا لم يوجد فليس فيه شيء يعارض الجملة الاسمية وكونها الاختصاص بالفعل الدال على التجدد لا يقتضي لها دلالة على التجدد حيث لا فعل قوله (ولهذا) أي ولكون هل أدعى من الهمزة للفعل (لا يحسن هل زيد منطلق الامن البليغ) لأن البليغ لا يستعمل ذلك الا حيث كان يستفهم عن استمرار الانطلاق ويحوله لذلك عن الاتيان بالفعل بخلاف غيره قلت والكلام اذا ذكرت قواعده استعمله من له فهم وهذا لا يختص بهذا المحل وانما يصرف البياني كل كلام الى قواعده بناء على أنه اذا على أصل وضعه في اللغة وأما من لا يتكلم على الوضع فليس الكلام معه فهذا فيه نظران كان المراد بأنه لا يحسن أنه لا ينبغي أن يقع فيكون في معنى التهي وان كان المراد الاخبار بأن ذلك لا يحسن الا اذا صدر من البليغ فان صدر من غيره لم يحسن أي لم يستحسن لعدم العلم بأن كلامه مطابق بقريئة (تنبيه) قول المصنف ولاختصاص التصديق بها هو الصواب وعبارته في الايضاح ولاختصاصها بالتصديق والصواب ما في التخصيص فان هل لا يختص بالتصديق ولو اقتصرت به لما استفهم عن التصديق بالهمزة بل التصديق مختص بهل بمعنى أن هل لا تكون لغيره أما قول المصنف وهي تخصص المضارع بالاستقبال فهو مطلوب فان الاستقبال

بمعنى المسند في قوله تعالى لو علمون خزان رحمة ربي من أن الجملة الاسمية اذا كان الخبر فيها جملة فعلية كانت مفيدة لاستمرار التجدد فقط ولا تفيد الثبوت سلمنا أن فهل أنتم تشكرون يفيد الثبوت صورة لكن ما يفيد ذلك بحسب الصورة والحقيقة معا أدل مما يفيد ذلك بحسب الصورة فقط (قوله) في هل تشكرون أي كالبقاء في هل تشكرون (قوله) لأن هل الخ) علة لكون المنانين المذكورين فيها بقاء ما يستجد على أصله (قوله) لكونها داخلية على الفعل أي فليس معها أراز المتجدد في صورة الثابت (قوله) وتقدير في الثاني) أي لأن أنتم فاعل بفعل محذوف يفسره الظاهر المذكور بعد قوله من أفأنتم شاكرون أي وكذا هو أدل من أفأنتم تشكرون ومن أنتم تشكرون (قوله) وان كان) أي هذا القول وهو أفأنتم شاكرون (قوله) لأن هل) علة لكون هل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من القول الذي فيه الاستفهام

(ولهذا)

أي أطبل له أي أقوى طلبا له (قوله أدل على ذلك) أي

بخلاف الترك مع الهمزة وذلك لأن الفعل لازم بعد هل بخلافه بعد الهمزة وترك لازم لا يكون الا لكثرة كشدته الاعتناء والاهتمام وشدة الطلب بخلاف ترك غير لازم

وامهذا لا يحسن هل زيد منطلق الامن البليغ وهي قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء

(قوله أي ولان هل أدعى للفعل) أي بحيث لا يعدل عنه معها الاشادة للاهتمام والاعتناء بفاد المعدول اليه (قوله هل زيد منطلق) أي دون أن يقال هل منطلق زيد (قوله الامن البليغ) أي لا من غيره ولوراعى ما ذكرناه اذا اتفق له مراعاة ما ذكر في وقت كان عبارة الامور الاتفاقية الحاصلة بلا قصد (قوله انه الذي يقصد الخ) أي لانه الذي شأنه مراعاة الاعتبار وافادة الاطائف بالعبارة فاذا قصد منه مثلا هل زيد منطلق فانه يقصد به الدلالة على الثبوت (٢٧١)

والاستمرار وقوله وباراز عطف على الدلالة أي ويقصد به ابراز ما سيوجد في معرض المـوجود والمناسبين للجملة الاسمية وحاصله انه اذا صدر هذا القول من البليغ كان المنظور اليه معنى لطيفا وهو الاستفهام عن استمراره لا في زيد وكان الكلام مخرجاً على خلاف مقتضى الظاهر وهذا من فن البلاغة لاحاطة علمه بما تقتضيه هل من الفعل بخلاف البليغ لان استعمال اللفظ في غيره موضعه انما يكون عن جهل لان نظراً معنى لطيف فيكون هذا القول منه فيجاء على فرض أن يقصد منه كناية فلا اعتداد بقصد لانتفاء بلاغته (قوله بسيطة) يطلق السـمـط على ما لجزءه كالجوهر الفرد وعلى ما يكون أقل اجزاءه بالنسبة لغيره المقابل

(ولهذا) أي ولان هل أدعى للفعل من الهمزة (لا يحسن هل زيد منطلق الامن البليغ) لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبوت وباراز ما سيوجد في معرض الموجود (وهي) أي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء أو لا وجوده

يعني لان ترك الا لازم لا يكون الاشادة للاهتمام بخلاف ترك غير الا لازم (ولهذا) أي ولان هل فيها هذه اللطيفة وهي أنها أدعى للفعل فلا يترك معها الاشادة للاعتناء بفاد المعدول اليه بخلاف الهمزة (لا يحسن) المعدول فيها عن الجملة الفعلية الى الاسمية فيقال مثلاً (هل زيد منطلق) دون أن يقال هل منطلق زيد (الامن البليغ) أي لا يحسن هذا التركيب الامن البليغ لانه الذي يتألفه مراعاة الاعتبار وافادة الاطائف بالعبارة فيعتبر أن هل زيد منطلق لا يرازا المتجدد في معرض الحاصل لشدة الاعتناء بشأنه وغير البليغ ولواتفق له مراعاة ما ذكر في وقت فلا يحسن اذ هو عبارة الامور الاتفاقية الحاصلة بلا قصد لا يقال الاعتناء بالثبوت المفاد للجملة الاسمية هنا مع هل بقوت معه الاستمرار والتجدد شيئاً فشيئاً وهو اكد من مطلق الثبوت لان المطلوب من الشكر التجدد المستمر لا نقول اذا اقتضى المقام مطلق الثبوت لم يكن الفعل اكد وهو ناعم أن يقال الاعتناء بالثبوت فان تحصيل الشكر ولو مرة أنسب للفضل الالهي اذ لا يقوم أحد يحق شكره فيحصل بالاعتناء بالثبوت المطلق المفاد للجملة على انا نقول بعد تسليم ان المناسـب استمرار الشكر ان الجملة الاسمية تدل على الدوام القرائن غالباً وذلك اوكـد من التجدد المستمر فافهم (وهي) أي هل (قسمان بسيطة) أي أحد القسمين ما يسمى بسيطة وهي (التي يطلب بها وجود الشيء) أي هي التي يسئل بها عن التصديق بوقوع نسبة بين

قد يكون للهل الماضي ثم هذه العبارة لا ينبغي أن يقع المضارع بعدها للحال بل الصواب أن يقال تخصص الاستقبال بالمضارع بمعنى أنه لا يكون المضارع الا للاشارة بـال وهو المقصود وكذلك قوله في الهمزة مقلوب كلسبق ص (وهي قسمان الى آخره) ش يعني أن هل قسمان أحدهما يسمى بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء كقولنا هل الحركة موجودة والثاني مركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء كقولنا هل الحركة دائمة ولك أن تقول لا يطلب وجود شيء الا لشيء لان الوجود لا يقوم بنفسه ولكن المراد بالاول الصفة وبالثاني حال يعرض للصفة ثم لك أن تقول ذلك ولكن لا يختص به بل الهمزة كذلك ثم البساطة والتركيـب ليسا في هل بل في متعلقاته فانه قوله يطلب بها وجود يراد به انه قد يطلب به العدم والتحقيق أنه لا يطلب الا بالنسبة الواقعة من وجود وعدم فلجمل قولهم الوجود على تحق النسبة من وجودها وعدمها (تبيـه) ذكر بعضهم أن الهمزة لا تنقسم بها حتى يحس في النفس اثبات ما يستقيم عنه بخلاف هل فانه لا يرجح عنده في ولا اثبات نقله شيخنا أبو

له والبساطة بهذا المعنى أمر نسبي وهذا المعنى هو المراد هنا وبساطة هل وتركيبها انظر لما تدخل عليه كالمركبة في البساطة والحركة والدوام في المركبة وسأني ايضاح ذلك (قوله وهي التي يطلب بها وجود الشيء) أي التي يطلب بها وجود الشيء بـالوافق ما مر من أن هل طلب التصديق أي بحيث يكون الوجود محملاً ولا على مدخولها كـلـي هل زيد موجود وهل النار موجودة أي هل زيد ثبت له الوجود في الخارج وهل النار ثبت لها الوجود والتحقيق في الخارج فقد ظهر لك أن المطلوب بها التصديق بوقوع النسبة التي بين الموضوع ووجوده أو بعدم وقوعها وأن المراد بالشيء في كلام المصنف الموضوع وبالوجود الواقع محمول الوجود الخارج وهو التحقق في الخارج لا الوجود بمعنى النسبة

كقولنا هل الحركة موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء كقولنا هل الحركة دائمة والالفاظ

(قوله هل الحركة موجودة) يقال هذا بعدم معرفة الحركة المطلقة وهي خروج الجسم من جزئ الى جزء وقوله موجودة أى ثابتة في الخارج ومتعققة فيه وقوله أو لا موجودة أى أو ليست ثابتة في الخارج بل هي أمر اعتباري وهي (قوله أو لا موجودة) فيه أن هذا ياتي ما تقرر بينهم من أن هل لا تدخل على متني وان كانت لطلب التصديق مطلقا لاجبائيا أو سلبيا على ما مر وأجب بأنه ليس مرادنا شارح أنه يقر هذا السلب بالسؤال بأن يقال هل الحركة لا موجودة بل قصده ببيان أن ذلك السؤال اذا وقع على وجهه لا يجاب كالمراد منه طلب بيان أحد الأمرين اما الايجاب أو السلب وبعض الافاضل حل النبي في قولهم هل لا تدخل على متني على النبي البسيط وقولنا هل الحركة لا موجودة مع دولة وبعضهم قال انها لا تدخل الاعلى موجب والسلب في قولنا هل الحركة موجودة أو غير موجودة معطوف على هل الحركة موجودة فصديق أنهم لم تدخل الاعلى موجب لانه يعظم ما عطف عليه سلبه (قوله يطلب بها وجود شيء) المراد بالوجود هنا الثبوت الذي هو النسبة بخلافه في الاولى فان المراد به التحقق في الخارج والمراد بوجود شيء غير الوجود فخرجت البسيطة والقرينة على ذلك المقابلة والافال المطلوب البسيطة أيضا وجود شيء هو الوجود لشيء كالحركة (قوله فان المطلوب وجود الدوام للحركة) أي ثبوته لها فظهر مما قلناه أن الوجود نوعان أحدهما رابطي وهو النسبة بين المحمول والموضوع وهذا ثابت في كل قضية وهذا هو المراد في المركبة وغير رابطي وهو ما يكون مطلوباً بنفسه لا للربط كما في قولنا في البسيطة هل الحركة موجودة فان الوجود فيه مطلوب بنفسه والحاصل أن المركبة وان شاركت (٣٧٣) البسيطة في انه يطلب بها وجود شيء كوجود الدوام للحركة

في المثال الاتي تخالفها من جهة أن البسيطة يطلب بها وجود نفس الموضوع والمركبة يطلب بها وجود المحمول وأيضا الوجود في البسيطة مقصود في ذاته لانه مثبت للموضوع والوجود في المركبة ليس مقصودا في ذاته لانه رابطة بين المحمول والموضوع وبهذا كله اندفع ما أورد على قول المصنف في تعريف البسيطة وهي التي (كقولنا هل الحركة موجودة) أو لا موجودة (ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء) أو لا وجوده (كقولنا هل الحركة دائمة) أو لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة أو لا وجوده لها وقد اعتبر في هذه شيان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى وهي بسيطة بالنسبة اليها

موضوع ما ومحمول هو عين الوجود لذلك الموضوع (كقولنا هل الحركة موجودة) أو لا موجودة (ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء) أو لا وجوده أي شيء التي يسأل بها عن التصديق بوقوع نسبة بين موضوع ومحمول هو غير الوجود لذلك الموضوع بل هو وجود شيء آخر (كقولنا هل الحركة دائمة) أو لا فيجاب بالثبوت أو بالسلب لوجود الدوام للحركة ولما اعتبر في المسؤول في الاولى وجود نفس الشيء وفي الثانية وجود نفس شيء لشيء آخر سميت الاولى بسيطة لسهولة السؤال عنه فيها والثانية مركبة لوجود ما اعتبر في الاولى فيها أوزيادة وذلك شأن البساطة والتركيب فان قولنا هل الحركة موجودة المعترف به وجود الحركة وقولنا هل الحركة دائمة المعترف به وجود الحركة ودوامها فان نظر الى غير حيوان وللهمة وهما أحوال معنوية سنعقد لها فصلا في آخر الباب ولها أحكام قضائية محلها علم

في المثال الاتي تخالفها من جهة أن البسيطة يطلب بها وجود نفس الموضوع والمركبة يطلب بها وجود المحمول وأيضا الوجود في البسيطة مقصود في ذاته لانه مثبت للموضوع والوجود في المركبة ليس مقصودا في ذاته لانه رابطة بين المحمول والموضوع وبهذا كله اندفع ما أورد على قول المصنف في تعريف البسيطة وهي التي

يطلب بها وجود شيء من أن المركبة كذلك وحينئذ فالتعريف غير مانع ومحصل الجواب التفرقة بين الوجودين (والباقية) المطلوبين هما (قوله وقد اعتبر في هذه) أي المركبة شيان حيث استنتجهم بها عن الثبوت الحاصل بين شيئين هما الموضوع والمحمول كالحركة والدوام وقوله غير الوجود أي المضاف للمحمول وهو النسبة وقوله في الاولى أي البسيطة شيء واحد هو الموضوع كالحركة وذلك لانها استنتجهم بها عن الثبوت الحاصل بين الشيء ووجوده وهما كالشيء الواحد لان الوجود عين الموجود على ما فيه فهذه قد استنتجهم بها عن ثبوت بسيط والثانية عن ثبوت مركب والحاصل أن كلامنا من البسيطة والمركبة داخل على جملة شتى على ثلاثة أجزاء الموضوع والمحمول كدوامه في الثانية ووجوده في الاولى ونسبة وهي وجود المحمول للموضوع أي ثبوته كثبوت الدوام للحركة في مثال المركبة وثبوت الوجود أي التحقق في الخارج للحركة في مثال البسيطة ولما كان المحمول غير الموضوع في المركبة كان الثبوت المستنتج عنهما رابط بينهما كما ولما كان الوجود الواقع محمولا عين الوجود الواقع موضوعا في مثال البسيطة صار الثبوت المستنتج عنهما رابط بينهما بسمط فان قلت حيث كانت الجملة التي تدخل عليها البسيطة لا تدفعها من نسبة هي ثبوت المحمول للموضوع كان على الشارح أن يقول وقد اعتبر في الاولى شيء واحد غير الوجود أي المضاف للمحمول كما حال في المركبة قلت في كلامه حذف من الثاني دلالة الاول كذا قدر شيخنا العدوي عليه سبحانه الرحمة والرضوان وحاصله أنه اذا نظر لغير الوجود الواقع رابطة في الأمرين كان المعترف في أولهما شيئا واحدا وهو الحركة وفي ثانيهما شيئين هما الحركة ودوامها وان اعتبر الوجود الواقع رابطة في الأمرين كان المعترف في الاول شيئين وفي الثاني ثلاثة

والباقية لطلب التصور فقط أما ما قبل يطلب به ما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء

وعلى كل حال فالاعتبار الاول فيه بساطة بالنسبة الى الثاني بمعنى قوله المعتبر وكثرته (قوله والباقية من ألفاظ الاستفهام) أي المذكورة سابقا وذلك الباقي تسعة وهو ما عدا الهمزة وهـ ولان حكمهما قدم وبقولنا أي المذكورة سابقا لرفع ما قبل ان من جهة بقية ألفاظ الاستفهام أم المقطعة ولا تكون الا لطلب التصديق فلا يتم قوله والباقية لطلب التصور فقط (قوله تصوري أي آخر) أي تصوري يخالف الشيء المطلوب تصوره بأداة أخرى وحاصله أن ما سوى هـ والهمزة من ألفاظ الاستفهام اشتركت في طلب التصور واختلفت في المتصورات ولا يقال ان متى وأيا كل منهما المطلب تعيين الزمان وتصوره فقد اتحد في المتصور لا نقول ان أحدهما الزمان المطلق والآخر لا يستقبل كما أتى وحينئذ فهم مختلفان فيه (قوله قبل الخ) القصد بذلك مجرد العزو والنسبة للقائل لا التبري من هذا القيل فانه كلام حق ومقابل هذا القيل قول السكاكي الآتي (قوله فيطلب عبا) أي التي هي من ألفاظ الاستفهام السابقة (قوله شرح الاسم أو ماهية المسمى) أي ويبين المراد بالقرينة (قوله شرح الاسم) أي الكشف عن معناه وبيان مفهومه الاجمالي الذي وضع له في اللغة أو الاصطلاح ذلك المفهوم الموضوع له هو المطلوب شرحه وبيانه كما اذا سمعت لفظا ولم تفهم معناه فالتقول ما هو طالب أن يعين لك مدلوله الغوي أو الاصطلاحي وأراد بالاسم هنا ما قابل المسمى (٣٧٣) فيشمل الفعل والحرف

اذ شرح الاسم لا يختص بالاسم المقابل للفعل والحرف (قوله ما العنقاء الخ) حكى الزختمري في ربيع الاربار ما حاصله أن العنقاء كانت طائرا وكان فيها من كل شيء من الألوان وكانت في زمن أصحاب الرس تأتي الى أطفالهم وصغارهم فتخطفهم وتغرب بهم نحو الجبل فتأكلهم فتسكروا ذلك الى بنين صالح عليه السلام فدعا الله عليها فاهلكها وقطع عقبها ونسلها فسميت عنقاء

(والباقية) من ألفاظ الاستفهام تشترك في انها (الطلب التصور فقط) ويختلف من جهة أن المطلوب بكل منها تصوري آخر (قيل فيطلب عبا شرح الاسم كقولنا ما العنقاء) طالب أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه

الوجود في الامرين ففي اولهما شيء واحد هو الحركة وفي ثانيهما شيءان هما الحركة ودوامها وان اعتبر الوجود مع ذلك ففي الاول شيان وفي الثاني ثلاثة وعلى كل حال فالاعتبار الاول فيه بساطة بالنسبة الى الثاني بمعنى قوله المعتبر وكثرته فافهم (والباقية) أي والالفاظ الباقية من ألفاظ الاستفهام وهي ما سوى الهمزة وهـ لا تكون لطلب التصديق وانما تكون (الطلب التصور فقط) فالباقي تشترك في مطلق كونها للتصور لكن تختلف في أن المطلوب تصوره واحد منها بخلاف المطلوب بانه آخر (قيل يطلب عبا) التي هي من ألفاظ الاستفهام السابقة (شرح الاسم) أي بيان مدلوله في الجملة سواء كان ما شرح به مفردا أو مركبا بشرط أن يكون فيه اجمال (كقولنا ما العنقاء) حال كونها طالين ثم شرح هذا الاسم ببيان مدلوله لغة في الجملة فيجيب بآراء لفظ أشهر ولو كان أهم لانه

الغوص (والباقية بطلبها التصور الى آخره) ش هذا هو القسم الثالث وهو ما يطلب به التصور فقط وهي بقية ألفاظ الاستفهام وقد استدل عليه بقوله تعالى ويقولون متى هذا الوعد ان كنتم صادقين فان كنتم صادقين يدل على أن المطلوب التصور وعلى أن من شرط طلبه تقدم التصديق ألا تراه معلقا على الصدق وبقيت ألفاظ الاستفهام تقاس على متى وقوله الباقية ان أراد بان ما ذكره

(٣٥ - شرح التلخيص ثاني) مغرب لذلك (قوله طالب أن يشرح الخ) حال من نافي قوله كقولنا ما العنقاء والمراد بالباقي كل مناهي والضمير في قوله كقولنا ما العنقاء متكلم الواحد المعظم نفسه فاندفع الاعتراض بأن المناسب لقوله كقولنا أن يقال طالين (قوله ويبين مفهومه) أي مدلوله الاجمالي الذي لا يعرف منه المسامحة وهذا هو المناسب لقول السارح فيجيب بآراء لفظ أشهر وهذا عطف تفسير والماضيل أن قول السائل ما العنقاء مشلا في معنى قوله ما مدلول هذا اللفظ الموضوع له واعلم أن ما المطلوب به ما شرح الاسم على قسمين الاول أن يطلب به بيان أن الاسم لا شيء معنى وضع وما ك هذا البيان الى التصديق دون التصور لان مقصود السائل هو التصديق بأن اللفظ موضوع في مقابلة أي معنى سواء كان يعرف ذلك المعنى الذي هو موضوع عارضا أم مجعلا أو مفصلا وجوابه ايراد لفظ أشهر وهذا القسم بالمباحث اللغوية أنسب لانهم البيان مدلولات الالفاظ اجمالا لان أهل اللغة يعنونون بالمعرفة الاجمالية كقول الجوهري في الصحاح الخبيب ضرب من العدو والكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير والثاني أن يطلب به تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا بأن يكون السائل عالما بمدلول الاسم اجمالا ويطلب تفصيله وجواب هذا الجدل الاسمي وما ك هذا الجواب للتصور لان قصد السائل تصوره فهو الاسم تفصيلا وهذا القسم بالمباحث الحكمية أنسب لانهم البيان تفصيل الحقائق الموجودة والمفهومات الاصلاحية مثال الاول قول السائل ما الغنص فقر حال كونه يعرف معنى الاسم من حيث هو بأنه نوع من



الحيوان أو حيوان مقترن ولا يعرفه من حيث انه مدلول لفظ الغضنفر فقصده السائل أن يعلم أن لفظه موضوع لاى معنى فيجاب  
 بإيراد لفظ أشهر وهو أسد ومثال الثاني قول السائل ما العنقاء والحال انه يعرف مدلوله اجبالاً بأنه نوع من الطير ومقصوده أن يعرفه  
 مفصلاً فيجاب بالحد الأدنى بأن يقال طير صقته كذا وكذا اذا علمت هذا فقول الشارح طالبا أن يشرح هذا الاسم وبين مفهومه ان أراد  
 يشرح الاسم وبين مفهومه بيان المعنى الذى وضع له اللفظ كما هو المتبادر منه كان قوله فيجاب الخ صحيحا لكن ما حجة لطلب التصديق  
 لا لطلب التصور كما هو الموضوع وان أراد يشرح الاسم وبين مفهومه تفصيل ما دل عليه الاسم اجبالاً كان التمثيل صحيحا لان ما حجة  
 لطلب التصور ولكن قوله فيجاب الخ فيه نظر لان الجواب حينئذ بالحد الأدنى وهو الرسم لا بإيراد اللفظ الأشهر الذى هو تعريف لفظي  
 تأمل (قوله فيجاب بإيراد لفظ أشهر) أى مرادف له أشهر منه عند السامع سواء كان من هذه اللغة التى سأل بها السائل أم لا كذا فى رسم  
 وعم يس فقال أشهر منه سواء كان مرادف له أم لا كما يقال فى جواب ما العنقاء طائر وفى جواب ما العنقاء خرو قوله بإيراد لفظ أى مقرد  
 كقولك فى جواب ما الانسان بشر بل لا يعرف مدلول الانسان سواء عرف مدلول البشر اجبالاً عن أنه نوع من الحيوان أو عرفه  
 تفصيلاً لان قوله فيجاب بإيراد لفظ بيان لما حق الجواب أن يكون عليه أى أن حق الجواب حينئذ أن يكون بإيراد لفظ مقرد أشهر  
 عند السامع وذلك لان مفهوم الاسم (٣٧٤) أمر مجمل فاذا أجيب عن كبد دخل فى الجواب تفصيل ليس من المسؤل

فيه جواب بإيراد لفظ أشهر (أو ماهية المسمى) أى حقيقة التى هو بها هو	عنه فاذا يوجد فرد أشهر
مبين فى الجملة كان يقال هى طائر أو طائر عظيم يختطف الصبيان كما روى أنها كانت طائرا فى زمن أصحاب	عـ دل الى لفظ مركب
الرس تحتطف الصبيان فتغرب بالصبيان الى جهة الجبال فشكوا ذلك الى نبي زمانهم فمد الله عليها	كقولنا فى جواب ما العنقاء
فأهلك جنسهم ولم تعقب ولا غلبهم بالصبيان يقال لها عنقاء مغرب (أو) يطلب بها شرح (ماهية	طائر عظيم تحتطف الصبيان
المسمى) وأراد بالمناهية الحقيقة الوجودية وهى التى هى أفراد الشئ بتحقيق بحيث لا يزداد فى	ولا يكون التفصيل المستفاد
الشارح عليهم الا العوارض كان يقال ما الانسان فيقال الحيوان الناطق اذ لا تزيد الا فراد على هذه	من التركيب مقصودا
الحقيقة لا بالعوارض ولم يرد بالمناهية التفصيلية ولو لم يوجد له أفراد ويصح نسبتها للأعداد دون الوجودية	فاذا حصل المفهوم سأل
واعتاجلناه على ذلك بدليل قوله وتقع هل البسيطة بينهم لان الماهية الوجودية هى التى تقع هل بينها	عن الماهية وذاتيات
فصحيح وان أراد باقى ألفاظ الاستفهام فيرد عليه أم المنقطعة كما تقدمت الإشارة اليه فانها لا تكون	أفرادها فيؤتى بما يدل
الا لتصديق بخلاف المتصلة فانها لا تكون الا التصور ولا شك أنهم امن أدوات الاستفهام وقد عدها	عليها (قوله أو ماهية
معهن السكاكى فى المفتاح ووجهه أنهم ان كانت منفصلة فالاستفهام فيها واضح أو منقطعة فهى مقدرة	المسمى) بالجر عطف على
بيل والهمزة لا يتصل ان كانت متصلة فليست مستقلة بالاستفهام لانها تستعمل الامع الهمزة وان	الاسم أى أو شرح ماهية
كانت منقطعة ففيها الشراب لاننا نقول كون المتصلة لا تستعمل الامع الهمزة لا يخرجها عن الاستفهام	المسمى وأراد المصنف
	بالمسمى المفهوم الاجمالى
	وماهية أجزاء ذلك

المفهوم الاجمالى أعنى الماهية التفصيلية التى عرفت بالوجود حتى يكون الجواب المبين لها تعريفا (كقولنا  
 حقيقة فالانسان مثلا مفهومه الاجمالى الذى هو مسمى نوع مخصوص من الحيوان وماهية ذلك المسمى حيوان ناطق (قوله  
 أى حقيقة الخ) أشار بذلك الى أنه ليس مراد المصنف بالماهية ما يقع جوابا بالماهية ولا يشمل ما يكون شرحا للاسم من المفهومات  
 العددية بل مراد الماهية الموجودة وقوله التى هو أى المسمى وقوله بها أى بالحقيقة أى بسببها وقوله هو أى بنفسه مثلا مفهوم  
 الانسان الاجمالى وهو النوع المخصوص من الحيوان صاير بسبب ماهيته وهى الحيوانية والناطقية انسانا فالمسمى ملاحظ اجبالا  
 والحقيقة ملاحظة تفصيلا فاختلف السبب والسبب باعتبار الاجمال والتفصيل وأما اختلاف المبتدا والخبر فباطلاق المبتدا  
 وتقييد الخبر بالسبب أو علاحظة المبتدا نوعا مخصوصا مع قطع النظر عن العنونة عنه بكذا والخبر نوعا مخصوصا معنونا عنه بكذا  
 ووصف الشارح الحقيقة التى هو بها الإشارة الى أن المراد بالحقيقة الماهية النابتة فى نفس الامر التى بها تحققت أفراد الشئ بحيث لا يزداد  
 فى الشارح عليها الا العوارض كان يقال ما الانسان فيقال الحيوان الناطق فأفراد الانسان لا تزيد على هذه الحقيقة لا بالعوارض  
 ولم يرد المصنف بالمناهية التفصيلية ولو لم يوجد لها فرد والدليل على أن مراد المصنف بالماهية الحقيقة النابتة فى نفس الامر  
 لا مطلق ماهية تفصيلية ولو معدومة قوله وتقع هل البسيطة فى الترتيب بينهم لان الماهية الوجودية هى التى تقع هل بينها وبين شرح  
 الاسم وقوله كقولنا ما الحركة ولا شك انها موجودة الافراد

كقولنا ما الحركة والقسم الاول يتقدم على قسمي هل جميعا والثاني يتقدم على هل المركبة دون البسيطة فالبسيطة في الترتيب واقعة بين قسمي ما

(قوله أي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ) مسماه نوع مخصوص من العرض وحقيقة ذلك المسمى الذاتيات التي يجاب بها بأن يقال في الجواب مثلاً هي حصول الجرم حصولاً أولاً في الحيز الثاني (قوله فيجاب بإيراد ذاتياته) من الجنس والفصل كأن يقال في جواب ما الإنسان حيوان ناطق بعد معرفة أن الإنسان شيء موجود في نفسه وانما قيدوا بذلك لأجل أن يكون الجواب تعريفاً حقيقياً والاكالات تعريفاً مسمى وكانت ما هي التي يطلب بها شرح الاسم لا التي يطلب بها الماهية وربما ذكر الرسوم في مقام الحدود وتوسعا واضطراراً كما في شرح الاشارات وحينئذ يقول الشارح فيجاب بالذاتيات أي حق الجواب عن ما التي اطلب شرح الماهية أن يكون كذلك ولذلك لما سأل فرعون موسى عن حقيقة الله بقوله وما رب العالمين أجابه موسى بذكر بعض خواصه وصفاته تعالى حيث قال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين (٢٧٥) تنبها على أن حقيقة تعالى

(كقولنا ما الحركة) أي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بإيراد ذاتياته (وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما) أي بين ما التي اشرح الاسم والتي اطلب الماهية وبين شرح الاسم وبدل عليه المثال أيضاً وهو قوله (كقولنا ما الحركة) لانها موجودة لأفراد أي يقال في الجواب مثلاً هي حصول الجرم حصولاً أولاً في الحيز الثاني فكانه قبل ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فأجيب بإيراد ذاتياته كما ذكرنا (وتقع هل البسيطة) وهي التي يطلب بها نفس وجود الشيء (في الترتيب) الطبيعي (بينهما) أي يقع السؤال قبل بين السؤال عما التي هي اشرح الاسم وبين التي اطلب الماهية وذلك لأن مقتضى الطبع أي العقل المرامي للناسبة أنه اذا سمع اسماً ولم يعرف أنه مفهوم ما طلب له مفهوم ما في الجملة ثم اذا وقف على مفهومه طلب وجوده لاستحالة طلب وجود مفهوم اللفظ قبل العلم بأن له مفهوم ما اذا علم مسمى ثم اذا علم وجوده طلب تفصيل ذلك المفهوم في الحد المتضمن للجنس والفصل ولكن في هذا الكلام بحث من وجهين ولذلك حكاه بصيغة التمرىض أحدهما أن ما ذكر من استحالة طلب الوجود قبل الوقوف على المفهوم في الجملة لا يسلم بل قد يطلب بناء على أن الاصل ولا شك أن كل واحد مما قبلها وما بعدهما مستفهم عنه وكون المنقطعة فيها اضرباً لا يخرجها عن أن تكون استنهامية لأن الاستفهام جزء معناه أو أحد معنيها وانما تعني المنقطعة التي فيها الاستفهام دون المنقطعة للاضراب وقد صرح النحاة بعد ذلك من حروف الاستفهام وذكره الشيخ أبو جحان وغيره اذا عرف ذلك فمن ألتفات استفهام التصور ما يطلب بها أحد أمرين إما شرح الاسم أي شرح مدلول الاسم لغة وكان الأولى أن يقول الكلمة لتعم الفعل والحرف لكيفية ذكر الاسم لما كانه للمسمى أو يقال الاستفهام عن الفعل والحرف يرجع الى الاستفهام عن الاسم لانك اذا قلت ما ضرب وما من تقديره ما مدلول ضرب وما مدلول من وأما أن يطلب بها ما هي المسمى كقولك ما الإنسان وتريد شرح الحقيقة الإنسانية وانما هي الأولى شرح الاسم لان تقديره ما مدلول هذا الاسم وما وضع له وتقدير

وقال عقبه ان كنتم تعقلون فأشار الى أن السؤال عن حقيقة الرب ليس من دأب العقلاء اه كلامهم قال الشيخ يس وهل يؤخذ من كلامهم هذا أن كل بسيط لا يسأل عن حقيقة اه والظاهر أنه كذلك (قوله وتقع هل البسيطة) أي وهي التي يطلب بها نفس وجود الشيء أي يقع السؤال قبل البسيطة بين السؤال بما التي اشرح الاسم وبين التي اطلب الماهية (قوله في الترتيب) أي في حال الترتيب أي ترتيب الطلب (قوله أي بين ما التي اشرح الاسم والتي اطلب الماهية) أي اطلب شرحها وبينها المسمات ان قول المصنف أو ما هي المسمى عطف على الاسم ويحتمل أنه عطف على شرح وبدل له ما هنا واعلم أن مقتضى الترتيب الطبيعي وقوع هل المركبة بعد ما التي اطلب شرح الماهية كما مر ولذا يقال ان هل تقع بين ما عين وما تقع بين ما عين وهذا سقط المصنف والشارح هذه المرتبة فيقال مثلاً أولاً ما العنفا ثم ثانياً هل هي موجودة ثم ثالثاً ما هي أي ما ما هي وما حقيقة ما اذا عرفت الحقيقة قلت رابعاً هل العنفا عداً ثم وكذا نقول ما البشر فتجيب بانسان ثم نقول هل هو موجود أو لا فتجيب بوجوه ثم نقول ما ما هي وسقطة فتجيب بحيوان ناطق ثم نقول هل يعني على اربع أو على رجلين ونحو ذلك من الاحوال العارضة

(قوله يعني أن مقتضى الترتيب الطبيعي) أي العقلي نسبة الطبع عن العقل أذهو المرامي للناسبات والترتيب الطبيعي هو أن يكون المتأخر متوقفا على المتقدم من غير أن يكون المتقدم علته كمتقدم المفرد على المركب والواحد على الاثنين ووجه كون ما ذكره المصنف مقتضى الترتيب الطبيعي أن مقتضى الطبع أي العقل المرامي للنسبة أن الشخص إذا سمع اسما ولم يعرف أن له مفهوما طلب له مفهوما على وجه الاجمال ثم إذا وقف على مفهومه طلب وجوده لاستحالة طلب وجوده مفهومه وم اللفظ قبل العلم بأن له مفهوما إذا لم يهمل ثم إذا علم وجوده طلب تفصيل ذلك المفهوم بالحد المتضمن للجنس والفصل وإذا علم تفصيل ذلك المفهوم سأل عن أحواله العارضة له كدوامه (٢٧٦) لان العلم بدوام ذلك الشيء يستدعي سبق العلم بحقيقته كذا قيل

يعني أن مقتضى الترتيب الطبيعي أن يطلب أولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحالة منته أن يطلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف انه موجود استحالة منه أن يطلب حقيقته وماهيته اذ لا حقيقة للعدم ولا ماهية له

في اللفظ وضعه لمفهوم ما ثم على تقدير تسليمه فانما ذلك اذا لم يعرف أن له مفهوما أصلا كما قررنا فاما ان عرف أن له مفهوما ولم يوقف على ما يعينه في الجملة فلا مانع من السؤال عن وجوده وثانها ان شرح الاسم لا يتعين أن يكون بالاجمال حتى تتوسط هل البسيطة بينه وبين التفصيل الحقيقي لجواز أن يسأل عن تفصيل مفهوم اللفظ ثم يسأل عن وجوده فلا يحتاج بعد الى سؤال آخر لما نقرر أن مفهوم اللفظ اذا عرف تفصيله هو الذي يصير حقيقة عنه السؤال بعد تقرر وجوده فلا يقتصر الى سؤال آخر الاجمل المركبة التي يسأل بها عن أحوال الشيء الزائدة على حقيقته وهي التي تقع في الرتبة الرابعة بناء على ما ذكره المصنف اللهم الا أن يكون شرح الاسم مخصوصا اصطلاحا بالسؤال عن مدلول الاسم في الجملة وانه لا يسأل اصطلاحا عن التفصيل الا عند تحقق الوجود وهذا لا يكاد يتحقق مع ما تقرر من أن أول ما يوضع في كتب العلم الذي يفتقر فيه الى التعليم الحدود الاسمية وهي مفهومات الالفاظ المفصلة التي تثبت للعدم والموجود فأذبرهن على وجودها صارت تلك الحدود هي نفس حدودها الحقيقية التي هي للموجودات فقط كما يقال في أوائل الهندسة ان المثلث هو ذو الاضلاع الثلاثة ثم يبرهن على وجوده فلا يفتقر بعد الى حد فكيف يصح انه لا يسأل اصطلاحا الا عن المعنى في الجملة دون التفصيل ولا يحتاج بالتفصيل الا بعد تحقق الوجود وقد تضمن هذا الكلام شيئين كما اشار ابن سينا الى ذلك في الشفاء أحدهما أن الموجودات لها حقائق ومفهومات لان معنى اللفظ لا يسمى حقيقة الا بعد تحقق وجوده فلها حد وحقيقة لوجودها واسمية باعتبار الوضع الذي لا يشترط فيه الوجود والمعدومات ليس لها الا المفهومات لعدم وجوده معنى ألفاظها فلا حدود لها لا بحسب الاسم لان الحد الحقيقي الثاني ماهية هذه الماهية التي هي مسمى هذا الانسان فان الشخص قد يعرف ان الانسان اسم لرجل من بني آدم نقول ما لا انسان سائلا عن حقيقته وأول هذين القسمين وهو السؤال عن الاسم يكون متقدما في الزمان عن قسمي هل أي عن الاستفهام بهل البسيطة وبهل المركبة لان شرح الاسم سابق علمها لان الاستفهام عن ثبوت شيء أو عن ثبوت شيء شيء فرع عن معرفة معنى اسم ذلك الشيء فنقول أولا ما لم يمتنع ثم نقول هل هي موجودة ثم نقول هل هي تستمر أبدا وأما القسم الثاني وهي ما التي يطلب بها المسمى فهو متقدم على المركبة فهي متوسطة بين هل البسيطة وهل المركبة لان طلب وجود الشيء

قال السبكي ولا يخلو عن نظر لانه اذا كان السؤال عن الدوام يستدعي سبق علم الماهية فالسؤال عن الوجود كذلك وحينئذ فالافرق بين هل البسيطة والمركبة نظر لذلك التعليل اه وقد يقال ان وجود الشيء عينه بخلاف الدوام وحينئذ ففرق بينهما تأمل (قوله شرح الاسم) أي بيان مفهومه الاجمالي وقوله ثم وجود المفهوم أي ثم يطلب بهل وجود ذلك المفهوم وقوله ثم ماهيته أي ثم يطلب بيان ماهيته بما الثانية وقوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ أي الاجمالي علة لكون مقتضى الترتيب العقلي ما ذكر وقوله استحالة منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم أي الاجمالي وذلك لاحتمال أن يكون اللفظ المسبوع مهملا وقوله استحالة منه أن يطلب حقيقته أي

التفصيلية (قوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ) أي مفهومه من حيث انه مدلول اللفظ استحالة منه أن يطلب وجوده فاندفع ما يقال ان ما ذكره من استحالة طلب الوجود قبل الوقوف على المفهوم في الجملة لا يسلم بل قد يطلب بناء على أن الاصل وضع اللفظ لمفهوم ما ثم على تقدير تسليمه فانما ذلك اذا لم يعرف أن له مفهوما أصلا وأما ان عرف أن له مفهوما ولم يوقف على ما يعينه في الجملة فلا مانع من السؤال عن وجوده لانه اذا عرف أن له معنى فقد تصور باعتبار أنه معنى اللفظ وان كان مبهما وهذا التصور كاف في طلب وجوده والسؤال عن خصوصيته (قوله اذ لا حقيقة للعدم ولا ماهية له) العطف مرادف ووجه كون المعدوم لا ماهية له أن الماهية ما لا يكون الشيء المتعارف وهو الموجود وهو المعدوم لا وجوده فلا ماهية له أيضا

(قوله والفرق الخ) أتى بهذا فعلمنا يقال ان المصنف جعل ما قسمين الاول ما يطلب به البيان مفهوم الاسم والثاني ما يطلب به بيان ماهية المسمى وهل هما الاثنى واحد وحاصل ذلك الدفع اننا لنسلم انهما شئ واحد بل مختلفان كذا قرر بعضهم بعبارة السراجي لما كان الحد والمحدد ومقتهدين ذاتا مختلفين من جهة الاجمال والتفصيل فربما يتوهم متوهم عدم الفائدة في التحديد سواء كان اسما او حقة قيد ادفعه بقوله والفرق الخ والفرق مبتدأ وقوله غير قليل خبر ومعنى كونه غير قليل انه كثير والمراد لازمه أى ظاهر وواضح والمراد بالقلة الخفاء (قوله بين المفهوم من الاسم) أى بين الذى يفهم من الاسم أى من اللفظ ويدل عليه (قوله بالجملة) متعلق بالمفهوم والبناء للإبادة أى المفهوم المتبسط بالجملة أى بالاجمال أى بين المفهوم المجهول أو الاجمالى وأنه حال من المفهوم أى حال كونه اجالا أى مجالا (قوله التى تفهم من الحد) أى من لفظ الحد وفى كلامه اشارة الى أن الحد يطلق على اللفظ المعلوم به عن أجزاء الماهية كما انه يطلق على مجموع أجزائها (قوله بالتفصيل) متعلق بتفهم أى تفهم تفصيلا من الحد وأنه صفة للماهية أى الماهية المنتهية بالتفصيل أى الماهية المفصلة لى تفهم من الحد (قوله غير قليل) (٢٧٧) أى ظاهر فلا يتوهم اتحادهما

لان المحدود وهو ما يدل عليه اللفظ ويفهم منه الماهية الجملة والذى يفهم من الحد الماهية المفصلة ولاشأن للماهية الجملة غير تنسها حال كونها مفصلة كما هو ظاهر (قوله فان كل الخ) هذا من باب التنبيه لامن الدليل اذ الامر الواضح لا يقام علم اذ ليس نعم قد نسه علم ازالة الما عرض لها من الخفاء بالنسبة لبعض الاذهان (قوله فهم فهماما) أى فهم منه الماهية فهم اجماليا فقول فهم محذوف (قوله ووقف على الشئ الذى يدل عليه الاسم) أى وقفا اجماليا وهو تفسير

والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التى تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم يفهم فهماما ووقف على الشئ الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة وأما الحد لا يقف عليه الا المتراض بصناعة المنطق فالوجودات لها حقائق

لا يكون الا بعد تحقق الوجود فذلك يطلب وجود المعنى بعد حده بالحد الاسمى كما تقدم أن اول ما يوضع فى التعليم الحدود الاسمية ثم يبرهن على وجود حصصها فى الافراد وتكون تلك الحدود ذاتا الاعتبار موجودا وثانها ما أن للفظ معنى جمليا وتنفصليا وذلك بتصور باعتبار الواضع ان يتبين على أن اللغة اصطلاحية فيمكن أن يتصور المعنى تفصيلا بتصور أجزائه جنسا وفصلا ثم يعين اللفظ بأزائه وان يتصور اجمالا بشئ مما ياسبوا به فيعين له اللفظ وهذا هو الذى دلت عليه تعاريف أهل اللغة وأما الاول فلا يكاد يحصل الامن الذى ارتاض بصناعة المنطق يستخرج الحقيقة أجزاها الذاتية من الجنس والنصل ويتصور أيضا باعتبار المحجب فقد تبين به هذا أن معرفة المعنى فى الجملة لا تسلم بمعرفة تفصيله لان المعرفة التى نتو جدمن له علم بوضع الالفاظ لغة لانه يقف بذلك على حقيقة تمام فى الجملة بخلاف الثانية وهى الاستفادة من الحد المنطوق وتسمى الاولى تصورا لمجموع والثانية مجموع تصورات فيحتاج الى الثانية بعد الاولى وبذلك يظهر الفرق بين الحد والمحدد وقد تجهل الجملة من دلالة لفظ من الالفاظ فتبين بدلالة لفظ آخر بالاجمال أيضا ثم يسأل عن التفصيل وقد بين التفصيل من اول وعمله زيادة للفايدة وألغى حصول لفظ يدل اجمالا فعلم بذلك أن معنى التعريف مطلقا للتنبيه على أن المعنى مسبوق بالعلم بماهية ذلك الشئ تقول ما الحركة فاذا عرفت مدلولها لغة تقول هل هى موجودة فاذا عرفت انها موجودة تقول ما هى أى ما ماهيتها فاذا عرفت ما تقول أى دائما لان الاستفهام عن وجود الشئ لا يشترط أن يكون مسبوقا بالعلم بماهية ذلك الشئ وأما العلم بدوام ذلك الشئ فإنه يستدعى

لما قبله لان فهم الشئ هو ادراكه والوقوف عليه (قوله اذا كان عالما باللغة) أى بوضعها أما غير العالم بوضعها فلا يفهم من الاسم المخاطب به شيئا فاذا كان المخاطب عالما بوضع اللغة وخوطب بلفظ انسان فهم منه نوعا من الحيوان مخصوصا (قوله وأما الحد) المراد به هنا الماهية التفصيلية لا اللفظ الدال عليها بدليل قوله فلا يقف عليه الخ وكان المناسب لما قبله أن يقول والذى يفهمه الحد الماهية التفصيلية ولذلك كان لا يقف الخ وقوله المتراض بصناعة المنطق أى العالم بالمعنى لها وذلك لان الحد عبارة عن الماهية التفصيلية كما علمت ولا يعلم الحقائق المفصلة الامن له انتقان لعلم المنطق لعلم حقيقة الذاتيات أعنى الجنس والفصل منه وفيه أن الذاتيات انما تعرف بالنقل أو بمحض فرض العقل على الاصح فالارتاض فى صناعة المنطق لا يفيد معرفة ذاتيات الاشياء وقد يقال المتراض فى صناعة المنطق يستخرج الحقيقة أجزاها الذاتية من الجنس والفصل عند عدم النقل تأمل (قوله فالوجودات الخ) الفاعل واقعة فى حواش شرط مقدرا أى ادعت ما ذكرناه من انه لاحقيقة للمععدم ولا ماهية له وأردت الفرق بينه وبين الوجودات تقول لك الفرق بينهم ما أن الموجودات الخ وأراد بالوجودات الامور التى لها نبوت فى نفس الامر لا المتخففة فى الخارج فقط (قوله لها حقائق) أى ماهيات من كسبة من الذاتيات المحوطة باعتبار التحقق فى نفس الامر وهى حقيقة ذلك الموجود

(قوله ومفهومات) أى صور حاصله فى العقل مدركة من الالفاظ الدالة على ما بواسطة معرفة وضعها لها والحاصل أن كلامنا الموجودات والمعدومات وضع له الالفاظ لان الوضع لا يشترط فيه تحقق الموضوع له وتلك الالفاظ الموضوعية يدرك العقل منها صوراً بواسطة معرفة وضعها وتلك الصور هى مفهومات الالفاظ (قوله فلها حدود حقيقية) أى تدل على الحقائق (قوله واسمية) أى لفظة تدل على المفهومات من الاسماء (قوله فليس لها الالفهومات) وهى الصور العقلية المدركة من أسمائها (قوله لا يحجب الاسم) أى لا يحجب الذات وكان الاولى أن يقول فلا تعبرى بها لا يحجب الاسم لان الحد ما كان بالذات اب وهى لا ذاتياتها (قوله ان الحد يحجب الذات) أى بالنظر للذات أى الحقيقة (قوله حتى ما يوضع الخ) غاية لقوله لان الحد يحجب الذات لا يكون الابد الخ وحاصل كلامه أن الحد الاسمى قد يتقلب حقيقة فإوضح اذا تعطلت نفس الحقيقة ووضع الاسم بازائها فقبل العلم بوجود تلك الحقيقة يكون تعرفها اسماً وبعد العلم بوجودها يتقلب حد الحقيقة حقيقة والحد الاسمى لا منفاة بينهما ما لا يبدل ذلك الاعتبار مثلاً تعرف الشكل المثلث المتساوى الاضلاع عما أحاط به ثلاث خطوط متساوية حد اسمى وبعد علم بوجوده بالشكل الاول من التحريك يصير حد حقيقة وكذلك اذا قلت لمن لا يعرف معنى لفظ صلاة الصلاة عبادة ذات أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير محتجة بالتعليم كان ذلك حد اسمياً فإذا علم المخاطب بعد ذلك بوجودها بأن سأل عن وجودها وقال هل هى موجودة فقالت ان النبى قد أمرهم او كل ما أمر به النبى فهو موجوداً فذلك الحد الاسمى حد حقيقة يتأنيق شئ آخر وهى أن الحد الاسمى اذا انقلب حد حقيقة هل فى هذه الحالة يقال له حد اسمى أو أن الشرط فى كونه اسمياً عدم العلم بوجود تلك الحقيقة فإذا وجد العلم اتفق عنه ذلك الاسم (قوله فى أول التعاليم) جمع تعليم والمراد به (٢٧٨) التراجم كالفصل والباب وقوله من حدود الاشياء بيان لما يوضع وذلك مثل

ومفهومات فلها حدود حقيقية واسمية وأما المعدومات فليس لها الالفهومات فلاحدود لها لا يحجب الاسم لان الحد يحجب الذات لا يكون الابد ان يعرف أن الذات موجودة حتى ان ما يوضع فى أول التعاليم من حدود الاشياء التى يبرهن علمها فى أثناء العلم انما هى حدود اسمية ثم اذا برهن عليها وأثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدوداً حقيقية جميع ذلك مذكور فى الشفاء

القالنى المعلوم للمخاطب هو المراد من هذا اللفظ فقم على كل حال اكتساب علم من جهة أن هذا المعنى (١) جهل أن التفصيل المعلوم بالفاظ أخرى هو هذا وأن المعنى المعلوم بلفظ آخر جله هو هذا تأمل والله تعالى العلم بحقيقته كذا قالوه ولا يخلو عن نظر فانه ان كان السؤال عن الدوام يستدعى سبق علم المساهية

حد الصلاة المذكور فى أول بابها (قوله يبرهن عليها) أى على وجودها (قوله فى أثناء العلم) أراد بالعلم القواعد المتعلقة بالشئ الحدود المذكورة فى تلك الترجمة وفى بعض النسخ فى أثناء التعاليم أى فى أثناء الترجمة (قوله حدود اسمية) أى رسوم (قوله ثم

اذ برهن عليها) أى على تلك الاشياء أى أقيم البرهان على وجودها وقوله وأثبت وجودها أى بالبرهان والمراد الوجود (و) الخارجى لا مطلق الوجود (قوله صارت تلك الحدود) أى التعاريف وقوله حدوداً حقيقية أى بحسب الحقيقة فانقلب الاسمى حقيقة وجعل هذا كلاً غير مسلم لان الحد الاسمى عبارة عن جميع ما اعتبره الواضع فى مفهوم اللفظ وما اعتبره قد يكون عارضاً للأفراد لا ذاتاً لا يمكن بعد اثبات الوجود أن يصير حد حقيقة لان الحد الحقيقى عبارة عن جميع ذاتيات الشئ الموجودة مثلاً مفهوم الماشى حد اسمى للانسان وبعد اثبات الوجود لا يكون حد حقيقة لانه ليس عبارة عن جميع ذاتيات الافراد كزيد وعمر وفلان من تأويل كلامه بأن المراد أنه بعد اثبات الوجود يمكن أن يصير حد حقيقة بأن يكون ما اعتبره الواضع جميع ذاتيات الافراد كذا ذكره العلامة السيد فى حواشى المطول وفى الفناى أن الواضع اذا تصور حقيقة الشئ وعين الاسم بازائها فظاهر أن التعريف حد اسمى قبل العلم بوجودها وحقيقى بعد العلم بالوجود واذا تصورها ببعض عوارضها واعتباراتها ووضع الاسم بازائها فالتعريف انما يكون حد اسمياً بالنظر لتلك الاعتبارات فبعد العلم بالوجود يكون حد حقيقة بالنظر اليها بلا اشتباه وأما بالنظر لنفس الشئ فترسم اسمى قبل العلم بالوجود ورسم حقيقى بعده وحينئذ فلا حاجة لما ذكره العلامة السيد من التقييد وهذا كله اذا ريد بالحد والرسم المعنى المصطلح عليه عند أرباب المقول وأما اذا ريد بالحد المعروف مطلقاً فالامر ظاهر (قوله كذا فى الشفاء) كتاب لابن سينا وعلم من كلامه أن الجواب الواحد يجوز أن يكون حد يحجب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد وفى وقتين أما الشانى فكما فى مثالى المثلث والصلاة وأما الاول فكما اذا سألت عن مفهوم الانسان فقال ما الانسان أى ما مفهوم هذا اللفظ وكان شخص حاضر يعلم مفهومه وانه موجود ولكن لا يعلم تفصيل ذلك المفهوم فقلت له حيوان ناطق فهذه حد اسمى بالنظر للسائل وحقيقى بالنظر للسامع (١) قوله جهل أن التفصيل الخ كذا بالاصل وحرره اه محضه

(قوله العارض الشخص لذى العلم) لما كان المتبادر منه أن المراد بالعارض الشخص خصوص الوصف الذي يعين هذا العلم كقولنا في جواب السؤال المذكور الرجل الطويل الذي لقيته بالأمس إذا كان التعيين يحصل بتلك الأوصاف أشار الشارح بقوله فيجاب بزيد أو نحوه إلى أن المراد بالعارض الشخص لذى العلم الأمر المتعلق به سواء كان علمه أو وصفاً خاصه كافي المثال المذكور وسواء اتحد العارض كافي المثال الأول أو تعدد كافي الثاني وليس المراد المعنى المتبادر فقط وخرج بالشخص العارض الغير الشخص وهو الأمر العارض العام ككاتب ونحوه فلا يصح أن يقع في جواب (٢٧٩) السؤالين لأنهما وإن كانت

عارضة لحقيقة الانسان لكنهما غير معينة له قال ابن يعقوب ولما كانت من ههنا في غاية الاهتمام لم يكن فهم الشارح خصوصية الجواب به فإذا قيل في الجواب زيد تصور السائل من ذلك الجواب ذات زيد فلماذا كانت التصور وان لازم من ذلك تصديقي يكون خاص في الدار وأما قولنا فيما تقدم أديس في الأنا أم عسل فالجواب مستشعر من السؤال فلم يرد الجواب تصويره ولهذا قلنا فيما تقدم أنه يرجع إلى التصديقي في التحقيق وعلى هذا نقاس ما يأتي في ما ونحوها اه ومن هذا تعلم أن قولهم من ونحوها الطلب التصوري أصالة فلا ينافي أن طلب التصديقي الخاص لازم له وهذا ذكر السببي في عروس الافراح نقلا عن والده أن الجواب بزيد مفرد الامر كب ولا يقدر منه وأولاهم فإذا قلت

(و) يطلب (عن العارض الشخص) أي الأمر الذي يعرض (لذى العلم) فيفيد تشخصه وتعيينه (كقولنا من في الدار)

أعلم (و) بمن معطوف على عا أي ويطالب عن (العارض الشخص) أي الأمر الذي يعرض ويوجب تشخيصاً وتعييناً (لذى العلم) بحيث يتميز به عما سواه من الأفراد ذات العلم سواء كان ذلك العارض علمياً أو غير كوصف (كقولنا من في الدار) فإن هذا سؤال عن الوصف الذي يعين الشخص الكائن في الدار من أهل العلم فيجيب بزيد ونحوه بما يفيد تشخصه كذلك الرجل الطويل الذي لقيته بالأمس عند تعيينه بهذه الأوصاف وسواء اتحد العارض كافي المثال الأول أو تعدد كافي الثاني وقيل ويدخل في الشخص الشخص النوعي يعني اللغوي الشامل لا صنف فعلي هذا إذا قيل من في هذا القصر وقيل مثلاً الانسان الصقلي وإذا قيل من في السماء من أنواع العالمين وقيل الملك مثلاً كان تشخيصاً بالعارض وهذا بعيد من عبارة المصنف وخرج بالشخص العارض الغير الشخص ككاتب ونحوه ثم من فالسؤال عن الوجود كذلك ص (و) عن العارض الشخص الشخص لذى العلم كقولنا من في الدار) من ألفاظ الاستفهام عن التصور من فإن قلت إذا كانت من لا يسأل بها إلا عن التصور فكيف حصل الجواب عن قول عيسى صلى الله عليه وسلم من أن نصارى إلى الله وهـ وطلب تصوره كإعزوا بالتصديقي وهو قول الحوارين نحن أن نصارى الله قلت أجب الوالد رحمه الله في بعض تعاليمه عن ذلك بأن من وإن كانت سؤالاً لا عن التصور فالسائل به سائراً يتجزم بمصطلح المهم ولكن يسأل عن تعيينه وتارة لا يجزم كن برحمننا نصارى يجوز أن لا يوجد ويرجو أن يوجد وطلب تعيينه فقوله من أن نصارى محمول على ذلك فله عيسى عليه الصلاة والسلام إيمان الله تعالى أقامته فأمر له سائلاً عن عينه فهو سؤال عن التصديقي والتصور لكنه أخرجه مخرج التصور ثقة بالله سبحانه وتعالى وأدبا معه تعالى ومع السامعين فكان الاكمل السؤال عن التصور وجعل السؤال عن التصديقي مطلوباً به والحواريون فظنوا ذلك فاجابوا بالتصديقي ليحصلوا المقصودين معاً كأنهم قالوا نحن نصركم وهم نحن وقالوا أن نصارى الله لأن نصرة الله بمعنى نصرة دينه وإيمانوا أن نصرتهم له خالصة لله لا يشوبها غيره من حظوظ البشرية (تسميه) قولنا من عندك يطلب بها التصور لا التصديقي كما سبق لأنه يتضمن أمرين أحدهما استقرار شخص أو أشخاص عند المخاطب وإن المتكلم عالم بذلك فلا يسأل عنه والثاني تعيين ذلك الشخص أو الأشخاص وهو المطلوب بالسؤال فهو تصور محض وإن كان يستلزم نسبة الاستقرار عند المخاطب إلى ذلك الشخص وهو أخص من النسبة التي كانت حاصلة للمتكلم أو لآلهام نسبة الاعم ذكره والوالد رحمه الله قال ومن هنا غلط بعض الناس فظن أن المطلوب به التصديقي

من عندك فقبل زيد كان منزلة قولك ما الانسان فتقول حيوان ناطق فهو ذكر حد بقيد التصور فقط وعلى ذلك قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله وأما قوله في الآية الأخرى خلقهم من العزير لعالم فهو ابتداء كلام يتضمن الجواب وليس إقتصاراً على نفس الجواب بخلاف الآية قبلها (قوله لذى العلم) عبر بالعلم دون العقل ليتناول الباري نحو شرب بكلام موسى (قوله شخصه) أي تشخيصاً شخصياً أو نوعياً كما إذا قيل من في هذا القصر فقبل مثلاً الانسان الصقلي وكذا إذا قيل من في السماء من أنواع العالمين فقبل الملك والمراد بالتصوير اللغوي الشامل لا صنف (قوله وتعيينه) عطف تفسير (قوله من في الدار) أي إذا علم السائل أن في الدار أحد لكن لم يتشخص عنده فيسأل عن شخصه



فيجاب زيد ونحوه مما يفيد تشخصه (وقال السكاكي بسأل جماعن الجنس  
ههنا لما كانت في غاية الابهام فلا شاعار فيها بخصوصية الجواب فاذا قبل زيد تصور السائل منه ذات  
زيد كانت التصور ولولزم من ذلك تصديق بكون خاص في الدار وأما قولنا فيما تقدم أدبس في الاناء  
أم غسل فالجواب به مستخرج من السؤال فلم يزد الجواب تصوره ولهذا قلنا فيما تقدم أنه يرجع في التحقيق  
الى التصديق وعلى هذا يقاس ما يأتي في ما ونحوها (وقال السكاكي بسأل جماعن الجنس) والمراد  
(فائدة) تترتب على هذا ذكرها والوالد ايضا ان الجواب مفرد لا مركب ولا يقدر له مبتدأ ولا خبر  
فاذا قلنا من عندك فقبل زيد كان منزلة قولك ما الانسان فتقول حيوان ناطق فهو ذك كرحمة بقيد  
التصور فقط وعلى ذلك قوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله وقد جاء في الآية الاخرى خلقهم  
العزير العلم وهو ابتداء كلام يتضمن الجواب وليس اقتصارا على نفس الجواب بخلاف الآية قبلها  
(فائدة أخرى) تترتب على ذلك يقال في الجواب عن ذلك زيدان كان واحدا اوز بدو عمرو ان كانا اثنين  
اود بدو عمرو وبكران كانوا ثلاثة وعلى هذا الخي أن يستغرق ولو ذكر بعض من عنده لكن جوابا صحيحا  
بل الجواب المطابق لما لا يزيد ولا ينقص كما ان الجواب الصحيح بالحد أن يكون جامعا مانعا ومن هنا تعلم  
أن المسؤول عنه بن هو ماهية من عنده أعم من التعليل والكثير وبه تعلم أن من الاستفهامية ليست  
للعوم في الافراد بل للماهية بخلاف ما قاله الأصوليون حيث استدلوا بذلك على العموم فان أرادوا العموم  
بالمعنى الذي ذكرناه فصحيح وان أرادوا انها تدل على الافراد فممنوع (فائدة أخرى) من صالحة لذلك  
والمؤنث والمفرد والمثنى والمجموع هذا حظ النحوى منها وحظ الأصولى انها للعموم قال الوالد رحمه الله  
فهو لعموم في جميع هذه المراتب أوفى الاحاد وتظهر فائدة ذلك اذا قال من دخل دارى من هؤلاء  
فأعطه درهم ما فان قلنا بالاول أخذ كل واحد درهم وان قلنا بالثاني أخذ كل واحد درهم بدخوله  
ونصف درهم بدخوله مع آخر وان دخل ثلاثة فعلى الاول يعطيم ثلاثة لكل واحد درهم وعلى الثاني  
يعطيم ثلاثة بدخول الاحاد لكل واحد درهم ودفعهما بدخول الثلاثة لكل واحد درهم وثلاثة لان  
صفة الاعية فيهم ثلاث مرات فيستحقون بها الثلاثة لكل واحد درهم فمجموع ما يستحقونه سبعة وعلى  
هذا القياس قال ولم أره من هؤلاء ولا يتخلص عنه فيما يظهر لى الآن الآن يقال لعموم لها الى مراتب  
الافراد ولكن الاسبق الى الفهم انها اعمامة فيما يصلح وهى تصلح للافراد والمجموع الافراد لكل مرتبة  
من مراتب المثنى والمجموع وفيه احتمال آخر وهو انه لا يعطى المجموع الادريهما أو أخذه ما حققناه  
من أن من لا تدل على الافراد بل على الماهية مجردة عن وحدة وتعدد وتظهر أثر ذلك في النفي فاذا قلت  
لا تشتم من يشتمك فالظاهر أن المراد الحقيقة ومعناه غير معنى لا تشتم كل من شتمك اذا عرف ذلك  
فقول المصنف بسأل جماعن العارض يعنى ان الكلى لا يوجد في الخارج الا في ضمن جزئ وذلك  
الجزئ متشخص لذلك الكلى فزيد مع العارض لما عمة الانسان الكلى ومشخص لها تقدير كلامه  
يسأل عن الذى العارض للماهية الكلية المشخص لها كقولك من في الدار فتقول زيد المعنى أى  
عارض متشخص لحقيقة الانسان هو ومثله المصنف في الايضاح بقولك من فلان فتقول زيد وهو فاسد  
لان فلا ناكناية عن العلم فكيف يجاب بذكر العلم ولعل المراد اذا قال شخص فلان يعمل كذا  
فتقول من فلان فيقال زيد بل كفى في الاستفهام عن ذلك عن فيه نظر فينبغي أن يقال ما فلان  
لانه استفهام عن الاسم فليكن عباسى وأورد عليه المصنف ان ما ذكره لا يطرد لانك تقول  
من زيد كقوله صلى الله عليه وسلم للجارية السوداء من أنا وقوله تعالى من فرعون على قراءة  
الاستفهام ولست نطلب بها مشخص الذى العلم لان زيد اعراض المتشخص (وقال السكاكي بسأل جماعن الجنس

صاحب القيل السابق يطلب به اشرح الاسم كليا كان أو جزئيا قال عبد الحكيم ومما ذكر تعلم أن مراد

تقول

المصنف بالجنس الجنس القوي فيدخل النوع سواء كان حقيقيا أو اصطلاحيا نحو قولنا ما الكلمة أي أي جنس من أجناس  
الفاظ فيجاء بانها لفظ مفرد مستعمل (قوله أي أي أجناس الاشياء الخ) أي أي جنس من أجناس الاشياء عندك لأن السؤال  
عنده ليس هو الجمع (قوله وجوابه) أي جواب ما عندك لا جواب أي جنس من أجناس الاشياء عندك لأن قول المصنف أي أي  
أجناس الاشياء عندك إنما أتى به للتفيس من جهة المعنى وذلك لأن السؤال بأي انما يكون عن المميز كما سيذكر المصنف قريبا وأما  
ما فانه يسأل به عن الجنس فلم يكن جواب أي مطابقا لجواب ما وذلك لأن الجواب به عن ما لفظ الجنس ككتاب أو فرس والحجاب به عن  
أي الجنس ومميز الذي هو الفصل نحو ثي مكتوب أو شيء عاقل أو شيء ملبوس أو نحو ذلك لكن لما كان هذا الجنس يشترط منه  
الجنس لأن الشيء المكتوب مثلا يستلزم الجنس الذي عندك فقد ذكره في الجنس الذي عندك فقد

(٢٨١)

تقول ما عندك أي أي أجناس الأشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه (ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة أي أي أجناس اللفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع (أو عن الوصف نقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه

بالجنس هنا الجنس اللغوي الشامل للنوع وسواء كان حقيقة أو اصطلاحيا (تقول) في الحقيقة (ما عندك أي أي) جنس من (أجناس الأشياء عندك وجوابه) أي وجواب ما عندك (كتاب ونحوه) كفرس وإنما قلنا جواب ما عندك لأن قوله أي أي أجناس الأشياء عندك إنما فيه التفسير من جهة المعنى لأن السؤال بأي إنما يكون عن التمييز فلا يطاق جوابه جواب ما عندك الآن مما بالجنس يستشعر منه الجنس ففسر ما عندك بأي جنس عندك تسامحا فلزام جوابهما والافعال باب به عن أي هو أن يقال شيء مكتوب أو شيء عاقل أو شيء ملبوس ونحوه مما فيه ذكر المميز للجنس الموجود فافهم وإنما قلنا المراد الخ لا يدخل فيه النوع الذي هو الماهية والحقيقة ولو كانت اصطلاحية نحو قولنا ما الكلمة أي أي جنس من أجناس اللفاظ هي فيجاب بأنها لفظ مفرد مستعمل (أو عن الوصف) هو معطوف على قوله عن الجنس أي يسأل بما عن الجنس وعن الوصف (تقول) في السؤال عن الوصف (ما زيد) أي أي وصف يذكر عند وصفه فكانه قال هل يقال فيه كريم أو بخيل أو غير ذلك وإنما قلنا كذلك لأنهم لو كان المعنى ما وصفه لكان المناسب الكريم ونحوه تأمله (وجوابه الكريم ونحوه)

تقول ما عندك أي أي الأجناس عندك (وجوابه إنسان أو حيوان مثلا لأن الجنسية شاملة) قال تعالى فما خطبكم أي المرسلون أي أي جنس خطبكم فكان جوابهم هم بعين جنسهم وهم وقوله هم أنارسلنا ويسأل بما عن الوصف تقول ما زيد وجوابه كريم أو فاضل

( ٣٦ - شروح التلخيص ثانی ) الجنس اجالا جواب لما ومن حيث اشتراكه على الخصوصية المميزة عن الاجناس  
الانخرجواب لاى هكذا يستفاد من شرح العلامة الشارح للفتاح اه فانت تراه جعل جوابه ما واحدا باذا من مختلفا بالاعتبار وعلى هذا  
فيصح جعل ضمير وجوابه لما عندك ولاى الاجناس عندك تأمل (قوله ونحوه) أى كفرس وجار وانسان (قوله وبذلك فيه) أى فى  
السؤال عن الجنس السؤال عن الماهية والحقيقة أى التى هى النوع سواء كان حقيقيا بنحو ما للانسان أو اصطلاحيا بنحو ما للكلمة  
وأشار الشارح به الى أن مراد المصنف بالجنس الجنس اللغوى وهو ما صدق على كثير من الجنس المنطقي اذ هو مقابل النوع (قوله  
والحقيقة) عطف مرادف (قوله ما للكلمة) أى ما مدلول هذه اللفظة (قوله أى أى أجناس الالفاظ هى) أى أى جنس من أجناس  
الالفاظ هى أى أى نوع من أنواعها لانها تتنوع لأنواع مفرد ومركب وموضوع وغير موضوع ومستعمل وغير مستعمل (قوله أو عن  
الوصف) عطف على قوله عن الجنس أى يسأل بجماع الجنس أو عن الوصف (قوله فتقول ما زبد) أى تقول فى السؤال عن الوصف ما زبد  
أى أى وصف يقال فيه أى هل يقال فيه كرم أو بخيل أو غير ذلك وانما تفسيرنا بذلك لقول المصنف وجوابه الكرم فلم يكن المراد الوصف  
القائم به لكان جوابه الكرم ونحوه (قوله ونحوه) أى كالشجاع والبخيل والحيان وكان الاولى للوصف أن يقول وجوابه كرم بالنسبة

أن لا موجود مستقل بنفسه سوى الاجسام كانه قال أى أجناس الاجسام هو وعلى هذا جواب موسى عليه السلام بالوصف للتنبيه على النظر المؤدى الى معرفته لكن لما يطابق السؤال عند فرعون عجب الجبهة الذين حوله من قول موسى بقوله لهم ألا تسمعون ثم لما وجد مصر على الجواب بالوصف اذ قال في المرة الثانية بكم ورب آثاركم الاولى استمر رأيه وجنته بقوله ان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون وحين رآهم موسى عليه السلام لم يظنوا ذلك في المرتين غلط عليهم في الثالثة بقوله ان كنتم تعقلون واما عن الوصف طمعا في أن يسلك موسى عليه السلام في الجواب معه مسلك الخاضعين لو كانوا هم المسئولين مكانه لشهرته بينهم رب العالمين لى درجة دعت السحرة اذ عرفوا الحق أن عقوب اولهم آمناب رب العالمين بقوله رب موسى وهرون نفيا لآتهم هم أن عتوه وجهه له بحال موسى اذ لم يكن جمعها قبل ذلك مجلس بدليل قال أولو جئتكم بشئ مبين قال فأت به ان كنت من الصادقين فحين سمع الجواب تعداه عجب واستهزأ وجنن وتفهق بما تفهق من قوله لئن اتخذت الهما غيرى لا بعثنك من المسجونين \* وأما من فقال السكاكى هو السؤال عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل يعنى أبشر هو أم ملك أم جنى وكذا من ابليس ومن فلان ومنه قوله تعالى حكاية عن فرعون فن ربك يا موسى أى أم ملك هو أم بشر أم جنى منكرا لان يكون لهم رب سواء لادعائه الربوبية لنفسه ذاهبا في سؤاله هذا الى معنى الكبار سوى فأجاب موسى (٣٨٢) عليه السلام بقوله ربنا الذى أعطى كل شئ خلقه ثم هدى كانه قال نعم انار رب

(و) يسأل (عن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل أى أبشر هو أم ملك أم جنى وفيه نظر) اذ لا نسلم أنه لا سؤال عن الجنس

كالشجاع والبخيل والجهل والاولى أن يشاك كرم يا تنكير وقال السكاكى أيضا (و) يسأل عن (عن الجنس) الكائن (من ذوى العلم تقول) في السؤال عن الجنس من ذوى العلم (من جبريل) فسأل عن جنس جبريل بعد العلم بأنه من ذوى العلم معنى السؤال (أبشر هو أم ملك أم جنى) لان المسائل عن هذا العلم انه شخص وبجهل جنسه فيجاب بأن يقال ملك فلم يسأل عن شخصه كما تقدم ويؤيد هذا قوله أنوارى فقلت منون أنتم \* فتعالوا الجن فقد سئلوا عن وأجابوا بالجنس ولو فهموا أن السؤال عن الشخص لقالوا فلان وفلان (وفيه نظر) أى وفي كون السؤال عن يكون عن جنس ذوى العلم نظر لان المنقول انه اعيا يسأل به عن الشخص كما تقدم وأما قوله فقالوا وعن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل أى انسى أم ملك قال فرعون فن ربك يا موسى أى من أى جنس قال المصنف وفيه نظر يريد أنه لا يقال في جواب من زيدهو بشرو ونحوه كذا ادعاء قيل وذر ممنوع بل يقال في جوابه ذلك قلت لعل المصنف لاحظ أن من اعانسته لم لما يعقل والجنس الكلى ليس بعادل لانه حقيقة كلية ولا يسأل عنه من ولذلك قال النجاة انه حيث أريد بالجنس يؤتى بما وقال بعض شراح المفتاح انه يسأل عن عن الجنس أى الحقيقة والحقيقة أعم من المطلقة والمقيدة فاذا قيل من فلان

سؤال هو الصانع الذى اذا سلك الطريق الذى بين بايجاده لما أوجد وتقديره اياه على ما قدر واتبع فيه الخيرات (قوله وعن عن الجنس) عطف على ما من قوله يسأل جماع الجنس فهو من جملته مقول السكاكى والمراد الجنس اللغوى فيشمل النوع والصنف (قوله من ذوى العلم) أى الكائن من ذوى العلم وذلك بأن يعلم المسائل أن المسئول عنه من ذوى العلم لكنه يجمل جنسه وقضية

التقديم بذوى العلم تقتضى انه لا يسأل جماعا عن الجنس مطلقا (قوله تقول من جبريل) أى تقول في السؤال وانه عن الجنس من ذوى العلم من جبريل أى ما جنسه اذا كنت عالما بأنه من ذوى العلم جاهلا بجنسه وجوابه ملك (قوله وفيه نظر) أى وفيما قاله السكاكى بالنظر للشق الثانى وهو جعل من السؤال عن الجنس نظرا وحاصلا أن لا نسلم ورود من في اللغة للسؤال عن الجنس فالصواب ما مر من انه لا سؤال عن العارض الشخص ورجع بعضهم النظر الى قوله أو عن الوصف أيضا فان المطلقين قالوا لا يسأل جماعا عن الصفات المميزة بل بأى وأجاب بأن مراد السكاكى انه لا قد يخرج عن حقيقة ان يستفهم جماعا عن الصفات اه يس فان قلت قد يستدل على وروده في اللغة للسؤال عن الجنس بيت الكتاب وهو قوله

أنا أنارى فقلت منون أنتم \* فقالوا الجن قلت عواظلا ما

فان الجواب دال على أن السؤال عن الجنس اذ لو كان السؤال عن الشخص لقالوا فلان وفلان قلت لا نسلم أن المسئول عنه الجنس بل الظاهر أن الشاعر ظنهم من البشر قبل أنهم عن شخصهم وانهم من أى قبيلة فأجابوا بأننا لسنا من جنس البشر حتى تفحص عن الشخص والمعين ففى اجابتهم ببيان الجنس الغير المطابق للسؤال تنبيه على خطأ السائل فى هذا الظن فكان الجيب يقول ليس الامر كما ظن من أننا من أشخاص الآدميين فنجيبك بما يعيننا وانما نحن من جنس الجن والتخطئة في السؤال واردة (قوله اذ لا نسلم انه) أى من في اللغة للسؤال الخ

الماهر وهو العقل الهادي عن الضلال لزمك الاعتراف بكونه باواً لأن الرب سواه وأن العبادة له مني ومنك ومن انطلق أجمع حق لا مدفع له وقيل هو السؤال عن العارض الشخص الذي العلم وهذا أظهر لانه (٣٨٣) اذا قيل من فلان بحجاب زيد ونحوه

بما يفيد الشخص ولا نسلم  
صفحة الجواب بنحو بشر  
أوجي كازعم السكاكي  
وأما في السؤال عما عني  
أحد المتشاركين في أمر  
بهما بقول العاقل عندى  
ثياب فتقول أي الثياب  
هي فطلب منه وصفا  
بمزه عندك عما تشاركها في  
النوعية وفي التنزيل

وانه يصح في جواب من جبريل أن يقال ملك بل يقال ملك من عند الله يأتي بالوجي كذا وكذا بما يفيد  
تخصه (ويسأل بأى عما عني أحد المتشاركين في أمر بهما)

الجن وليس جواب عن السؤال مطابقة بل تخطئة للسؤال فكانه قيل ليس كذا شخص من أنا شخص  
الآدميين فحيثما يعيننا وانما نحن من جنس الجن والتخطئة في السؤال وأما كلامنا فيما  
يقصد في السؤال وعلى هذا فلهذا السؤال لا يقال فيه ملك كما اقتضى ذلك كونه المعنى أبشر هو أم ملك أم  
جنى وانما يقال فيه لتخصه من بين أشخاص العقلاء ملك يأتي بالوجي للأنبياء ومعلوم أن العقل لا يحال  
له هنا وانما يرجع في هذا إلى السماع (و) يسأل (بأى عما عني أحد المتشاركين) يعنى اذا كان ثم  
أمر بهم شيئين أو أشياء بحيث وقع فيه الاشتراك وأريد تمييز أحد الشئيين أو الأشياء المشتركة (في أمر  
بهما) أو يعنى انه يسأل بأى عما عني المسمم الذي هو صاحب الحكم لأن العلم بالمشترك فيه وهو

فالسؤال عن الحقيقة المفيدة بالشخص فيجيب بالحقيقة الشخصية كما يقال انه بشر مفعلة كيت وكيت  
فيصح الجواب بنحو جنى أو بشر لا مطلقا بل مقيدا فالتمثال الذي أورده صاحب الايضاح ليس مانعا لما  
قاله صاحب الفتاح والذى فله في الايضاح أنه يجيب بزيد صحيح لأن معنى زيد البشر المتصف بصفات  
معينة انتهى ولا يرتب أن من يسأل به عن الشخص كما قال المصنف وبدل عليه قراءة بعضهم من فرعون  
على قسراة الرفع وقوله صلى الله عليه وسلم من أنا وهو سؤال عن الصفات وقد وقع السؤال بهما عن الاسم  
كحديث الاسراء من أنت قال أنا جبريل قبل ومن معك قال محمد صلى الله عليه وسلم وقيل انما نظره فيه  
من جهة ان قوله يسأل عما عن الجنس وعن الوصف يخرج عنه السؤال عن النوع وعن الحد وفيه نظر  
لانه انما أراد بالجنس الكل وهو أعم من الجنس والنوع بدل عليه انه جعل من جبريل سؤال عن الجنس  
وقال ان جوابه يصح بان يقال بشر وهو نوع لا جنس ويحتمل أن يكون نظره فيه من جهة قول السكاكي  
انه يسأل عما عن الوصف فان المنطقيين قالوا لا يسأل عن الصفات الميزة بما يل بسأل عنها بأى وانما يسأل  
بما عن مفهوم اللفظ وعن حقيقة الشئ ولذلك انفرد النوع والجنس بان كلامهما مقول في جواب  
ما هو بخلاف الفصل والخاصة والعرض العام وقد يجيب عنه بان مراد السكاكي أنها قد تخرج عن  
حقيقتها فاستفهم بها عن الصفات وهذا لا يناق كلام المنطقيين فانهم اعماء كما موفى موضع اللفظ  
الحقيقي وما ذكره السكاكي كوافق كلام ابن الشجري فانه قال يقال ما مفعلة فتقول درهم أو دينار أو ثوب  
أو فرس ويقال من معك فتقول زيد ويقال بعد ذلك في السؤال في مفعلة فزيد فتقول رجل فبقي  
أو طوبى أو بوزا انتهى ولم يذكر المصنف أن من يسأل بهما عن الوصف وقال بعض الشارحين ان من  
يسأل بهما عن الوصف كما يسأل بماذا لا فرق بينهما الا أن ما لا يعقل قلت وهذا الفرق يلجئ الى أنها  
لا يسأل بهما عن الوصف لأن الوصف ليس بعاقلة فلا يسأل عنه عن التي هي العاقل فانه أراد بالوصف نحو  
عالم وقائم فانه يسمى وصفا باصطلاح النحاة فقد دخل ذلك في قولنا ان من يسأل بهما عن العارض  
الشخص على ما سبق (تنبيه) قد يعترض على السكاكي في قوله يسأل عما عن الجنس فيقال ما عندك  
أى أى الاجناس فيقال أى عما عني أحد المتشاركين عن الآخر في أمر بهما وما على رأى السكاكي  
سؤال عن الجنس وكيف يعرفه سراً أحدهما بالآخر وجوابه أن يقال الاجناس مشترك في مطلق  
حقيقة الجنسية فبأن أى عن الجنس أى تعين الجنس من بين الاجناس فتأتى بأى لانه جنسا  
معين من بين مطلق الجنسية ص (ويسأل عما عني أحد المتشاركين في أمر بهما ونحوه)

(قوله وانه يصح) أى  
ولا نسلم أنه يصح (قوله بل  
يقال ملك) أى بل يقال  
في جوابه ملك من عند الله  
الخ (قوله كذا وكذا) أى  
الى الانبياء من عند الله  
وقوله بما يفيد الخ بيان  
لكذا وكذا أى واذا كان  
لا يجيب الا بذلك فتكون  
من طلب العارض  
الشخص الذى العلم كما مر  
فان قلت ان السكاكي  
ادعى أن من في قوله تعالى  
حكايه عن فرعون فنرى بكما  
بما هو السؤال عن الجنس  
قلت كلامه منوع لم يجوز  
أن يكون للسؤال عن  
الوصف كما يدل عليه  
الجواب على أنه يجوز أن  
يكون الجواب من الاسلوب  
الحكمي إشارة الى أن  
السؤال عن الجنس لا يلبق  
بجناحه تعالى انما الاتق  
السؤال عن أوصافه  
الكامنة فكأنه قيل

لفرعون دع السؤال عن الجنس فانه معلوم البطلان لأن ذاته تعالى لا تدخل تحت جنس بل الاتق بجناحه أن يسأل عن صفاته (قوله  
أحد المتشاركين) هو بصيغة التثنية وهو اقتصار على أقل ما يحصل فيه الاشتراك والافاضة كما يسأل بها عما عني أحد المتشاركين يسأل بها

أي الفريقين خير مما أي أنحن أم أصحاب محمد عليه السلام وفيه أيكم يأتي بعرضها أي الانسي أم الجنى

عما عيز أحد المذاكرات وقوله في أمر يعهم ما يتعلق بالمتشاركين وأنى المصنف بهذا لزادة البيان والإيضاح للمشاركة إذا الأمر الذي تشارك فيه الشيء أن لا يكون الاعمالهم ما كذا قيل وفيه بحث لأن المتشاركين في دار أو مال لا يبالى عما عيزهما إلا إذا جعلوا داخلين تحت أمر يعهم ما ولو كان ذلك الأمر يعهم ما فهو المتشاركين في هذا المال أو في هذه الدار قاله عبد الحكيم وحاصل ما ذكره المصنف أنه إذا كان هناك أمر يعهم شيئين أو أشياء بحيث وقع فيه الاشتراك وكان واحد منهما أو منهما محكوما له بحكم وهو مجهول عند السائل الآن له وصفا عند غيره عيزه وأريد عيزه فإنه يسأل بأي عن ذلك الموصوف بوصف عيزه وهو صاحب الحكم لأن العلم بالمشترك فيه وهو الأمر العام مع العلم بثبوت الحكم لأحد الشيئين المشتركين أو المشتركين لا يستلزم بالضرورة العلم بتميز صاحب الحكم من الشيئين أو الأشياء فيسأل بأي عن الموصوف بالوصف المميزه فقول المصنف عما عيز المراد عن موصوف ما عيز أي عن موصوف وصف عيزه الخ أقوله بعد أي أنحن أم أصحاب محمد فالسؤال عنه بأي الأشخاص الموصوفون بالكون كافرين أو الكون أصحاب محمد فقول السارح بعد وسألو عما عيز أي (٣٨٤) عن موصوف ما عيز وقوله مثل الـكون الخ تمثيل لما عيزه فأنزل (قوله

وهو مضمون ما أضيف إليه أي (نحو أي الفريقين خير مما أي أنحن أم أصحاب محمد) فالقائمون والكافرون قد اشتركا في الفريقية وسألو عما عيز أحدهما عن الآخر

الأمر العام مع العلم بثبوت الحكم لأحد المشتركين أو المشتركين لا يستلزم ضرورة علم بتميز صاحب الحكم من الشيئين أو الأشياء فيسأل بأي عن المميز في ذلك وسواء كان الأمر المشترك فيه الذي قصد التمييز فيه هو ما أضيفت إليه أي أم غيره فالأول (نحو) قوله تعالى حكاية عن المشركين في سؤالهم اليهود (أي الفريقين خير مما) فقد اعتقدوا أن السؤال عنهم ما نسبت له الخيرية والفر بنية تصدق على كل منهما ولم يميز عندهم من ثبت له الخيرية لعمومها وذلك ظاهر فساءلوا عما عيز الفريق الذي نسبت له الخيرية فكانهم قالوا نحن خير أم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ولهذا فسر أي الفريقين بقوله (أي أنحن أم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم) فيقع بالمميز ووجود المميز هنا وجود الكافرين حال كونهم أي الفريقين خير مما أي أنحن أم أصحاب محمد) ش أي من أسماء الاستفهام فإذا أراد بها الاستفهام يسأل بها عن شيء يميز أي يعين ولو قال يطلب بها التميز لصلح وقوله في أمر يتعلق بالمشاركين والمراد أنه يطلب بأي عيز أحد المتشاركين في أمر من الأمور شاملة لهما سواء كان ذاتيا أم غيره مثله قولك أي الرجلين أو الرجل عندك فالرجلان متلما مشتركان في الرجولية وهو أمر يعهم والذي عيز أحدهما هو الوصف الذي يذكركه المحجب وتميزه يقع باعتبار النسبة التي تضمنتها عندك ومنه قوله تعالى أي الفريقين خير مما أي أنحن أم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لا بأس باعتبار ما يشتركان فيه أيضا من الأقامة المدلول عليها بقوله تعالى خير مما أي أنحن أم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم والآخر هو الجواب بالثمين والأمر الذي يقع التمييز به هو الخيرية وهذا هو الظاهر والمراد بالعموم حينئذ عموم الشمول ويحتمل أن يقال معناه ما عيز أحد

وهو أي الأمر الذي يعهم مضمون الخ لا علم أن الأمر المشترك فيه الذي قصد التمييز فيه تارة يكون هو ما أضيفت إليه أي وتارة يكون غيره فالأول كمثل المصنف فانهم ما مشتركان في الفريقية والذي يميز أحدهما هو الوصف الذي يذكركه المحجب مثل الـكون أنتم أو أصحاب محمد ونحو أي الرجلين أو الرجل عندك فالرجلان متلما مشتركان في الرجولية وهو أمر يعهم والذي عيز أحدهما هو الوصف الذي يذكركه المحجب والثاني كقوله تعالى حكاية عن سليمان على نبينا وعليه

أفضل الصلاة والسلام أيكم يأتي بعرضها أي أي الانس والجن يأتي بعرضها فإن الأقرب فيه أن الأمر المشترك فيه هو كون كل منهما من جنس سليمان ومنقاد الأمر وهو هذا ما في قول السارح وهو مضمون ما أضيف إليه أي ويمكن بتكافؤ أن يجعل الأمر المشترك فيه من هذا المثال مضمون المضاف إليه بمعنى كون كل منهما مخاطبا بالانضمام فأنتم مثل (قوله نحو أي الفريقين الخ) هذا حكاية لكلام أشركين لعلماء اليهود فهم معتقدون أن أحد الفريقين ثبت له الخيرية وهو الفريقية تصدق على كل منهما ولم يميز عندهم من ثبت له الخيرية فكانهم قالوا نحن خير أم أصحاب محمد وقد أجابهم اليهود بقولهم أنتم وقد كذبوا في هذا الجواب والجواب الحق هو أصحاب محمد وكل من الجوابين حصل به التميز (قوله أي أنحن الخ) هذا تفسير للفريقين (قوله قد اشتركا في الفريقية) لم يقل قد اشتركا في أمر يعهم وهو الفريقية لأنه لا إشارة إلى أن قوله في المتن في أمر يعهم لا حاجة إليه إلا أن كسب ودفع التوهم كذا قال بس وقد علمت ما فيه (قوله وسألو) أي الكافرون أعني مشركي العرب أحبار اليهود (قوله عما عيز أحدهما) في الكلام حذف كمر أي وسألو عن موصوف ما عيز أي سألو عن الفريق الموصوف بالوصف الذي عيز أحد الفريقين عن الآخر

وأما كم فليسؤال عن العدد اذا قلت كم درهم لك وكم رجلا رأيت (٣٨٤) فكانت قلت أعشرون أم ثلاثون أم كذا

أم كذا وتقول كم درهم لك

وكم مائت أي كم دافعا وكم

دينارا وكم نوبك أي كم

شبرا وكم ذراعا وكم زيد

ما كنت أي كم يوما وكم

شبرا وكم رأيتك أي كم

مرة وكم سرت أي كم فرسخا

أو كم يوما قال الله تعالى

قال فائل منهم كم لبتم أي

كم يوما أو كم ساعة وقال

كم لبتم في الارض عدد

سنين وقال سل بني اسرائيل

كم آتيناكم من آية بينة

ومنهم قول القرزني

(قوله مثل الكون كافر ين)

اسم الكون ضمير نابت عنه

أل وكافرين خبره أي

مثل كونهم كافرين

وقوله فائلين حال من الواو

في سألوا بينهم من صدر

منه القول اعنى قوله أي

الفرق بين خيرهما ما لو قال

بدل قوله مثل الكون

الجمع مثل كون الجواب أنتم

وأجاب محمد كان أخسر

وأوضح (قوله ورسأل بكم

عن العدد) أي المعنى إذا

كان مهما فيقع الجواب

بما يعين قدره كما قال كم

غنا ملكك فيقال مائة

أو ألفا ولا يصح الجواب

بالف وحصل الاحتياج

الجواب المعنى لعدد العدد

إذا كان السؤال به اعلى

ظاهرة كما قلنا وقد يكون

السؤال به اعنى العدد على

مثل الكون كافر ين فائلين لهذا القول ومثل الكون أحب محمد عليه الصلاة والسلام غير فائلين (و) يسأل (بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناكم من آية بينة) أي كم آية آتيناكم

فائلين لهذا السؤال أو يعنى بالكافر بن المصدق وذلك بأن قال أنتم أو بوجود المؤمنين حال كونهم غير فائلين لهذا السؤال والمراد بالمؤمنين المصدق أيضا بأن يقال في الجواب أحب محمد صلى الله عليه وسلم ومعلوم أن قول المجيبين وهم اليهود أنتم غير لائقين الموضوع بالخيرية بالأضمار وهم لعنة الله عليهم مراوون في هذا الجواب كاذبون ولو قالوا أحب محمد صلى الله عليه وسلم وقع غير الموضوع بالخيرية لتمييز بالصحة فيكون مطابقا للعق وقوله حال كونهم فائلين وحال كونهم غير فائلين حالان تقدير بأن باعتبار المعنى يتبين ما من صدر منه هذا السؤال ولو أسقطناه وقلنا مثل كون الجواب أنتم وأجاب محمد كان أخسر وأوضح والثاني وهو ما كان الامر المشترك فيه غير ما أضيقف إليه أي قوله تعالى حكاية عن سليمان على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام أياكم يا بني بعشرها فان لا قرب فيه أن الامر المشترك فيه هو كون كل منهم من جنس سليمان ومنتقاد الامر ولو كان يمكن بالتكاف أن يجعل المشترك فيه مضمون المضاف إليه بمعنى كون كل منهم محاطا طبيا بالأضمار وقوله بهما كالنكاف في الاشتراك في الامر اذ لا يكون المشترك فيه الا عاما (و) يسأل (بكم عن العدد) حيث يكون مهما فيقع الجواب بما يعين قدره حيث يكون على ظاهره كما يقال كم غنما ملكك فيقال مائة أو ألفا مثلا وقد يكون السؤال به اعنى العدد على غير ظاهره (نحو) قوله تعالى (سل بني اسرائيل كم آتيناكم من آية بينة) فآية تميزكم وكم مفعول بآتيناكم والتقدير كم آية آتيناكم أعشرون أم ثلاثين أم غير ذلك وجزا التمييز هنا الفصل بين كم ومجهزها فعمل متعد فلولم تدخل من على التمييز لتوهم أنه مفعول بالفعل وقد تقدم هذا في كم بالخيرية هنالك وانما قلنا ان السؤال على غير ظاهره لانه ليس الفصل الى استعلام مقدار عدد الآيات من جهة بني اسرائيل لان الله تعالى علام الغيوب فلو أراد مجرد علم مقدار الآيات اتولى الله تعالى الاعلام بقدرها

المتشابه بالنسبة الى امر بهما باعتبار الصلاحية فقولك أي الرجلين قام بكون الامر ان فيه الرجلين والامر الذي بهما باعتبار الصلاحية هو القيام وهو الذي يقع التمييز فيه فان قلت السكاك قال انه يسأل عن الجنس فقول من جبريل أم ملك أم بشر وقد قال هنا في أياكم يا بني بعشرها اعناه الانسى أم الجنى فيلزم الاتحاد الاستفهام عن وبأى قلت أخذه هنالك باعتبار الجسمية وهما باعتبار دورانهين ما يصلح فيه ولا شك أن بين السؤال بأى وعن على رأى السكاكى عموما وخصوصا من وجه فان أيا يطلب بهما تمييز أحد المتشابهين في شئ أم من أن تكون تلك الافراد أجناسا أم غيرها الا أنه خاص بتلك الافراد وسأل بما عن الاجناس أم عن أن تكون محصورة في أشياء معينة أولا أنه خاص بالاجناس واعلم أن اطلاق البيانيين هنا يقتضى أن أيا يسأل بهما عن المتشابهين في أى شئ كان وهو محض لف لكلام المنطقيين فانهم جعلوا السؤال عن الجنس والنوع ماهو والسؤال عن الفصل أى شئ هو وهو يقتضى أن لا يقال أى شئ زيد ويريد السؤال عن الجنس أو النوع بقى على المصنف في قوله أحد المتشابهين فانه ان كان فاه بالتفمية فعدد علمه الجمع مثل أى الرجال وهم متشابهون لا متشابهون وان كان قال متشابهين بالجمع والواو والنون فعدد علمه نحو أى الثياب أو الثوبين فانه لا يقال فيه متشابهين بل متشابهة أو متشابهين وقد يجب انما قال متشابهين بالثنية ومراده بهما المسؤول وغيره سواء كان واحدا أم أكثر فاذا قلت أى الرجال قام معناه زيد أم غيره ص (وبكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناكم من آية بينة) ش كم تقع في الغالب للاستفهام عن العدد فاذا قلت كم درهم لك كأنك قلت أعشرون أم ثلاثون وقد يكون الشئ واحدا فيكون التمييز لاجزائه وقد يحذف المذموز يقال كم درهم لك وكم مائة أى كم دافعا وكم نوبك أى كم شبرا وكم يوما وكم رأيتك أى كم مرة وكم سرت

غير ظاهره كما في الآية التي ذكرها المصنف كما قال السارح فلا يحتاج الجواب



كم عمة لك يا جبريروخالة \* فدعاء قد جلبت على عشاري

فمن روى بالنصب وعلى رواية الرفع تحتمل الاستفهامية والخبرية وأما كيف فلا سؤال عن الحال اذا قيل كيف زيد فجوابه صحيح أو سقيم أو مشغول أو فارغ ونحو ذلك

(قوله أعشرين أم ثلاثين) بدل من كم (قوله ميز كم) أي وكم مفعول ثان لا تبناهم مقدم عليه وقوله فن آية ميز كم في الكلام حذف أي وانما كان المعنى ما ذكرنا من آية ميز كم (قوله لما وقع الخ) أي لوقوع وهذا لزيادة من أي فلو لم تدخل من الزائدة على هذا التمييز لنوهم أنه مفعول للفعل (قوله كما ذكرنا) أي وهذا نظير ما ذكرنا في حكم الخبر في قول الشاعر سابقا  
وكم ذدت عني من تحامل حادث \* وسورة أيام حزنن الى العظم  
وان كانت كم هنا في هذه الآية استفهامية على انه يجوز أن تكون هذا خبرية والمقام لا ياباه كإيبنه الزمخشري (قوله فكلم هنا السؤال عن العدد) هذا صريح في بقاء كم (٢٨٦) على حقيقة تها من الاستفهام وأن الغرض منه التوبيخ فهو وسيلة اليه

أعشرين أم ثلاثين فن آية ميز كم زيادة من لما وقع من الفصل بفعل متعديين كم وعميزها كما ذكرنا في الخبرية فكلم ههنا السؤال عن العدد ولكن الغرض من هذا السؤال هو التقرير والتوبيخ (و) يسأل (بكيف عن الحال) لئيمه صلى الله عليه وسلم وانما المقصد التقرير والتوبيخ على عدم اتباع مقتضى الآيات مع كثرتها وبيانها أي قل لهم ذلك ووجهه كما يقال لشكر النعمكم نعمة أنقضت بها عليكم ومع ذلك لم تشكروا شيئا قيل ويصح أن يكون السؤال على ظاهره بأن يكون المقصد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسأل بني إسرائيل حقيقة ليعلم من قبلهم مقدار الآيات لانه لم يكن يعلمها بلا اعلام وقد تكون الحكمة انما هي في علم مقدارها من قبلهم لكن بدل للتقرير الاول قوله تعالى ومن يبدل نعمة الله الآية (و) يسأل (بكيف عن الحال) فيقال كيف وجدت زيدا أي على أي حال وجدتة فيقال في الجواب صحيحا أو سقيما أو لم يظرفا ولو كان يقال في تفسيرها في أي حال وجدتة لانه تفسير معنوي كما يقال أي كم فرسخا أو كم يوما قال تعالى قال فاقبل منهم كم يشتم أي كم يوما أو كم سنة أو كم ساعة قال الغرزدق

كم عمة لك يا جبريروخالة \* فدعاء قد جلبت على عشاري

قال المصنف على رواية النصب وعلى رواية الرفع تحتمل الاستفهامية والخبرية فعلى الاول بقدر المميز منصوبا وعلى الثاني مجرورا قلت والذي يظهر من جهة المعنى أن المراد الخبرية وقول المصنف أنه على رواية النصب يتعين الاستفهام ليس بصحافان كم الخبرية قد نصب المميز وعلى ذلك أنشد سيبويه هذا البيت وأنشده ابن عصفور على ذلك وأما على رواية الجر فتعين الخبرية أيضا ص (وبكيف عن الحال) ش أي وبسنتفهم بكيف الاستفهامية عن الحال تقول كيف زيد أصح أم سقيم أطويل

من حيث دلالة الجواب على كثرة الآيات فنية توبيخ لهم بعدم إبقائهم مع كثرة الآيات والفرق بين كم الاستفهامية والخبرية أن الاستفهامية لعدمهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم والخبرية لعدمهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم وأما المعدود فهو مجهور في كليم ما فلذا احتج إلى المميز المميز للمعدود ولا يحذف الأدليل وأن الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكنب بخلافه مع الاستفهامية وأن المتكلم مع الخبرية لا يستدعي جوابا من مخاطب لانه مخبر والمتكلم مع الاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في معني وبأن

اللييب (قوله ولكن الغرض من هذا الاستفهام هو التقرير والتوبيخ) أي على عدم اتباع مقتضى الآيات مع كثرتها وبيانها وحينئذ فالمعنى قل لهم هذا الكلام فاذا أجابوا بأنشأ آياتهم آيات كثيرة فوجههم على عدم اتباع مع كثرة الآيات وانما كان الغرض من هذا الاستفهام التقرير والتوبيخ وليس الغرض به استعلام مقدار عدد الآيات من جهة بني إسرائيل لان الله تعالى علام الغيوب فلو كان المراد مجرد علم مقدار الآيات لأعلم الله نبيه بقدرها أو تولى ذلك الاعلام فتعين أن يكون الغرض به التقرير والتوبيخ قيل ويصح أن يكون الاستفهام على ظاهره بأن يكون المقصد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسأل بني إسرائيل حقيقة ليعلم من قبلهم مقدار الآيات لانه لم يكن يعلمها بلا اعلام وقد تكون الحكمة انما هي في علم مقدارها من جهةهم وعلى هذا فالمعنى سلهم عما آتيناهم من الآيات فيجيبونك عن عددها فاذا علمت أن كم في الآية مستعملة في حقيقة تها وهو الاستفهام وأن الغرض منه التوبيخ كما قال المفسر لا أنها مستعملة في التوبيخ سقط ما قيل اعتراضا على المصنف كان المناسبات ذكر هذه الآية بعد قوله ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا لان الكلام هنا في الاستفهام الحقيقي ولا يصح التمثيل بذلك هنا تأمل (قوله ويسأل بكيف عن الحال)

وأما أين فلسؤال عن المكان اذا قيل أين زيد فجوابه في الدار أو في المسجد أو في السوق ونحو ذلك

أي الصفة التي عليها الشيء كالصفة والمرض والركوب والتمشي يقال كيف زيد وكيف جئت زيداً وكيف جئت زيداً على أي حال وجدته فيقال صحح أو مرض وبقال كيف جاء زيد فيقال راكباً وما شياً وليست كيف ظرفاً وان كان يقال في تفسيرها في أي حال وجدته لانه تفسير معنوي كما يقال في تفسير الحال في قولنا جاء زيداً راكباً أي جاء في حالة الركوب وانما هي بحسب العوازل في قولنا كيف وجدت زيداً تكون مفعولاً أو حالاً وفي قولنا كيف زيد تكون خبراً (قوله عن المكان) فيقال أين جلست بالامس مثلاً وجوابه أمام الامير وشبهه ونحوه وأين زيد وجوابه في الدار أو في المسجد مثلاً (قوله ماضياً كان أو مستقبلاً) فيقال في الماضي مثلاً متى جئت والجواب سحراً أو نحوه ويقال في المستقبل متى تأتي فيقال بعد شهر وكان يمكن الشارح أن يزيد وحالاً لانه يسأل عنى عنه أيضاً خلافاً لما يوهمه اقتصاره (قوله عن الزمان المستقبل) فيقال أين يأتي هذا الغرس فيقال بعد عشرين سنة مثلاً ويقال أين تأتي فيقال بعد غد وظاهر المصنف أن أين للاستقبال ولو وقع بعدها اسم نحو أين مرها (٢٨٧) وقال ابن مالك انهم الاستقبال اذا

ولها فعل بخلاف ما اذا وقع بعدها اسم كقوله تعالى أين مرها قال بعضهم وفيه نظر لان مرها امر ابدى الاستقبال اذا مراد أين الزمان الذي ترسى ونسب تفرقه هل هو زمان قريب أو بعد قيل ان اصل أين أي وأين لحذفت إحدى الياءين من أي والهمزة من أو ان فصارت أو ان فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصارت أو ان ورد ذلك بأن كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو بأى أن يكون أصله ذلك لانه ثقيل في مقام التخفيف اللهم الا أن يقال الكسر عوض عن الياء المحذوفة والحق أن كون الهمزة غير ممكن بأى التصريف

وبأين عن المكان وبتى عن الزمان ماضياً كان أو مستقبلاً (وبأين عن الزمان المستقبل قيل وتستعمل في مواضع التخييم مثل يسأل أين يوم القيامة

في تفسير الحال في قولنا جاء زيداً راكباً أي جاء في حال الركوب وانما هي بحسب العوازل في المثال السابق تكون حالاً أو مفعولاً وفي قولنا كيف زيد تكون خبراً (و) يسأل (أين عن المكان) فيقال أين جلست بالامس مثلاً والجواب أمام الامير وشبهه (و) يسأل (بتى عن الزمان) ماضياً كان أو مستقبلاً فيقال في الماضي مثلاً متى جئت والجواب سحراً أو نحوه وفي المستقبل متى تأتي فيقال بعد شهر مثلاً (و) يسأل أين عن المستقبل فيقال أين يأتي هذا الغرس فيقال بعد عشرين مثلاً (قيل ونستعمل في مواضع التخييم) أي عند تعظيم المسؤول عنه وقصد التحويل بشأنه (مثل قوله تعالى يسأل أين يوم القيامة) فقد استعملت أين مع يوم القيمة للتحويل والتخييم لشأن وقته من أجله

كأن قصير وفي كلام بعضهم انه انما يسأل بها عن الصفات الغريبة لا الخارجية وأنه لا يقال كيف زيد أقام أم قاعد قلت ويرد عليه قوله تعالى أتى شتم فانه معنى فأو آخر تكلم كيف شتم على ما ذكره وهو في حال غير غريبة وفي كلام النحاة وغيرهم ان معنى كيف على أي حال ولا يتوهم من هذا أن كيف أخص من أي قال بدر الدين بن مالك ليست كيف موضوعة لهذا المعنى بل تستلزمه ألا ترى أن جوابها انما هو بالصفات لا بالمصادر انه قال شيخنا أبو حيان وهو كلام جيد ص (وبأين عن المكان وبتى عن الزمان) شى يعنى أين اذا كانت استعملها ما وهذا واضح تقول أين زيد جوابه في السوق أو في البيت وتقول متى يحضر فجوابه اليوم أو غدا ص (وبأين عن المستقبل قيل وتستعمل في مواضع التخييم مثل يسأل أين يوم القيامة) شى أين يستفهم بها عن الزمان تقول أين تجيء وقصرها المصنف على المستقبل في هذا المختصر ولكنه في الايضاح أطلق أنها للزمان وكذلك أطلقه السكاكي وقد مثله بآيان جئت وهو صريح في انها تستعمل للماضى فهو مختص بالماضى الكلامه هذا لكن ما ذكره هنا هو الصواب

المذكور انما يتقربى (قوله قيل وتستعمل في مواضع التخييم) أي في المواضع التي بقصد تعظيم المسؤول عنه وانما هو بل بشأنه ثم ان هذا الكلام يحتمل أن يكون المراد منه أنها لا تستعمل الا في مواضع التخييم فتكون مختصة بالامور العظام نحو أين مرها وأين يوم الدين وعلى هذا فلا يقال أين تمام كافاله السيد ويحتمل أن المراد منه أنها تستعمل للتخييم كما تستعمل في غيره وهو ظاهر كلام النحويين حيث قالوا انها متى تستعمل للتخييم وغيره (قوله يسأل أين يوم القيامة) أي فقد استعملت أين مع يوم القيامة لا نحو بل والتخييم بشأنه وجواب هذا السؤال يومهم على النار يقتنون فان قلت ان الاخبار بآيان عن يوم القيامة مشكل وذلك لان اسم الزمان لا يخبر به الا عن الحدث ولا يخبر به عن الجنة ويوم القيامة كالجنة قلت في الكلام حذف مضاف والتقدير آيان وقوع يوم القيامة أي يوم القيامة يقع في أي زمان فلم يلزم الاخبار المذكور فان قلت ان السؤال عن زمان وقوع اليوم الذي هو من أسماء الزمان يلزم عليه أن يكون للزمان زمان يقع فيه قلت يجوز أن يعتبر الاخص طرفاً للاعم والمكس وما هنا من هذا القبيل وذلك لان المستقبل أعظم من يوم القيامة لانمن النفيمة الثانية الى دخول أهل الجنة الجنة وأهل النار النار واعترض على المصنف بالشارح في تفسيره بآيان يوم القيامة وأيان يوم الدين بأنه

وأما اني فتستعمل تارة بمعنى كيف قال الله تعالى فأتوا آخركم أي شئتم أي كيف شئتم

كلام يحكى عن الانسان الذي يحسب أن ان يجمع الله عظامه وهو لا يقصد تفخيم يوم القيامة لانه لا يقرب به اللهم الا ان يقال ان التفخيم قد تحقق باعتبار أن هذا القائل يقول هذا السؤال بناء على اعتقاد الخاطب استهزاه وانكارا عليه أو يقال ان هذه الحكاية عن ذلك الانسان بالمعنى وغير فيها بما يقتضى التفخيم اشعارا بعظم اليوم في نفسه وان كان الجاحد لا يقرب به (قوله وأنى) أى لاستفهامه وقوله تستعمل الخ يحتمل أن تكون حقيقة في الاستعمال فتكون من قبيل المشترك وأن تكون مجازا في أحدهما وسيأتى في الشارح (قوله تارة) أى مرة بعد مرة كافي الصحاح جردت عن بعض معناها (قوله ويجب أن يكون بعدا فاعل) أى بخلاف كيف وظاهره أنه لا فرق بين الماضي وغيره وهو كذلك فالاول كناية المذكورة والثاني كقوله تعالى أنى يحيى هذه الله بعد موتها (قوله فأتوا آخركم أنى شئتم) قيل ان أنى في هذه (٢٨٨) الآية غير الاستفهامية اذ لو كانت كذلك لا كتبت بما بعده الا ان من

وانى تستعمل تارة بمعنى كيف) ويجب أن يكون بعدها فعل (نحو فأتوا آخركم أنى شئتم) أى على أى حال ومن أى شئ أردتم بعد أن يكون الماتى موضع الحرث ولم يحى أى زبدهنى كيف هو

ولا يضر الاخبار بآيان عن يوم القيمة لان المراد السؤال عن زمان وقوعه اذ الكلام على تقدير المضاف أى آيان وقوع يوم القيمة فليس فيه اخبار بالزمان عن اليوم الذى هو كالجنة هنا وكذا الاشكال في السؤال عن زمان وقوع اليوم الذى هو من أسماء الزمان لانه يجوز أن يعتبر الوقت بوقوع مخصوص كما يقال متى يوم لقائى بفلان لان المراد ما يقع فيه وأيضا يجوز أن يعتبر الاخص ظرفا للاعم والعكس والتفخيم هنا ولو كان الكلام حكاية عن الكافر الذى لا يعتق بوجود يوم القيمة فضعف الا عن تفخيمه اعتماحق لان هذا السؤال بقوله بناء على اعتقاد الخاطب استهزاه وانكارا نعم هذا الكلام يحتمل أن يكون المراد منه أنها لا تستعمل الا في مواضع التفخيم كما قيل ويحتمل أن يكون المراد أنها تستعمل للتفخيم كما تستعمل في غيره وهو ظاهر كلام الخويين (وأنى) لها استعمالان يحتمل أن تكون فيهما حقيقة فيكون من قبيل المشترك وأن تكون مجازا في أحدهما (تستعمل تارة) أى أحدهما استعمالها أنما في بعض الأحيان تكون (بمعنى كيف) وإذا كانت بمعنى كيف وجب أن يكون بعدها فعل (نحو) أى ومثال كونها بمعنى كيف فيملها الفعل قوله تعالى (فأتوا آخركم أنى شئتم) أى كيف شئتم بمعنى على أى حال ومن أى شئ أردتم مقابلة وتجنباً عن ذلك وفي تعليق الامر بالآيات بالحرث المناسب لشروعيته ما يشعر بعلمته له فيقتضى أن تميم حال الآيات انما هو بعد أن

وهو الذى جزم به ابن مالك والشيخ أبو حيان ولم يرد كراهية خلافاً وحصل ذلك على ما ذابوا فاعمل دون ما ذابوا وقع بعدها اسم كقوله تعالى آيان مرساها وفيه نظرون مرساها المراد به المسئلة فتقبل فكذلك ما شبهه وقوله قيل وتستعمل في مواضع التفخيم ينبغي أن يقول لا تستعمل الا في مواضع التفخيم كاهو مقصوده على ما يظهر وقد نقله في الايضاح عن علي بن عيسى الربعي ومثله المصنف بقوله تعالى آيان يوم الدين آيان يوم القيامة قلت وفي غسيل المصنف بهذه الآية نظرفاته كلام يحكى عن الانسان الذى يحسب أن ان يجمع عظامه وذلك لا يقصد تفخيم يوم القيامة الذى لا يقرب به والمشهور عند النحاة أنها كنى تستعمل في التفخيم وغيره ص (وأنى الى آخره) ش أنى اذا كانت استفهاما فلها استعمالان أحدهما بمعنى

شرط الاستفهام أن يكفى بما بعده من فعل نحو أنى يكون لى ولدا واسم نحو أنى لك هذا بل هى شرطية بمعنى كيف الشرطية وجوابها محذوف أى أنى شئتم فأتوا وحذف الجواب لانه لا فأتوا عليه وحيداً فتقبل المصنف وغيره لاني الاستفهامية بالآية فيه نظرفا لاولى التمثيل بأنى يحيى هذه الله بعد موتها وفيه أن جعلها استفهامية على الوجه الذى ذكره الشارح ظاهر وحيداً فلا حاجة لتكاف الحذف وذكر الضمالة أن أنى فى الآية بمعنى متى وأنه معنى ثالث لها ويرده سبب النزول وهو ما روى أن اليهود كانوا يقولون من باشر امراته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول

قد كر ذلك عند رسول الله فزات الآية (قوله أى على أى حال) تفسيرها بمعنى كيف والعامل فى أنى هذه فأتوا وأورد (وأخرى العلامة أبو حيان على ذلك ما حصله ان أنى اذا كانت شرطية أو استفهامية لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها تأمل وقوله على أى حال أى من قيام أو اضطجاع وقوله ومن أى شئ أى من خلف أو أمام (قوله الماتى) بفتح التاء أى مكان الآيات (قوله موضع الحرث) أى وهو القبل دون الدبر ومما يؤيد ذلك أن الله تعالى قال فى آية فأتوا من حيث أمركم الله اذ يفهم منه أن ثم موضع عالم يؤمر بالآيات منه وغير الدبر مأموه بالآيات منه اجماعاً فلم يبق محل لم يؤذن فيه الا الدبر وأخذ الشيعة من الآية جواز آيات المرأة فى دبرها وتأولوا الآية على أن المراد فأتوا آخركم أى ذات الحرث وهى النساء فيصدق بالآيات فى أى موضع ورد عليهم بأن الحرث بمعنى الحرث وهو القبل فشببه الفرج بالأرض الحرث وتوالت بالبدن والذكر بالحرث والولد بالنبات (قوله ولم يحى أى زيد) أى من غير إبلاء الفعل لها وهذا محتر زقوله ويجب أن يكون بعدها فعل (قوله بمعنى كيف هو) أى أصبح أم سقيم

وأخرى بمعنى من أين قال الله تعالى أنى لك هذا أى من أين لك وأما متى وأيان فلا سؤال عن الزمان اذ قيل متى حدث أو أيان حدث قبل يوم الجمعة أو يوم الخميس أو شهر كذا أو سنة كذا وعن علي بن عيسى الربعى أن أيان تسعمل في مواضع التفسير كقوله تعالى يسأل أيان يوم القيمة يسألون أيان يوم الدين

(قوله وأخرى بمعنى من أين) أى وهذه لا يجب أن يكون بعدها فعل وظاهره أن أى في تلك الحالة متضمنة لمعنى الاسم والحرف معا وهما الظرفية والابتدائية وسيأتى عن بعض النحاة ما يخالف ذلك قال (٣٨٩) في عروس الافراح والفرق بين أى

ومن أين أن أى سؤال عن المكان الذى دخل فيه الشئ ومن أين سؤال عن المكان الذى برز عنه الشئ اه (قوله أى من أين لك هذا الرزق الخ) أى وليس المراد كيف لك هذا دليل قولها قالت همن عند الله (قوله الا أنى كل يوم) لانه كان يجد عندها فأكبه

الشئ فى الصيف فى الشتاء وفى الصيف وفاكهة الصيف فى الشتاء ومن أين قوله تعالى عن زكريا يا مريم (أنى لك هذا) أى من أين لك هذا الرزق الا أنى كل يوم وكان يجد عندها فأكبه وقت فى غير أيامها وقد تكون بمعنى أين فقط فتشتمل الظرفية دون الابتدائية (نحو)

كيف ومن أحسن أمثاله قوله تعالى أنى يحيى هذه الله بعد موتها وبه مثل العلم والناهى عنى من أين وهى عبارة مسبوبة كقوله تعالى أنى لك هذا أى من أين والفرق بين أين ومن أين أن أين سؤال عن المكان الذى حل فيه الشئ ومن أين سؤال عن المكان الذى برز منه الشئ ويقع فى عبارة كثير أنها بمعنى أين والظاهر أن مراده من أين وأنه تجوز فى العبارة والثالث بمعنى متى وقد نقل عن الضحاك فى قوله تعالى فأتوا آخركم فمفهمه نظر لانهم لو كانت هناك استفهامية لا كتفت بما بعدها لان من شرط الاستفهامية أن يكتفى بما بعدها من فعل كقوله تعالى أنى يكون لى ولد أو اسم مثل أى لك هذا

والذى اختاره شيخنا أبو حيان أنها فى هذه الآية شرطية وأقيمت فيها الاحوال مقام الظروف المكانيّة وجوابها محذوف وقال قطب الدين الشيرازى ان أى شئتم فى هذه الآية الكريمة بمعنى من أى جهة شئتم وجهها بهذا المعنى قسم غير كونها بمعنى من أين وهو فاسد لان قولنا من أى جهة شئتم مساو لقولنا من أين شئتم فتكون بمعنى من أين لا يخفى أنك يمكن أن تستعمل لفظ أى فى جميع مواضع هذه الالفاظ المستفهم بها عن التصور فتقول فى أزيد أم عرو فائهم أى الرجلين قام وفى أفاثم أم فاعد زيدا أى الامرين فعل وكذلك فى الجميع كما تقول فى ما اسم أبىك أى شئ اسمه وفى ما ماهيته أى شئ

يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأنه حقيقة فمهما وأن يكون حقيقة فى أحدهما مجازا فى الآخر والاشارة الى ما قاله بعض النحاة ان أى اذا لم تكن بمعنى كيف معناه أين دائما لكن تكون من قبلها امامة بذرة كفى الآية وأظاهرة كفى البيت وذلك لان قول المصنف انها تستعمل بمعنى من أين صادق بما اذا كان ذلك على جهة اضمحار من أوبدونه والحاصل أن المصنف انما عبر بتسعمل دون وضعت اشارة الى أنه يحتمل احتمالان ثلاثة وهذا ما يفهمه كلام المطول ومم الذى فى الحفيد أن قوله ويحتمل متعلق بالاستعمال الثانى الذى ذكره المصنف بقوله وأخرى بمعنى من أين وأن الاول للشارح أن يقول وقوله بمعنى من أين معناه أين فيكون نصا فى تعاقبه بالاستعمال الثانى

(٣٧ - شروح التلخيص ثانيا) يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأنه حقيقة فمهما وأن يكون حقيقة فى أحدهما مجازا فى الآخر والاشارة الى ما قاله بعض النحاة ان أى اذا لم تكن بمعنى كيف معناه أين دائما لكن تكون من قبلها امامة بذرة كفى الآية وأظاهرة كفى البيت وذلك لان قول المصنف انها تستعمل بمعنى من أين صادق بما اذا كان ذلك على جهة اضمحار من أوبدونه والحاصل أن المصنف انما عبر بتسعمل دون وضعت اشارة الى أنه يحتمل احتمالان ثلاثة وهذا ما يفهمه كلام المطول ومم الذى فى الحفيد أن قوله ويحتمل متعلق بالاستعمال الثانى الذى ذكره المصنف بقوله وأخرى بمعنى من أين وأن الاول للشارح أن يقول وقوله بمعنى من أين معناه أين فيكون نصا فى تعاقبه بالاستعمال الثانى

يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأنه حقيقة فمهما وأن يكون حقيقة فى أحدهما مجازا فى الآخر والاشارة الى ما قاله بعض النحاة ان أى اذا لم تكن بمعنى كيف معناه أين دائما لكن تكون من قبلها امامة بذرة كفى الآية وأظاهرة كفى البيت وذلك لان قول المصنف انها تستعمل بمعنى من أين صادق بما اذا كان ذلك على جهة اضمحار من أوبدونه والحاصل أن المصنف انما عبر بتسعمل دون وضعت اشارة الى أنه يحتمل احتمالان ثلاثة وهذا ما يفهمه كلام المطول ومم الذى فى الحفيد أن قوله ويحتمل متعلق بالاستعمال الثانى الذى ذكره المصنف بقوله وأخرى بمعنى من أين وأن الاول للشارح أن يقول وقوله بمعنى من أين معناه أين فيكون نصا فى تعاقبه بالاستعمال الثانى

يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأنه حقيقة فمهما وأن يكون حقيقة فى أحدهما مجازا فى الآخر والاشارة الى ما قاله بعض النحاة ان أى اذا لم تكن بمعنى كيف معناه أين دائما لكن تكون من قبلها امامة بذرة كفى الآية وأظاهرة كفى البيت وذلك لان قول المصنف انها تستعمل بمعنى من أين صادق بما اذا كان ذلك على جهة اضمحار من أوبدونه والحاصل أن المصنف انما عبر بتسعمل دون وضعت اشارة الى أنه يحتمل احتمالان ثلاثة وهذا ما يفهمه كلام المطول ومم الذى فى الحفيد أن قوله ويحتمل متعلق بالاستعمال الثانى الذى ذكره المصنف بقوله وأخرى بمعنى من أين وأن الاول للشارح أن يقول وقوله بمعنى من أين معناه أين فيكون نصا فى تعاقبه بالاستعمال الثانى

يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأنه حقيقة فمهما وأن يكون حقيقة فى أحدهما مجازا فى الآخر والاشارة الى ما قاله بعض النحاة ان أى اذا لم تكن بمعنى كيف معناه أين دائما لكن تكون من قبلها امامة بذرة كفى الآية وأظاهرة كفى البيت وذلك لان قول المصنف انها تستعمل بمعنى من أين صادق بما اذا كان ذلك على جهة اضمحار من أوبدونه والحاصل أن المصنف انما عبر بتسعمل دون وضعت اشارة الى أنه يحتمل احتمالان ثلاثة وهذا ما يفهمه كلام المطول ومم الذى فى الحفيد أن قوله ويحتمل متعلق بالاستعمال الثانى الذى ذكره المصنف بقوله وأخرى بمعنى من أين وأن الاول للشارح أن يقول وقوله بمعنى من أين معناه أين فيكون نصا فى تعاقبه بالاستعمال الثانى

يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأنه حقيقة فمهما وأن يكون حقيقة فى أحدهما مجازا فى الآخر والاشارة الى ما قاله بعض النحاة ان أى اذا لم تكن بمعنى كيف معناه أين دائما لكن تكون من قبلها امامة بذرة كفى الآية وأظاهرة كفى البيت وذلك لان قول المصنف انها تستعمل بمعنى من أين صادق بما اذا كان ذلك على جهة اضمحار من أوبدونه والحاصل أن المصنف انما عبر بتسعمل دون وضعت اشارة الى أنه يحتمل احتمالان ثلاثة وهذا ما يفهمه كلام المطول ومم الذى فى الحفيد أن قوله ويحتمل متعلق بالاستعمال الثانى الذى ذكره المصنف بقوله وأخرى بمعنى من أين وأن الاول للشارح أن يقول وقوله بمعنى من أين معناه أين فيكون نصا فى تعاقبه بالاستعمال الثانى

يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأنه حقيقة فمهما وأن يكون حقيقة فى أحدهما مجازا فى الآخر والاشارة الى ما قاله بعض النحاة ان أى اذا لم تكن بمعنى كيف معناه أين دائما لكن تكون من قبلها امامة بذرة كفى الآية وأظاهرة كفى البيت وذلك لان قول المصنف انها تستعمل بمعنى من أين صادق بما اذا كان ذلك على جهة اضمحار من أوبدونه والحاصل أن المصنف انما عبر بتسعمل دون وضعت اشارة الى أنه يحتمل احتمالان ثلاثة وهذا ما يفهمه كلام المطول ومم الذى فى الحفيد أن قوله ويحتمل متعلق بالاستعمال الثانى الذى ذكره المصنف بقوله وأخرى بمعنى من أين وأن الاول للشارح أن يقول وقوله بمعنى من أين معناه أين فيكون نصا فى تعاقبه بالاستعمال الثانى

يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأنه حقيقة فمهما وأن يكون حقيقة فى أحدهما مجازا فى الآخر والاشارة الى ما قاله بعض النحاة ان أى اذا لم تكن بمعنى كيف معناه أين دائما لكن تكون من قبلها امامة بذرة كفى الآية وأظاهرة كفى البيت وذلك لان قول المصنف انها تستعمل بمعنى من أين صادق بما اذا كان ذلك على جهة اضمحار من أوبدونه والحاصل أن المصنف انما عبر بتسعمل دون وضعت اشارة الى أنه يحتمل احتمالان ثلاثة وهذا ما يفهمه كلام المطول ومم الذى فى الحفيد أن قوله ويحتمل متعلق بالاستعمال الثانى الذى ذكره المصنف بقوله وأخرى بمعنى من أين وأن الاول للشارح أن يقول وقوله بمعنى من أين معناه أين فيكون نصا فى تعاقبه بالاستعمال الثانى

يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأنه حقيقة فمهما وأن يكون حقيقة فى أحدهما مجازا فى الآخر والاشارة الى ما قاله بعض النحاة ان أى اذا لم تكن بمعنى كيف معناه أين دائما لكن تكون من قبلها امامة بذرة كفى الآية وأظاهرة كفى البيت وذلك لان قول المصنف انها تستعمل بمعنى من أين صادق بما اذا كان ذلك على جهة اضمحار من أوبدونه والحاصل أن المصنف انما عبر بتسعمل دون وضعت اشارة الى أنه يحتمل احتمالان ثلاثة وهذا ما يفهمه كلام المطول ومم الذى فى الحفيد أن قوله ويحتمل متعلق بالاستعمال الثانى الذى ذكره المصنف بقوله وأخرى بمعنى من أين وأن الاول للشارح أن يقول وقوله بمعنى من أين معناه أين فيكون نصا فى تعاقبه بالاستعمال الثانى

يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأنه حقيقة فمهما وأن يكون حقيقة فى أحدهما مجازا فى الآخر والاشارة الى ما قاله بعض النحاة ان أى اذا لم تكن بمعنى كيف معناه أين دائما لكن تكون من قبلها امامة بذرة كفى الآية وأظاهرة كفى البيت وذلك لان قول المصنف انها تستعمل بمعنى من أين صادق بما اذا كان ذلك على جهة اضمحار من أوبدونه والحاصل أن المصنف انما عبر بتسعمل دون وضعت اشارة الى أنه يحتمل احتمالان ثلاثة وهذا ما يفهمه كلام المطول ومم الذى فى الحفيد أن قوله ويحتمل متعلق بالاستعمال الثانى الذى ذكره المصنف بقوله وأخرى بمعنى من أين وأن الاول للشارح أن يقول وقوله بمعنى من أين معناه أين فيكون نصا فى تعاقبه بالاستعمال الثانى

ثم هذه الالفاظ كثيرا ما تستعمل في معان غير الاستفهام بحسب ما يناسب المقام منها الاستبطاء نحوكم دعوتك وعليه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله

(قوله ويحتمل أن يكون معناه) أي معنى أي وقوله أين أي لا مجموع من أين وقوله الا انه أي أني (قوله من أين الخ) خبر مقدم وعشرون مبتدأ مؤخر ولنا صفة وقوله من أني الظاهر أنه خبر حذف مبتدؤه وصفته بدليل ما قبله أي من أني عشرون لنا والجملة مؤكدة لما قبلها ويحتمل أن يكون (٣٩٠) تأكيداً لما راد من أين وجود الفصل ٥ يس (قوله على ما ذكره الخ)

ويحتمل أن يكون معناه أين لأنه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كافي وقوله \* من أين عشرون لنا من أني \* أو مقدره كقوله تعالى أني لك هذا أي من أني أي من أين على ما ذكره بعض النحاة (ثم إن هذه الكلمات) الاستفهامية (كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام) مما يناسب المقام بحسب معونة القرائن (كلاستبطاء نحوكم دعوتك)

كقوله \* من أين عشرون لنا من أني \* أي من أين عشرون لنا وهو تأكيد كيد لما قبله فلم تنه عن معنى من للتصريح بما افتقر به هذا أن أني التي ليست بمعنى كيف تكون بمعنى من أين كافي الآية وبمعنى أين فقط كافي البيت ويحتمل أن تكون بمعنى أين فقط دائماً لأنها تارة تصرح بـ من معها كافي البيت وتارة تقدر كافي الآية على ما ذكره بعض النحاة (ثم إن هذه الكلمات) الاستفهامية (كثيرا ما تستعمل) أي تستعمل كثيرا (في) مواضع أخرى (غير الاستفهام) الذي هو أصلها فتكون في ذلك الغير مجازا المناسبة بمعونة قرينة الدالة في المقام وذلك (كلاستبطاء نحو) قولك مخاطب دعوته فأبطأ في الجواب (كم دعوتك) فليس المراد استفهامه عن عدد الدعوة لجهله بها ولا يتعلق به غرض فقرينة الإبطاء واستثقاله مع عدم تعلق الغرض بالاستفهام

متعلق بقوله أن يكون معناه الخ (قوله ثم إن هذه الكلمات الخ) انما عبر بالكلمات لتشمل الاسم منها والحرف (قوله كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام) أي الذي هو أصلها فيكون استعمالها في ذلك الغير مجازا لمناسبة بين المعنى الأصلي وذلك الغير مع وجود القرينة الصارفة عن ارادة ذلك المعنى الأصلي الذي هو الاستفهام وما ذكرناه من أن استعمال تلك الكلمات الاستفهامية في تلك المعاني الغيابة للاستفهام مجاز هو ما يفيد كلام الشارح في المطول والظاهر أنه مجاز مرسل كما يأتي ببيان (قوله بحسب معونة) أي اعانة القرائن الدالة على تعيين ما يناسب المقام وهو متعلق بتستعمل أو بمحذوف أي وتعيين ذلك الغير (قوله كلاستبطاء) أي تأخر الجواب (قوله نحوكم دعوتك) أي نحو قولك مخاطب دعوته فأبطأ

ما هيته وفي من جبر بل أي شيء جبريل وفي كم عدد هذا أي شيء هو وفي كيف زيد أي حال عليه زيد وفي أين هو أي مكان فيه هو وفي متى تقوم أي زمان تقوم فيه وفي أني تذهب أي مكان تذهب فيه ثم بين متى وأين عموم وخصوص فان متى أعم وأى وما بينهما عموم وخصوص من وجه كما سبق وأما البقية فالظاهر أنها مما تباينان وان تلازم بعضها فان قلت قد قال المنطقيون ان مقولة الكم أعم من مقولة الكيف وجودا ويلزم منه أن يكون المسئول عنه بكم أعم من المسئول عنه بكيف اما مطلقا أو من وجه قلت لا شك أن الكم كيف لا كون تريد طول على وجه مخصوص هو كم وهو كيف ولكن لفظ كم لا يصح أن يحمل موضعه لفظ كيف والاختصاص قد يوجد على وجه يستعمل لفظ لا يستعمل له اللفظ الموضوع للاعم ألا ترى أنك لا تقول كم زيد إلا إذا أردت أجزاءه وانما لا تستعمل الامع متعدد أذى أجزاء يصح ارادة كل منها بخلاف كيف ولا تكاد العرب تجيز كيف دراهم كم تريدكم عددها وأيضالو كانت كيف بمعنى كم لصح أن تقول في نحوكم عمه لا يا جبريل وخالة كيف عمه لك وهو ظاهر الامتناع لتغير المعنى ص (ثم هذه الكلمات كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام) ش يعني أن هذه الكلمات الموضوع للاستفهام قد تستعمل في غيره مجازا فمن ذلك الاستبطاء كقولك كم أدعوك لمن أكثر من دعائه ويحتمل أن يكون أريد به النهي عن التأخر والاحسن أن يجعل الفعل مضارعاً فيقال كم أدعوك لأنه أدل على بقاء الطلب والاستبطاء بخلاف دعوتك قد يصدر من موبخ قد

في الجواب كم دعوتك فليس المراد استفهام المسكلم عن عدد الدعوة لجهله بها ولا يتعلق به غرض فقرينة الإبطاء والتعجب مع عدم تعلق الغرض بالاستفهام ومع جهل المخاطب بالعدد الدال على قصد الاستبطاء والعلاقة السببية وبيان ذلك أن السؤال عن عدد الدعوة الذي هو مدلول اللفظ مسبب عن الجهل بذلك العدد والجهل به مسبب عن كثرة عادة اذ به جهل القليل وكثرة مسببة عن الاستبطاء فأطلق اسم السبب وأراد السبب ولو بوسائط والاولى اسقاط الوسائط التي لا حاجة لها وذلك بأن تقول الاستفهام عن عدد الدعاة مسبب عن تكرير الدعوة وتكريرها مسبب عن الاستبطاء فهو من باب استعمال اسم المسبب في السبب ومثل ما قبل هنا يقال فيما مثله أيضاً من قوله تعالى متى نصر الله فالاستفهام عن زمان النصر يستلزم الجهل بذلك الزمن والجهل به يستلزم استبعاده عادة أو ادعاء

ومنها التعجب نحو قوله مالي لا أرى الهدهد

أذلو كان قريبا كان معلوما بنفسه أو بما رآه الدالة عليه واستبعاده يستلزم استبطاءه (قوله لانه) أي الهدهد كان لا يعجب الخ وهذا علة لمحذوف أي وانما كان الغرض من هذا التركيب التعجب لانه الخ (قوله في عدم ابصاره) أي وهو عدم ابصاره في معنى من اليانسة أو انه من نظرية المطلق في المقيد أي تعجب من حال نفسه المتحقق في عدم ابصاره كذا ذكر بعضهم وهذا مبني على أن المستفهم عنه عدم ابصاره وليس كذلك اذ معنى العبارة أي شيء ثبت لي في حال كوني لا أرى الهدهد أي أي حال حصلت لي منعني رؤيته فالأولى أن يقال المعنى تعجب من حال نفسه في وقت عدم ابصاره فالمراد بحال نفسه هنا الحالة التي قامت به وقت عدم رؤية الهدهد مع حضوره بحسب ظنه أو لافيك كانت سببا لعدم الرؤية وتلك الحالة اما غفلة بصره أو مرض عينيه أو نحو ذلك (قوله ولا يخفى الخ) علة لمحذوف عطف على قوله تعجب من حال نفسه أي لانه استفهم عنها لا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل كسليمان عن حال نفسه لان العاقل لا أدري بحال نفسه من غيره فكيف يستفهم عنهم من الغير ولما منع حمل الكلام على ظاهره من السؤال عن حال نفسه عند عدم الرؤية به حل على التعجب مجازا لان السؤال عن الحال وهو السبب في عدم الرؤية يستلزم الجهل بذلك السبب والجهل بسبب عدم الرؤية يستلزم التعجب وقوعا وأدعاء اذ التعجب معنى قائم بالنفس يحصل من ادراك الأمور القليلة الوقوع للجهل والسبب فاستعمال لفظ الاستفهام في التعجب مجاز مرسل من استعمال اسم اللزوم في اللازم وما ذكره الشارح (٢٩١) من أن العاقل لا يستفهم عن حال نفسه من الغير لا يرد عليه أن

المرضى يسأل الطبيب عن حاله لان المرضى انما يسأله عن سبب مرضه أو عما يقع له من كونه مريضا ثم ان ما ذكره الشارح من أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه ظاهر بالنسبة للأحوال التي لا تخفى على صاحبها كقيامه وعوده وجوعه وعطشه فلا يقال ما حالي أي أنا تام أو فاعده أو أواناجع أو ألاما الأحوال المفصلة أو ما في حكمها ما تخفى عليه فيجوز أن يستفهم

والتعجب نحو مالي لا أرى الهدهد) لانه كان لا يعجب عن سليمان عليه الصلاة والسلام بالانفة فلما لم يبصره مكانه تعجب من حال نفسه في عدم ابصاره اياه ولا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه وقول صاحب الكشف نظر سليمان الى مكان الهدهد فلم يبصره فقال مالي لا أراه على معنى أنه لا يراه وهو حاضر لاستتره

ومع جهل المخاطب بالعدد دالة على قصد الاستبطاء والعلاقة أن السؤال عن عدد الدعوة الذي هو مدلول اللفظ يستلزم الجهل بذلك العدد والجهل به يستلزم كثرة عادة أو ادعاء أنه لا يحصره الادراك من أول وهلة وكثرتة يستلزم بعد زمن الاحاطة عن زمن السؤال والعدد يستلزم الاستبطاء فهو كالجاز لم يرسل للعلاقة للزوم من استعمال الدال على اللازم في اللازم ومثل هذا يتقرر فيما مثل به هنا أيضا من قوله تعالى متى نصر الله (و) كالتعجب فهو) قوله تعالى حكاية عن سليمان على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام (مالي لا أرى الهدهد) فان الغرض من هذا التركيب التعجب لان انقطع غرضه من اجابة دعائه أو بعد تعدد الاجابة وكلام المصنف يقتضي أن ذلك لا يخص به كم لانه قال في الايضاح وعليه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله وكلام الخطيب يقتضي أنه فهم أن ذلك في كم فقط وليس كما قال ومن ذلك التعجب ومعنى ما لبس معه هو يخ وهو

الانسان عنها كأن يقال ما بالي أو ذى دون سائر المسلمين أي ما السبب الذي صارته لقلبي وحال من أحوالي فأوجب اذني ومن المعلوم أن السبب في عدم رؤيته لهدهد حال منفصلة عنه وحينئذ فلا يتم ما ذكره الشارح من التعليل ولما أمكن حمل السؤال في الآية على الحال المنفصلة التي يمكن السؤال عنها أجزى الاستفهام الواقع فيها على الاستفهام الحقيقي عند الرخشي واليه أشار الشارح بقوله وقول صاحب الكشف الخ وهو مبتدأ أخبر به بدل الخ (قوله وهو حاضر) أي والهدهد حاضر وهذه الجملة حالية وقوله لانه متعلق بقوله لا يراه وحاصله أن سليمان جازم بعدم رؤيته مع حضوره ومتردد في السبب المانع له من الرؤية مع حضوره هل هو ستره عنه أو غير ذلك ككونه خلفه أو على عينه أو يساره فسأل الحاضرين عن ذلك السبب الذي منعه فقال لهم مالي لا أرى الهدهد أي الهدهد أي ما السبب في عدم رؤيته له والحال انه حاضر هل هو ستره عني أو غير ذلك ككونه خلفي كذا قرئ شيخنا العدوي وبوافقه ما في سم وفي ابن بعثوب في بيان كلام الرخشي المذكور هنا ما محصله ان سليمان لما نظر لسكان الهدهد لم يبصره ترددي في السبب المانع له من الرؤية هل هو ستره عن نفسه من الرؤية مع كونه حاضرا أو ليس هو ستره مع كونه حاضرا بل غيبته فلما ترددي في ذلك السبب سألت الحاضرين عن ذلك السبب الذي أوجب له منع الرؤية من كونه سائرا أو غيبته عنه بالأذن فقال لهم مالي لا أرى الهدهد أي ما السبب في عدم رؤيته له هل هو ستره عني مع كونه حاضرا أو غيبته بالأذن اهـ ورجعنا كان التقرير الاول أقرب لكلام شارحنا وعلى كل من التقريرين فالسؤال عنه ليس حالاً من أحوال نفسه فلذا صرح السؤال عنه (قوله وهو حاضر) لظنه حضوره



(قوله أو غير ذلك) أي ككونه خطفه (قوله ثم لاح) أي ظهر له لا على وجه الحزم بدليل قوله بعد ذلك كأنه يسأل الخ (قوله فأضرب عن ذلك) أي عما ذكر من الحزم بحضوره المشاركة بقوله وهو حاضر والمراد أضرب السؤال الذي كان على وجه الاحتمال وتساوى الأمرين والاحتمال الأول عما يناسب الاحتمال الأول المذكور سابقا والذي هنا يناسب الثاني فيما مر وقوله فأضرب عن ذلك أي حال كونه مستنفها ما بقوله أم كان من الغائبين أي بل أكان من الغائبين فأم منقطع لا متصلة لأن شرطها وقوع الهزيمة قبلها (قوله كأنه يسأل عن صحة ما لاح له) أي هل ما لاح له من كونه غائبا صحيح أم لا وضمير كأنه سليمان (قوله يدل على أن الاستفهام على حقيقته) كذا في بعض النسخ من غير زيادة لا قبل يدل (٢٩٢) وهي ظاهرة وبواقيها ما قاله العلامة السيد في شرح المفتاح ونصه الذي يظهر مما ذكره

صاحب الكشف جل مالى أو غير ذلك ثم لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك وأخذ يقول أهو غائب كأنه يسأل عن صحة ما لاح له يدل على أن الاستفهام على حقيقته (والتنبيه على الضلال نحو فأن تذهبون

الهدى كان لا يغيب عن سليمان صلى الله عليه وسلم إلا بذنه فلما لم يبصره تعجب من حال نفسه وعدم رؤيته والتعجب منه في الحقيقة غيبته من غير أن وانما يحمل على ظاهره من السؤال عن حال نفسه عند عدم الرؤية لأن الإنسان أعرف بحال نفسه غالباً فلا يستفهم عنها كذا يقال ولكن هذا في الأحوال التي لا تخفى عن صاحبها كقيامه وعوده وحواله وعطشه فلا يقال ما حالى أي أنا فأم أو فاعداً أو أنا فاعاً أو لا أو ما أن كان من الأحوال المنفصلة أو ما في حكمها فيجوز أن يستفهم الإنسان عنها كأن يقال ما بالي أو ذي دون سائر المسلمين أي ما السبب الذي صار متعاقبا وحالاً من أحوالي فأوجب أذا تبي الأهم الآن يقال إن الحال المنفصلة ليست في الحقيقة حال الإنسان ولما أمكن حل السؤال في الآية على الحال المنفصلة التي يمكن فيها الاستفهام أجريت على الاستفهام الحقيقي عند بعض الناس كالزحشرى حيث قال نظر سليمان عليه السلام إلى مكان الهدى فلم يبصره فقال مالى لأرأه على معنى أنه لا يراه سائر تعلق به ففقه من الرؤية مع وجوده أو لا سائر مع الحضور بل لغيبته يعنى فهو يسأل الحاضر عن حقيقة عن السبب الذي تعلق به فأوجب منع الرؤية فصارت كحال من أحواله من سائر مع غيبته بلاذن ويدل على أنه سؤال حقيقة عما خفى عليه بناؤه هذا الكلام على التردد ثم لاح له أنه غائب يعنى لو حالنا لا يوجب الحزم بالغيبه ولذلك قال فأضرب عن ذلك السؤال الذي كان على وجه الاحتمال وتساوى الأمرين وأخذ يقول أهو غائب كأنه يسأل عن صحة ما لاح له فهذا الكلام من الزحشرى يدل على أنه جعل الكلام على الاستفهام حقيقة بالوجه السابق كما بينا ووجه التجوز بناء على أن الاستفهام للتعجب أن السؤال عن الحال أي عن السبب في عدم الرؤية يستلزم الجهل بذلك السبب والجهل بسبب عدم الرؤية يستلزم التعجب وقوعاً أو ادعاءً إذا تعجب معنى قائم بالنفس يحصل من أدراك الأمور القليلة الوقوع المجهولة السبب فاستعمل لفظ الاستفهام في التعجب مجازاً من سلامة استعمال الدال على المزموم في اللازم (والتنبيه على الضلال نحو) قوله تعالى (فأن تذهبون) يشارك الاستفهام في أن التعجب مما خفى سببه والاستفهام يكون عما خفى نحو مالى لأرى الهدى أو لا أرى الهدى وتقول أي رجل هو للتعجب ومن ذلك التنبيه على ضلال المخاطب نحو فأن تذهبون

صاحب الكشف جل مالى على حقيقة الاستفهام فيكون المعنى أي أمر ثبتى وتبينى في حال عدم رؤيته الهدى أهو غائب سائر أو مانع آخر اه وفى بعض النسخ لا يدل على أن الاستفهام على حقيقته بادخال لا على يدل وهذه النسخة مشككة فان قوله على معنى أنه لا يراه سائر أو غير ذلك والحال أنه حاضر صريح في أنه استفهام حقيقى عن السبب الذى أوجب منع الرؤية ما هو وأجيب عن هذه النسخة بأن مراد الشارح عدم الدلالة قطعا لاحتمال ارادة التعجب وهذا الإنشاقى ظهوره في حقيقة الاستفهام كما قال السيد فلا تخالفة بين كلام الشارح حتى على هذه النسخة وبين كلام السيد وحاصل ما فى المقام

أن عدم الرؤية قد يكون لحائل في جانب الرائي وقد يكون لحائل في جانب المرئي فقوله مالى لأرى الهدى إن كان استفهاماً والوعيد عن حائل في جانب الرائي يوجب عدم الرؤية فلا يمكن جعل الاستفهام على حقيقته انلا معنى للاستفهام عن حال نفسه فهو مجاز عن التعجب وإن كان استفهاماً عن حائل في جانب المرئي يوجب عدم الرؤية كالسائر فيجوز أن يكون الاستفهام على حقيقته فان قصد به التعجب وجهل ارادة المعنى الحقيقي عبردالاته قال كان كناية وان قصده المعنى الحقيقي مع التعجب كان من مستتبعات الكلام وبهذا ظهرا لجمع بين كون الاستفهام على حقيقته وكونه للتعجب وظهر الجمع بين كلام الشارح من أن كلام صاحب الكشف لا يدل على أن الاستفهام على حقيقته على النسخة الثانية وبين كلام السيد في شرح المفتاح القائل إن كلام صاحب الكشف ظاهر في أن الاستفهام على حقيقته لم أعلم أن مراد الشارح عدم الدلالة قطعا و مراد السيد ظهوره في حقيقة الاستفهام اه عبيد الحكيم (قوله فأن تذهبون)

ومنها الوعيد كقولك لمن يسيء الادب ألم أو دب فلانا إذا كان عالما بذلك وعليه قوله تعالى ألم نهلك الاولين ومنها الامر مخوفه تعالى فهل أنتم مسلمون ونحوه هل من مدكر

أى فليس القصد الاستفهام عن مذهبهم بل التنبيه على ضلالهم وانهم لا مذهب لهم فيكون به والعلاقة بين الاستفهام المدلول لذلك اللفظ وبين التنبيه المذكور بالزوم وبما أن الاستفهام عن الشيء كالطريق في هذا المثال يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فإذا سلكت طريقا واضحا للضلالة كان ذلك غفلة منه عن الالتفات لتلك الطريق فإذا نبه عليه ووجه ذهنه اليه كان تنبيهه على ضلاله فالاستفهام عن ذلك يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم للتنبيه على كونه ضلالا (٣٩٣) قال السيد فاستعمال صيغة الاستفهام في

التنبيه المذكور من استعمال اسم المذموم في اللزوم قال عبد الحكيم ولأنك تجعل اللفظ مستعلا في الاستفهام ليتوصل به الى التنبيه على طريق الكناية أو يجعل اللفظ مستعلا في الاستفهام مع التنبيه على أنه من مستتبعات الكلام وكذا يقال فيما سيجي بعده واعلم أن استعمال أداة الاستفهام في التنبيه المذكور دون التوجيه يكونه طريق ضلال يتضمن معنى لطيفا وهو الإشارة الى أن كون ذلك الامر ضلالا أمر واضح يكفي في العلم به مجرد الالتفات وإيهام أن المخاطب أعلم بذلك الطريق من التكلم من حيث إنبائه بالاستفهام الذي من شأنه أن يغايجه لمن هو أعلم بالمستفهم عنه وكثيرا ما يؤيد استعمال الاستفهام في التنبيه على الضلال

والوعيد كقولك لمن يسيء الادب ألم أو دب فلانا إذا علم (ذلك) وهو أنك أدبت فلانا فانه فهم معنى الوعيد والتخويف فلا يحمله على السؤال

ادليس القصد منه استعمال مذهبهم بل التنبيه على ضلالهم وانهم لا مذهب لهم فيكون به وكثيرا ما يؤيد كدهذا الاستعمال بالتصريح بالضلال فيقال لمن ضل عن طريق القصد بذلك الى أن تذهب قد ضللت فأرجع وهذا يعلم أن التنبيه على الضلال لا يخلو من الانكار والنفي والعلاقة بين التنبيه على الضلال والاستفهام أن في الاستفهام تنبيه المخاطب على المستفهم عنه وذلك مستلزم توجيه القلب به وتوجيه القلب الى الطريق الذي تراه واضح الفساد والهسلان والضلال مستلزم للتنبيه الى الضلال الذي هو لازم للتنبيه عليه فهو مجاز مرسل من استعمال الدال على اللزوم في اللزوم في الجملة وقد تضمن التنبيه على الضلال على وجه الاستفهام إشارة لطيفة الى أن ادراك الضلال بمجرد التنبيه وان المنبه كانه أعلم به حتى أتى فيه بطريق الاستفهام الذي اغمايوجه لمن هو أعلم بالمستفهم عنه (والوعيد كقولك لمن يسيء الادب) معك (ألم أو دب فلانا) وانما يكون وعيدا (إذا علم) المخاطب الشيء للادب (ذلك) التأديب فلا يحمل كلامك على الاستفهام لانه يستدعي الجهل وهو عالم أنك عالم بتأديب فلان بل يحمله على مقصودك من الوعيد بقرينة كراهية الاساءة المقتضية للزجر بالوعيد والعلاقة كون الاستفهام عن شأن الادب في الاساءة مشهرا ومنهم اعلی أنه جزاء الاساءة فيخرجها والتنبيه على ذلك الجزاء من التكلم وعيدا فهو مجاز مرسل من استعمال اسم الملابس فيما يلبسه بالزوم

وجعله السكاكي من استفهام التوبيخ والانكار ومنه قول أبي عمرو بن العلاء الا دعني أين عزب عقلت ومن ذلك الوعيد كقولك لمن يسيء الادب ألم أو دب فلانا إذا كان عالما بذلك ومن ذلك التقرير وسياق تحرير حقيقته وقد جعل منه السكاكي على ما يوجد في بعض نسخ المفتاح قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني وهو مشكوك لان ذلك لم يقع منه وسياق حل هذا الاشكال في آخر الكلام ان شاء الله تعالى ثم يكون المقربة نال الهمزة كما مر من أن المستفهم عنه ما يلي الهمزة وقد تقدم ما عليه من الاسئلة فان أردت التقرير بالجمله قلت أفعلت وان أردت التفسير بالمفعول قلت أزيد اضربت وان أردت التقرير بالفاعل قلت أنت فعلت فان قلت لو كان الاستفهام فيه عن الفاعل لاستدعي العلم بالنسبة في قوله تعالى أنت قلت للناس وهو القول والقول مفعوله اتخذوني فهو قول لا يمكن صدور من عيسى صلى الله عليه وسلم وهو لم يقله فلم يقع التصديق بأصل النسبة فلا تكون صورة الاستفهام هنا عن

بالتصريح بالضلال فيقال لمن ضل عن طريق الصواب يا هذا الى أين تذهب قد ضللت فأرجع وهذا يعلم أن التنبيه على الضلال لا يخلو عن الانكار والنفي (قوله إذا علم المخاطب ذلك) هذا ظرف لمخدوف أى وانما يكون هذا وعيدا إذا علم المخاطب المسمى بالادب ذلك التأديب الحاصل منك فلان أى وأنت تعلم انه يعلم ذلك فلا يحمل كلامك حينئذ على الاستفهام الحقيقي لانه يستدعي الجهل وهو عالم أنك عالم بتأديب فلان بل يحمله على مقصودك من الوعيد بقرينة كراهية الاساءة المقتضية للزجر بالوعيد والعلاقة بين الاستفهام والوعيد للزوم فان الاستفهام بنية المخاطب على جزاء اساءة الادب وهذا يستلزم وعيدا لا تصافه بأساءة الادب فهو مجاز مرسل من استعمال اسم المذموم في اللزوم ولأنك تجعل الكلام من قبيل الكناية بأن تجعل اللفظ مستعلا في الاستفهام لينقل منه الى الوعيد أو مستعلا فاعلم ان يكون الوعيد من مستتبعات الكلام

ومنها التقرير بشرط في الهمزة أن يليها المقرره كقولك أفعلت إذا أردت أن تقرره بأن الفعل كان منه وكقولك أنت فعلت إذا أردت أن تقرره بأنه الفاعل وذهب الشيخ عبد القاهر والسكاكي وغيرهما إلى أن قوله أنت فعلت هذا بابا لهتنايا إبراهيم من هذا الضرب

(قوله والتقرير) أي الاعتراف بالشيء واستعمال صيغة الاستفهام في ذلك مجاز مرسل علاقته بالإطلاق والتقييد كما يأتي بيانه (قوله أي جعل الخطاب) من إضافة المصدر للمفعول أي جعل المنكلم الخطاب على الاعتراف بالامر الذي استقر عنده من ثبوت شيء أو نفيه كما يأتي في نحو ليس الله بكاف عبده وأنت قلت للناس الآية (قوله والجائته إليه) أي إلى الإقرار والالقاء قوة الطلب وهذا تفسير لما قبله والياء للخطاب للاعتراف بالامر يكون لغرض من الأغراض كان يكون السامع منكرا للوقوع ذلك الفعل من الخطاب فتريد أن يسمعه منه من غير قصد لحقيقة الاستفهام المستلزم للجهل أو يكون في السماع منه تلذذ بسبب المراجعة في الخطاب (قوله بابلء الخ) متعلق بمحذوف حال أي حال كونه ملتبسا بابلء المقرره وهو ما يعرفه الخطاب للهمزة والحال تفهم الشرطية ولذلك قال الشارح أي بشرط أن يذكرا الخ (قوله ما جعل الخطاب الخ) (٣٩٤) أي لفظ جعل الخطاب بتقريره قوله يذكروا قوله على الإقرار به

أي بدلوله (قوله من ابلء المسئول عنه الهمزة) أي فإذا صرف الاستفهام للتقرير كان الوالى للهمزة هو المقرره لأن التقرير رأى

جاء الخطاب على الإقرار تابع للاستفهام لأن الجواب في الاستفهام إقرار فالاستفهام مستلزم له على الإقرار في الجملة فيعتبر في التقرير ما يعتبر في أصله والكاف في قول المصنف كما مر للتشبيه أي ابلء مثل ابلء الذي مر في حقيقة الاستفهام وتوضيحه أن الهمزة قد سبق أنها تأتي للاستفهام وقد تأتي للتقرير والانكار فإذا أنت لهما وليها المقرره والمنكر كما يليه المستفهم عنه في حال كونها للاستفهام

وحينه فأتى في حالة كونها للتقرير والانكار التفصيل الذي مر في الاستفهام من كون المقرره أو المنكر أم الفاعل أو المفعول أو غيرهما من الفضلات فتي كان المقرره أو المنكر واحدا من هذه كان والياء للهمزة كما أن المستفهم عنه إما أن يكون هو الفاعل أو المفعول أو الحال أو غيرهما من الفضلات فتي كان المستفهم عنه واحدا من هذه كان والياء للهمزة (قوله في تقريره) أي الخطاب بالنقل أي إذا أردت أن تجعله على الإقرار بالفعل فأنت عالم بأنه ضربه ولكن قصدت تقريره بالفعل لغرض من الأغراض التي مررت ونحوها (قوله وأنت ضربت في تقريره بالفاعل) أي المعنوي لا الاصطلاحي لأن أنت مبتدأ ومثله قوله تعالى حكاية أنت فعلت هذا بابا لهتنايا إبراهيم إذ ليس مرادا الكفار حله على الإقرار بأن كسر الاصنام قد كان بل حله على الأفراد بأن الكسر لم يكن إلا منه ويدل لهذا ما أشارت به للفعل وقوله تعالى أنت فعلت هذا فأنما يقتضي أن المطلوب الإقرار للفاعل لا بالفعل وقول إبراهيم لهم بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل (قوله وعلى هذا القياس) أي قياس ببقية الفضلات فتقول في الدار زيد في تقريره بالمجرور وأرا كبا حجت في تقريره بالحال

قال الشيخ لم يقولوا ذلك عليه السلام وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الاصنام قد كان ولكن أن يقر بأنه منه كان وكيف وقد أشاروا له إلى الفعل في قوله هم أنت فعلت هذا وقال عليه السلام بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل في قولهم أنت فعلت لكان

(قوله وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت) أي كما يقال بمعنى حل المخاطب على الإقرار بما عرفه أي أنه بطلان بطريقين الاشتراك والذي قصده المصنف من المعنيين هو المعنى الأول أعنى حل المخاطب على الإقرار بما عرفه ولذا اقتصر الشارح عليه في حل المتن والدليل على أن المصنف قصد ذلك المعنى لفظ به في قوله بعد ما يلاء المقر به إذ لو قصد المعنى الآخر لقال بإيلاء المقر وحذف قوله به وعطف التثبيت على التحقيق في كلام الشارح للتفسير فالمراد بالتحقيق تحقيق النسبة وتبينها واعلم أن استعمال الاستفهام في كل من معنى التقرير بمجاز مرسل والعلاقة في الأول الاطلاق والتقييد وذلك لأن الاستفهام طلب الإقرار بالجواب مع سبق جهل المستفهم فاستعمل لفظه في مطلق طلب الإقرار ثم في طلب الإقرار من غير سبق جهل (٢٩٥) وقول بعضهم العلاقة للزوم لأن

الاستفهام عن أمر معلوم للمخاطب يستلزم جهله على إقراره لكونه معلوما له فيه أن اللزوم لا يكفي في بيان العلاقة لوجوده في جميع العلاقات والعلاقة في الثاني قيل الاطلاق والتقييد لأن الاستفهام عن الشيء يستلزم تحقيقه وتبينه بالجواب فاستعمل اللفظ في مطلق التحقيق والتثبيت وفيه أن هذا ليس هو الاطلاق والتقييد المعبر عنه علاقة كما هو ظاهر وقيل إن العلاقة للزوم لأن الاستفهام يلزمه التحقيق والتثبيت وفيه ما مر من البحث فاعلم الأول أن استعمال الاستفهام في التحقيق على طريق الكتابة أو أمانة مستبعدات الكلام كما مر (قوله بمعنى أنك ضربته بالنسبة) قال

وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت فيقال أن ضربت زيداً بمعنى أنك ضربته (والانكار كذلك الإقرار في الجملة فاستعمل الاستفهام في مطلق طلب الإقرار من غير سابق جهل بمجاز مرسل لا يعتبر في التقرير بما يعتبر في أصله فإذا أردت حمله على الإقرار بأصل الفعل قلت أضربت زيداً فالحمل على الإقرار بصدد الإضراب وإذا أردت حمله على الإقرار بالفاعل قلت أنت ضربته إذا كان الغرض الإقرار بالضارب والمفعول قلت أنت يضرب إذا كان الغرض الإقرار بالمفعول أو بالمجرور وفي الدار صليت أو الحال أرا كجاءت وعلى هذا القياس وخصت الهمزة بإيلائهم المقر به لأن التفصيل المذكور لا يجري الأفعال في مثلها فتكون للتقرير بنفس النسبة الحكيمية فتقطع كما يقال هل زيد عاجز عن إذا نبي عند ظهور عجزه وكذا ما سواه من أدوات الاستفهام غير الهمزة فأن التقرير بما يطلب قصوره بها كحكم أعنتك ومن ذا ضربت مسككم وماذا صنعت معكم عند قيام القرينة في الكل على أن المراد التقرير بالانكار مثلاً (والانكار) أي يرد الاستفهام للانكار حال كونه (كذلك) أي بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل وفيه نظر لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها إذ ليس في السياق ما يبدل على أنهم كانوا عالمين بأنه عليه السلام والذي كسر أصنامهم انتهى قلت ما نقله عن عبد القاهر والسكاكي أنهما هو تقرير لكون المقر به هو الفاعل لا الفعل وهذا لا يناسب قولهما لو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل ولا يناسب أيضاً ذكر هذا بعد قوله المقر به ما يلي الهمزة وعلى كل تقدير فقول المصنف إذ ليس في السياق أنهم كانوا عالمين فيه نظر أما أولاً فلأن الدليل لا ينحصر فيما تضمنه السياق وهم كانوا كفاراً ولم يكن فيهم من يقدم على كسر أصنامهم وأما ثانياً فلقوله صلى الله عليه وسلم بل فعله كبيرهم فإن بل في الغالب إذا وقعت الجملة بعدها كانت اضراً باعتبارها على وجه الإبطال له ولو كانت استفهاماً محضاً قصد إطلاعه بالنفي كأنهم قالوا أنت فعلت فقال لم أفعل بل فعله كبيرهم وأما ثالثاً فبالفرق السابقة مثل لا كيدن أصنامكم وقولهم قالوا سمعنا فتنى بذكرهم قال الخطيبى ولو سلم فلا يلزم من عدم علمهم مدعى المصنف أنه ما دعى لزوم عدم العلم بل ادعى عدم لزوم العلم وقوله (والانكار كذلك) أي في إيلاء المنكر الهمزة

سم ينبغى أن يكون المراد أنه ان كان ضرب المخاطب مجعولاً لنفسه فالقصد اخباره به على وجه التثبيت وإن كان معلوماً فالقصد تثبيت إعلامه بكونه معلوماً كانه يقول هذا معلوم قطعاً فلا تطمع في انكاره فتأمل (قوله والانكار) بالجر عطف على الاستبطاء وقوله كذلك حال من الانكار والمشار إليه التقرير برأى حال كون الانكار مما لا لاقتراح بر في إيلاء المنكر الهمزة يقول الشارح بإيلاء الجيبان للمراد من التشبيه وانظر فصل الشارح بين المفسر والمفسر بالمثل وذ كر مثلاً لما يكون المنكر به المفعول مع أن مثال المصنف وهو قوله أغمر الله تدعون مثال له فلو ذكر النفس قبل المثال ووطئ المثال المصنف بقوله والمفعول كان أحسن وفي بعض النسخ استقام المثال بعد قوله كذلك وعليه فلا إشكال والعلاقة بين الاستفهام والانكار أن المستفهم عنه مجهول والمجهول منكراً أي نفي عنه العلم فاستعمل لفظ الاستفهام في الانكار لهذه الملازمة المحضة للجازاء لارسلني عرفة القرأتين الحالية قال ابن يعقوب وذ كر غيره أن انكار الشيء بمعنى كراهته والنزعة عن وقوعه يستلزم عدم توجه ذهن البه وهو يستلزم الجهل به والجهل يقتضى الاستفهام والأحسن أن يقال

الجواب فعلت أولم أفعل وفيه نظر لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها إذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنه عليه السلام هو الذي كسر الأصنام وكقولك أن بداضربت إذا أردت أن تقر به بأن مضروبه زيد

ان استعمال الاستفهام في الإنكار إما كناية أو أنه من مستبعات الكلام كما مر (قوله أغير الله تدعون) فالله أعلم بالمسكر كونه المدعو غير الله (قوله يا بلاء الخ) وذلك لأن ما ل الإنكار إلى النفي فكأن أداة النفي تدخل على ما أراد بدفعه كذلك تدخل أيضا على ما أراد بدانكاره من الفعل وما بعده (قوله أنتقتني الخ) تمامه \* وسنة زرق كأشغال أغوال \* قال الشارح في أول بحث التشبيه أي أنتقتني ذلك الرجل الذي توعدني والحال أن مضاجعي سيف منسوب إلى مشارف اليمن وسهام محدودة النصال صانبة مجلوة اه وهذا يقتضي أن قوله أنتقتني بالياء التحتية لا بصيغة الخطاب وإنما يمكن هذا من إنكار الفاعل أعني كونه ذلك الرجل بخصوصه فأنلا وإنما يقتضيه غيره لأن الشاعر كرمها هو مانع من الفعل حيث قال والمشرقي الخ فإنه مانع من قتل ذلك الرجل ومن غيره لأنه مع لكل (٢٩٦)

نحو أغير الله تدعون أي يا بلاء المسكر الهمزة كالفعل في قوله \* أنتقتني والمشرقي مضاجعي \* والفاعل في قوله تعالى أنهم يقتلون رجلا يدينونك والمفعول في قوله تعالى أغير الله أنتخذوليا وأما غير الهمزة فيجبي للتقرير والإنكار لكن لا يجزى فيه هذه التفاصيل ولا يكثر كثرة الهمزة فلذا لم يبحث عنه (ومنه) أي من محجى الهمزة للإنكار

كالاقرار في إيهاء المسكر الهمزة والعلاقة أن المستفهم عنه مجهول والمجهول مسكر أي منفي عن العلم فاستعمل لفظ الاستفهام في الإنكار بهذه الملاحظة للجهالة لا لإرساله دعوة القرائن الحالية فإذا أريد إنكار نفس الفعل أوليت الهمزة الفعل كقوله \* أنتقتني والمشرقي مضاجعي \* للعلم بأنه ليس المراد إنكار كونه ذلك الرجل بخصوصه فأنلا وإنما يقتضيه غيره لأن المشارف المضاجع له وهو السيف المنسوب إلى مشارف وهو موضع تصنع فيه السيف مانع من قتل ذلك الرجل ومن غيره لأنه مع لكل أحد لاه فقط ولو كان المراد أن ذلك الرجل لا يصلح للقتل وليس أهلا له كما قيل لم يذكر الحصن بالمشرقي وإذا أريد الإنكار للفاعل أولى الفاعل فيقال مثلا أنت قتلت زيدا عند تحقق قتله وإنكار كونه القاتل أنت وإذا أريد إنكار المفعول قبل أخيرا علمت أو حالا قيل مثلا أنت مخلص صلبت أو مجرورا قيل في الحين ظهرت أو ظرفا قيل أمع أهل الخير حضرت وقس على هذا وفرض الإنكار في الهمزة كما هو مقتضى التشبيه لأن هذا التفصيل إنما يجزى فيها كما تقدم في الأقرار وأما غيرهما فالإنكار كما تقدم فيه أيضا إنما هو فيما يطلب بهما فتكون هل لإنكار النسبة كما يقال هل المجرم محسن لأحد وكم لإنكار العدد فيقال لكم يفعل الظالم من معروف أي لا يفعل شيئا من أعداد المعروف ويقال من ذا يريد من هو ظالم وماذا يشتهي المرئض وقس على هذا (ومنه) أي ومما جاءت فيه الهمزة للإنكار (نحو أغير الله تدعون) فالمنكر هنا المفعول وهو غير الله عز وجل لأنفس الدعاء وقد يكون المنكر الفاعل

للفاعل العجزه بوجود المانع فتعين أن يكون الإنكار متوجها إلى نفس الفعل (قوله والفاعل) أي اللغوي لا الاصطلاحي كما مر (قوله أنهم يقتلون) الخ أي فالمنكر كونهم هم القاسمين لأنفس القصة للرجة لأن القاسم لها هو الله تعالى (قوله أغير الله أنتخذوليا) فالمنكر كونه المتخذ غير الله وأما أصل الانتخاذ فلا يتعلق به إنكاره وهذا بخلاف قوله تعالى أنتخذ أصناما آلهة فإن الانتخاذ منكر وغير مسلم (قوله وأما غير الهمزة الخ) هذا جواب عما يقال إن تعيين المصنف

بالهمزة في قوله يا بلاء المقر به الهمزة وقوله بعد الإنكار كذلك يقتضي أن كلامه التقرير وإنكار لا يكون (ليس) بغير الهمزة وليس كذلك (قوله فيجبي للتقرير وإنكار) هذا جواب أما وقد حذف جوابها في المطول وهو سائق (قوله هذه التفاصيل) أي من أن التقرير يكون لما أولها من الفعل أو الفاعل أو المفعول أو غيره من الفضلات ومن أن الإنكار كذلك يكون لما أولها من الفعل أو الفاعل أو المفعول أو غيره من الفضلات ووجه ذلك أن غيرهما إنما يكون لشيء مخصوص فهل مثلما موضوعه لطلب التصديق فإذا استعملت في التقرير أو الإنكار كانت لتقرر بالنسبة الحكمية أو إنكارها فقط كما يقال هل زيد عاجز عن إذا بني عند ظهور عجزه وغيره من أدوات الاستفهام يعني ما عدا الهمزة إنما يكون للتقرير بما يطلب تصوره بها وهو مدلولها أو لإنكاره من الهدد والزمان والمكان والحال والعاقول وغيره ككم أعنتك ومن ذا ضربت وماذا صنعت معكم عند قيام القرينة في الكل على أن المراد التقرير أو الإنكار وحينئذ فلا بد أن يكون التقرير أو إنكار كل ما أولها من فعل أو فاعل أو مفعول أو غيره من الفضلات (قوله ومنه ليس الله الخ) إنما فصله لأن فيه الاعتبارين إنكار النفي وتقرير الإثبات ولما في هذا المثال من الخلاف كما يأتي بيانه (قوله لإنكار) أي الإبطال كما في المعنى

(قوله أليس الله بكاف عبده) أي فليس المراد به الاستفهام بل المراد إنكار ما دخلت عليه الهمزة وهو عدم الكفاية فيكون المراد الإثبات فلذا قال المصنف أي الله كاف له فأنكار النفي ليس مقصودا بالذات بل وسيلة للإثبات على أبلغ وجه وهذا الكلام رد على من يتوهم من الكفرة أن الله تعالى ليس بكاف عبده (قوله لأن إنكار النفي نفي له) أي للنفي وهذه مقدمة صغرى والكبرى المذكورة في المتن ومجموعهما دليل على ما ذكر من أن المراد من الآية الإثبات (قوله ونفي النفي إثبات) أي للنفي وإنما كان كذلك لأنه لا واسطة بينهما فثبت أن نفي أحدهما ثبت الآخر قال سم وإذا تأملت أمثلة الإنكار وجدت معنى النفي في جميعها لكن تارة يكون لنفس المذكور وتارة يكون للواقع وانبعائه كما في أعصت ربك الآتي وهذا تعميم على إطلاق أن الاستفهام الإنكاري في معنى النفي (قوله وهذا المعنى) أي تحقيق أن الله تعالى كاف عبده (قوله إن الهمزة فيه) أي في هذا التركيب وهو أليس الله بكاف عبده (قوله للتقرير بما دخله النفي) وعلى هذا فيصح أن يقال إن الهمزة فيه للتقرير (٣٩٧) كما يصح أن يقال إنها لا إنكار ومنه

أليس الله بكاف عبده قوله تعالى ألم نشرح لأبصارك وألم يجدك يتيمًا فبقي قال إن الهمزة لا إنكار وقد يقال إنه للتقرير وكلاهما حسن فعمل أن التقرير ليس يجب أن يكون بما دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه مخاطب من الكلام الذي دخلت عليه الهمزة من إثبات كافي أنه أليس الله بكاف عبده أو نفي كما في آية أنت قلت للناس الخ ومن هذا تعلم أن شرط المصنف فيما سبق إيلاء المقر به الهمزة ليس كإيا كذا ذكر الفري وفي الغنبي أن قلت أن جعل الهمزة فيما ذكر للتقرير لا يناسب ما مر للمصنف من أن المقرر به يجب أن يلي الهمزة والوالى للهمزة هنا النفي والهمزة ليست لتقريره

(أليس الله بكاف عبده أي الله كاف له) لأن إنكار النفي نفي له (ونفي النفي إثبات وهذا) المعنى (مراد من قال إن الهمزة فيه للتقرير) أي لجلل الخطاب على الإقرار (بما دخله النفي) وهو الله كاف (بالنفي) وهو ليس الله بكاف فالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرف الخطاب

قوله تعالى (أليس الله بكاف عبده) فليس المراد به الاستفهام بل المراد إنكار ما دخلت عليه الهمزة وهو النفي فيكون المراد الإثبات (أي الله كاف عبده) وذلك لأن إنكار النفي نفي لذلك النفي (ونفي النفي إثبات) إذ لا واسطة بينهما ما إذا الكلام رد على من يتوهم من الكفرة أن الله تعالى ليس بكاف عبده (وهذا) المعنى وهو تحقيق أن الله تعالى كاف عبده هو (مراد من قال إن الهمزة فيه) أي في أليس الله بكاف عبده (للتقرير) أي لجلل الخطاب على الإقرار (بما دخله النفي) وهو الله كاف (لا) لجلله على الإقرار (بالنفي) وهو ليس الله بكاف عبده وإنما صرح في الآية بهذا التقرير لأن الرد على من عسى أن يتوهم أنه ليس بكاف أو على من نزل منزله فيقرر بأقرار المخاطبين بأن الله

كقوله تعالى (أليس الله بكاف عبده) فالتمس كعدم كفاية الله عبده قوله (لأن نفي النفي إثبات) يعني أن الإنكار إذا دخل على النفي كان نفي النفي وهو إثبات ولذلك قيل إن أمدح بيت قاله العرب

أستخير من ركب المطايا \* وأندى العالمين بطون راح

نقله ابن السخري في أماليه ولولا صراحته في تقرير الممدح لما قيل ذلك قوله (وهذا مراد من قال إن الهمزة فيه للتقرير) يعني أن من قال إنها للتقرير أراد تقرير بما دخله النفي وهو الله كاف عبده ومن قال لا إنكار أراد إنكار الجملية المنفية والاول هو معنى قول الزمخشري أن الهمزة في قوله تعالى ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير للتقرير وما قاله متعين أن كان الخطاب في ألم تعلم للنبي صلى الله عليه وسلم أو لأحد من المسلمين وإن كان الخطاب لجنس الكافر الجاحد لقدرة الله سبحانه وتعالى فيحتمل أن يقال الاستفهام للتوبيخ بمعنى أنهم لم يخشوا على عدم العلم وإن كان مع الكافر المعاند بلسانه فقط فيصح أن يكون استفهام إنكار وتكذيب لهم فيما يتفمنه كفرهم من قولهم إن

(٣٨ - شروح التلخيص ثاني) بل لتقرير المنفي قلت ما سبق محمول على ما إذا أريد التقرير بغيره من فعل أو فاعل أو مفعول أو غيرهما فلي أريد التقرير بواحد منها واجب أن يلي الهمزة وما هنا محمول على ما إذا أريد التقرير بما ذكره فلا يكون بما دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه مخاطب من ذلك الحكم الذي أشتمل عليه الكلام الذي فيه الهمزة وإن لم يكن والد الله كما ذكره الشارح أه وهو موافق لما ذكره الفري من أن اشتراط المصنف فيما سبق إيلاء المقر به الهمزة ليس كإيا كذا ذكر العلامة يس أن قول الشارح فالتقرير لا يجب إلخ أي عند القائل أن الهمزة في الآية المذكورة ونحوها للتقرير بذكره في بعض المحال لا عند المصنف لأن الهمزة في هذا عنده لا إنكار للتقرير بواحد من قول من قال إن قول المصنف سابقا للمقرر به الهمزة لا يصح كإيا في نظر لان المصنف لا يوافق هذا القائل في جعل الهمزة للتقرير في هذا بل جعلها لا إنكار ولا شك أن المنكر ولي فيها الهمزة ولما في هذا المثال من الخلاف فله بقوله ومنه وحيد في ذلك كلام المصنف يصح كإيا على مختاره



(قوله من ذلك الحكم) أي مما يتعلق بذلك الحكم الداخلة عليه الهمزة مثلاً أنت قلت للناس الخ الحكم فيه ثبوت قوله للناس اتخذوني الخ والذي يتعلق به عدم القول لهم ذلك (قوله اثباتاً أو نفياً) تعميم فيما يعرفه المخاطب من الحكم الذي اشتمل عليه الكلام الذي فيه الهمزة أي كان ما يعرفه المخاطب اثباتاً أو نفياً أي أثبت أو نفي (قوله وعليه) أي وقد ورد عليه أي على النفي (قوله بما يعرفه (٢٩٨) عيسى من هذا الحكم) أي مما يتعلق بهذا الحكم وهو أنه لم يقل اتخذوني وأمي الهين

من دون الله فإذا أقر عيسى بما يعلم وهو أنه لم يقل ذلك انقطعت أوهام الدين ينسبون إليه اتعاهه الألوهية وكتبهم إقراره وإقامة الحجج عليهم (قوله لا بأنه قد قال ذلك) أي لا التقرير بأنه قد قال ذلك إذ قول هذا مستحيل في حقه عليه السلام ثم إن ظاهره أنه لو كان التقرير على ظاهره كان بالفعل مع أن الذي ولي الهمزة الفاعل فعلى مقتضاه كان الظاهر أن يقول لا بأنه قد قال ذلك دون غيره (قوله وقوله) مبتدأ وجهه والانسكار كذلك مقول القول وقوله دل خبر قوله يعني أن قول المصنف والانسكار كذلك دل نعمومه على ما قال الشارح كاهو ظاهر أذهول ليس مقصوداً على انسكار غير الفعل بل معناه أن المنكر سواء كان فعلاً أو مفعلاً أو مفعولاً أو غيرهما من المنعقات يجب أن يلى الهمزة كالمقربة (قوله ولما كان له) أي لانسكار الفعل صورة أخرى

من ذلك الحكم اثباتاً أو نفياً وعليه قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله فإن الهمزة فيه للتقرير أي بما يعرفه عيسى عليه الصلاة والسلام من هذا الحكم لا بأنه قد قال ذلك فافهم وقوله والانسكار كذلك دل على أن صورة انسكار الفعل أن يلى الفعل الهمزة ولما كان له صورة أخرى لا يلى فيها الفعل الهمزة أشار إليها بقوله (ولانسكار الفعل صورة أخرى وهي نحو أزيداً ضربت أم عمر لمن يردد الضرب بينهما)

كاف لاستلزامه انسكار النفي أي نفيه حيث يظهر بذلك الإقرار أنه لا سبيل إلى الإقرار بتفسير الأثبات الظهور لكل أحد ولو لمعانده عند الإجماع إلى الإقرار لا يكون إلا بذلك الأثبات فاستفهم من هذا الكلام أن التقرير يستلزم انسكار غير المحمول على الإقرار به وأنه لا يجب أن يكون الإقرار فيه بالحكم المولى للهمزة بل بما يعلمه المخاطب فيكون بالأثبات ولو لم يكن النفي كافياً لآية ويكون بالنفي ولو لم يكن الأثبات كافياً قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله فإن الهمزة فيه للتقرير بما يعلمه نبي الله عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام والذي يعلمه هو أنه ما قال لهم اتخذوني لأنه قال لهم ذلك فإذا أقر عيسى بما يعلم وهو أنه ما قال ذلك انقطعت أوهام الذين ينسبون إليه ادعاه الألوهية وكتبهم إقرار عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام فقامت الحجج عليهم وهذه الآية مما خرج عما تقدم من أنه يلى المقربة الهمزة لأن المقر به فيما نفس النسبة أذ ليس المراد إظهار أن غير عيسى قال هذا القول دون عيسى بل المتبادر بيان أنه لم يقله تكذيباً للمدعين لأن غيره قاله دون هو ثم قول المصنف والانسكار كذلك يتضمن أنه إذا أريد انسكار الفعل جعل موالياً للهمزة فيقال لانسكار صوم الدهر مثلاً سميت الدهر ولما كان لانسكار الفعل صورة أخرى لا يلى فيها الهمزة الفعل أشار إليها بقوله (ولانسكار) أصل (الفعل صورة أخرى وهي) أن يلى الهمزة معمول الفعل المنكسر ثم يعطف على ذلك المفعول بأم أو بغيرها (نحو) قولك (أزيداً ضربت أم عمر) وانما تكون صورة هذا الكلام لانسكار أصل الفعل إذا قلته (لن يردد الضرب بينهما) أي بين زيد وعمر وترديده الضرب الله تعالى ليس كذلك وهذا الاحتمالات الثلاثة في أن الخطاب للمسلمين أو لأحد المسلمين أو لأحد من مشركي أهل مكة أو المشركين بالسفنتهم وهم اليهود وهي أقوال ثلاثة حكاه الإمام فيما يعود إليه ضمير أم تريدون أن تسألوا رسولكم فإظهار أن الخطاب في ألم تعلم للأول من صاحب ذلك الضمير قوله (ولانسكار الفعل صورة أخرى) يعني أنه قد بلى الاسم الهمزة ويكون المنكر الفعل وذلك بأن يكون الفعل دائماً بين اسمين لا يتجاوزهما فإذا أنكر وقوعه من أحدهما أو على أحدهما لم ينسك منه انسكار الفعل (كقولك أزيداً ضربت أم عمر) حيث لا يمكن ضرب ثالث إذا كان لانسكار فانه انسكار لضرب كل منهما ويلزم من ذلك انسكار الفعل لأن نفي المتعلق نفي للتعليق ولذلك قال (لن يردد الضرب بينهما) يعني إذا علم أن الضرب لا يتجاوزهما الثالث ومنه قوله تعالى ألدكرين حرم

الخ وضابطه أن يلى الهمزة معمول الفعل المنكسر ثم يعطف على ذلك المفعول بأم أو بغيرها سواء كان معمول الفعل المولى للهمزة من مفعولاً كما في مثال المصنف قال في المطول أو كان فاعلاً نحو أزيداً يضربك أم عمر ولن يردد الضرب بينهما وهو معنى على مذهب من يجيز تقديم الفاعل على عامله أو كان ظرفاً زمانياً أو مكانياً نحو أفي الليل كان هذا أم في النهار لن يردد الضرب بينهما وفي السوق كان هذا أم في المسجد لن يردد الضرب بينهما إلى غير ذلك من المعولات هذا ولم لا يكون لانسكار غير الفعل صورة أخرى كاسم الفاعل مثلاً أزيداً ضاربك أم عمر وابن الدليل الذي ذكره انشراح والماتن فان ثبت هذا أمكن جعل الفعل في المتن على معناه الغوى (قوله لن يردد الخ) أي

حالة كونه مقولاً لمن يردد الضرب بينهم ما الخ (قوله من غير أن يعتقده) بيان لتعدد الخطاب الضرب بينهم ما وكان الأولى أن يقول بأن يعتقده عدم تعلقه بغيرهما والافتاد كرهه الشارح لا يصح لأنه يصدق بما إذا كان الخطاب خالي الذهن عن تعلقه بنات في نفس الامر بخلاف ما إذا اعتقده عدم تعلقه بغيرهما فان التقي حينئذ يكون للفعل من أصله والحاصل أن المراد بتعدد الضرب بينهم أن يعتقده الحاضر تعلقه في نفس الامر بأحدهما من غير تعيين له (قوله فإذا أنكرت تعلقه بهما) فيه إشارة إلى أن المنكر ابتداء هو المفعولان من حيث كونهم مامتين عاق الفعل فان أنكاره ما من هذه الحديثة يستلزم أنكار الفعل لانما محله وفي المحل يستلزم في الحال فانكارهما من هذه الحديثة للتوسل لأقصود بالذات وهو أنكار الفعل كذا في سم (قوله لانه لا بد له من محل يتعلق به) وقد انحصر ذلك المحل في زيد وعمر وعلى التردد باعتبار اعتقاد الخطاب وقد تقي المتكلم ذلك المحل فيلزم انتفاء الفعل من أصله وحاصله أن الخطاب إذا ادعى حصول الضرب بالفحصاره في زيد وعمر وعلى التردد كان هذا حصر المحل في أحدهما فإذا اقتله أريد ضربت أم عمر بادخال همزة الانكار على أحد الأمرين وادخال أم على الآخر كنت (٢٩٩) منكر أن يكون محله أحدهما وانكار

محل الضرب انكار لازم  
وانكار لازم مستلزم لانكار  
الملازم وبهذا الاعتبار صار  
انكار التعلق بأحدهما  
كتابة عن انكار أصل  
الفعل فالهمزة هنا استعملت  
استعمال الكتابات لانها  
موضوعية لانكار ما يليها  
كذا في رشيخنا العدو قال  
العلامة البغدادي وههنا  
شيء وهو أنه ان أريد أن  
موالاة الهمة والفعل في  
الانكار تدل على نفي أصل  
الفعل ولو ذكره مفعول  
وموالاة المفعول تدل على  
نفيه عن المفعول المذكور  
خاصة في صورة التردد  
كأهوطا عن عبارة المصنف  
لم يصح لانه مني ذكر

من غير أن يعتقده تعلقه بغيرهما فإذا أنكرت تعلقه بهما فقد نفيت عنه عن أصله لانه لا بد له من محل يتعلق به

بأن لا يعتقده تعلقه بغيرهما وذلك لان الفعل إذا كان منحصراً في تعلقه بهما في نفس الامر تقول في انكار التصديق على أهل بلدك تصدقت أم على غيرهم لان التصديق منحصراً تعلقه في أهل البلد وغيرهم أو في زعم الخطاب كافي المثال لزم من انكار تعلقه بما انحصر فيه انكار أصله لان الفعل لا بد له من محل يتعلق به فإذا تقي محله لزم نفيه وبهذا الاعتبار صار انكار التعلق كتابة عن انكار أصل الفعل فالهمزة استعملت هنا استعمال الكتابات وعلى هذا قوله تعالى قل أذكركم أن لا تدينوا أم لا تدينوا أم لا تدينوا ما شملت عليه أرحام الانبيين فان الغرض انكار أصل الضرب لما في بطون الانعام وليس له فيما في بطون الانعام محال ومحرم كاعليه الكفرة وههنا شيء وهو أنه ان أريد أن موالاة الهمة والفعل في الانكار تدل على نفي أصل الفعل ولو ذكر معه المفعول وموالاة المفعول تدل على نفيه عن المفعول المذكور خاصة في صورة التردد كأهوطا عن عبارة المصنف لم يصح لانه مني ذكر

المفعول تقدم أو تأخر لم يدل الأعلى نفي الفعل حال كونه متعلقاً بذلك المفعول وان أريد أن موالاة تدل بشرط أن لا بد له من محل يتعلق به  
مفعول سوى الفاعل لم يتجه قوله ولا انكار الفعل صورة أخرى لان هذا الحصر أعني حصر الضرب مشتمل في مفعولين أو أكثر وجب  
انكار أصل الفعل ولو في حال موالاة الفعل حال كونه متعلقاً بالمفعول وإذا لم يكن حصره فالانكار للفعل المتعلق بذلك المفعول تقدم  
ذلك المفعول أو تأخر لا لأصل الفعل فكيف يجعل التأخير دائماً لانكار أصل الفعل والتقديم لانكار بشرط الحصر فالتقديم  
والتأخير حينئذ متساويان فكيف يخص التقديم بكونه صورة أخرى مع الحصر والفرض أن الصورة مع التأخير أيضاً بشرط الحصر  
والحاصل أن حصر التعلق لا بد منه وفي الفعل أم لا عطف عليه به أم وشبهها لم لا يجب أن يدل على أصل الفعل وان لم يكن  
حصر لم يفد نفي أصل الفعل تقدم المفعول أو تأخر نعم إذا قيل مثلاً أريد ضربت أم لا أريد ضربت زيداً بل غير بارحمة وأن  
برادما ضربت زيداً من غير تعرض لما سواه وإذا قيل أضربت زيداً الاحتمال على وجه التساوي نفي ضرب زيد فقط مع ضرب الغير  
تأمل انتهى

ومنه الانكار اما للتو بيج معنى ما كان ينبغي أن يكون نحو أعصيت ربك

(قوله والانكار) أى الاستفهام الانكارى وهو من أنكر عليه ذاتها (قوله اما للتو بيج) ظاهره أن الانكار لا يخرج عن هذه الأقسام فتكون الامثلة السابقة (٣٠٠) داخله في هذه الأقسام كقوله أغبر الله تدعون فيجوز أن يكون

(والانكار اما للتو بيج أى ما كان ينبغي أن يكون) ذلك الامر الذى كان (نحو أعصيت ربك) فان العصيان واقع لكنه منه مكر وما يقال انه للتقرير فمعناه التحقيق والتثبيت

يتجه قوله وانكار الفعل صورة أخرى لان هذا الحصر أعنى حصر الضرب مثلاً في مفعولين أو أكثر بوجوب انكار أصل الفعل ولو في حال موالاة الفعل حال كونه متعلقاً بالمفعول وإذا لم يكن حصر فالانكار للفعل المتعلق بذلك المفعول تقدم ذلك المفعول أو تأخر لا لأصل الفعل فكيف يجعل التأخير دائماً لانكار أصل الفعل والتقديم للانكار بشرط الحصر فالتقديم والتأخير حينئذ متساويان فكيف يخص التقديم بكونه صورة أخرى مع الحصر والفرض أن الصورة مع التأخير أيضاً بشرط الحصر والحاصل أن حصر المتعلق لا بد منه ولما لم يعلف عليه بام وشبهها لم لا حيث أريد في أصل الفعل وان لم يكن حصر لم يقدنى أصل الفعل تقدم المفعول أو تأخر نعم اذا قيل مثلاً أن يذا ضربت احتمال أن يراد ماضربت زيداً بل غيره على وجه الأرجحية وأن يراد ماضربت زيداً من غير تعرض لمساواة وإذا قيل أضربت زيداً احتمال على وجه التساوى نقيض ضرب زيد فقط مع ضرب الغير تأمل (والانكار) في الجملة يكون على أوجه لانه (اما) أن يكون (للتو بيج) أى التعيير والتفريع على أمر قد وقع ولذلك يقال الانكار للتو بيجى يتضمن التقرير أى التثبيت والتحقيق ولذلك يفسر التو بيج بما يقتضى الوقوع في القسم بقوله (أى ما كان ينبغي أن يكون) ذلك الامر الذى كان لان العرف أنك انما تقول ما كان ينبغي لك هذا يا فلان اذا صدر منه وفي القسم الثانى يفسر بما يقتضى الوقوع أى لا ينبغي أن يكون هذا الامر الذى أنت أيها المخاطب بعدد علمه وقصدته فالغرض من التو بيج الندم على ماض وارتداد عن مستقبل (قوله أى ما كان ينبغي الخ) هذا اذا كان التو بيج على أمر واقع في الماضي لان المتنى انما هو الاتباع وأما الفعل فهو واقع (قوله نحو أعصيت ربك) أى نحو قولك لمن صدر منه عصيان أعصيت ربك أى ما كان

للتو بيج أى لا ينبغي أن يكون ونحو قوله أنت تفتنى الخ للتكذيب في المستقبل أى لا يكون هذا وهكذا فله سم وقوله اما للتو بيج أى التعيير والتفريع على أمر قد وقع في الماضي أو على أمر خفيف وقوعه في المستقبل بأن كان المخاطب بصدد أن يوقعه ففي القسم الاول يفسر التو بيج بما يقتضى الوقوع أى ما كان ينبغي أن يكون ذلك الامر الذى كان لان العرف أنك انما تقول ما كان ينبغي لك هذا يا فلان اذا صدر منه وفي القسم الثانى يفسر بما يقتضى الوقوع أى لا ينبغي أن يكون هذا الامر الذى أنت أيها المخاطب بعدد علمه وقصدته فالغرض من التو بيج الندم على ماض وارتداد عن مستقبل (قوله أى ما كان ينبغي الخ) هذا اذا كان التو بيج على أمر واقع في الماضي لان المتنى انما هو الاتباع وأما الفعل فهو واقع (قوله نحو أعصيت ربك) أى نحو قولك لمن صدر منه عصيان أعصيت ربك أى ما كان

أأترك أن قلت دراهم خالد \* زيارته انى اذا لثيم ويقال متى قلت للبعد وحل الزمخشري تقديم الاسم في قوله تعالى أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين وقوله تعالى أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمى على أن المعنى أفأنت تقدر على إكراههم على سبيل القصد أى انما يقدر على ذلك الله ولم يقدر السكاكى فيه تقديم على جله على الابتداء دون تقدير التقديم كما هو أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما فى أنأفت فلا يفيد غير تقوى الحكم ونقل فى الإيضاح عن السكاكى انه قال اياك أن تغفل عما سبق فى أناضربت من احتمال الابتداء واحتمال التقديم وتفاوت المعنى بينهما فلا تحمل قوله تعالى آله أذن لكم على التقديم فليس المراد أن الأذن يشكر من الله دون غيره ولكن اجله على الابتداء امر اذ به تقوى به حكم الانكار قال المصنف وفيه نظر لانه ان أراد أن الاسم اذا كان مظهراً وولى الهمزة لا يفيد توجه الانكار الى كونه فاعلاماً بعده فمضوع وان أراد

ينبغي لك أن تعصيه (قوله فان العصيان واقع) أى فلا يكون الانكار فيه لكذب (قوله وما يقال الخ) (أو) حاصله أن الانكار للتو بيجى اذا كان لما وقع في الماضي انضمته للوقوع وانقرر يقال فى الاستفهام فى أمثلته انه للتقرير بمعنى التحقيق والتثبيت أى تحقيق ما يعرفه المخاطب من الحكم فى هذه الجملة لماسبق من أن التقرير يقال بهذا المعنى

أو بمعنى لا ينبغي أن يكون كقولك للرجل يضع الحق أتسى قديم احسان فسلان وكقولك للرجل ركب الخطر أخرج في هذا الوقت  
أنه في غير الطريق والغرض بذلك تنبيه السامع حتى يرجع الى نفسه فيجعل أو يردع عن فعل ما هم به واما التأكيد بمعنى لم يكن  
كقوله تعالى أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة نانا وقوله أصطفى البنات على البنين أو بمعنى لا يكون نحو أنزلهموها وأنتم لها  
كارهون وعليه قول امرئ القيس

أنتقلني والمشرقي مضاجعي \* ومسنونة زرق كآنياب أغوال

فمن روى أنتقلني بالاستفهام وقول الآخر

أ أنزل أن قلت دراهم خالد \* زيارته انى اذا لست

والانكار كالتقرير يشترط أن يلى المنكر الهمزة كقوله تعالى أغبر الله دعوى غير الله أو أخذ وليا أو بشرنا واحد أتبعه وكقوله تعالى

(قوله أولا ينبغي أن يكون) هذا اذا كان الانكار للتوابع على أمر خفيف وقوعه في (٣٠١) المستقبل (قوله نحو أنعمى ربك)

أي نحو قولك لمن هم  
بالعصيان ولم يقع منه  
أنعمى ربك أي أن هذا  
العصيان الذي أنت تصدد  
عليه لا ينبغي أن يصدر منك  
في المستقبل وهذا التوابع  
لا يقتضي وقوع الموع  
عليه بالفعل كما هو ظاهر  
وأنما يقتضي كون المخاطب  
بصد الفعل كذا ذكر  
العلامة الباقوني وفي بعد  
الحكم وليس أن تنسب  
الانكار للتوابع بل لا ينبغي  
أن يكون بصيغة المستقبل  
اذا كان الموع عليه واقعا  
في الحال أو بعد الوقوع  
في المستقبل فيصع أن يقال  
لمن تلس بالعصيان أنعمى  
ربك أي لا ينبغي أن يقع  
ويحدث منك هذا العصيان  
الذي تلبست به كما بهج

(أو لا ينبغي أن يكون نحو أنعمى ربك أو التأكيد) في الماضي (أي لم يكن نحو أفأصفاكم ربكم  
بالبنين) أي لم يفعل ذلك (أو) في المستقبل أي (لا يكون نحو أنزلهموها) أي أنزلهمكم

التقرير والحق الذي يقتضيه التوبيخ (أو) يكون للتوبيخ على أمر خفيف وقوعه بان كان المخاطب  
بصد أن يوقعه فيكون المعنى أنه (لا ينبغي أن يكون) هذا الأمر الذي أنت أيها المخاطب تصدد  
عليه وقصدته (نحو) قولك لمن هم بالعصيان ولم يقع منه (أنعمى ربك) فكأنك تقول  
هذا العصيان الذي نويت لا ينبغي أن يصدر منك في المستقبل وهذا التوبيخ لا يقتضي الوقوع  
بالفعل كما هو ظاهر ولكن يقتضي كون المخاطب بصد الفعل فالتقرير لا يتصور فيه إلا باعتبار  
أن ما هو للوقوع كالواقع (أو التأكيد) عطف على قوله أما للتوبيخ أي الانكار أما أن يكون للتوبيخ  
بوجهيه وأما أن يكون للتأكيد في الماضي (أي لم يكن) بمعنى أن المخاطب ادعى وقوع شيء  
فيما مضى أو نزل منزلة المدعى أي بالاستفهام الانكارى تكذيبا له في مدعى الماضي وذلك  
(نحو) قوله تعالى أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة نانا أنا أنا أي لم يفعل هذا الذي تدعون  
أي لم يخصكم بالبنين واتخذ من الملائكة بنات كما هو مقتضى اعتقادكم تعالى به عن الولد مطلقا  
(أو) للتأكيد في المستقبل أو في الحال أي (لا يكون) بمعنى أن المخاطب إذا ادعى أو نزل منزلة  
من ادعى أن أمر من الأمور يقع في المستقبل أو في الحال أي بالاستفهام الانكارى تكذيبا له فيما  
ادعى وقوعه في المستقبل أو في الحال (نحو) قوله تعالى أنزلهموها وأنتم لها كارهون

أنه يفيد ذلك أن قدر قديم وتأخير والا فلا على ما ذهب إليه فهذه الصورة مما منع هو ذلك فيما انتهى  
بمعنى فيلزم أن لا يحصل الانكار في نحو أنت فعلت على شيء من التقادير عنده ولا شأن أن كلامه

أن يقال ذلك لمن هم به ولم يشع منه ولا ينافي ما قاله الشيخان ذكر أن في التفسير بقوله لا ينبغي أن يكون لأن أن وان خلاصت المضارع  
للاستقبال لا يخص يكون له بل هي محتملة للحال معها (قوله أو التأكيد) عطف على قوله للتوبيخ ويسمى الانكار للتأكيد  
بالانكار الانطالي أيضا وقوله في الماضي أي فيكون بمعنى لم يكن وحاصله أن المخاطب إذا ادعى وقوع شيء فيما مضى أو نزل منزلة المدعى  
له أي باستفهام الانكارى تكذيبا له في مدعى (قوله أفأصفاكم ربكم الخ) أي خصكم وهذا خطاب لمن اعتقد أن الملائكة  
بنات الله وأن المولى خصنا بالذكور وخص نفسه بالبنات أي لم يكن الله خصكم بالفضل الذي هو الأولاد الذكور واتخذ لنفسه أولادا  
دونهم وهم البنات بل أنتم كاذبون في هذه الدعوى تعالى سبحانه عن الولد مطلقا فليس المراد توابعهم بل تكذيبهم فيما قالوا لأن  
التوبيخ بصيغة الماضي على فعل حصل من المخاطب (قوله أو في المستقبل) أي فيكون بمعنى لا يكون قال سم سكت عن الحال  
لعدم تأنيدها العاقل لا يدعى التلبس بما ليس متلبا به حتى يكذب نعيم يتأني فيه نفي الانبعاث والبقاء أهلا كما وفي ابن يعقوب والاطول  
أن الانكار الانطالي إذا كان بمعنى لا يكون يكون للحال ولا مستقبل وكان المصنف سكت عن الحال لأنه أجزأ من الماضي والمستقبل  
وتأمله (قوله أنزلهموها) الهمزة للاستفهام ونلزم فعل مضارع مرفوع بالضمة والكاف مفعول به والميم علامة الجمع والواو اللام باع

ألسـتم خـير من ركب المطايا \* وأندى العالمين بطون راح

ثلاث الهدايا والحقه عني أنكر حكم على قبولها ونفسكم على الاسلام

الذي سبق في نحو أنا  
ضربت وأنت ضربت وهو  
ضرب من احتمال الابتداء  
واحتمال التقديم وتفاوت  
المعنى في الوجهين فلا تحتمل  
نحو قوله تعالى الله أذن  
لكم على التقديم فليس  
المراد أن الأذن يتكر من  
الله دون غيره ولكن أحله  
على الابتداء مراد منه  
قوة حكم الإنكار وفه

نظرا لأنه إن أراد أن نحو هذا التركيب أعني ما يكون الاسم الذي يلي الهمزة فيه مظهر لا يفيد توجه الانكار إلى كونه والحال  
فاعلا للفعل الذي بعده فهو ممنوع وإن أراد أنه يفي بذلك أن قدر تقدم وتأخير الأفعلا على ما ذهب إليه فيما سبق فهذه الصورة  
وضم المسموع واجب حيث وإيانه غير متصل كما هنا عند ابن مالك راجع مع جواز السكون عند سيبويه وبنو نصر وقد قرئنا بالزمام بها بالسكون  
كذا في يس (قوله تلك الهداية) تفسير الضمير المنصوب وهو الهاء والهداية في الأصل الدلالة الموصلة للأطوار أي بدعهم ها هنا ما يترتب عليها  
بحسب الشأن من اتباع الشرع الذي قامت عليه الأدلة والعمل به وأن المراد بالهداية هنا الاهتداء وعليه فالإزام به من حيث الإكراه على  
ما هو سبب في حصوله من اتباع الشرع والعمل به (قوله وأما) أي التي قامت على العمل بالشرع والإكراه عليها من حيث الزام قبولها  
فيترتب على ذلك العمل بالشرع أي لا تنكرهم على قبول تلك الخطة المترتبة على قبولها العمل بالشرع (قوله بمعنى أنكرهم على قبولها)  
أي الخطة أذهى التي يناسبها القبول فهو راجع لاحتمال الشافعي وقوله ونفسرهم أي نفهركم ونكرهمكم على الإسلام وهذا مناسب  
للتفسير الأول أعني الهداية فهو راجع له على طريق ألف والتشديد المشدوش كذا قرر شيخنا العدوي وقوله ونفسرهم من القسر وهو القهر  
يقال قسر على الأمر فسر من باب ضرب فوره فهو مرادف لنكرهمكم لكن نفن في التعبير وأعلم أن مثل هذا الخطاب يذ كر لاسقاط  
اثارة العداوة الموجبة لغرة الكافرين أولاظهار عدم حاجة الناصح إلى قتال المنصوح لأن المنفعة للنصوح فأنك إذا نصحت رجلا  
ثم أحسست منه بالآية فقلت له استأفهرك على قبول نصي ولا أفانك على تركه وانما على البلاغ والنصح كان ذلك ادعى للقبول  
لما فيه من ترك الاقتتار على عدم السماع والقبول فافهم لئلا يقال إن مثل هذا الخطاب يفهم التخصيص في التكليف وترك المبالغة  
في الغرض كذا ذكر العقوي

ما منع هو ذلك فيه على ما تقدم لا يقال قد بلى الهمزة غير المنكر في غير ما ذكرتم كافي قوله \* انتقلوا والمشرق مضاجعي \* فان معناه انه ليس بالذي يجي عنه ان يقتل مثل بدليل قوله

بغط غطط البكر شد خنقه \* لبقة لبني والمر ليس يقتل

لانا نقول ليس ذلك معناه لانه قال والمشرق في مضاجعي فذكر ما يكون منه آمن الفعل والمنع انما يحتاج اليه مع من تصور صدور الفعل منه دون من يكون في نفسه عاجزا عنه ومنها التهمكم نحو اصلواتك تأمرلك أن تترك ما بعد آباؤنا وأن تفعل في أموالنا ما نشاء

(قوله والحال انكم لها كارهون) الظاهر ان هذه الحال مؤكدة (٣٠٣) لما استلزمه العامل أعني نلزمكم

لان الاكراه بالشيء يقتضي كراهته (قوله يعني لا يكون هذا الاكراه) أي لا يكون مني الزام لامة الهداية ولا قبول الحجة الدالة على العمل بالشريعة لان هذا لا يكون الا من الله فالذي على الابلاغ لا الاكراه وهذا الكلام من نوح لقومه الذين اعتقدوا انه يهزمهم على الاسلام ولا يقال ان هذا الكلام يقتضي عدم الامر بالجهاد مع انه مأثور به قطعاً لانا نقول لم يرسل بالجهاد أحد من الانبياء الانبياء شمد صلى الله عليه وسلم كذا في ريشة العدوى وقد تبين مما تقرر ان التوبيخ بشارك التكذيب في النفي ويختلفان في أن النفي في التوبيخ متوجه لغير مدخول الهمزة وهو الانتفاء ومدخولها واقع أو كالأوقع وفي التكذيب يتوجه لنفس مدخولها

والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الاكراه (والتهمكم) عطف على الاستنطاء وعلى الانكار وذلك انهم اختلفوا في انه اذا ذكر معطوفات كثيرة أن الجميع معطوف على الاول أو كل واحد عطف على ما قبله (نحو اصلواتك تأمرلك أن تترك ما بعد آباؤنا) وذلك أن شعيباً عليه الصلاة والسلام كان كثير الصلوات وكان قومه اذا رأوه يصلي تضحكوا فقصداً بقولهم اصلواتك تأمرلك الزامهم هذا المعنى كرهوا أو أحبوا وعلى هذا يكون الخطاب لاسقاط منارات العداوة المرجحة لفترة الكافرين أو لظاهر عدم حاجة الناصح الى قتال المنصوح لان المنفعة للمنصوح فانك اذا نصحت رجلاً لم أحسست منه بالاباية فقلت له استأمرلك على قبول نصيحتي ولا فانك على تركه وانما على ابلاغ النصيحة كان ذلك ادعى لقبول ما فيه من ترك الانتصار على عدم السماع والقبول ومن اظهر أن لا حاجة له فافهم ثم لا يقال فيهم منه الترخص في التكليف وترك المبالغة في الغرض وقد تبين مما تقرر أن التوبيخ بشارك التكذيب في النفي ويختلفان في أن النفي في التوبيخ متوجه لغير مدخول الهمزة وهو الانتفاء ومدخولها واقع أو كالأوقع وفي التكذيب يتوجه لنفس مدخولها غير واقع فافهم (و) كالتمكم أي يكون حرف الاستفهام لغيره كالتهمكم وهو الاستمراء والسخرية فهو ما معطوف على الاستنطاء بناء على أن المعطوفات اذا تعددت انما تعطف على ما عطف عليه أو لها وما على الانكار بناء على أن كل واحد منها يعطف على ما يليه وذلك (نحو) قوله تعالى حكايته عن الكافرين في شان شعيب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام (اصلواتك تأمرلك أن تترك ما بعد آباؤنا) فليس المراد به السؤال عن كون الصلاة أمراً عادياً كره وظاهر بل قصدهم لعنة الله عليهم الاستخفاف بشأن شعيب في صلواته فكأنهم يقولون لا قربية لك توجب اختصاصك بأمرنا ونهينا الا هذه الصلاة التي لا لزوم لها بمجازا عقلياً كما تقدم أن في هذا التركيب مجازاً استفادياً وفيه أيضاً باعتبار آلة الاستفهام لغوى والعلاقة ان الاستفهام عن كون الصلاة أمراً يناسب اعتقاد مخاطب أنها أمرة واعتقاد ذلك يقتضي الاستهزاء باعتقاد انما است مما أمر أو نهى فهو من المجاز المرسل لعلاقة الزوم في الجملة (و) كالتحقير (نحو) قولك (من هذا) قصد احتقاره مع أنك تعرفه والعلاقة أن المحتقر من شأنه أن يجعل لعدم الاهتمام به فيستفهم عنه فيبين ما الزوم في الجملة والفرق بين التحقير والاستهزاء أن التحقير فيه اظهار احتقار التقدير والتأخير أم لا ومن ذلك التهمكم نحو قوله تعالى قالوا يا شعيب اصلواتك تأمرلك أن تترك ما بعد آباؤنا وقد تقدم تفسير التهمكم في باب المسند اليه وقد قيل ان تقدير الآية تأمرلك أن تأمر أن تترك

فمدخولها غير واقع فافهم (قوله والتهمكم) أي الاستمراء والسخرية (قوله اختلفوا في أنه الخ) أي في جواب أنه الخ لان الاختلاف انما هو في جواب هذا الاستفهام لافهم (قوله أو كل واحد الخ) ظاهره كان العطف بحرف مرتب كالفاء أو حتى أو كان غير مرتب كالواو وأوأم ونقل بعضهم عن الكمال ابن الهمام أن محل هذا الخلاف ما يمكن العطف بحرف مرتب والاكراه كل واحد معطوفاً على ما قبله اتفاقاً واعلم أن غرة الخلاف الذي ذكره الماشرح تظهر فيما اذا كان المعطوف عليه أولاً فسبحان من فعله القول بأن الجميع معطوف على الاول لا بد من إعادة الخافض مع الجميع عند غير ابن مالك وعلى القول بأن كل واحد معطوف على ما قبله فلا يحتاج لإعادة الامع الاول كافي مرتب بك وبزيد وعرو



ومنها التحقير كقولك من هذا وما هذا ومنه التهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون

(قوله الهزؤ والسخرية) أي بشعيب وصلاته فكأنهم لعنة الله عليهم بقولون لا قرية لك توجب اختصاصك بأمرنا ونهينا الأهذه الصلاة التي تلازمها وليست هي ولا أنت بشئ وهم - هذا الاعتبار صار الصلاة عما يشك في كونه سبباً للأمر فنسب لها مجازاً عقلياً من الاستدلال بسبب في الجملة وهذا (٣٠٤) غير المجاز للغوي الذي في هذا التركيب باعتبار أداة الاستفهام وذلك

الهزؤ والسخرية لاحقية الاستفهام (والتحقير نفو من هذا) استحقاراً بشأنه مع أنك تعرفه (والتهويل كقراءة ابن عباس ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون

المخاطب واطهاراً اعتقاد صغره أو قلته ولذلك يصح في غير العاقل كما يقال ما هذا الشئ أي هو شئ حقير قليل والاستهزاء فيه اظهار عدم المبالاة بالمستزاه ولو كان عظيماً في نفسه وربما يتحد محلها ما ولو اختلف مفهومهما لما بينهما من الارتباط في الجملة لصحة نشأة أحدهما عن معنى الآخر (و) (كالتهويل) أي التفضيع والتفخيم شأن المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الأغراض وذلك (كقراءة ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما قوله تعالى (ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون) فقد قرأ من قوله

لأن الشخص لا يطالب بفعل غيره ومن ذلك التحقير كقولك من هذا وما هذا فان قلت المنكر ما يلي الهمزة على ما تقرروا الذي يليه في قوله تعالى أفاضنا لكم ربكم بالبين الاصفاء بالبين وليس هو المنكر انما المنكر قولهم انما اتخذنا من الملائكة انا قلت اما أن يقال ان لفظ الاصفاء يشعر بزعم ان البنات لغيرهم واما أن يقال المراد مجموع الجنتين فيحل منهما ما كلام واحد التقدير ججمع بين الاصفاء بالبين واتخاذ البنات وتكون الواو فيه للعية لان زعمهم لمجموع الجنتين أفحش من اقتصارهم على واحدة منهما وان كانت فاحشة فان قلت فقوله تعالى أفاضنا لكم ربكم بالبين والناس بالبر وتنسون أنفسكم لاجرا أن يكون المنكر أمر الناس بالبر كما تقتضيه قاعدة أن ما يلي الهمزة هو المنكر ولا أن يكون المنكر نسيان النفس فقط لانه يصير ذكر أمر الناس بالبر لا مدخل له ولا مجموع الأمرين لانه يلزم أن تكون العبادة جزء المنكر ولا نسيان النفس بشرط الأمر لان النسيان منكر مطلقاً ولا يكون نسيان النفس حال الأمر أشد منه حال عدم الأمر لان المعصية لا ترداد شاعتها بانضمامها الى الطاعة لان جهور العلماء على أن الأمر بالبر واجب وان كان الانسان ناسياً لنفسه وأمره لغيره بالبر كيف يضاعف معصية نسيان النفس ولا يأتي الخير بالشروط رب منه في المعنى قوله صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث فان الرفث مذموم مطلقاً ومنه قول الشاعر

لأنه عن خلق وتأتى مثله \* عار عليك اذا فعلت عظيم

وايس منه لأن كل السج وتشرع الابن في المعنى لان كلامهم على انفراد ليس مذموماً بل المذموم مجموعهما وكل منهما جزء علة قلت لا يرتاب في أن فعل المعصية مع النهي عنها أخش لانها تجعل حال الانسان كالمتنافض وتجعل القول كالحالف للفعل ولذلك كانت المعصية مع العلم أخش منها مع الجهل ولكن الجواب عن قوله ان الطاعة الصرفة كيف تضاعف المعصية المقارنة لها من جنسها فيه دقة \* ومن ذلك التهويل كقراءة ابن عباس ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون

أن الاستفهام عن الشئ يقتضى الجهل به والجهل به يقتضى الجهل بفائدته والجهل بفائدته يقتضى الاستخفاف به وهو ينشأ عنه الهزؤ فهو مجاز مرسل علاقته الزوم كذا قيل والاحسن أن يكون استعمال أداة الاستفهام في التحكم من باب الكتابة أو يجعل التحكم من مستبغات الكلام كما مر نظيره (قوله لاحقية الاستفهام) أعني السؤال عن كون الصلاة أمر عبادي ذكر (قوله والتحقير) العلاقة بينه وبين الاستفهام الزوم وذلك لان الاستفهام عن الشئ يقتضى الجهل به وهو يقتضى عدم الاعتناء به لان الشئ الجهول غير ملتبس اليه وعدم الاعتناء بالشئ يقتضى استحقاره فاستعمال الاستفهام في التحقير اما مجاز مرسل على ما قيل أو أنه كناية وهو أولى وأنه

من مستبغات الكلام وذلك لانك اذا كنت عارفاً بالمسؤول عنه وقلت في مقام الاحتقار من هذا أفكانك تفرضه شيئاً آخر غير المشاهد المعروف وتساءل عنه ولم ترش بحاله فمتولد التحقير وصرت كأنك قلت هذا شخص مستحق به حقير كذا قرأ شيخنا العدوي وأعلم أن التحقير عدا الشئ حقير والاستهزاء عدم المبالاة به وان كان كبيراً عظيماً في نفسه وربما يتحد محلها ما وان اختلفا مفهومهما لما بينهما من الارتباط في الجملة لصحة نشأة أحدهما من الآخر (قوله مع أنك تعرفه) أي تعرف هذا المشار اليه (قوله والتهويل) أي التفضيع والتفخيم شأن المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الأغراض وهو في الآية تأكيد هذه العذاب الذي نجنا منه بنو اسرائيل واستعمال أداة الاستفهام في التهويل مجاز مرسل علاقته المسيية لأنه أطلق اسم المسيية سبب وأريد السبب لان

بلفظ الاستفهام لما وصف الله تعالى العذاب بأنه مهيئ لشدة وقضاة شأنه أراد أن يصور كنهه فقال من فرعون أى أعرفون من هو في فرط عتوه وتجبره ما ظنكم بعذاب يكون هو العذاب ثم عرف حاله

الاستفهام عن الشيء مسبب عن الجهل به والجهل به مسبب عن كونه هائلا لان الامر الهائل من شأنه عدم الادراك حقيقة أوعاء (قوله بلفظ الاستفهام) أى والجملة استئنافية تنهوا بل أمر فرعون المفيد لكثرة العذاب بسبب أنه كان متزاد معازلا لا يكف عتوه (قوله على اختلاف الرايين) أى في الاسم الواقع بعد الاستفهامية فالأخفش يقول ان الاسم مبتدأ مؤخر ومن الاستفهامية خبر مقدم وسيبويه يقول بعكس ذلك (قوله وهو ظاهر) أى لان الله (٣٠٥) لا يخفى عليه شئ حتى يستفهم عنه

(قوله بل المراد أنه) أى المولى سبحانه وقوله العذاب أى عذاب فرعون لبنى اسرائيل (قوله بالشدة)

أى بما يدل على شدة وقضاة أمره أى شاعته

وقباحتنه حيث قال سبحانه من العذاب المهين

ولاشك أن وصف العذاب

بكونه مهينا من عذبه

يدل على شدة وشاعته

(قوله زادهم) أى زاد

الخطابين فهو بلا واصل

التحويل حصل من قوله

المهين (قوله أى هل تعرفون

من هو الخ) أى هل تعرفون

الذى هو في ذلك غاية في

هو محذوف أى هل

تعرفون فرعون الذى هو

غاية في عتوه المفرط أى

طغيانه الشديد وشكيبته

الشديدة أى تكبره وتجبره

الشديد فى قوله فى فرط

عتوه وشدة شكيبته من

إضافة الصفة للموصوف

والشكيبته فى الأصل جلد

بلفظ الاستفهام) أى من يفتح الميم (ورفع فرعون) على أنه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره وبالعكس على اختلاف الرايين فإنه لا معنى لحقيقة الاستفهام فيها وهو ظاهر بل المراد أنه لما وصف الله العذاب بالشدة والقضاة زادهم فهو بلا واصل (قوله أى هل تعرفون من هو فى فرط عتوه وشدة شكيبته فما ظنكم بعذاب يكون العذاب به مثله

من فرعون (بلفظ الاستفهام) وذلك بان قرأها بفتح الميم (ورفع) أى مع رفع (فرعون) فيكون فرعون مبتدأ ومن الاستفهامية خبره أومن مبتدأ وفرعون خبره على الرايين فى الاسم بعدم الاستفهامية حقيقة الاستفهام فيها غير مراد وإنما المراد تنظييع أمر فرعون والتحويل بشأنه وهو مناسب هنا لانه لما وصف عذابه بالشدة زيادة فى الامتنان على بنى اسرائيل بالانجاء منه هول بشأن فرعون وبين قضاة أمره يعلم بذلك أن العذاب المنجى منه غاية فى الشدة حيث صدر عن هو شديد الشكيبه عظيم فى عتوه وشدة الشكيبه عبارة عن نهاية التكبر والتجبر وعدم اللين شئ من الاشياء فكانه قبل نجيتهم من عذاب من هو غاية فى الشدة والعتو والفساد ونهايك بعذاب من هو مثله ولما كان الغرض من التحويل بشأن فرعون غاية تا كيد شدة العذاب الذى نجى بنو اسرائيل منه أكد أمره زيادة

بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولذلك قال تعالى انه كان عاليا من المسرفين فسد كذلك عقبه يرشد لارادة التحويل ولذلك قال تعالى وما أدرى ما هي وفي الصحيحين عن ابن عباس رضى الله عنه ما فى مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخميس الى آخره والتعظيم فرب من التحويل ومن ذلك الاستبعاد مثل قوله تعالى أنى لهم الذ كرى وقبحا هم رسول مبين أى يتبع ذلك منهم بعد أن جاءهم الرسول ثم تولوا عنه هذا ما ذكره المصنف فى التلخيص وزاد فى الإيضاح انه قد رآه التجب والتوبيخ معا كقوله تعالى كيف تكفرون وزاد أيضا الامر بخو قوله تعالى فهل أنتم مسلمون وقوله تعالى فهل من مدكر وقد تقدم أن هل تستعمل فى التنى فهذا أيضا ما نحن فيه وزاد غيره التوبيخ ومثله ألم أؤدب فلانا وقد تقدم التمثيل به لا وعيد ولا شك ان معناها مامنة قارب وزيد أيضا العرض لنحو ألا تنزل فتصيب خيرا والتخصيص كقولك لمن بعثته لهم فلم يذهب أما ذهب والزجر كقولك لمن يؤذى أباه أتفعل هذا ذكر الثلاثة فى المصباح وقد تأنى الهمزة للامر كقيل فى قوله سبحانه وتعالى وقل للذين آمنوا وآتوا الكتاب والاميين أسلمتم معناه أسلموا وآتوا الهمزة للتسوية المصريح بها كقوله تعالى سوا عليهم أنذرهم أم لم تنذرهم وغيرها كقوله سبحانه وتعالى حكاية وان أدري أقرىب أم بعدو قال

(٣٩ - شروح التلخيص مائى) يجعل على أنف الفرس كنى به هناعن التكبر والتجبر والظلم (قوله فما ظنكم بعذاب الخ) أى فهو وأخوف وأشد وقد نجيتكم منه فلتذكرونى (قوله يكون المعذب به) بكسر الهمزة على صيغة المفعول وبدل على ذلك قوله بعد زيادة لتعرف حاله وهو بل عذابه فان الهاء فى حاله وعذابه انزعون كما هو ظاهر والضم فيه مثل رجوع لمن هو ملتبس بفرط العتو وشدة الشكيبه وتوضيح ما فى المقام أن تقول ان المراد بهذا الاستفهام تنظييع أمر فرعون والتحويل بشأنه وهو مناسب هنا لانه لما وصف عذابه بالشدة زيادة فى الامتنان على بنى اسرائيل بالانجاء منه هول بشأن فرعون وبين قضاة أمره يعلم بذلك أن العذاب المنجى منه غاية فى الشدة حيث صدر عن هو شديد الشكيبه عظيم العتو فكانه قبل نجيتهم من عذاب من هو غاية فى العتو والتجبر ونهايك بعذاب من هو مثله وحينئذ لا تائق أنكم تشكرونى فكيف تكفرون

بقوله انه كان عاليا من المسرفين ومنها الاستبعاد نحو أني لهم الذكري وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه وقالوا معلم عجون ومنها التوبيخ والتعجيب جميعا كقوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم يرجعكم إلى كيف تكفرون والحال أنكم عالمون بهذه القصة أما التوبيخ فلأن الكفر مع هذه الحال ينشأ عن الانهماك في الغفلة والجهل وأما التعجيب فلأن هذه الحال تأتي أن لا يكون للعاقل علم بالصانع وعلمه به يأن أن يكفر وقد ورد الفعل مع الصادق القوي مظنة تعجب ونظيره أن أمرونا الناس بالبر ونسبون أنفسهم وأنتم تتلون الكتاب

(قوله ولهذا) أي ولاجل التحويل (٣٠٦) بشارة فرعون (قوله انه كان عاليا) أي في ظلمه من المسرفين في عتوه فكيف

(ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين) زيادة تعريف حاله وتحويل عذابه (والاستبعاد نحو أني لهم الذكري) فانه لا يجوز جعله على حقيقة الاستفهام وهو ظاهر بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكري بقريته قوله (وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه) في تعريف حاله وفي التحويل بعذابه بقوله تعالى (انه كان عاليا) في ظلمه (من المسرفين) في عتوه فكيف حال العذاب الذي يصدر من مثله وما كان الامر الهائل من شأنه عدم الادراك حقيقة أوداعه لزمن ذلك أن من شأنه أن يكون مجهولا بسأل عنه فبين التحويل والاستفهام ملازمة فاستعمل لفظ أحدهما في الآخر مجازا (و) كذا الاستبعاد أي عدا الشيء بعيدا والفرق بينهما وبين الاستبطاء أن الاستبطاء عدا الشيء بطئا في زمن انتظاره وقد يكون محبوا بانتظاره والاستبعاد عدا الشيء بعيدا حسا ومعنى وقد يكون منكرا أمكروها غير منتظر أصلا ورعا يصلح المحل الواحد لهما ولواختلف مفهومهما والاستبعاد (نحو) قوله تعالى (أنى لهم الذكري وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه) فان أنوسعيد السيرا في علة أزيد في الدار أم عمرو وهذا ليس باستفهام والمتكلم به منزلة المسؤول عنه والمحاطب بمنزلة السائل وقد خرجت الهمزة أيضا عن معناها في رأيك موافقة أخبرني قال في المصباح وقد تأتي للبالغة في المدح كقوله بدافراغ فؤادي حسن صورته \* فقلت هل ملك ذا الشخص أم ملك أو في الذم كقول زهير فما أدري وسوف إخال أدري \* أقوم آل حصن أم نساء أو الندبة في الحب كقوله بالله ناطيات القاع قلن لنا \* له إله منكن أم إلهي من البشر وعليه اعتراض سيأتي في البديع والتحقيق في أكثر هذه الأمور رجوعها إلى الاستفهام الحقيقي (تبيينه) هذا النوع من خروج الاستفهام عن حقيقة يسمى الاعناء وسمي ابن المعتز تجاهل العارف وهل نقول ان معنى الاستفهام فيه موجود أو انضم إليه معنى آخر وتجرد من الاستفهام بالكلية محل نظر والذي يظهر الأول ويساعده ما قدمناه من التوضيح من أن لعل تكون للاستفهام مع بقائه معنى التبرجى وقال التوضيح أيضا في نحو الحاقه ما الحاقه ليس استفهاما محضا ومما يرجح الأول أن الاستبطاء في قولك كم أدعوك معناه أن الدعاء قد وصل إلى حدا أعلم عدده فانا نطلب أن أفهم عدده والعادة تقضى بان الشخص انما يستفهم عن عدد ما صدر منه اذا كان كثيرا فليعلم وفي طلب فهم عدده ما يشعر

حال العذاب الذي يصدر من مثله (قوله زيادة الخ) تعليل للقول المذكور بعد تعليله بقوله ولهذا فالعلة الاولى علة مطلقا والعلة الثانية علة مقيدا بالعلة الاولى (قوله اتعريف) أي في تعريف حاله (قوله) وتحويل عذابه (أشار بهذا إلى أن تعريف حاله من حيث تحويل عذابه لا من حيثية أخرى) قوله (والاستبعاد) السين والثاء زائدتان وهو عدا الشيء بعيدا والفرق بينهما وبين الاستبطاء أن الاستبعاد متعلقه غير متوقع والاستبطاء متعلقه متوقع غير أنه بطيء في زمن انتظاره ولا تنحصر المعاني المجازية فيما ذكره المصنف فان منها ما يذكره كالامر نحو فهل أنتم مسلمون أي أسلموا والواو جرحوا أنفعل هذا أي انزجر والعرض

نحو الانزجر عندنا كما في سم (قوله وهو ظاهر) أي لاستحالة حقيقة أي الاستفهام من العالم بحفيات الأمور وظواهرها مع منافاته للجملة الحالية لان الجملة الحالية تنافي الجمل على الاستفهام الحقيقي واذا امتنع جل الاستفهام عن معنى حقيقة طلبه معنى يناسب المقام فيجمل عليه والمناسب هنا هو استبعاد تذكرهم بدليل قوله وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه وأيضاً مثل هذا الكلام عرفنا أخباره الاستبعاد فكانه قيل من أين لهم التذكر والرجوع للحق والحال انه جاءهم رسول يعلمون أمانيه فتولوا وأعرضوا عنه يعني أن الذكري بعيدة من حالهم وغاية البعد التي لذلك وتوجيه العدا لفرق بين الاستفهام والاستبعاد أن الاستفهام مسبب عن استبعاد الوقوع لان بعد الشيء يقتضي الجهل به والجهل به يقتضي الاستفهام عنه

انتهى من تقرير شيخنا العدوى (قوله أى كيف يذ كرون) هذا حل معنى مفيد للنفي والانسكار فليست كيف مستفهمان عن الحال فلا يرد أن مقتضاه أنى هنا بمعنى كيف مع أنه يجب حينئذ أن يليها فعل ولم يليها هنا فعل بل هي بمعنى من أين فلو عربه كان أحسن (قوله وأدخل) أى وأشد دخولا (قوله فى وجوب الاذكار) أى فى (٣٠٧) ثبوت التذكر (قوله من كشف

الدخان) تنازه أعظم وأدخل وأغل الثاني قبل ان هذا الدخان علامة من علامات يوم القيامة وهو ما ذهب اليه ابن عباس لقوله عليه الصلاة والسلام أول الآيات الدخان ونزل عيسى بن مريم ونار جرح من قعر عدن تسوق للناس الى المحشر وروى أن حذيفة قال يا رسول الله وما الدخان قتلا عليه السلام هذه الآية فارتقب يوم تاتي السماء بدخان مبين ثم قال عيسى ما بين المشرق والمغرب يمكث أربعين يوما وابله أما المؤمن فيصبيه منه كهية الزكاه وأما الكافر فهو كالسكران يخرج من مغفله وأذنبه وديره والذي ذهب اليه ابن مسعود أن المراد بالدخان فى الآية ما يرى فى السماء عند الجوع كهية الدخان قال لانه عليه السلام لما دعا فرشا فكذبوه واستعبدوا عليه قال اللهم أعني عليهم بسبع كسيع يوسف وفى رواية اللهم اجعل عليهم سنيما كسني يوسف فأخذتهم سنة حصت كل شئ أكلوا فيها الجلود والميتة من الجوع

أى كيف يذ كرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ماء وأعظم وأدخل فى وجوب الاذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات والبيانات من الكتاب المجز وغيره فلم يذ كروا وأعرضوا عنه

الاستفهام الحقيقى لا يصح من علام الغيوب مع منافاته للجملة الحالية فان مثل هذا الكلام عرفا عما يراد به الاستفهام فهو دليل قرائن الاحوال للاستبعاد كراههم فكانه قيل من أين لهم التذكر والرجوع للحق والحال أنهم جاءهم رسول يعلمون أمانته فتولوا وأعرضوا عنه بمعنى أن التذكرى بعينه عن حالهم وغاية البعد انبنى لذلك فسر نفسه بمرامعنا بما يقتضى النفي والانسكار بان فعل كشف يذ كرون ويتعظون ويقفون بما وعدوه من الايمان ان كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل فى وجوب الاذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكتاب المجز وغيره من المجهزات فلم يذ كروا بل أعرضوا عما قلنا بنفسه بمرامعنا بالانتهى من أنى اذا كانت بمعنى كيف يليها الالف الفعل والعلاقة أن المهول به بعينه الادراك فحين شأنه أن يكون مجهولا بالاستبطاء وأما التحجب فالاستفهام معه مستمر لان من تحجب من شئ فهو بلسان الخيال سائل عن سببه وكأنه يقول أى شئ عرض لى فى حال عدم رؤية الهدى وأصله أى شئ عرض له ولكنه قلبه الى نفسه بالغة فى الصفة وأما التنبيه على الضلال فى نحو قول الانسان أن تذهب من يد التنبيه على الضلال فالاستفهام فيه حقيقى لانه يقول أخبرنى الى أى مكان تذهب فالى لا أعرف ذلك وغاية الضلال لا يشعر بها الى أن تنتهى فأما قوله تعالى فأين تذهبون فبأنى ما يحصل بتحقيق المراد منه وأما التقرير فأعلم أنهم لم يفصحوا عن مرادهم به فهل نقول ان المراد به الحكم بثبوت كقولك قررت هذا الامر أى أثبتته فيكون حينئذ خبرا فان المذكور عقب الاداة واقع نفيا كان أم اثباتا فانقر برفى ألم نشرح للفعل وهو الشرح أو المراد أنه طلب اقرار المخاطب به مع كون السائل يعلم فهو استفهام بقر والمخاطب أى يطلب منه أن يكون مقرا به ورأيت فى كلام أهل الفن ما يقتضى كلاما من الاحتمالين وأنت اذا انتبعت الامثلة فى ذلك قطعت فى بعضها بان المراد الاول كقوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر ان جعلناه نقررا وفى البعض بان المراد الثانى كقوله تعالى أنت فعلت هذا يا آلهتنا فانهم يطلبون اقراره به كما صرح به المصنف فى الايضاح وينتظرون جوابه فاذا أريد بالاستفهام التقرير المعنى الاول فذلك خبر صرف وان أريد الثانى فهل معنى الاستفهام باق فيه أو لا الذى يقتضيه كلام الجميع انه لا الذى يظهر خلافه وأقدم عليه دقيقة وهى أن الاستفهام طلب الفهم ولكن طلب فهم استفهام أو طلب وقوع فهم لمن لم يفهم كائنا من كان فاذا قال من يعلم قيام زيد لم يحضر بذكر الذى لا يعلم قيامه هل قام زيد فقد طلب من المخاطب الفهم أعنى فهم بذكر اذا تقررت هذا فلا بدح فى صدور الاستفهام من يعلم المستفهم عنه واذا سلمت ذلك انزاحت عنك شكوك كثيرة وظهر لك أن الاستفهامات الواردة فى القرآن لا مانع أن يكون طلب الفهم فيها مصروفا الى غير المستفهم والمستفهم عنه فلا حاجة الى تعسف كثر من المفسرين وبهذا النجلى لك أن الاستفهام التقريرى هو المعنى حقيقة وأن قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوا حقيقته فانه طلب به أن يقر بذلك فى ذلك المشهد العظيم تكذبا

وينظر أحدهم الى السماء فينظر كهية الدخان وفى رواية كان اذا قام أحد آخر فلا يراه فقام يوسفان فقال يا محمد انك جئت ناصر بطاعة الله وبصلة الرحم وان قومك قد هلكوا فادع الله اياهم فأنزله الله عز وجل فارتقب يوم تاتي السماء بدخان مبين الى قوله انكم عائدون (قوله وهو) أى ذلك الاعظم والادخل (قوله وأعرضوا عنه) أى وحينئذ فاذ كرى بعينه جدا

(ومنها) أى من أنواع الطلب (الامر) وهو طلب بفعل غير كرف

فيسأل عنه وانما ننهي على العلاقة في استعمال الاستفهام لغيره لاستيفادهم اياه فليتلأمل (ومنها) أى من أنواع الطلب (الامر) وهو اذا أريد به هذا النوع من الكلام كما ينبغي مع بأوامر وهو للنصارى وتخصيه الالفهمهم أنه لم يقل ذلك وهذا ما قدمنا الوعد به في قوله تعالى فإن تذهبون فان قلت المقر به هو ما يلي الهمزة كما نقرر فيلزم أن يكون طلب منه أن يقر بأنه قال ذلك وهذا لم يطلب بل طلب منه أن يقر بالواقع والواقع أنه لم يقل قلت بل المطلوب منه أن يقر بالامر الواقع منه ولا ننفي هذا قولهم ان المقرر به هو ما يلي الهمزة فان المراد أن المقرر به هو الفاعل وتقديره أنت فعلت أم غيرك فقد طلب منه أن يقر بالفاعل منه ومن غيره وهذا معنى قولهم ان المستفهم عنه ما يلي الهمزة وان كان المستفهم عنه في قولك أريد قائم أم غرو وكلام من زيد وعمر وواكن مقصودهم ما يليه من مسند مع معادله أو مسند اليه كذلك وقد انجلى لك بهذا قول السكاكي ان ذلك استفهام تقرر ببعثان كان في غاية الشاعة واتضح لك امكان حل الاستفهامات الواردة في القرآن على حقيقته مع تنزيه الباري عز وجل عن أن يطلب الفهم لنفسه تبارك وتعالى وهذا ما قدمنا الوعد به وأما استفهام الانكار فقد يكون الاستفهام به لطلب فهم السامعين لذلك الشيء المنكر فيكونه وأما التكميم فقد يكون فيه الاستفهام أيضا مصروفاً إلى مخاطب وأما التحقير فقد يكون استفهاما معني أن ذلك وصل في الحقايرة الى أن لا يعلم حقيقةه فاستفهم عنه وأما الاستيفاد فيمكن فيه ما سبق في التنبيه على الضلال والامر يجوز أن يكون مثله وهو ما مع بقاء قصد افهام الناس حالهم وطلب نقطة فهم بذلك والعرض والتحضيض والزجر والمبالغة لا تعد في اجتماع الاستفهام مع كل منها فعاصله تكمل المحافظة على معنى الاستفهام مع معنى آخر عاونة القران اللفظية أو الحالية وما يؤول به ما قلناه أن ابن الحاسب قال في شرح المفصل ان الطلب لا يمكن أن يستعمل مراد به نوع آخر من الطلب بل قد يستعمل ويراد به الخبر وأما طلب آخر فلا وأنت تجد كثيرا من هذه المعاني السابقة طلبا فاذا تكلفت ليقام معنى الاستفهام فيه وأن القرينة دلت على ارادة شيء آخر معه خلصت من هذا (تنبيه) قوله سبحانه أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا يحتمل أن يكون استفهام تقرر وكذا صرح به بعضهم ووجهه أنه طلب منهم أن يقر وأما عندهم في ذلك ولهذه اذ قال مجاهد التقدير لافاتهم لما استفهموا استفهام تقرر على اجواب له الا أن يقولوا لاجعلوا كأنهم قالوها وهو قول الفارسي والزمخشري ويحتمل أن يكون استفهام انكار بمعنى القوي يخبر على محتمل لا كل لحم أخيهم فيكون ميتة والمراد بعيتهم لا كل لحم أخيهم غيبته على سبيل المجاز وجاء فكرهتموه بمعنى الامر أي اكرهوه قيل ان فكرهتموه أمر وقد يأتي الامر بصيغة الماضي نحو اتق الله أمر وفعل خيرا ينب عليه ويحتمل أن يكون استفهام انكار بمعنى التكذيب لانهم لما كانت حالتهم حال من يدعي أنه يحب أكل لحم أخيه نسب اليهم ذلك وكذا وافيه ويكون فكرهتموه خيرا (تنبيه) نقل الشيخ أبو حيان عن سيبويه أن استفهام التقرر لا يكون بهل انما تستعمل فيه الهمزة ثم نقل الشيخ عن بعضهم أن هل تأتي تقيرا واثنائي في قوله تعالى هل في ذلك تسم لذي حجر فأما قول الزمخشري ان هل أتى على الانسان للتقرير فيعمل على انها معني قد كما هو مذهبه فان الهمزة مقدرة قبله فالتقرير حجة ثم بالهمزة وقال شيخنا أيضا ان طلب بالاستفهام تعيين أو توخي أو انكار أو تعجب كان بالهمزة دون هل وان أريد به الحمد كان بهل ولا يكون بالهمزة ومراده بالحمد القسم الثاني من قسمي الانكار المتقدمين ومراده بالانكار القسم الاول فتعين في هل التي للبعد الاستثناء مثل وهل يحازي الا الكفور وهل أنا الامن ربيعة أم مضر ولا يجوز أزيد الا قائم ص (ومنها الامر الخ) ش من أنواع الطلب الامر وهو يعني أمر حقيقة في القول الطلب

(قوله الامر) اعلم أنه اذا أريد به النوع من الكلام كما ينبغي على أوامر واذا أريد به الفعل جمع على أمور ومن ارادة الفعل به قوله تعالى وشاورهم في الامر أى في الفعل الذي تعزم عليه وهو حقيقة في القول الخصوص مجاز في الفعل وقيل مشترك انظري فيما وقيل معنوي وانه موضوع للقدر المشترك بينهما والمناسب أن يراد بالامر هنا الامر اللفظي لان الكلام في الانشاء وهو لفظي لا الامر النفسي على ما عند الاصوميين ولا ينافي هذا قول المصنف بعد وصيغته لان الاضافة بيانية كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وهو طلب فعل الخ) طلب مصدر مضاف الى مفهوله وهذا تعريف للامر النفسي وليس الكلام فيه لان الكلام في أنواع الطلب اللفظي فلو قال طلب فعل بالقول كان أولى وأعمل الحامل على هذا التفسير قول المتن الاتي والاطهر أن صيغته الخ تأمل كذا في يس وقد يقال ان التعريف صالح لكل من الامرين النفسي واللفظي فالمراد بالطلب ما هو أمر من اللفظي والنفسى وأنه اللفظي فقط وهو المناسب

بالكلام فيه لأن الكلام في أنواع الطلب اللفظي وقوله بعد وصيغته اضافته بيانية واعلم أن كلامنا القول على

والامر مشترك بين اللفظي والنفسي وعن صرح بالاستتراك العلامة القرافي في الحصول وقوله طلب الجلس سئل الدعاء اللهم والائتماس وخرج عنه الخبر والانشاء غير الطلب وخرج باضافة الطلب للفعل اللهم بناء على أنه طلب ترك وقيل هو طلب كف فزاد غير كف لاجل أن يخرج منه فالنهي خارج من التعريف على كلا القولين وقوله على جهة الاستعلاء أي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة كقول السيد لعبد فاعل كذا أولا كقول العبد لربه فاعل كذا حال كونه طالبا للعلو يخرج للدعاء والائتماس لان الاول من الادنى والثاني من المساوي بخلاف الامر فانه يشترط فيه طلب الامر العلو وقد علمت أن المراد بطلبه العلو أن يعد نفسه عاليا باظهار حالة العالی وذلك بان يكون كلامه على جهة الغلظة والقوة لا على وجه التواضع والانخفاض فسمى بميله في كلامه الى العلو طلبا له سواء كان عاليا في نفسه أولا وبقولنا يشترط في الامر طلب الامر العلو بندفع ما يقال ان تعريف الامر المذكور يصدق بالتقني والعرض والاستفهام حيث كان كل لطلب الفعل استعلاء ووجه الدفع أنه لا يشترط الاستعلاء فيها وان وجد في نفس الامر وانما يشترط في الامر وأورد على التعريف أنه غير مانع لصدقه بأمر ذلك بفعل كذا فانه ليس بأمر مع صدق الحد عليه وذلك أن تقول ان كان التعريف جدا للامر النفسي فلا يراد لصدقه عليه وان كان التعريف للامر اللفظي فلا يراد لصدقه عليه فلا يدخل تحت الجنس وهو الطلب اللفظي وأنه غير جامع لانه يخرج عنه

(٣٠٩)

نحو كف عن القتل فان هذا أمر وهذا خارج بقوله غير كف لان هذا طلب كف وأجيب بأن المراد غير كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغة فدخل نحو كف عن القتل لانه كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة بالتعريف وهذا صادق بما اذا كان طلب الفعل غير كف أو طلب الفعل هو كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة فالاول نحو قم والثاني نحو كف عن القيام فانه طلب لفعل هو كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة وأورد

### على جهة الاستعلاء

حقيقة فيه واذا أثر يديه الفعل وهو محاز فيه بجمع بأمور ومن ارادة الفعل بقوله تعالى وشاورهم في الامر أي في الفعل الذي تعزم عليه ويعترف مراد به المعنى الاول بأنه طلب فعل غير كف طلبا كائنا على جهة الاستعلاء فخرج عن الطلب الخبر وخرج بالفعل اللهم بناء على أن المطلوب به ترك الفعل وخرج غير كف اللهم أيضا بناء على أن المطلوب به فعل هو كف فالنهي يخرج عن التعريف على كلا التقديرين وخرج بقوله على جهة الاستعلاء الدعاء والائتماس لان الاول من الادنى والثاني من المساوي بخلاف الامر فيشترط فيه طلب الامر العلو ومعنى طلب العلو أن يعد نفسه عاليا باظهار حالة العالی يكون كلامه على جهة الغلظة والقوة لا على جهة التواضع والانخفاض فسمى عرفا بميله في كلامه الى العلو طلبا له سواء كان عاليا في نفسه أولا ولا وقتا فيشترط فيه الخ ليجز بذلك ما يصدق عليه انه طلب للفعل ايجابا وكذا نداء على المشهور وصيغته نحو أكرم زيد والمقترن باللام نحو ولجضر زيد واسم الفاعل نحو نزال ودرنا قال (والانظر أن هذه الصيغة موضوع لطلب الفعل استعلاء) وينبغي أن يقول طلبا حازما فانه يدخل في عبارته المنسوب والصحيح أن صيغة افعل موضوعة للإيجاب وان كان الامر لا علم منه ومن المنسوب والمصنف لم يفرق بين الامر وبين صيغة افعل والتحقيق ما قلناه وقوله الاظهر يحتمل أن يراد به كونها لطلب الفعل لا يكون دفعا لمن ادعى أنها حقيقة في الاباحة مثلا ويحتمل أن يكون دفعا لقول من قال انم الطلب ولكن

على هذا الجواب أنه يقتضي أن يخرج عن التعريف كف عن الكف عن القتل لانه طلب فعل هو كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغة مع أن هذا أمر وأجيب بأن كف مأخوذ من الكف مطلقا وهو انما يتعلق بالكف عن خصوص القتل والمطلق والمقدم تغايران وقوله على جهة الاستعلاء المنبأ برتعلقه بقوله طلب أي الطلب على طريق الاستعلاء ويحتمل أن يكون حالا من فعل لانه وصف بقوله غير كف والمعنى طلب فعل غير كف حال كونه على جهة الاستعلاء في طلبه وانما قيد بذلك ليكون التعريف المذكور الامر لانزاع فيه والافانثار عند الاشعري واتباعه عدم اشتراط الاستعلاء والعلو في الامر وان كان الجمهور على اعتبار الاستعلاء في حقيقة الامر والحاصل أن في الامر مذاهب قليل يشترط فيه كل من الاستعلاء والعلو وقيل لا يشترط فيه شيء منهما وقيل يشترط فيه العلو دون الاستعلاء وقيل بالعكس وهو ما شى عليه الشارح ودليل كل من هذه الاقوال مذكور في كتب الاصول وأورد على اشتراط الاستعلاء في معنى الامر قوله تعالى حكاية عن فرعون ما دأته من فقد استعمل الامر في طلب ليس فيه استعلاء لان فرعون لا يرى استعلاء في الطلب المتعلق به من غير لادعائه اللوهمية لنفسه فلو كان الاستعلاء معتمرا في مفهوم الامر لما قال فرعون ما دأته من وأجيب بأن المراد اذا تشيرون من المؤامرة بمعنى المشاورة وبأنه احتقر نفسه بعبودية مجزأة موسى ولا يخفى أن كلامنا الجوابين خلاف الظاهر فلذا كان الصحيح أن الاستعلاء ليس بشرط في الامر



(قوله وصيغته تستعمل الخ) أي صيغته المعهودة المتداولة كثيرا وهذا توطئة لماسيأتي في المتن من قوله والظاهر الخ وإضافة صيغة  
لضمير اللسان لأنه من إضافة الأعم للأخص أي والصيغة التي هي الأمر بناء على أن المراد الأمر اللفظي ولا شك أنه نفس الصيغة وهذا  
الاحتمال هو الظاهر لأن الكلام في الأمر اللفظي أو أن الإضافة حقيقية وهو من إضافة الدال للدلول بناء على أن المراد بالأمر الأمر  
النفسى ويدل لذلك قول الشارح فيما يأتي فالمراد بصيغته الخ لكن لا يخفى أن الكلام في الأمر اللفظي الذي هو من أقسام الانشاء  
الآن بقا هذا استطراد لزيادة (٣١٠) الفائدة ثم أنه على هذا الاحتمال ربما يفهم أن الخلاف

وصيغته تستعمل في معان كثيرة فاختلوا في حقيقة الموضوعة هي لها اختلافا كثيرا ولما لم تكن  
الدلائل مقيدة للقطع بشئ قال

على جهة الاستعلاء كالنفي والعرض والاستهفام حيث يكون كل اطلب الفعل استعماله لأنه لا يشترط  
الاستعمال فيها وانما يشترط في الأمر وأورد على هذا التعريف عدم تناوله نحو كف ودع وذرو ونحوه  
فيسد عكسه ولكن هذا لا يراد بناء على أن التعريف للأمر النفسي واللفظي معا أو يراد به اللفظي  
فقط وهو المناسب هنا لأن الكلام في الانشاء لغة وهو لفظي وأما أن يريد به النفسي على ما عند الأصوليين  
فلا يراد امكن لا يحتاج الى زيادة قوله غير كف لأن الطلب النفسي للفعل هو الأمر اصطلاحا ولو  
دل عليه لاتدع الفعل ونحوه وطلب الترك نهي ولودل عليه كف واثرك ونحوه وزيادة من زاد  
بناء على إرادة النفسى مدلول عليه بغير كف اصطلاح منه غير مسلم نعم ان اعتبر الحقيقة في الحد  
مطلقا لم يرد النقص على التعريف لأن الكف له حيثان احدهما حادثة كونه فعل لا من جملة  
الافعال المقدورة والآخرى حيثية كونه كف عن فعل آخر فاذا اعتبر الحقيقة الاولى فكف يصدق  
عليه ولو كان فعلا انه طلب فعل كسائر الافعال ولا يصدق عليه انه طلب كف عن فعل آخر فهو انتهى  
فلا يخرج الاول ولا يدخل الثاني فصح التعريف إذ كانه قيل طلب فعل من حيث انه فعل وكف من  
ذلك ولا تدع الفعل نهي فهو طلب كف عن فعل آخر أي طلب كف عن الكف المتعلق بالفعل والكف  
عن الكف يحصل بالفعل فهو من حيث انه كف عن فعل آخر لا يصدق عليه أنه طلب الفعل من حيث  
هو ولكن على هذا لا يحتاج الى زيادة قوله غير كف كذا قيل ولا يخفى ما فيه من التعسف اذ يمكن أن  
يقال في قولنا كف ولا تدع الفعل طلب كف فيمكن أن يعتبر فيه مامعا وحده فكون فعلا أو بالنظر  
الى متعلقه فيكون كف عن فعل تامله ثم ان الأصوليين اختلفوا في وضع صيغة الأمر فقيل وضعت  
للاجوب فقط وهو مذهب الجمهور وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو مجرد الطلب  
على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما بأن وضعت اسكل منهما استعلا لا وقيل بالتوقف  
أي عدم الدراية وهو شامل للتوقف في كونهما للوجوب فقط أو للندب فقط والتوقف في كونهما  
للقدر المشترك بينهما أو مشتركة بينهما بمعنى أنا لا نعني شيئا مما ذكر وقيل هي مشتركة بين الوجوب  
اشتراط العلو كالمعتزلة أو لم يشترط الاستعلاء ولا العلو كالامام فخر الدين وأتباعه مستدلين بقوله تعالى  
ماذا تأمرون ولا حجة فيه اما لكونه مشتق من الأمر بمعنى المشورة والفعل واما لان فرعون اذ ذاك كان  
مستعيا لهم وكلامه في الايضاح يدل على إرادة كونهما الطلب الفعل لأنه استدل على ذلك باطباق آفة  
اللغة على إضافة هذه اللفاظ للأمر بقولهم صيغة الأمر واستدل المصنف عليه بقبادوالذهن عند سماع  
هذه اللفاظ الى ذلك وهذا بناء منه على أن التبادر علامة الحقيقة كما هو المشهور وان كان قد منع ذلك

الآتي في معنى صيغة  
الأمر انما هو عند القائلين  
بالكلام النفسي أما عند  
النافعين له كالمعتزلة فلا  
يجوز فيم اختلاف وليس  
كذلك كما بينه حواشي جمع  
الطوامع وغيرهم (قوله  
تستعمل في معان كثيرة)  
أي نحو ستة وعشرين  
معنى ذكرها أهل الأصول  
وذكر المصنف فيما يأتي  
بعضها منها (قوله هي)  
أي الصيغة وأبرز الضمير  
بلرى الصفة على غير من  
هي له وقوله أي الحقيقة  
(قوله اختلافا كثيرا)  
حاصله أن الأصوليين  
اختلفوا في المعنى الذي  
وضع له صيغة الأمر فقيل  
وضعت للوجوب فقط  
وهو مذهب الجمهور  
وقيل للندب فقط وقيل  
للقدر المشترك بينهما وهو  
مجرد الطلب على جهة  
الاستعلاء فهي من  
قبيل المشترك المعنوي  
وقيل هي مشتركة بينهما  
اشتراكا لفظيا بأن وضعت  
لكل منهما استعلا لا

المصنف

وقيل بالتوقف أي عدم الدراية وهو شامل للتوقف في كونهما للوجوب

فقط أو للندب فقط والتوقف في كونهما للقدر المشترك بينهما اشتراكا لفظيا يعني أنا لا نعني شيئا مما ذكر وقيل مشتركة بين الوجوب  
والندب والباحة وقيل موضوعة للقدر المشترك بين الثلاثة أي الأذن في الفعل والاكثر على أنها حقيقة في الوجوب فقط (قوله ولما  
لم تكن الدلائل) أي الأدلة التي ذكرها أصحاب الأقوال المذكورة (قوله بشئ) أي من الأقوال المذكورة (قوله قال المصنف  
أي مشير الماهو لا يظهر عنده لقوة دليله

والاظهراً أن صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرهما نحواً كرم عماراً ورويد بكذا موضوعاً لطلب الفعل استعماله

(قوله من المقترنة) أي من الصيغة المقترنة باللام فن لبيان أنواع الصيغة وقضية كلام المصنف هذا أن الصيغة الدالة على الطلب هي الفعل في قوله ليضرب زيد مثلاً وأن اللام قرينة على إرادة الطلب به وعلى هذا فالإضافة في قولهم لام الأمر لأدنى ملائمة أي اللام المقترنة بصيغة الأمر ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال على الطلب (قوله وغيرها) أي ومن غير المقترنة باللام (قوله نحواً كرم عماراً) هذه الصيغة فعل محض (قوله ورويد بكذا) رويدها اسم فعل مبني على الفتح يعني أمهل وقد تكون مصدرًا منصوباً بالنصب المصادر المأمور بهما مصغراً تصغيراً للترخيم والاصل ارواداً (٣١١) مصدراً رويده يقال رويده رويده

أي أروده أي أمهله وقد يقع رويده في المصدر فيكون رويدها مبتدأ بمعنى اسم المفعول نحو وسريراً رويده أي مروداً ويقع حالاً نحو وسريراً رويده أي مرودين وقيل جازاً هو حال من السير كأنه قيل سيروا السير ورويداً هذا تفسير سيبويه ويقع مصدرًا مضافاً للمفعول نحو ورويد بكذا قيل ارواد زيد وغيره مضاف نحو رويدها كضرباً زيداً وهو في هذه الحالات ليس اسم فعل وإنما اتصل به الكاف نحو ورويد بكذا عماراً فهو اسم فعل لا غير بمعنى أمهل كما في الفناري وأعلم أن جعل رويده مفعلاً للطلب مبني على المذهب الكوفي من أن اسم الفعل بدل على ما يدل عليه الفعل لأعلى مذهب البصريين من أن مدلوله لفظ الفعل الآن يقال انفعلي مذهبهم يدل على الطلب بواسطة

المصنف (والاظهراً أن صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرهما نحواً كرم عماراً ورويد بكذا) فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كف استعماله سواء كان اسماً أو فعلاً (موضوعاً لطلب الفعل استعماله)

والنصب والاباحة وقيل للقدرة المشتركة بين الثلاثة أي الأذن في الفعل ولما تقدم الدلائل قطعاً لشيء مما ذكره المصنف بشيء منها ولكن أشار إلى ما هو الاظهر عنده لقوة ما رتبه فقال (والاظهراً) من تلك الأقوال (ان صيغته) أي الأمر والإضافة بيانية أي الصيغة التي هي الأمر لأن الكلام في الصيغة كما تقدم لافي الكلام النفسي ألا يناسب هنا ثم لما كان المراد بالصيغة هذا ما دل على طلب فعل غير كف استعماله سواء كان ذلك الدال اسماً أو فعلاً أشار إلى بيان ذلك بقوله (من) الصيغة (المقترنة باللام) فن لبيان أنواع الصيغة (نحو ليضرب زيد) فهم من هذا أن الصيغة الدالة على طلب الضرب هي الفعل واللام قرينة على إرادة الطلب به ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال (و) من (غيرها) أي غير المقترنة باللام (نحو) قولك (أكرم عماراً) هذه الصيغة فعل محض وقولك (رويد بكذا) هذه اسم فعل أي أمهل بكذا ورويد تصغيراً ورواداً مصدرًا رويدها بمعنى أمهل ثم غير ترخيم استعمال اسم فعل بمعنى أمهل (موضوعاً) خبر قوله والاظهراً أن الصيغة المدكورة بأنواعها موضوعاً (لطلب الفعل استعماله) وقد تقدم أن المراد بالاستعمال هنا طلب العلو يعني عدلاً من نفسه عالياً باظهار الغلظة سواء كان عالياً في نفسه أم لا وأعلم أنك إن دقت النظر في قولهم مثلاً صيغة الأمر موضوعاً لتدل على طلب الفعل وجدته لا يتخلو عن بحث لأننا إن أريد بالطلب الكلام النفسي كان لهذه الصيغة الانشائية حينئذ معنى خارجي فتكون خبراً وإن أريد بها بطول ذكره وقد تكلمنا عليه في شرح مختصر ابن الحاجب بقي على المصنف اشكال وهو أن قوله الاظهراً أن صيغته موضوعاً لطلب الفعل وقوله لتبادر الذهن إليه عند سماع هذه الصيغة يقتضي أن مجرد سماعها يقتضي بتبادر الذهن إلى أنها أمر وذلك ينفي اشتراط الاستعلاء وإن كان يتبادر إليها بقرينة الاستعلاء فالتبادر بشرط القرينة شأن الجواز لا الحقيقة ثم لو أراد هذا كان الاستدلال على الاستعلاء لأعلى كونها للطلب وهو خلاف ما سبق ورد على المصنف انتهى فإنه طلب للفعل لأن مطلوبه كف النفس وخرج بقوله الاستعلاء الدعاء والتماس واعترض على المصنف بأن اسم الفعل لا يسمى أمراً في اصطلاح النحاة وأجيب بأنه يسمى أمراً في اصطلاح أهل المعاني وقد عده صاحب المفصل أمراً وقول المصنف لطلب الفعل استعماله لا يقتضي أنه لا وجوب أوله ولأنه لا يوجب بعضهم وروعا

دلالاته على لفظ الفعل تأمل (قوله ما دل الخ) أي لخصوص فعل الأمر والمضارع المتروك باللام الأمر على ما شتهر وقوله ما دل أي لفظ دل بعبادته ولو بطريق التضمن كما في الفعل (قوله اسماً) أي كرويد وكلمة صر في نحو ضرباً زيداً وقوله أفعلاً أي كعمل الأمر والمضارع المقرون باللام وهو ظاهر في الأول وأما الثاني فجعل نظراً لاحتتمال أن يقال الدال على الطلب مجموع الفعل واللام كما مر (قوله موضوعاً لطلب الفعل) ظاهره ولأنه يأمع أن الجمهور على أنه حقيقة في الوجوب ويؤيد كون مراد المصنف بهذا الظاهر عدم عده النصب من الأغيار الآتية مع أنه أحق بالعدم من غيره فيكون الاظهر عند المصنف كون الصيغة موضوعاً للقدرة المشتركة بين الوجوب والنصب كذا في الفنري

لتبادر الذهن عند سماعها الى ذلك وتوقف ما سواه على القرينة قال السكاكي ولا طباق أئمة اللغة على اضافتها الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر وفيه نظر لا يخفى على المتأمل ثم انهم أعنى صيغة الامر قد تستعمل في غير طلب الفعل بحسب مناسبة المقام

(قوله أي على طريق طلب العلق) فيه إشارة الى أن نصب استعلاء بنزع الخافض مع تقدير مضاف ويحتمل أنه مفعول مطلق على حذف مضاف أي طلب استعلاء ويحتمل أنه تمييز ويؤيده قولهم على جهة الاستعلاء ويحتمل أن يكون حالاً من فاعل المصدر المحذوف بالتأويل باسم الفاعل قال بعضهم اذا تأملت في قولهم صيغة الامر مادل على طلب الفعل استعلاء وجدته لا يتخلو عن بحث لأنه ان أراد بالطلب الكلام النفسى كان لهذه الصيغة الانشائية حيث مد معنى خارجي فتكون خبراً وان أراد به الطلب اللفظي كان هو نفس الصيغة فيلزم اتحاد الدال (٣١٢) والمندلول ورد بأن مختار الأول ولا نسلم أن تلك الصيغة تكون خبراً حينئذ

أي على طريق طلب العلق وعد الامر نفسه عالياً سواء كان عالياً في نفسه أم لا (لتبادر الفهم عند سماعها) أي سماع الصيغة (الى ذلك المعنى) أعنى الطلب استعلاء والتبادر الى الفهم من أقوى أمارات الحقيقة (وقد تستعمل) صيغة الامر (لغيره) أي لغير طلب الفعل استعلاء

الطلب اللفظي فهو نفس الصيغة تأمل وانما كان الاظهر أن الصيغة موضوعه الطلب المذكور (لتبادر الفهم عند سماعها) أي سماع تلك الصيغة (الى) فهم (ذلك) الطلب وهو الطلب على وجه الاستعلاء وقد تقر بأن تبادر المعنى من اللفظ الى الفهم من أقوى أمارات كون ذلك اللفظ حقيقة فيه وهذا الذي استظهره المصنف بخلاف المذهب الجمهور كما تقدم من أنهم حقيقة في الوجوب ثم التبادر المذكور ردد عليه أن المجاز الرابع يتبادر معناه من اللفظ ولا يدل ذلك التبادر على كونه حقيقة لان التبادر أصله كثرة الاستعمال ويجيب بأن التبادر في المجازات افتقر فيه الى قرينة مصاحبة فلا يراد لان التبادر في الحقيقة لا يقتضي القرينة وان لم يفقر فيه الى ذلك فهو حقيقة عريضة وههنا بحث وهو أن التبادر من غير معرفة الوضع محال فاذا عرف الوضع عرفت الحقيقة من المجاز لان الأول بلا قرينة والثاني بمصاحبتها فلا يستدل بالتبادر على الحقيقة لان معرفتها سابقة على التبادر وقد يجيب بأن السابق على التبادر مطلق معرفة الوضع لا الوضع الذي يتضمن الفرق بين الحقيقة والمجاز ولا نسلم أن مطلق معرفة الوضع يدل على الحقيقة أصحاً أن يدرك أن هذا اللفظ موضوع لكذا ولولم يعلم كون الوضع بالقرينة أولاً فالتبادر بكثرة الاستعمال يدل أن هذا الوضع مثلاً حقيقة دون ذلك تأمله (وقد تستعمل) صيغة الامر (لغيره) أي لغير طلب الفعل استعلاء الذي تقدم أن الاظهر كونها حقيقة استفيد الامر من غير هذه الصيغة مثل أوجبت وما أشبهه وقول المصنف استعلاء لا يصح أن يكون مفعولاً من أجله لكن يجوز أن يكون منصوباً على اسقاط الخافض تقديره على الاستعلاء أي على جهة الاستعلاء والنصب يكون باسقاط على كما مر في قوله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد على قول ثم اذا ثبت انها حقيقة في طلب استعلاء فقد تستعمل لغيره وذلك على أقسام الأول الاباحة نحو جالس الحسن

لأنها وان كان لها معنى خارجي لكنه لم يقصد موافقة اللفظ له وحكاية به بخلاف الخبر فانه لا بد فيه من ذلك كما مر (قوله طلب العلق) هذا على أن السين والهاء الطلب وقوله وعد الخ إشارة الى أنها للعبد كما تقول استعنت هذا الامر أي عددته حسناً ففي كلامه إشارة لجواز الوجهين وكان الاوضح في هذه الإشارة العطف بأو كما في الاطول وعد الامر نفسه عالياً باظهار القوة والغلظة في كلامه دون التواضع والخضوع فدخلت أوامر الله سبحانه وتعالى (قوله والتبادر الى الفهم) أي تبادر المعنى من اللفظ للفهم (قوله من أقوى أمارات الحقيقة)

أي من أقوى أمارات كون اللفظ حقيقة واعترض هذا الدليل بأن المجاز الرابع يتبادر معناه من اللفظ للفهم ولا يدل ذلك التبادر على كونه حقيقة لان التبادر أصله كثرة الاستعمال وأجيب بأن التبادر في المجازات افتقر فيه الى قرينة مصاحبة زيادة على كثرة الاستعمال والتبادر في الحقيقة لا يفقر للقرينة فالمراد بالتبادر في كلام المصنف الذي لم يفقر للقرينة بشئ آخر وهو أن تبادر الفهم يتوقف على معرفة الوضع في الاستدلال به على الوضع دور بيان ذلك أن التبادر من غير معرفة الوضع محال فاذا عرف الوضع عرفت الحقيقة من المجاز لان الأول بلا قرينة والثاني بمصاحبتها فلا يستدل بالتبادر على الحقيقة لان معرفتها سابقة على التبادر وقد يجيب بأن السابق على التبادر مطلق معرفة الوضع لا الوضع الذي يتضمن الفرق بين الحقيقة والمجاز ومعرفة مطلق الوضع لا تفيد معرفة الحقيقة أصحاً أن يدرك أن هذا اللفظ موضوع لكذا ولولم يعلم كون الوضع بالقرينة أولاً فالتبادر بكثرة الاستعمال يدل على أن هذا الوضع مثلاً حقيقة دون ذلك فتأمل انتهى يعقوبى (قوله وقد تستعمل لغيره) أي لعلاقة بين ذلك الغير وبين معنى الامر بحسب القرائن فان قامت قرينة على منع ارادة معنى الامر فبحاز والاكتناية ولا يخفى علينا أن مباحث الامر والاستفهام ليست من

كلا باحة كقولك في مقام الاذن جالس الحسن أو ابن سيرين ومن أحسن ما جاء فيه قول كثير

أسبئي بنا أو أحسن لاملومة \* لدينا ولا مقلدة ان نقلت

أي لا أنت ملومة ولا مقلدة ووجه حسنة انظار الرضا وقوع الدخيل تحت لفظ الامر حتى كانه مطلوب أي مهما اخبرت في حق من الاساءة والاحسان فان اراض به غاية الرضا فعامليني بهما وانظري (٣١٣) هل تفاوتت حالى معك في الحالبين

(كلا باحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين) فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما وإن لا يجالس

أحدهما أصلا

فيه فيلزم عليه أن تكون مجازا في ذلك الغير (كلا باحة) وذلك (نحو) قولك (جالس الحسن أو ابن سيرين) بمعنى انه يباح لك أن تجالس أحدهما أو كليهما وأن لا تجالس أحدهما وتنفارق الاباحة التخيير الذي له نحوه هذا التركيب بان لا يجوز الجمع بين الامرين في التخيير دون الاباحة وظاهره أن مفيد الاباحة هو الصيغة الأولى وأو كانه على هذا قرينة وعند الحقين ان مفيد الاباحة أو والتحقيق أن المستفاد من الصيغة مطلق الاذن والمستفاد من أو الاذن في أحد الشئتين مثلا وماوراء ذلك من جواز الجمع بينهما وتركهما فبالقرائن تأمله والعلاقة بين الطلب والاباحة الموجبة لاستعمال لفظه فيها مطلق الاذن العام فهو من استعمال الاخص في الاعم مجازا مرسل لا وهذه العلاقة ولو كانت عامة

أو ابن سيرين أي أبحث لك محالسة أيهما شئت قلت ان كانت أو في هذا المثال على بابهما فالعني جالس أحدهما فان أرادوا أن ذلك لا يجب فهو ممنوع وما الذي صرفه عن وجوب محالسة أحد لا بعينه وهو صريح اللفظ وكون الاصل الجواز أو الخطر لا يقتضي ذلك وان أرادوا مع ذلك أنها الاباحة بمعنى ان محالسة أيهما شاء مباحة فذلك لا يدفع الجواز ثم تصير أوحينئذ للتخيير مثل خذ من مالي درهم ما أودينارا وان كان المراد أنهم بمعنى الواو فما الذي صرفه عن وجوب محالستهما كقولك جالس الحسن وابن سيرين والنحاة يقولون ان أو في هذا الاباحة وكلامهم مشكل لانهم بين قائل انها بمعنى الواو وانها الاباحة ولا أدري ما الذي اقتضى أنها الاباحة اذا كانت بمعنى الواو وهذا رأى ابن مالك وشيخنا أوجبنا بقول هي ليست بمعنى الواو والفرق بينهما أنه لو قال جالس الحسن أو ابن سيرين كان له أن يجالس أيهما كان وحده وأن يجالسهما معا وإذا قال جالس الحسن وابن سيرين كان له أن يجالسهما معا وليس له أن يجالس أحدهما وحده قلت ولا أدري ما الذي أباح له محالستهما معا اذا كانت أو على معناها الحقيقي ولا أدري ما الذي منع أن يجالس كلا وحده اذا أتى بالواو وهي لا تدل على المعية نعم لو كانت محالسة الحسن وابن سيرين حراما فقال جالس الحسن أو ابن سيرين قلنا انها الاباحة بمعنى أنه أباح محالسة أحدهما لأنه أمرهم والامر بعد الخطر لا باباحة على الصحيح والعلاقة بين الاباحة والطلب ان كلا منهما مأذون فيه ولا يقال الجزئية لان المباح جنس للواجب على قول فان كلا منافي المباح المستوى الطرفين وليس جنسا للواجب فتأمل ذلك فقد غلط فيه الاكابر ثم قولهم الشيء ان كان أمهله على التحريم ثم أمر به فأول التخيير مثل خذ من مالي درهم ما أودينارا وان لم يكن فهو لا باباحة مثل جالس الحسن أو ابن سيرين ~~صك~~ كلام عجيب فان الاباحة في جالس الحسن أو ابن سيرين ليست من اللفظ وكذلك التحريم في خذ درهم ما أودينارا بل من خارج فحينئذ كل من هذين المثالين كالأخر يقتضي باباحة أحدهما والتخيير وأما باباحة الاخذ من أحدهما وامتناع ذلك في المثال الآخر فليس من اللفظ ثم ان اصوليين قاطبة فسروا الاباحة بالتخيير وان كان التحقيق خلافه فان الاباحة هو اذن في الفعل واذن

فن المعاني وليس منه الان كانت العدول من الحقيقة الى التجوز بالامر والاستفهام ولا أثرها فيما ذكره اه أطول ولم يتعرض الشارح لعلاقة المجاز في ذلك الغير وتعرض لها أهل الاصول فلا بأس بذكرها في مواضعها وقول الشارح أي لتخير طلب الفعل استعماله صادق عما اذا كان ذلك الغير طلبا من غير استعماله وبأن لا يكون طلبا أصلا (قوله كلا باحة) وذلك اذا استعملت صيغة الامر في مقام نوههم السامع فيه عدم جواز الجمع بين أمرين والعلاقة بين الطلب والاباحة الموجبة لاستعمال لفظه فيها اشتراكهما في مطلق الاذن فهو ومن استعمال اسم الاخص في الاعم مجازا مرسل لان صيغة الامر موضوعة للأذن فيه المطلوب طلبا جازما فاستعملت في المأذون فيه من غير قيد بطلب وأن العلاقة بينهما التضاد لان باباحة كل من الفعل والترك تضاد التحباب

(٤٠ - شروح التلخيص ثاني) أحدهما (قوله نحو جالس الحسن الخ) أي في مخاطب نوههم عدم جواز محالستهما لما كان بينهما من سوء المزاج فأباح له محالستهما وتنفارق الاباحة التخيير الذي قد تستعمل فيه صيغة الامر أيضا ويملكون لنحو هذا التركيب بأنه لا يجوز الجمع بين الامرين في التخيير دون الاباحة ثم ان ظاهرا المصنف كالاصوليين أن مفيد الاباحة هو المعية وأعلى هذا قرينة على ذلك وعند الحقين أن مفيد الاباحة أو ولكن التحقيق أن المستفاد من الصيغة مطلق الاذن والمستفاد من أو الاذن في

والتهديد كقولك لعبد شتم مولاه وقد أدبته شتم مولاه وعليه أعمالوا شتم والتجيز كقولك لمن بدعي أمر اعتقد أنه ليس في وسعه إفعاله وعليه فأقرب سورة من مثله

أحد الشيتين أو الأسماء وماوراء ذلك من جواز الجمع بينهما أو امتناعه انما هو بالقراين (قوله والتهديد) وذلك اذا استعملت صيغة الامر في مقام عدم الرضا بالأمور به والعلاقة بين الطلب والتهديد الموجبة لاستعمال افعاله فيه ما بينهما من شبه التضاد باعتبار المنع على وذلك لان المسأور به اما واجب أو مندوب والمهدد عليه اما حرام أو مكروه ولهذا يقال ان التهديد لا يصدق الامع المحرم والمكروه وقرر بعضهم أن العلاقة بينهما السببية لان ايجاب الشيء بسبب عنه التخويف على مخالفته أو المشابهة بجامع ترتب العذاب على كل من الامر والتهديد عند الترك (٣١٤) ولا يخفى تقرير الاستعارة (قوله أي التخويف) بمعنى مطلقا سواء كان

(والتهديد) أي التخويف وهو أعم من الانذار لانه ابلاغ مع التخويف وفي الصحاح الانذار تخويف مع دعوة (تحووا ما شتمتم) لظهور أن ليس المراد الامر بكل عمل شأوا (والتجيز تخوفاً أو بسورة من مثله) اذ ليس المراد طلب اتيانهم بسورة من مثله

بصاحبة وعيد مبين أو مجمل فالاول كأن يقول السيد لعبد دمه على عصيانك فالفصل أمامك والثاني كما في قوله تعالى اعلموا ما شتمتم أي فسترون منما هو أما كم فهذا يتضمن وعيدا مجمولا وانما كان هذا تهديدا للظهور انه ليس المراد أمرهم بكل عمل شأوا ولان قرائن الاحوال دالة على أن المراد الوعيد لا الاهمال (قوله وهو أعم من الانذار) أي فيكون الانذار اخلافي التهديد فلذا لم ينص عليه (قوله لانه ابلاغ الخ) أي لان الانذار ابلاغ مصحوب بالتخويف وكان الاوضح لانه تخويف مع ابلاغ وذلك كما قيل في قوله تعالى قل تمتعوا فان مصيركم الى النار فصيغة تمتعوا مع ما بعدها تخويف بامر مع ابلاغه واما تخويف مع دعوة لما ينجي من الخوف وهو قريب من الاول ويشترط في الدعوة أن تكون نصا لان كل تخويف مبلغ قبل وقوع الخوف يتضمن الدعوة للتمسك بما ينجي منه ثم ان شرط في المنذر أن يكون مرسلالا فالفرق بينهما وبين التهديد واضح وهو ظاهر قولهم الانذار تخويف مع ابلاغ وان لم يشترط وهو المتبادر لانه يقال لمن أعلم قوما بان جيشا يصعبهم أنه أنذرهم ولولم يرسل بذلك فالظاهر أن يقال في الفرق تخويف المتكلم عما يكون من قبله تهديدا وعما يكون مطلقا انذار ولكن على هذا يكون الانذار أعم تأمل في هذا المقام والعلاقة بين الطلب والتهديد ما بينهما من نسبة التضاد ولهذا يقال التهديد لا يصدق الامع المحرم والمكروه (والتجيز) أي اظهار العجز تخوفاً أو كمالا لانه في وسعه أن يفعل فعلا ما فعله أي فانك لا تستطيع (نحو) قوله تعالى (فأقرب سورة من مثله) اذ ليس المراد به أمرهم

بصاحبة وعيد مبين أو مجمل فالاول كأن يقول السيد لعبد دمه على عصيانك فالفصل أمامك والثاني كما في قوله تعالى اعلموا ما شتمتم أي فسترون منما هو أما كم فهذا يتضمن وعيدا مجمولا وانما كان هذا تهديدا للظهور انه ليس المراد أمرهم بكل عمل شأوا ولان قرائن الاحوال دالة على أن المراد الوعيد لا الاهمال (قوله وهو أعم من الانذار) أي فيكون الانذار اخلافي التهديد فلذا لم ينص عليه (قوله لانه ابلاغ الخ) أي لان الانذار ابلاغ مصحوب بالتخويف وكان الاوضح لانه تخويف مع ابلاغ وذلك كما قيل في قوله تعالى قل تمتعوا فان مصيركم الى النار فصيغة تمتعوا مع ما بعدها تخويف بامر مع ابلاغه واما تخويف مع دعوة لما ينجي من الخوف وهو قريب من الاول ويشترط في الدعوة أن تكون نصا لان كل تخويف مبلغ قبل وقوع الخوف يتضمن الدعوة للتمسك بما ينجي منه ثم ان شرط في المنذر أن يكون مرسلالا فالفرق بينهما وبين التهديد واضح وهو ظاهر قولهم الانذار تخويف مع ابلاغ وان لم يشترط وهو المتبادر لانه يقال لمن أعلم قوما بان جيشا يصعبهم أنه أنذرهم ولولم يرسل بذلك فالظاهر أن يقال في الفرق تخويف المتكلم عما يكون من قبله تهديدا وعما يكون مطلقا انذار ولكن على هذا يكون الانذار أعم تأمل في هذا المقام والعلاقة بين الطلب والتهديد ما بينهما من نسبة التضاد ولهذا يقال التهديد لا يصدق الامع المحرم والمكروه (والتجيز) أي اظهار العجز تخوفاً أو كمالا لانه في وسعه أن يفعل فعلا ما فعله أي فانك لا تستطيع (نحو) قوله تعالى (فأقرب سورة من مثله) اذ ليس المراد به أمرهم

في الترك ينظم اذنين معا والتخيير اذ في أحدهما لا بعينه \* الثاني التهديد مثل اعلموا ما شتمتم وفيه خروج عن الانشاء فان التهديد خبر دل على ارادته القرينة والعلاقة فيه المضادة ولذلك لا يمكن ارادة الايجاب والتهديد بصيغة واحدة وان جوزنا استعمال اللفظ في حقيقةته ومجازه أو في معنييه الحقيقية وهذا أحسن ما عيئل به لقولنا بشرط استعمال المشترك أو الحقيقة والمجاز في معنييه ما عدم التضاد أي عدم تضاد الاستعمالين لعدم تضاد المعنيين \* الثالث التجيز كقوله تعالى فأقرب سورة من مثله اذ ليس المراد

ما بعدها تخويف بامر مع ابلاغه عن الغير والتهديد هو التخويف مطلقا سواء كان مصحوبا بابلاغ أو لا بان كان من عند نفسه فكأن أعم من الانذار لانه تخويف مقيد والمقيد أخص من المطلق (قوله وفي الصحاح الخ) حاصله أن التهديد أعم من الانذار لان الانذار تخويف مع دعوة لما ينجي من الخوف وأما التهديد فهو تخويف مطلقا فالانذار أخص من التهديد على ما في الصحاح وكذلك على ما قبله لكن الفرق بين ما في الصحاح وما قبله من جهة أن الانذار على ما في الصحاح لا يكون الا من الرسول لكونه اعتبار في مفهومه الدعوة والانذار على ما قبله يكون من الرسول ومن غيره لانه اعتبر في مفهومه الابلاغ وهو أعم من الدعوة لانه يكون من الرسول ومن غيره لانه يقال لمن أعلم قوما بان جيشا يصعبهم أنه أنذرهم ولولم يرسل بذلك (قوله والتجيز) أي أن صيغة الامر قد تستعمل للتجيز وذلك في مقام اظهار عجز من يدعي أن في وسعه وطاقته أن يفعل مثل الامر القائل لانه اذا حاول فعله بعد سماع صيغة الامر ولم يمكنه فعله ظهر عجزه حينئذ

(قوله لكونه محالا) أى لكون الاتيان بسورة من مثله محالا من جهة أن ذلك خارج عن وسعهم وطاعتهم فإذا حاولوا بعد سماع الصيغة دلالة الاتيان ولم يمكنهم ظهور عجزهم فإن قلت لم لا يكون المراد هنا من الصيغة الطلب وغايته أنه من التكليف بالحال لا امتناعه وجود الاتيان من المثل والتكليف بالحال جائز أو واقع قلت القرائن هنا تعين ارادة التجيز لا قامة الحجة عليهم في تلك الآيات والعلاقة بين الطلب والتجيز ما بينهما من شبه التضاد في متعلقهما فإن التجيز في المستحلات والطلب في الممكنات أو العكس لان المحاب شيء لا قدرة عليه يستلزم التجيز عنه (قوله متعلق بقائوا) أى فهو متعلق لغو والضمير بعدنا أى تعيينا والمعنى حينئذ وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاقوا من شخص مماثل لعبدنا في كونه أميالا يكتب بسورة فالمسا في منه موجودا للماني به مجهوز عنه ومن على هذا ابتدائية (قوله أو صفة الخ) عطف على قوله متعلق (٣١٥) بقائوا أى أو منه ماني محذوف صفة لسورة فيكون الظرف

لكونه محالا والظرف أى قوله من مثله متعلق بقائوا والضمير بعدنا أو صفة لسورة والضمير لما نزلنا أو لعبدنا \* فإن قلت لم لا يجوز على الاول أن يكون الضمير لما نزلنا \* قلت لأنه يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة حقيقة على وجه التكليف بالاتيان بسورة من مثله وانما المراد اظهار عجزهم عن الاتيان لانهم إذا حاولوا بعد سماع الصيغة ذلك الاتيان ولم يمكنهم ظهور عجزهم ولا يقال لم لا يكون من التكليف وغايته أن يكون من التكليف بالحال لا امتناعه وجود الاتيان من المثل والتكليف بالحال جائز أو واقع لاننا نقول القرائن هنا تعين ارادة التجيز لا قامة الحجة عليهم في تلك الاتيان والعلاقة بين الطلب والتجيز ما بينهما من شبه التضاد في متعلقهما فإن التجيز في المستحلات والطلب في الممكنات ثم الجور أو عني من مثله يحتمل أن يتعلق بالفعل الذي هو قائوا ويتعين حينئذ أن يعود الضمير فيه لعبدنا فيكون المعنى قائوا ممن هو مثل عبدنا في كونه أميالا يكتب بسورة مما يأتي به عبدنا وهذا يقتضي وجود مثل عبدنا في كونه أميالا يكتب وهو صحيح ولا يصح أن يعود الضمير على هذا المائل لأنه يلزم أن يكون المعنى قائوا مما هو مثل ما نزلنا من الكلام البليغ بسورة وهذا يقتضي أن يوجد مثل المنزل في البلاغة وهو غير صحيح لانه ليس في طوق البشر وانما قلنا يقتضي وجود مثل المنزل لان هذا هو المفهوم من مثل هذا الكلام عرفا فقلت اذا قلت اتنى من الحاسة وهى شعر النجاعة بيت أفاد وجود الحاسة وحله على مثل معنى اتنى برجل أو جناح من العنقاء على معنى أن العنقاء لم توجد فلا يوجد جدر جلها ولا جناحها احتمال على لا يرتكب في تراكب البلغاء شهادة الذوق والاستعمال فلهذا نتعين أن يكون الضمير على هذا التقدير عائدا لعبدنا لما نزلنا ولا يخفى أن هذا انما يتم بناء على أن اعجاز القرآن لكونه خارجا عن طوق البشر وأما أن يدعى أنه في طوقهم وصرفوا عنه لم يقتصر لهذا واعلم أن ما ذكر من اقتضاء ذلك التقدير وجود المثل انما هو ان حمل على أن المقصود الاتيان بجوز من أجزاء النش فإن المتبادر حينئذ وجود ذلك الشيء وأما أن حمل على معنى طلب الاتيان بفرد من أفراد مدخول من فلا يلزم عدم صحته في تراكب البلغاء عرفا كما يقال اتنى من هذا النوع بفرد أى فأنك لا تجده على معنى أنه لا فرد له فانه صحيح فافهم طلب ذلك منهم قال بعضهم لانه محال قلت التكليف بالحال جائز على الصحيح لكن القرآن نقيذ القطع

لكونه محالا والظرف أى قوله من مثله متعلق بقائوا والضمير بعدنا أو صفة لسورة والضمير لما نزلنا أو لعبدنا \* فإن قلت لم لا يجوز على الاول أن يكون الضمير لما نزلنا \* قلت لأنه يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة حقيقة على وجه التكليف بالاتيان بسورة من مثله وانما المراد اظهار عجزهم عن الاتيان لانهم إذا حاولوا بعد سماع الصيغة ذلك الاتيان ولم يمكنهم ظهور عجزهم ولا يقال لم لا يكون من التكليف وغايته أن يكون من التكليف بالحال لا امتناعه وجود الاتيان من المثل والتكليف بالحال جائز أو واقع لاننا نقول القرائن هنا تعين ارادة التجيز لا قامة الحجة عليهم في تلك الاتيان والعلاقة بين الطلب والتجيز ما بينهما من شبه التضاد في متعلقهما فإن التجيز في المستحلات والطلب في الممكنات ثم الجور أو عني من مثله يحتمل أن يتعلق بالفعل الذي هو قائوا ويتعين حينئذ أن يعود الضمير فيه لعبدنا فيكون المعنى قائوا ممن هو مثل عبدنا في كونه أميالا يكتب بسورة مما يأتي به عبدنا وهذا يقتضي وجود مثل عبدنا في كونه أميالا يكتب وهو صحيح ولا يصح أن يعود الضمير على هذا المائل لأنه يلزم أن يكون المعنى قائوا مما هو مثل ما نزلنا من الكلام البليغ بسورة وهذا يقتضي أن يوجد مثل المنزل في البلاغة وهو غير صحيح لانه ليس في طوق البشر وانما قلنا يقتضي وجود مثل المنزل لان هذا هو المفهوم من مثل هذا الكلام عرفا فقلت اذا قلت اتنى من الحاسة وهى شعر النجاعة بيت أفاد وجود الحاسة وحله على مثل معنى اتنى برجل أو جناح من العنقاء على معنى أن العنقاء لم توجد فلا يوجد جدر جلها ولا جناحها احتمال على لا يرتكب في تراكب البلغاء شهادة الذوق والاستعمال فلهذا نتعين أن يكون الضمير على هذا التقدير عائدا لعبدنا لما نزلنا ولا يخفى أن هذا انما يتم بناء على أن اعجاز القرآن لكونه خارجا عن طوق البشر وأما أن يدعى أنه في طوقهم وصرفوا عنه لم يقتصر لهذا واعلم أن ما ذكر من اقتضاء ذلك التقدير وجود المثل انما هو ان حمل على أن المقصود الاتيان بجوز من أجزاء النش فإن المتبادر حينئذ وجود ذلك الشيء وأما أن حمل على معنى طلب الاتيان بفرد من أفراد مدخول من فلا يلزم عدم صحته في تراكب البلغاء عرفا كما يقال اتنى من هذا النوع بفرد أى فأنك لا تجده على معنى أنه لا فرد له فانه صحيح فافهم طلب ذلك منهم قال بعضهم لانه محال قلت التكليف بالحال جائز على الصحيح لكن القرآن نقيذ القطع

القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه كما يقال اتنى بثوب ملبوس للامير ملبوس الامير موجودا وامتعت القدرة عليه أو لعدم القدرة على الموصوف لانتفاء وصفه فيلزم امتناع الاتيان به بذلك القيد كما يقال اتنى بثوب قدرة أو بعدون ذراعا والقرص أنه لا ثوب موصوف بهذا الوصف وانما كان المفهوم من مثل هذا الكلام عند امتناع الاتيان بالأمور أن الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه ولعدم القدرة على الموصوف لانتفاء وصفه لان الوصف واقع في حيز الأمور به فينته أن الامتناع لامتناع الوصف أو لامتناع تناول الموصوف لعدم القدرة عليه (قوله على الاول) أى على الاحتمال الاول وهو جعل الظرف لغوا متعلقا بقائوا (قوله قلت لانه) أى كون الضمير راجعا لما نزلنا مع جعل الظرف لغوا متعلقا بقائوا يقتضي الخ وذلك لان المعنى عليه قائوا مما هو مماثل لما نزلنا من الكلام البليغ بسورة ولاشك أن هذا يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة وهذا غير صحيح لان القرآن لا مثله



(قوله بشهادة الذوق) متعلق بيقضي أي أن ذلك الاقتضاء المذكور هو المفهوم من مثل هذا الكلام عرفا كما يشهد بذلك الذوق السليم فانك اذا قلت انني بيت من الجاسسة وهي ديوان الشعر المتعلق بالشجاعة أفاد وجود الجاسسة عرفا بشهادة الذوق وجعله على مثل معنى انني برجل أو جناح من العنقاء على معنى أنا العنقاء لم توجد فلا يوجد رجلها ولا جناحها احتمال عقلي لا يرتكب في تراكيب البلقاء بشهادة الذوق والاستعمال فلهذا تعين أن يكون الضمير على تقدير كون الظرف لغوا عائدا للعباد لا لما نزلنا ولا يخفى أن هذا التاميم بناء على أن اعتبار القرآن لكونه خارجا عن طوق البشر وأما أن قلنا انه في طوقهم وصرفوا عنه لم يفتقر لهذا (قوله اذا تعجز) أي على هذا الاحتمال انما يكون عن الماتى به أي وهو السورة أي عن الاتيان بها مع وجود الماتى منه وهو المثل وهذا على ثلاثة أقسام (قوله أن يأتوا منه) أي من المثل الذي فرض موجودا (قوله بخلاف ما إذا كان) أي الظرف (قوله فان المجوز عنه هو السورة الموصوفة) أي فيكون الوصف في حيز الماتى به فيكون مجوزا عنه (قوله باعتبار انتفاء الوصف) متعلق بالمجوز أي أن السورة الموصوفة مجوز عن باعتبار انتفاء وصفها وعدم وجوده فان وصفها هو كونها من مثل المنزل والمنزل لا مثل له وإذا انتفى الوصف انتفى الموصوف من حيث هو موصوف والخاص (٣١٦) أن المعنى عند جعل الظرف صفة لسورة أنهم عاجزون عن الاتيان بسورة

بشهادة الذوق اذا تعجزا عما يكون عن الماتى به فكان مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن أن يأتوا منه بسورة بخلاف ما إذا كان وصفا للسورة فانه مجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فان قلت فليكن التعجيز باعتبار انتفاء الماتى به منه قلنا احتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له مساع في اعتبارات البلقاء واستعمالهم فلا عتد ادبه ول بعضهم هنا كلام طويل لا طائل نحته والله أعلم ويحتمل أن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لسورة فينبذ يصح أن يعود الضمير لعبدا أو لما نزلنا فيكون المعنى على الاول يأتوا بسورة كائنه من مثل عبدا في الامية وعدم الكتابة فتكون من ابتدائية وعلى الثاني فأتوا بسورة من وصفها أنهم من مثل ما نزلنا أي من جنسه وحقيقته فتكون من تبعضية للبيان وهو صحيح لان المجوز عنه حينئذ هو السورة الموصوفة بصفة هي كونها من مثل المنزل أو من مثل عبدا وما علم أن الذي يفهم من مثل هذا الكلام عند امتناع الاتيان بالأمور أن الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه كما يقال انني بنوب لمبوس الامير فلبوس الامير موجودا امتنع القدرة عليه أو لعدم القدرة على الموصوف لا انتفاء وصفه قبل امتناع الاتيان بذلك القيد كما يقال انني بنوب فيه أربعون ذراعا والفرس أن لا يوب موصوف به هذا الوصف وكلا المعنيين يصحان عرفا لان الوصف في حيز الماتى به فيهم أن الامتناع لا امتناع الوصف أو لا امتناع تناول الموصوف لعدم القدرة عليه بخلاف ما تقدم فيجب أن يكون لعدم القدرة عليه بعدم ارادة هذا فانه غير مناسب لما هو المقصود قطعاً من التعجيز والعلقة فيه أيضا المضادة وهو أيضا خبر

متصفة بكونها من مثل القرآن لكون هذا الوصف غير ثابت لسورة ما في الواقع وانتفاء ذلك الوصف في الواقع لا انتفاء المثل وحينئذ ليس ذلك العجز الا لا انتفاء المثل من أصله اذ لو ثبت لثبت الوصف لسورة منه وقد يقال ان العجز عن الاتيان بالسورة الموصوفة صادق بان يكون لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه وصادق بما إذا كان لعدم القدرة على الموصوف لا انتفاء وصفه وحينئذ فلا وجه لاقتصار الشارح

على كون العجز باعتبار انتفاء الوصف اللهم الا أن يقال اقتصار الشارح على ذلك لانه الواقع لان العجز منحصر فيه والخاص انه اذا كان المعنى فأتوا من مثل ما نزلنا بسورة لزم وجود المثل للقرآن لوقوع المثل في حيز الماتى منه والعرف قاض بذلك الاستعمال وان كان المعنى فأتوا بسورة كائنه من مثل ما نزلنا فلا يقتضي وجود المثل للقرآن لوقوع المثل في حيز الماتى به المجوز عنه فاذا قلت انني من مثل العنقاء بجناح اقتضى ذلك ثبوت مثلها بخلاف لو قلت انني بجناح من مثل العنقاء فانه لا يقتضي ثبوته والذوق السليم شاهد صدق بذلك (قوله فان قلت فليكن الخ) أي فان قلت عند جعل الظرف لغوا متعلقا بقا توأ وتر جميع الضمير لما نزلنا لا يجعل التعجيز باعتبار الماتى به حتى يلزم ثبوت المثل للقرآن بل يجعل التعجيز باعتبار انتفاء الماتى منه وهو المثل بأن يكون لهم قدرة على الاتيان بسورة من مثله الا أن المثل منتف فهم قادرون على الاتيان بسورة الا أنه لا مثل له حتى يأتوا منه بسورة وحينئذ فلا يقتضي ثبوت المثل ولا ينتفي عجزهم باعتبار الماتى به وحاصل الجواب أن الاستقراء يدل على أن مثل هذا التركيب بينهم منه الذوق أن التعجيز باعتبار الماتى به لا باعتبار الماتى منه وحينئذ في ثبوت المثل فقلنا احتمال الخ أي قلنا جعل التعجيز باعتبار الماتى منه احتمال عقلي بخلاف كون التعجيز باعتبار انتفاء الوصف فانه شائع لان القيد محط القصد (قوله ول بعضهم الخ) أراد به الطيبي في حواشي الكشف

والتسخير نحو كونوا فرقة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة أو حديدًا وقوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم

(قوله والتسخير) أي جعل الشيء مسخرًا متقادًا لما أمر به يعني أن صيغة الامر تستعمل للتسخير وذلك في مقام يكون المأمور به مفادًا للامر والعلاقة بين الطلب وبينه السببية وذلك لان ايجاب شيء لا قدرة للخطاب عليه بحيث يحصل بسرعة من غير توقف بسبب عنه تسخيره لذلك أي جعله مسخرًا متقادًا لما أمر به وما ذكرناه في معنى التسخير هو ما ذكره عبد الحليم وذكر العلامة السعدي أن التسخير هو تبديل الله الشيء من حالة الى حالة أخرى فيهماهاته ومثله وقد كان موجودا ذكرنا أيضا أن الفرق بينه وبين التكوين أن التسخير تبديل من حالة الى حالة أخرى أو من الأولى والتكوين الانشاء من العدم الى الوجود ويوجد استعمال صيغة الامر فيه كقوله تعالى كن فيكون والتعبير عن الإيجاد بكن اعلم الى أنه يكون في أمر لحظة وأنه طائع لما أراد فانه إذا أمر انتم ويحتمل أن يكون التكوين أعم أن يراد به مطلق التبديل الى حالة لم تكن ويراد بالتسخير ما تقدم أي التبديل من حالة الى أخرى فيهماهاته ومثله اه كلامه وعلى هذا فالعلاقة بين الطلب والتسخير المشابهة في مطلق الالزام فان الوجوب الزام (٣١٧) المأمور والتسخير الزام الذل والهوان

(قوله خاسئين) أي صاغرين

مطرودين عن ساحة

القرب والعز ووصف القدرة

بأننا كبد متضنعه معناه

ويصح أن يكون خاسئين

خبر واحد خبر ليكان أي

كونوا جاععين بين القدرة

والطس أي الصغار

والطرد ولا يراد على هذا أن

المبتدأ لا يقتضي أكثر من

خبر واحد من غير عطف

الابتن أن يكون الخبران

في معنى خبر واحد نحو

هذا حلوا مض وفردة

خاسئين ليس من هذا لان

كل واحد منهم مستقل

بإفادة الصغار والذل فالذي

ينهم من مجموعهم ما ينهم

من كل واحد منهم حالانا

نقول الحق أن الاخبار

المتعددة إذا لم تكن في معنى

(والتسخير نحو كونوا فرقة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة أو حديدًا)

مع وجوده وكلاهما على هذا التقدير في المثال صحيح بناء على أنه ليس في الطوق فيكون الامتناع لعدم إمكان وجود السورة من مثل عبدنا وليكن يراد على هذا أن عمل عبدنا مثله في مطلق البشرية أي من غير شرط الامسية لعجز الكل أو بناء على أنه للصرفة فيكون الامتناع لعدم القدرة على تناول الموصوف ولكن على هذا الأخير لا يكون هذا بخلاف ما تقدم في صحة العموم في التفسير لصحته فيما تقدم هذا الاعتبار أيضا كما أثرنا إليه أنفا والمحكم في الفرق بين هذا وما تقدمه الذوق والاستعمال (و) (ك) التسخير أي التبديل من حالة الى حالة أخرى فيهماهاته ومثله وذلك (نحو) قوله تعالى (كونوا فرقة خاسئين) أي صاغرين مطرودين عن ساحة القرب والعز ووصف القدرة بكن كبد متضنعه معناه والفرق بينه وبين التكوين أن التسخير تبديل من حالة الى حالة أخرى أو من انشاء من العدم الى الوجود ويوجد استعمال الامر فيه كقوله تعالى كن فيكون والتعبير عن الإيجاد بكن اعلم الى أنه يكون في أمر لحظة وأنه طائع لما أراد فانه إذا أمر انتم ويحتمل أن يكون التكوين أعم أن يراد به مطلق التبديل الى حالة لم تكن ويراد بالتسخير ما تقدم أي التبديل من حالة الى أخرى فيهماهاته ومثله اه كلامه وعلى هذا فالعلاقة بين الطلب والتسخير المشابهة في مطلق الالزام فان الوجوب الزام (٣١٧) المأمور والتسخير الزام الذل والهوان

بجزمهم دلت على إرادته القرينة الرابع التسخير نحو كونوا فرقة خاسئين والتسخير في اللغة التبديل والاهانة والمراد أنه عبر به عن تبديلهم من حالة الى حالة لا لالههم فاما أن يكون المراد أنه يصدر قول ولكن حالهم حال من قبل لهم ذلك أو يكون المراد أنهم قبل لهم ذلك قول لم يقصده بطلب بل قصده الاخبار عن هوانهم وعلى التقديرين يكون خبرا والعلاقة فيه تختم مقتضاء تختم مقتضى الخبر عن الماضي وتوهم القرافي أن المراد بالتسخير الاستنزاف فقال ينبغي أن يقال السخرية وليس كما قال الخامس الالهانة مثل قل كونوا حجارة الآية والفرق بين هذا والذي قبله أن المقصود من كونوا حجارة

الخبر الواحد يجوز فيها العطف وعدمه ومنه وهو الغفور الودود الآية ويصح أن يكون خاسئين حال من اسم كان ولا يراد على هذا أن كان لا تعمل الا في المبتدأ والخبر لان عدم عمل كان في الحال مبني على عدم دلالة على الحدث والصحيح دلالة عليه واعلم أن صيغة الامر اذا استعملت في التسخير أو في الالهانة لا تسمية يحتمل أن تكون انشاء أي اظهار المعناها وهذات الحقاير ويحتمل أن تكون اخبارا بالحقاير والمثله مكانه قبل على هذاهم بحيث يقال فيهم انهم أذلا محترقون عموخون وكونوا الاخبار في الالهانة أظهر منه في التسخير (قوله والاهانة) وهي اظهار ما فيه تصغير المهان وقوله المبالاة وحاصله أن صيغة الامر تراد بالاهانة وذلك اذا استعملت في مقام عدم الاعتداد بشأن المأمور على أي وجه كان والعلاقة بين الامر والاهانة اللزوم لان طلب الشيء من غير قصد حوله لعدم القدرة عليه مع كونه من الاحوال الخسيسة يستلزم الالهانة والعلاقة المشابهة في مطلق الالزام لان الوجوب الزام المأمور والاهانة الزام الذل والهوان تأمل (قوله نحو كونوا حجارة أو حديدًا) أي ونحو ذق انك انت العزيز الكريم لانه ليس المراد الامر بذوقه العذاب لان السكار حال الخطاب بالصيغة في غصص المذوق ومجته

والتسوية كقوله أنفقوا طوعاً أو كرهاً لن يتقبل منكم وقوله اصبر وأولاً تصبروا

(قوله أذ ليس الخ) عليه لخذوف أي فالغرض من الأمرين التسخير والاهانة لا الطلب أذ ليس الخ (قوله لكن في التسخير) لما أضاف أشرنا إلى التسخير والاهانة في عدم القدرة على عيبتهم عدم الفرق بينهم ما وحيث فلا وجه لكون الأمر في المثال الأول للتسخير وفي الثاني للاهانة فالتدرك على ذلك بيان الفرق وحاصل ما ذكره من الفرق بين التسخير والاهانة اللذين دلت على إرادتهما القرائن في الأمرين أن التسخير يحصل فيه الفعل حال إيجاد الصيغة فإن كونهم قردة أي مستخدم وتبديلهم بحال القردة واقع حال إيجاد الصيغة والاهانة لا يحصل فيها الفعل أصلاً لان المقصود فيها (٢١٨) تحقيق المخاطبين وقوله المبالاتهم لاحصول الفعل فقوله الشارح لكن في

التسخير يحصل الفعل أي حال إيجاد الصيغة وقوله وفي الاهانة لا يحصل أي

الفعل أصلاً وقوله أذا المقصود

أي من الاهانة قبل المبالاة

بهم أي لا حصول الفعل

واعلم أن التحقير قريب

من الاهانة وقد استعملت

صيغة الأمر فيه في قوله

تعالى حكاية عن موسى

ألقوا ما أنتم ملقون أي أن

ما جئتم به من السحر حقيق

بالنسبة للهجرة وانما قلنا

أنه قريب منها لأن كل

محتقر في الاعتقاد أو في

الظاهر فهو مهان في ذلك

الاعتقاد أو الظاهر وإن

كانت الاهانة انما تكون

بالقول أو بالفعل والاعتقاد

كثيراً ما يقع في الاعتقاد

والحاصل أنه إن شرط

في الاهانة وهي التسخير

إظهار ذلك قولاً أو فعلاً كما

قلنا كانت أخص من مطلق

التحقير وإن لم يشترط فيها

ذلك كإشياء واحداً (قوله

أذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قردة أو حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل أعني صبرهم قردة وفي الاهانة لا يحصل إذا المقصود قلة المبالاة بهم) (والتسوية نحو اصبروا أولاً تصبروا)

وانما قلنا أن الأول للتسخير والثاني للاهانة لظهور أن ليس المراد أمرهم بكونهم قردة أو حجارة إذ ليس ذلك بما يكافيه وكذا ليس المراد في ذق الأمر بالذوق للعذاب لأن الكفاية حال الخطاب بالصيغة في غصص الذوق ومحنة والفرق بين التسخير والاهانة اللذين دلت على إرادتهما القرائن في الأمرين أن التسخير يحصل فيه الفعل حال إيجاد الصيغة فإن كونهم قردة أي مستخدم وتبديلهم بحال القردة واقع حال استعمال الصيغة والاهانة لا يحصل فيها الفعل أصلاً لوجوده قبل بل الغرض منه إظهار أن لا محل لهم في المرافعة وتحقيرهم بإظهار قلة المبالاة والتحقيق قريب من الاهانة وقد استعمل فيه الأمر في قوله تعالى حكاية عن موسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم ألقوا ما ملقون أنتم أي أن ما جئتم به من السحر حقيق بالنسبة للهجرة وانما قلنا قريب لأن كل محتقر في الاعتقاد أو في الظاهر فهو مهان في ذلك الاعتقاد أو الظاهر أي مذل ولو كانت الاهانة بالقول أو بالفعل غالباً والاحتقار كثيراً ما يقع في الاعتقاد والحاصل أنه إن شرط في الاهانة وهي التسخير إظهار ذلك قولاً أو فعلاً كما أشرنا إليه فيما تقدم فهي أخص من مطلق التحقير وإن لم يشترط فيه مائش واحد والعلاقة بين الأمر والتسخير والاهانة مطابق للواجب الزام الأمور والتسخير والاهانة الزام الذل والهوان والصيغة فيهما محتمل أن تكون إنشاء أي إظهار المعناهما وإخباراً بالحقارة والمذلة فكان على هذا قيل فيهم هم محتمل يقال فيهم أنهم أذلاء محقرون مسوخون وكونهم الأخبار في الاهانة أظهر منه في المسح فتأمل (و) (كر التسوية) بين شيئين هما بحيث يتوهم الخطاب أن أحدهما أرجح كقوله تعالى قل أنفقوا طوعاً أو كرهاً لن يتقبل منكم فإنه رجاء يتوهم أن الصبر نافع فدفع ذلك بالاعتقاد والحاصل أنه إن شرط في الاهانة وهي التسخير إظهار ذلك قولاً أو فعلاً كما قلنا كانت أخص من مطلق التحقير وإن لم يشترط فيها ذلك كإشياء واحداً (قوله

الاهانة والذي قبله قصد فيه صيرورة الشيء إلى الحالة التي صدرت به الصيغة الأمر فهذا أعم مما قبله ومثله المستنف في الأيضاح والأصوليون بقوله تعالى ذق أنك أنت العزيز الكريم وفيه نظر لحواس أن تكون حقيقة الأمر والاهانة مفهومة من أمرهم بذلك مع كونه فاعلاً وفسر (ق) من قوله تعالى ذق أنك أنت العزيز الكريم بالاستعارة التكمية \* السادس التسوية مثل اصبروا أولاً تصبروا أي صبركم وعدمه في عدم النفع سواء وعلاقته مضادة للتسوية بين الشئين الوجوب وهو أيضاً خروج من الإنشاء

والتسوية) يعني أن صيغة الأمر تستعمل للتسوية بين شيئين وذلك في مقام توهم أن أحدهما أرجح من الآخر ففي كقوله تعالى أنفقوا طوعاً أو كرهاً لن يتقبل منكم فإنه رجاء يتوهم أن الانفاق طوعاً مقبول دون الإكراه فسوى بينهما في عدم القبول وكتوله تعالى اصبروا أولاً تصبروا فإنه رجاء يتوهم أن الصبر نافع فدفع ذلك بالتسوية بين الصبر وعدمه فليس المراد بالصيغة في المحلين الأمر بالانفاق ولا الأمر بالصبر بل المراد كما دلت عليه القرائن التسوية بين الأمرين كما قلنا والعلاقة بينهما وبين الأمر التضاد لان التسوية بين الفعل والترك تضاد إيجاب أحدهما هذا واعتراض بعضهم كون صيغة الأمر تستعمل للتسوية بأن التسوية قد تستفاد من التركيب الذي فيه النهي كما في الآية الثانية فيلزم أن يكون النهي للتسوية ولم يقل بذلك أحد فإظهار أن التسوية لاو للصيغة الأمر

والثني كقول امرئ القيس \* الأبيها الليل الطويل الأبحلي

ورددت بأنهم صرحوا بأن النفي يكون للتسوية أيضا وجعلوا منه قوله تعالى أو لا تصبروا أو أن أو لا أحد الشين أو الأشاء فلا دلالة لها على التسوية تأمل اه غنيمي (قوله في الاباحة الخ) هذا شروع في الفرق بين الاباحة المقدمة والتسوية المذكورة هنا وكان سائلا سألها وقال له أحدهما لازم للآخر في الفرق وحاصل الفرق بينهما أن الاباحة يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهم المنع من الفعل فيخاطب بالأذن في الفعل مع عدم الخرج في الترك كما في قوله تعالى وإذا حلتم فاصطادوا والتسوية يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهم أن أحد الطرفين المذكورين في محلهما من الفعل ومقابلته أرجح من الآخر وأنفع منه في دفع ذلك ويسوي بينهما ما أقرب كما قال العلامة المعقوبي أن الصيغة في التسوية اخبار دون الاباحة ويحتمل أنها الانشاء (٣١٩) التسوية والاخبار بالاباحة على

بعد (قوله والثني) أي تستعمل صيغة الامر في التثني وهو طلب الامر المحبوب الذي لا طماعية فيه والعلاقة بين الامر وبينه الاطلاق والتقييد لأن الامر طلب على وجه الاستعلاء فاطلق عن قيده ثم قيد بالمحسوب الذي لا طماعية فيه أو السنية لأن طلب وجود الشيء الذي لا إمكان له بسبب في تنبيه (قوله نحو الأبيها الخ) هذا البيت من معلقة امرئ القيس المشهورة التي أولها فأنشدك الخ وقبل البيت المذكور وليل كوج البحر أرى سدوه \* على أنواع الهموم ليتلى فقلت له لما أعطى بصلبه وأردف أعجاز أواه بكامل الأبيها الليل الطويل الأبحلي بصح وما الاصباح منك بأمثل

في الاباحة كان المخاطب توهم أن الفعل محظور عليه فأذن له في الفعل مع عدم الخرج في الترك وفي التسوية كأنه توهم أن أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة اليه فدفع ذلك وسوى بينهما (والثني نحو) الأبيها الليل الطويل الأبحلي \* بصح وما الاصباح منك بأمثل اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل

بين الصبر وعدمه ويمثل هذا التسوية في النفي فالصيغة في المحلين ليس المراد منها الامر بالاتفاق ولا الامر بالصبر بل المراد كدلت عليه القرائن التسوية بين الامرين والفرق بين التسوية والاباحة أن الاباحة يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهم المنع من الفعل فيخاطب بالأذن وفي الخرج كما في قوله تعالى وإذا حلتم فاصطادوا والتسوية يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهم أن أحد الطرفين المذكورين في محلهما من الفعل ومقابلته أرجح من الآخر وأنفع فيه دفع ذلك ويسوي بينهما والاقرب أن الصيغة في التسوية اخبار دون الاباحة ويحتمل انشاء التسوية واخبارا بالاباحة على بعد والعلاقة بينهما وبين الامر نسبة المضادة لأن التسوية بين الفعل والترك واباحة كل منهما يضافا لاجباب أحدهما وتزيد الاباحة بعلاقة مطلق الاذن (و) كذا (التمني) أي طلب محبوب لا طماعية فيه والامر طلب على وجه الاستعلاء ولاختلافهما كانت الصيغة مجازا في التثني على ما مر عليه فيما استظهره كما تقدم والعلاقة بينهما وانجحة بناء على جواز التجوز بطلب في آخر ذلك (نحو) قول امرئ القيس

(الأبيها الليل الطويل الأبحلي) \* بصح وما الاصباح منك بأمثل المراد بالانجلاء الانكشاف وبالاصباح ظهور وضوء الصباح فكانه يقول انكشاف أبيها الليل الطويل

الى الخبر السابغ القيس كقول امرئ القيس الأبيها الليل الطويل الأبحلي \* بصح وما الاصباح منك بأمثل فان الليل لا يقبل أن يطلب منه الانجلاء وانما هذه الصيغة كناية عن غنى أمية فيكون باقيا على انشائه وجعلوه تمثالا لترحيل النفي لما بعده من شأن الحب أن يستبعد انجلاء الليل والياء ثابتة في قوله انجلي لاشباع الكسرة لقصد التصريح لأنهم من أصل الكلمة كقوله

فيما لك من ليل كان نجومه \* بكل مغار الفتل شدت يذبيل (قوله الأبحلي) الماء فيه ثابتة لاشباع الكسرة لأنهم من أصل الكلمة كقوله \* ألم تأميك والاباء بنمي \* كذا ذكر بعضهم وفي الاطول لا يبعد أن يقال الماء لما هو أصل اذا ضرورة ترد الكلمة الى أصلها وليست لاشباع والما رسمت وقال بعض الافاضل الياء في انجلي ثابتة في كل النسخ لكن ليست لاشباع بل ياء الفاء له وحينئذ فالمراد من الليل الليلة ولو كانت لاشباع ما رسمت وربما كان في قول السارح ولا استطاعته تلك اليلة إشارة اليه والمراد بالانجلاء الانكشاف وبالاصباح ظهور وضوء الصبح وهو الفجر وأول النهار فكانه يقول انكشاف أبيها الليل الطويل طولا لا يبرح معه الانكشاف وقوله وما الاصباح منك بأمثل أي بافضل كلام تقديري كأنه يقول هذا الليل لا طماعية في زواله اطوله طولا لا يبرح معه الانكشاف وعلى تقدير الانكشاف فالاصباح لا يكون أفضل منه عندى لمقاساتي الهموم والاخران فيه كما أقاسيها في الليل فالليل قد شارك النهار في مقاساة الهموم لا شرا كهذا

والدعاء اذا استعملت في طلب الفعل على سبيل التضرع نحو رب اغفر لي والالتماس اذا استعملت فيه على سبيل التلطف كقولك  
 لمن يساويك في الرتبة افعل بدون الاستعلاء والاحتقار نحو اقواما انتم ملقون

في علمها وهي فراق الحبيب فطلب النهار ليس على ملو عتاهل لان بعض الشر أهون من بعض (قوله في وسعه) أي وسع الليل وقد  
 يقال انه يجوز التكليف بما ليس في الوسع لان التكليف بالمحال جائز فيمكن أن يكون هذا منه فلا حسن في التعليل أن يقول لان  
 الليل ليس مما يؤمر ويخطب لانه ينبغي أن يكون المكاف عاقلة فهم الخطاب (قوله يعني ذلك) أي الانحلاء فكأنه يقول لئلا  
 تجلي (قوله من تباريح الجوى) التباريح بالهاء المهملة الشدة تجمع تباريح بمعنى الشدة والجوى بالجيم الحرقه وشدة الوجع من  
 حزن أو عشتى (قوله ولا استطالته الخ) (٣٣٠) علامة مقدمة على المعلول وهو قوله كأنه لا طماعية أي وكه

لا طماعية له في انجلاء  
 تلك الالبلة لاستطالته أي  
 لعداها طوبى له جذا وهو  
 عطف على قوله اذ ليس في  
 وسعه فهو دليل آخر على  
 أنه ليس الغرض طلب  
 الانجلاء فكان التعليل  
 (قوله فلها) أي فلاجل  
 عدم الطماعية في الانجلاء  
 والانكشاف جل الامر  
 على التمسك ليناسب حال  
 التشكي من الاخران  
 والهموم وشدة لانه  
 لا يناسبها الا عدم الطماعية  
 في انجلاء الليل وذلك  
 لانهم الكثر منها ولزومها الليل  
 يعدل الليل معها مما لا يزول  
 وإذا جرت العادة بان من  
 وقع في ورطة وشدة يتسارع  
 بالاياس ويتشكى منهم مظهر  
 بعد النجاة وأما لو كانت  
 مرجوة الانكشاف لم  
 تستحق التشكي من إيلها

اذ ليس ذلك في وسعه لكنه يعني ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولا استطالته تلك  
 الالبلة كأنه لا طماعية له في انجلائها فلها هذا يحمل على التمسك دون التبرجى (والدعاء) أي الطلب على  
 سبيل التضرع (نحو رب اغفر لي والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء)  
 والتضرع فان قيل  
 طول الابرجى معه الانكشاف ولذلك صار الامر بالانجلاء تمنيا واردة الطول الذي لا ينتهي في الليل  
 عند المحبين مشهور معلوم ولهذا قال الشاعر \* وليل الحب بلا آخر \* ولما ظهر أن المراد أمر الليل  
 بالانكشاف اذ ليس مما يؤمر ويخطب بذلك جل على التمسك ليناسب حال التشكي من الاخران والهموم  
 وشدة لانه لا يناسبها الا عدم الطماعية في انجلائها لانها الكثر منها ولزومها الليل يعدل الليل معها مما لا يزول  
 وانما قلنا كذلك لما جرت به العادة أن من وقع في ورطة وشدة يتسارع الى نفسه الاياس ولذلك يتشكى  
 مظهر البعد النجاة وأما لو كانت مرجوة الانكشاف لم تستحق التشكي من إيلها الملازمة له وقوله \* وما  
 الاصبح منكم بأمنل \* أي أفضل كلام تقديري على هذا فكأنه يقول هذا الليل لا طماعية في زواله  
 لكثرة أحرانه ولزومها وشدة انجلائها فلا تنكشف بانكشافه وعلى تقدير الانكشاف فالاصباح  
 لا يكون أمنل منه للزوم الاخران على كل حال (و) كذا (الدعاء) وهو الطلب على وجه التضرع والخضوع  
 وذلك (نحو) قولك (رب اغفر لي) ويكون من الأدنى الى الأعلى فلو قال العبد سيده على وجه  
 الغلظة اعتقني كان أمر اولئك يعدل الأمر من العبد سيده أدب لان الأمر لا يكون الامع استعلاء كما  
 تقدم ولكن أورد على اشتراط الاستعلاء في معنى الأمر قوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا تأمرون  
 فقد استعمل الأمر في طلب ليس فيه استعلاء لان فرعون لا يرى استعلاء في الطلب المتعلق به من غيره  
 لادعائه الألوهية (و) كذا (الالتماس) وذلك (كقوله لمن يساويك رتبة) أي في الرتبة (افعل) كذا  
 مثلا حال كون ذلك القول كأننا (بدون الاستعلاء) المعبر في الأمر وبدون التضرع المعبر في الدعاء  
 \* ألم تأتني والانبياء تنمى \* الثامن الدعاء وهو الطلب من الأعلى على سبيل التضرع مثل اللهم اغفر لي  
 \* التاسع الالتماس وهو الطلب من المساوي كقولك بلا استعلاء عن يساويك رتبة اسقني ماء \* قلت  
 والدعاء والالتماس استعمال افعالهما حقيقة فلا ينبغي أن يعدا معا خربت فيه صيغة الأمر عن حقيقة

الملازمة له (قوله والدعاء) هو كما قال الشارح الطلب على سبيل التضرع أي التذلل والخضوع سواء كان الطالب أدنى أو أعلى أي  
 أومساويا في الرتبة وعلى هذا الوفاق العبد سيده على وجه الغلظة اعتقني كان أمر اولئك يعدل الأمر من العبد سيده أدب لان الأمر  
 لا يكون الامع استعلاء كما تقدم والعلاقة بينه وبين الأمر الاطلاق والتقييد وكذا يقال في الالتماس الأدنى (قوله والالتماس)  
 ويقال له السؤال (قوله لمن يساويك رتبة) أي في الرتبة وانظر هل المراد المساواة في نفس الأمر أو ولو يحسب زعم المتكلم ولعل الثاني  
 هو الظاهر (قوله بدون الاستعلاء) أي حال كون ذلك القول كأننا بدون الاستعلاء أي اظهار العالو المعبر في الأمر أي وبدون  
 التضرع المعبر في الدعاء فقوله بدون الاستعلاء قيد في الالتماس ولا يتأتى في الدعاء ثم ان ظاهرا ما تقر بأن مناط الأهمية في الطلب  
 هو الاستعلاء ولو من الأدنى ومناط الدعاء في الطلب التضرع والخضوع ولو من الأعلى كالسيد مع عبده ومناط الالتماس في الطلب  
 هو التساوي مع نفي التضرع والاستعلاء وعلى هذا اذا صدر الطلب من الأعلى للدني في الرتبة كالسيد مع عبده أو صدر من الأدنى





ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب

(قوله ثم الامر) أي صيغته (قوله قال السكاكي حقه الفور) أي حقه أن يدل على وجوب حصول الفعل المأمور به عقيب وورود الامر في أول أوقات الامكان وجواز التراخي مفوض الى القرينة وهذا مذهب بعض الاصوليين أيضا فاذا قيل افعل معناه افعل فورا ولا يدل على التراخي الا بالقرينة ومتى انتفت انصرف للفور ومن جهة ما رده على ذلك القول أنه لو كان مـدلول الامر الفور لغة لا يحتاج لزيادة الفور في حقه ومقابل هذا (٣٣٣) القول يقول ان صيغة الامر مدلولها طلب ما هيبة الفعل مطلقا لا بقيد المرة

(ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب) عند الانصاف كافي الاستفهام والنداء كالسيد مع عبده من غير استعلاء ولا تخضع لم يسم بواحد منها وهو بعيد (ثم الامر) أي صيغته اذا استعملت في شيء فاختلف في المطلوب بها بعد الاختلاف في كونها الوجوب فيه أو غيره كما تقدم وبعد كون الراجع فيها أنها تسمى أمر حقيقة سواء كانت فيما استعملت فيه للوجوب أو لغيره فتقبل حقه مطلقا كونه مطلوباً فيتمثل بالفور أو بالتراخي ولا يتعين أحدهما في مدلولها الا بقرينة (وقال السكاكي حقه الفور) يعني أنه اذا قيل افعل فعنه افعل فورا ولا يدل على التراخي الا بقرينة ومتى انتفت انصرف للفور (لانه) أي انما قلنا حقه الفور لان كون المطلوب بها مطلقا على الفور هو (الظاهر من الطلب) أي لان الذي يبدو للعقل بالنظر لاستعمال الصيغة هو الفور فان مقتضى الطبع في كون الشيء مطلوباً أنه لا يطلب حتى يحتاج لوقوعه في الحين كما اذا قلت اسقني فالمراد طلب السقي حينئذ وهذا شأن الطلب في الجملة عند الانصاف وكل ما يعرض من غير هذا الطلب ألا يرى الى الاستفهام والنداء فان المستفهم عنه والمندى انما يراد الجواب بالاول فورا واقبال الثاني كذلك ولا يخفى أن بيان كون الفور هو الظاهر عما ذكر مشتمل على قياس الامر على الاستفهام والنداء وهو قياس في اللغة فان لم يقس عليهم ما فلا معنى لدلائلهم على أن الامر يعتبر فيه ما يعتبر فيه ما وان كون الطلب للحاجة لا يخلو من اثبات اللغة بالعقل مع أن اختصاص البيان بما ذكر يقال فيه انما ذلك لقرينة العطش وان لو كان مـدلوله الفور لغة لا يحتاج الى زيادة الفور في حقه الامر تأميل فاجتماعه دهب الى أن الامر مشترك بين معان أحدها التحريم كما نقله الاصوليون فاذا كان كذلك الاستمالات غير الامر مجازا فذلك هو الأول لانه استعمال حقيق عند القائل به ولا بدع في استعماله عند غيره في التحريم مجازا بل علاقة المضادة وعكس أن عدل له بقوله تعالى قل غموا فان مصيركم الى النار لكنه يبعد فان مصيركم الى النار فانه لا يناسب التحريم وكذلك تمنع بكفركم قليلا انكم من أصحاب النار الخاء من والعشرون التمجيد نحو أحسن بزدوق قد ذكره السكاكي في استعمال الانشاء معي الخبر وغالب هذه المعاني فيها نظير ص (ثم الامر قال السكاكي حقه الفور الخ) ش اختلف الناس في صيغة الامر عند فحدها عن القرائن هل تقتضي الامتناع على الفور أم على التراخي أم لا تدل على أحد مما بل على الاعم فالجمهور على الأخير ونسب الى الشافعي رضي الله عنه وأكثرا أصحابه وقيل على الفور ونقل عن الحنفية وهم يشكرونه وهو اختيار أبي حامد المروزي والصيرفي من أصحابنا والمنطوي كما ذكر في كتاب الزكاة وقيل على التراخي وهذا القول نقل عن كثيرين واستدل عليه بما يقتضي أن مرادهم أنه لا يوجب الفور فهو قول الجمهور والطلاق التراخي على ذلك لا بدع فيه الآتري الى قول الناس أجمعين الحج على الفور والتراخي قولان يعنون بالتراخي جواز التأخير ولم يقل أحد أنه يجب

أو التكرار ولا بقيد الفورية أو التراخي فيكون المأمور متمثلا للامر بالاتيان بالفعل المأمور به على سبيل الفور أو التراخي ولا يتعين أحدهما في مدلوله الا بقرينة (قوله لانه الظاهر من الطلب) أي انما كانت صيغة الامر حقتها الفور لان كون الفعل المطلوب بها مطلقا على الفور هو الظاهر من الطلب لان مقتضى الطبع في كون الشيء مطلوباً أنه لا يطلب حتى يحتاج لوقوعه في الحين كما اذا قلت اسقني فالمراد طلب السقي حينئذ وهذا شأن الطلب في الجملة عند الانصاف وكل ما يعرض من غير هذا فليس من مقتضى الطلب ولا يخفى أن بيان كون الفور هو الظاهر عما ذكر مشتمل على اثبات اللغة بالعقل مع أنها لا تثبت الا بالذلل وأيضا استفادة الفور به السقي انما هي لقرينة العطش (قوله عند

الانصاف) أي عند انصاف النفس لا عند الجملة والجدال (قوله كافي الاستفهام والنداء) (ولتبادر

فانه لا يخفاء أنهم ما يقتضيان الفور فالاول يقتضي فوراً الجواب عن المستفهم عنه والثاني يقتضي فوراً الجواب للمندى ولا يظهر لاتصافهما الفور به سبب سوى كونهم اللطاب مع اشتراط امكان المطلوب والامر كذلك يشتركهما في اقتضاء الفور به ولا يقال ان هذا قياس في اللغة واللغة لا تثبت بالقياس على التحقيق لانا نقول ليس المراد القياس بل المراد أن هذا قرينة مقوية على أن حقه الفور كذا ذكر الشيخ يس واعترضه انما مـدلوله العقوبة بان الامر ان لم يكن مقيداً عليهم ما فلا معنى لدلائلهم على أن الامر يعتبر فيه

ولتبادر الفهم عند الامر بشئ بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع وارادة التراخي والحق منه لانه لما تبين في اصول الفقه

ما يعتبر بينهما (قوله عند الامر بشئ) أي بفعل من الافعال (قوله بخلافه) أي بضده كما يظهر من تمثيل الشارع وقوله بعد الامر بخلافه أي وقبل فعل ذلك الخلاف (قوله الى تغيير الامر الاول) متعلق بتبادر أي يتبادر الفهم فيبادر الى تغيير المتكلم بالصيغة الامر الاول بالامر الثاني (قوله دون الجمع وارادة التراخي) أي من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما ومن غير أن يتبادر أن المتكلم أراد جواز التراخي في أحد الامرين حتى يمكن الجمع بينهما ما بهما إذ ان الجمع والتراخي متقاربان لانه متى جاز التراخي أمكن الجمع لان أحد الامرين أو كلاهما على (٣٣٣) التراخي ويلزم من تغيير الاول كونه

على الفور حيث غير بما يعقبه فنثبت به المطلوب من كونه على الفور كذا قرر ابن يعقوب ومقتضى كلام الشارع أن المعنى من

غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الامرين مع ارادة تراخي أحدهما (قوله حتى المساء) أي الى المساء فهي غاية والغاية لا بد لها من مبدأ والمناسب هناك مبدأها عقب ورود الصفة أي اضطرار زمانا طويلا من هذا الوقت الى المساء وانما قيد بذلك ليتحقق التراخي فانه اذا قال قم ثم قال اضطرار وفعل العبد كليهما على التعاقب يكون مقتضيا على الفور بخلاف ما اذا أمر بعد الامر بالقيام بالاضطرار زمانا فانه يفهم منه أنه غير الامر الاول بالامر الثاني ويلزم من تغيير الاول أنه على الفور حيث غيره بما يعقبه

(ولتبادر الفهم عند الامر بشئ بعد الامر بخلافه الى تغيير) الامر (الاول دون الجمع) بين الامرين (وارادة التراخي) فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل أن يقوم اضطرار حتى المساء يتبادر الفهم الى أنه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطرار ولم يرد الجمع بين القيام والاضطرار مع تراخي أحدهما (وفيه نظر) لانا لا ناسلم ذلك

(ولتبادر الفهم) أي وقتنا بوضاحته الفور لتبادر الفهم (عند الامر بشئ) أي بفعل من الافعال (بعد الامر بخلافه) أي بضده كما يظهر من التمثيل (الى تغيير) متعلق بتبادر أي يتبادر الفهم فيبادر الى تغيير (الامر) أي تغيير المتكلم بالصيغة الامر (الاول) بالثاني (دون الجمع) أي من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما (وارادة التراخي) أي ومن غير أن يتبادر أن المتكلم أراد جواز التراخي في أحد الامرين حتى يمكن الجمع بينهما وهذا يعلم أن الجمع والتراخي متقاربان لانه متى جاز التراخي أمكن الجمع وأحد الامرين أو كلاهما على التراخي ويلزم من تغيير الاول كونه على الفور حيث غيره بما يعقبه فثبت به المطلوب من كونه على الفور وانما قلنا يتبادر منه التغيير لان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له اضطرار الى المساء يتبادر الى الفهم أن الامر بالقيام ساقط عنه بالامر بالاضطرار الى المساء ولا يفهم منه أنه أراد الجمع بينهما تراخي أحدهما عن زمان آخر فانك اذا قلت لرجل قم الصلاة ثم قلت له ارقد الى الوقت فهم أن المراد من الاول قم الآن لتوهم الوقت اذ لا معنى للامر قبله ومن الثاني ارقد من الآن الى الوقت (وفيه نظر) أي وفيما ذكر ما بين به التبادر الى التغيير نظر لانه لا يسلم التبادر

تأخيره وأما القول بان الامر على التراخي يعني أنه يجب تأخيره فقد قال امام الحرمين في الزمان وفي المختصر انه ليس معتقداً أحد قلت ورايت في العدة في الاصول لابن الصباغ ان طائفة من الواقعية قالوا لا يجوز فعله على الفور وهذا يخدش في قول الامام انه ليس معتقداً أحد لكن قال عنهم هم أنهم خرقوا الاجماع وقيل بالوقف يعني لا أدري وقيل بالوقف يعني أنه مشترك ومحل الحجاج على هذه المسئلة اصول الفقه واستدل السكاكي بانه الظاهر من الطلب وقد ينازع في ذلك والمثال الذي ذكره من اسقى الماء لا يدل لان معه قرينة وهو أن طلب الماء انما يكون لعطش يوجب الفور واستدل أيضاً بأن من قال لعبده افعل كذا ثم قال له افعل كذا يفهم منه أنه رجع عن الاول ولم يكن للفور لما أفاد ذلك وعبرة المصنف دون الجمع وارادة تراخي والاصواب أن يقول أو ارادة التراخي واطلاق المصنف ليس بجيد فان السكاكي قيده بالامر من المتضادين مثل قم ثم تقول اضطرار فانه لا يمكن ارادة الجمع لاستحالة ولا التراخي قال المصنف (وفيه نظر) يحتمل أن يريد النظر في أصل الدعوى فان الحق أنه ليس على الفور ويحتمل

(قوله مع تراخي أحدهما) أي اقيام والاضطرار أي أحد كان ارادة القيام فقط وهم ويردها الدليل الذي ذكره المصنف بأن تغيير الامر الاول بالثاني واقتضاء الفور به انما نشأ من القرينة وهي قوله الى المساء لان العادة جارية بان مطلق القيام لا يراد به التأخير الى الليل ولما أمره بالاضطرار المبدوء بوقت ورود الصيغة الى المساء فهم تغيير الاول فالوجه في الكلام عن القرينة كقولنا لقم ثم قال له اضطرار من غير أن يزيد الى المساء لم يتبادر التغيير (قوله وفيه نظر) أي فيما قاله السكاكي من اقتضاء الامر الفورية نظر والنظر فيه راجع للنظر في داليله ويحتمل أن المراد وفيه أي في كل من داليله نظر (قوله لانا لا ناسلم ذلك) أي ما ذكره من الدليلين أعنى التبادر والظهور

ومنها النهى وله حرف واحد وهو لا الجازمة في قولك لا تفعل وهو كالامر في الاستعلاء

(قوله عند خلق المقام عن القرائن) أى وأما المثال المذكور ففيه قرينة على الفورية وهو قوله حتى المساء المقتضى مبدأ وهو عقب ورود الصيغة أعني قول السيد اضطلع والحاصل أن الفورية والتراخي انما يستفادان من القرائن فان انتفت تعين أن يكون المراد طلب المساهمة مطلقا (قوله وهو طلب الكف) أى الطلب اللفظي المفيد للكف عن الفعل لان المراد النهى اللفظي لانه هو الذى من أقسام الانشاء لا النهى النفسى (٣٣٤) (قوله طلب الكف عن الفعل) أى من حيث انه كف عن فعل

عند خلق المقام عن القرائن (ومنها) أى من أنواع الطلب (النهى) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء (وله حرف واحد وهو لا الجازمة في قولك لا تفعل وهو كالامر في الاستعلاء) لانه المتبادر الى الفهم

عند اختلاف القرائن فانه لو قال له قم ثم قال اضطلع من غير أن يريده الى المساء أو قال له فى الثاني قم من غير ذكر الصلاة ثم قال له ارقد من غير ذكر وقت الصلاة لم يتبادر التغيير وانما فهم التغيير في الاول بما جرت به العادة من أن مطلق القيام لا يراد به التأخير الى الليل ولما أمره بالاضطلاع المبدوء وقت ورود الصيغة الى المساء فهم تغيير الاول ولو عن التراخي الذى يمكن أن يراد به وهو ما يقرب من زمن التكلم وفهم فى الثاني لو جرت به العادة أن الانسان لا يؤمر بالصلاة الا عند وقتها والا امر الثاني بين أنه لم يدخل وقتها وعلى هذا يكون ما بين به النور مما يدل بالقرينة فلا يظهر به كون حق الامر أن يكون للفور وانما قدرنا جواز التراخي لان القول المقابل للفور هو جواز التراخي بإرادة مطلق الطلب لا وقوع التراخي بمعنى أنه لا يقول بأن حقه الدلالة على التراخي بل حقه جواز التراخي وانما دلالة على مطلق الطلب الصادق بالتراخي والنور (ومنها) أى ومن أنواع الطلب (النهى) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء من حيث هو كذلك فلا يمتنع بكف لانه ليس طلبا للكف عن الفعل من حيث انه كف عن فعل بل هو طلب للكف من حيث انه فعل لانه لما اقتصر عليه صار المقصود منه نفس الكف من حيث انه فعل لامن حيث انه كف عن فعل آخر ولو كان لازما له ولا يخرج عنه لا تترك الفعل لانه طلب كف عن فعل آخر هو الترك وقد تقدم مثل هذا فى الامر مع ما فيه (وله) أى والنهى (حرف واحد وهو) أى وذلك الحرف الواحد هو (لا الجازمة في قولك) ابتداء (لا تفعل) نهى الله عن الفعل خلافا لمن قال ان من حروفه حرفا واردا فى موضع تصح فيه كى كقولك قعد العبد لا يقر بجزم يقر بناء على أنه من جنس حرف الجزم ولو كان معناه النهى (وهو) أى النهى (كالامر فى) شأن (الاستعلاء) أى عذ أن يعود الى هذين الدليلين قائم ما معنوعا ولم يتعرض المصنف ليكون الامر التكرار والمرء ولا غيره من مسائل الامر لانه أحله على كتب الاصول ص (ومنها النهى الخ) ش من أقسام الانشاء النهى وهو طلب كف عن فعل على جهة الاستعلاء وفيه من الخلاف فى اشتراط العلو والاستعلاء فى الامر ومذهب أبى هاشم وكثير أن المطلوب به نفي الفعل وأما حكاية الخطيبى الخلاف فى أن مطلوبه الكف أو الترك فعلا لان الكف هو الترك والترك فعل وهو غير نفي الفعل وقد صرح الاصوليون بما قلنا نعم فى كلام بعض شراح المختصر أن الترك ليس بفعل وليس كذلك والقول به ضعيف نسبة الشيخ أبو الحسن الاشعري بعضهم ورد عليه (وصيغته) أى صيغة النهى (لا تفعل) بلا الجازمة احترازا عن لا غير الجازمة وحقيقتها المذمومة أعم من التحريم والتكراهة ولكن صيغة لا تفعل حقيقة فى التحريم وكلام المصنف يقتضى أنها حقيقة فى الطلب الاعم من التحريم والتكراهة كما فعل فى الامر وليس كذلك

فلا يمتنع بكف لانه ليس طلبا للكف عن الفعل من حيث انه كف عن فعل لانه لما اقتصر عليه صار المقصود منه نفس الكف من حيث انه كف عن فعل آخر ولو كان لازما ولا يخرج عن التعريف لا تترك الفعل لانه طلب كف عن فعل آخر هو الترك وقوله طلب الكف عن الفعل أى الانتهاء عنه بالاشتغال بضده أى أو طلب ترك الفعل على الخلاف الآتى ولعل الشارح اقتصر على الاول ولم يتعرض للثاني هنا إشارة الى أوجه القول الاول (قوله استعلاء) أى على طريق طلب العلو وقد تقدم ما فيه فى الامر (قوله وله حرف واحد) أى لا حرفان ولو قال وله صيغة واحدة كان أحسن ابتداء لانه ليس له صيغة أخرى كما انه ليس له حرف آخر (قوله لا الجازمة في قولك لا تفعل) أى

وقد

في قولك ابتداء لا تفعل واحترز بذلك عن لا التانيية التي تجزئ اذا صلح قبلها ما كى بحر جنته

لا يكن له على جهة ورود نطق الشرس لا تنفقت وأوثقت العبد لا يقر فابت من حروفه خلافا لمن قال انها من حروفه بناء على أنها من جنس حرف الجزم وان كان معناه النهى والى الجزم بها فى تلك الحالة ذهب ابن مالك ولده وجهه الفراء بأن الجزم على تأويل ان أم أولئك يقر وان لم أر بطلان تنفقت وخالف الخليل وسيبو يه وسائر البصريين فى ذلك وقالوا بوجوب الرفع وقول المصنف لا الجازمة أى لفظا أو محلا نحو لا تفعلن باز يد ولا تنصر بن ياهندات (قوله وهو كالامر فى الاستعلاء) أى فكأن صيغة الامر موضوعة اطلب الفعل

وقد يستعمل في غير طلب الكف

استعلاء كذلك صيغة النهي موضوعه اطلب الترك استعلاءه وقول الشارح لانه أي الاستعلاء المتبادر لفهم أي والتبادر أماراة الحقيقة لانه ناشئ عن كثرة الاستعمال فاذا كان بلاقر ينه دل على الحقيقة واعلم ان في صيغة النهي اختلافان للاختلاف في صيغة الامر من كونها موضوعه اطلب الترك الجازم وهو الحرمة أو الغير الجازم وهو الكراهة أو التقدير المشترك بينهما وهو طلب الترك استعلاء فيشمل التحريم والكراهة والأول هو قول الجمهور والآخر هو قول المصنف وهو كالأمر في الاستعلاء وأما لفظ نهى فيدلوله الصيغة التي تستعمل للتحريم والكراهة اتفاقاً وقد استعمل المصنف التشبيه بالأمر بالاستعلاء ليقيد أنه ليس فيه ما قبل في الأمر بالنسبة إلى الفور والتكرار فإن النهي للفور والتكرار جزماً لانه دفع المفسدة فعلي هذا إذا قبل لا تشرب الخمر لا يعذب مثلاً للنهي إذا كان في الحال فهو شرب بعد النهي ثم كف لا يكون عملاً لعدم الفور الذي اقتضاه النهي والمراد بتكرار الكف دوامه فإذا عاود بعد الكف لا يكون عملاً وقال السكاكي التشبيه أن النهي والأمر ان ورد القطع الواقع كان يقال للتحرك أسكن أو لا تحرك كان مدلولهما المرة وان وردا لاتصاله فمدلولهما الاستمرار كان يقال للتحرك تحرك أو لا تسكن ومحمله أن كلاماً من الأمر والنهي المطلق لا دلالة له على شيء من التكرار وعدمه بل كل منهما مذكور في القرينة فان كان المراد منه ما عاظم الفعل (٣٣٥) الواقع في الحال كانا للآلة وان كان المراد منه اتصال الفعل

المراد منه اتصال الفعل الواقع كانا للاستمرار والدوام في جميع الأزمنة التي يقدر المسكاف عليها وما قاله خلاف التحقيق والتحقيق عندهم الأول (قوله وقد يستعمل) أي النهي عني صيغته وحاصله أن صيغة النهي قد تستعمل في غير ما وضعت له على جهة المجاز كالتهديد والدعاء والتهامس واختلف فيما وضعت له فقبل انهما وضعتا لطلب كف النفس بالاستعلاء بأحد أضداده وقبل انهما وضعتا لطلب ترك الفعل أي لطلب

(وقد يستعمل في غير طلب الكف) عن الفعل كما هو مذهب البعض  
الآتي بصيغته نفسه على ما كان كذلك فهو نهى حقيقة وان وردت بصيغته مع تخضع من الأدنى فهي دعاء وان وردت من مساو فهي التماس وانما قلنا ان شرط كون صيغته نهياً حقيقة الاستعلاء لان ذلك هو المتبادر والتبادر أماراة الحقيقة لانه ناشئ عن كثرة الاستعمال فاذا كان بلاقر ينه دل على الحقيقة يعني وكما قلنا في الأمر هنا لان الأمر لطلب استعلاء فشمّل التذب والوجوب على ما اختار المصنف خلافاً للجمهور في كونها بالوجوب فقط فنقول ههنا أيضاً اطلب الكف استعلاء فيشمل التحريم والكراهة وقيد التشبيه بالأمر بالاستعلاء ليقيد أنه ليس فيه ما قبل في الأمر بالنسبة إلى الفور والتكرار فإن النهي للفور والتكرار جزماً لانه دفع المفسدة فلشدته جازماً لا بد فيه من الفور وتكرار الكف ليتحقق في المفسدة قال السكاكي والاشبه أن النهي والأمر ان ورد القطع الواقع كان يقال للتحرك أسكن أو لا تحرك فمدلولهما المرة وان وردا لاتصاله فمدلولهما الاستمرار كان يقال للتحرك تحرك أو لا تسكن ولا يخفى ما في قوله لاتصاله لانه في معنى الاستمرار فكانه قال وان أراد بهما الاستمرار فهما الاستمرار تأمله (وقد يستعمل) النهي عني صيغته (في غير طلب الكف) استعلاء الذي هو معناه الأصلي على قول من قال ان مدلوله طلب فعل هو الكف عن الفعل بناء على أنه لا يكاف إلا بفعل لعدم القدرة على عدمه والكف المدكور هو فعل يحصل بشغل النفس بضد النهي عنه وبشدته تقدم الشعور بالكفوف وقد تخرج صيغته لاتفعل عن حقيقة نفسها فتستعمل مجزاً في أحد أمور منها الكراهة وهو كثير ومنها

عدمه (قوله في غير طلب الكف) الإضافة لا عهد أي اطلب الذي مع الاستعلاء السابق بأن يكون لا طلب أصلاً أو طلب بدون استعلاء وقوله كما هو أي طلب الكف عن الفعل مذهب البعض أي كما هو معناه الأصلي على مذهب البعض وهم الأشاعرة فأنهم يقولون ان مدلول النهي طلب الكف عن الفعل استعلاء فمدلوله أي المطلوب بفعل هو كف النفس عن الفعل وكلامه يقتضي أن النهي حقيقة في الطلب المذكور الأعم من التحريم والكراهة كما اقتضى كلامه سابقاً أن الأمر حقيقة فيما بهم الإيجاب والسلب والجمهور على أن النهي حقيقة في التحريم والأمر حقيقة في الإيجاب (قوله كما هو) أي طلب الترك مذهب البعض أي كما هو المعنى الأصلي للنهي على مذهب البعض وهو أبو هاشم الجبائي وكثير من المعتزلة فيقولون ان مدلول النهي طلب عدم الفعل فعلقه أي المطلوب به هو عدم الفعل المعبر عنه بالترك واستدل الأولون وهم الأشاعرة بأن عدم الفعل في شخص وهو غير مقدور للكف ولا يكاف إلا بالافعال لا يكونها المقدورة للشخص وبأن عدم الفعل مستمر من الأزل فلا يكون أثر القدرة الحادثة فتعين أن يكون متعلق النهي الكف المذكور اذ هو فعل يحصل بشغل النفس بضد تأملي عنه وأجاب أبو هاشم بأن دوام عدم الفعل واستمراره مقدور باعتباره أن الشخص قادر أن يفعل ذلك الفعل فيزول استمراره فعدم الفعل من هذه الجهة يكون مقدوراً والحال ان يكون أثر القدرة الحادثة واستدلال أبو هاشم لما قال بأن الناس يمدحون من دعى إلى الزنى وتركه وان لم يخطر ببالهم انه فعل الضد ورد عليه بأننا لا نسلم أنهم يمدحونه على عدم الفعل بل

أو الترتك كالتهديد كقولك لعبد لا تمتثل أمرك لا تمتثل أمري

يدحونه على فعل الضد وهو كف النفس عن الرضى بالاشتغال بعينه فحصل من هذا أن الاشاعة بقولون المطلوب النهي الكف والمعتزلة يقولون المطلوب به الترتك فعلى الأول لا يحصل الامتنال بالترتك لأن قصد كالترتك ذاهلاً أو ناسياً لا بالكف يستدعي تقدم الشعور بالكف وبقوله لا يحصل الامتنال بالترتك المذكور على الثاني لأن عدم الفعل لا يستدعي الشعور به فإن قلت يلزم على الأول أن من ترك شرب الخمر مثلاً ذاهلاً أو ناسياً بعدم امتثاله ولا قائل بذلك قلت الامتنال شرط الثواب وأما انتفاء الأثم فيكفي فيه عدم الفعل وعلى القول الثاني وهو أن المكافأة بعدم الفعل يكون من لم يفعل النهي أي بما يقتضى النهي كإقالة الكس لا بتدقيق الثواب من نية الترتك المستلزمة للشعور ثم إن قولهم (٣٣٦) إن كف دواعي النفس يحصل بشغلها بالضد يبطل عن لاداعية له كالنبياء

(أو) طلب (الترتك) كما هو مذهب البعض فاتهم باختلاف في أن مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحداً أو بترك الفعل وهو نفس أن لا تفعل (كالتهديد كقولك لعبد لا تمتثل أمرك لا تمتثل أمري)

عنه (أو) في غير طلب (الترتك) على وجه الاستعلاء الذي هو معناه الأصلي على قول من يقول إن مدلوله طلب عدم الفعل وهو المعبر عنه بالترتك بناء على أنه يكف بعدم الفعل أي بتركه بناء على أن القدرة عليه بسبب القدرة على التمسك بصدقه المنهي لأن عدمه متحقق حينئذ ولا يستدعي تقدم الشعور به ولكن الجاري على الناس أن الترتك بمعنى الكف فيستدعي تقدم الشعور إذ لا يقال فيمن لم يحظر به باله فعل أصلاً ولم يفعل أنه تركه وعلى الأول وهو أن المكافأة بالكف فلا يفعل مقتضى النهي الأمن استشعر المنهي فتركه فلا تمتثل النهي من لم يفعل المنهي ذاهلاً عنه فيلزم أنمه ولا قائل به الآن يقال الامتنال شرط الثواب بشرط انتفاء الأثم فيكفي فيه عدم الفعل وعلى الثاني وهو أن المكافأة بعدم الفعل يكون من لم يفعل المنهي أي بما يقتضى النهي ولكن لا بد في الثواب من النية المستلزمة للشعور ثم قولهم إن كف دواعي النفس يحصل بشغلها بالضد يبطل عن لاداعية له كالنبياء وأيضاً حاصل كف الدواعي عدم العمل بقتضائها بسبب التمسك بالضد وذلك هو حاصل القول الأخير فقد عاد الأمر إلى أنه لا قدرة في النهي بسبب التمسك بالضد مطلقاً والأثم ساقط بعدم التمسك بالفعل المنهي ولو بلا شعور والثواب لا يدفعه من النية على كلا القولين ولذلك قيل إن القول الأول قريب من الثاني وإن الخلف بينهما لا تظهر له ثمرة بينة تأمله ثم مثل للغير الذي تستعمل له صيغة النهي بقوله (كالتهديد) أي التخويف والتوعيد وذلك (كقولك لعبد) لك (لا تمتثل أمرك لا تمتثل أمري) أي أترك أمري وإنما كان تهديداً للعلم الضرورى بأنك لا تأمره بترك امتثاله أمرك لأن المطلوب من العبد الامتنال لعدمه ودل على التوعيد استحقيقه العقوبة بعدم الامتنال والتهديد خبر في المعنى إذ كانه قال سترى

التهديد كقولك لمن لا تمتثل أمرك لا تمتثل أمري ومنها الإباحة وذلك في النهي بعد الإيجاب فالإباحة الترتك ومنها بيان العقوبة كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلاً أي عاقبة الظلم العذاب لا الغفلة كذا قيل وعمل بأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يخاطب بمثل ذلك قلت النبي صلى الله عليه وسلم منهي عن كل ما نهى عنه غيره إلا ما خص وأما خطابه بذلك مع القطع بأنه لا يصدر منه فله ليعلم أن غيره منهي عنه

وأيضاً حاصل كف الدواعي عدم العمل بقتضائها بسبب التمسك بالضد وذلك هو حاصل القول الأخير فقد عاد الأمر إلى أنه لا قدرة على المنهي بسبب التمسك بالضد مطلقاً والأثم ساقط بعدم التمسك بالفعل المنهي عنه ولو بلا شعور والثواب لا يدفعه من النية على كلا القولين وإن قيل إن القول الأول قريب من الثاني وإن الخلف بينهما لا تظهر له ثمرة بينة أه يعقوب (قوله بالاشتغال الخ) متعلق بمحذوف أي ويتحقق كف النفس عن الفعل بالاشتغال الخ وليس متعلقاً بكف لاقتضائه أن مدلول النهي الكف مع الاشتغال مع أن مدلوله الكف فقط كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وهو نفس أن لا تفعل)

أي نفس عدم الفعل وفسره بذلك لأن الترتك يطلق على انصراف القلب عن الفعل وكف النفس عنه وعلى فعل وكالعادة الضد وعلى عدم فعل المتدور قصد أعلى مافى الموافق وهذه المعاني ليس شيء منها غير ادعائها وإنما المراد عدم فعل المتدور مطلقاً كذا في عبد الحكيم وإذا علمت أن الترتك يطلق على ما ذكر فلا اعتراض على الشارح في تفسيره الترتك بعدم الفعل (قوله كالتهديد) أي كالتخويف والتوعيد وهذا مثال الغير المطلب الذي تستعمل فيه صيغة النهي مجازاً (قوله لا تمتثل أمري) أي أترك أمري وإنما كان هذا تهديداً للعلم الضرورى بأن السيد لا يأمر عبده بترك امتثاله أمرك لأن المطلوب من العبد الامتنال لعدمه ودل على التوعيد استحقيقه العقوبة بعدم الامتنال والتهديد خبر في المعنى إذ كانه قال له سترى ما يلزم على ترك الأمر والعلاقة بين النهي والتهديد السببية لأن النهي عن الشيء يتبب عنه التخويف على مخالفته

واعلم أن هذه الأربعة أعني التقى والاستفهام والأمر والنهي تشتبك في كونها أقرينة دالة على تقدير الشرط بعدها

(قوله وكالدعاء والالتماس) عطف على قوله كالتهديد وأورد عليه أنه لا يصح التمثيل به الاستعمال صيغة النهي في غير طلب الكف أو الترك لأن كلا منهما طلب ~~كف~~ على القول الأول وطلب ترك على القول الثاني على سبيل الاستعلاء وقد يجب أن في كلام المصنف حذفوا النقذ بروقتهم في غير طلب الكف استعلاء وهذا صادق بغیر الطلب أملا كالتهديد والطلب لا على وجه الاستعلاء كالدعاء والالتماس كما مرشد إليه إعادة الكف أو أن إضافة طلب الكف للعهد أي في غير طلب الكف المعهود وهو ما كان على جهة الاستعلاء كما أشرنا إلى ذلك سابقا واصله في ما ذكره الشارح أن صيغة النهي قد تستعمل في الدعاء مجازا وذلك إذا كانت على وجه التخصع والتذلل كقولنا ربنا لا تؤاخذنا وقد تستعمل (٣٣٧) للالتماس وذلك إذا كانت من

المساوي بدون استعلاء

وتخضع كقولك لا تعص

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٠٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لأن التمهيد موضوع اطلب

الف استعمل

في مطلق طلب الكف

على جهة المحارز المرسل

(قوموا بهذه الأربعة) أي

ما لم يلقوا الاقارب والاعقابا

1. All ...

(قوله يجوز له - لا يرا شرط

(الخ) اعلم ان ظاهر المتن

أن الأمر والنهي إذا خليا

عن الاستعلاء كفاي الدعاء

والإلتباس، لا يحسنه، ولا يقدّر

السلامة العامة

السرطان

الحوله - ما في قوته ويجوز

في غيرها القرينة مع أن

النحاة حملوا التقدير في

حوار الامر والنهي وهما

شعلاؤنا والادعنا

تقديم الشوط ودهالزا

کتابخانه

٥٠٠

يدون جراء الدال السرطام

لكل من حضر بazar يدعى السوق

اشار ح في حـ له ايمان المراد

لرفع على الكفة أو الحال أو

حوالائهم ان ظاهر المصنف أن

داته ولا من هذا الان تقدیر

ليكنه مستلزما لنقدو التسمط

الحمد لله رب العالمين

۱۰

وكذلك عاوا الالتزام وهو طاهر (وهذه الأربعة) يعنى التمسك والاستقام والامر والنهي (بجواز تقدير الشرط بعدها) واراد الجزاء عقوبتها

ما يلزمك على ترك الامر والعلاقة بين النهى وانتهى واستلزام النهى للوعيد ومن جملة ما تستعمل فيه الصيغة تغير ما تقدم الدعا بأن تكون من الادنى الى الاعلى كقولنا ربنا لا تؤخذنا ولا الاتماس بأن تكون من المساوى كقولك لا تعص ربك أيها الاخ والعلاقة مجرد الطلب فهى من استعمال ما لا يخص الذى هو طلب الكف استعلاء فى الاعم الذى هو مطلق الطلب (وهذا الاربعة) يعنى التمنى والاستفهام والامر والنهى (بحوز تقدير الشرط بعدها) فيؤتى بالجواب بعدها مجزوماً بان المقدرة مع الشرط وذلك لان الاربعة تشترك فى الطلب حقيقة وطلب الشيء يشعر بأنه انما يطلب امر يرتب عليه غالباً وأما كونه مطلقاً بالذات فمقدر فيكون مضمون متعلق الطلب بناء على الغالب سماعاً فى ذلك المتعرب فصيح تقدير ذلك المضمون شرطاً ليكون ما ذكر بعده جواباً لان الشرط اللغوى سبب فى المعنى فيخرج الجواب بذلك المقدر وهو الذى مر عليه المصنف وقيل الجواب مجزوم بنفس متعلق الطلب لانه فى معنى الشرط من غير حاجة لتقدير شرط أصلاً وقيل مجزوم به لانه ابتدع عن ذلك والشرط وهو ما متعار بان وانما قال يجوز لانه يجوز أن يرفع ما بعده على الاستئناف ولو سح كونه جواباً ثم الشرط المقدر ما ناقس

من باب أولى ومثله الامام بقوله ولا تحجب عن الذين قبلوا ومنها الدعاء بحجور بنالارض قبلونا ومنها  
الافتقار كقولنا لتظيرك لانفعل هذا وانما اعراضا عن صيغة لانفعل فيها حقيقة ومنها اليأس  
كقوله تعالى لا تعذروا وقد كفرتم بعد ادعائكم ولا يخفى ما في هذا ومنها الارشاد كقوله تعالى لا تسألوا  
عن أشياء ان تبدلكم بتوكم قاله في البرهان وفيه نظير بل هو التحريم وينبغي أن يمثل بقوله عز  
وجل ولا ياب كاتب أن يكتب كما علمه الله ويمكن أن يكون منها التسوية مثل اصبروا ولا تصبروا ومنها  
الاهانة مثل اخسو فيها ولا تنكاهن ومنها التثني نحو قولك لا ترحل اليه الشباب ومنها الامتنان  
نحو ولانا كلوا ومنها الاحتقار والتقليل كقوله تعالى ولا تزدن عينيكم فهو احتقار للذين قاله الامام في  
البرهان وفيه نظير بل هو التحريم ومنها المحذور لا تقولوا يا ايديكم الى التهلكة وفيه نظير لانتهى تحريم  
وغالب ما تقدم من المعاني التي استعملت فيها صيغة افعل ممكن ورودها هنا (وهذه الاربع يجوز تنبيه  
الشرط بعد الخ) ش أي هذه الانواع الاربع من الانشاء هي التي والاسم منها والامر والهي

يؤخذ من الأمثلة والأدلة المحقوقة أن يتسلك أضر بزياد في السوق اذ لا معنى لتوالتان تعرفني يتسلك أضر بزياد في السوق  
في كلام المصنف يحمل لا يفهم منه المراد صريحاً وجبه الاختصار والاعتكاف على الموقف وقد أشار الشارح في حله لبيان المراد  
ثم إن مراد المصنف بالجواز الجواز في الجملة والأفاذا قصدت السبيبة وجب الجزم وإن لم تقصد وجب الرفع على الصفة أو الحال أو  
الاستثناء على حسب المعنى الراد فغير يجوز نظر الجواز رفع ما بعد ما على الاستثناء ولو صرح كونه جواباً ثم إن ظاهر المصنف أن  
صيغة الأمر والنهي والتمني إذا استعملت في غير معنئها الحقيقة لا يجوز تقدير الشرط بعدها يعني مع أدائه ولا بد من هذا لأن تقدير  
الشرط قد ينفك عن تقدير أدائه فهو الداس مجزئون بأعمالهم إن خفي خبر ولو قال تقدير بشرط الشرط لكان مستلزماً لتقدير الشرط  
إذا لا يكون تقدير بشرط الشرط بدون تقدير الشرط وأعلم أن هذه الأربعة فرائض للتعريف فاطلاق جواز التعريف معها وتقييدها مع



كقوله ليت لي مالا أنفقته أي أن أرزقه وقولك أين بيتك أرزلك أي أن تعرفني به وقولك أكرمني أكرمك أي أن تكرمني قال الله تعالى فهب لي من ذلك وليا يرثني بالحرم فاما قراءة الرفع فقد جعلها الزخشي على الوصف وقال السكاكي الأولى جعلها على الاستئناف دون الوصف لانه لا يجيء قبل ذكر ما عليه السلام وأراد بالاستئناف أن يكون جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكله لما قال فهب لي وليا قبل ما تصنع به فقال يرثني فلم يكن داخل في المطلوب بالدعاء وقولك لا تشمتي يكن خيرا لك أي أن لا تشمت

غيرها وجود القرينة في قوله بعد وفي غيرهما قرينة للاستغناء عن القرينة بل لأن الحذف معها لا ينفك عن القرينة لأنهم أنفسهم قرأت ثم لا يخفى أن حذف الشرط من مباحث الإيجاز وليس له تعالى بهذا المقام فالبحث عنه هنا من فضول الكلام (قوله يجوز ما بان المضمرة مع الشرط) أي مع إحصاء الشرط وفيه إطلاق الشرط على نفس الفعل وهو صحيح كما يطلق على نفس ان وعلى التعليق الحاصل بين الجملتين فهو مشترك (٣٢٨) وما ذكره المصنف والشارح من أن الحزم بالأداة المقدرة مع فعل الشرط

يجز وما بان المضمرة مع الشرط (كقوله) في التني (ليت لي مالا أنفقته) أي أن أرزقه أنفقته (و) في الاستفهام (أين بيتك أرزلك) أي أن تعرفني به أرزلك (و) في الأمر (أكرمني أكرمك) أي أن تكرمني أكرمك (و) في النهي (لا تشمتي يكن خيرا لك) أي أن لا تشمتي يكن خيرا لك وذلك لأن الحامل للتكلم

مضمون المذكور وما لا زمة وقد مثل لما قدر فيه اللازم في التني بقوله (كقوله) في التني (ليت لي مالا أنفقته) يجوز ما أنفق فالمتنى وهو أن يكون له المال هو الذي يقدر فيه الشرط لكن لما كان وجود المال بالارزاق عبر عنه به فقال في تفسير الشرط (أي أن أرزقه أنفقته) وهو ظاهر (و) كقوله في الاستفهام (أين بيتك أرزلك) ولما كان المراد من الاستفهام تعريف المسؤول عنه وهو مكان البيت حتى كأنه يقول عرفني مكان بيتك قدر الشرط من معنى التعريف فقال (أي أن تعرفني) أي أن تعرفني مكان بيتك أرزلك فيه لما تقدم أن المسؤول عنه يكون سببا لما يترتب عليه وهذا مما قدر فيه اللازم نظرا للمسؤول عنه وقد يقال أنه مما قدر فيه نفس المسؤول لأن الاستفهام سؤال التعريف أي طلب التعريف (و) كقوله في الأمر (أكرمني أكرمك) وظاهر أن المقدر ههنا شرط من الأكرام ولذا قال في تفسيره (أي أن تكرمني أكرمك) كقوله في النهي (لا تشمتي يكن خيرا لك) ولما كان المطلوب في النهي الكف كان الترتيب انما هو على نفي المنهي فلذلك قدر الشرط متفيا فقال (أي أن لا تشمتي

أحد أقوال في المسئلة وقيل ان الجازم نفس تلك الامور الاربعة من غير حاجة الى تقدير شرط أصلا وذلك لتضمنها فعل الشرط وأداته وقيل الحزم بهذه الامور لانياتها عن فعل الشرط وأداته من غير تضمين وهذان التولان متعاربان وقيل ان الجازم لام مقدرة (قوله أي أن أرزقه الخ) اعلم ان الشرط المقدر اما بنفس مضمون الطلب المسد كوران كان صالحا واما لازمه وقد مثل المصنف لما قدر فيه اللازم في التني بقوله كقوله الخ فالمتنى وهو أن يكون له مال هو الذي يقدر شرطا لكن لما كان وجود المال بالرزق عبر عنه به ولما كان المراد من

يجوز أن يجوز ما بعدها المضارع وانما قال يجوز لانه لا يجب بل يجوز فعه على الاستئناف وفي جازمه أقوال الأولى ان كلامها ضمن معنى حرف الشرط وفعله فعني أسلم تسلم ان تسلم وضمن أسلم معنى ان تسلم ونسب هذا للخليل وسيبويه واختاره ابن مالك الثاني أن جملة الشرط حذفت وبات هذه الاشياء عنها في العمل وهذا مذهب الفارسي والسيدي وصححه ابن عصفور الثالث أن الحزم بلا مقدره الرابع أنها يجوز ما بشرط مقدر قبلها واختاره شيخنا أبو حيان أي قبل المحذور وبعد هذه الامور وهذا هو الذي قاله المصنف فقوله يجوز تقدير الشرط بعدها أي بعد التني والاستفهام والأمر والنهي وانما

الاستفهام تعريف المسؤول عنه وهو مكان البيت حتى كأنه يقول عرفني مكان بيتك قدر الشرط من معنى التعريف على (قوله أي أن تعرفني الخ) انما هو المعرفة سواء كانت بتعريف الخطاب أو بدونه (قوله ان لا تشمتي) يشتم من تقدير المصنف الشرط في الامثلة المذكورة أن الشرط يقدر من جنس ما قبله من اثبات أو نفي فلي لا تشمتي بقدر ان لا تشمتي كما قال المصنف لان تشمتي وفي أكرمني يقدر ان تكرمني لان لم تكرمني لان الطلب لا يشعر بذلك وشتم من باب ضرب ونصير كافي القاموس (قوله وذلك) أي وبين ذلك أي بيان تقدير الشرط بعد ادان بعبارة المذكورة وحاصله أن هذه الاربعة لا يطلب والمتكلم بالكلام الطلبي اما أن يكون مقصوده المطلب لذاته وهو نادر واما أن يكون مقصوده المطلب لغيره بحيث يتوقف ذلك الغير على المطلوب فاذا ذكر بعد الكلام الطلبي ما يصلح توقفه على المطلوب ظن الخطاب أن المطلب مقصود لاجل ما ذكر بعد الطلب لا لنفسه فيكون معنى الشرط ظاهرا في الكلام الطلبي المصاحب لذلك الشيء الذي يصلح توقفه على المطلوب فتاسب تقدير الشرط لوجود معناه في الكلام

(قوله على الكلام الطلبي) أي بخلاف الكلام الخبري فإن الحامل عليه أفاد الخطاب لمضمونه وأولاه مضمونه (قوله أما ذاته) أي وهذا نادر (قوله أو غيره) أي أو مقصود الغير ذاته بحيث يتوقف ذلك الغير على حصول ذلك المطلوب وهذا هو المناسب فنقول الشارح على حصول المطلوب وقوله وهذا أي توقف ذلك الغير على حصول المطلوب هو معنى الشرط فإذا ورد جزاء عقب الأمر نحواً كرمي أكرمك كان المطلوب مقصود الغير فأكرام الخطاب للمتكلم مقصود لاجل إكرام المتكلم للخطاب وإذا اقتصر على ذلك الأمر نحواً كرمي بلا زيادة كان محتملاً لأن يكون مقصوداً لذاته ولا يكون مقصوداً لغيره فإذا كان المطلوب مقصوداً لذاته فلا يقدر الشرط بخلاف ما إذا قصد لغيره (قوله لتوقف الخ) علة لقوله أو لغيره أي أو مقصوداً للمتكلم لغيره لتوقف الخ (قوله وهذا معنى الشرط) أي لازم له إذا الشرط هو التعليق وبإزمه التوقف (قوله فإذا ذكرت الطلب) أي الكلام الطلبي وقوله بعده أي بعد ذلك (٣٢٩) الطلب وقوله ما أي شيئاً وقوله يصلح

توقفه أي توقف ذلك الشيء فتعبر أكرمك بعده أكرمني بأن قلت مثلاً أكرمني أكرمك فقد ذكرت الطلب وهو أكرمني وذكرته بعده ما يصلح توقفه على المطلوب الذي هو الأكرام التعلق بالخطاب بخلاف أين يتسكك أن ضرب زيد السوق فإن ضرب زيد في السوق لا يصلح أن يتوقف على معرفة البيت اللهم إلا أن يكون المراد أن ضرب زيد في السوق أمام بيتك (قوله غلب الخ) جواب إذا وكون فاعل غلب والمطلوب مثل إكرام المتكلم في المثال السابق (قوله لذلك) أي لاجل ذلك المسد كور بعده وهو

على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصوداً للمتكلم أما ذاته أو لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى الشرط فإذا ذكرت الطلب وذكرته بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن الخطاب كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور بعده لأنفسه فيكون إذا معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهراً ولما جعل النجاة الأشياء التي يضمن الشرط بعدها

يكن خيراً وذلك لما تقدم أن الطلب يقتضي أن المطلوب إن لم يكن طلبه لذاته فالأمر بترتب عليه فإذا أتى بعد الطلب بما يصلح أن يترتب على المطلوب جزم جواباً لشرط مقدردل عليه ذلك المطلوب أو جزم بذلك المطلوب لاقتضائه ذلك المترتب كما يقتضيه الشرط فتاب عن الشرط أو تضمنه على ما تقدم من الخلاف في موجب جزم الجواب فذكر الشيء الذي يصلح لالترتب على المطلوب بعد ذلك كون ذلك المطلوب الذي هو مضمون جملة الطلب يفهم ترتب ذلك الشيء على المطلوب من إثبات أو نفي كما يترتب الجواب على الشرط وهذا قيل إن الشرط يقدر من جنس ما قبله من إثبات أو نفي في لا تشتم بقدران لا تشتم كما قال المصنف لأن تشتم وفي أكرمني يقدران تكبرني لأن لم تكبرني لأن الطلب كما قررنا لا يشعر بذلك وقيل يجوز تقديره مخالفاً لالة القرينة وعليه يجوز إذا قلت لا تعص تعاقب جزم تعاقب على تقدير أن تعص وكذا إذا قلت اترك الذنب تعاقب فيقدران لم تترك الذنب تعاقب ولكن تقدير الإثبات بعد النفي على هذا أشهر من العكس لأن في النفي تعرضاً لذلك المثبت وهو المنفي

حصل الجزم بعد الأربعين لأن الشرط سبب للجزاء أعني سبب في الأعيان وإن كان مسبباً في الأذهان فتناسبا وبما ذكرناه يعلم الجواب من كونه لم يقع الجزم بعد النداء وإن كان أيضاً طلباً لا تاراع في الطلب الذي يجزم جوابه أن يكون قصد منه فائدة سبب يترتب عليها والنداء ليس فيه طلب غير إقبال الخطاب وقد أورد على تقدير الشرط قوله عز وجل قل للذين آمنوا يغفروا فإنه لو كان التقدير أن يغفروا لهم يغفروا للزم من القول الغفران وأجيب بأن علة القول لهم سبب وقد يتخلف الغفران

(٤٣ - شروح التلخيص ثاني) ما يصلح توقفه على المطلوب (قوله لأنفسه) أي لأنفس ذلك المطلوب (قوله فيكون إذا) أي إذا ذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب وغلب الخ (قوله معنى الشرط) وهو توقف الشيء على الشيء (قوله في الطلب) أي في الكلام الطلبي وهو متعلق بظاهر الذي هو خبر يكون وقوله مع ذلك الشيء أي الذي يصلح توقفه على المطلوب وهو الجزاء وهو متعلق بالمطلوب أي فيكون معنى الشرط ظاهر في الكلام الطلبي المصاحب لذلك الجزاء أي وحينئذ فتناسب تقدير الشرط لوجوده معناه في الكلام وقد يقال الكلام مستغن عن تقديره لأنضم الكلام الطلبي له فتأمل (قوله ولما جعل الخ) هذا جواب عما يقال إن المصنف قد ذكر أن الأمور التي يقدر الشرط بعدها أربعة مع أن النجاة عدوها خمسة بزيادة العرض فما وجه مخالفة المصنف إياهم وحاصل الجواب أن العرض لما كان مؤلداً من الاستفهام وليس مستقلاً كان داخل فيه فذكر الاستفهام مغن عنه والنجاة نظر إلى التفصيل فعدوها خمسة وإن كانت ترجع لأربعة على جهة الإجمال

وأما العرض كقولك لن تراه لا ينزل ألا تنزل تصب خيرا أي إن تنزل فوعد من الاستفهام وليس به لان التقدير أنه لا ينزل فالاستفهام عن عدم النزول طلب للحاصل

(قوله خمسة) أي والحال أن المصنف ذكر أنها أربعة فربما يتوهم أن المصنف أغفل ذكر حزم الجواب بعد العرض الذي هو الخامس في كلامهم ولا وجه له أشار الخ واعترض على السارح بأن النكاح جعلوا الأشياء التي يضمن الشرط بعدها أكثر من خمسة لأن ظاهر عباراتهم تشمل الدعاء والالتماس والتخصيص بل والترحى عندهم وكذا ذلك الخ الذي يعنى الطلب بخواتم الله امرؤ فعل خبرا ياب (٣٣٠) عليه الآن يقال كلام السارح مبنى على قول من جعل الدعاء

خمساً أشار المصنف إلى ذلك بقوله (وأما العرض كقولك ألا تنزل عندنا تصب خيرا) أي إن تنزل تصب خيرا (فول من الاستفهام)

فإذا تناسب الترتب عليه كان قريناً بخلاف الإثبات فلم يتضمن الشرع عود بالنفي من حيث أنه منفي ولما خيف أن يتوهم أن العرض أغفل ذكر حزم الجواب بعده مع أنه وارد بين أنه داخل في الاستفهام فقال (وأما العرض) وهو طلب الشيء طلباً بلائح ولا تأكيد (كقولك ألا تنزل تصب خيرا) يعنى وكذا التخصيص وهو طلبه مع تأكيد وحث كقولك ألا تنزل تصب خيرا (ف) هو غير خارج عما ذكر لأنه (مولد من الاستفهام) لأنه لا يستفاد الأمن لأنه فهو داخل في الاستفهام وينبغي له أن يذكر أن الترحى إذا حزم الجواب بعده فلا خلافه بالنفي كما تقدم فهو داخل حكماً في النفي أيضاً وإنما قلنا إن العرض داخل في الاستفهام لأنك إذا قلت ألا تنزل تصب خيراً مثلاً فالهمزة فيه للاستفهام في الأصل ومنع في الحال من إرادة الاستفهام كون عدم النزول في الحال وفي الاستقبال معلوماً بقرينة من القرائن أو نزول منزلة المعالوم أو كون السؤال عنه لا يتعلق به الغرض والاستفهام إنما يكون عن الجهول حالاً أو استقبلاً مع تعلق الغرض ولما تعدد الاستفهام الحقيقي للعالم أوله عدم تعلق الغرض لما منع وقيل يغفر والحكي بالقول وأصله اغفر وأولكنه جاء على المعنى كقوله قال زيد قام ويكون لفظه وقت ومنه خلاف زيد ليخرجن وإنما قال لا يخرجن ونظيره الآية قوله تعالى قل الذين آمنوا يقيموا الصلاة وأما قوله تعالى فهب لي من لدنك ولياً يرثني على قراءة الرفع فقال الزمخشري أنه على الصفة وقال السكاكي أنه على الاستئناف كانه قيل له ما تمنع به قال يرثني فلم يكن داخل في المطلوب بالدعاء ولا يكون صفة لما يلزم عليه من عدم استجابة الدعاء فإن يحى مات في حياته ذكر بأعلم ما الصلاة والسلام فأتى رد عليه شيئاً أن أحدهما أن هذا المحذور الذي فر منه لازم له على قراءة الحزم فلهما كان عذر عنهما كان عذراً عن كونه صفة وعن استجابة الدعاء الثاني أن هذا الذي ذكره من عدم استجابة الدعاء لا يترتب عليه محذور بخلاف الاستئناف فإنه يلزم عليه أن يكون أخبر بأنه يرثه فيلزم الحلف وهو ممنوع في هذا المحل وأجيب عن هذا بأنه لا يلزم الحلف بل يلزم عدم ترتب الغرض فإن التقدير بأنه يرثني وفيه نظر وإنما الصواب أن المراد أثر العلم والنبوة كما ذكره المفسرون والسلف وقد وقع ذلك واستجبت دعوتهم صلى الله عليه وسلم وحصل له مقصوده بتمامه قبل موته يحى عليهما الصلاة والسلام ص (وأما العرض إلى آخره) ش العرض كقولك ألا تنزل تصب خيراً تقدم أنه مولد عن الاستفهام

والالتماس داخلين في الأمر بناء على أنه طلب فعل غير كف فقط وعلى قول من يقول لأجزاء للترجي ولا حزم بعده أو أنه أي دخول الترجي في التمني والتخصيص في العرض كذا قيل وفيه أن هذا الجواب لم يتم بالنظر لورود الخبر الذي يعنى الطالب (قوله أشار المصنف إلى ذلك) أي إلى رد ذلك أي إلى رد جعلها خمسة وأنه كان عليهم أن يجعلوها أربعة لأن العرض مولد من الاستفهام (قوله وأما العرض) أي وهو طلب الشيء طلباً بلائح وتأكيداً وكذا التخصيص وهو طلبه مع تأكيد وحث كقولك ألا تنزل تصب خيراً فهما مولدان من الاستفهام لأنهما لا يكونان الأمع لأنه فيكونان داخلين فيه فذكره معن عنهما

(قوله فوعد من الاستفهام) أي الإنكارى لأنه في معنى النفي وقد دخل على فعل منفي فيه فيد ثبوت الطلب ولا شك أن الاستفهام الإنكارى أصله الحقيقي جعل على الإنكار لمناسبة المقام مقتضى لظاهر محبة ضد مدخوله فالعرض مولد من الاستفهام الحقيقي وإن كان بواسطة نفسه فقط ما يقال إن الذي يقدر الشرط بعده الاستفهام الحقيقي والعرض لم تولد منه وإنما تولد من الإنكارى وحينئذ فلا يكون ذكر الاستفهام مغنياً عن العرض كما قرر شيخنا العدوى وبما علمت من أن هذا الاستفهام إنكارى وأن إنكار النفي أثبات ظهر لك صحة تقدير الشرط مثبتاً بعده لان الشرط المقدر بعده هذه الاشياء يجب أن يكون من جنسها أعني الإثبات والنفي فلا يجوز زعمه بال مثبت بعد المنفي وبالعكس خلافاً للكسائي المحوز لذلك تعويلاً على القرينة

وهو محال وتقدير الشرط في غيره هذه المواضع لقرينة جائز أيضا كقوله تعالى فآله هو الولي أي أن أرادوا وليا بالحق فآله هو الولي بالحق لا ولي سواء وقوله ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله الأذن لذهب أي لو كان معه اله الأذن لذهب

(قوله وليس) أي العرض (قوله لأن الهمة فيه) أي في المثال المذكور الممثل به للعرض وحاصله أن الهمة في المثال المذكور للاستفهام دخلت على فعل منفي ومنع جملة على حقيقة وهو الاستفهام عن عدم النزول العلم به فحمل على الإنكار لعدم النزول فتولد منه عرض النزول على مخاطب وطلبه منه (قوله امتنع جملة) أي حمل الاستفهام في المثال (قوله العلم بعدم النزول) أي والاستفهام الحقيقي إنما يكون عند الجهل وقد يقال إن العلم بعدم النزول في الحال لا يمنع أن يراد حقيقة الاستفهام عن عدم النزول في المستقبل كما تقول لمن تعلم عدم سهره الآن أن سافر غدا الآن يقال هذا تعليل لعدم إرادة الاستفهام عن عدم النزول في الحال وفي الكلام مقدمة مطوية وهي وليس المراد الاستفهام عن عدم النزول في المستقبل إذا السؤال عنه لا يتعاق به غرض والاستفهام إنما يكون عن المجهول حالا واستفهاما لا مع تعاق الغرض به (قوله مثلا) راجع للنزول أي أو للعلم بعدم الحديث (قوله فتولد عنه) أي عن امتناع حمل الاستفهام على حقيقة (٣٣١) (قوله قرينة الحال) أي وهو العلم بعدم النزول والاضافة

بعدم النزول والاضافة للبيان وقوله فتولد عنه أي بواسطة جملة على الإنكار لأن إنكار النفي يتولد منه طلب ضده ومحمته في المثال المذكور إنكار عدم النزول يتضمن طلب النزول وعرضه على مخاطب ولكن يرد على هذا أن الطلب الذي هو العرض لم يتولد من الاستفهام الحقيقي الذي نحن بصدده وإنما تولد من محاربه الذي لم يذكر أن الجواب يجوز بعده تأمله ثم ذكر أن تقدير الشرط لا يختص بعدية الأمور الأربعة السابقة فقال (ويجوز) تقدير الشرط مع الاتيان بالجواب (في غيرها) أي بعد غيرها الأربعة (لقرينة) دلت على ذلك وذلك (نحو) قوله تعالى (أم اتخذوا من دونه أولياء فآله هو الولي) فتولد على فآله هو الولي جواب شرط مقدر (أي إن أرادوا أولياء بحق) فآله هو الذي يجب أن يتولى وحده ويعتقد أنه هو المولى والسيد لا يشاركه أحد في ذلك والقرينة وجود الفاء الجوابية في الجملة مع دلالة أداة الاستفهام

فذلك يجوز الفعل في جوابه كما يجوز في جواب الاستفهام وإنما لم يقل أنه استفهام لأنه لا يريد نقل ما في الخارج لما في الذهن فانه عارف قلت وقد تقدم أنه يمكن رجوعه الى الاستفهام وكان المصنف يريد أن لما كان صيغة استفهام ألحق بالاستفهام وكلام غيره يقتضي أنه نوع خامس من الطلب يجوز الجواب بعده كما يجوز بعد الأربعة ص (ويجوز في غيرها لقرينة) ش أي يجوز في غيرها الأمور تقدير الشرط نحو فآله هو الولي التقدير أن أرادوا وليا بحق فآله هو الولي لا غيره والفاء هي القرينة

(قوله في غيرها) أي بعد غيرها (قوله أي في غيرها المواضع) يعني التي جزم فيها المضارع فلا يراد أن قوله أم اتخذوا والاستفهام فيكون داخلا فيما سبق لأن الاستفهام هنا غير حقيقي بل هو بغير معنى لا ينبغي أن يتخذ غير الله والياء الذي هو الاستفهام الحقيقي (قوله لقرينة تدل عليه) وذلك كالفاء في الآية الداخلة على الجملة الاسمية فانها تدخل في تلك الحالة على جواب الشرط مع دلالة الاستفهام في الجملة قبلها على إنكار اتخذوا تعالى وليا (قوله فآله هو الولي) هذه الجملة دليل لجواب الشرط المحذوف أي أن أرادوا أولياء بحق فليخذه الله وحده لأنه هو الولي لأنفس الجواب وذلك لأن ولا يتسه سبحانه وتعالى وجوبها ذات مطلقة أي سواء أرادوا أم اتخذوا وليا لم يرده وحده فإرادة الولي لا تكون سمي في كون الله تعالى هو الولي فلا معنى لتعلقه على ذلك الشرط ثم إن تعريف المسند وضمير الفصل أقصر الأفراد كما يشير له قول الشارح فآله هو الذي يجب أن يتولى وحده لأن الآية نزلت في حق المشركين الصائين بشركة الغير مع الله في كونه وليا لعبودا بالحق وليس لقصر القلب على ما وضعه بعضهم وهذا الوجه نشأه من قوله تعالى أم اتخذوا من دونه ورده عليه بأن لفظ دون تستعمل للأفراد أيضا (قوله أي إن أرادوا أولياء بحق) أي بالفساد والخلل ومصادراتا لاجالا وما لا

(قوله أن يتولى) بضم الياء أى يتخذ وليا وقوله ويعتقد الخ تفسير لما قبله (قوله وقيل الخ) وجهه مقابلة هذا لما قاله المصنف أن المصنف يجعل الفاء فى الآية رابطة لجواب شرط مقدر وهذا القيل يجعل الفاء للتعليل وليست عاطفة جملة على جملة أخرى ولا حاجة الى تقدير الشرط وحاصل هذا القيل أن الاستفهام هنا انكارى بمعنى النفي والنفي هنا يصح أن يترتب عليه ما بعد الفاء ترتب العلة على المعلول والسبب على المسبب ألا شك أنه لو قيل لا ينبغي أن يتخذ غير الله وليا بسبب أن الله هو الولي بحق كان المعنى صحيحا وحينئذ لا داعى لتقدير الشرط لعدم الحاجة اليه وحينئذ فالفاء السببية عطفت جملة السبب على المسبب (قوله انكارى توينج) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها انكارى توينج وهذا الاختلاف فيه على القولين وذلك لأن أم منقطعة بمعنى بل والاصل بل اتخذوا والاستفهام لا انكار (٣٣٣) وأولياءه مذكورة فى سياق النفي فتفيد العموم وحينئذ فيكون قوله أم

أن يتولى وحده ويعتقد أنه المولى والسيد وقيل لا شك أن قوله أم اتخذوا انكارى توينج بمعنى أنه لا ينبغي أن يتخذ من دونه أولياء وحينئذ يترتب عليه قوله تعالى فآله هو الولي من غير تقدير بشرط كما يقال لا ينبغي أن يعبد غير الله فآله هو المستحق للعبادة وفيه نظر إذ ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه ذلك الشيء

فى الجملة قبلها على انكار اتخذوا سواء تعالى أولياء فيفهم منه صريحاً أن من أراد اتخاذوا سواء تعالى فهو فى ضلال وهلاك ويفهم منه ضمناً أن من أراد ما لا توأم معه وأراد الاستمسك بالعروة التى لا تنفصم فليتخذ الله تعالى وليا دون غيره وحذف الشرط وأتى بلازم الجواب فى موضعه فأصل الكلام على هذا أن أرادوا أولياءه بلا بطلان أى بالفساد وخلل وصفوا ذاتا وحالا وما لا فليتخذوا الله تعالى وليا لأنه تعالى هو الولي المنفرد بالقدرة العامة والمشيئة التامة والعزة الباهرة وصح الجواب بضمون الجملة لكونه علة للجواب كما قدرنا وعلى هذا لا يراد أن يقال لا يصح الجواب بالجملة الاسمية عن الشرط لمضيها ودلالها على الدوام مع أن ارادة الولي لا يكون سببا فى كون الله تعالى هو الولي وإنما قلنا أن هذا ليس مما تقدم لأن الاستفهام الحقيقى لا يصح هنا وإنما المراد به الانكار بمعنى لا ينبغي أن يتخذوا غير الله تعالى وليا ولا حل أن هذا معنى الكلام قيل لم لا يصح أن يترتب فآله هو الولي على هذا المعنى فتكون الفاء للتعليل والتسبب فكانه قيل لا ينبغي أن يتخذ من دون الله وليا بسبب أن الله هو الولي والسيد فلا يتخذ غيره فعينئذ لا يحتاج الى تقدير الشرط المذكور كما لا يقتضى فى قولك مثلاً لا ينبغي لك أن تعبد سوى الله تعالى فآله هو المعبود أى إنما كان لا ينبغي لك ما ذكر بسبب أن الله تعالى هو المعبود بحق وعطف الجملة السببية على مسببها موجود وبأتى ما يعرف منه ذلك أن شاء الله تعالى فى الفصل والوصل ورد بان الكلام إذا كان بمعنى كلام آخر لا يلزم فيه أن يكون كهو فى كل شئ لجواز أن يخالفه فى بعض فى ذلك وحذف الجملة الشرطية أطلق الجوهر وجوازه فأما حذفها وبقاء أن فالأكثر على الجواز وذهب بعضهم الى أنه لا يحذف الفعل الامع بقاء لا التى قبله منفيها وهو الذى ذكره الشيخ أبو حيان فى تفسير قوله تعالى فتاب عليكم وإن كان اختار فى شرح التسهيل الجواز مطاقا ويجب أن يستثنى من عبارة من تكلم على حذف فعل الشرط أن سيقا فسيف وإن أحد من المشرىكين استجارك فالكلام حينئذ إنما هو فى حذف جملة الشرط بأسرها وأما حذفها مع أن فالرخصى كثيرا الاستعمال له ورد عليه الشيخ

اتخذوا من دونه أولياء انكارا لكل ولي غير الله سبحانه وتعالى من غير خلاف بين القولين وإنما الخلاف فى الفاء هل هى مجرد العطف كما هو هذا القول أو أنها رابطة لجواب الشرط المقدر كما يقول المصنف فحفظ المخالفين القولين قول الشارح وحينئذ يترتب الخ (قوله بمعنى أنه لا ينبغي الخ) أشار الى أن هذا الاستفهام الانكارى بمعنى النفي وأن المنسقى إنما هو الانبياء لا الاتحاد لانه واقع (قوله وحينئذ أى وحينئذ كان ذلك الاستفهام انكاريا بمعنى النفي (قوله يترتب عليه الخ) أى ترتب السبب على المسبب بحسب الوجود أو ترتب المسبب على السبب بحسب العلم (قوله كما يقال الخ) هذا تنظير بمقتضى عليه وذلك

لأن الفاء هنا للسببية لترتب ما بعدها على ما قبلها ترتب العلة على المعلول وليست رابطة لجواب شرط مقدر فآله الفاء فى الآية لأن أم اتخذوا فى معنى لا ينبغي أن يتخذوا (قوله وفيه نظر) أى فى ذلك القيل نظر (قوله إذ ليس كل ما فيه معنى الشئ) ما تكررة واقعة على اللفظ (ق) وفيه صفة لها وقوله معنى الشئ فاعل بالظرف والشئ مضاف اليه وهو واقع على اللفظ أيضا وقوله حكمه بالنصب خبر ليس والضمير المضاف اليه يرجع الى ما وحكمه الثانى منصوب على أنه مفعول مطلق أى ليس حكمه كحكمه وضمير راجع لشيء أى ليس كل لفظ فيه معنى لفظ آخر حكمه كحكم ذلك اللفظ الآخر مثلا الهمة التى لا تنكار فى قوله أم اتخذوا وإن كان فيها معنى لا ينبغي أن يكون ليس حكمها حكم لا ينبغي لأن الفاء بعد لا لا يترتب على لتعالى بل بغيره ما بعد أم اتخذوا (ق) الصواب أن حكمه حكم الخ جملة اسمية خبر ليس اه

(قوله والطبع) أي العقل (قوله لا تضرب زيدا) بضم الباء على أن لافيه أي لا ينبغي أن تضربه وقوله بالفاء أي التعليمة العاطفة لجله خبرية على مثلها (قوله استفهام انكار) أي حال كونه استفهام انكار بمعنى لا ينبغي (قوله فانه لا يصح الابل او الحالبه) أي بالفاء لما فيه من عطف الجملة (٣٣٣) الخبرية على الانشائية وان كان

الاستفهام بمعنى النفي فقولنا أنضرب زيدا معنى لا تضرب زيدا أي لا ينبغي أن تضربه واعترض على ما ذكره الشارح من عدم صحة الفاء بقول أبي تمام أحاول ارشادي فعلى مرشدي

أم اشتقت تأديبي فدهري مؤدبي

وأجيب بأن مراد الشارح عدم صحة مثل قولنا

أنضرب زيدا فهو وأخوك على أن تكون الفاء تعاملا

للسنن الضمنية والشاهد بذلك هو الذوق السليم كما

ذكره العلامة السبكي شرح المفتاح ولا نقض

لذلك بقول أبي تمام لجواز أن تكون الفاء فيه تعاملا

لنفي المقدّر أي لا حاجة إلى ارشادك لأن عني

مرشدي كما ذكرنا من قوله تعالى أفسن زين له

سوء عمله فراه حسنا فان الله يضل من يشاء حيث

قالوا التقدير لا يجدوى للتعسر وقوله فان الله يضل من يشاء تعاملا لهذا

المقدّر هذا وقد عدل

والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا لا تضرب زيدا فهو وأخوك بالفاء بخلاف أنضرب زيدا فهو وأخوك استفهام انكار فانه لا يصح الابل او الحالبه (ومنها) أي من أنواع الطلب (النداء) اللوازم فانك اذا قلت مثلا أنضرب زيدا على أن الاستفهام لا انكار لم يصح أن تعطف عليه قولك فهو وأخوك بالفاء وانما يصح فيه وهو وأخوك على الحالبه مع أنه بمعنى لا تضرب زيدا وهذا الكلام أعني قولك لا تضرب زيدا لما كان اخبارا في المعنى لانه معنى لا ينبغي أن تضرب يصح أن تعطف عليه الجملة المذكورة فتقول لا تضرب زيدا فهو وأخوك بالانقضاء بشرط والشاهد في صحة هذا الكلام وهو لا تضرب زيدا فهو وأخوك دون أنضرب زيدا فهو وأخوك الذوق الناشئ عن تنبّع الاستعمال ونوفس هذا التنظير بأن أنضرب زيدا انكار لنفس الضرب وقولك لا ينبغي أي لا يليق أن تضرب زيدا الذي هو معنى المفسر به وهو لا تضرب اذا لا انكار معناه النفي ولو فسر هنا بالنهي تجوز كما أثرنا عليه انكارا للانبغاه وللإضافة الضرب وهو ما شئت انان فلم يتحقق كونهم مابعدي حتى يتحقق بذلك أن الكلامين قد يكونان بمعنى ويختلفان في اللوازم والاستدلال حيث بطل فيه هذا التنظير يعود دعوى ثم منع قولنا أنضرب زيدا فهو وأخوك على أن تكون الجملة للعطف قد لا يسلم كافي قوله

\* أحاول ارشادي فعلى مرشدي \* اذا لم يحسن التقدير هنا ولكن هذا لا يرد على المصنف لانه انما ادعى جواز التقدير وانما يرد على من جعل كلامه على وجوب التقدير تأمله والله أعلم (ومنها) أي ومن أنواع الطلب (النداء) وهو طلب الاقبال حسا ومعنى يحرف نائب مناب ادعوا سواء كان ذلك الحرف ملفوظا كإزيدا ومقدرا كإوسف أعرض عن هذا ولا يجوز الفعل بعده جوابا بالان مفاد الحرف ومدلوله ادعوا وأما الاقبال فهو مطلوب باللزم لان الانسان انما يدعى للاقبال فليس فيه ما هو كالتصريح بالشرط كافي الطلب السابق بخلاف ما لو صرح بالفعل فقبله جازم الفعل بعده جوابا بأن يقال مثلاً أعلمك وهذا مما يعلم به أن الشيء الضمّي ليس كالصريح وأيا وهما من حروفه للبعد وقد ينزل القريب كالبعيد لغفلة أو قوم أولئك من المنادي منزلة ذي غفلة لعظم الامر المدعوله أبو حيان حيث قدر ان فعلتم فتب عليكم بان حذف حرف الشرط وفعله لا يجوز الابدال الامر ونحوه مما يجوز في جوابه غير أن الشيخ نفى عن ذلك قوله تعالى فيقسم بالله ان اربتم عن الفارسي جواز ذلك وتقديره كما قيل فيقسمان قال وفيه تكلف ولم يمنعه وكذلك نقله عن الزمخشري في تقديره في قوله تعالى فانه هو الولي ولم ينكره قال السكاكي وغيره يحذف الجزاء كقوله تعالى قل أرايتم ان كان من عند الله الاية وذكروا غير أنه يحذف الشرط والجزاء معا قال الشاعر

قال بنات العم يا سلمى وان \* كان فقير ما عندما قالت وان

ونص ابن مالك وان عصفور على أن ذلك ضرورة وغيرهما أطلق الجواز هذا اذا حذف ما مع بقاء ان فان حذف ان أيضا فالظاهر جوازه اذا دل عليه دليل ص (ومنها النداء الخ) ش أي الخلامس من أنواع الانشاء النداء وحقيقته طلب اقبال المدعوى على الداعي بأحد حروف مخصوصة وأحكامه معلومة

السبكي في شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء في قوله تعالى أم اتخذوا من دونه أولياء فانه هو الولي للتعامل لانه ليس بمعنى الماضي فلا يصح أن يعمل به ما هو ماض وفيه بحث اذ يكفي في صحة التعليق الاستفاضة الدوام من الجملة الاسمية التي خبرها صفة مشبهة بمعنى المقام المشبه له الماضي على أن انقرينة قائمة بأن مصب الانكار اتخاذ غير الله وليا من غير تعيين زمان فتدبر أه فخرى



وقد تستعمل صيغته في غير معناه كالإغراء في قولك لمن أقبل ينظلم

(قوله وهو طلب الاقبال) أي طلب المتكلم اقبال المخاطب حساً أو معنًى فالأول كإز يدو الثاني نحو باجبال وباسما وهو المراد الطلب اللفظي لأنه هو الذي من أقسام الانشاء (قوله بحرف) الباء لآلة (قوله نائب مناب أدعو) أي ولكون الحرف نائباً مناب أدعو لا يجزم الفعل بعده جواباً ولا يقال أن فيه دلالة على طلب الاقبال فكانه قيل أقبل وحذفت فجزم الفعل في جوابه لا نأقول مفاد الحرف ومدلوله أدعو وأما الاقبال فهو مطلوب بالزوم لأن الانسان إنما يدعى للاقبال فليس فيه ما هو كالصريح بالشرط كما في الطلب السابق بخلاف ما لو صرح بالفعل فقيل أقبل جاز جزم الفعل جواباً بأن يقال مثلاً أعلك ومن هذا تعلم أن الشيء الضمني أيسر كالصريح اه بعزوي ومن هذا يعلم أن جعل النداء من أقسام الطلب لدلالتهم على طلب الاقبال لزوماً تأمل واعلم أن الحروف التي يطلب بها الاقبال الثلاثة مناب أدعو خمسة منها أيا وهيا وهما موضوعان لنداء البعيد وقد ينزل غير البعيد وهو الحاضر منزلة البعيد لكونه ناعماً أو سائياً حقيقة فيجعل كل واحد من النوم والسهو بمنزلة البعد في اعلاء الصوت أو لتزبل المنادى منزلة ذي عقلة لعظم الامر المدعوله حتى كان المنادى غافلاً عنه مقصراً بفعا هو حقه من السعي والاجتهاد الكلي فيستعملان له فتقول مثلاً هيا فلان تهياً للحرب عند حضوره ومنها أي والهمة موضوعان لنداء القريب (٣٣٤)

وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديرًا (وقد تستعمل صيغته) أي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال (كالإغراء في قولك لمن أقبل ينظلم حتى كان المنادى غافلاً عنه مقصراً فيستعملان له فتقول مثلاً هيا فلان تهياً للحرب عند حضوره وأى والهمة من القريب وقد ينزل البعيد كالقريب لحضوره في القلب فصار كالشهود الحاضر كقوله \* أحبيب القلب عني لا تزول \* وأما ما من أقبيل تكون لهما معا وقيل مختصة بالبعد فلا تستعمل في القريب إلا لتزبله بمنزلة البعيد أما لاستيعاد الداعي نفسه عن حال المنادى كقولنا يا الله مع أنه أقرب اليان من جبل الوريد وأما لاستعظام الامر المدعوله حتى كان المنادى مقصراً في أمره غافلاً عنه كما تقدم كقولك يا هذا اقم على إسان الحد في أمر ربك ولو كان المنادى كذلك وأما الحرص على إقباله فصار اقبال المنادى كالبعيد لأن النفس إذا اشتد حرصها على الشيء صارت كل ساعة قبل وقوعه في غاية البعد فتقول يا غلام بادراً بالماء فأناعطشان وأما بلادته فكانه بعيد لا يسمع فتقول تنبه أيها الغافل وأما الانحطاط شأنه فكانه بعيد عن مجلس الحضور فتقول من أنت يا هذا (وقد تستعمل صيغته) أي صيغة النداء (في غير معناه) الأصلي وهو طلب الاقبال وذلك (كالإغراء) وهو الحث على لزوم الشيء كما (في قولك لمن أقبل) اليك أو إلى من حضر معك حال كون ذلك المقبل (ينظلم) أي يظهر في الخوف وقد يستعمل في غير معناه مجازاً في ذلك الإغراء وهو في الاصطلاح الزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه والمراد به هنا الابتلاء وقد تستعمل فيه صيغة النداء كما تقول لمن ينظلم وينسكي من الظلم

على أنه حاضر في القلب لا يغيب عنه أصلاً حتى صار كالشهود الحاضر كقوله أسكن نعان الاديك تيقنوا \* بانكم في ربيع قلبي سكان ومنها يا وخائف فيها فقال ابن الحاجب إنها حقيقة في القريب والبعيد لاستعمالها فيهما على السواء ودعوى الجواز في أحدهما خلاف الأصل وقال الرمنشري إنها حقيقة في البعيد ولا تستعمل في القريب إلا مجازاً لتزبله بمنزلة البعيد أما لاستيعاد

الداعي نفسه عن مرتبة المنادى أي تصور نفسه في مكان بعيد عن تلك الحضرة كقولنا يا الله مع أنه أقرب اليان من جبل الوريد ولا تنبيه على عظم الامر المدعوله وعلو شأنه حتى كان المنادى مقصراً في أمره غافلاً عنه مع شدة حرصه على الامتثال نحو يا أيها الرسول بلغ أو للحرص على اقبال المنادى أي الرغبة والرضا بذلك فصار اقباله كالبعيد لأن النفس إذا اشتد حرصها على الشيء صارت كل ساعة قبل وقوعه في غاية البعد فتقول يا غلام بادراً بالماء فأناعطشان ونحو يا موسى أقبل أو للتنبيه على بلادة المنادى فكانه بعيد من التنبيه لا يسمع فتقول تنبه يا أيها الغافل واسمع أو لانحطاط شأنه فكانه بعيد عن مجلس الحضور نحو من أنت يا هذا (قوله أي صيغة النداء) من إضافة الدال للدلول (قوله في غير معناه) أي الأصلي فيكون استعمال صيغته في ذلك الغير مجازاً واعلم أن بيان حقيقة النداء وطبيعة لغوية ومجازاته سيانية ونكات اختيار الحقيقة أو مجاز من مجازاته وطبيعة هذا العلم وقد خلا عنه هذا البحث اه أطول (قوله وهو طلب الاقبال) أي الطلب المتقدم فالإضافة للعهد وهذا بيان لمعناه الأصلي (قوله كالإغراء) هو الحث على لزوم الشيء وهذا بيان لغير معناه (قوله لمن أقبل) أي اليك أو إلى من حضر معك (قوله ينظلم) حال من فاعل أقبل أي مظهره لنظلم أحده وبث الشكوى به

بامظلوم والاختصاص في قواهم أنا فاعل كذا أيها الرجل ونحن نفعل كذا أيها القوم واغفر اللهم لنا أيها العصابة

(قوله قصدا) حال من الكاف في قولك أي كقولك هذا اللفظ حال كونك فاصدا به اغراء (قوله وحشمه على زيادة النظم) تفسير لاغرائه والنظم هو الشكايه من الظلم وعبر بالزيادة لان أصل النظم حاصل منه (قوله الشكوى) يقال شكوت فلانا شكوة وشكوى وشكايه اذا أخبرته عنه بسوء فهو مشكوى ومشكوت (قوله لان الاقبال حاصل) علة لتحذوف أي واست فاصدا بقولك بامظلوم طلب اقباله لان الاقبال حاصل والاصل لا يحصل والاصل أن قولك بامظلوم لمن جاء يتظلم ليس المراد به طلب الاقبال لكونه حاصلًا وإنما الغرض به اغراء ذلك المتظلم على زيادة النظم وبث الشكوى وحينئذ فاللفظ الموضوع لطلب اقبال المخاطب على المتكلم مستعمل في طلب اقباله على الامر الذي يناديه على جهة المجاز المرسل والعلاقة الاطلاق والتقييد (قوله والاختصاص) هو في الاصل قصر الشيء على الشيء وفي الاصطلاح تخصيص حكمه على بضمير باسم ظاهر صورته صورة منادى أو معرف بأل وبالاضافة أو بالعلمية فيقال كون الدال على التخصيص المذكور صورة منادى قولك أنا فاعل كذا أيها الرجل ومثال المعرف بأل قولك نحن العرب أشقى من بذر ومثال الاضافة نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر

(٣٣٥)

كقوله \* بناتيماء يكشف الضباب \* والدلالة على التخصيص المذكور بنى العلمية نادري كلامهم ثم ان الغرض من الاختصاص اما الافتقار كما اذا تضمن التخصيص بذلك الحكم الترفع كافي قولك نحن العرب أدرى الناس للضيف ونحوه على أيها الجواد يعتمد الفقير أو المسكنة والتواضع كافي قولك أنا أيها المسكين أطلب المعروف ونحوه أيها العبد فقير إلى الله أو مجترد ناكس مدلول الضمير كقولك أنا أيها الرجل أنكم فيما يتعلق

بامظلوم) قصد الى اغرائه وحشمه على زيادة النظم وبث الشكوى لان الاقبال حاصل (والاختصاص في قواهم أنا فاعل كذا أيها الرجل) فقولنا أيها الرجل

نظم الغيرة وبث الشكوى به (بامظلوم) فانك لا تريد بقولك بامظلوم طلب اقباله حسا أو معنى لحصوله وانما أردت اغراء وحشمه على زيادة النظم الذي هو بث الشكوى وكثيرا ما يكرر المراد بالتركيب فيقال بامظلوم بامظلوم في حال تظلمه اظهار الرحمة ونحوه بكالدعاء على الشكوى بذكر ظلمه على وجه التداء أو بجملة تنضم معناه كان يقال بامظلوم اشتك فهدم موضع الشكوى والعلاقة بين النداء وبين الاغراء المستعمل هو فيه أن الاغراء ملزوم للاقبال اذا لمعنى لاغراء غير المقبل معنى بأن يكون بحيث لا يسمع (و) ك(الاختصاص) وهو في الاصل معلوم وفي الاصطلاح أن يوثق بما يدل على تخصيص حكمه على بضمير التكم بشرط أن يكون الدال على ذلك التخصيص صورة منادى أو معرف بأل وبالاضافة أو بالعلمية أما صورة المنادى فكما (في قواهم أنا فاعل كذا أيها الرجل) فان أيها الرجل أصله أن يستعمل دالا على تخصيص المعين لطلب الاقبال منه ولو كان هو المتكلم عند قصد تحجور بمنادى من نفسه مبالغته كما هو الاصل في هذا المثال ثم نقل لمطلق التخصيص لا بقيد كونه لطلب الاقبال فهو كالمجاز المرسل فيفيد تخصيص مدلوله المعبر عنه بالضمير بحكم ذلك الضمير ولما نقل من النداء التزم فيه الحكم المنقول عنه من بناء أي على الضم كالتكرار المقصودة وانباع المحلى بالايها بالرفع على أنه صفة من جهة المعنى فهو ذا ما يتبع فيه الرفع البناء ولو كان محله في الحالة الراهنة نصب على المفعولية بتقدير فعل بامظلوم فانه ليس نداء حقيقة لان الغرض أن المخاطب أقبل بتظلم ولكنه ترغيب له في شكوى الظلم ومن ذلك الاختصاص كقوله أنا فاعل كذا أيها الرجل وغفر الله لنا أيها العصابة أي شخصه بدون الرجال

عصا الحى (قوله أنا فاعل كذا أيها الرجل) أنا مبتدأ بوجهة أفعول كذا خبره وأي مبنى على الضم في محل نصب مفعول لتحذوف وجوب أي أخض والرجل بالرفع نعت لاى باعتبار لفظها والوجهة في محل نصب على الحال واعلم أنك اذا قلت يا أيها الرجل كانت بالطلب الاقبال وأيها منادى مبنى على الضم في محل نصب والرجل نعت لاى وفي الحقيقة هو المنادى وأي وصلة لندائه ومفسدة التخصيص المنادى بطلب الاقبال الذي استقدم من فاذا قلت أنا أكرم الضيف أيها الرجل كان معناه أنا أكرم الضيف في حال كونى مختصا من بين أفراد الرجال بأكرام الضيف فقولك أيها الرجل أفاد تخصيص مدلول الرجل بالاكرام الذي نسب لمدلول أنا وهو الملة كالم قولك أيها الرجل بيان لمدلول أنا فاعل أيها الرجل كما علمت في حال النداء تخصيص المنادى بطلب الاقبال فأطلق عن قيده وهو طلب الاقبال ثم قيد ذلك التخصيص بما نسب لمدلول الضمير كالاكرام فيكون مجازا مرسلًا علاقته الاطلاق والتقييد وظهر لك أن المجاز في أيها وأنت خير بأن هذا خروج عن الموضوع إذ كلامنا في استعمال صيغة النداء كإياي غير معناه مجازا وهذا الذى استعمل في غير معناه الاصل أيها الرجل وهو ليس صيغة النداء كما لا يخفى وأجيب بأن أيها كما استعمالها مع أدوات النداء نزلت منزلة أدواته كذا أقرر شيخنا العبد دوى رحمه الله

أى متخصص من بين الرجال ومتخصصين من بين الاقوام والعصائب

(قوله أصله) أى الأصل فيه أن يستعمل في مقام تخصيص المنادى بطلب الخ أى ولو كان المنادى هو المتكلم وذلك عند قدمه تجر يد منادى من نفسه مبالغة كما هو الأصل في هذا المثال (قوله ثم جعل) أى أيها الرجل مجردا عن طلب الاقبال أى بقوله لمطلق التخصيص لأن المتكلم لا يطلب اقبال نفسه فان هذا الباب يجرى في المتكلم اما وحده أو مع الغير (قوله ونقل) أى ثم نقل بعد الخبر يد عن طلب الاقبال الى تخصيص مدلوله بما نسب اليه وحينئذ فهو مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقييد فأبى الرجل خبر مستعمل بصورة النداء تجوزا كما استعمل الامر بصيغة الخبر نحو أحسن يزيد والخبر بصيغة الامر نحو والوالدات برضعن (قوله الى تخصيص مدلوله) أى مدلول أيها الرجل وهو ذات المتكلم هنا المعبر عنها بالضمير (قوله بما نسب اليه) أى بالمتكلم الذى نسب اليه ويربط به كالفعل كذا في المثال المذكور والجار والمجرور متعلق بتخصيص ضمير اليه للدلول وانما كان الحكم الذى هو أفعول كذا منسوبا للدلول أى ومن يتطابق ما علمت أن مدلوله المتكلم المعبر عنه بالضمير وقد أخبر بذلك الحكم عن الضمير (قوله اذ ليس المراد الخ) علة لقوله ونقل الخ أى وانما نقل عن أصله لما ذكرناه ليس الخ وإذا كان المراد من أى ووصفها ما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولم يرد به المخاطب كان قولنا أيها الرجل وما ماله صورته صورة النداء وليس بندا وحينئذ فلا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء أصلا لا حقيقة كفى يازيد ولا مجازا كفى المتعجب منه والمنسوب فانهم منادى دخله ما معنى التعجب والتفجع يعنى بالياء احضرا أي الماء حتى يتعجب منسك ومعنى يا محمد احضر يا محمد فأنما مشى الى اليك فلما لم يبق في الكلام معنى النداء أصلا كره التصریح باداته كذا نقل عن الشارح (قوله ووصفه) وهو الرجل في المثال المذكور لانه معنى الكامل المختص (قوله المخاطب) خبر ليس (قوله بل مادل) أى بل المراد بأى ووصفه معنى دل عليه أى على ذلك المعنى وقوله ضمير

أصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه اذ ليس المراد بأى ووصفه المخاطب بل مادل عليه ضمير المتكلم فأبى مضموم والرجل مرفوع والمجموع في محل نصب على أنه حال ولهذا قال (أى مختصا) أى مختصا (من بين الرجال) هو أخص على أن الجلة الحالية ولما كان اسم الاختصاص في محل نصب على المنعولة وعمله جلة الحالية صح أن يفسر معنى تلك الجلة مع معمولها بقوله (أى) أفعول ذلك (مختصا) أى مختصا (من بين الرجال) واغفر له المختص وصين من بين العصائب والاختصاص حقيقة اسم ظاهر بعد ضمير متكلم أو مخاطب

فاعل دل وقوله المتكلم أى الذى هو أنا في المثال السابق مثلا فراد المتكلم بالرجل نفسه (قوله فأبى الخ) تفریع على ما تقدم من قوله ثم نقل الخ أى اذا علمت أنها نقلت عن معناها الاصل وهو النداء فاعلم أنه التزم في احكام المنقول

عنه من البناء على الضم لان كل ما نقل من باب الى آخر فاعرابه على حسب ما كان عليه كفى العناية (قوله مضموم) وقد أى مبنى على الضم لانه نكرة مقصودة في محل نصب بفعل محذوف وجو بان تقديره أخص (قوله والرجل مرفوع) أى على أنه صفة لاى نظر اللفظ والرفع هنا اتفاقا كفى الارتشاق بخلاف النداء فان بعضهم أجاز نصبه والماصل أن ضم أى ورفع تابعها حكمية لالحالها في النداء بان نقلها لالحالها في النداء واستعمل في غيره وبهذا اندفع ما يقال اذا كانت أى معمولا لأخص ولم يكن معه نداء أصلا لا لفظا ولا معنى لم يكن هناك ما يقتضى البناء على الضم ورفع التابع ثم ان المراد بالرفع هنا الضم وهو ضم اتباع لانشاء فاندفع ما يقال انظر ما العامل للرفع في هذا التابع اذ لا يصح أن يكون هو العامل في المتبوع ونظيره لان أخص هنا انما يقتضى النصب لا الرفع وكذلك ادعوا وأنادى في باب النداء انما يقتضى النصب وهذا الاشكال جار في سائر توابع المنادى المرفوعة سواء كان المنادى أنا أو غيره قال الدمامي ولم أقفله على جواب ولا حاجة لما تكلفه بعضهم من أن العامل فيه عامل المتبوع باعتبار تركيفه بكيفية التثنية للجهول أو نظيره وقد مر مبني للجهول (قوله والمجموع الخ) ظاهره مجموع أيها الرجل وفيه نظر اذ الحال انما هو جلة الاختصاص أعنى الفعل المقدر أعنى أخص فكان الاولى أن يقول في محل نصب على أنه مفعول الفعل المقدر الذى هو حال وأجاب الشيخ بس أنه يمكن الاعتذار بأن العامل لما كان واجب الحذف ومعناه ظاهر في متعلقه حكم على متعلقه بأنه في محل نصب على الحال تسميه انما ان كون الجلة الاختصاصية في محل نصب على الحال ليس باللازم اذ قد تكون معترضة لالحال لها وذلك في صورة ما اذا كان الدال على التخصيص معروفا بألف نحو نحن العرب أقرى الناس لاضيف فان الجلة الاختصاصية هنا معترضة بين البتة والخبر لالحال لها من الاعراب ولا يصح جعلها حالة اذ لا يصح نصب الحال عن المبتدأ عند سدويه ومن تبعه (قوله ولهذا قال الخ) أى مفسرا المراد من الجلة الواقعة حالا (قوله مختصا الخ) أى أنا فاعل كذا حال كونه مختصا بهذا الفعل من بين الرجال لما في ذلك من الصعوبة (قوله أى مختصا)

بيان لحاصل المعنى وأتى بهذا البيان دفعا لتوهم تعيين التأويل بختصاصه الزائد في الحروف المفيدة لكثرة التخصص وإشارة إلى أن زيادة البناء هنا لم تفد شيئا بل مختص صامتل محضا (قوله وقد

(٣٣٧)

استعمل صيغة النداء في

الاستغاثة الخ) أى على

سبيل المجاز المرسل من

استعمال ما لا اعم في الاخص

وذلك لان صيغة النداء

موضوعه لمطلق طلب

الاقبال فاستعملت في طلب

الاقبال أى لخصوص

الاغاثة (قوله بالله) أى

يا الله أقبل علينا لاغاثة

(قوله والتعجب) العلاقة

بينه وبين النداء المشابهة

من جهة أنه ينبغى الاقبال

على كل من المنادى

والتعجب منه (قوله

بالله) يقال ذلك عند

مشاهدة كثرته أو كثرة

حلالته أو برودته أو

وفاته تعجبا منها فكأنه

لغاية الكثرة المذكورة

يدعوه ويستعجزه ليتعجب

منه (قوله والتعجب

والتوجع الخ) العلاقة

بين النداء وبين هذه

الاشياء المشابهة في كون

كل ينبغى الاقبال عليه

بالخطاب للاهتمام به وامتلاء

القلب بشأنه (قوله كما

في نداء الاطلال) هذه

أمثلة التعجب ولا يظهر

أن شيئا منها ائتمل للتوجع

وان أوهم صنيعه خلاف

ذلك ولذلك عبر ابن يعقوب

بقوله ومنها التعسر والعزن

كما في نداء الاطلال

وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة نحو بالله والتعجب نحو بالله والتعسر والتوجع كما في نداء الاطلال

وأما المعروف بالفكرة ولهم نحن العرب أسكنى من بذل والجملة في نحو هذا المثال استثنائية إذ لا يصح نصب الحال عن المبتدأ وأما الاضافة فهو قوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورث وأما بالعلمة على وجه التدوير فكقولهم بناتعيا يكشف الضباب والغرض من الاختصاص اما الافتخار كما اذا تضمن التخصيص بذلك الحكم الترفع كما في قوله نحن العرب أقرى الناس للضعيف أو المسكنة كقولك أنا أيها المسكين أطلب المعروف أو مجرد أنا كيدمدلول الضمير كقولك أنا أيها الرجل أنكلم عاصم الخي وستعمل صيغة النداء مجازا في أشياء منها الاستغاثة نحو قولنا بالله أي بالله أعثني في شئنا الدنياء والآخرة في كفايتها والعلاقة بينهما مطلق التوجه اللازم للنداء الذي هو طلب الاقبال لان المستغاث قد وقع التوجه اليه وهو من استعمال ما لا اعم في الاخص حيث استعمل ما مطلق طلب الاقبال الذي هو النداء في طلب الاقبال بخصوص الاغاثة ومنها التعجب كقولك عند شهود كثرة الماء بالله والعلاقة مشابهة التعجب منه المنادى في أنه ينبغى الاقبال على كل منهما ومنها التعسر والتعزن كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كنداء المتوجع منه والمتعجب عليه والعلاقة في هذه الاشياء كون كل ينبغى الاقبال عليه بالخطاب كالمنادى للاهتمام بها وامتلاء القلب بشأنها مستند إليه حكم على معنى التخصيص والتأكيد وأي هذه مبنية على الضم كحالها في النداء وليست منادى وزعم السبقي أنها في الاختصاص معربة ويجوز أن تكون خبر مبتدأ تقديره هو أيها الرجل أي لخصوص به وأن تكون مبتدأ تقديره أيها الرجل لخصوص أنا المذكور وذهب الاخفش الى أنه منادى قال ولا يمنع أن ينادى الانسان نفسه كقول عمر رضي الله عنه كل الناس أفقه منك يا عمر وإذا تأملت ما ذكرنا علمت أن الاختصاص على قول الجمهور ليس طلبا وعلى رأى الاخفش طلب لانه نداء ولا يكون ذلك في ضمير الغائب فلا يجوز اللهم اغفر لهم أيها العصابة قال سيبويه أراد أن يؤكده لانه قد اخص حين قال أنا ولكنه أكد ولم يعرف المختص الابلغ أيها وأنتها وانما وقع علماء أو مضافا ومعرفة بالالف واللام وقد خالف النداء في أنه لا يبدأ به ولا يستعمل بساير أحرف النداء واستعمل معرفة بالالف واللام وهو أقسام قسم منقول من النداء وهو ما سبق وقسم تتبع فيه النقل مثل نحن العرب أقرى الناس للضعيف وقسم يجوز فيه الامران وهو خمسة أهل كقوله صلى الله عليه وسلم سلمان منا أهل البيت وأكل نحو نحن آل فلان كرام ومعه نحن معاشر الانبياء لا نورث وبني انا بنى فمثل لاندعى لآب والعلم نحو بك الله ترجوا الفضل بناتعيا يكشف الضباب (تنبيه) اقتصر المصنف من الانشاء الطلبي على ما ذكره وبقى عليه الترجي نحو لعلى الله بأيتنا يخبر ونقل القرافي الاجماع على أنه انشاء وإذا كان الترجي انشاء فهو طلب كالتمنى وما قيل من أنه قد يكون لعلى اشفاقا لتوقع محذور كقوله تعالى لعلى الساعة قريب ان سلم لا يقضى على غيره مما فيه طلب ولا يقال استغنى بذكر التمنى عن ذكر الترجي لانهما بايان مختلفان ولانه قال في التمنى انه قد يتنى بلعل فيعطى حكم لميت وتوقع لعلى للتقليل عند السكاي والاختفص والاستفهام عند الكوفيين كما سبق ولالشك عند الفراء والطوال قال التنوخي في الاقصى القريب وقد تنجى لعلى للاشفاق والتقليل والاستفهام مع بقاء معنى الترجي وأما القسم

(٤٣ - شروح التلخيص ثاني) والمنازل والمطايا ونحو ذلك كنداء المتوجع منه والمتعجب عليه اه ومثال التوجع يا مريض يا سقمى والاطلال جع طلل وهو ما يخص من آثار الديار وذلك كقوله الأعم صبا حايا أيها الطلل البالي \* وهل يعين من كان في العصر الحالى

ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاوت اولاً ولاظهار الحرص في وقوعه كما مر

(قوله والمنازل) كما في قولك يا منزلي ويا منزلي فلان متحسراً ومتحسراً عليه وكما في قول الشاعر  
أيامنازل سلى أين سملك \* من أجل هذا بكيناها بكينا  
أي من أجل عدم وجدان سلى بكينا على سلى وبكينا على المنازل فقوله بكيناها أي بكينا على سلى وقوله بكيناك أي وبكيناك أي بكينا  
عليك أيها المنازل (قوله والمطايا) أي الابل كما في قولك يا ناقه أي وبانا فتي نحسرها عليها وكما في قوله  
ياناق جدي فقد أفتت أنا ناك بي \* صبري وعري وأنا ساعي وأحلاسي (٣٣٨)

والمنازل والمطايا وما أشبهه ذلك (ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاوت) بلفظ الماضي دلالة  
على أنه كانه وقع نحو وفقد الله التقوى (أولاً ولاظهار الحرص في وقوعه كما مر) في بحث الشرط  
من أن الطالب اذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوره اياه فربما يتخيل اليه حاصله لا نحو ورزقي الله  
لغافل

(ثم) افظ (الخبر) الذي تقدم انه هو مادل على نسبة خارجية تطابق أو لا تطابق (قد يقع) مجازاً  
(موقع الانشاء) الذي هو الكلام الذي لا نسبة له خارجاً وانما وجد نسبتته بنفسه ووقوع الخبر موقع  
الانشاء (اما) أن يكون (أ) فائدة (التفاوت) كان بقصد طلب الشيء وصيغة الامر هي الدالة عليه  
فيعدل عنها الى صيغة الماضي الدالة على تحقق الوقوع وتأولاً لا لتحقيقه كما يقال وفقد الله التقوى ولما  
كان من أسباب التحقق الطلب استعملت صيغة ذلك المسبب في ذلك السبب لعلاقة الزوم في الجملة  
(أو) أي واما أن يكون (لاظهار الحرص في وقوعه) واظهار الحرص مما يستدعي الامتنان  
لما تضمنه من الحث على الوقوع (كما مر) في بحث الشرط وهو أن الطالب اذا عظمت رغبته في شيء  
فهو وانشاء اجماعاً كما نقله القرافي أيضاً قبل وانما لم يذكره لكونه ليس طلباً لانه لما كيد الخبر مثل  
والله لا فعلن أو الطلب على سبيل الاستعطف مثل بياراتك أخبرني وفيه نظر لان تأكيده الطلب طلب  
ولا يتخصص ذلك في الاستعطف فانك تقول بالله اضرب زيداً وأما التخصيص فهو انشاء فذكره  
المصنف في باب التمني وجعله قسماً منه وأما العرض فهو انشاء وقد جعله موداعاً عن الاستفهام  
ويرد عليه أنه كان ينبغي أن يجعل العرض قسماً من الاستفهام كما جعل التخصيص قسماً من التمني  
أو يجعلهما قسمين برأسهما لان حرف الاستفهام في كل منهما لان في كل منهما أداة استفهام اتصل  
بها لابل أولى لان هلا استعمل فيها لالتمني ثم زيد عليها لالاستفهام فيها عند معناه المجازي من التمني  
وأما الاتزل عندنا فان المهمزة لم تنتقل عن الاستفهام قبل العرض لغيره ص (ثم الخبر قد يقع  
موقع الانشاء الخ) ش يعني أن الخبر أي صيغته وهي ما ليست من صيغ الانشاء قد تستعمل ويراد بها  
لانشاء وذلك اما للتفاوت نحو غفر الله لك فإنه أبلغ من رب اغفر له فان صيغة غفر أصلها الماضي والماضى  
الاتفاق به الطلب فالعبر عنه بذلك يحصل به تفاوت ومسرورة ولقد صدق التفاؤل سميت الفسادة مفارقة  
والعطشان ناهلاً والديع سليماً الآن هذه العلة قاصرة من صور التعبير بالخبر عن الانشاء على الماضي  
وقد يؤتى بصيغة الخبر لاظهار الحرص على وقوع المطلوب وقد مر هذا في صيغ الشرط كقولك أحبا

الافادة كقناة النسي  
والاحلاس جمع جلس  
وهو كساء يطرح على  
ظهر البعير والانواع  
جمع نسج بكسر النون  
وهو ما ينسج عربياً  
للتصدير أي للخرام في  
صدر البعير (قوله وما  
أشبهه ذلك) عطف على  
الاستغاثة وذلك كالندبة  
وهي نداء التوجع منه  
أو التفرج عليه كقولك  
يارأساه وبالجملة كأنك  
تدعوه وتقول له تعال فأنا  
مشتاق اليك (قوله ثم  
الخبر) أي الكلام الخبري  
وهو مادل على نسبة  
خارجية تطابقه أولاً  
تطابقه (قوله قد يقع) أي  
مجازاً لعلاقة الضمنية  
أو غيرها مما سيأتي بيانه  
قريباً (قوله موقع  
الانشاء) وهو الكلام  
الذي لم يقصد مطابقته  
لنسبته الخارجية ولا عدم

مطابقته لما لا نسبة له خارجاً وانما توجد نسبتته بنفسه (قوله اما للتفاوت) أي ادخال السرور على المخاطب (والدعاء

كأن يقصد طلب الشيء وصيغة الامر هي الدالة عليه فيعدل عنها الى صيغة الماضي الدالة على تحقق الوقوع وتأولاً لا لتحقيقه (قوله بلفظ  
الماضي) متعلق بيقع وانما قد بلفظ الماضي لان التفاؤل لا يكون الا بالماضارع ولا بالاسم (قوله وفقد الله التقوى) أي اللهم  
وفقدك فغير بالماضي الدال على تحقق الحصول موضع الانشاء لادخال السرور على المخاطب بتحقيق حصول التقوى (قوله في  
وقوعه) ضمن الحرص معنى الرغبة فلذا دعاه بني ولم يعد بعلي ويشير التضمن المذكور قول الشاعر اذا عظمت رغبته (قوله يكثر  
تصوره اياه) بفتح ياء يكثر ورفعه تصوره على الفاعلية (قوله فربما يتخيل اليه) أي غير الحاصل حاصله لا حاصله أن الطالب اشئ اذا  
عظمت رغبته فيه كثر تصوره وانه قد نشأ صورة مطلوبه في خياله فيخيل له أن مطلوبه غير الحاصل حاصل من زمان ماض فيعبر بالماضي

والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتمل الوجهين أو للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى اذا حوّل عنه وجهه ينظر المولى الى ساعة

المفيد للحصول للدلالة على الحرص في وقوعه لان التعبير بصيغة الحصول يفهم منها تخيل الحصول الملزوم لكثرة التصور الملزوم لكثرة الرغبة والحرص في وقوعه (قوله والدعاء) مبتدأ وقوله يحتملها خبر وأشار المصنف بذلك الى أن اظهار الحرص والتفأول لا تنافي بينهما ما للبليغ احضارهما معاً في التعبير بصيغة الماضي عن الطلب وله استحضار أحدهما (قوله أى التفأول واظهار الحرص) أى يحتمل أنه يريد التفأول بوقوع الرحمة للخاطب قصد الادخال السرور عليه أو يريد اظهار الحرص في الوقوع حيث عبر بالماضي لكثرة التصور الناشئ عن كثرة الرغبة قضاء (٣٣٩) لحن الخاطب أو يريد هما

معاً (قوله فهو ذاهل عن هذه الاعتبار) لانه انما يقول ما يسمع منه غير ملاحظ لشي من الاعتبار المناسبة لقامات ايراد الكلام وعلى هذا فالسراد بالبليغ من يراى ما ذكر لكونه له قوة على ذلك ولولم يكن له قوة في سائر الابواب بناء على تجزى البلاغة كالاجتهاد فيمكن اعتبار النكتتين معاً فتم ما وقصدهما ولا يلزم أن يكون لقصدهما ملكة يقدر بها على كل كلام بليغ كذا في يس وقوله عن هذه الاعتبار اعترض بأن الاولى أن يقول عن هذين الاعتبارين وأجيب بأن غير البليغ لما كان

(والدعاء بصيغة الماضي من البليغ) كقوله رحمه الله (يحتملها) أى التفأول واظهار الحرص وأما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبار (أو للاحتراز عن صورة الامر) كقول العبد للمولى ينظر المولى الى ساعة دون انظر لانه في صورة الامر وان قصده الدعاء أو الشفاعة

بكثر تصوره لانه لا يحجب الوقوع لا يزول عن خاطر غالباً بما تخيل اليه حاصله بغير عنه بصيغة الحصول بناء على ذلك التخيّل فالتعبير بصيغة الحصول يفهم منها تخيل الحصول الملزوم لكثرة التصور الملزوم لكثرة الرغبة المقتضية للبالغة في الحث على الامتنال واذا اقتضى المقام الحث على الامتنال من المطلوب على وجه المبالغة توصّل اليه بهذا التعبير وذلك كقولك رزقني الله لقاء ثم ان اظهار الحرص مع التفأول لا تنافي بينهما ما للبليغ احضارهما في التعبير بصيغة الماضي عن الطلب واليه أشار بقوله (والدعاء بصيغة الماضي من البليغ) كأن يقال رحمه الله (يحتملها) أى يحتمل التفأول واظهار الحرص بمعنى أنه يحتمل أن يريد التفأول بوقوع الرحمة للخاطب قصد الادخال السرور عليه أو يريد اظهار الحرص في الوقوع حيث عبر بالماضي لكثرة التصور الناشئ عن كثرة الرغبة قضاء لحن الخاطب حيث كان ما ينفعه في هذه المنزلة بالنسبة للكلام أو يريد هما معاً وانما قال من البليغ لان غير البليغ انما يقول ما يسمع من غير أن يراى هذه الاعتبار في موارد المقامات والمراد بالبليغ من يراى ما ذكر لانه له قوة عليه ولولم تكن له قوة في سائر الابواب بناء على تجزى البلاغة

الله السنة بمعنى الدعاء باحباطها والدعاء بصيغة الماضي اذا صدر من البليغ احتل التفأول واحتل اظهار الحرص معاً لانه قد يردهما بخلاف غير البليغ فانه لا يعلم ذلك ولا يتأخذه هذا الكلام عن نظر كما سبق في نظيره وقد بأتى الانشاء بصيغة الخبر كقول العبد للمولى اذا حوّل وجهه اليه ينظر المولى الى فانه أكثر تأدياً من قوله انظر الى بصيغة الامر وان كان الامر يشترط فيه الاستعلاء ولا استعلاء هنا الا أنه لما كان صيغة أمر اجنب وعلى السكاكى حسنه بأمر آخر وهو أن فيه كناية لانه ذكر اللازم وأراد الملزوم لان وقوع النظر لازم لقوله ينظر أى لازم في الغالب قلت فيه نظر لاننا ان جعلناه كناية كان خبر القضاومعنى وكان حقيقة وهو قد جعله انشاء بصيغة الخبر وأفهم كلامه أنه مجاز فليتلأمل وأما

ذاهل عن هذين الاعتبارين وغيرهما من كل ما يلاحظه البليغ غير المشارح بالجمع كذا اقتر شجنا العبدى وتأمله (قوله أو للاحتراز) أى التحرز والتباعد ولا يكون هذا بالمعنى الماضى وكذا ما بعده بل بلفظ المضارع (قوله كقول العبد للمولى) أى اذا حوّل عنه وجهه (قوله لانه في صورة الامر) أى المشعر بالاستعلاء المتأني للآداب (قوله وان قصده) أى بالامر والواز للحال أى والخال انه قاصد بذلك الامر الدعاء أو الشفاعة قال المولى عبد الحكيم يدكر في الكتب المشهورة في الاصول الشفاعة من معاني الامر واعلم اذا دخل في الدعاء فان الطلب على سبيل التصريح ان كان لنفسه فهو دعاء وان كان لغيره فهو شفاعة فالمراد بالدعاء هنا ما يكون لنفسه بقرينة مقابلة الشفاعة اه وعلى هذا فقول الشارح وان قصده الدعاء أى كفى هذا المثال وقوله أو الشفاعة كفى قول عمر وليسيد العبد المعروض عنه ينظر المولى الى عبده ساعة وفي بعض النسخ والشفقة ومعناها طلب العبد من سيده أن يشفق عليه



أولجل الخطاب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يجب أن يكذب الطالب أو الخوذلك (تنبيه) ماذ كرناه في الابواب الخمسة السابقة ليس كله مختصا بالخبر بل كثير منه حكم الانشاء فيه حكم الخبر يظهر ذلك بادي تأمل

(قوله أولجل الخطاب على المطلوب) أي على تحصيل المطلوب لكن لا بسبب اظهار الرغبة بل بسبب كون الخطاب لا يجب تكذيب المتكلم فالجواب في قوله بأن يكون للسببية والحاصل أنه قد يعبر بالخبر موضع الانشاء لاجل حمل الخطاب وهو السامع على تحصيل المطلوب لكون الخطاب لا يجب تكذيب المتكلم فلما يلحق له الكلام الخبري المقصود منه الانشاء يسبغ ويبادر في تحصيل المطلوب خوفا من نسبة المتكلم (٣٤٠) للكذب والفرض أن الخطاب لا يجب ذلك وظهور ذلك من هذا

(أولجل الخطاب على المطلوب بأن يكون) الخطاب (ممن لا يجب أن يكذب الطالب) أي ينسب اليه الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يجب تكذيبك تأتني غدا مقام اثنتي تحمله بأطف وجه على الايمان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر (تنبيه) الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة) يعني أحوال الاسناد والمسند اليه والمسند

كالاتحاد (أو) أي وأما أن يكون (لجل الخطاب على) تحصيل (المطلوب) لا بسبب اظهار الرغبة بل (بأن يكون) أي بسبب كون الخطاب (ممن لا يجب أن يكذب) أي أن ينسب (الطالب) الى الكذب فيكذب مبنى للجهول بنسبته لاجل كقولك لصاحبك يا فلان أنت تأتينا غدا مكان اثنتي غدا ولا بد لانه لما كان ممن لا يجب أن ينسب الى الكذب وقد عبرت في الايمان بصيغة الخبر فاذا لم يأت غدا كان سببا في كون كلامك بحسب الظاهر كذبا وكثيرا ما يؤكده هذا القصد بعد قوله أنت تأتينا بقوله اياك أن تكذبتني في هذا المقام يا فلان والعلاقة في هذين أيضا السببية والمسببية لوجوده مطلق التحقق بالخالي في الاول والدعوى في الثاني \* ولما فرغ من أنواع الانشاء وما يستعمل فيه كل منها أصالة وتفرعا وذلك ليس فيه بيان أحوال جميع أجراء الجملة الانشائية على أن الاعتبار المذكورة للخبر في الابواب السابقة تجري الكثير منها في الانشاء فقال (تنبيه الانشاء) الذي لا بد له أيضا من مسند اليه ومتعلقات ان كان المسند فعلا أو ما في معناه وهو الاصل في الانشاء ومن نسبة بينهم ما هي اتم الفائدة (كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة) المعقودة لاحوال

بحمل الخطاب على المطلوب منه أي ترغيبه فيه بان يكون المخاطب يرغب في تصديق الطالب فاذا قال له أنت تحسن الى غدا وقصد أن لا يكذبه أحسن اليه فان قلت الفرض أنه انشاء فتحكذبه لا يحصل ألباسوا أحسن اليه أم لم يحسن قلت وان كان انشاء الآن صيغته صيغة الخبر فرعا توهم السامع أنه خبر فكذبه والاحسن أن يقول يجب أن لا يتوهم كذبه من لم يفهم ارادة الانشاء ومن مجيء الانشاء بلفظ الخبر قوله تعالى والوالدان برضن أولادهن وقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وقيل أنه نهى مجزوم ولكن ضمت السين اتباعا للضمير كقوله صلى الله عليه وسلم انا لم تره عليك الا أنا حرم وقال القاضي أبو بكر في كل ما يقال أنه خبر بمعنى الانشاء انه باق على خبريته ولا يلزم الخلف بالنسبة الى العصاة فانه خبر عن الحكم الشرعي وفيما قاله بحث محله أصول الفقه وأما استعمال صيغة الانشاء للخبر فقد تقدم كثير منه في صيغة افعال ص (تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة)

أن الخطاب يفتح الطاء في الخمين لأن المراد به السامع (قوله أن يكذب الطالب) بصيغة المبنى للفعول مع تشديد الما لوزن رفع الطالب على النيابة كما يشير ذلك قول الشارح أي ينسب اليه الكذب (قوله كقولك) أي أيها المتكلم وقوله لصاحبك أي الذي هو الخطاب وقوله لا يجب أي ذلك صاحب وقوله تحمله أي تحمل صاحبك هذا القول (قوله من حيث الظاهر) أي وأما من حيث نفس الامر فلا كذب لان كلامك في المعنى انشاء وهو لا يتصف بصدق ولا يكذب قال الشارح في المطول واستعمال الخبر في هذه الصوري عن الاربعة التي ذكرها المصنف مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل أن يجعل كناية

ومتعلقات

في بعضها اه قال المولى عبد الحكيم أراد ببعضها الصورتين الاخيرتين اللتين

وقع فيهما الفعل المستقبل موقع الطلب بأن يقال ان حصول الفعل في الاستقبال لازم لطلب الفعل في الحال فذكر الالزام وأريد المستلزم بخلاف الصورتين الاوليتين اللتين وقع فيهما الفعل الماضي موقع الطلب فان حصول الفعل في الزمان الماضي ليس لازما لطلب الفعل فلا يصح جعلهما كناية بل يتعين كونهما مجازا اما من سلا العلاقة الضمنية أو بالاستعارة لعلاقة تشبيه غير الحاصل بالحاصل للتماثل أو للحرص على حصوله اه قال ابن السمي في عروس الافراح وما ذكر من الكناية فيه نظر لانه اذا جعل ذلك الخبر من باب الكناية كان خبر اللفظ ومعنى والفرض أنه انشاء بصيغة الخبر فتأمل (قوله في كثير الخ) انما قال في كثير ولم يقل جميعه لان المسند في الخبر قد يكون مفردا وقد يكون جملة بخلاف المسند في الانشاء فإنه لا يكون الا مفردا كذا قيل ويرد عليه هل زيد أبوه قائم فان قيل هو في

لان بعض ما تقدم لا يجري

في الانشاء لان التأكيده

في الانشاء لا يكون للشك

أو الانكار من الخطاب

ولأن التأكيده لا يخلو

من الابقاع والانتزاع بل

لكونه بعد اذ اقبل

أو قري بامنه وقيل انما

قال في كثير لان حذف

المسند لا يكون في الانشاء

بخلاف الخبر وإشارة الى

أن ما ذكر من الاحوال في

الابواب الخمسة في الخبر

لا يتأتى في كل باب من تلك

الابواب الخمسة بالنسبة

لكل نوع من أنواع الانشاء

وهي الاستفهام والتعجب

والامر والتهنئة والتسديد

وان كان ما ذكر يأتي في

بعضها فامتثل (قوله

والقصر) معطوف على

أحوال بخلاف ما قبله

فانه معطوف على المضاف

السبه (قوله فليعتبره

الناظر) أي فليبرأع

الناظر في أحوال الكلام

ذلك الكثير الذي وقع فيه

الاشتراك بين الخبر

والانشاء بالنسبة للانشاء

حسب ما عرفت بالنسبة للخبر

فما تقدم فان من له نور

البصيرة وقوة الادراك

لا يخفى عليه اعتبار ذلك

في الانشاء كالخبر (قوله

ومتعلقات الفعل والقصر (فليعتبره) أي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر (الناظر) بنور البصيرة في لطائف الكلام مثلا الكلام الانشائي امام مؤكدا وغير مؤكدا والمسند اليه فيه اما محذوف

الاستناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر في النسبة أو في التعلق (فليعتبره الناظر) أي فليبرأع الناظر في أحوال الكلام ذلك الكثير الذي وقع فيه الاشتراك بين الخبر والانشاء بالنسبة الى الانشاء حسب ما عرفت بالنسبة للخبر فيما تقدم فان من له نور البصيرة وقوة الادراك لا يخفى عليه اعتبار في الانشاء كالخبر مثلا تقول هنا كما تقدم الكلام الانشائي أيضا امام مؤكدا كقولنا اضرب اضرب في تأكيد الامر بالضرب لاقتضائه المقام أو غير مؤكدا كقولنا اضرب بدون تكرار والمسند اليه فيه اما محذوف كان يقال عند السؤال عن زيد بعد ذكره هل قام أو قاعدا ومذكور كان يقال ابتداء هل زيد قائم أم لا الى غير ذلك من صكونه مقدما ومؤخرا كقولك في التقديم هل زيد قائم وفي التأخير هل قام زيد وكونه معروفا كالتأليل أو منكرا كهل رجل قائم أو امرأة وكذا المسند اسم كقولك هل زيد قاعد أو فعيل أو زيد بافر غدا مطلق كالتأني أو قيد بفعول كهل أنت ضارب عمرا أو شرط هل أنت قائم ان قام عمرو ومتعلقات المسندان كان فعلا أو معناه أو مؤخرا كالتأليل أو مقدمة كهل زيد اضربت مذ كورة كالتأليل أو محذوفة كهل أنت معط والتعلق والنسبة إمارة صر كلا تضرب الأزيدا ولا تضرب إلا زيد بناء على أن هذا نهى أو بغير قصر كلا تضرب زيد أو ليضرب زيد عمرا والاعتبارات أيضا كما تقدم تقول في تعريف المسند اليه بالاضمار كهل أنا نائل مراد منك لان المقام للتكلم أو الخطاب كهل أنت قائم والغيبة كهل هو قائم والتأكيده لان الخطاب بصدد الامتناع من الامتنال كبادر بادري نصحت عند أبياته النصح والحذف لان التأكيده كالكعبث كان تقول كما تقدم في سؤالك عن زيد بعد ذكره هل عالم أو جاهل وعلى هذا فقس وقال في كثير لان بعض ما تقدم لا يجري في باب الانشاء ككون المسند بوجه فانه يجري في الخبر بدون الانشاء اذ لا يكون في الانشاء الا مجردا كذا قيل وفيه نظر لصحة أن يقال هل زيد أبوه قائم فان قيل هو في تاويل هل قام أبوزيد قلنا وكذا في الخبر نعم التأكيده لظن خلاف الحكم أو للانكار لا يجري هنا وانما يجري التأكيده لوجه آخر كما أشيرنا اليه فان قلت هذا التنبيه القاصر هو الذي يتعلق بعلم المعاني لانه هو الذي أشير فيه الى الاحوال التي تراعى لمطابقة الكلام لمقتضى الحال وأما جميع ما بسط في هذا الباب مما سوى ذلك وكذا في باب القصر فرجعه الى بيان أصل المعنى في البابين والى بيان أصل الاستعمال وخلاف ذلك الأصل وذلك وظيفة الخوا واللمعة قلت قد تقدم مثل هذا البحث مرارا وجوابه أن معرفة الاستعمال المعتبر تتعلق بعلم المعاني من جهة أن ذلك هو الملتزم ولا يخرج عنه لعدم الموجب وذلك هو الفائدة ما ذكر وهو ظاهر ولم يذكره لوضوحه وعلمه من غيره وهذا القدر من علم المعاني وأيضا جميع ما فصل في هذا الباب كتقديم التصور

فليعتبره الناظر) ش لما قدم الابواب الخمسة السابقة على الانشاء من أحوال الاستناد والخبر والمسند والمسند اليه وأحوال متعلقات الفعل والقصر أراد أن يبين أن غالب ما سبق اعتباره في الخبر يمكن أن يعتبر في الانشاء من الحقيقة والمجاز وكونه عقليا وغيره وكون الخطاب مؤكدا وغير

امام مؤكدا كقولك اضرب اضرب في تأكيد الامر بالضرب لاقتضاء المقام (قوله أو غير مؤكدا) كقولك اضرب بدون تكرار ولا يجري في الانشاء الخبر على خلاف مقتضى الظاهر بالنسبة للتأكيده وتركه من جعل المنكر كغير المنكر وبالعكس ونزول العالم منزلة الجاهل وبالعكس (قوله اما محذوف) كان يقال عند السؤال عن زيد بعد ذكره هل قام أو قاعد

(قوله أو منذ كور) كان يقال

(٣٤٣)

ابتداء هل زيد قائم أم لا (قوله الى غير ذلك) أي واستتر في

أو منذ كور الى غير ذلك

على الحكم لعدم استيفائه في فن آخر ولما كانت الاعتبارات مفصلة في الخبر  
لم يفصلها هنا وأصل الانشاء المحكوم عليه يحتاج الى تفصيله ليتبين  
أصل المراد لثلاث تنفي الفصاحة التي هي أصل البلاغة  
ومثل ذلك يقال في باب القصر أعني في  
سبب تفصيله تأمل  
والله أعلم

مؤكدا الى غير ذلك مما لا يخفى على الفطن والله تعالى

أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

وسلم تسليما كثيرا

تم

والجزء الثاني وبليه الجزء الثالث وأوله الفصل والوصل

الذكر غير ذلك من كونه  
مقدما أو مؤخرا كقولك  
في التقديم هل زيد قائم  
وفي التأخير هل قائم زيد  
وكونه معرفا كما مثل  
أو منكر كما هل رجل قائم  
أو امرأة وكذلك المسند  
فيه إما اسم كقولك هل  
زيد قائم أو فعل كقولك  
هل زيد يافر غدا مطلق  
كالنائب أو مقيده بفعول  
كهل أنت ضارب عمرا  
أو بشرط كهل أنت قائم  
ان قام عمرو ولا يتأني  
حذف المسند في الانشاء  
بخلاف الخبر كما في عبيد  
الحكيم وكذلك التعلق  
والنسبة في الانشاء إما  
بقصر كلاتضرب الأزيدا  
أو بغيره كلاتضرب زيدا  
وليضرب زيد عمرا وأعلم  
أن الاعتبارات المناسبة  
لهذه الأحوال السابقة  
في الخبر تجري في الانشاء  
فيقال قدّم المسند اليه في  
الانشاء لان التقديم هو  
الاصل ولا مقتضى للعدول  
عنه وحذف ليكون ذكره  
كالعبث لدلالة القرينة  
عليه كأن تقول في  
السؤال عن زيد بعد  
ذكره هل عالم أو جاهل وذكر  
للتعويل على أقوى الدليلين  
العقل واللفظ وعرف بالاضمار  
كهل أنا نائل مرادى منك

لان المقام للتسليم والخطاب كهل أنت قائم أو الغيبة كهل هو قائم وكذلك كون الخطاب بصدد الامتناع من الامتنال (فهريس)  
كقولك لمن يصعبك عند أبياته (٢) بأدب فعل كذا وعلى هذا القياس والله الهادي للصواب \* واليه المرجع والمآب \*

( فهرست الجزء الثانى من شروح التلخيص )

صفحة

أحوال المسند	٢
أحوال متعلقات الفعل	١١٩
القصر	١٦٦
الإنشاء	٢٣٤

( غت )